



# بسم الله الرحمن الرحيم

## (بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي شرح صدور أهل الإسلام بالهدى ونكت في قلوب أهل الطغيان فلاتني  
الحكمة أبداً وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له الها أحد أفراد الصمد وأشهد أن  
سندنا محمد عبده ورسوله ما أكرمهم عبداً وسدا وأعظمه أصلاً ومحمداً وأطهرهم مفعلاً ومولداً  
وأبهرهم صدراً ومورداً صلى الله عليه وعلى آله وصحبه غيوث الندى وليوث العدا صلاة  
وسلاماً دائماً من اليوم إلى أن يعث الناس غداً \* (أما بعد) فقد آن الشروع فيما قصدت له  
من شرح الجامع الصحيح على ما وعدت به في أول المقدمة وكنت عزمتم على أن أسوق حديث  
الباب بلفظه قبل شرحه ثم رأيت ذلك مما يطول به الكتاب جداً فسلكت الآن فيه طريقاً  
وسطياً أرجو نفعها كافلاً بما أطلعت عليه من ذلك إذ لا يكلف الله نفساً الا وسعها وربما أعدت  
شأنها لتقديم المقدمة لمعنى يقتضيه إمام بعد العهدية وألغيت ذلك ولكن اعتقادي غالباً على  
الحواله عليها (وسميته فتح الباري بشرح البخاري) وقد رأيت أن أبداً الشرح بأسانيدى الى  
الاصل بالسماح أو بالاجازة وإن أسوقها على نمط مختصر فاني سمعت بعض الفضلاء يقول الاسانيد  
انساب الكتب فاحبت ان أسوق هذه الاسانيد مساق الانساب (فأقول) وبالله التوفيق  
انصلت لسراويله البخاري عن نفسه من طريق أبي عبد الله محمد بن يوسف بن مطهر بن صالح بن بشر  
الفريري وكانت وفاته في سنة عشرين وثلثمائة وكان سماعه للشيخ مرتين مرة بغير رسالة  
ثمان وأربعين ومرة بخاري سنة اثنين وخمسين ومائتين ومن طريق إبراهيم بن معقل بن  
الحجاج التستري وكان من الحفاظ وله تصانيف وكانت وفاته سنة أربع وتسعين ومائتين وكان



فاته من الجامع أوراق رواها بالاجازة عن البخاري شبه على ذلك أبو علي الجبائي في تقييد الماهل  
 ومن طريق جاد بن شاكر النسوي وأظنه مات في حدود التسعين وله فقه فوثق أيضا ومن  
 رواية أبي طلحة منصور بن محمد بن علي بن قريظة بقاء وثون وزن بسيرة البردوي بفتح الموحدة  
 وسكون الزاي وكانت وفاته سنة تسع وعشرين وثلاثمائة وهو آخر من حدث عن البخاري بصحبه  
 كما جزم به ابن ماكولا وغيره وقد عاش بعده عن سمع من البخاري القاضي الحسين بن اسمعيل  
 الحاملي ببغداد ولكن لم يكن عنده الجامع الصحيح وانما سمع منه بحال أسلاها ببغداد في آخر  
 قدمة قدمها البخاري وقد غلط من روى الصحيح من طريق الحاملي المذكور غلطا فاحشا فاما  
 رواية القريري فاقصت الساعته من طريق الحافظ أبي علي سعد بن عثمان بن سعد بن السكن  
 والحافظ أبي اسحق ابراهيم بن أحمد المستطلي وأبي نصر أحمد بن محمد بن أحمد الأصبهاني  
 والقبلي أبي زيد محمد بن أحمد المروزي وأبي علي محمد بن عمر بن شبيب وأبي أحمد محمد بن محمد  
 الجرجاني وأبي محمد عبد الله بن أحمد السرخسي وأبي الهيثم محمد بن مكي الكشمي وأبي علي  
 اسمعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب الكشاني وهو آخر من حدث بالصحيح عن القريري فاما رواية  
 ابن السكن فرواه عنه عبد الله بن محمد بن اسد الجهني وأما رواية المستطلي فرواه عنه الحافظ  
 أبو ذر عبد الله بن أحمد الهروي وعبد الرحمن بن عبد الله الهمداني وأما رواية الأصبهاني  
 فرواه عنه اسمعيل بن اسحق بن اسمعيل الصغار الزاهد وأما رواية أبي زيد فرواه عنه الحافظ  
 أبو يعقوب الأصم الجاني والحافظ أبو محمد عبد الله بن ابراهيم الاصيلي والامام أبو الحسن علي بن محمد  
 القاسبي وأما رواية أبي علي النسوي فرواه عنه سعد بن أحمد بن محمد المصري العبّار  
 وعبد الرحمن بن عبد الله الهمداني أيضا وأما رواية أبي أحمد الجرجاني فرواه عنه أبو نعيم  
 والقاسبي أيضا وأما رواية السرخسي فرواه عنه أبو ذر أيضا وأبو الحسن عبد الرحمن  
 ابن محمد بن المظفر الداودي وأما رواية الكشمي فرواه عنه أبو ذر أيضا وأبو سهل محمد بن أحمد  
 الحمصي وكرية بنت أحمد المروزي وأما رواية الكشاني فرواه عنه أبو الهيثم جعفر بن محمد  
 المستغفري (فصل) فاما رواية الجهني عن ابن السكن فاخبرنا بها أبو علي محمد بن أحمد بن علي بن  
 عبد العزيز مشافهة عن يحيى بن محمد بن سعد وآخرين عن جعفر بن علي الهمداني عن عبد الله  
 ابن عبد الرحمن الديباجي عن عبد الله بن محمد بن محمد بن علي الباهلي قال حدثنا الحافظ أبو علي  
 الحسين بن محمد الجبائي في كتاب تقييد الماهل قال أخبرني بصحيح البخاري القاضي أبو عمر  
 أحمد بن محمد بن يحيى بن الخذاء بقرائه عليه وأبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر الحافظ  
 اجازة قال حدثنا أبو محمد الجهني وكان ثقة ضابطا بسنده وأما رواية أبي ذر عن شيوخه الثلاثة  
 فقري عن أبي محمد عبد الله بن محمد بن محمد بن سليمان المكي بها وأنا أسمع وأجازني ما نقل منه قال  
 أبا نا امام القاسم أبو أحمد ابراهيم بن محمد بن أبي بكر الطبري أبا نا أبو القاسم عبد الرحمن بن أبي  
 حرمي المكي سمعا عليه جميعه سوى من قوله باب والي مدين أخاهم شعيبا إلى قوله باب مبعث  
 النبي صلى الله عليه وسلم فاجازة أبا نا أبو الحسن علي بن محمد بن عمار الطبري أبا نا أبو بكر  
 عيسى ابن الحافظ أبي ذر عبد الله بن أحمد الهروي أبا نا أبي وأما رواية عبد الرحمن الهمداني  
 عن شيخه فاخبرنا بها أبو حيان محمد بن حيان ابن العلامة أبي حيان اذنا مشافهة عن جده

في نسخة الطنجاني  
في نسخة التيم  
في نسخة سليمان  
في نسخة المدني

أبي حسان عن أبي علي بن أبي الأحوص عن أبي القاسم بن أبي عن شريح بن علي بن أحمد بن سعيد  
عن عبد الرحمن وأما رواية اسمعيل فهذا السند إلى أبي حسان أئبنا أبو جعفر أحمد بن يوسف  
الطحاوي ويوسف بن إبراهيم بن أبي ريحانة المالقي اجازة منهما كلاهما عن القاضي أبي عبد الله  
محمد بن أحمد بن محمد الانصاري بن الهيثم أئبنا القاضي أبو سليمان داود بن الحسن الخافقي عنه  
وأما رواية أبي نعيم عن شيخه فآخرنا بها علي بن محمد بن محمد الدمشقي مشافهة عن سلمان بن جرة  
ابن أبي عرع عن محمد بن عبد الهادي المقدسي عن الخافقي أبي موسى محمد بن أبي بكر الدمشقي أبو علي  
الحسن بن أحمد بن الحسن الحداد أئبنا أبو نعيم وأما رواية الاصبلي والقاسبي فبالاسناد  
الماضي إلى أبي علي الجاني أئبنا أبو شاذي أحمد بن محمد بن محمد بن وهب وغيره عن الاصبلي  
وحاتم بن محمد الطرابلسي عن القاسبي وبالاسناد الماضي إلى جعفر بن علي كتب إلى الخافقي أبي  
القاسم خلف بن بشكوال أئبنا أحمد بن محمد بن محمد بن غياث عن حاتم وأما رواية سعد العار  
فاخيرنا بها محمد بن علي بن محمد الدمشقي مشافهة عن محمد بن يوسف الهناني عن العلامة تقي  
الدين عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري أئبنا منصور بن عبد المنعم بن عبد الله بن محمد بن الفضل  
الرازي أئبنا أحمد بن اسمعيل القاسبي سمعا وحدثني محمد بن الفضل مشافهة أئبنا سعيد وأما  
رواية الله اودي فهي أعلى الروايات لنا من حيث العدد آخرنا بها المشايخ أبو محمد عبد الرحيم  
ابن عبد الكريم بن عبد الوهاب الجوي وأبو علي محمد بن محمد بن علي الجيزي وأبو اسحق إبراهيم  
ابن أحمد بن علي بن عبد الواحد بن عبد المؤمن التلي وأبو الحسن علي بن محمد بن محمد الجوزي  
قال الاولان آخرنا أبو العباس أحمد بن أبي طالب بن أبي النعمان بن الحسن بن علي بن بيان  
الصالح وست الوزراء وزيره بنت محمد بن عمر بن أسعد بن المنها التلوخة وقال أبو اسحق أئبنا  
أحمد بن أبي طالب بن نعمه وقال علي قرئ على ست الوزراء وأنا اسمع وكتب إلى سليمان بن جرة  
ابن أبي عرو عيسى بن عبد الرحمن بن معالي وأبو بكر بن أحمد بن عبد الدائم قال الخمسة أئبنا  
أبو عبد الله الحسين بن المبارك بن محمد بن يحيى الزبيدي سمعا وقالوا سوى المرأة كتب الدنيا  
أبو الحسن محمد بن أحمد بن عمر القطيبي وأبو الحسن علي بن أبي بكر بن روزبه القلانسي زاد سليمان  
ومحمد بن زهير شعرافة وثابت بن محمد بن محمد بن عبد الواحد المدني قالوا أئبنا أبو الوقت  
عبد الاول بن عيسى بن شعيب الهروي عنه وأما رواية الحفص فبالاسناد الماضي إلى منصور  
أئبنا أبو بكر وجه بن طاهر وعبد الوهاب بن شاه الشاذلي سمعا وحدثني محمد بن الفضل  
الصاعدى اجازة قالوا أئبنا الحفص وأما رواية كريمة فآخرنا بها الخافقي أبو الفضل عبد الرحيم  
ابن الحسين العراقي سمعا عليه بعضه واجازة لسايره أئبنا أبو علي عبد الرحيم بن عبد الله  
الانصاري أئبنا المعين أحمد بن علي بن يوسف الدمشقي واسمعيل بن عبد القوي بن عزون وعثمان  
ابن عبد الرحمن بن رشتي سمعا عليهم سوى من باب المسافر اذا جدبه السير في اخر كل الحج  
إلى آخر كل الحج ومن باب ما يجوز من الشروط في المكاتب إلى باب الشروط في الكتابة  
ومن باب غزو المرأة في البحر من كتاب الجهاد إلى باب دعاء النبي صلى الله عليه وسلم إلى الاسلام منه  
فأجازة منهم ومن الحافظ رشيد الدين أبي الحسين يحيى بن علي العطار ليجعه قالوا آخرنا  
أبو القاسم هبة الله بن علي بن مسعود البوصيري أئبنا أبو عبد الله محمد بن ركان النحوي السعدي



أو بالتسمية بعد تمديد ثابا بالجدلة فأكتفى بالتسمية وتعقب بأنه لو جمع بينهم كان مبتدأ بالجدلة بالنسبة إلى ما بعد التسمية وهذه هي النكتة في حذف العاطف فيكون أولى ولو افقت الكتاب العزيز فإن الصحابة افتتحوا كلمة الإمام الكبير بالتسمية والجدلة وتلوها وتبعهم جميع من كتب المحقق بعدهم في جميع الأمصار من يقول بان البسملة آية من أول الفاتحة ومن لا يقول ذلك ومنها أنه راعى قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله فلم يقدم على كلام الله ورسوله شيئا أو كفى بها عن كلام نفسه وتعقب بأنه كان يمكنه أن يأتي بلفظ الحمد من كلام الله تعالى وأيضاً قد قدم الترجمة وهي من كلامه على الآية وكذا ساق السند قبل لفظ الحديث والجواب عن ذلك بان الترجمة والسند وإن كانا مقدمين لفظاً لكنهما متأخران تقدير رافيه نظر وأبعد من ذلك كله قول من ادعى أنه ابتداء الخطبة فيها جد وشهادة فحذفها بعض من حل عنه الكتاب وكأنه قائل هذا ما رأى تصنيف الأئمة من شيوخ البخاري وشيوخ شيخه وأهل عصره كالكافي في الموطأ وعبد الرزاق في المصنف وأحمد في المسند وأبو داود في السنن إلى ما لا يحصى عن لم يقدم في ابتداء تصديقه ولم يزد على التسمية وهم الأكثر والقليل منهم من افتتح بكلمة بخطبة أقبل قال في كل من هؤلاء أن الرواية عنه حذفوا ذلك لابل يجعل ذلك من صنعهم على أنهم جدوا لفظاً يؤيده ما رواه الخطيب في الجامع عن أحمد أنه كان يلفظ بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم إذا كتب الحديث ولا يكتبها والحامل له على ذلك اسراع أو غيره أو يحمل على أنهم رأوا ذلك مختصاً بالخطب دون الكتب بما تقدم وله من افتتح بكلمة منهم بخطبة جد وشهد كما صنع مسلم والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب وقد استقر على الأئمة المصنفين على افتتاح كتب العلم بالبسملة وكذا معظم كتب الرسائل واختلف القدماء فيما إذا كان الكتاب كله شعراً أم لا عن الشعبي منع ذلك وعن الزهري قال مضت السنة أن لا يكتب في الشعر بسم الله الرحمن الرحيم وعن سعيد ابن جبير جواز ذلك وتابعه على ذلك الجمهور وقال الخطيب هو المختار **(قوله بده الوحي)** قال عياض روى بالهمز مع سكون الدال من الابتداء وبغيرهم مع ضم الدال وتشديد الواو من الظهور قلت ولم أره مضبوطاً في شيء من الروايات التي اتصلت لنا إلا أنه وقع في بعضها كيف كان ابتداء الوحي فهذا يرجح الأول وهو الذي سمعناه من أفواء المشايخ وقد استعمل المصنف هذه العبارة كثيراً كبداية الخبز وبداية الأذان وبداية الخلق والوحي لغة الإعلام في خفاء والوحي أيضاً الكتابة والمكتوب والبعث والإلهام والأمر والأيام والأشارة والتصويت شياً بعد شيء وقيل أنه التقويم وكل ما دللت به من كلام أو كتابة أو رسالة أو إشارة فبهي وحي وشراً الإعلام بالشرع وقد يطلق الوحي ويراد به اسم المفعول منه أي الموحى وهو كلام الله المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم وقد اعترض محمد بن اسمعيل التيمي على هذه الترجمة فقال لو كان كيف كان الوحي لكان أحسن لأنه تعرض فيه لبيان كيفية الوحي لا لبيان كيفية بدء الوحي فقط وتعقب بان المراد من بدء الوحي حاله مع كل ما يتعلق بشأنه أي تعلق كان والله أعلم **(قوله وقول الله)** هو بالرفع على حذف الباب عطف على الجملة لانها في محل رفع وكذا على تنوين باب وبالجر عطف على كيف وأثبت باب بغير تنوين والتقدير باب معنى قول الله كذا والاحتجاج بقول الله كذا ولا يصح تقدير كيفية قول الله لأن كلام الله لا يكتب فله عياض ويجوز رفع وقول الله على القطع وغيره

بده الوحي إلى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وقول الله  
جل ذكره

(قوله) أنا وحسنا إليك الآية) قيل قدم ذكر فوسفها لانه أول نبي أرسل وأول نبي عوف بقومه فلا يدركونه آدم أول الانبياء مطلقا كما سبق بسط القول في ذلك في الكلام على حديث الشفاعة ومناسبة الآية للترجمة واضح من جهة ان صفة الوحي الى نبينا صلى الله عليه وسلم توافق صفة الوحي الى من تقدمه من النبيين ومن جهة ان أول أحوال النبيين في الوحي بالرؤيا كما رواه أبو نعيم في الملائل باسناد حسن عن علقمة بن قيس صاحب ابن مسعود قال ان أول ما وُيِّن به الانبياء في المنام حتى تهدأ قلوبهم ثم ينزل الوحي بعد في القطة (قوله) حدثنا الجدي (هو) أبو بكر عبد الله ابن الزبير بن عيسى منسوب الى جدي بن اسامة بن منبى أسد بن عبد العزيز بن قصي رهط خديجة زوج النبي صلى الله عليه وسلم يجتمع معها في أسد ويجمع مع النبي صلى الله عليه وسلم في قصي وهو امام كبير مصنف رافق الشافعي في الطلب عن ابن عينة وطبقته وأخذ عنه الفقه ورحل معه الى مصر ورجع بعد وفاته الى مكة الى ان مات بمائة تسع عشرة ومائتين فكان البخاري استل قوله صلى الله عليه وسلم قدموا قرينا فافتح كتابه بالرواية عن الجدي لكونه ألققه قرشي أخذ عنه وله مناسبة أخرى لانه مكى كشخيه فتاسب ان يذكر في أول ترجمة الوحي لان استداء كان عكة ومن ثم في الرواية عن مالك لانه شيخ أهل المدينة وهي تالية لمكة في نزول الوحي وفي جميع الفضل ومالك وابن عينة قرشان قال الشافعي لولا هذا لذهب العلم من الحجاز (قوله) حدثنا سفيان (هو) ابن عينة بن أبي عمرو الهلالي أبو محمد المكي أصله ومولده الكوفة وقدم شارك ما نكفي كثيرا من شيوخه وعاش بعده عشرين سنة وكان يذكر انه سمع من سبعين من التابعين (قوله) عن يحيى بن سعيد في رواية غير أبي زرعة عن يحيى بن سعيد الانصاري اسم جدي قيس بن عمرو وهو صحابي ويحيى من صغار التابعين وشيخه محمد بن ابراهيم بن الحرث بن خالد التيمي من أوساط التابعين وشيخ محمد علقمة بن وقاص الليثي من كبارهم في الاسناد ثلاثة من التابعين في نسق وفي المعرفة لابن منده ما ظاهره ان علقمة صحابي فلو ثبت لكان فيه تابعيان وصحبا سان على رواية أبي زرعة قد اجتمع في هذا الاسناد أكثر الصغى التي يستعملها المحدثون وهي التعديت والاختار والسماع والعنعنة والله أعلم وقد اعترض على المصنف في ادخاله حديث الاحمال هذا في ترجمة الوحي وانه لا تعلق له به أصلا بحيث ان الخطأ في شرحه والاسم على في مستفحجه أخرجه قبل الترجمة لاعتقاده ما نه انما ورد للتبرك به فقط واستصوب أبو القاسم بن منده صنع الاسماء على في ذلك وقال ابن رشد لم يقصد البخاري بابراده سوى بيان حسن نيته فيه في هذا التأليف وقد تكلفت مناسبة الترجمة فقال كل بحسب ما ظهر له انتهى وقد قيل أن أريادان يقبضه مقام الخطبة للكتاب لان في ساقه ان عرفه على المترجم بغير الخطبة فاذا صلح ان يكون في خطبة المترجم ان يكون في خطبة الكتاب وحكي المهلب ان النبي صلى الله عليه وسلم خطب به حين قدم المدينة مهاجرا فتاسب ابراده في بدء الوحي لان الاحوال التي كانت قبل الهجرة كانت كالقدسمة لها لان الهجرة افتتح الاذن في قتال المشركين وبعقبه النصر والظفر والفتح انتهى وهذا وجه حسن الانتماء أما ذكره من كونه صلى الله عليه وسلم خطب به أول ما هاجر مكة فلا وقد وقع في باب ترك الجدل بلطف سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا أيها الناس انما الاعمال بالنية الحديث في هذا الباب الى انه كان في حال الخطبة أما كونه كان في المدا قدومه

انما وحسنا إليك كما وحسنا  
الى نوح والنبيين من بعده  
حدثنا الجدي قال حدثنا  
سفيان عن يحيى بن سعيد  
الانصاري قال أخبرني محمد  
ابن ابراهيم التيمي انه سمع  
علقمة بن وقاص الليثي  
يقول سمعت عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه

٩  
ع  
تحفة

٩٠٦١٢

الى المدينة فلم أرمأبل عليه ولعل قائله استند الى ما روى في قصة مهاجر أم قيس قال ابن دقيق  
العبد فقالوا ان رجلا هاجر من مكة الى المدينة لا يريد بذلك فضله الهجرة وانما هاجر لتزوج  
امراً تسمى أم قيس فلهذا خص في الحديث ذكر المرأة دون سائر ما ينوي به انتهى وهذا الوصف  
لم يستأنم البداية بذكره أول الهجرة النبوية وقصة مهاجر أم قيس روىها سعيد بن منصور قال  
أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله بن مسعود قال من هاجر يتبع شياً  
فأغناه ذلك هاجر رجل لتزوج امرأة يقال لها أم قيس فكان يقال له مهاجر أم قيس ورواه  
الطبراني من طريق أخرى عن الأعمش بلفظ كان فينارجل خطب امرأة يقال لها أم قيس فابت  
أن تتزوج حتى هاجر فهاجر فتزوجها فكانت مسمى مهاجر أم قيس وهذا السناد صحيح على شرط  
الشيخين لكن ليس فيه ان حديث الأعمش سبق بسبب ذلك ولم أرفق في من الطرق ما يقتضي  
التصریح بذلك وأضافوا أراد البخاري إقامته مقام الخطبة فقط اذا ابتداءه بتنازول غيبا في  
الاخلاص لكان سابقه قبل الترجمة كما قال الاسماعيلي وغيره ونقل ابن بطال عن أبي عبد الله بن  
الخوار قال النبوي يتعلق بالآية والحديث معاً لان الله تعالى أوصى الى الانبياء ثم الى محمد صلى  
الله عليه وسلم ان الاعمال بالنيات لقوله تعالى وما أمر والالعبد والله مخلصين له الدين وقال  
أبو العباس في قوله تعالى شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً قال وصاهم بالاخلاص في عبادته  
وعن أبي عبد الملك البوني قال مناسبة الحديث للترجمة ان بدء الوحي كان بالنسبة لان الله تعالى فطر  
محمد على التوحيد وبعث اليه الانبياء ووجه له أول أسباب النبوة وهي الرضا بالصالحه فلما  
رأى ذلك أخلص الى الله في ذلك فكان يجعد بقارحاً فقبل الله عمله وأتم له النعمة وقال المهلب  
ما حصله قصد البخاري الاخبار عن حال النبي صلى الله عليه وسلم في حال منشته وان الله بغض اليه  
الانبياء وحسب اليه خلال الخبر ولزوم الوحدة فراراً من قرأه السوء فلما لم ذلك أعطاه الله على  
قدر نيته ووجه له النبوة كما يقال الفوائض عنوان الخواص ونقصه بخبر من هذا القاضي أبو بكر  
ابن العربي وقال ابن المنبر في أول التراجم كان مقدمة النبوة في حق النبي صلى الله عليه وسلم  
الهجرة الى الله تعالى بالخلافة في غار حراء فتناسب الاقتراح بحديث الهجرة ومن المناسبات  
الدينية الحجة ما تقدمت الإشارة اليه ان الكتاب لما كان موضوعاً لجمع وحى السنة صدره بيده  
الوحي ولما كان الوحي لبسان الاعمال الشرعية صدره بحديث الاعمال ومع هذه المناسبات لا يلحق  
الحزم بأنه لا تعلق له بالترجمة أصلاً والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم وقد تواتر النقل عن  
الأئمة في تعظيم قدر هذا الحديث قال أبو عبد الله ليس في أخبار النبي صلى الله عليه وسلم شيء  
أجمع وأغنى وأكبر قائده من هذا الحديث واتفق عبد الرحمن بن مهيدي والشافعي فيما نقله  
البريطاني عنه وأحمد بن حنبل وعلى بن المنذر وأبو داود والترمذي والدارقطني وحزرة الكافي  
على انه نزلت الاسلام ومنهم من قال بعبه واختلفوا في تعيين الباقي وقال ابن مهيدي أيضاً يدخل  
في ثلاثين باباً من العلم وقال الشافعي يدخل في سبعين باباً ويحتمل ان يزيد بهذا العدد المبالغة  
وقال عبد الرحمن بن مهيدي أيضاً ينبغي ان يجعل هذا الحديث رأس كل باب ووجه البير في كونه  
نزل العلم ان كسب العبد يقع بقلبه ولسانه وجوارحه فالتبني أحد أقسامها الثلاثة وأرجحها  
لانها قد تكون عبادة مستقلة وغيرها يحتاج اليها ومن ثم وردت المؤمن خيرة من عمله فاذا نظرت

اليها كانت خيرا الامرين وكلام الامام اجد يدل على انه ارا د يكونه ثلث العلم انه أحد القواعد  
السلالات التي ترد اليها جميع الاحكام عنده وهي هذا ومن عمل غلاليس عليه أمر نافه ورده  
والحلال بين والمراهم بين الحديث ثمان هذا الحديث متفق على صحته أخرجه الأئمة  
المشهورون الا الموطا وهم من زعم انه في الموطا متفرا بفرج الشيخين له والنسائي من طريق  
مالك وقال أبو جعفر الطبري قد يكون هذا الحديث على طريقة بعض الناس مردودا لكونه  
فردا لانه لا يروى عن عمر الامن رواية علقمة ولا عن علقمة الامن رواية محمد بن ابراهيم ولا عن  
محمد بن ابراهيم الامن رواية يحيى بن سعيد وهو كما قال فانه انما اشتهر عن يحيى بن سعيد وتقرده  
من فوقه وبذلك جزم الترمذي والنسائي والبخاري وابن السكن وحجزة بن محمد الكوفي وأطلق  
الخطابي في الخلاف بين أهل الحديث في انه لا يعرف الا بهذا الاسناد وهو كما قال لكن بقدر  
أحدهما الصحة لانه ورد من طرق معلولة ذكرها الدارقطني وأبو القاسم بن منده وغيرهما ثانيا  
السابق لانه ورد في معناه عدة أحاديث صححت في مطلق النية كحديث عائشة وأم سلمة عند مسلم  
يعثون على نياتهم وحديث ابن عباس ولكن جهاد بن سنان وحديث أبي موسى بن قائل  
لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله متفق عليهما وحديث ابن مسعود رتب قبل بين  
الصفين كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله متفق عليهما وحديث ابن مسعود رتب قبل بين  
أخرجه النسائي الى غير ذلك ما عسر عسر وعرف بهذا التقرير غلط من زعم ان حديث عمر  
متواترا لان حال على التواتر المعنوي فيجعل ثم قد لا ترفع يحيى بن سعيد فحكى محمد بن علي بن  
سعيد النقاش الحافظ انه رواه عن يحيى ما ثمان وخمسون نفسا وسرد أسماءهم أبو القاسم بن  
منده بخارز الثمانيات وروى أبو موسى المديني عن بعض مشايخه مذكرا عن الحافظ أبي  
اسماعيل الانصاري الهروي قال كتبت من حديث سبع مائة من أصحاب يحيى (قلت) وأنا  
أستبعد صحة هذا فقد تتبعته طرق من الروايات المشهورة والاجزاء المشهورة من حديث  
الحديث الى وقتي هذا فما قدرت على تكميل المائة وقد تتبعته طرق غيره فزادت على ما نقل  
عن تقدم كما سنأتي مثال لذلك في الكلام على حديث ابن عوف في غسل الجمعة ان شاء الله تعالى  
(قوله على المنبر) بكسر الميم واللام للعهد أي من المحدث النبوي ووقع في رواية حسان بن زيد  
عن يحيى في تركه الحبل سمعت عمر بن الخطاب (قوله انما الاعمال بالنيات) كذا أو ردها وهو من  
مقابلة الجمع بالجمع أي كل عمل ينسب له وقال الخطابي كأنه أشار بذلك الى ان النية تنوع كما  
تنوع الاعمال كن قصد عمله وجهه الله أو تحصيل موعوده أو الاتقاء لوعده ووقع في عظم  
الروايات بافراد النية ووجهه ان محل النية القلب وهو متعدد فناسب افراد النية الى الاخلاص وهو واحد  
لواحد الذي لا شريك له ووقع في صحيح ابن حبان بلفظ الاعمال بالنيات بحذف انما واجمع  
الاعمال والنيات وهي ما وقع في كتاب الشهاب للقضاعي ووصله في مسنده كذلك وانكره  
أبو موسى المديني كما نقله النووي وأقره وهو متعقب رواية ابن حبان بل وقع في رواية مالك عن  
يحيى عند البخاري في كتاب الايمان بلفظ الاعمال بالنية وكذا في العتق من رواية الثوري وفي  
الهجرة من رواية حسان بن زيد ووقع عنده في النكاح بلفظ العمل بالنية بافرا د كل

على المنبر قال سمعت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يقول  
انما الاعمال بالنيات

منهما والنسبة بكسر النون وتشديد التختانية على المشهور وفي بعض اللغات يتخففها قال  
الكرماني قوله انما الاعمال بالنيات هذا التركيب يفيد الحصر عند المحققين واختلف في  
وجه افادته فقبل لان الاعمال جمع محلي بالالف واللام مفيد للاستغراق وهو مستلزم للقصر  
لان معناه كل على نسبة فلا عمل الا بشئ وقبل لان انما الحصر وهل افادته بالمتطوق او بالمفهوم  
او تفيد الحصر بالوضع او العرف او تفيد الحقيقة أو المجاز ومقتضى كلام الامام واباعه  
انها تفيد بالمتطوق وضعا حقيقيا بل نقله شيخنا شيخ الاسلام عن جميع اهل الاصول  
من المذاهب الاربعة الا السير كالاتى وعلى العكس من ذلك اهل العربية واحتج بعضهم  
بانهم الى كانت الحصر لما حسن انما قام زيد في جواب هل قام عرو اجيب بانه يصح انه يقع في  
مثل هذا الجواب ما قام الا زيدوهي الحصر اتفاقا وقبل لو كانت الحصر لاستوى انما قام زيد مع  
ما قام الا زيد ولا ترد في ان الثاني اقوى من الاول واجيب بانه لا يلزم من هذه القصة في الحصر  
فقد يكون احد اللفظين اقوى من الاخر مع اشتراكهما في أصل الوضع كسوف والسين وقد  
وقع استعمال انما موضع استعمال النبي والاستثناء كقوله تعالى انما تجزىون ما كنتم تعملون  
وقوله وما تجزىون الا ما كنتم تعملون وقوله انما على رسولنا البلاغ المبين وقوله ما على  
الرسول الا البلاغ ومن شواهد قول الاعشى

ولست بالاكثر منهم حصي \* وانما العزة لكائر

يعني ما ثبتت العزة الا لمن كان أكثر حصي واختلفوا هل هي بسطة أو مركبة فربما الاول وقد  
يرجح الثاني ويحاجب عما ورد عليه من قولهم ان لا لايات وما للنبي فيستلزم اجتماع المضادين  
على صدد واحد بان يقال مثلاً أصلهما كان لا لايات والنبي لكنهما بعد التركيب لم يبقا على  
أصلهما بل افاداً شأناً آخر أشار الى ذلك الكرماني قال وانما قول من قال افادة هذا السياق للحصر  
من جهة ان فيه تأكيداً بعد تأكيد فهو المستفاد من انما ومن الجمع فتعقب بانه من باب ايهام  
العكس لان قائله لما رأى ان الحصر فيه تأكيداً كيد على تأكيد ان كل ما وقع كذلك يفيد الحصر  
وقال ابن دقيق العيد استدلل على افادة انما الحصر بان ابن عباس استدلل على ان الربا لا يكون الا  
في النسبة يتحدث انما الربا في النسبة وعارضه جماعة من الصحابة في الحكم ولم يجز الفوه في  
فهمه فكان لا اتفاق منهم على انها تفيد الحصر وتعقب باحتال أن يكونوا تركوا المعارضة  
بذلك تزيلاً وأما من قال بحتم أن يكون اعتمادهم على قوله لا ربا الا في النسبة لو ردد ذلك في بعض  
طرق الحديث المذكورة فلا يفيد ذلك في رد افادة الحصر بل يقويه ويثبت ان مفاد النسبة  
عندهم واحد والانما استعمال هذه موضع هذه وأوضح من هذا حديث انما الما من الماء فان  
الصحابة الذين ذهبوا اليه لم يعارضهم بالجهو وفي فهم الحصر منه وانما عارضهم في الحكم من أدلة  
أخرى يتحدث اذ التي المختاران وقال ابن عطية انما لفظ لا يفارقه المبالغة والتأكيد حيث  
وقع ويصلح مع ذلك الحصر ان دخل في قصة ساعدت عليه فجعل ورود الحصر مجازاً يحتاج الى  
قرينة وكلام غيره على العكس من ذلك وان أصل ورودها الحصر لكن قد يكون في شيء مخصوص  
كقوله تعالى انما الله واحد فانه سبق باعتبار منكري الوحدة انية والافتقار لصفات  
أخرى كالعلم والقدرة وكقوله تعالى انما انت منذر فانه سبق باعتبار منكري الرسالة والافلا على



الله عليه وسلم صفات أخرى كالبشارة إلى غير ذلك من الامثلة وهي فيما يقال السبب في قول من منع أفادته للصبر مطلقا \* (تكميل) \* الأعمال تقتضي عاملين والتقدير الأعمال الصادرة من المكلفين وعلى هذا هل يخرج أعمال الكفار الظاهر الانحراج لأن المراد بالأعمال أعمال العبادة وهي لا تصح من الكافرين كان مخاطبها معاقبا على تركها ولا يرد العتق والصدقة لأنهما بدليل آخر (قوله بالنيات) البناء للمصاحبة ويحتمل أن تكون للسببية بمعنى أنها مقومة للعمل فكأنها سبب في إيجاده وعلى الأول فهي من نفس العمل فيشترط أن لا تختلف عن أوله قال النووي النية القصد وهو عزمة القلب وتعبه الكرماني بأن عزمة القلب قدر زائد على أصل القصد واختلف النية على ركن أو شرط والمرجح أن إيجاده ذكر في أول العمل ركن واستصحابها حكم بمعنى أن لا يأتي بتناف شرعا شرط ولا بد من محذوف يتعلق به الحار والجرور فقيل تعتبر وقيل تكمل وقيل تصح وقيل تحصل وقيل تستقر قال الطيبي كلام الشارع مجمل على بيان الشرع لأن المخاطبين بذلك هم أهل اللسان فكأنهم خاطبوا بما ليس لهم به علم الا من قبل الشارع فيتعين الحمل على ما يشهد الحكم الشرعي وقال البضاوي النية عبارة عن انهماك القلب نحو ما يراه موافقا للغرض من جلب نفع أو دفع ضرر حالاً أو ما لا والشرع خصه بالإرادة المتوجهة نحو الفعل لا يتغير رضا الله وامتنال حكمه والنية في الحديث مجعولة على المعنى القوي ليسن تطبيقه على ما بعده وتقسيمه أحوال المهاجرين فإنه تفصيل لما أجل والحديث متروك الظاهر لأن النيات غير متفقة أذا التقدير لأجل الأمانة فليس المراد في ذات العمل لأنه لا تقدير جديد غير عينة بل المراد في أحكامها كالجمعة والكال لكن الجدل على نفي الجمعة أولى لأنه أشبه بنفي النية بنفسه ولأن اللفظ دل على نفي الذات بالتصريح وعلى نفي الصفات بالتبع فلما منع الدليل نفي الذات بقيت دلالة على نفي الصفات مستمرة وقال شيخنا شيخ الإسلام الأحسن تقدير ما يقتضي أن الأعمال تسبع النية لقوله في الحديث فن كانت هجرة إلى آخره وعلى هذا يقدر المحذوف ككونه مطلقا من اسم فاعل أو فعل ثم لفظ العمل يتناول فعل الجوارح حتى اللسان فتدخل الأقوال قال ابن دقيق العيد وأخرج بعضهم الأقوال وهو بعيد ولا ترد عندي في أن الحديث يتناولها وأما التروك فهي وإن كانت فعل كفال لكن لا يطلق عليها لفظ العمل وقد تعقب على من يسمى القول عللا لكونه عمل اللسان بأن من حالف لا يعمل علاق قال قول لا يمحتمل وأجيب بأن مرجع اليمين إلى العرف والقول لا يسمى علاق في العرف ولهذا يطبق عليه والتعقب أن القول لا يدخل في العمل حقيقة ويدخل مجازا وكذا الفعل لقوله تعالى ولو شاء ربك ما فعلوه بعد قوله زحف القول وأما عمل القلب كالنية ولا يتناولها الحديث لتسلايل التسلسل والمعرفة وفي تناولها نظر قال بعضهم هو محال لأن النية قصد المنزوي وأما قصد المرء ما يعرف فيلزم أن يكون عارفا قبل المعرفة وتعبه شيخنا شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني بما حاصله أن كان المراد بالمعرفة مطلق الشعور فليس وإن كان المراد النظر في الدليل فلا لأن كل ذي عقل يشعر مثلاً بأنه من يدبره فإذا أخذ في النظر في الدليل عليه لتحقيقه لم تكن النية حينئذ محالاً وقال ابن دقيق العيد الذين اشترطوا النية قدر واحة الأعمال والذين لم يشترطوها قدره كالأعمال ورجح الأول بأن الجمعة أكثر من واقع الحقيقة من الكمال فالعمل عليها أولى وفي

ل  
في  
ر  
م  
ه  
ل  
م  
في  
س  
س  
قد  
ين  
على  
قد  
ين  
على  
ص  
س  
ن  
أ  
ل  
في  
س  
ض  
ت  
ف  
أ  
د  
م  
ب  
ح  
ر  
ص  
ن  
صلى

والتكامل امرئ ماوى

هذا الكلام إجماعاً من بعض العلماء لا يرى باشتراط النية وليس الخلاف بينهم في ذلك إلا في الوسائل  
وأما المقاصد فلا اختلاف بينهم في اشتراط النية لها ومن ثم خالف الحنفية في اشتراطها لها وضوء  
وخالف الأوزاعي في اشتراطها في التيمم أيضاً نعم بين العلماء اختلاف في اقتراح النية بأول العمل كما  
هو معروف في مبسوطات الفقه \* (تكميل) \* انظاره ان الاثبات واللام في النيات معاينة للضمير  
والتقدير الاعمال بنيتها على هذا فيدل على اعتبارية العمل من كونه مثلاً أو غير مثلاً وأنها ومن  
كونها فرضاً أو فلا تظهر أمثلاً أو عصراً مقصورة أو غير مقصورة وهل يحتاج في مثل هذا إلى  
تعين العدد فيه بحث والراجح الاكتفاء بتعين العبادة التي لا تنفك عن العدد المعين كالمسافر  
مثلاً ليس له أن يقصر إلا نية القصر لكن لا يحتاج إلى نية ركعتين لأن ذلك هو مقتضى القصر  
والله أعلم (قوله) وانما لكل امرئ ماوى قال القرطبي فيه تحقيق لاشتراط النية والاختصاص  
في الاعمال فتح إلى انما موكدة وقال غيره بل تعدى غير ما أفادته الأولى لأن الأولى نبت على  
ان العمل بشع النية وبصاحبها فيتربى الحكم على ذلك والثانية أفادت ان العامل لا يحصل  
له الا ما نواه وقال ابن دقيق العيد الجمله الثانية تقتضي ان من نوى شيئاً يحصل له يعني اذا علم  
بشرائطه احوال دون عمله ما بعد شرعاً بدم عمله وكل ما لم ينو له يحصل له ومراعاة بقوله ما لم  
ينوه أى لا خصوصاً ولا عموماً أما اذا لم ينو شيئاً مخصوصاً لكن كانت هناك نية عامة تتجمل بهذا  
فما اختلف فيه انظار العلماء ويخرج عليه من المسائل ما لا يحصى وقد يحصل غير المنوى  
للدرك آخر كن دخل المسجد فصلى الفرض أو الرأسة قبل أن يقعد فانه يحصل له نتيجة  
المسجد فهاها أول ينوها لأن القصد بالنية شغل البقعة وقد حصل وهذا بخلاف من اغتسل يوم  
الجمعة عن الجنابة فانه لا يحصل له غسل الجمعة على الراجح لأن غسل الجمعة ينظر فيه إلى التعبد  
لإلى محض التنظيف فلا يذفيه من القصد اليه بخلاف نية المسجد والله أعلم وقال النووي  
أفادت الجمله الثانية اشتراط تعين المنوى كن عليه صلاة فامة لا يكفيه ان ينوى القامة فقط  
حتى يعينها ظهراً مثلاً أو عصراً ولا يفتي ان محله ما اذا لم تنحصر القامة وقال ابن السمعاني  
في أماله أفادت ان الاعمال الخارجة عن العبادة لا تفقد الثواب الا اذا نوى بها فاعلمها القربة  
كلاهما كل اذا نوى به القوة على الطاعة وقال غيره أفادت ان النية لا تدخل في النية فان ذلك هو  
الاصل فلا بد من نية الأولى عن الصبي وتطأه فانه على خلاف الاصل وقال ابن عبد السلام  
الجمله الأولى لبيان ما يعبر من الاعمال والثانية لبيان ما يرتب عليها وأفاد ان النية انما تشتط  
في العبادة التي لا تتميز بنفسها أو أماً ما تتميز بنفسه فانه يشترط بصورة إلى ما وضعه كالادكار  
والادعاء والتسلاوة لأنها لا تتردد بين العبادة والعادة ولا يفتي ان ذلك انما هو بالنظر إلى أصل  
الوضع أما ما حدث فيه عرف كالتسبيح للتعجب فلا ومع ذلك فلو قصد بالذكر القربة إلى الله تعالى  
لكن أكثر ثواباً ومن ثم قال الغزالي حركة اللسان بالذكر مع الغفلة عنه تحصل الثواب لانه خير  
من حركة اللسان بالغيبة بل هو خير من السكوت مطلقاً أى المجرد عن التفكير قال وانما هو ناقص  
لما نسبته إلى عمل القلب انتهى ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم في بضع أحدكم صدقة قال نعم قال في  
الغواب عن قولهم أياق أحدنا شهوته ويؤثر أريأت لو وضعها في حرام وأورد على إطلاق  
الغزالي انه يلزم منه ان المرء شاب على فعل مباح لانه خير من فعل الحرام وليس ذلك من ادمه وخص

من عموم الحديث ما يقصد حصوله في الجملة فإنه لا يحتاج إلى تبيينه كقصه المسجد كما تقدم  
 ولكن مات زوجها فلم يبلغها الخبر إلا بعد مدة العدة فإن عدتها تنقضي لأن المقصود حصول براءة  
 الرحم وقد وجدته ومن ثم لم يتجوز التروك إلى تبيينه ونزاع الكرماني في إطلاق الشيخ يحيى الدين  
 كون التروك لا يحتاج إلى تبيين التروك فعل وهو كلف النفس وبأن التروك إذا أريد به تحصيل  
 الثواب بامتنال أمر الشارع فلا بد فيها من قصد التروك وتعبق بأن قوله التروك فعل يختلف فيه  
 ومن حق المستدل على المانع أن يأتي بأمر متفق عليه وأما استدلاله الثاني فلا يطابق المورد  
 لأن المجتوب فيه هل يلزم التنية في التروك بحيث يقع العقاب بتركها والذي أوردته هل يحصل  
 الثواب بدونها والتفاوت بين المقامين ظاهر والتحقيق أن التروك الجزد لا يوجب فيه وانما يحصل  
 الثواب بالكف الذي هو فعل النفس فن لم تخطر المعصية بآله أصلا ليس كمن خُطرت فكف  
 نفسه عنها خوفا من الله تعالى فرجع الحال إلى أن الذي يحتاج إلى التنية هو العمل بجميع وجوهه  
 لا التروك الجزد والله أعلم \* (تبيينه) \* قال الكرماني إذا قلنا أن تقدم الخبر على المبتدأ يفيد  
 القصر في قوله وانما العمل امرئ ما نوى فوعان من الحصر قصر المسند على المسند إليه إذا مراد  
 انما العمل امرئ ما نواه والتقدم المذكور (قوله فن كانت هجرته إلى الدنيا) كذا وقع في  
 جميع الأصول التي اتصلت لنا عن البخاري بحذف أحد وجهي التقسيم وهو قوله فن كانت  
 هجرته إلى الله ورسوله إلى آخره قال الخطاي وقع هذا الحديث في روايتنا وجميع نسخ أصحابنا  
 نحر وما قد ذهب شرطه ولست أدري كيف وقع هذا الاغفال ومن جهة من عرض من روايته  
 فقد ذكر البخاري من غير طريق الجدي مستوفى وقد رويانا الاثبات من طريق الجدي تأملا  
 ونقل ابن التين كلام الخطاي مختصرا وفهم من قوله نحر وما ناله قدر يدان في السند انقطاع افعال  
 من قبل نفسه لأن البخاري لم يلق الجدي وهو ما يجب من اطلاقه مع قول البخاري حدثنا  
 الجدي وتكرر ذلك منه في هذا الكتاب ويحرم كل من ترجمه بأن الجدي من شيوخه في الفقه  
 والحديث وقال ابن العربي في مشيخته لا عذر للبخاري في اسقاطه لأن الجدي شجعة فيه قد  
 رواه في مستدركه التمام قال وذكر قوم انه لعلة اسقطاه من حفظ الجدي فحدثه هكذا الحديث  
 عنه كما سمع أو حدث به تأملا فسقط من حفظ البخاري قال وهو أمر مستبعد جدا عن من اطعم  
 على أحوال القوم وقال الداودي الشارح الاسقاط فيه من البخاري فوجوده في رواية شجعة  
 وشيخ شجعة يدل على ذلك انتهى وقد رويناه من طريق بشر بن موسى وأبي اسمعيل الترمذي  
 وغير واحد عن الجدي تأملا وهو في مصنف قاسم بن أصمغ ومستخرجي أبي نعيم على الصحيحين  
 وصحيح أبي عوانة من طريق أبي جدي فان كان الاسقاط من غير البخاري فقد يقال لم اختار  
 الابتداء بهذا السباق الناقص والجواب قد تقدمت الإشارة إليه وانما اختار الجدي لكونه  
 أجل مشايخه المبكين إلى آخر ما تقدم في ذلك من المناسبة وإن كان الاسقاط منه فالجواب  
 ما قاله أبو محمد على بن أحمد بن سعيد الخافط في أجوبة له على البخاري أن أحسن ما يجب به بهتان  
 يقال لعل البخاري قصد أن يجعل لكتابه صدرا يستفتح به على ما ذهب إليه كثير من الناس من  
 استفتاح كتبهم بالخطب المتضمنة لما في مآذبهوا اليه من التأليف فكانه ابتداء كتابه بنية ردها  
 إلى الله تعالى فلم منه أنه أراد الدنيا وأعرض إلى شيء من معانيها فيسبح به بنسبه وتكسب عن أحد

فن كانت هجرته

وجهي التقسيم هجائية للتركية التي لا يناسب ذكرها في ذلك المقام انتهى ملخصا وحاصله  
 ان الجملة المحذوفة تشعر بالقرية المحضة والجملة المقابلة تحتمل التردد بين أن يكون ما قصده يحصل  
 القرية أو لا فلا كان المصنف كالخبر عن حال نفسه في تصنفه هذه عبارة هذا الحديث حذف  
 الجملة المشعرة بالقرية المحضة فإرا من التركية وبني الجملة المترددة المحذوفة تقفو ببالا لامر الى  
 ربه المطلع على سر ربه المجازي له بمقتضى نيتيه ولما كانت عادة المصنفين أن يضمنوا الخطب  
 اصطلاحهم في مذاهم واختباراتهم وكان من رأى المصنف جواز اختصار الحديث والرواية  
 بالمعنى والتدقيق في الاستنباط وإشارة النحوض على الاجل وترجيح الاسناد الوارد بالصيغ  
 المصراحة بالمعنى على غيره استعمال جميع ذلك في هذا الموضوع بعبارة هذا الحديث متنا واسنادا  
 وقد وقع في رواية جلد بن زيد في باب الهجرة تأخر قوله فمن كانت هجرته الى الله ورسوله عن قوله  
 فمن كانت هجرته الى دنيا يصيبها فيجتمل أن تكون رواية الجسد وقعت عند البخاري كذلك  
 فتكون الجملة المحذوفة هي الاخرة كما جرت به عادة من يقتصر على بعض الحديث وعلى تقدير  
 أن لا يكون ذلك فهو مصبر من البخاري الى جواز الاختصار في الحديث ولومن شأنه وهذا هو  
 الراجح والله أعلم وقال الكرماني في غير هذا الموضوع ان كان الحديث عند البخاري تاما لم يخرمه  
 في صدر الكتاب مع ان الحرم يختلف في جوازه (قلت) لا جزم بالحرم لان المقامات مختلفة فعليه  
 في مقام بيان ان الايمان بالنسبة واعتقاد القلب سمع الحديث تاما وفي مقام ان الشرع في الاعمال  
 انما يصح بالنسبة سمع ذلك القدر الذي روى ثم الحرم يحتمل أن يكون من بعض شيوخ البخاري  
 لامنه ثم ان كان منه فخرمه ثم لان المقصود به بذلك المقدار (فان قلت) فكان المناسب ان يذكر  
 عند الحرم الشئ الذي يتعلق بمقصوده هو ان النسبة ينبغي أن تكون لله ورسوله (قلت) لعله نظر  
 الى ما هو الغالب الكثيرين الناس انتهى وهو كلام من لم يطلع على شئ من أقوال من قدمت  
 ذكره من الاثمة على هذا الحديث ولا سيما كلام ابن العربي وقال في موضع آخر ان اراد الحديث  
 تاما تارة وغير تام تارة انما هو من اختلاف الرواة فكل منهم قدرى ما سمعه فلا يخرم من أحد  
 ولكن البخاري يذكرها في المواضع التي يناسب كلامها بحسب الباب الذي يضعه ترجمته  
 انتهى وكأنه لم يطلع على حديث أخرجه البخاري بسند واحد من ابتدائه الى انتهائه فساقه  
 في موضع تاما وفي موضع مقتصر على بعضه وهو كثير جدا في الجامع الصحيح فلا يرتاب من يكون  
 الحديث صناعته ان ذلك من تصرفه لانه عرف بالاستقراء من صنعه انه لا يذكر الحديث الواحد  
 في موضعين على وجهين بل ان كان له أكثر من سند على شرطه ذكره في الموضوع الثاني بالسند الثاني  
 وهكذا ما بعده وما لم يكن على شرطه بعلقة في الموضوع الآخر تارة بل جزم ان كان صحيحا وتارة بغيره  
 ان كان فيه شئ وما ليس له الاسناد واحد يتصرف في متنه بالاقصار على بعضه بحسب ما يتفق ولا  
 يوجد فيه حديث واحد كور بتمامه سند او متنا في موضعين أو أكثر الا نادرا فقد عني بعض  
 من لقبته بجمع ذلك فحصل منه نحو عشرين موضعا (قوله هجرته) الهجرة الترك والهجرة الى  
 الشئ الانتقال اليه عن غيره وفي الشرع ترك ما نهى الله عنه وقد وقعت في الاسلام على وجهين  
 \* الاول الانتقال من دار الخوف الى دار الايمان كما في هجرة الحبشة وابتداء الهجرة من مكة  
 الى المدينة \* الثاني الهجرة من دار الكفر الى دار الايمان وذلك بعد ان استقر النبي صلى الله

عليه وسلم بالمدنية وهاجر اليه من أمكنه ذلك من المسلمين وكانت الهجرة إذ ذاك تختص  
بالانتقال إلى المدينة إلى أن فتح مكة فانتقل الاختصاص وبقي عموم الانتقال من دار الكفر  
إلى دار الإسلام فبقيا فان قيل الأصل تغير الشرط والجزاء فلا يقال مثل من أطاع أطاع وأطاعا  
يقال مثل من أطاع نجا وقد وقع في هذا الحديث متعديين فالجواب أن التغير يقع تارة باللفظ  
وهو الأصل أكثر وتارة بالمعنى ويفهم ذلك من السياق ومن أمثلة قوله تعالى ومن تاب وعمل  
صالحا فإنه يتوب إلى الله متابا وهو مؤول على إرادة المعهود المستقر في النفس كقولهم أنت  
أنت أي الصديق الخالص وقولهم هم هم أي الذين لا يقدر قدرهم وقول الشاعر  
\* أنا أبو النجم وشعري شعري \* وهو مؤول على إقامة السبب مقام المسبب لاشتراك  
السبب وقال ابن مالك قد قصد بالخبر القريبيان الشهرة وعدم التغير فيجب بالبدل لفظا  
كقول الشاعر

خليلي خليلي دون يبور عينا \* لأن امرءة لا تظن خليلها

وقد يعمل مثل هذا الجواب الشرط كقولك من قصدني فقد قصدني أي فقد قصد من عرف  
بالحاج فاصدده وقال غيره إذا التحد لفظ البدل والخبر والشرط والجزاء علم منها ما لم يعلم  
التعظيم وما في التحقير (قوله إلى الدنيا) يضم الدال وحكى ابن قتيبة كسر ها وهي فعل من الدنو  
أي القرب سميت بذلك لسببها للأخرى وقيل سميت دنوا لأنها إلى الزوال واختصفت  
حققتها فقبل ما على الأرض من الهواء والحق وقيل كل الخلق فان من الجواهر والأعراض  
والأول أولى لكن يزاد فيه مما قبل قيام الساعة ويطلق على كل جزء منها مجازا ثم إن لفظها  
مقصود غير منون وحكى توينها وعزا ابن دحية إلى رواية أبي الهيثم أن كسيمي وضعها  
وحكى عن بن مغيرة أن أباذر الهروي في آخر أمره كان يحذف كثيرا من رواية أبي الهيثم حيث  
يفرد لانه لم يكن من أهل العلم (قلت) وهذا الس على إطلاقه فان في رواية أبي الهيثم مواضع  
كثيرة أصوب من رواية غيره كالمساق في مينا في مواضعه وقال التيمي في شرحه قوله دنيا هو  
تأنيث الأدنى ليس بصروف لاجتماع الوصفية ولزوم حرف التأنيث وتعقب بان لزوم التأنيث  
للاطلاق المصورة كافي في عدم الصرف وأما الوصفية فنقل ابن مالك استعمال دنيا منكرافه  
اشكال لانها أفعل التفضيل فكان من حقها أن تستعمل باللام كالكبرى والحسن قال  
الانها خلعت عنها الوصفية وأجريت بحري مالم يكن وصفا وظاهر قوله تعالى قال  
وان دعوت إلى جلي ومكرمة \* يوم أسراة كرام الناس فادعينا

وقال الكرماني قوله إلى يتعلق بالهجرة أن كان لفظا كانت تامة أو هو خبر كانت أن كانت ناقصة  
ثم أورد ما يحصله أن لفظا كان أن كان للامر الماضي فلا يعلم الحكم بعد صدور هذا القول في  
ذلك وأجاب بأنه يجوز أن يراد بلفظ كان الوجود من غير تقدير بزمن أو يقاس المستقبل على  
الماضي أو من جهة أن حكم المكلفين سواء (قوله بصيبي) أي يحصلها لأن تخصصها كصاية  
الغرض بالسهم بجامع حصول المقصود (قوله وأمرأة) قبل التنصيص عليها من الخاص بعد  
العام للاهتمام به وتعقبه النووي بأن لفظ دنيا متكررة وهي لانتم في الأنياب فلا يلزم دخول المرأة  
فيها وتعقب بكونها في سياق الشرط فتم ونكتة الاهتمام الزائدة في التعذر لان الافتتان بها

إلى دنيا يصيبها أو إلى امرأة  
ينكحها ففسره إلى  
ما هاجر إليه

أصله  
يصل  
حذف  
مر إلى  
لخطب  
رواية  
لصغ  
سنادا  
ن قوله  
كذلك  
تقدر  
لذا هو  
خرجه  
نقله  
لعمال  
ناري  
بذكر  
له نظر  
دمت  
لديت  
حد  
مسه  
ساقه  
يكون  
واحد  
الثاني  
تعبه  
قولا  
بعض  
رة إلى  
جهن  
من مكة  
ن الله

أشد وقد تقدم النقل عن يحيى أن سب هذا الحديث قصة مهاجر أم قيس ولم تنق على تسميته ونقل ابن دحية أن اسمه أيلة بقاف مفتوحة ثم تحتانية ساكنة ويحيى ابن بطال عن ابن سراج أن السبب في تخصيص المرأة بالذكر أن العرب كانوا لا يزوجون المولى العربي ويراعون الكفائة في النسب فلما جاء الإسلام سوى بين المسلمين في مناحيتهم فهاجر كثير من الناس إلى المدينة لتزوجهم من كان لا يصلح له سابق ذلك انتهى ويحتاج إلى نقل ثابت أن هذا المهاجر كان مولى وكانت المرأة عربية وليس مانفاه عن العرب على إطلاقه بل قد تزوج خلق كثير منهم جماعة منهن واليهن وحلقائهم قبل الإسلام وإطلاقه أن الإسلام أبطل الكفائة في مقام المنع (قوله فيجبرته إلى ما هاجر إليه) يحتمل أن يكون ذكره بالضمير ليتناول ما ذكر من المرأة وغيرها وانما أبرز الضمير في الجملة التي قبلها وهي المحذوفة لقصد الالتفاف به كراهته ورسوله وعظم شأنه ما يخالف الدنيا والمرأة فإن السباق يشعر بالحث على الاعراض عنهما وقال السمرقاني يحتمل أن يكون قوله إلى ما هاجر إليه متعلقا بالهجرة فيكون الخبر محذوفا والتقدير قبضة أو غير صحيحة مثلا ويحتمل أن يكون خبر فيجبرته والجملة خبر المبتدأ الذي هو من كانت انتهى وهذا الثاني هو الأرجح لأن الأول يقتضي أن تلك الهجرة مذمومة مطلقا وليس كذلك إلا أن جعل على تقدير شيء يقتضي التردد والقصور عن الهجرة الخالصة كنوى هجرته مفارقة دار الكفر وتزوج المرأة ما فلا تكون قبضة ولا غير صحيحة بل هي ناقصة بالنسبة إلى من كانت هجرته خالصة وانما أشعر السباق بمن فعل ذلك بالنسبة إلى من طلب المرأة بصورة الهجرة الخالصة فأما من طلبها مضمومة إلى الهجرة فإنه شاب على قصد الهجرة لكن دون ثواب من أخلص وكذا من طلب التزويج فقط لا على صورة الهجرة إلى الله لأنه من الأمر المباح الذي قد شاب فاعله إذا قصده القربة كالاعفاف ومن أمثلة ذلك ما وقع في قصة إسلام أبي طلحة فهاواه النساقي عن أنس قال تزوج أبو طلحة أم سلمة فكان صدق ما بينهما الإسلام أسلت أم سلمة قبل أبي طلحة فخطبها فقالت إني قد أسلت فإن أسلت تزوجتك فأسلمت فتزوجته وهو محمول على أنه رغب في الإسلام ودخله من وجهه ونظم إلى ذلك إرادة التزويج المباح فصار كنوى بصومه العبادة والحجة أو بطوافه العبادة وملازمة الغريم واختار الغزالي فيما يتعلق بالثواب أنه إن كان القصد الدنيوي هو الأغلب لم يكن فيه أجر والدني آخر بقدرة وإن تساوا بافتراء القصد دين الشين فلا أجر وأما إذا أوى العبادة وخالطها شين ثم غلبت الأخلص فقد نقل أبو جعفر بن جرير الطبري عن جمهور السلف أن الاعتبار بالابتداء فإن كان في ابتداءه الله خالصا لم يشتره ما عرض له بعد ذلك من المحاب وغيره والله أعلم واستدل بهذا الحديث على أنه لا يجوز الإقدام على العمل قبل معرفة الحكم لأن قبه أن العمل يكون منتقيا إذا خلعت النية ولا يصح فعل الشيء إلا بعد معرفته حكمه وعلى أن الغافل لا تكلف عليه لأن القصص تليزم العلم بالقصود والغافل غير قاصد وعلى أن من صام تطوعا بنية قبل الزوال أن لا يحسب له إلا من وقت النية وهو مقتضى الحديث لكن غفلت من قال بانعطافها بديل آخر وتظهر حديث من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدركها أي أدرك فضل الجماعة والوقت وذلك بالانعطاف الذي اقتضاه فضل الله تعالى وعلى أن الواحد الثقة إذا كان في مجلس جماعة ثم ذكر عن ذلك المجلس شيئا لا يمكن غفلته عنه ولم

يذكر غيره ان ذلك لا يقدر في صدقه خلافاً لما أعل بذلك لان علقمة ذكر أن عمر خطب به على  
المبرم لم يصح من جهة أحد عنه غير علقمة واستدل بغيره على أن ما ليس بعمل لا يشترط  
النسبة \* ومن أمثلة ذلك جمع التقديم فان الراجح من حيث النظر أنه لا يشترط له بخلاف  
ما رجحه كثير من الشافعية وخالفهم شيخنا شيخ الاسلام وقال الجمع ليس بعمل وإنما العمل  
الصلوة يقوى ذلك أنه عليه الصلاة والسلام جمع في غزوة بولك ولم يذكر ذلك للمؤمنين الذين  
معه ولو كان شرطاً لاعلمهم به واستدل به على أن العمل اذا كان مضافاً الى سبب يجمع  
متعدده جنس أنية الجنس تسكنى كن اعتق عن كذارة ولم يعين كونه من ظهاراً وغيره لان معنى  
الحديث ان الاعمال شباتها والعمل هنا القيام بالذي يخرج عن الكفارة اللازمة وهو غير موجوب  
الى تعيين سبب وعلى هذا لو كانت كفارة وشك في سببها أجزأها خراجها بغير تعيين وفيه زيادة  
النص على السبب لان الحديث سبق في قصة المهاجر لتزويج المرأة فذكر النبايع القصص زيادة في  
التحذير والتشهير وقال شيخنا شيخ الاسلام فيه اطلاق العام وان كان سببه خاصاً فيستقطب منه  
الاشارة الى أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وسأقي ذكر كثير من فوائد هذا الحديث  
في كتاب الايمان حيث قال المصنف في الترجمة قد دخل فيه العبادات والاحكام ان شاء الله تعالى  
وبالله التوفيق (الحديث الثاني) من احاديث بدء الوحي (قوله) حدثنا عبد الله بن يوسف  
هو التميمي كان نزل تبس من عمل مصر وأصله دمشق وهو من أثقن الناس في الموطن كذا  
وصفه يحيى بن معين (قوله) أم المؤمنين هو ما أخذ من قوله تعالى وأزواجه أمهاتهم أي في  
الاخترام وتحريم نكاحهن لافي غير ذلك مما اختلف فيه على الراجح وإنما قيل لواحدة منهن أم  
المؤمنين للتغلب والافلامع من أن يقال لهما أم المؤمنين على الراجح (قوله) ان الحرب بن  
هشام هو الخزومي أخو أبي جهل شقيقه أسلم يوم الفتح وكان من فضلاء الصحابة واستشهد في  
فتوح الشام (قوله) سأله كذا رواداً كثر الرواة عن هشام بن عروة فيجتمأن تكون عائشة  
حضرت ذلك وعلى هذا اعتمد أصحاب الاطراف فأخرجوه في مسند عائشة ويحتمل أن يكون  
الحديث أخره بذلك بعد فيكون من مراسل الصحابة وهو محكوم بوجه عند الجمهور وقد جاء  
ما يؤيد الثاني في مسند أحمد ومجموع البيهقي وغيرهما من طريق عامر بن صالح الزبيري عن  
هشام عن أبيه عن عائشة عن الحرب بن هشام قال سألت وعامر فيه ضعف لكن وجدته له  
متابعاً لعبد ابن منده والمثبور الاول (قوله) كيف يأتيك الوحي) يحتمل أن يكون المسؤول عنه  
صفة الوحي نفسه ويحتمل أن يكون صفة حامله أو ما هو أعظم ذلك وعلى كل تقدير فاستاد  
الاثبات الى الوحي مجاز لان الانسان حقيقة من وصف حامله واعترض الاسماعلي فقال هذا  
الحديث لا يصلح لهذه الترجمة وإنما المناسب لكيفية بدء الوحي الحديث الذي بعده وأما هذا فهو  
لكيفية آتيان الوحي لآلده الوحي اه وقال الكرماني لعل المراد منه السؤال عن كيفية  
ابتداء الوحي أو عن كيفية ظهور الوحي فوافق ترجمة الباب (قلت) سياقها بغير بخلاف  
ذلك لاتباعه بصيغة المستقبل دون الماضي لكن يمكن أن يقال ان المناسبة تظهر من الجواب لان  
فيه اشارة الى انحصار صفة الوحي أو صفة حامله في الامر بن قبيل حاله الابتداء وأيضاً فلا أثر  
للتقديم والتأخير هنا ولم يظهر المناسبة فضلاً عن انافذنا أنه أراد البداءة بالتحديث عن أمي

خذ ثنا عبد الله بن يوسف  
قال أخبرنا مالك عن هشام  
ابن عروة عن أبيه عن عائشة  
أم المؤمنين رضي الله عنها  
أن الحرب بن هشام رضي الله  
عنه سأل رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فقال يا رسول  
الله كيف يأتيك الوحي فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم

٢  
ت

تحفة

١٧١ ٥٢

الحجاز فسد أبكمه ثم ثنى المدينة وأيضاً فلا يلزم أن تتعلق جميع أحداث الباب ببدء الوحي بل  
يكتفى أن يتعلق بذلك وبما يتعلق به وبما يتعلق بالآية أيضاً وذلك أن أحداث الباب تتعلق بلفظ  
الترجمة وما اشتملت عليه ولما كان في الآية أن الوحي اليه نظير الوحي إلى الأنبياء قبله ناسب تقديم  
ما يتعلق بهما وصفة الوحي وصفة حامله إشارة إلى أن الوحي إلى الأنبياء لا يأتى فيه مفسن إيراد  
هذا الحديث عقب حديث الأعمال الذي تقدم التقدير بأن تعلقه بالآية الكريمة أقوى تعلق  
والله أعلم (قوله أحياناً) جمع حين يطلق على كثير الوقت وتقليد والمراد به هنا مجرد الوقت  
فكانه قال أو فأناباً ثنى وانتصب على الظرفية وعامل بآتى مؤخر عنه ولم يصف من وجه آخر  
عن هشام في بدء الخلق قال كل ذلك بآى الملك أى كل ذلك حالتان فذكرهما وروى ابن سعد  
من طريق أبى سلمة الماحشون أنه بلغه أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يقول كان الوحي يأتى  
على نحوين يأتى به جبريل فيلقه على كاهي الرجل على الرجل فذلك ينقل منى ويأتى  
في بيت مثل صوت الجرس حتى يخاطب قلبي فذلك الذى لا ينقل منى وهذا مرسل مع قصة رجلاه  
فإن صم فهو محمول على ما كان قبل نزول قوله تعالى لا تحرك به لسانك كما سأتى فإن الملك قد  
نزل رجلاً في صور كرسى ولم ينقل منه ما ناه به كفى قصة عجيبه في صورة دحية وفي صورة  
أعرابى وغير ذلك وكلها في الصحيح وأورد على ما اقتضاه هذا الحديث وهو أن الوحي مختصر في  
الحالتين حالات أخرى إما من صفة الوحي كجيشه كدوى النحل والنقث في الروح والالهام والرؤيا  
الصالحة والتكليم ليله الأسراء بلا واسطة وإما من صفة حامل الوحي كجيشه في صورته التي خلق  
علم الله سبحانه وورثته على كرسى بين السماء والأرض وقد سدا الأفق والجواب منع  
المحصر في الحالتين المتقدم ذكرهما وجملهما على الغالب أو حل ما يغايرهما على أنه وقع بعد  
السؤال أو لم يتعرض لصق الملك المذكورين لندوره ما فقد ثبت عن عائشة أنه لم يره كذلك  
الأمرين أو لم يأنه في تلك الحالة الوحي أو أناده فكان على مثل صلصلة الجرس فأنه بين بهاضة  
الوحي لأصفة حامله وأما فتوى الوحي فتدوى النحل لا يعارض صلصلة الجرس لأن سماع الدوى  
بالنسبة إلى الحاضرين كفى حديث عن ربيع عنده كدوى النحل والصلصلة بالنسبة إلى النبى  
صلى الله عليه وسلم فشبهه عمر بدوى النحل بالنسبة إلى السامعين وشبهه هو صلى الله عليه وسلم  
بصلصلة الجرس بالنسبة إلى مقامه وأما النقث في الروح فيجتم على أن يرجع إلى إحدى الحالتين  
فإذا أُلِّمَّ الملك في مثل صلصلة الجرس نثت حينئذ في روعه وأما الإلهام فلم يقع السؤال عنه لأن  
السؤال وقع عن صفة الوحي الذى يأتى بحامل وكذا التكليم ليله الأسراء وأما الرؤيا الصالحة  
فقال ابن بطال لا ترد لأن السؤال وقع عما يفرد به عن الناس لأن الرؤيا قد يشرك فيها غيره  
والرؤيا الصادقة وإن كانت جزأ من النبوة فهي باعتبار صدقها لا غير والابلاغ أصحابها أن  
يسمى نبياً وليس كذلك ويحتمل أن يكون السؤال وقع عما في القطة أو لكون حال المنام لا يخفى  
على السائل فاقصر على ما يخفى عليه أو كان ظهرو ذلك صلى الله عليه وسلم في المنام أو لضعف  
الوجهين المذكورين لا غير قاله الكرماني وفيه نظر وقد ذكر الحليمي أن الوحي كان يأتيه على  
سنة وأربعين نوعاً فذكرها عن أبيها من صفات حامل الوحي وجموعها يدخل فيها ذكر وحديث أن  
روح القدس نثت في روعى أخرجه ابن أبى الدنيا في النفساسة وصححه الحاكم من طريق ابن

أحياناً يأتى



مسعود **(قوله)** مثل صلصلة الجرس في رواية مسلم في مثل صلصلة الجرس والصلصلة بهما متين  
مفتوحين بينهما لام ساكنة في الاصل صوت وقوع الحديد بعضهم على بعض ثم أطلق على كل  
صوت لطنين وقيل هو صوت متدارك لا يدرك في أول وهلة والجرس الجليل الذي يعلى في  
رؤس الدواب واشتقاقه من الجرس باسكان الراء وهو الحس وقال الكرماني الجرس ناقوس  
صغير أو سطل في داخله قطعة نحاس يعلى منكوسا على البعر فإذا تحركت تحركت النحاس  
فاصابت السطل فحصلت الصلصلة اه وهو تطويل التعريف بما لا طائل تحته وقوله قطعة  
نحاس معترض لا يختص بهوكذا البعر وكذا قوله منكوسا لان تعلقه على تلك الصورة هو وضعه  
المستقيم له فان قيل المحمود لا يشبه بالمذموم اذ حقيقة التشبيه الحاق ناقص بكامل والمشببه الوحي  
وهو محمود والمشببه بصوت الجرس وهو مذموم نسخة النبي عنه والتفريق من مرافقة ما هو يعلى  
ففيه والاعلام بأنه لا تعجبهم الملائكة كما أخرجه مسلم وأبو داود وغيرهما فكيف يشبه ما فعله الملك  
بأمر يتقرب منه الملائكة والجواب أنه لا يلزم في التشبيه تناوئ المشببه بالمشببه في الصفات  
كهايل ولا في اخص وصف بل يكفي اشتراكهما في صفة ما لا المقصود هنا بيان الخس فذكر  
ما ألفت السامعون مما يسمع تقريرا لا فهماهم والحاصل أن الصوت له جهتان جهة قوة وجهة  
طنين فمن حيث القوة وقع التشبيه به ومن حيث الطرب وقع التفسير عنه وعلى بكونه ضرار  
الشيطان ويحتمل أن يكون النبي عنه وقع بعد السؤال المذكور وفيه نظر قبل الصلصلة  
المذكورة صوت الملك بالوحي قال الخطابي يريد أنه صوت متدارك سمعه ولا يتيقنه أول  
ما يسمعه حتى يفهمه بعد وقيل بل هو صوت خفيف أجنحة الملك والحكمة في تقديمه أن  
يقرب سمعه الوحي فلا يتيقنه في نفسه مكان التفسير ولما كان الجرس لا يحصل صلصلة الاستدراكه  
وقع التشبيه به دون غيره من الآلات وسياق كلام ابن بطال في هذا المقام في الكلام على  
حديث ابن عباس اذ قضى الله الأمر في السماء ضربت الملائكة بأجنحتها الخديث عند تفسير  
قوله حتى اذا فرغ عن قولهم في تفسير سورة سبحان شاء الله تعالى **(قوله)** وهو أشده على يفهم  
منه أن الوحي كله شديد ولكن هذه الصفة أشدها وهو واضح لان الفهم من كلام مثل الصلصلة  
أشكل من الفهم من كلام الرجل بالخطاب المعهود والحكمة فيه ان العادة جرت بالمناصفة بين  
القائل والسامع وهي هنا امانا تصاق السامع بوصف القائل بغلبة الولاية وهو النوع الاول  
وامانا تصاق القائل بوصف السامع وهو البشرية وهو النوع الثاني والاول أشد بلا شك وقال  
شيخنا شيخ الاسلام البليغي سبب ذلك أن كلام العظماء لمقدمات تؤذن بتعظيمه لا تعظيم  
به تأسيسا في حديث ابن عباس كان يعالج من التزليل شدة قال وقال بعضهم وإنما كان  
شديدا عليه ليستجمع قلبه فيكون أو يحسب ما سمع اه وقيل انه كان يتزل هكذا اذا نزل آية  
وعيدا وتهديدا وهذا فيه نظر والظاهر أنه لا يختص بالقرآن كما سببنا في حديث يعلى بن  
أمية قصة لا لبس الحجة المتضمن بالطيب في الحج فان فيه أنه رأى صلى الله عليه وسلم حال نزول  
الوحي عليه وأنه لفظ وفائدة هذه الشدة ما يترتب على المثقة من زيادة الرن والدرجات **(قوله)**  
فيصم يسمع أوله وسكون الفاء وكسر المله أي يقطع ويحجب ما يغشاها ويرى بعضهم أوله من  
الرباعى في رواية لا يذرى بعضهم أوله وفتح الصاد على البناء المعجول وأصل القصم القطع ومنه

بل  
لفظ  
لم  
براد  
بلق  
قت  
آخر  
بعد  
ينبي  
ينبي  
جاءه  
قد  
رة  
رفي  
رؤيا  
نلق  
منع  
بعد  
نك  
سفة  
رى  
لبي  
وسلم  
النين  
لان  
الحجة  
ه  
كان  
يخفى  
اعلى  
على  
شان  
ناب

قوله تعالى لا انفصام لها وقيل القسم بالفناء الطمع بلا بآية وبالصف القطع بآية فذكر بالقسم  
 إشارة إلى أن الملك فارقه لعود والجامع بينهما بقاء العلقه **(قوله)** وقد وعت عنه ما قال أي  
 القول الذي جاء به وفيه اسناد الوحي إلى قول الملك ولا معارضة يتدو بين قوله تعالى حكاية عن  
 قال من الكفار أن هذا الأقول البشر لأنهم كانوا يشكرون الوحي ويشكرون يحيى الملك إليه  
**(قوله)** تتسلل إلى الملك رجلاً القتل مشتق من المتسل أي تصور واللام في الملك للعهد وهو  
 جبريل وقد وقع التصريح به في رواية ابن سعد المتقدم ذكرها وفيه دليل على أن الملك يتسلل  
 بشكل البشر قال المتكلمون الملائكة أجسام علوية لطيفة تتشكل أي شكل أرادوا وزعم  
 بعض الفلاسفة أنها جواهر روحانية ورجلا منصوب بالمصدرية أي تتسل مثل رجل أو بالتمييز  
 أربا لحال والتقدير هيئة رجل قال امام الحرمين تتسل جبريل بمعناه أن الله أفنى الزائد من  
 خلقه وأزاله عنه ثم يعيده إليه بعد وجرم ابن عبد السلام بالازالة دون الفناء وقر ذلك بأنه  
 لا يلزم أن يكون انتقالها موجبا لموته بل يجوز أن يبقى الجسد حيال موت الجسد بتفارقة الروح  
 ليس راجع عقلا بل بعدة آخر إحالة تعالى في بعض خلقه ونظيره انتقال أرواح الشهداء إلى  
 أخفاف طيور خضر تسرح في الجنة وقال شيخنا شيخ الاسلام ماذكره امام الحرمين لا ينحصر  
 الحال فيه بل يجوز أن يكون الآتي هو جبريل بشكله الأصلي لأنه انضم فصاعداً على قدر هيئة  
 الرجل وإن ارتل ذلك عاد إلى هيئته ومثال ذلك القطن إذا جع بعد أن كان منتفخاً فإنه ينفض  
 بحصله صورة كبيرة إذا تم تغير وهذا على سبيل التقريب والحق أن تتسل الملك رجلا ليس  
 بمعناه أن ذاته انتقلت رجلا بل بمعناه أنه يظهر تلك الصورة تأنيساً لمن يخاطبه والظاهر أيضاً أن  
 القدر الزائد لا يزول ولا يفتى بل يبقى على الرأى فقط والله أعلم **(قوله)** فكمكفى كذا لا أكثر  
 ووقع في رواية البيهقي من طريق القعني عن مالك فيجلى بالعين بدل الكاف والظاهر أنه تعجف  
 فقد وقع في المطار رواية القعني بالكاف وكذا الدارقطني في حديث مالك من طريق القعني  
 وغيره **(قوله)** فأني ما يقول زاد أبو عوانة في صحيحه وهو أهونه على وقد وقع التعابير في الحديثين  
 حيث قال في الأول وقد وعت بالظن الماضي وهنا فأني بالفظ الاستقبال لأن الوحي حصل في  
 الأول قبل القسم وفي الثاني حصل حال المكلمة وأنه كان في الأول قد تلبس بالصفات الملكية  
 فإذا عاد إلى حاله الجلية كان حافظاً لما قبله فغير عنه بالماضي بخلاف الثاني فإنه على حاله  
 الملهود **(قوله)** قالت عائشة هو الاستاد الذي قبله وإن كان بغير حرف العطف كما يستعمل  
 المصنف وغيره كثيراً حيث يريد التعليل يأتي بحرف العطف وقد أخرجه الدارقطني في حديث  
 مالك من طريق عتيق بن يعقوب عن مالك مفصلاً عن الحديث الأول وكذا أفضلهم ما مسلم من  
 طريق أبي أسامة عن هشام ونكتة هذا الاقتطاع هنا اختلاف التصل لانها في الأول أخبرت  
 عن مسئلة الحرب وفي الثاني أخبرت عما شاهدت تأييد الخبر الأول **(قوله)** ليتة صد بالفاء  
 وتشديد المهملة مأخوذة من الفصد وهو قطع العرق لاسالة الدم شبه جنته بالعرق المفصود  
 مبالغة في كثرة العرق وفي قولها في اليوم الشديد البرد لالة على كثرة معاناة التعب والكرب  
 عند نزول الوحي لمخاضه من شدة العادة وهو كثرة العرق في شدة البرد فإنه يشعر بوجود أمر  
 طارئ زائد على الطباع البشرية وقوله عرقاً بالنصب على التمييز زاد ابن أبي الزناد عن هشام بهذا

وقد وعت عنه ما قال  
 واحياناً تتسلل إلى الملك رجلاً  
 فكلمني فأني ما يقول قالت  
 عائشة رضي الله عنها ولقد  
 رأيته ينزل عليه الوحي في  
 اليوم الشديد البرد فيفصم  
 عنه وإن جبينه ليترصد عرقاً

الاستناد عند البقي في الدلائل وإن كان لموجي إليه وهو على ناقته فيضرب حزامها من ثقل ما وجي إليه \* (تنبيه) \* حكى العسكري في التخصيف عن بعض شيوخه أنه قرأ لتقصيد بالقاف ثم قال العسكري أن ثبت فهو من قولهم بقصد الشيء إذا تكرر وتقطع ولا يخفى بعده انتهى وقد وقع في هذا التخصيف أبو الفضل بن طاهر فردّه عليه المؤمن الساسي بالقاف قال فأصر على القاف وذكر الذهبي في ترجمة بن طاهر عن ابن ناصر أنه ردّ على ابن طاهر لما قرأها بالقاف قال فكباري (قلت) ولعل ابن طاهر وجهها عما أشار إليه العسكري والله أعلم وفي حديث الباب من القول ما تقدم أن السؤال عن الكيفية لطلب الطمأنينة لا يقدح في البقين وجواز السؤال عن أحوال الألبان من الوحي وغيره وإن المسؤول عنه إذا كان ذا أقسام يذكّر الجحيب أول جوابه ما يقتضي التفضل والله أعلم \* (الحديث الثالث) \* (قوله) حدثنا يحيى بن بكير هو يحيى بن عبد الله بن بكير نسبة إلى جدّه له من ذلك وهو من كبار حفاظ المصريين وأثبت الناس في الليث بن سعد الفهمي فقيه المصريين وعقيل بالضم على التصغير وهو من أئمة الرواة عن ابن شهاب وهو أبو بكر محمد بن مسلم بن عبد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحر بن زهرة الفقيه نسب إلى جدّه له من الزهري نسب إلى جدّه الأعلى زهرة بن كلاب وهو من رسل آمنه أم النبي صلى الله عليه وسلم اتفقوا على اتقائه وامامته (قوله من الوحي) يحتمل أن تكون تبعيضية أي من أقسام الوحي ويحتمل أن تكون بيانية ووجه التنازع والرؤيا بالصالحه وقع في رواية معمر بن رويس عنده المصنف في التفسير الصادقة وهي التي ليس فيها ضغف ويذكر ذلك ليكون تمهيداً لوظيفة القطة ثم هله في القطة أيضاً رؤيته وهو سماع الصوت وسلام الحجر (قوله في النوم) زيادة الأيضاح وأخرج روي العين في القطة لجواز إطلاقها مجازاً (قوله) مثل فلق الصبح) نصب مثل على الحال أي شبهة ضياء الصبح أو على أنه صفة مخدوف أي جاءت مجبجبة مثل فلق الصبح والمراد بفلق الصبح ضياءه وخص بالتشبيه لظهوره الواضح الذي لا شك فيه (قوله حجب) لم يسم فاعله عدم تحقق الباعث على ذلك وإن كان كل من عند الله أو لئنه على أنه لم يكن من باعث البشر أو يكون ذلك من وحي الإلهام والخلافة بالخلافة والسرفسة ان الخلافة فراغ القلب لما توجه له حرام المذوكر أوله كذا في الرواية وهو صحيح وفي رواية الإصلي بالفتح والقصر وقد حكى أيضاً وحكى فيه غير ذلك جواز الرواية هو جبل معروف بمكة والغار نصب في الجبل وجمعه كاشيرين كاشيرين (قوله) فيجئته هي بمعنى يغتف أي يبع الحنيفة وهي دين إبراهيم والفاصل ثامني كاشيرين كاشيرين وقد وقع في رواية ابن شمام في السيرة يغتف بالقاف أو التفت للقائه الحنث وهو الألف تأمير وتصريح وتحوّل (قوله) وهو التعلد هذا مدرج في الخبر وهو من تفسير الزهري كما ترجم به الطيبي ولم يذكر له أنه في رواية المؤلفين من طريق رويس عنه في التفسير ما يدل على الإدراج (قوله) الليالي ذوات العدد) يتعلق بقوله فيجئته وأجابه العدد لا خلافة كذا قيل وهو بالنسبة إلى المدد التي يتخللها الجحش إلى أهله والأفصل الخلافة قد عرفت مدتها وهي شهر وذلك الشهر كان رمضان ورأه ابن إسحق والبالى منصوبة على الضرف وذوات منصوبة أيضاً وعلمة النصبة كسر التاء ونزع بكسر الزاي أي يرجع وزناً ومعنى ورأه المؤلف بمفظة في التفسير (قوله) الليالي ذوات العدد استعجاب الزاد

\* حدثنا يحيى بن بكير قال  
حدثنا الليث عن عقيل عن  
ابن شهاب عن عروة بن الزبير  
عن عائشة أم المؤمنين أنها  
قالت أول ما بدئ به رسول  
الله صلى الله عليه وسلم من  
الوحي الرؤيا بالصالحه في  
النوم فكان لا يرى رؤيا  
إلا جاءت مثل فلق الصبح ثم  
حجب إليه الخلافة وكان يتخلو  
بغار حرا فيجئته فيه وهو  
التعلد الليالي ذوات العدد  
قبل أن ينزع إلى أهله ويتزود  
لذلك ثم يرجع إلى خديجة  
فيتزود لمثلها

٢

٢

نحقة

١٦٥٤٠

وبترو دمعوف على بعتت وخديجة هي أم المؤمنين بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى باني  
 أخبارها في مناقبها **(قوله حتى جاءه الحق)** أى الأمر الحق وفى التفسير حتى خضع الحق بكسر  
 الجيم أى بفضه وإن ثبت من مرسل عبيد بن عمير أنه أوحى إليه بذلك فى المنام وألا قبل البقعة  
 أمكن أن يكون محيى الملك فى البقعة أعقب ما تقدم فى المنام وسمى حقاً لأنه وحى من الله تعالى  
 وقد وقع فى رواية أبى الأسود عن عروة عن عائشة قالت إن النبى صلى الله عليه وسلم كان أول  
 شأنه يرى فى المنام وكان أول ما رأى جبريل باجناد صرخ جبريل بالمحمد فظفر بعينا وشمالا فلم ير  
 شافى فرفع بصره فاذا هو على أفق السماء فقال يا محمد جبريل جبريل ففهرى فدخل فى الناس فلم ير  
 شيئا ثم خرج عنهم فناداه ففهرى ثم استعلن له جبريل من قبل فراه فذكر قصة اقراءه اقراء باسم ربك  
 ورأى حينئذ جبريل له جناحان من باقوت يحتفظان البصر وهذا من رواية بن لهيعة عن أبى  
 الأسود بن لهيعة ضعيف وقد ثبت فى صحيح مسلم من وجه آخر عن عائشة مرفوعاً أنه رأى النبى  
 جبريل على صورته التى خلق عليها الأمرين وبين أحمد فى حديث ابن مسعود أن الأولى كانت  
 عند سبوا لله أياه أن يرى صورته التى خلق عليها والثانية عند المعراج وللترمذى من طريق  
 مسروق عن عائشة لم ير محمد جبريل فى صورته الأمرين مرة عند سبوا المنتهى ومرة فى أحياء  
 وهذا يقوى رواية ابن لهيعة وتكون هذه المرة غير الترتين المذكورتين وإعمال بعضهما اليهما  
 لا احتمال أن لا يكون رآه فمضى على تمام صورته والى الله عند الله تعالى ووقع فى السيرة التى جمعها  
 سليمان التيمي فرواها محمد بن عبد الأعلى عن ولده معتز بن سليمان عن أبيه أن جبريل أتى النبى  
 صلى الله عليه وسلم فى حراء فأقرأه اقراء باسم ربك ثم انصرف فبقي متردداً فأتاه من أمامه فى صورته  
 فأمره أعظميا **(قوله جاءه)** هذه الفاء تسمى التفسيرية وليست التعقيدية لأن محيى الملك  
 ليس بعد محيى الوحي حتى تعقب به بل هو نفسه ولا يلزم من هذا التقرى بأن يكون من باب تفسير  
 الشئ بنفسه بل التفسير عن المفسر به من جهة الاجمال وغيره من جهة التفسير التفسير **(قوله ما أنا)**  
**(بقارى)** ثلاثا ما نافية إذ لو كانت استفهامية لم يصلح دخول الباء وان حكي عن الاخفش حواره  
 فهو شاذ والباء زائدة لنا كيد النبى أى ما أحسن القراءة فلما قال ذلك ثلاثا قبل له اقراء باسم  
 ربك أى لا تقرؤه بقولك ولا بعرفتك لكن يحول ربك واعاشه فهو يعلمك كما خلقك وكما نزع  
 عنك علق الدم ومضغ الشيطان فى الصغر وعلم أمك حتى صارت تكتب بيا القلم بعد أن كانت أمية  
 ذكره السهيلي وقال غيره إن مثل هذا التركيب وهو قوله ما أنا بقارى بقصد الاختصاص  
 وردده الطبري بأنه انما يصدق التقوية والتاكيد والتقدير ليست بقارى البتة فإن قيل لم كرر ذلك  
 ثلاثا أجاب أو شامة بأن يحمل قوله أولا ما أنا بقارى على الاستناع وإنا يعنى الأخبار بالنبى  
 المحض وثالثا على الاستفهام ويؤيده أن فى رواية أبى الأسود فى محاز به عن عروة أنه قال  
 كيف أقرأ وفى رواية عبيد بن عمر عن ابن اسحق ماذا أقرأ وفى مرسل الزهري فى دلائل  
 السبى كيف أقرأ وكل ذلك يؤيد أن استفهامية والله أعلم **(قوله فغنى)** بغير مجته وطاء  
 مهملته وفى رواية الطبري شامة شاة من فوق كانه أراد ضئى وعصرنى والفظ حبس النفس  
 ومنه غطه فى الماء وأراد غنى ومنه الخفى ولأى داود الطيالسى فى مسنده بسند حسن فأخذ  
 بجلقى **(قوله حتى بلغ من الجهد)** روى بالفتح والتصب أى بلغ النظم من غاية وسوى وروى

حتى جاءه الحق وهو فى  
 حراء جاءه المالك فقال  
 اقراء ما أنا بقارى قال  
 فأخذنى فغطى حتى بلغ  
 منى الجهد ثم أرسلنى فقال  
 اقراء ما أنا بقارى  
 فأخذنى فغطى الثانية حتى  
 بلغ منى الجهد ثم أرسلنى  
 فقال اقراء ما أنا بقارى  
 فأخذنى فغطى الثالثة ثم  
 أرسلنى فقال اقراء باسم ربك  
 الذى خلقك الإنسان  
 من علق أقرأ وربك الأكرم

بالضم والرفع أى بالغنى الجهد مبلغه وقوله ارسلنى أى أطلعنى ولم يذكر اللفظ هنا فى المزة  
الثالثة وهو ثابت عند المؤلف فى التفسير **(قوله فرجع بها)** أى بالآيات وبالقصص **(قوله فرجوا)**  
أى لغفوه الروح بالفتح الفرع **(قوله لقد خشيت على نفسى)** دل هذا مع قوله يرجف فؤاده على  
انفعال حصل له من محيى الملك ومن ثم قال زملونى والخشمة المذكورة اختلف العلماء فى المراد  
بها على اثنى عشر قولاً أولها الجنون وإن يكون ما رآه من جنس الكهانة جاء مصرحاً به فى عدة  
طرق وأبطله أبو بكر بن العربى وحق له أن يبطل لكن جملة الامم على أن ذلك حصل له قبل  
حصول العلم الضرورى له أن الذى جاءه ملك وأنه من عند الله تعالى ثانياً الهاجس وهو باطل  
أيضاً لأنه لا يستقر وهذا المستقر وحصلت بينهما المراجعة ثالثاً الموت من شدة الرعب  
رابعاً المرض وقد جزم به ابن أبى جرة خامساً دوام المرض سادساً العجز عن حمل أعباء  
الثبوت سابعاً العجز عن النظر إلى الملك من الرعب ثامناً عدم الصبر على أذى قومه تاسعاً  
أن يقبلوه عاشرها مفارقة الوطن حادى عشرها تكذيبهم إياه ثانى عشرها تهميرهم إياه  
وأولى هذه الأقوال بالصواب وأسلمها من الارتباب الثالث والأذان بعد دوام هذا فهو  
معتصر والله الموفق **(قوله فقالت خديجة كلا)** معناها النفي والابعاد يتركز بفتح  
أوله والهاء المهملة والزاي المضمومة والتون من الحزن والغمر أى ذر بضم أوله والحاء المهملة  
والزاي المكسورة ثم الباء الساكنة من الخزي ثم استدل على ما أقسمت عليه من نفي ذلك  
أبداً بأمر استقرقأ في وصفته باصول مكارم الاخلاق لأن الاحسان أمان إلى الآفات أو  
إلى الأجانب وأمان بالدين أو المال وأمانى من يستقل بأمره أو من لا يستقل وذلك كله مجموع  
فيما وصفت به والكل بفتح الكاف هو من لا يستقل بأمره كما قال الله تعالى وهو كل على موله  
وقولها وتكسب المعدوم فى رواية الكشعمى وتكسب بضم أوله وعليها قال الخطاطى الصواب  
المعتمد بلا وأوى الفقير لأن المعدوم لا يكسب (قلت) ولا يتبع أن يطلق على المعدم المعدوم  
لكونه كالمعدوم الميت الذى لا تصرف له والكسب هو الاستفادة فكانها قالت إذا رغب غيرك  
أن يستفيد مما موجوداً رغب أنت أن تستفيد رجلاً عاجزاً فتعونه وقال قاسم بن ثابت فى  
الدلائل قوله يكسب معناه ما يعدهم غيره ويجز عنه بضمه هو ويكسبه قال اعرابى يلدح انساناً  
كان أكسبه للمعدوم وأعطاهم محروم وأنشد فى وصف ذئب

\* كسب كذا المعدوم من كسب واحد \* أى مما يكسبه وحده انتهى واغتر الكشعمى  
وتكسب بفتح أوله قال غياض وهذه الرواية أصح (قلت) قد وجهت الأولى وهذا الراجح  
ومعناها تعطى الناس ما لا يجدونه عند غيرك خذ فى إحدى المفعولين وقال كسب  
الرجل ما لا وأكسبه بمعنى وقيل معناه تكسب المال المعدوم وتصب منه ما لا يصيب غيرك  
وكانت العرب تمنح كسب المال لاسيما قريش وكان النبی صلى الله عليه وسلم قبل البعثة  
مخطوطاً فى التجارة وإنما يصح هذا المعنى إذا ضم الهمزة ليقى به من أنه كان مع أقادته للمال  
يجوده فى الوجوه التى ذكرت فى المكرامات وقولها وتعين على نوائب الحق هى كلمة جامعة  
لأفراد ما تقدم وما لم يتقدم وفى رواية المصنف فى التفسير من طريق يونس عن الزهري من  
الزيادة وتصدق الحديث وهى من أشرف الخصال وفى رواية هشام بن عروة عن أبيه فى هذه

فرجع بها رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يرجف فؤاده  
فدخل على خديجة بنت  
خو ولد فقال زملونى زملونى  
فرجوا رجف فؤاده  
فقال لخديجة وأخبرها الخبر  
لقد خشيت على نفسى فقالت  
له خديجة كلا والله  
ما يخزيك الله أبداً إنك  
لتصل الرحم وتحمل الكل  
وتكسب المعدوم وتقري  
الضيف وتعين على نوائب

الحق

القصه وقولهم الامانة وفي هذه القصه من الهوائد استحباب تائيس من نزل به أمر يذكر تسببه عليه وهو من نزل به وان من نزل به أمر استحبابه أن يطالع علمه من بني بختة وصحة رأيه (قوله) فانطلقت به أي منست معه فالباء المصاحبة وورقة بفتح الراء وقوله ابن عم خديجة هو نسب ابن ويكتب بالالف وهو بدل من ورقة أو وصفة أو بيان ولا يجوز فيه فانه يصير صفة العبد العزى وليس كذلك ولا كنبه بغير ألف لانه لم يقع بين عليين (قوله تنصر) أي صار نصرانياً وكان قد خرج هو وزيد بن عمرو بن قنبل لما كره اعبادة الأوثان الى الشام وغيرها يسألون عن الدين فاما ورقة فأعجبه دين النصرانية فنصر وكان في من بني الرهبان على دين عيسى ولم يبدل ولهذا أخبر بشأن النبي صلى الله عليه وسلم والشارة به الى غير ذلك مما أفاده أهل التبديل وأما زيد بن عمرو فسأني خبره في المناقب ان شاء الله تعالى (قوله) فكان يكتب الكتاب العبراني فيكتب من الانجيل بالعبرانية) وفي رواية يونس وسعمر ويكتب من الانجيل بالعربية وسلم فكان يكتب الكتاب العربي والجميع صحيح لان ورقة تعلم اللسان العبراني والكتابة العبرانية فكان يكتب الكتاب العبراني كما كان يكتب الكتاب العربي لتمكنه من الكتابين واللسانين ووقع لبعض الشراح هنا خط فلا يرجع عليه وانما وصفته بكتابة الانجيل دون حفته لان حفظ التوراة والانجيل لم يكن متيسرا كتسحر حفظ القرآن الذي خفت به هذه الامة فلهاذا جاني صفتها أناجبلها صادورها قولها ابن عم هذا النداء على حقيقة ووقع في مسلم باع وهو وهم لانه وان كان صحيحا لجازا زادة التوقير لكن القصه لم تعدد وخرجها متجدد فلا يجعل على انها قالت ذلك مرتين فقعين الحمل على الحقيقة وانما جازنا ذلك في ما مضى في العبراني والعزى لانه من كلام الراوي في وصف ورقة واختلف المخارج فأمكن التعدد وهذا الحكم بطر في جميع ما أشبهه وقالت في حق النبي صلى الله عليه وسلم اجتمع من ابن أخيك لان والده عبد الله بن عبد المطاب وورقة في عدد النسب الى قصي بن كلاب الذي يجمعان فيه سواء فكان من هذه الحشمة في درجة اخوته أو قالته على سبيل التوقير لسنه وفيه ارشاد الى أن صاحب الحاجة يقدم بين يديه من يعرف بقدره بما يكون أقرب منه الى المسؤل وذلك مستفاد من قول خديجة لو ورقة اسمع من ابن أخيك أرادت بذلك ان يتأهب لسماع كلام النبي صلى الله عليه وسلم وذلك أبلغ في التعليم (قوله) ماذا ترى) فيه حذف بدل عليه سياق الكلام وقد صرح به في دلائل النبوة لاني نعم بسند حسن ان عبد الله بن شداد في هذه القصه قال فأتته ورقة ابن عمها فآخبرته بالذي رأى (قوله) هذا الناموس الذي نزل الله على موسى وليكنسهم في أنزل الله وفي التفسير أنزل على البناء للمفعول وأشار بقوله هذا الى الملائكة الذي ذكره النبي صلى الله عليه وسلم في خبره ونزله لمنزلة القريب القرب ذكره والناموس صاحب السر كما جزم به المؤلف في أحداث الانبياء وزعم ابن ظفر أن الناموس صاحب السر انطير والجاسوس صاحب السر والسر والاول الصحيح الذي علمه الجمهور وقد سوى بينهما رأياً به بن الجراح أحد فصحاء العرب والمراد بالناموس هنا جريل عليه السلام وقوله على موسى ولم يقل على عيسى مع كونه نصرانياً لان كتاب موسى عليه السلام مشتمل على أكثر الاحكام بخلاف عيسى وكذلك النبي صلى الله عليه وسلم ولان موسى بعث بالنبوة على فرعون ومن معه بخلاف عيسى وكذلك وقعت النبوة على النبي صلى الله عليه

فانطلقت به خديجة حتى أتته ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى ابن عم خديجة وكان امرأ قد تنصر في الجاهلية وكان يكتب الكتاب العبراني فيكتب من الانجيل بالعبرانية ما شاء الله أن يكتب وكان شجاعا كبيرا قد عي فقال له خديجة يا ابن عم اسمع من ابن أخيك فقال له ورقة يا ابن أخي ماذا ترى فأخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم خبر ما رأى فقال له ورقة هذا الناموس الذي نزل الله على موسى

وسلم بقرعون هذه الأمة وهو أبوجهل بن هشام ومن معه يدرأ وقاله بتحقيق الرسالة لان نزول  
 جبريل على موسى متفق عليه بين أهل الكتابين بخلاف عيسى فان كثير من اليهود ينكرون  
 نبوته وأما ما نقله السهيلي من أن ورقة كان على اعتقاد النصراني في عدم نبوة عيسى  
 ودعواهم انه أحد الأفاقيم فهو محال لا يرجح عليه في حق ورقة واشباههم من لم يدخل في  
 التبديل ولم يأخذ عن بدل على انه قد ورد عند الزبير بن بكار من طريق عبد الله بن معاذ عن الزهري  
 في هذه القصة ان ورقة قال ناموس عيسى والاصح ما تقدم وعبد الله بن معاذ ضعف نعم في  
 دلائل النبوة لا في نعيم باسناد حسن الى هشام بن عروة عن أبيه في هذه القصة ان خديجة أو لا  
 أتت ابن عمها ورقة فأخبرته الخبر فقال لئن كنت صدقتني انه لياثية ناموس عيسى الذي لا يعلمه  
 بنو اسرائيل أيتاهم ففعل هذا فكان ورقة يقول نارة ناموس عيسى ونارة لعموس موسى فعند  
 اخبار خديجة بالقصة قال لها ناموس عيسى بحسب ما هو فيه من النصرانية وعند اخبار  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم له قاله ناموس موسى المناسبة التي قلدهاها وكل صحيح والله  
 سبحانه وتعالى أعلم **(قوله بالتي فيها جذع)** كذا في رواية الاصيلي وعند الباقي بالتي فيها  
 جذعها بالنصب على انه خبر كان القدرة قاله الخطابي وهو مذهب الكوفيين في قوله تعالى انتما  
 خير لكم وقال ابن بري التقدير بالتي جعلت فيها جذعا وقيل النصب على الحال اذا جعلت  
 فيها خبرا والتعامل في الحال ما يتعلق به الخبر من معنى الاستقرار قاله السهيلي وضمير فيها  
 يعود على أيام الدعوة والجدع يفتح الجيم والذال المجعولة هو الصغير من الهائم كأنه غنى أن يكون  
 عند ظهور الدعاة الى الاسلام شيا لكونه مكن لنصره وهذا اثنين سر وصفه بكونه كان كبيرا  
 أعنى **(قوله اذ يخرجك)** قال ابن مالك فيه استعمال اذ في المستقبل كذا وهو صحيح وعقل عنه  
 أكثر الخاتمة هو كقوله تعالى وأندهم يوم الحسرة اذ قضى الامر هكذا ذكره ابن مالك وأقره  
 عليه غيره واحد وقع شبهنا شيخ الاسلام بان الخاتمة لم يفتاوه بل منعوا وردهم وأولو اما ظاهره  
 ذلك وقالوا في مثل هذا الاستعمل الصيغة الدالة على المضى لتحقيق وقوعه فانزله منزله ويتوى  
 ذلك هتان في رواية البخاري في التعبير حين يخرجك قومك وعند التحقيق ما دعا ابن مالك  
 فيه ارتكاب مجاز وما ذكره غيره فيه ارتكاب مجاز ومجازهم أولى لما يفتى عليهم من ان ايقاع  
 المستقبل في صورة المضى تحقيقا واستحضارا للصورة الاتية في هذه دون تلك مع وجوده في  
 أقصع الكلام وكأنه أراد يمنع الورد وردا محمولا على حقيقة الحال لا على تأويل الاستقبال  
 وفيه دليل على جواز تقي المسجل اذا كان في فعل خير لان ورقة تفتي أن يعود شيا وهو مسجل  
 عاده يظهر أن التي ليس مقصودا على يابه بل المراد من هذا التنبيه على محبة ما أخبر به  
 والتنويه بقوة تصديقه فيما يحب به **(قوله أو يخرجني هم)** يفتح الواو وتشديد الهم ففتحها جمع  
 يخرجهم يستدأ مؤخر ويخرجني خبر مقدم قاله ابن مالك واستبعد النبي صلى الله عليه وسلم أن  
 يخرجوه لانه لا يمكن فيه سب يقتضي الاخراج لما اشتمل عليه من مكارم الاخلاق التي تقدم  
 من خديجة وصفها وقد استدلل ابن الدغنة على ذلك الاوصاف على ان أبا بكر لا يخرج **(قوله)**  
**(الاعور)** وفي رواية يونس في التفسير الا أرضى فذكر ورقة ان الله في ذلك يحبه لهم بالانتقال  
 عن مألوفهم ولانه علم من الكتب انهم لا يحبونه الى ذلك وأنه يلزمه ذلك متابعهم ومعادتهم

بالتي فيها جذع لتي أكون  
 حيا اذ يخرجك قومك فقال  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم أو يخرجني هم قال نعم لم  
 يأت رجل قط بمثل ما جئت  
 به الا عورى

فنشأ العداوة من ثم وفسه دليل على ان الحبيب يقيم الدليل على ما يجب به اذا اقتضاء المقام  
(قوله ان يدركني يومك) ان شرعية والذي بعد هجرته ومزاد في رواية يونس في التفسير حريا  
ولان اسحق ان ذكر كتب ذلك اليوم يعني يوم الاخراج (قوله مؤزرا) به مزية أي قويا مأخوذا من  
الازر وهو القوة وانكر الفزان أن يكون في الكفة مؤزرا من الازر وقال أبو شامة يحتمل أن يكون  
من الازر أشار بذلك الى تشبيهه في نصرة قال الاخطل

\* قوم اذا حاربوا شدوا ما زرعهم البيت (قوله ثم لم ينشب) بشخ الشين المعجزة أي لم يلبث وأصل  
انشوب التعلق أي لم يتعلق بشي من الامور حتى مات وهذا بخلاف ما في السيرة لان اسحق ان  
ورقة كان يربلاد وهو يعذب وذلك يقتضي انه تأخر الى زمن الدعوة والى ان دخل بعض  
الناس في الاسلام فان عسكنا بالترجيح في الصبح أصبح وان لحظنا الجمع أمكن أن يقال الواو في  
قوله وفتر الوحي استلحق للترتيب فعل الراوي لم يحفظ الورقة ذكرنا بعد ذلك في أمر من الامور فعمل  
هذه القصة انتهاء أمره بالنسبة الى عمله لا الى ما هو الواقع وقبور الوحي عبارة عن تأخره مدة من  
الزمان وكان ذلك المذهب ما كل من صلى الله عليه وسلم روجه من الزرع ولجس له التشوف الى  
العدو فقد روى المؤلف في التعبير من طريق معمر ما يدل على ذلك \* (قائمة) \* وقع في تاريخ  
أحمد بن حنبل عن الشعبي ان مدة فترة الوحي كانت ثلاث سنين وبه يزم ابن اسحق وحكي البيهقي  
ان مدة الرضا كانت سنة أشهر وعلى هذا فاستداه النبوة بالرؤيا وقع من شهر مولده وهو ربيع  
الاول بعد اكمالها أربعين سنة واستداه في البقعة وقع في رمضان وليس المراد بفترة الوحي المقدرة  
ثلاث سنين وهي ما بين نزول اقرأ يا أيها المدثر عدم مجي مجر بل البيل تاخر نزول القرآن  
فقط ثم رجعت المقول عن الشعبي من تاريخ الامام أحمد وانظروا من طريق داود بن أبي هند  
عن الشعبي أنزل عليه النبوة وهو ابن أربعين سنة ففتر نبوته اسرافيل ثلاث سنين فكان  
بعلمه الكلمة والشئ ولم ينزل عليه القرآن على لسانه عشرين سنة وأخرجه ابن أبي خزيمة من  
وجه آخر مختصرا عن داود بل نقطعت أربعين وكل به اسرافيل ثلاث سنين ثم وكل به جبريل  
فعلى هذا فيحسن بهذا المرسل ان ثبت الجمع بين القولين في قدرها فامته عكة بعد البعثة فقد قيل  
ثلاث عشرة وقيل عشرة ولا يتعلق ذلك بقدر مدة الفترة والله أعلم وقد حكى ابن التين هذه القصة  
لكن وقع عندهم كما تبين لاسرافيل وانكر الواقدي هذه الرواية المرسلة وقال لم يقر به  
من الملائكة الا جبريل انتهى ولا يخفى ما فيه فان المثلث مقدم على النافي الا ان صاحب النافي  
دليل ثبته فقدم والله أعلم وأخذ الداهلي هذه الرواية بجمعهم المختلف في مكانه صلى الله عليه  
وسلم عكة قاله قال جاعني بعض الروايات المستندة ان مدة الفترة سنتين ونصفا وفي رواية أخرى  
ان مدة الرؤيا ستة أشهر بن قال كتب عشرين سنين حذف مدة الرؤيا والفترة ومن قال ثلاث  
عشرة أضافها وهذا الذي اعتقده الداهلي من الاحتجاج برسل الشعبي لا يثبت وقد عارضه  
ما جاء عن ابن عباس ان مدة الفترة المذكورة كانت اياما وسأني من بذلك في كتاب التعبير ان  
شاء الله تعالى (قوله قال ابن شهاب وأخبرني أبو سلمة) انما أتى بحرف العطف ليعلم انه معطوف  
على ما سبق كأنه قال أخبرني عروة بكذا وأخبرني أبو سلمة بكذا وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن  
ابن عوف وأخطأ من زعم ان هذا معلق وان كانت صورة صورة التعليق ولو لم يكن في ذلك

وان يدركني يومك أنصرك  
نصرا مؤزرا ثم لم ينشب  
ورقة أن توفي وفتر الوحي  
قال ابن شهاب وأخبرني أبو  
سلمة بن عبد الرحمن أن جابر  
ابن عبد الله الانصاري قال  
وهو يحدث عن فترة الوحي  
فقال في حديثه بينا أنا مع  
اذمعت صوتا من السماء  
فرفعت بصري فإذا الملك  
الذي جاعني يجرا عيائس على  
كرسي بين السماء والارض

٤  
م ت س  
تحفة  
٢١٥٢



الاثبات الواو العاطفة فانما اذ على تقدم شيء عطفته وقد تقدم قوله عن ابن شهاب عن عروة  
 فساق الحديث الى آخره ثم قال قال ابن شهاب أي بالسند المذكور أو خبرني أو بسند يجزئ آخر  
 وهو كذا ودل قوله عن فترة الوحي وقوله الملك الذي جافني بصره على تأخر نزول سورة المدثر  
 عن اقراره ولم يخلط رواية يحيى بن أبي كسر الاتباع في التفسير عن أبي سلمة عن جابر عن هاتين  
 الجملتين أشكل الامر فجزم بن أبيه المحدث وأول ما نزل ورواية الزهري هذه الصحيحة  
 ترفع هذا الاشكال وسيأتي بسط القول في ذلك في تفسير سورة اقرأ (قوله) فزعبت منه بضم  
 الراء وكسر العين ولا يصلي بفتح الراء وضم العين أي فزعبت دل على شيعة بقيت معه من الفرع  
 الاول ثم قال بالندرج (قوله) فقلت زملوني زملوني وفي رواية الاصيلي وكرية زملوني صرة  
 واحدة وفي رواية يونس في التفسير فقلت دثر وفي فزلت يا أيها المحدث رقم فأنه رأى حذرمي  
 العذاب من لم يؤمن بكنوزك فكبرك أي عظم ربك فظهر أي من التجاسة وقيل اليباب النفس  
 وظهرها اجتماع التقاض والرجوع الى الاوثان كما سيأتي من تفسير الراوي عند المؤلف في  
 التفسير والرجوع في اللغة العذاب وبني الاوثان هنا خزائنهم اسببه (قوله) فخمى الوحي أي جاء  
 كثيرا وقبسه مطابقة لتعبيره عن تأخره بالتوراة لم ينه الى انقطاع كل فيوصف بالصد وهو  
 البرد (قوله) وتتابع تأ كيدته ونوى ويحتمل أن يراد بجمي قوى وتتابع تكاثر وقد وقع في  
 رواية الكشيحي (٣) وأبى الوقت ونزول التوراة يحيى النبي تلويحه بعضه بعضا غير متصل  
 (تنبيه) خرج المصنف بالاستناد في التاريخ حدث الباب عن عائشة ثم عن جابر الاستناد  
 المذكور هنا وفيه بعد قوله تتابع قال عروة في السند المذكور رايه وماتت خديجة قبل  
 أن ترض الصلاة فقال النبي صلى الله عليه وسلم رأيت خديجة تسانم قصب لا تحب فيه  
 ولا نصب قال البخاري يعني قصب اللؤلؤ (قلت) وسيأتي مزيد لهذا في مناقب خديجة  
 شاء الله تعالى (قوله) تابعه الضمير يعود على يحيى بن بكير ومتابعة عبد الله بن يوسف عن اللبث  
 هذه عند المؤلف في قصة موسى وفيه من اللطائف قوله عن الزهري رجعت عروة (قوله) وأبو  
 صالح هو عبد الله بن صالح كاتب اللبث وقد أكثر البخاري عنه من المعلقات وعلق عن اللبث  
 جملة كثيرة من افراد أبي صالح عنه ورواية عبد الله بن صالح عن اللبث لهذا الحديث اخرجها  
 يعقوب بن سفيان من تاريخه ومقر وناهي بن بكير ووهب من زعم كالدسباطي أنه أبو صالح  
 عبد الغفار بن داود الحارثي فانه لم يذكر من أسنده عن عبد الغفار وقد وجد في مسنده عن كاتب  
 اللبث (قوله) وتابعه هلال بن رداد بن زيد همس لمن الاولي متقلة وحديثه في الزهريات  
 للذهلي (قوله) وقال يونس يعني ابن زيد الالبلي ومعه هو ابن راشد (نوادره) يعني ابن يونس  
 ومعه رواه هذا الحديث عن الزهري فوافقتا عملا عليه الا انه ما قال ليدل قوله ترجف نواده  
 ترجف نواديره والوادرج باذرة وهي الهمزة التي بين المكسب والعنق تضرب عند فرغ  
 الانسان فالر وابتان مستويان في أصل المعنى لان كل منهما يدل على النزوع وقد تنامى في رواية  
 يونس ومعه من الخلفاء تروا بعقل غيره هذا في أثناء السباق والله الموفق وسيأتي بقية شرح  
 هذا الحديث في تفسير سورة اقرأ ثم ركب ان شاء الله تعالى (قوله) حدثنا موسى بن اسمعيل  
 هو أبو سلمة التودكي وكان من حفاظ المصريين (حدثنا أبو عوانة) هو الواضح بن عبد الله

فزعبت منه فزعبت فقلت  
 زملوني زملوني فأنزل الله  
 عز وجل يا أيها المحدث رقم فأنزل  
 الى قوله والرجع فاعبر فخمى  
 الوحي ونزول التوراة بعد الله  
 ابن يوسف وأبو صالح وتابعه  
 هلال بن رداد عن الزهري  
 وقال يونس ومعه نوادره  
 \* حدثنا موسى بن اسمعيل  
 قال حدثنا أبو عوانة قال  
 حدثنا موسى بن أبي عائشة  
 قال حدثنا سعد بن جبير عن  
 ابن عباس في قوله تعالى  
 لا تحرك له لسانك لتعجل به

تاريخ  
 ١٠١٠

(٣) قوله وقد وقع في رواية  
 الكثير في الخ أي ورواها أبو  
 ذر عنه كما يدل ذلك من شرح  
 القسطلاني ٥٥ مصححه

قال كان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يعالج من  
التزليل شدة وكان  
يما يجره شفته فقال ابن  
عباس فأنما حركهما لك كما  
كان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يجرهما وقال  
سعيداً نأجرهما كما رأيت  
ابن عباس يجرهما فحرك  
شفته فانزل الله عز وجل  
لا تحرك به لسانك ليجل به أن  
علينا جعه وقرآنه قال فجعه  
لك صدرك وقرآنه فقرأناه  
فاتبع قرآنه قال فاستعمله  
وأنت ثم إن علينا سيانه ثم  
إن علينا أن تقرأه فكان  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بعد ذلك إذا أتاه  
جبريل استمع فإذا انطلق  
جبريل قرأه النبي صلى الله  
عليه وسلم كما كان قرأ

٥  
م  
تحفة  
٥٦٢٧

الشكري مولاهم البصري كان كلبه في غاية الاتقان ودوسى بن أبي عائشة لا يعرف اسم أبيه  
وقد تابعه على بعضه عمرو بن دينار عن سعد بن جبير **(قوله)** كان عما يعالج **(المعجزة)** محاولة الشيء  
عسقة أي كان العلاج ناشئاً من تحريك الشفتين أي مبدأ العلاج منه أو مأموصلة وأطلقت  
على من يعقل مجازاً هكذا قرره الكرماني وفيه نظر لأن الشدة حاصلة قبل التحرك والحوال  
ما قاله ثابت السرقسطي إن المراد كان كثيراً ما يفعل ذلك وورد في هذا كثير ومنه حديث  
الرويا كان مما يقول لأصحابه من رأى منكم رؤيا منه قول الشاعر  
وإنما لنا ضرب الكباش ضربة \* على وجهه يلقي اللسان من التهم  
**(قلت)** ويؤيده أن رواية المصنف في التفسيرين طريق جبرير عن موسى بن أبي عائشة ولتظها  
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا نزل جبريل بالوحي فكان يما يجره به لسانه وشفته فأتى  
بهذا اللفظ جبردا عن تقدم العلاج الذي قدره الكرماني فظهور ما قال ثابت ووجهه قال غيره أن  
من إذا وقع بعدهما كانت بمعنى رجاءه في طاق على القليل والكثير وفي كلام سيبويه هو واضح  
من هذا منها قوله أعلم أنهم يما يجره كذا والله أعلم ومنه حديث البراء كان إذا أصابنا خلف  
النبي صلى الله عليه وسلم مما شخب أن تكون عن يمينه الحديث ومن حديث حمزة كان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم إذا صلى الصبح يما يقول لأصحابه من رأى منكم رؤيا **(قوله)** فقال ابن عباس  
فأنما حركهما **(جملة)** معترضة بأن الله وفائدة هذا زيادة البيان في الوصف على القول وعبر في الأول  
بقوله كان يجرهما وفي الثاني برأيت لأن ابن عباس لم ير النبي صلى الله عليه وسلم في تلك الحالة  
لأن سورة القامة مكتبة باتفاق بل الظاهر أن نزول هذه الآيات كان في أول الأمر وهذا جنح  
البحاري في إيراد هذا الحديث في بدء الوحي ولم يكن ابن عباس إذ ذاك ولد له ولذا قبل الهجرة  
بثلاث سنين ولكن يجوز أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أخيره بذلك بعد أو بعض الصحابة أخبره  
أنه شاهد النبي صلى الله عليه وسلم في الأول هو الصواب فقد ثبت ذلك من صحابي مستند في داود  
الطحايسى قال حدثنا أبو عوانة بسنده وأما سعيد بن جبير فرأى ذلك من ابن عباس بل أنزع  
**(قوله)** فحرك شفته **(قوله)** فانزل الله لا تحرك به لسانك ليجل به أن علينا جعه وقرآنه فقرأناه  
بالكلام المشتغل على الحروف التي لا ينطق بها إلا اللسان بل من منه تحريك اللسان أو اكتفى  
بالشفتين وحذف اللسان لوضوحه لأنه الأصل في النطق إذا أصل حركة النظم وكل من الحركتين  
ناشئ عن ذلك وقد مضى أن في رواية جبرير في التفسيرين به لسانه وشفته فجمع بينهما وكان  
النبي صلى الله عليه وسلم في ابتداء الأمر إذا لقن القرآن نازح جبريل القراءة ولم يصح حتى تمها  
مسارعة إلى الحفظ لا لتقل منه شيء قاله الحسن وغيره ووقع في رواية الترمذي يجره به لسانه  
يريد أن يحفظه وللشأن يجل بقراءة يحفظه ولا يبي حاتم يلقى أوله ويحرك به شفته خشية أن  
يشي آله قبل أن يفرغ من آخره وفي رواية الطبري عن الشعبي على تسكهم به من حبه أباه وكلا  
الامر من مراد لانتافي بين محبة أباه الشدة التي تلحقه في ذلك فأمر بأن يصب حتى يقضى إليه  
وجهه ووعده بأنه آمن من تفلته منه باللسان أو غيره ونحوه قوله تعالى ولا تعجل بالقراءة من قبل  
أن يقضى إليك وحيه أي بالقراءة **(قوله)** جعه لك صدرك كذا في أكثر الروايات وفيه استناد الجمع  
إلى الصدر بإجازة قوله أثبت الربيع البقل أي أثبت الله في الربيع البقل واللام في لك للتبيين

أولته لعل في رواية كريمة والجوى جملة للث في صدره وهو توضيح للأول وهذا من تفسير ابن عباس وقال في تفسيره فأتبع أي فاستمع وأصغت وفي تفسيره أي علمنا أن تقرأه ويحتمل أن يراد بالسان بيان مجملاته وتوضيح مثكلاته فيستدل به على جواز تأخير السان عن وقت الخطب كما هو الصحيح في الأصول والكلام في تفسير الآيات المذكورة آخره إلى كتاب التفسير فهو موضعه والله أعلم **(قوله)** حدثنا عبدان هو عبد الله بن عثمان المروزي أنا عبد الله هو ابن المبارك أنا يونس هو ابن يزيد الأيلي **(قوله)** أنا يونس ومعه رخصوه أي أن عبد الله بن المبارك حدث به عبدان عن يونس وحده وحدث به بشر بن محمد عن يونس ومعه رخصا أما باللفظ فعن يونس وأما بالمعنى فعن معمر **(قوله)** عبيد الله هو ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود إلا أن في الحديث الذي بعده **(قوله)** أجود الناس نصب أجود لأنه خبير كل وقدم ابن عباس هذه الجملة على ما به دلالة أن كانت لا تتعلق بالقرآن على سبيل الاحتراز من منهوم ما بعدها ومعنى أجود الناس كثرة الناس جودا والجود الكرم وهو من الصفات المحمودة وقيد أخرج الترمذي من حديث سعد بن ربيعة أن الله جواد يحب الجود الحديث وله في حديث أنس رفعه أنا أجود وأدم وأجودهم بعدى رجل علم علم الفتن رعله ورجل جاد بنفسه في سبيل الله وفي مسنده مقال وسأني في الصحيح من وجه آخر عن أنس كان النبي صلى الله عليه وسلم أنصح الناس وأجود الناس الحديث **(قوله)** وكان أجود ما يكون هو رفع أجود فيكون في أكثر الروايات وأجود ما كان وخبره محذوف وهو نحو ما يخطب ما يكون الأمر في يوم الجمعة أو هو مرفوع على أنه مبتدأ مضاف إلى المصدر وهو ما يكون وما صدر به وخبره في رمضان والتقدير أجوداً كذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان وإلى هذا جرح البخاري في تبيينه في كتاب الصيام إذا قال باب أجود ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يكون في رمضان وفي رواية الأصلية أجود ما كان على الله خبر كان وتعقب بأنه يلزم منه أن يكون خبرها اسمها وأجيب بجعل اسم كان خبراً لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأجود خبرها والتقدير كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مدة كونه في رمضان أجود منه في غيره قال النووي الرفع أشهر والنصب جائز وكذا أنه ابن مالك عنه فخرج الرفع من ثلاثة أوجه والنصب من وجهين وذكر ابن الحاجب في أماليه الرفع خمسة أوجه لو أدمع ابن مالك منها في وجهين وزاد ثلاثة ولم يصرح على النصب **(قلت)** ويرجح الرفع وزوده بدون كان عند المؤلف في الصوم **(قوله)** فبدارسه القرآن قبل الحكمة فيه إن مدارسة القرآن تجزئ له العهد بنزاع النفس والغنى سبب الجود والجود في الشرع أعطاء ما ينبغي لمن ينبغي وهو أعم من الصدقة وإفشاءه وضمان موسم الخيرات لأن نعم الله على عباده فيه زيادة على غيره فكان النبي صلى الله عليه وسلم ذو ثمر متبعة ستة الله في عباده فمجموع ما ذكر من الوقت والمزول به والتالز والمذا مرة حصل المزيدي الجود والعلم عند الله تعالى **(قوله)** فبدارسه القرآن صلى الله عليه وسلم التالز السببية واللام لا ابتداء وزيدت على المبتدأ تأكيداً وهي جواب قسمه وقدر والمرسله أي المطلقة يعني أنه في الأسراع بالجود أسرع من الرجوع وعبر بالمرسله إشارة إلى دوام هبوبه بالرحمة وإلى عموم النفع بجوده فكان الرجوع المرسله بجميع ما تطلب عليه ووقع عندنا حتى آخر هذا الحديث لا يثبت شيئاً أعطاهم وثبت هذه الزيادة في الصحيح من حديث

\* حدثنا عبدان قال أخبرنا  
عبد الله قال أخبرنا يونس  
عن الزهري قال وحدثنا بشر  
ابن محمد قال أخبرنا عبد الله  
قال أخبرنا يونس ومعه  
نصود عن الزهري قال أخبرنا  
عبيد الله بن عبد الله عن ابن  
عباس قال كان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أجود  
الناس وكان أجود ما يكون  
في رمضان حين يلقاه جبريل  
وكان يلقاه في كل ليلة من  
رمضان فبدارسه القرآن  
فبدارسه الله أجود ما يكون  
الرجوع المرسله

٦  
م تم من  
تحفة

٥٨٤٠

جابر ما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم شيا فقال لا وقال النووي في الحديث فوائد منها الحديث على الجود في كل وقت ومنها الزيادة في رمضان وعند الاجتماع بأهل الصلاح وفيه زيارة الصلحاء وأجل الخير وتكرار ذلك إذا كان المأزور لا يكرهه واحتجاب الأكتاف من القراءة في رمضان وكونها أفضل من سائر الأوقات إذا كان الذكر أفضل أو مساويا لبقائه فان قيل المقصود تجويد الحفظ قلنا الحفظ كان حاصله والزيادة فيه تحصل بغض الجالس وأنه يجوز أن يقال رمضان من غير إضافة وغير ذلك مما يظهر بالتأمل (قلت) وفيه إشارة إلى ان ابتداء نزول القرآن كان في شهر رمضان لأن نزوله إلى السماء الدنيا ليلة واحدة كان في رمضان كما ثبت من حديث ابن عباس فكان جبريل يتعاهد في كل سنة فيعاهده عتزل عليه من رمضان إلى رمضان فلما كان العام

الذي توفي فيه عارضه بهر تين كما ثبت في الصحيح عن فاطمة رضي الله عنها وهي ذاتا يجاب من سأل عن مناسبة إيراد هذا الحديث في هذا الباب والله أعلم بالصواب (قوله) قال حدثنا أبو العيان في رواية الأصمعي وكريمة حدثنا الحكم بن نافع وهو هو أنا شعيب هو ابن أبي حمزة دينار الحمصي وهو بن أبيات أصحاب الزمري (قوله) إن أنا سفيان (قوله) هو بن حرب بن أمية بن عبد شمس ابن عبد مناف (قوله) هرقل هو ملك الروم وهرقل اسمه وهو يكسر الهاء وفتح الراء وسكون القاف وأتبعه نصر كما يلقب ملك الفرس كسرى ونحوه (قوله) في ركب جمع راء ككعب وصاحب وهم أولو الأبدال العشرة تنافوا وقهاوا المعنى أرسل إلى أبي سفيان حال كونه في جله الركب وذلك لأنه كان كبيرهم فليدأ خصمه ركان عبد الركب ثلاثين رجلا رواه الحاكم في الأكليل وابن السكن نخوع بن عشرين وهي منهم المغيرة بن شعبة في مصنف أبي شيبة بسند حسن وفيه نظر لأنه كان إذا ذلك مسلما ويحتمل أن يكون رجع حينئذ إلى قصر ثم قدم المدينة مسلما وقد وقع ذكره أضافا إثر آخر في كتاب السير لأبي إسحق التزاري وكتاب الأموال لأبي عبد الله من طريق سعيد بن المسيب قال كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى كسرى وقصر الحديث وفيه فلما قرأ قصر الكتاب قال هذا كتاب لم أجمع مثله ودعا أنا سفيان بن حرب والمغيرة بن شعبة وكانا تاجر بن هذيل فسال عن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله) وكفاؤا تجارا) يضم التاء وتشديد الجيم أو كسرها والتخفيف جمع تاجر (قوله) في المدة) يعني مدة الصلح بالحديبية وسأني شرحها في المغازي وكانت في سنة ست وكانت مدتها عشرين سنة في السير وأخرجه أبو داود ومن حديث ابن عمر ولاي نعيم في مسند عبد الله بن دينار كنت أربع سنين وكذا أخرجه الحاكم في السير عن المستدرک والاول أشهر اليكهم تقصوا فزاهم سنة ثمان وفتح مكة وكفارة قرش بالنصب مفعول معه (قوله) فافقه تقديره أرسل إليهم في طلب إتيان الركب فجاء الرسول يطلب إتيانهم فافقه كقوله تعالى قلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت أي فضرب فانفجرت ووقع عند المؤلف في الجهاد أن الرسول وجدهم ببعض الشام وفي رواية لا ينعيم في الدلائل نعيمين الموضع وهو غزوة قال وكانت وجهه متغيرهم وكذا رواه ابن إسحق في المغازي عن الزمري وزاد في أوله عن أبي سفيان قال كانوا تجارا وكانت الحرب قد حصبنا فلما كانت الهدنة خرجت تاجر إلى الشام مع ريط من قرش فوالله ما علمت بك أمره ولا ربه إلا وقد جاءني بضاعة فذكره وفيه فقال هرقل لصاحب شرطته قلب الشام ظهر البطن حتى تأتي برجل من قوم هذا أسأله عن شأنه فوالله أني وأصحابي بغضنا ذهيم

حدثنا أبو العيان حدثنا الحكم بن نافع قال أخبرنا شعيب عن الزمري قال أخبرني عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن عبد الله بن عباس أخبره أن أنا سفيان بن حرب أخبره أن هرقل أرسل إلى أبي ركب من قرش وكانوا تجارا بالشام في المدة التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ذقهيا أباسفيان وكفارة قرش فافقه وهو

٧

م د س

تحفة

٤٨٥٠

علينا فاسقنا جميعا **(قوله بالياء)** بهم تمكسورة بعدها ياء آخره ساكنة ثم لام مكسورة ثم ياء  
 أخيرة ثم ألف مهملة وزن وحكى البكري فيها القصر وقال ياء أيضا لا يجذف الأولى  
 ويكون اللام حكاية البكري وحكى النووي منله لكن بتقديم الياء على اللام واستغفر بقلبه عنه  
 بيت الله وفي الجهاد عند المؤلف أن هرقل لما كشف الله عنه جنود فارس منى من حصن إلى  
 ألباء شكرها لله زاد ابن اسحق عن الزهري أنه كان تبسط له البسط ويوضع عليه الراحين فيمشي  
 عليهما ونحوه لاجد من حديث ابن أخي الزهري عن عمه وكان سبب ذلك ما رواه الطبري وابن عبد  
 الحكم من طرق متعددة لمخضها أن كسرى أغزى جيشه بلاد هرقل فقتلوا كثيرا من بلاده  
 ثم استبطأ كسرى أميره فأراد قتله ويؤذنه غيره فاطلع أميره على ذلك فباطن هرقل واطلع معه  
 على كسرى وانهم زعم عنه بجنود فارس فغنى هرقل إلى بيت المقدس شكر الله تعالى على ذلك واسم  
 الأمير المذكوبي شهر براز واسم الغير الذي أراد كسرى تأميمه فرحان **(قوله فدعاهم في مجلسه)**  
 أي في حال كونه في مجلسه وللمصنف في الجهاد فادخلنا علمه فاذنوا جالس في مجلس ملكه  
 وعليه التاج **(قوله وحوله)** بالنصب لأنه طرف مكان **(قوله عظماء)** جمع عظيم ولابن السكن  
 فادخلنا عليه وعنده بطارقه وانقيسون والرهبان والروم من ولد عيص بن اسحق بن ابراهيم  
 عليهم السلام على الصحيح ودخل فيهم طوائف من العرب من تنوخ وبهر واسلج وغيرهم من  
 غسان كانوا اسكانا لنام الما اجلاهم المسجون عنها دخلوا بلاد الروم فاستوطنوها فاختلطت  
 أنسابهم **(قوله فدعاهم ودعاهم جانه)** وللمصنف بالتعرجان مقصدا أنه أمر باحضارهم فلما  
 حضروا استدناهم لاند كراة دعاهم فدعاهم فينزل على هذا ولم يقع ~~تكرار~~ ذلك الا في  
 هذه الرواية والتعرجان بفتح التاء المنة اذ وضع الجيم ورجحه النووي في شرح مسلم ويجوز ضم التاء  
 اتعاوا ويجوز فتح الجيم مع فتح أوله وحكاية الجوهرى ولم يصرحوا بالربعة وهي ضم أوله وفتح الجيم  
 وفي رواية الاصيلي وغيره بترجانه يعني أرسل اليه رسولا أحضره وحجته والتعرجان المعبر عن  
 لغة بلغة وهو معرب وقيل عربى **(قوله فقال أياكم أقرب نسبا)** أي قال التعرجان على لسان هرقل  
**(قوله في هذا الرجل)** زاد ابن السكن الذي خرج بارض العرب زعم انه نبي **(قوله قلت أنا)**  
 أفر بهم نسبنا في رواية ابن السكن فقالوا هذا اقربنا به نسب اهو ابن عمه أخى أيه وانما كان  
 أبوسفيان أقرب لانهم بنى عبد مناف وقد اوضح ذلك المصنف في الجهاد بقوله قال ما قرأت من  
 قلت هو ابنى قال أبوسفيان ولم يكن في الركب من بنى عبد مناف غيري اه وعبد مناف الاب  
 الرابع للنبي صلى الله عليه وسلم وكذا الابن سفيان واطلق عليه ابن عم لأنه نزل كلامهم مامتزلة  
 جده فعبد المطلب ابن هاشم بن عبد مناف ابن عم أمية بن عبد شمس بن عبد مناف وعلى هذا فاقفا  
 أطلق في رواية ابن السكن يجوز وانما خص هرقل الاقرب لأنه أسرى بالاطلاع على اموره فظاهر  
 وبالطأ كثر من غيره ولان الابد لا يؤمن ان يتدح في نسبه بخلاف الاقرب وظاهر ذلك في سؤاله  
 بعد ذلك كفن نسبه فيكم وقوله بهذا الرجل ضمن أقرب معنى وصل فقدا بالياء ووقع في رواية  
 مسلم من هذا الرجل وهو على الأصل وقوله الذي زعم في رواية ابن اسحق عن الزهري يدعى زعم  
 قال الجوهرى بمعنى قال وحكاية أيضا لمب وجاعة كلسا في قصة شمام في كتاب العلم **(قلت)**  
 وهو كثير ويأتى موضع الشك غالباً **(قوله فاجعلوهم عند ظهرهم)** أي لتلاصقوا بهم وان يواجهموه

بالياء فدعاهم في مجلسه  
 وحوله عظماء الروم ثم دعاهم  
 ودعاهم جانه فقال أياكم أقرب  
 نسبنا هذا الرجل الذي يزعم  
 أنه نبي فقال أبوسفيان  
 قلت أنا أقرب بهم نسبا قال  
 أدنوه منى وقربوا أصحابه  
 فاجعلوهم عند ظهرهم ثم قال  
 لترجانه قل لهم اني اسأل  
 هذا عن هذا الرجل فان  
 كذبني فخذلوه

بالكذب ان كذب وقد صرح بذلك الواقدي وقوله ان كذبني يتخفف الذال أي ان تقبل الى  
 الكذب (قوله قال أي أوسنيان وسقط لفظ قال من رواية كريمة وأبى الوقت فاشكل لنا هذه  
 وبأخبارها يزول الاشكال (قوله فوالله لولا الحيا من ان يأتروا أي يتناولوا الكذب لكذب عليه  
 ولا يصلي عنه أي عن الاخبار بجاه وفيه دليل على انهم كانوا يستنجون الكذب ما بال أخذ  
 عن الشرع السابق أو بالعرف وفي قوله يأتروا دون قوله يكذبوا دليل على انه كان وانقامهم  
 بعدم التكذيب ان لو كذب لا شترأ كههم معه في عداوة النبي صلى الله عليه وسلم لكنه ترك ذلك  
 استحباباً وأنفقة من أن يتحدوا بذلك بعد ان يرجعوا فيصبر عند سماعي ذلك كذا وفي رواية ابن  
 اسحق التصريح بذلك واللفظه فوالله لولا كذبت ما ردوا على ولكني كنت امر أسيداً أنكر  
 عن الكذب وعلت ان أسير ما في ذلك ان أأ كذبت ان يحفظوا ذلك عني ثم يتحدوا به فلم أكذب  
 وزاد ابن اسحق في روايته قال أوسنيان فوالله ما رأيت من رجل قط كان أدهى من ذلك الاقصف  
 يعني هرقل (قوله كان أول) هو بالنصب على الخبر وبه جاءت الرواية ويجوز رفعه على الاسمية  
 (قوله كذب نسيه فيكم) أي ما حال نسيه فيكم أوهو من أشرافكم أم لا فقال هو فينا ونسيه  
 فالتسوية فيه للتعظيم وأشكل هذا على بعض الشارحين وهذا وجه (قوله فهل قال هذا القول  
 منكم أحد قط قبله) وللكشمي والاصيلي بدل قبله مثله فتو له مستكم أي من قومكم يعني  
 قريش أو العرب ويستدلون به ان الشافعي لم يلمهم بذلك في الخطابين فقط وكذا قوله فهل قاتلوه  
 وقوله بماذا بأمرهم واستعمل قط بغير أداة التي وهو نادرو منه قول عرسلنا كثر ما كلف  
 وأسهر ركعتين ويحتمل أن يقال ان النبي مضمّن فيه كاذب قال هل قال هذا القول أحد أو لم يقله  
 أحد قط (قوله فهل كان من آياته ملك) والكرمة والاصيلي وأبى الوقت يزاد من الجارية ولان  
 عساراً بفتح من وملأ فعل ماض والجارية أرح لسقوطها من رواية أبي ذر والمعنى في الثلاثة  
 واحد (قوله فاشتراف الناس اتبعوه) فيه اسقاط هزة الاستفهام وهو قليل وقد ثبت للمصنف  
 في الفهرست ولفظه أتبعه أشراف الناس والمراد بالاشراف هنا أهل الخوة والتكبر منهم لا كل  
 شريف حتى لا يرد مثل أبي بكر وعمر وأمثالهما من أسلم قبل هذا السؤال ووقع في رواية ابن  
 اسحق تبعه من الضعفاء والمساكين فأمازو والاسباب والشرف فتابعه منهم أحد وهو  
 يجوز على الأكثر الاغلب (قوله سقط) يضم أوله وفعه وأخرجهم زامن ارتد مكرها  
 أو لا لخط الدين الاسلام بل لرغبة في غير مخط نفساني كاتبع لعبيد الله بن جش (قوله  
 هل كنتم تهمونه بالكذب) أي على الناس وانما عدل الى السؤال عن التهمة عن السؤال  
 عن نفس الكذب بقرير الهم على صدقه لان التهمة اذا انتفت انتفى سببها ولهذا سمى  
 بالسؤال عن الغدر (قوله ولم تكن كلمة أدخل فيها شيئاً) أي انتقص به على أن التقصص هنا  
 أمر نسي وذلك ان من يتطوع بعدم غدره أرفع رتبة عن يجوز وقوع ذلك منه في الجملة وقد كان  
 معروفاً عندهم بالاستقرار من عادته أنه لا يغدر ولما كان الامر مغيباً لانه مستقبل أمن  
 أوسنيان ان ينسب في ذلك الى الكذب ولهذا أوردها بالتردد ومن ثم لم يترجع هرقل على هذا التقدير  
 منه وقد صرح ابن اسحق في روايته عن الزهري بذلك بقوله قال فوالله ما التفت اليه في وقوع  
 في رواية أبي الأسود عن عروة عن سلاخ عن أوسنيان الى الشام فذكر الحديث الى ان قال فقال

قال فوالله لولا الحيا من  
 أن يأتروا على كذبا  
 لكذب عليه ثم كان  
 أول ما سأني عنه أن قال  
 كيف نسيه فيكم قلت هو  
 فينا ونسيه قال فهل قال  
 هذا القول منكم أحد قط  
 قبله قلت لا قال فهل كان  
 من آياته من ملأ قلت لا قال  
 فاشتراف الناس يتبعونه أم  
 ضغفأوهم قلت بل ضغفأوهم  
 قال أريدون أم نقصون  
 قلت بل يريدون قال فهل  
 يرتد أحد منهم بخطئه لديه  
 بعد أن يدخل فيه قلت لا قال  
 فهل كنتم تهمونه بالكذب  
 قبل أن يقول ما قال قلت  
 لا قال فهل يغدر قلت لا  
 ونحن منه في مدة لا ندري  
 ما هو فاعل فيها قال ولم تكني  
 كلمة أدخل فيها شيئاً غير هذه  
 الكلمة قال فهل قاتلوه  
 قلت نعم قال فكيف كان  
 قتالكم إياه قلت الحروب  
 بيننا وبينه

أوسفسان هوساحر كذاب فقال هرقل اني لأرى دسمة ولكن كيف نسبته الى أن قال فهل بغدر  
إذا عاهد قال لا لأن بغدري حديثه هذه فقال وما يخاف من هذه فقال ان قومي أمدا وحدا هم  
على حلفائه قال ان كنتم بأنتم فأنتم أعدو **(قوله سجال)** بكسر أوله أي نوب والسجل الدلو  
والحرب اسم جنس ولهذا جعل خبره اسم جمع و يقال أي يصيب فكأنه شبه المحاربين بالمستقيين  
يستقي هذا دلوا وهذا دلوا وأشار أوسفسان بذلك الى ما وقع بينهم في غزوة بدر وغزوة أحد وقد  
صرح بذلك أوسفسان يوم أحرق قوله يوم يوم بدل والحرب سجال ولم ير عليه النبي صلى الله  
عليه وسلم ذلك بل أطلق النبي صلى الله عليه وسلم بذلك في حديث أوس بن حذيفة الثقفي لما كان  
يحدث وقد تعقب أخرجه ابن ماجه وغيره ووقع في مرسل عروة قال أوسفسان غلبنا مرة يوم  
بدر وأنا غائب ثم غزوتهم في يومتهم يقرر البطون وجدهم الأذان وأشار بذلك الى يوم أحد **(قوله بما)**  
ذا بأمركم يدل على ان الرسول من شأنه أن يأمر قومه **(قوله يقول اعبدا الله وحده)** فبهان  
لأن مر صفة معروفة لأنه أتى بقوله اعبدا الله في جواب ما يأمركم وهو من أحسن الالفاظ في  
هذه المسئلة لأن أبا سفسان من أهل اللسان وكذلك الراوى عنه ابن عباس بل هو من أفصحهم وقد  
رواه عنه معمره **(قوله ولا تشر كوايه شيئا)** وسقط من رواة المسئلة الواو فيكون تأ كيد القوله  
وحده **(قوله وائر كوما يقول آتأؤكم)** هي كلمة جامعة لترسما كانوا عليه في الجاهلية وما نماز ك  
الآباء عليهم بل عذرهم في مخالفتهم له لأن الأبا قدوة عند الفريقين أي عبدة الاوثان  
والنصارى **(قوله ويا مرام بالصلاة والصدق)** وللمصنف في رواية الصدقة بدل الصدق ورجعها  
شيخنا شيخ الاسلام بوقه ياروابة المؤلف في التفسير الزكارة واقتراح الصلاة بالزكاة فعمد في  
الشرع ويرجعها أيضا متقدم من انهم كانوا يستقيمون بالكذب فذكر ما لم يألفوه أولى (قلت)  
وفي الجمله ليس الامر بذلك متعنا كما في أمرهم بوفاء العهد وأداء الأمانة وقد كانوا من مألوف عقلا ثم  
وقد تبنا عند المؤلف في الجهاد من رواية أبي ذر عن شيخه الكشمي والسرخسي قال بالصلاة  
والصدق والصدقة وفي قوله يأمر بأمره يقول اعبدا الله إشارة الى الغايرة بين الامرين  
لما يترب على مخالفتهم انما خلف الاول كافر والثاني عن قبل الاول عاص **(قوله وكذا)**  
الرسيل تعث في نسب قومه انما هرا ان اخبار هرقل بذلك بالجزم كان عن العلم المقرر وعند  
الكتب السابقة **(قوله لقت رجل تأسى بقول)** كذا الكشمي وتفسيره بتأسى بتقديم الباء  
المشتقة تحت وانما يقل هرقل لقت الا في هذا وفي قوله هل كان من آباءهم ملك لان هذين  
المقامين مقام فكير ونظر بخلاف غيرهما من الاسئلة فأنهم ما مقام تفسر **(قوله فذكرت ان)**  
ضعفناهم اسم معناه هو جوع في قول أبي سفسان ضعفناهم ومثل ذلك يتسامح به لاتحاد المعنى وقول  
هرقل وهم اتباع الرسل معناه ان اتباع الرسل في الغالب أهل الاستكانة لأهل الاستكانة الذين  
أصروا على الشقاق بغاير خدأ كما في جهل أو شاعبه الى أن أهلكهم الله تعالى وانقذ بعد حين  
من أرا سعاده منهم **(قوله وكذلك الايمان)** أي أمر الايمان لانه يظهر نوازم لايزال في زيادة  
حتى يتم بالامور المعترفة من صلاته وكافة وصيام وغيره ولهذا زلت في آخره النبي صلى  
الله عليه وسلم اليوم اكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت بالله الان يتم نوره  
وكذا جرى لاتباع النبي صلى الله عليه وسلم لمن الوافي زيادة حتى يكملهم ما أراد الله من اظهار

سجال يقال مناوتال منه  
قال ماذا امركم قلت يقول  
اعبدوا الله وحده ولا  
تشر كوايه شيئا وائر كوما  
يقول آتأؤكم ثم يامرنا  
بالصلاة والصدق والعفاف  
والصلة فقال للرجل قل له  
سألتك عن نسبه فذكرت  
انه فيكم ذرئ نسب فكذلك  
الرسيل تعث في نسب قومه  
وسألتك هل قال أحد  
منكم هذا القول فذكرت  
أن لا فقلت لو كان أحد قال  
هذا القول قبله لقت رجل  
يتأسى يقول قبل قبله  
وسألتك هل كان من آباءه  
من ملك فذكرت أن لا قلت  
فلو كان من آباءه من ملك  
قلت رجل يطلب ملك أبيه  
وسألتك هل كنتم بونه  
بالكذب قبل أن يقول  
ما قال فذكرت أن لا فقلت  
أعرف الله بكن ليدر  
الكذب على الناس وبكذب  
على الله وسألتك أشراف  
الناس اتبعوه أم ضعفناهم  
فذكرت أن ضعفناهم  
اتبعوه وهم أتباع الرسيل  
وسألتك أين يدون أم تنصون  
فذكرت انهم يدون وكذلك  
أمر الايمان حتى يتم وسألتك  
أين تدأخذ حفظه لانه بعد  
أن يدخل فيه فذكرت أن  
لا وكذلك الايمان

الى  
اخره  
عليه  
خدا  
هم  
ذلك  
تأين  
كروم  
كذبه  
نف  
سمة  
سب  
قول  
يعنى  
انهم  
كأنف  
يقوله  
لاين  
لاية  
نصف  
كل  
أين  
وهو  
كروا  
قوله  
وال  
سبه  
ن هنا  
كان  
أمن  
لقدرد  
ورفع  
فقال

دينه وقام نعمته فله الحمد والمنة **(قوله حين يخاطب بشاشة القلوب)** كذا روي بالنصب على  
 المعنوية والقلوب مضاف أي يخاطب الأيمان انشراح الصدور وروي بشاشته القلوب بالضم  
 وانقلب مفعول أي يخاطب بشاشة الأيمان وهو شرحه القلوب التي يدخل فيها زاد المصنف في  
 الأيمان لا يخطئه أحد كما تقدم وزاد ابن السكن في روايته في مجمع الصحابة يزداد به بحبا وفرحا  
 وفي رواية ابن اسحق وكذلك حلالة الأيمان لا تدخل قلبا فخر من منه **(قوله وكذلك الرسل)**  
 لا تغدر لانهم لا يطلب حظ الدنيا الذي لا يالي طالسه بالغير بخلاف من طلب الانتصرة ولم يترج  
 هرقل على المسيحية التي دسها أبوسفيان كما تقدمت من هذه الرواية أراد تقرير السؤال  
 العائمر والذي بعده وجوابه وقد ثبت الجميع في رواية المؤلف التي في الجهاد وسأني الكلام عليه  
 ثم إن شاء الله تعالى **(فائدة)** قال المصنف هذه الاشياء التي سألت عنها هرقل ليست فاطعة على  
 النبوة الا انه يحتل أنها كانت عنده علامات على هذا النبي بعينه لانه قال بعد ذلك قد كنت أعلم  
 أنه خارج ولم أكن أظن انه منكم وما ورده احتمالا لاجرم به ابن بطال وهو ظاهر **(قوله فذكرت)**  
 انه يأمركم **(ذكرت)** بالاقضاء لانه ليس في كلام أبي سفيان ذكر الامر بل صغته وقوله وبهاكم  
 عن عبادة الاوثان مستفاد من قوله ولا تشركوا به شيئا وازكر كما يقول تبارك لان مقولهم  
 الامر بعبادة الاوثان **(قوله أخلص)** بضم اللام أي أصل يقال خصل الى كذا أي وصل **(قوله)**  
 لتجسمت بالجلب والشين المججمة أي تكلفت الوصول اليه وهذا يدل على انه كان يتعمق أنه لا يعلم  
 من القتل ان هاجر الى النبي صلى الله عليه وسلم واستفاد ذلك بالتجربة كما في قصة ضغاطر الذي  
 أظهر لهم اسلامه فقتلوه وللطبراني طريق ضعيف عن عبيد الله بن شداد عن دحية في هذه  
 القصة مختصرا فقال قصيرا عرف انه كذلك ولكن لا يستطيع ان يفعل ان فعلت ذهب ملكي  
 وقتلني الروم وفي رسل ابن اسحق عن بعض أهل العلم ان هرقل قال ويحك والله اني أعلم انه نبي  
 مرسل ولكني أخاف الروم على نفسي ولولا ذلك لانتعته لكن لو تظن هرقل اتوله صلى الله عليه  
 وسلم في الكتاب الذي أرسل اليه أسلم تدا وحل الجزاء على عمومته في الدنيا والآخره لاسلم ولو أسلم  
 من كل ما يخافه ولكن التوفيق سيد الله تعالى وقوله لغسلت عن قدمي مبالغة في العبودية له  
 والخدمة زاد عبيد الله بن شداد عن أبي سفيان لو علمت انه هو لميت اليه حتى أقبل رأسه وأغسل  
 قدميه وهي تدل على انه كان يتي عنده بعض شك وزاد فيها وإقديرت حيث جته تتعذر عرفان  
 كرب العميقة يعني لما قرأ عليه كتاب النبي صلى الله عليه وسلم وفي اقتصاره على ذكر غسل  
 القدمين إشارة منه الى انه لا يطلب منه اذا وصل اليه سالما الا لالة ولا منصبا وانما يطلب ما يحصل  
 له به البركة وقوله وليبلغن مسلكه ما تحت قدمي أي بيت المقدس وكثير بذلك لانه موضع استقراة  
 أو أراد الشام كله لان دار ملكته كانت حص وعمما بقوى ان هرقل أقر ملكه على الأيمان واستقر  
 على الضلال أنه حارب المسلمين في غز وموته سنة ثمان بعد هذه القصة بدون السنتين في مغازي  
 ابن اسحق وبلغ المسلمين لما نزلوا معان من أرض الشام ان هرقل نزل في مائة ألف من المشركين  
 فحكي كفة الوقعة وكذا روي ابن حبان في صحيحه عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب  
 السه أيضا من تبوك يدعوهم وانه قارب الاجابة ولم يجب فدل ظاهر ذلك على استقراة على المكفر  
 لكن يحتمل مع ذلك انه كان بغير الأيمان وبفعل هذه المعاصي مراعاة لملكه وخوفامن ان يقتله

حين يخاطب بشاشة القلوب  
 وسألتك هل يغدر فذكرت  
 أن لا وكذلك الرسل لا تغدر  
 وسألتك بما يأمركم فذكرت  
 انه يأمركم أن تعبدوا الله  
 ولا تشركوا به شيئا وبهاكم  
 عن عبادة الاوثان وبأمركم  
 بالصلاة والصدق والعفاف  
 فان كان ما تقول حقا فسميالك  
 موضع قدمي هاتين وقد  
 كنت أعلم انه خارج لم أكن  
 أظن انه منكم فلما أتني أعلم  
 أني أخلص اليه لتجسمت  
 لتأمره ولو كنت عنده لغسلت  
 عن قدميه



قومه الا ان في مسند اجد انه كتب من تولد الى النبي صلى الله عليه وسلم اني مسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم كذب بل هو علي نصرانيته وفي كتاب الاموال لابي عبيد بن مسعود يصح من مرسل بكر بن عبد الله المزني نحوه ولنظرة فقال كذب عدو الله ليس عسليم فعلى هذا اطلاق صاحب الاستيعاب انه آمن أي أظهر التصديق لكنه لم يستمر عليه ويعمل بتفضاه بل شخ عليه وآثر الثانية على الباقية والله الموفق **(قوله ثم دعا)** أي من وكل ذلك الله ولهذا ادعى الى الكتاب بالباء والله أعلم **(قوله دحية)** يكسر الدال وحكى فقهاء الغتان ويقال انه الرئيس بلغة أهل اليمن وهو ابن خليفة الكلي يحيى بن جليل كان أحسن الناس وجهاً وأسلم قديماً وعنه النبي صلى الله عليه وسلم في آخر سنة ست بعد ان رجع من الحديبية بكابه الى هرقل وكان وصوله الى هرقل في المحرم سنة سبع قاله الواقدي ووقع في تاريخ خلد بن ان ارسل الكتاب الى هرقل كان سنة خمس والارل أيت بل هذا غلط لتصريح أبي سعيد ان ذلك كان في سنة الهديته والهديته كانت في آخر سنة ست اتفاقاً ومات دحية في خلافة معاوية وبصرى بنهم قوله والقصر مدني بنين المدينة ومشرق وقيل هي حوران وغناها هو الحرث بن أبي ثمر الغساني وفي العصابة لابن السكن أنه أرسل بكتاب النبي صلى الله عليه وسلم الى هرقل مع عدى بن حاتم وكان عدى اذن النصراني فوصل به هو ودحية معا وكانت وفاة الحرث المذكور عام الفتح **(قوله من محمد)** فيه أن السنة ان بدأ الكتاب بنفسه وهو قول الجهور بل حكى فيه النحاس اجماع العصابة والحق اثبات الخلاف وفيه ان من التي لا شدة الغاية تأتي من غير الزمان والمكان كذا قاله أبو حيان والظاهر انها هنا أي بالم تحزج عن ذلك لكن بارتكاب مجاز زاد في حديث دحية وعنده ابن خلد بن أحرار أزرق وسط الرأس وفيه لما قرأ الكتاب خبر فقال لا تقرأه أبداً بنفسه فقال قصير لتقرأه فقرأه وقد ذكر البارقي مسنده عن دحية الكلي انه هو ناول الكتاب لقصير ولنظرة بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم بكتابه الى قصر فاعطيه الكتاب **(قوله عظيم الروم)** فيه عدول عن ذكره بالملك أو الأخر لأنه معزول بحكم الاسلام لكنه لم يخجل من اكرامه للصحة التألف وفي حديث دحية ان ابن أخي قصير أنكر أيضاً كونه لم يقل ملك الروم **(قوله سلام على من اتبع الهدى)** في رواية المصنف في الاستئذان السلام بالتعريف وقد ذكر في قصة موسى وهو من مع فرعون وظاهر السياق يدل على انهم جملة ما أمر الله ان يقولوا فان قيل كيف بدأ الكافر بالسلام فالجواب ان المقصر بن قالوا ليس المراد من هذا التبعة انما معناه سلم من عذاب الله من أسلم ولهذا جاء بعد ان العذاب على من كذب وتولى وكذا جاء في بقية هذا الكتاب بالسلام قصدا وان كان اللفظ يشعر به لكنه لم يدخل في المراد لانه ليس عن اتبع الهدى فلم يسلم عليه **(قوله أما بعد)** في قوله أما معني الشرط وتستعمل لتفصيل ما يذكر بعدها غالباً وترد مسانقة لا لتفصيل كالتحليل والتفصيل والتقرير وقال الكرماني هي هنا اما الاستدعاء واسم الله واما المكتوب فيه من محمد رسول الله الخ كذا قال ولنظرة بعد مبنية على الضم وكان الاصل ان يغفلوا استقرت على الاضافة لكنها قطعت عن الاضافة فثبتت على الضم وسيأتي مزيد في الكلام عليها في كتاب الجمعة **(قوله بدعاية الاسلام)** يكسر الدال من قول دعا بدعاية فهو شكي يشكو وشكابة وسلم بدعاية الاسلام أي بالكلية الداعية الى الاسلام وهي شهادة أن لا اله الا الله وان محمداً

ثم دعا بكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي بعث به دحية الى عظيم بصرى فدفعه الى هرقل فقرأه فإذا فيه بسم الله الرحمن الرحيم من محمد عبد الله ورسوله الى هرقل عظيم الروم سلام على من اتبع الهدى أما بعد فإني أدعوك بدعاية الاسلام أسلم تسلم

قوله وقال الكرماني هي هنا اما الاستدعاء الخ كذا في النسخ التي بأيدينا وفيها سقط ظاهر ولعل الاصل والله أعلم هي هنا لتفصيل والتقدير أما الاستدعاء الخ ونحو ذلك تأويل وحرر اه محصيه

رسول الله والباء موضع الى وقوله أسلم تسلم غاية في البلاغ وفيه نوع من السديع وهو الجناس  
 الاشتقاق (قوله يؤت) جواب ثان للامروفي الجهاد لله وأسلم يؤت بكراً وأسلم فيجتمل  
 التأكيدي فيجتمل أن يكون الامر الاول للدخول في الاسلام والثاني للدوام عليه كما في قوله تعالى  
 يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالله ورسوله الآية وهو موافق لقوله تعالى أولئك يؤت أجراً هم مرتين  
 الآية واعطاؤه الاجر مرتين لكونه كان مؤمناً به ثم آمن بمحمد صلى الله عليه وسلم ويحتمل  
 ان يكون تضعيف الاجر له من جهة اسلامه ومن جهة ان اسلامه يكون سبباً للدخول في اتباعه  
 وسبباً في النصر جميع ذلك في موضعه من حديث الشعبي من كتاب العلم ان شاء الله تعالى واستنبط  
 منه شيئاً شيخ الاسلام ان كل من دان بدين أهل الكتاب كان في حكمهم في المنفعة والذباح  
 لان هرقل هو وقومه ليسوا من بني اسرائيل وهم من دخل في النصرانية بعد التبديل وقد قال  
 له ولقومه يا أهل الكتاب فدل على ان لهم حكم أهل الكتاب خلافاً لمن خص ذلك بالاسرائيليين  
 أو عن علم ان سلفه من دخل في اليهودية والنصرانية قبل التبديل والله أعلم (قوله فان قلت)  
 أي أعرضت عن الاجابة الى الدخول في الاسلام وحقيقة التولي انما هو بالوجه ثم استعمل مجازاً  
 في الاعراض عن الشيء وهي استعارة تبعية (قوله الاريسمين) هو جمع اريسى وهو منسوب  
 الى اريس وزن فعيل وقد تقلب همزة باء كما جاءت به رواية أخرى ذروا الاصيلي وغيرهما هنا قال  
 ابن سبده الاريس الاكراي الفلاح عند ثعلب وعند كراع الاريس هو الامر وقال الجوهرى  
 هي لغة شامية وأنكر ابن فارس ان تكون عربية وقيل في تفسيره غير ذلك لكن هذا هو الصحيح  
 هنا فقد جاء مصرحاً به في رواية ابن اسحق عن الزهرى بلفظ فان عليك اثم الاكارين زاد  
 البرقي في روايته يعني الحرائين ويؤيده أيضاً ما في رواية المدائني من طريق مرسله فان  
 عليك اثم الفلاحين وكذا عند أبي عبيد في كتاب الاموال من مرسل عبد الله بن شداد وان لم  
 تدخل في الاسلام فلا تحل بين الفلاحين وبين الاسلام قال أبو عبيد المراد بالفلاحين أهل  
 مملكته لان كل من كان يزرع فهو عند العرب فلاح سواء كان يلب ذلك بنفسه أو غيره وقال  
 الخطابي أراد ان عليك اثم الضعفاء والاتباع اذا لم يسلموا اتقليد الله لان الاصاغر اتباع الاكابر  
 قلت وفي الكلام حذف دل المعنى عليه وهو فان عليك مع اثمك اثم الاريسمين لانه اذا كان  
 عليه اثم الاتباع بسبب انهم تبعوه على استمرار الكفر فلا يكون عليه اثم نفسه اولى وهذا  
 يعتمد مفهوم الموافقة ولا يعارض بقوله تعالى ولا تزروا زينة زكريا لأن زور الاثم لا يتحمله  
 غيره ولكن الفاعل المتسبب والملبس بالسبب يتحمل من جهتين ففعله وجهه تسيبه وقد  
 ورد تفسير الاريسمين بمعنى آخر فقال اللث بن سعد عن يونس فيمارواه الطبراني في الكبير من  
 طريقه الاريسون العشارون يعني أهل المكس والاول اظهر وهذا ان صح أنه المراد فالمعنى  
 المبالغة في الاثم في الجميع في المرأة التي اغترفت بالزنا لقد تابت بوبه لوليتاه صاحب مكس  
 لتبأت (قوله وبأهل الكتاب الخ) هكذا وقع بابات الواو في أوله وذكر القاضي عباس ان الواو  
 ساقطة من رواية الاصيلي وأبى ذر وعلي ثوبته افهى داخله على مقدمه عطوف على قوله لا دعول  
 فالتقدير ادعول دعابة الاسلام وأقول لك ولا تعاك امتنا لا تقول الله تعالى يا أهل الكتاب  
 ويحتمل أن تكون من كلام أبي سفيان لانه لم يحفظ جميع ألفاظ الكتاب فاستحضر منها أول

يؤت الله أجره مرتين فان  
 قلت فان عليك اثم اليريسمين

الكتاب فذكره وكذا الآية وكأنه قال فيه كان فيه كذا وكان فيه ما أهل الكتاب قالوا ومن كلامه  
 لامن نفس الكتاب وقيل ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب ذلك قبل نزول الآية فوافق لفظه  
 لفظها المنزلة والسبب في هذا ان هذه الآية نزلت في قصة وفد نصارى نجران وكانت قصتهم سنة الوفود  
 ستة تسع وقصة ابي سفيان كانت قبل ذلك سنة ست وسبأ في ذلك وانحيا في المغازي وقيل بل نزلت  
 سابقة في أوائل الهجرة واليه يوثق كلام ابن اسحق وقيل نزلت في اليهود وجوز بعضهم نزولها  
 مرتين وهو تعبد (قائدة) قيل في هذا دليل على جواز قراءة الجنب للآية أو لا يتبين وارسال  
 بعض القرآن الى ارض العدو وكذا بالسفريه وأغرب ابن بطال فادعى ان ذلك نسخ بالنهي  
 عن السفر بالقرآن الى ارض العدو ويحتاج الى اثبات التاريخ بذلك ويحتمل ان يقال ان المراد  
 بالقرآن في حديث النهي عن السفر به أي المصحف وسبأ في الكلام على ذلك في موضعه وأما  
 الجنب فيجمل ان يقال اذا لم يقصد التلاوة جاز على ان الاستدلال بذلك من هذه القصة نظر  
 فانها واقعة عين لا عموم فيها فيقصد الجواز على ما ذاق وقع احتياج الى ذلك كالا بلاغ والانهار  
 كافي هذه القصة وأما جواز مطلقا حيث لا ضرورة فلا تجبه وسبأ في مزيد ذلك في كتاب  
 الطهارة ان شاء الله تعالى وقد اشكك هذا الجبل القليلة التي تضمنها هذا الكتاب على الامر بقوله  
 أسلم والترغيب بقوله تسليم ويؤتلك والزجر بقوله فان توليت والترهيب بقوله فان عليك والدلالة  
 بقوله ما أهل الكتاب وفي ذلك من البلاغة ما لا يحصى وكيف لا هو كلام من أوفى جوامع الكلم  
 صلى الله عليه وسلم (قوله فلما قال ما قال) يحتمل أن يشير بذلك الى الاستئذان والاجابة ويحتمل  
 أن يشير بذلك الى القصة التي ذكرها ابن الناطور بعد الضم تركها تعمد على هزل والنسب  
 اللفظ وهو اختلاط الاصوات في الخاصصة زاد في الجهاد فلا أدري ما قالوا (قوله فقلت لاصحابي)  
 زاد في الجهاد حين خلوت بهم (قوله أمر) هو فتح الهمة وكسر الميم أي عظم وسبأ في تفسير  
 سجان وابن أبي كبة أراد به النبي صلى الله عليه وسلم لأن أبا كبة أحد أجداده وعادة العرب  
 اذا انتصفت نسبت الى جد عامض قال أبو الحسن النساب الجرجاني هو جد وهب جد النبي صلى  
 الله عليه وسلم لأمته وهذا فقه نظر لأن وهاب جد النبي صلى الله عليه وسلم اسم أمته عامكة بنت  
 الاوقص بن مرة بن هلال ولم يقل أحد من أهل النسب ان الاوقص يكنى أبا كبة وقيل هو جد  
 عبد المطلب لأمته وفيه نظر أيضا لأن أم عبد المطلب سلمى بنت عمرو بن زيد الخزرجي ولم يقل أحد  
 من أهل النسب أن عمرو بن زيد يكنى أبا كبة ولكن ذكر ابن حبيب في المجتبى جماعته من أجداد  
 النبي صلى الله عليه وسلم من قبل أبيه ومن قبل أمته كل واحد منهم يكنى أبا كبة وقيل هو أبوه  
 من الرضاعة واسمه الحارث بن عبد العزى قاله أبو الفتح الازدى وابن ماكولا وذكر يونس بن  
 بكير عن ابن اسحق عن أبيه عن رجال من قومه انه أسلم وكانت له بنت تسمى كبة كني بها وقال  
 ابن قتيبة الخطابي والدارقطني هو رجل من خزاعة خالف قرشاً في عبادة الاوثان فعبد  
 الشجرى فنسبوه اليه للاشتراك في مطلق الخثالة وكذا قاله ابن بري قال واسمه جرج بن عاصم بن  
 غالب (قوله انه يتخافه) هو بكسر الهمة واستثنا فان قيل لا يتخافه النبوت الامم وطاعة رواية  
 أخرى (قوله ملك بن الاصفر) هم الروم ويقال ان جددهم روم بن عيص تزوج بنت ملك الحبشة  
 فجاء لون ولده من البيضاء والسواد فقيل له الاصفر حكاه ابن الانباري وقال ابن هشام في التيجان

وياهل الكتاب تعالوا الى  
 كلمة سواء بيننا وبينكم أن  
 لا نعبد الا الله ولا نشرك به  
 شيئا ولا يتخذ بعضنا بعضا  
 آربا امن دون الله فان تولوا  
 ففقدوا الشهادة با ما هم مبشرون  
 قال أبو سفيان فلما قال  
 ما قال وفرغ من قراءة  
 الكتاب كثر عنده الغضب  
 وارتفعت الاصوات  
 وأخر جناقفلت لاصحابي  
 حين أخر جنا قد أمر  
 أمر ابن أبي كبة انه يتخافه  
 ملك بن الاصفر

انقلب الاصفران جلدته سارة زوج ابراهيم حلت به بالذهب **(قوله)** غارت موقنا زادني  
 حديث عبد الله بن سفيان عن ابي سفيان غارت مرقا من محمد حتى اسلمت أخرجه الطبراني  
**(قوله)** حتى أدخل الله على الاسلام أي فاطمته ذلك اليقين وليس المراد ان ذلك اليقين ارتفع  
**(قوله)** وكان ابن الناطور هو النطاء المهمل وفي رواية الجوى بالنطاء المعجمة وهو بالعين حارس  
 البستان ووقع في رواية اللث عن بونس ابن ناطور بزيادة ألف في آخره فعلى هذا هو اسم أعجمي  
 \* (تسمية) \* الواو في قوله وكان عاطفة والتقدير عن الزهري أخبرني عبد الله فذكر الحديث  
 ثم قال الزهري وكان ابن الناطور يحدث فذكر هذه القصة فهي موصولة الى ابن الناطور لأمعلقة  
 كازعم بعض من لا عناية له بهذا الشأن وكذلك أغرب بعض المغاربة فزعم ان قصة ابن الناطور  
 مروية بالاسناد المذكور عن أبي سفيان عنه لأنه لما أتاه لا تصرع فيها بالسمع جعلها على ذلك  
 وقد بين أو فعمى في دلائل النبوة ان الزهري قال لقصة بدمشق في زمن عبد الملك بن مروان  
 وأظنه لم يفهم عنه ذلك إلا بعد ان أسلم وانما وصفه بكونه كان سقفا لينة على انه كان مطلقا على  
 أسرارهم عالما بجهنم وأخبارهم وكان الذي جزم به من رواية الزهري عن عبد الله اعتد على  
 ما وقع في نسخة ابن اسحق فانه قدّم قصة ابن الناطور وهذه على حديث أبي سفيان فعنده عن  
 عبد الله عن ابن عباس ان هرقل أصبح خبث النفس فذكر نحوه وجزم الحفظ بما ذكرناه أولا  
 وهذا مما ينبغي أن يعدّ فمما وقع من الأدراج أول الخبر والله أعلم **(قوله)** صاحب ايلاء أي أميرها  
 هو منصوب على الاختصاص أو الحال أو مرفوع على الصفة وهي رواية أبي ذر بالإضافة التي  
 فيه تقوم مقام التعريف وقول من زعم انه في تقدير الانفصال في مقام المنع وهو قل معطوف  
 على ايلاء وأطلق عليه المحبة له ما بمعنى التسع وما بمعنى الصدقة وفيه استسهل صاحب  
 في معنيين مجازي وحقيقي لانه بالنسبة الى ايلاء أمير وذا النجاشي وبالنسبة الى هرقل تابع وذلك  
 حقيقة قال الكرماني وإرادة المعنيين الحقيقي والمجازي من لفظ واحد جائز عند الشافعي وعند  
 غيره محمول على إرادة معنى شامل لهما وهذا يسمى عموم المجاز وقوله سقفا بضم السين والقاف  
 كذا في رواية غير أبي ذر وهو منصوب على أنه خبر كان ويحدث خبر بعد خبر وفي رواية الكشميهني  
 سقفا بكسر القاف على ما لم يسم فاعله وفي رواية المستطلى والسر خشي مثله لكن بزيادة ألف  
 في أوله والاسقف والسقف لفظ أعجمي ومعناه رئيس دين النصارى وقبل عربى وهو الطوبى لى  
 انما هو قيل ذلك للرئيس لانه يتخاشع وقال بعضهم لا نظيره في زنه الا الاسرب وهو الرصاص  
 لكن حكى ابن سيدة ثالثا وهو الاسقف للصانع ولا يرد الاتراح لانه جمع والكلام انما هو في المفرد  
 وعلى رواية أي ذكر يكون الخبر الجملة التي هي يحدث ان هرقل قالوا وفي قوله وكان عاطفة والتقدير  
 عن الزهري أخبرني عبد الله بن عبد الله فذكر حديث أبي سفيان بطوله ثم قال الزهري وكان ابن  
 الناطور يحدث وهذا صورة الارسال **(قوله)** حين قدم ايلاء يعني في هذه الايام وهي غلبة  
 جنوده على جنود فارس واخر اجهم وكان ذلك في السنة التي اعتمر فيها النبي صلى الله عليه وسلم  
 عمرة الحديث وبلغ المسلمين نصره الروم على فارس فخرجوا وقد ذكر الترمذي وغيره القصة مستوفاة  
 في تفسير قوله تعالى و يومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله وفي أول الحديث في الجهاد عند المؤلف  
 الإشارة الى ذلك **(قوله)** خبث النفس أي ردى النفس غرطها أي مهدها وما وقد تسلم في كسل  
 النفس وفي الصحيح لا يقول لا تحدث خبث نفس كأنه كره اللفظ المراد بالخطاب للمسلمين وأما في حق

غارت موقنا انه سقفا حتى  
 أدخل الله على الاسلام  
 وكان ابن الناطور صاحب  
 ايلاء وهو قل أسقف على  
 نصارى الشام يحدث أن  
 هرقل حين قدم ايلاء أصبح  
 خبث النفس فقال بعض  
 بطارقه قد استنكرنا  
 همتك قال ابن الناطور  
 وكان هرقل



أعلم **(قوله)** عن خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم (فسر ذلك ابن اسحق في روايته فقال خرج  
 بن أظهر نازحاً ليرغم انه نبي فقد اتبعه ناس وخالفه ناس فكانت بينهم ملاحم في مواطن  
 فتركتهم وهم على ذلك فين ما أجل في حديث الباب لانه وهم ان ذلك مكان في أوائل ما ظهر  
 للنبي صلى الله عليه وسلم وفي روايته انه قال جردوه فاذا هو مختنن فقال هذا والله الذي رأيته  
 أعطه ثوبه **(قوله)** هم مختننون في رواية الاصيل هم مختننون بالميم والاول أفند وفي شمل **(قوله)**  
 هذا ملك هذه الامة قد ظهر كذا لا كثر الروايات بالضم ثم السكون والقابسي بالفتح ثم الكسر  
 ولاي ذرعن الكشمهني وحسده ملك فعل مضارع قال القاضي أفنهما ضمة الميم اتصلت بها  
 فتجذعت ووجهه السهيلي في أماله بانه مبتدأ وخبر أي هذا الملك كور ملك هذه الامة وقيل  
 يجوز أن يكون ملك فعلاً أي هذا رجل ملك هذه الامة وقال شيخنا يجوز أن يكون المحذوف هو  
 الموصول على رأي الكوفيين أي هذا الذي يملك وهو نظيره **(قوله)** وهذا التحميل طليق \* على أن  
 الكوفيين يجوزون استعمال اسم الإشارة بمعنى الاسم الموصول فيكون التقدير الذي يملك  
 من غير حذف قلت لكن اتفاق الروايات على حذف الباء في أوله دال على ما قال القاضي فيكون  
 شاذاً على أي رأي رأيت في أصل معتقد وعليه علامة السرخسي بياء موحدة في أوله ووجهها  
 أقرب من توجيهه الاول لانه حينئذ تكون الإشارة به هذا الماذ كره من نظره في حكم النجوم  
 والباء متعلقة بظاهر أي هذا الحكم ظهر ذلك هذه الامة التي تختنن **(قوله)** برومية بالتحقيق  
 وهي مدينة معروفة للروم وخص مجرور بالفتحة منع صرفه للعلمة والتأنيث ويحتمل أن يجوز  
 صرفه **(قوله)** فلم يرم) بفتح أوله وكسر الراء أي لم يبرح من مكانه هذا هو المعروف وقال  
 الداودي لم يدل الى حص وز يفوه **(قوله)** حتى أنه كلب من صاحبه وفي حديث دحية الذي  
 أنبرت اليه قال فلما خرجوا أدخلني عليه وأرسل الى الاسقف وهو صاحب أمرهم فقال  
 هذا الذي كنا نطربو بشرنا به عيسى أما أنا فقد سبقه وشيعه فقال له قصراً أما أنا ففعلت ذلك  
 ذهب ملكي فذكر النصه وفي آخره فقال الى الاسقف خذ هذا الكتاب واذهب الى صاحبك  
 فأقر عليه السلام واخبره اني أشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله واني قد امتت به  
 وصدقته وانهم قد أنكروا على ذلك ثم خرج اليهم فقتلوه وفي رواية ابن اسحق ان هرقل ارسل  
 دحية الى ضغاطر الرومي وقال انه في الروم أجوز قولاً مني وان ضغاطر المذكو راظهر اسلامه  
 وأتاني مياها التي كانت عليه وليس شياً بيضا يخرج على الروم فدعاهم الى الاسلام وشهد شهادة  
 الحق فقاموا اليه فضرروه حتى قتله قال فلما رجع دحية الى هرقل قال له قد قلت لك ان ضغاطهم  
 على أنفسهم فضا طار كان أعظم عندهم مني قلت فيجتمعون ان يكون هو صاحب رومية الذي  
 أجهمها لكن بعكر عليه ما قبل ان دحية لم يسد على هرقل هذا الكتاب المكتوب في سنة  
 الحديبية وانما قدم عليه بالكتاب المكتوب في غزوة توك قال راجع ان دحية قدم على هرقل  
 أيضاً في الاولى فعلى هذا يجتمعون ان تكون وقعت لكل من الاسقف ومن ضغاطر قصة قتل كل  
 منهم مياهاً سبياً أو وقعت لضغاطر قصتان احدهما الذي ذكرها ابن الناطور وليس فيها التأمل ولا  
 أنه قتل والثانية التي ذكرها ابن اسحق فان فيها قصته مع دحية وأنه أسلم وقتل والله أعلم **(قوله)** وسار  
 هرقل الى حص لانها كانت دار ملكه كما قدمناه وكانت في زمانهم أعظم من دمشق وكان فتحها

عن خبر رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم فلما استخبره  
 هرقل قال اذهبوا فاطفروا  
 أختنن هو أم لا فظنلروا  
 اليه فخذوه انه مختنن وسأله  
 عن العرب فقال هم مختننون  
 فقال هرقل هذا ملك هذه  
 الامة قد ظهر ثم كتب هرقل  
 الى صاحب له برومية وكان  
 تظير في العلم وسار هرقل الى  
 حص فلم يرم حص حتى أناه  
 كذب من صاحبه يوافق رأي  
 هرقل على خروج النبي صلى  
 الله عليه وسلم

على يد أبي عبيدة بن الجراح سنة ست عشرة بعد هذه القصة بعشرين سنين **(قوله وأنه نبى)** يدل على أن هرقل وصاحبه اقربا بنوة يتبناصلى الله عليه وسلم لكن هرقل كاذر كما لم يستمر على ذلك بخلاف صاحبه **(قوله فأذن)** هي بالقصر من الأذن وفي رواية المستمل وغيره بالمذمومة أعلم والدسكرة يكون السبين المهمل القصر الذى حوله سوت وكأنه دخل القصر ثم أغلقه وفتح أبواب البيوت التى حوله وأذن للروم فى دخولها ثم أغلقها ثم أطلع عليهم فخطبهم وانما فعل ذلك خشية أن يتبوا به كالبشوا بضاطر **(قوله والرشد)** بفتحين (وان ثبت ملككم) لانهم انعمادوا على الكفر كان سبيل الذهاب ملكهم كما عرف هو ذلك من الأخبار السابقة **(قوله فتبايعوا)** بمناة ثم موحدة ولكنهم بنى بمناة وموحدة ولا يصلى فتبايع بنون وموحدة (لهذا النبى) كذا الذى ذكره والباقي يحذف اللام **(قوله خاصا)** بهمملتين أى نفروا وشبههم بالوحوش لان نفرتهم أشد من نفرة البهائم الانسية وشبههم بالجرودون غيرها من الوحوش لمناسبة الجهل وعدم الفطنة بل هم أضل **(قوله وأيس)** في رواية الكشميى والاصلى وبس يائين تحتائين وهما بمعنى والاوّل مقالوب من الثانى **(قوله من الايمان)** أى من ايمانهم لما أظهرودوس من ايمانه لانه شجع على كاذبنا وكان يجب أن يطعوه فيسرقوا ملكه ويسلموا ويسلموا باسلامهم فأيس من الايمان الا بالشرط الذى أراداه والا فقد كان قادرا على أن يرضعهم ويتركهم كدغية فيما عند الله والله الموفق **(قوله أنفا)** أى قريبا وهو منصوب على الحال **(قوله فقد رأيت)** زاد فى التفسير فقد رأيت منكم الذى أحببت **(قوله فكان ذلك آخر شأن هرقل)** أى فيما يتعلق بهذه القصة المتعلقة بنعائه الى الايمان خاصة لانه انقضى أمره حينئذ وأنه أطلق الآخرة بالقصة الى ما فى علمه وهذا أوجه لان هرقل قد وقعت له قصص أخرى بعد ذلك منها ما أشرنا اليه من تجهيزه الجيوش الى مائة ومن تجهيزه الجيوش أيضا الى توك ومكانة النبى صلى الله عليه وسلم فأتيا وأورسالة الى النبى صلى الله عليه وسلم يذهب فقسمة بين أصحابه كفى رواية ابن جبان التى أشرنا اليها قبل وأبى عبيد وفي المسند من طريق سعيد بن أبى راشد التميمى رسول هرقل قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم توك فبعث دحية الى هرقل فلما جاءه الكلداء عاقبى الروم ويطارقها فذكر الحديث قال فخير واحتج ان بعضهم خرج من برنسه فقال اسكنوا فاقاموا ردت ان أعلم عسكركم بدينكم وروى ابن اسحق عن خالد بن بشار عن رجل من قدماء أهل الشام ان هرقل لما أراد ان يخرج من الشام الى القسطنطينية عرض على الروم أمور الاسلام والما الجزية واما ان يصلح الى النبى صلى الله عليه وسلم ويقيم لهم مادن الدرب فأبوا وأنه انطلق حتى اذا أشرف على الدرب استقبل أرض الشام ثم قال السلام عليكم أرض سورية يعنى الشام تسليم المودع ثم ركض حتى دخل القسطنطينية واختلف الاخبار بين هل هو الذى حاربه المسلمون فى زمن أبى بكر وعمر وأبىه والاطهر أنه هو والله أعلم **(تنبه)** لما كان أمر هرقل فى الايمان عند كثيرين الناس مستهيا لانه يحتمل أن يكون عدم نصر يحميه الايمان التوفى على نفسه من القتل ويحتمل أن يكون استمر على الشك حتى مات كما نرا وقال الراوى فى آخر القصة فكان ذلك آخر شأن هرقل ختم به البخارى هذا الباب الذى استفتح به حديث الاعمال بالبيان كآلة قال ان صدقت نيته انتقم من اهل الجلالة

وأنه نبى فاذن هرقل لعظماة الروم فى دسكرة به بمصم ثم أمر بأبوابها فغلقت ثم أطلع فقال يا معشر الروم هل لكم فى الفلاح والرشد وأن ثبت ملككم فتبايعوا بهذا النبى خاصا وحشوا الى الابواب فوجدوها قد غلقت فلما رأى هرقل نفرتهم وأيس من الايمان قال ردوهم على وقال انى قلت مقاتلى أنفا اخترت بها شدتكم على دينكم فقد رأيت فسجدوا لله ورضوا عنه فكان ذلك آخر شأن هرقل

والافتقار خاب وخسر فظهرت مناسبة إيراد قصة بن الناطور في بدء الوحي لمناسبة ما حدثت الأعمال  
 المصدر البابية ويؤخذ للمصنف من آخر لفظ في القصة براعة الاختتام وهو واضح مما قررناه  
 فإن قيل ما مناسبة حديث أبي سفيان في قصة هرقل ببدء الوحي فالجواب أنهم انضمت كقصة  
 حال الناس مع النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الابتداء ولأن الآية المكتوبة إلى هرقل للعداء إلى  
 الإسلام ملتزمة مع الآية التي في الترجمة وهي قوله تعالى أنا وأحبنا إليك كما وأحبنا إلى نوح الآية  
 وقال تعالى شرع لكلم من الدين ما وصي به نوح الآية فبان أنه وأوحى إليهم كلهم أن أقيموا الدين  
 وهو معنى قوله تعالى سواء بيننا وبينكم الآية (تكميل) ذكر السبيل أنه بلغه أن هرقل وضع  
 الكتاب في قصبة من ذهب تعظيماله وأنهم لم يزلوا يأتوا ربه حتى كان عنده ملك الفريخ الذي تغلب  
 على طليطلة ثم كان عند سبطه فحدث بعض أصحابنا أن عبد الملك بن سعداً أحد قواد المسلمين  
 اجتمع بذلك الملك فأخرج له الكتاب فلما رآه استعجب ورسائل أن يمكنه من تفتحه فاستمع (قلت)  
 وابن أبي عمير واحد عن القاضى نور الدين بن الصائغ الدمشقي قال حدثني سيف الدين فليح  
 النصورى قال أرسلني الملك المنصور قلاوون إلى ملك القرب بيه فإرسلني ملك القرب إلى ملك  
 الفريخ في شفاعته فقبلها وعرض على الأقامة عنده فامتنع فقال لا أتخفك بخفة سبئية  
 فأخرج لي صندوقاً مصفياً ذهب فأخرج منه مقبله ذهب فأخرج منها كتاباً قدزالت أثير  
 حروفه وقد انصقت عليه خرقه فخرى فقال هذا كتاب نبيكم إلى جندى قصير ما زلت أتوارثه  
 إلى الآن وأوصانا بأننا أنه مادام هذا الكتاب عندنا لا يزال الملك فينا فحين نحفظه غاية  
 الحفظ ونعظمه ونكتمه عن النصارى لئلا يدوم الملك فينا انتهى ويؤيد هذا ما وقع في حديث  
 سعد بن أبي راشد الذي أشرت إليه آنفاً التي صلى الله عليه وسلم عرض على التزني  
 رسول هرقل الإسلام فامتنع فقال له يا خاتميخ أني كتبت إلى ملككم بصفحة فأسكنها  
 فلن يزال الناس يحيدون منه بأساً مادام في العيش خبر وكذلك أخرج أبو عبيد في كتاب  
 الأموال من مرسل عمر بن اسحق قال كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى كسرى وقصر  
 فأما كسرى فلما قرأ الكتاب مزقه وأما قصر فلما قرأ الكتاب طواه ثم رفعه فقال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم أما هؤلاء فيمزقون وأما هؤلاء فيستكون لهم شيعة ويؤيده ما روى أن النبي صلى الله  
 عليه وسلم لما جاءه جواب كسرى قال مزق الله ملكه ولما جاءه جواب هرقل قال ثبت الله ملكه  
 والله أعلم (قوله) رواه صالح بن كيسان ويونس ومعر عن الزهري قال الكرماني يحتمل ذلك  
 وجهين أن يروى البخاري عن الثلاثة بالأسناد المذكور كأنه قال أنا أبو البيان أنا هؤلاء  
 الثلاثة عن الزهري وأن يروى عنهم بطريق آخر كأن الزهري يحتمل أيضاً رواية الثلاثة أن  
 يروى لهم عن عبد الله عن ابن عباس وأن يروى لهم عن غيره هذا ما يحتمل اللفظ وإن كان  
 الظاهر الاتحاد قلت هذا الظاهر كافٍ لمن شئ أدنى بالتحقق من علم الأسناد والاحتمالات العقلية  
 الجردة لا مدخل لها في هذا الفن وأما احتمال الأول فاشد بعد الآن أنا البهتان لم يلحق صالح بن  
 كيسان ولا سمع من يونس وهذا أمر يتعلق بالنقل المحض فلا يلتفت إلى ما عده ولو كان من  
 أهل النقل لا ظلم على كسبية رواية الثلاثة لهذا الحديث بخصوصه فاستراح من هذا التردد وقد  
 أوضحت ذلك في كافي تعليق التعليق وأشير هنا إليه إشارة مفهومة فرواه صالح وهو ابن كيسان  
 أخرجه المؤلف في كتاب الجهاد بتملها من طريق إبراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عن

رواه صالح بن كيسان  
 ويونس ومعر عن الزهري

نغ

١٨/٢



الزهرى عن عبد الله بن عبد الله عن ابن عباس وفيه من الفوائد الزائدة ما أشرت إليه في أثناء الكلام على هذا الحديث من قبل ولكنه انتهى حديثه عند قول أبي سفيان حتى أدخل على أبيه في الإسلام زادها وأنا كاره ولم يذكر قصة ابن الناطور وكذا أخرجه مسلم بدورهم من حديث إبراهيم المذكور ورواية يونس أيضاً عن الزهرى بهذا الاسناد أخرجه المؤلف في الجهاد مختصرة من طريق الليث وفي الاستئذان مختصرة أيضاً من طريق بن المبارك كلاهما عن يونس عن الزهرى بسنده يعينه ولم يسقه بتمامه وقد ساقه بتمامه الطبراني من طريق عبد الله بن صالح عن الليث وكيفية قصة ابن الناطور ورواية معمر عن الزهرى كذلك ساقها المؤلف بتمامها في التفسير وقد أشرنا إلى بعض فوائده فبما مضى أيضاً وذكر فيه من قصة ابن الناطور قطعة مختصرة عن الزهرى مرسله فقد ظهر لك أن أبا البیان ماروى هذا الحديث عن واحد من الثلاثة وأن الزهرى اختاروا له أصحابه بسند واحد من شيخ واحد هو عميد الله بن عبد الله عند المصنف عن غير أبي الهيثم ولو أحق أن يرويه لهم أو لبعضهم عن شيخ آخر لكان ذلك اختلافاً قد يفضى إلى الاضطراب الموجب للضعف فلاح فساد ذلك الاحتمال والله سبحانه وتعالى الموفق والهادي إلى الصواب لا اله الا هو

**\* (كتاب الايمان) \***

**\* (بسم الله الرحمن الرحيم  
\* كتاب الايمان) \***

**(باب قول النبي صلى الله عليه  
وسلم في الاسلام على خمس)**

وهو قول وفعل ويزيد  
ويقص قال الله تعالى  
ليزدادوا ايماناً مع ايمانهم  
وزدادهم هدى ويزيد الله  
الذين اهتدوا هدى وقال  
والذين اهتدوا زادهم  
هدى وانا هم تقواهم  
وزداد الذين آمنوا ايماناً  
وقوله لا يكفر بانه هذه ايماناً  
فأما الذين آمنوا فزادهم  
ايماناً وقوله جعل ذكره  
فاخشوهم فزادهم ايماناً  
وقوله تعالى وما زادهم الا  
ايماناً وتلقوا

تغ

١٩/٢

**(قوله بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الايمان)** هو خبر مبتدأ محذوف تقديره هذا كتاب الايمان وكتاب مصدر يقال كتب يكتب كتابةً وكتاباً ومادة كتب الفعل الجمع والضم ومنها الكتيبة والكتيبة استعمال ذلك في جميع أشياء من الابواب والفتوح الجامعة للمساكن والضم فيه بالنسبة إلى المكتوب من الحروف حقيقة بالنسبة إلى المعاني المرادة منها مجاز والباب موضوعه المدخل فاستعماله في المعاني مجاز والايان لغة التصديق وشرعاً تصديق الرسول فيما جاء به عن ربه وهذا القدر متفق عليه ثم وقع الاختلاف هل يشترط مع ذلك من يدأمر من جهة ابتداء هذا التصديق باللسان المعبر عما في القلب اذا التصديق من أفعال القلوب أو من جهة العمل بما صدق به من ذلك كنعيل المأمورات وترك المنهيات كما سأتى ذكره ان شاء الله تعالى والايان فيما قبل مشتق من الأمن وفيه نظر لتباين مدلولي الأمن والتصديق لان لفظ فيه معنى مجازي فيقال آمنه اذا صدقه أي آمنه التأكيد ولم يستغنى المصنف بدء الوحي بكتاب لان المقدمة لا تستغنى بالافتتاح غيرها لأنها تنطوي على ما يتعلق بمبايعتها واختلت الروايات في تقديم البسملة على كتاب أو تأخيرها ولكل وجه والاول ظاهر ووجه الثاني وعلمه أكثر الروايات ان جعل الترجة قائمة مقام تسمية السورة والاحاديث المذكورة بعد البسملة كالآيات مستفتحة بالبسملة **(قوله)** باب قول النبي صلى الله عليه وسلم في الاسلام على خمس سقط لفظ باب من رواية الاصيل وقد وصل الحديث بعد تاماً واقتصر على طرفه فيه تسمية الشيء باسم بعضه والمراد باب هذا الحديث **(قوله وهو)** أي الايمان قول وفعل ويزيد ويقص وفي رواية الكشي في قول وعمل وهو اللفظ الوارد عن السلف الذين أطلقوا ذلك وهم ابن التين فظن أن قوله وهو إلى آخره مرفوع لمعاراة معطوف وليس ذلك مراد المصنف وان كان ذلك ورد بأسناد ضعيف والكلام هنا في مقامين أحدهما كونه قولاً وعمل والثاني كونه يزيد ويقص فأما القول فالمراد به النطق بالشهادتين

العمال  
قرئناه  
كثيرة  
عامة إلى  
الاية  
الذين  
وضع  
تقلب  
سليمان  
قلت  
نطبع  
ملك  
سنة  
أكثر  
إرثه  
مغاية  
ذيت  
وخي  
كها  
كتاب  
يصير  
صلى  
الله  
لملك  
ذلك  
ولاه  
من  
كان  
قلعة  
لمن  
ومن  
وقد  
سان  
عن

وأما العمل فالمراد به ما هو أعم من عمل القلب والجوارح ليدخل الاعتقاد والعبادات ومراد من أدخل ذلك في تعريف الإيمان ومن نفاها عما هو بالنظر إلى ما عند الله تعالى فالسلف قالوا هو اعتقاد القلب ونطق بالسان وعمل بالركان وأرادوا بذلك أن الأعمال شرط في كماله ومن هنا نشأ لهم القول بالزيادة والنقص كإساقى والمرحمة قالوا هو اعتقاد ونطق فقط والكرامة قالوا هو نطق فقط والمعتزلة قالوا هو العمل والنطق والاعتقاد والفارق بينهم وبين السلف أنهم جعلوا الأعمال شرطاً في صحته والسلف جعلوها شرطاً في كماله وهذا كله كما قلنا بالنظر إلى ما عند الله تعالى أما بالنظر إلى ما عندنا فالإيمان هو الإقرار فقط فنأقر أجريت عليه الأحكام في الدنيا ولم يحكم عليه بكفر إلا أن اقترن به فعل يدل على كفره كالسجود والصنم فإن كان الفعل لا يدل على الكفر كالتسبيح فنأطلق عليه الإيمان بالنظر إلى إقراره ومن نفي عنه الإيمان بالنظر إلى كماله ومن أطلق عليه الكفر بالنظر إلى أنه فعل فصل الكافر ومن نفاه عنه فبالنظر إلى حقيقته وأثبت المعتزلة الوسطة فقالوا الفاسق لأمير من ولا كافر وأما المقام الثاني فذهب السلف إلى أن الإيمان يزيد وينقص وأنكر ذلك كراستكمين وقالوا متى قبل ذلك كان شكاً قال الشيخ يحيى الدين والأظهر المختاران التصديق يزيد وينقص بكثرة النظر ووضوح الأدلة ولهذا كان إيمان الصديق أقوى من إيمان غيره بحيث لا يعتريه الشبهة يؤيده أن كل أحد يعلم أن ما في قلبه متفاضل حتى أنه يكون في بعض الأحيان الإيمان أعظم بقينا واختلاصاً وكلامه في بعضها وكذلك في التصديق والمعرفة يجب ظهور البراهين وكثرتها وقد نقل محمد بن نصر المروزي في كتابه تعظيم قدر الصلاة عن جماعة من الأئمة نحو ذلك وما نقل عن السلف صريحه عبد الرزاق في مصنفه عن سفيان الثوري ومالك بن أنس والأوزاعي وابن جريج ومعه وغيرهم وهو لا يفقه إلا المصارف في عصرهم وكذا نقله أبو القاسم اللالكائي في كتاب السنة عن الشافعي وأحمد بن حنبل وأحمد بن إبراهيم وأبي عبيد وغيرهم من الأئمة وروى بسنده الصحيح عن البخاري قال لقيت أكرمين ألقوا رجل من العلماء الأمصار فإرأيت أحداً منهم يختلف في أن الإيمان قول وعمل وزيد وينقص وأطرب ابن أبي حاتم والملا الكافي في نقل ذلك بالإسناد عن جمع كثير من الصحابة والتابعين وكل من يدور عليه الإجماع من الصحابة والتابعين وحكامه ففضل بن عباس ووكيع عن أهل السنة والجماعة وقال الحاكم في مناقب الشافعي حديثاً والعباس الاسم أما الربيع قال سمعت الشافعي يقول الإيمان قول وعمل وزيد وينقص وأخرجه أبو نعيم في ترجمة الشافعي من الحلية من وجه آخر عن الربيع وزاد زيداً بطاعة وينقص بالمعصية ثم تلى وزاد الذين آمنوا إيماناً الآية ثم شرع المصنف يستدل لذلك آيات من القرآن مصرحة بالزيادة وثبوتها ثبت القابل فإن كل قابل للزيادة قابل للنقصان ضرورة (قوله) والحب في الله والبغض في الله من الإيمان) هو لفظ حديث أخرجه أبو داود ومن حديث أبي أمامة ومن حديث أبي ذر ولفظه أفضل الأعمال الحب في الله والبغض في الله ولفظ أبي أمامة من أحب الله وأبغض الله وأعطي الله ومنع الله فقد استكمل الإيمان وللمتري حديث معاذ بن أنس نحو حديث أبي أمامة وزاد أجده ونصح لله وزاد في أخرى ويعمل لسانه في ذكر الله وله عن عروب بن الجوح بلفظ لا يجد العبد صريح الإيمان حتى يحب لله وبغض لله ولفظ البراء وفيه أوثق عن الإيمان الحب في الله والبغض في الله وسيأتي عند المصنف آية الإيمان حب الانصار واستدل بذلك على أن

والحب في الله والبغض في الله  
من الإيمان

الايمان يزبدون بقص لان الحب والبغض يتفاوتان **(قوله)** وكتب عمر بن عبد العزيز الى عدي بن  
 عدي أي ابن عمرة الكندي وهو تابعي من أولاد الصحابة وكان عامل عمر بن عبد العزيز على  
 الخزيرة فلذلك كتب اليه والتعليق المذكور وصله أحد جنبل وأبو بكر بن أبي شيبة في كتاب  
 الايمان لهما من طريق عيسى بن عاصم قال حدثني عدي بن عدي قال كتب الى عمر بن عبد العزيز  
 أما بعد فإن للايمان فرائض وشرائع الى آخره **(قوله)** ان للايمان فرائض كذا ثبت في معظم  
 الروايات باللام وفرائض بالنصب على أنها اسم ان وفي رواية ابن عساکر ان الايمان فرائض  
 على ان الايمان اسم ان وفرائض خبرها وبالأول جاء الموصول الذي أشترنا اليه **(قوله)** فرائض  
 أي أعمال المفروضة (وشرائع) أي عقائد بذمة وحدودها أي منبهات ممنوعة وسنن أي مندوبات  
**(قوله)** فان أعش فسأيتها أي أي بين تفاريقها لأصولها لأن أصولها كانت معلومة لهم بمجمل  
 على تجويز تأخير الشان عن وقت الخطب اذ الحاجة هناك تتحقق والغرض من هذا الاثر ان  
 عمر بن عبد العزيز كان ممن يقول بان الايمان يزبدون بقص حيث قال استكمل ولم يستكمل  
 قال الكرمانى وهذا على إحدى الروايتين وأما على الرواية الاخرى فقد يمنع ذلك لانه جدل  
 الايمان غير الفرائض \* **(قلت)** \* لكن آخر كلامه يشعر بذلك وهو قوله في استكملها أي  
 الفرائض ومأمعها فقد استكمل الايمان وبهذا تتفق الروايات فالمراد ان من المكملات  
 لان الشارع أطلق على مكملات الايمان ايماناً **(قوله)** وقال ابراهيم عليه السلام ولكن  
 لطمعت قلبي أشار الى تفسير سعد بن جبير ومجاهد وغيرهما لهذه الآية فيروى ان جرير  
 بسنده الصحيح الى سعيد قال قوله لطمعت قلبي أي يزبدون بقص وعن مجاهد قال لا تزداد  
 ايماناً الى ايمانى واذا ثبت ذلك عن ابراهيم عليه السلام مع ان نينا صلى الله عليه وسلم قد أمر  
 باتباع علمه كان كانه ثبت عن نينا صلى الله عليه وسلم ذلك وانما فصل المصنف بين هذه الآية  
 وبين الآيات التي قبلها لان الدليل يؤخذ من تلك النصوص ومن هذه الاشارة والله أعلم **(قوله)**  
 وقال معاذ هو ابن جبل وصرح بذلك الاصيل والتعليق المذكور وصله أحدوا أبو بكر أيضاً  
 بسند صحيح الى الاسود بن هلال قال قال الى معاذ بن جبل اجلس بنا ثمن ساعة وفي رواية  
 لهما كان معاذ بن جبل يقول للرجل من اخوانه اجلس بنا ثمن ساعة فيجلسان فيذكران الله  
 تعالى ويحمدانه وعرف من الرواية الاولى ان الاسود بهم نفسه ويحتمل ان يكون معاذ قال  
 ذلك ولغيره ووجه الدلالة منه ظاهر لانه لا يحمل على اصل الايمان لكونه كان مؤمناً وأى  
 مؤمناً وانما يحمل على ارادة أنه يزبد ايماناً بذكر الله تعالى وقال القاضي أبو بكر بن العربي  
 لا تتعلق فيه الزيادة لان معاذاً انما أراد تجديد الايمان لان العبد يؤمن في أول مرة فرضامه يكون  
 أبداً مجدداً كما نظروا ففكر وما ضاعوا ولا انبثه آخر الان تجديد الايمان ايمان **(قوله)** وقال ابن  
 مسعود البقين الايمان كاه هذا التعليق طرف من أثر وصله الطبراني بسند صحيح وقبته والصبر  
 نصف الايمان وآخرجه أو نعم في الخلية واليسقي في الزهد من حديثه ثم فزعوا ولا يثبت رفعه  
 وجرى المصنف على عادة في الاقتصار على ما يلد بالاشارة فوحد في ما يلد بالصراحة اذ لفظ  
 النصف صريح في التجزئة وفي الايمان لا جد من طريق عبد الله بن حكيم عن ابن مسعود انه كان  
 يقول اللهم زدنا ايماناً ويقيناً وفقها واسناده صحيح وهذا أصرح في المقصود ولم يذكره المصنف  
 لما أشتر اليه \* **(تنبه)** \* تعلق بهذا الاثر من يقول ان الايمان هو مجرد التصديق وأوجب

وكتب عمر بن عبد العزيز الى  
 عدي بن عدي ان للايمان  
 فرائض وشرائع وحدودها  
 وسنن فمن استكملها  
 استكمل الايمان ومن لم  
 يستكملها لم يستكمل  
 الايمان فان أعش فسأيتها  
 لكم حتى تعلموا بها وان  
 أمت فأتنا على صحبتكم  
 بجرير وقال ابراهيم  
 ولكن لطمعت قلبي وقال  
 معاذ اجلس بنا ثمن ساعة  
 وقال ابن مسعود البقين  
 الايمان كله

تق

١٩/٢

٢٠/٢

٢١/٢

نغ

٢٤/٢

٢٥/٢

٢٦/٢

وقال ابن عمر لا يبلغ العبد حقيقة التقوى حتى يدع ما حالف في الصدر وقال مجاهد شرع لكم أو صلتنا محمد وأباه دينا واحدا عباس شرعة ومنهاجاسيلا وسنة دعاؤكم إيمانكم لقوله تعالى قل ما يعبدكم بكم بولوا دعاؤكم ومعنى الدعاء في اللغة الإيمان حدثنا عبد الله ابن موسى قال أخبرنا

بأن مراد ابن مسعود أن القين هو أصل الإيمان فإذا أيقن القلب انبعثت الجوارح كلها للقاء الله بالاعمال الصالحة حتى قال صفوان الثوري لو أن القين وقع في القلب كما ينبغي لطار اشتياقا إلى الجنة وهرام من النار **(قوله)** وقال ابن عمر إلى آخره المراد بالتقوى وقاية النفس عن الشر والاعمال السيئة والمواظبة على الأعمال الصالحة وهذا التقوى يصح استدلال المصنف وقوله حاكم بالمهمة والكافي الخفيفة أي تردد فقهه إشارة إلى أن بعض المؤمنين بلغ كنهه الإيمان وحقيقته وبعضهم لم يبلغ وقد ورد معنى قول ابن عمر عند مسلم من حديث النواس مرفوعا وعند أحمد من حديث البصة وحسن الترمذي من حديث عطية السعدي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكون الرجل من المؤمنين حتى يدع ما لا بأس به حذر المأبأ لباس وليس فيما يشئ على شرط المصنف فلهذا اقتصر على أن ابن عمر لم أره إلى الآن موصولا وقد أخرج ابن أبي الدنيا في كتاب التقوى عن أبي الدرداء قال تمام التقوى أن تنسى الله حتى تتلذذ ما يرى أنه حلال خشية أن يكون حراما **(قوله)** وقال مجاهد وصل هذا التعليق بعبد بن جند في تفسيره والمراد أن الذي تظاهرت عليه الأدلة من الكتاب والسنة هو شرع الأنبياء كلهم **(تنبيه)** قال شيخ الإسلام البقيني وقع في أصل الصحيح في جمع الروايات في أثر مجاهد هذا تخفيف قل من تعرض لبياحه وذلك أن لفظه وقال مجاهد شرع لكم أو صلتنا محمد وأباه دينا واحدا والصواب أو صلتنا محمد وأباه كذا أخرجه عبد بن جند والفرابي والطبري وابن المنذر في تفاسيرهم وبه يستقيم الكلام وكف ينفرد مجاهد الضمير لوحدهم مع أن في السياق ذكر جماعة انتهى ولا مانع من الإفراد في التفسير وإن كان لفظ الآية يجمع على إرادة الخطاب والباقيون تبعوا وإفراد الضمير لا يمنع لأن حواشي الآية تملق تبين التحصيف رعاية ما ذكر من مجيئ التفسير بخلاف لفظه أن يكون مذكورا عند المصنف بالمعنى والله أعلم وقد استدلل الشافعي وأحمد وغيرهما على أن الأعمال تدخل في الإيمان لهذه الآية وما مر والأول لعدموا الله إلى قوله دين القيمة قال الشافعي ليس عليهم آج من هذه الآية أخرجه الخلال في كتاب السنة **(قوله)** وقال ابن عباس وصل هذا التعليق عبد الرزاق في تفسيره بسند صحيح والمنهاج السبيل أي الطريق الواضح والشرعة الشريعة بمعنى وقد شرع أي سن فعلى هذا فيه لقب ونشر غير مرتب فإن قبل هذا يدل على الاختلاف والذي قبله على الاتحاد أحجب بأن ذلك في أصول الدين وليس بين الأنبياء فيه اختلاف وهذا في الفروع وهو الذي يدخله النسخ **(قوله)** دعاؤكم إيمانكم قال النووي يقع في كثير من النسخ هنا باب وهو غلط فاحش وصوابه يحذفه ولا يصح إدخال باب هنا لأنه لا تعلق له هنا **(قلت)** ثبت باب في كثير من الروايات المصلحة منها رواية أبي ذر ويمكن توجيهه لكن قال الكرماني أنه وقع على نسخة مسهورة على القريري يحذفه وعلى هذا قوله دعاؤكم إيمانكم من قول ابن عباس وعطفه على ما قبله كما ذهبت في حذف أداة العطف حيث ينقل التفسير وقد وصله ابن جرير من قول ابن عباس قال في قوله تعالى قل ما يعبدكم بكم بولوا دعاؤكم قال يقول لولا إيمانكم أخبر الله أنكفارنا لولا إيمانكم بهم ولولا إيمان المؤمنين لم يعبادهم أيضا ووجه الدلالة للمصنف أن الدعاء عمل وقد أطلقه على الإيمان فخصم إطلاق أن الإيمان عمل وهذا على تفسير ابن عباس وقال غيره الدعاء هنا مصدر مضاف إلى المفعول والمراد دعاء الرسل الخلق إلى الإيمان فالمنع ليس لكم عند الله عذرا لأن يدعوكم

الرسول فيؤمن من آمن ويكفر من كفر فقد كذبها ثم فسوف يكون العذاب لازماً لكم وقيل  
معنى الدعاء هنا الطاعة ويؤيده حديث النعمان بن بشير أن الدعاء هو العبادة أخرجه أصحاب  
السنن بسند جيد (قوله حفظه) بن أبي سفيان هو قرشي مكّي من ذرية صفوان بن أمية الجمحي  
وعكرمة بن خالد هو ابن سعيد بن العاص بن هشام بن المغيرة الخزرجي وهو ثقة متفق عليه وفي  
طبقته عكرمة بن خالد بن سلمة بن هشام بن المغيرة الخزرجي وهو ضعيف ولم يخرج له البخاري نهت  
عليه لشدة التماسه ويفترقان بشيخيهما ولم يروا الضعيف عن ابن عمر زاد مسلم في روايته عن  
حفظه قال سمعت عكرمة بن خالد يحدث طاوساً أن رجلاً قال لعبد الله بن عمر ألا تغزو فقال  
اني سمعت فذكر الحديث \* (فائدة) اسم الرجل السائل حكيم ذكره البيهقي (قوله على  
خمس) أي دعاءهم وصرح به عبد الرزاق في روايته وفي رواية لمسلم على خمسة أي أركان فان قيل  
الاربعة المذكورة مبنية على الشهادة ألا يصح شي منها إلا بعد وجودها فكيف ينضم من  
الى معنى عليه في معنى واحد اوجب مجوازاً ابتداء أمر على أمر فبنى على الأمرين أمراً آخر  
فان قيل المبنى لابد أن يكون غير المبنى عليه اوجب بان المجموع غير من حيث الانضمام عين من  
حيث الجمع ومنها البيت بن الشعر يجعل على خمسة أعمدة أحدها أوسط والبقية أركان فإدام  
الأوسط قائماً في البيت موجود ولو سقط منها سقط من الأركان فإذا سقط الأوسط سقط  
مسمى البيت فاليك بالنظر الى مجموعتي وأحد بالنظر الى أفرادها أشياء وأيضاً فبالنظر الى أسمه  
وأركانه الأسأصل والأركان تبع وتكمله \* (تنبيهات) \* (أحدها) لم يذكر الجهاد لأنه فرض  
كفائي ولا يعين الا في بعض الاحوال ولهذا جعله ابن عمر جواب السائل وزاد في رواية بعد  
الرزاق في آخره وان الجهاد من العمل الحسن وأغرب ابن بطلان فزعم ان هذا الحديث كان أول  
الاسلام قبل فرض الجهاد وفيه نظر بل هو خطأ لان فرض الجهاد كان قبل وقعة بدر وكانت  
في رمضان في السنة الثانية وفيها فرض الصيام والزكاة بعد ذلك والجمع بعد ذلك على الصحيح  
(ثانيها) قوله شهادة ان لا اله الا الله وما بعد ما يحق فوض على البذل من جس ويجوز الرفع على  
حذف الخبر والتقدير منها شهادة ان لا اله الا الله وأعلى حذف المسند والتقدير أحدها شهادة  
ان لا اله الا الله فان قيل لم يذكر الايمان بالانبياء والملائكة وغير ذلك مما تضمنه سؤال جبريل  
عليه السلام اوجب بان المراد بالشهادة تصديق الرسول فيما جاء به فيستلزم جميع ما ذكر من  
العقائد وقال الاسعدي لم يحصه له من باب تسمية الشيء ببعضه كما تقول قرأت الحمد وتريد  
جميع الفاتحة وكذا تقول مثلما شهدت برسالة محمد وتريد جميع ما ذكر والله أعلم (ثالثها)  
المراد باقام الصلاة المداومة عليها أو مطلق الاتيان بها والمراد بآتياء الزكاة اخراج جزء من  
المال على وجه مخصوص (رابعها) اشترط الباقي في صحة الاسلام تقدم الاقرار بالتوحيد  
على الرسالة ولم يتابع مع أنه اذا دقق فيه بان وجهه ورزاد اتجاهها اذا فرقهما فليست أصل  
(خامسها) يستفاد منه تخصيص عموم مفهوم السنة بخصوص منطوق القرآن لان عموم  
الحديث يقتضي صحة اسلام من باشر ما ذكر ومقومه أن من لم يباشره لا يصح منه وهذا العموم  
مخصوص بقوله تعالى والذين آمنوا وأتبعناهم ذرياتهم على ما تقرر في موضعه (سادسها)  
وقع هنا تقديم الجمع على الصوم وعليه بن البخاري ترتيبه لكن وقع في مسلم من رواية سعد بن

حفظه بن أبي سفيان عن  
عكرمة بن خالد عن ابن عمر  
قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم بنى الاسلام على  
خمس شهادة أن لا اله الا الله  
وأن محمداً رسول الله وأقام  
الصلاة وآتياء الزكاة والجمع  
وصوم رمضان

٨  
٤٣  
تحفة

٧٢٤٤

عبيدة عن ابن عمر بتقديم الصوم على الحج قال فقال رجل والحج وصيام رمضان فقال ابن  
 عمر لا صيام رمضان والحج هكذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى ففي هذا الشعار  
 بان رواية حنظلة التي في البخاري مروية بالعمى اما لانه لم يسمع رداً بن عمر على الرجل لعدد المجلس  
 او حضر ذلك ثم نسبوه بعد ما جوزه بعضهم أن يكون ابن عمر سمع من النبي صلى الله عليه وسلم  
 على الوجهين ونسي أحدهما عند رده على الرجل ووجه بعده ان طرق التسيان الى الراوي  
 عن الصحابي أولى من طرقه الى الصحابي كيف في رواية مسلم من طريق حنظلة بتقديم الصوم  
 على الحج ولا يفي عوائقه من وجه آخر عن حنظلة انه جعل صوم رمضان قبل فتنو بعده دال  
 على انه روي بالعمى وبؤيده ما وقع عند البخاري في التفسير بتقديم الصيام على الزكاة أفتقال  
 ان الصحابي سمعه على ثلاثة أوجه هذا مستبعد والله أعلم \* (قائده) \* اسم الرجل المذكور  
 بن يزيد بن بشر السككي ذكره الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى (قوله باب أمور الأيمان)  
 أولئك هم بني أمر الأيمان بالافراد على ارادة الجنس والمراد بيان الأمور التي هي الأيمان  
 والامور التي لا إيمان (قوله وقول الله تعالى) بالخلف ووجه الاستدلال بهذه الآية  
 ومناسبة الحديث الباب تظهر من الحديث الذي رواه عبد الرزاق وغيره من طريق مجاهد أن  
 أبان رسال النبي صلى الله عليه وسلم عن الأيمان فتلا عليه ليس البر الى آخره ووجه ثبات  
 وانما لم يسقه المؤلف لانه ليس على شرطه ووجه ان الآية حشرت التقوى على أصحاب هذه  
 الصفات والمراد المتقون من الشرك والاعمال السيئة فإذا فعلوا وتركوا ما همهم المؤمنون  
 الكاملون والجامع بين الآية والحديث ان الأعمال مع الفضل لها الى التصديق داخله في  
 معنى البر كما هي داخله في معنى الأيمان فان قيل ليس في المتن ذكر التصديق أجب بانه ثابت  
 في أصل هذا الحديث كما أخرجه مسلم وغيره المصنف يذكر الاستدلال بما اشتمل عليه المتن الذي  
 يذكر أصله ولم يسقه تاماً (قوله قد أفلم المؤمنون) ذكره بلا ادانة عطف والمخذف جازم  
 والتقدير وقول الله قد أفلم المؤمنون وثبت المخذوف في رواية الاصيلي ويحتمل ان يكون ذكر  
 ذلك تفسير لقوله المتقون أي المتقون هم الموصوفون بقوله قد أفلم الى آخره وكان المؤلف  
 أشار الى امكان عدا الشعب من هاتين الآيتين وشبههما ومن ثم ذكر ان حبان الله عدل  
 طاعة عداها لله تعالى في كتابه من الأيمان وكل طاعة عداها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 من الأيمان وحذف المكر فبلغت تسعاً وتسعين (قوله عن أبي هريرة) هذا أول حديث  
 وقع ذكره فيه ومجموع ما أخرجه البخاري من المتن المستقلة اربعاً وثلاثين حديثاً وستة  
 وأربعون حديثاً على التحرير وقد اختلف في اسمه اختلفا كثيراً قال ابن عبد البر يختلف في  
 اسم في الجاهلية والاسلام مثل ما اختلف في اسمه اختلف فيه على عشرين قولاً (قلت)  
 وسرد ابن الجوزي في التلخيص منها ثمانية عشر وقال النووي تبلغ أكثر من ثلاثين قولاً  
 (قلت) وقد جمعتها في ترجمته في تذيب التذيب فلم تبلغ ذلك ولكن كلام الشيخ يحمل على  
 الاختلاف في اسمه وفي اسم معه (قوله بضع) بكسر أوله وحكى الفقيه وهو عددهم بمقتد  
 بما بين السلات الى التسع كما ترجمه القزاز وقال ابن سيده الى العشر وقيل من واحد الى تسعة  
 وقيل من اثنين الى عشرة وقيل من أربعة الى تسعة وعن الخليل البضع السبع ورجع ما قاله

### \* (باب أمور الأيمان) \*

وقول الله عز وجل ليس  
 البر أن تولوا وجوهكم  
 قبل المشرق والمغرب ولكن  
 البر من آمن بالله واليوم  
 الآخر والملائكة والكتب  
 والنبيين وآتى المال على  
 حبه ذواً قريباً واليتامى  
 والمساكين وابن السبيل  
 والسائلين في الرقاب وأقام  
 الصلاة وآتى الزكاة  
 والموفون بعهدهم اذا عاهدوا  
 والصابرين في الباس والظراء  
 وحسن الأسأ وأئسكت  
 الذين صدقوا وأولئك هم  
 المتقون قد أفلم المؤمنون  
 الآية حدثنا عبد الله بن  
 محمد حدثنا أبو عامر العقدي  
 قال حدثنا سليمان بن بلال  
 عن عبد الله بن زيد يشارعن  
 أي صالح عن أبي هريرة عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال الأيمان بضع

٩

ع

تحفة

٩٣٨١٩

الفرز ما اتفق عليه المفسرون في قوله تعالى فلبث في السجن بضع سنين وما رواه الترمذي بسند صحيح ان قريشا قالوا ذلك لابي بكر وكذا رواه الطبري مرفوعا وتقل الصفا في العباب انه خاص بمادون العشرة ومجادون العشرين فاذا جاوز العشرين امتنع قال واخاذه أبو زيد فقال يقال بضعه وعشرين رجلا وبضع وعشرون امرأة وقال القراء هو خاص بالعشرات الى التسعين ولا يقال بضع ومائة ولا بضع وألف ووقع في بعض الروايات بضعه ثمانمائة ويحتاج الى تأويل (قوله وستون) لم يختلف الطرق عن أبي عامر شيخ شيخ المؤلف في ذلك وتابعه يحيى الحاشي بكسر الهمزة وتشديد الميم عن سليمان بن بلال وأخرجه أبو عوانة من طريق بشر بن عمرو عن سليمان بن بلال فقال بضع وستون وأبضع وسبعون وكذا وقع التردد في رواية مسلم من طريق سهيل بن أبي صالح عن عبد الله بن دينار ورواه أصحاب السنن الثلاثة من طريقه فقالوا بضع وسبعون من غير شك ولا يوغر في صحيحه من طريق ست وسبعون وأبضع وسبعون ورجح البيهقي رواية البخاري لأن سليمان لم يشك وفيه نظر لما ذكرنا من رواية بشر بن عمرو عنه فتقدم أيضا لكن يرجح بانه التيقن وماعده مشكوك فيه وأما رواية الترمذي بلفظ أربع وستون فغسلوا على صحته الاتحالف رواية البخاري وترجيح رواية بضع وسبعون لكونها زيادة ثقة كذا كره الحلبي غرضها لا يستقيم اذا نزل زادها لم يستقر على الجزم بها الاسماع اتحادا لم يخرج وبهذا يتبين شذوץ نظر البخاري وقد رجح ابن الصلاح الأقل لكونه التيقن (قوله شعبة) بالضم أى قطعة والمراد ان حصة أول الجزء (قوله والحياة) هو بالمرد وهو في اللغة تغبر وانكسار يعتري الانسان من خوف ما يعابه وقد يطلق على مجرد ترك الشيء بسبب والتردد انما هو من لوازمه وفي الشرع خلق يبعث على اجتناب القميع وينع من التقصير في حق ذي الحق ولهذا جافى الحديث الآخر الحياء خير كله فان قل الحياء من الغرائز فكيف جعل شعبة من الايمان أجيب بانه قد يكون غريزة وقد يكون تحلقا ولكن استعمله على وفق الشرع يحتاج الى اكتساب وعلم ونسبة فهو من الايمان لهذا ولكونه باعنا على فعل الطاعة وحاجز عن فعل المعصية ولا يقال رب حياء يمنع عن قول الحق أو فعل الخير لأن ذلك ليس شرعا فان قيل لم أفهمه ما ذكرهنا أجيب بانه كالداعي الى باقي الشعب اذا لم يخاف فضيحة الدنيا والآخرة فيأثموا فيزجر الله الموفق وسيلقى مزيد في الكلام على الحياء في باب الحياء من الايمان بعد أحد عشر بابا (قائدة) قال القاضي عياض تكلف جماعة حصر هذه الشعب بطريق الاجتهاد وفي الحكم بكون ذلك هو المراد صعوبة ولا يقدح عدم معرفة حصر ذلك على التفصيل في الايمان اهـ ولم يتفق من عد الشعب على غلط واحد وأقرهم الى الصواب طريقة ابن حبان لكن لم تنفع على بيانهم كلامه وقد خلصت مما أورد وما أدكره وهو ان هذه الشعب تنفر عن أعمال القلب وأعمال اللسان وأعمال البدن فاعمال القلب فيه المعتقدات والنيات وتشتغل على أربع وعشرين خصلة الايمان بالله ويدخل فيه الايمان بذاته وصفاته ووجهه ما ليس كمثل شيء واعية احدث مادونه والايمان بعلائقه وكتبه وورثه والقدر خير هو شره والايمان باليوم الآخر ويدخل فيه المسئلة في القبر والبعث والنشور والحباب والميزان والصراط والجنة والنار ومحبة الله والحب والبغض فيه ومحبة

وستون شعبة والحياة شعبة  
من الايمان

التي صلى الله عليه وسلم واعتقاد تعظيمه ويدخل فيه الصلاة عليه واتباع سنته والاخلاص  
 ويدخل فيه ترك الرياء والنفاق والتوبة والخوف والرجاء والشكر والوفاء والصبر والرضا  
 بالقضاء والتوكل والرجة والتواضع ويدخل فيه تقبل الكبير ورجة الصغير وترك الكبر  
 والعجب وترك الحسد وترك الحقد وترك الغضب \* وأعمال اللسان وتشتغل على سبح خصال  
 التلغظ بالتوحيد وتلاوة القرآن وتعلم العلم وتعليقه والدعاء والذكر ويدخل فيه الاستغفار  
 واجتناب اللغو \* وأعمال البدن وتشتغل على ثمان وثلاثين خصلة منها ما يختص بالاعيان  
 وهي خمس عشرة خصلة التطهير حواشكها ويدخل فيه اجتناب الجماعات وسر  
 العودة والصلاة فريضة وتغلا والزكاة كذلك وفك الرقاب والجود ويدخل فيه اطعام  
 الطعام وكرام الشيف والسيام فريضة وتغلا والحج والعرة كذلك والطواف والاعتكاف  
 والتمسك بسيرة القدر والقرار بالدين ويدخل فيه الهجرة من دار الشرك والوفاء بالندى  
 والتعزى فى الايمان وأداء الكفارات ومنها ما يتعلق بالاتباع وهي ست خصال التجفف  
 بالنكاح والقيام بحقوق العيال وبر الوالدين وفيه اجتناب العقوق وترسية الاولاد  
 وصلة الرحم وطاعة السادة والرفق بالعبيد ومنها ما يتعلق بالعامية وهي سبع عشرة خصلة  
 القيام بالامرة مع العدل ومتابعة الجماعة وطاعة اولى الامر والاصلاح بين الناس  
 ويدخل فيه قتال الخوارج والبيعة والمعارضة على البر ويدخل فيه الامر بالمعروف والنهي  
 عن المنكر واقامة الحدود والجهاد ومنه المراقبة واداء الامانة ومنه اداء الخس والقرض  
 مع وفائه وكرام الجار وحسن المعاملة وفيه جمع المال من حله وانفاق المال فى حقه ومنه  
 ترك التسذير والاسراف ورد السلام وتشميت العاطس وكف الاذى عن الناس واجتناب  
 اللهو واماطة الاذى عن الطريق فهذه تسع وستون خصلة ويمكن عدها تسعا وسبعين خصلة  
 باعتبار افراد ما ضم بعضها الى بعض مما ذكر والله أعلم \* (قائدة) \* فرواية مسلم عن الزيادة  
 أعلاها لا اله الا الله وأدناها اماطة الاذى عن الطريق وفي هذا اشارة الى أن مر اتمها متفاوتة  
 \* (تنبه) \* فى الاسناد المذكور رواية الاقران وهي عبد الله بن دينار عن أبى صالح لانهم  
 تابعان فان وجدت رواية أبى صالح عنه صار من المديح ورجاله من سلمان الى منتهاه من أهل  
 المدينة وقد دخلها الباقون (قوله باب) سقط من رواية الاصيلي وكذا كثر الابواب وهو  
 منون ويجوز فيه الاضافة لجله الحديث لكن لم تأت به الزاوية (قوله للمسلم) استعمل لفظ  
 الحديث ترجمه من غير تصرف فيه (قوله أبى ياس) اسمه ناهية بالنون وبين الهاءين ياء أخيرة  
 وقبل اسمه عبد الرحمن (قوله أبى السفر) اسمه سعيد بن محمد كما تقدم واسمه جحر وبالفحة  
 عطف عليه والتقدير كلاهما عن الشعبي وعبد الله بن عمرو هو ابن العاص صحابي من صحابي  
 (قوله للمسلم) قيل الاتقوا الملازم فيه للكمال نحو زيد الرجل أى الكامل فى الرجولة وتعقب بأنه  
 يستلزم أن من اقصيها خاصة كان كاملا ويجب بان المراد بذلك مع مراعاة باقى الاركان  
 قال الخطاى المراد أفضل المسلمين من جمع الى أداء حقوق الله تعالى أداء حقوق المسلمين انتهى  
 واثبات اسم الشيء على معنى اثبات الكمال له مستقص فى كلامهم ويحتمل ان يكون المراد بذلك  
 ان بين علامة المسلم التي يستدل بها على اسلامه وهي سلامة المسلمين من لسانه ويده كما ذكرتمته

\* (باب) \* المسلم من سلم  
 المسلمون من لسانه ويده  
 (حدثنا) آدم بن أبى الياس  
 قال حدثنا شعبة عن  
 عبد الله بن أبى السفر  
 واسم جحر عن الشعبي عن عبد  
 الله بن عمرو عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال المسلم من سلم  
 المسلمون من لسانه ويده

١٥  
 نسخ  
 تحفة  
 ٨٨٢٤



في علامة المناق و يحتمل ان يكون المراد بذلك الاشارة الى الحث على حسن معاملته الصديق ربه  
 لانه اذا احسن معاملته اخوانه فاولى ان يحسن معاملته ربه من باب التنبيه بالاذى على الاعلى  
 \* (تنبيه) ذكر المسلمين هنا حتى يخرج الغالب لان محافظته المسلم على كف الاذى عن أخيه المسلم  
 أشد تأكدا ولان الكفار يصدون بقاتلوا وان كان فهم من يجب الكف عنه والياتين جميع  
 التكبير للتغلب فان المسلمات يدخلن في ذلك وخص اللسان بالذكرا لانه المعبر عا في النفس  
 وكذا البدلان أكثر الافعال بها والحديث عام بالتنبيه الى اللسان دون البدلان لسان  
 يمكنه القول في الماضي والموجودين والحادئين بعد بخلاف البدن ثم يمكن ان تشارك اللسان  
 في ذلك بالكفاية وان أثرها في ذلك لعظم ويستثنى من ذلك شرعا تعاطى الضرب بالسيف في اقامة  
 الحدود والتعازير على المسلم المستحق لذلك وفي التعبير باللسان دون القول نكتة قد دخل  
 فيه من أخرج لسانه على سبيل الاستهزاء وفي ذكر البدن وغيرهما من الجوارح نكتة قد دخل  
 فيها البدل المعنوية كالاستلاء على حق الغير غير حق \* (قائدة) فيه من أنواع البديع تبيين  
 الاشتقاق وهو كبر (قوله والمهاجر) هو بمعنى المهاجر وان كان لفظ المفاعل يقتضي وقوع  
 فعل من اثنين لكنه هنا للواحد كالمسافر ويحتمل ان يكون على يابه لان من لازم كونه هاجرا  
 وطنه مثلا انه مهاجر ومن وطنه وهذه الهجرة ضربان ظاهرة وباطنة فالباطنة ترسما تدعو اليه  
 النفس الامارة بالسوء والشيطان والظاهرة القرارية بالدين من الفتن وكان المهاجرين خو طورا  
 بذلك لتساوي تكوا على مجرد التحول من دارهم حتى يمتثلوا أوامر الشرع ونواهيهم ويحتمل أن  
 يكون ذلك قبل بعد انقطاع الهجرة لما فتح مكة تطمينا لقلوب من لم يدرك ذلك بل حقيقة الهجرة  
 تحصل ان هجر ما نهى الله عنه فاشملت هاتان الجلسان على جوامع من معاني الحكم والاحكام  
 \* (تنبيه) هذا الحديث من أفراد البخاري عن مسلم بخلاف جميع ما تقدم من الاحاديث  
 المرفوعة على ان مسلما أخرج معناها من وجه آخر وزاد ابن حبان والحاكم في المستدرک من  
 حديث أنس صحبا والمؤمن من أمنه الناس وكأنه اختصر هنا لضمه لعناه والله أعلم (قوله)  
 وقال أبو معاوية حدثنا داود هروان أبي هندو كذا في رواية ابن عساکر عن عامر وهو الشعبي  
 المذكور في الاسناد الموصول وأراد بهذا التعليق بيان سماعه لمن الصحابي والنكتة فيه  
 رواية وهيب بن خالد عن داود عن الشعبي عن رجل عن عبد الله بن عمرو وحكام ابن منده فقل  
 هذا لعل الشعبي بلغه ذلك عن عبد الله ثم لنفسه فسمع منه ونسب بالتعلق الاخر على ان عبد الله  
 الذي أهمل في روايته هو عبد الله بن عمرو الذي بن في رواية رفيقه والتعلق عن أبي معاوية  
 وصلة الصحيح بن رواه في مسنده عنه وأخرجه ابن حبان في صحيحه من طريقه ولفظه سمعت  
 عبد الله بن عمرو يقول ورب هذه البنية لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول المهاجر من  
 هجر الناس والمسلم من سلم الناس من لسانه ويده فعلم انه ما أراد الأصل الحديث والمراد  
 بالناس هنا المسلمون كافي الحديث الموصول فهم الناس حقيقة عنه الاطلاق لان الاطلاق  
 يحصل على الكمال ولا كال في غير المسلمين ويمكن جعله على عمومته على ارادة شرط وهو الراجح مع  
 ان ارادة هذا الشرط متعينة على كل حال لما قدمته من استثناء اقامة الحدود على المسلم والله  
 سبحانه وتعالى أعلم (قوله باب) هو منون وفيه ما في الذي قبله (قوله حدثنا أبو بردة) هو يريد

تغ

٢٦/٢

والمهاجر من هجر ما نهى الله  
 عنه (قال أبو عبد الله) وقال  
 أبو معاوية حدثنا داود عن  
 عامر قال سمعت عبد الله بن  
 عمرو عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال عبد الله  
 عن داود عن عامر عن عبد  
 الله عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم (باب) \* أي الاسلام  
 أفضل (حدثنا) سعيد بن  
 يحيى بن سعد القرشي قال  
 حدثنا أبي قال حدثنا أبو  
 بردة بن عبد الله بن أبي بردة  
 عن أبي بردة عن أبي موسى  
 رضى الله عنه

١١  
 م تس  
 تحفة  
 ٩٠٤١

قوله الفسائي في نسخة  
القباني ١٥ صححه

قال قالوا يا رسول الله أي  
الاسلام أفضل قال من سلم  
المسلمون من لسانه وبه  
\*(باب) اطعام الطعام من  
الاسلام حدثنا عمرو بن خالد  
قال حدثنا الليث عن يزيد  
عن أبي الخير عن عبد الله بن  
عمرو رضي الله عنهما أن  
رجلا سأل النبي صلى الله  
عليه وسلم أي الاسلام خير

١٢  
١٢  
تحفة  
٨٩٢٧

بالموحدة والراهمصقرا وشيخه جده وافقه في كنيته لافي اسمه وأوموسى هو الاشعري (قوله)  
قالوا) رواه مسلم والحسن بن سفيان وأبو يعلى في مسنده ما عن سعد بن يحيى بن سعيد شيخ  
البحاري بإسناد هذا بلفظ قلنا ورواه ابن منده من طريق حسين بن محمد الفسائي أحد الحفاظ  
عن سعد بن يحيى هذا بلفظ قلت فتعين ان السائل أوموسى ولا يخاف بين الروايات لانه في هذه  
صرح وفي رواية مسلم أراد نفسه ومن معه من الصحابة اذ الراضى بالسؤال في حكم السائل وفي  
رواية البخاري أنهم وياهم أرادوا قد سأل هذا السؤال أيضا أو ذروا ابن حبان وعمر بن قتادة  
رواه الطبراني (قوله أي الاسلام) ان قبل الاسلام مفروض شرط أي ان تدخل على متعدد واجب  
بان فيه حذف تقديره أي ذوى الاسلام أفضل ويؤيده رواية مسلم أي المسلمين أفضل والجامع بين  
اللفظين ان افضلية المسلم خاصة بهذه الخصلة وهذا التقدير أولى من تقدير بعض الشراح  
هنا أي خصال الاسلام وانما قلت انه أولى لانه يلزم عليه سؤال آخر بان يقال سئل عن الخصال  
فاجاب بصاحب الخصلة فما الحكمة في ذلك وقد يجاب بأنه يتأخر في حقوله تعالى بسؤالونك  
ماذا تنفقون قل ما أنفقتم من خير قلوبا والدين والاقرين الآية والتقدير بأي ذوى الاسلام يقع  
الجواب مطابقا له بغير تاويل واذا ثبت أن بعض خصال المسلمين المتعلقة بالاسلام أفضل من  
بعض حصل مراد المصنف بقبول الزيادة والنقصان فتظهر مناسبة هذا الحديث والذي قبلها  
قبلها من تعدد أذوار الايمان اذا الايمان والاسلام عنده مترادفان والله أعلم فان قيل لمجرد  
أفعل هنا عن العمل أجيب بان الحذف عند العلم به جائز والتقدير أفضل من غيره \* (تنبيه) \*  
هذا الاسناد كله كوفيون ويحيى بن سعيد المذكور باسم جده أبان بن سعد بن العاص بن  
سعد بن العاص بن أمية الأموي ونسبه المصنف قرشا بالنسبة لا النعمية يعني أبا أيوب وفي طبقة  
يحيى بن سعيد القطان وحدثه في هذا الكتاب أكثر من حديث الأموي وليس له ابن يروي عنه  
يسمى سعيدا فافتقرنا في الكتاب عن يقال له يحيى بن سعيد اثنان أيضا لكن من طبقة فوق طبقة  
هذين وهما يحيى بن سعيد الانصاري السابق في حديث الاعمال أول الكتاب ويحيى بن سعيد  
التيجي أو حبان ويتنازعن الانصاري بالكنية والله الموفق (قوله باب) هومنون وفيه ما في الذي  
قبله (قوله من الاسلام) للاصلي من الايمان أي من خصال الايمان ولما استدلل المصنف  
على زيادة الايمان ونقصانه بحديث الشعب تبع ما ورد في القرآن والسنة الصحيحة من  
سائر ما ورد في هذه الابواب نصرحنا وتلويحا وتواضعا ونحوها بقوله اطعام الطعام ولم يقل  
أي الاسلام خير كما في الذي قبله اشعارا باختلاف المقامين وتعدد السؤالين كما سخره  
(قوله حدثنا عمرو بن خالد) هو الحراني وهو شيخ العيين وصحيف من ضمها (قوله الليث) هو ابن  
سعيد فقيه أهل مصر عن يزيد هو ابن أبي حبيب الفقيه أيضا (قوله ان رجلا) لم أعرف اسمه  
وقيل انه أبو ذر وفي ابن حبان انه هاني بن مرثد والشرح يصل عن معنى ذلك فأجيب بنحو  
ذلك (قوله أي الاسلام خير) فيه ما في الذي قبله من السؤال والتقدير أي خصال الاسلام وانما  
لم أختر تقدير خصال في الأول فرار من كثرة الحذف وأيضا فنسب التقدير بضم جواب  
من سأل فقال السؤال الآن يعني واحدا والجواب مختلف فيقال له اذا لاحظت هذين التقديرين بان  
الفرق ويمكن التوفيق بأنهما متلازمان اذا اطعام مستلزم لسلامة اليد والسلام لسلامة

اللسان قاله الكرماني وكأنه أراد في الغالب ويحتمل أن يكون الجواب اختلف لاختلاف  
السؤال عن الأفضلية أن لو حظ بين لفظ أفضل ولفظ خير فرق وقال الكرماني الفضل بمعنى كثرة  
الثواب في مقابلة القلة والخير بمعنى النفع في مقابلة الشرف فالأول من الكميات والثاني من  
الكيفية فافترقا واعترض بأن الفرق لا يتم إلا إذا اختلف كل منهما تلك المقولة أما إذا كان كل  
منهما يعقل تأتية في الأخرى فلا كأنه في على أن لفظ خيرا سم لا أقبل تفضيل وعلى تقدير  
اتحاد السؤالين جواب مشهور وهو الجمل على اختلاف حال السائلين أو السامعين فيمكن أن  
يراد في الجواب الأول تحذير من خشى منه الإذاء سيد أو لسان فأرشد إلى الكف وفي الثاني  
ترغيب من ربح فيه النفع العام بالفعل والقول فأرشد إلى ذلك وخص هاتين الخصلتين بالذكر  
لسمي الحاجة إليهما في ذلك الوقت لما كانوا فيه من الجهد والمصلحة التأليف وبذل على ذلك أنه  
عليه الصلاة والسلام حدث علمهما أول ما دخل المدة بكراواه الترمذي وغيره معجمنا حديث  
عبد الله بن سلام **(قوله)** نظم هو في تقدير المصدر أي أن نظم ومثله تسمع بالمعنى وذكر  
الاطعام ليدخل فيه الضافة وغيرها **(قوله)** وتقرأ بلفظ مضارع القراءة بمعنى تقول قال أبو  
حاتم السجستاني تقول أقرأ عليه السلام ولا تقول أقرئه السلام فإذا كان مكتوباً قلت أقرئه  
السلام أي أجعله يقرأه **(قوله)** ومن لم يعرف أي لا تخص بأحد اتكبرا أو تصعبل تعظما  
لشعار الإسلام ومراعاة لأخوة المسلم فإن قبل اللفظ عام فسدخل الكافر والمنافق والفاسق  
أحب بأنه يخص بأدلة أخرى أو أن النهي متأخر وكان هذا عاما لمصلحة التأليف وأما من شد  
فيه فالأصل البقاء على العموم حتى ثبت الخصوص **(تبيين)** الأول أخرج مسلم من  
طريق عمرو بن الحارث عن يزيد بن أبي حبيب هذا الاستاذ فظهر هذا السؤال لكن جعل الجواب  
كالذي في حديث أبي موسى فادعى بن منته فيه الاضطراب وأجيب بأنهم محدثان اتحد  
استادهما وافق أحدهما حديث أبي موسى ولثانيهما شاهد من حديث عبد الله بن سلام كما  
تقدم **(الثنائي)** هذا الاستاذ كله بصريون والذي قبله كاذب كذا كوفيون والذي بعده من  
طريقه بصريون فوقع له التسلسل في الأبواب الثلاثة على الولاء وهو من الطائفة **(قوله)** باب  
من الأيمان قال الكرماني قدم لفظ الأيمان بخلاف أخواته حيث قال اطعم اطعم من  
الأيمان أما للاهتمام بذكره وللصراحة قال المحبة المذكورة ليست الأيمان (قلت)  
وهو من جبه حسن الأثر بعد علمه الذي بعده ألين بالاهتمام والخصر معا وهو قوله باب حب  
الرسول من الأيمان فالظاهر أنه أراد التنويع في العبارة ويمكن أنه اهتم بذكر حب الرسول  
فتقدمه والله أعلم **(قوله)** يحيى هو ابن سعيد القطان **(قوله)** وعن حسين المعلم هو ابن  
ذكوان وهو معطوف على شعبة فالقدير عن شعبة وحسين كلاهما عن قتادة وإنما يجمعهما  
لأن شعبة أفردهما فأورداه المصنف معطوفا اختصارا ولأن شعبة قال عن قتادة وقال حسين  
حدثنا قتادة وأغرب بعض المتأخرين فزعم أن طريق حسين معلقة وهو غلط فقد رواه أبو نعيم  
في المستخرج من طريق إبراهيم الحري عن مسدد شيخ المصنف عن يحيى القطان عن حسين المعلم  
وأبدي الكرماني كعادته بحسب التجوز اللفظي أن يكون تعليقا أو معطوفا على قتادة فكأن  
شعبة رواه عن حسين عن قتادة إلى غير ذلك مما عثر عنه من طرسل شيئا من علم الاستاذ والله

فقال نظم الطعام وتقرأ  
السلام على من عرفت  
ومن لم تعرف **(باب)** \* من  
الايان أن يحب لأخيه  
ما يحب لنفسه حدثنا  
مسدد قال حدثنا يحيى عن  
شعبة عن قتادة عن أنس  
رضي الله عنه عن النبي صلى  
الله عليه وسلم وعن حسين  
المعلم قال حدثنا قتادة عن  
أنس عن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال

١٢

٢٢

تحفة

١٢٢٩

١١٥٢

المستعان» (تنبيه) المتن المساق هنا لفظ شعبة وأما لفظ حسين من رواية مسدد التي ذكرناها فهو لا يؤمن عبد حتى يحب لآخيه ويطاره ولا سمع لي من طريق روح عن حسين حتى يحب لآخيه المسلم ما يحب لنفسه من الخير فيين المراد بالآخوة وعين جهة الحب وزاد مسلم في أوله عن أبي خزيمة عن يحيى القطان والذي ينسب إليه وأما طريق شعبة فصرح أجسد والنسائي في روايتهما بجماع فتأده من أنس فأتقت مهمة تدليس (قوله لا يؤمن) أي من يدعي الإيمان وللمسلمي أحدكم وللأصلي أحدوا بن عساكر عبد وكذا المسلم عن أبي خزيمة والمراد بالنفي كمال الإيمان وفي اسم الشيء على معنى نفي الكمال عنه متفق في كلامهم كقولهم فلان ليس بإنسان فإن قيل فلزم أن يكون من حصلت له هذه الخصلة مؤمنا كاملا وإن لم يأت بيقية الأركان أوجب بان هذا ورد مو رد المبالغة أو يستفاد من قوله لآخيه المسلم ملاحظة بشية صفات المسلم وقد صرح ابن حبان من رواية ابن أبي عدي عن حسين المعبر بالمراد ولفظه لا يبلغ عبد حقيقة الإيمان ومعنى الحقيقة هنا الكمال ضرورة أن من لم تصف بهذه الصفة لا يكون كافرا وبهذا يتم استدلال المصنف على أنه يتفاوت وإن هذه الخصلة من شعب الإيمان وهي داخله في التواضع على ما سطره (قوله حتى يحب) بالنصب لأن حتى جارة وأن بعدها مضرة ولا يجوز الرفع فتكون حتى عاطفة فلا يصح المعنى أعدم الإيمان ليس سببا للعبة (قوله ما يحب لنفسه) أي من الخير كما تقدم عن الأصمعي وكذا هو عند النسائي وكذا عند ابن منداه من رواية همام عن قتادة أيضا والخبر كما تقدم من الأصمعي والمباحث الدسوبة والخرية وتخرج التهبات لأن اسم الخير لا يتناولها والمحبة أرادة ما يعقده خيرا قال النووي الحجة المثل إلى ما وافق الحب وقد تكون بحواسه كحسن الصورة أو بفعله أو بالذاته كالفضل والكمال وأما لسانه كالحب نفع أو دفع ضرر انتهى ملخصا والمراد بالمثل هنا الاختيارى دون الطبيعي والقبرى والمراد أيضا أن يحب أن يحصل لآخيه نظير ما يحصل له عنه سواء كان في الأمور المحسوسة أو المعنوية وليس المراد أن يحصل لآخيه ما حصل له لأمع سلبه عنه ولا مع قدائه بعينه لا أقسام الجواهر أو العرض بعلمين محال وقال أبو الزناد من سراج ظاهر هذا الحديث طلب المساواة وحقيقته تستلزم التفضل لأن كل أحد يجب أن يكون أفضل من غيره فإذا أحب لآخيه مثله فقد دخل في جملة المفضلين (قلت) أقر القاضي عياض هذا وفيه نظر إذا المراد الزجر عن هذه الإرادة لأن المقصود الحث على التواضع فلا يجب أن يكون أفضل من غيره فهو يستلزم للمساواة ويستفاد ذلك من قوله تعالى تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً ولا يتنكحوا إلا بترك الحسد والغل والحقد والغش وكلها خصال مذمومة» (قائده) قال الكرماني ومن الإيمان أيضا أن يغيض لآخيه ما يغيض لنفسه من الشر ولم يذكره لأن حب الشيء يستلزم لبغض نقيضه فترك التنصيص عليه كنفاء والله أعلم (قوله باب حب الرسول) الإلام في العهد والمراد سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقرينة قوله حتى أن كون أحب وإن كانت محبة لجميع الرسل من الإيمان لكن الإجابة مختصة بسيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله شيب) هو أن أبي حنيفة الحبى واسم أبي حنيفة بن أروقة كثر المصنف من تخرجه حديثه عن الزهري وأبي الزناد ووقع في غرائب مالك للدارقطني إدخال رجل وهو أبو سلمة بن عبد الرحمن

لا يؤمن أحدكم حتى يحب  
لآخيه ما يحب لنفسه  
\*(باب) حب الرسول  
صلى الله عليه وسلم من  
الإيمان حديثنا أبو العمان  
قال أخبرنا شيب قال  
حدثنا أبو الزناد عن الأعرج  
عن أبي هريرة رضي الله عنه  
عن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال

١٤

س

تحفة

٩٢٧٣٤

بين الاعرج وأبي هريرة في هذا الحديث وهي زيادة شاذة فقد رواه الاسعدي بن وهان من حديث  
 مالك ومن حديث ابراهيم بن طهمان وروى ابن منده من طريق أبي حاتم الرازي عن أنس الجاني  
 شيخ البخاري هذا الحديث مصنفه حافيه بالتجديد في جميع الاسناد وكذا التساقط من طريق علي  
 ابن عباس عن شعيب **(قوله والذي نفسي بيده)** فيه جواز الخلف على الامر المهم بكونه كيدوا  
 لم يكن هناك مستحلف **(قوله لا يؤمن)** أي أيما كاملا **(قوله أحب)** هو أفعل بمعنى المفعول  
 وهو مع كثرته على خلاف القياس وفصل يشه وبين معموله بقوله السه لان المنع الفصل  
 باجتنبي **(قوله من والده وولده)** قدم الوالد لان كل أحده والده من غير عكس وفي  
 رواية النسائي في حديث أنس تقدم الولد على الوالد ذلك لزيد الشفقة ولم تختلف الروايات في  
 ذلك في حديث أبي هريرة وهذا وهوم افراد البخاري عن مسلم **(قوله أخبرنا يعقوب بن ابراهيم)**  
 هو الدورق والتفريق بين حدثنا وأخبرنا لا يقول به المصنف كما يأتي في العلم وقد وقع في غير رواية  
 أي ذكر حدثنا يعقوب **(قوله وحدثنا آدم)** عطف الاسناد الثاني على الاول قبل أن يسوق المتن  
 فأوهم استواءهما فان لفظ قتادة مثل لفظ حديث أبي هريرة لكن زاد فيه والناس أجمعين ولفظ  
 عبد العزيز بن ميثم الا انه قال كما رواه ابن خزيمة في صحيحه عن يعقوب شيخ البخاري بهذا الاسناد من  
 أهل زمانه بدل من والده وولده وكذا المسلم من طريق ابن عليه وكذلك الاسعدي من طريق  
 عبد الوارث بن سعيد عن عبد العزيز بن لفظه لا يؤمن الرجل وهو أشمل من جهة وأحدكم أشمل من  
 جهة أشمل من أمة راية الاصل لا يؤمن أحد فان قيل فساق عبد العزيز بن مغيرة يساق قتادة  
 وصنيع البخاري وهم اتصافهما بالمعنى وليس كذلك فالجواب ان البخاري يصنع مثل هذا  
 نظرا الى أصل الحديث لا الى خصوص ألفاظه واقتصر على سباق قتادة لما افقته لسباق حديث  
 أبي هريرة ورواية شعبة عن قتادة مأثور فيها من تدلس قتادة لانه كان لا يسمع منه الا ما سمعه  
 وقد وقع التصريح في هذا الحديث في رواية النسائي وذكر الوالد والوالد ادخل في المعنى لانهما  
 أعز على العاقل من الابل والنمل بل ربما يكونان أعز من نفسه ولهذا لم يذكر النفس أيضا في  
 حديث أبي هريرة وهل تدخل الأم في لفظ الوالدان أو يديهم له الوالد فم أو يقال ان كسفي يذكر  
 أحدهما كما يكتب عن أحد الصديقين بالآخر ويكون ما ذكر على سبيل التمثيل والمراد الاغرة كأنه  
 قال أحب اليه من أعزته وذكر الناس بعد الوالد والولد من عطف العام على الخاص وهو كثير وقد  
 مر في الحديث على الولد في رواية تقدمه بالزمان والاجلال وقد مر في الحديث على الولد في رواية تقدمه بالزمان والاجلال  
 النفس في عموم قوله والناس أجمعين الظاهر دخوله وقيل اضافة المحبة اليه تقتضي خروجه منهم  
 وهو بعيد وقد وقع التصريح في حديث عبد الله بن هشام كسائي والمراد بالجنة  
 هنا حب الاختيار لا حب الطبع قاله الخطابي وقال النووي فيه تلج في قضية النفس الامارة  
 والمطمئنة فان من رجع جانب المطمئنة كان حبه للنبي صلى الله عليه وسلم راجحا من رجع جانب  
 الامارة كان حكمه بالعكس وفي كلام القاضي عياض ان ذلك شرط في صحة الايمان لانه حل  
 الخبة على معنى التعظيم والاجلال وتعقبه صاحب المقهم بأن ذلك ليس مراداه لان اعتقاد  
 الاعظمة ليس مستلزما للمحبة اذ قد يجد الانسان اعظاما ثم يخلفه من محبة قال فعلى هذا  
 من لم يحب من نفسه ذلك الميل لم يكمل ايمانه والى هذا في قول عمر الذي رواه المصنف في الايمان

والذي نفسي بيده لا يؤمن  
 أحدكم حتى أكون أحب  
 اليه من والده وولده حدثنا  
 يعقوب بن ابراهيم قال  
 حدثنا ابن عليه عن  
 عبد العزيز بن مهيب عن  
 أنس عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم ج وحدثنا  
 آدم قال حدثنا شعبة عن  
 قتادة عن أنس قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لا يؤمن أحدكم حتى أكون  
 أحب اليه من والده وولده  
 والناس أجمعين

٣ قوله وقدم الوالد الخ  
 تقدم قرياني قوله من والده  
 وولده اه من هلمش  
 نسخة اه

١٥  
 ٢٤  
 تحفة  
 ٩٩٢  
 ١٢٤٩

والنور من حديث عبد الله بن هشام أن عمر بن الخطاب قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تمت  
 يا رسول الله أحب إلى من كل شيء إلا من نفسي فقال لا والذي نفسي بيده حتى أكون أحب  
 إليك من نفسك فقال له عمر فإني الآن والله أحب إلى من نفسي فقال الآن يا عمر انتهى فهذا  
 المحبة ليست باعتقاد الاعظمة فقط فإنها كانت حاصلة للعمر قبل ذلك قطعاً ومن علامة الحب  
 المذكور أن يعرض على المرء لو خسر بين فقد غرض من أغراضه أو فقد روية النبي صلى الله  
 عليه وسلم أن لو كانت محبة فإن كان فقد هان لو كانت محبة أشد عليه من فقد شيء من أغراضه  
 فقد انصف بالاحبة المذكورة ومن لا فلا وليس ذلك محصوراً في الوجود والتقدير بل يأتي مثله في  
 نصرة سنته والذب عن شريعته وقمع مخالفيه ويدخل فيه باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفي  
 هذا الحديث إيماء إلى فضله التفسر فإن الاحبة المذكورة تعرف به وذلك أن محبوب الإنسان  
 أمانته وأما غيره أمانته فهو أن يرد دوايم بقائها سالمة من الآفات وهو حقيقة المطلوبة  
 وأما غيره فإذا حقق الأمر فيه فأنما هو بسبب تحصيل نفع ماعلى وجوهه المختلفة حالاً أو آفاقاً  
 تأمل النفع الحاصل له من جهة الرسول صلى الله عليه وسلم الذي أخرجه من ظلمات الكفر إلى نور  
 الإيمان أماناً بالشرع وأما بالسبب علم أنه سبب بقاء نفسه السقاء الأبدى في النعيم السرمى وعلم أن  
 نفعه بذلك أعظم من جميع وجوه الاستغناء فاستحق لذلك أن يكون خطمه من محبته أو فر من غيره  
 لأن النفع الذي شير المحبة حاصل منه أكثر من غيره ولكن الناس بقاؤون في ذلك بحسب  
 احتضار ذلك والفعله عنه ولا شك أن حظ الحماية رضى الله عنهم من هذا المعنى أتم لأن هذا غيرة  
 المعرفة بهم وأعلم والله الموفق وقال القرطبي كل من آمن بالنبي صلى الله عليه وسلم إيماناً صحيحاً  
 لا يخلو عن وجدان شيء من تلك المحبة الراجحة غير أنهم متفاوتون فبهم من أخذ من تلك المرتبة  
 بالخط الأولى وفيهم من أخذ منها بالخط الأدنى كن كان مستغفر في الشهوات مجبوراً في الفضلات  
 في أكثر الأوقات لكن الكثير منهم إذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم اشتاق إلى رؤيته بحيث  
 يؤثرها على أهله وولده وماله والدمع ينزل نفسه في الأمور الخطيرة ويجدد خبر ذلك من نفسه  
 وجدنا أن لا ترد عنه وقد شوهد من هذا الجنس من يؤثر زيارة قبره ورؤية مواضع آثاره على جميع  
 ما ذكرنا وفي قلوبهم من محبته غير أن ذلك سر يع الزوال بنوال الفضلات والله المستعان  
 انتهى لمخلصاً (قوله باب حلاوة الإيمان) مقصود المصنف أن الحلاوة من غرات الإيمان ولما  
 قدم أن محبة الرسول من الإيمان أردفه بما وجد حلاوة ذلك (قوله حديثنا محمد بن النقي) هو  
 أبو موسى الغنزي بفتح التوهم بعد هازي قال حديثنا عبد الوهاب هو ابن عبد الحميد حديثنا  
 أيوب هو ابن أبي عمير السخستاني بفتح السين المهملة على الصحيح وحتى ضمها وكسرها عن أبي  
 قلابه بكسر القاف وباء معوادة (قوله ثلاث) هو مبتدأ والجملة الخبر ومازالاتها بالتركيز لأن  
 التثنية عوض المضاف إليه فالتقدير ثلاث خصال ويحتمل في أعرابه غير ذلك (قوله كن) أي  
 حاصل فهي تامة وفي قوله حلاوة الإيمان استعارة تخيلة شبه رغبة المؤمن في الإيمان بشي محلو  
 وأثبت له لازم ذلك الشيء وأضاف إليه وفيه تلخيص إلى قصة المريض والصحيح لأن المريض  
 الصقراوى يجد طعم العسل مر أو الصحيح يذوق حلاوته على ما هي عليه وكلما نقصت المحبة شأ  
 ما نقص ذوقه بقدر ذلك فكانت هذه الاستعارة من أوضع ما يقوى استدلال المصنف على الزيادة

«باب» حلاوة الإيمان  
 حديثنا محمد بن النقي قال  
 حديثنا عبد الوهاب الثقفي  
 قال حديثنا أيوب عن أبي  
 قلابه عن أنس رضى الله عنه  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال ثلاث من كن فيه وجد  
 حلاوة الإيمان أن يكون  
 الله ورسوله

١٦

٢٢

تحفة

٩٤٦

والنقص قال الشيخ أبو محمد إن جرة انتماع بالحلاوة لأن الله شبه الإيمان بالشجرة في قوله تعالى مثل كلمة طيبة كشجرة طيبة فالكلمة هي كلمة الاخلاص والشجرة أصل الإيمان وأعصان التبع الامر واجتناب النهي وورقها ما يثمره المؤمن من الخير وغرها على الطاعات وحلاوة الثمرة جنى الثمرة وغاية كماله تنالها فضع الثمرة وبه تظهر حلاوتها (قوله أحب اليه) منصوب لأنه خبر يكون قال البضاوي المراد بالحلب هذا الحب العقل الذي هو بارئ ما يقتضي العقل السليم بجماله وان كان على خلاف هوى النفس كالمريض بعاف الدواء بطبعه فينتفر عنه ويعيل اليه بمقتضى عقله فينوي تناوله فإذا تأمل المرء أن الشارع لا يأمر ولا ينهى إلا بما فيه صلاح عاجل أو خلاص آجل والعقل يقتضيه بحاجته جانب ذلك فمن على الاعتناء بأمره بحيث يصير هو له تعالى و يلتذ بذلك التذاذع عقليا إذا التذاذع على ادراك ما هو كمال وخير من حيث هو كذلك وغير الشارع عن هذه الحالة بالحلاوة لأنها أظهر للذات المحسوسة قال وانما جعل هذه الامور الثلاثة عنوانا لكمال الايمان لأن المرء اذا تأمل ان المتب بالذات هو الله تعالى وان لا ما من ولا مانع في الحقيقة سواء وان ما عداه وسائط وان الرسول هو الذي بين له امر ادر به فاقضى ذلك ان يتوجه بكليته نحوه فلا يحب الا ما يحب ولا يحب من يحب الا من أجله وأن يتقن ان جملة ما وعدوا وعده حتى يقينوا بخيل اليه الموعود كالواقع فيحسب ان مجالس الذكر رياض الجنة وان العود الى الكفر القاء في النار انتهى لمخلصا وشاهد الحديث من القرآن قوله تعالى قل ان كان آباؤكم وأبناؤكم ائمن ان قال أحب اليكم من الله ورسوله ثم هدد على ذلك وتوعد بقوله فترصوا (فائدة) فداشارة الى التحلي بالفضائل والتخلي عن الرذائل فالاول من الاول والاخير من الثاني وقال غيره بحجة الله على قسمين فرض وندب فالفرض المحبة التي تبعث على امتثال أو امره والانتماء عن معاصيه والرضا بما يقدره من وقع في معصية من فعل محرم أو ترك واجب فلقصيره في محبة الله حيث قدم هوى نفسه والتقصير تارة يكون مع الاسترسال في المباحات والاستسكان منها فيورث الفسقة المقتضية للتوسع في الرياء فيقدم على المعصية وتسهر الغفلة فيقع وهذا الثاني يسرع الى الاقلاع مع الندم والى الثاني يشير حديث لا يرني الزاني وهو مؤمن والندب ان يواظب على النوافل ويتجنب الوقوع في الشبهات والمتصف عموما بذلك فادركه قال وكذلك محبة الرسول على قسمين كالتقدم ويزاد ان لا يتلقى شيئا من المأمورات والمنهيات الا من مشكاته ولا يسلك الا طريقته ورضى على شرعه حتى لا يجحف بنفسه حراما قضاءه ويتعلق باخلاقه في الجود والاشارة والحلم والتواضع وغيرها فمن جاهد نفسه على ذلك وجد حلاوة الايمان وتفاوت مراتب المؤمنين بحسب ذلك وقال الشيخ يحيى الدين هذا حديث عظيم أصل من أصول الدين ومعنى حلاوة الايمان استلذا الطاعات وتحمل المشاق في الدين وإشارة ذلك على أعراض الدنيا ومحبة العبد لله تحصل بفعل طاعته وترك مخالفته وكذلك الرسول وانما قال محاسن ما لم يقل من ليم من يعقل ومن لا يعقل قال وفيه دليل على انه لا بأس بهذه التنبيه واما قوله الذي خطب فقال ومن يهضمها بأش الخطيب أنت فليس من هذا لان المراد في الخطب الايضاح واما هنا فالمراد الايجاز في اللفظ ليحفظ ويبدل عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم حيث قاله في موضع آخر قال ومن يهضمها فلا يضر الانفسه واعترض بان هذا الحديث انما ورد أيضا في حديث خطبة السكاح

أحب اليه محاسنهما





التساق في طريق طلق بن حبيب عن أنس وزاد في الخصلة الثانية ذكر البعض في الله ولفظه وان  
يجب في الله وبغض في الله وقد تقدم للمصنف ترجمته والحب في الله والبغض في الله من  
الايان وكانه أشار بذلك الى هذه الرواية والله أعلم **(قوله باب)** هو ممنون ولما ذكر في الحديث  
السابق أنه لا يحببه الله عقبه بما يشير اليه من ان حب الانصار كذلك لان محبة من يحبه من  
حيث هذا الوصف وهو النصرة انما هو لله تعالى فهم وان دخلوا في عموم قوله لا يحببه الله لكن  
التنصيص بالتحصيص دليل العناية **(قوله حديثاً والوليد)** هو الطيالسي **(قوله جبر)** بفتح الجيم  
وسكون الموحدة وهو ابن عتيك الانصاري وهذا الراوي ممن وافق اسمه اسم أبيه **(قوله آية)**  
الايان هو بمرزة ممدودة وآية محتاجة مفتوحة وهاء تأنيث والايان مجرور بالاضافة هذا هو  
المعتمد في ضبط هذه الكلمة في جميع الروايات في الصحيحين والسنن والمستخرجات والمسانيد  
والآية العلامة كما ترجم به المصنف ووقع في اعراب الحديث لابي البقاء العكبري انه الايمان  
بهمزة مكسورة وفون مشددة وهاء والايان مرفوع وأعربه فقال ان التاكيد واله الضمير  
النشأ والايان مبتدأ وما بعده خبره ويكون التقدير ان الشأن الايمان حب الانصار وهذا  
تحصيف منه ثم فيه نظر من جهة المعنى لانه يقتضي حصر الايمان في حب الانصار وليس كذلك  
فان قيل واللفظ المشهور أيضاً يقتضي الحصر وكذا ما أورده المصنف في فضائل الانصار من  
حديث البراءين عازب الانصار لا يحبهم الا المؤمن فالجواب عن الاول ان العلامة كالخاصة تطرد  
ولا تنكس فان أخذ من طريق التعميم ففهم مفهوم لقب لا عبرة به سلنا الحصر لكنه ليس  
حقيقاً بل ادعاء بالمبالغة أو هو حقيقي لكنه خاص بمن أبغضهم من حيث النصرة والجواب  
عن الثاني ان غايته ان لا يقع حب الانصار الا للمؤمن وليس فيه نفي الايمان عن لم يقع منه ذلك  
بل فيه ان غير المؤمن لا يحبهم فان قيل فعل الشئ الثاني هل يكون من أبغضهم متافقا وان  
صدق وأقر فالجواب ان ظاهر اللفظ يقتضيه لكنه غير مراد فيجمل على تقييد البغض بالجهة فن  
أبغضهم من جهة هذه الصفة وهي كونهم نصر وارسول الله صلى الله عليه وسلم أثر ذلك في تصديقه  
فصيح انه متافق وقرب هذا الحل زيادة أي تعميم في المستخرج في حديث البراءين عازب من أحب  
الانصار فحبهم ومن أبغض الانصار فبغضهم أي أبغضهم ويأتي مثل هذا في الحب كما سبق وقد  
أخرج مسلم من حديث أبي سعيد رفعه لا يبغض الانصار رجل يؤمن بالله واليوم الآخر ولا جحد  
من حده حب الانصار ايمان وبغضهم متافق ويحتمل ان يقال ان اللفظ خرج على معنى التحذير  
فلا يراد ظاهره ومن ثم لم يقابل الايمان بالكفر الذي هو ضده بل قاله بالتوافق اشارة الى ان  
التعريب والترهب انما هو طلب من يظهر الايمان اماناً يظهر الكفر فلا لانه تركب ما هو  
اشبه من ذلك **(قوله الانصار)** هو جمع ناصر كصاحب وأجمع نصير كما شراف وشريف  
والام في العهد أي انصار رسول الله صلى الله عليه وسلم والمراد الاوس والخزرج وكانوا قبل  
ذلك يعرفون بأبي قبيلة بقاء مفتوحة وآية محتاجة ساكنة وهي الاء التي تجمع القبيلتين  
فسماهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الانصار فصار ذلك علما عليهم وأطلق أيضاً على أولادهم  
وحلفائهم ومواليهم وخصوصاً هذه المنقبه العظيمة لما فازوا به دون غيرهم من القبائل من اواء  
النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه والقيام بأمرهم ومواساتهم بأنفسهم وأموالهم وبنائهم

\* (باب) \* علامة الايمان  
حب الانصار حديثاً أو  
الوليد قال حدثنا شعبة قال  
أخبرني عبد الله بن عبد الله  
ابن جبر قال سمعت أنسا  
رضي الله عنه عن النبي صلى  
الله عليه وسلم قال آية  
الايان حب الانصار وآية  
التفاق بغض الانصار

١٧  
٤  
تحفة  
٩٦٢

اباهم في حكمهم من الامور على انفسهم فكان صنعهم لذلك موجبا لمعاداتهم جميع الفرق  
 الموجودين من عرب وعجم والعداوة بغير البض ثم كان ما اختصوا به مما ذكره موجب للسعد  
 والحسد بغير البض فلما جاء التحذير من بعضهم والترغيب في خيهم حتى جعل ذلك آية الايمان  
 والنفاق تنويها بعظم فضلهم وتنبيها على كرم فعلهم وان كان من شاركهم في معنى ذلك مشاركا  
 لهم في الفضل المذكور كل بقسطه وقد ثبت في صحيح مسلم عن علي ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال له لا يحبك المؤمن ولا يغضك المنافق وهذا جابر اذ في اعيان الصحابة لتحقيق مشتركة  
 الاكرام لئلا يهملهم من حسن الغناء في الدين قال صاحب المقهم واما الحروب الواقعة بينهم فان وقع  
 من بعضهم بغض لبعض فذلك من غير هذه الجهة بل لالام الطارئ الذي اقتضى المخالفة ولذلك  
 لم يحكم بعضهم على بعض بالنفاق وانما كان حالهم في ذلك حال المجتهدين في الاحكام للمصعب  
 اجران وللغنى اجر واحد والله اعلم **(قوله باب)** كذا هو في رواية بالترجمة وسقط من رواية  
 الاصيلي اصلا فقد ينه عنده من جملة الترجمة التي قبله وعلى روايتنا فهو متعلق بها ايضا لان  
 الباب اذا لم يذكر له ترجمة خاصة يكون بمنزلة الفصل مما قبله مع تعلقه به كمنع مصنف الفقهاء  
 ووجه التعلق انه لما ذكر الانصار في الحديث الاول اشار في هذا الى امتداد السبب في تلقيهم  
 بالانصار لان اول ذلك كان لسبلة العقبة لما وافقوا على النبي صلى الله عليه وسلم عند عقبة من في  
 الموسم كما سيأتي شرح ذلك ان شاء الله تعالى في السيرة النبوية ومن هذا الكتاب وقد اخرج  
 المصنف حديث هذا الباب في مواضع آخر في باب من شهدوا لقوله فيه كان شهدوا في باب  
 وفود الانصار لقوله وهو أحد النقباء وأورده هناك لتعلقه بما قبله كما يشاء ثم ان في منه ما يتعلق  
 بمباحث الايمان من وجهين آخرين أحدهما ان اجتناب المناهي من الايمان كما مثاله الاوصار  
 وثانيها انه تضمن الرد على من يقول ان من تكب الكبرة كافرا ويخلف النار كما سيأتي تقريره  
 ان شاء الله تعالى **(قوله عاذا بالله)** هو اسم علم أي ذو عبادته بالله وأبوه عبد الله بن عمرو الخولاني  
 صحابي وهو من حيث الرواية تابعي كبير وقد ذكر في العناية لان رؤيته وكان مولده عام حنين  
 والاسناد كما مشايرونا **(قوله وكان شهدوا)** يعني حضر الواقعة المشهورة الكائنة بالمكان  
 المعروف بدروهي اول واقعة قاتل النبي صلى الله عليه وسلم فيها المشركين وسياق ذكرها في  
 المغازي ويحتمل ان يكون قاتل ذلك أبو ادريس فيكون متصلا اذا جعل على انه سمع ذلك من  
 عبادة أو الزهري فيكون منقطعاً وكذا قوله وهو أحد النقباء **(قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم)**  
 سقط قبلها من أصل الرواية لفظ قال وهو خبر ان لان قوله وكان وما بعده ما معترض وقد  
 جرت عادة كثير من أهل الحديث بمحض قال خطأ لكن حيث يتكرر في مثل قال قال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم ولا بد عندهم مع ذلك من النطق بها وقد ثبتت في رواية المصنف لهذا  
 الحديث اسناده هذا في باب من شهدوا فاعلم لها سقطت هنا عن بعدهم ولا جد عن أي الايمان  
 بهذا الاسناد ان عبادة حديثه **(قوله وحوله)** بفتح اللام على الظرف وقصة العصابة بكسر العين  
 الجماعة من العشرة الى الاربعين ولا واحد لها من لفظها وقد جعلت على عصائب وعصب  
**(قوله يابيعوني)** زاد في باب وفود الانصار فقالوا يابيعوني والمبايعه عبارة عن المعاهدة سميت بذلك  
 تشبيها بالمبايعه المالية كما في قوله تعالى ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم وأموالهم بان لهم

**\*(باب)\*** حدثنا أبو اليمان  
 قال أخبرنا شعيب عن  
 الزهري قال أخبرني أبو  
 ادريس عاذا بالله بن عبد الله  
 أن عبادة بن الصامت رضى  
 الله عنه وكان شهيداً  
 وهو أحد النقباء لسبلة  
 العقبة ان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قال وحوله  
 عصابة من أصحابي يابيعوني  
 على أن لا تشركوا بالله شيئا  
 ولا تسرفوا ولا تزنا

١٨

م ت م

تحفة

٥٠٩٤

الجنة (قوله ولا تقتلوا أولادكم) قال محمد بن اسمعيل التيمي وغيره خص القتل بالاولاد لانه قتل  
 وقطعه رحم فالعناية بالتهيئ عنه كدولانه كان شائعا فيهم وهو واد البنات وقتل البنين خشية  
 الاملاق أو خصهم بالذكور لانهم يصدون أن لا يفعلوا عن أنفسهم (قوله ولا تأتوا بهتان) البهتان  
 الكذب الذي يهت بهت سامعسه وخص الايدي والارجل بالافتراء لان معظم الافعال تقع بهما إذا  
 كانت هي العوامل والحوامل للمباشرة والسعي وكذلك يهتون الصنائع الايدي وقديما عاقب  
 الرجل بجنابة قولية فيقال هذا بما كسبت يداك ويحتمل ان يكون المراد لا تهتوا الناس كفاحا  
 وبعضكم بشاهد بعض كما يقال قلت كذا بين يدي فلان فانه الخطأ وفيه نظرك ان الرجل  
 وأجاب الكرماني بان المراد الايدي وذكر الارجل تأكيذا ومحصلة أن ذكر الارجل ان لم يكن  
 مقتضيا فليس يحتاج ويحتمل أن يكون المراد عاين الايدي والارجل القلب لانه هو الذي يعرجم  
 اللسان عنه فلذلك نسب اليه الافتراء كان المعنى لا تموا أحد بالكذب تزورونه في أنفسهم ثم  
 تهتون صاحبهم بالسنتكم وقال أبو محمد بن أبي جرة يحتمل أن يكون قوله بين أيديكم أي في  
 الحال وقوله وأرجلكم أي في المستقبل لان السعي من أفعال الارجل وقال غيره أصل هذا كان  
 في بيعة النساء وكني بذلك كما قال الهروي في الغريين عن نسبة المرأة الولد الذي تزني به أو لفظه  
 الخزوها ثم لما استعمل هذا اللفظ في بيعة الرجال احتج الى حمله على غيره ما ورد فيه أولا والله  
 أعلم (قوله ولا تعصوا) لا يعصلي في باب وفود الانصار ولا تعصوني وهو مطابق للآية والمعروف  
 ما عرف من الشارع حسنه نهيا وأمر (قوله في المعروف) قال النووي يحتمل أن يكون  
 المعنى ولا تعصوني ولا أحد أولى الامر عليكم في المعروف فيكون التسديد بالمعروف متعلقا بثنائي  
 بعده وقال غيره يه بذلك على ان طاعة الخلق انما تجب فيما كان غير معصية لله فهي جديرة  
 بالتوفى في معصية الله (قوله في منكم) أي ثبت على العهد وفي التتصيف وفي رواية  
 بالتسديد وهما معني (قوله فاجره على الله) أطلق هذا على سبيل التخييم لانه لما ان ذكر المبايعه  
 المقترضة لوجود العوضين أثبت ذكر الاجر في موضع أحدهما وأقصع في رواية الصانحي عن  
 عبادة في هذا الحديث في العديدين تبين العوض فقال بالجنة وغيرهنا بلطف على للمبالغة في  
 تحقيق وقوعه كالواجبات وتبين حمله على غير ظاهره للادلة القائمة على انه لا يجب على الله شيء  
 وسأني في حديث معاذ في تفسير حتى الله على العبادت بقرره هذا فان قيل لم اقتصروا على المنيات  
 ولم يذكروا المأمورات فالجواب انه لم يملها بل ذكرها على طريق الاجمال في قوله ولا تعصوا  
 العسان مخالفة الامر والحكمة في التنصص على كثير من المنيات دون المأمورات ان الكف  
 أيسر من انشاء الفعل لان اجتناب المفسد مقدم على اجتلاب المصالح والتخلي عن الرذائل  
 قبل التخل بالنضائل (قوله ومن أصاب من ذلك شيأ فعوقب) زاد اجد في روايته به (قوله  
 فهو) أي العقاب كفارة زاد اجد حمله وكذا هو للمصنف من وجه آخر في باب المشقة من كتاب  
 التوحيد و زاد وظهر قال النووي عموم هذا الحديث بخصوص بقوله تعالى ان الله لا يغفران  
 بشره به فالمراد اذا قتل على ارتداد له لا يكون القتل له كفارة (قلت) وهذا بناء على ان قوله من  
 ذلك شيأ يتناول جميع ما ذكره وظاهره وقيل يحتمل ان يكون المراد ما ذكره الشرع لا يقتصر  
 ان الخطاب بذلك للمسلمون فلا يدخل حتى يحتاج الى اخراجه ويؤيده رواية مسلم من طريق أبي

ولا تقتلوا أولادكم ولا  
 تأتوا بهتان فمسترويه بين  
 أيديكم وأرجلكم ولا تعصوا  
 في معروف فمن وفي منكم  
 فاجره على الله ومن أصاب  
 من ذلك شيأ فعوقب في  
 الدنيا فهو كفارة له

الاشعث عن عبادة في هذا الحديث ومن أتى منكم هذا القتل على الشرك لا يسمى هذا  
 لكن يعكر على هذا القائل ان الفاء في قوله فمن ترتب ما بعد ما على ما قبلها وخطاب المسلمين بذلك  
 لا يمنع التصديق من الاشراك وما ذكر في الحديث في حادثة فالصواب ما قال النووي وقال الطيبي  
 الحق ان المراد بالشرك الاشراك الاصغر وهو الربا ويدل عليه تنكير شيئا أي شركا بما كان  
 وتعقب بان عرف الشارع اذا أطلق الشرك انما يريد به ما يقابل التوحيد وقد تكرر هذا اللفظ  
 في الكتاب والاحاديث حيث لا يراد به الا ذلك ويجب ان يطلب الجمع يقتضي ارتكاب الجازها  
 قاله محقق وان كان ضعيفا ولكن يعكر عليه أيضا انه عقب الاصابة بالعقوبة في الدنيا والربا  
 لا عقوبه فيه فوضح ان المراد بالشرك وأنه مخصوص وقال القاضي عياض ذهب أكثر العلماء ان  
 الحدود ككفارات واستدلوا بهذا الحديث ومنهم من وقف لحديث أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم قال لا أدري الحدود كفارة لاهلها أم لا لكن حديث عبادة أصح اسنادا ويمكن يعني على  
 طريق الجمع بينهما أن يكون حديث أبي هريرة روي لا قبل ان يعلم الله ثم عمله بعد ذلك (قلت)  
 حديث أبي هريرة أخرجه الحالك في المستدرک والبراز من رواية معمر عن ابن أبي ذئب عن سعيد  
 المقبري عن أبي هريرة وهو صحيح على شرط الشيخين وقد أخرجه أحمد عن عبد الرزاق عن معمر  
 وذكر الدارقطني أن عبد الرزاق تفرد بوضعه وان هشام بن يوسف رواه عن معمر قال رسله (قلت)  
 وقد وصله آدم بن أبي اياس عن ابن أبي ذئب وأخرجه الحالك أيضا فقويت رواية معمر واذا كان  
 صحيحا فالجمع الذي جمع به القاضى حسن لكن القاضى ومن تبعه جازمون بان حديث عبادة هذا  
 كان بمكة ليلة العقبة لما بايع الانصار رسول الله صلى الله عليه وسلم البيعة الاولى يجمع وأبو هريرة  
 انما سلم بعد ذلك بسبع سنين عام خيبر فكيف يكون حديثه متقدما قالوا في الجواب عنه يمكن  
 ان يكون أبو هريرة ما سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم وانما سمعه من صحابي آخر كان سمعه من  
 النبي صلى الله عليه وسلم قديما ولم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك ان الحدود كفارة  
 كما سمعه عبادة وفي هذا التعسف ويظهر ان أباهريرة تصرح بسماعه وان الحدود لم تكن نزات اذ  
 ذلك والحق عندي أن حديث أبي هريرة صحيح وهو ما تقدم على حديث عبادة والمبايعة  
 المذكورة في حديث عبادة على الصفة المذكورة تقع ليلة العقبة وانما نزل ليلة العقبة ما ذكر  
 ابن ابي حنيفة وغيره من أهل المغازي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لمن حضر من الانصار انا بكم  
 على ان تسمعوا نوني مما تسمعون منه نساءكم وأبناءكم فبايعوه على ذلك وعلى ان يرحل اليهم هو وأصحابه  
 وسبأ في هذا الكتاب في كتاب التقيين وغيرهم حديث عبادة أيضا قال يابن عمار رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره الحديث وأصرح من ذلك  
 في هذا المراد ما أخرجه احمد والطبراني من وجه آخر عن عبادة أنه جرت له قصة مع أبي هريرة عند  
 معاوية بالشام فقال يا أباهريرة انك لم تكن معنا اذ بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع  
 والطاعة في النشاط والكسل وعلى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وعلى ان تقول بالحق  
 ولا تخاف في اللومة لائم وعلى ان تضر رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ اقدم علينا يارب فتمنع  
 مما تمنع منه أنفسنا وأزواجنا وأبناءنا ولنا الجنة فهذه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم التي  
 بايعناه عليها فذكر بقية الحديث وعنده الطبراني له طريق أخرى والفاظ قريبة من هذه وقد وضع

ان هذا هو الذي وقع في البيعة الاولى فقد صدرت مبايعات أخرى سئد كفي كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى منها هذه البيعة التي في حديث الباب في الزجر عن الفواحش المذكورة والذي يقوى انها وقعت بعد فتح مكة بعد ان نزلت الآية التي في المحتصة وهي قوله تعالى يا أيها النبي اذا جاءك المؤمنات يابعنك ونزل هذه الآية متأخر بعد قصة الحديبية بلا خلاف والدليل على ذلك ما عند البخاري في كتاب الحدود من طريق سفیان بن عيينة عن الزهري في حديث عبادة هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم لما يابعنهم قرأ الآية كلها وعنده في تفسير المحتصة من هذا الوجه قال قرأ النساء وسلم من طريق معمر عن الزهري قال فتلا علينا آية النساء قال ان لا تشركن بالله شيئاً وللنساء من طريق الحرث بن فضال عن الزهري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يابعنني على ما يابع عليه النساء ان لا تشركن بالله شيئاً الحديث وللطبراني من وجه آخر عن الزهري هذا السند يا عنار رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما يابع عليه النساء يوم فتح مكة وسلم من طريق أبي الأشعث عن عبادة عن هذا الحديث أخذت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أخذ على النساء فهذه أدلة ظاهرة في ان هذه البيعة انما صدرت بعد نزول الآية بل بعد صدور البيعة بل بعد فتح مكة وذلك بعد اسلام أي هرة بعدة يؤيد هذا ما رواه ابن أبي خزيمة في تاريخه عن أبيه عن محمد بن عبد الرحمن الطفاوي عن أيوب بن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أيهاكم على أن لا تشركن بالله شيئاً فذكر كتحديث عبادة ورجاله ثقات وقد قال اسحق بن راهويه اذا صح الاسناد إلى عمرو بن شعيب فهو كأيوب عن نافع عن ابن عمر اهـ واذا كان عبد الله بن عمرو أحد من حضر البيعة وليس هو من الأنصار ولا ممن حضر بيعتهم وانما كان اسلامهم قرب اسلام أي هرة فوضع تقارب البيعتين بيعة الأنصار ليلية العقبة وهي قبل الهجرة إلى المدينة وبيعة أخرى وقعت بعد فتح مكة وشهد بها عبد الله بن عمرو وكان اسلامهم بعد الهجرة بمدة طويلة ومثل ذلك ما رواه الطبراني من حديث جرير قال يابعنار رسول الله صلى الله عليه وسلم على مثل ما يابع عليه النساء فذكر الحديث وكان اسلامهم جريراً متأخراً عن اسلام أي هرة على الصواب وانما حصل الالتباس من جهة ان عبادة بن الصامت حضر البيعتين معا وكانت بيعة العقبة من أجل ما يتحد به فكان يذكرها اذا حدث تنويهاً بسبقته فلما ذكر هذه البيعة التي صدرت على مثل بيعة النساء عجب ذلك وهم من لم يقف على حقيقة الحال ان البيعة الاولى وقعت على ذلك ونظيره ما أخرجه أحمد بن طريق بن محمد بن اسحق عن عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت عن أبيه عن جده وكان احد النقباء قال يابعنار رسول الله صلى الله عليه وسلم بيعة الحرب وكان عبادة من الأنبياء عشر الذين يابعون في العقبة الاولى على بيعة النساء وعلى السهم والطاعة في عسرا وبسر الحديث فانه ظاهر في اتحاد البيعتين ولكن الحديث في الصحفين كما سيأتي في الاحكام ليس فيه هذه الزيادة وهو من طريق مالك عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عبادة بن الوليد الصواب أن بيعة الحرب بعد بيعة العقبة لان الحرب انما شمر بعد الهجرة ويمكن تأويل رواية ابن اسحق وردها إلى ما تقدم وقد اشتملت روايته على ثلاث بيعات بيعة العقبة وقد صرح انها كانت قبل أن يفرض الحرب في رواية الصائبي عن عبادة عند أحمد والثانية بيعة الحرب وسياق في

الجهادانها كانت على عدم الفرار والثالثة سبعة النساء أى التي وقعت على نظير بيعة النساء  
 والاربع ان التصريح بذلك وهم من بعض الرواة والله أعلم وبمصر على ذلك التصريح في  
 رواية ابن اسحق من طريق الصنابحي عن عبادته ان بيعة ليلته العقبة كانت على مثل سبعة  
 النساء واتفق وقوع ذلك قبل ان تنزل الآية وانما اضيفت الى النساء اضبطها بالقرآن  
 ونظيره ما وقع في العميين أيضاً من طريق الصنابحي عن عبادته قال اني من النقباء الذين يبيعوا  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال يابغناه على ان لا نشرك بالله شيئاً الحديث فظاهر هذا الاتحاد  
 البيعتين ولكن المراد ما قرره ان قوله اني من النقباء الذين يبيعوا أى ليلته العقبة على الاواء  
 والنصر وما يتعلق بذلك ثم قال يابغناه الى آخره أى في وقت آخر ويشير الى هذا الايمان بالواو  
 العاطفة في قوله وقال يابغناه وعليك برى ما في من الروايات موهما لان هذه البيعة كانت ليلته  
 العقبة الى هذا التأويل الذي نهت اليه فترفع بذلك الاشكال ولا يبقى بين حديثي أى هريرة  
 وعبادته تعارض ولا وجه بعد ذلك للتوقف في كون الحدود كفارة واعلم ان عبادته في الصامت لم  
 يتردد برواية هذا المعنى بل روى ذلك على بن أبى طالب وهو في الترمذى وصححه الحاكم وفيه  
 من أصاب ذنباً فعوقب به في الدنيا فأنه كرم من ان يثنى العقوبة على عبده في الآخرة وهو عند  
 الطبراني باسناد حسن من حديث أبى قتيبة الجهمي ولا جرم حديث خزيمة بن ثابت باسناد  
 حسن ونقله من أصاب ذنباً أقام عليه ذلك الذنب فهو كفارة له والطبراني عن ابن عمر ومروفا  
 ما عوقب رجل على ذنب الا جعله الله كفارة لما أصاب من ذلك الذنب وانما أطلقت في هذا الموضع  
 لا تخفى لمن أزال اللبس فيه على الوجه المرضي والله الهادي (قوله فعوقب به) قال ابن التين  
 يريد بالقطع في السرقة والحد أو الرجم في الزنا قال وأما قتل الولد فليس له عقوبة معلومة الا ان  
 يريد قتل النفس فكفى عنه قلت وفي رواية الصنابحي عن عبادته في هذا الحديث ولا تقتلوا  
 النفس التي حرم الله الا بالحق ولكن قوله في حديث الباب فعوقب به أعم من أن تكون  
 العقوبة حداً أو تمزيقاً قال ابن التين وحكى عن القاضي اسمعيل وغيره ان قتل القاتل انما  
 هو رادع لغيره واماني الآخرة فالطلب للمقتول قائم لانه لم يصل اليه حق (قلت) بل وصل اليه  
 حق وأى حق فان المقتول ظلماً تكفر عنه ذنوبه بالقتل كما ورد في الخبر الذي صححه ابن جابر  
 وغيره ان السيف مجاه للفظايا وعن ابن مسعود قال اذا جاء القتل بما حل شي رواد الطبراني  
 وله عن الحسن بن علي نحوه وللزارع عاتشة مرفوعة لا يبر القتل بذب الاحياء فلو لا القتل  
 ما كثرت ذنوبه وأى حق يصل اليه أعظم من هذا ولو كان حد القتل انما شرع للردع فقط لم يشرع  
 العقوب عن القاتل وهل تدخل في العقوبة المذكورة المصائب النسيوية من الاكلام والاسقام  
 وغيره فانظر ويدل للمنع قوله ومن أصاب من ذلك شيئاً ثم ستره الله فان هذه المصائب لا تنافي  
 الستة لكن ينبت الاحاديث الكثيرة ان المصائب تكفر الذنوب فيصير ان يراد ما تكفر  
 ما لاحد فيه والله أعلم ويستفاد من الحديث ان اقامة الحد كفارة للذنوب ولو لم يبق المحدود  
 وهو قول الجمهور وقيل لا بد من التوبة وبذلك جزم بعض التابعين وهو قول للمعتزلة ووافقه  
 ابن حزم ومن المفسرين بغوى وطائفة يسيرة واستدلوا باستثناء من تاب في قوله تعالى الا  
 الذين تابوا من قبل ان تقدر وعلمهم والجواب في ذلك أنه في عقوبة الدنيا والذل قيد بالقدر

٢ المازني في نسخة المازري

عليه (قوله ثم ستره الله) زاد في رواية كريمة عليه (قوله فهو الى الله) قال ٢ المازني فيه رد على الخوارزم الذين يكفرون بالذنوب وردد على المعتزلة الذين يوجبون تعذيب الناس اذا مات بلا نوبة لان النبي صلى الله عليه وسلم أخبر بأنه تحت المشيئة ولم يقل لا بد أن يعذبه وقال الطبري فمما أشاره الى الكفر من الشهادة بالنار على أحد أو بالجنة لأحد الا من ورد النص فيه بعينه (قلت) أما الشق الاول فواضح وأما الثاني فالإشارة اليه انما تستفاد من الجمل على غير ظاهر الحديث وهو متعين (قوله ان شاء عذبه وان شاء عفا عنه) يشمل من تاب من ذلك ومن لم يتب وقال بذلك طائفة وذهب الجمهور الى أن من تاب لا يبق عليه مؤاخذته مع ذلك فلا يأمن مكر الله لانه لا اطلاع له هل قبلت نوبته أو لا وقيل يفرق بين ما يجب فيه الحد وما لا يجب واختلف فيمن أتى ما وجب الحد فقبل بجزأ ن يتوب سرا ويكف عنه ذلك وقيل بل الأفضل ان يأتي الامام ويعترف بهو يسأله أن يقسم عليه الحد كما وقع لما عزو القامدية وفصل بعض العلماء بين أن يكون معناه بالقبور فيستحب ان يعان بتوبته والا فلا \* (تنبيه) \* زاد في رواية الصناحي عن عبادة في هذا الحديث ولا يذهب وهو عما يتسلك في أن البيعة متأخرة لان الجهاد عند البيعة العقبية لا يمكن فرض والمراد بالانتساب ما يقع بعد القتال في الغنائم وزاد في روايته أيضا ولا يعصى بالجنة ان فعلنا ذلك فان غشينا من ذلك شيئا ما كان قضاء ذلك الى الله أخرجه المصنف في باب وفود الانصار عن قتيبة عن الثبث ووقع عنده ولا يقضى بقاف وضاد معجمة وهو تحفيق وقد تكلف بعض الناس في تحريجه وقال انها كمن عن ولاية القضاء ويطلبه ان عبادته رضى الله عنه ولي قضاء فلسطين في زمن عمر رضى الله عنه ما قيل ان قوله بالجنة متعلق يقضى اى لا يقضى بالجنة لأحد معين (قلت) لكن يفتي قوله ان فعلنا ذلك بلا جواب ويكتفي في ثبوت دعوى التعصيف فيه رواية مسلم عن قتيبة وابن العنبر والصاد المجلتين وكذا الاسمعلي عن الحسن بن سفيان ولا يفتي عن طريق موسى بن هرون كلاهما عن قتيبة وكذا هو عند البخاري أيضا في هذا الحديث في الدفات عن عبد الله بن يوسف عن الثبث في معظم الروايات لكن عند الكشي يفتي بالقاف والضاد أيضا وهو تحفيق كما يشاهد وقوله بالجنة انما هو متعلق بقوله في أوله يا عيناؤه والله أعلم (قوله باب من الدين الفرار من القت) عدل المصنف عن الترجمة بالإيمان مع كونه ترجيح لا جواب الإيمان مراعاة للفظ الحديث ولما كان الإيمان والاسلام مترادفين في عرف الشرع وقال الله تعالى ان الدين عند الله الاسلام صح إطلاق الدين في موضع الإيمان (قوله حدثنا عبد الله بن مسلمة) هو القتيبي أحد رواة الموطأ انساب الى جده قتيب وهو بصري أقام بالمدينة مدة (قوله عن أبيه) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن الحرث بن أبي صعصعة فسقط الحرث من الرواية واسم أبي صعصعة عمرو بن زيد بن عوف الانصاري ثم المازني هل في الجاهلية وشهد ابنه الحرث أحدا واستشهدنا بالامامة (قوله عن أبي سعيد) اسمه سعد بن علي السجستاني وقيل ستان بن مالك بن سنان استشهد أبو به بأحد وكان هو من المكثرين وهذا الاستناد كله مذنون وهو من افراد البخاري عن مسلم ثم أخرجه مسلم في الجهاد وهو عند المصنف أيضا من وجه آخر عن أبي سعيد حديث الاعرابي الذي سأل اى الناس خيرا قال مؤمن مجاهد في سبيل الله بنفسه وماله قال ثم من قال مؤمن في شعب من الشعوب يفتي الله ويدين الناس من شره وليس فيه ذكر القتيبي وهي زيادة

( فتح الباري نه ل )

ومن أصاب من ذلك شيئا  
ثم ستره الله فهو الى الله ان  
شاء عفا عنه وان شاء عاقبه  
فبايعناه على ذلك

\* (باب من الدين الفرار  
من القت)

(حدثنا) عبد الله بن مسلمة  
عن مالك عن عبد الرحمن بن  
عبد الله بن عبد الرحمن بن  
أبي صعصعة عن أبيه عن  
أبي سعيد الخدري أنه قال  
قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم

١٩  
نسوق  
تحفة  
٤١٠٢

من حافظ فيقصد بها المطلق ولها شاهد من حديث أبي هريرة عند الحاكم ومن حديث أم مالك  
 الهزلي عند الترمذي ويؤيد ما ورد من النهي عن سكنى البوادي والسياسة والعزلة وسبأني  
 من ذلك في كتاب الفتن **(قوله يوشك)** بكسر الشين المعجمة أي يقرب **(قوله خير)** بالنصب على  
 الخبر وغنى الاسم وللأصلي برفع خبره نصب عملاً على الخبرية ويجوز رفعهما على الابتداء والخبر  
 ويقدر في يكون ضمير الشأن قاله ابن مالك لكن لم ينجبه الرواية **(قوله يسبع)** بتشديد التاء ويجوز  
 اسكانها أو شفع بفتح المعجمة والعين المهملة جمع شفعة كأكم أو كمه وهي رؤس الجبال **(قوله)**  
**ومواقع القطر** بالنصب عطف على شفع أي بطون الأودية وخصمه بالذكرة لأنهما مضافان المرحى  
**(قوله)** يقدر يديه أي بسبب يديه ومن ابتداءية قال الشيخ النووي في الاستدلال بهذا الحديث  
 للترجمة نظر لأنه لا يلزم من لفظ الحديث عند الفرار دينا وإنما هو صيانة للدين قال فلهذا لم يرد  
 صيانة للدين أطلق عليه اسم الدين وقال غيره إن أردت كونها اجنسية أو تبعضية فالنظر متجه  
 وأن أردت كونها ابتداءية أي القرار من الفتنة منشؤه الدين فلا ينعى النظر وهذا الحديث قد  
 ساقه المصنف أيضاً في كتاب الفتن وهو أليق المواضع به والكلام عليه يستوفى هناك إن شاء الله  
 تعالى **(قوله)** باب قول النبي صلى الله عليه وسلم هو مضاف بلا تردد **(قوله)** أنا أعلمكم كذا  
 في رواية أي ذروها لفظ الحديث الذي أورده في جميع طرقه ورواية الأصلي أعرفكم وكانه  
 مذكور بالمعنى جلا على ترادفهما هنا وهو ظاهرها وعمله عمل المصنف **(قوله)** وإن المعرفة بفتح  
 أن والتقدير باب بيان أن المعرفة وورد بكسر هاء وجهه ظاهره وقال الكرماني هو خلاف  
 الرواية والدرية **(قوله)** لقوله تعالى مراده الاستدلال بهذه الآية على أن الإيمان بالقول  
 وحده لا يثبت الايمان بالاعتقاد له والاعتقاد فعل القلب وقوله بما كسبت قلوبكم أي بما  
 استقرت فيها والآية وإن وردت في الإيمان بالقول فلا استدلال بها في الإيمان بالكسر واضح  
 للاستدلال في المعنى انه مدار الحقيقة فيه ماعلى عمل القلب وكان المصنف يشرح بتفسير يزيد بن أسلم  
 فانه قال في قوله تعالى لا يؤخذ لكم الله بالعرفي أي بانكم قال هو كقول الرجل ان فعلت كذا  
 فانا كافر قال لا يؤخذ الله بذلك حتى يعقد به قلبه فظهرت المناسبة بين الآية والحديث وظاهر  
 وجه دخوله ما في مباحث الإيمان فان فيه دلالة على بطلان قول الكرامية أن الإيمان قول  
 فقط ودلالة على زيادة الإيمان ونقصانه لأن قوله صلى الله عليه وسلم أنا أعلمكم الله ظاهره أن  
 العلم بالله درجات وأن بعض الناس فهمه أفضل من بعض وأن النبي صلى الله عليه وسلم منه في أعلى  
 الدرجات والعلم بالله يتناول ما بصفاة وما بأحكامه وما يتعلق بذلك فهذا هو الإيمان حقاً  
**«فائدة»** قال امام الحرمين أجمع العلماء على وجوب معرفة الله تعالى واختلقوا في أول  
 واجب فقبل المعرفة وقبل النظر وقال المقتز لا اختلاف فان أول واجب خطايا وقصودا  
 المعرفة وأول واجب اشتغالا وأداء القصد إلى النظر وفي نقل الإجماع نظر كبير ومنازعة طوية  
 حتى نقل جماعة الإجماع في نقضه واستدلوا بما سبق أهل العصر الأول على قبول الاسلام عن  
 دخول فيه من غير تنقيب والاشكال في ذلك كثيرة جداً وأجاب الأولون عن ذلك بأن الكفار  
 كانوا يذنون عن دينهم ويقاتلون عليه فوجعهم عنه دليل على ظهور الحق لهم ومقتضى هذا  
 أن المعرفة المذكورة يكتفى فيها بأدنى نظر بخلاف ما قرئوه ومع ذلك فقول الله تعالى فأقم وجهك

يوشك أن يكون خبر  
 مال المسلم غنم يسبح بها  
 شفع الجبال ومواقع القطر  
 يقتر بدينه من الفتن

\* (باب قول النبي صلى الله  
 عليه وسلم أنا أعلمكم بالله  
 وإن المعرفة فعل القلب لقول  
 الله تعالى ولكن يؤخذكم  
 بما كسبت قلوبكم) \*



للدن حينما فطرت الله التي فطر الناس عليها حديث كل مولود يولد على الفطرة فاعمران في دفع هذه المسئلة من أصلها وساقى مزيان لهذا في كتاب التوحيد ان شاء الله تعالى وقد نقل القدوة أبو محمد بن أبي حزة عن أبي الوليد الباجي عن أبي جعفر السمناني وهو من كبار الشاعرة أنه سمعه يقول ان هذه المسئلة من مسائل المعتزلة بقيت في المذهب والله المستعان وقال النووي في الآية دليل على المذهب الصحيح ان افعال القلوب يؤخذ بها ان استقرت وأما قوله صلى الله عليه وسلم ان الله تجاوز لامني عما حدثت به أنفسها ما لم تكلم به أو تعمل فحمل على ما اذا لم يستقر (قلت) ويمكن ان يستدل بذلك من عموم قوله أو تعمل لان الاعتقاد هو عمل القلب ولهذا المسئلة تكمله تذكري في كتاب الرافق (قوله) حدثنا محمد بن سلام هو يتخفف اللام على الصحيح وقال صاحب الطالع هو يتشديد هاء عند الاكثرو وتعقبه النووي بان أكثر العلماء على أنه بالتخفيف وقد روى ذلك عنه نفسه وهو أخبر بانه قطع له أراد بالاكثرو مشايخ بلده وقد صنف المذنبى جزأ في ترجيح التشديد ولكن المعتمد خلافه (قوله) أخبرنا عبيدة هو ابن سليمان الكوفي وفي رواية الاصمعي حدثنا (قوله) عن هشام هو ابن عروة بن الزبير عن العوام (قوله) اذا أمرهم أمرهم كذا في منظم الروايات ووقع في بعضها أمرهم مرة واحدة وعليه شرح القاضي أبو بكر بن العربي وهو الذى وقع في طريق هذا الحديث الذى وقفت عليها من طريق عبيدة وكذا من طريق بن عمر وغيره عن هشام عند أحمد كذا ذكره الاصمعي من رواية أبي أسامة عن هشام ولفظه كان اذا أمر الناس بالشيء قالوا والمعنى كان اذا أمرهم بما سهل عليهم دون ما يشق خشية ان يعجزوا عن الدوام عليه وعمل هو ينظروا ما أمرهم به من التخفيف طلبوا منه التكليف بما يشق لا اعتمادهم احياجهم الى المبالغة في العمل لرفع الدرجات دونه فيقولون لسنسلك كهيئتكم فيغضب من جهة أن حصول الدرجات لا يوجب التقصير في العمل بل يوجب الازدياد شكرا للمعنى الوهاب كما قال في الحديث الا سخرأ فلا تكون عبدا شكروا وانما أمرهم بما سهل عليهم ليدوموا عليه كما قال في الحديث الا سخرأ أحب العمل الى الله أدومه وعلى مقتضى ما وقع في هذه الرواية من تكرير أمرهم يكون المعنى كان اذا أمرهم بعمل من الاعمال أمرهم بما يطيقون الدوام عليه فأمرهم الثانية جواب الشرط وقالوا اجواب ثان (قوله) كهيئتكم أى ليس حالنا كحالكم وعبر بالهيئة تأكيدا وفي هذا الحديث فوائد الاولى ان الاعمال الصالحة ترقى صاحبها الى المراتب السنية من رفع الدرجات ونحو الخطايا لانه صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليهم استدلالهم ولا تعليمهم من هذه الجهة بل من الجهة الأخرى الثانية ان العباد اذا بلغ الغاية في العادة وغررتهم كان ذلك أدعى له الى المواظبة عليها استيقاظا للعبة واستزادة لها بالترك عليها الثالثة الوقوف عند ماحدا الشارع من عزه وقرصنة واعتقاد ان الاختيار لا يرقى الموافق للشرع أولى من الاشيق المخالف له الرابعة ان الأولى من العادة القصد والملازمة لا المبالغة المنضبة الى الترتل كما جاع في الحديث الا سخرأ المنيب أى المجدى السبيل لأرضاقطع ولاظهار أى التمامية التنبية على شدق رغبة العبادة وطلبهم الازدياد من الخير السادسة مشروعية الغضب عند مخالفة الامر الشرعى والانتكاح على الحاذق المتاهل لفهم المعنى اذا قصر في الفهم يحضر ضاله على السيقط السابعة جواز تحدث المرء بما فيه من فضل بحسب الحاجة لذلك

(حدثنا) محمد بن سلام  
البيكندى قال أخبرنا  
عبيدة عن هشام عن أبيه  
عن عائشة قالت كان  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم اذا أمرهم أمرهم من  
الاعمال بما يطيقون قالوا  
اننا نسلك كهيئتكم يا رسول  
الله ان الله قد غفر لك ما تقدم  
من ذنبك وما تأخر فيغضب  
حتى يعرف الغضب في وجهه  
ثم يقول ان اتقاكم وأعلمكم  
بالله أنا

٢٠

تحفة

١٧٠٧٤

عند الامن من المباهاة والتعظيم الثامنة بيان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رتبة الكمال الانساني لانه منحصر في الحكمتين العلمية والعملية وقد اشار الى الاولى بقوله أعلمكم والى الثانية بقوله أتقاكم ووقع عند أبي نعيم وأعلمكم بالله لا بزيادة لاد التأكيد وفي رواية أبي أسامة عند الاسمعيلى والله ان أكرم وأتقاكم أنا وبسته فادمنه أقامة الضمير المنفصل مقام المتصل وهو ممنوع عند أكثر النحاة الا للضرورة وأولوا قول الشاعر «وأنما» يدفع عن أحسابهم أنا أو مثلى «بان الاستثناء فيه مقدراى وما يدفع عن أحسابهم إلا أنا قال بعض الشراح والذي وقع في هذا الحديث يشهد للجواز بلا ضرورة وهذا الحديث من افراد البخارى عن مسلم وهو من غرائب الصحيح لا أعرفه الا من هذا الوجه فهو مشهور عن هشام فرد مطلق من حديثه عن أبيه عن عائشة والله أعلم وقد أشرت الى ما ورد في معناه من وجه آخر عن عائشة في باب من لم يواجه من كتاب الاثبوذ كرت فيه ما يؤخذ منه تعين المأموره وبالله الحمد (قوله باب من كره) يجوز فيه التنوين والاضافة وعلى الاول من مبتدأ ومن اليمان خبره وقد تقدم الكلام على حديث الباب ومطابقة الترجمة ظاهرة مما تقدم واستاده كله بصريون وجرى المصنف على عادته في التوسيع على ما يستفاد من المتن عن انفا غار الاسناد هنا الى أنس ومن في المواضع الثلاثة موصولة بخلاف التي بعد ثلاث فانها شرطية (قوله باب تفاضل أهل اليمان في الاعمال) في ظرفه فيجوز ان تكون سببية أى التفاضل الحاصل بسبب الاعمال (قوله حديثنا اسمعيل) هو ابن أبي أوس عبد الله بن عبد الله الاصمعي المديني ابن أخت مالك وقد وافقه على رواية هذا الحديث عبد الله بن وهب ومعين بن عيسى عن مالك وليس هو في المطايع الدارقطني هو غريب صحيح (قوله يدخل) للدارقطني من طريق اسمعيل وغيره يدخل الله وزاد من طريق معين يدخل من بشاء برجته وكذلك للاسمعيل من طريق ابن وهب (قوله من قال حبة) يقع الحاء في الإشارة الى ما لا أقل منه قال الخطابي هو مثل ليكون عبارة في المعرفة لافي الوزن لأن ما يشكل في المقول يرد الى المحسوس ليقهرهم وقال امام الحرمين الوزن الخفيف المشقة على الاعمال ويقع وزنها على قدر أجور الاعمال وقال غيره يجوز أن تجسد الاعراض فتوزن وما يت من أمور الاتحرة بالشرع لا تدخل للعقل فيه والمراد بحبة الخرد هنا ما زاد من الاعمال على أصل التوحيد لقوله في الرواية الاخرى أخر جوامن قال لا اله الا الله وعمل من الخير ما ين ذرة ومحل بسط هذا يقع في الكلام على حديث الشفاعة حيث ذكره المصنف في كتاب الزقاق (قوله في نهر الحياة) كذا في هذه الرواية بالمتى ولكن رمية وغيرها بالقصر وبه جزم الخطابي وعليه المعنى لأن المراد كل ما به تحصل الحياة والحياة بالقصر هو المطر وبه تحصل حياة النبات فهو ألق بمعنى الحياة من الحياة الممدود الذي هو معنى الخجل (قوله الحبة) بكسر أو قال أو حنيفة الدي ثوري الحبة جمع زور النبات واحدة حبة بالفتح وأما الحب فهو الخططة الشعر واحدة حبة بالفتح أيضا وأنما اقترافا في الجمع وقال أبو المعالي في المنتهى الحبة بالكسر زور والصرا عما ليس بقوت (قوله قال وهيب) أي ابن خالد (حديثا عرو) أي ابن يحيى المازني المذكور (قوله الحياة) بالخفض على الحكاية ومراعاة ان هسيا وافق مالك كافي وأسته لهذا الحديث عن عمرو بن يحيى يسند هو جزم بقوله في نهر الحياة ولم يشك كاشك مالك (فائدة) أخرج

\*(باب من كره أن يعود في الكفر كما يحسره أن يلقى في النار من اليمان)\*

(حديثنا) سليمان بن حرب قال حدثنا شعبة عن قتادة عن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاث من كن فيه وجد حلاوة اليمان من كان الله ورسوله أحب اليه مما سواه ما ومن أحب عبدا لا يحبه الله ومن بكره أن يعود في الكفر بعد أن أقذه الله كما بكره أن يلقى في النار

\*(باب تفاضل أهل اليمان في الاعمال)\*

(حديثنا) اسمعيل قال حدثني مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار ثم يقول الله تعالى أخر جوامن كان في قلبه مثقال حبة من خردل من ايمان فخرجون منها قد أسودوا ولبقون في نهر الحياة أو الحياة مثل مالك فينبون كما تنبت الحبة في جانب السيل ألم تر أنهم اتخرج صفراء ملتوية قال وهيب حدثنا عمرو الحياة

تغ

٢١١٢

وقال خردل من خبر حدثنا  
محمد بن عبد الله قال حدثنا  
ابراهيم بن سعد عن صالح  
عن ابن شهاب عن أبي أمامة بن  
سهل أنه سمع أباه عبد الخدرى  
يقول قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يئنا أنا نائم  
رأيت الناس يمرضون على  
وعليهم قس منهم ساميل وخ  
السدى ومنهم ماديون ذلك  
وعرض على تحرير الخطاب  
وعليه قصيص بحجرة قالوا اغنا  
أولت ذلك يا رسول الله

قال الدين

\* (باب الحياء من الايمان) \*

حدثنا عبد الله بن  
يوسف قال أخبرنا مالك عن  
ابن شهاب عن سالم بن عبد الله  
عن أبيه أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم مر على رجل  
من الانصار وهو يعظ أخاه  
في الحياء فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم دعه فإن  
الحياء من الايمان

٢٤

نسخ

تحفة

٦٩١٢

مسلم هذا الحديث من رواية مالك فاجهم الشافعي قد يفسر هنا (قوله) وقال خردل من خبر  
هو على الحكاية أيضا أي وقال وهيب في روايته متقال حجة من خردل من خبر خالف مالك  
أيضا في هذه الكلمة وقد ساق المؤلف حديث وهيب هذا في كتاب الرقاق عن موسى بن اسمعيل  
عن وهيب وساقه أم من ساق مالك لكنه قال من خردل من ايمان كرواية مالك فاعترض على  
المصنف بهذا ولا اعتراض عليه فان أبابكر بن أبي شيبة أخرجه هذا الحديث في مسنده عن  
عنان بن مسلم عن وهيب فقال من خردل من خبر كما علقه المصنف قين انه مراده لالفظ موسى  
وقد أخرجه مسلم عن أبي بكر هذا لكن لم يسق لفظه ووجه مطابقة هذا الحديث للترجمة ظاهر  
وأراد بآياده الرذعة المرحضة لمخافه من بيان ضرر المعاصي مع الايمان وعلى المستقلة في أن  
المعاصي موجهة للخلود (قوله) حدثنا محمد بن عبد الله هو أبو ثابت المدني وأبو القاسم  
(قوله) عن صالح هو ابن كيسان تابعي جليل (قوله) عن أبي أمامة بن سهل هو ابن خثيف  
كاتب في رواية الاصلية وأبو أمامة مختلف في صحته ولم يصح له سماع واعاذه في الصحابة كشرف  
الرؤية ومن حيث الرواية يكون في الاستناد ثلاثة من التابعين أو تابعين وصحابة بيان وزجالة  
كلهم مذبذبون كالذي قبله والكلام على المتن باقي في كتاب التعبير ومطابقه للترجمة ظاهرة من  
جهة تأويل القصص الذين وقد ذكر أنهم متفاضلون في نسبها فدل على أنهم متفاضلون في الايمان  
(قوله) يئنا أنا نائم رأيت الناس أصل بنيان ثم أشعبت الفتحة وفيه استعمال يتبادون اذا وبدون  
اذ هو تصح عن الامم ومن تبعه وان كان الاكثر على خلافه فان في هذا الحديث حجة وقوله  
التي تضم التلمذة وكسر الدال الموحدة وتشديد الباء التختانية جمع ثدي يفتح أوله واسكان ثمانية  
والتحفيف وهو مذ كز عند معظم أهل اللغة وسكني أنه مؤنث والمشهور انه يطلق في الرجل  
والمرأة وقبل يخص بالمرأة وهذا الحديث يرده ولعل قائل هذا يدعي انه أطلق في الحديث  
مجازا والله أعلم (قوله) باب هو مؤنن ووجه كون الحياء من الايمان تقدم مع بقية مباحثه  
في باب أمور الايمان وفائدة اعادته هنا انه ذكر هناك بالتبعية وهنا بالقصد مع فائدة مغيرة  
الطريق (قوله) حدثنا عبد الله بن يوسف هو التميمي زيل دمشق ورجال الاسناد سواء  
من أهل المدينة (قوله) أخبرنا وللأصلي حدثنا مالك ولكن عتبة بن أنس والحديث في الموطأ  
(قوله) عن أبيه هو عبد الله بن عمر بن الخطاب (قوله) مزي عن رجل مسلم من طريق معمر  
من رجل ومزي عن اجاز يعصدي بعلي والبايع لم أعرف اسم هذين الرجلين الواعظ وأخيه  
وقوله يعظ أي ينصح أو يحق أو يذك كذا شرحوه والاولى أن يشرح مجابا عند المصنف في  
الادب من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة عن ابن شهاب ولفظه يعاتب أخاه في الحياء يقول انك  
لتنسحق حتى كأنه يقول قد أنسرتك انتهى ويحتمل أن يكون جملة العتاب والوعظ فذكر  
بعض الروايات ما يذكره الآخر لكن المخرج متجدد فالظاهر انه من تصرف الراوي بحسب ما اعتقد  
أن كل لفظ منهما يقوم مقام الآخر وفي سببته فكان الرجل كان كثيرا لحياء فكان ذلك يتبعه  
من استمعا حقوقه فعاتبه أخوه على ذلك فقال له النبي صلى الله عليه وسلم دع ما أتركه على  
هذا الخلق السقي ثم زاده في ذلك ترغيبا لحكمه بأنه من الايمان واذا كان الحياء يمنع صاحبه من  
استيقا حق نفسه جتره ذلك تحصيل أجر ذلك الحق لاسما اذا كان المتروك له مستحقا وقال

«باب فان تاوا وأقاموا  
الصلاة وآثروا الزكاة  
نفلوا سيولهم»

حدثنا عبد الله بن محمد قال  
حدثنا أبو روح الحرري ابن  
عمارة قال حدثنا شعبة عن  
واقدة ابن محمد قال سمعت أبي  
يحدث عن ابن عمر أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال

٢٥

٢

تحفة

٧٤ ٢٢

ابن قتيبة معناه ان الحياة يفتق صاحبها من ارتكاب المعاصي كما يمنع الايمان فسمى ايمانا كما يسمى  
الشيء باسم ما قام مقامه وحاصلها ان اطلاق كونه من الايمان مجاز والظاهر ان التاخي  
ما كان يعرف ان الحياة من مكملات الايمان فلهاذا وقع التاكيد وقد يكون التاكيد من جهة  
ان القضية في نفسها محتملة وان لم يكن هنالك منكر قال الراغب الحياة انقباض النفس عن  
الصح وهو من خصائص الانسان ليرتدع عن ارتكاب كل ما يشتمى فلا يكون كالهمية وهو  
مركب من جبن وعفة فلذلك لا يكون المسيحي فاسقا ولا يكون الشجاع مستحشا وقد يكون  
الطلق الانقباض كما في بعض الصيغ انتهى ملخصا وقال غيره هو انقباض النفس خشية  
ارتكاب ما يكره أهم من أن يكون شرعا أو عقليا أو عرفيا ومقابل الأول فاسق والثاني  
مجنون والثالث أبله قال وقوله صلى الله عليه وسلم الحياة شعبة من الايمان أي أثر من آثار  
الايمان وقال الحلبي حقيقة الحياة خوف الذم بنسبة الشر إليه وقال غيره ان كان في محرم  
فهو واجب وان كان في مكروه فهو مندوب وان كان في مباح فهو العرفي وهو المبدأ بقوله الحياة  
لا ياتي الاجترار ويجمع كل ذلك أن المباح انما هو ما يقع وفق الشرع انما وانفسا وحكي عن  
بعض السلف رأيت المعاصي مذلة فتركتها من وأه فصارت ديانة وقد يتولد للحياة من الله تعالى من  
التقلب في نعمه فيستحي العاقل ان يستعين بها على معصيته وقد قال بعض السلف خفا الله  
على قدر قدرته عليك واستحي منه على قدر قدرته منك والله أعلم (قولها باب) هو منون في الرواية  
والتعديل هذا باب في تفسير قوله تعالى فان تاوا وتجووا الاضافة أي باب في تفسير قوله وانما جعل  
الحديث تفسيرا للآية لأن المراد بالتوبة في الآية الرجوع عن الكفر الى التوحيد ففسره قوله  
صلى الله عليه وسلم حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وبين الآية والحديث مناسبة  
أخرى لأن التخليص في الآية والعصمة في الحديث بمعنى واحد ومناسبة الحديث لباب  
الايمان من جهة أخرى وهي الرد على المرتبة حيث زعموا ان الايمان لا يحتاج الى الاعمال  
(قولها حدثنا عبد الله بن محمد) زاد ابن عساكر المسند وهو يقع النون كما مضى قال حدثنا  
أبو روح وهو يقع الراء (قولها الحرري) هو شيخ المهملتين وللأصلي حري وهو اسم بلفظ النسب  
ثبت فيه الألف واللام ويختلف مثل مك بن ابراهيم الآتي بعد وقال الكرماني أبو روح كنيته  
واسمه ثابت والحرري نسبة كذا قال وهو خطا من وجهين أحدهما في جعله اسم نسبته والثاني  
في جعله اسم جد اسميه وذلك انه حري من عمارة بن أبي حفصة واسم أبي حفصة ثابت وكانه  
رأى في كلام بعضهم واسمه ثابت فظن ان الصغير يعود على حري لانه المتحدث عنه وليس كذلك  
بل الصغير يعود على أبي حفصة لانه الأقرب وكذلك عند روده في هذا السند الحرري الألف  
واللام وليس هو منسوب الى الحرم بحال لانه بصري الاصل والمولد والنشأ والمسكن والوفاء قول  
يضيظ ثابتا كعادته وكانه ظنه بالملتزم للحداثة والصحح ان أوله نون (قولها عن واقدة بن محمد)  
زاد الأصلي يعني ابن زيد بن عبد الله بن عمر فهو من رواية الألباء وهو كثير لكن  
رواية الشخص عن أبيه عن جده أقل وواقدة بن عماري عن أبيه عن جده أبيه وهذا الحديث  
غريب الاسناد تنفر بروايته شعبة عن واقدة ابن حبان وهو عن شعبة عن زعفر بن درويش  
عن حري هذا وعبد الملك بن الصباح وهو عن زر عن حري تنفر به عنه المسند وابراهيم بن محمد

ابن عروة ومن جهة ابراهيم أخرجه أبو عوانة وابن جبان والاسمعيلى وغيرهم وهو غير مبين عن عبد الملك ثم ربه عنه أبو غسان مالك بن عبد الواحد شيخ مسلم فاتفق الشيوخ على المحكم بصحة مع غيره وليس هو في مسند أحمد على سبعة وقد استعدهم بحمته بأن الحديث لو كان عند ابن عمر لم يتركه أباه ينازع أباه فيكره في قتال ماني الزكاة ولو كان أبوه فوفقه لما كان أبو بكر يقر عمر على الاستدلال بقوله عليه الصلاة والسلام أمريت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله وينقل عن الاستدلال بهذا النص الى القياس إذ قال لا قاتل من فرق بين الصلاة والزكاة لانها قرنتها في كتاب الله والجواب أنه لا يلزم من كون الحديث المذكور عند ابن عمر أن يكون استنصره في تلك الحالة ولو كان مستنصر الله فقد يحتمل أن لا يكون حضر المناظرة المذكورة ولا يمنع أن يكون ذكره لها بعد ولم يستدل أبو بكر في قتال ماني الزكاة بالقياس فقط بل أخذها بضا من قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث الذي رواه الابن الايجي الاسلام قال أبو بكر والزكاة حق الاسلام ولم ينفر ابن عمر بالحديث المذكور بل رواه أبو هريرة أيضا زيادة الصلاة والزكاة فيه كما ساقى الكلام عليه ان شاء الله تعالى في كتاب الزكاة وفي القصة دليل على ان السنة قد تنقضي على بعض أكار الصغاية ويطلع عليها آحادهم ولهذا لا يلتفت الى الاراء ولو بقيت مع وجود سنة تتخالفها ولا يقال كيف خفي داعي فلان والله الموفق (قوله أمريت) أي أمرني الله لا أنه لا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الا الله وقياسه في الصحابي اذا قال أمريت فالصحي أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يحتمل أن يزيد أمرني صحابي آخر لانهم من حيث انهم مجمعون لا يجتمعون بأمر مجتهد آخر واذا قاله التابعي احتل والحاصل ان من اشترط طاعة رئيس اذا قال ذلك فهم منه ان الأمر له هو ذلك الرئيس (قوله أن أقاتل) أي بأن أقاتل وحذف الخبر من أن كثير (قوله حتى يشهدوا) جعلت غاية المقابلة وجودها كرفقتها ان من شهدوا أقام وأتى عصم دمه ولو جحدوا في الاحكام والجواب ان الشهادة بالرسالة تتضمن التصديق بما جاء به مع أن نص الحديث وهو قوله الابن الايجي الاسلام يدخل فيه جميع ذلك فان قيل فلم يكف به ونص على الصلاة والزكاة فالجواب ان ذلك لعظمهما والاهتمام بأمرهما لانهما أمان العبادات البدنية والمالية (قوله ويقوموا الصلاة) أي يدوموا على الاتيان بها بشروطها من قامت الدوق اذا تقفقت وقامت الحرب اذا اشتدت القتال أو المراد بالقيام الاداء تعبيراً عن الكل بالحركة اذا القيام بعض أركانها والمراد بالصلاة المفروض منها الاجتناب فلا تدخل بحجة التلاوة مثلاً وان صدق اسم الصلاة عليها وقال الشيخ محي الدين النووي في هذا الحديث ان من ترك الصلاة عدا يقتل ثم ذكر اختلاف المذاهب في ذلك وسئل الكرواني هنا عن حكم تارك الزكاة وأجاب بان حكمهما واحد لا شرا كهما في الغاية وكما أنه راد في المقابلة أما في القتل فلا والفرق ان المتنع من اتياء الزكاة يمكن أن تؤخذ منه قهراً بخلاف الصلاة فان انتهى الى نصب القتال ليمنع الزكاة قوتل وبهذه الصورة قاتل الصديق ماني الزكاة ولم ينقل أنه قتل أحدا منهم صبراً وعلى هذا ففي الاستدلال بهذا الحديث على قتل تارك الصلاة نظر للفرق بين صيغة قاتل وأقتل والله أعلم وقد أطنب ابن دقيق العيد في شرح العدة في النكار على من استدلل بهذا الحديث على ذلك وقال لا يلزم من اباحة المقابلة اباحة

أمريت أن أقاتل الناس  
حتى يشهدوا أن لا اله الا الله  
وأن محمداً رسول الله ويقوموا  
الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا  
فعلوا ذلك

القتل لان المقاتلة مفاعلة تستلزم وقوع القتال من الجانبين ولا كذلك القتل وحكي البيهقي عن  
 الشافعي انه قال ليس القتال من القتل بسبل قيل يقاتل الرجل ولا يحل قتله (قوله) فاذا فعلوا  
 ذلك فيه التعبير بالفعل عما يعضه قول اما على سبيل التغليب واما على ارادة المعنى الاعم اذ  
 القول فعل اللسان (قوله عصمو) أي منعوا وأصل العصمة من العصام وهو الخيط الذي يشد به  
 فم القربة لمنع سيلان الماء (قوله وحسابهم على الله) أي في أمر سرارهم وانقله على مشعرة  
 بالايجاب وظاهرها غير مراد فاما أن تكون بمعنى اللام أو على سبيل التشبيه أي هو كالواجب على  
 الله في تحقق الوقوع وفيه دليل على قبول الاعمال الظاهرة والخفية بما يقتضيه الظاهر  
 والاكتفاء في قبول الايمان بالاعتقاد الجازم خلافا لمن أوجب تعلم الأدلة وقد تقدم ما فيه  
 ويؤيد منه ترك تكفير أهل البدع المقتزين بالتوحيد الملتزمين للشرائع وقبول نوبة الكفار  
 من كفرهم من غير تفصيل بين كفر ظاهرا وباطنا فان قيل مقتضى الحديث قتال كل من امتنع من  
 التوحيد فكيف ترك قتال مؤذي الجزية والمعاهد فالجواب من أوجه أحدها دعوى النسخ  
 بأن يكون الآذن بأخذ الجزية والمعاهدة متأخرا عن هذه الأحاديث بدليل انه متأخر عن قوله  
 تعالى اقتلوا المشركين ثانيا أن يكون من العام الذي خص منه البعض لان المقصود من  
 الأمر حصول المطالب فاذا اختلف البعض لم يدل على مقتضى العموم ثالثا أن يكون من العام  
 الذي أريد به الخاص فيكون المراد بالناس في قوله آقا قال الناس أي المشركين من غير أهل  
 الكتاب ويدل عليه رواية السائي بلفظ أمرت أن أقاتل المشركين فان قيل اذا تم هذا في أهل  
 الجزية لم يتم في المعاهدين ولا في من منع الجزية أجيب بأن المنع في ترك المقاتلة رفعها  
 لا تأخيرها مدة كل في الهدنة ومقاتلة من امتنع من أداء الجزية بدليل الآية رابعة أن يكون  
 المراد بآذ كرم الشهادة وغيرها التعبير عن اعتلاء كلمة الله واذعان الخالفين فيحصل في بعض  
 بالقتل وفي بعض بالجزية وفي بعض بالمعاهدة خامسها أن يكون المراد بالقتال هو ما يقوم  
 مقامه من جزية أو غيرها سادسها أن يقال الغرض من ضرب الجزية اضطرابهم الى الاسلام  
 وسبب السبب فكذا قال حتى يسلموا أو يلتزموا ما يؤتاهم الى الاسلام وهذا أحسن  
 وبأن فيه ما في الثالث وهو آخر الاجوبة والله أعلم (قوله باب من قال) هو مضاف حتما  
 (قوله أن الايمان هو العمل) مطابقة الآيات والحديث لما ترجم له بالاستدلال  
 بالمجموع على المجموع لان كل واحد منها دال بمفرده على بعض الدعوى فقوله بما كنتم  
 تعملون عام في الاعمال وقد تنقل جماعة من المفسرين ان قوله هنا تعملون معناه تؤمنون  
 فيكون خلاصا وقوله عما كانوا يعملون خاص بعمل اللسان على ما نقل المؤلف وقوله فليعمل  
 الصالحون عام أيضا وقوله في الحديث ايمان بالله في جواب أي العمل أفضل دال على أن  
 الاعتقاد والنطق من جملة الاعمال فان قيل الحديث يدل على أن الجهاد والجهاد الى لسان الايمان  
 لما يقتضيه ثم من المفارقة والترتيب فالجواب أن المراد بالايمان هنا التصديق هذه حقيقة  
 والايمان كما تقدم يطلق على الاعمال البينة لانها من كماله (قوله وأورثوها) أي صيرت  
 لكم اراثا واطلاق الارث مجازا عن الاعطاء لتحقيق الاستحقاق وما في قوله بما مصدرية أي  
 بعملكم وامام موصولة أي بالذي كنتم تعملون والباء للبابسة واللام مقابلة فان قيل كيف الجمع بين

عصمو امني دماءهم واموالهم  
 الا يحق الاسلام وحسابهم  
 على الله

\*(باب من قال ان الايمان  
 هو العمل)\*

نقول الله تعالى وتلك الجنة  
 التي أورثوها بما كنتم  
 تعملون

تق

٢٨١٢

وقال عدة من أهل العلم في  
قوله تعالى فوربك لنسألنهم  
أجمعين عما كانوا يعملون  
عن لالة الله وقال لنسأل  
هذا فليعمل العاملون  
(حدثنا) أجدن بن  
وموسى بن اسمعيل قال حدثنا  
ابراهيم بن سعد حدثنا  
ابن شهاب عن سعد بن  
السبب عن أبي هريرة أن  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم سئل أي العمل أفضل  
قال إيمان بالله ورسوله قيل  
ثم ماذا قال الجهاد في سبيل  
الله قيل ثم ماذا قال جهم برود

٢٦

٢٨١٢

تحفة

١٢١٠١

هذه الآية وحديث ابن يدرخل أحدكم الجنة بعمله فالجواب ان المنفي في الحديث دخولها بالعمل  
الجمرد عن القبول والمنفي في الآية ودخولها بالعمل المتقبل والقبول انما يحصل بركة الله فلم  
يحصل الدخول الا بركة الله وقيل في الجواب غير ذلك كما سيأتي عند ايراد الحديث المذكور  
(تنبيه) \* اختلف الجواب عن هذا السؤال وأجيب بان لفظ من مراد في كل منهما وقيل  
وقع باختلاف الاحوال والاشخاص فاجيب كل سائل بالحل الاقرب به وهذا اختيار الحلبي  
وقوله عن الفضال (قوله وقال عدة) أي جماعة من أهل العلم منهم أنس بن مالك وروينا حديثه  
مرفوعا في الترمذي وغيره وفي اسناده ضعف ومنهم ابن عمر وروينا حديثه في التفسير للطبري  
والدعالي الطبراني ومنهم مجاهد وروينا عنه في تفسير عبد الرزاق وغيره (قوله لنسألنهم الخ)  
قال النووي معناه عن أعمالهم كلها أي التي تتعلق بها التكليف وتخصيص ذلك بالتوحيد  
دعوى بلا دليل (قلت) لتخصيص وجه من جهة التعميم في قوله أجمعين بعد ان تقدم ذكر  
الكفار الى قوله ولا تحزن عليهم واخفض جناحك للمؤمنين فدخل فيه المسلم والكافر فان  
الكافر مخاطب بالتوحيد بخلاف بخلاف باقي الاعمال ففيها الخلاف فن قال انهم  
مخاطبون بقول انهم مسؤولون عن الاعمال كلها ومن قال انهم غير مخاطبين بقول انما يسألون  
عن التوحيد فقط فالسؤال عن التوحيد متفق عليه فهذا هو دليل التخصيص فحمل الآية عليه  
أولى بخلاف الجدل على جميع الاعمال لما فيه من الاختلاف والله أعلم (قوله وقال) أي الله  
عز وجل (المثل هذا) أي الفوز العظيم (فليعمل العاملون) أي في الدنيا والظاهر ان المصنف تناولها  
بما تأوله الا بين المتقدمين أي فليؤمن المؤمنون أو يحمل العمل على عومه لان من آمن  
لا بد ان يقبل ومن قبل في حق الله ان يعمل ومن عمل لا بد ان يتأهل فاذا وصل قال للمثل هذا فليعمل  
العاملون \* (تنبيه) \* يحتمل أن يكون قائل ذلك المؤمن الذي رأى غير الله ويحتمل أن يكون  
كلامه اقتضى عند قوله الفوز العظيم والذي بعده ابسطه من قول الله عز وجل أو بعض  
الملائكة لاحكامية عن قول المؤمن والاحتمالات الثلاثة مذكورة في التفسير ولعل هذا هو  
السبب في إيهام المصنف القائل والله أعلم (قوله حدثنا أجدن بن موسى) هو أجدن بن عبد الله بن  
يونس البربري الكوفي نسب الى جده (قوله سئل) انهم السائل وهو أوزر الغفاري  
وحديثه في العتق (قوله قيل ثم ماذا قال الجهاد) وقع في مسند الحرث بن أبي أسامة عن  
ابراهيم بن سعد ثم جهاد فوافق بين الثلاثة في التفسير بخلاف ما عند المصنف وقال الكرماني  
الابن ان لا يشكر كالح والجهاد قد يكرر فالتورين للأفراد الشخص والتعريف للكمال  
اذ الجهاد لو اقيم به مرفوع الاحتياج الى التكرار لما كان أفضل وتعقب عليه بأن التكبير من  
جمله وجوه التعظيم وهو يعطى الكمال وبأن التعريف من جملة وجوه العهد وهو يعطى  
الأفراد الشخص فلا يسل الفرق (قلت) وقد ظهر من رواية الحرث التي ذكرتها أن التكبير  
والتعريف من جملة تصرف الرواة لان محرمه واحد فالاطالة في طلب الفرق في مثل هذا غير  
طائفة والله الموفق (قوله جهم برود) أي مقبول ومنه برتجك وقيل المبرور الذي لا يخطئه  
انتم وقيل الذي لا يراه فيه \* (قائمة) \* قال النووي ذكر في هذا الحديث الجهاد بعد الايمان  
وفي حديث أبي ذر يذ كرا الحج وذكر العتق وفي حديث ابن مسعود بدأ بالصلاة ثم البر ثم الجهاد

وفي الحديث المتقدم ذكر السلامة من البدو واللسان قال العلماء اختلاف الاجوبة في ذلك باختلاف الاحوال واحتياج المخاطبين وذكر ما يعلمه السائل والسمعون وترك ما لم يعلموا ويمكن أن يقال ان لفظة من مرادة كما يقال فلان أعقل الناس والمراد من أعقلهم ومنه حديث خبركم خيركم لاهله ومن المعلوم أنه لا يصير بذلك خبر الناس فان قيل لم يقدم الجهاد وليس ركن على الحج وهو ركن فالجواب أن نفع الحج قاصر غالباً ونفع الجهاد متعدد غالباً أو كان ذلك حيث كان الجهاد فرض عين ووقوعه فرض عين اذ ذلك متكرر فكان أهم منه تقديمه والله أعلم **(قوله)** باب اذ لم يكن الاسلام على الحقيقة حذف جواب قوله اذ العلم به كأنه يقول اذا كان الاسلام كذلك لم ينتفع به في الآخرة ومحصل ما ذكره واستدل به أن الاسلام يطلق ويراد به الحقيقة الشرعية وهو الذي يردف اليعان وينفع عند الله وعلمه قوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام وقوله تعالى فاوجدناهم غافلين من المسلمين ويطلق ويراد به الحقيقة اللغوية وهو مجرد الاقتصاد والاستسلام فالحقيقة في كلام المصنف هاهي الشرعية ومناسبة الحديث للترجمة ظاهرة من حيث ان المسلم يطلق على من أظهر الاسلام وان لم يعلم باطنه فلا يكون مؤمناً لانه من لم تصدق عليه الحقيقة الشرعية وأما اللغوية فافصلة **(قوله عن سعد)** هو ابن ابي وقاص كما صرح به الاستيعلي في روايته وهو والد عامر الراوي عنه كما وقع في الزكاة عند المصنف من رواية صالح بن كيسان قال فلان عن عامر بن سعد عن أبيه واسم أبي وقاص مالك وسياق في تمام نسبة في مناقب سعدان شاء الله تعالى **(قوله أعطى رهما)** الرهما عددمن الرجال من ثلاثة الى عشرة قال القزاز وريحانوز واذك قد لا ولا واحد له من لفظه ورهما الرجل نأويه الاذني وقيل قبلته ولا أعلم على من طريق ابن أبي ذئب أنه جاء رهما فساوه فاعطاهم فترك رجلا منهم **(قوله وسعد جالس)** فيه تجريد وقوله أجمعهم الى قبته التفات ولفظه في الزكاة أعطى رهما أو أبا جالس فساوه بلا تجريد ولا التفات وزاد فيه فقمت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فساروته وغفل بعضهم فعزاه هذه الزيادة الى مسلم فقط والرجل المتروك اسمه جعيل بن سراقه الضمري هما الواقدي في المغازي **(قوله مالك عن فلان)** يعني أي سبب ذلك عنه الى غيره ولفظ فلان كتابة عن اسم أبيهم بعد ان ذكر **(قوله فوائده)** فيه القسم في الاخبار على سبيل التأكييد **(قوله)** لاراه وقع في روايته من طريق أبي ذر وغيره بضم الهمزة هنا وفي الزكاة وكذا في رواية الاسمعي وغيره وقال الشيخ يحيى الدين رحمه الله بل هو بفتحها أي أعلمه ولا يجوز ضمها فاصبر بمعنى أظنه لانه قال بعد ذلك غلبني ما علم منه اه ولادالة فلما ذكر على تعيين الفتح لجواز اطلاق العلم على الظن الغالب ومنه قوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات فاستمسكوا بهن من ايمانكم من اطلاق العلم أن لا تكون مقدماته فليست فيكون نظرا لا يقينا وهو الممكن هنا وبهذا جزم صاحب المفهم في شرح مسلم فقال الرواية بضم الهمزة واستندت منه جواز الخلف على غلبة الظن لان النبي صلى الله عليه وسلم ما نهاه عن الخلف كذا قال وقوله نظرا لا يخفى لانه أقسم على وجدان الظن وهو كذلك ولم يقسم على الامر المظنون كما ظن **(قوله فقال أو مسلما)** هو باسكان الواو لا بفتحها فقبل هي للتوبيخ وقال بعضهم هي للتشريك وأنه أمره أن يقولهما معاً لانه أحوط وبردها رواية ابن الاعراب في محبة في هذا الحديث فقال لا تنقل مؤمن بل مسلم

**«(باب)»** اذ لم يكن الاسلام على الحقيقة وكان على الاستسلام أو الخوف من القتل لقوله تعالى قالت الاعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا فاذا كان على الحقيقة فهو على قوله جل ذكره ان الدين عند الله الاسلام ومن ينتفع غير الاسلام ديناً فلان يقبل منه **(حديثاً)** أبو اليان قال أخبرنا شعب عن الزهري قال اخبرني عامر بن سعد بن أبي وقاص عن سعد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى رهما وسعد جالس فترك رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً هو أجمعهم الي فقلت يا رسول الله مالك عن فلان فوائده اني لا أراه مؤمناً فقال أو مسلماً فسكت قليلاً ثم غلبني ما أعلم منه فعدت لمقاتي فقلت مالك عن فلان فوائده اني لا أراه مؤمناً فقال أو مسلماً فسكت قليلاً ثم غلبني ما أعلم منه فعدت لمقاتي وعاد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال يا سعد



فوضع انما الاضراب وليس معناه الانكار بل المعنى أن اطلاق المسلم على من لم يعتز به حاله اخيرة  
الباطنة الاولى من اطلاق المؤمن لان الاسلام معلوم بحكم الطاهر قاله الشيخ محي الدين لمخضا  
وتعقبه الكرماني بأنه يلزم منه أن لا يكون الحديث دالا على ما عقده الباب ولا يكون رد الرسول  
صلى الله عليه وسلم على سعد فائدة وهو تعقب حمز ودوقد يناوجه المطابقة بين الحديث والترجمة  
قبل ومحصل القصة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوسع العطاء لمن أظهر الاسلام تألفا فلما  
أعطى الرهط وهم من المؤلفلة وترك جعيلاً وهو من المهاجرين مع أن الجميع سألوه خاطبه سعد  
في أمره لانه كان يرى ان جعيلاً أحق منهم لما اختبره منه دونهم ولهذا راجع فيه أكثر من مرة  
فأرشدته النبي صلى الله عليه وسلم الى أمرين أحدهما اعلامه بالحكمة في اعطاءه ولأن حرمان  
جعيل مع كونه أحب اليه ممن أعطى لانه لو ترك اعطاء المؤلف لم يؤمن ارتداده فيكون من أهل  
النار فانهم ما ارشاده الى التوقف عن التناهي الامر الباطن دون التناهي الامر الظاهر فوضع هذا  
قائداً رد الرسول صلى الله عليه وسلم على سعد وانه لا يستلزم محض الانكار عليه بل كان أحد  
الجوابين على طريق المشورة الاولى والاسترخاء على طريق الاعتذار فان قيل كيف تقبل شهادة  
سعد لجعيل بالايان ولو شهد به بالعدالة لقبل منه وهي تستلزم الايمان فاجاب ان كلام سعد لم  
يخرج مخرج الشهادة ولو شاءنا مخرج المخرج له والتوسل في الطلب لاجله فلهذا افوق في لفظه  
حتى ولو كان لفظ الشهادة لما استلزم المشورة عليه بالامر الاول وشهادته بل السياق يرشد الى  
انه قبل قوله فيه بدليل أنه اعتذر اليه وروى في مسند محمد بن هرون الروائي وغيره باسناد صحيح  
الى أبي سالم الجبشاني عن أبي ذر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له كيف ترى جعيلاً قال  
قلت كسكهم من الناس يعني المهاجرين قال فكيف ترى فلان قال قلت سيد من سادات الناس  
قال فجعل خد من ملء الارض من فلان قال قلت فلان هكذا وأنت تصنع به ما تصنع قال انه  
رأس قومه فاناً أنا فلهم به فهذه منزلة جعل المذكور عند النبي صلى الله عليه وسلم كما ترى فظهرت  
بهذا الحكمة في حرمانه واعطاء غيره وان ذلك لمصلحة التأليف كما قرأناه وفي حديث الباب من  
الفوائد التفرقة بين حقيقة الايمان والاسلام وترك القطع بالايمان الكامل لمن لم ينص عليه  
وأما منع القطع بالجنة فلا يؤخذ من هذا صريحاً وان تعرض له بعض الشارحين فم هو كذلك  
فمن لم يثبت فيه النص وفيه الرعدة في غلاة المرجئة في اكتفاءهم في الايمان بنطق اللسان وفيه جواز  
نصر في الامام في مال المصالح وتقديم الاهم فالاهم وان خفي وجه ذلك على بعض الرعدة وفيه  
جواز الشفاعة عند الامام فيما يعتقد الشافع جوازه وتبني الصغير للكبير على ما يظن أنه ذهل  
عنه ومصر اجعة المشفوع اليه في الامر اذا لم يؤد الى مفسدة وان الاسرار النصيحة أولى من  
الاعلان كما ستأتي في الاشارة اليه في كتاب الزكاة فقامت به فصارونه وقد تبين اذا جاز الاعلان  
الى مفسدة وفيه ان من أشعر عليه بما يعتقده المشرك عليه لا شكر عليه بل ينه له وجه الصواب  
وفيه الاعتذار الى الشافع اذا كانت المصلحة في ترك اجابته وان لا لعب على الشافع اذا ردت  
شفاعة ذلك وفيه استحباب ترك الالتحاق في السؤال كما استنبطه المؤلف منه في الزكاة وسأني  
تقرره هناك ان شاء الله تعالى (قوله اني لا اعطى الرجل) حذف المفعول الثاني للتعظيم أي  
أي عطائه كان (قوله لا يحب الي) في رواية الكشمي أحب وكذا الاكثر لارواة ووقع عند

اني لا اعطى الرجل وغيره  
أحب الى منه خسة

الاسم على بعد قوله أحب الى منه وما أعطيه الا تخافة أن يكره الله الى آخره ولا يداود من  
 طريق معمر انى أعطى رجلا أو أده من هو أحب الى منهم لأعطيه شأ تخافة أن يكبو فى النار  
 على وجوههم (قوله أن يكرهه) هو يفتح أوله وضم الكاف يقال كتب الرجل اذا طرقت وكفه  
 غيره اذا قبله وهذا على خلاف القياس لأن الفعل اللازم بتعدى بالهمزة وهذا زيدت عليه  
 الهمزة فقصم وقد ذكر المؤلف هذا فى كتاب الزكاة فقال يقال كتب الرجل اذا كان فعله غير واقع  
 على أحد فاذا وقع الفعل قلت كبه وكبته وجاءت نظيره هذا فى أحرف يسيرة منها النسل وريش  
 الطائر ونسلته وأنزفت البئر ونزفتها وحكى ابن الأعرابي المتعدي كبه واكبه معا (تنبيه)  
 ليس فيه إعادة السؤال ثانيا ولا الجواب عنه وقد روى عن ابن وهب ورشد بن سعد جميعا  
 عن يونس عن الزهري بسند آخر قال عن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه أخرجه ابن  
 أبي حاتم ونقل عن أبيه أنه خطأ من رآه وهو الوليد بن مسلم عنهما (قوله ورواه يونس) يعنى ابن  
 أبي يزيد الأديلى وحديثه موصول فى كتاب الايمان لعبد الرحمن بن عمر الزهري الملقب بسنة  
 بضم الراء واسكان السين المهملة وقيل الهاء مشددة من فوق مفتوحة ولفظه قريب من سياق  
 الكذب يعنى ليس فيه إعادة السؤال ثانيا ولا الجواب عنه (قوله وصالح) يعنى ابن كيسان  
 وحديثه موصول عند المؤلف فى كتاب الزكاة وفيه من اللطائف رواية ثلاثة من التابعين بعضهم  
 عن بعض وهم صالح والزهري وعاصم (قوله ومعمر) يعنى ابن راشد وحديثه عند أحد بن  
 حنبل والجليلى وغيرهما عن عبد الرزاق عنه وقال فيه أعاد السؤال ثلاثا ورواه مسلم بن  
 محمد بن يحيى بن أبى عمر عن سفیان بن عيينة عن الزهري ووقع فى اسناده وهم منه أو من شيخه لأن  
 معظم الروايات فى الجوامع والمسند عن ابن عيينة عن معمر عن الزهري بزيادة معمر بينهما  
 وكذا حدث به ابن أبى عمر شيخ مسلم فى مسنده عن ابن عيينة وكذا أخرجه أبو نعيم فى مستدرجه  
 من طريقه وزعم أبو مسعود فى الاطراف ان الوهم من ابن أبى عمر وهو محتمل لأن يكون الوهم  
 صدر منه لما حدث به مسلما لكن لم يتبعن الوهم فى جهته وحمله الشيخ يحيى الدين على أن ابن عيينة  
 حدث به مرئيا ساقط معمر ومرئيا بسأله وفيه بعد لأن الروايات قد تضاعفت عن ابن عيينة  
 بأشياء معمر ولم يوجد بأسقاطه الا عند مسلم والموجود فى مسند شيخه بلا اسقاط كما تقدمناه وقد  
 أوضحنا ذلك فى الباب الذى قبله فى كتاب تعليق التعليق وفى رواية عبد الرزاق عن معمر من الزيادة قال  
 الزهري قهرى ان الاسلام الكلمة والاعيان العمل وقد استشكل هذا بالنظر الى حديث سؤال  
 جبريل قالن ظاهره بخالفه ويمكن ان يكون مراد الزهري ان المرء يحكم بأسلامه ويسمى مسلما  
 اذا تأنى بظاهرة أى كفة الشهادة وأنه لا يسمى مؤمنا الا بالعمل والعمل يشمل عمل القلب  
 والجوارح وعمل الجوارح يدل على صدقه وأما الاسلام المذكور فى حديث جبريل فهو  
 الشرى الكامل المراد بقوله تعالى ومن يتبع غير الاسلام ينافن يقبل منه (قوله وابن أبى  
 الزهري عن الزهري) يعنى أن الأربعة المذكورين رواهوا الحديث عن الزهري باسناد كما  
 رواه شعيب عنه وحديث ابن أبى الزهري موصول عند مسلم وساق فى السؤال والجواب  
 ثلاث مرات وقال فى آخره خشية ان يكتب على البناء لله فسهول وفى رواية ابن أبى الزهري  
 لطيفة وهى رواية أربعة من بنى زهرة على الولاء فهو وعاصم وأبوهم (قوله باب) هو ممنون

تغ

٢٢/٢

أن يكره الله فى النار ورواه  
 يونس وصالح ومعمر وابن  
 أبى الزهري عن الزهري  
 (باب) السلام من الاسلام

وقوله السلام من الاسلام زاد في رواية كريمة افشاء السلام والمراد بافشاءه نشره سرا أو جهرا  
وهو مطابق للمرفوع في قوله على من عرفته ومن لم تعرفه وبيان كونه من الاسلام تقدم في باب  
اطعام الطعام مع شيعة فوائده وغابر المصنف بين شيعة الذين حدثه عن النبي صلى الله عليه وآله  
بالباقية الاسنادية وهي تكثير الطرق حيث يحتاج الى إعادة المتن فإنه لا يبعد الحديث الواحد  
في موضعين على صورة واحدة فإن قيل كان يمكن ان يجمع الحكمين في ترجمة واحد فيخرج  
الحديث عن شيعة معا أجاب الكرماني باحتمال أن يكون كل من شيعة أو رده في معرض غير  
المعرض الآخر وهذا ليس بباطل لانه متوقف على ثبوت وجود تصنف مسوب لكل من شيعة  
والاصل علمه ولان من اعني بترجمه كل من قتيبة وعمر بن خالد لم يذكر أن لواحد منهما  
تصنف في الابواب ولانه لم يمتنع ان البخاري يفتني في ذلك بما لا يدركه فيه غيره ولانه يتيقن  
السؤال بجمله اذا لا يمتنع معه ان يجمعهما المصنف ولو كان سمعهما مفترقين والظاهر من صنيع  
البخاري انه يقصد تعدد شعب الايمان كما تقدمت من كل شعبة ياب تنويهها ذكرها وقصد  
التنويه يحتاج الى التأكيد فلذلك غاب عن الترجمين **(قوله وقال عمار)** هو ابن ياسر أحد  
السابقين الاولين واثاره هذا أخرجه احمد بن حنبل في كتاب الايمان من طريق سفیان  
الثوري ورواه يعقوب بن شيعة في مسنده من طريق شعبة وزهير بن معاوية وغيرهما كلهم  
عن أبي اسحق السبيعي عن صله بن فرعون عمار ولفظ شعبة ثلاث من كن فيه فقد استكمل  
الايمان وهو بالمعنى وهكذا رويناه في جامع معمر عن أبي اسحق وكذا حدث به عبد الرزاق في  
مصنفه عن معمر وحدث به عبد الرزاق باخرة فرفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم كذا أخرجه  
البرازي في مسنده وابن أبي حاتم في العلل كلاهما عن الحسن بن عبد الله الكوفي وكذا رواه  
البغوي في شرح السنة من طريق أحمد بن كعب الواسطي وكذا أخرجه ابن الاثير في معجمه  
عن محمد بن الصباح الصنعاني ثلاثهم عن عبد الرزاق مرفوعا واستقر به الزائر وقال أبو زرعة  
هو خطأ **(قلت)** وهو معلول من حيث صناعة الاسناد لان عبد الرزاق تغير باخرة وسماع هو له  
منه في حال تغيره الا أن مثله لا يقال بأري فهو في حكم المرفوع وقد رويناه مرفوعا من وجه آخر  
عن عمار أخرجه الطبراني في الكبير وفي اسناده ضعف وله شواهد أخرى ينتهي فتلحق بغيره  
**(قوله ثلاث)** أي ثلاث خصال واربعة نظير ما عرفته ثلاث من كن فيه والعالم يفتح اللام  
والمراد به هنا جميع الناس والاقطار الالة وقيل الافتقار وعلى الثاني فمن قوله من الاقتار  
يعني مع أو بمعنى عند قال أبو الزناد بن سراج وغيره انما كان من جمع الثلاث مستكملا  
للايمان لان مداره عليها لان العبد اذا انصف بالانصاف لم يترك لواحد من اجاب عليه الا أداء  
ولم يترك شيئا مما عليه الاجتهاد وهذا يجمع أركان الايمان وبذل السلام يتضمن تكاليم  
الاخلاق والتواضع وعدم الاحتقار ويحصل به التألف والتحابب والانفاق من الاقتار يتضمن  
غاية الكرم لانه اذا انفق من الاحتياج كان مع التوسع أكثر انفاقا والنفقة أعظم من أن تكون  
على العيال واجبة ومندوبة أو على الضيف والزائر وكونهم من الاقتار يستلزم الوفاق بالله  
والإهدى في الدنيا وقصر الأمل وغير ذلك من مهمات الآخرة وهذا التقدير يقتضي أن يكون

تغ

٢٦/٢

وقال عمار ثلاث من جهم  
فقد جمع الايمان الانصاف  
من نفسك وبذل السلام للعالم  
والانفاق من الاقتار  
(حدثنا) قتيبة قال حدثنا  
الليث عن يزيد بن أبي حبيب  
عن أبي أنس عن عبد الله بن  
عمر أن رجلا سأل رسول  
الله صلى الله عليه وسلم أي  
الاسلام خير قال نظم الطعام  
وتقرأ السلام على من  
عرفت ومن لم تعرف

٢٨

٢٨

تحفة

٨٩٢٧

الحديث مرفوعا لأنه يشبه أن يكون كلام من أوفى جوامع الكلام والله أعلم (قوله باب كفران  
العشر وكفرون كفر) قال القاضي أبو بكر بن العري في شرحه مراد المصنف أن بين أن  
الطاعات كما تسمى إيمانا كذلك المعاصي كفران لكن حيث يطلق عليها الكفر لا يراد به  
الكفر الخارج من الملة قال وخص كفران العشر من بين أنواع الذنوب بالقدرة بدعوة وهي قوله  
صلى الله عليه وسلم لو أمرت أحد أن يسجد لأحد لأمرته المرأة أن تصبدل وجهها فخرن حتى  
الزواج على الزوجة بحق الله فإذا كفرت المرأة حتى زوجها وقد بلغ من حقها عليها هذه الغاية  
كان ذلك دليلا على تم أو نهما بحق الله فلذلك يطلق عليها الكفر لكانه كفر لا يخرج عن الملة  
وبؤس من كلامه مناسبة هذه الترجمة لامور الأيمان وذلك من جهة كون الكفر ضد  
الأيمان وأما قول المصنف وكفرون كفر فاشار إلى أثر رواه أحمد في كتاب الأيمان من طريق  
عطاء بن أبي رباح وغيره وقوله فيه أبو سعيد أي يدخل في الباب حديث رواه أبو سعيد وفي رواية  
كرية عنه عن أبي سعيد أي مروى عن أبي سعيد وقائدة هذه الإشارة إلى أن الحديث طريقا غير  
الطريق المسافة وحديث أبي سعيد أخرجه المؤلف في الحيز وغيره من طريق عباس بن  
عبد الله عنه وفيه قوله صلى الله عليه وسلم للنساء تصدن فاني رأيتكن كثيرا أهل النار قتلن ولم  
بارسول الله قال تكفرن اللعن وتكفرن العشير الحديث ويحق أن يريد بذلك حديث أبي سعيد  
أيضا لا يشكر الله من لا يشكر الناس قاله القاضي أبو بكر المذكور والاول أظهر وأجري على  
ما أوفى المصنف وبعضه إirاده حديث ابن عباس بلفظ وتكفرن العشر والعشير الزوج قبله  
عشر عني معاشر مثل أكمل معنى مؤا كل وحديث ابن عباس المذكور طرف من حديث  
طويل أو رده المصنف في باب صلاة الكسوف بهذا الإسناد تاما وسأيت الكلام عليه ثم وثبه  
هنا على فائدة تبين واحداهما أن البخاري يذهب إلى جواز قطع الحديث إذا كان ما فصله منه  
لا يتعلق بمحاقله ولا بما بعده تعلقا بفضي إلى فساد المعنى فصنعه كذلك هوهم من لا يحفظ الحديث  
إن المختصر غير التام لاسم إذا كان ابتداء المختصر من أثناء التام كما وقع في هذا الحديث فإن أوله  
هنا قوله صلى الله عليه وسلم رأيت النار إلى آخر ما ذكر منه وأول التام عن ابن عباس قال خضفت  
الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر قصة صلاة الكسوف ثم خطبة النبي صلى  
الله عليه وسلم فيها القدر المذكور هنا فنحن أراد عدد الأحاديث التي اشتمل عليها الكتاب يظن أن  
هذا الحديث حديثان أو أكثر لا اختلاف الابتداء وقد وقع في ذلك من حكى أن عدته بغير تكرار  
أربعة آلاف أو نحوها كان الصلاح والشيخ يحيى الدين ومن بعدهما وليس الأمر كذلك بل  
عدته على البحر رأف الأحاديث وخمسمائة حديث وثلاثة عشر حديثا كما ثبت ذلك مفصلا في  
المقدمة القائدة الثانية تقرآن البخاري لا بعد الحديث الاقفاة لكن تارة تكون في المتن  
وتارة في الاسناد وتارة فيهما وحيث تكون في المتن خاصة لا بعده بصورته بل تصرف فيه فان  
كثرت طرقه أو رد لكل باب طريقا وإن قلت اختصر المتن أو الاسناد وقد صنع ذلك في هذا  
الحديث فإنه أو رده هنا عن عبد الله بن مسلة وهو القنعني مختصرا مقتصرا على مقصود  
الترجمة كما تقدمت الإشارة إليه من أن الكفر يطلق على بعض المعاصي ثم أو رده في الصلاة في  
باب من صلى وقدمه نار بهذا الإسناد بعينه لكنه لم يغير اقتصر على مقصود الترجمة منه فقط

نغ

٤٣/٢

«(باب) كففران العشر  
وكفرون كفر» فيه أبو سعيد  
عن النبي صلى الله عليه وسلم  
(حديثنا) عبد الله بن مسلة  
عن مالك عن زيد بن أسلم  
عن عطاء بن يسار عن ابن  
عباس قال قال النبي صلى  
الله عليه وسلم رأيت النار  
فإذا أكثر أهلها النساء  
يكفرن قبل أن يكفرن بالله  
قال يكفرن العشير ويكفرن  
الاحسان لو أحسنت إلى  
أحداهن الدهر ثم رأيت منك  
شيئا قالت ما رأيت منك  
خيرا قط

٢٩

٢٩

تحفة

٥٩٧٧

ثم أورد في صلاة الكسوف بهذا الاسناد فساقه تاماً ثم أورد في بدء الخلق في ذكر الشمس والقمر عن شيخ غير التقني مقتصر على موضع الحاجة ثم أورد في عشرة النساء عن شيخ غيرهما عن مالك أيضاً على هذه الطريقة يحمل جمع تصرفه فلا يجد في كتابه حديث على صورة واحدة في موضعين فصاعداً والله الموفق وسأني الكلام على ما تضمنه حديث الباب من القوائد حيث ذكره تاماً إن شاء الله تعالى **(قول له باب)** هو منون وقوله المعاصي منبأ ومن أمر الجاهلية خبره والجاهلية ما قبل الاسلام وقد يطلق في شخص معين أي في حال جاهليته وقوله ولا يكثر بتشديد الفاء المفتوحة وفي رواية أي الوقت بفتح أوله وأسكن الكاف وقوله الا بالشرك أي ان كل معصية تؤخذ من ترك واجب أو فعل محرم فهي من أخلاق الجاهلية والشرك أكرم المعاصي ولهذا استثناء ومحصل الترجمة أنه لما قدم ان المعاصي يطلق عليها الكفر مجازاً على إرادة كفر النعمة لا كفر الإحداً أراد ان يبين انه كفر لا يخرج عن الملة خلافاً للخوارج الذين يكفرون بالذنوب ونص القرآن برده عليهم وهو قوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء فعصر ما دون الشرك تحت إمكان المغفرة والمراد بالشرك في هذه الآية الكفر لأن من يجحدنوة محمد صلى الله عليه وسلم مثلاً كان كافراً ولو لم يجعل الله الهاء آخر والمغفرة مستغف عنه بخلاف وقدر الشرك ويراد به ما هو أخص من الكفر كافي قوله تعالى لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركون قال ابن بطال غرض البخاري الرد على من يكفر بالذنوب كالخوارج ويقول ان من مات على ذلك يخلد في النار والامة ترد عليهم لأن المراد بقوله ويغفر ما دون ذلك ان يشاء من مات على كل ذنب سوى الشرك وقال الكرماني في استدلاله بقول أي ذرعية بانه نظر لان التعبير ليس كبير وهم لا يكفرون بالصغار **(قلت)** استدلاله عليهم من الآية ظاهر ولذلك أقصر عليه ابن بطال وأما قصة أي ذر فاعلم ان كرت ليستدل بها على أن من بقيت فيه خصله من خصال الجاهلية سوى الشرك لا يخرج عن الايمان بها سواء كانت من الصغار ثم الكاثر وعروا ونح واستدل المؤلف أيضاً على أن المؤمن اذا ارتكب معصية لا يكفر بان الله تعالى أبقى عليه اسم المؤمن فقال وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ثم قال انما المؤمنون اخوة فاصحابوا بن أخويكم واستدل أيضاً بقوله صلى الله عليه وسلم اذا اتى المسلمان بسقيهما فسماهما مسلمين مع التوعد بالنار والمراد هنا اذا كانت المقاتلة بغير تاويل سائق واستدل أيضاً بقوله صلى الله عليه وسلم لا يذرفك جاهلة أي خصله جاهلية مع ان منزلة أي ذر من الايمان في الذروة العالمة وانما ويحبذ لك على عظيم منزلته عنده تحذير الله عن معاودة مثل ذلك لانه وان كان معذوراً بوجه من وجوه العذر لكن وقوع ذلك من مثله يستعظم أكثر من هودونه وقد وضع هذا بوجه دخول الحديث تحت الترجمة وهذا على مقتضى هذه الرواية أو رواية أي ذر عن مشايخه لكن سقط حديث أي بكرة من رواية المصنف وأما رواية الاصلي وغيره فافرد فيها حديث أي بكرة بترجمة وان طائفتان من المؤمنين وكل من الروايتين جمعا وتفرقا حسن والطائفة القطعة من الشيء يطلق على الواحد فافرد الجمهور وأما اشتراط حضور أربعة في رجم الزاني مع قوله تعالى وليشهد عذابهم طائفة من المؤمنين فالآية واردة في الخلد ولا اشتراط فيه والاشتراط في الرجم دليل آخر وأما اشتراط ثلاث في صلاة الخوف مع قوله تعالى فليقيم طائفة منهم معك

\* (باب) المعاصي من أمر الجاهلية ولا يكفر صاحبها بارتكابها الا بالشرك لقول النبي صلى الله عليه وسلم انك امرؤ فكل جاهلية وقال الله عز وجل ان الله لا يغير أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء

فذا لقوله تعالى ولما أخذوا أسلحتهم فذكره بلفظ الجمع وأقله ثلاثة على الصحيح (قوله حدثنا  
 أيوب) هو السجستاني ويونس هو ابن عبيد عن الحسن هو ابن أي الحسن البصري والاحنف  
 ابن نيس محضرم وقد رأى النبي صلى الله عليه وسلم لكن قبل اسلامه وكان رئيس بني تميم في  
 الاسلام به يضرب المثل في الحلم وقوله ذهب لا تصبر هذا الرجل يعني علما كذا هو في مسلم من  
 هذا الوجه وقد أشار إليه المؤلف في المتن ونظفه أريد نصره ابن عمر رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم زاد الاحمدي في روايته يعني علما أو بكرة كما كان الكافي هو الصحابي المشهور وكان  
 الاحنف أراد أن يخرج بقومه الى علي بن أبي طالب ليقا تل معه يوم الجمل فنهاه أبو بكر فخرج  
 وحمل أبو بكره الحديث على عمومته في كل مسلمين التقيا بسيفهما حسم اللامدة والافالخ في أنه  
 محمول على ماذا كان القتال منهم ما يغرب أو بل سائق كاذب فنهاه عن ذلك من عموم الحديث  
 المتقدم بدليله الخاص في قتال أهل البقي وقد رجع الاحنف عن رأي أبي بكر في ذلك وشهد مع  
 علي في حروبه وسب أبي الكلام على حديث أبي بكر في كتاب الفتن ان شاء الله تعالى ورجال  
 اسناده كلهم بصرون وفيه ثلاثة من التابعين يروى بعضهم عن بعض وهم أيوب والحسن  
 والاحنف (قوله عن واصل) هو ابن حيان والاصلي هو الاحدب واللمصنف في العتق ثنا  
 واصل الاحدب (قوله عن المعرور) وفي العتق سمعت المعرور بن سويد وهو بمهمات ساكن  
 العين (قوله بالبردة) هو شيخ الرامو الموحدة والمجتمعة موضع بالبادية يشتهر بين المدينية ثلاث  
 مراحل (قوله وعليه حله وعلي غلامه حله) هكذا رواه أكثر أصحاب شعبة عنه لكن في رواية  
 الاحمدي من طريق معاذ عن شعبة أثبت أباندر فاذا حله عليه منها أيوب وعلي عبيد منها أيوب  
 وهذا موافق ما في اللغة ان الحلة ثوبان من جنس واحد ويؤيدهما في رواية الاعمش عن المعرور  
 عند المؤلف في الادب بلفظ رأيت عليه بردا وعلي غلامه بردا فقلت لو أخذت هذا فلبسته  
 كانت حله وفي رواية مسلم فقلنا يا أباندر لو جعت بينهما كانت حله ولا يداود فقال القوم يا أباندر  
 لو أخذت الذي على غلامك فعلته مع الذي عليك لك انت حله فهذا موافق لقول أهل اللغة  
 لانهم كران الثوبين بصيران بالجمع ولو كان كافي الاصل على كل واحد منهما حلة  
 لكان اذا جمعهما بصير عليه حلثان وعكس الجمع بين الروايتين بأنه كان عليه برد جديد تحته  
 ثوب خلق من جنسه وعلي غلامه كذلك وكانه قيل له لو أخذت البرد الجديد فاضفته الى البرد  
 الجديد الذي عليك وأعطيت الغلام البرد الخلق بدله لك انت حله جديدة فقلت ذلك الروايتان  
 ويحصل قوله في حديث الاعمش لك انت حله أي كاملة الجودة فالتكبير فيه للتعظيم والله  
 أعلم وقد نقل بعض أهل اللغة ان الحلة لا تكون الا ثوبين جديدين يجلهما من طيها  
 فأذا وصل تسمية الحلة وغلام أي ذرا لمذكور ولم يسم ويحتمل أن يكون أبا امرأه وحسب  
 أبي ذر وحديثه عنه في الصحيحين وقد كرم في الكشي ان اسمه سعد (قوله فسأله) أي عن  
 السبب في الباسه غلامه فظهر ليسه لانه على خلاف المألوف فأجابته بحكاية القصة التي  
 كانت سببا لذلك (قوله سابت) في رواية الاحمدي شاعت في الادب للمؤلف كان يني  
 وبين رجل كلام وزاد مسلم من اخواني وقيل ان الرجل المذكور هو بلال المؤمن مولى  
 أبي بكر وروى ذلك الوايس بن مسلم منقطعا ومعنى سابت وقع بيني وبينه سباب بالتحقيف

قوله حدثنا أيوب الخ هذا  
 مؤخر عن حديث سليمان  
 ابن حرب في نسخة المتن التي  
 بأيدينا كما ترى تأمل اه  
 مصححه

\*(حدثنا)\* سليمان بن  
 حرب قال حدثنا شعبة  
 عن واصل عن المعرور قال  
 لقيت أباندر بالبردة وعليه  
 حلة وعلي غلامه حلة  
 فسألت عن ذلك فقال اني  
 سابت رجلا

٢٥  
 حديث  
 تحفة  
 ٩٩٨٠

وهو من السبب بالتشديد وأصله القطع وقبل مأخوذ من السبوة وهي حلقة الدبر سمى الناحش  
من انقول بالناحش من الجسد فعلى الأول المراد قطع المسبوب وعلى الثاني المراد كشف عورته  
لان من شأن السبب ابتداء عورة المسبوب **(قوله فغيرته بامه)** أى نسبته الى العار زادنى  
الادب وكانت أمه أعمى فقلت منها وفي رواية قلت له يا ابن السوداء والاعمى من لا يصح  
باللسان العربى سواء كان عربياً أو عجمياً والناس في فغيرته قيل هى تفسيرية كأنه بين أن التعبير هو  
السبب والظاهر انه وقع بينهما سبب وزاد عليه التعبير فتكون عاطفة وبدل عليه رواية مسلم قال  
أغيرته بامه فقلت من سب الرجال سبوا أباه وأمه قال انك امرؤ فبك جاهلة أى خصلة من  
خصال الجاهلية ويظهر لى أن ذلك كان من أى ذوق لى أن يعرف بخرجه فكانت تلك الخصلة من  
خصال الجاهلية باقية عنده فلها قال كاعند المؤلف فى الادب قلت على ساعتى هذه من كبر  
السن قال نعم كأنه نجب من خفاء ذلك عليه مع كبر سنه فينبى له كون هذه الخصلة متعممة شرعا  
وكان بعد ذلك يساوى غلامه فى اللبس وغيره وأخذ بالاحوط وان كان لفظ الحديث يقتضى  
اشتراط الواساة لا المساواة وسند كرماء يتعلق بيقية ذلك فى كتاب العتق حيث ذكره المصنف  
إنشاء الله تعالى وفى السباق دلالة على جواز تعذيبه بغيره بالياء وقد أنكره ابن قتيبة ورحمه  
بعضهم وأثبت آخر وانما الغصة وقد جافى سبب اللباس أى ذرغلامه مثل لبسه أحرر مرفوع  
أصرح من هذا وأخص أخرجه الطبرانى من طريق أبى غالب عن أبى أمامة أن النبي صلى الله  
عليه وسلم أعطى أبانذر عبدا فقال أطلعهم مما تأكل كل أنفسهم مما تأكلون وكان لا يذوق فشق  
نصفين فأعطى الغلام نصفه فقرأ النبي صلى الله عليه وسلم فقال الله فقال قلت يا رسول الله  
أطلعهم مما تأكلون وألصقهم بما تلبسون قال نعم **(قوله باب ظلم دون ظلم)** دون يحتمل أن  
تكون بمعنى غير أى أنواع الظلم متغايرة ومعنى الأدنى أى بعضها أخف من بعض وهو أظلم  
فى مقصود المصنف وهذه الجلة لفظ حديث رواه أحمد فى كتاب الايمان من حديث عطاء  
ورواه أيضا من طريق طاوس عن ابن عباس معناه وهو فى معنى قوله تعالى ومن لم يحكم بما أنزل  
الله الا أنه فاسد عمله المؤلف ترجعه واستدل له بالحديث المرفوع ووجه الدلالة منه ان الصحابة  
فهموا من قوله بظلم عوم أنواع المعاصى ولم يشكروا عليهم النبي صلى الله عليه وسلم ذلك وانما بين  
لهم ان المراد أعظم أنواع الظلم وهو الشرك على ما سنوخصه فدل على أن الظلم مراتب متفاوتة  
ومناسبة اراد هذا عقب ما تقدم من ان المعاصى غير الشرائع لا تنسب صاحبها الى الكفر المخرج  
عن الملة على هذا التفسير نظيرة **(قوله حدثنا أبو الوليد)** هو الطيالسى **(قوله وحدثني بشر)**  
هو فى الروايات الصحيحة نوابو العطف وفى بعض النسخ قبله بصورة ح فان كنت من أفضل  
التصنيف فى ميسلة مأخوذة من التجويل على المختار وان كانت مزيدة من بعض الروايات  
فيحتمل أن تكون ميسلة كذلك وأصح ما أخذت من البخارى لانها روى أى قال البخارى  
وحدثني بشر وهو ابن خالد العسكري وشيخه محمد وهو ابن جعفر المعروف بفنذر وهو أئب الناس  
فى شعبة ولهذا أخرجه المؤلف رواه مع كونه أخرجه الحديث عالما عن أبى الوليد واللفظ المساق  
هنا لفظ بشر وكذلك أخرجه الساقى عنه وتابعه ابن أبى عمير عن شعبة وهو عند المؤلف فى تفسير  
الانعام وأما لفظ أبى الوليد فاسفاه المؤلف فى قصة لقمان بلفظ أنا لم يلبس أبياه بظلم وزاد فيه

فغيرته بامه فقال لى النبي  
صلى الله عليه وسلم يا أبا  
ذرأ غيرته بأمه انك امرؤ  
فبك جاهلة اخوانكم  
خولكم جعلهم الله تحت  
أيديكم فمن كان أخوه تحت  
يده فليطعمه عما يأكل  
وليلبسه مما يلبس ولا  
تتكفروهم ما يغلبهم فان  
كفتموهم فاعينوهم **(باب)**  
وان طائفتان من المؤمنين  
اقتتلوا فأصلحو بينهما  
فسيماهم المؤمنين **(حدثنا)**  
عبد الرحمن بن المبارك قال  
حدثنا جاد بن زيد قال حدثنا  
أبو يونس عن الحسن عن  
الأخفش بن قيس قال ذهب  
لأنصر هذا الرجل فلقينى  
أبو بكر فقال أين تريد قلت  
أنصرف هذا الرجل قال ارجع  
فأتى سمعت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يقول اذا  
التى المسلمين يسيئهما  
فالتاثل والمقتول فى النار  
فقلت يا رسول الله هذا القاتل  
فيا لالم المقتول قال الله كان  
حرصا على قتل صاحبه  
**(باب)** «ظلم دون ظلم» **(حدثنا)**  
أبو الوليد حدثنا شعبة ح  
قال وحدثني بشر قال حدثنا  
محمد بن شعبة عن سليمان  
عن ابراهيم عن علقمة عن  
عبد الله بن زبارة عن أنس

أولهم في مستخرجهم من طريق سليمان بن حرب عن شعبة بعد قوله ان الشريك لظلم عظيم فطابت  
 أنفسنا واقتضت رواية شعبة هذه ان هذا السؤال سبب نزول الآية الأخرى التي في لقمان لكن  
 رواه البخاري ومسلم من طريق أخرى عن الأعشى وهو سليمان المذكور في حديث الباب في رواية  
 جر عنه فقالوا يا بلال ايمانك بظلم فقال ليس بذلك ألا تسمعون الى قول لقمان وفي رواية  
 وكيع عنه فقال ليس كانظنون وفي رواية عيسى بن يونس انما عاوا الشريك ألم تسمعو الى ما قال  
 لقمان وظاهر هذا ان الآية التي في لقمان كانت معلومة عندهم وان ذلك بينهم عليها ويحتمل  
 أن يكون نزولها وقع في الحال فتلاها عليهم ثم بينهم فتلتهم الروايات قال الخطابي كان الشريك  
 عند الصحابة أكبر من أن يلقب بالظلم فحملوا الظلم في الآية على ما عداه يعني من المعاصي فسألوا  
 عن ذلك فتركت هذه الآية كذا قال وفيه نظر والذي يظهر لي انهم حملوا الظلم على عومه الشريك  
 فنادونه وهو الذي يقتضيه صنيع المواقف وانما جلاوه على العموم لان قوله بظلم في سباق  
 النفي لكن عومه اها هنا يحجب الظاهر قال المحققون ان دخل على النكر في سباق النفي ما يؤكد  
 العموم ويقويه نحو من في قوله ما جاءني من رجل أفاد تنصيص العموم والافعال العموم مستفاد  
 بحسب الظاهر كما فهمه الصحابة من هذه الآية بين لهم النبي صلى الله عليه وسلم ان ظاهرا غير  
 مر ادبل هو من العام الذي أريد به الخاص فالمراد بالظلم أي أوعاه وهو الشريك فان قيل من أين  
 يلزم ان من ليس بالايمن بظلم لا يكون آمنا ولا مهتدا حتى شق عليهم والبيان انما يقتضي ان من  
 لم يوجد منه الظلم فهو آمن ويهدى الذي دل على نفي ذلك عن وجد منه الظلم فالجواب ان ذلك  
 مستفاد من المفهوم وهو مفهوم الصفة أو مستفاد من الاختصاص المستفاد من تقديم لهم على  
 الايمن أي لهم الايمن لاغيرهم كذا قال الرازي في قوله تعالى انك تعبد وقال في قوله تعالى  
 كلا انها كنهه فالتلهة تقدم هو على فالتلهة يشهد الاختصاص أي هو فالتلهة الاغرة فان قيل  
 لا يلزم من قوله ان الشريك لظلم عظيم ان غير الشريك لا يكون ظالما فالجواب ان التويز في قوله  
 لظلم للتعظيم وقد بين ذلك استدلال الشارع بالآية الثانية فالتقدير لم يلبسوا ايمانهم بظلم عظيم  
 أي بشريك اذا ظلم أعظم منه وقدر ذلك صريحا عند المؤلف في قصة ابراهيم الخليل عليه  
 السلام من طريق حفص بن غثا عن الأعشى ولفظه قلنا يا رسول الله أي ظلم لنفسه قال  
 ليس كما تقولون لم يلبسوا ايمانهم بظلم بشريك ولم يسمعو الى قول لقمان فذكر الآية واستند  
 منه المازري جواز تأخير البيان عن وقت الحاجة ونازعه القاضي عياض فقال ليس في هذه  
 القصة تكليف بل تكليف اعتقاد تصديق الخبر واعتقاد التصديق لازم لا ولوروده فما  
 هي الحاجة ويمكن أن يقال المعتقدات أيضا ما يحتاج الى البيان فلما أجل الظلم حتى تناول  
 الاطلاق جميع المعاصي شق عليهم حتى ورد البيان فثبت الحاجة والحق ان في القصة تأخير  
 البيان عن وقت الخطاب لانهم حيث احتاجوا اليه لم يتأخر (قوله) ولم يلبسوا أي لم يخلطوا  
 تقول ليست الامر بالتخفيف ألبسه بالفتح في الماضي والكسر في المستقبل أي خلطه وتقول  
 ليست الثوب ألبسه بالكسر في الماضي والفتح في المستقبل وقال محمد بن اسمعيل التيمي في  
 شرحه خلط الايمان بالشريك لا يتصور قالوا انهم لم يحصل لهم المصفتان كفر متأخر عن ايمان  
 متقدم أي لم يرتدوا ويحتمل أن يراد انهم لم يجمعوا بينهما ظاهرا وباطنا أي لم ينافقوا وهذا وجه

ولم يلبسوا ايمانهم بظلم أو لم يلبسوا  
 لهم الايمن وهم مهتدون  
 قال أصحاب النبي صلى الله  
 عليه وسلم أي ظلم فأنزل  
 الله عز وجل ان الشريك لظلم  
 عظيم

٢٢  
 ح ٢٢  
 ح ٢٢  
 ٩٤٢٠



ولهذا عساه المصنف سبب علامات المتناقض وهذا من يدعي ترتيبه ثم في هذا الاستاد رواية ثلاثة  
من التابعين بعضهم عن بعض وهم الاعشى عن شيخه ابراهيم بن زيد النخعي عن خاله عاقمة بن  
قيس النخعي والثلاثة كوفون فقها هو عبد الله الصبائي هو ابن مسعود وهذا الترجمة أحدا قبل  
ففيه انه أصبح الاسنادوا الاعشى موصوف بالتدليس ولكن في رواية حفص بن غياث التي  
تقدمت الإشارة إليها عند المؤلف عنه حدثنا ابراهيم ولم أرتصر به بذلك في جميع طرقه عند  
الشيخين وغيرهما الا في هذا الطريق وفي المتن من القوائد الجبل على العموم حتى يرد دليل  
الخصوص وان الشك في سياق التي ثم وان الخاص يقتضي على العام والمبين على الجمل وان  
اللتقاء يحل على خلاف ظاهره لمصلحة دفع التعارض وان درجات الظلم متفاوت كما ترجم له وان  
المعاصي لا تسمى بكرامات من لم يشر إليها شافها الا من وهو مهتد فان قيل فالعاصي قد يعذب  
فما هو الا من والاعتداء الذي حصل له فالجواب انه آمن من التخليد في النار مهتدا الى طريق  
الجنة والله أعلم (قوله باب علامات المتناقض) لما قدم ان مراتب الكفر متفاوتة وكذلك  
الظلم اجمع بان التناقض كذلك وقال الشيخ يحيى الدين مراد البخاري بهذه الترجمة ان المعاصي  
تنقص الايمان كما ان الطاعة تزيده وقال الكرمانى مناسبة هذا الباب لكتاب الايمان ان  
التناقض علامة عدم الايمان أو يعلم منه ان بعض التناقض كفر دون بعض والتناقض لغة شائعة  
الباطل للظاهر فان كان في اعتقاد الايمان فهو تناقض الكفر والافهون تناقض العمل ويدخل فيه  
السعل والتزلز وتفاوت مراتبه (قوله) حدثنا سلمان أبو الربيع هو الزهراني بصري زيل  
بعد ادوم من شيوخه فصاعدا مديون ونافع بن مالك هو عم مالك بن انس الامام (قوله آية المتناقض  
ثلاث) الآية العلامة وافراد الآية ما على ارادة الجنس أو ان العلامة انما تحصل باحتجاج  
الثلاث والاول اُلقى بصنيع المؤلف ولهذا ترجم بالجمع وعقب بالمتن الشاهد لذلك وقدر واما  
عوانة في صححه بل فقط علامات المتناقض فان قيل ظاهره الحصر في الثلاث فكيف جاء في الحديث  
الاخر بلفظ اربع من كن فيه الحديث أعجاب القرطبي باحتمال انه استجد له صلى الله عليه وسلم  
من العلم بخصالهم ما لم يكن عنده وأقول ليس بين الحديثين تعارض لانه لا يلزم من عدم الخصلة  
المضمومة الدالة على كمال التناقض كونها علامة على التناقض لاحتمال أن تكون العلامات دالات  
على أصل التناقض والخصلة الزائدة اذا أضفت الى ذلك كل بها خلاص التناقض على ان رواية  
مسلم من طريق العلامة بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ما يدل على ارادة عدم الحصر فان  
لفظة من علامة المتناقض ثلاث وكذا أخرج الطبراني في الاوسط من حديث أبي سعيد الخدري  
واذا جمل اللفظ الاول على هذا لم ير السؤال فيكون قد أخبر ببعض العلامات في وقت وبعضها  
في وقت آخر وقال القرطبي أيضا والتوى حصل من مجموع الروايتين خمس خصال لانهما  
تواردتا على الكذب في الحديث والنجاسة في الامة وزاد الاول الخلف في الوعد والثاني الغدر  
في المعاهدة والتجور في الخصومة (قلت) وفي رواية مسلم الثاني بدل الغدر في المعاهدة الخلف  
في الوعد كافي الاول فكان بعض لرواة تصرف في لفظه لان معناه ما قد يتجدد على هذا فالزيد  
خصلة واحدة وهي التجور في الخصومة والتجور المائل عن الحق والاحتيال في وده وهذا قد  
يشترج في الخصلة الاولى وهي الكذب في الحديث ووجه الاقتصار على هذه العلامات

\*(باب علامات المتناقض)\*

(حدثنا) سليمان أبو الربيع

قال حدثنا اسمعيل بن جعفر

قال حدثنا نافع بن مالك بن

أبي عامر أبو سهل عن أبيه

عن أبي هريرة عن النبي صلى

الله عليه وسلم قال آية

المتناقض ثلاث اذا حدث كذب

٢٢

م ت س

تَحْقِيقُ

١٤٢٤١

المثلاث أتمها منه على ما عداها إذ فصل البداية من مختصر في ثلاث القول والفعل والسنة فبقية على فساد القول بالكذب وعلى فساد الفعل بالخيانة وعلى فساد السنة بالخلف لأن خالف الوعد لا يقدح إلا إذا كان العزم عليه فإما لو كان عازما ثم عرض له مانع أو بدل رأى فيه هذا لم يوجد منه صورة النفاق قاله الغزالي في الاحياء في الطبراني في حديث طويل ما يشهد له فبقية من حديث سلمان إذا وعد هو يحدث نفسه أنه يخلف وكذا قال في باقي الخصال واستاده لا بأس به ليس فيهم من أجمع على تركه وهو عند أبي داود والترمذي من حديث زيد بن أرقم مختصر بلفظ إذا وعد لرجل أخاه ومن يثبه أن يفي له فلم يفي فلا اثم عليه (قوله إذا وعد) قال صاحب المحكم يقال وعدته خيرا أو وعدته شرا فإذا أسقطوا الفعل قالوا في الخبر وعدته وفي الشرأ وعدته وحكي ابن الأعرابي في نوادره وأعدته خيرا بالهمزة قال أبو داود في الحديث وعدنا الخير وأما الشر فيستحب اختلافه وقد يجب ما لم يترب على تركه انتفاذه ففسدة وأما الكذب في الحديث فحكي ابن التين عن مالك أنه سئل عن يرب عليه كذب فقال أي نوع من الكذب لعله حدث عن عيش له لطف فبالغ في وصفه فهذا لا ينشر وإنما يضر من حدث عن الأشياء بخلاف ما هي عليه فأصدا الكذب انتهى وقال الثوري هذا الحديث عده جماعة من العلماء مشكلا من حيث أن هذه الخصال قد وردت في المسلم المجمع على عدم الحكم بكنهه قال وليس فيه اشكال بل معناه صحيح والذي قاله المحققون أن معناه أن هذه خصال نفاق وصاحبها يشبه المنافقين في هذه الخصال ومحتاجي أخلاقهم (قلت) ومحصل هذا الجواب الجمل في التسمية على الجائز أي صاحب هذه الخصال كالمناقق وهو بناء على أن المراد بالنفاق نفاق الكفر وقديق في الجواب عنه أن المراد بالنفاق نفاق العمل كما قدمنا وهذا ارتضاء القرطبي واستدله بقوله عز وجل: فله نفع في ثمن النفاق فإنه لم يرد ذلك نفاق الكفر وإنما أراد نفاق العمل ويؤيده وصفه بالخلاف في الحديث الثاني بقوله كان منافقا خالصا وقبل المراد بطلاق النفاق الانذار والتعذر عن ارتكاب هذه الخصال وإن الظاهر غير مردوده هذا ارتضاء الخطاي وكذا أيضا أنه يمكن أن المتصف بذلك هو من اعتاد ذلك وصار له دينا قال ويدل عليه التعبير إذا قام تدل على تكرار الفعل كذا قال والاولى ما قال الكرمانى أن حذف المنعول من حدث يدل على العسوم أي إذا حدثت على كل شيء كذب فيه أو بصير فاصرا أي إذا وجد ما همة التحديث كذب وقبل هو محمول على من غلبت عليه هذه الخصال وتم او تنبها واستخف بامرها فان كان كذلك كان فاسدا الاعتقاد غالباً وهذه الاجوبة كلها مبنية على أن اللام في المناقق الجنس ومنهم من ادعى أنها للمعذوق قال انه ورد في حق شخص معين أو في حق المناققين في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وبسبب ذلك لا بما حديث ضعيفة جاءت في ذلك لو ثبت شيء منها ليعين المصير اليه وأحسن الاجوبة ما ارتضاه القرطبي والله أعلم (قوله تابعه شعبة) وصل المؤلف هذه المتابعة في كتاب المطالم ورواية تيسرة عن سفيان وهو الثوري ضعيفة يجهل بن معين وقال الشيخ يحيى الدين أنما أورد هذا الجارى على طريق المتابعة لا الاصلة وتعبه الكرمانى بانها مختلقة في اللفظ والمعنى من عدة جهات فكيف تكون متابعة وجوابه ان المراد بالمتابعة هنا كون الحديث مختفرا في صحيح مسلم وغيره من طرق أخرى عن الثوري وعند المؤلف من طرق أخرى عن الاعمش منها

وإذا وعد أخلف وإذا اتقن خان (حدثنا) قبصة بن عقبة قال حدثنا سفيان عن الاعمش عن عبد الله بن مرة عن يسرو عن عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أربيع من كن فيه كان منافقا خالصا ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها إذا اتقن خان وإذا حدث كذب وإذا عاهد غدر وإذا خاصم فجر تابعه شعبة عن الاعمش

٢٤

٨٩

تحفة

٨٩

تغ

٤١/٢

٢٥  
في  
تحفة  
١٢٧٢٠

\* (باب) \* قيام ليلة القدر  
من الايمان (حدثنا) أبو  
اليمان قال أخبرنا شعيب  
قال حدثنا أبو الزناد عن  
الاعرج عن أبي هريرة قال  
قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم من يقيم ليلة القدر أيماناً  
واحتمساباً غفر له ما تقدم  
من ذنبه

\* (باب الجهاد من الايمان) \*

رواية شعبة المشار إليها وهذا هو السرف في ذكرها هنا وكأني فهم ان المراد بالمتابعة حديث أبي هريرة  
المذكور في الباب وليس كذلك إذ لو أراد له سماعه شاهداً وأما دعواه ان بينهما مخالفة في المعنى  
فليس بمسالم لمرآته أنفاً وغاية أن يكون في أحد هما زيادة وهي مقبولة لانها من ثقة متقن  
والله أعلم \* (فائدة) \* رجال الاسناد الثاني كلهم كوفيون الا الصحابي وقد دخل الكوفة أيضاً  
والله أعلم \* (قوله باب قيام ليلة القدر من الايمان) لما بين علامات النفاق وقبحها رجع الى  
ذكر علامات الايمان وحسنه لان الكلام على متعلقات الايمان هو المقصود بالاصاله وانما يذكر  
متعلقات غيره واستطراداً ثم رجع فذكر ان قيام ليلة القدر وقيام رمضان وصيام رمضان من  
الايمان وأورد السلسلة ثم حديث أبي هريرة متحدثات الباعث والجزاء وعبر في ليلة القدر  
بالمضارع في الشرط وبالماضي في جوابه بخلاف الآخر في الماضي فيما وأبدى الكرماني  
لذلك نكتة لطيفة قال لان قيام رمضان يحقق الوقوع وكذا صامه بخلاف قيام ليلة القدر فإنه  
غير متيقن فلهذا ذكره بلفظ المستقبل انتهى كلامه وفيه شيء سبغ في الإشارة اليه وقال غيره  
استعمل لفظ الماضي في الجزاء إشارة الى تحقق وقوعه فهو نظراً في أمر الله وفي استعمال  
الشرط مضارعاً والجواب ماضياً نزاع بين النحاة فنعاه الاكثر وأجازه آخر ولكن بقوله  
استدلوا بقوله تعالى ان نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت لان قوله فظلت بلفظ الماضي  
وهو تابع للجواب وتابع الجواب جواب واستدلوا بضمها في الحديث وعندى في الاستدلال  
به نظر لاخى أظنه من تصرف الرواة لان الروايات فيه مشهورة عن أبي هريرة بلفظ المضارع في  
الشرط والجزاء وقدره والنسائي عن محمد بن علي بن ميمون عن أبي اليمان شيخ البخاري فيه  
فرد في غير بين الشرط والجزاء بل قال من يقيم ليلة القدر يغفر له ورواه أبو نعيم في المستخرج  
عن سليمان وهو الطبراني عن أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة عن أبي اليمان والنظله زائد على  
الروايتين فقال لا يقوم أحدكم ليلة القدر فبواقفها إيماناً واحتمساباً لا يغفر الله له ما تقدم من ذنبه  
وقوله في هذه الرواية فبواقفها زيادة بيان والافعال الجزاء من رب على قيام ليلة القدر ولا يصدق  
قيام ليلة القدر الا على من وافقها والخمس المستفاد من النبي والآيات مستفاد من الشرط  
والجزاء فوضع ان ذلك من تصرف الرواة بالمعنى لان مخرج الحديث واحد وسأني الكلام على  
ليلة القدر وعلى صيام رمضان وقيامه ان شاء الله تعالى في كتاب الصيام \* (قوله باب الجهاد من  
الايمان) أورد هذا الباب بين قيام ليلة القدر وبين قيام رمضان وصيامه فاملاً مناسبة إرادته  
معها في الجهد فواضح لا شترأ كها في كونها من خصال الايمان وأما إرادته بين هذين البابين مع أن  
تعلق أحد هما بالآخر ظاهر فلكنة لم أر من تعرض لها بل قال الكرماني ضيعه هذا دل على أن  
النظر مقطوع عن غيره هذه المناسبة يعني اشتراكها في كونها من خصال الايمان (وأقول) بل قيام  
ليلة القدر وان كان ظاهر المناسبة لقيام رمضان لكن الحديث الذي أوردته في باب الجهاد  
مناسبة بالتماس ليلة القدر حسنة حد الان التماس ليلة القدر تستدعي محافظة زائدة وبجادة  
تامة ومع ذلك فقد بواقفها أولاً وكذلك المجاهد بتمس الشهادة بقصد اعلاء كلمة الله وقد يحصل  
له ذلك أولاً فتنا سألني في كل منهما مجاهدة في ان كلامهما قد يحصل المقصود الاصل لصاحبه  
أولاً فالتام لالتماس ليلة القدر ما جورفان واقفها كان أعظم أجراً والمجاهد لالتماس الشهادة

حدثنا حري بن حفص

حدثنا عبد الواحد حدثنا

عمارة حدثنا أبو زرعة بن

عمر وقال سمعت أبا هريرة

تحفة عن النبي صلى الله عليه وسلم

قال اتدب الله لمن خرج في

سبيله لا يخرج به الايمان في

وتصدق برسلي أن أرجعه

بما نال من أجر أو غنم أو

أدخله الجنة ولولا أن أشق

على أمتي ما فعلت خلف

سرية ولوددت أني أقفل في

سبيل الله ثم أحاسن أقفل ثم

أحيائهم أقفل (باب تطوع

قيام رمضان من الايمان)

حدثنا المعمل قال حدثني

مالك عن ابن شهاب عن جد

ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة

أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال من قام رمضان

إيماناً واحتساباً غفر له

ما تقدم من ذنبه (باب

صوم رمضان احتساباً من

الايمان) (حدثنا ابن سلام

قال أخبرنا محمد بن فضيل قال

حدثنا يحيى بن سعيد عن أبي

سلمة عن أبي هريرة قال قال

رسول الله صلى الله عليه

وسلم من صام رمضان إيماناً

واحتساباً غفر له ما تقدم

من ذنبه (باب الدين يسر

وقول النبي صلى الله عليه

وسلم أحب الدين إلى الله

الحقيقة السليمة)

تج

٤٩١/٢

ما جاور قات واقفة كان أعظم أجر أو يسير إلى ذلك غنمه صلى الله عليه وسلم الشهادة بقوله  
ولوددت أني أقفل في سبيل الله فقد كرم المؤلف فضل الجهاد بذلك استيراداً ثم عاد في ذكر قيام رمضان  
وهو بالنسبة لقيام ليلة القدر عام بعد خاص ثم ذكر بعد باب الصيام لأن الصيام من التروك  
فأخره عن القيام لأنهم من الأفعال ولأن الليل قبل النهار ولعله أشار إلى أن القيام مشروط في أول  
ليلة من الشهر خلافاً لبعضهم (قوله حدثنا حري) هو اسم بلنظ النسبة وهو بصري يكنى بأبي  
قال حدثنا عبد الواحد هو ابن زياد البصري العبدى وبتال له النفي وهو ثقة متقن قال ابن  
القطان لم يعثر عليه بقادر وفي طبقته عبد الواحد بن زيد بصري أيضاً لكنه ضعيف ولم يخرج  
عنه في الصحيحين شيء (قوله حدثنا عمارة) هو ابن القعقاع بن شبرمة الضبي (قوله اتدب الله)  
هو بالنون أي سارع بوابه وحسن جزاءه وقيل معنى أجاب إلى المراد ففي الصحاح تدب فلاناً  
لكذا فالتدب أي أجاب السه وقيل معناه تكفل بالمطالع وبدل عليه رواية الموتر في أواخر  
الجهاد لهذا الحديث من طريق الأعرج عن أبي هريرة بلنظ تكفل الله ولقي أوائل الجهاد من  
طريق سعيد بن المسيب عنه بلنظ توكل الله وسبغ الكلام عليهم وعلى رواية مسلم هناك أن  
شاء الله تعالى ووقع في رواية الأصمعي هنا اتدب بفتح التاء معناه موزنة بدل النون من المأذبة  
وهو تصحيف وقد وجهوه شكل لكن الطباق الواقعة خلاف مع اتحاد المخرج كأن في  
تخطئته (قوله لا يخرج به الايمان) كذا هو بالرفع على أنه فاعل يخرج والاستثناء مفرغ  
وفي رواية مسلم والاحملي الايمان بالانصب قال النووي هو مفعول له وقد يره لا يخرج به  
المخرج الا الايمان والتصدق (قوله وتصدق برسلي) ذكره الكرماني بلنظ أو تصديق ثم  
استشكله وتكلف الجواب عنه والاصواب أسهل من ذلك لأنه لم يثبت في شيء من الروايات بلنظ  
أو وقوله في نفسه عدول من ضمير الغيبة إلى ضمير المتكلم فهو التفتات وقال ابن مالك كان  
اللائق في أنظاره هنا إيمان به ولكنه على تقدير اسم فاعل من القول منصوب على الحال أي  
اتدب الله لمن خرج في سبيله فائلاً لا يخرج به الايمان في ولا يخرج به مفعول القول لأن صاحب  
الحال على هذا التقدير هو الله وتعبه شهاب الدين بن المرحل بأن حذف الحال لا يجوز وأن  
التعب باللائق هنا غير لائق فالأولى أنهم من باب الالتفات وهو متجه وسأني في أثناء فرض الجنس  
من طريق الأعرج بلنظ لا يخرج به الايمان في سبيله وتصدق كلماته (تنبه) جاء هذا  
الحديث من طريق أبي زرعة هذمته متلاً على أمور ثلاثة وقد اختصر المؤلف من ساقه أكثر  
الأمر الثاني وساقه الأهم على وأبو نعيم في مستخرجهم ما من طريق عبد الواحد بن زياد  
المذكور بقله وكذا هو عند مسلم في هذا الحديث من وجه آخر عن عمارة بن القعقاع وجاء  
الحديث مفرقاً من رواية الأعرج وغيره عن أبي هريرة كما ساق عند المؤلف في كتاب الجهاد  
وهناك يأتي الكلام عليه أن شاء الله تعالى وقد تقدمت الإشارة إلى أن الكلام على قيام رمضان  
وباب صيام رمضان يأتي في كتاب الصيام (قوله باب الدين يسر) أي دين الاسلام ذو يسر وأسمى  
الدين يسر أميانية بالنسبة إلى الأديان قبله لأن الله رفع عن هذه الأمة الأمر الذي كان على من  
قبلهم ومن أوضح الأمثلة له أن توهم كانت يقتل أنفسهم وتوهم هذه الامتثالاً فلاع والزم  
والندم (قوله أحب الدين) أي خصال الدين لأن خصال الدين كلها محبوبة لكن ما كان منها

سمحا أى سهلا فهو أحب الى الله ويدل عليه ما أخرجه أحمد بن حنبل صحيح من حديث اعرابي لم  
يسمه الله مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول خير دينكم أبسر وألدين جنس أى أحب  
الاديان الى الله الخفيفة والمراد بالاديان الشرائع الماضية قبل أن تبدل وتشيع والخفيفة ملة  
ابراهيم والخفيف في اللغة من كان على ملة ابراهيم وسعى ابراهيم خفيفا لملته عن الباطل الى الحق  
لان أصل الخفيف الميل والسعة السهلة أى أنهم أسبغوا على السهولة لقوله تعالى وما جعل عليكم  
في الدين من حرج ملة أيكم ابراهيم وهذا الحديث المعلق لم يسنده المؤلف في هذا الكتاب لانه  
ليس على شرطه نعم وصله في كتاب الادب المفرد وكذا وصله أحمد بن حنبل وغيره من طريق  
محمد بن احمق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس واسناده حسن استعمله المؤلف  
في الترجمة لكونه متقاصرا عن شرطه وقواد بمادل عن معناه لتناسب السهولة والبسر **(قوله)**  
حدثنا عند السلام بن مطهر أى ابن حسان البصري وكنتبه أوظفر بالمخجمة والقاه  
المفوتحتين **(قوله)** حدثنا عمر بن علي هو المقدسي بضم الميم وفتح القاف والدال المشددة وهو  
بصري ثقة لكنه مدلس شديد التدليس وصفه بذلك ابن سعد وغيره وهذا الحديث من أفراد  
الخيارى عن مسلم وصححه وان كان من رواية مدلس بالغجنة لتصريحه فيه بالسماع من طريق  
أخرى فقد رواه ابن حبان في صحيحه من طريق أحمد بن المقدام أحد شيوخ الخيارى عن عمر بن  
علي المذکور قال سمعت مع بن محمد فذكره وهو من أفراد مع بن محمد وهو مدني ثقة قليل  
الحديث لكن تابعه عن شقه الثاني ابن أبي ذئب عن سعيد أخرجه المصنف في كتاب الرقاق بعناه  
واقطعه سند وافر ورواؤه آخره والقصد القصد بلغوا ولم يذكره في الأول وقد أثرنا الى بعض  
شواهد ومنها حديث عروة القعقي بضم الناء وفتح القاف عن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
ان دين الله يسر ومنها حديث بريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكم هدبا فأصدا  
فانه من يشاهد هذا الدين يغلبه رواهما أجد واسناده كل منهما حسن **(قوله)** ولن يشاد الدين الا  
غلبه هكذا في روايتنا باضمار الفاعل وثبت في رواية ابن السكن وفي بعض الروايات عن الاصلي  
بلفظ ولن يشاد الدين أحد الاغلبة وكذا هو في طرق هذا الحديث عند الاجمعي وأبي نعيم  
وابن حبان وغيرهم والدين منصوب على المتعولية وكذا في روايتنا ايضا وأضمر الفاعل للعلم به  
وسكن صاحب المطالع ان كثر الروايات برفع الدين على ان يشاد معني للمالم بسم فاعله وعارضه  
النوري بأن أكثر الروايات بالنصب ويجمع بين كلاميه ما يابه بالنسبة الى روايات المغاربة  
والمشافقة ويؤيد النصب لفظ حديث بريدة عند أحمد ان من شاد هذا الدين يغلبه ذكره في حديث  
آخر يصح ان يكون هو سب حديث الباب والمشاركة في التشديد المغالبة يقال شاذة يشاذة مشاركة  
اذا فاهوا والمعنى لا تعمق أحدي في الاعمال الدينية فيترك الرفق الاعز واقطع فيقلب قال  
ابن التبريزي هذا الحديث علم من أعلام النبوة فقد رأى بناور رأى الناس قبلنا ان كل منقطع في  
الدين يقطع وليس المراد من طلب الاكل في العبادة فانه من الامور المحجوزة بل منع الافراط  
المؤدى الى المال أو المبالغة في التطوع المنفصى الى تركه الافضل أو اخراج القرض عن وقته  
كن بان يصلى الليل كله ويقال النوم الى أن غلبته عيناه في آخر الليل فنام عن صلاة الصبح في  
الجماعة أو الى أن خرج الوقت المختارا أو الى ان طلعت الشمس فخرج وقت الفريضة وفي حديث

(حدثنا) عبد السلام بن  
مطهر قال حدثنا عمر بن علي  
عن معن بن محمد الغفاري  
عن سعيد بن أبي سعيد المقبري  
عن أبي هريرة رضى الله عنه  
عن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال ان الدين يسر ولن يشاد  
الدين الاغلبة

٢٩

عن

تحفة

٩٢٠٦٩

محجن بن الادريج عند احد انكم لن تتناولوا هذا الامر بالمغالبة وخير منكم البصرة وقد استفاد  
 من هذا الاشارة الى الاخذ بالرخصة الشرعية فان الاخذ بالعزيمة في موضع الرخصة تنطع كن  
 يترك التيم عند العجز عن استعمال الماء فغضى به استعماله الى حصول الضرر **(قوله)**  
 فسدوا أي الزموا السداد وهو الصواب من غير افراط ولا تفريط قال أهل اللغة السداد  
 التوسط في العمل **(قوله)** وقاربوا أي ان لم تستطعوا الاخذ بالاكمل فاعملوا بما يقرب منه  
**(قوله)** وأبشروا أي بالتواب على العمل الدائم وان قل والمراد تبشير من عجز عن العمل بالاكمل  
 بان العجز اذا لم يكن من صناعته لا يستلزم نقص أجره وأجهم المبشر به نفعه ونفعه  
 واستعينوا بالغدوة أي استعينوا على مداومة العبادة بما يعاينها في الاوقات المنتشة والغدوة  
 بالفتح سر أول النهار وقال الجوهري ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس والروحة بالفتح السير  
 بعد الزوال والدلحة بضم أوله وقبحه واسكان اللام سر آخر الليل وقيل سر الليل كله ولها ذاعبر  
 فيه بالتعريض ولأن عمل الليل أشق من عمل النهار وهذه الاوقات أطيب أوقات المسافر وكأنه  
 صلى الله عليه وسلم خاطب مسافر الى مقصد فنبهه على أوقات نشاطه لأن المسافر اذا سافر الليل  
 والنهار جميعا عجز وانقطع واذا تجرى السير في هذه الاوقات المنشطة أمكنته المداومة من غير  
 مشقة وحسن هذه الاستعارة ان الدنيا في الحقيقة دار تنقل الى الاخرة وان هذه الاوقات  
 بخصوصها أروع ما يكون فيها للعبادة وقوله في رواية ان أي ذنب القصد القصد  
 بالنصب فيها على الاعراء والقصد الاخذ بالامر الاوسط ومناسبة ايراد النصف لهذا الحديث  
 عقب الاحاديث التي قبله ظاهرة من حيث انها تضمنت الترغيب في القيام بالصيام والجهاد  
 فإراد أن يبين ان الأولى للعامل بذلك ان لا يجهد نفسه بحيث يجهز يقطع بل يعمل بتلطف  
 وتدرج ليدوم عمله ولا يقطع ثم عاد الى سياق الاحاديث الدالة على ان الاعمال الصالحة معدودة  
 من الايمان فقال باب الصلاة من الايمان **(قوله)** باب هو مرفوع بثنتين وبغير ثنتين والصلاة  
 مرفوع وعلى الثنتين فقوله وقول الله مرفوع عطفا على الصلاة وعلى عدمه مجرور ومضاف  
**(قوله)** يعني صلاتكم وقع التنصيص على هذا التفسير من الوجه الذي أخرج منه المصنف  
 حديث الباب فروى الطحاوي والنسائي من طريق شريك ونسبه عن أبي اسحق عن البراء في  
 الحديث المذكور فأثر الله وما كان الله ليضع إيمانكم صلاتكم الى بيت المقدس وعلى  
 هذا يقول المصنف عند البيت مشكل مع أنه ثابت عنه في جميع الروايات ولا اختصاص لذلك  
 بكونه عند البيت وقد قيل ان فيه تعجيفا والصواب يعني صلاتكم لغير البيت وعندى أنه  
 لا تعجيف فيه بل هو صواب ومقاصد البخاري في هذه الامور دقيقة ويان ذلك ان العلماء اختلفوا  
 في الجهة التي كان النبي صلى الله عليه وسلم توجه اليها للصلاة وهو مكة فقال ابن عباس وغيره كان  
 يصلي الى بيت المقدس لكنه لا يستدير الكعبة بل يجعلها بينه وبين بيت المقدس وأطلق  
 آخرون أنه كان يصلي الى بيت المقدس وقال آخرون كان يصلي الى الكعبة فلما تحول الى المدينة  
 استقبل بيت المقدس وهذا ضعيف يلزم منه دعوى النسخ مرتين والاول أصح لانه يجمع بين  
 القولين وقد سمعنا ما ذكره غيره من حديث ابن عباس وكان البخاري أراد الاشارة الى الجزم  
 بالاصح من أن الصلاة كانت عند البيت كانت الى بيت المقدس واقتصر على ذلك اكتفاء

فسددوا وقاربوا وأبشروا  
 واستعينوا بالغدوة والروحة  
 وشئ من المحلّة  
 \* (باب الصلاة من الايمان)  
 وقول الله تعالى وما كان  
 الله ليضيع إيمانكم يعني  
 صلاتكم عند البيت \*

بالاولى لان صلاتهم الى غير جهة البيت وهم عند البيت اذا كانت لا تضيع فاحرى ان لا تضيع  
 اذا بعد اعنه فتقدير الكلام يعنى صلاتكم التي صلتموها عند البيت الى بيت المقدس **(قوله)**  
 حدثنا عمرو بن خالد هو شيخ العين وسكون الميم وهو أبو الحسن الحراني نزيل مصر أحد الثقات  
 الاساتيد وقع في رواية القاسبي عن عبيدوس كلاهما عن أبي زيد المروزي وفي رواية  
 أبي ذر عن الكنجي عن ابن خالد بنضم العين وفتح الميم وهو ضعيف به علمه من القدماء أبو علي  
 النخعي وليس في شيخ البخاري من احمد عن ابن خالد ولا في جميع رجاله ولا في أحد من رجال  
 الكتب الستة **(قوله)** حدثنا زهير هو ابن معاوية أبو خزيمة الجعفي الكوفي نزيل الجزيرة بها  
 جمع منه عمرو بن خالد **(قوله)** حدثنا أبو اسحق هو السبيعي ومعاوية زهير منه فيما قال أحمد بعد  
 ان يداغره لكن تابعه عليه عند المصنف اسما ايل بن يونس حنبله وغيره **(قوله)** عن البراء  
 هو ابن عازب الانصاري تلميذ ابن عساي والله مصنف في التفسير من طريق الثوري عن أبي اسحق  
 سمعت البراء فأمّن ما يجئني من تدليس أبي اسحق **(قوله)** أول بالنصب أي في أول زمن قدره  
 وما صدر به **(قوله)** أو قال أخواله الشك من أبي اسحق وفي إطلاق أجداده وأخواله بما زال  
 الانصار أثاره من جهة الامومة لان أم جد عبد المطلب بن هاشم منهم وهي سلى بنت عمرو  
 أحد بن عدى بن الخزار وأما نزل النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة على اخوته بنى مالك بن  
 الخمار فبقي على هذا الجواز ثمان **(قوله)** قبل بيت المقدس بكسر التاء وفتح الموحدة أي الى جهة  
 بيت المقدس **(قوله)** ستة عشر شهرا أو سبعة عشر كذا وقع الشك في رواية زهير هذه هنا وفي  
 الصلاة أيضا عن أبي نعيم عنه وكذا في رواية الثوري عنده وفي رواية اسما ايل عند المصنف  
 وعند الترمذي أيضا ورواه أبو عوانة في صحيحه عن عمار بن رباح وغيره عن أبي نعيم فقال  
 ستة عشر من غير شك وكذا المسلمون رواية أبي الاحوص والنسائي من رواية زكريا بن  
 أبي زائدة وشريك ولا بن عوانة أيضا من رواية عمار بن رباح بتقدير الراعي صغرا كلهم عن  
 أبي اسحق وكذا الجدي بسند صحيح عن ابن عباس والبخاري عن حديث عمرو بن عوف  
 سبعة عشر وكذا الطبراني عن ابن عباس والجميع بين الرايين سهل بان يكون من حزم ستة  
 عشر لقوم من شهر القديوم وشهر النحول شهر ألقى الزائدون حزم بسبعة عشر عدسها معا  
 ومن شك تردد في ذلك وذلك أن القديوم كان في شهر ربيع الاول بلا خلاف وكان النحول في  
 نصف شهر رجب من السنة الثانية على الصحيح وبه حزم الجمهور ورواه الحارثي بسند صحيح  
 عن ابن عباس وقال ابن حبان سبعة عشر شهرا وثلاثة أيام وهو موسى على أن القديوم كان  
 في ثاني عشر شهر ربيع الاول وشذت أقوال أخرى في ابن ماجه من طريق أبي بكر بن عباس  
 عن أبي اسحق في هذا الحديث ثمانية عشر شهرا أو أبو بكر سي الحفظ وقد اضطرب فيه فغند  
 ابن جرير من طريقه في رواية سبعة عشر وقد رواية ستة عشر وخرجه بعضهم على قول محمد  
 ابن حبيب أن النحول كان في نصف شعبان وهو الذي ذكره النووي في الرضا وأقر مع كونه  
 رجب في شهره لمسلم رواية ستة عشر شهرا الكون المحذور وما بها عند مسلم لا يستقيم أن يكون  
 ذلك في شعبان لأن ثاني شهر القديوم والنحول وقد حزم موسى بن عقبة بان النحول  
 كان في جادى الاخره من السدود أيضا رواية ثلاثة عشر شهرا ورواية تسعة أشهر أو عشرة

\* حدثنا عمرو بن خالد قال  
 حدثنا زهير قال حدثنا أبو  
 اسحق عن البراء أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم كان أول  
 ما قدم المدينة نزل على  
 أجداده أو قال أخواله من  
 الانصار وأنه صلى قبل بيت  
 المقدس ستة عشر شهرا أو  
 سبعة عشر شهرا وكان يحجه  
 أن تكون قبلته قبل البيت

تحفة

١٨٤٠

وانه صلى أول صلاة صلاها  
صلاة العصر وصلى معه قوم  
خرج رجل عن صلى معه  
فمر على أهل مسجد وهم  
راكون فقال أشهد بالله  
لقد صليت مع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قبل مكة  
فداروا كاهم قبل البيت  
وكانت اليهود قد أعجمهم  
اذ كان يصلى قبل بيت  
المقدس وأهل الكتاب فلما  
ولى وجهه قبل البيت  
أنكروا ذلك قال زهير  
حدثنا أبو إسحق عن البراء  
في حديثه هذا انه مات على  
القبلة قبل ان تحول رجال  
وقتلوا فلم يرموا تقول فيهم  
فانزل الله تعالى وما كان الله  
لأضيع أيمانكم  
«باب حسن اسلام المرء»

أشهر ورواية شهر بن ورواية شنين وهذه الأخيرة يمكن جعلها على الصواب وأساسيد الجميع  
ضعفة أو الاعتماد على القول الأول فجعله ماحكاً تسع روايات (قوله وأنه صلى أول ما نسب  
لانه مفعول صلى والعصر كذلك على البدلية وأعره ابن مالك بالرفع وفي الكلام مقدراً بذكر  
لوضوحه أي أول صلاة صلاها متوجها إلى الكعبة صلاة العصر وعند ابن سعد حول القبلة  
في صلاة الظهر أو العصر على التردد وساق ذلك من حديث عمارة بن أوس قال صليت إحدى  
صلاتي العشاء والتحقيق ان أول صلاة صلاها في بيته لما مات بشر بن البراء بن معرور الظهر  
وأول صلاة صلاها بالمسجد النبوي العصر وأما الصحيح فهو من حديث ابن عمر اهل قباء وهل كان  
ذلك في جهادى الاخرة أو رجب أو شعبان أو قال (قوله فخرج رجل) هو عباد بن بشر بن قنطلى  
كبار وأما ابن منده من حديث طويله بنت أسلم وقيل هو عباد بن بشر بن كعب بن النون وكسر الهاء  
واهل المسجد الذين مرهم قبل هم من بني سلمة وقيل هو عباد بن بشر الذى أخبر أهل قباء في صلاة  
الصبح كاسياني بيان ذلك في حديث ابن عمر حيث ذكره المصنف في كتاب الصلاة ونذكره هنا  
تقرر بالجمع بين هذين الحديثين وغيرهما مع التمسك على ما فيه من الفوائد ان شاء الله تعالى  
(قوله أشهد بالله) أى أحلف قال الجوهري يقال أشهد بكذا أى أحلف به (قوله قبل مكة)  
أى قبل البيت الذى في مكة ولهذا قال فداروا كاهم قبل البيت وما موصولة والكاف  
للمبادرة وقال الكرماني للمقارنة وهم مبتدأ وخبر محذوف (قوله قد أعجمهم) أى النبي  
صلى الله عليه وسلم (قوله وأهل الكتاب) هو بالرفع عطف على اليهود من عطف العام على الخاص  
وقيل المراد النصارى لانهم من أهل الكتاب وفيه نظر لان النصارى لا يصلون لبيت المقدس  
فكيف يعجمهم وقال الكرماني كان أعجمهم بطريق التبعية لليهود (قلت) وفيه بعد لانهم  
أشد الناس عداوة لليهود ويحتمل أن يكون بالنسب والواو بمعنى مع أى يصلى مع أهل الكتاب  
الى بيت المقدس واختلف في صلته الى بيت المقدس وهو مكة فمروى ابن ماجه من طريق أبي  
بكر بن عمار المذكور صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو بيت المقدس ثمانية عشر  
شهرًا وأصرفت القبلة الى الكعبة بعد دخول المدينة بثلاثين يوماً وظاهره أنه كان يصلى بمكة الى  
بيت المقدس محضاً وحكى الزهري خلافاً في أنه هل كان يجعل الكعبة خلف ظهره أو يجعلها  
منه وبين بيت المقدس (قلت) وعلى الأول فكان يجعل المزاب خلفه وعلى الثاني  
كان يصلى بين الركنين الميائين وزعم ناس أنهم لم يزل يستقبل الكعبة بمكة فلما قدم المدينة  
استقبل بيت المقدس ثم نسخ وحل ابن عبد البر هذا على القول الثاني ويؤيد حمله على ظاهره  
أما ما تجرئ في بعض طرقه ان ذلك كان عند باب البيت (قوله أنكروا ذلك) يعنى اليهود  
فترتب فسق السلفاء من الناس الآية وقد صرح المصنف بذلك في روايته من طريق أسرايل  
(قوله قال زهير) يعنى ابن معاوية بالاسناد المذكور ويحذف أداة العطف كعادته وهم من  
قال انه معلق وقد ساقه المصنف في التفسير مع جملة الحديث عن أبي نعيم عن زهير سابقاً واحداً  
(قوله أنه مات على القبلة) أى قبله بيت المقدس قبل ان تحول رجال (قوله) ذكر القتل لم أره الا  
في رواية زهير وباقي الروايات انما هي ذكر الموت فقط وكذلك روى أبو داود والترمذي وابن  
حبان والحاكم جميعاً عن ابن عباس والذين ماتوا بعد فرض الصلاة وقبل تحويل القبلة من



المسلمين عشرة أنفس فمكة من قرش عبد الله بن شهاب والمطلب بن أزهر الزهريان والسكران  
ابن عمرو العاصري وبارض الحبشة منهم خطاب بالمدينة بن الحرث الجعفي وعمرو بن أمية الاسدي  
وعبد الله بن الحرث الأنصاري وعروة بن عبد العزى وعدي بن فضالة العدويان ومن الأنصار بالمدينة  
البراء بن معرور ومجملات وأسعد بن زرارة فهو ولا العشرة متفق عليهم ومات في المدة أيضا الياس  
ابن معاذ الأشجلى لكنه يختلف في اسلامه ولم أجد في شيء من الاخبار ان أحد من المسلمين قتل  
قبيل تحويل القبلة لكن لا يلزم من عدم ذلك عدم الوقوع فان كانت هذه اللقطة محفوظة  
فجعل على أن بعض المسلمين ممن لم يشتر قتل في تلك المدة في غير الجهاد ولم يضبط احمد لنسبة  
الاعتناء بالتاريخ اذ ذلك ثم وجدت في المغازي ذكر رجل اختلف في اسلامه وهو سويد  
ابن الصامت فقد ذكر ابن اسحق أنه لقي النبي صلى الله عليه وسلم قبل ان تلتناه الانصار في العقبة  
فعرض عليه الاسلام فقال ان هذا القول حسن وانصرف الى المدينة فقتل بهاني وقعة بعثت  
بضم الموحدة واهمال الصين واخره مثلهو كانت قبل الهجرة قال فكان قومه يقولون لقد  
قتل وهو مسلم فيحصل أن يكون هو المراد وكرى بعض الفضلاء أنه يجوز أن يراد من قتل بمكة  
من المستضعفين كما يرى عمار (قلت) يحتاج الى شوت ان قتلهما بعد الاسراء \* (تنبيه)  
في هذا الحديث من النوادر الرد على المرجحة في انكارهم تسمية أعمال الدين ايماناً وفيه  
أن تبقى تغيير بعض الاحكام جائزاً اظهرت المصلحة في ذلك وفيه بيان شرف المصطفى صلى الله  
عليه وسلم وكرامته على ربه لا عظماء له ما أحب من غير تصريح بالسؤال وفيه بيان ما كان في  
الصحابة من الحرص على دينهم والتفتة على اخوانهم وقد وقع لهم ظهير هذا المسئلة لما نزل  
تحرير الجعر كما سمع من حديث البراء أيضا فاقبل ليس على الذي آمنوا وعملوا الصالحات جناح  
فما طعموا الى قوله والله يحب المحسنين وقوله تعالى انالانضبح أجر من أحسن عملا والملاحظة  
هذا المعنى عقب المصنف هذا الباب بقوله باب حسن اسلام المرء فذكر الدليل على ان المسلم اذا  
فعل الحسنة انبى عليها **(قوله قال مالك)** هكذا ذكره ملقا ولم يوصله في موضع آخر من هذا  
الكتاب وقد وصله أبو ذر الهروي في روايته للحجج فقال عقبه أخبرناه النضر بن وهب العباسي  
الفضل قال حدثنا الحسن بن ادریس قال حدثنا هشام بن خالد حدثنا الوليد بن مسلم عن مالك بن  
وكذا وصله النسائي من رواية الوليد بن مسلم حدثنا مالك فذكر ما تم معنا كما سألني وكذا وصله  
الحسن بن سفيان من طريق عبد الله بن نافع والبراز من طريق اسحق الفزوي والاحمدي من  
طريق عبد الله بن وهب والبيهقي في الشعب من طريق اسحق بن أبي اويس كما هم عن مالك  
وأخرجه الدارقطني من طرق أخرى عن مالك وذكر ابن معين بن عيسى رواه عن مالك فقال عن  
أبي هريرة يدل أبي سعيد وروايته شاذة ورواه سفيان بن عيينة عن زيد بن اسلم عن عطاء بن سلا  
وروي عنه في الخلفيات وقد حفظ مالك الوصل فيه وهو اتفق لخديت أهل المدينة من غيره وقال  
الخطيب هو حديث ثابت وذكر البرازان ما لكانت في وصوله **(قوله اذا أسلم العبد)** هذا الحكم  
يشترط فيه الرجال والنساء وذكره بلفظ المذكور قبلنا **(قوله حسن اسلامه)** أي صار اسلامه  
حسنا باعتقاده واخلاصه ودخوله فيه بالباطن والظاهر وان يستحضر عند عمله قرب ربه منه  
واطلاعه عليه كادل عليه تفسير الاحسان في حديث سؤال جبريل كاسياقي **(قوله يكفر الله)**

قال مالك اخبرني زيد بن  
أسلم أن عطائ بن يسار أخيره  
أن أباسعد اخذرى أخيره  
أنه سمع رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقول اذا أسلم  
العبد حسن اسلامه يكفر  
الله عنه كل سيئة

٤٩

خت من

تحفة

٤١٧٥

تخ

٤٤/٢

هو يضم الرءا لان اذا وان كانت من أدوات الشرط لكنها لا تجزم واستعمل الجواب مضارعاً وان كان الشرط بلفظ الماضي لكنه بمعنى المستقبل وفي رواية البركار لله فواخي بينهما **قوله** كان زلفها) كذا لا يذروا له سيره زلفها وهي بخفيف اللام كخسبته صاحب المشارق وقال النووي بالتشديد ورواه الدارقطني من طريق الحلبي عن يحيى عن مالك بلفظ ما من عبد يسلم فيحسن اسلامه الا كتب الله له كل حسنة زلفها ومخاطبته كل خطيئة زلفها بالتخفيف فيها وللساني نحوه لكن قال أن زلفها وزلف بالتشديد وأزاف بمعنى واحد أي أسلف وقدم قاله الخطابي وقال في المحكم أن زلف الشيء قر به وزلفه مخففنا ومثلاً قدمه وفي الجامع الزلفنة تكون في الخير والشر وقال في المشارق زلف بالتخفيف أي جمع وكسب وهذا يدل على أن من وأما القربة فلا تكون إلا في الخير فعلى هذا تخرج رواية غيري ذلك من منقول الخطابي يساعدها وقد ثبت في جميع الروايات ما سقط من رواية البخاري وهو كتابة الحسنات المتقدمة قبل الاسلام وقوله كتب الله أي أمر أن يكتب وللدارقطني من طريق زيد بن شبيب عن مالك بلفظ يقول الله لما لم تكنه **كتبوا** فقبل ان المصنف أسقط ما رواه غيره عمداً لأنه مشكل على القواعد وقال المازري الكافر لا يصح منه التقريب فلا يثبت على العمل الصالح الصادر منه في شركه لأن من شرط التقرب ان يكون عارفاً من يقرب اليه والكافر ليس كذلك وتابعه القاضي عياض على تقرير هذا الاشكال واستضعف ذلك النووي فقال الصواب الذي عليه المحققون بل نقل بعضهم فيه الاجماع ان الكافر اذا فعل افعالاً جيدة كالصدقة وصلة الرحم ثم أسلم مات على الاسلام أن ثواب ذلك يكتب له وأما دعوى انه يخاف الله واعده في الإسلام لأنه قد يعتد ببعض أفعال الكافر في الدنيا ككفارة الظهار فإنه لا يلزمه اعادتها إذا أسلم وتجزم انه انتهى والحق انه لا يلزم من كتابة الثواب للمسلم في حال اسلامه تفضيل من الله واحساناً ان يكون ذلك ليكون عمله الصادر منه في الكفر مقبولاً والحديث انما تضمن كتابة الثواب على تعرض للقبول ويحتمل أن يكون القبول بصير معلقاً على اسلامه فيقبل ويناب ان أسلم والا فلا وهذا أقوى وقد جزم بما جزم به النووي ابراهيم الحارثي وابن بطال وغيرهما من القدماء والقرطبي وابن المنير من المتأخرين قال ابن المنير الخائف للقاء عدو على ان يكتب له ذلك في حال كفره وأما ان الله يضيف الحسنات في الاسلام ثواب ما كان صدر منه مما كان يظنه خيراً فلا مانع منه كالمفضل عليه ابتداء من غير عمل وكما يفضل على العاجز ثواب ما كان يعمل وهو قادر فاذن يجوز ان يكتب له ثواب ما لم يعمل السنة جاز ان يكتب له ثواب ما عمله غير موافق للشروط وقال ابن بطال الله ان يفضل على عباد عاصياء ولا اعتراض لأحد عليه واستدل غريبان من آمن من أهل الكتاب يوفى أجر دهرين كأجل عليه القرآن والحديث الصحيح وهو لو مات على إيمانه الأول لم يقعه شيء من عمله الصالح بل يكون هباءً منثوراً فدل على ان ثواب عمله الأول يكتب له مضافاً إلى عمله الثاني بقوله صلى الله عليه وسلم لما سأله عائشة عن ابن جعدان وما كان يصنع من الخير هل يقعه فقال انه لم يقل بومبارب اغفر لي خطيئتي يوم الدين فدل على انه لو قاله به ان أسلم يقعه ما عمل في الكفر **قوله** وكان بعد ذلك التفاضل أي كتابة الجواز في الدنيا وهو مرفوع بانه اسم كان ويجوز ان تكون كان تامة وعبر بالماضي لتحقيق التوزيع فكانه وقع كقوله تعالى ونادى أصحاب الجنة وقوله الحسنة متبداً

كان زلفها وكان بعد ذلك  
التفاضل الحسنات بعشر  
أمثالها إلى سبعة مائة ضعف  
والسنة بمنزلها

٤٢

م

تحفة

١٤٧١٤

الآن يتجاوز الله عنها  
 \* (حدثنا) \* اسحق بن منصور قال أخبرنا عبيد الرزاق قال أخبرنا معمر عن هشام عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أحب أحدكم أسلمه فكل حسنة يعملها تكتب بعشر أمثالها إلى سبعة ضعف وكل سيئة يعملها تكتب بعشر أمثالها إلى \* (باب) \* أحب الدين إلى الله أدومه \* (حدثنا) \* محمد بن المنثري قال حدثنا يحيى عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها وعندها امرأة فقال من هذه قالت فلانة تذكركن صلاتها

٤٢

م

تحفة

١٧٢٠٧

وبعشر الخ والجملة استثنائية وقوله إلى سبعة ضعف متعلق بقدر رأى منتهية وحكى الماوردي أن بعض العلماء أخذ بظاهر هذه الغاية فزعم أن التضعيف لا يتجاوز سبعة ضعف عليه وردة قوله تعالى والله يضاعف لمن يشاء الآية محتملة للأمرين فيحصل أن يكون المراد أنه يضاعف تلك المضاعفة بأن يجعلها سبعة ضعف ويحتمل أنه يضاعف السبعة بأن يزيد عليها والمصرح بالزيادة حديث ابن عباس المخرج عند المصنف في الرقاق ولفظه كتب الله له عشر حسنات إلى سبعة ضعف إلى الضعاف كثيرة (قوله الآن يتجاوز الله عنها) زاد سبعة في فوائده الآن يغفر الله وهو الغفور وفيه دليل على الخوارج وغيرهم من المكفرين بالنزوب والموجبين لخلاوة المذنبين في البار فأقول الحديث يرد على من أنكر الزيادة والنقص في الأيمان لأن الحسن يتفاوت درجاته وآخره يرد على الخوارج والمعتزلة (قوله عن هشام) هو ابن منبه وهذا الحديث من نسخة المشهورة المروية بتاسد واحد عن عبد الرزاق عن معمر عنه وقد اختلف العلماء في إفرا حديث من نسخة له يساق بتاسد واحد ولم يكن مبتدأ به أو لاقالجهو رعى الخوارج منهم البخاري وقيل يمتنع وقيل يبدأ بالاول حديث يرد كبري هذا المراد بوسط مسلم فاقى بلفظ يشعر بأن المقر من جملة النسخة فيقول في مثل هذا إذا انتهى الاستاذ فذكر أحاديث منها كذا ثم يرد كذا في حديث أرادها (قوله إذا أحبكم أسلمه) كذا هو واسلم وغيرهما ولا يحق بن راهويه في مسنده عن عبد الرزاق إذا أحبكم أسلم أحدكم وكأنه رواه المعنى لأنه من لازمه ورواه الأصبلي من طريق ابن المبارك عن معمر كالاول والخطاب بأحدكم بحسب اللفظ للعارضين لكن الحكم عام لهم ولغيرهم باتفاق وإن حصل التنازع في كيفية تناول أهل الحقيقة القوية أو الشرعية أو المجاز (قوله فكل حسنة) يبي أن الأمر في قوله في الحديث الذي قبله الحسنة بعشر أمثالها للاستغراق (قوله بمثلها) زاد مسلم وأصحق والأصبلي في روايتهم حتى يلقى الله عز وجل (قوله باب أحب الدين إلى الله أدومه) مراد المصنف الاستدلال على أن الأيمان يطلق على الأعمال لأن المراد الدين هنا العمل والدين الحقيقي هو الإسلام والإسلام الحقيقي مرادف للأيمان فيصعب هذا مقصوده ومناسبه لما قبله من قوله عليكم بما تطيقون لأنه لما تقدم الإسلام يحسن بالأعمال الصالحة أراد أن يشبه على أن جهاد الناس في ذلك إلى الحد المغالبة غير مطلوب وقد تقدم بعض هذا المعنى في باب الدين يسروني هذا ليس في ذلك على ما سنوضحه أن شاء الله تعالى (قوله ثنا يحيى) هو ابن سعيد القطان عن هشام هو ابن عروة بن الزبير (قوله فقال من هذه) للأصبلي قال من هذه بغیر قامو وجهه على أنه جواب سؤال مقدر كل كائن لاقال ماذا قال حين دخل قالت قال من هذه (قوله قلت فلانة) هذه اللفظة كتابة عن كل علم مؤث فلا ينصرف زاد عبد الرزاق عن معمر عن هشام في هذا الحديث حسنة الهيئة (قوله تذكر) بفتح التاء القوافية والفعل عائشة وروى يضم الباء التختانية على البناء للمالم بسم فاعله أي تذكرون أن صلاتها كثيرة ولا جد عن يحيى القطان لاتمام تضيي وللمصنف في كتاب صلاة الليل معلقا عن القنعي عن مالك عن هشام وهو موصول في الموطأ للقنعي وحده في آخره لاتمام باللسل وهذه المرأة وقع في رواية مالك المذكورة أنها من بني أسد وسلم من رواية الزهري عن عروة في هذا الحديث أنها الخولا بالجملة والمتو هو اسمها بنت قوت بمثنائين مصغرا ابن حبيب بفتح المهملة

ابن أسد بن عبد العزى من رده ط خديجة أم المؤمنين رضى الله عنها وفى روايته أيضا وزعموا أنها  
 لا تنام الليل وهذا يؤيد الرواية الثانية فى أنها نقلت عن غيرها فان قبل وقوع فى حديث الباب  
 حديث هشام دخل عليها وهى عندها وفى رواية الزهرى ان الحولا صرحت بها فظاهره التغير  
 فمحتمل ان تكون المارة امرأة غيرها من بنى أسد أيضا وان قصتها تعددت والجواب ان القصة  
 واحدة وبين ذلك رواية محمد بن اسحق عن هشام فى هذا الحديث ولفظه صرحت رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم الحولا بآيات نوبت أخرجه محمد بن نصر فى كتاب قيام الليل له فيجعل على أنها كانت  
 أو لا عند عائشة فلما دخل صلى الله عليه وسلم على عائشة قامت المرأة كفى رواية جابر بن سلمة  
 الأسيمة فلما قامت لتخرج صرحت به فى خلال ذهابها فسأل عنها وبهذا تجتمع الروايات (تنبيه) \*  
 قال ابن التين لعلمها أمنت عليها الفتنة لذلك مدحتنا فى وجهها (قلت) لكن رواية جابر بن سلمة  
 عن هشام فى هذا الحديث تدل على أنها ما ذكرت ذلك إلا بعد ان خرجت المرأة أخرجه الحسن  
 ابن ميثاق فى مسنده من طريقه ولفظه كانت عندى امرأة فلما قامت قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم من هذه يا عائشة قلت يا رسول الله هذه فلانة وهى أعبد أهل المدينة فذكر كالحديث  
 (قوله) قال الجوهرى هى كلمة منبئة على السكون وهى اسم سى به الفعل والمعنى اكف  
 يقال مهمته اذا زجرته فان وصلت نوبت فقلت به وقال الداودى أصل هذه الكلمة ما هذا  
 كالانكار فطرحوا بعض اللفظة فقالوا مضمهور والكلمتين كلمة وهذا الزجر محتمل أن يكون  
 لعائشة والمراد منها عن مدح المرأة بما ذكرت ومحتمل أن يكون المراد النهى عن ذلك الفعل  
 وقد أخذ بذلك جماعة من الأئمة فقالوا بركه صلاة جسد الليل كاسيا فى مكانه (قوله) عليكم  
 بما تطيقون أى اشتقوا من الاعمال بما تستطيعون المداومة عليه فخطوقه يقتضى الأمر  
 بالاقصاى مما يطاق من العبادة ومفهومه يقتضى النهى عن تكلف ما لا يطاق وقال القاضى  
 عاصم محتمل ان يكون هذا خاصا بصلاة الليل ومحتمل ان يكون عاميا فى الاعمال الشرعية  
 (قلت) سبب وروده خاص بالصلاة ولكن اللفظ عام وهو المعبر وقد عبر بقوله عليكم مع ان  
 الخطاب للنساء طلبا لتعميم الحكم فقلب الذكور على الاناث (قوله) فواته فيه جواز الخلف  
 من غير استئذان وقد يستحب اذا كان فى تفريح أمر من أمور الدين أو حث عليه أو تنفير من  
 محذور (قوله) لا لئلا الله حتى تملوا هو يشترط المير فى الموضعين والمال استئصال الشئ وتنشور  
 النفس عنه بعد محبة وهو محال على الله تعالى باتفاق قال الأسمعى وجماعة من المحققين  
 انما أطلق هذا على جهة المقابلة اللفظية مجازا كما قال تعالى وجرأسيئة سيئة مثلها وانظاره  
 قال القرطبي وجه مجازته أنه تعالى لما كان يقطع نوبته عن يقطع العمل ملاعبه عن ذلك باللال  
 من باب تسمية الشئ باسم سبه وقال الهروي معناه لا يقطع عنكم فضله حتى تملوا أو الله  
 فترهوا فى الرغبة اليه وقال غير معناه لا يتناهى حقه عليكم فى الطاعة حتى تشاهى جهركم  
 وهذا كله سماعى أن حتى على بابها فى انتهاء الغاية وما يقرب عليها من المفهوم وحين بعضهم الى  
 تأويلها فقبل معناه لا لئلا اذا ملأتموه وهو مستعمل فى كلام العرب يقولون لا تفعل كذا حتى  
 يبيض القار أو حتى يسبب القرباب ومنه قولهم فى البيع لا يقطع حتى يقطع خصومه لانه  
 لو انقطع حين يقطعون لم يكن له عليهم من يقطع هذا المثال أشبهه من الذى قبله لان شيب القرباب

قال له عليكم بما تطيقون  
 فواته لا يمل الله حتى تملوا

ليس بمكعادة بخلاف الملل من العابد وقال المازري قيل ان حتى هنا يعني الواو فيكون التقدير  
لايل وتكون فتى عنه الملل واثبه لهم قال وقيل حتى يعني حين والاول اليق وأجرى على  
القواعد وأنه من باب المقابلة اللفظية ويؤيده ما وقع في بعض طرق حديث عائشة بلطفوا  
من العمل ما تطيقون فان الله لايل من الثواب حتى تملوا من العمل لكن في سند موسى بن  
عبيدة وهو ضعيف وقال ابن حبان في صحيحه هذا من ألقاظ التعارف التي لا يتمياً للخطاب  
ان يعرف القصد مما يخاطب به الابهام وهذا رأي في جميع المتشابهة (قوله أحب) قال القاضي ابو  
بكر بن العربي معنى المحبة من الله تعالى الارادة بالثواب أي أكثر الاعمال ثواباً دومها (قوله  
اليه) في رواية المستحلى وحده الى الله وكذا في رواية عبدة عن هشام عند اسحق بن راوويه في  
مسنده وكذا المصنف ومسلم من طريق أبي سلمة وسلم عن القاسم كلاهما عن عائشة وهذا  
موافق لترجمة الباب وقال باق الرواة عن هشام وكان أحب الدين اليه أي الى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وصرح به المصنف في الرافق في رواية مالك عن هشام وليس بين الروايتين تخالف  
لان ما كان أحب الى الله كان أحب الى رسوله قال النووي يدوام التقليل تستقر الطاعة بالذكر  
والرافقة والاخلاص والاقبال على الله بخلاف الكثير الشاق حتى يغو التقليل الدائم بحيث  
يزيد على الكثير المنقطع اضعافاً كثيرة وقال ابن الجوزي انما أحب الدائم لعينين أحدهما ان  
التارك للعمل بعد الدخول فيه كالمعرض بعد الوصل فهو معرض للذم ولهذا ورد العبد  
في حق من حفظ آية ثم نسى وان كان قبل حفظها لا يعين عليه ثانياً لما ان مداوم الخير  
ملازم للخدمة وليس من لازم الباب في كل يوم وقتاً ما كن لازم وما كسلاً ثم انقطع وزاد  
المصنف ومسلم من طريق أبي سلمة عن عائشة وان أحب الاعمال الى الله ما دووم عليه وان قل  
(قوله باب زيادة الايمان ونقصانه) تقدمه قبل ستة عشر باباً باب تفاضل أهل الايمان  
في الاعمال وأورد فيه حديث أبي سعيد الخدري يعني حديث أنس الذي أوردته هنا فتعقب  
عائشة به تكرار واجيب عنه بأن الحديث لما كانت الزيادة والنقصان فيه باعتبار الاعمال  
او باعتبار التصديق ترجم لكل من الاحتمالين وخص حديث أبي سعيد بالاعمال لان ساقه  
ليس فيه فتاوت بين الموزونات بخلاف حديث أنس ففيه التفاوت في الايمان القائم بالقلب  
من وزن الشعيرة والبراة والذرة قال ابن بطال التفاوت في التصديق على قدر العلم والجهل فن قل  
علمه كان تصديقه مثلاً مقدار ذرة والذي فوقه في العلم تصديقه بمقدار براة أو شعيرة الا ان أصل  
التصديق الحاصل في قلب كل أحد منهم لا يجوز زعله والنقصان ويجوز زعله الزيادة بزيادة العلم  
والمعانة انتهى وقد تقدم كلام النووي في أول الكتاب بما يشير الى هذا المعنى ووقع  
الاستدلال في هذه الآية بنظر ما أشار اليه البخاري لسقيان بن عيينة أخرجه أبو نعيم في ترجمته  
من الحلية من طريق عرو بن عثمان الرقي قال قيل لابن عيينة ان قوما يقولون الايمان كلام فقال  
كان هذا قبل ان تنزل الاحكام فامر الناس ان يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها صعدوا معهم  
وأموالهم فلما علم الله صدقهم أمرهم بالصلاة ففعلوا ولهم يفعلوا ما تفعلهم الا فراد ذكر الاركاب  
الى ان قال فلما علم الله ما يتابع عليهم من الفرائض وقبولهم قال اليوم أكملت لكم دينكم  
الاية فن ترك شيأ من ذلك كسلاً أو مجوناً أدبناه عليه وكان ناقص الايمان ومن تركها

وكان أحب الدين  
اليه ما دووم عليه صاحبه  
\*(باب) زيادة الايمان  
ونقصانه وقول الله تعالى  
وزدناهم هدى وزداد  
الذين آمنوا ايماناً وقال  
اليوم أكملت لكم دينكم  
فاذا ترك شيئاً من الكمال  
فهو ناقص حدثنا مسلم

باجدا كان كافرا انتهى ملخصا وتبعه أبو عبيد في كتاب الايمان له فذكر شهودا وان بعض  
 الخلفين لم يزم بذلك أجاب بان الايمان ليس هو مجموع الدين انما الدين ثلاثة أجزاء الايمان  
 جزء والايمان جزء آخر فافترض ووافل وتعقبه أبو عبيد بانه خلاف ظاهر القرآن وقد قال  
 الله تعالى ان الذين عبدوا الله الاسلام والاسلام حيث أطلق مقتردا دخل فيه الايمان كما تقدم  
 تقريره فان قيل فلم أعاد في هذا الباب الايتين المذكورتين فيه وقد تقدمتا في أول كتاب الايمان  
 فالجواب انه أعادهما ليوطن بهما معنى الكمال المذكور في الآية الثالثة لان الاستدلال بهما  
 نصر في الزيادة وهو يستلزم النقص وأما الكمال فليس نصافي الزيادة بل هو مستلزم للنقص فقط  
 واستلزامه للنقص يستدعي قبوله الزيادة ومن ثم قال المصنف قاذرك شأمن الكمال فهو ناقص  
 ولهذا النسبة عدل في التعبير لآية الثالثة عن أساليب الايتين حيث قال أولاً وقول الله وقال  
 ثانياً وقال وبهذا التقرير يدفع اعتراض من اعترض عليه ما أن آية اكملت لكم الدين فيها  
 على مراده لان الاكمال ان كان بمعنى اظهار الحجة على المخالفين أو بمعنى اظهار اهل الدين على  
 المشركين فلا حاجة للمصنف فيه وان كان بمعنى اكمال الفرائض لم عليه انه كان قبل ذلك ناقصا وان  
 من مات من العجالة قبل زول الآية كان ايمانه ناقصا وليس الامر كذلك لان الايمان لم يزل  
 تاما وبوضع دفع هذا الاعتراض جواب القاضي أي بكون العربي بان النقص أمر نسبي لكن  
 منه ما يرتب عليه الذم ومنه ما لا يرتب فالاول مانقصة بالاختيار كن علم وظايف الدين ثم  
 تركها عدا والثاني مانقصة بغير اختيار كن لم يعلم أول بكاف فهذا الذم بل بمحمد من جهة انه  
 كان قلبه مطع شأنا به لوزيد قبل ولو كلف العمل وهذا شأن العجالة الذين ماؤا قبل زول  
 الفرائض ومحله أن النقص بالنسبة اليهم صوري نسبي ولهم فيه رتبة الكمال من حيث المعنى  
 وهذا نظير قول من يقول ان شرع محمد أكمل من شرع موسى وعيسى لاشتماله من الاحكام  
 على ما لم يقع في الكتب التي قبله ومع هذا فشرع موسى في زمانه كان كاملا وتجدد في شرع عيسى  
 بعده ما تجدد فالأكلية أمر نسبي كما تقرر والله أعلم (قوله هشام) هو بان أبي عبد الله المستوفى  
 يكنى أبا بكر وفي طبقته هشام بن حسان لكنه لم يرو هذا الحديث (قوله يخرج) بفتح أوله  
 ونضم الراء ويرى بالعكس ويؤيده قوله في الرواية الاخرى أخرجوا (قوله من قال لا اله الا الله  
 وفي قلبه) فيه دليل على اشتراط النطق بالتوحيد أو المراد بالقول هنا القول النفسي فالمعنى من  
 أخر بالتوحيد وصدق فالأقرار لابد منه فهذا أعاده في كل مرة والتفاوت يحصل في التصديق  
 على الوجه المتقدم فان قيل فكيف لم يذكر الرسالة فالجواب ان المراد بالمجموع وصار الجزء الأول  
 علما عليه كما تقول قرأت قل هو الله أحد أي السورة كلها (قوله مرة) بضم الموحدة وتشديد الراء  
 المفتوحة هي القصة ومقتضاها ان وزن البرة دون وزن الشعرة لانه قدم الشعرة وتلاها بالبرة  
 ثم التزم كذا هو في بعض البلاد فان قيل ان السباق بالواو وهي لا ترتب فالجواب ان رواية  
 مسلم من هذا الوجه بلفظ ثم وهي للترتيب (قوله ذرة) بفتح المعجمة وتشديد الراء المفتوحة وصحتها  
 شعبة فصار واه مسلم من طريق يزيد بن زريع عنه فقال ذرة بالضم وتخفيف الراء وكان الحامل  
 له على ذلك كونهم ان الحبوب فتناسبت الشعرة والبرة قال مسلم في روايته قال يزيد بن جعفر فيها أو  
 بسطام يعني شعبة ومعنى الذرة قليل هي أقل الأشياء الموزونة وقيل هي الهباء التي يظهر في شعاع

ابن ابراهيم قال حدثنا هشام  
 قال حدثنا قتادة عن أنس  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال يخرج من النار من قال  
 لا اله الا الله وفي قلبه وزن  
 شعرة من خبره ويخرج من  
 النار من قال لا اله الا الله  
 وفي قلبه وزن برة من خبر  
 ويخرج من النار من قال  
 لا اله الا الله وفي قلبه وزن  
 ذرة من خبر قال أبو عبد الله

٤٤

م

نحلة

١٢٥٦

الشمس مثل رؤس الأروقل هي الغلة الصغيرة ويروى عن ابن عباس أنه قال اذا وضعت كنفك في التراب ثم نفضتها قال سقط هو الذرو ويقال ان أربع ذرات وزن خردلة ولله صنف في آخر التوحيد من طريق جده عن أنس مرفوعاً أدخل الخنفة من كان في قلبه خردلة ثم من كان في قلبه أدنى شئ من هذا معنى النثرة **(قوله قال ابن)** هو ابن زيد العطار وهذا التعليق وصله الحاكم في كتاب الاربعين له من طريق أبي سلمة قال حدثنا ابن بن يزيد ذكر الحديث وقائدة أراد المصنف له من جهتين احدهما تصریح بقادة فيه بالتحديث عن أنس ثانياً ما تفسره في المتن بقوله من ايمان بدل قوله من خيرين ان المراد بالخبر هنا الايمان فان قيل على الاول لم يكن بطريق ايمان السائلة من التدليس وبسوقها موصولة فالجواب ان ايمان وان كان مقبولا لكن هشام اتفق منه وأضبط جميع المصنفين المصلحتين والله الموفق وسيأتي الكلام على قيمة هذا المتن في كتاب التوحيد حيث ذكر المصنف حديث الشفاعة الطويل من هذا الوجه ورجال هذا الحديث موصولاً ومعلقاً كلهم بصريون **(قوله حدثنا الحسن بن الصباح)** سمع جعفر بن عون مراده انه سمع وجرع عادتهم بحذف انه في مثل هذا خطأ لفظاً فقال **(قوله أن رجلاً من اليهود)** هذا الرجل هو كعب الاحبار بين ذلك مسدد في مسنده والطبري في تفسيره والطبراني في الاوسط كلهم من طريق جابر بن أي سلمة عن عبادة بن نسي بضم النون وفتح المهمله عن اسحق بن زرعش عن قبيصة بن ذؤيب عن كعب والمصنف في المغازي من طريق الثوري عن قيس بن مسلم ان ناساً من اليهود في القس من هذا الوجه بلفظ قالت اليهود فيجعل على انفسهم كلوا من سؤل كعب عن ذلك جماعة وتكلم كعب على لسانهم **(قوله لا تخذنا الخ)** أي اعظمنا وجعلناه عبد الثاني كل سنة لعظم ما حصل فيه من الكمال الدين والعبد فعل من العود وانما معنى به لانه يعود في كل عام **(قوله نزل فيه على النبي صلى الله عليه وسلم)** زاد مسلم عن عبد بن حمدة عن جعفر بن عون في هذا الحديث واظفه اني لا أعلم اليوم الذي أنزل فيه والمكان الذي نزل فيه وزاد عن جعفر بن عون والساعة التي نزل فيها على النبي صلى الله عليه وسلم فان قيل كيف طابق الجواب السؤال لانه قال لا تخذناه عبداً وأجاب عمر رضي الله عنه بعرفة الوقت والمكان ولم يقل جعلناه عبداً والجواب عن هذا انها نزلت في آخر بات نهار عرفة ويوم العيد انما يتحقق بوله وقد قال النخعي انه ان ربه الهال بعد الزوال للقبالة قاله هكذا بعض من تقدم وعندي ان هذا المراد اكنى فيما بالاشارة والافرواية اسحق عن قبيصة التي قد مناها قد نصت على المراد ولظنه نزلت يوم جعة يوم عرفة وكلاهما بمحمد الله لتساعد لفظ الطري والطبراني وهما أنسا عيسى بن وكذا عند الترمذي من حديث ابن عباس انه ودياساه عن ذلك فقال نزلت في يوم عيد بن يوم جعة ويوم عرفة فظهر أن الجواب تضمن انهم اتخذوا ذلك اليوم عيداً وهو يوم الجمعة واتخذوا يوم عرفة عيداً لاله ليله العيد وهكذا كافي جاء الحديث الا في الصيام ثم ارعد لا يتصان رمضان وذو الحجة فسمى رمضان عيداً لانه يقصبه العيد فان قيل كيف دلت هذه القصة على ترجمة الباب (أجيب) من جهة انها بينت ان زولها كان بعرفة وكان ذلك في حجة الوداع التي هي آخر عيد البعثة حين تفت الشريعة وأركانها والله أعلم وقد جزم السدي بانه لم ينزل بعد هذه الآية شئ من الحلال والحرام **(قوله باب الزكاة من الاسلام وما أمروا)** كذا الابن

قال ابن حدثنا قيادة  
حدثنا أنس عن النبي صلى  
الله عليه وسلم من ايمان  
مكنا خير حدثنا الحسن  
ابن الصباح سمع جعفر بن  
عون حدثنا أبو العيس  
قال أخبرنا قيس بن مسلم  
عن طارق بن شهاب عن  
عمر بن الخطاب رضي الله  
عنه أن رجلاً من اليهود  
قال لبا أسير المؤمنين يا بني  
كناكم تتقونها ولعلينا  
معشر اليهود نزلت لا تخذنا  
ذلك اليوم عيداً قال أي  
آية قال اليوم أكلت لكم  
دشكم وأقمتم عليكم  
نعمتي ورضيت لكم  
الاسلام بنا قال عرقه  
عرفنا ذلك اليوم والمكان  
الذي نزل فيه على النبي  
صلى الله عليه وسلم وهو قائم  
بعرفة يوم جعة (باب)  
الزكاة من الاسلام وقوله  
وما أمروا الا ليعبدوا الله  
مخلصين له الدين حنفاء  
ويقوموا الصلاة ويؤتوا  
الزكاة وذلك دين القيمة  
حدثنا اسمعيل قال  
حدثني مالك بن أنس عن  
عمه أبي سهيل بن مالك عن  
أبيه انه سمع طلحة بن  
عبيد الله يقول

ذروا غيره وقول الله وأمر أو يأت فيه ماضى في باب الصلاة من الإيمان والآية دالة على ما ترجمه لأن المراد بقوله دين القيمة من الإسلام والقيمة المسقيمة وقد جاء في معنى استقام في قوله تعالى أمة قائمة أى مستقيمة وانما أحصى الزكاة بالترجمة لأن باقى ما ذكر في الآية والحديث قسماً فزدهم بتراجم أخرى ورجال اسناد هذا الحديث كلهم مذبذون ومالك والشافعي سهل هو ابن أبي عامر الأصمى حليف طلبة بن عبد الله واسمه سهل هو ابن أبي أويس ابن أخت الإمام مالك فهو من رواية اسمعيل عن خاله عن عمه عن أبيه عن جده فهو مسلسل بالأقارب كما هو مسلسل بالبلد **(قوله جابر بن عبد الله)** زاد أبو ذر من أهل نجد وكذا هو في الموطأ ومسلم **(قوله نائير الرأس)** هو من فروع على الصفة ويجوز نصبه على الحال والمراد أن شعره متفرق من تركه الرفاهية فنبهه إشارة إلى قرب عهده بالوفادة وأوقف اسم الرأس على الشعر أو ما ناب عنه لأن الشعر منه ثبت **(قوله)** يسمع بضم الهمزة على البناء أو بالنون المنقوطة للجمع وكذا في بقية **(قوله دوى)** بفتح الدال وكسر الواو وتشديد الميم كذا في روايتنا وقال القاضي عياض جاء عندنا في النصارى بضم الدال قال والصلوات الفتح وقال الخطابي الدوى صوت من تفتح مستكرلاً بهم وانما كان كذلك لأنه نادى من بعد وهذا الرجل حرم ابن بطل وآخر وناب عنه ضلع بن علقمة وافدى سعد بن بكر والحاصل لهم على ذلك أن آدم سلم لقصة عقب حديث طلبة ولأن في كل منهما ما يدعى هو وان كلا منهما قال في آخر حديثه لا يزيد على هذا ولا أنقص لكن تعقبه القرطبي بأن سباقهما مختلف واستلهم ما سبقت عليه قال ودعوى انهما مقسمة واحدة دعوى فرط وتكلف شط من غير ضرورة والله أعلم وقواه بعضهم بأن ابن سعد وابن عبد البر وجاعة لم يذكروا الضم إلا في الأول وهذا غير لازم **(قوله)** فإذا هو يسأل عن الإسلام أى عن شرائع الإسلام ويحتمل أنه سأل عن حقيقة الإسلام وانما لم يذكروا الشهادة لأنه علم أنه يعلمها أو علم أنه انما يسأل عن الشرائع الفعلية أو ذكرها ولم يقلها الراوى لشهرتها وانما لم يذكروا الحج امالاً أنه لم يكن فرض بعد الراوى اختصره ويؤيد هذا الثاني ما أخرجه المصنف في الصيام من طريق اسمعيل بن جعفر عن أبي سهل في هذا الحديث قال فاجزه رسول الله صلى الله عليه وسلم بشرائع الإسلام فدخل فيه باقى المفروضات بل والمندوبات **(قوله)** خمس صلوات في رواية اسمعيل بن جعفر المذكورة أنه قال في سؤاله اخبرني ماذا فرض الله على من الصلاة فقال الصلوات الخمس فتبين هذا ما طبقه الجواب للسؤال ويستفاد من سباق مالك أنه لا يجب شئ من الصلوات في كل يوم زلة غير الخمس خلافاً لما أوجب الزنجر أو ركعتي الفجر أو صلاة الضحى أو صلاة العبد أو الركعتين بعد المغرب **(قوله)** هل على غيره ما قال لا لأن تطوع (تطوع) تشديد الطاء والواو وأصله تطوع بضمين فادغم أحداهما ويجوز تخفيف الطاء على حذف أحداهما واستدل بهذا على أن الشروع في التطوع واجب اتمامه تسكبان الاستثناء فنه متصل قال القرطبي لأنه في وجوب شئ آخر الاما تطوع به والاستثناء من التقي ثبات ولا قائل بوجوب التطوع فيعين أن يكون المراد إلا أن تشرع في تطوع فيلزمك اتمامه وتعقبه الطبري بأن ما تمسك به من غلط لا لأن الاستثناء مفعول غير الخمس لأن التطوع لا يقال فيه عليك فكذلك قال لا يجب عليك شئ إلا أن أردت أن تطوع فذلك لك وقد علم أن التطوع ليس بواجب فلا يجب شئ آخر أصلاً كذا قال وحرف المسئلة

جابر بن عبد الله إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهل نجد نائير الرأس يسمع دوى صوته ولا تدفعه ما يقول حتى إذا فاذا هو يسأل عن الإسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات في اليوم والليلة فقال هل على غيرها قال لا الآن تطوع قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وصيام رمضان قال هل على غيره قال لا الآن تطوع قال

٤٦

٤٦

تحفة

٥٠٠٩



دائر على الاستثناء فمن قال انه متصل بحسب الأصل ومن قال انه منقطع احتاج الى دليل والذليل عليه ما روى النسائي وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم كان أحيا ما ينوي صوم التطوع ثم يقطر وفي البخاري أنه أمر جويرية بنت الحارث ان تقطر يوم الجمعة بعد ان شرعت فيه فسد على ان الشرع في العبادة لا يستلزم الانعام اذا كانت نافله بهذا النص في الصوم والقياس في الباقي فان قيل رد الجلي قلنا لا لانه امتناع عن غيره بل زوم المضى في فاسده فكيف في صححه وكذلك امتياز بل زوم الكفارة في نفيه كفر ضمه والله أعلم على أن في استدلال الحنفية نظر لانهم لا يقولون بفرضية الانعام بل بوجوده واستثناء الواجب من القرض منقطع لتباينهما وأيضا فان الاستثناء من التقي عندهم ليس للاشياء بل لمسكوت عنه وقوله الا ان تطوع استثناء من قوله لا أي لا فرض علمهم غيرها **(قوله)** وذکر رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة في رواية اسمعيل بن جعفر قال اخبرني بما فرض الله على من الزكاة قال فآخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بشرائع الاسلام فقصت هذه الرواية في القصة أشياء أجلت منها بيان نصب الزكاة فانهم يفسرون الروايتين وكذا أسماء الصلوات وكأن السبب فيه شهر ذلك عندهم أو التقصير من القصة بيان ان المتكلم القرائض ناج وان لم يفعل الزوافل **(قوله)** والله في رواية اسمعيل بن جعفر فقال والنبي أكرم وفيه جواز الحلق في الامر المهم وقد تقدم **(قوله)** اطلع ان صدق وقع عند مسلم من رواية اسمعيل بن جعفر المذكورة اطلع وأيه ان صدق أو دخل الجنة وأيه ان صدق ولا يادونه لكن ينفذ أو فان قيل ما الجامع بين هذا وبين النهي عن الحلق بالاناء أجيب بان ذلك كان قبل النهي أو بانها كلمة جارية على اللسان لا يقصدهم الحلف كما جرى على لسانهم عقرى حلفي وما أشبه ذلك أو فيه اضمحار اسم الرب كانه قال ورب أيه وقيل هو خاص ويحتاج الى دليل وحكي السهلي عن بعض مشايخه انه قال هو تصحيف وانما كان واقع قصصت الامان واستنكر القرطبي هذا وقال انه يجزم الثقة بالروايات الصحيحة وغفل القرائن فادعى ان الرواية بلنظ وأيه لم تصح لانها ليست في الموطأ وكنهه لم يرض الجواب فعذر الى رد الخبر وهو صحيح لآمر به فيه وأقوى الاجوبة الاولان وقال ابن بطال دل قوله اطلع ان صدق على انه ان لم يصدق فيما التزم لا ينفذ وهذا بخلاف قول المرشدة فان قيل كيف أثبت له الفلاح بمجرد ما ذكرهم أنهم لم يذكروا المنيات أجاب ابن بطال باحتمال أن يكون ذلك توقع قبل ورود فرائض النهي وهو يجب منه لانه جرم بان السائل ضمام وأقدم ما قيل فيه انه وقد سئنه خمس وقيل بعد ذلك وقد كان أكثر المنيات واقعا قبل ذلك والصواب أن ذلك داخل في عموم قوله فأخبر بشرائع الاسلام كما أكثرنا الله فان قيل ما فلاحه بانه لا يقص فواضح وأما ان لا يزيد فكيف يصح أجاب النووي بانه أثبت له الفلاح لانه أتى بما عليه وليس فيه انه إذا أتى برباه على ذلك لا يكون مفعلا لانه إذا أفع بالواجب ففسلحاجه بالمنسحب مع الواجب أولى فان قيل فكيف أقره على حلته وقد ورد التنكير على من حلف ان لا يفعل خيرا أجيب بان ذلك يختلف باختلاف الاحوال والاختصاص وهذا جار على الأصل بانه لا اثم على غير تارك القرائض فهو مفلح وان كان غيره أكثر فلا حاشته وقال الطبري يحتمل ان يكون هذا الكلام صدر منه على طريق المبالغة في التصديق والقبول أي قبلت كلامك قبول لا امر به عليه من جهة السؤال ولا نقصان

وذکره رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة قال هل على غيره ها قال لا الا ان تطوع قال فادبر الرجل وهو يقول والله لا يزيد على هذا ولا أنقص قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أطلع ان صدق

فيه من طريق القبول وقال ابن المنير يحتمل ان تكون الزيادة والنقص تتعلق بالإبلاغ لانه  
 تكان وافد قومه لتعلم ويعلمهم (قلت) والاحتمال ان مردود ان رواية اسمعيل بن جعفر فان  
 نصها لا تطوع شيئا ولا أنقص مما فرض الله على شيئا وقيل مراده بقوله لا يزيد ولا ينقص أى  
 لا أغبر صفة الفرض كمن ينقص الظاهر مثلا ركعة أو يزيد المغرب (قلت) وبكره عليه أيضا لفظ  
 التطوع في رواية اسمعيل بن جعفر والله أعلم (قوله) باب اتباع الجنائز من الإيمان ختم المصنف  
 معظم التراجم التي وقعت له من شعب الإيمان بهذه الترجة لان ذلك آخر أحوال الدنيا وانما آخر  
 ترجمة أداء الجنس من الإيمان لمعنى سند كره هناك ووجه الدلالة من الحديث للترجمة قد نهى  
 عليه في نظائر قبل (قوله المحفوظ) هو بفتح الميم وسكون النون وضم الجيم وبعد الواو الساكنة  
 فأنسية الى جذده مخجوف السدوسي وهو بصري وكذا ما في رجال الاستناد غير الصعاني  
 وروح بفتح الراء هو ابن عمادة القيسى وعوف هو ابن أبي جله بفتح الجيم الاعرابي بفتح الهاء  
 وانما قسله لذلك لفصاحته وكنيته أبو سهل واسم أبيه بندو بهم وحدة مفترحة ثم  
 نون ساكنة ثم دال مهملة بوزن راهويه والحسن هو ابن أبي الحسن البصري ومحمد هو ابن سيرين  
 وهو محروى بالقطعة على الحسن فالحسن وابن سيرين حديثا به عوفان أي هريرة أما مجمعة واما  
 متفرقة فاما ابن سيرين فسماعه من أي هريرة صحيح واما الحسن فمختلف في سماعه منه والاكثر  
 على ثقته وثقه من أئنته وهو مع ذلك كثير الارسل فلا يحمل عفته على السماع وانما أورده  
 المصنف كما سمع وقد وقع له نظير هذا في قصة موسى فانه أخرج فيها حديثا من طريقين وروح  
 عبادة بهذا الاستاد وأخرج أيضا في بدء النطق من طريق عوف عنهم ما عن أي هريرة حديثا آخر  
 واعتمد في كل ذلك على محمد بن سيرين والله أعلم (قوله) من اتبع (قوله) حتى يصلى بكسر اللام  
 يحذف الالف وكسر الموحدة وقد تمسك بهذا اللفظ من زعم ان المشي خلفه أفضل ولا حجة فيه  
 لانه يقال تبعه اذا مشى خلفه او اذا مر به فشي معه وكذلك اتبعه بالتشديد وهو واقع لمثله فاذا  
 هو مقول بالاشتراك وقدين المراد الحديث الآخر الصحيح عند ابن حبان وغيره من حديث ابن عمر  
 في المشي امامها واما اتبعه بالاسكان فهو بمعنى لحقه اذا كان سقه ولم تأت به الرواية هنا (قوله)  
 وكان معه) أي مع المسلم ولكن معنى معها أي مع الجنائز (قوله) حتى يصلى بكسر اللام  
 ويروي بفتحها فاعلى الاول لا يحصل الموعد به الا ان يوجد منه الصلاة وعلى الثاني قد يقال يحصل  
 لذلك ولو لم يصل اما اذا قصد الصلاة وحال دونه مانع فالظاهر حصول الثواب له مطلقا والله أعلم  
 (قوله) وافرغ) بضم أوله وفتح الراء ويرى بالعكس وقد أثبت ههنا الرواية ان القراطين انما  
 يحصلان بمجموع الصلاة والدفن وأن الصلاة دون الدفن يحصل بها قراطين واحد وهذا هو المعتقد  
 خلافا لمن تمسك بظاهر بعض الروايات فزعم انه يحصل بالمجموع ثلاثة قراطين وسند كرقبة مباحثه  
 وفوائده في كتاب الجنائز ان شاء الله تعالى (قوله) تابعه) أي وروح بن عبادة وعثمان هو ابن الهيثم  
 وهو من شيوخ البخاري فان كان مع هذا الحديث منه فهو له اعلى بدرجة لكنه ذكر الموصول  
 عن روح لكونه أشد اتقا منه ونهى رواية عثمان على ان الاعتماد في هذا السند على محمد بن  
 سيرين فقط لانه لم يذكر الحسن فكان عوفا كان رجا ذكره وبما حذفه وقد حدث به الخوصي  
 شيخ البخاري مر تاسعا قاط الحسن أخرجه أبو يعين في المستخرج من طريقه ومتابعة عثمان هذه

«(باب) اتباع الجنائز من  
 الإيمان» حدثنا أحمد بن  
 عبد الله بن علي الخوصي  
 قال حدثنا روح قال حدثنا  
 عوف عن الحسن ومحمد  
 عن أبي هريرة أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال من  
 اتبع جنازة مسلم إيمانا  
 واحتسابا وكان معه حتى  
 يصلى عليها وافرغ من  
 دفنها فإنه يرجع من الأجر  
 بقراطين كل قراطين مثل  
 أحد من صلى عليها ثم  
 رجع قبل أن تدفن فإنه  
 يرجع بقراطين تابعه عثمان  
 المؤذن قال حدثنا عوف  
 عن محمد بن أبي هريرة عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 نحوه

٤٧

س

تحفة

١٤٤٨١

تغ

٥٠١٢

٣ في نسخة يوسف

وصلها أن يعفيم في المستخرج قال ثنا أبو إسحق بن حجة ثنا أبو طالب بن أبي عوانة ثنا سليمان بن  
سيف ثنا عثمان بن الهيثم قال حدثني لفظه موافقاً (وقوله) وأما روح الأبي قوله وكان معها فانه  
قال بدلهما فربما وفي قوله وبقصر من دفنها فانه قال بدلهما وتدق وقال في آخره فله قبل بدلهما  
قوله يرجع بقراط والباقي سواء لهذا الاختلاف في اللفظ قال المصنف نحوه وهو يفتح الواو أي  
بعمامة (قوله) باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر هذا الباب معقود للرد على المرتبة  
خاصة وإن كان أكثر ما مضى من الأبواب قد تضمن الرد عليهم لكن قد يشركهم غيرهم من  
أهل البدع في شيء منها بخلاف هذا والمرجئة بضم الميم وكسر الجيم بعدها ما مهموزة وبجوز  
تشديد هاء لا همز نسبوا إلى الإبراهيم وهو التأخير لأنهم آخر الأعمال عن الأيمان فقالوا الأيمان  
هو التصديق بالقلب فقط ولم يشترط جهورهم النطق وجعلوا الصما اسم الأيمان على الكمال  
وقالوا لا يشعر بالاعيان ذنب أصلاً ومقتالهم مشهورة في كتب الأصول ومناسبة إيراد هذه  
الترجمة عقب التي قبلها من جهة أن اتساع الجنازة مظنة لأن يقصدها امرأعة أهلها أو مجموع  
الامرئ وساق الحديث يقتضي أن الآخر الموعود به إنما يحصل لمن صنع ذلك احتساباً في خالص  
فعله بما يشاء أنه قد يعرض للدمار ما يعكر على قصده الخالص فغيره الثواب الموعود وهو  
لا يشعر قوله أن يحبط عمله أي يحرم ثواب عمله لأنه لا ثاب إلا على ما أخلص فيه وهذا التقرير  
يندفع اعتراض من اعترض عليه بأنه يقوى مذهب الأحابطة الذين يقولون أن السمات  
يظن الحسنات وقال القاضي أبو بكر بن العربي في الرد عليهم القول الفصل في هذا أن  
الأحباط أحباطان أحدهما الباطل الشيء للشيء وأذهابه جملة كاحباط الأيمان والكفر والكفر  
للايمان وذلك في الجهتين أذهب حقيقياً ثانيهما أحباط الموازنة إذا جعلت الحسنات  
في كفة والسمات في كفة فنزحت حسنة فجاوزت ربحاً سماتاً وقفت في المشية أما  
أن بغفر له وأما أن يعذب فالتوقف ابطال ما لأن توقف المنفعة في وقت الحاجة إليها ابطال لها  
والتعذيب ابطال أشد منه إلى حين الخروج من النار في كل منهما ابطال فسيأطعن عليه  
اسم الأحباط مجازاً وليس هو أحباط حقيقة لأنه إذا أخرج من النار وادخل الجنة عاد إليه  
ثواب عمله وهذا بخلاف قول الأحابطة الذين سواهم من الأحباطين وحكموا على المعاصي بحكم  
الكافور وهم معظم القديرة والله الموفق (قوله) وقال إبراهيم التيمي هو من فقهاء التابعين  
وعبادهم وقوله مكذبا يرى بفتح الهمزة يعني خفيته أن يكذب من رأى على مخالفة لفتوى  
فيقول لو كنت صادراً ما فعلت خلاف ما تقول وإنما قال ذلك لأنه كان يعظ الناس ويرى بكسر  
الذال وهي رواية الأكثر ومعناه أنه مع وعظه الناس لم يبلغ غاية العمل وقدم الله من أمر  
بالمعروف ونهى عن المنكر وقصر في العمل فقال كبر مقتا عندنا أنه أن تقولوا لا تقصون نفسي  
أن يكون مكذبا أي مشككاً في هذا التعليق وصله المصنف في تاريخه عن أبي نعيم وأحد  
ابن حنبل في الزهد عن ابن مهيدي كلاهما عن سفيان الثوري عن أبي حنبل التيمي عن إبراهيم  
المذكور (قوله) وقال ابن أبي مليكة (الح) هذا التعليق وصله ابن أبي خزيمة في تاريخه لكن أهم  
العدد وكذا أخرجه محمد بن نصر المروزي مطولاً في كتاب الأيمان له وعينه أبو زرعة المشقي في  
تاريخه من وجه آخر مختصراً كما هنا والعجابه الذين أدركهم ابن أبي مليكة من أهلهم عائشة ولختها

«(باب) خوف المؤمن من  
أن يحبط عمله وهو لا يشعر»  
وقال إبراهيم التيمي ما عرفت  
قولي على علي الاخشيت  
أن أكون مكذبا وقال ابن  
أبي مليكة أدركت ثلاثين  
من أصحاب النبي صلى الله  
عليه وسلم كلهم يخاف  
النفاق على نفسه

تبع

٥١/٢

أسماء وأسئلة والعبادة الأربعة وأهربية وعقبة بن الحرث والمسور بن حمزة فهو لاء من جمع  
منهم وقد أدرك بالسنة جماعة أجل من هؤلاء كعلي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وقد جزم  
بانهم كانوا يخفون النفاق في الإعمال ولم يقل عن غيرهم خلاف ذلك فكانه إجماع وذلك لأن  
المؤمن قد يعرض عليه في عمله ما يشوبه مما يخالف الاخلاص ولا يلزم من خوفهم من ذلك  
وقوعه منهم بل ذلك على سبيل المبالغة منهم في الورع والتقوى رضي الله عنهم وقال ابن بطال انما  
خافوا لانهم طالت أعمارهم حتى رأوا من التغيير ما لم يعمدوه ولم يقدر واعلى انكاره فخافوا ان  
يكونوا داهنوا بالسكرت (قوله) ما منهم أحد يقول انه على ايمان جبريل وميكائيل أى لا يجوز  
أحدهم بعدم عرض النفاق له كما يجوز بذلك في ايمان جبريل وفي هذا الإشارة الى ان المذكورين  
كانوا قائلين بتفاوت درجات المؤمنين في الايمان خلافا للرجة القائلة بان ايمان الصديقين  
وغيرهم بمنزلة واحدة وقد روى في معنى أثرين أى ملكة حسنة عن عائشة رضيها عن وعن رواد  
الطبراني في الاوسط لكن اسناد ضعيف (قوله) ويذكر عن الحسن هذا التعليق وصله جعفر  
الفرجاني في كتاب صفة المنافق له من طرق متعددة بالفاظ مختلفة وقد يستشكل ترك البخاري  
الجزء مع صحته عنه وذلك محمول على قاعدة ذكرها شيخنا أبو الفضل بن الحسين الحافظ رحمه  
الله وهي ان البخاري لا يختص صيغة الترميض بضعف الاستناد بل اذا ذكر المتن بالمعنى او اختصره  
أقرباً أيضاً لم يعلم من الخلاف في ذلك فهنا كذلك وقد وقع اختصاره لبعضهم الاضطراب  
في فهمه فقال النووي ما خافه المؤمن ولا آمنه الا منافق يعني الله تعالى قال الله تعالى ولن  
خاف مقام ربك نبين وقال فلا يامن مكر الله الا القوم الخاسرون وكذا شرحه ابن التين  
وجامع من التأخرين وقرره الكرماني هكذا فقال ما خافه أى ما خاف من الله فقد فسد الجار  
وأوصل الفعل اليه قلت وهذا الكلام وان كان صحيحاً لكنه خلاف مراد المصنف ومن نقل  
عنه والذي أوقعهم في هذا هو الاختصار والافساق كلام الحسن البصري بين الله انما أراد  
النفاق فلنذكره قال جعفر الفرجاني ثنا قتيبة ثنا جعفر بن سليمان عن المعل بن زياد سمعت  
الحسن يخاف في هذا المسجد بالله الذي لا اله الا هو ماضى مؤمن قط ولا يلقى الا وهو من النفاق  
مشفق ولا ماضى منافق قط ولا يلقى الا وهو من النفاق آمن وكان يقول من لم يخف النفاق فهو  
منافق وقال أجد بن حنبل في كتاب الايمان ثنا روح بن عباد ثنا هشام سمعت الحسن يقول  
والله ما مضى مؤمن ولا يلقى الا وهو يخاف النفاق وما آمنه الا منافق انتهى وهذا موافق لأثر ابن  
أبي مليحة الذي قبله وهو قوله كلهم يخاف النفاق على نفسه والخوف من الله وان كان مطاوعاً  
محموداً لكن ساق الباب في أمر آخر والله أعلم (قوله) وما يحذر هو بضم أوله وتشديد الهمزة  
و روى بتحقيقها ومصدره والجملة في محل خبر لانهم معطوفة على خوف أى باب ما يحذر وفصل  
بين الترجحين بالانذار التي ذكرها لتعلقها بالاولى فقط واما الحديثان فالاول منهما متعلق بالثانية  
والثاني يتعلق بالاولى على ما سنوضحه فنبهت ونشعر غير مرتب على حقيقته يوم يبيض وجوه  
الآية وحراده أيضاً الردة على المرجة حيث قالوا الا حذر من المعاصي مع حصول الايمان ومفهوم  
الآية التي ذكرها رده عليهم لانه تعالى مدح من استغفر لذنبه ولم يصبر عليه ففهموه مذم من لم يفعل  
ذلك ومما يدخل في معنى الترجة قول الله تعالى فلما زاغوا أزاغ الله قلوبهم وقوله وقلب أقدتهم

ما منهم أحد يقول انه على  
ايمان جبريل وميكائيل  
ويذكر عن الحسن ما خافه  
الا مؤمن ولا آمنه الا منافق  
وما يحذر من الاصرار

نق

٥٢/٢

٤٨

٢٢٢

تحفة

٩٢٤٢

على القتال والعصيان من  
غيره بقول الله عز وجل  
ولم يصروا على ما فعلوا وهم  
يعلمون حدثنا محمد بن  
عزرة قال حدثنا شعبة  
عن زيد قال سألت أبا وائل  
عن المرحجة فقال حدثني  
عبد الله أن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال سباب المسلم  
فسوق وقمالة كفر  
أخبرنا قتيبة بن سعيد  
حدثني اسمعيل بن جعفر

٤٩

س

تحفة

٥٠٧١

وأبصارهم كالم يومئذ وأول مره قوله تعالى لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النى ولا تجهروا له  
بالقول كجهر بعضكم بعضا ان تجصأ على الكفر وهذه الآية أدل على المراد بما قبلها من أن يصروا على  
نفاق العصية خشى عليه أن يفضى به إلى نفاق الكفر وكان المصنف يجمع حديث محمد بن عبد الله بن  
عمر والخروج عند أحمد مر فوعا قال ويل للمصرين الذين يصرون على ما فعلوا وهم يعلمون أى  
يعلمون ان من تاب تاب الله عليه ثم لا يستغفرون قاله مجاهد وغيره والترمذى عن أبي بكر الصديق  
مر فوعا ما الصبر من استغفروا ان عادى اليوم سبعين مرة اسناد كل منهما حسن (قوله على النفاق)  
كذافي كثيرا روايات وهو المناسب لحديث السباب وفي بعضها على النفاق ومعناه صحيح وان لم  
ثبت به الرواية (قوله زيد) تقدم أنه بالزاي والموحدة مصغرا وهو ان الحرف الياحى بباء تحتانية  
وهم خفيفة بكفى أباعد الرحمن وقد روى هذا الحديث شعبة أيضا عن منصور بن المعقر وهو عند  
المصنف فى الأدب وعن الأعمش وهو عند مسلم وروى عن ابن حبان من طريق سليمان بن حرب عن  
شعبة عن الثلاثة جميعا عن أبي وائل وقال ابن منده لم يختلف فى رفعه عن زيد واختلاف على  
الآخرين ورواه عن زيد غير شعبة أيضا عند مسلم وغيره (قوله سألت أبا وائل عن المرحجة) أى  
عن مقالة المرحجة ولا بد اذ الطائفة عن شعبة عن زيد قال الما ظهرت المرحجة أتت أبا وائل  
فذكرت ذلك لفظه من هذا ان سؤاله كان عن معتقدهم وان ذلك كان حين ظهروا وهم وكانت  
وفاء أى وائل سنة تسع وتسعين وقيل سنة ثنتين وثمانين فى ذلك دليل على ان بدعة الارباع قد عدا  
وقد تابع أبا وائل فى روايته هذا الحديث عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أخرجه  
الترمذى صحيحا وانظره قتال المسلم أشاء كفر وسبابه فسوق ورواه جماعة عن عبد الله بن مسعود  
موقوفا ومر فوعا ورواه النسائي من حديث سعد بن أبي وقاص أيضا مر فوعا فانتهى بذلك  
دعوى من زعم ان أبا وائل نفرد به (قوله سباب) هو بكسر السين وتخفيف الموحدة وهو مصدر  
يقال سب سببا وسبابا وقال ابراهيم الحربي السباب أشد من السب وهو ان يقول فى الرجل  
ما فيه وما ليس فيه به يدب لك عينه وقال غيره السباب هنا مثل القتال فقطضى المفاعلة وقد  
نقضهم بأو ضيع من هذا باب المعاصى من أمر الجاهلية (قوله السلم) كذا فى معظم الروايات  
ولا جدع عند عن شعبة المؤمن فكأنه رواه بالمعنى (قوله فسوق) القسقى فى اللغة الخروج  
وفى الشرع الخروج عن طاعة الله ورسوله وهو فى عرف الشرع أشد من العصيان قال الله  
تعالى وكنزكم البكم الكفر والفسوق والعصيان فى الحديث تعظيم حق المسلم والحكم على  
من سبه بغير حق بالقسوى ومقتضاه الردعى المرحجة وعرف من هذا ما بقية جواب أبي وائل  
للسؤال عنهم كأنه قال كيف تكون مقالتهم حقوا والنبي صلى الله عليه وسلم يقول هذا (قوله)  
وقاله كفر ان قبل هذا وان تضمن الردعى المرحجة لكن ظاهره بقوى مذهب الخوارج الذين  
يكفرون بالمعاصى فالجواب ان المبالغة فى الردعى المبتدع اقتضت ذلك ولا تمسك الخوارج فيه  
لان ظاهره غير مرد لكن لما كان القتال أشد من السباب لانه مفض الى ازهاق الروح عبرته  
بلفظ أشد من لفظ القسوى وهو الكفر ولم يرد حقيقة الكفر التى هى الخروج عن الملة بل أطلق  
عليه الكفر بالمبالغة فى التحذير معتدا على ما تقرر من القواعد ان مثل ذلك لا يخرج عن الملة مثل  
حديث الشفاعة ومثل قوله تعالى ان الله لا يغير أن يشركه وبغير ما دون ذلك ان يشاء وقد

أشترنا إلى ذلك في باب المعاصي من أمر الجاهلية أو أطلق عليه الكفر لشبهه به لأن قتال المؤمن من شأن الكافر وقيل المراد هنا الكفر اللغوي وهو التغطية لأن حق المسلم على المسلم أن يعينه وينصره ويكف عنه أذاه فلما قاله كان كأنه عطى على هذا الحق والأولان أليق بمراد المصنف وأولى بالمقصود من التحذير من فعل ذلك والزجر به بخلاف الثالث وقيل أراد بقوله كفر أى قد بول هذا الفعل بشؤمه إلى الكفر وهذا بعيد بعد منه جملة على المستحل لئلا لا يطابق الترجمة ولو كان مرادهم يحصل التفريق بين السباب والقتال فإن مستحل لعن المسلم بغير تأويل بكفر أيضا ثم ذلك محمول على من فعله بغير تأويل وقد يوجب عليه المصنف في كتاب المحاربين كما سيأتي إن شاء الله تعالى ومثل هذا الحديث قوله صلى الله عليه وسلم لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض ففيه هذه الاجوبة وسأبقي في كتاب الفتن ونظيره قوله تعالى أفنتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض بعد قوله ثم أتم هؤلاء يقتلون أنفسكم ويخرجون فريقا منكم من دارهم الآية فدل على أن بعض الاعمال يطلق عليه الكفر تغليظا وأما قوله صلى الله عليه وسلم فبقاروا مسلم لعن المسلم قتلوه فلا يتناقض هذا الحديث لأن المشبه به فوق المشبه والقدر الذي أشرنا إليه بالبرغ الغاية في التأنير هذا في العرض وهذا في النفس والله أعلم وقد ورد لهذا السبب ذكره في أول كتاب الفتن في أواخر الصحيح **(قوله عن حميد)** هو الطويل عن أنس وللأصملي ثمانية من مالك قاتلنا دليس جندوهوم من رواية حماد عن حماد بن أنس عن عباد بن الصامت **(قوله)** خرج بخير بليلة القدر أي تعيين ليلة القدر **(قوله)** فلا تلاحق بفتح الحاء المهملة مشتق من التلاحق بكسر ها وهو التنازع والمخاصمة والرجلان أفاد أن دحية أنهم ماعد الله بن أبي حدرى بمقام مفتوحة ودال ساكنة مهملة بن ثمرام مفتوحة ودال مهملة أيضا وكعب بن مالك وقوله فرفعت أى فرقع تعينها عن ذكرى هذا هو المعتقد هنا والسبب فيه ما أوضحه مسلم من حديث أبي سعيد في هذه القصة قال فجاء رجلا من يمتحان تشديد القاف أى يدعى كل منهما الله الحق معهما الشيطان فتسبها قال القاضي عياض فيه دليل على أن المخاصمة مذمومة وانها سبب في العقوبة المعنوية أى الحرمان وفيه أن المكان الذي يحضره الشيطان ترفع منه البركة وانظر فان قيل كيف تكون المخاصمة في طلب الحق مذمومة قلت انما كانت كذلك لوقوعها في المسجد وهو محل الذكر لا اللغو ثم في الوقت المخصوص أيضا بالذكر لا اللغو وهو شهر رمضان فالذم للمعارض فيه إلا اذا تهاجم فيها مستلزم ترفع الصوت ورفعته بخضرة الرسول صلى الله عليه وسلم منهي عنه لقوله تعالى لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي إلى قوله تعالى أن تحط أعمالكم وأنتم لا تشعرون ومن هنا يتضح مناسبة هذا الحديث للترجمة ومطابقته له وقد خفيت على كثير من المتكلمين على هذا الكتاب فان قيل قوله وأنتم لا تشعرون يقتضى المواخذة بالعمل الذى لا قصد فيه فالجواب أن المراد وأنتم لا تشعرون بالأحباط لا اعتقادكم صغر الذنب فقد يعلم المرء الذنب ولكن لا يعلم الله كبره كما قيل في قوله انهم لم يعذبوا وما يعذبون في كبر أى عندهما ثم قال والله لكبير أى في قهر الامر وأجاب القاضي أبو بكر بن العربي بأن المواخذة تحصل عالم يقصد في الشاق اذا قصد في الاول لان مراعاة القصد انما هو في الاول ثم يستلزم حكم النية الاولى على مؤتلف العمل وان عذب القصد خيرا كان أو شرا والله أعلم **(قوله)** وعسى أن يكون خيرا أى وان كان عدم الرفع أم يند خيرا

عن حميد عن أنس قال أخبرني عباد بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج بخير بليلة القدر قتلاحي رجلا من المسلمين فقال اني خرجت لاختبركم بليلة القدر والله لا تلاحق فلان وقلان فرفعت وعسى أن يكون خيرا لكم التسوها

وأولى منه لأنه متحقق فيه لكن في الرفع خبر مر جوا لاستلزامه عز يد الثواب لكونه سببا لزيادة  
 الاجتهاد في التماسها وانما حصل ذلك ببركة الرسول صلى الله عليه وسلم (قوله في السبع  
 والتسع) كذا في معظم الروايات بتقديم السبع التي اولها السين على التسع ففيه إشارة الى ان  
 رعاها في السبع أقوى للاهتمام بتقديمه ووقع عند أبي نعم في المستخرج بتقديم التسع على  
 ترتيب التثنية واختلف في المراد بالتسع وغيره اقبل التسع مضمين من العشر وقبل التسع يقين  
 من الشهر وسند كرسط هذا في محله حيث ذكره المصنف في كتاب الاعتكاف ان شاء الله تعالى  
 (قوله باب سؤال جبريل عن الايمان والاسلام الخ) تقدم ان المصنف يرى ان الايمان والاسلام  
 عبارة عن معنى واحد فلما كان ظاهر سؤال جبريل عن الايمان والاسلام وجوابه يقتضي  
 تغيرهما وان الايمان تصديق بأمور مخصوصة والاسلام اظهار اعمال مخصوصة أراد ان يرتد  
 ذلك التناوب الى طريقته (قوله وبيان) أي مع بيان ان الاعتقاد والعمل دين وقوله وما بين  
 أي مع ما بين الوجود ان الايمان هو الاسلام حيث فسره في قصتهم بما فسره الاسلام هنا وقوله  
 وقول الله أي مع ما دل عليه الآية ان الاسلام هو الدين ودل عليه خبر أبي سفيان ان الايمان  
 هو الدين فاقتضى ذلك ان الاسلام هو الايمان أمروا بحد هذا يحصل كلامه وقد نقل أبو عروافة  
 الاسفراحي في صحيحه عن المزني صاحب الشافعي الجزم بأنهما عبارة عن معنى واحد والله مع ذلك  
 منه وعن الامام أحمد الجزم بتغيرهما ولكل من القولين أدلة متعارضة وقال الخطابي ضف  
 في المسئلة امامان كبيران أكثر من الأدلة للقولين وتبا في ذلك والحق ان بينهما ماعوما  
 ونحو صاف كل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمنا انتهى كلامه ملخصا ومقتضاه ان الاسلام  
 لا يطلق على الاعتقاد والعمل معا بخلاف الايمان فإنه يطلق علم ماعوما ويرد عليه قوله تعالى  
 ورضيت لكم الاسلام ديننا فان الاسلام هنا يتناول العمل والاعتقاد معا لان العامل غير المعتقد  
 ليس بدين من مرضى وبهذا استدلل المزني وأبو محمد البغوي فقال في الكلام على حديث جبريل  
 هذا جعل النبي صلى الله عليه وسلم الاسلام هنا ممالا يظهر من الاعمال والايمان ممالا باطن  
 من الاعتقاد وليس ذلك لان الاعمال ليست من الايمان ولان التصديق ليس من الاسلام  
 بل ذلك تفصيل لجملة كلها شيئا واحدا وجاعها الدين ولهذا قال صلى الله عليه وسلم أنا كم  
 يعلمكم دينكم وقال سبحانه وتعالى ورضيت لكم الاسلام ديننا وقال ومن يتبع غير الاسلام  
 ديننا فلن يقبل منه ولا يكون الدين في محمل الرضا والقبول الا بانضمام التصديق انتهى كلامه  
 والذي يظهر من مجموع الأدلة ان لكل منهما حقيقة شرعية كما ان لكل منهما حقيقة لغوية  
 لكن كل منهما مستلزم للآخر بمعنى التكميل له فكان العامل لا يكون مسلما كاملا الا اذا  
 اعتقد فكذلك المعتقد لا يكون مؤمنا كاملا الا اذا عمل وحيث يطلق الايمان في موضع  
 الاسلام والعكس أو يطلق أحدهما على ارادتهما معا فهو على سبيل المجازتين المراد بالاسلام  
 فان ورد اعما في مقام السؤال جلا على الحقيقة وان لم ير داعيا ولم يكن في مقام سؤال أمكن  
 الحمل على الحقيقة أو المجاز بحسب ما يظهر من القرائن وقد حكى ذلك الاسجعي عن أهل السنة  
 والجماعة قالوا انهما يختلف دلالتهما بالاقتران فان أقر أحدهما دخل الآخر فيه وعلى ذلك  
 يحمل ما حكاه محمد بن نصر وتبعه ابن عبد البر عن الأكثر انهم سووا بينهما على ما في حديث

في السبع والتسع والخمس  
 \* (باب) \* سؤال جبريل  
 النبي صلى الله عليه وسلم عن  
 الايمان والاسلام والاحسان

تغ

٥٤١٢

وعلم الساعة وبيان النبي  
صلى الله عليه وسلم ثم قال  
جاء جبريل عليه السلام  
بملككم دنكم فجعل ذلك  
كهدية وما بين النبي صلى  
الله عليه وسلم لوفد عبد  
القيس من الايمان وقوله  
تعالى ومن يتبع غير الاسلام  
دينا فلن يقبل منه حدثنا  
مسند قال حدثنا اسمعيل  
ابن ابراهيم قال اخبرنا أبو  
حيان التميمي عن أبي زرعة  
عن أبي هريرة قال كان النبي  
صلى الله عليه وسلم يارزوا ما  
الناس

٥٥

٥٦

تحفة

٩٤٩٢٩

عبد القيس وما حكمه الا لكافي وابن السمعاني عن أهل السنة انهم فرقوا بينهم ما على ما في حديث  
جبريل والله الموفق **(قوله)** وعلم الساعة تفسيره للمراد بقول جبريل في السؤال متى الساعة  
أي متى علم الساعة ولا بد من تقدير محذوف آخر أي متى علم وقت الساعة **(قوله)** وبيان النبي  
صلى الله عليه وسلم هو محذور لانه معطوف على علم المعطوف على سؤال الجبريل وبيان الساعة فان قيل  
لم يبين النبي صلى الله عليه وسلم وقت الساعة فكيف قال وبيان النبي صلى الله عليه وسلم  
فالجواب ان المراد بالبيان بيان أكثر المسائل عنه فاطلقة لان حكم معظم الشيء حكم كله أو جعل  
الحكم في علم الساعة بأنه لا يعلمه الا الله سبحانه **(قوله)** حدثنا اسمعيل بن ابراهيم هو البصري  
المعروف بابن علي قال اخبرنا أبو حيان التميمي وأورده المصنف في تفسير سورة لقمان من حديث  
جبر بن عبد الجيد عن أبي حبان المذکور ورواه مسلم من وجه آخر عن جبر بن أضياع عن عمارة  
ابن الققاع ورواه أبو داود والنسائي من حديث جبر بن أضياع في أبي هريرة ثلاثه عن أبي زرعة  
عن أبي هريرة زاد أبو هريرة وعن أبي ذر أيضا وساق حديثه عنهما جميعا وفيه فوائد ذوات سنن  
البيان شاء الله تعالى ولم أر هذا الحديث من رواية أبي هريرة الا عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير  
هذا عنه ولم يخرج البخاري الا من طريق أبي حبان عنه وقد أخرجه مسلم من حديث عمر بن  
الخطاب وفي مساقه فوائد أيضا وأعمال يخرجها البخاري لاختلاف فيه على بعض رواة  
قسموه بزيادة رواية كهمس بسين معلقة قبلها همس مفتوحة ابن الحسن عن عبد الله بن بريدة عن  
يحيى بن عمر بن قيس الميم أوله يا تختانية مفتوحة عن عبد الله بن عمر عن أبيه عمر بن الخطاب رواه  
عن كهمس جماعة من الحفاظ وتابعه مطرور اذ عن عبد الله بن بريدة وتابعه سليمان التيمي  
عن يحيى بن عمرو وكذا رواه عثمان بن غياث عن عبد الله بن بريدة لكنه قال عن يحيى بن عمرو وجد  
ابن عبد الرحمن معان ابن عمر عن عزاد فيه حسدا وحيدته في الرواية المشهورة ذكر لا رواية  
وأخر مسلم هذه الطرق ولم يسبق منها الا من الطريق الاوئى وأحال الباقي عليها وبينها اختلاف  
كثير سنن إلى بعضه فأما رواية مطرور أخرجه أبو عوانة في صحيحه وغيره وأما رواية سليمان  
التيمي فأخرجه ابن خزيمة في صحيحه وغيره وأما رواية عثمان بن غياث فأخرجه أحمد في مسنده  
وقد خالفهم سليمان بن بريدة أخو عبد الله فرواه عن يحيى بن عمر عن عبد الله بن عمرو قال بينما  
نحن عند النبي صلى الله عليه وسلم فجاءهم مسند ابن عمر لآمن روايته عن أبيه أخرجه أحمد أيضا  
وكذا رواه أبو نعيم في الحلية من طريق عطاء الخراساني عن يحيى بن يعمر وكذا روى من طريق  
عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن عمر أخرجه الطبراني وفي الباب عن أنس أخرجه البزار  
والبخاري في خلق أفعال العباد واستاده حسن وعن جرير الجلي أخرجه أبو عوانة في صحيحه وفي  
استاده خالد بن زيد وهو العمري ولا يصح للصحيح وعن ابن عباس وأبي عامر الأشعري أخرجهما  
أحمد واستادهما حسن وفي كل من هذه الطرق فوائد سنن كرها ان شاء الله تعالى في أثناء  
الكلام على حديث الباب وانما جمعت طرقها هنا وزعمت إلى استخراجها لتسهيل الحوالة عليها  
فرا من التكرار الماين لطريق الاختصار والله الموفق **(قوله)** كان النبي صلى الله عليه وسلم  
يارزوا بالناس أي ظاهر الهم غير محجب عنهم ولا ملتبس بغيره والبروز الظهور وقد وقع في  
رواية أبي هريرة التي أشرنا إليها بيان ذلك فان أوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجلس بين



أصحابه فبني الغريب فلا يدري أنهم هو فطلبنا إليه ان يجعل له مجلسا يعرفه الغريب اذا أتاه  
قال فبينما له كانا من طين كان يجلس عليه انتهى واستنبت منه القرطبي استحباب جلوس العالم  
بمكان يتحصن به يكون من تفعلا اذا احتاج لذلك لضرورة تعليم ونحوه (قوله فأناه رجل) أي  
ملك في صورة رجل وفي التفسير للمصنف اذا أتاه رجل عشي ولا يفرقة فأنال جلوس عنده اذا  
أقبل رجل احسن الناس وجهها وأطيب الناس ريحا كأن شابهه عبد مهندس وليس من طريق  
كهمس في حديث عمر بن الخطاب ذات يوم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ طلع علينا رجل  
شديد باض الثياب شديد سواد الشعر وفي رواية ابن حبان سواد اللحية لا يرى عليه أثر السقرو ولا  
يعرفه منا أحد حتى جلس الى النبي صلى الله عليه وسلم فأسند ركبته الى ركبته ووضع كفيه على  
خذييه وفي رواية سليمان التيمي ليس عليه سحنة السقرو ليس من البلد فتخطى حتى برئ بين يدي  
النبي صلى الله عليه وسلم كما يجلس أحدنا في الصلاة ثم وضع يده على ركبتي النبي صلى الله عليه وسلم  
وكذا في حديث ابن عباس وأبي عامر الأشعري ثم وضع يده على ركبتي النبي صلى الله عليه وسلم  
فأفادت هذه الرواية ان الضعيف في قوله على خذييه يعود على النبي صلى الله عليه وسلم وبه جزم  
الغوي واسمعيلى التيمي لهذه الرواية ورجمه الطبري بحسنه لأن نسق الكلام خلافا لما جزم به  
النووي ووافقه النووي رشتي لانه جاز على انه جلس كهيمته المتعلم بين يدي من يتعلم منه وهذا وان  
كان ظاهرا من السياق لكن وضع يديه على خذيي النبي صلى الله عليه وسلم صنيع منه للاصغاء  
اليه وفيه إشارة لما ينبغي للمسؤول من التواضع والصغى عما يسد من جفاء السائل والظاهر انه  
أراد بذلك المبالغة في تعمية أمره ليقوى الظن بأنه من جفافة الاعراب ولهذا تخطى الناس حتى  
انتهى الى النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم ولهذا استغرب الصحابة صنيعه ولانه ليس من أهل  
البلد وجاء ما شال ليس عليه أثر سفر فان قيل كيف عرف عمر أنه لم يعرفه أحد منهم أجيب بأنه  
يحمل ان يكون استند في ذلك الى ظنه أو الى صريح قول الحاضرين قلت وهذا الثاني أولى فقد  
جاء كذلك في رواية عثمان بن غفان فان فيها فطر القوم بعضهم الى بعض فقالوا ما نعرف هذا  
وأفاد من سلم في رواية عمارة بن القعقاع سبب ورود هذا الحديث ففقدته في أوله قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم سألوني فيها لو أن يسأله قال فإمر رجل ووقع في رواية ابن منده من طريق يزيد  
ابن زريع عن كهمس ينادي رسول الله صلى الله عليه وسلم يحطبل اذ جاءه رجل فكان أمرهم لهم  
بسؤاله وقع في خطبته وظهره ان محي الرجل كان في حال الخطبة فاما ان يكون واقف انقضاءها  
أو كان كذلك القدر جالساً وعنده الراوى بالخطبة (قوله فقال) زاد المصنف في التفسير  
يا رسول الله ما الايمان فان قيل فكيف بدأ السؤال قبل السلام أجيب بأنه يحمل ان يكون ذلك  
مباغتة في التحصن لاهله ولين ان ذلك غير واجب أو سلم فلم يقله الراوى قلت وهذا الثالث  
هو المعتقد ثبت في رواية أي فروة فقيها بعد قوله كأن شابهه عبد مهندس حتى سلم من طرف  
السياط فقال السلام عليك يا محمد فردد عليه السلام قال أدنوا يا محمد قال ادن فزال يقول  
أدنو ثم اراو يقول له اذن ونحوه في رواية عطاء عن ابن عمر لكن قال السلام عليك يا رسول الله  
وفي رواية مطر الوراق فقال يا رسول الله أدن منك قال ادن ولم يذكر السلام فاختلفت الروايات  
هل قال له يا محمد أو يا رسول الله وهل سلم أو أقام السلام فن ذكره مقدم على من سكت عنه

فأناه رجل فقال

وقال القرطبي بناء على أنه لم يسلم وقال باجمده أنه أراد بذلك التعمية فصنع صنيع الاعراب قلت  
 وجميع بين الروايتين بأنه بدأ ولاشده أنه باسمه لهذا المعنى ثم خاطبه بقوله يا رسول الله ووقع  
 عند القرطبي أنه قال السلام عليكم باجمده فاستنط منه أنه يستحب للدخول أن يهيم بالسلام ثم  
 يخص من يريد خصمه انتهى والذي وقفت عليه من الروايات انما فيه الافراد هو قوله  
 السلام عليك يا محمد **(قوله ما الايمان)** قبل قدم السؤال عن الايمان لانه الاصل وثى بالاسلام  
 لانه يظهر مصداق الدعوى وثى بالاحسان لانه متعلق بهما وفي رواية عمار بن القعقاع بدأ  
 بالاسلام لانه بالامر الظاهر وثى بالايمان لانه بالامر الباطن ورجح هذا الطيبي لمقامه من الترتي  
 ولا شك أن القصة واحدة تختلف الرواة في تأديتها وليس في السباق ترتيب و يدل عليه رواية  
 مطر الوراق فانه بدأ بالاسلام وثى بالاحسان وثى بالايمان فالحق أن الواقع أمر واحد والتقديم  
 والتأخير وقع من الرواة والله أعلم **(قوله قال الايمان أن تؤمن بالله الخ)** دل الجواب على أنه  
 علم انه سأل عن متعلقاته لانه معنى لفظه والالكان الجواب الايمان التصديق وقال الطيبي هذا  
 بوجه التكرار وليس كذلك فان قوله أن تؤمن بالله مضمّن معنى أن تعترف به ولهذا اعدا بالياء أي  
 أن تصدق معقفاً بكذا قلت والتصديق أيضاً يعزى بالياء فلا يحتاج الى دعوى التضمن وقال  
 الكرماني ليس هو تفرع بشا لشيء بنفسه بل المراد من المحدود الايمان الشرعي ومن الحد الايمان  
 اللغوي قلت والذي يظهر أنه انما اعد لفظ الايمان للاعتناء بشأنه تفضيلاً لاهره ومنه قوله  
 تعالى قل بحسب الذي أنشأها أول مرت في جواب من يحيى العظام وهي رميم يعني أن قوله أن تؤمن  
 ينحل منه الايمان فكان أنه قال الايمان الشرعي تصديق مخصوص والالكان الجواب الايمان  
 التصديق والايمان بالله هو التصديق بوجوده وأنه متصف بصفات الكمال منزعه عن صفات النقص  
**(قوله وملائكته)** الايمان بالملائكة هو التصديق بوجودهم وانهم كانوا صنفهم الله تعالى عباد  
 مكرمون وقدم الملائكة على الكتب والرسول نظر الترتيب الواقع لانه سبحانه وتعالى أرسل الملائكة  
 بالكتب الى الرسول وليس فيه مقسك لمن فضل الملك على الرسول **(قوله وكتبه)** هذه عند الاصيل  
 هنا واتفق الرواة على ذكرها في التفسير والايمان يكتب الله التصديق بأنها كلام الله وانما  
 تضمنته حتى **(قوله وبقائه)** كذا وقعت هنا بين الكتب والرسول وكذا المسلم من الطرفين ولم تقع  
 في بقية الروايات وقد قيل انها مكررة لانها داخله في الايمان بالبعث والحق أنها غير مكررة فقد قيل  
 المراد بالبعث القيام من القبور والمراد بالبقاء ما بعد ذلك وقيل البقاء يحصل بالاتصال من دار الدنيا  
 والبعث بعد ذلك ويدل على هذا رواية مطر الوراق فان فيها بالموت والبعث بعد الموت وكذا في  
 حديثي أنس وابن عباس وقيل المراد بالبقاء رؤية الله ذكره الخطابي وتعبه النووي بأن أحد الأ  
 يقطع لنفسه برؤية الله فانها مختصة بمن مات مؤمناً والمرء لا يدري بم يختم له فكيف يكون ذلك من  
 شروط الايمان وأجيب بان المراد الايمان بان ذلك حتى في نفس الامر وهذا من الدلالة القوية  
 لاهل السنة في اثبات رؤية الله تعالى في الآخرة اذ جعلت من قواعد الايمان **(قوله ورسله)**  
 والاصيلي وبرسله ووقع في حديث أنس وابن عباس والملائكة والكتب والنبين وكل من  
 السياقين في القرآن في البقرة والتعبير بالنبين يشمل الرسل من غير عكس والايمان بالرسول  
 التصديق بأنهم صادقون فيها أخبروا به عن الله ودل الاجال في الملائكة والكتب والرسول على

ما الايمان قال الايمان أن  
 تؤمن بالله وملائكته  
 وبقائه ورسله

الاكتفاء بذلك في الايمان بهم من غير تفصيل الا من ثبتت تسميته فيجب الايمان به على التعيين  
وهذا الترتيب مطابق للاية آمن الرسول بما أنزل اليه من ربه ومناسبة الترتيب المذكور وان  
كانت الواو لا ترتب بل المراد من التقديم أن الخبر والرحمة من الله ومن أعظم رحمته أن أنزل كسبه  
الى عبادته والملتق لذلك منهم الايمان والواسطة بين الله وبينهم الملائكة (قوله وتؤمن بالبعث) زاد  
في التفسير الاخر وسلم في حديث عمر واليوم الآخر فاما البعث الاخر فقبل ذكر الاخر  
تأكدا كقولهم أمس اذهب وقيل لان البعث وقع مرتين الاولى الاخراج من العدم الى  
الوجود ومن بطون الامهات بعد النطفة والعلقة الى الحياة الدنيا والثانية البعث من بطون  
القبور الى محل الاستقرار وأما اليوم الاخر فقبل لذلك لانه آخر أيام الدنيا وآخر الازمنة  
المحدودة والمراد بالاعيان به التصديق بما يقع فيه من الحساب والميزان والجنة والنار وقد وقع  
التصريح بذكر الاربعة بعد ذكر البعث في رواية سليمان التيمي وفي حديث ابن عباس أيضا  
(قائلة) زاد الاسماعيل في مستخرجه هنا وتؤمن بالقدر وهي في رواية أخرى فروع أيضا وكذا المسلم  
من رواية عمار بن القعقاع وأكده بقوله كله وفي رواية كهمس وسليمان التيمي وتؤمن بالقدر  
خير وشرو وكذا في حديث ابن عباس وهو في رواية عطاء عن ابن عمر بن بادة وحاوله وصره من الله  
وكان الحكمة في اعاده لفظ وتؤمن عند ذكر البعث الاشارة الى انه نوع آخر مما يؤمن به لان  
البعث يسجد بعد وما ذكر قبله موجود الا لتتنويه به ذكره لكثرته من كان يشكر من الكفار  
ولهذا أكثر تكراره في القرآن وهكذا الحكمة في اعاده لفظ وتؤمن عند ذكر القدر كلها اشارة الى  
ما يقع فيه من الاختلاف لفصل الاهتمام بشأنه باعادة تؤمن ثم قررها لاياد بالبقوله خيره وشره  
وحاوله وصره ثم زاده تأكدا بقوله في الرواية الاخرية من الله والقدر مصدر تقول قدرت الشيء  
بتخفيف الدال وفتحها اقدره بالكسر والفتح قدرا وقدرا اذا حطت بمقداره والمراد ان الله تعالى  
علم مقادير الاشياء وأزمانها قبل ايجادها ثم أوجد ما سبق في علمه انه يوجد فكل محدث صادر عن  
علمه وقدرته واراؤه هذا هو المعلوم من الدين بالبراهين القطعية وعليه كان السلف من الصحابة  
وخيار التابعين الى أن حدثت بدعة القدر في آخر زمن الصحابة وقد روى مسلم القصة في ذلك من  
طريق كهمس عن ابن بريدة عن يحيى بن يعمر قال كان أول من قال في القدر بالبصرة بعد الجاهلي  
قال فانطلقت أنا وجد الجاهلي فذكر اجتماعهما بعد الله بن عمر وأنه سأله عن ذلك فأخبره بأنه  
يرى ممن يقول ذلك وإن الله لا يقبل ممن لم يؤمن بالقدر علوا وقد حكى المصنفون في المقالات عن  
طوائف من القدرية أنكار كون الباري عالما بشئ من أعمال العباد قبل وقوعها منهم وانما  
يسبغها بعد كونها قال القرطبي وغيره قد انقض هذا المذهب ولا تعرف أحدا ينسب اليه من  
التأخرين قال والقدرة اليوم مطبقون على ان الله عالم بافعال العباد قبل وقوعها وانما خالفوا  
السلف في زعمهم بأن أفعال العباد مقدورة لهم وواقعة منهم على جهة الاستقلال وهو مع كونه  
مذهبا باطلا خفف من المذهب الاول وأما التأخرون منهم فأنكروا تعلق الارادة بافعال العباد  
فرار من تعلق القديم بالحدث وهم محضون بما قال الشافعي ان سلم القدرى العزيم يعنى  
يقال له يجوز أن يقع في الوجود خلاف ما تضمنه العلم فان منعوا في قولهم هل السنة وأن أجاز  
لزمه نسبة الجاهل تعالى الله عن ذلك (تسمية) ظاهر السياق يقتضى أن الايمان لا يطلق الا على

وتؤمن بالبعث قال ما  
الاسلام قال الاسلام

قلت  
ووقع  
ثم  
قوله  
سلام  
ع بدأ  
لترقى  
واية  
تدعيم  
لأنه  
هذا  
أى  
قال  
سان  
قوله  
من  
سان  
ص  
باد  
للك  
على  
نما  
قع  
قل  
ل  
ينا  
في  
الا  
ن  
بة  
(هـ)  
ن  
ل  
ن

من صدق بجميع ما ذكر وقد اكتفى الفقهاء بإطلاق الايمان على من آمن بالله ورسوله  
ولا اختلاف لان الايمان برسول الله المراد به الايمان بوجوده وبما جاء به عن ربه فدخل جميع  
ما ذكر تحت ذلك والله أعلم **(قوله ان تعبد الله)** قال النووي يحتمل أن يكون المراد بالعبادة  
معرفته الله فبكون عطف الصلاة وغيرها عليها لادخالها في الاسلام ويحتمل أن يكون المراد  
بالعبادة الطاعة مطلقا فدخل فيه جميع الوظائف فبذلك يكون عطف الصلاة وغيرها من  
عطف الخاص على العام **(قلت)** أما الاحتمال الاول فيبعد لان المعرفة من متعلقات الايمان  
وأما الاسلام فهو أعمال قولية وبدنية وقد عبر في حديث عمر بن الخطاب عن شهادة أن لا اله الا الله  
وان محمد رسول الله فدخل على أن المراد بالعبادة في حديث الباب النطق بالشهادتين وبهذا تبين  
دفع الاحتمال الثاني ولما عبر الرأوى بالعبادة احتاج أن يوضحها بقوله ولا تشرك به شيئا ولم يخرج  
اليها رواية غير لا ستزامها ذلك فان قيل السؤال عام لأنه يسأل عن ماهية الاسلام والحوال  
خاص لقوله أن تعبدوا وتشهدوا كذا قال في الايمان أن تؤمن وفي الاحسان أن تعبد والحوال  
أن ذلك لتسكنة الفرق بين المصدر وبين أن والفعل لان أن تفعل تدل على الاستقبال والمصدر  
لا يدل على زمان على أن بعض الرواة أوردوها بصيغة المصدر ففي رواية عثمان بن غياث قال  
شهادة أن لا اله الا الله وكذا في حديث أنس وإس المراد بمخاطبته بالافراد اختصاصه بذلك بل  
المراد بتعليم السامعين الحكم في حقهم وحق من أشبههم من المكلفين وقد تبين ذلك بقوله  
في آخره يعلم الناس دينهم فان قيل لم يذكر الحج أجاب بعضهم باحتمال أنه لم يكن فرض وهو  
مردود بخارواه ابن منده في كتاب الايمان باسناده الذي على شرط مسلم من طريق سليمان  
التيبي في حديث عمر أوله أن رجلا في آخر عمر النبي صلى الله عليه وسلم جاء الى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فذكر الحديث بطوله وآخر عمره يحتمل أن يكون بعد حجة الوداع فانها آخر سفراته  
ثم بعد قدومه بقليل دون ثلاثة أشهر مات وكأنه انما جاء بعد انزال جميع الاحكام لتقرير أمور  
الدين التي بلغها متفرقة في مجلس واحد لتنضبط ويستتب منها جواز سؤال العالم ما لا يجمله  
السائل ليعلم السامع وأما الحج فقد ذكر لكن بعض الرواة ما ذهبل عنه وإمانسيه والدليل على  
ذلك اختلافهم في ذكر بعض الاعمال دون بعض ففي رواية كهيمس وتجب البيت ان استطعت  
اله سبيلا وكذا في حديث أنس وفي رواية عطاء الخراساني ذكر الصوم وفي حديث أبي عامر  
ذكر الصلاة والركعة حبيب ولم يذكر في حديث ابن عباس من زيد على الشهادتين وذكر سليمان  
التيبي في روايته الجمع وزاد بعد قوله وتجب وتغفر وتقتسل من الجنابة وتتم الوضوء وقال مطر  
الوراق في روايته وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة قال فذكر عرى الاسلام فبين ما قلناه ان بعض الرواة  
ضبط ما لم يضبطه غيره **(قوله ان تقيم الصلاة)** زاد مسلم المكتوبة أي المفروضة وانما عبر بالمكتوبة  
للتفنن في العبارة فانه عبر في الركعة بالمفروضة ولا تبايع قوله تعالى ان الصلاة كانت على  
المؤمنين كتابا موقونا **(قوله وتصوم رمضان)** استدل به على قول رمضان من غير اضافة شهر اليه  
وستأتي المسئلة في كتاب الصيام ان شاء الله تعالى **(قوله الاحسان)** هو مصدر تقول أحسن  
أحسن احسانا وتعني بنفسه وبغيره تقول أحسنت كذا إذا آتيتته وأحسن إلى فلان إذا  
أوصلت اليه النفع والاول هو المراد لان المقصود اتقان العبادة وقد يلحظ الثاني بأن المخلص مثلا

أن تعبد الله ولا تشرك به  
وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة  
المفروضة وتصوم رمضان  
قال ما الاحسان قال أن  
تعبد الله كأنك تراه فان لم  
تكن تراه فانه راك

محسن باخلاصه الى نفسه واحسان العبادۃ الاخلاص فيها والخشوع و فراغ البال حال  
 التلبس به و مراعاة المعبود وأشار في الجواب الى الحالتين أرفعهما أن يغلب عليه مشاهدة  
 الحق بقلبه حتى كأنه يراه بعينه وهو قوله كأنك تراه أى وهو برأى والثانية أن يتحضر ان  
 الحق مطلق عليه يرى كل ما يميل وهو قوله فانه برأى وهاتان الحالتان يثمرهما معرفة الله وخشيته  
 وقد عبر في رواية عمارة بن القعقاع بقوله أن تخشى الله كأنك تراه وكذا في حديث أنس وقال  
 النووي معناه أنك انما ترى الآداب المذكورة اذا كنت تراه وبرأى لكونه برأى لا لكونك  
 تراه فهو دلائل على أن فاحسن عبادته وإن لم ترفقه تدبر الحديث فان لم تكن تراه فاسترعى احسان  
 العبادۃ فانه برأى قال وهذا القدر من الحديث أصل عظيم من أصول الدين وقاعدة مهمة من  
 قواعد المسلمين وهو عدة الصديقين وبقية السالكين وكذا العارفين ودأب الصالحين وهو من  
 جوامع الكلام التي أوتيا صلى الله عليه وسلم وقد نبأ أهل التحقيق الى بحال الصالحين ليكون  
 ذلك مانعاً من التلبس بشئ من النقائص احترازاً ما لهم واسمياً منهم فكيف بمن لا زال الله مطعماً  
 عليه في سره وعلايته انتهى وقد سبق الى أصل هذا القاضى عياض وغيره وسأنى من يلهذا  
 في تفسير لقمان ان شاء الله تعالى \* (تنبيه) \* دل سياق الحديث على ان رؤية الله في الدنيا  
 بالابصار غير واقعة وأما رؤية النبي صلى الله عليه وسلم فذل الدليل آخر وقد صرح مسلم في روايته  
 من حديث أنس أمامة بقوله صلى الله عليه وسلم واعلموا أنكم لن تروا ربكم حتى تتووا أو أقدم بعض  
 غلاة الصوفية على تأويل الحديث بغير علم فقال فيه اشارة الى مقام المحو والقناء وقد بده فان لم  
 تكن أى فان لم تنصرباً وشيا فثبت عن نفسك حتى كأنك ليس بموجود فأنك حينئذ تراه وغفل قائل  
 هذا الجهيل بالعربية عن أنه لو كان المراد ما زعم لكان قوله تراه محذوف الالف لانه بصير محذور  
 لكونه على زعمه جواب الشرط ولم يرد في شئ من طرق هذا الحديث بحذف الالف ومن ادعى أن  
 الثابت في الفعل المنجز وم على خلاف القياس فلا يصار اليه الا بالضرورة هنا وأيضاً لو كان ما ادعاه  
 صحيحاً لكان قوله فانه برأى ضائعاً لانه لا ارتباط له بما قبله وما يفسد تأويله رواية كهمس فان  
 لفظها فأنك ان لا تراه فانه برأى وكذلك في رواية سليمان التيمي فسلط النسي على الرؤية لا على  
 الكون الذي حمل على ارتكاب التأويل المذكور وفي رواية أبي فرقة فان لم تراه فانه برأى وشيخوه  
 في حديث أنس وابن عباس وكل هذا يبطل التأويل المتقدم والله أعلم \* (فائدة) \* زاد مسلم في  
 رواية عمارة بن القعقاع قول المسائل صدقت عقب كل جواب من الاجوبة الثلاثة وزاد أبو فرقة  
 في روايته فلما سمعوا قول الرجل صدقت أنكربناه وفي رواية كهمس فهمجه بالله يسأله ويصدق  
 وفي رواية مطرانوا اله كتب يسأله وانظروا اله كف بصدقه وفي حديث أنس انظروا  
 وهو يسأله وهو يصدق كأنه أعلم منه وفي رواية سليمان بن بريدة قال القوم ما رأينا رجلاً مثل  
 هذا كأنه يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول له صدقت صدقت قال القرطبي انما يجيبون  
 ذلك لان ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم لا يعرف الا من جهته وليس هذا السائل عن عرف بلقاء  
 النبي صلى الله عليه وسلم ولا بالسماع منه فهو يسأل سؤال عارف بما يسأل عنه لانه يخبره بأنه  
 صادق فيه فيجيبون من ذلك تعجب المستبعد لذلك والله أعلم (قوله متى الساعة) أى متى تقوم  
 الساعة وصرح به في رواية عمارة بن القعقاع واللام للعهد والمراد يوم القيمة (قوله ما المسئول)

قال متى الساعة قال ما  
 المسئول

باعلم من السائل وسأخبرك  
عن أشراطها اذا ولدت  
الامة

عها ما نافية وزاد في رواية أخرى فروة فنكس فلم يجبه ثم أعاد فلم يجبه ثلاثاً ثم رفع رأسه فقال ما  
المسؤل (قوله باعلم) الساعة زائدة لتأكيدها وهذا وان كان مشعراً بالتساوي في العلم لكن المراد  
التساوي في العلم بان الله تعالى استأثر بعلمه القول بعد خمس لا يعلمها الا الله وسبب انظر هذا  
التركيب في آخر الكلام على هذا الحديث في قوله ما كنت باعلم به من رجل منكم فان المراد  
أيضا التساوي في عدم العلم به وفي حديث ابن عباس هنا فقال سبحان الله خمس من النبي  
لا يعلمون الا الله ثم تلا الآية قال النووي يستنبط منه ان العالم اذا سئل عما لا يعلم يصريح بأنه  
لا يعلمه ولا يكون في ذلك نقص من مرتبته بل يكون ذلك دليلاً على من يدورعه وقال القرطبي  
مقصود هذا السؤال كلف السامعين عن السؤال عن وقت الساعة لانهم كانوا قد أكثروا السؤال  
عنها كما ورد في كثير من الآيات والاحاديث فلما حصل الجواب بما ذكرهنا حصل اليأس من معرفتها  
بخلاف الاسئلة الماضية فان المراد بها استخراج الاجوبة لتعلمها السامعون وبعملها وانسه  
بهذه الاسئلة على تفصيل ما يمكن معرفته مما لا يمكن (قوله من السائل) عدل عن قوله لست باعلم  
بها منك الى الغاية شعر بالتعميم نعيضا للسامعين أي ان كل مسؤل وكل سائل فهو كذلك (قائدة)  
هذا السؤال والجواب وقع بين عيسى بن مريم وجبريل لكن كان عيسى سائلاً وجبريل مدسلاً  
قال الحميدي في نوادره حدثنا سفيان حدثنا مالك بن مغول عن اسمعيل بن رجاء عن الشعبي قال  
سال عيسى بن مريم جبريل عن الساعة قال فانتفض باجنته وقال ما المسؤل عنها باعلم من  
السائل (قوله وسأخبرك عن أشراطها) وفي التفسير ولكن سأحدثك وفي رواية أخرى فروة ولكن  
لها علامات تعرف بها وفي رواية كهمس قال فآخبرني عن امارتها فآخبرنيها فتدردنا فحصل  
التدرد دل اسداء بذكر الامارات أو السائل سأله عن الامارات وجميع بينهما اسداء بقوله  
وسأخبرك فقال له السائل فآخبرني وبدل على ذلك رواية سليمان التيمي ولفظها ولكن ان شئت  
بنأئك عن أشراطها قال أجل وشو في حديث ابن عباس وزاد حديثي وقد حصل تفسير  
الاشراط من الرواية الأخرى وانها العلامات وهي بفتح الهمزة جمع شرط يفتحون كعلم وأقلام  
ويستفاد من اختلاف الروايات أن الحديث والاشعار والانباء بمعنى واحد وانما غاب بينهما  
أهل الحديث اصطلاحاً قال القرطبي علامات الساعة على قسمين ما يكون من نوع المنة تاد أو غيره  
والمذكور هنا الاول وأما الغيوم مثل طلوع الشمس من مغربها فتلك مقابلة لها ومضابقة والمراد  
هنا العلامات السابقة على ذلك والله أعلم (قوله اذا ولدت) التعبير بالاشعار بتحقيق الوقوع  
ووقعت هذه الجملة بياناً للاشراط نظراً الى المعنى والتقدير ولادة الاممة وتطول الزعة فان قبل  
الاشراط جمع وأقلام ثلاثة على الاصح والمذكور هنا اثنان أجاب الكرماني بأنه قد تستقرض  
القلة للكثرة وبالعكس أولان الفرق بالقلة والكثرة انما هو في التكررات لا في المعارف ولقد  
جمع الكثرة للفظ الشرط وفي جميع هذه الاجوبة نظر ولو أجيب بان هذا دليل القول الصائر الى  
أن أقل الجمع اثنان لما بعد عن الصواب والجواب المرضي ان المذكور من الاشراط ثلاثاً وثلاثاً  
بعض الرواة اقتصر على اثنين منها لانه هذا ذكر الولادة والتناول وفي التفسير ذكر الولادة وتراوس  
الحفاة وفي رواية محمد بن بشر التي أخرج مسلم اسنادها وساق ابن خزيمة لفظها عن أبي حيان ذكر  
الثلاثة وكذا في مستخرج الاسمعيلى من طريق ابن عمية وكذا ذكرها عمارة بن القعقاع ووقع

مثل ذلك في حديث عمر في رواية كهس ذكر الولادة والتناول فقط ووافقه عثمان بن غياث  
وفي رواية سليمان التيمي ذكر الثلاثة ووافقه عطاء الخراساني وكذا ذكر في حديث ابن  
عباس وأبي عامر **(قوله)** اذ ازلت الامة ربهما وفي التفسير بتم ابتداء التأسيس وكذا في حديث عمر  
ونجد بن بشر مشله وزاد يعني السراي وفي رواية عثمان بن غياث في القعقاع اذ ازلت المرأة تلدر بها  
ونحوه لا يفرق وفي رواية عثمان بن غياث الاسماء اربابهم بلقظ الجمع والمراد ارباب المالكة او  
السيد وقد اختلف العلماء قديما وحديثا في معنى ذلك قال ابن التين اختلف فيه على سبعة  
أوجه فذكرها لكنهم امتدأه وقد نعتها بلاد داخل فاذا هي أربعة أقوال الاول قال الخطابي  
معناه اتساع الاسلام واستيلاء أهله على بلاد الشرك وسي ذرارهم فاذا ملك الرجل الجارية  
واستولدها كان الولد منها بمنزلة ربهما لانه ولد لسيدها قال النووي وغيره انه قول الأكثرين  
قلت لكن في كونه المراد نفس لان استيلاء الاماء كان موجودا حين المقالة والاستيلاء على  
بلاد الشرك وسي ذرارهم واتخاذهم سراي وقع أكثر في صدر الاسلام وساق الكلام  
يقضي الإشارة الى وقوع ما يقع مما سبقه من قيام الساعة وقد فسره وكيفية رواية ابن  
ماجه باخص من الاول قال ان تلدا العجم العرب ووجه بعضهم بان الاما يلدن الملوك فخصر  
الام من جهة الرعيقو الملك سدر عيته وهذا الاراهم الجوفى وقر بهان الرؤساء في الصدر الاول  
كأول استنشقون غالب من وطء الاماء يتنافسون في الخرائث ثم انعكس الامر واسلم في ابتداء  
دولة بني العباس ولكن رواية ربهما ابتداء التأسيس قد لا تساعده ذلك ووجه بعضهم بان اطلاق  
ربهما على ولدها مجاز لانه لما كان سببا في عتقها بموت أبيه أطلق عليه ذلك وخصه بعضهم بان  
السبي اذا أكثر فقد سبى الولد أولا وهو صغير ثم يعتق ويكبر ويصير رئيسا بل ملكا ثم سبى أمه  
فيما بعد فيسهر بها غار ظلمها وهو لا يشعر بأنها أمه فيسخدمها أو يتخذها موطأ أو يعتقها  
ويتزوجها وقد جاء في بعض الروايات ان تلدا الامة بعلها وهي عند مسلم تحمل على هذه الصورة  
وقيل المراد بابل المالكة وهو أولى لتتفق الروايات الثاني ان تبسع السادة أمهات أولادهم  
ويكثر ذلك في تداول الملوك المستولة حتى يشترها وادها ولا يشعر بذلك وعلى هذا فالذي يكون  
من الاشرار غلبة الجهل بغير سبب أمهات الاولاد والاستهانة بالاحكام الشرعية فان قيل  
هذه المسئلة تختلف فيها فلا يصلح الحمل عليها لانه لا جهل ولا استهانة عند العقائل بالجواز قلنا يصلح  
ان يحصل على صورة اتفافية كسبها في حال جهلها فانه حرام بالاجماع الثالث وهو من غط  
التي قبله قال النووي لا يختص شراء الولد أمه بامهات الاولاد بل يتصور في غيرهن بان تلدا الامة  
حرام من غير سببها وطء شهوة ورقع استباحة وزنا ثم تبسع الامة في صورتين سباعيها وتدور  
في الايدي حتى يشترها انها أو ابنتها ولا يعكر على هذا تفسير محمد بن بشر بان المراد السراي لانه  
تخصيص بغير دليل الرابع ان يكثر العقوق في الاولاد فيعامل الولد أمه معاملة السيد أمته من  
الاهاب السب والضرب والاستخدام فاطلق عليه ربهما مجازا لذلك والمراد ارباب الميراث فيكون  
حقيقة وهذا الوجه الوجه عندى لعمومه ولان المقام يدل على أن المراد حالة تكون مع كونها  
تدل على فساد الاحوال مستغربة ومحصلة الإشارة الى ان الساعة تقرب قيامها عند انعكاس  
الامور بحيث يصير الميراث من يباو السافل عاليا وهو مناسب لقوله في العلامة الاخرى أن

تصريح الحفاة العراة ماولك الارض» (تبيينها) «أحدهما قال النووي ليس فيه دليل على تحريم  
بيع امهات الاولاد ولا على جوازها وقد غلط من استدل به لكل من الاخرين لان الشيء اذا  
جعل علامة على شيء آخر لا يدل على حظر ولا اباحة الثاني يجمع بين ما في هذا الحديث من  
اطلاق الرب على السيد المالك في قوله ربهما وبين ما في الحديث الآخر وهو في الصحيح لا يقل  
أحدكم ربه ولا يقل ربه ولا يملك لقل سيدى ومولاي بان اللفظ هنا خرج على سبيل المبالغة  
أو المراد بالرب هنا المولى وفي المنهى عنه السيد أو ان النهي عنه متأخر أو يختص بفقر الرسول صلى  
الله عليه وسلم (قوله تطاول) أى تفاخر وفى تطويل البناء وتكاثر ربه (قوله رعاة الابل)  
هو بضم الراء جمع راع كقضاة وقاض والهم بضم الموحدة وقع فى رواية الاصل بفتحها ولا  
يتجه مع ذكر الابل وانما يتجه مع ذكر الشياه أو مع عدم الاضافة كآفى رواية مسلم رعاة الهم وبم  
الهم فى رواية البخارى يجوز ضمها على انها صفة الرعاة ويجوز الكسر على انها صفة الابل يعنى  
الابل السود وقيل انها اثر اللون عندهم وخيرها الحرة التى ضرب بها المثل فقيل خير من حرة النعم  
ووصف رعاة الهم امالانهم بمجھولو الانساب ومنه أنهم الامر فهو منهم اذا لم تعرف حقيقته  
وقال القرطبي الاولى ان يجعل على انهم سود الاولان لان الادمه غالب ألوانهم وقيل معناها لهم  
الاشي لهم كقوله صلى الله عليه وسلم يحضر الناس حفاة عراة هم قال وفيه نظر لانه قد نسب لهم  
الابل فكيف يقال لاشي لهم (قلت) يجعل على انها اضافة اختصاص لملك هذا هو الغالب  
ان الراى يرى لغيره بالاجرة وأما المالك فقل أن ياشترى نفسه قوله فى التفسير وإذا كان  
الحفاة العراة زوال اسمعيل فى روايته الصم البكم وقيل لهم ذلك مبالغة فى وصفهم بالجهل  
أى لم يستعملوا اسماعلهم ولا ابصارهم فى شيء من أمر دينهم وان كانت حواسهم سليمة قوله  
رؤس الناس أى ماولك الارض وصرح به اسمعيل وفى رواية أخرى فروع مشله والمراد بهم  
أهل البادية كما صرح به فى رواية سليمان التيمي وغيره قال ما الحفاة العراة قال العرب وهو  
بالعين المهملة على التصغير وفى الطبرانى من طريق ابن خزيمة عن ابن عباس مرفوعا عن انقلاب  
الدين نقص النمط واتخاذهم القصور فى الامصار قال القرطبي المقصودنا الاخبار عن تبدل الحال  
بان يستولى أهل البادية على الامر ويملكوا البلاد بالقهر فتكثر اموالهم وتنصرف همهم  
الى تشييد البناء والتفاخر به وقد شاهدنا ذلك فى هذه الايام ومنه الحديث الآخر لا تقوم  
الساعة حتى يكون أسعد الناس بالدين الكع ابن كع ومنه اذا وسد الامر أى اسد الى غير أهله  
فانتظروا الساعة وكلاهما فى الصحيح (قوله فى خمس) أى علم وقت الساعة داخل فى جملة خمس  
وحذف متعلق الجار ساكن كقوله تعالى فى تسع آيات أى اذهب الى فرعون بهذه الآية فى  
جملة تسع آيات وفى رواية عطاه الخراسانى قال فى الساعة قال هى فى خمس من القب لا يعلمها  
الا الله قال القرطبي لا مطمح لاحد فى علم شيء من هذه الامور الخمس لهذا الحديث وقد فسر التبي  
صلى الله عليه وسلم قول الله تعالى وعنده مفتاح القب لا يعلمها الا هو بهذه الخمس وهو فى الصحيح  
قال فى ادعى علم شيء منها غير مستند الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كان كاذبا فى دعواه قال  
وأما من القب فقد يجوز من المنجم وغيره اذا كان عن أمر عاى وليس ذلك مسلم وقد نقل ابن  
عبد البر الاجماع على تحريم أخذ الاجرة والجهل واعطاهم فى ذلك وجاء عن ابن مسعود قال أوفى

ربها واذا تطاول رعاة  
الابل الهم فى البناء فى خمس  
لا يعلم الا الله ثم تلا النبي  
صلى الله عليه وسلم ان الله  
عنده علم



ينكم صلى الله عليه وسلم علم كل شيء سوى هذه الجنس وعن ابن عمر مر فوعا نحوه آخر جهما أحد  
 وأخرج جسد بن زنجويه عن النخعي أنه ذكر العلم وقت الكسوف قبل ظهوره فأنكر عليه  
 فقال اغما الغيب خمس وتلاه هذه الآية وما عند ذلك غيب بعلمه قوم وبجهله قوم \* (تنبيه)  
 تضمن الجواب زيادة على السؤال للاهتمام بذلك ارشاد الامة لما يترتب على معرفة ذلك من  
 المصلحة فان قيل ليس في الآية أدلة حصر كافي الحديث أجاب الطيبي بان الفعل اذا كان عظيم  
 الخطر وما ينبغي عليه الفعل رفيع الشأن فهم منه المحصر على سبيل الكتابة ولا سيما اذا لوحظ ما  
 ذكر في أسباب النزول من ان العرب كانوا يدعون علم زول الغيب فشرع بان المراد من الآية  
 نفي عنهم بذلك واختصاصه بالله سبحانه وتعالى \* (قائدة) \* التمكن في العدول عن الاثبات الى  
 النفي في قوله تعالى وما تدري نفس ماذا تكسب غدا وكذا التعبير بالدراية دون العلم للمالفة  
 والتعميم اذ الدراية اكساب علم الشيء بحيلة فاذا اتى ذلك عن كل نفس مع كونه من اختصاصها  
 ولم يقع منه على كل كان عدم اطلاعا على علم غير ذلك من باب اولي اه مختصا من كلام الطيبي  
 (قوله الآية) اي تلا الآية الى آخر السورة وصرح بذلك الاسمعي وكذا في رواية عمارة وسلم  
 القوله خبير وكذا في رواية أبي فروة وأما ما وقع عند المؤلف في التفسير من قوله الى الارحام فهو  
 تقصير من بعض الرواة والسياق يرشد الى تلا الآية كلها (قوله) ثم أدبر فقال رده زاد في  
 التفسير فاخذوا اليردوه فلم يروا شيئا فيه ان الملك يجوز ان يمثل لغير النبي صلى الله عليه وسلم ولفراه  
 ويشكلم يحضره وهو يسمع وقد ثبت عن عمران بن حصين انه كان يسمع كلام الملائكة وآياته  
 أعلم (قوله جاء يعلم الناس) في التفسير يعلم ولا سمعي اراد ان تعلموا انتم تسألوا ومثله لعمارة وفي  
 رواية أبي فروة والذي بعث محمد بالحق ما كنت باعلم به من رجل منكم وانه لجبريل وفي حديث  
 أبي عامر ثم ولى فلما لم ينظر بقه قال النبي صلى الله عليه وسلم سبحان الله هذا جبريل جاء يعلم الناس  
 دينهم والذي نفس محمد بيده ما جاءني قط الا وأنا أعرفه الا أن تكون هذه المرة وفي رواية سليمان  
 النبي ثم نهض فولى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم على بالرجل فظلمناه كل مطلب فلم  
 نقدر عليه فقال هل تدرون من هذا هذا جبريل انما لم يعلمكم دينكم خذوا عنه فوالذي  
 نفسي بيده ما شبه على منذ أتاني قبل مرقي هذه وما عرفته حتى ولى قال ابن حبان فقرر سليمان  
 النبي بقوله خذوا عنه (قلت) وهو من الثقات الاثبات وفي قوله جاء يعلم الناس دينهم إشارة الى  
 هذه الزيادة فاتفقوا بالانصرح واستاد التعليم الى جبريل مجازي لانه كان السبب في الجواب  
 فذلك امر بالاختذ عنه واتفقت هذه الروايات على ان النبي صلى الله عليه وسلم أخبر العجابه  
 بشأنه بعد ان التمسوه فلم يجدوه وأما ما وقع عند مسلم وغيره من حديث عمر في رواية كهس  
 ثم انطلق قال عرفلنت مليا ثم قال يا عمر أتدري من السائل قلت الله ورسوله أعلم قال فانه  
 جبريل لقد جمع بين الرويتين بعض الشراح بان قوله فلنبت مليا أي ما تابعد انصرافه فكان  
 النبي صلى الله عليه وسلم أعلمهم بذلك بعد مضى وقت لكنه في ذلك المجلس لكن يعكر على هذا  
 الجمع قوله في رواية النسائي والترمذي فلنبت فلا تالكن ادعى بعضهم فيها التصحيف وان مليا  
 صغر منيها فاشبهت فلا تالكنها تكتب بلا ألف وهذه الدعوى مردودة فان في رواية أبي عوانة  
 فلنبتنا لاني فلقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ثلاث ولا بن حبان بعد ثالثة ولا بن منه بعد

الساعة ثم أدبر فقال رده  
 فلم يروا شيئا فقال هذا جبريل  
 جاء يعلم الناس دينهم

٥٩  
دس  
تحفة

٨٥٠

قال أبو عبد الله جعل ذلك كله من الايمان باب \* حدثنا ابراهيم بن حنيفة قال حدثنا ابراهيم بن سعد بن صالح عن ابن شهاب عن عبد الله بن عبد الله أن عبد الله بن عباس أخبره قال أخبرني أنوسيان أن هرقل قال سألتك هل يزيدون أم ينقصون فزعت أنهم يزيدون وكذلك الايمان حتى يتم وسألتك هل يرد أحد خطه لا يه بعد أن يدخل فيه فزعت أن لا وكذلك الايمان حين تحاط بشاشته القلوب لا يسخطه أحد \* (باب فضل من استبرأ لدينه) \* حدثنا أبو نعيم

ثلاثة أيام وجمع النووي بين الحديثين بان عمر لم يحضر قول النبي صلى الله عليه وسلم في المجلس بل كان بمنى قام امامهم الذين توجهوا في طلب الرجل أولسفل آخر ولم يرجع مع من رجع لعراض عرض له فاخر النبي صلى الله عليه وسلم الحاضر من في الحال ولم يتفق الاخبار لعمر الا بعد ثلاثة أيام ويدل عليه قوله فلقيني وقوله فقال لي باعمر فوجه الخطاب له وحده بخلاف اخباره الاول وهو جمع حسن \* (تنبيهات) \* الاول دلت الروايات التي ذكرناها على أن النبي صلى الله عليه وسلم ما عرف انه جبريل الا في آخر الحال وان جبريل أتاه في صورة رجل حسن الهيئة لكنه غير معروف لديهم وأما ما وقع في رواية النسائي من طريق أبي فروة في آخر الحديث وأنه لجبريل نزل في صورة دحية الكلبي فان قوله نزل في صورة دحية الكلبي وهم لان دحية معروف عندهم وقد قال عمر ما يعرفه منا أحد وقد أخرجه محمد بن نصر المروزي في كتاب الايمان له من الوجه الذي أخرجه منه النسائي فقال في آخره فانه جبريل جاءه ليحكم بينكم حسب وهذه الرواية هي المحفوظة لموافقها في الروايات \* الثاني قال ابن المنير في قوله يعلمكم يتكلم دلالة على ان السؤال الحسن يسمى علما وتعلما لان جبريل لم يصد منه سوى السؤال ومع ذلك فقد ساءه علما وقد اشتهر قولهم حسن السؤال نصف العلم ويمكن ان يؤخذ من هذا الحديث لان النافذة فيه اثبت على السؤال والجواب معا الثالث قال القرطبي هذا الحديث يصلح ان يقال له أم السنة لما تضمنه من جعل علم السنة وقال الطبري لهذه التسمية استغنى بقوى كآية المصابيح وشرح السنة اقتداء بالقرآن في افتتاحها بالافتحة لانها تضمنت علوم القرآن اجالا وقال القاضي عياض اشبه هذا الحديث على جميع وظائف العبادات الظاهرة والباطنة من عقود الايمان ابتداء وحالها وما لا من أعمال الجوارح ومن اخلاص السر والعلاني من أفعال الاعمال حتى ان علوم الشريعة كلها ارجعة اليه ومتشعبة منه قلت ولهذا أشيعت القول في الكلام عليه مع ان الذي ذكرته وان كان كثيرا لكنه بالنسبة لما تضمنته قليل فلم أخالف طريقة الاختصار والله الموفق (قوله قال أبو عبد الله) يعني المؤلف جعل ذلك كله من الايمان أي الايمان الكامل المتقرب على هذه الامور كلها (قوله باب) كذا هو بلا ترجمة في رواية كريمة وآب الوقت وسقط من رواية أبي ذر والاصلي وغيرهما ورجع النووي الاول قال لان الترجمة يعني سؤال جبريل عن الايمان لا يتعلق بها هذا الحديث فلا يصح ادخاله فيه قلت في التعليق لا يتم هنا على الحالتين لانه ان ثبت لفظ باب بلا ترجمة فهو بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله فلا يمتلئ من تعليق به وان لم يثبت فعلقه به متعين لكنه يتعلق بقوله في الترجمة جعل ذلك كله دينا ووجه التعليق انه من الدين اجمالا في حديث هرقل فيتم مراد المؤلف بكون الدين هو الايمان فان قيل لاختصاصه لانه منقول عن هرقل فالجواب انه ما قاله من قبل اجتهاده وانما أخبر به عن استقراره من كتب الانبياء كما قررناه فيما مضى وأيضا فهو قول قاله بلسانه الرعي وأنوسيان عبر عنه بلسانه العربي وألقاه الى ابن عباس وهو من علماء اللسان فرواه عنه ولم يشكره فدل على انه محمى لفظا ومعنى وقد اقتصر المؤلف من حديث أنوسيان الطويل الذي تكلمنا عليه في بدء الوحي على هذه القطعة لتعلقها بغرضه هنا وساقه في كتاب الجهاد تاما بهذا الاسناد الذي أورده هنا والله أعلم (قوله باب فضل من استبرأ لدينه) كأنه أراد أن يبين ان الورع من مكملات الايمان فلهذا

أورد حديث الباب في أبواب الإيعان **(قوله)** حدثنا زكريا هو ابن أبي زائدة واسم أبي زائدة خالد بن ميمون الوادعي **(قوله)** عن عامر هو الشعبي القصبه المشهور ورجال الاسناد كوفيون وقد دخل النعمان الكوفية وولى امرتها ولابي عوانة في صحيحه من طريق أبي حنيفة وهو بفتح الحاء المهملة وآخره زاي عن الشعبي أن النعمان بن بشير خطب به الكوفة وفي رواية لمسلم أنه خطب به بجمع و يجمع بينهما ما سمع منه من زين فأنه ولى امرأة البليدين واحدة بعد أخرى وزاد مسلم والاعملي من طريق زكريا فيه وأهوى النعمان باصبعيه الى اذنيه يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وفي هذا رد لقول الواقدي ومن تبعه ان النعمان لا يصح سماعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه دليل على صحة تحمل الصبي المميز لان النبي صلى الله عليه وسلم مات وللنعمان ثمان سنين وزكريا موصوف بالتدليس ولم أراه في الصحيحين وغيرهما من روايته عن الشعبي الامتعا ثم وجدته في فوائد ابن أبي الهيثم من طريق يزيد بن حرون عن زكريا حدثنا الشعبي فحصل الاثنان من تدليسه **(فائدة)** \* ادعى أبو عمرو الداني ان هذا الحديث لم يروه عن النبي صلى الله عليه وسلم غير النعمان بن بشير فان أراد من وجه صحيح فسلم والا فعدروا منه من حديث ابن عمر وعماري الأوسط للطبراني ومن حديث ابن عباس في الكبرية ومن حديث وائل في الترمذي للاصماني وفي أساسه ما قال وادعى أيضا انه لم يروه عن النعمان غير الشعبي وليس كما قال فقد رواد عن النعمان أيضا خيفة من عبد الرحمن عند أحمد وغيره وعبد الملك بن عيسى عند أبي عوانة وغيره ومالك بن حرب عند الطبراني لكنه مشهور عن الشعبي رواه عنه جمع من الكوفيين يرواه عنه من البصريين عبد الله ابن عون وقد ساق البخاري اسناده في البوع ولم يسق لفظه وساقه أبو داود وسنن أبي مافيه من فائدة ان شاء الله تعالى **(قوله)** الحلال بين والحرام بين أي في عينهما وصفتها باداتها الظاهرة **(قوله)** وبينهما مشبهات بوزن مفعلات تشديد العين المفتوحة وهي رواية مسلم أي شبهت بخبرها بمثل تبين به حكمها على التعيين وفي رواية الاصيلي مشبهات بوزن مفعلات ببناء مفتوحة وعين خفيفة مكسورة وهي رواية ابن ماجه وهو لفظ ابن عون والمعنى انها موحدة كتبت السبعة من وجهين متعارضين ورواه الدارمي عن أبي نعيم شيخ البخاري فيه بلفظ وبينهما مشبهات **(قوله)** لا يعلم حكمها كثير من الناس أي لا يعلم حكمها وجامعنا في رواية الترمذي بلفظ لا يدري كثير من الناس أم الحلال هي أم الحرام ومفهوم قوله كثير ان معرفة حكمها يمكن لكن للقليل من الناس وهم المجتهدون فالشبهات على هذا في حق غيرهم وقد تقع لهم حيث لا يظهر لهم ترجيح أحد البليدين **(قوله)** فن اتق المشبهات أي حذر منها والاختلاف في لفظها بين الرواة نظير التي قبلها لكن عند مسلم والاعملي المشبهات بالضم جمع شبهة **(قوله)** استبرأ بالهمز بوزن استفعل من البراءة أي برأ ذنبه من النقص وعرضه من الطعن فيه لان من لم يعرف باجنب الشبهات لم يسلم لقول من يطعن فيه وفيه دليل على ان من لم يتوق الشبهة في كسبه ومعاشه فقد عرض نفسه للطعن فيه وفي هذا اشارة الى المحافظة على أمور الدين ومراعاة المروءة **(قوله)** ومن وقع في الشبهات فيها أيضا ما تقدم من اختلاف الرواة واختلاف في حكم الشبهات ففصل التحريم وهو مردود وقيل الكراهة وقيل الوقف وهو

قال حدثنا زكريا عن عامر  
قال سمعت النعمان بن بشير  
يقول سمعت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقول  
الحلال بين والحرام بين  
وبينهما مشبهات لا يعلمها  
كثير من الناس فن اتق  
المشبهات استبرأ ذنبه  
وعرضه ومن وقع في الشبهات

٥٢

ع

تحفة

١١٦٢٤

كالخلاف فيما قبل الشرع وحاصل ما فسره العلماء الشبهات أربعة أشياء أحدها تعارض الأدلة كما تقدم ثانياً الخلاف العلماء وهي منتزعة من الأولى ثالثاً ان المراءى باسمي المكروه لأنه يمتدحه جناب الفعل والتارك رابعها ان المراءى المباح ولا يمكن فائل هذا ان يصح له على متساوي الطرفين من كل وجه بل يمكن حمله على ما يكون من قسم خلاف الأولى بان يكون متساوي الطرفين باعتبار ذاته راجح الفعل أو التارك باعتبار أمر خارج ونقل ابن المنبر في مناقب شيخه القباري عنه أنه كان يقول المكروه عقبة بين العبد والحرام فمن استكثر من المكروه تطرق إلى الحرام والمباح عقبة بينه وبين المكروه فمن استكثر منه تطرق إلى المكروه وهو منزه حسن ويؤيده رواية ابن حبان من طريق ذكر مسلم اسنادها ولم يسبق لفظها فيها من الزيادة اجعلوا بينكم وبين الحرام ستر من الحلال من فعل ذلك استبرأ لغيره ودينه ومن أرفع فيه كل كالمترق إلى جنب الحي وشك ان يقع فيه والمعنى ان الحلال حيث يخشى أن يؤول فعله مطلقاً إلى المكروه أو يحرم ينبغي اجتنابه كالأكثر مثلاً من الطببات فإنه يروج إلى كثرة الاكتساب الموقوع في أخذ ما لا يستحق أو يقضى إلى بطر النفس وأقل ما فيه الاشتغال عن موافق العبودية وهذا معلوم بالعادة مشاهد البعاب والذى يظهر على ربحان الوجه الأول على ما ساذ كره لا يعيدان يكون كل من الأوجه مراداً ويختلف ذلك باختلاف الناس فالعالم القطن لا يفتني عليه غير الحليم فلا يقع له ذلك الا في الاستكثر من المباح أو المكروه كما تقرر قبل ودون وقع له الشبهة في جميع ما ذكره بحسب اختلاف الاحوال ولا يفتني ان المستكثر من المكروه قصر فيه جرأة على ارتكاب المنهي في الجلالة أو بحمله اعتياده ارتكاب المنهي غير المحرم على ارتكاب المنهي المحرم اذا كان من جنسه أو يكون ذلك لشبهة فيه وهو ان من تعاطى ما نهى عنه يصير مظلم القلب لفقدان نور الوجود فيقع في الحرام ولو لم يفتن الوقوع فيه ووقع عند المصنف في اليسوع من رواية أي فروة عن الشعبي في هذا الحديث فن ترك ما شبه عليه من الأثم كان الاستنباط له أثره ومن اجتراء على ما يشك فيه من الأثم أو شك ان يواقع ما استبان وهذا ربح الوجه الأول كما اشترت إليه «تنبيه» استدلل به ابن المنبر على جواز قضاء الجمل بعد النبي صلى الله عليه وسلم وفي الاستدلال بذلك نظر الا ان أراد به انه يحمل في حق بعض دون بعض أو أراد الرد على منكري التماس فيجتم على ما قاله والله أعلم **(قوله كراع برى)** هكذا في جميع نسخ البخاري ومحمد في جواب الشرط ان أعربت من شرطية وقد ثبت المحدث في رواية المحدث عن أنعم شيخ البخاري فيه فقال ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعي برى ويمكن اعراب من في سياق البخاري موصولة فلا يكون فيه حذف اذا التقدير والذي وقع في الشبهات مثل راع برى والأول أولى لثبوت المحدث في صحيح مسلم وغيره من طريق ذكره بالتي أخرجه منها المؤلف وعلى هذا فتقوله كراع برى حله مستأنفة وردت على سبيل التمثيل للتنبيه بالشاهد في الغائب والحي الحي أطلق المصدر على اسم المفعول وفي اختصاص التمثيل بذلك نكتة وهي ان ما ملأ العرب كانوا يجمعون لمرأى ما شهم أما كن محتصة يتوعدون من برى فيما يغترأذهم بالعقوبة الشديدة فقل لهم النبي صلى الله عليه وسلم بما هو مشهور عندهم فانما تأثم من العقوبة المراقب لرضا المالك يعدن ذلك الحي خشية ان تقع مواشيه في شئ منه فبعده أسلم له ولو اشتد حذره

كراع برى حول الحي وشك  
أن يواقع

وغير الخائف المراقب يقرب منه ويرعى من جوانبه فلا يأمن ان تنفرد الفاذة فتقع فيه بغير اختيار أو يحل المكان الذي هو فيه ويقع الخصب في الحى فلا يملك نفسه ان يقع فيه فانه سبحانه وتعالى هو الملك حقا وجهه محاربه **«(تنبيه)»** ادعى بعضهم ان التنبيل من كلام الشعبي وانه مدرج في الحديث حكى ذلك أبو عمرو والذاني ولم ألق على دليله الا ما وقع عند ابن الجارود والاعملى من رواية ابن عون عن الشعبي قال ابن عون في آخر الحديث لا ادري المثل من قول النبي صلى الله عليه وسلم أو من قول الشعبي قلت وتردد ابن عون في رفعه لا يستلزم كونه مدرجا لان الاثبات قد جرى موافقا له وورفعه فلا يقدح شك بعضهم فيه وكذلك سقوط المثل من رواية بعض الرواة كآبى فروة عن الشعبي لا يقدح فيه ان ثبته لانهم حفاظ واهل هذا هو السرف في حذف البخاري قوله وقع في الحرام ليصير ما قبل المثل مر تبعا به فيسلم من دعوى الادراج وما يقوى عدم الادراج رواية ابن حبان الماضية وكذا ثبت المثل مر فوعا في رواية ابن عباس وعمار بن ياسر أيضا **«قوله»** آلا ان حى الله في أرضه محارمه سقط في أرضه من رواية المسقلى وثبت الواو في قوله آلا ان حى الله في رواية غير آى ذروا الدبا محارم فعل المنهى المحرم وترك الأمور الواجب ولهذا وقع في رواية آى فروة التعبير بالمعاصى بدل المحارم وقوله الا لتنبيه على محبة ما بعد عاوفي اعادها وتكررها دل على عظم شأن مدلولها **«قوله»** مضغة أى قدر ما مضغ وعبر بهم ائنا عن مقدار القلب في الزوية وسى القلب قلبا لتقلبه في الأمور وألانه خالص مافى البدن وخالص كل شئ قلبه أو لانه وضع في الجسد مقايها وقوله اذا صلت واذا صلت هو يفتح عيها وتضم في المضارع وحكى القراء الضم في ماضى صلي وهو يضي وقاذا اصابه الصلاح هيئة لازمة لشرف ونحوه والتعبير باذا التحقق الوقوع غالما وقد تأتى بمعنى ان كذا واخص القلب بذلك لانه أمير البدن وبصلاح الامر تصلح الرعية وبفساده تفسد وفيه تنبيه على تعظيم قدر القلب والحث على صلاحه والاشارة الى أن لطيف الككب أترافه والمراد المتعلق به من النهم الذى ركه الله فيه ويستدل به على أن العقل فى القلب ومنه قوله تعالى فتكون لهم قلوب يعقلون بها وقوله تعالى ان فى ذلك لذكرى لمن كان له قلب قال المفسرون أى عقل وعبر عنه بالقلب لانه محل استقراره **«فائدة»** لم تقع هذه الزيادة التى أتى لها آلا ان فى الجسد مضغة الا في رواية الشعبي ولاهى فى أكثر الروايات عن الشعبي انما تفسر بها فى الصحيحين زكريا المذكور عنه وتابعه مجاهد عند أحمد ومغيرة وغيره عند الطبرانى وعبر فى بعض رواياته عن الصلاح والتسديد للصحة والسقم ومناسبتهم لما قبله بالنظر الى أن الاصل فى الاتقاء والوقوع هو ما كان القلب لانه عباد البدن وقد عظم العلماء أمر هذا الحديث فعدوه رابع أربع تدور عليه الاحكام كما نقل عن أبى داود وفيه البيان المشهوران وهما

عمدة الدين عندنا قلت **«مستندات من قول خير البرية**

اترك المشبهات واذهب دوماه ليس بعنكب واعلم تنبيه

والمعروف عن أبى داود وعنه ما ينسبكم عنه فاجتنبوه الحديث بدل ازهد فى أى الناس وجعله بعضهم ثالث ثلاثة حذف الشانى وأشار ابن العربى الى انه يمكن ان يتزع عنه وحده جميع الاحكام قال القرطبي لانه اشتغل على التفصيل بين الحلال وغيره وعلى تعلق جميع

ألا وان لكل ملك حى آلا ان  
حى الله محارمه آلا ان فى  
الجسد مضغة اذا صلت  
صلح الجسد كله واذا صلت  
فسد الجسد كله آلا وهى القلب

الاعمال بالقلب فنحن نأمن ان يرتفع الاحكام اليه والله المستعان (قوله باب اداء  
 الخمس من الايمان) هو بضم الخاء المججمة وهو المراد بقوله تعالى واعلموا ان ما غنمتم من شيء فان الله  
 الخمسة الآية وقيل انه روى هنا بفتح الخاء والمراد قاعد الاسلام الخمس المذكورة في حديث بن  
 الاسلام على خمس وفيه بعد لان الخج لم يذكر هنا ولا غيره من القواعد قد تقدم ولم يرد هنا  
 الاذ كرجس الغنمية فتعين ان يكون المراد افرادها المذكور وسند كروجه كونه من الايمان قريبا  
 (قوله عن أبي جرة) هو بالحيم والراء كما تقدم واجمه نصر بن عمران بن نوح بن مخلد الضبي بضم  
 الصاد المججمة وفتح الواحدة من بنى ضبيعة بضم أوله مصغرا وهم بطن من عبد القيس كما جزم  
 به الرشاطي وفي بكر بن وائل بطن يقال لهم بنو ضبيعة أيضا وقد وهم من نسب أبي جرة اليهم من  
 شرح البضاري فقيس روى الطبراني وابن منده في ترجمة نوح بن مخلد جدي أبي جرة انه قدم على  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له بمن أنت قال من ضبيعة ربيعة فقال خير يبع عبد القيس  
 ثم الحى الذين أنت منهم (قوله كنت أقعد مع ابن عباس) بين المصنف في العلم من رواية عنده  
 عن شعبة السب في اكرام ابن عباس له ولفظه كنت أترجم بين ابن عباس وبين الناس قال ابن  
 الصلاح أصل الترجمة التعبير عن لغة بلغة وهو عندي هنا عمن ذلك وان كان بلغ كلام ابن  
 عباس الى من خفي علمه ويبلغه كلامهم مالا زحام أولقصو وفهم قلت الثاني أظهر لانه كان  
 جالسا معه على سريره فلا فرق في الزحام بينهما الا ان يحمل على ان ابن عباس كان في صدر السرير  
 وكان أبو جرة في طرفه الذي يلي من يترجم عنهم وقيل ان أبي جرة كان يعرف الفارسية فكان  
 يترجم لابن عباس بها قال القرطبي فسه دليل على ان ابن عباس كان يكتفي في الترجمة بواحد  
 قلت قد يرد بوب عليه البخاري في آخر كتاب الاحكام كسبائي واستنبط منه ان التين حوازي أخذ  
 الاجرة على التعليم لقوله حتى اجعل لك سهمان مالي وفيه نظر لاحتمال ان يكون اعطاه ذلك  
 كان بسبب الرضا التي رآها في العرة قبل الحج كسبائي عند المصنف صرحا في الحج وقال غيره  
 هو أصل في اتخاذ الحديث المستعمل (قوله ثم قال ان وفد عبد القيس) بين مسلم من طريق عنده  
 عن شعبة السب في تحدث ابن عباس لابي جرة بهذا الحديث فقال يبعده قوله وبين الناس فأنته  
 امرأه تسأله عن نبذ الجرفهني عنه فقلت بابن عباس اني أشيد في جرة خضر ابي هذا حواشي  
 منه قد قرئ بطي قال لا تشرب منه وان كان أحلى من العسل وللمصنف في آخر المغازي  
 من طريق قرء عن أبي جرة قال قلت لابن عباس اني جرة أتبذعها فأشرب به حوا ان كثرت منه  
 تجالست القوم فأطلت الجالوس خشيت ان أفتضح فقال قدم وفد عبد القيس فلما كان أبو جرة  
 من عبد القيس وكان حديثهم يشغل على النهي عن الابتداء في الجراز ناسب ان يذكره وفي  
 هذا دليل على ان ابن عباس لم يلقه نسج تحريم الابتداء في الجراز وهو ثابت من حديث بن ريدة  
 ابن الحبيب عن مسلم وغيره قال القرطبي فيه دليل على ان اللفظ ان يذ كر الدليل مستغنيا به عن  
 النصيص على جواب التنبأ اذا كان السائل بصيرا بموضع الحج (قوله لما أتوا النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال من القوم وأمن الوفد) الشك من احد الرواة أما أبو جرة أو من دونه وأظنه شعبة  
 فأنه في رواية قرء وغيره بغير شك وأغرب الكرماني فقال الشك من ابن عباس قال النووي الوفد  
 الجماعة المختارة للتقدم في بني العظماء واخذهم وافد قال ووفد عبد القيس المذكورون

\*(باب) \* أداء الخمس من  
 الايمان \* حدثنا علي  
 ابن الجعد قال أخبرنا شعبة  
 عن أبي جرة قال كنت أقعد  
 مع ابن عباس يجلسني على  
 سريره فقال أقم عندي حتى  
 أجعل لك سهمان مالي  
 فأنت معه شهرين ثم قال  
 ان وفد عبد القيس لما أتوا  
 النبي صلى الله عليه وسلم قال  
 من القوم وأمن الوفد

٥٢  
 حديث  
 تحفة  
 ٦٥٢٤

كانوا أربعة عشر راكبا كبيرهم الاشج ذكروا صاحب البحر يرفي شرح مسلم وسمى منهم المنذر  
 ابن عاذ وهو الاشج المذكور ومن قد بن جابر ومن يذنه بن مالك وعمر بن حرم والحارث بن  
 شعب وعبد بن همام والحارث بن جنب وسحار بن العباس وهو يصاد مضمومة وحامه ملتين  
 قال ولم يثر بعد طول التسبع على أسماء الباقيين (قلت) قد ذكر ابن سعد منهم عقبة بن جروة  
 وفي سنن أبي داود قيس بن النعمان العبدى وذكره الخطيب أيضا في المهملات وفي مسند البزار  
 وتاريخ ابن أبي خزيمة الجهم بن قثم ووقع ذكره في صحيح مسلم أيضا لكن لم يسمه وفي مسندى  
 أجدوا بن أبي شبة الرستم العبدى وفي المعرفة لابي نعيم جويرية العبدى وفي الادب البخارى  
 الزارع بن عامر العبدى فهو لاء الستة الباقيون من العدد وما ذكر من ان الوفد كانوا أربعة  
 عشر راكبا لم يذكر دليله وفي المعرفة لابن منده من طريق هوذا العصرى وهو يعين وصدا  
 مهملتين مفتوحتين نسبة الى عصر يطن من عبد القيس عن جدته لاثمة مزينة قال بينما  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدث أصحابه اذ قال لهم سطلع لكم من هذا الرجل ركب هم خير  
 أهل المشرق فقام عرفلي ثلثة عشر راكبا فزحزح وقرب وقال من القوم قالوا وقد عبد القيس  
 فيمكن ان يكون أحد المذكورين كان غير راكب أو مر ندفا وأما مارواه الدولابى وغيره  
 من طريق أى خيرة يفتح الخاء المحجمة وسكون المثناة التحتانية وبعد الراءاء الصباحى وهو بضم  
 الصاد المهملته بعد هام واحدة خفيفة وبعد الالف طامهمله نسبة الى صباح بطن من  
 عبد القيس قال كنت فى الوفد الذين أنوار رسول الله صلى الله عليه وسلم من وفد عبد القيس  
 وكأثر بعض رجلا فنها عن الداء والقبير الحديث فيمكن ان يجمع بينه وبين الرواية  
 الاخرى بان السلاثة عشر كانوا رؤس الوفد ولهذا كانوا راكبا وكان الباقيون اتباعا وقد  
 وقع في جملة من الاخبار ذكر جماعة من عبد القيس زيادة على من سميتهم هناك منهم أم خو  
 الزارع واسمه مطر وابن أخته ولم يسم وروى ذلك البغوى في صحيحه ومنهم شريح السعدى  
 روى حديثه ابن السكن وأنه قدم مع وفد عبد القيس ومنهم جابر بن الحارث وخزيمة بن عبد  
 ابن عمرو وهما من ربيعة وجارية أوله جهم ابن جابر ذكرهم ابن شاهين في صحيحه ومنهم فوج بن  
 مخلد جد أبي جروة وكذا أبو خيرة الصباحى كما تقدم وانما أطلقت في هذا الفصل لقول صاحب  
 التاريخ انه لم ينفر بعد طول التسبع الابداد ذكرهم قال ابن جرير في قوله من القوم دليل على  
 استحباب سؤال القاصد عن نفسه ليعرف فينزل منزله (قوله قالوا ربيعة) فيه التعبير عن  
 البعض بالكل لانهم بعض ربيعة وهذا من بعض الرواة فان عند المصنف فى السلافة من طريق  
 عباد بن عبد الله عن أبي جروة فقالوا انه هذا الذى من ربيعة قال ابن الصلاح الحى منصوب على  
 الاختصاص والمعنى انه هذا الذى من ربيعة قال الحى هو اسم ليزل القبيلة ثم سميت القبيلة  
 به لان بعضهم يحيا بعض (قوله مرجا) هو منصوب بفعل مضى رأى صادفت رجبا بضم الراء  
 أى سمعة والرجب بالفتح الشئ الواسع وقد يزيدون معها أهلا أى وجدوا أهلا فاستأنس  
 وأفاد العسكري ان أول من قال مرجا سلف بن ذى ربن وفيه دليل على استحباب تأييس القادم  
 وقد تكرر ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم فى حديث أم هانئ مرجا بام هانئ وفى قصة  
 عكرمة بن أبي جهل من حباب الراكب المهاجر وفى قصة فاطمة مرجا بامى وكالها صحيحة وأخرج

قوله ومن يذنه بن مالك

اه مصححه

قوله عقبة بن جروة

نسخة عطية بن حروة فلغير

اه مصححه

قالوا ربيعة قال مرجا

التساق من حديث عاصم بن بشير الحارثي عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له لئلا تدخل  
فسلم عليه مر جبا وعلبك السلام **(قوله غير خزايا)** نصب غير على الحال وروي بالكسر على  
الصفة والمعروف الأول قاله النووي ويؤيده رواية المصنف في الادب من طريق أبي التياح عن  
أبي جرة مر جبا بالوفد الذين جاؤا غير خزايا ولانداي وخرابا جمع خزان وهو الذي أصابه خزي  
والعني انهم أسلموا طوعا من غير حرب أو سبي يخزيمهم ويفضحهم **(قوله ولانداي)** قال الخطابي  
كان أصله نادمين جمع نادم لانداي انما هو جمع ندما في الماد في الله وقال الشاعر  
\* فان كنت ندما في فالأ كبراسقي \* **لصكته** هنا خرج على الاتباع كما قالوا العشايا والتفدايا  
وعندما جمعها التفيدوات لكنسه اتبع انتهى وقد حكى القزاز والجوهري وغيرهما من  
أهل اللغة انه يقال نادم وندما في الندامة بمعنى فعلى هذا فهو على الاصل ولا اتباع فيه والله  
أعلم ووقع في رواية التساق من طريق قره فقال مر جبا بالوفد ليس انزرا ولا نادمين وهي  
للطبراني من طريق شعبة أيضا قال ابن أبي جرة بشرهم بالخير عاجلا وأجلا لان الندامة  
انما تكون في العاقبة فأذا انتفتحت ضدها وفيه دليل على جواز التناهي في الانسان في  
وجهه اذا آمن عليه الفتنة **(قوله فقالوا يا رسول الله)** فيه دليل على انهم كانوا حين المقابلة  
مسلمين وكذا في قولهم كفار مضر وفي قولهم كفارهم الله ورسوله أعلم **(قوله الا في الشهر الحرام)**  
وللاصيلي وكريمة الا في شهر الحرام وهي رواية مسلم وهي من اضافة النبي الى نفسه كحديث  
الجمع ونساء المؤمنات والمراد بالشهر الحرام الجنس فيشمل الاربعة الحرم ويؤيده رواية  
قره عند المؤلف في المغازي بلفظ الا في شهر الحرم ورواية جاد بن زيد عنده في المناسبات  
بلفظ الا في كل شهر حرام وقيل الامام العهد والمراد شهر رجب وفي رواية للبيهقي التصريح به  
وكانت مضر تبالغ في تعظيم شهر رجب فلهمذا أضف اليهم في حديث أبي بكر حيث قال رجب  
مضر كما سبأني واناظر انهم **كك** أو يخصونه بمنزلة التعظيم مع تحريمهم القتال في الاشهر  
الثلاثة الاخرى الا انهم ربما أتوا بها بخلافه وفيه دليل على تقدم اسلام عبد القيس على  
قبائل مضر الذين كانوا بينهم وبين المدينة وكانت مكا بن عبد القيس بالجرن وموا الاها  
من أطراف العراق ولهذا قالوا كافي رواية شعبة عند المؤلف في العلم وانا تأملت من شعبة بعيدة  
قال ابن قتيبة الشقة السفر وقال الرضا جى الغابة التي تقصد ويدل على سبقهم الى الاسلام  
أيضا ما رواه المصنف في الجمعة من طريق أبي جرة أيضا عن ابن عباس قال ان أول جمعة جمعت  
بعد جمعة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجد عبد القيس بجوان من الجرن  
وجوان يضم الجهم وبعد الالف مثله مقبوضة وهي قرية شهيرة لهم وانما جمعوا بعد رجوع  
وقد هم اليهم فدل على انهم سبقوا جميع القرى الى الاسلام **(قوله بأمر فضل)** بالتبوين فيها  
لانا لاضافة والاخر واحد الا وراى من باعمل بواسطة افعلوا ولهذا قال الراوى أمرهم  
وفي رواية جاد بن زيد وغيره عند المؤلف قال النبي صلى الله عليه وسلم أمركم ولعن أي التياح  
بصفحة افعلوا والنصل بمعنى الفواصل كالعدل بمعنى العادل أي يفصل بين الحق والباطل أو بمعنى  
الفصل أي المدين المكشوف حكا الطيبي وقال الخطابي الفضل بين وقيل المحكم **(قوله فخير)**  
به بالرفع على الصفة لا مر وكذا قوله وتدخل وروي بالجرم فيها على انه جواب الامر وسقطت

بالقوم أو بالوفد غير خزايا  
ولانداي فقالوا يا رسول الله  
انا لا نستطيع أن تأتلك الا  
في الشهر الحرام ويناوينك  
هذا الخي من كفار مضر فزنا  
بأمر فضل فخيرهم من وراءنا  
وتدخل به الجنة وسألوهم عن  
الاشربة



الواو من وندخل في بعض الروايات فرفع بخبر ويجزئ ندخل قال ابن أبي جرة فيه دليل على  
 ابداء العذر عند العجز عن توفيق الحق واجبا ومسند ويا على انه سيدنا سوال عن الاعم  
 وعلى ان الاعمال الصالحة تدخل الجنة اذ قبلت وقبلها يقع برجة الله كما تقدم (قوله فأمرهم  
 بأربع) أى خصال أو أجل لقولهم حدثنا بجمال من الامر وهى رواية قرة عند المؤلف في المغازى  
 قال القرطبي قبل ان أول الاربع المأمور بها اقام الصلاة واتخذ ذكر الشهادتين تبركها كما قيل  
 في قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ فإن الله ينقصه والى هذا النحاطي فقال عادة اللغات ان  
 الكلام اذا كان منصوبا لغرض جعلوا سياقه وطرحوا ما عداه وهنا لم يكن الغرض في اليراد  
 ذكر الشهادتين لان القوم كانوا مؤمنين مقرين بكامل الشهادتين والص رعا كانوا يظنون ان  
 الايمان مقصور عليهما كما كان الامر في صدر الاسلام قال فلهذا لم يعبء الشهادتين في الاوامر  
 قبل ولا رد على هذا الايمان بحرف العطف فيحتاج الى تقدير وقال القاضي أبو بكر العري  
 لولا وجود حرف العطف لقلنا ان ذكر الشهادتين ورد على سبيل التصدير لكن يمكن ان يقرأ  
 قوله و اقام الصلاة الخفض فيكون عطف على قوله أمرهم بالايمان والتقدير أمرهم بها الايمان  
 مصدرابه وبشرطه من الشهادتين وأمرهم باقام الصلاة الى آخره قال وبوجه هذا خففها في  
 رواية المصنف في الادب من طريق أى السباح عن أى جرة ولفظه أربع وأربع اقموا الصلاة الى آخره  
 فان قيل ظاهر ما ترجم به المصنف من ان أداء الجنس من الايمان يقتضى ادخاله مع باقي الخصال  
 في تقدير الايمان واتقرر المذكور بخالفه أجاب ابن رشد بأن المطابقة تحصل من جهة  
 أخرى وهو أنهم سألوا عن الاعمال التي يدخلون بها الجنة وأجيبوا بأشياء منها أداء الجنس  
 والاعمال التي تدخل الجنة هي أعمال الايمان فيكون أداء الجنس من الايمان بهذا التقرير  
 فان قيل فكيف قال في رواية جاد بن زيد عن أبي جرة أمركم بأربع الايمان بالله وشهادته ان  
 لا اله الا الله وعقده واحدة كذا المؤلف في المغازى وله في فرض الجنس وعقده سبعة قد دل على أن  
 الشهادة احدى الاربع وأما ما وقع عنده في الزكاة من هذا الوجه من زيادة الواو في قوله  
 وشهادته أن لا اله الا الله فهو زيادة شاذة لم يتابع عليها احتجاج من نهال أحد والمراد بقوله شهادة أن  
 لا اله الا الله أى وان محمد رسول الله كما صرح به في رواية عباد بن عباد في أوائل المواقيت  
 ولفظه أمركم بأربع وأنها كم عن أربع الايمان بالله ثم فسر هاهم شهادة أن لا اله الا الله وأن  
 محمد رسول الله الحديث والاقتصار على شهادة أن لا اله الا الله على ارادة الشهادتين معال كونها  
 صارت على ذلك كما تقدم تقريره في باب زيادة الايمان وهذا أيضا يدل على أنه عدا الشهادتين من  
 الاربع لأنه أعاد الضمير في قوله ثم فسر هاهم وثان فيعود على الاربع ولو أراد تفسير الايمان لاعاده  
 مذ كرا وعلى هذا فيقال كيف قال أربع والمذكورات خمس وقد أجاب عنه القاضي عياض  
 بتعالين بطلان بان الاربع ما عدا أداء الجنس قال كانه أراد اعلامهم بقواعد الايمان وفروض  
 الايمان ثم أعلمهم بما ينزههم اخرجه اذ وقع لهم جهاد لانهم كانوا يصعدون بحاربة كفار مضرو ولم  
 يقصد ذكرها بعينها لانها مسببة عن الجهاد ولم يكن الجهاد اذ ذاك فرض عين قال وكذلك لم  
 يذكر الحج لانهم لم يكن فرض وقال غيره قوله وان تعطوا معطوف على قوله بأربع أى أمركم  
 بأربع وبان تعطوا وبذل عليه العدول عن سمي الا الاربع والاثنيان بأن والفعل مع توجه

فأمرهم بأربع

الخطاب اليهم قال ابن التين لا يتبع الزيادة اذا حصل الوفاء بعد الاربع (قلت) وبدل على ذلك لنظر رواية مسلم من حديث أبي سعيد الخدري في هذه القصة أمرهم بأربع أعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وصوموا رمضان وأعطوا الخمس من الغنائم وقال القاضي أبو بكر بن العربي يخفى أن يقال أنه عد الصلاة الزكاة واحدة لأنها قرينة في كتاب الله وتكون الرابعة أداء الخمس وأنه لم يعد أداء الخمس لأنه داخل في عموم آيات الزكاة والجامع بينهما أنهم ما أخرج مال معين في حال دون حال وقال البيضاوي الظاهر أن الأمور الخمسة المذكورة هنا تفسر للايمان وهو أحد الأربعة الموعود بذكرها والثلاثة الأخر حذفها الراوي اختصاراً أو نسياناً كذا قال وما ذكر أنه الظاهر لعله بحسب مظهره والألفاظ الظاهر من السياق أن الشهادة أحد الأربع لقوله وعقدوا واحدة وكان القاضي أراد أن يرفع الإشكال من كون الايمان واحداً والموعود بذكره أربعة وقد أجيب عن ذلك بأنه باعتبار أجزائه المفصلة أربع وهو في حذفه واحد والمعنى أنه اسم جامع للتصال الأربع التي ذكر أنه يأمرهم بها ثم فسرها فهو واحد بالذات متعدد بحسب وظائفه كما أن المنهى عنه وهو الاتياد فيما يسرع إليه الاسكار واحد بالذات متعدد بحسب أوعيته والحكمة في الاجمال بالعدد قبل التفسير أن تتشوف النفس الى التفصيل ثم تسكن اليه وان يحصل حفظه السامع فإذا نسي شيئاً من تفصيلها طلب نفسه بالعدد فإذا لم يتسوف العدد الذي في حفظه علم أنه قد فاته بعض ما سمع وما ذكره القاضي عما يصح من أن السبب في كونه لم يذكر الحجج في الحديث لأنه لم يكن فرض هو المعتمد وقد قطننا الدليل على قدم اسلامهم لكن حزم القاضي بأن قد موهبهم كان في سنة ثمان قبل فتح مكة تسع فيه الواقي وليس يجيد لأن فرض الحجج كان سنة ست على الاصح كما سنده في موضعه أن شاء الله تعالى ولكن القاضي يختار أن فرض الحجج كان سنة تسع حتى لا يرد على مذهبه أنه على الفور اه وقد احتج الشافعي لكونه على التراخي بأن فرض الحجج كان بعد الهجرة وإن النبي صلى الله عليه وسلم كان قادراً على الحج في سنة ثمان وفي سنة تسع ولم يحج الا في سنة عشر وأما قول من قال أنه ترك ذكراً الحج لكونه على التراخي فليس يجيد لأن كونه على التراخي لا يمنع من الأمر به وكذا قول من قال إن تركه لكونه لم يكن لهم اليه سبيل من أجل كفارته ليس بمستقيم لأنه لا يلزم من عدم الاستطاعة في الحال تركه الاخبار به ليعمل به عند الامكان كافي الآية بل دعوى أنهم كانوا لا يسبيل لهم الى الحج ممنوعة لأن الحج يقع في الأشهر الحرم وقد ذكروا أنهم كانوا يأمون فيها لكن يمكن أن يقال أنه إنما أخبرهم ببعض الأوامر لكونهم سألوه أن يخبرهم بما عليهم فليخبروا بفعاله الجنبه فأقتصر لهم على ما يمكنهم فعله في الحال ولم يقصد إعلامهم بجميع الأحكام التي يجب عليهم ففلا تركوا ويدل على ذلك اقتصاره في المناهي على الاتياد في الأوعية مع أن في المناهي ما هو أشد في الحرمة من الاتياد لكن اقتصر عليهم بالكثرة تعاطيهم لها وأما ما وقع في كتاب الصيام من السنن الكبرى للإمام في من طريق أبي قلابة الرقاشي عن أبي زيد الهروي عن قرعة في هذا الحديث من زيادة ذكر الحج ولغظه وتجبوا البيت الحرام ولم يتعزض لعدد فهي رواية شاذة وقد أخرجه الشيخان ومن استخرج عليها ما والنسائي وابن خزيمة وابن حبان من طريق قرعة لم يذكر أحد منهم

الحج وأبو قتادة تغیر حفظه فی آخر أمره فقلل هذا مما حدث به فی التغیر وهذا بالنسبة لرواية أبي جرة وقد ورد ذكر الحج أيضا فی مسند الامام أحمد من رواية أبيان العطار عن قتادة عن سميد بن المسيب عن عكرمة عن ابن عباس فی قصة وفد عبد القيس وعلى تقدير أن يكون ذكر الحج فيه محفوظا فيجمع فی الجواب عنه بن الجوابين المتقدمين فقال المراد لاربع ماعدا الشهادتين واداء الحس والله أعلم **(قوله)** ونهاهم عن أربع عن الختم الى آخره فی جواب قوله وسألوه عن الاشربة هو من الطلاق المحل واردة الحال أي ما فی الختم ونحوه وصرح بالمراد فی رواية القسافي من طريق قنزة فقال وأنها كم عن أربع ما يتبدل فی الختم الحديث والختم يفتح المهملة وسكون النون وفتح المثناة من فوق هي الجرة كذا فسر هالبن عري صحيح مسلم وله عن أبي هريرة الختم الجرار الخضر وروى الحري فی الغرب عن عطاء أنهارا كانت تعمل من طين وشعر ودم والدياء بضم المهملة وتشديد الموحدة والمدهو القرع قال النووي والمراد بالباس منه وحكي القران فيه القصر والتغير بفتح النون وكسر القاف أصل الخلة يتغير فيخذه منه وعاء والمزفت بالزاي والقاء ما طلى بالزفت والمقبر بالقاء والباء الاخيرة ما طلى بالقتار ويقال له القبر وهو بنت يحرق اذا ليس قطن به السفن وغيرها كائنا طلى بالزفت قاله صاحب المحكم وفي مسند أبي داود الطيالسي عن أبي بكر قال أما الدياء فان أهل الطائف كانوا ياخذون القرع فيخربون فيه الغيب ثم يذفونه حتى يهدثم موت وأما النقر فان أهل البصرة كانوا ينقرون أصل الخلة ثم يذفون الرطب والبسر ثم يدعونه حتى يهدثم موت وأما الختم فخرار كانت تحمل النافخا الحجر وأما المزفت فبعضه الاوعية التي فيها الزفت انتهى واستناده حسن وتفسير النضاي أولى ان بعده علمه من غيره لانه أعلم بالمراد وهو النهي عن التباذ في هذه الاوعية بخصوصها لانه يدبر فيها الاسكار فربما شرب منها من لا يشعر بذلك ثم ثبت الرخصة في التباذ في كل وعاء مع النبي عن شرب كل مسكر كما سمي في كتاب الاشربة ان شاء الله تعالى **(قوله)** وأخبروا من وراءكم بفتح من وهي موصولة ووراءكم يشمل من جاؤا من عندهم وهذا باعتبار المكان ويشمل من يحدث لهم من الاولاد وغيرهم وهذا باعتبار الزمان فيجمل اعمالهم في المعين مع الحقيقة ومجازا واستنبط منه المصنف الاعتماد على أخبار الاساد على ما سبأ في باب ان شاء الله تعالى **(قوله)** باب ماجاء أي باب بيان ما ورد الاعمال الشرعية معتبرة بالنسبة والحدسية والمراد بالحسبة طلب الثواب ولم يأت بجديد لنظره الاعمال بالنسبة والحسبة وانما استدلل بجديدهم على ان الاعمال بالنسبة وبجديدهم على ان الاعمال بالحسبة وقوله ولكل امرئ ما نوى هو بعض حديث الاعمال بالنسبة وانما أدخل قوله والحسبة بين الحديثين للاشارة الى ان الثانية تفيد الاخذ الاولى **(قوله)** فدخل فيه هو من مقول المصنف وليس بشيء مما ورد وقد أفصح ابن عساكر في روايته بذلك فقال قال أبو عبد الله يعني المصنف والتصنيف فيه يعود على الكلام المتقدم ووجه دخول النسبة في الايمان على طريقة المصنف ان الايمان على كانه مقدم شره وأما الايمان بمعنى التصديق فلا يحتاج الى شيء كإثراء اعمال القلوب من خشية الله وعظمته ومحبة والتقرب اليه لانها مقبرة لله تعالى فلا يحتاج لنسبة تغيرها لان النسبة انما تغير العمل لله عن العمل لغيره وما يوقه يميز مراتب الاعمال كالقرص

ونهاهم عن أربع أمرهم  
بالايمان بالله وحده قال  
أندرون ما الايمان بالله  
وحده قالوا الله ورسوله أعلم  
قال شهادة أن لا اله الا الله  
وان محمدا رسول الله وقيام  
الصلاة وايتاء الزكاة وصيام  
رمضان وان تعطوا من المغنم  
الحس ونهاهم عن أربع  
عن الختم والدياء والتغير  
والمزفت وربما قال المقبر  
وقال احفظوهن وأخبروا  
بهن من وراءكم **(باب ماجاء)**  
أن الاعمال بالنسبة والحسبة  
ولكل امرئ ما نوى  
فدخل فيه الايمان

٥٠/٢

والوضوء والصلاة والزكاة والحبس والصوم والاحكام وقال الله تعالى كل عمل تحفه على شاكلته على بيته وثقة الرجل على أهله يحتمسها صدقة وقال النبي صلى الله عليه وسلم ولكن جهادية (حدثنا) عبد الله بن مسلمة قال أخبرنا مالان بن يحيى بن سعد بن محمد بن إبراهيم عن عاتمة بن قاص عن عمر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم تحفه قال الأعمال بالنسبة ولكن امرئ ما يؤى فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فحجرته الى الله ورسوله ومن كانت هجرته لذيها بصيها أو امرأة يترجها فحجرته الى ما دأب اليه (حدثنا) حجاج بن منهال قال حدثنا شعبة قال أخبرني عدي بن ثابت قال سمعت عبد الله بن يزيد عن أبي مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا نطق الرجل على أهله يحتمسها فهو له صدقة (حدثنا) الحكم ابن نافع قال أخبرنا شعب عن الزهري قال حدثني عاصم ابن سعد عن سعد بن أبي وقاص أنه أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

عن التسديب وتميز العبادة عن العادة كالصوم عن الحجة (قوله والوضوء) أشار به الى خلاف من لم يشترط فيه النية كما نقل عن الاوزاعي وأبي حنيفة وغيرهما وبجهم أنه ليس عبادة مستقلة بل وسيلة الى عبادة كالصلاة وتوقضا بالتمم فانه وسيلة وقد اشترط الحنفية فيه النية وأستدل الجمهور على اشتراط النية في الوضوء بالأدلة الصحيحة المصرحة بوعده الثواب عليه فلا بد من قصد تميز عن غيره ليحصل الثواب الموعود وأما الصلاة فلم يختلف في اشتراط النية فيها وأما الزكاة فأما تسقط باختذ السلطان ولولم ينو صاحب المال لان السلطان قائم مقامه وأما الحج فأما ينصرف الى فرض من حج عن غيره لدليل خاص وهو حديث ابن عباس في قصة شهرمة وأما الصوم فأشار به الى خلاف من زعم ان صيام رمضان لا يحتاج الى نية لانه تميز بنفسه كما نقل عن زفر وقدم المصنف الحج على الصوم خشعاً بما ورد عنه في حديث عن الاسلام وقد تقدم (قوله والاحكام) أي المعاملات التي يدخل فيها الاحتياط الى المحاكم فينبغي البيوع والائتمار والادابر وغيرها وكل صورة لم يشترط فيها النية فقد الدليل خاص وقد ذكر ابن المنير ضابطاً لما يشترط فيه النية عما لا يشترط فقال كل عمل لا تظهر له فائدة عاجلة بل القصد به طلب الثواب فالتنية مشترطة فيه وكل عمل ظهر له فائدة عاجلة فالتنية غير مطلوبة بل القصد به طلب الثواب فلا تشترط النية فيه الا ان قصد بفعله معنى آخر ترتب عليه الثواب قال وأما الاختلاف العلماء في بعض الصور من جهة تحقيق مناط التفرقة قال وأما ما كان من المعاني المحضة كالنكاح والرجاء فهذا لا يقع بالنية فيه لانه لا يمكن أن يقع الامتناع او متى فرضت النية مفقودة فمما استعملت حقيقة فالتنية فيه مشترط على ولذلك لا تشترط النية للتوبة فقراراً من التماسل وأما الاقوال فتحتاج الى النية في ثلاثة مواطن أحدها التقرب الى الله فقرار من الرأى والثاني التميز بين الانفاط المحتملة لغیر المقصود والثالث قصد الانشاء الخرج سبق اللسان (قوله وقال الله) قال الكرمانى الطاهر أنها جله حاله لا عطف أى والجال أن الله قال ويحتمل أن تكون للمصاحبة أى مع أن الله قال (قوله على بيته) تضمن منه لقوله على شاكلته بحذف أداة التفسير وتفسير الشاكلته بالنسبة صبح عن الحسن البصرى ومعاً بقرينة المبنى وقادة أخرجه عبد بن حمد والطبري عنهم وعن مجاهد قال الشاكلته الطريقة والناحية وهذا قول الأكثر وقيل الذين وكلها بمقاربة (قوله ولكن جهاد ونسبة) هو طرف من حديث لابن عباس أنه أخرجه بعد الفتح وقد وصله المؤلف في الجهاد وغيره من طريق طائوس عنه وسأبى (قوله الأعمال بالنسبة) كذا أو ردهم من رواية مالك بحذف التامن من أوله وقد رواه مسلم عن القعنبى وهو عبد الله بن مسلمة المذکور ههنا بأنها وتقدم الكلام على نكت من هذا الحديث أول الكتاب (قوله عبد الله بن زيد) هو الخطمي بفتح المجمة وسكون الطاء المهمة وهو صحابي أنصاري روى عن صحابي أنصاري وسأبى ذكر أنى مسعود المذکور في باب من شهد بدرام المغازي وبأى الكلام على حديثه في كتاب النفقات ان شاء الله تعالى والمقصود منه في هذا الباب قوله يحتمسها قال القرطبي أفاد منطوقه أن الاجر في الاتفاق انما يحصل بقصد القرية سواء كانت واجبة أو مباحة وأفاد منه أنه من لم يقصد القرية لم يؤجر لكن تبرأ منه من النفقة الواجبة لانها معقولة المعنى وأطلق الصدقة على النفقة مجازاً والمراد بها الاجر

والقرينة الصارفة عن الحقيقة الإجماع على جواز النفقة على الزوجة الهاشمية التي حرمت  
 عليها الصدقة (قوله) أنك الخطاب لسعد المراد هو ومن يصح منه الاتفاق (قوله) وجه  
 الله أي مع الله من الثواب (قوله) الأجر) يحتاج إلى تقدير لأن الفعل لا يقع استثناء  
 (قوله) حتى هي عاطفة وما بعد ما منصوب المحل ومأمورة والعائد محذوف (قوله) في فم  
 امرأتك) ولكن شئ في فم امرأتك وهي رواية الأكثر قال القسطنطين عياض هي أصوب لأن  
 الأصل حذف الميم بدليل جمعه على أقواه وتقصيره على فوه قال وانما يحسن إثبات الميم عند  
 الأفراد أو ما عند الإضافة فلا إلى لغة قليلة اهـ وهذا طرف من حديث سعد بن أبي وقاص  
 في مرضه بمكة وعبادة النبي صلى الله عليه وسلم وقوله أوصى بشطر مالي الحديث وسأني  
 الكلام عليه في كتاب الوصايا ان شاء الله تعالى والمراد منه هنا قوله ينبغي أي تطلبها واجبة الله  
 واستبط منه النوى ان الحظ اذا وافق الحق لا يقسح في ثوابه لأن وضع اللقمة في الزوجة  
 يقع غالباً في حالة المداعبة ولشهوة النفس في ذلك مدخل ظاهر ومع ذلك اذا وجهه القصد في ذلك  
 الحالة إلى ابتغاء الثواب حصل له بفضل الله (قلت) وجاء ما هو أصرح في هذا المراد من وضع  
 اللقمة وهو ما أخرجه مسلم عن أبي ذر فقد كره بذاته وفي يضع أحدكم صدقة قالوا يا رسول الله  
 أي شيء أحدنا شهوته ويؤجر قال نعم أي شيء لو وضعها في حرام الحديث قال واذا كان هذا  
 المحل مع ما فيه من حظ النفس فما الظن بغيره مما لا حظ للنفس فيه قال وتنبه باللقمة بما لا يقع في  
 تحقيق هذه القاعدة لأنه اذا ثبت الاجر في لقمة واحدة لمن وجته غير مضطرة فما الظن عن أطم لهما  
 لحتاج أو عمل من الطاعات ما مشقة فوق مشقة عن اللقمة الذي هو من الحفارة للمحل الأدنى  
 اهـ وتعلم هذا أن يقال واذا كان هذا في حق الزوجة مع مشاركة الزوج لها في النفع عما  
 يطعمها لأن ذلك يؤثر في حسن بدنها وهو ينتفع منها بذلك وأيضا فالأغلب أن الاتفاق على  
 الزوجة يقع بداعية النفس بخلاف غيره مما قاله يحتاج إلى مجاهدتها والله أعلم (قوله) باب قول  
 النبي صلى الله عليه وسلم الدين النصيحة) هذا الحديث أو رده المصنف هنا ترجمة باب ولم يخرج  
 مستنداً في هذا الكتاب لكونه على غير شرطه ونه ياراد على صلاحيته في الجملة وما أورده من  
 الآية وحديث جرير يشتمل على ما تضمنته وقد أخرجه مسلم «حدثنا محمد بن عباد حدثنا سفيان  
 قال قلت لسليمان بن أبي صالح ان عرا حدثنا عن القعقاع عن أبيك بحدِيث ورجوت أن تسمع  
 عن جرير أي فحدثني به عن أبيك قال فقال سمعته من الذي سمعته من أبي كان صديقه بالشام  
 وهو عطاء بن يزيد عن غيم الداري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الدين النصيحة قلنا ما قال الله عز  
 وجل الحديث ورواه مسلم أيضاً من طريق روي عن القاسم قال حدثنا سهل عن عطاء بن يزيد  
 أنه سمعه وهو يحدث أباهما وذكره ورواه ابن خزيمة عن حديث جرير عن سهل أن أباهما حدث  
 عن أبي هريرة بحدِيث ان الله يرضى لكم ثلاثاً الحديث قال فقال عطاء بن يزيد سمعت غيم الداري  
 يقول فذكر حديث النصيحة وقد روى حديث النصيحة عن سهل عن أبيه عن أبي هريرة وهو  
 وهم من سهل أو عن روى عنه لما ينه قال البخاري في تاريخه لا يصح إلا عن غيم ولهذا  
 الاختلاف على سهل لم يخرج في صحيحه بل لم يخرج فيه بسهل أصلاً ولحديث طرق دون هذه في  
 القوة منها ما أخرجه أبو يعلى من حديث ابن عباس واليزار من حديث ابن عمر وقين

قال ابن الن تنفق نفقة بتمنى  
 بها وجه الله الأجر عليها  
 حتى ما يجعل في فم امرأتك  
 \* (باب قول النبي صلى  
 الله عليه وسلم

تغ

٥٤١٢

جميع ذلك في تعاقب التعاقب (قوله الدين النصيحة) يحتمل أن يحمل على الموافقة أى معظم الدين النصيحة كما قيل في حديث الحج عرفة ويحتمل أن يحمل على ظاهره لأن كل عمل لم يرد به عامه الا خلاص فلس من الدين وقال المازرى النصيحة مشتقة من نصحت العسل اذا صفت به يقال نصحت الشيء اذا خلاص ونصحت له القول اذا خلصته أو مشتقة من النصيح وهي الخياطة بالنصيحة وهي الابرة والمعنى أنه يلمشع أخسه بالنصيح كما تلم النصيحة ومنه التوبة النصوح كأن الذنب يترك الدين والتوبة بخطه قال الخطاى النصيحة كلمة جامعة معناها حيازة الخط للمصوح له وهي من وجيز الكلام بل ليس في الكلام كلمة مفردة تستوفى فيها العبارة عن معنى هذه الكلمة وهذا الحديث من الاحاديث التي قيل فيها انها احاديث باع الدين وعن عدة فيها الامام محمد بن اسلم الطوسي وقال النووي بل هو وحده يحصل لفرض الدين كله لانه مختصر في الامور التي ذكرها فالنصيحة لله وصفه بما هو له أهل والنصوح له ظاهره او باطنا والرغبة في محابه بفعل طاعته والرهبة من مساخته بتركه معصيته والجهاد في رد العاصي اليه وروى الثوري عن عبد العزيز بن ربيع عن أبي غامة صاحب علي قال قال الحارث بن اعين علي عليه السلام يا روح الله من الناس من قال الذي يصدق الله على حق الناس والنصيحة لكتاب الله تعالى وتعليمه واقامة حروفه في التلاوة وتحسين رعاها في الكتابة وتنظيم معانيه وحفظ حدوده والعمل بما فيه وذبح تحريف المبتلين عنه والنصيحة لرسوله تعظمه ونصره حيا وميتا وحياته ميتته بتعلمها وتعليمها والاعتقاد به في أقواله وافعاله ومحبيه ومحبته اتباعه والنصيحة لائمة المسلمين اعانتهم على ما جاهدوا في القيام به وتنبيههم عند الغفلة وسد خللهم عند الهذو وقبح الكلمة عليهم ورد الغلو ب النافرة اليهم ومن أعظم نصيحتهم دفعهم عن الظالم التي هي أحرص ومن جمل ائمة المسلمين ائمة الاجتهاد وقع النصيحة لهم يث علوهم ونشر مناقبهم وتحسين الظن بهم والنصيحة لعامة المسلمين الشفقة عليهم والسي فيما يعود نفعه عليهم وتعليمهم ما ينفعهم وكفر وجوه الاذى عنهم وان يحب لهم ما يحب لنفسه ويكره لهم ما يكره لنفسه وفي الحديث فوايد أخرى \* منها ان الدين يطلق على العمل لكونه سمي النصيحة بنا وعلى هذا المعنى في المصنف أكثر كتاب الايمان \* ومنها جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب من قوله قلنا ان \* ومنها رغبة السلف في طلب علو الاسناد وهو مستقادم قصة سفيان مع سهيل (قوله عن جرير بن عبد الله) هو البجلي يفتح الجيم وقيل الراوى عنه واسم الجليل الراوى عن قيس بن مجليان ايضا وكل منهم يكنى أبا عبد الله وكلهم كوفيون (قوله) يا بعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال القاضي عياض اقتصر على الصلاة والزكاة ثمهما ولم يذكر الصوم وغيره لدخول ذلك في المعص والطاعة \* قلت زيادة السمع والطاعة وقعت عند المصنف في البيوع من طريق سفيان عن اسمعيل المذكور وله في الاحكام وللمسلم من طريق الشافعي عن جرير قال يا بعت النبي صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة فقلتني فيما استطعت والنصح لكل مسلم ورواه ابن حبان عن طريق أبي زرعة عن عمرو بن جرير عن جندب بن زاذب فكان جرير اذا اشتري شيئا أو باع يقول لصاحبه اعلم ان ما أخذت منك أحب اليما أعطيتنا كهذا فخر وروى الطبراني في ترجمته ان غلامه اشتري له فرسا بثلاثة فلبارأه بالى صاحبه فقال ان فرسا خيرا من ثلثة فلم يزل

٥٧  
م تس

تحفة

٢٢٢٦

الدين النصيحة لله ولرسوله ولائمة المسلمين وعامتهم وقوله تعالى اذا نصحوا لله ورسوله \* حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى عن اسمعيل قال حدثني قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله قال يا بعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على اقام الصلاة وايتاء الزكاة والنصح لكل مسلم \* (حدثنا) أو النعمان قال حدثنا أبو عوانة عن زياد بن علاقة قال

٥٨

م تس  
تحفة

٢٢١٠

يزيده حتى أعطاه شامة قال القرطبي فكانت مباحة النبي صلى الله عليه وسلم لاصحابه  
 بحسب ما يحتاج اليه من تجديد عهد أو تركه كما أمر فلذلك اختلف أئمتناهم وقوله فيما  
 استطعروا منه بفتح التاء وضهها ووجهها واضح والمقصود بهذا التنبيه على ان اللازم من  
 الامور المباحة عليها هو ما يطاق كما هو المشترب في أصل التكليف ويشعر الامر بقول ذلك النظم  
 حال المباحة بالمعنى عن الهشوة وما يقع عن خطاوسه والله أعلم (قوله) مع جبر بن عبد الله  
 المسموع من جبر بن عبد الله والنساء عليه فالتدبير مع جبر بن عبد الله والباقي شرح للكيفية  
 (قوله) يوم مات المغيرة بن شعبه كان المغيرة واليا على الكوفة في خلافة معاوية وكانت وفاته سنة  
 خمسين من الهجرة واستتاب عندهم انه عروة وقيل استتاب جبر بن المذكور ولهذا خطب  
 الخطبة المذكورة حكى ذلك العلافي في أخبار زياد والوقار بالغزاة والسكنة السكون  
 وانما أمرهم بذلك مقدما لتقوى الله لان الغالب ان وفاة الامراء تدعى الى الاضطراب والنشوة  
 ولا سيما كان عليه أهل الكوفة اذ ذلك من مخالفة ولاة الامور (قوله) حتى بأيتكم أمير أي  
 بدل الامر الذي مات ومفهوم الغاية هنا هو ان الأمر به يفتى بجبر بن المذكور ليس مراد ابل  
 يلزم ذلك بعد جبر بن المذكور بل يلزم في الاولي وشرط اعتبار مفهوم مخالفة ان لا يعارضه مفهوم  
 الموافقة (قوله) ان أرادته تقرب المدة تسهلا عليهم وكان كذلك لان معاوية لما بلغه موت  
 المغيرة كتب الى نائيه على البصرة وهو زياد أن يسير الى الكوفة أميراعيا (قوله) استغفروا  
 لأميركم أي اطلبوا له العفو من الله كذا في معظم الروايات بالعين المهملة وفي رواية ابن عساکر  
 استغفروا بفتح المعجمة وزيادة راعوهي رواية الامم على في المستخرج (قوله) فانه كان يحب العفو  
 فيه اشارة الى ان الجزء يقع من جنس العمل (قوله) قلت أي ابلغ ترك اداة العطف املانه بدل  
 من آتيت واستئناف (قوله) والنصح بالخفض عطفنا على الاسلام ويجوز نصبه عطفنا على مقدر  
 أي شرط على الاسلام والنصحة وفيه دليل على كمال شفقة الرسول صلى الله عليه وسلم (قوله) على  
 هذا أي على ما ذكر (قوله) ورب هذا المجد مشعر بان خطبته كانت في المجد ويجوز  
 أن يكون اشارة الى جهة المسجد الحرام وبدل عليه رواية الطبراني بلقيظ ورب الكعبة وذكر  
 ذلك للتنبيه على شرف المقام ليكون أدنى القول (قوله) لناصح اشارة الى انه وفيه على ما يبع  
 عليه الرسول وان كلامه خالص عن الغرض (قوله) ونزل مشعر بانه خطب على المنبر والمراد  
 فقد لانه في مقابلة قوله قام فحمد الله تعالى «فائدة» التقييد بالمسلم للاغلب والاقتضاض  
 للكافر معصيان يدعى الى الاسلام ويشار عليه بالسواب اذا استشار واختلف العلماء  
 في البيع على يمينه ونحو ذلك فجزم أحد ان ذلك يخص المسلمين واحتج بهذا الحديث «فائدة»  
 أخرى «ختم البخاري كلب الايمان باب النصيحة مشيرا الى انه عمل بمقتضاه في الارشاد الى  
 العمل بالحديث الصحيح دون السقيم ثم ختمه بخطبة جبر بن المصنفه لشرح حاله في تصنيفه قواما  
 بقوله فانما يايتكم الان الى وجوب التمسك بالشرائع حتى يأتي من يهيئ لانتزال طائفة  
 منصوره وهم فقهاء أصحاب الحديث وقوله استغفروا لأميركم الى طلب الدعاء لعمله الفاضل  
 ثم ختمه بقوله استغفروا ونزل فاشعر بختم الباب ثم عقبه بكتاب العلم المائل عليه حديث النصيحة  
 ان معظمها يقع بالعلم والتعليم «خاتمة» اشمل كتاب الايمان ومقدمته من بدء الوحي من

مع جبر بن عبد الله يقول  
 يوم مات المغيرة بن شعبه قام  
 فحمد الله وأثنى عليه وقال  
 عليكم بآتق الله وحده  
 لآشرك له والوقار بالسكنة  
 حتى بأيتكم أمير فانما يايتكم  
 الان ثم قال استغفروا  
 لأميركم فانه كان يحب العفو  
 ثم قال أما بعد فاني آتيت  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 قلت يا رسول الله يا بعل على  
 الاسلام فشرط على والنصح  
 لكل مسلم فبقيته على هذا  
 ورب هذا المسجد الحرام لناصح  
 لكم ثم استغفروا

الاحاديث المرفوعة على أحد وعثمانين حديثاً بالمكرر منها في بدء الوحي خمسة عشر وفي الایمان ستة وستون المكرر منها ثلاثة وثلاثون منها في التتابعات بصيغة المتابعة أو التعليل اثنتان وعشرون في بدء الوحي ثمانية وفي الایمان أربعة عشر ومن الموصول المكرر ثمانية ومن التعليل الذي لم يوصل في مكان آخر ثلاثة وبقية ذلك وهو ثمانية وأربعون حديثاً موصولة بغير تكرير وقد وافقة مسلم على تخريجها الأسبعة وهي الشعبي عن عبد الله بن عمرو وفي المسلم والمهاجر والاعرج عن أبي هريرة في حب الرسول صلى الله عليه وسلم وابن أبي حصعة عن أبي سعيد في الفرار من الفتن وأُس عن عبادة في إسله القدر وسعيد عن أبي هريرة في الدين يسر والاحنف عن أبي بكر في القاتل والمقتول وهشام عن أبيه عن عائشة في أنا علمكم بالله وجميع ما فيه من الموقوفات على الصحابة والتابعين ثلاثة عشر أثرها ملقطة غير أثر ابن الناطور فهو موصول وكذا خطبة جبر التي ختمها كتاب الایمان والله أعلم

\*(كتاب العلم)\*

\*(قوله كتاب العلم)\*  
\*(بسم الله الرحمن الرحيم باب فضل العلم)\*

\*(بسم الله الرحمن الرحيم)\*  
باب فضل العلم وقول  
الله تعالى يرفع الله الذين  
آمنوا منكم والذين أتوا  
العلم درجات والله يجتمعون  
خير وقوله رب زدني علماً

هكذا في رواية الأصلية وكريمة وغيرهما وفي رواية أخرى ذكر تقديم البسمة وقد قدمنا توجيه ذلك في كتاب الایمان وليس في رواية المسئلي لفظ باب ولا في رواية ريفية لفظ كتاب العلم \*(قائلة)\* قال القاضي أبو بكر بن العربي بدأ المصنف بالنظر في فضل العلم قبل النظر في حقيقته وذلك لاعتقاده أنه في نهاية الموضوع فلا يحتاج إلى تعريض أو لال نظر في حقائق الأشياء ليس من فن الكتاب وكل من القدرين ظاهر لأن البخاري لم يضع كتابه لحدود الحقائق وتصورها بل هو جار على أساليب العرب القديمة فانهم سيدئون بفضيلة المطلوب للتشويق إليه إذا كانت حقيقته مكشوفة معلومة وقد انكر ابن العربي في شرح الترمذي على من قصد لتعريف العلم وقال هو أبين من أن يبين (قلت) وهذه طريقة الغزالي وشيخه الإمامان العلم لا يحد لوضوحه أو لعسره (قوله وقول الله عز وجل) ضبطنا في الأصول بالرفع عطفًا على كتاب وعلى الاستئناف (قوله يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أتوا العلم درجات) قيل في تفسيرها يرفع الله المؤمنين العلم على المؤمنين غير العلم ورفعة الدرجات تدل على الفضل إذ المراد به كثرة الثواب وهو ما تنفع الدرجات ورفعتها تشمل المعنوية في الدنيا بعلا المنزل وحسن الصيت والحسنة في الآخرة بدلو المنزل في الجنة وفي صحيح مسلم عن نافع بن عبد الحارث الخزاعي وكان عامل عمر على مكة أنه لقنه بعصفان فقال لمن استخلف فقال استخلف ابن أبردى مولى لنا فقال عمر استخلف مولى قال أنه قارئ لكتاب الله علم بالقرآن فقال عرمان نبيكم قد قال أن الله يرفع بهذا الكتاب أقواما ويضعه آخر بن وعن زيد بن أسلم في قوله تعالى يرفع درجات من نشأ تحال بالعلم (قوله وقوله عز وجل رب زدني علماً) وأضح الدلالة في فضل العلم لأن الله تعالى لم يأمُر نبيه صلى الله عليه وسلم بطلب الازدياد من شيء إلا من العلم والمراد بالعلم العلم الشرعي الذي يفسد معرفته ما يجب على المكلف من أمر دينه في عباداته ومعاملاته والعلم بالله وصفاته وما يجب له من القيام بأمره وتزجيهم عن النقائص ومدار ذلك على التفسير والحديث والفقهاء وقد ضرب هذا الجامع



الصحيح في كل من الأنواع الثلاثة نصب فرضي الله عن مصنفه وأما على ما قصد يناله من  
توضيحه عنه وكرمه فان قبل لم يورد المصنف في هذا الباب شيئا من الحديث فالجواب انه اما ان  
يكون اكتب بالاثنتين الكرمتين واما بضع له ليطبق فيه ما يناسبه فلم يتيسر واما أورد فيه  
حديث ابن عمر الا في باب رفع العلم ويكون وضعه هناك من تصرف بعض الرواة وفيه نظر  
على ما سنينه هناك ان شاء الله تعالى ونقل الكرمان عن بعض أهل الشام ان البخاري يوب  
الابواب وترجم التراجم وكتب الاحاديث ورجع بعض لبعضها للحققة وعن بعض أهل العراق انه  
تعهد بعد الترجمة عدم ايراد الحديث اشارة الى انه لم يثبت فيه شيء عنده على شرطه (قلت) والذي  
نظري ان هذا محله حيث لا يورد فيه آية ولا أثر أما اذا أورد آية أو أثر فهو اشارة منه الى ما ورد  
في مقبر مالك الآيه وانه لم يثبت فيه شيء على شرطه وما دلت عليه الآيه فكافي في الباب  
والى ان الاثر الوارد في ذلك يقوى به طريق المرفوع وان لم يصل في القوة الى شرطه والاحاديث  
في فضل العلم كثيرة صحيح مسلم منها حديث أبي هريرة رفعه من القس طر يقا يلقس فيه علما سهل  
الله له طريقا الى الجنة ولم يخرج البخاري لانه اختلف فيه على الاعمش والراجح انه ثبته وبني أبي  
صالحه واسطة والله أعلم (قوله) باب من سئل علما وهو يشتغل بمحضه التنبه على أدب العالم  
والمعلم أما العالم فلما تضمنه من ترك زجر السائل بل أدبه بالاعراض عنه ولا حتى استوفى ما كان  
فيه ثم رجع الى جوابه فرق به لانه من الاعراب وهم جفاة وفيه العناية بمجواب سؤال السائل  
ولم يكن السؤال متصفا ولا الجواب وأما المعلم فلما تضمنه من أدب السائل ان لا يسأل العالم  
وهو متشغل بغيره لان حق الاول مقدم ويؤخذ منه أخذ الدرر من على السبق وكذلك الفتاوى  
والحكومات ونحوها وفيه من راحة العالم اذا لم يفهم ما يعجب به حتى يتضح لقوله كيف اضعها  
وبوب عليه ابن خبان اباحة اعفاء المسؤل عن الاجابة على الفور لكن سياق القصة يدل على ان  
ذلك ليس على الاطلاق وفيه اشارة الى أن العلم سؤال وجواب ومن ثم قيل حسن السؤال نصف  
العلم وقد أخذ بظاهر هذه القصة مالك وأجدو غيرهما في الخطبة فقالوا لا تقطع الخطبة لسؤال  
سائل بل اذا فرغ بحجبه وفصل الجمهورين ان يقع ذلك في اثناء واجباتها فيؤخر الجواب او في  
غير الواجبات فيجيب والاولى حينئذ التفصيل فان كان علمه به في أمر الدين ولا سيما  
اختص بالسائل فيستحب اجابته ثم يتم الخطبة وكذا بين الخطبة والصلاة وان كان بخلاف ذلك  
فيؤخر وكذا اقدم في اثناء الواجب ما يقتضي تقديم الجواب لكن اذا اجاب استأنف على الاصح  
ويؤخذ ذلك كله من اختلاف الاحاديث الواردة في ذلك فان كان السؤال من الامور التي ليست  
معرفتها على الفور مهمة فيؤخر كما في هذا الحديث ولا سيما ان كان ترك السؤال عن ذلك أولى  
وقد وقع نظره في الذي سأل عن الساعة واقامت الصلاة فلما فرغ من الصلاة قال أين السائل  
فاجابه آخرجاه وان كان السائل بضرة تاجرة تقدم اجابته كما في حديث أبي رفاعه عنده مسلم  
انه قال للنبي صلى الله عليه وسلم وهو يحط برجل غريب لا يدري دينه جاء يسأل عن دينه فترك  
خطبته وأتى بكرسي فبسط عليه فجلس به لم يلمه ثم أتى خطبته فاتم آخرها وكافي حديث سمرة عن عبد  
أحد ان أعراسا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الضب وكافي الصحيحين في قصة سالم المداخل  
المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم يحط فقال له أصليت ركعتين الحديث وسيأتي في الجمعة

باب من سئل علما وهو  
مشتغل في حديثه فاتم  
الحديث ثم أجاب السائل  
«حدثنا محمد بن سنان قال  
حدثنا

٥٩

تحفة

١٤٢٣٣

وفي حديث أنس كانت الصلاة تقام فيعرض الرجل فيحدث النبي صلى الله عليه وسلم حتى رجا  
نفس بعض القوم ثم يدخل في الصلاة وفي بعض طرقه وقوع ذلك بين الخطبة والصلاة (قوله  
فليج) بصيغة التصغير هو ابن سليمان أو يحيى المدني من طبقة مالك وهو صدوق تكلم بعض  
الأنسة في حفظه ولم يخرج البخاري من حديثه في الأحكام الاماوي عليه وأخرج له في  
المواعد والآداب وما شاكلها طائفة من أفرادها وهذا منها وانما أورده عالين فليج بواسطة  
محمد بن سنان فقط ثم أورده نازلا بواسطة محمد بن فليج وبرايم بن المنذر عن محمد لانه أورده في  
كتاب الرقاق عن محمد بن سنان فقط فأراد أن يعيد هنا طريقا أخرى ولاجل نزولها فترجم بالرواية  
الأخرى وهلال بن علي يقال له هلال بن أبي ميمون وهلال بن أبي هلال فقد نطق بلاثته وهو  
واحد وهو من صغار التابعين وشجته في هذا الحديث من أواسطهم (قوله يحدث) هو خبر  
المحدث وحذف منه قوله الثاني دلالة السباق عليه والقوم الرجال وقد دخل فيه النساء تبعاً  
(قوله إجماع أعرابي) لم أقف على تسميته (قوله فخصي) أي استبرأ بمحمد كذا في رواية المحدثي  
والجوزي بزيادة هاء وليست في رواية الباقي وان ثبت فليج يحدث القوم الحديث الذي  
كان فيه وليس الضمير عائداً على الأعرابي (قوله فقال بعض القوم سمع مقال) انما حصل  
لهم التردد في ذلك لما ظهر من عدم الثبات النبي صلى الله عليه وسلم إلى السؤال واصغاه فحواه  
ولكونه كان يكره السؤال عن هذه المسئلة بتخصرها وقد ثبت عدم التخصر تركه الجواب  
في الأمرين المذكورين بل احتل كما تقدم أن يكون آخره لم يكمل الحديث الذي هو فيه  
أو آخر جوابه ليوحى إليه (قوله قال ابن أراء السائل) بالرفع على الحكاية وأراءه الضم أي  
أنفسه والشك من محمد بن فليج ورواه الحسن بن سفيان وغيره عن عثمان بن أبي شيبة عن  
يونس بن محمد عن فليج ولفظه ابن السائل ولم يشك (قوله اذا وسد) أي أسند وأصله من  
الوسادة وكان من شأن الأمر عندهم اذا جلس ان تأتي تحته وسادة فقوله وسدي جعل له غير  
أهله وساداً فتكون إلى بمعنى اللام وأتى بها ليدل على تضمين معنى أسند ولفظ محمد بن سنان  
في الرقاق اذا أسند وكذا رواه يونس بن محمد وغيره عن فليج ومناسبة هذا المتن لكتاب العلم  
ان اسناد الأمر إلى غيره انما يكون عند غلبة الجليل ورفع العلم وذلك من جملة الاشتراط  
ومقتضاه ان العلم مادام قائماً في الأمر فصحته وكأنه المصنف أشار إلى العلم انما يؤخذ عن  
الاكابر لمجمل الماروي عن أي أمية الجحى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اشراط  
الساعة ان يلبس العلم عند الاصاغر وسياق بقية الكلام على هذا الحديث في الرقاق ان  
شاء الله تعالى (قوله باب من رفع صوته بالعلم حدثنا أبو النعمان) زاد الكشي في رواية كريمة  
عنه عارم بن الفضل وعارم لقب واجمه محمد كما تقدم في المقدمة (قوله ما هنا) بفتح الهاء وسكن  
كسر هاء وغيره منصرف عند الاكابر لله المية والحجة ورواه الاصيل مصر وفاف كما لم يلفظه  
الوصف واسند المصنف على جواز رفع الصوت بالعلم بقوله فتنادى بأعلى صوته وانما يسم  
الاستدلال بذلك حيث تدعو الحاجة إليه بعد ذلك وكذا في الحق بذلك ما اذا كان  
في موعظة كانت ذلك في حديث جابر كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا خطب وذكر الساعة  
اشتد غضبه وعلا صوته الحديث أخرجه مسلم ولاحد من حديث النعمان في معناه ولاحتى

فليج وحديث ابراهيم بن  
المنذر قال حدثنا محمد بن فليج  
قال حدثني أي قال حدثني  
هلال بن علي عن عطاء بن  
يسار عن أبي هريرة قال بينما  
النبي صلى الله عليه وسلم  
في مجلس يحدث القوم جاءه  
أعرابي فقال متى الساعة  
فخصي رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يحدث فقال بعض  
القوم سمع مقال فكره  
ما قال وقال بعضهم بل لم يسمع  
حتى اذا قضى حديثه قال  
أن أراء السائل عن الساعة  
قال هذا يا رسول الله قال  
فاذا ضعت الامانة فانظر  
الساعة قال كيف اضعها  
قال اذا وسد الأمر إلى غير  
أهله فانظر الساعة باب من  
رفع صوته بالعلم حدثنا  
أبو النعمان قال حدثنا  
أبو عوانة عن أبي شرعن  
يوسف بن مالهك عن عبد الله  
ابن عرو قال تخلف النبي  
صلى الله عليه وسلم في سفرة  
سافرها فادركه واوقفه  
أرحة تنال الصلاة ونحن نؤوا  
فجعلنا نسمع على أرجلنا  
فتنادى بأعلى صوته ويل  
للعقاب من الناس مرتين  
أو ثلاثاً

٦٥

سم

تحفة

٨٩٥٤

تغ

٦١/٢

٦٢/٢

(باب) \* قول المحدث حدثنا  
وأخبرنا وأبنا وأقال المحدث  
كان عند ابن عينة حدثنا  
وأخبرنا وأبنا وسمعت  
واحد وأقال ابن مسعود  
حدثنا رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وهو الصادق  
المصدق وقال شقيق عن  
عبد الله سمعت النبي صلى الله  
عليه وسلم كلفه وقال حذيفة  
حدثنا رسول الله صلى الله  
عليه وسلم حديثين وقال أبو  
العالية عن ابن عباس عن  
النبي صلى الله عليه وسلم فيما  
رويه عن ربه عز وجل وقال  
أنس عن النبي صلى الله عليه  
وسلم روي عنه عن ربه عز وجل  
وقال أبو هريرة عن النبي  
صلى الله عليه وسلم روي  
عن ربه عز وجل \* حدثنا  
قتيبة قال حدثنا جميل بن  
جعفر عن عبد الله بن دينار

٦١

٦٢

نحلة

٧١ ٢٦

لأن رجلا بالسوق لسمعه واستدل به بأضاعى مشروعة إعادة الحديث ليفهم وسيأتى الكلام  
على مباحث المنى في كتاب الوضوء إن شاء الله تعالى قال ابن رشد في هذا التوسيع روى من  
المصنف إلى أنه برهان يبلغ الغاية في تدوين هذا الكتاب بأن يستفرد وسعه في حسن ترتيبه  
وكذلك فعل رحمه الله تعالى (قوله) باب قول المحدث حدثنا وأخبرنا وأبنا قال ابن رشد أشار  
بهذه الترجمة إلى أنه بنى كتابه على المستندات المرويات عن النبي صلى الله عليه وسلم (قلت)  
ومراده هل هذه الالفاظ بمعنى واحد أم لا وإيراده قول ابن عينة دون غيره دال على أنه يختاره  
(قوله) وقال المحدث في رواية كريمة والأصلي وقال لنا المحدثي وكذلك كره أبو نعيم في المستخرج  
فهو متصل وسقط من روايته كريمة قوله وأبنا وأمر رواية الأصلية قوله وأخبرنا وثبت الجميع  
في رواية أبي ذر (قوله) وقال ابن مسعود هذا التعليق طرف من الحديث المشهور في خلق  
الجنين وقد وصله المصنف في كتاب القدر و يأتي الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى (قوله) وقال  
شقيق هو أبو وائل (عن عبد الله) هو ابن مسعود سيأتي موصولا أيضا حيث ذكره المصنف  
في كتاب الجنائز و يأتي أيضا حديث حذيفة في كتاب الرقاق ومراد من هذه التعليق أن  
الجماعي قال نارة حدثنا ونارة سمعت فدل على أنهم لم يفرقوا بين الصبيغ وأما حديث ابن عباس  
وأنس وأبو هريرة في رواية النبي صلى الله عليه وسلم عن ربه فقد وصلها في كتاب التوحيد وأراد  
بذكرها هنا التنبيه على العتمة وأن حكمها الوصل عند شيوخنا وأشار على ما ذكره ابن رشد  
إلى أن رواية النبي صلى الله عليه وسلم أنما هي عن ربه سواء صرح الجماعي بذلك أم لا وبذلك  
حديث ابن عباس المذكور فإنه لم يقل في بعض المواضع عن ربه ولكنه اختصار فصاح  
إلى التقدير (قلت) ويستفاد من الحكم بجمعة ما كان ذلك سبيله صحة الاحتجاج براسل  
الجماعة لأن الواسطة بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين ربه فيما يكلمه به مثلاله الأسراء  
جبريل وهو مقبول قطعاً والواسطة بين الجماعي وبين النبي صلى الله عليه وسلم مقبول اتفاقاً  
وهو جماعي آخر وهذا في أحاديث الأحكام دون غيرها فإن بعض الجماعة ربما جملها عن بعض  
التابعين مثل كعب الأحبار \* (تنبيه) \* أبو العالية المذكور هنا هو الرازي بالباء الأخيرة  
واسمه رفيع بضم الراء ومن زعم أنه الرازي بالراء النقبيلة فقد وهم فإن الحديث المذكور معروف  
برواية الرازي دون غيره فإن قيل من أين يظهر مناسبة حديث بن عمر للترجمة ومحصل الترجمة  
التوسيع بين صيغ الأداء الصريحة وليس ذلك بظاهر في الحديث المذكور فالجواب أن ذلك  
يستفاد من اختلاف ألقاب الحديث المذكور ويظهر ذلك إذا اجتمعت طرقه فإن لفظ  
رواية عبد الله بن دينار المذكور في الباب لخدمته ما هي وفي رواية تافع عند المؤلف في التفسير  
أصبروني وفي رواية عند الأسعدي أنوني وفي رواية مالك عند المصنف في باب الحناء في العلم  
خدموني ما هي وقال فيها فقالوا أخبرنا بما فعل فلان على أن الحديث والآخر والاثنا عشر عندهم  
سواء وهذا لا خلاف فيه عند أهل العلم بالنسبة إلى اللغة ومن أصرح الأدلة فيه قوله تعالى  
ويؤتى حديث أخبارها وقوله تعالى ولا يشكك مثل خير وأما بالنسبة إلى الاصطلاح ففيه  
الانحلاف فتمهم من استمر على أصل اللغة وهذا رأى الزهري ومالك وابن عينة ويحيى القطان  
وأكثر المجازيين والكوفيين وعليه استمر على الفاربه ووجه ابن الحاجب في مختصره ونقل عن

الحاكم أنه مذهب الأئمة الأربعة ومنهم من رأى إطلاق ذلك حيث يقرأ الشيخ من لفظه  
 وتفسيره حيث يقرأ عليه وهو مذهب الحق بن راهبه والنسائي وابن حبان وابن مندو وغيرهم  
 ومنهم من رأى التفرقة بين الصيغ بحسب افتراق التصلب فيضنون التصديت بما يلفظ به  
 الشيخ والأخبار بما يقرأ عليه وهذا مذهب ابن جرير والاوزاعي والشافعي وابن وهب وجهود  
 أهل المشرق ثم أحدث أتباعهم تفصلاً آخر فمن سمع وحده من لفظ الشيخ أفرد فقال حدثني  
 ومن سمع مع غيره جمع ومن قرأ بنفسه على الشيخ أفرد فقال أخبرني ومن سمع بقرائة غيره جمع  
 وكذا خصصوا الأبناء بالإجازة التي يضافها الشيخ من يعبه وكل هذا مستحسن وليس بواجب  
 عندهم وإنما أرادوا التمييز بين أحوال التحمل وظن بعضهم إن ذلك على سبيل الوجوب  
 فتكفوا في الإحجاج له وعليه بما لا طائل تحته ثم يحتج المتأخرون إلى مراعاة الاصطلاح  
 المذكور لا يحتج لأنه صار حقيقة عرفية عندهم فمن تجاوز عنها احتاج إلى الإثبات بقرينة  
 تدل على مراده والأفلا يؤمن اختلاط المسموع بالجاز بعد تقرر الاصطلاح فيحمل ما روي من  
 ألفاظ المتقدمين على محل واحد بخلاف المتأخرين (قوله إن من الشجر شجرة) زاد في رواية  
 مجاهد عند المصنف في باب الفهم في العلم قال سمعت ابن عمر قال المدينة فقال كأعند النبي صلى  
 الله عليه وسلم فأتى بجما رفقاً إن من الشجر وله عنه في البيوع كنت عند النبي صلى الله عليه  
 وسلم وهو يأكل جارا (قوله لا يسقط ورقها وأنهم مثل المسلم) كذا في رواية أبي ذر بكسر ميم  
 مثل واسكان الثلاثة وفي رواية الأصلية وكرمة فضحها وهما بمعنى قال الجوهري مثله ومثله  
 كلمة توبة كما يقال شبهه وشبهه بمعنى قال والمثل بالعربك أيضاً ما يضرب من الأمثال انتهى  
 ووجه التشبه بين التخله والمسلم من جهة عدم سقوط الورق ما رواه الحرث بن أسامة في هذا  
 الحديث من وجه آخر عن ابن عمر ولفظه قال كأعند رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال  
 إن مثل المؤمن كمثل شجرة لا تسقط لها أغلة أندرون ما هي قالوا الأقال هي التخله لا تسقط لها  
 أغلة ولا تسقط لمؤمن دعوة ووقع عند المصنف في الأطعمة من طريق الأعشى قال حدثني  
 مجاهد عن ابن عمر قال سئلت عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتى بجما رفقاً إن من الشجر لما  
 بركة كبركة المسلم وهذا أعظم من الذي قبله وبركة التخل موجود في جميع أجزائها مستقر في جميع  
 أحوالها فمن حين تطلع إلى أن تيسر تؤكل أنواعاً ثم بعد ذلك يتنوع بجميع أجزائها حتى التوى  
 في علف الدواب والليف في الحبال وغير ذلك مما لا يحصى وكذلك بركة المسلم عامة في جميع  
 الأحوال ونفعه مستمر ولغيره حتى يعدمته ووقع عند المصنف في التفسير من طريق نافع عن  
 ابن عمر قال كأعند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أخبروني بشجرة كل رجل المسلم لا يبعث  
 ورقها ولا ولا ولا كذا ذكر التي ثلاث مرات على طريق الاكتفاء فنقل في تفسيره ولا يقطع  
 غمرها ولا يعدم فيزوها ولا يسل نفعها ووقع في رواية مسلم ذكر التي مرة واحدة فنقل إبراهيم بن  
 سفیان الراوي عنه أنه متعلق بما بعده وهو قوله تؤتى أكفها فاستشككه وقال لعل لا زائد فوله  
 وتؤتى أكفها وليس كما ظن بل معمول التي محذوف على سبيل الاكتفاء كما بينه وقوله تؤتى  
 ابتداء كلام على سبيل التفسير لما تقدم ووقع عند المصنف في تقديم تؤتى أكفها كل حين على  
 قوله لا يبعث ورقها فسلم من الأشكال (قوله فوقع الناس) أي ذهب أفكارهم في أشجار

عن ابن عمر قال قال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم إن  
 من الشجر شجرة لا يسقط  
 ورقها وأنهم مثل المسلم  
 فحدثوني ما هي فوقع الناس  
 في شجر البواوي

البادية فجعل كل منهم يفسر هاجنوع من الانواع وذهلوا عن الخلة يقال وقع الطائر على الشجرة  
اذنك عليها (قوله قال عبدالله) هو ابن عرار اوى (قوله ووقع في نفسي) بن ابو عرواة  
في محججه من طريق مجاهد عن ابن عمر وجه ذلك قال فطننت أمها الخلة من أجل الجبار الذي  
أتى به وفيه إشارة إلى أن المخزلة ينبغي أن تفتن لقرائن الاحوال الواقعة عند السؤال وان المخز  
ينبغي له أن لا يبالغ في التهمة بحيث لا يجعل الملعن يبادي دخل منه بل يلقا به كأن وقع في نفس  
سامعه (قوله فاستحييت) زاد في رواية مجاهد في باب الفهم في العلم فارتت أن أقول هي الخلة  
فاذا أنا أصفر القوم وله في الاطعمة فاذا أنا عاشر عشرة أما حديثهم وفي رواية نافع ورأيت  
أبا بكر وعمر لا يتكلمان ففكرت أن أتكلم فلما لقنا قلت لعمر يا أبا بكر وفي رواية مالك عن عبدالله  
ابن دينار عند المؤلف في باب الحياء في العلم قال عبدالله فخذت أي بما وقع في نفسي فقال لأن  
تكون قلها أحب إلى من أن يكون لي كذا وكذا إذا كان جبان في محججه أحسبه قال حر  
التم وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم استبحان العالم اذهان الطلبة بما يفتي مع يانه لهم  
ان لم يفهموه وأما مارواه أبو داود من حديث معاوية عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن  
الاغلوطين قال الاوزاعي أحد رواه هي صعب المسائل فان ذلك محمول على ما لا تنفع فيه  
أو ما خرج على سبيل نعت المسؤول أو تخييره وفيه التعريض على الفهم في العلم وقد يوب عليه  
المؤلف باب الفهم في العلم وفيه استحباب الحياء ما لم يؤد إلى تفويت مصلحة ولهذا أتى عمران  
يكون إن شاء لم يسكت وقد يوب عليه المؤلف في العلم وفي الادب وفيه دليل على بركة الخلة وما يتفرع  
وقد يوب عليه المصنف أيضا وفيه دليل على أن بيع الجبار باطل لأن كل ما جازأ كله جائز بيعه  
ولهذا أتى بوب عليه المؤلف في البيوع وفيه دليل على بطلان الكوفة من الجمع عليه وأوجب بأن ذلك  
لا ينفع من التسمية عليه لأنه أورد عقب حديث النهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها فكانه  
يقول لعل مختلا لا يتجمل أن هذا من ذلك وليس كذلك وفيه دليل على جواز تجمير النخل وقد  
يوب عليه في الاطعمة لئلا يظن أن ذلك من باب اضاعة المال وأورده في تفسير قوله تعالى  
ضرب الله مثلا كلمة طيبة إشارة منه إلى أن المراد بالاشجرة الخلة وقد ورد مصرحاً بما رواه البزار  
من طريق موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر هذه  
الاية فقال أتدرون ما هي قال ابن عمر لم يخف على أمها الخلة فتخى أن أتكلم مكان سقى فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم هي الخلة ويجمع بين هذا وبين ما تقدم أنه صلى الله عليه وسلم أتى  
بالجبار فشرع في كلمة تاليا لاية فأتاها من الشجر شجرة إلى آخره ووقع عند ابن جبان من رواية  
عبد العزيز بن مسلم عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من يخبرني عن  
شجرة مثلهما مثل المؤمن أصلها ثابت وفرعها في السماء فذكر الحديث وهو يؤيد رواية البزار  
قال القرطبي فوقع التشبيه بينهما من جهة أن أصل دين المسلم ثابت وأن ما يصدر عنه من القول  
والخبر يوقر للاذواح مستطاب وأنه لا يزال مستورا به وأنه ينتفع بكل ما يصدر عنه حسنا وميما  
انتهى وقال غيره والمراد يكون فرع المؤمن في السماء رفع عمله وقبوله وروى البزار أيضا من  
طريق شيبان بن حسين عن أبي بشر عن مجاهد عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
مثل المؤمن مثل الخلة ما أتاك منها انفصل هكذا أوردته مختصرا واسناده صحيح وقد أفصح

قال عبدالله ووقع في نفسي  
أمها الخلة فاستحييت ثم قالوا  
حدثنا ما هي بأمر الله  
قال هي الخلة

٦٢

تحفة

٧١٧٩

\* (باب) \* طرح الامام  
المسئلة على اصحابه ليجتبر  
ما عندهم من العلم  
\* حدثنا خالد بن مخلد حدثنا  
سليمان حدثنا عبد الله بن  
ديثار عن ابن عمر عن النبي  
صلى الله عليه وسلم ان  
من الشجر شجرة لا يذوق  
ورقها وانها مثل المسلم  
حدثوني ما هي قال فوقع  
الناس في شجر البواقي  
قال فوقع في نفسى انها  
التخلة ثم قالوا حدثنا  
ما هي يا رسول الله قال هي  
التخلة \* (باب) \* ما جافى  
العلم وقول الله تعالى وقل  
رب زدني علما

بالمصود بابا وجز عبارة وأما من زعم أن موقع التشبيه بين المسلم والتخلة من جهة كون التخلة اذا  
قطع رأسها ماتت أو لانها لا تتحمل حتى تلتصق أو لانها تموت اذا غرقت أو لان طلعها ارتفعت حتى  
الادى أو لانها تعشى أو لانها تنسرب من أعلاها فكلها أوجه ضعيفة لان جميع ذلك من  
المناسبات مشتركة في الاكتمين لا يختص بالمسلم وأضعف من ذلك قول من زعم أن ذلك لكونها  
خلقت من فضله طين آدم فان الحديث في ذلك لم يثبت والله أعلم وفيه ضرب الامثال والاشباه  
لزيادة الافهام وتصور المعاني لترسخ في الذهن ولتجديد الفكر في النظر في حكم الحادثة وفيه اشارة  
الى ان تشبيه الشيء بالشيء لا يلزم أن يكون نظيره من جميع وجوهه فان المؤمن لا يماثل شي من  
الجدات ولا يعادله وفيه توفير الكبير وتقديم الصغير بأدق القول وأنه لا يبادر به عاقلهم وان  
ظن انه الصواب وفيه أن العالم الكبير قد يخفى عليه بعض ما يدرك من هودونه لان العلم مواهب  
والله يؤتي فضلهم يشاء واستدل به مالك على أن الخواطر التي تقع في القلب من محبة السماع على  
أعمال الخير لا يقدح فيها اذا كان أصلها لله وذلك مستندا من نبي عمر المذكور ووجه حتى عمر  
رضي الله عنه ما طبعه الانسان عليه من محبة الخير لنفسه ولولده ولطهر فضيلة الولد في الفهم من  
صغره ولزاد من النبي صلى الله عليه وسلم حظوة وإعلاء كان يرجو أن يدعو له اذا نال يادق  
الفهم وفيه الاشارة الى حقارة الدنيا في عين عمر له قابل فهم بالمسئلة واحدة بحجر النعم مع  
عظم مقدارها وغلا عنها \* (قائدة) \* قال البزار في مسنده لم يرو هذا الحديث عن النبي صلى الله  
عليه وسلم بهذا السياق الا ابن عمر وحده ولما ذكره الترمذي قال وفي الباب عن أبي هريرة وأشار  
بذلك الى الحديث مختصراً في هريرة أو رده عبد بن حمدي في تفسيره لفظه مثل المؤمن مثل التخلة  
وعند الترمذي أيضاً والنسائي وابن حبان من حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى أو شمل  
كلمة طيبة كشجرة طيبة قال هي التخلة تفرد برفعه حاد بن سلمة وقد تقدم أن في رواية مجاهد  
عن ابن عمر أنه كان عاشر عشرة فأسفدنا من مجموع ما ذكرناه أن منهم أبابكر وعمر وابن عمر وأبا  
هريرة وأنس بن مالك ان كان سمعا ما رواه من هذا الحديث في ذلك المجلس والله تعالى أعلم  
(قول) باب طرح الامام المسئلة (أورد فيه حديث ابن عمر المذكور بلفظ قريب من لفظ الذي  
قله وانما أوردته بسناد آخر اشارة الى ايدائه فائدة تدفع اعتراض من يدعي عليه التكرار بلا فائدة  
وأما دعوى التكرار في أنه لم يراعها فضعف مشايخه في تراجم مصنفاتهم وأن رواية قتيبة هنا كانت  
في بيان معنى التحديث والاختيار ورواية خالد كانت في بيان طرح الامام المسئلة فقد ذكر الحديث  
في كل موضع عن شيخه الذي روى له الحديث لذلك الامر فانما غير يقوله ولم يجد عن أحد عن  
عرف حال البخاري وسعة علمه وجوده قصر فحكى انه كان قلدي التراجم ولو كان كذلك  
لم يكن له منزلة على غيره وقد وارد النقل عن كثير من الأئمة أن من جملة ما استأذ به كتاب البخاري  
دقة نظره في تصريفه في تراجم أبوابه والذي ادعاه التكرار في مقتضى أنه لا يربطه في ذلك لانه مقلد  
فيه لما سمعه ورواه ذلك أن كلام قتيبة وخالد بن مخلد لم يذكر لاحد منهم ما عين صنف  
في بيان حالهما أن له تصنيفا على الابواب فضلا عن التدقيق في التراجم وقد اعاد التكرار في هذا  
الكلام في شرحه مرارا ولم أجده سلفا في ذلك والله المستعان ورواه عن عبد الله بن دينار  
سليمان بن ابى بلال المدني الفقيه المشهور ولم أجده من روايته الا عند البخاري ولم يقع لاحد

٦٥/٢

٦٧/٢

\* (باب القراءة والعرض على المحدث) \* ورأى الحسن وسفيان ومالك القراءة جائزة \* قال أبو عبد الله سمعت أبا عاصم يذكر عن سفيان الثوري ومالك الإمام أنهما كانا يريان القراءة والسماع جائزة حدثنا عبد الله بن موسى عن سفيان قال إذا قرئ على المحدث فلا بأس أن يقول حدثني وسمعت واحتج بعضهم في القراءة على العالم بجديت ضمام بن ثعلبة أنه قال للبيهقي صلى الله عليه وسلم آله أمرك أن تصلي الصلوات قال نعم قال فهذه قراءة على النبي صلى الله عليه وسلم أخبر ضمام قومه بذلك فاجازوه واحتج مالك بالصك يقرأ على القوم فيقولون أشهدنا فلان و يقرأ ذلك قراءة عليهم و يقرأ على المقرئ فيقول القارئ اقرأني فلان \* حدثنا محمد بن سلام قال حدثنا محمد بن الحسن الواسطي عن عوف

٦٢

نق

نق

٩٨٥٢٩

من استخرج عليه حتى أن أبانهم إنما أوردوه في المستخرج من طريق القريري عن البخاري نفسه وقد وجدته من رواية خالد بن مخلد الرازي عن سليمان المذكري أخرجه أبو عوانة في صحيحه لكنه قال عن مالك بن سليمان بن بلال أن كان محفوفاً فلما دفعه شيخان وقد وقع التصريح بسماع عبد الله بن دينار له من عبد الله بن عمر عن مسلم وغيره **(قوله باب القراءة والعرض على المحدث)** إنما عاين بينهما بالعطف لما بينهما من العموم والخصوص لأن الطالب إذا قرأ كان أعم من العرض وغيره ولا يقع العرض إلا بالقراءة لأن العرض عبارة عما يعارض به الطالب أصل شيخه معه وأمع غيره بمحضه فهو أخص من القراءة وتوسع فيه بعضهم فإطلاقه على ما إذا حضر الأصل الشيخه فنظر فيه وعرف بخصته وأذن له أن يزوجه عنه من غير أن يحد به أو يقرأه الطالب عليه والحق أن هذا يسمى عرض المساواة بالتقيد لا الإطلاق وقد كان بعض السلف لا يعتدون إلا بما سمعوه من أنفاط المشايخ دون ما يقرأ عليهم ولهذا أوجب البخاري على جوازه وأورد فيه قول الحسن وهو البصري لا بأس بالقراءة على العالم ثم أسنده إليه بعد أن علقه وكذا ذكر عن سفيان الثوري ومالك موصولاً بينهما وبين السماع من العالم والقراءة عليه وقوله جائزاً وقع في رواية أبي ذر بن جارية أي القراءة لأن السماع لا نزاع فيه **(قوله واحتج بعضهم)** الحجج بذلك هو الحديث شيخ البخاري قاله في كتاب النوادر **كذلك** قال بعض من أدركه ويعتقه في المقدمة ثم ظهر خلافه وإن فاق ذلك أبو سعيد الحداد أخرجه البيهقي في المعرفة من طريق ابن خزيمة قال سمعت محمد بن اسمعيل البخاري يقول قال أبو سعيد الحداد عندي خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم في القراءة على العالم فقبل له فقال قصة ضمام بن ثعلبة قال آله أمرك أن تفعل فلان انتهى وإس في المتن الذي ساقه البخاري بعد من حديث أنس في قصة ضمام أن ضمام أخبر قومه بذلك وإنما وقع ذلك من طريق أخرى ذكرها الجد وغيره من طريق ابن أبي عمير قال حدثني محمد بن الوليد بن يرفع عن كريب عن ابن عباس قال بعث بنو سعد بن بكر ضمام بن ثعلبة فذكر الحديث بطوله وفي آخره أن ضماماً قال لقومه عند ما رجع إليهم إن الله قد بعث رسولاً وأنزل عليه كتاباً وقد حتمتكم من عنده بما أمركم به ونهاكم عنه قال فوالله ما أمسى من ذلك اليوم وفي حاضره رجل ولا امرأة إلا سألوا البخاري قول البخاري فأجازوه أي قابضه ومنه ولم يقصد الإجازة المطلقة بين أهل الحديث **(قوله واحتج مالك بالصك)** قال الجوهري الصك يعني بالفتح الكتاب فأرسله معرب والجعب صكاً وصكوك والمراد هنا المكتوب الذي يكتب فيه إقرار المقرئ إذا قرئ عليه فقال بنو ساعد الشهاداة عليه به وإن لم يلقظ هو بما فيه فكذلك إذا قرئ على العالم فاق به صريح ابن خزيمة وأما قياس مالك قراءة الحديث على قراءة القرآن فراه الخطيب في الكفاية من طريق ابن وهب قال سمعت مالكا وسئل عن الكتب التي تعرض عليه يقول الرجل في حديثي قال نعم كذلك القرآن ليس الرجل يقرأ على الرجل فيقول اقرأني فلان وروى الحاكم في علوم الحديث من طريق مطرف قال سمعت مالكا سبعمائة كتاب سبع عشرة سنة فقرأه الموطأ على أحمد بن حنبل فقرأ عليه قال وسمعت يأنى أشد الإبا على من يقول لا يجز به إلا السماع من لفظ الشيخ ويقول كيف لا يجز بك هذا في الحديث ويجز بك في القرآن والقرآن أعظم (قلت) وقد انقض الخلاف في كون القراءة على الشيخ لا تجزى وإنما كان يقول بعض المتشددين من أهل

العراق فروى الخطيب عن إبراهيم بن سعد قال لا تدعون تنقطعكم بأهل العراق العرض مثل  
 السماع وبالغ بعض المدين وغيرهم في مخالفتهم فقالوا ان القراءة على الشيخ أرفع من السماع  
 من لفظه ونقله الدارقطني في غرائب مالك عنه ونقله الخطيب بإسناد صحيحه عن شعبة وابن أبي  
 ذئب ويحيى القطان واعتابوا ابن الشيخ لوسمهم بـ "يتما للطالب الرذيلة" وعن أبي عبد الله قال القراءة  
 على أنبت وأقهم لي من أن ألقى القراءة أنا والمروء عن مالك كما نقله المصنف عنه وعن  
 سفیان وهو الثوري أنهم ساءوا والمشهور الذي عليه الجمهور ان السماع من لفظ الشيخ أرفع  
 رتبة من القراءة عليه ما لم يعرض عارض بصير القراءة عليه أولى ومن ثم كان السماع من لفظه في  
 الأملاء أرفع الدرجات لما يترتب منه من تبحر الشيخ والطالب والله أعلم (قوله عن الحسن قال  
 لا بأس بالقراءة على العالم) هذا الاثر رواه الخطيب إسماعيلاً ما أخرجه من طريق أبي أحمد  
 ابن حنبل عن محمد بن الحسن الواسطي عن عوف الاعرابي ان رجلاً سأل الحسن فقال ما أنا  
 سعيدي مني بعد والاختلاف يشق عليّ فان لم تكن ترى بالقراءة بأساً قرأت عليك قال ما أنا  
 قرأت عليك أقرأت عليّ قال فأقول حدثني الحسن قال نعم قل حدثني الحسن ورواه أبو  
 الفضل السلمي في كتاب الحديث على طلب الحديث من طريق سهل بن المتوكل قال حدثنا محمد  
 ابن سلام بلفظ قلنا لعن هذه الكتب التي تقرأ عليك إيش تقول فيها قال قولوا حدثنا الحسن  
 (قوله الشيخ بن سعيد) في رواية الإسماعيلي من طريق قونس بن محمد عن الليث حدثني سعيد  
 وكذا ابن منده من طريق ابن وهب عن الليث وفيه ما يدل على ان رواية النسائي من طريق  
 يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن الليث قال حدثني محمد بن جحان وغيره عن سعيد وهو موقوف  
 من الزيد بن متصل الأسانيد أو يجعل على ان الليث سمع عن سعيد بواسطة ثم لقيه فحدثه به  
 وفيه اختلاف آخر أخرجه النسائي والبغوي من طريق الحرث بن غير عن عبيد الله بن عمر  
 وذكره ابن منده من طريق الضعفاء بن عثمان كلاهما عن سعيد عن أبي هريرة لم يفتح هذا  
 الاختلاف فيه عند البخاري لان الليث أنبتهم في سعيد المقرئ مع احتمال ان يكون لسعيد فيه  
 شيان لكن تترجح رواية الليث ان المقرئ عن أبي هريرة باقية فلا يعدل عنها الى غيرها  
 الا ان كان ضابطاً مستتباً ومن ثم قال ابن أبي حاتم عن أبيه رواية الضعفاء وهو وقال الدارقطني في  
 العلل رواه عبيد الله بن عمر وأخوه عبيد الله والضعفاء بن عثمان عن المقرئ عن أبي هريرة  
 وهو وافقه والقول قول الليث أما مسلم فلم يخرجه من هذا الوجه بل أخرجه من طريق  
 سليمان بن الغيرة عن ثابت عن أنس وقد أشار اليها المصنف عقب هذه الطريق وما قرئته  
 مسلم وقع في نظره فان جاد بن سلمة أنبت الناس في ثابت وقد روى هذا الحديث عن ثابت فارسله  
 ورجع الدارقطني رواية جاد (قوله ابن أبي نجر) هو يفتح النون وكسر الهمزة لا يفتح اسم ذكره  
 ابن سعد في الصحابة وأخرج له ابن السكن حديثاً وأغفله ابن الأثير في الاصوله (قوله في  
 المسجد) أي مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله وروى رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي  
 فيه جواز انكح الامام بن اتياعه وفيه ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه من ترك التكبر  
 لقوله بن ظهرا أنهم وهي يفتح النون أي بينهم وزيد لفظ الظاهر ليدل على ان ظهر انهم قد قاموا  
 وظهر اراءه فهو مخفوف بهم من جانبهم والالف والنون فيه التأكيد قاله صاحب الفائق

٦٢

عن الحسن قال لا بأس  
 بالقراءة على العالم  
 \* حدثنا عبيد الله وأخبرنا  
 محمد بن يوسف الثوري  
 وحدثنا محمد بن اسمعيل  
 البخاري قال حدثنا عبيد  
 الله بن موسى بن اذام عن  
 سفیان قال اذا قرأت على  
 الحديث فلا بأس أن يقول  
 حدثني قال وسمعت أبا جاسم  
 يقول عن مالك وسفيان  
 القراءة على العالم قرأته  
 سواء \* حدثنا عبد الله بن  
 يوسف قال حدثنا الليث  
 عن سعيد المقرئ عن  
 شريك بن عبد الله بن أبي  
 نجر أنه سمع أنس بن مالك  
 يقول بينما نحن جلوس مع  
 النبي صلى الله عليه وسلم في  
 المسجد

٦٢  
 دس  
 تحفة  
 ٩٠٧



ووقع في رواية موسى بن اسمعيل الا في ذكرها آخر هذا الحديث في أوله عن أنس قال نعمينا  
 في القرآن أن نسأل النبي صلى الله عليه وسلم فكان يجيبنا ان يجي الرجل من أهل البادية العاقل  
 فساأله ونحن نسمع فاجاب رجل وكأنا نسأله الى آية المائة ونسأله بسط القول فيها في التفسير  
 ان شاء الله تعالى (قوله دخل) زاد الاصل قبلها (قوله ثم عطفه) بتخفيف القاف أي  
 شد على ساق الجمل بعد ان ركبته حيلًا (قوله في المسجد) استنتج منه ان بطلان وغيره طهارة  
 أو الابل والأرأها لا يؤمن ذلك منه مدة كونه في المسجد ولم يشكره النبي صلى الله عليه  
 وسلم ودلالته غير واضحة وانما فيه مجرد احتمال ويدفعه رواية أني نعيم أقبل على بعيره حتى أتني  
 المسجد فأناخه ثم عطفه فدخل المسجد فهذا السباق يدل على انه ما دخل به المسجد وأصرح منه  
 رواية ابن عباس عند احمد والحاكم ولفظها فأنخ بعيره على باب المسجد فعطفه ثم دخل فعلى هذا في  
 رواية أنس مجاز الخلف والتقدير فأناخه في ساحة المسجد ونحو ذلك (قوله الايض) أي  
 المشرب بجمرة كما في رواية الحرث بن عبيد الامرأى بالعين المجبة قال حرث بن الحرث هو الايض  
 المشرب بجمرة ويؤيد ما في صفته صلى الله عليه وسلم انه لا يمكن أبيض ولا آدم أي لم يكن  
 أبيض صرفًا (قوله أجبته) أي سمعته أو المراد انشأ الاجابة أو نزل تقريره للصحابه في الاعلام  
 عنه منزلة النطق وهذا الاثر عراده المصنف وقد قيل انما لم يقل نعم لانه لم يطالبه بما يليق بمنزلة  
 من التعظيم لاسيما مع قوله تعالى لا تجادلوا دعاي الرسول ينكم كدعا بعضكم بعضا والعذر عنه  
 ان قلنا ان تقدم مسلم انه لم يبلغه النهي وكانت فيه بقة من جفا الاعراب وقد ظهرت بعد ذلك في  
 قوله في تدعيمك في المسئلة وفي قوله في رواية ثابت وزعم رسولك نك زعم ولهذا وقع في أول  
 رواية ثابت عن أنس كأنه ينفي القرآن ان نسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء فكان  
 يجيبنا ان يجي الرجل من أهل البادية العاقل فساأله ونحن نسمع زاد أبو عوانة في صحيحه وكانوا  
 اجروا على ذلك منا يعني ان الصحابة واقفون عند النهي وأولئك يصذرون بالجهل وتخونه عاقلًا  
 ليكون عارفا بما يسأل عنه وظهر عقل ضمام في تقديمه الاعتذار بين يدي مسئلته لظنه انه  
 لا يصل الى مقصوده الاشك الخاطبة وفي رواية ثابت من الزيادة انه سأل من رفع السماء وبسط  
 الارض وغير ذلك من المصنوعات ثم أقسم عليه به ان يصدق عما يسأل عنه وكررا القسم في كل  
 مسئلة تاكيدا وتقريرا للأمر ثم صرح بالتصديق فكل ذلك دليل على حسن تصرفه وغيره  
 عقلا ولهذا حال عرف في رواية أبي هريرة ما رأيت أحد أحسن مسئلة ولا أو جز من ضمام (قوله  
 ابن عبد المطلب) فتح النون على النداء وفي رواية الكشميهني بان ثابت حرف النداء (قوله  
 فلا نجد) أي لا نقبض ومادة وجد متعده الماضي والمضارع مختلفة المصادر وبسبب اختلاف  
 المعاني يقال في الغضب موجدة وفي المطالب وجودا وفي الضالة وجدنا وفي الحب وجدنا بالفتح  
 وفي المال وجدنا بالضم وفي الفنى جدة بكسر الجيم وتخفيف الدال المفتوحة على الأشهر في جميع  
 ذلك وقاوا ايضا في المكيوب وجادة وهي مواتة (قوله أنشدك) فتح الهمزة وضم الهمزة وصله من  
 التشديد وهو رفع الصوت والمعنى سألتك رافعا تشديقي قاله البغوي في شرح السنة وقال  
 الجوهري تشديك بالله أي سألتك بالله كأنك ذكرته فتشدي أي تذكر (قوله الله) بالمد في المواضع  
 كلها (قوله اللهم نعم) الجواب حصل نعم واتخاذ كر اللهم تبرك بها وكأته استشهد بالله في ذلك

دخل رجل على جمل  
 فأناخه في المسجد ثم عطفه  
 ثم قال لهم أيكم محمد والنبي  
 صلى الله عليه وسلم منكئ  
 بين ظهرانيهم فقلنا هذا  
 الرجل الايض المستكئ  
 فقال له الرجل ابن عمك  
 المطلب فقال له النبي صلى  
 الله عليه وسلم قد أجبته  
 فقال الرجل للنبي صلى الله  
 عليه وسلم اني سألتك فتشدد  
 عليك في المسئلة فلا تجد  
 علي في نفسك فقال سل عما  
 بدا لك فقال أسألك بربك  
 ورب من قبلك الله أرسلك  
 الى الناس كلهم فقال اللهم  
 نعم قال أنشدك بالله الله  
 أمرك

شمل  
 سماع  
 ابن أبي  
 لقراءة  
 هو عن  
 ثم أرفع  
 غظه في  
 ن قال  
 أجد  
 لبأبا  
 أنألى  
 رامأو  
 ناعبد  
 الحسن  
 سعد  
 لريق  
 رودة  
 نه به  
 ن عمر  
 هذا  
 نفع  
 ربحا  
 ن في  
 ريرة  
 ريق  
 نه  
 رسله  
 كره  
 له في  
 كبر  
 امه  
 تن

تأكيد الصدقة ووقع في رواية موسى فقال صدقت قال فن خلق السماء قال الله قال فن خلق  
 الارض والجبال قال الله قال فن جعل فيها المنافع قال الله قال فبالذي خلق السماء وخلق  
 الارض ونصب الجبال وجعل فيها المنافع الله أرسلك قال نعم وكذا هو في رواية مسلم (قوله ان  
 تصلي) بناء الخطاب فيه وفيما بعده ووقع عند الاصل بالتون فيها قال القاضي عياض هو الوجه  
 ويؤيده رواية ثابت بل لفظ ان عليا خمس صلوات في يومنا وليلتنا وساق البقية كذلك وتوجه  
 الاول ان كل ما وجب عليه وجب على أمته حتى يقرم دليل الاختصاص ووقع في رواية  
 الكشميني والنسخة الصلاة الخمس بالافراد على ارادة الجنس (قوله ان تأخذ هذه الصدقة)  
 قال ابن التين فيه دليل على ان المرء لا يترق صدقة بنفسه \* (قلت) وفيه نظر وقوله على فقرائنا  
 خرج بخبر الاغلب لانهم معظم أهل الصدقة (قوله آمنت بما جئت به) يحتمل ان يكون اخبارا  
 وهو اختيار البخاري ورجمه القاضي عياض وانه حضر بعد اسلامه مستتبها من الرسول صلى  
 الله عليه وسلم ما أخبره به رسوله اليهم لانه قال في حديث ثابت عن أنس عند مسلم وغيره فان  
 رسولك زعم وقال في رواية كريب بن عباس عن أبيه عند الطبراني آمنت بك وأنت رسول الله واستنط  
 منه الحكم أصل طلب علوا لاسناده لانه سمع ذلك من الرسول وآمن وصدق ولكنه أراد ان يسمع  
 ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم مشافهة ويحتمل ان يكون قوله آمنت انشأ ورجمه  
 القرطبي لقوله زعم قال والزعيم القول الذي لا يؤق به قاله ابن السكيت وغيره \* (قلت) وفيه  
 نظر لان الزعم يطلق على القول الحق أيضا كما نقله أبو عمرو والزهدي في شرح قصص شيخه ثعلب  
 وأكبر سببه من قوله زعم الخليل في مقام الاحتجاج وقد أشرفنا الى ذلك في حديث ابن سفيان  
 في بدء الوحي واما سيبان داود عليه باب المشرق يدخل المسجد فليس مصرامه ان ان ضمما  
 قدم مشركا بل وجهه انهم تركوا انفسا فادما يدخل المسجد من غير استفعال ومما يؤيد ان قوله  
 آمنت اخباره لم يسأل عن دليل التوحيد بل عن عموم الرسالة وعن شرائع الاسلام ولو كان  
 انشاء لكان طلب معجزة وتوجب له التصديق قاله الكرماني وعكسه القرطبي فاستدل به على صحة  
 ايمان المقلد للرسول ولو لم تظهر له معجزة وكذا أشار اليه ابن الصلاح والله أعلم \* (تبينه) لم يذكر  
 الحج في رواية شريك هذه وقد ذكره مسلم وغيره فقال موسى في روايته وان عليا حج البيت من  
 استطاع اليه سبيلا قال صدق وأخرج مسلم أيضا وهو في حديث أبي هريرة وابن عباس أيضا  
 وأغرب ابن التين فقال انما يذكره لانه لم يكن فرض وكان الخلال له على ذلك ما جزم به الواقدي  
 ومحمد بن حبيب ان قدموهم كان سنة خمس فيكون قبل فرض الحج لكنه عظم من أوجه  
 أحدها ان في رواية مسلم ان قدموه كان بعد نزول النبي في القرآن عن سؤال الرسول رواية  
 النبي في المائدة ونزولهما تخرجا ثانيا ان ارسال الرسل الى الدعاء الى الاسلام انما كان  
 ابتداء بعد الحديبية ومعظمه بعد فتح مكة ثالثها ان في القصة ان قومه أو فدوه وانما كان معظم  
 الوفود بعد فتح مكة رابعها ان في حديث ابن عباس ان قومه اطاعوه ودخلوا في الاسلام بعد  
 رجوعه اليهم ولم يدخل نوسعد وهو ابن بكر بن حوزان في الاسلام الا بعد وقعة خيبر  
 وكانت في سؤال سنة ثمان كما ساق مشروحا في مكانه ان شاء الله تعالى فالصواب ان قدم  
 ضمام كان في سنة تسع وبه جزم ابن ابي حنيفة وأبو عبيدة وغيرهما وغفل البدر الزركشي فقال

أن تصلي الصلوات الخمس  
 في اليوم واليلة قال اللهم  
 نعم قال أنشدك بالله آ الله  
 أمرك أن تصوم هذا  
 الشهر من السنة قال اللهم  
 نعم قال أنشدك بالله آ الله  
 أمرك أن تأخذ هذه  
 الصدقة من أغنياءنا فتقسمها  
 على فقرائنا فقال النبي  
 صلى الله عليه وسلم اللهم نعم  
 فقال الرجل آمنت بما جئت  
 به

الخالم بكرا الحج لانه كان معاهم عندهم في شريعة ابراهيم انتهى وكان له لم يرجع صحيح مسلم  
 فضلا عن غيره (قوله) وانما رسول من ورائي من موصولة ورسول مضاف اليها ويجوز  
 تنوينه وكسر من لكن لم تأت به الرواية ووقع في رواية كريب عن ابن عباس عند  
 الطبراني جاء رجل من بني سعد بن بكر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان مستزعا فيهم  
 فقال انما وافد قومي ورسولهم وعند احمد والحاكم بعثت بنو سعد ابن بكر ضمام بن ثعلبة  
 وافدا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقدم علينا فذكر الحديث فقول ابن عباس فقدم  
 علينا يدل على تأخير وفادته أيضا لان ابن عباس انما قدم المدينة بعد الفتح وزاد مسلم في آخر  
 الحديث قال والذي بعثك بالحق لا أن يدعنا ولا أنقص فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
 لن صدق ليدخلن الجنة وكذا هي في رواية موسى بن اسمعيل ووقعت هذه الزيادة في حديث  
 ابن عباس وهي الخامسة لمن سمي المههم في حديث طلحة ضمام بن ثعلبة كان عبد البر وغيره  
 وقد قدمنا هناك ان القرطبي مال الى أنه غيره ووقع في رواية عبد الله بن عمر عن القتيبي عن  
 أبي هريرة التي أشرت اليها قبل من الزيادة في هذه القصة ان ضماما قال بعد قوله وانما ضمام  
 ابن ثعلبة قالما هذه الهامة فوالله ان كالتسوية عنها في الجاهلية يعني الفواحش فلما ان ولى  
 قال النبي صلى الله عليه وسلم فقه الرجل قال وكان عمر بن الخطاب يقول ما رأيت أحسن  
 مسئلة ولا أوجز من ضمام ووقع في آخر حديث ابن عباس عند أبي داود فاسمعنا وانفد  
 قوم كان أفضل من ضمام وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم العمل بخبر الواحد ولا يفتح  
 فيه محي ضمام مستتب لانه قصد القامع المشافهة كما تقدم عن الحاكم وقد رجح ضمام الى  
 قومه وحده فصدقه وأمنوا كما وقع في حديث ابن عباس وفيه نسبة الشخص الى جده اذا كان  
 أشهر من أبيه ومنه قوله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر أنا ابن عبد المطلب وفيه الاستحالة على  
 الامر المحقق زيادة التاكيد وفيه رواية الاقران لان سعيدا وشركا تابعيان من درجة واحدة  
 وهما مدنيان (قوله) رواه موسى هو ابن اسمعيل أبو سلمة التبوذكي شيخ البخاري وحديثه  
 موصول عند أبي عوانة في صحيحه وعند ابن مسعود في الايمان وانما علقه البخاري لانه لم يمتح  
 بشيخه سليمان بن المغيرة وقد خولف في وصله فرواه جاد بن سلمة عن ثابت عن سلاور رجبها  
 الدارقطني وزعم بعضهم انها علة تمنع من تصحيح الحديث وليس كذلك بل هي الدالة على ان  
 الحديث شريك أصلا (قوله) وعلى بن عبد الحميد هو المعنى يفتح الميم وسكون العين المهملة وكسر  
 النون بعدها هي النسب وحديثه موصول عند الترمذي أخرجه عن البخاري عنه وكذا أخرجه  
 الدارمي عن علي بن عبد الحميد وليس له في البخاري سوى هذا الموضع المعلق (قوله) أي  
 هذا المعنى والا فاللفظ كما بينا مختلفا وسقطت هذه اللفظة من رواية أبي الوقت وابن عساکر  
 وانه سبحانه وتعالى أعلم \* (تيسير) \* وقع في النسخة البغدادية التي صححها العلامة أبو محمد بن  
 الصغاني القوي بعد ان جمعها من أصحاب أبي الوقت وقابلها على عدة نسخ وجعل لها علامات  
 عقب قوله رواه موسى وعلى بن عبد الحميد عن سليمان بن المغيرة عن ثابت ما نصه حدثنا موسى بن  
 اسمعيل ثنا سليمان بن المغيرة ثنا ثابت عن أنس وساق الحديث بتمامه وقال الصغاني في  
 الهامش هذا الحديث ساقط من النسخ كلها الا في النسخة التي قرئت على القريبي صاحب

وانما رسول من ورائي من  
 قومي وانما ضمام بن ثعلبة  
 أخو بني سعد بن بكر رواه  
 موسى وعلى بن عبد الحميد  
 عن سليمان بن ثابت عن  
 أنس عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم بهذا

تغ

٦٨٢

البحاري وعلمها خطه (قلت) وكذا سقطت في جميع النسخ التي وقفت عليها والله تعالى أعلم بالصواب (قوله) باب ما يذكر في المناولة) لما فرغ من تقرير السماع والعرض أردفه بقية وجوه التوصل المعبرة عند الجمهور فيها المناولة وصورتها ان يعطى الشيخ الطالب الكتاب فيقول له هذا مما سعى من فلان أو هذا تصنيفي فأروه عنى وقد قدمنا صورة عرض المناولة وهي احضار الطالب الكتاب وقد سوغ الجمهور الرواية بها وردّها من ردّ عرض القراءة من باب الاولى (قوله) الى البلدان) أى الى أهل البلدان وكتاب مصدر وهو متعلق الى وذكر البلدان على سبيل المثال والافاضة عام في القرى وغيرها والمكانة من أقسام التوصل وهي ان يكتب الشيخ حديثه بخطه أو ياذن لمن يثق به يكتبه أو يرسله بعد تحريره الى الطالب وياذن له في روايته عنه وقد سوغ المصنف بينها وبين المناولة ورجح قوم المناولة عليها لحصول المسافهة فيها بالاذن دون المكتوبة وقد جرحوا جماعة من القدماء اطلاق الاخبار فيها والاولى ما عليه المحققون من اشتراط بيان ذلك (قوله) نسخ عثمان المصاحف) هو طرف من حديث طويل باق الكلام عليه في فضائل القرآن ان شاء الله تعالى ودلالته على توسيع الرواية بالمكتوبة واضح فان عثمان أمرهم بالاعتماد على ما في تلك المصاحف ومخالفة ما عداها والمستفاد من بعضه المصاحف انها مشهورة استاذ مشهور المكتوب فيها الى عثمان لأصل ثبوت القرآن فانه متواتر عندهم (قوله) ورأى عبد الله بن عمر) كذا في جميع نسخ الجامع عمر بن الخطاب وعنه بن عمر كذا في نسخة التعليل وكذا جرحه الكرماني ثم ظهر لي من قرينة تقديمه في الذكر على يحيى بن سعيد انه غير العمري لان يحيى كرمته سنا وقد را فتبع فلم أجده عن عبد الله بن عمر بن الخطاب ربما لكن وجدت في كتاب الوصية لابي القاسم بن منده من طريق البخاري بسنده صحيح الى أبي عبد الرحمن الحبلي بضم الهاء والموحدة انه اتى عبد الله بكتاب فيه أحاديث فقال انظر في هذا الكتاب فلم تعرف منه اتركه وما لم تعرفه امحه فذكر الثبر وهو أصل في عرض المناولة وعبد الله يحتمل ان يكون هو ابن عمر ابن الخطاب فان الحسبي سمع منه ويحتمل ان يكون ابن عمرو بن العاص فان الحسبي مشهور بالرواية عنه وأما الآخر بذلك عن يحيى بن سعيد وملك فخرجه الحاكم في علوم الحديث من طريق اسمعيل بن أبي أويس قال سمعت خالي مالك بن أنس يقول قال لي يحيى بن سعيد الانصاري لما أراد الخروج الى العراق التقط لي مائة حديث من حديث ابن شهاب حتى أروها عنك قال مالك فكسبتها ثم بعثتها اليه وروى الرازي عن يحيى بن عمر بن طريق ابن أبي أويس أيضا عن مالك في وجوه التوصل قال قراءتك على العالم ثم قراءته وأنت تسمع ثم ان تدفع اليك كتابه فيقول أو هذا عنى (قوله) واحتمى بعض أهل الحجاز) هذا الحديث هو الحمدي ذكر ذلك في كتاب النوادر له (قوله) في المناولة) أى في صحة المناولة والحديث الذي أشار له لم يورد موصولا في هذا الكتاب وهو صحيح وقد وجدته من طريقين احدهما مرسله ذكره ابن اسحق في المغازي عن يزيد ابن رومان وأبو اليمان في نسخته عن شعب عن الزهري كلاهما عن عروة بن الزبير والآخرى موصولة أخرجهما الطبراني من حديث جندب الجلي باستناد حسن ثم وجدت له شاهدا من حديث ابن عباس عند الطبري في التفسير فيجمع هذه الطرق يكون صحيحا وأما النسبة فاسم

باب ما يذكر في المناولة وكتاب  
أهل العلم بالعلم الى البلدان  
وقال أنس نسخ عثمان  
المصاحف فبعث بها الى  
الاقاق ورأى عبد الله  
ابن عمر ويحيى بن سعيد  
ومالك ذلك جائزا واحتج  
بعض أهل الحجاز في المناولة  
بحديث النبي صلى الله  
عليه وسلم حيث كتب  
لأبي السريّة كتابا وقال  
لا تقرأه

نخ

٧١/٢

٧٤/٢

حتى تبلغ مكان كذا وكذا فلما

بلغ ذلك المكان قرأه على

الناس وأخبرهم بأمر النبي

صلى الله عليه وسلم **حديثنا**

اسمعيل بن عبد الله قال

حدثني إبراهيم بن سعد عن

صالح بن ابن شهاب عن

عبد الله بن عبد الله بن

عنتبة بن مسعود أن عبد الله

ابن عباس أخبره أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم بعث

بكتابه رجلا وأمره أن يدفعه

إلى عظيم الجبرين فدفعه

عظيم الجبرين إلى كسرى

فلما قرأه مضقه فخبثت أن

ابن السب قال فدعا عليهم

رسول الله صلى الله عليه

وسلم أن يعزقوا كل **تحفة**

حديثنا محمد بن مقاتل قال

أخبرنا عبد الله قال أخبرنا

شعبة عن قتادة عن أنس بن

مالك قال كتب النبي صلى الله

عليه وسلم كتابا وأراد أن **تحفة**

يكتب فقيل له إنهم لا يقرؤن

كتابا لا يحتضموه فأخذ خاتما

من فضة نقشه بمحمد رسول

الله كأنى أنظر إلى ياضه

في يده فقلت لقتادة من قال

نقشه بمحمد رسول الله قال

أنس **باب من قد حدث**

ينتهي به الجباس ومن رأى

فرجة في الحلقة فجلس

فيها حدثنا اسمعيل قال

حدثني مالك عن إسحق بن

عبد الله بن أبي طلحة أن أبا

مرة مولى عقيل بن أبي

طالب أخبره **٩٦**

عبد الله بن جحش الأسدي أخو زبني أم المؤمنين وكان تامر في السنة الثانية قبل وقعة بدر  
والسرية ففتح المهمله وكسر الراء من شدد الباء التخبائية القطعة من الجيش وكانوا اثني عشر  
رجلا من المهاجرين **(قوله)** حتى تبلغ مكان كذا وكذا هكذا في حديث جندب على الأبهام وفي  
رواية غيره أنه قال له إذا سرت يومين فافتح الكتاب قال ففتحته هذا فإذا أمض حتى تنزل  
تخله فتأنيبنا من أخبار قريش ولا تستكسرن أحدنا قال في حديث جندب فرجع رجلا من ومضى  
الباقون فلقوا عمرو بن الحضرمي ومعه عير أي تجارة لقريش فقتلوه فكان أول مقتول من  
الصحابة في الإسلام وذلك في أول يوم من رجب وغنوا ما كان معهم فكانت أول غنية في  
الإسلام فعاب عليهم المشركون ذلك فأبى الله تعالى يستألفونك عن الشهر الحرام فقال فيه الآية  
ووجه الدلالة من هذا الحديث ظاهر فأنه ناوله الكتاب وأمره أن يقرأه على أصحابه ليعلموا بما  
فيه نفسه المناولة ومعنى المكتبة وبقية بعضهم بأن الحجة إنما وجبت به لعدم فهم التبدل  
والتميز فيه لعدم العادة العجاية بخلافه من بعدهم حكاه البيهقي وأقول شرط قيام الحجة بالمكتبة  
أن يكون الكتاب محتوما وحاملا ومؤثرا والمكتوب اليه يعرف خط الشيخ إلى غير ذلك من  
الشرط الدافعة لتوهم التغير والله أعلم **(قوله)** حدثنا اسمعيل بن عبد الله هو ابن أبي أوس  
وصالح هو ابن كيسان **(قوله)** بعث بكتابه رجلا هو عمرو بن هرم بن أوسروان وهو من قال هو أوسروان  
وعظيم الجبرين هو المنذر بن ساوى بالهملة وفتح الواو الله وسأقي الكلام على هذا الحديث  
في المغازي **(قوله)** فخبثت القائل هو ابن شهاب راوى الحديث قصة الكتاب عند مرسولة  
وقصة الدعاء من سلمه ووجه دلالته على المكتبة ظاهر ويمكن أن يستدل به على المناولة من  
حديث ابن أبي شيبة عن النبي صلى الله عليه وسلم ناول الكتاب لرسوله وأمره أن يخبر عظيم الجبرين بأن هذا كتاب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن لم يكن جمع ما فيه ولا قرأه **(قوله)** عبد الله هو ابن المباركة **(قوله)**  
كتب وأراد أن يكتب شئ من الراوى ونسبة الكتابة إلى النبي صلى الله عليه وسلم مجازية أي  
كتب الكتاب بأمره **(قوله)** لا يقرؤن كتابا لا يحتضموه يعرف من هذا فائدة أراد هذا الحديث  
في هذا الباب لينبه على أن شرط العمل بالمكتبة أن يكون الكتاب محتوما ليحصل الأمن من توهم  
تغيره ولكن قد يستغنى عن حقه إذا كان الحامل عدلا مؤثرا **(قوله)** فقلت القائل هو شعبة  
وسأقي باقي الكلام على هذا الحديث في الجهاد وفي الباب أن شاء الله تعالى **\*(فائدة)\*** لم يذكر  
المصنف من أقسام العمل الإجازة الجردة عن المناولة والمكتبة ولا الوجادة ولا الوصية ولا  
الاعلام الجردة عن الإجازة وكانها لا يرى بشئ منها وقد ادعى ابن منده أن كل ما يقول البخاري  
فيه قال في فهو إجازة وهي دعوى مردودة بدليل أني استقرت كثيرا من المواضع التي يقول فيها  
في الجامع قال في فوجده في غير الجامع يقول فيها حدثنا أو البخاري لا يستحيز في الإجازة إطلاق  
التحديث فدل على أنهما عندهم المسموع لكن سبب استعماله لهذه الصيغة لفرق بين ما يبلغ  
شرطه وما لا يبلغ والله أعلم **(قوله)** باب من قد حدث انتهى به المجلس مناساة هذا الكتاب العلم من  
جهة أن المراد بالجلس وبالحلقة حلقة العلم ومحاسن العلم فدخل في أدب الطالب من عدة أوجه  
كاستنائه والتراجم الماضية كلها تتعلق بصفات العالم **(قوله)** مولى عقيل) بفتح العين وقيل لأبي

٦٦  
م  
س  
تحفة  
١٥٥١٤

عن أبي واقد الليثي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بنجا هو جالس في المسجد والناس معه إذ أقبل ثلاثة نفر فأقبل اثنان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وذهب واحد قال فوقفا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فاما أحدهما فرأى فرحة في الحلقة فجلس فيها وأما الآخر فجلس خلفهم وأما الثالث فادبرها فجلس في غير رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألا أخبركم عن النفر الثلاثة أما أحدهم فأوى إلى الله تعالى فأواه الله إليه وأما الآخر فاستخفا فاستخفا الله منه وأما الآخر فأعرض فأعرض الله عنه

أمر بذلك الزوم به أو ما هو مولى أخته أم هانئ بنت أبي طالب (قوله عن أبي واقد) صرح بالتحديث في رواية النسائي من طريق يحيى بن أبي كثير عن أسحق فقال عن أبي مرة أن أبا واقد حدثه وقد قدما أن اسم أبي واقد الحرث بن مالك وقيل ابن عوف وقيل عوف بن الحرث وليس له في البخاري غيره هذا الحديث ورجال استناده مدنيون وهو في الموطأ ولم يرو عنه أبي واقد إلا أبو حمزة ولا عنه إلا أسحق وأبو حمزة والراوي عنه تابعيان وله شاهد من حديث أنس أخرجه البزار والحاكم (قوله ثلاثة نفر) النفر بالتحريك للرجال من ثلاثة إلى عشرة والمعنى ثلاثة نفر نفر والنفر اسم جمع ولهذا وقع بمنزلة الجمع كقوله تعالى تسعة رهط (قوله فاقبل اثنان) بعد قوله أقبل ثلاثة هما أقبالان كما هم أقبلوا أو لامن الطريق فدخلوا المسجد ما رين كما في حديث أنس فإذا ثلاثة نفر يرون فلما رأوا مجلس النبي صلى الله عليه وسلم أقبل إليه اثنان منهم واستقر الثالث ذاهبا (قوله فوقفا) زادا كثرة رواية الموطأ فإلى وقفنا سلوا كما عند الترمذي والنسائي ولم يذكر المصنف هنا ولا في الصلاة السلام وكذا لم يقع في رواية مسلم ويستفاد منه أن الداخل يبدأ بالسلام وأن القائم يعلم على القاعد وأما ما يذكرون السلام عليهم استغناء عن الاستدانة أن لم يذكرهم ما صلبا المستغرق في العبادة يسقط عنه الردوسيا في البحث فيه في كتاب الاستدانة ولم يذكرهم ما صلبا تحت المسجد أما لكون ذلك كان قبل أن تشرع أو كان على غير وضوء أو وقع قبل أن يشرع فغير ذلك من القصة أو كان في غير وقت تغفل فإله القاضي عياض بناء على مذهبه في أنها اتصلت في الأوقات المكروهة (قوله فوقفا على رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي على مجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى معنى عند (قوله فرجة) بالضو والتفتح معاهي الخلل بين الشيتين والحلقة باسكان اللام كل شيء مستدير خالي الوسط والجمع خلق بفتحين وحكى فتح اللام في الواحد وهو نادروفيه استحباب التخلق في مجالس الذكر والعلم وفه أن من سبق إلى موضع منها كان أحق به (قوله وأما الآخر) فتح الخاء المعجمة وفيه رد على من زعم أنه يختص بالخير لا بطلاقه هنا على الثاني (قوله فأوى إلى الله فأواه الله) قال القرطبي الرواية الصحيحة بقصر الآخر لمود الثاني وهو المشهور في اللغة وفي القرآن إذ أوى النسبة إلى الكهف بالقصر وأواهها إلى ربوبها لمد وحكى في اللغة القصر والمدمعافيهما ومعنى أوى إلى الله فأواه الله أي انضم إلى مجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعنى فأواه الله أي جازاه من غير فعله انضمام إلى رحته ورضوانه وفيه استحباب الأدب في مجالس العلم وفضل سد خلل الحلقة كما ورد الترغيب في سد خلل الصفوف في الصلاة وجواز التخطي لسد الخلل ما لم يؤذ فأن تشي استحب الجلوس حيث ينبغي كما فعل الثاني وفيه التنبيه على من زاحم في طلب الخير (قوله فاستخفا) أي نزل المزاجية كما فعل رفيقه حيا من النبي صلى الله عليه وسلم ومن حضر قاله القاضي عياض وقد بين أنس في روايته سبب استخفا هذه الثاني فلعله عند الحاكم ومضى الثاني قليلا ثم جاء فجلس فالتقى الله استخفا من الذهاب عن المجلس كما فعل رفيقه الثالث (قوله فاستخفا الله منه) أي رحمه ولم يعاقبه (قوله) فأعرض الله عنه) أي مخط عليه وهو محمول على من ذهب معرضا لأنه قد كان سببا ويحتمل أن يكون منافقا وأطلع النبي صلى الله عليه وسلم على أمره كما يحتمل أن يكون قوله صلى الله عليه وسلم فأعرض الله عنه أخبارا أو دعاء وقع في حديث أنس فاستغنى فاستغنى الله عنه وهذا

نخ

٧٧/٢

\*(باب) قول النبي صلى  
الله عليه وسلم رب مبلغ  
أوعى عن سامع \* حدثنا  
مسدد قال حدثنا بشر قال  
حدثنا ابن عوف عن ابن  
سبرين عن عبد الرحمن بن  
أبي بكرة عن أبيه ذكر النبي  
صلى الله عليه وسلم قعد على  
بعضه وأمسك إنسان  
بخطامه أو بزمامه ثم قال  
أي يوم هذا فسكتنا حتى  
ظننا أنه سبب سمع سوي اسمه  
قال أليس يوم الترخطيني  
قال فأى شهر هذا فسكتنا  
حتى ظننا أنه سبب سمع بغير  
اسمه فقال أليس بنى الحجة  
قلنا بلى قال

٦٧

٦٨

تحفة

١١٦٨٢

برشح كونه خبر أو إطلاق الاعراض وغيره في حق الله تعالى على سبيل المقابلة والمشاكلة فيحمل  
كل لفظ منها على ما يليق بجلاله سبحانه وتعالى وفائدة إطلاق ذلك بيان الشيء بطريق واضح وفيه  
جواز الاختيار عن أهل المعاصي وأحوالهم للزجر عنها وإن ذلك لا يعد من التبيين وفي الحديث  
ففضل ملازمة خلق العلم والذكور والجلوس العالم والمذكر في المسجد وفيه التناء على الحديث  
والجلوس حيث ينتهي به المجلس ولم أقف في شيء من طرق هذا الحديث على تسمية واحد من  
الثلاثة المذكورين والله تعالى أعلم **(قوله)** باب قول النبي صلى الله عليه وسلم رب مبلغ أوعى  
من سامع هذا الحديث المعلق أو رد المصنف في الباب معناه وأما لفظه فهو موصول عنده  
في باب الخطبة يعني من كمال الحج أو ردفه هذا الحديث من طريق قرآن خالده من محمد بن سيرين  
قال أخبرني عبد الرحمن بن أبي بكرة ورجل أقضل في نفسي من عبد الرحمن بن جندب عن عبد الرحمن  
كلاه عن أبي بكرة قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر قال أتدرون أي يوم هذا  
وفي آخره هذا اللفظ غفل القطب الحلي ومن تبعه من الشراح في عزه وجماله إلى آخره في الترمذي  
من حديث ابن مسعود فابعدوا النجعة وأوهموها وأعدمت فخرج المصنفه والله المستعان ورب  
للتقليل وقد رتل الكثير ومبلغ بفتح اللام وأوعى نعت له والذي يتعلق به رب محذوف وقد رده  
بوجد أو يكون ويجوز زعم مذهب الكوفيين في أن رب اسم أن تكون هي مبتدأ وأوعى الخبر  
فلا حذف ولا تقدير والمراد رب مبلغ عن أي أوعى أي أفهم لما أقول من سامع مني وصرح بذلك أبو  
القاسم بن مند في روايته من طريق هذوة عن ابن عوف ولفظه فإنه عسى أن يكون بعض من لم  
يشهد أو أي لما أقول من بعض من شهد **(قوله)** بشر هو ابن الفضل ورجال الاسناد كلهم  
بصريون **(قوله)** ذكر النبي صلى الله عليه وسلم نصب النبي على المقولية وقد ذكر خبر يعود  
على الراوي يعني أن أبابكرة كان يحدثهم فذكر النبي صلى الله عليه وسلم فقال قعد على بعضه وفي  
رواية النسائي ما يشتر بذلك ولفظه عن أبي بكرة قال ذكر النبي صلى الله عليه وسلم فأولوا وأما  
حالة وأما لفظه والمعطوف عليه محذوف وقد وقع في رواية ابن عساكر عن أبي بكرة أن النبي  
صلى الله عليه وسلم قعد ولا أشكال فيه **(قوله)** وأمسك إنسان بخطامه أو بزمامه الشك من  
الراوي والزمام والخطام يعني وهو الخط الذي تشد فيه الحلقة التي تسمى بالبرية بضم الواو  
وتخفيف الراء المفتوحة في أنف البعير وهذا المسلك سماه بعض الشراح بلالا واستند إلى  
ما رواه النسائي من طريق أم الحصين فأتى بحجبت فرأيت بلالا يقول بخطام راحلة النبي صلى  
الله عليه وسلم انتهى وقد وقع في السنن من حديث طريق عمرو بن خارجة قال كنت أخطأ  
بزمام ناقة النبي صلى الله عليه وسلم انتهى فذكر بعض الخطبة فهو أوعى أن يفسر به المبهمن بلال  
لكن الصواب أنه هنا أبو بكرة فقد ثبت ذلك في رواية الأسمعي من طريق ابن المبارك عن  
ابن عوف ولفظه خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم على راحلته يوم النحر وأمسك أمارا  
بخطامها وأما قال بزمامها واستقدنا من هذا أن الشك من دون أبي بكرة لانه وفائدة أمسك  
الخطام صوت البعير عن الاضطراب حتى لا يشوش على راحكه **(قوله)** أي يوم هذا سقط من  
رواية أفتي ولجوى السؤال عن الشهر والحوال التي قبله فصار هكذا أي يوم هذا فسكتنا  
حتى ظننا أنه سبب سمع سوي اسمه قال أليس بنى الحجة وكذلك في رواية الأصمعي وفيه سمع

ظاهر وهو من إطلاق الكل على البعض ولكن الثابت في الروايات عند مسلم وغيره ما ثبت  
 عند الكشي من تركه وكذا وقع في مسلم وغيره السؤال عن البلد وهذا كله في رواية ابن  
 عون وثبت السؤال عن الثلاثة عند المصنف في الأضاحي من رواية أيوب وفي الحج من رواية قزوة  
 كلاهما عن ابن سيرين قال القرطبي سؤاله صلى الله عليه وسلم عن الثلاثة وسكوته بعد كل سؤال  
 منها كان لاستحضار فهمهم وليقبأوا عليه بكتبتهم وليستشعروا عظمت ما يحترمون عنه ولذلك قال  
 بعد هذا فان دماءكم إلى آخره مما لفت في بيان تحريم هذه الأشياء انتهى وضابط التشبه في قوله  
 تحريمه بكم وما يلهده ظهوره عند السامعين لأن تحريم البلد والشهر واليوم كان ثابتاً في  
 شوسهم مقترناً عندهم بخلاف الانفس والأموال والأعراض فكانوا في الجاهلية يستنجسونها  
 فطأ الشرع عليهم بأن تحريم دم المسلم وماله وعرضه أعظم من تحريم البلد والشهر واليوم فلا بد  
 من كون التشبه به أخفض رتبة من التشبه لأن الخطاب إنما وقع بالنسبة لما اعتاده المخاطبون  
 قبل تقرير الشرع ووقع في الروايات التي أشرنا إليها عند المصنف وغيره أنهم أجابوه عن كل  
 سؤال بقوله صلى الله عليه وسلم أعلم وذلك من حسن أدبهم لأنهم علموا أنه لا ينبغي عليه ما يعرفونه  
 من الجواب وأنه ليس مراده مطلق الأخبار بما يعرفونه ولهذا قال في رواية الباقين ظننا  
 أنه سبحانه سوى اسمه فنبهه إشارة إلى تفويض الأمور الكلية إلى الشارع ويستفاد منه الإجابة  
 لمنشئ الحقائق الشرعية (قوله فان دماءكم إلى آخره) هو على حذف مضاف أي سفلت دماكم  
 وأخذ أموالكم وثلب أعراضكم والعرض بكسر العين موضع المدح والذم من الإنسان سواء كان  
 في نفسه أو سلفه (قوله يبلغ الشاهد) أي الحاضر في المجلس (القائب) أي الغائب عنه والمراد  
 أما تبليغ القول المذكور أو تبليغ جميع الأحكام وقوله منه صلة لأفعل التفصيل وجاز الفصل  
 بينهما لأن في الطرف سعة وليس الفاصل أيضاً جنيهاً (قائمه) وقع في حديث الباب فسكننا  
 بعد السؤال وعند المصنف في الحج من حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب  
 الناس يوم النحر فقال أي يوم هذا قالوا يوم حرام وظاهرهما التعارض والجمع بينهما أن الطائفة  
 الذين كان فيهم ابن عباس أجابوا الطائفة الذين كان فيهم أبو بكر لم يجيبوا بل قالوا الله ورسوله  
 أعلم كأشربنا البهائم وسكون رواية ابن عباس بالمعنى لأن في حديث أبي بكره عند المصنف في  
 الحج وفي الفتن أنه لما قال أليس يوم النحر قالوا بلى فقوله بلى يعني قوله يوم حرام بالاستئذان  
 ونعائنه أن أباه قتل السباقي بقتله واختصره ابن عباس وكان ذلك كان بسبب قرب أبي بكر  
 منه لكونه كان أخذاً بخطام الناقة وقال بعضهم يحتمل تصدداً لخطبة فان أراد أنه نكرها  
 في يوم النحر فيحتاج إلى دليل فان في حديث ابن عمر عند المصنف في الحج أن ذلك كان يوم النحر بين  
 الجمرات في حجة وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم الحث على تبليغ العلم وجواز العمل  
 قبل كمال الأهلية وإن الفهم ليس شرطاً في الأداء وأنه قد بان في الآخر من المتقدم من يكون  
 أفهم من تقدمه لكن بقوله واستنط ابن المنذر من تعليل كون المتأخر أرجح نظراً من المتقدم أن  
 تفسير الراوي أرجح من تفسير غيره وفيه جواز القعود على ظهر الدواب وهي واقفة إذا احتج إلى  
 ذلك وحصل النهي الوارد في ذلك على ما إذا كان لغرض ضرورة وفيه الخطبة على موضع عال لكون  
 أبلغ في إمعانه الناس ورؤيتهم إياه (قوله باب العلم قبل القول والعمل) قال ابن المنذر أراد به أن

فان دماءكم وأموالكم  
 وأعراضكم بكم حرام  
 كرامة يومكم هذا في شهركم  
 هذا في بلدكم هذا يبلغ  
 الشاهد الغائب فان  
 الشاهد عسى أن يبلغ من  
 هو أو عياله منه \* (باب)  
 العلم قبل القول والعمل  
 لقول الله تعالى فاعلم أنه لا اله  
 الا الله



العلم شرط في صحة القول والعمل فلا يعتبران الا به فهو متقدم عليهما لانهم صرح للنية الصحيحة  
 للعمل فنية المصنف على ذلك حتى يسبق الى الذهن من قولهم ان العلم لا يتبع الا بالعمل فهو من  
 امر العلم والتساهل في طلبه (قوله فبدأ بالعلم) أي حيث قال فاعلم انه لا اله الا الله ثم قال  
 واستغفر لذنوبك واخطاب وان كان النبي صلى الله عليه وسلم فهو متناول لآئمة واستدل سفيان  
 ابن عيينة بهذه الآية على فصل العلم كما أخرجه أبو نعيم في الحلية في ترجمته من طريق الزبيدي  
 ابن نافع عنه انه تلاها فقال ألم تستمع انه بدأ به فقال أعلم ثم أمره بالعمل ويستخرج من ادليل ما يقوله  
 المتكلمون من وجوب المعرفة لكن النزاع كما قدمناه انما هو في ايجاب تعلم الأدلة على القوانين  
 المذكورة في كتب الكلام وقد تقدم شيء من هذا في كتاب الايمان (قوله وان العلماء)  
 يفتح أن ويجوز كسرهما ومن هنا الى قوله واخر طرف من حديث أخرجه أبو داود والترمذي وان  
 حبان والحاكم معجمان حديث أي الدرداء وحسنه حجة الكافي وضعفه غيرهم بالاضطراب  
 في سنده لكن له شواهد يتقوى بها ولم يضعف المصنف بكونه حديثا فلذلك لا يصح في تعالقه  
 لكن ارادته في الترجمة يشعر بان له أصلا وشاهدا في القرآن قوله تعالى ثم أورثنا الكتاب الذين  
 اصطفينا من عبادنا ومناسبة الترجمة من جهة ان الوارث قائم مقام المورث فله حكمه فيما قام  
 مقامه فيه (قوله وورثوا) تشديد الراء المقبوحة أي الانبياء وروى تخفيفها مع الكسرى  
 العلماء ويؤيد الاول ما عند الترمذي وغيره فسه وان الانبياء لم يورثوا دينار ولا درهما وانما  
 ورثوا العلم (قوله يحفظ) أي نصب واخرأي كامل (قوله ومن سلك طريقا) هو من جملة  
 الحديث المذكور وقد أخرج هذا الجملة أيضا مسلم من حديث الاعشى عن أبي صالح عن أبي  
 هريرة في حديث غيره هذا وأخرجه الترمذي وقال حسن قال ولم يقل له صحيح لانه يقال ان الاعشى  
 دلس فيه فقال حديث عن أبي صالح (قلت) لكن في رواية مسلم عن أبي أسامة عن الاعشى  
 حديثا أبو صالح فانفتحت همه بتدليس (قوله طريقا) نكرها ونكر علم التناول أنواع الطرق  
 الموصلة الى تحصيل العلوم الدينية وليندرج فيه القليل والكثير (قوله سهل الله له طريقا) أي  
 في الآخرة وفي الدنيا بان يوفق للاعمال الصالحة الموصلة الى الجنة وفيه بشارة بتسهيل العلم على  
 طالبه لان طلبه من الطرق الموصلة الى الجنة (قوله وقال) أي الله عز وجل وهو معطوف على  
 قوله لقول الله انما يخشى الله ابناءه يخاف من الله من علم قدرته وسلطانه وهم العلماء قال ابن عباس  
 (قوله وما يعقلها) أي الامثال المضروبة (قوله لو كان سمع) أي سمع من يبي ويقيم (أو نطق)  
 عقل من يبرهنه وأوصاف أهل العلم فالعقل لو كان من أهل العلم لكان ما يجب علينا فعلمنا  
 به فنعرفنا (قوله وقال النبي صلى الله عليه وسلم) من يراد الله به خيرا يفقهه) كذا في رواية  
 الاكثرو رواية المستطلي يفهمه باللهاء المشددة المكسورة بعد هاءيم وقد وصله المؤلف باللفظ  
 الاثر بعد هذا بين كاسياني وأما اللفظ الثاني فاخرجه ابن أبي عاصم في كتاب العلم من طريق  
 ابن عمر عن عمر مرفوعا واسنده حسن والفقهاء هو التهم قال الله تعالى لا يكونون يفقهون حديثنا  
 أي لا يفقهون والمراد الفهم في الاحكام الشرعية (قوله وانما العلم بالتعلم) هو حديث مرفوع  
 أيضا ورد ابن أبي عاصم والطبراني من حديث معاوية أيضا بلفظ يأبى الناس تعلموا انما العلم  
 بالتعلم والفقهاء يتفقهون من يراد الله به خيرا يفقهه في الدين اسناده حسن لان فيه مباحا اعتضد

فسد بألم وان العلماء  
 هم ورثة الانبياء ورثوا العلم  
 من أخذه أخذ بحظ وافر  
 ومن سلك طريقا يطلب  
 به علم سهل الله له طريقا  
 الى الجنة وقال جل ذكره  
 انما يخشى الله من عباده  
 العلماء وقال وما يعقلها الا  
 العاقلون وقالوا لو كان سمع  
 أو نطق ما كان لأصحاب  
 السعير وقال هل يستوي  
 الذين يعلمون والذين لا يعلمون  
 وقال النبي صلى الله عليه  
 وسلم من يراد الله به خيرا  
 يفقهه في الدين وانما العلم  
 بالتعلم

تغ

بجسمة من وجه آخر وروى البراء بن ربيعة عن مسعود بن موقر قاروا وأبو نعيم الإصهاني  
 من قواعظ الباب عن أبي الدرداء وغيره فلا يفترش قول من جعله من كلام البخاري والمعنى  
 ليس العلم المقدر إلا ما أخذ من الأنبياء وورثتهم على سبيل العلم (قوله وقال أبو ذر الخ)  
 هذا التعليق وهو موصول في مسند الدارمي وغيره من طريق الأوزاعي حدثني أبو بكر يعني  
 مالك بن مهران عن أبيه قال أنبت أبا ذر وهو جالس عند الجرة الوسطى وقد اجتمع عليه الناس  
 يستفتونه فانه رجل فوقف عليه ثم قال ألم تنه عن الفتيا فرفع رأسه له فقال أرقب أنت على  
 لو وضعته فذكر مثله وروى في الحلية من هذا الوجه وبين أن الذي خاطبه رجل من قريش  
 وإن الذي نهاه عن الفتيا عثمان رضي الله عنه وكان سبب ذلك أنه كان بالشام فاختلف مع معاوية  
 في تأويل قوله تعالى والذين يكتزون الذهب والنفضة فقال معاوية ترأت في أهل الكتاب خاصة  
 وقال أبو ذر نزلت فيهم وفتينا فكتب معاوية إلى عثمان فارسل إلى أبي ذر فخلصت منازعة أدت إلى  
 انتقال أبي ذر عن المدينة فسكن الربة بفتح الراء الموحدة والذال المحجمة إلى أن مات رواه  
 السائي وفيه دليل على أن أبا ذر كان لا يرى بطاعة الامام إظهاره عن الفتيا لانه كان يرى أن ذلك  
 واجب عليه لأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالتبليغ عنه كما تقدم وعلما بضامع الوعد في حق  
 من كتم علما يعلمه وسأيت لعل مع عثمان نحوه والصصامة بهم ملتين الأولى مقفحة هو  
 السيف الصارم الذي لا يثنى وقيل الذي له حد واحد (قوله هذه) إشارة إلى الفتاوى ويذكر  
 ويؤتى وأنفذ بضم الهمزة وكسر الفاء والذال المحجمة أي أمضى وبجيز وبضم المثناة وكسر  
 الحية وبعد الباء رأى تكملوا قتل ونكر كلمة ليسهل القتل والكثرة والمراد أنه يبلغ ما تعلمه في  
 كل حال ولا ينهي عن ذلك ولو أشرف على القتل ولو في كلامه لمجرد النشر لمن غير أن يلاحظ  
 الاستماع والمراد أن الانفاذ حاصل على تقدير وضع الصصامة وعلى تقدير عدم حصوله أولى  
 فهو مثل قوله لو لم يخف الله لم يعصه وفيه الخ على تعليم العلم واحتمال المشقة والصبر على  
 الأذى طلبا للنواب (قوله وقال ابن عباس) هذا التعليق وصله ابن أبي عاصم أيضا باسناد حسن  
 وانطيط باسناد آخر حسن وقد فسر ابن عباس الرازي بأنه الحكيم الفقيه ووافق ابن مسعود  
 فيما رواه إبراهيم الخزاز في غير ما عنه باسناد صحيح وقال الأصمعي والاسمعي الرازي نسبة إلى  
 الرب أي الذي يقصده أمره الرب بقصده من العلم والعمل وقال ثعلب قيل للعلماء راويون  
 لأنهم يرون العلم أي يقومون به ووردت الألف والنون للمبالغة والحاصل أنها تختلف في  
 هذه النسبة هل هي نسبة إلى الرب أو إلى التربة والتربة على هذا العلم وعلى ما حكاه البخاري لتعليمه  
 والمراد بصغار العلم ما وضع من مسائله وبكباره ما قيل في علمهم جزئيا به قيل كما أنه أو  
 فروعه قيل أصوله أو بقدماته قبل مقاصده وقال ابن الأعرابي لا يقال للعلماء راويون حتى يكون  
 عالما على أعلاما (الفائدة) \* اقتصر المصنف في هذا الباب على ما ورد من غير أن يورد حديثا  
 موصولا على شرطه فاما أن يكون بض له ليورد فيه ما ثبت على شرطه أو لا يكون فعمد ذلك  
 اكتفاء بما ذكره الله أعلم (قوله باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقولهم) هو بالخاء المحجمة  
 أي يشهدهم والموعظة النصيح والتذكير وعطف العلم عليهما من باب عطف العام على الخاص  
 لأن العلم يشمل الموعظة وغيرها وانما عطفته لأنها منصوفة في الحديث وذكر العلم استنباطا

تج

٧٩/٢

٨٠/٢

وقال أبو ذر ولو وضعته  
 الصصامة على هذه وأشار إلى  
 قفاه ثم ظننت أني أنفذ كلمة  
 سمعت من النبي صلى الله عليه  
 وسلم قبل أن تجيز وأعلى  
 لا تنفذها وقال ابن عباس  
 كوناوا بينين حمله فقهاء  
 علمه ويقال الرازي الذي  
 يربي الناس بصغار العلم قبل  
 بكباره (باب) \* ما كان النبي  
 صلى الله عليه وسلم يقولهم  
 بالموعظة

(قوله ثلاثين) استعمل في الترجمة معنى الحديثين اللذين ساقهما وتضمن ذلك تفسير السامة بالنفور وهما متقاربان ومناسبتان لما قبله ظاهرة من جهة ما حكاه آخر من تفسير الرباني كنسبة الذي قبله من تشديد أي ذر في آخر التبليغ لما قبله من الأمر بالتبليغ وغالب أبواب هذا الكتاب لمن أمن النظر فيها والتأمل لا يخاف عن ذلك (قوله سفبان) هو النوري وقد رواه أجد في مسنده عن ابن عينة لكن محمد بن يوسف القرباني وإن كان يرى عن السفبان فإنه حين يطلق يريده النوري كان البخاري حيث يطلق محمد بن يوسف لا يريده إلا القرباني وإن كان يرى عن محمد بن يوسف السكندى أيضا وقد وهم من زعم أنه هنا السكندى (قوله عن أبي وائل) في رواية أحمد المذكور مع شقمتا وهو أبو وائل وأقال هذا التصريح رفع ما يوههم في رواية مسلم التي أخرجهما من طريق علي بن مسهر عن الأعشى عن شقيق عن عبد الله فقد كراه الحديث قال علي بن مسهر قال الأعشى وحدني عمرو بن مرة عن شقيق عن عبد الله أنه قد قدموا هذه الرواية عن الأعشى دلالة على أن شقيق ثم سمي الواسطة بينهما وليس كذلك بل معهما في أبي وائل بالرواية معهما عن الواسطة وأراد بذلك الرواية الثانية وإن كانت نازلة تأكيده أوليها على عنائه بالرواية من حيث أنه سمعها نازلة فلم يقطع بذلك حتى سمعه عاليا وكذا صرح الأعشى بالتحدث عند المصنف في الدعوات من رواية حفص بن غيث عن عتبة قال حدثني شقيق وزاد في روايته أنهم كانوا ينتظرون عبد الله بن مسعود ليخرج إليهم فيذكرهم وأنهم لما خرج قال أما أي أخبر بكنائكم ولكنه يمنعني من الخروج إليكم فقد كراه الحديث (قوله كان يخفون) بالخاء المعجمة وتشديد الواو قال الخطابي الخائف بالمعجمة هو القائم المتعهد للمال يقال خال المال يخول له لا إذا تعهدوا وصلحه والمعنى كان راعي الأوقات في تذكرة ما لا يفعل ذلك كل يوم لئلا يغفل والخوف بالنون أيضا يقال يخون الشيء إذا تعهدوه وحفظه أي اجتنب الخيانة فيه كما قيل في تحت زنا ثم ونظائرهما وقد قيل إن أبا عمرو بن العلاء سمع الأعشى يحدث هذا الحديث فقال يخولنا باللام فرد عليه بالنون فلم يرجع لأجل الرواية وكلا اللفظين جائز وحكي أبو عبيد الهروي في الفهرستين عن أبي عمرو الشيباني أنه كان يقول الصواب يخولنا بالخاء المهملة أي يطلب أحوالنا التي تنشط فيها للموعدة (قلت والصواب من حيث الرواية الأولى فقد رواه منصور عن أبي وائل كرواية الأعشى وهو في الباب الآخر وإذا ثبتت الرواية ووضح المعنى بطل الاعتراض (قوله علينا) أي السامة الطارئة علينا وضمن السامة معنى المشقة فقد أهاب لي والصلة مخدوفة والتقدير من الموعدة ويستفاد من الحديث استحباب ترك الدائمة في الحدي في العمل الصالح خشية الملل وإن كانت المواظبة مطلوبة لكنا على قسمين إما كل يوم مع عدم التكلف وإما يوما بعد يوم فيكون يوم الترك لأجل الراحة ليقل على الثاني بنشاط وإما لو مافي الجمعة ويختلف باختلاف الأحوال والأشخاص والضابط الحاجب مع مراعاة وجود النشاط واحتل عمل ابن مسعود مع استدلاله أن يكون اقتدى بفعل النبي صلى الله عليه وسلم حتى في اليوم الذي عنده احتل أن يكون اقتدى بجزء العمل والترك الذي عر عنه بالتخول والثاني أظهر وأخبر بعض العلماء من حديث الباب كراهة تشبه غير الرواتب بالرواتب بالمواظبة عليها في وقت معين وانما لو جامع ما لك ما يشبه ذلك (قوله

والعلم كـ لا ينفروا  
حدثنا محمد بن يوسف قال  
أخبرنا سفبان عن الأعشى  
عن أبي وائل عن ابن مسعود  
قال كان النبي صلى الله عليه  
وسلم يخولنا بالموعدة في الأيام  
كراهة السامة علينا

٦٨  
٢٢  
تحفة  
٩٢٥٤

## تحفة ٦٩

حدثنا محمد بن بشار قال

حدثنا يحيى قال حدثنا

شعبة قال حدثني أبو السباع

عن أنس عن النبي صلى الله

عليه وسلم قال يسروا ولا

تفسروا ويسروا ولا تفسروا

«(باب)» من جعل لاهل

العلم أيا ما معلومة «حدثنا

عثمان بن أبي شيبة قال

حدثنا جرير عن منصور

تحفة عن أبي وائل قال كان عبد

الله يذكر الناس في كل خيس

فقال له رجل يا أبا عبد الرحمن

لوددت أنك ذكرتنا كل يوم

قال أمانه يعني من ذلك

أني أكره أن أملككم وإني

أستولكم بالوعظة كما كان

النبي صلى الله عليه وسلم

يقول لها يا مخافة السامة

علينا «(باب)» من يراد الله به

خيرا ينفقه «حدثنا سعيد بن

عفير قال حدثنا ابن وهب

عن يونس عن ابن شهاب قال

قال جابر بن عبد الرحمن

سمعت معاوية خطيبا يقول

سمعت النبي صلى الله عليه

وسلم يقول من يراد الله به

خيرا



إذا تمردوا لحدث فإنه علم كثير وقد فسرهم أبو عبيد في كتابه غريب الحديث فقال معناه تفقهوا  
وأتم صغار قبيل أن تصيروا سادة فتتبعكم الأنفة عن الأخذ عن هودونكم فتبوقوا أجهالا  
وفسرهم للغوي بالتزويج فإنه إذا تزوج صار سيد أهله ولا سيما إن ولده وقيل أراد عمر الكف  
عن طلب الرياسة لأن الذي يتفقه يعرف ما فيها من الفوائد فيحبها وهو جل بعيد إذا المراد بقوله  
تسودوا السيادة وهي أعم من التزويج ولا وجه لمن خصه بذلك لأنه قد تكون به وبغيره من  
الاشياء الشاغلة لأصحابها عن الاشتغال بالعلم وجوز الكرماني أن يكون من السواد في اللغة  
فيكون أمر الشاب بالتفقه قبل أن تسود لحيشته أو أمر الكهل قبل أن يتحول سواد الحية إلى  
الشيب ولا يخفى تكلفه وقال ابن المنبر مطابقة قول عمر للرجة أنه جعل السيادة من غزرات  
العلم وأوصى الطالب باعتناء الزيادة قبل بلوغ درجة السيادة وذلك يحقق استحقاق العلم  
بأن يفيض صاحبه فإنه سبب لسيادته كذا قال والذي يظهر لي أن مراد البخاري أن الرياسة وإن  
كانت عما يقبض بها صاحبها في العادة لكن الحديث دل على أنها الغلبة لا تكون إلا بأحد  
أمر من العلم أو الجود ولا يكون الجود محمودا إلا إذا كان بعلم فكأنه يقول تعلموا العلم قبل  
حصول الرياسة لتغبطوا إذا غلبتم بحق ويقول أيضا أن تعلم الرياسة التي من عاداتها أن تنزع  
صاحبها من طلب العلم فأنزكوها تلك العادة وتعلموا العلم لتفصل لكم الغلبة الحقيقية ومعنى  
الغلبة معنى المرفأ أن يكون له نظير ما لا آخر من غير أن يزول عنه وهو المراد بالحسد الذي أطلق في  
الخبر كما سنبيه (قوله) حدثنا اسمعيل بن أبي خالد على غير ما حدثناه الزهري يعني أن الزهري حدث  
سفيان بهذا الحديث بلطف غير اللطف الذي حدث به اسمعيل ورواية سفيان عن الزهري أخرجها  
المصنف في التوحيد عن علي بن عبد الله عنه قال قال الزهري عن سالم ورواهما مسلم عن  
زهري بن حرب وغيره عن سفيان بن عيينة قال حدثنا الزهري عن سالم عن أبيه ساقه مسلم تاما  
واختصره البخاري وأخرجه البخاري أيضا تاما في فضائل القرآن من طريق شعيب عن الزهري  
حدثني سالم بن عبد الله بن عمر فذكره وسنذكر ما تخالف فيه الروايات بعد أن شاء الله تعالى  
(قوله) قال سمعت القائل هو اسمعيل بن أبي خالد عن سالم بن عبد الله (قوله) لا حسد) الحسد في زوال النعمة  
عن المنعم عليه وخصه بعضهم بأن يخفى ذلك لنفسه والحق أنه أعم وسببه أن الطباع يميلون على  
حب الترفع على الجنس فإذا رأى لغيره ما ليس له أحب أن يزول ذلك عنه ليرتفع عليه أو مطلقا  
لساويه وصاحبه مذموم إذا عمل يقتضي ذلك من تصميم أو قول أو فعل ويخفى لمن خطر له ذلك  
أن يكبر كما يكبر ما يكره ما وضع في طبعه من حب المنيات واستنوا من ذلك ما إذا كانت النعمة  
لكافر أو فاسق يستعين بها على معاصي الله تعالى فهذا حكم الحسد بحسب حقيقته وأما  
الحسد المذكور في الحديث فهو الغبطة وأطلق الحسد عليها مجازا وهي أن يخفى أن يكون له  
مثل ما لغيره من غير أن يزول عنه والحرص على هذا يسمى منافسة فإن كان في الطاعة فهو محمود  
ومنه فلتنافس المنافسون وإن كان في المعصية فهو مذموم ومنه ولا تنافسوا وإن كان في  
المنازاة فهو مباح فكأنه قال في الحديث لا غبطة أعظم أو أفضل من الغبطة في هذين الأمرين  
ووجه الحصر أن الطاعات إما دينية أو مالية أو كائنات عنهما وقد أشار إلى الدينية بإتيان الحكمة  
والقضاء بها وتعليمها ولطف حديث ابن عمر رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار

حدثني اسمعيل بن أبي خالد  
على غير ما حدثناه الزهري  
قال سمعت قيس بن أبي حازم  
قال سمعت عبد الله بن  
مسعود قال قال النبي صلى  
الله عليه وسلم لا حسد

والمراد اقيام به العمل به مطلقا عدم من تلاوته داخل الصلاة وأخارجها من تعليمه والحكم  
والفتوى بمقتضاه فلا تخالف بين لفظي الحديثين ولا جدم حديث يزيد بن انخس السلمي  
رجل آناه الله القرآن فهو يوم به آناه الليل وآناه النهار ويتبع ما فيه ويجوز حمل المصدق  
الحديث على حقيقة على أن الاستثناء منقطع والتقدير في الحسد مطلقا لكن هاتان الخصلتان  
محمودتان ولا حسد فيهما فلا حسد أصلا **(قوله** الا في اثنين) كذا في معظم الروايات اثنتين  
بناء التائب أي لا حسد محمود في شيء الا في خصلتين وعلى هذا فقوله رجل بالرفع والتقدير خصلة  
رجل حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وللمصنف في الاعتصام الا في اثنين وعلى هذا  
فقوله رجل بالخفض على البدلية أي خصلة رجلين ويجوز ان نصب باضمار أعني وهي رواية ابن  
ماجه **(قوله** مالا) نكره ليشمل القليل والكثير **(قوله** فسلط) كذا في ذرو الباقي فسلطه  
وعبر بالتسلط لادلائمه على قهر النفس المجهولة على الشئ **(قوله** هلكنه) بفتح اللام والكاف أي  
اهلكه وعبر بذلك ليدل على أنه لا يبقى منه شيء وكذا بقوله في الحق أي في الطاعة ليزيل عنه  
أبهام الأسراف المذموم **(قوله** الحكمة) اللام للعهد لان المراد من القرآن على ما أثرنا البقل  
ويقيل المراد بالحكمة كل ما منع من الجهل وزجر عن القبيح (فائدة) زادوا هرة في هذا  
الحديث ما يدل على ان المراد بالحسد المذكور هنا الغيبة كما ذكرناه ولفظه فقال رجل لبتني  
أوتيت مثل ما أوتى فلان فعملت مثل ما عمل ما يعلل وأورد المصنف في فضائل القرآن وعند الترمذي  
من حديث أبي بكشة التماري بفتح الهمزة واسكان النون أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقول فذكر حديثا طويلا فله استواء العامل في المال بالحق والخفي في الاجر ولفظه وعبد رزقه  
الله على ما دلل برزقه مالا فهو صادقة النية يقول لو أن لي مالا لعملت مثل ما عمل فلان فأجرهما  
سواء وقد كوفي ضد هما أنهما في الوزر سواء وقال فيه حديث حسن صحيح واطلاق كونهما سواء  
يرد على الخطأ في جزمه بان الحديث يدل على ان الغنى اذا قام بشروط المال كان أفضل من  
الفقر فم يكون أفضل بالنسبة الى من أعرض ولم يتن لكن الافضلية المستفادة منه هي بالنسبة  
الى هذه الخصلة فقط لا مطلقا وسكون لنا عودة الى البحث في هذه المسئلة في حديث الطاعم  
الشارك كالصائم الصانع حيث ذكره المؤلف في كتاب الاطعمة ان شاء الله تعالى **(قوله** باب ما ذكر  
في ذهاب موسى في البحر الى الخضر) هذا الباب معقود للترغيب في احتمال المشقة في طلب العلم  
لان ما يغتبط به تحتمل المشقة فيه ولان موسى عليه الصلاة والسلام لم يتعبه بلوغه من السادة  
الحل الاعلى من طلب العلم وركوب الزواجر لاجله فظهر بهذا مناسبة هذا الباب لما قبله وظهر  
التوبيخ ان موسى ركب البحر لما توجه في طلب الخضر وفيه نظر لان الذي ثبت عند المصنف  
وغيره انه خرج في البروسيا في لفظ نفخ جاشيان وفي انظر لا جد حتى أتيا الصخرة وانما ركب البحر  
في السفينة هو والخضر بعد ان التقيا فيجوز قوله الى الخضر على ان فيه حذوا الى مقصد  
الخضر لان موسى لم يركب البحر لحاجة نفسه وانما ركبته تعال الخضر ويجعل ان يكون التقدير  
ذهاب موسى في ساحل البحر فيكون فيه حذو ويمكن أن يقال مقصود الذهاب انما حصل بتمام  
القصة ومن تماماته ان ركب معه البحر فاطلق على جميعها ذهابا مجازا اما من اطلاق الكل على  
البعض أو من تسمية السبب باسم ما سبب عنه وحمله ابن المنير على أن اليعنى مع وقال ابن

الا في اثنين رجل آناه الله  
مالا فسلط على هلكنه في  
الحق ورجل آناه الله  
الحكمة فهو يقضى بها  
وبه لهما **(باب)** ما ذكر  
في ذهاب موسى في البحر  
الى الخضر عليها السلام  
وقوله تعالى هل أتبعك  
على أن تعلى

الآية حديثنا محمد بن غفر  
الزهرى قال حدثنا يعقوب  
ابن ابراهيم قال حدثني أبي  
عن صالح عن ابن شهاب  
حدثه أن عبدا لله بن  
عبد الله أخبره عن ابن عباس  
تحفة أنه سمى هو والحري بن قيس  
ابن حصن الفزاري في  
صاحب موسى فقال ابن  
عباس هو خضر ففرجهما  
أبي بن كعب فعداه ابن  
عباس فقال اني قماريت  
أباوصاحي هذا في صاحب  
موسى الذي سأل موسى  
السبيل الى اقبيه هل سمعت  
التي صلى الله عليه وسلم  
يذكر شأنه قال نعم سمعت  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول بينما موسى في  
ملا من بني اسرائيل جاءه  
رجل فقال هل تعلم أحدا  
أعلم منك قال موسى  
لا فأوحى الله الى موسى بلى  
عبدا لخضر فسأل موسى  
السبيل اليه فجعل الله له  
الحوت آية وقيل له اذا  
فقدت الحوت فأرجع فانك  
ستلقاه وكان يسبح أثر  
الحوت في البحر فقال لموسى  
فتاه أرايت أذا و شأالي  
البحر فاني نسيت الحوت  
وبأنسائه الا الشيطان  
إن ذكره قال ذلك ما كا  
نبي فارتد اعلى آثارهما  
فوجد خضر فكان  
من شأنهما الذي قص الله  
عز وجل في كتابه

رشد يَحْتَمِلُ ان يكون ثبت عند البخاري ان موسى توجه في البحر لطلب الخضر (قلت) لعله  
قوى عنده أحد الاحتمالين في قوله فكان يسبح أثر الحوت في البحر فالظن يَحْتَمِلُ أن يكون  
لموسى ويَحْتَمِلُ أن يكون الموت ويؤيد الاول ما جاء عن أبي العباس وغيره فروى عبد بن حميد  
عن أبي العباس ان موسى التقي بالخضر في جزيرة من جزائر البحر انتهى والتوصل الى جزيرة في  
البحر لا يقع الا بساولة البحر غالبا وعنده أيضا من طريق الربيع بن أنس قال انجاب الماء عن  
مسلك الحوت فصارت طاقة مفتوحة فدخلها موسى على أثر الحوت حتى انتهى الى الخضر فهذا  
يوضح انه ركب الجباله وهذا الاثران الموقوفان رجالهما ثقات (قوله الآية) هو بالنصب  
بقتدر فذكر على المنعولية وقد ذكر الاصل في روايته باي الآية وهي قوله مما علمت رشدا  
(قوله حديثنا) وللاصلي حديث بالافراد (قوله غفر) تقدم في المقدمة أنه بالغين المجبة مصغرا  
ومجدوشه وأبو ابراهيم بن سعد زهير بن وكذا ابن شهاب شيخ صالح وهو ابن كسان (قوله  
حديثه) لكن سميت حديث غيره وهو محمول على السماع لان صالحا غير مدلس (قوله تبارى) أي  
تجادل (قوله والحر) هو بضم الحاء وتشديد الراء المهملة وتين وهو صحن في مشهور ذكره ابن السكن  
 وغيره وله ذكر عند المصنف أيضا في قصة له مع عمر قال فيها وكان الحرمن النفر الذين يذهبهم عمر  
 مشهور يعني لفضله (قوله قال ابن عباس هو خضر) لم يذكر ما قال الحر بن قيس ولا وقت على  
 ذلك في شيء من طرق هذا الحديث وخضر بفتح أوله وكسر ثانيه أو بكسرا أوله واسكان ثانيه ثبتت  
 بهما الرواية وبأبواب الأنف واللام فيه ومجدوهم وهذا التامري الذي وقع بين ابن عباس والحر  
 غير التامري الذي وقع بين سعيد بن جبيرة ووف الكلابي فان هذا في صاحب موسى هل هو الخضر  
 أو غيره الذي في موسى هل هو موسى بن عمران الذي أنزلت عليه التوراة أو موسى بن ميثا بكسر  
 الميم وسكون التثنية بعدها مجة وساق سعيد بن جبيرة الحديث عن ابن عباس أنهم من سياق  
 عبدا لله بن عبد الله بن عتبة لهذا بشي كثير وساق في ذلك مصفلا في كتاب التفسير ان شاء الله  
 تعالى ويقال ان اسم الخضر بلام واحدة ولا مائة ثم تخففت وساق في أحاديث الأسماء النقل  
 عن سبب تسميته بالخضر وساق في نقل الخلاف في تسميته وهل هو رسول أو نبى فقط وأما في  
 اللام أو ولي فقط وهل هو باق أو مات (قوله فدعا) أي ناداه وذكر ابن التين ان فيه حديثا  
 والتقدير فقام اليه فساء لان المعروف عن ابن عباس التاديب مع من يأخذ عنه وأخباره في  
 ذلك شهيرة (قوله اذ جاء رجل) لم أقف على تسميته (قوله بلى عبدا) أي هو أعلم ولكن سميت  
 بلى بالسكان واللام والتقدير فأوحى الله اليه لا تطلق النبي بل قل خضر وانما قال عبدا وان كان  
 السياق يقتضي ان يقول عبدا لله لكونه أورد على طريق الحكاية عن الله سبحانه وتعالى  
 والاضافة فيه للتعظيم (قوله يسبح أثر الحوت في البحر) في هذا السياق اختصار يأتي بانه  
 عند من رجه ان شاء الله تعالى (قوله ما كاتبي) أي طلب لان فقد الحوت جعل آية في  
 علامة على الموضع الذي فيه الخضر وفي الحديث جواز التجادل في العلم اذا كان بغير نعت  
 والرجوع الى أهل العلم عند النزاع والعمل بغير الواحد الصدوق وركوب البحر في طلب  
 العلم بل في طلب الاستكثار منه ومشرعية حل الزاد في السفر وزوم التواضع في كل حال  
 ولهذا حرص موسى على الالتقاء بالخضر عليهما السلام وطلب التعلم منه تعليقا لقومه ان



يأيدوا بأبوابه وتبينهم إلى أن ركن نفسه أن يسلك مسلك التواضع **(قوله)** باب قول النبي صلى الله عليه وسلم اللهم عليه الكتاب استعمل لفظ الحديث ترجمة تمسكاً بذلك لا يختص جوازاً باب عباس والضمير على هذا الغرض كور ويحتمل أن يكون لابن عباس نفسه لتقدم ذكره في الحديث الذي قبله إشارة إلى أن الذي وقع لابن عباس من غلبته للعرن قس انما كان بدعاء النبي صلى الله عليه وسلم له **(قوله)** حدثنا أبو معمر هو عبد الله بن عمرو بن أبي الجراح المعروف بالمقعذ البصري **(قوله)** حدثنا خالد هو ابن مهران الخذاء **(قوله)** ضمني رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد المصنف في فضل ابن عباس عن مسدد عن عبد الوارث إلى صدره وكان ابن عباس إذا ذلك غلاماً ميمناً فاستفاد منه جوازاً احتضان الصبي القريب على سبيل الشفقة **(قوله)** عليه الكتاب بن المصنف في كتاب الطهارة من طريق عبيد الله بن أبي يزيد عن ابن عباس سبب هذا الدعاء ولفظه دخل النبي صلى الله عليه وسلم الخلا فوضعت له وضواً زاد مسلم فلما خرج قال من وضع هذا فأخبره وسلم قالوا ابن عباس ولا جندوا ابن حبان من طريق سعد بن جبير عنه أن ميمونة هي التي أخبرته بذلك وأن ذلك كان في بيتهم إلا ولعل ذلك كان في الليلة التي بات ابن عباس فيها عندها البري صلاته رسول الله صلى الله عليه وسلم كما سألني في موضعه أن شاء الله تعالى وقد أخرج أحمد من طريق عمرو بن دينار عن كريب عن ابن عباس في قيامه خلف النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الليل وفيه فقال لما بالاك أ جعلك هذا في تخلفني فقلت أو ينبغي لأحد أن يصلي هكذا وأنت رسول الله فعداني أن يزيدني الله فيما وعلا والمراد بالكتاب القرآن لأن العرف الشريعي عليه والمراد بالتعليم ما هو أعم من حفظه والتفهيم فيه ووقع في رواية مسدد بالحكمة بدل الكتاب وذكر الأسمعي أن ذلك هو الثابت في الطرق كلها عن خالد الخذاء كذا قال وفيه نظر لأن المصنف أخرج أيضاً من حديث وهيب عن خالد بلفظ الكتاب أيضاً فيعمل على أن المراد بالحكمة أيضاً القرآن فيكون بعضهم رواه بالعمى والنسائي والترمذي من طريق عطاء عن ابن عباس قال دعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقرى الحكمة فمررتين فيجتمعت تعدد الواقعة فيكون المراد بالكتاب القرآن وبالحكمة السنة ويؤيده أن في رواية عبيد الله بن أبي زيد التي قد منها ما عند الشيخين اللهم فقهاه في الدين لكن لم يقع عند مسلم في الدين وذكر الجدي في الجمع أن أباسمه هو ذكر في أطراف الصحيجين بلفظ اللهم فقهاه في الدين وعلمه التأويل قال الجدي وهذه الزيادة ليست في الصحيجين **(قلت)** وهو كما قال نعم هي في رواية سعد بن ابن جبير التي قد منها ما عند أحمد وابن حبان والطبراني ورواه ابن سعد من وجه آخر عن عكرمة مرسلاً وأخرج البيهقي في معجم الصحابة من طريق زيد بن أسلم عن ابن عمر كان عمر يدعوا ابن عباس ويقره ويقول اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم دعائك في ما تحسب أن سأله وقال اللهم فقهاه في الدين وعلمه التأويل ووقع في بعض نسخ ابن ماجه من طريق عبد الوهاب الثقفي عن خالد الخذاء في حديث الباب بلفظ اللهم عليه الحكمة وتأويل الكتاب وهذه الزيادة مستغربة من هذا الوجه فقد رواه الترمذي والأسمعي وغيرهما من طريق عبد الوهاب بن وهب وقد وجدته عند ابن سعد من وجه آخر عن طاوس عن ابن عباس قال دعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم فشرح علي ناصيتي وقال اللهم عليه الحكمة وتأويل الكتاب وقدر واه أجدهن

\* (باب) قول النبي صلى الله عليه وسلم اللهم عليه الكتاب  
\* حدثنا أبو معمر قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا خالد عن عكرمة عن ابن عباس قال ضمني رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال اللهم عليه الكتاب

٢٥  
تسني  
تحفة  
٦٠٤٩

له  
ت  
د  
ن  
ن  
ب  
را  
را  
إله  
ي  
ن  
عر  
لي  
ت  
لح  
مر  
سر  
ان  
الله  
قل  
ينفخ  
نذا  
في  
في  
كان  
مال  
سأله  
أبي  
نت  
لل  
حال  
هان

حليم عن خالفيه حديث الباب بلفظ مسجع على رأسي وهذه الدعوة مما تحقق اجابة النبي صلى الله عليه وسلم فيها لما علم من حال ابن عباس في معرفة التفسير والتفهيم في الدين رضى الله تعالى عنه واختلاف الشراح في المراد بالحكمة هنا فقبل القرآن كما تقدم وقبل العمل به وقبل السنة وقبل الاصابة في القول وقبل الحثية وقبل التثني عن الله وقبل العقل وقبل ما يشهد العقل بجمعه وقبل نور يفرقه بين الالهام والوسواس وقبل سرعة الجواب مع الاصابة وبعض هذه الاقوال ذكرها بعض أهل التفسير في تفسير قوله تعالى ولقد آتينا لقمان الحكمة والاقرب ان المراد بها في حديث ابن عباس الفهم في القرآن وسماى من بذلك في المناقب ان شاء الله تعالى **(قوله باب متى يصح جماع الصغير)** زاد الكشي في النبي الصغير وقد صود الباب الاستدلال على ان الملوغ ليس شرطاً في الحمل وقال الكرماني ان معنى الجمعة هنا جواز قبول مسموعه **(قلت)** وهذا تفسير لثمة الجمعة لانفس الجمعة وأشار المصنف بهذا الى اختلاف وقوع بين أحمد بن حنبل ويحيى بن معين رواه الخطيب في الكفاية عن عبد الله بن أحمد وغيره ان يحيى قال قل من العمل خمس عشرة سنة لكون ابن عمر يتوهم أحد اذ لم يبلغها فبلغ ذلك أحمد فقال بل اذ عقل ما يسمع وانما قصة ابن عمر في القتال ثم ورد الخطيب أشياء مما حفظها جمع من الصحابة ومن بعدهم في الصغير وحديث أبيه بعد ذلك وقلت عنهم وهذا هو المعتمد وما قاله ابن معين ان أراد به تحديداً تداء الطيب بنفسه فوجه وان أراد به حديث من سمع اتفاقاً وأعطى به فسمع وهو صغير فلا وقد نقل ابن عبد البر الاتفاق على قبول هذا وفيه دليل على ان مراد ابن معين الاول وما احتج به بان النبي صلى الله عليه وسلم رد البراء وغير يوم يدرى كان لم يبلغ خمس عشرة فرد وبيان القتال يقصد فيه من يد القوة والصبر في الحرب فكانت مظنته من البلوغ والسماع يقصد فيه التهم فكانت مظنته القميز وقد اخرج الاوزاعي ذلك بحديث مرويه بالصلاة السبع **(قوله حديثنا اسمعيل)** هو ابن أبي أويس وقد ثبت ذلك في رواية كريمة **(قوله على جبار)** هو اسم جسر شعل الذكروا الاثنى قولك بعمر وقد شد جارة في الاثنى كحاف في الصحاح **(قوله)** وأنان بفتح الهمزة وشذ كسرها كما حكاه الصغاني في الاثنى من الجبرور مما قالوا الاثنى اثنان حكاك بونس وأنكره غيره لحاظ في الرواية على اللغة النحوي وجاراً تان بالثمنين فبها على النعت أو البدل وروى في الاضافة وذكر ابن الاثير ان فائدة التضمن على كونها اثني للاستدلال بطريق الاولى على ان الاثنى من ثمن آدم لا تقطع الصلاة لانهم أشرف وهو قياس صحيح من حيث النظر لان الخبر الصحيح لا يدفع بمثله كإساقى البحث فيه في الصلاة ان شاء الله تعالى **(قوله ناهزت)** أي قاربت والمراد بالاحتمام البلوغ التبري **(قوله الى غير جدار)** أي الى غير سرة قاله الشافعي وساق الكلام يدل على ذلك لان ابن عباس أوردته في معرض الاستدلال على ان المرويين يدي المصلح لا يقطع صلاته ويؤيده رواية البزار بلفظ والنبي صلى الله عليه وسلم يصلي المكتوبة ليس بشيء يستبرئ **(قوله)** بين يدي بعض الصف هو مجاز عن الأمام بفتح الهمزة لان الصف ليس له بدو بعض الصف بمحفل ان يرايه بعض من الصفوف أو بعض من أحد الصفوف قاله الكرماني **(قوله ترتع)** بمشنيين مفتوحين وضم العين أي تأكل ما تشاء وقبل تسرع في المشي وجاء أيضاً بكسر العين بوزن يفتعل من الرمي وأصله ترتعي لكن حذف الياء بتحقيقنا والاول أصوب ويدل عليه رواية المصنف في الحج نزات عنها

**(باب) \* متى يصح جماع الصغير \* حديثنا اسمعيل**  
 قال حديثنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عبد الله بن عباس قال أقبلت راكياً على جبار أنان وأنا ومثد قد ناهزت الاحتلام ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على غير جدار فررت بين يدي بعض الصف وأرسلت الانان ترتع

٧٦

ع

تحفة

٥٨٢٤

فرفعته (قوله ودخلت) وللكشميني فدخلت بالفاء (قوله فلم يشكر ذلك على أحد) قيل فيه جواز  
تقديم المسئلة الراجعة على المسئلة الخفيفة لأن المروءة مسئلة خفيفة والدخول في الصلاة  
مصلحة راجعة واستدل ابن عباس على الجواز بعدم الانكار لانتهاء الموانع اذ ذلك ولا يقال منع  
من الانكار اشغاله بهم بالصلاة لانه نفي الانكار مطلقا فتناول ما بعد الصلاة وأضاف كان الانكار  
يمكن بالاشارة وفيه ما ترجم له ان التحمل لا يشترط فيه كمال الاهلية وانما يشترط عند الاداء ويلحق  
بالصبي في ذلك العبد والفاسق والكافر وقامت حكاية ابن عباس لفعل النبي صلى الله عليه وسلم  
وتقرر به مقام حكاية قوله الا فرق بين الامور الثلاثة في شرائط الاداء فان قيل التقييد بالصبي  
والصغير في الترجمة لا يطابق حديث ابن عباس اجاب الكرمانى بان المراد بالصغير غير البالغ وذكر  
الصبي معه من باب التوضيح ويحتمل ان يكون اللفظ الصغير يتعلق بقصة محمود ولفظ الصبي يتعلق  
بهم ماعوا والله أعلم وسأشفي باقي مباحث هذا الحديث في كتاب الصلاة ان شاء الله تعالى (قوله حدثنا  
محمد بن يوسف) هو اليكندى كما ترجمه البيهقي وغيره وأما القرباني فليست له رواية عن أبي مسهر  
وكان أبو مسهر شيخ الشافعين في زمانه وقد لقبه البخاري وسمع منه شباب يسير واحداث عنه هنا  
بواسطة وذكر ابن المرباط فيما نقله ابن رشد عنه ان أبا مسهر نقل رواية هذا الحديث عن محمد بن  
حرب وليس كما قال ابن المرباط فان النسائي رواه في السنن الكبرى عن محمد بن المصنف عن محمد بن  
حرب وأخرجه البيهقي في المدخل من رواية محمد بن جوصاء وهو بفتح الجيم والصاد المهملة عن  
سلمة بن الخليل وأبي التثبي وهو بفتح المثناة وكسر القاف كلاهما عن محمد بن حرب فهو ثلاثة  
شعيرات في مسهر روى عن محمد بن حرب فكانه المتفرد به عن الزبيدي وهذا الاستدلال الزهري  
شاميون وقد دخلها هو وشيخه محمود بن الربيع بن سراقبة بن عمرو الانصاري الخزرجي وحديثه  
هذا طرف من حديثه عن عتيان بن مالك الا ان في الصلاة من رواية صالح بن كيسان وغيره عن  
الزهري وفي الرافق من طريق معمر عن الزهري أخبرني محمود (قوله عقلت) هو بفتح القاف  
أى حفظت (قوله محبة) بفتح الميم وتشديد الجيم والمحب هو ارسال المائتين التميم وقيل لا يسمى محبا  
الا ان كان على بعد وفعله النبي صلى الله عليه وسلم مع محمود امامداعية معه أوليا بارك عليه بها  
كما كان ذلك من شأنه مع أولاد الصحابة (قوله وأبا بن خنس) لم أرا التقييد بالنسب عند تقدمه  
في شيء من طريقه لاني الصحيح ولا في غيره ما من الجوامع والمسانيد الا في طريق الزبيدي هذه  
والزبيدي من كبار الحفاظ المتقنين عن الزهري حتى قال الوليد بن مسلم كان الاوزاعي يفضل  
على جميع من سمع من الزهري وقال أبو داود وادلس في حديثه خطأ وقد تابعه عبد الرحمن بن عمر  
عن الزهري ومن نقله عند الطبراني والخطيب في الكفاية من طريق عبد الرحمن بن عمر وهو  
بفتح التميم وكسر الميم عن الزهري وغيره قال حدثني محمود بن الربيع ووفى النبي صلى الله عليه  
وسلم وهو ابن خمس سنين فانادت هذه الرواية الواقعة التي ضبطها كانت في آخر سنة من  
حياة النبي صلى الله عليه وسلم وقد ذكر ابن حبان وغيره انه مات سنة تسع وتسعين وهو ابن أربع  
وتسعين سنة وهو مطابق لهذه الرواية وقد ذكر القاضي عياض في الاملاء وغيره أن في بعض  
الروايات انه كان ابن أربع ولم أقف على هذا صرح بها في شيء من الروايات بعد التمسك التام الا ان  
كان ذلك مأخوذا من قول صاحب الاستيعاب انه عقل المجرة وهو ابن أربع سنين وأبو خنس وكان

ودخلت الصف فلم يشكر  
ذلك على أحد حدثني محمد  
ابن يوسف قال حدثنا أبو  
مسهر قال حدثني محمد بن  
حرب قال حدثني الزبيدي  
عن الزهري عن محمود بن  
الربيع قال عقلت من النبي  
صلى الله عليه وسلم محبة  
مجهول في وجهي وأبا بن خنس  
سنين

٧٧

٢٢٢

تحفة

١١٢٢٥

من دلو: (باب) \* انطروج  
في طلب العلم ورجل جابر  
ابن عبد الله مسيرته شهر الى  
عبد الله بن أنيس في حديث  
واحد

تغ

٨٢/٢

الحامل له على هذا التردد قول الواقدي انه كان ابن ثلاث وتسعين لمهمات والاول اولى بالاعتقاد  
الصحة اسناده على ان قول الواقدي يمكن جله ان يصح على انه ألقى الكسر وجهره غيره والله أعلم  
واذا تقرر هذا فقد اعترض المهلب على البخاري لكونه لم يذكر هنا حديث ابن الزبير في رؤيته  
والله يوم يقر بظنه وصرح اجعته له في ذلك ففقه السماع منه وكان سنه اذ ذاك ثلاث سنين أو أربعاً  
فهو وأصغر من محمود وليس في قصة محمود ضبطه لسماع شيء فكان ذكر حديث ابن الزبير أولى  
لهذين المعنيين وأجاب ابن المنير بان البخاري إنما أراد نقل السنن النبوية لا الاحوال الوجودية  
ومحمود نقل سنة مقصودة في كون النبي صلى الله عليه وسلم يحج في وجهه بل في مجر دورته اياه  
فائدة شرعية ثبت كونه صحابياً أو أماً فصة ابن الزبير ليس فيها نقل سنة من السنن النبوية حتى  
تدخل في هذا الباب ثم أنشد \* وصاحب البيت أدري بالذي فيه \* انتهى وهو جواب مسدد  
وتكملة ما قدمناه قبل ان المقصود بلفظ السماع في الترجمة هو ما يميزه من ترجمته من نقل الفعل  
أو التقرير وغفل البسدر ان ركشي فقال يحتاج المهلب الى ثبوت ان قصة ابن الزبير صحيحة على  
شرط البخاري انتهى والبخاري قد أخرج قصة ابن الزبير المذكورة في مناقب ابن الزبير في الصحيح  
فالإيراد من جملة ما حصل جوابه والنجيب من متكلم على كذب تغفل عما وقع فيه في المواضع  
الواضحة ويعترضها بما يؤدى الى نفي ورودها فيه قوله من دلو زاد النسا في معانيه لابن حبان  
معلقة والدلو يذكره يوثق والمصنف في الرافق من رواية معمر بن دلو كانت في دارهم وله في  
الطهارة والصلاة وغيرهما من يزيد دلو ويجمع بينهما بان المذهب أخذ بالومون النبوي وتناوله النبي  
صلى الله عليه وسلم من الدلو وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم جو اذا حضار الصبيان  
يجلس الحديث وزيارة الامام أبحاه في دورهم ومد اعنته صبيانهم واستدل به بعضهم على  
تسميع من يكون ابن خمس ومن كان دونها يكتب له حضور وأنيس في الحديث ولا في تبويب  
البخاري ما يدل عليه بل الذي ينبغي في ذلك اعتبار الفهم فمن فهم الخطاب جميع وان كان دون ابن  
خمس والا فلا وقال ابن رشيد الظاهر انهم أرادوا بتحديد المجلس انهم مظنة لذلك لأن ما بلغها  
شرط لا بد من تحقيقه والله أعلم وقرئ به من ضبط الفقهاء من التمييز بست اوسبع والمرجح أهم  
مظنة لا تحديد ومن أقوى ما يتسلك به في ان المرتبة في ذلك الى الفهم فيختلف باختلاف الأشخاص  
ما ورد الخاطب من طريق أي عاصم قال ذهب يابى وهو ابن ثلاث سنين الى ابن جريح فخذله  
قال أبو عاصم ولا بأس بتعليم الصبي الحديث والقرآن وهو في هذا السن يعني اذا كان فهما  
وقصة أبي بكر بن المقرئ الحافظ في تسميته لابن أربع بعد ان امتحنه بحفظ سور من القرآن  
مشهورة (قوله باب انطروج) أي السفر (في طلب العلم) لم يذكره شيئاً من فروع عصره وقد  
أخرج مسلم حديث أبي هريرة رفعه من سأل طربا ليقس فيه علمه نزل الله به طربا الى الجنة  
ولم يخرج المصنف لاختلاف فيه (قوله ورجل جابر بن عبد الله) هو الانصاري الصحابي المشهور  
وعبد الله بن أنيس بضم الهمزة مصفراً وهو الجعفي حليف الانصار (قوله في حديث واحد) هو  
حديث أخرجه المصنف في الادب المفرد وواحد وأبو يعلى في مسنده ما من طريق عبد الله بن محمد  
ابن عقيل انه سمع جابر بن عبد الله يقول بلغني عن رجل حديث سمعه من رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فاشترى بيتاً بعيراً ثم شددت رجلي فسرت اليه شهر حتى قدمت الشام فاذا عبد الله بن أنيس

فقلت للبواب قل له جابر على الباب فقال ابن عبد الله قلت نعم فخرج فاعتنقني فقلت حدثني جابر عن  
 عنك أنك سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فخشيت أن أموت قبل أن أسمعها فقال سمعت  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بحشر الله الناس يوم القيامة عراة قد كثر الحديث وله طريق  
 أخرى أخرجه الطبراني في مسند الشاميين وعلم في فوائده من طريق الحاج بن دينار عن  
 محمد بن المنكدر عن جابر قال كان يابغي عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث في القصص وكان  
 صاحب الحديث بمصر فاشتريت بعرا فسرته حتى وردت بمصر فقصدت إلى باب الرحلة من طريق أبي الجارود  
 نحوه واستأذنه صالح وطريق ثالثة أخرجهما الخطيب في الرحلة من طريق أبي الجارود  
 الغنوي وهو بالنون الساكنة عن جابر قال بلغني حديث في القصص فذكر الحديث نحوه وفي  
 استأذنه ضعيف وأدعى بعض المتأخرين أن هذا ينقص القاعدة المشهورة أن البخاري حيث يعلق  
 بصيغة الجزم يكون صحيحا وحديث يعلق بصيغة التريض يكون فيه علة لأنه علقه بالجزم هنا  
 أخرجه طرا من مشه في كتاب التوحيد بصيغة التريض فقال ويذكر عن جابر عن عبد الله بن أنيس  
 قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول بحشر الله العباد فيناديهم بصوت الحديث وهذه  
 الدعوى مردودة والقاعدة بحمد الله غير مستقصاة ونظر البخاري أدق من أن يعترض عليه بمثل  
 هذا فإنه حديث ذكر الارتفاع فقط جزم به لأن الاستناد حسن وقد اعتضد وحدث ذكر طرا من  
 المتن ليجزمه لأن لفظ الصوت مما يتوقف في إطلاقه نسبه إلى الرب ويحتاج إلى تأويل فلا  
 يكفي فيه جزم الحديث من طريق مختلف فيها ولو اعتضدت ومن هنا يظهر شغوف علمه ووقفة  
 نظره وحسن تصرفه رحمه الله تعالى ووهبهم ابن بطال فزعم أن الحديث الذي روى فيه جابر إلى  
 عبد الله بن أنيس هو حديث السري على المسلم وهو انتقال من حديث إلى حديث فإن الراجل في  
 حديث السري هو أبو أيوب الأنصاري روى فيه إلى عقبه بن عامر الجهمي أخرجه أحمد بسند  
 منقطع وأخرجه الطبراني من حديث مسلمة بن مخلد قال أتاني جابر فقال لي حديث بلغني أنك  
 ترويه في السري فذكره وقد وقع ذلك لغيري ذكره فروى أبو داود من طريق عبد الله بن يزيد أن  
 رجلا من الصحابة روى إلى فضالة بن عبدوه وعصر في حديث وروى الخطيب عن عبد الله بن  
 عدي قال بلغني حديث عند علي بن خنيس أن مات أن لأجدته عند غيره فحملت حتى قدمت عليه  
 العراق فتسرع ذلك بكثيرا في قول الشعبي في مسئلة أن كان الرجل ليرحل فماد يروى إلى  
 المدينة وروى مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال إن كنت لأرجل الأيام والليالي  
 في طلب الحديث الواحد وسأني نحو ذلك عن غيره وفي حديث جابر دليل على طلب علو الاستناد  
 لأنه بلغه الحديث عن عبد الله بن أنيس فلم يقنع به حتى روى فآخذه عنه بلا واسطة وسأني عن ابن  
 مسعود في كمال فضائل القرآن قوله لو أعلم أحدا أعلم بكتاب الله مني لرحلت إليه وأخرج الخطيب  
 عن أبي العالية قال كان سمع عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ترضى حتى خرجنا  
 إليهم فسمعنا منهم. وقيل لأجد رجل يطلب العلم يلزم رجلا عنده علم كثيرا وروى قال يرحل  
 يكتب عن علماء الأمصار فيشام الناس ويطلعهم وفيه ما كان عليه الصحابة من الحرص على  
 تحصيل السنن النبوية وفيه جواز اعتناق القادم حيث لا تحصل الزية (قوله) حدثنا خالد بن  
 (خني) هو نفع الخلاء المجع وكسر اللام الخفية بعدها ياء تحتية مشددة كما تقدم في المقدمة

حدثنا أبو القاسم خالد بن  
 خني قال حدثنا محمد بن  
 حروب

٧٨

م

تحفة

٢٩

قال الاوزاعي اخبرنا الزهري عن ١٦٠ عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس انه تخارى هو والحري بن قيس بن

حنان الفراري في صاحب موسى فربهما ابن بن كعب فدعاه ابن عباس فقال اني تمريت أوأصاحبي هذا في صاحب موسى الذي سأل السبل الى اقصه هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر شأنه فقال اني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يذكر شأنه فيقول بينما موسى في سلا من بني اسرائيل اذ جاء رجل فقال ان تعلم أحد أعلم منك قال موسى لا فأوحى الله تعالى الى موسى بلي عبدا خضر فسأل السبل الى اقصه فجعل الله له الخوت آية وقبل له اذا فقدت الخوت فارجع فالتساقه فكان موسى يتبع أثر الخوت في العرعر فقال في موسى لموسى أرايت اذا ونا الى العصرة فاني نسيت الخوت وما أنسانيه الا الشيطان أن أذكره قال موسى ذلك ما كنا بيني فارتدنا على آثارهما فصافوا جدا خضر افكان من شأنهما ما قص الله في كتابه (باب) فضل من علم وعلم حدثنا محمد بن العلاء قال حدثنا محمد بن أسامة عن يزيد بن عبد الله عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مثل ما ينفع الله من الهدى والمهلك مثل الفيتن الكثير أصاب أروافا فكان منها نافية قبلت الماء فأنبت الكلا والشب الكثير وكانت منها أجاديب أصمكت الماء سوى

وانما أعد له لانه وقع عند الزركشي مضبوطا بلام مشدود وهو سبق قلم أو خطا من النسخ (قوله قال الاوزاعي) في رواية الاصل حديثنا الاوزاعي (قوله انه تخارى هو والحري) سقطت هون رواية ابن عسار فنعطف على المرفوع المتصل بغير تأني كبد ولا فصل وهو جائز عند البعض وقد تقدمت مباحث هذا الحديث قبل بيان بين الروايتين اختلاف الاقبيلا بغير المعنى وهو قليل وفيه فضل الازدياد من العلم ولومع المشقة والنصب بالسر وخضوع الكبير ان يتعلم منه ووجه الدلالة منه قوله تعالى لبيد عليه الصلاة والسلام أولئك الذين هدى الله فبها هم اقدروا وموسى عليه السلام منهم قد دخل أمة النبي صلى الله عليه وسلم تحت هذا الامر الا فيما ثبت نسخه (قوله باب فضل من علم وعلم) الاولى بكسر الهمزة أي صار الماء والناثية بفتحها وتشديد هاء (قوله حديثنا محمد بن العلاء) هو أو كريب مشهور بكنيته أكثر من اسمه وكذا شيوخه أو أسامة بن زيد بن عيسى الموحدة أو ورد ذكره وهو ابن أبي موسى الأشعري وقال في السباق عن أبي موسى ولم يقل عن أبيه تفننا والاسناد كذا كوفون (قوله مثل) بنفع المثلثة والمراد به الصفة المحيية لا القول السائر (قوله الهدى) أي الدلالة الموصلة الى المطلوب والعلم المراد به معرفة الادلة الشرعية (قوله نافية) كذا عند البخاري في جميع الروايات التي رأيناها بالنون من النقاء وهي صفة تخذوف لكن وقع عند الخطابي والجدي في حاشية أصل أبي ذر نافية بثلثة مفتوحة وعن معجم مكسورة بعدها موحدة مخففة مفتوحة قال الخطابي هي مستقيم الماء في الجبال والعيون قال القاضي عياض هذا غلط في الرواية وحالة للمعنى لان هذا وصف الطائفة الاولى التي ثبت وما ذكره يصلح وصفا للثانية التي تمسك الماء قال وما مضطناه في البخاري من جميع الطرق اتفقنا بفتح النون وكسر القاف وتشديد الباء التثنية وهو مثل قوله في مسلم طائفة طيبة قلت وهو في جميع ما وقف عليه من المسانيد والمسخر جازا عند مسلم وفي كتاب الزركشي وروى بقعة قلت هو بمعنى طائفة لكن ليس ذلك في شيء من روايات الصحيحين ثم قرأ في شرح ابن رجب ان في رواية بالموحدة بدل النون قال والمراد بها القطعة الطيبة كما يقال فلان بقية الناس ومنه فلولا كان من القرون من قبلكم أولو بقية (قوله قبلت) بنفع القاف وكسر الموحدة من القبول كذا في معظم الروايات ووقع عند الاصيل قبلت بالتثنية المشددة وهو تعييف كما نذكره بعيد (قوله الكلام) بالهمزة بلام (قوله والشب) هو من ذكر النخيل بعد العام لان الكلام يطلق على الثب والطب واليابس معا والعشب الرطب فقط (قوله اخذات) كذا في رواية أي ذر بكسر الهمزة والحاء والذال المجتهد وآخر همنائة من فوق قبلها ألف جمع اخذتوهي الارض التي قبل الماء وفي رواية غير أي ذر وكذا في مسلم وغيره أجاديب بالهمزة والذال المهملة بعدها موحدة جمع جذب بفتح الدال المهملة على غير قياس وهي الارض الصلبة التي لا ينضج منها الماء وضبطه المازري بالذال المحمية ووجهه القاضي زرواها الا مهملي عن أبي يعلى عن أبي كريب أحارب بها ورامهلتن قال الاصيل لم يضبطه أبو يعلى وقال الخطابي ليست هذه الرواية بشي قال وقال بعضهم أجاديب جمع وراء ثم قال المهملة جمع وراء وهي البارزة التي لا تبت قال الخطابي هو صحيح المعنى ان ساعده الرواية وأعر صاحب المطالع خفصل الجميع روايات وليس في الصحيحين

الفيتن الكثير أصاب أروافا فكان منها نافية قبلت الماء فأنبت الكلا والشب الكثير وكانت منها أجاديب أصمكت الماء سوى

٧٩

س م

تحفة

٩٠٤٤

ففتح الله بها الناس فشرىوا  
وسقوا وزرعوا وأصاب منها  
طائفة أخرى اغماهى قيعان  
لا تسلك ماء ولا تنبت كلاً  
فذلك مثل من قف في دين  
الله وتنعم ما بعثنى الله به  
فلم وعلم ومثل من لم يرفع  
بذلك رأسه لم يقبل هدى  
الله الذى أرسلت به قال  
أبو عبد الله قال اسحق

قع

٨٤ / ٢

سوى روايتين فقط وكذا جزم القاضى **(قوله ففتح الله بها)** أى بالاخذات وللأصلي به أى  
بالماء **(قوله وزرعوا)** كذا لهن بأدنى من الزرع ووافقوه أو يعلى ويعقوب بن الأخرم  
وغيرهما عن أبى صر ب وسلم والنسائي وغيرهما عن أبى كريب ورعوى وأبو بصير رأى من  
الرعى قال النورى كلاهما صحيح وروح القاضى رواية مسلم بلا مرجح لأن رواية زرعوا تدل على  
مباشرة الزرع لتطابق فى التمثيل مباشرة طلب العلم وإن كانت رواية زرعوا مطابقة لقوله أنبت  
لكن المراد منها قابلية للأنبات وقبل انه روى ورعوى أو ابن ولأصل ذلك وقال القاضى قوله  
ورعوى اراجع الاول لأن الثانية لم يحصل منها ثبات انتهى ويمكن ان يرجع الى الثانية أيضاً  
بمعنى ان الماء الذى استقر بها سقت منه أرض أخرى فأنبت **(قوله فأصاب)** أى الماء  
وللأصلي وكريمة أى أصابت أى طائفة أخرى ووقع كذلك صريحاً عند النسائي والمراد بالطائفة  
القطعة **(قوله قيعان)** بكسر القاف جمع قاع وهو الأرض المستوية المسماة التى أنبت **(قوله)**  
قفه بضم القاف أى صار قفها وقال ابن التين وروى بكسر ها والضم أشبه قال القرطبي وغيره  
ضرب النبي صلى الله عليه وسلم الحجاج بمن الدين مثلاً بالقيث العام الذى يأتى الناس فى حال  
حاجتهم إليه وكذا كان حال الناس قبل بعثته فكأن القيث يحى البلد الميت فكذلك علمهم الدين  
بقي القلب الميت ثم شبه السامعين له بالارض المختلفة التى ينزل بها القيث فبهم العالم العامل  
المعلم فهو بمنزلة الارض الطيبة شربت فتفتحت فى نفسها وانبتت ففتحت غيرها ومنهم الجامع  
للعلم المستغرق لزمانه فيه غرائه لم يعد له غيره وأوله لم يتفقه فيما جاع لكنه أداه لغيره فهو بمنزلة  
الارض التى يستقر فيها الماء فينفذ الناس به وهو المشار إليه بقوله فضر الله امرأ سمع مقالتي  
فأذاها كاعجمها ومنهم من يسمع العلم فلا يحفظه ولا يعمل به ولا يتقبله لغيره فهو بمنزلة الارض  
السخنة والمساء التى لا تقبل الماء أو تفسده على غيرها وانما جمع فى المثل بين الطائفتين الاولتين  
المجودتين لا شترأ كهما فى الانتفاع بهما أو فرد الطائفة الثالثة المذمومة لعدم النفع بهما والله أعلم  
ثم ظهر لى ان فى كل مثل طائفتين فالاول قدأ وخفاه والثانى الاولى منه من دخل فى الدين ولم  
يسمع العلم أو سمعه فلم يعمل به ولم يعلمه ومثاله امان الارض السباخ وأشير إليها بقوله صلى الله  
عليه وسلم من لم يرفع بذلك رأساً أى أعرض عنه فلم يتفقه به ولا تنفع والثانية منه من لم يدخل فى  
الدين أو أصلا بل بالغه ففكر به ومثاله امان الارض الصماء المسماة المستوية التى يتر عليها المسافرا  
يتفقه به وأشير إليها بقوله صلى الله عليه وسلم ولم يقبل هدى الله الذى جئت به وقال الطبري  
بقي من أقسام الناس قسمان أحدهما الذى اتبع بالعلم فى نفسه ولم يعلمه غيره والثانى من لم يتفقه  
بى نفسه وعلمه غيره **(قلت)** والاول داخل فى الاول لأن النفع حصل فى الجملة وان تفاوتت  
مراتبه وكذلك ما نبتت الارض فنه ما يتفقه الناس به ومنه ما يبصره شمساً واما الثانى فان كان  
عمل الفرائض وأعمال التوابع فقد دخل فى الثانى كقوله زناه وإن ترك الفرائض أيضاً فهو فاسق  
لا يجوز الاخذ عنه ولعله يدخل فى عموم من لم يرفع بذلك رأساً والله أعلم **(قوله وقال اسحق وكان)**  
منها طائفة قبلت أى تشبه الياء التحتية أى ان اسحق وهو ابن راهويه حيث روى هذا  
الحديث عن أبى اسامة خالف فى هذا الحرف قال الاصلي هو تعصيف من اسحق وقال غيره بل  
هو صواب ومعناه شربت والقبيل شرب نصف النهار يقال قلت الأبل أى شربت فى القافلة

تغ

٨٥١٢

فَاعِ بَعْلَاهُ الْمَاءَ وَالصَّفْصَفَ  
الْمُسْتَوَى مِنَ الْأَرْضِ

«(بَاب)» رَفَعَ الْعِلْمَ وَظَهَرَ  
الْجَهْلَ وَقَالَ رِيعَةً لَا يَنْبَغِي

لَا حُدْنَ عَنْهُ شَيْءٌ مِنَ الْعِلْمِ أَنْ  
يَضِيعَ نَفْسُهُ حَدَّثَنَا عِمْرَانُ

تَحْفَةَ ابْنِ مَيْسَرَةَ قَالَ حَدَّثَنَا

عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ أَبِي الْبَيَّاحِ

عَنْ أَنَسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ

اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

أَنْ تَنْ أَشْرَاطَ السَّاعَةِ أَنْ

يَرْفَعَ الْعِلْمَ وَيَنْتَبِذَ الْجَهْلَ

وَيَشْرِبَ الْخَمْرَ وَيَنْظُرَ الزَّانَا

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا

يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ

٨١

٨١

تَحْفَةَ

١٢٤٠

وَتَقْبَعُهُ الْقَرْطَبِيُّ بَانَ الْمَقْصُودَ لَا يَحْتَصِرُ شَرْبُ الْقَاتِلَةِ وَاجِبٌ أَنْ يَكُونَ هَذَا أَصْلَهُ لَا يَنْبَغِي  
اسْتِعْمَالُهُ عَلَى الْأَطْلَافِ تَجَوَّزًا وَقَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ الْمَاءُ فِي الْمَكَانِ الْخَائِفِ إِذَا اجْتَمَعَ فِيهِ وَتَقْبَعُهُ  
الْقَرْطَبِيُّ بِضَامَةٍ يَفْسُدُ الْقَتْلُ لِأَنَّ اجْتِمَاعَ الْمَاءِ انْتِمَاعُهُ مِثَالُ الطَّائِفَةِ الْتَائِفَةِ وَالْكَلَامِ هُنَا  
انْتِمَاعُهُ فِي الْأَوَّلِ الَّذِي شَرِبَتْ وَأَنْتَبَتْ قَالَ وَالْأَخْطَرُ أَنَّهُ تَحْفَةُ (قَوْلُهُ) فَاعِ بَعْلَاهُ الْمَاءَ وَالصَّفْصَفَ  
الْمُسْتَوَى مِنَ الْأَرْضِ هَذَا ثَابِتٌ عِنْدَ الْمُتَقَلِّينَ وَأَرَادَ ابْنُ قَيْسَانَ الْمَذْكُورَةَ فِي الْحَدِيثِ جَمْعُ فَاعِ  
وَأَنَّهَا الْأَرْضُ الَّتِي بَعْلَاهُ الْمَاءَ وَلَا يَسْتَقِرُّ فِيهَا وَانْتَبَذَ كَرِ الصَّفْصَفَ مَعَ جَرِّ بَاعِلٍ عَادَهُ فِي الْإِعْتِنَاءِ  
بِنَفْسِهِ مَا يَقَعُ فِي الْحَدِيثِ مِنَ الْإِلْفَافِ الْوَاقِعَةِ فِي الْقُرْآنِ وَقَدْ يَسْتَرْطِدُ وَوَقَعَ فِي بَعْضِ النسخِ  
الْمَصْطَفِ بَدَلِ الصَّفْصَفِ وَهُوَ تَحْفَةُ «(تَنْبِيْهُ)» وَقَعَ فِي رِوَايَةِ كَرِيمَةَ وَقَالَ ابْنُ اسْمَاعِيلَ وَكَانَ  
شَيْخُنَا الْعِرَاقِيُّ يَرْجِعُهَا إِلَى أَسْمَعِ ذَلِكَ مِنْهُ وَقَدْ وَفَّقَ فِي نَسْخَةِ الصَّخَانِي وَقَالَ اسْمَاعِيلُ عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ  
وَهَذَا رَجَحَ الْأَوَّلَ (قَوْلُهُ) بَابُ رَفَعَ الْعِلْمَ مَقْصُودُ الْبَابِ الْحَدِيثُ عَلَى تَعْلِيلِ الْعِلْمِ فَأَنَّهُ لَا يَرْفَعُ إِلَّا بِقَبْضِ  
الْعِلْمِ كَمَا سَيَأْتِي صَرِيحًا وَمَادَامَ مِنْ تَعْلِيلِ الْعِلْمِ جُودُ الْإِحْصَالِ الرِّفْعَ وَتَقْدِيرُ فِي حَدِيثِ  
الْبَابِ أَنْ رَفَعَهُ مِنْ عِلَامَاتِ السَّاعَةِ (قَوْلُهُ) وَفَالِدَرِيعَةَ هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّفِيعِ الْمَدَنِيِّ  
الْمَعْرُوفُ بِرِيعَةَ الرَّأْيِ بِاسْمَانِ الْهَمَزَةِ قَبْلَ ذَلِكَ لَكِنَّهُ اشْتَقَّ إِلَهُ الْإِجْتِهَادِ وَصَرَّاحُ رِيعَةَ أَنْ مِنْ  
كَانَ فِيهِ فَهْمٌ وَقَابِلِيَّةٌ لِلْعِلْمِ لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَهْمَلَ نَفْسَهُ فَيَتْرَكَ الْإِسْتِفَالَ لِلْآخَرِ يَتْرَكَ ذَلِكَ الرِّفْعَ  
الْعِلْمَ أَوْ مَرَادَهُ الْحَدِيثُ فِي تَنْشِيرِ الْعِلْمِ فِي أَهْلِ الثَّلَاثَةِ الْعِلْمَ قَبْلَ ذَلِكَ فَيَتْرَكَ الرِّفْعَ أَوْ مَرَادَهُ  
أَنْ يَشْهَرَ الْعِلْمُ نَفْسَهُ وَيَتَصَدَّى لِإِخْذِهِ لِلتَّلَابِ يَصْبِيحُ عَلَيْهِ وَقِيلَ مَرَادُهُ تَعْظِيمُ الْعِلْمِ وَرَفْعُهُ وَلَا  
يَجِبُ نَفْسَهُ بَانَ بِجَعْلِهِ عَرْضًا لِلدُّنْيَا وَهَذَا مَعْنَى حَسَنِ لَكِنَّ الْأَوَّلَ يَجُوزُ بِالْمُسْتَفْهِمِ مَا تَقَدَّمَ وَقَدْ  
وَصَلَ إِلَى رِيعَةَ الْمَذْكُورِ وَالْخَطْبِيُّ فِي الْجَامِعِ وَالْبَيْهَقِيُّ فِي الدُّخْلِ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْأَوْدِيِّ  
عَنْ مَالِكٍ عَنْ رِيعَةَ (قَوْلُهُ) حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ فِي بَعْضِهَا عِمْرَانُ غَيْرُهُ كَرِ الْأَبِ وَقَدْ عَرَفَ  
مِنْ الرِّوَايَةِ الْآخَرَى أَنَّهُ ابْنُ مَيْسَرَةَ وَقَدْ سَرَّجَهُ النَّسَائِيُّ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مُوسَى الْقَزَّازِ وَلَيْسَ هُوَ  
شَيْخُ الْبَخَّارِيِّ فِيهِ (قَوْلُهُ) عَبْدِ الْوَارِثِ هُوَ ابْنُ مَعِيَدٍ (عَنْ أَبِي الْبَيَّاحِ) بِمَنْشَأَةٍ مَفْتُوحَةٍ قَوَّاهُ  
بَعْدَ هَاتِحَتَانِ تَقْبَعُهُ وَآخَرُهُ حَامِصَةٌ كَمَا تَقَدَّمَ (قَوْلُهُ) عَنْ أَنَسٍ زَادَ الْأَسَدِيُّ وَأَوْفَرَانُ مَالِكٌ  
وَلِلنَّسَائِيِّ حَدَّثَنَا أَنَسٌ وَرِجَالُ هَذِهِ الْأَسْنَادِ كُلُّهُمْ بِصَرِّ بَوْنٍ وَكَذَا الَّذِي بَعْدَهُ (قَوْلُهُ) أَشْرَاطُ  
السَّاعَةِ أَيْ عِلَامَاتُهَا كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْإِيمَانِ وَتَقَدَّمَ مِنْهَا مَا يَكُونُ مِنْ قَبْلِ الْمَعَادِ وَمِنْهَا مَا يَكُونُ  
خَارِجًا لِلْعَادَةِ (قَوْلُهُ) أَنْ رَفَعَ الْعِلْمَ هُوَ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ لِأَنَّهُ اسْمٌ أَنْ وَسَقَطَتْ أَنْ مِنْ رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ  
حَيْثُ أَخْرَجَهُ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ شَيْخِ الْبَخَّارِيِّ فِيهِ فَقِيلَ رِوَايَتُهُ يَكُونُ مَرْفُوعًا لِلْحَلِّ وَالْمَرَادُ بِرَفْعِهِ مَوْتُ  
حَلَّتِهِ كَمَا تَقَدَّمَ (قَوْلُهُ) وَيَنْتَبِذَ (هُوَ يَفْتَحُ أَوَّلَهُ وَسَكُونُ الْمُتْلَعَةِ وَضَمُّ الْمَوْحِدَةِ وَفَتْحُ الْمُنَاءَةِ وَفِي رِوَايَةِ  
مُسْلِمٍ وَيَتْبَعُهُمْ أَوَّلَهُ وَفَتْحُ الْمَوْحِدَةِ بَعْدَ هَامِلَتِهِ أَيْ يَنْتَشِرُ وَغَفَلَ الْكِرْمَانِيُّ فَهَذَا لِلْبَخَّارِيِّ  
وَأَسْمَا حَكَاهَا النَّوَوِيُّ فِي الشَّرْحِ لِمُسْلِمٍ قَالَ الْكِرْمَانِيُّ فِي رِوَايَةٍ وَيَنْتَبِذَ بِالْتَّنُونِ بَدَلِ الْمُتْلَعَةِ مِنْ  
التَّنَاتِ وَسَكَ ابْنُ رَجَبٍ عَنْ بَعْضِهِمْ وَيَنْتَبِذُ وَنُتْلَعَةُ مِنَ التَّنَاتِ وَهِيَ الْأَشَاعَةُ قُلْتُ وَلَيْسَتْ  
هَذِهِ شَيْءٌ مِنَ الصَّحِيحَيْنِ (قَوْلُهُ) وَتَشْرِبُ الْخَمْرَ هُوَ بِضَمِّ الْمُنَاءَةِ أَوَّلَهُ وَفَتْحُ الْمَوْحِدَةِ عَلَى الْعَطْفِ  
وَالْمَرَادُ كَرِهَةُ ذَلِكَ وَاسْتِشَارَةُ وَعِنْدَ الْمُصَنِّفِ السَّكَّاحُ مِنْ طَرِيقِ هِشَامٍ عَنْ قَتَادَةَ وَكَثُرَ شَرْبُ الْخَمْرِ  
فَالْعِلَامَةُ بِجَمْعٍ مَا ذَكَرَ (قَوْلُهُ) وَيَنْظُرُ الزَّانَا أَيْ يَفْشُو كَأَنَّهُ رِوَايَةُ مُسْلِمٍ (قَوْلُهُ) حَدَّثَنَا يَحْيَى



هو ابن حبيد القطن (قوله عن أنس) زاد الاصيل ابن مالك (قوله لا أحدثكم) بفتح اللام  
وهو جواب قسم محذوف أي والله لا أحدثكم وصرح به أبو عوانة من طريق هشام عن قتادة  
وسلم من رواية غندر عن شعبة ألا أحدثكم فيصير أن يكون قال لهم أو لا أحدثكم فقالوا  
نعم فقال لا أحدثكم (قوله لا يحدثكم أحد بعدى) كذا هو لم يحذف المفعول ولان ما جبه  
من رواية غندر عن شعبة لا يحدثكم به أحد بعدى وللمصنف من طريق هشام لا يحدثكم به  
غيري ولا يروى عنه من هذا الوجه لا يحدثكم أحد سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدى  
وعرف أنس أنه لم يبق أحد من سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم غيره لانه كان آخر من مات  
بالصرة من الصحابة فلعل الخطاب بذلك كان لاهل البصرة أو كان عاماً وكان يحدثه بذلك في  
آخر عمره لانه لم يبق بعده من الصحابة من ثبت سماعه من النبي صلى الله عليه وسلم الا النادرين لم  
يبكن هذا المتن في مرويه وقال ابن بطال فيحتمل انه قال ذلك لما رأى من التفسير وقصص العلم يعنى  
فاتقوا ذلك عنده أنه لفساد الحال لا يحدثكم أحد بلحق (قلت) والاولى (قوله سمعت)  
هو ابن أوبل لقوله لا أحدثكم (قوله أن يقل العلم) هو بكسر القاف من القلة وفي رواية  
سلم عن غندر وغيره عن شعبة ان رفع العلم وكذا في رواية سعد عند ابن أبي شيبة وهما عند  
المصنف في الحديث وهشام عنده في النكاح كلهم عن قتادة وهو موافق لرواية أبي السباح  
وللمصنف أيضاً في الاثر به من طريق هشام ان يقل فيصير ان يكون المراد يقله أول العلامة  
ورفعه آخرها أو أطلقت القلة وأريد بها العلم كما يطلق القدم ويراد به القلة وهذا البقي لاختلاف  
الخرج (قوله وتكثر النساء) قيل سببه ان الفتن تكثر فكثير القتل في الرجال لانهم أهل  
الحرب دون النساء وقال أبو عبد الملك هو إشارة الى كثرة الفتوح فكثير النساء ياخذن الرجل  
الواحدة مطوأت (قلت) وفيه نظر لانه صرح باله في حديث أبي موسى الآتي في الزكاة  
عند المصنف فقال من قلة الرجال وكثرة النساء والتناهر انهما علامة محضة للسبب آخر لم يقدّر  
الله في آخر الزمان ان يقل من يولم الذكور ويكثر من يولد من الاناث وكون كثرة النساء من  
العلامات مناسب لتظهور الجهل ورفع العلم وقوله تلجسين يحتمل ان يراد به حقيقة هذا العدد  
أو يكون مجازاً عن الكثرة ويؤيده ان في حديث أبي موسى وتري الرجل الواحد يتبعه أربعون  
امراً (قوله القيم) أي من يقوم بأمرهم واللام للعهد اشعاراً بما هو معهم ومن كون الرجال  
قوامين على النساء وكان هذه الامور الخمسة خصت بالذكر كونها مشعرة باختلاف الامور التي  
يحصل بها فتنها صلاح المعاش والمعاد وهي الدين لان رفع العلم يحل به والعقل لان شرب الخمر  
يحل به والنسب لان الزنا يحل به والنفس والمال لان كثرة الفتن يحل بهما قال الكرماني وانما  
كان اختلال هذه الامور مؤذناً بخراب العالم لان الخلق لا يتركون هلا ولا يبعد بيننا  
صلوات الله تعالى وسلامه عليهم أجمعين فيعين ذلك وقال القرطبي في المنه في هذا الحديث  
علم من اعلام النبوة اذا أخبر عن أمور مستعق فوقعت خصوصاً في هذه الازمان وقال القرطبي في  
الذكرة يحتمل ان يراد بالقيم من يقوم عليهم سواء كن مطوأت أم لا ويحتمل أن يكون ذلك يقع  
في الزمان الذي لا يبقى فيسمي يقول الله الله فيزوج الواحد بغير عدد جعل باله الحكم الشرعي  
(قلت) وقد وجد ذلك من بعض أمراء الترك وغيرهم من أهل هذا الزمان مع دعواه الاسلام

عن أنس قال لا أحدثكم  
حديثاً لا يحدثكم أحد  
بعدى سمعت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقول  
من أشرط الساعة أن يقل  
العلم ويظهر الجهل وينظهر  
الزنا وتكثر النساء ويقل  
الرجال حتى يكون للرجلين  
امراً القيم الواحد

«(باب) فضل العلم» حدثنا  
 سعد بن عفير قال حدثني  
 الليث قال حدثني عقيل  
 عن ابن شهاب عن جزي بن  
 عبد الله بن عمر أن ابن عمر  
 قال سمعت رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قال بنا أنا ثم  
 أتيت بقدر لبن فشربت  
 حتى أتى لئى الرى يخرج فى  
 أطغاري ثم عطيت فضلى  
 عمر بن الخطاب قالوا فما  
 أولته يا رسول الله قال العلم  
 «(باب) التبا وهو واقف  
 على الدابة وغيرها» حدثنا  
 اسمعيل قال حدثني مالك  
 تحفة عن ابن شهاب عن عيسى بن  
 طلحة بن عبد الله عن عبد الله  
 بن عمرو بن العاصى أن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم وقف  
 فى حجة الوداع بمنى للناس  
 يسألونه فجاء رجل فقال لم  
 أشعر خلقت قبل أن أذبح  
 فقال أذبح ولا حرج فجاء  
 آخر فقال لم أشعر فصرخت  
 قبل أن أرى قال ارم ولا  
 حرج فاستل النبي صلى الله  
 عليه وسلم عن نبي قدامه  
 آخر الأقال ففعل ولا حرج  
 «(باب) من أجاب الفتيا  
 بإشارة البدو والرأس» حدثنا  
 موسى بن اسمعيل قال حدثنا  
 وهيب قال حدثنا أيوب عن  
 عكرمة عن ابن عباس أن  
 النبي صلى الله عليه وسلم

والله المستعان (قوله باب فضل العلم) الفضل هنا بمعنى الزيادة أى ما فضل عنه والفضل الذى  
 تقدم فى أول كتاب العلم معنى الفضيلة فلا يظن أنه كره (قوله حدثنا سعد بن عفير) هو سعيد  
 ابن كثر بن عفير المصرى نسب إلى جده كاتقدم وعفير بضم المهملة بعدها فاء كاتقدم أيضا  
 (قوله حدثنا الليث) هو ابن سعد بن عقيل ولا يصلى وكره حديث الليث حدثني عقيل (قوله)  
 عن جزي) والهمصنف فى التصير أخبار جزي (قوله بنا) أصله بين فاشيعت الفتحة (قوله أتيت)  
 بضم الهمزة (قوله فشربت) أى من ذلك اللبن (قوله لئى الرى) بفتح الهمزة من الرؤية أو من  
 العلم واللام للتأكيذا وجواب قسم محذوف والرى بكسر الزا فى الرواية وحكى الجوهري الفتح  
 وقال غيره بالكسر الفعل وبالفتح المصدر (قوله يخرج) أى الرى وأطلق رؤيته الياء على سبيل  
 الاستعارة (قوله فى أطغاري) فى رواية ابن عساكر من أطغاري وهو أبلغ وفى التعبير من أطغاري  
 وهو بعينه (قوله قال العلم) هو بالنصب وبالرفع معا فى الرواية وتوجيههما ظاهر وتفسير اللين  
 بالعلم لا شترأ كهما فى كثرة النفع بهما وسأنى بقية الكلام عليه فى مناقب عمر فى كتاب التعبير  
 شاء الله تعالى قال ابن المنبر وجه الفضيلة للعلم فى الحديث من جهة أنه عر عن العلم بأنه فضله الذى  
 صلى الله عليه وسلم ونسب عما آتاه الله وناهل ذلك انتهى وهذا فاه بنا على أن المراد بالفضل  
 الفضلة وعقل عن التكنة المتقدمة (قوله باب الفتيا) هو بضم الفاء وان قلت الفتوى فتحتها  
 والمصادر لا تبةوزن قساقلة مثل تقاروجى (قوله وهو) أى الملقوق ومراده ان العالم  
 يجيب سؤال الطالب ولو كان راكبا (قوله على الدابة) المراد به فى اللغة كل ماشى على الارض  
 وفى العرف ما ركب وهو المراد بالترجة وبعض أهل العرف خصها بالجار فان قبل لبس فى ساق  
 الحديث ذكر كرا كوب فالجواب أنه أحال به على الطريق الأخرى التى أوردها فى الحج فقال كان  
 على ناقته رجم له باب الفتيا على الدابة عند الجرة فأورد الحديث من طريق مالك عن ابن شهاب  
 فذكره كاذبا ههنا من طريق ابن جرير فجوه ثم من طريق صالح بن كيسان عن ابن شهاب بلفظ  
 وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم على ناقته قال فذكر الحديث ولم يسبق لفظه وقال بعده تابعه  
 معمر بن الزهرى انتهى ورواية معه وصلها أحمد ومسلم والنسائي وفيها رأيت رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم على ناقته (قوله حدثنا اسمعيل) هو ابن أبى أوبس (قوله حجة الوداع) هو  
 بفتح الحاء ويجوز كسرها (قوله للناس يسألونه) هو ما حال من فاعل وقف وأمن الناس  
 أو استئناف يأن بالسبب الوقوف (قوله فجاء رجل) لم أعرف اسم هذا السائل ولا نبي بعده  
 فى قوله فجاء آخر والتظاهر ان الضمى لم يسم أحدا لكثرة من سأل انذاك وسأنى بسبب ذلك  
 فى الحج (قوله ولا حرج) أى لا نبي عليك مطلقا من الإثم لا فى الترتيب ولا فى تركه الفدية هذا  
 ظاهره وقال بعض الفقهاء المراد فى الآية فقط وفيه نظر لان بعض الروايات الصحيحة ولم يامر  
 بكثرة وسأنى بما حدث ذلك فى كتاب الحج ان شاء الله تعالى ورجال هذا الاستناد كلهم  
 مدينون (قوله باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس) الإشارة باليد مستفادة من الحديثين  
 المذكورين فى الباب أولا وهما فروعان وبالرأس مستفادة من حديث أحمد فقط وهومن  
 فعل عائشة فيكون موقوفا لكن له حكم المرفوع لأنها كانت تعلى خلف النبي صلى الله عليه وسلم  
 وكان فى الصلاة يرمى من خلفه فيدخل فى التقرير (قوله وهيب) بالتصغير هو ابن خالد من حفاظ

سئل في حجة فقال ذهبت

قل أن أرى فأوماً بيده قال

لا خرج وقال حلفت قبل

أن أذبح فأوماً بيده ولا

خرج \* حدثنا المكي بن

ابراهيم قال أخبرنا حنظلة

عن سالم قال سمعت أبا هريرة

عن النبي صلى الله عليه وسلم

قال يقبض العلم و ينظهر

الجهل و الفتن و يكثر الهرج

قل يا رسول الله وما الهرج

فقال هكذا سيده خرفها

كانه يريد القتل \* حدثنا

موسى بن اسمعيل قال حدثنا

وهيب قال حدثنا هشام

عن فاطمة عن أسماء قالت

أُتيت عائشة وهي تصلّي

فقلت ما شأن الناس فأشارت

إلى السماء فإذا الناس قيام

فقلت سبحان الله قلت

آية فأشارت برأسها أي نعم

فقممت حتى علاني النسي

فخلفت أصب على رأسي

إلى الله فحمد الله الذي صلى

الله عليه وسلم وأتى عليه

البصر فمات سنة خمس وستين وقيل تسع وستين وأرخه الديماطي في حواشي نسخة سنة ست وخسين وهو وهم وأبوب هو المختصاني وعكرمة هو مولى ابن عباس والاسناد كله بصرون (قوله سئل) هو بضم أوله (فقال) أي السائل (ذهبت قبل أن أرى) أي فهل على شيء (قوله) فأوماً بيده فقال لا خرج) أي عليك وقوله فقال يحتمل أن يكون ما بالقوله أو ما أو يكون من إطلاق القول على الفعل كما في الحديث الذي بعده فقال هكذا بيده ويحتمل أن يكون حالاً والتقدير فأوماً بيده قائلاً لا خرج فجمع بين الإشارة والنطق والاول ألين بترجمة المصنف (قوله) وقال حلفت) يحتمل أن السائل هو الاول ويحتمل أن يكون غيره ويكون التقدير فقال سائل كذا وقال آخر كذا وهو الاظهر لموافق الرواية التي قبله حيث قال فقاء آخر (قوله) فأوماً بيده ولا خرج) كذا ثبت الواو في قوله ولا خرج وليست عند أبي ذر في الجواب الاول قال الكرماني لان الاول كان في ابتداء الحكم والثاني عطف على المذكور ولا انتهى وقد ثبت الواو في الاول أيضاً في رواية الاصلية وغيره (قوله) حدثنا المكي) هو اسم وليس نسب وهو من كبار مشيخ البخاري كما سجد في باب اثم من كذب (قوله) أخبرنا حنظلة) هو ابن أبي سفيان بن عبد الرحمن الجمعي المدني (قوله) عن سالم) هو ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب وفي رواية الاصلية من طريق اسحق بن سليمان الراوي عن حنظلة قال سمعت سالموا زاد فيه لأدري كبرأت أبا هريرة فأشارني السوق يقول يقبض العلم فذ كرموقفاً لكن ظهر في آخره أنه مرفوع (قوله) يقبض العلم) يفسر المراد بقوله قبل هذا يرفع العلم والقبض يشمره حديث عبد الله بن عمرو الآتي بعد أنه يقبض عوت العلماء (قوله) و ينظهر الجهل) هو من لازم ذلك (قوله) والفتن) في رواية الاصلية وغيره وتظهر الفتن (قوله) الهرج) هو فتح الهاء وسكون الراء بعدها جيم (قوله) فقال هكذا بيده) هو من إطلاق القول على الفعل (قوله) خرفها) الفاء منه تفسيره كأن الراوي بين ان الأعياء كان محرفاً (قوله) كأنه يريد القتل) كأن ذلك فهم من تحريف اليعسوب كتبها كالضارب لكن هذه الزيادة لم أرها في معظم الروايات وكانها من تفسير الراوي عن حنظلة فإن أبا عوانة رواه عن عباس الدوري عن أبي عاصم عن حنظلة وقال في آخره وأرانا أبو عاصم كأنه يضرب عنق الانسان وقال الكرماني الهرج هو القشة فارادة القتل من لفظه على طريق التجوز زادهو لازم معنى الهرج قال الأثر ثبت ورود الهرج بمعنى القتل لغة قلت وهي غفلة عما في البخاري في كتاب الفتن والهرج القتل بلسان الحبشة وسأقي بقية مباحث هذا الحديث هناك إن شاء الله تعالى (قوله) هشام) هو ابن عروة بن الزبير (عن فاطمة) هي بنت المنذر بن الزبير وهي زوجة هشام وبنت عمه (قوله) عن أسماء) هي بنت أبي بكر الصديق زوج الزبير بن العوام وهي جدة هشام وفاطمة جميعاً (قوله) فقلت ما شأن الناس) أي لما رأيت من اضطرابهم (قوله) فأشارت) أي عائشة إلى من في المسجد فحدثهم قياماً في صلاة الكسوف ففهم إطلاق الناس على البعض (قوله) فقلت سبحان الله) أي أشارت قائلة سبحان الله (قوله) قلت آية) هو ما رفع خبره مبتدأ محذوف أي هذه آية أي علامة ويجوز حذف همة الاستفهام وإثباتها (قوله) فقممت) أي في الصلاة (قوله) حتى علاني) كذا لاكثر بالعين المهملة وتخفيف اللام وفي رواية كريمة

ثم قال ما من شيء لم يكن أثره إلا في مقاصد الحق والجنة والنار فوحي إلى أناسكم تتقنون في قبوركم مثل أو فرس لا أدري أي ذلك قالت أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما قالت يا أم المؤمنين أليس الرجل فاعلم المؤمن أو الموقن لأدري بأيهما قالت أسماء يقول هو محمد هـ رسول الله نالها البينات والهدى ١٦٦ فأحينا واعيناه محمد ثلاثاً فقال له صاحبنا قلدينا كنت لوقتناه وأمالنا نافعا

أَوِ الْمَرْتَابَ لَا أَدْرِي أَيُّ ذَلِكَ

قالت أسماء فقول لا ادري

سمعت الناس يقولون شيئا

فواتہ (۱۰۱) : صحیفہ

قائمة (باب) تحريص

النبي صلى الله عليه وسلم وقد

عبدالقيس على ان يحفظوا

الایمان والعلم ویتجبروا به

من وراعتهم وقال مالك بن

الحديث قال لنا النبي صلى

اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اَرْحَمُوْا اِلٰى

اَللّٰهُمَّ فَعَلُوْهُم \* حَدَّثَنَا

محمد بن بشار قال حدثنا

فمن قال: لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

عن ابي رافع قال حدثنا سمعته عن

البيجرة قال كنت اترجم

بين ابن عباس وبين الناس

انقال ان وفد عبد القيس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فقال من الوفد أومن القوم

بالوارسعة فقال من حيا

لَقَوْمٍ أَهْ بِأَلْفِ دُغْمٍ خِزَابَا

لَا تَدْرِي مَا يَأْتِيكَ مِنَ الْغَائِبَاتِ

بِهِ يَدَايَ فَاَلْوَا اَنَا يَدُ مَنْ

هه بعدو یسنا وینک

سد الحى من كفار مضر

لانسة طبع أن ناتيكم الا

شهر حرام فرنا بآمر فخر

من وراءنا دخل به الجنة

عشرهم باربع و نه اھم

نأربع أمم هم بالان

نه عز وجل واحد قال هـ

وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُعَلِّمُوا

تجلى عنة وجبه ولام مشددة وجلال الشئ ما غطى به والغشى بفتح الغين واسكان الشين  
المجتمين وتخفيف الما هو بكسر الشين وتشديد الباء اياها يظهر طرف من الانعام والمراد به هنا  
الحالة القريبة منه فأطلقته مجازا . ولهذا قالت فجعلت أصعب على رأيى الماعنى فى تلك الحال  
لذهب وروهم من قال بان صبا كان بعد الافاقه وسألتى تقرير ذلك فى كتاب الطهاره وياتى  
الكلام على هذا الحديث أيضا فى صلاة الكسوف ان شاء الله تعالى **(قوله اقرنيه)** هو بضم  
الهمزة **(قوله حتى الجنه والنار)** رواه باهركات الثلاث فيها **(قوله مثل اقرنيه)** كذا هو  
بترك التنوين فى الاول وثابته فى الثانى قال ابن مالك توجيهه ان اعلم مثل فتنة الدجال واقرنيه  
من فتنة الدجال خذق ما أضيف الى مثل وزل على هتته قبل الخذف وبجاز الخذف دلالة  
ما بعده علمه وهذا كقول الشاعر **بين ذراعى وجهه الاسد** تقديره بين ذراعى الاسد وجهه  
الاسد قال الآخر

أمام وخائف المرء من لطف ربه \* كوالى تزوى عنه ماهو يحذر

وفى رواية ترك الشونين فى الثاينى أضافوا توجيهه أنه مضاف إلى مقتضى ما يقولون لأظهار حرف الجر بين  
المضاف والمضاف إليه جائز عند تقدم وقوله لا أدري أى ذلك قالت أسماء جملته معترضه بين هذين  
الراوين أن الشك منه هل قالت أسماء مثل أو قالت قريبا وسأيتى ما بحث هذا المتن فى كتاب  
الخانزان شاهة تعالى \* (تنبيه) \* وقع فى نسخة الصغاني هنا قال ابن عباس مرقدنا نحن جنة  
وفى ثبوت ذلك نظرا لأنهم يقع فى الحديث لذلك ذكر وأن كان قد يفتقر له مناسبة وقد ذكر ذلك  
فى موضع من سورة بين (قوله باب تخرىض) هو البضاد المجمع ومن قالها بالهمزة هنا فقد  
يخفف (قوله وقال مالك بن الحورث) هو بصيغة تصغير الحارث وهذا التعليل طرف من  
حديثه مشهور رأتى فى الصلاة (قوله ألقى جرة) هو بالجيم والراء أقدم (قوله من شقة)  
ضم الشين المجمة وتشديد القاف (قوله ونعطوا) كذا وقع وهو منصوب بتقدير أن وساغ  
للتقدير لأن المعطوف عليه اسم قاله الكرماني قلت قدروا أو أجدعن عند رفقنا وأن تعطوا  
سكان حذفها من شيخ البخارى (قوله قال شعبة وربما قال الثوري) أى بالنون المفتوحة  
تخفيف القاف المكسورة (وبما قال الثوري) أى باليم المنصومة وفتح القاف وتشديد الباء  
للمفتوحة وليس المراد أنه كان يتردد فى هاتين اللفظتين لبست أحدهما دون الأخرى لأنه يلزم  
من ذلك التكرار السبق ذكر الزنفة لأنه بمنزلة بل المراد أنه كان جائزاً من الثلاث الأولى  
أو كفى الرابع وهو الثغير فكان تارة يذكره وتارة لا يذكره وكان أيضاً كافى اللفظ بالثالث  
سكان تارة يقول الزنفة وتارة يقول القبر هذا توجيه فلا يلتصق إلى معاده وقد تقدمت  
مباحث هذا الحديث فى آخر كتاب الإيمان وآخر جمل المصنف هناك عالمان على بن الجعد عن  
عبدة ولم يتردد إلى الزنفة والثغير فقط وحزم بالثغير وهو يؤيد ما قلته والله أعلم (قوله وأخبروه)

98

قالوا لله ورسوله اعلم قال شهادة أن لا اله الا الله وأن محمد ارسل الله واقام الصلاة وابتاء الزكاة

وَصُومَ رَمَضَانَ وَتَعَطَّوْا الْخَمْسَ مِنَ الْمَغْنَمِ وَنَهَاهُمْ عَنِ الدِّبَاقِ وَالْخَمْتِ وَالْمَزْفِ قَالَ شُعْبَةُ قَالَ الْقُرُورُ بِمَا قَالَ الْمُقْرِئُ قَالَ أَحْفَظُوهُ

وَأَخْبِرُونِي أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ جَاءَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ وَخَلَقْتُ لَكُم مِّنْ دُونِكُمْ مَا تَكْفُرُونَ

﴿باب﴾ الرحلة في المسئلة النازلة \* حدثنا محمد بن مقاتل قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا ابن عمر بن سعد بن أبي حسين قال حدثني عبد الله بن أبي مملكة عن عمة من الحرة أنها تزوج ابنه لأبي ١٦٧ اهل بن عزيير فاته امرأة فقاتلته حتى قد

هو بفتح الهمزة وكسر الباء والكسبية وأخبروا بحديث الضمير (قوله باب الرحلة) هو بكسر  
الراء بمعنى الارتحال وفي رواية أيضاً بفتح الراء الواحدة وأما بعدها فالمراد بالجهة وقد تطلق  
على من يرتحل إليه وفي رواية كريمة وتعلم أهل بغداد قوله في المسئلة النازلة والصواب حذفها  
لأنها تأتي في باب آخر (قوله أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك (قوله حدثني عبد الله بن أبي مليكة)  
هو عبد الله بن عبد الله بن أبي مليكة نسب إلى جدته (قوله عن عقبة بن الحارث) ساقى قصر يسميه  
بالسمع من عقبة في كتاب النكاح خلافاً لمن أنكره وساقى الخلاف في كنية عقبة في قصة  
حبيب بن عدى (قوله أنه تزوج ابنة) اسمها غنية بفتح الغجمة وكسر النون بعدها هاءاً تحانية  
مشددة وكنتها أم يحيى كأيان في الشهادات وحجم الكرماني فقال لا يعرف اسمها وأولها ب  
بكسر الهمزة لا أعرف اسمها وهو مذكور في العصابة وعز بن بفتح العين المهمله وكسر الزاي  
وأخبرنا أيضاً كاتسدم في المقدمة ومن قاله بضم أوله فقد حرف (قوله فأتته امرأة)  
لم ألق على اسمها (قوله ولا أخبرني) بكسر المشناة أي قبل ذلك كالتاء أيهما (قوله فركب)  
أي من مكة لأنها كانت دار إقامته والفرق بين هذه الترجمة وترجيب الخروج في طلب العلم  
أن هذا أخص وذلك أعم وساقى باحث هذا الحديث في كتاب الشهادات أن شاء الله تعالى  
(قوله ونكحت زوجها غيره) اسم هذا الزوج ظرب بضم الظجمة المشاة وفتح الراء آخره موحدة  
مضمر (قوله باب السواب) هو بالنون وضم الواو من التوبة بفتح النون (قوله وقال ابن وهب)  
هذا التعليق وصله ابن حبان في صحيحه عن ابن قتيبة عن حملة عنه بسند وليس في روايته  
قول عمر كنت أنا وجاري من الانصار نتساب الزول وهو مقصود هذا الباب وإنما وقع ذلك  
في رواية شعيب وحدثه عن الزهري نص على ذلك الذهلي والدارقطني والحاكم وغيرهم وقد ساق  
المصنف الحديث في كتاب النكاح عن أبي اليمان وحديث أم عمارنا بكبير واتخذوا كرهنا رواية  
ابن أبي شيبة في الحديث كله ليس من أفراد شعيب (قوله عن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن  
ابن أبي ثور) هو مكي توفي وقد شاركه في اسمه واسم أبيه في الرواية عن ابن عباس وفي رواية  
الزهرى عنهما عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود المدني الهذلي لكن روايته عن ابن عباس  
كثيرة في الضعيفين وليس لأن أبي ثور عن ابن عباس غير هذا الحديث الواحد (قوله وجاري)  
هذا الجار هو عتيان بن مالك أفاده ابن القسطلاني لكن لم يذكره (قوله في أبي أمية) أي  
ناحية في أمية سميت القبة باسم من نزلها (قوله أم) هو بفتح المثلثة (قوله دخلت على حفصة)  
ظاهر ساقه بوجه أهم من كلام الانصاري وإنما الداخل على حفصة عمر والكسبية في دخلت  
على حفصة أي قال عرف دخلت على حفصة وإنما جاء هذا من الاختصار والافتقار أصل الحديث  
بعد قوله أمر عظيم طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم نسائه قلت فحدثت أظن أن هذا كائن  
حتى إذا وصلت الصحيح شددت على سباني ثم نزلت فدخلت على حفصة يعني أم المؤمنين بنته وفي  
هذا الحديث الاعتماد على خبر الواحد والعمل بعزل العصابة وفيه أن الطالب لا ينفعل عن  
التفريق في أمر معاشه ليستعين على طلب العلم وغيره مع أخذه بالجزء في السؤال عما يفوته يوم غيبته  
أطلقك رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت لأدري ثم دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم فقلت وأنا قائم أطلقك نسائي  
قال أنطلقت الله أكبر

\*(باب) الغضب في الموعظة والتعليم ١٦٨ اذا رأى ما يكره\* حدثنا محمد بن كثير قال أخبرنا سفيان عن ابن أبي خالد عن

قيس بن أبي حازم عن أبي

مسعود الانصاري قال قال

رجل يا رسول الله لا كد

أدرك الصلاة مما يطول

بنافلان خارايت النبي صلى

الله عليه وسلم في موعظة

أشد غضبان يومئذ فقال

يا أيها الناس انكم مفرون

فمن صلى بالناس فليخف

فإنهم ليرى المريض والضعف

وذا الحاجة\* حدثنا عبد الله

ابن محمد قال حدثنا أبو

عامر قال حدثنا سليمان بن

بلال الدين عن ربيعة بن

أبي عبد الرحمن عن يزيد

مولى المنبغ عن زيد بن خالد

الحفي أن النبي صلى الله

عليه وسلم سأله رجل عن

اللقطة فقال اعرف وكأها

أوقال وعاءها وعاقصها ثم

عزفها سنة ثم استمع بها

فإن جابرها فآذها له قال

فضالة الابل فغضب حتى

اجرت وجنته أوقال اجرت

وجهه فقال وما لك ولها

معهما سقاؤها وحذاؤها

ترد الماء وترعى الشجر فنرها

حتى يلقاها رجاها قال فضالة

الغنم قال لك أو لا خيل أو

للذئب\* حدثنا محمد بن العلاء

قال حدثنا أبو أسامة عن يزيد

عن أبي بردة عن أبي موسى

قال سئل النبي صلى الله

عليه وسلم عن أشياء كرهها فلما

كرهها فلما كرهها فلما كرهها

فلما كرهها فلما كرهها

للعالم من حال عمر أنه كان يتعافى التجارة إذا ذك كاسأني في البيوع وفيه ان شرط التوازن

يكون مستند نقله الامر المحسوس لا الاشاعة التي لا يدري من بدأها وسياق بقية الكلام

عليه في السكاح ان شاء الله تعالى (قوله باب الغضب في الموعظة حدثنا محمد بن كثير) هو

العبد ولم يخرج الصغاني شيئا (قوله أخرى سفيان) هو التوري (عن ابن أبي خالد) هو اسمعيل

(قوله قال رجل) قيل هو حزم بن أبي كعب (قوله لا) كذا أدرك الصلاة مما يطول

القاضي عياض ظاهره مشكل لان التطويل يقتضي الادراك لا عدمه قال فكان الانفس زبدت

بعد لا وكان أدرك ككأنك أتت قلت هو توجيه حسن لو ساعده الرواية وقال أبو الزناد بن

سراج معناه انه كان به ضعف فكان اذا طول به الامام في القيام لا يبلغ الركوع الا وقد ازداد

ضعفه فلا يكاد يتبعه الصلاة قلت وهو معنى حسن لكن رواه المصنف عن القرباني عن

سفيان بهذا الاسناد بلنظ الى اناخر عن الصلاة فلي هذا فافراده بقوله اني لا كذا أدرك الصلاة

أي لا أقرب من الصلاة في الجماعة بل اناخر عنها أحيانا ممن أحل التطويل وسأني تحرير

هذا في موضعه في الصلاة وبأني الخلاف في اسم الشاوي والمشكو (قوله أشد غضبا) قيل انما

غضب لتقدم فيه عن ذلك (قوله وذا الحاجة) كذا لا كره وفي رواية القابسي وذا الحاجة

وتوجيه انه عطف على موضع اسم ان قبل دخولها وهو استئناف (قوله سأله رجل) هو عمرو والد

مالك وقيل غيره كجاسأني في اللقطة (قوله وكأها) هو بكسر الواو ما يربطه والعقاص بكسر

العين المهملة هو الوعاء بكسر الواو (قوله فغضب) امالانه كان نهي قبل ذلك عن التقاطها

وامالان السائل قصر في فهمه ففاس ما تبين التقاطها على ما لا تبين (قوله سقاؤها) هو بكسر

أوله والمراد بذلك أجوافها لانها تشرب فتسكن في أنبائها (قوله وحذاؤها) بكسر المهملة ثم ذال

معجمة والمراد هنا خفها وسأني مباحث هذا الحديث في كتاب البيوع ان شاء الله تعالى (قوله

حدثنا محمد بن العلاء) تقدم هذا الاسناد في باب فضل من علم وعلم (قوله سئل النبي صلى الله عليه

وسلم عن أشياء) كان منها السؤال عن الساعة وما أشبه ذلك من المسائل كجاسأني في حديث ابن

عباس في تفسير المائدة (قوله قال رجل) هو عبد الله بن حذافة نضم أوله وبالذال المعجمة والفاء

القريش السهمي كجاسأني في حديث أنس الا (قوله فقام آخر) هو سعد بن سالم مولى شيبة

بن ربيعة - عمه ابن عبد البر في التهذيب في ترجمة سهيل بن أبي صالح ميمنه وأغفل في الاستيعاب

ولم يظفر به أحد من شارحين وامن صنف في المبهمات ولا في أسماء النجاة وهو جابلي بالحرية

لقوله فقال من أبي يا رسول الله ووقع في تفسيره مقاتل في شوه هذه القصة ان رجلا من بني

عبد الدار قال من أبي قال سعد بنسبه الى غير أبيه بخلاف ابن حذافة وسأني من يلهذا في تفسير

سورة المائدة (قوله فلما رأى عمر) هو ابن الخطاب (ما في وجهه) أي من الغضب (قال يا رسول الله

انساب الى الله) أي مما وجب غضبك وفي حديث أنس الا بعد ان عمر بك على ركبته

فقال رضنا لله ربنا بالاسلام ديننا ومحمد نبينا والجمع بينهما ظاهره انه قال جميع ذلك فقل

كل من الصالحين ما حفظ ودل على اتحاد المجلس اشتراكهم في نقل قصة عبد الله بن حذافة

(تتبعه) قصر المصنف الغضب على الموعظة والتعليم دون الحكم لان الحكم كما موروث

لا يقتضي

فقام آخر فقال من أبي يا رسول الله فقال أبو أسامة مولى شيبة فلما رأى عمر ما في وجهه قال يا رسول الله انما سئل في الغضب

فقام آخر فقال من أبي يا رسول الله فقال أبو أسامة مولى شيبة فلما رأى عمر ما في وجهه قال يا رسول الله انما سئل في الغضب

لدى  
رأى  
كلام  
هو  
معمل  
قال  
يدت  
أدين  
زاد  
عن  
سلة  
عرب  
انما  
اجة  
والد  
سرس  
طها  
سرس  
نال  
وله  
لمه  
ابن  
لفاء  
يبة  
اب  
اية  
جى  
سير  
الله  
ننه  
نل  
فة  
ن

لا يقتضى وهو غضبان والفرق ان الواعظ من شأنه ان يكون في صورة الغضبان لان مقامه  
ينتهى تكلف الانزعاج لانه في صورة المندرد وكذا المعلم اذا أتكر على من يعلم منه سوء فهم  
ونحو لانه قد يكون أذى للقول ومنه وليس ذلك لازما في حق كل أحد بل يختلف باختلاف  
أحوال المتعلمين وأما الحاكم فهو بخلاف ذلك كما يأتي في بابيه فان قيل قصد قضى عليه  
الصلاة والسلام في حال غضبه حيث قال أولك فلان فالجواب ان يقال أولك وليس هذا من  
باب الحكم وعلى تقديره فيقال هذا من خصوصياته لمحل العظمة فاستوى غضبه ورضاه  
ومجرد غضبه من الشيء دال على خبره أو كراهته بخلاف غيره صلى الله عليه وسلم (قوله باب من  
برك) هو بفتح الموحدة والراء المخففة يقال برك البعير اذا استنحاض واستعمل في الدابة مجازا  
(قوله خرج فقام عبد الله بن حذافة) فمعه حذف يظهر من الرواية الاخرى والتقدير خرج  
فمثل فاكثر واعله فغضب فقال سلوى فقام عبد الله (قوله فقال رضينا بالله ربا) قال ابن بطال  
فهم عمر منه ان تلك الاسئلة قد تكون على سبيل التعت أو الشك فحشي ان تنزل العقوبة  
بسبب ذلك فقال رضينا بالله ربا الى آخره فرضى النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فسكت (قوله  
باب من أعاد الحديث ثلاثا لفهمهم) هو بضم الباء وفتح الهاء وفي رواية أيضا بكسر الهاء لكن  
في رواية الاصلية وكريمة لفهمهم عنه وهو بفتح الهاء لاغير (قوله فقال ألا قول الزور) كذا في  
رواية أخرى وفي رواية غيره فقال النبي صلى الله عليه وسلم وهو طرف معلق من حديث أبي بكرة  
المذكور في الشهادات وفي الباب الذي أوله ألا أتيتكم بأكثر الكثر ثلاثا فذكر الحديث  
ففيه معنى الترجعة لكونه قال بغير ذلك ثلاثا (قوله فما زال يكررها) أى في جملة ذلك والضير  
بعود على الكلمة الاخيرة وهي قول الزور وسأى الكلام عليه ان شاء الله تعالى في مكانه  
(قوله وقال ابن عمر) هو طرف أيضا من حديث مذكور عند المصنف في كتاب الحدود وأوله  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع أى شهر هذا فذكر الحديث وفيه هذا القدر  
المعلق وقوله ثلاثا معلق بقال لا بقوله بلغت (قوله حدثنا عبدة) هو ابن عبد الله الصغار ولم  
يخرج البخاري عن عبدة بن عبد الرحيم المروزي وهو من طبقة عبدة الصغار وفي رواية الاصلية  
حدثنا عبدة الصغار (قوله ثنا عبدة الصمد) هو ابن عبد الوارث بن سعيد يكنى أبا سهل والمثنى  
والعبد الله هو بضم الميم وفتح المثناة وتشديد النون المفتوحة وهو ابن عبد الله بن أنس بن  
مالك بن نعام عمه وروى عن هذا الاسناد كلهم بصريون (قوله عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان)  
أى من عادة النبي صلى الله عليه وسلم والمراد ان أنس أخبر عن عمره من شأن النبي صلى الله عليه  
وسلم وشاهده لأن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر بذلك ويؤيد ذلك ان المصنف أخرجه في كتاب  
الاستئذان عن ابن إسحق وهو ابن منصور عن عبد الصمد بهذا الاسناد الى أنس فقال ان النبي صلى  
الله عليه وسلم كان (قوله اذا تكلم) قال الكرماني مثل هذا التركيب يشعر بالاشترار عند  
الاصولين (قوله بكلمة) أى بجملة مقيدة (قوله أعادها ثلاثا) قد بين المراد بذلك في تفسير  
الحديث بقوله حتى تفهم عنه والترمذي والحاكم في المستدرک حتى تعقل عنه وهو الحاكم  
في استدراره وفي دعواه ان البخاري لم يخرجه وقال الترمذي حسن صحيح غريب انما نعرفه  
من حديث عبد الله بن المثنى انتهى وعبد الله بن المثنى عن تفرّد البخاري بأخراج حديثه دون

(باب) \* من برک علی  
رکبته عند الامام أو المحدث  
حدثنا أبو الیمان قال أخبرنا  
شعيب عن الزهري قال  
أخبرني أنس بن مالك أن  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم خرج فقام عبد الله بن  
حذافة فقال من أتى فقال  
أولك حذافة ثم أكرأن  
يقول سلوى فركب عمر على  
ركبته فقال رضينا بالله ربا  
وبالاسلام ديننا وعمر  
صلى الله عليه وسلم نبيا  
فك (باب) \* من أعاد  
الحديث ثلاثا لفهمهم عنه  
فقال ألا قول الزور فما زال  
يكررها وقال ابن عمر قال  
النبي صلى الله عليه وسلم  
هل بلغت ثلاثا \* حدثنا  
عبدة قال حدثنا عبد الصمد  
قال حدثنا عبد الله بن المثنى  
قال حدثنا نعام عن أنس  
عن النبي صلى الله عليه وسلم  
أنه كان إذا سلم ثلاثا وإذا  
تكلم بكلمة أعادها ثلاثا  
\* حدثنا عبدة بن عبد الله قال  
حدثنا عبدة الصمد قال  
حدثنا عبد الله بن المثنى  
قال حدثنا نعام بن عبد الله  
عن أنس عن النبي صلى الله  
عليه وسلم أنه كان إذا تكلم  
بكلمة أعادها ثلاثا حتى  
تفهم

٩٦  
م  
تحفة

واذا أتى على قوم فسلم عليهم  
سلم عليهم ثلاثاً \* حدثنا  
مسدد قال حدثنا أبو عوف  
عن أبي بشر عن يوسف بن  
ماهلك عن عبد الله بن عمرو  
قال تخلف رسول الله صلى  
الله عليه وسلم في سفرة سافرناه  
فأدركنا وقد أرفقنا الصلاة  
صلاة العصر ونحن توسأ  
فجعلنا نسمع على أرجلنا  
فنادى بأعلى صوته ويل  
للاعتقاب من النار متين  
أو ثلاثاً (باب) تعليم  
الرجل أمته وأهله حدثنا  
محمد بن سلام قال حدثنا  
الحارثي قال حدثنا صالح بن  
حيان قال

٩٧  
م  
تحفة  
٩١٠٧

سلم وقد وثقه العجلي والترمذي وقال أبو زرعة وأبو حاتم صالح وقل ابن أبي خيثمة عن ابن معين  
ليس بشئ وقال النسائي ليس بالقوي قلت لعله أراد في بعض حديثه وقد تقرر أن البخاري  
حيث يخرج له من فيه مقال لا يخرج شيئاً مما أنكر عليه وقول ابن معين ليس بشئ أراد به  
في حديثه بعينه سئل عنه وقد قواه في رواية أصح بن منصور عنه وفي الجلة قال رجل إذا كنت  
عدالتهم لا يقبل فيه المرح الا اذا كان مقسراً بما أمر فأدح وذلك غير موجود في عبد الله بن المنفي  
هذا وقد قال ابن حبان للمذكور في النقائش رجلاً خطأ والذي أنكر عليه انما هو من روايته عن  
غيره غيبة والبخاري انما أخرجه عن عمه هذا الحديث وغيره ولا شك أن الرجل أضبط  
الحديث آل بيته من غيره وقال ابن المنزه البخاري بهذه الترجمة على الردعي من كره إعادة  
الحديث وأنكر على الطالب الاستعادة وعده من البلادة قال والحق أن هذا يختلف باختلاف  
الراعي فاعلم على المستفيد الذي لا يحفظ من مرة إذا استفاد ولا يدرى له هذا المبدأ بل  
الاعادة عليه آكمن من الاستدانة لأن الشروع ملزم وقال ابن التين فيه ان الثلاث غاية ما يقع به  
الاعتذار والبيان (قوله) وإذا أتى على قوم أي وكان إذا أتى (قوله) فسلم عليهم هو من تمة الشرط  
وقوله سلم عليهم هو الجواب قال الا معلى يشبه أن يكون ذلك كان إذا سلم الاستدانة  
على ما رواه أبو موسى وغيره وأما أن يزم المارسل فإله روف عدم التكرار قلت وقد فهم  
المصنف هذا بعينه فأورد هذا الحديث مقررنا بحيث أدى موسى في قصته غير كسائي  
في الاستدانة لكن يحتمل أن يكون ذلك كان يقع أيضاً منه إذا أخشى أنه لا يسمع سلامه وما ادعاه  
الكرمانى من ان الصيغة المذكورة تفيد الاستمرار بما سار فيه والله أعلم (قوله) في حديث  
عبد الله بن عمرو فادركنا هو بفتح الكاف وقوله أرفقنا بكون القاف وللأصلي أرفقنا  
وقوله صلاة العصر هو يدل من الصلاة ان رفعاً ورفع وان تصافى (قوله) مرتين أو ثلاثاً هو  
شك من الراوي وهو يدل على ان الثلاث ليست شرطاً بل المراد التمهيد فإذا حصل بدونهما جاز  
وسألت الكلام على المتن في الطهارة ان شاء الله تعالى (قوله) باب تعليم الرجل أمته وأهله مطابقة  
الحديث للترجمة في الامه بالنص وفي الادل بالقياس اذا اعتناء بالاهل الحرار في تعليم فرائض  
الله وسنن رسوله آكد من الاعتناء بالامه (قوله) حدثنا محمد بن سلام كذا في روايتنا من طريق  
ابن ذرؤف رواية كريمة حدثنا محمد بن سلام وللأصلي حدثنا محمد بن سلام وعقله الذي في  
الاطراف فقال رواه البخاري عن محمد بن سلام (قوله) اخبرنا في رواية كريمة حدثنا  
الحارثي وهو عبد الرحمن بن محمد بن زياد وليس له عند البخاري سوى هذا الحديث وحديث آخر  
في العبد بن ذرؤف على الجبائي ان بعض أهل بلدهم خفف الحارثي فقال البخاري فاخطأ خطأ  
فاختار (قوله) حدثنا صالح بن حبان هو صالح بن صالح بن مسلم بن حبان نسب إلى جد أبيه وهو  
يقع المهمل وتشد الباء التثنية ولقبه حى وهو أشهر به من اسمه وكذا من نسب اليه يقال  
لواحد منهم غالباً فلان بن حى كصالح بن حى وهذا وهو ثقة مشهور وروى طبقة رواه كوفي أيضاً  
يقال له صالح بن حبان القرشي لكنه ضعيف وقد وههم من زعم ان البخاري أخرجه فإله انما  
أخرج لصالح بن حى وهذا الحديث معروف بروايته عن الصعبي دون القرشي وقد أخرجه  
البخاري من حديثه من طرق منها في الجهاد من طريق ابن عينية قال حدثنا صالح بن حى أبو



حسين قال سمعت الشعبي وأصرح من ذلك أنه أخرج الحديث المذكور في كتاب الادب المقد  
 بالاسناد الذي أخرجه هنا فقال صالح بن حي (قوله قال عامر) أي قال صالح قال عامر وعادتهم  
 حذف قال اذا تكررت خطا لانطقا (قوله عن أبيه) هو أبو موسى الاشعري كما صرح به في العتق  
 وغيره (قوله ثلاثة لهم أجران) ثلاثة مستدأ والتقدير ثلاثة رجال أو رجال ثلاثة ولهم أجران  
 خبره (قوله رجل) هو يدل تفصيل أو يدل كل بالنظر الى المجموع (قوله من أهل الكتاب)  
 لفظ الكتاب عام ومعناه خاص أي المزل من عند الله والمراد به التوراة والانجيل كما تظاهرت به  
 نصوص الكتاب والسنة حيث يطلق أهل الكتاب وقيل المراد به هنا الانجيل خاصة ان قلنا ان  
 النصرانية ناجحة لليهودية كذا قرره جماعة ولا يحتاج الى اشتراط النسخ لان عيسى عليه الصلاة  
 والسلام كان قد أرسل الى بني اسرائيل بلا خلاف فمن أجابه منهم نسب اليه ومن كذبه منهم  
 واستمر على يهوديته لم يكن مؤمنا فلا يتناول الخبر لان شرطه ان يكون مؤمنا بنبيه ثم من دخل  
 في اليهودية من غير بني اسرائيل أو لم يكن بحضرة عيسى عليه السلام فلم يلقه دعوته يصدق عليه  
 انه يهودي مؤمن اذ هو مؤمن بنبيه موسى عليه السلام ولم يكذب نبيا آخر بعده فمن أدركه بعقبة  
 محمد صلى الله عليه وسلم عن كل هذه المثابة وآمن به لا يشكل انه يدخل في الخبر المذكور ومن هذا  
 القبل العرب الذين كانوا البين وغيرهم ممن دخل منهم في اليهودية ولم يلقهم دعوة عيسى عليه  
 السلام لكونه أرسل الى بني اسرائيل خاصة ثم الاشكال في اليهود الذين كانوا بحضرة النبي  
 صلى الله عليه وسلم وقد ثبت ان الآية الموافقة لهذا الحديث وهي قوله تعالى أولئك يؤثرون  
 أجركم هم بين نزلت في طائفة آمنوا منهم كمبدأ الله بن سلام وغيره في الطبراني من حديث رافة  
 القرظي قال نزلت هذه الآيات في وفين آمن معي وروى الطبري ما ساند صحيح عن علي بن رافة  
 القرظي قال خرج عشرة من أهل الكتاب منهم أبو رافة الى النبي صلى الله عليه وسلم فآمنوا به  
 فأؤذوا فقتل الذين آمنواهم الكتاب من قبله هم يؤمنون والآيات فهو لامن بني اسرائيل ولم  
 يؤمنوا بعيسى بل استمروا على اليهودية الى ان آمنوا بمحمد صلى الله عليه وسلم وقد ثبت أنهم  
 يؤثرون أجركم هم بين قال الطبري فيقتل اجراء الحديث على عمومه اذ لا يعد أن يكون طريان  
 الاعمان بمحمد صلى الله عليه وسلم سببا لقبول تلك الايمان وان كانت منسوخة انتهى وسأذكر  
 ما يؤيده بعدد ويمكن ان يقال في حق هؤلاء الذين كانوا بالمدينة انه لم يلقهم دعوة عيسى عليه  
 السلام لانهم استشفروا في كثير البلاد فاستمروا على يهوديتهم موثقين بنبيه موسى عليه السلام  
 الى ان جاءه الاسلام فآمنوا بمحمد صلى الله عليه وسلم فهذا يرفع الاشكال ان شاء الله تعالى  
 (قوله) الاولى وقع في شرح ابن النين وغيره ان الآية المذكورة نزلت في كعب الاحبار  
 وعبد الله بن سلام وهو مراب في عبد الله خطا في كعب لان كعب ليس له حجة ولم يسم الا في عهد  
 عمر بن الخطاب والنبي في تفسير الطبري وغيره عن قتادة انها نزلت في عبد الله بن سلام وسلمان  
 الفارسي وهذا مستقيم لان عبد الله كان يهوديا قاسم كاساني في الهجرة وسلمان كان نصرانيا  
 قاسم كاساني في البيوع وهما صحابيان مشهوران الثانية قال القرظي الكتاب الذي يضاعف  
 أجركم من هو الذي كان على الحق في شرعه عقدا وفعلا الى أن آمن بيننا صلى الله عليه وسلم  
 فيزجر على اتباع الحق الاول والثاني انتهى ويشكل عليه ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى

قال عامر الشعبي حدثني  
 أبو بردة عن أبيه قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ثلاثة لهم أجران رجل  
 من أهل الكتاب آمن بنبيه  
 وآمن بمحمد صلى الله عليه  
 وسلم والعبد المملوك اذا  
 أدى حق الله تعالى وحق  
 مولاه ورجل كانت عنده  
 أمة فأتبعها فحسن تأديبها  
 وعلمها فحسن تعليمها ثم  
 أعفها فترجها

فله أجران ثم قال عامر  
أعطينا كلها بغير شيء قد كان  
يركب فيها دونها إلى المدينة

هرقل أسلم يؤتلك الله أجرة من تين وهو قل كان من دخل في النصرانية بعد التبديل وقد قدمت  
بحث شيخ الإسلام في هذا في حديث أبي سفيان في بدء الوحي الثالثة قال أبو عبد الملك البوني  
وغیره ان الحديث لا يتناول اليهود البتة وليس بمستقيم كما ترونه وقال الداودي ومن سمعناه  
يحمل ان يتناول جميع الامم فيما فعلوه من خير كما في حديث حكيم بن حزام الا اني لم أسمع على  
ما أسلف من خبر وهو مستعقب لان الحديث مقيد باهل الكتاب فلا يتناول غيرهم لا بقياس الخبر  
على الايمان واذا فالنسكة في قوله آمن بنبيه الاشعار بعلة الاجر أي ان سب الاجر من الايمان  
بالنبيين والكفار بسوا كذلك ويمكن ان يقال الفرق بين اهل الكتاب وغيرهم من الكفار ان  
اهل الكتاب يعرفون محمد صلى الله عليه وسلم كما قال الله تعالى يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة  
والانجيل فمن آمن به واتبعه منهم كان له فضل على غيره وكذا من كذبهم منهم كان وزره أشد من  
وزره غيره وقد ورد مثل ذلك في حق نساء النبي صلى الله عليه وسلم لكون الوحي كان ينزل في زمن  
فان قيل فلم يذكروا في هذا الحديث فيكون العدد أربعة أجاب شيخنا شيخ الإسلام بان  
قصة من خاصة بمن مقصورة عليهن والثلاثة المذكورة في الحديث مسطرة إلى يوم القيامة وهذا  
مصر من شيخنا الى ان قضية مؤمن اهل الكتاب مسطرة وقد ادعى الكرماني اختصاص ذلك بمن  
آمن في عهد البعثة وعلى ذلك بان نبيهم بعد البعثة انما هو محمد صلى الله عليه وسلم باعتبار عموم  
بعثته انتهى وقضية ان ذلك أيضا لا يتم لان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فان خصه بمن لم  
تبلغ الدعوة فلا فرق في ذلك بين عهده وبعده فاقاله شيخنا أظهر والمراد بسببهم ان غير نبيينا  
صلى الله عليه وسلم انما هو باعتبار ما كانوا عليه قبل ذلك وأما ما قوى به الكرماني دعواه يكون  
السباق مختلفا حيث قيل في مؤمن اهل الكتاب رجل بالشكر وفي العبد بالتعريف وحيث  
زيدت فيه اذا الدالة على معنى الاستقبال فأشعر ذلك بان الاجر من المؤمنين اهل الكتاب لا يقع في  
الاستقبال بخلاف العبد انتهى وهو غير مستقيم لانه مشي فيه مع ظاهر اللفظ وليس متفقا عليه  
بين الرواة بل هو عند المصنف وغيره مختلف فقد عرفت في ترجمة عيسى بأداني الثلاثة وعبر في  
النكاح بقوله ايمان رجل في المواضع الثلاثة وهي صريحة في التعميم وأما الاختلاف بالتعريف  
والشكر فلا أثر له هنا لان المعترف بلام الجنس مؤداه مؤدَى الشكر والله أعلم بالربعة حكم  
المرأة النكائية حكم الرجل كما هو مطرد في جل الاحكام حيث يدخلن مع الرجال بالتبعية الا  
ما خصه الدليل وسبأ في مباحث العتق ومباحث الامية في النكاح **(قوله)** فله أجران هو  
تكرير بطول الكلام للاهتمام به **(قوله)** ثم قال عامر أي الشعبي أعطينا كما ظاهره انه خاطب  
بذلك صالحا الراوى عنه ولهذا جزم الكرماني بقوله الخطاب لصالح وليس كذلك بل انما خاطب  
بذلك رجلا من اهل خراسان سأل عن يعقوب أمته ثم يتزوجها كما سنده كذلك في ترجمة عيسى عليه  
السلام من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى **(قوله)** بغير شيء أي من الامور والدنسوة والا فالاجر  
الاخرى حاصل له **(قوله)** يركب فيها دونها أي رجل لاجل ما هو أهون منها كما عنده في الجهاد  
والضرب عائد على المسئلة **(قوله)** إلى المدينة أي النبوة وكان ذلك في زمن النبي صلى الله عليه  
وسلم والخلفاء الراشدين ثم تفرق الصحابة في البلاد بعد فتوح الامصار وسكنوها فكتب أهل  
كل بلد يعلم انه الامن طلب التوسع في العلم فرحل وقد تقدم حديث جابر في ذلك ولهذا عبر

الشيء مع كونه من كبار التابعين بقوله كان واستدلال ابن بطال وغيره من المالكية على تخصيص العلم بالدين فيه نظر لما قرأناه وانما قال الشعبي ذلك تحريضا للسامع ليكون ذلك أدعى لحفظه وأجلب لحرصه والله المستعان وقد روى الدارمي بسند صحيح عن بسر بن عبد الله وهو بضم الموحدة وسكون المهمله قال ان كنت لا تركب الى مصر من الامصار في الحديث الواحد وعن أبي العالية قال كان سمع الحديث عن العجابه فلا ترضى حتى تركب اليهم فتسمعهم منهم **(قوله)** باب عظة الامام النساء بمبهمه الترجمة على ان ما سبق من التنبؤ الى تعليم الاهل ليس مختصا باهلهم بل ذلك مندوب للامام الاعظم ومن شوب عنه واستفد الوعظ بالتصريح من قوله في الحديث فوعظهم وكانت الموعظة بقوله اني رأيتكم أكلت اهل النار لا تكتن تكتن اللعن وتكفون العشر واستفد التعلم من قوله وأمرهن بالصدقة كأنه أعلمهن ان في الصدقة تكفيرا لخطاياهن **(قوله)** عن أيوب هو السخيتاني وعطاء هو ابن أبي رباح **(قوله)** وأقال عطاء اشهد معناه ان الراوي زده لفظ اشهد من قول ابن عباس أو من قول عطاء وقدر واما الشك أيضا جاز من زيد عن أيوب آخر جذا بونعيم في المسخر ج وأخرجه أجد بن حنبل عن غندر عن شعبة جاز ما بلفظ اشهد عن كل منهما وانما عرفت بلفظ الشهادة تأكد الحقيقة ووثوقا لوقوعه **(قوله)** ومعه بلال كذا لكن سميت وسقطت الواو الباقين **(قوله)** القوط هو بضم القاف واسكان الراء بعد هاء المهمله أي الحلقة التي تكون في شعبة الاذن وسأقي مزيد في هذا المتن في العدين ان شاء الله تعالى **(قوله)** وقال اسمعيل هو المعروف بابن علية وأراد بهذا التعليق انه جزم عن أيوب بان لفظ اشهد من كلام ابن عباس فقط وكذا جزم به أبو داود والطالب في مسنده عن شعبة وكذا قال وهيب عن أيوب ذكره الاممعي وأغرب الكرماني فقال يحتمل ان يكون قوله وقال اسمعيل عطفا على حديثنا شعبة فيكون المراد به حديثنا سليمان بن حرب عن اسمعيل فلا يكون تعليقا انتهى وهو مردود بأن سليمان بن حرب لا رواية له عن اسمعيل أصلا لا لهذا الحديث ولا لغيره وقد أخرجه المصنف في كتاب الزكاة موصولا عن مؤمل بن هشام عن اسمعيل كما سبق وقد قلنا غير مرة ان الاحتمالات العقلية لا تدخل لها في الامور النقطية ولو استرسل فيما استرسل لقال يحتمل أن يكون اسمعيل هنا آخر غير ابن علية وان أيوب آخر غير السخيتاني وهكذا في تكرار الراء فيخرج ذلك الى ما ليس برضى وفي هذا الحديث جواز المعاطة في الصدقة وصدة المرأة ممن مالها بغير اذن زوجها وان الصدقة تنجو كثيرا من الذنوب التي تدخل النار **(قوله)** بالحرص على الحديث المراد الحديث في عرف الشرع ما يضاف الى النبي صلى الله عليه وسلم وكله أريد به مقابلة القرآن لانه قد مر **(قوله)** حديثنا عبد العزيز هو أبو القاسم الاوبسي وسليمان هو ابن بلال وعمر بن أبي عمرو هو مؤمل بن عبد الله بن حنطب واسم أبي عمرو مبسرة والاسناد كاهمدينون **(قوله)** انه قال قيل يا رسول الله كذا لا يذروكم وسقطت قبل الباقين وهو الصواب ولعلها كانت قلت فتعجفت ففسد أخرجه المصنف في الزقاق كذلك ولا اسمعيل انه سأل ولا ينعيم ان أباه مرة قال يا رسول الله **(قوله)** أول منك وقع في رواقنا برفع اللام ونصها فالرفع على الصفة لاحد أو البذل منه والنصب على انه مفعول ثان للظننت قاله القاضي عياض وقال أبو البقاء على الحال ولا يبصر كونه تكره لانها

\* **(باب)** عظة الامام النساء  
وتعليقهم \* حديثنا سليمان  
ابن حرب قال حديثنا شعبة  
عن أيوب قال سمعت عطاء  
قال سمعت ابن عباس قال  
اشهد على النبي صلى الله عليه  
وسلم وأقال عطاء اشهد على  
ابن عباس أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم خرج  
ومعه بلال فظن انه لم يسمع  
التسافر عظمه وأمرهن  
بالصدقة فجعلت المرأة تأتي  
القوط والخاطم وبلال يأخذ  
في طرف ثوبه وقال اسمعيل  
عن أيوب عن عطاء وقال  
عن ابن عباس اشهد على  
النبي صلى الله عليه وسلم  
**(باب)** بالحرص على الحديث  
\* حديثنا عبد العزيز بن عبد  
الله قال حديثنا سليمان  
عن عمرو بن أبي عمرو عن  
سعد بن أبي سعيد المقرئ **نقطة**  
عن أبي هريرة انه قال قيل  
يا رسول الله من أسعد  
الناس بشفاعتك يوم  
القيامة قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم لقد ظننت  
يا أبا هريرة أن لا يسألني عن  
هذا الحديث أحد أو  
منك لما رأيت من حرصك  
على الحديث أسعد الناس  
بشفاعتك يوم القيامة

دبت  
لبوني  
هوانه  
نعلى  
الخير  
يمان  
ازان  
نوراة  
تمن  
رآن  
مبان  
هذا  
وجن  
عوم  
عن لم  
بيننا  
نون  
يث  
ع في  
عليه  
برق  
يف  
نكم  
نالا  
هو  
لب  
لب  
ليه  
جر  
باد  
ليه  
فل  
عبر

تغ

٨٨١٢

من قال لا اله الا الله خالصا من قلبه أو نفسه (باب) كيف يقبض العلم \* وكتب عزي بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكبه فاني خفت دروس العلم وذهاب العلماء ولا قبل الاخذ به التي صلى الله عليه وسلم وليفتوا العلم وليجلسوا حتى يعلم من لا يعلم فان العلم لا يهلك حتى يكون سرا \* حدثنا اسمعيل بن أبي أويس قال حدثني مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاصي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله

١٠٠

تحت

٨٨٨٢

في ساق النبي كقولهم ما كان أحد مثلك وما في قوله الامام وصلة من بيانية أو تبعضية وفيه فضل أبي هريرة وفضل الحرص على تحصيل العلم (قوله من قال لا اله الا الله) احتراز من الشرك والمراد مع قوله محمد رسول الله لكن قد يكتفى بالجزء الاول من كلتي الشهادة لا صراحة لئلا يجمعوا كما تقدم في الايمان (قوله خالصا) احتراز من المناقذ ومعنى أفعل في قوله أسعد الفعل لانها أفعل التفضيل أي سعاد الناس كقوله تعالى وأحسن مقبلا ويحتمل أن يكون أفعل التفضيل على بابها وان كل أحد يحصل له سعد بشفاعته لكن المؤمن المخلص أكثر سعادتها فانه صلى الله عليه وسلم يشفع في الخلق لاراحتهم من هول الموقف ويشفع في بعض الكفار بخفيف العذاب كما صرح في حق أبي طالب ويشفع في بعض المؤمنين بالخرج من النار بعد أن دخلوها وفي بعضهم بعدم دخولها بعد أن استوجبوا دخولها وفي بعضهم بدخول الجنة بغير حساب وفي بعضهم برفع الدرجات فيها فظهر الاشتراك في السعادة بالشفاعة وأن أسعدهم هم المؤمن المخلص والله أعلم (قوله من قلبه أو نفسه) شذ من الراوي وللمصنف في الرافق خالصا من قبل نفسه وذكر ذلك على سبيل التأكيد كما في قوله تعالى فانه آمن قلبه وفي الحديث دليل على اشتراط النطق بكلمتي الشهادة لتعبد القول في قوله من قال (قوله باب كيف يقبض العلم) أي كيفية قبض العلم (قوله إلى أبي بكر بن حزم) هو ابن محمد بن عمرو بن حزم الانصاري نسب إلى جد أبيه بلجده عمرو صبيح ولا يسمي محمد روية وأبو بكر تابعي فقيه استعمله عمر بن عبد العزيز على امره المدنة وقضاءها ولهذا كتب اليه ولا يعرف له اسم سوى أبي بكر وقل كنته أبو عبد الملك واسمه أبو بكر وقل اسمه كنته (قوله انظر ما كان) أي اجمع الذي يتحدث وقوعه هالكين عن عند أي في بلدك (قوله فأكبه) يستفاد منه ابتداء تدوين الحديث النبوي وكافوا قبل ذلك يعقدون على الحفظ فلما خاف عمر بن عبد العزيز وكان على رأس المائة الاولى من ذهاب العلم عوت العلماء أي ان في تدوينه ضياله وابقاه وقدرى أو نعم في تاريخ أصهار هذه القصة بلقظ كتب عمر بن عبد العزيز إلى أفاق انظر واحد من رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجعوه (قوله ولا يقبل) هو بضم اليا والتصانية وسكون اللام وبسكونها وكسر هاء عافى وليفتوا وليجلسوا (قوله حتى يعلم) هو بضم أوله وتشديد اللام والكنهية يعني يعلم بفتح أوله ويحقيق اللام (قوله بهلك) بفتح أوله وكسر اللام (قوله حدثنا العلماء) لم يقع وصل هذا التعليق عند الكشيبي ولا كريمة ولا ابن عسار إلى قوله ذهاب العلماء وهو محتمل لان يكون ما بعده ليس من كلام عمر أو من كلامه ولم يدخل في هذه الرواية والاول أظهر وبصره أو نعم في المتن في قوله بجمه في مواضع كثيرة الا كذلك وعلى هذا فبقية من كلام المصنف أو رده أو كلام عمر ثم بين أن ذلك غاية ما انتهى اليه كلام عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى (قوله حدثني مالك) قال الدارقطني لم يرو في الموطأ الا معن بن عيسى ورواه أصحاب مالك كابن وهب وغيرهم عن مالك خارج الموطأ أو فاد بن عبد البر ان سليمان بن يزيد رواه أيضا في الموطأ والله أعلم وقد اشتر هذا الحديث من رواية هشام بن عروة فوقع لنا من رواية أكثر من سبعين نفسا من أهل الحرمين والعراقين والشام وخراسان ومصر وغيرها ووافقه على روايته عن أبيه عروة أو الاسود المدني وحديثه في الصحيحين والزهري ونحوه في النسائي ويحيى بن أبي كثير وحديثه في صحيح

لا يقبض العلم انتزاعاً

يتزعه من العباد ولكن

يقبض العلم بقبض العلماء

حتى إذا لم يبق عالم اتخذ

الناس رؤساجها لأفسدوا

فأفادوا بغير علم فضلوا

وأضلوا قال الفريري

حدثنا عباس قال حدثنا

قتيبة قال حدثنا جرير عن

هشام نحوه (باب) هل

يجعل للنساء يوماً على حدة

في العلم \* حدثنا آدم قال

حدثنا شعبة قال حدثني

ابن الصهباني قال سمعت

أبا صالح ذكوان يحدث عن **تحفة**

أبي سعيد الخدري قال

قال النساء للنبي صلى الله

عليه وسلم غلبنا عليك

الرجال فأجعل لنا يوماً من

نفسك فوعدهن يوماً

لقينن فيه فوعظهن

وأمرهن فكان فيما قال

لهن مامنكن امرأة تقدم

ثلاثة من وداها لا كان لها

حجاب من النار فقالت امرأة

واثنين فقال واثنين \* حدثنا

محمد بن بشر قال حدثنا

غندر قال حدثنا شعبة عن

عبد الرحمن بن الصهباني

عن ذكوان عن أبي سعيد

عن النبي صلى الله عليه وسلم

بهذا وعن عبد الرحمن بن

الصهباني قال سمعت أبا

حازم عن أبي هريرة قال

ثلاثة لم يلبغوا الحنث

أبي عوانة ووافق أبا علي روايته عن عبد الله بن عمرو عن الحكم بن ثوبان وحديثه في مسلم  
(قوله لا يقبض العلم انتزاعاً) أي يحو من الصدور وكان يحدث النبي صلى الله عليه وسلم  
بذلك في حجة الوداع كما رواه آجدو الطبراني من حديث أبي أمامة قال لما كان في حجة الوداع  
قال النبي صلى الله عليه وسلم خذوا العلم قبل أن يقبض أو يرفع فقال أعرابي كبري رفع فقال  
ألا إن ذهاب العلم ذهاب حيلته ثلاث مرات قال ابن المنبر نحو العلم من الصدور كما ترفى القدرة  
الآن هذا الحديث دل على عدم وقوعه (قوله حتى إذا لم يبق عالم) هو يفتح الباء والتعاقب  
وللاصلي بضم أوله وكسر القاف وعالم منصوب أي لم يبق عالم ما وفي رواية مسلم حتى إذا لم  
يتزل عالماً (قوله رؤساً) قال النووي ضبطناه بضم الهمزة والتثنية جمع رأس قلت وفي رواية  
أبي ذر أيضاً يفتح الهمزة وفي آخره همزة أخرى مفتوحة جمع رئيس (قوله بغير علم) وفي رواية أبي  
الأسود في الاعتصام عند المصنف فيعتون برأيهم ورواه مسلم كالاولى (قوله وقال الفريري)  
هذان من زيادات الراوي عن البخاري في بعض الأسانيد وهي قليلة (قوله نحوه) أي بمعنى حديث  
مالك ولقظ رواية قتيبة هذه آخر جهام مسلم عنه وفي هذا الحديث الحث على حفظ العلم والتحذير  
من ترئيس الجهلة وفيه ان التقوى هي الراسية الحقيقية وذم من يقدم عليها بغير علم واستدله  
الجمهور على القول بجلو الزمان عن تحت يد الله الأمر بقيل ما يشاء وسيكون لنا في المسئلة عود  
في كمال الاعتصام أن شاء الله تعالى (قوله باب هل يجعل) أي الامام ولاصلي وكرمة يجعل  
بضم أوله وعنده هو يوم بالرفع لاجل ذلك (قوله على حدة) بكسر الهمزة وفتح الـ الدال المسئلة  
الخفيفة أي ناحية وحدهن والهاء عوض عن الواو المحذوفة كما قالوا في عدة من الوعد (قوله)  
حدثنا آدم هو ابن أبي اياس (قوله قال النساء) كذا لا يذروا للباقي قالت النساء وكلاهما جائز  
وغلبنا بشع الموحدتو الرجال بالضم لانه فاعله (قوله فأجعل لنا) أي عين لنا وعبر عنه بالجعل لانه  
لازمة ومن ابتدائية متعلقة بالجعل والمراد بذلك الى اختياره (قوله فوعظهن) التقدير  
فوق بوعده فلقينن فوعظهن ووقع في رواية سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة بنحو هذه  
القصة فقال موعدهن كنيت ثلاثة فأتاهن فخطبن (قوله وأمرهن) أي بالصدقة أو حذف  
المأمور به لإرادة التعميم (قوله مامنكن امرأة) وللأصلي مامن امرأة ومن رائدة لفظاً وقوله  
تقدم صفة لمرأة (قوله لا كان لها) أي التقدير (حجاب) وللأصلي حجاب بالرفع وتعرب كل  
تامة أي حصل لها حجاب وللمصنف في الجناز لا لأن لها أي الانفس التي تقدم وله في الاعتصام  
الأكوان أي الاولاد (قوله فقالت امرأة) هي أم سليم وقيل غيرها كما سنوضحه في الجناز  
(قوله واثنين) وليذكر بهما اثنتين زيادة تامة التائب وهو منصوب بالعطف على ثلاثة ويسمى  
العطف التلقيني وكانهما فهمت الحصر وطمعت في الفضل فأتت عن حكم الاثنين هل يلحق  
بالثلاثة أو لا وسأيت في الجناز الكلام في تقديم الواحد (قوله حدثني محمد بن بشر) ألقاه بهذا  
الاستاذ فأتيت أحدهما تسمة ابن الصهباني المهبط في الرواية الاولى والثانية زيادة طريق أبي  
هريرة التي زاد فيها التقيد بعدم بلوغ الحنث أي الاتم والمعنى انهم ما أقبل أن يلبغوا إلا أن الاتم  
انما يكتب بعد البلوغ وكان السرفقة أنه لا ينسب اليهم اذ ذاك عقوق فيكون الحزن عليهم أشد  
وفي الحديث ما كان عليه نساء العجاجة من الحرص على تعليم أمور الدين وفيه جواز الودع وإن

(باب) من سمع شرا فراجع حتى يعرفه \* حدثنا سعيد ابن أبي مريم قال أخبرنا نافع بن عمر قال حدثني ابن أبي مليكة أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت لاتسمع شيئا لاتعرفه الا راجعت فيه حتى تعرفه وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال من حوسب عذب قالت عائشة فقلت أولس يقول الله تعالى فسوف يحاسب حسابا يسيرا قالت فقال انما ذلك العرض ولكن من نوقش الحساب جهلك (باب) يبلغ العلم الشاهد الغائب قاله ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم \* حدثنا عبد الله بن يوسف قال حدثني الليث قال حدثني سعيد بن أبي شريح أنه قال لعمر بن سعيد وهو يبعث البعوث الى مكة

أطفال المسلمين في الجنة وإن من مات له ولدان حبيباه من النار ولا اختصاص لذلك بالنساء كما ساقى التخصيص عليه في الجنائز \* (نبيه) \* حديث أبي هريرة مرفوع والواو في قوله وقال للعطف على محذوف تقديره مثله أي مثل حديث أبي سعيد والواو في قوله وعن عبد الرحمن للعطف على قوله أولاً عن عبد الرحمن والحاصل أن شعبة يروي عن عبد الرحمن بأسنادين فهو موصول ورهه من زعم أنه معلق (قوله باب من سمع شياً) زاد أبو ذر فلم يشهقه (قوله فراجع) أي راجع الذي سمعه منه وللأصل فراجع فيه (قوله ان عائشة) ظاهر أوله الا رسال لان ابن أبي مليكة تابعي لم يدركه راجعة عائشة النبي صلى الله عليه وسلم لكن تبين وصله بعد في قوله قالت عائشة فقلت (قوله كانت لاتسمع) أي بالمضارع استحضار للصورة الماضية لقوة تحقيقها (قوله انما ذلك) بكسر الكاف (العرض) أي عرض الناس على الميزان (قوله نوقش) بالقاف والمعجم المناقشة وأصلها الاستخراج ومنه نقش الشوكه اذا استخراجها والمراد هنا المبالغة في الاستفتاء والمعنى أن تحرير الحساب بغض الى استحقال العذاب لان حسنات العبد موقوفة على القبول وان لم تقع الرحمة المقترضة القبول لا يحصل النجاة (قوله في آخر جهلك) بكسر الهمزة وسكان الكاف وفي الحديث ما كان عند عائشة من الحرص على تفهيم معاني الحديث وإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يتخير من المراجعة في العلم وهو جازم الناظر ومقاله السنة بالكتاب وتفاوت الناس في الحساب وفيه أن السؤال عن مثل هذا لم يدخل فيما ينسب الى العقابة عنه في قوله تعالى لاتسألوا عن أشياء في حديث أسس كأنه نسا نسا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء وقد وقع في حديث لعمر عائشة في حديث حفصة أنها لما سمعت لا يدخل النار أحد ممن شهد بدرا والحديبية قالت أليس الله يقول وان منكم الاوارها فاجبت بقوله ثم نفي الذين اتقوا الآية وسأل العقابة لما نزلت الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم أي لم يظلموا أنفسهم فأجابوا بأن المراد بانظلم الشرك والجامع بين هذه المسائل الثلاث ظهور العموم في الحساب والورود والظلم فأوضح لهم ان المراد في كل منها أمر خاص ولم يقع مثل هذا من العقابة الا قليلا مع توجه السؤال وظهوره وذلك لكمال فهمهم ومعرفة بهم باللسان العربي فيجمل ما ورد من ذم من سأل عن المشكلات على من سأل تعسفا كما قال تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشاء منه ابتغاء الفتنة وفي حديث عائشة فاذا رايت الذين يسألون عن ذلك فهم يسألون النبي صلى الله عليه وسلم ومن ثم أنكر عمر على ضبيع لما رآه أكثر من السؤال عن مثل ذلك وعاقبه وسبأ في اياض هذا كلف في كتاب الاعتصام ان شاء الله تعالى وسبأ في اياضه في كتاب الرافق وكذا الكلام على اتقاد الدار قطني لاستاده ان شاء الله تعالى (قوله باب يبلغ العلم) بالنصب والشاهد بارفع والغائب منسوب أيضا والمراد بالشاهد هنا الحاضر أي يبلغ من حضر من غاب لانه المفعول الاول والعلم المفعول الثاني وان قدم في الذكر (قوله قاله ابن عباس) أي رواه وليس هو في شيء من طرق حديث ابن عباس بهذه الصورة وانما هو في روايته رواية غيره بعد في العلم وكأه أراد بالعلم لان الأمور يتبلغه هو العلم (قوله عن أبي شريح) هو انظر اتي الغصابي المشهور وعمر بن سعيد هو ابن العاصي بن سعيد بن العاصي بن أمية القرشي الأموي يعرف بالاشدق وليست له صحبة ولا كان من التابعين باحسان (قوله وهو يبعث البعوث) أي يرسل الجيوش الى مكة

اُئذْنِي أَيُّهَا الْأَمِيرُ أَجِدْتُكَ  
قَوْلًا قَامَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْغَدَمَن  
يَوْمَ الْقَيْمِ مَعَهُ أَذْنَايَ  
وَوَعَاةَ قَلْبِي وَأَبْصَرَهُ عَيْنَايَ  
حِينَ تَكَلَّمَ بِهِ حَمْدُ اللَّهِ وَاتَّخَذَ  
عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ إِنَّ مَكَّةَ حَرَمَهَا  
اللَّهُ وَلَمْ يَحْرَمَهَا النَّاسُ فَلَا  
يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يُمْسِكَهَا بِاللَّهِ  
وَالْيَوْمِ الْأَوَّلِ بِسَفْكَ  
بِهَادِمًا وَلَا يَعْصِدُ بِهَا خَيْرَةً  
فَإِنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ لِقِتَالِ  
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ فِيهَا فَقُولُوا إِنَّ اللَّهَ قَدْ  
أَذْنَنَ لِرَسُولِهِ وَلَمْ يَأْذِنْ لَكُمْ  
وَأَعْمَأْذَنَ لِي فِيهَا سَاعَةً مِنْ  
نَهَارٍ مَعَدَّةٍ حَرَمَتِهَا الْيَوْمَ  
لِحُرْمَتِهَا بِالْأَمْسِ وَلِيَبْلُغَ  
الشَّاهِدُ الْغَائِبَ قَبْلَ لَايَ  
شَرِّهِ مَا قَالَ عَمْرُو قَالَ أَنَا  
أَعْلَمُ مِنْكَ بِأَبْشَرِ مَنْ إِنْ مَكَّةَ  
لَا تَعْبُدُ صَالِحًا وَلَا فَارِجًا  
وَلَا فَارِجًا بِخَيْرَةٍ مِنْ حَدَّثِ شَاعِدِ  
اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا  
جَدُّعْنُ بْنُ أَبِي عَمْرٍو عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ  
إِبْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ  
ذَكَرَ النَّبِيَّ صَلَّى

لِقِتَالِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ لِكُونِهِ أَمْسَمَ مِنْ مَبَادِعَةِ زَيْدِ بْنِ مَعَاوِيَةَ وَاعْتَصَمَ بِالْحَرَمِ وَكَانَ عَمْرُو وَالْيَ  
زَيْدُ عَلَى الْمَدِينَةِ وَالْقَصَّةُ مَشْهُورَةٌ وَلَمَّا خَلَفَ عَنْهُ زَيْدُ بْنُ مَعَاوِيَةَ قَبِيحًا بَعَثَ  
النَّاسَ إِلَى الْحُسَيْنِ عَلَى وَاسِ بْنِ الزُّبَيْرِ فَأَمَّا ابْنُ أَبِي بَكْرٍ فَلَمَّا قَبِلَ مَوْتَ مَعَاوِيَةَ وَأَمَّا ابْنُ عَمْرِو بْنِ  
لَيْزٍ فَبَعَثَ مَوْتَ أَبِيهِ وَأَمَّا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ فَسَارَ إِلَى الْمَكَّةِ لِيَسْتَعِذَّ بِهَا لِيَبْأَيَّ يَوْمَهُ فَكَانَ ذَلِكَ  
سَبْعَ قَلْبَةٍ وَأَمَّا ابْنُ الزُّبَيْرِ فَاعْتَصَمَ وَيَسِي عَائِدَ الْبَيْتِ وَغَلَبَ عَلَى أَمْرِ مَكَّةَ فَكَانَ زَيْدُ بْنُ  
مَعَاوِيَةَ قَامَ أَمْرَهُ عَلَى الْمَدِينَةِ أَنْ يَجْهَزُوا إِلَيْهِ الْجِيُوشَ فَكَانَ أَخْرَجَهُ أَنْ أَهْلَ الْمَدِينَةِ  
اجْتَمَعُوا عَلَى خَلْعِ زَيْدِ بْنِ مَعَاوِيَةَ (قَوْلُهُ أَجِدْتُكَ) فِيهِ حَسَنُ التَّلَطُّفِ فِي الْإِنْكَارِ عَلَى أَهْلِ  
الْجُورِ لِيَكُونَ أَدْعَى لِقَبُولِهِمْ (قَوْلُهُ أَجِدْتُكَ) بِالْجَزْمِ لِأَنَّهُ جَوَابُ الْأَمْرِ (قَوْلُهُ قَامَ) صِفَةً  
لِلْقَوْلِ وَالْقَوْلُ هُوَ حَمْدُ اللَّهِ إِلَى آخِرِهِ (قَوْلُهُ الْغَدَمَن) بِالنَّصْبِ أَيْ أَنَّهُ خَطَبَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي مِنْ فَيْحِ  
مَكَّةَ (قَوْلُهُ مَعَهُ أَذْنَايَ) إِلَى آخِرِهِ أَرَادَ أَنَّهُ بَالِغٌ فِي حِفْظِهِ وَالتَّبَتُّ فِيهِ وَأَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْهُ بَوَاسِطَةُ  
وَأَتَى التَّنْبِيْهُ تَأْكِيدًا وَالضَّمِيرُ قَوْلُهُ تَكَلَّمَ بِهِ عَائِدَ عَلَى قَوْلِهِ قَوْلًا (قَوْلُهُ وَلَمْ يَحْرَمَهَا النَّاسُ)  
بِالضَّمِّ أَيْ أَنْ يَحْرَمَهَا كَانَ يَوْجِي مِنْ اللَّهِ لَأَنَّ اصْطِلَاحَ النَّاسِ (قَوْلُهُ بِسَفْكَ) بِكَسْرِ التَّاءِ وَحُكِيَ  
ضَمُّهَا وَهُوَ صِيبُ الدَّمِ وَالْمَرَادُ بِهِ الْقَتْلُ (قَوْلُهُ بِهَا) وَلِلْمُسْتَقْلِ فِيهَا (قَوْلُهُ وَلَا يَعْصِدُ) بِكَسْرِ  
الضَّادِ الْمَجْمُوعِ وَفِي الدَّالِ أَيْ يَقْطَعُ بِالْمَعْدُودِ هُوَ أَلْفٌ كَالْقَاسِ (قَوْلُهُ وَأَعْمَأْذَنَ لِي) أَيْ اللَّهُ يَرَوِي  
بِضْمِ الْهَمْزِ وَفِي قَوْلِهِ لِي التَّغَاتُّ لَأَنَّ نَسْقَ الْكَلَامِ وَاعْمَأْذَنَ لَهُ أَيْ لِرَسُولِهِ (قَوْلُهُ سَاعَةً) أَيْ  
مُقَدَّرَ أَمْرٍ مِنَ الزَّمَانِ وَالْمَرَادُ بِهِ يَوْمُ الْقَيْمِ وَفِيهِ مَسْنَدُ أَحَدٍ مِنْ طَرِيقِ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ  
جَدِّهِ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى الْعَصْرِ وَالْمَأْذُونُ لَهُ فِيهِ الْقِتَالُ لِقَطْعِ الشَّجَرِ (قَوْلُهُ)  
مَا قَالَ عَمْرُو) أَيْ فِي جَوَابِكَ (قَوْلُهُ لَا تَعْبُدُ) بِضْمِ الْمُنَادَاةِ وَلَهُ وَآخِرُهُ ذَالُ مَجْمُوعَةٍ أَيْ مَكَّةَ لَا تَعْبُدُ  
الْعَاصِي عَنْ أَقَامَةِ الْحُدُودِ عَلَيْهِ (قَوْلُهُ وَلَا فَارِجًا) بِالْفَاءِ وَالرَّاءِ الْمُسْتَدَّةِ أَيْ هَارِجًا بِأَعْلَمِهِ بِمَعْنَى مَكَّةَ  
كَيْلَا يَقْتَصِرَ مِنْهُ (قَوْلُهُ بِخَيْرَةٍ) بِفَتْحِ الْمَجْمُوعِ وَأَسْكَانِ الرَّاءِ ثُمَّ مَوْجِدَةٌ بِعَنِ السَّرِقَةِ كَذَابِ  
تَفْسِيرِهَا فِي رَوَايَةِ الْمُسْتَقْلِ قَالَ ابْنُ بَطَالٍ الْخَيْرَةُ بِإِضْمَارِ الْفَسَادِ وَالْفَتْحُ السَّرِقَةُ وَقَدْ تَنَصَّرَفَ عَمْرُو  
فِي الْجَوَابِ وَأَيْ بِكَلَامٍ ظَاهِرٍ حَقٌّ لَكِنْ أَرَادَ بِهِ الْبَاطِلَ فَإِنَّ الْعَصَايَ أَنْ تَكْرَهُ عَلَيْهِ نَصْبُ الْحَرْبِ عَلَى  
مَكَّةَ فَجَابَهَا بِهَا لِأَنَّهُ مَنَعَ أَقَامَةَ الْقَضَائِصِ وَهُوَ صَحِيحُ الْأَنْزَالِ ابْنُ الزُّبَيْرِ لَمْ يَرْتَكِبْ أَمْرًا يَجِبُ عَلَيْهِ  
فِيهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ وَسَوَدَ كَرِيمًا بِحَدِّ هَذَا الْحَدِيثِ فِي كِتَابِ الْحَجِّ وَمَا الْعُلَمَاءُ فِيهِ مِنَ الْإِخْتِلَافِ  
فِي الْقِتَالِ فِي الْحَرَمِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَفِي الْحَدِيثِ شَرَفُ مَكَّةَ وَتَقْدِيمُ الْحُدُودِ لِلنَّاسِ عَلَى الْقَوْلِ  
لِلْمَقْصُودِ وَأَيَّاتُ خُصَائِصِ الرُّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاسْتِوَاءُ الْمُسْلِمِينَ مَعَهُ فِي الْحُكْمِ الْأَمَانَةِ  
تَقْصِيمُهُ بِهِ وَوُقُوعُ التَّسْبِيحِ وَفَضْلُ الشَّرْعِ لَا تَسَاعَهُ أَمْرُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالتَّسْبِيحِ  
عَنْهُ وَغَيْرُ ذَلِكَ (قَوْلُهُ حَدَّثَنَا جَدُّعْنُ) هُوَ ابْنُ زَيْدٍ (قَوْلُهُ عَنْ مُحَمَّدٍ) هُوَ ابْنُ سِيرِينَ (عَنْ  
ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ) كَذَلِكَ الْمُسْتَقْلِ وَالْكَشْمُحِيُّ وَسَقَطَ عَنْ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ لِلسَّاقِ قَصَارِمْ مَقْطُوعًا  
لَأَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرَةَ وَفِي رَوَايَةٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ وَهُوَ خَطَاوَةٌ كَانَ عَنْ سَقَطِ مَقْطُوعًا  
تَقْدِيمُ هَذَا الْحَدِيثِ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْعِلْمِ مِنْ طَرِيقِ آخَرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ  
أَبِيهِ وَهُوَ الصَّوَابُ وَسَائِرُ هَذَا السَّنَدِ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ بَرَاءَةِ بِاسْقَاطِهِ عَنْ بَعْضِهِمْ وَسَائِرُهُ عَلَيْهِ  
هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَفِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ عِنْدَ الْجَمْعِ وَيَأْتِي فِي بَدْءِ الْخَلْقِ (قَوْلُهُ ذَكَرَ النَّبِيَّ صَلَّى

الله عليه وسلم) فيه اختصار وقد منا وجهه هناك وكانه حدث بحديث ذكر فيه النبي صلى  
الله عليه وسلم وشأن كلامه ومن جلته قوله فان دماكم الى آخره (قوله) قال محمد هو ابن سبرين  
(قوله) أحسبه) كأنه شك في قوله وأعرضكم قالها ابن أبي بكر ثم لا وقد تقدم في أوائل العلم  
الجزم بها وهي منصوبة بالعطف (قوله) لأهل بلغت) هذا من قول النبي صلى الله عليه وسلم وهو  
تكملة الحديث واعترض قوله وكان محمد الى قوله كان ذلك في أثناء الحديث هذا هو المعتمد فلا  
يلتفت الى ما عاده والعلم عند الله تعالى (قوله) باب أثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم  
ليس في الأحاديث التي في الباب تصريح بالأثم وإنما هو مستفاد من الوعيد بالنار على ذلك  
لأنه لا زمة (قوله) منصور) هو ابن المغيرة الكوفي وهو تابعي صغير روى بكسر أوله واسكان  
الموحدة وأووه حراش بكسر الميم له أوله وهو من كبار التابعين (قوله) سمعت عليا) هو ابن أبي  
طالب رضي الله عنه (قوله) لا تكذبوا على) هو عام في كل كاذب مطلق في كل نوع من الكذب  
ومعنا لا نسبوا الكذب الى ولا مفهوم لقوله على لأنه لا يتصور أن يكذب له إنهم من مطلق  
الكذب وقد عتروهم من الجهلة فوضوا أحاديث في الترغيب والترهيب وقالوا نحن لم تكذب  
عليه بل فعلنا ذلك لتأشير بعبته ومادروا أن نقول به صلى الله عليه وسلم بل يقتضى  
الكذب على الله تعالى لأنه اثبات حكم من الأحكام الشرعية سواء كان في الإيجاب أو النذب  
وكذا ما قبلها وهو الحرام والمكروه ولا يعتد بخالف ذلك من الكرامة حيث جوزوا وضع  
الكذب في الترغيب والترهيب في ثبت ما روي في القرآن والسنة وأجابه كذب له عليه وهو  
ينجى من الفسقة العربية ونسكت بعضهم بما روي في بعض طرق الحديث من زيادته ثبت وهي  
ما أخرجه الزبارة من حديث ابن مسعود بلغظ من كذب على الفضل به الناس الحديث وقد  
اختلف في وصلة وإرساله ورجح الدارقطني والحاكم إرساله وأخرجه الدارمي من حديث يعلى بن  
مرة بسند ضعيف وعلى تقدير شونه فليست اللام فيه للعلة بل للصراحة بكافسره قوله تعالى فمن  
أظلم ممن افترى على الله كذبا لفضل الناس والمعنى ان ما كلف امره الى الاضلال أو هو من تخصيص  
بعض افراد العموم بالذکر فلا مفهوم له كقوله تعالى لا تأكلوا الربا بأضعا فامضاعفة ولا تقتاتوا  
أو لادكم من املاق فان قتل الاولاد ومضاعفة الربا والاضلال في هذه الآيات انما هو لتأكيده  
الامر فيها لا اختصاص الحكم (قوله) فليبلغ النار) محل الامر بالولوج مسبا عن الكذب لان  
لازم الامر الارزام والارام بولوج النار سبه الكذب عليه أو هو بلغظ الامر ومعناه الخبر  
ويؤيده رواية مسلم من طريق غندر عن شعبة بلغظ من كذب على بلج النار وابن ماجه من  
طريق شريك عن منصور قال الكذب على بلج أي يدخل النار (قوله) حدثنا أبو الوليد) هو  
الطحايلي و(جامع بن شداد) كوفي تابعي صغير وفي الاسناد لطيفتان احدهما أنه من رواية  
تابعي عن تابعي برويه يحيى عن يحيى ثابتهما من رواية الأبناء عن الأباء بخصوص رواية  
الأب عن الجدة وقد أوردت بالتصنيف (قوله) قلت لزيد) أي ابن العوام (قوله) تحدث  
خذف منعولها البشمل (قوله) كما يحدث فلان وفلان) سمي منهم في رواية ابن ماجه الله من  
مسعود (قوله) أما) باليم الخفيفة وهي من حروف التنبيه وان بكسر الهمزة ولم أفارقة ألم  
أفارقة رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد الاسماعيلي منادى سالت والمراد في الاغلب والافقد هاجر

١٠٧  
له من في  
تحفة  
٢٦٢٢



الزبير الى الحبشة وكذا لم يكن مع النبي صلى الله عليه وسلم في حال هجرته الى المدينة وانما أورد هذا الكلام على سبيل التوجيه للسؤال لان لازم الملائمة السماع ولازمة إعادة الحديث لكن منه من ذلك ما خشيته من معنى الحديث الذي ذكره ولهذا أتى بقوله لكن وقد أخرجه الزبير ابن بكار في كتاب النسب من وجه آخر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير قال عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعلي بن أبي طالب ما علمت وعلمت أمي وزوجته خديجة عني وأمه أمة بنت وهب وصدق حاله بنت وهب ابني عبد مناف بن زهرة وعند أبي أمك واختنا عائشة عنده ولكني سمعته يقول (قوله من كذب على) كذا رواه البخاري ليس فيه متعمدا وكذا أخرجه الاسماعيلي من طريق غندر عن شعبة وكذا في رواية الزبير بن بكار المذكورة وأخرجه ابن ماجه من طريقه وزاد فيه متعمدا وكذا الاسماعيلي من طريق معاذ بن شعبة والاختلاف في شعبة وقد أخرجه الدارمي من طريق أخرى عن عبد الله بن الزبير بلفظ من حدثني كذبا ولم يذكر العمدة في نسخة الزبير بهذا الحديث على ما ذهب اليه من اختيار قوله التعميد دليل للاصح في أن الكذب هو الاخبار بالشيء على خلاف ما هو عليه سواء كان عمدا أم خطأ والمخطئ وإن كان غير مأثوم بالاجماع لكن الزبير خشي من الاكثار ان يقع في الخطأ وهو لا يشعر لانه وإن لم يأثم بالخطأ لكن قد يأثم بالاكثار اذا كان مظلة الخطأ والثقة اذا حدث بالخطأ فحمل عنه وهو لا يشعر أنه خطأ يعمل به على الدوام لولا خوف بقله فكيف سب العمل بما لم يقبله الشارع غف خشي من الاكثار والوقوع في الخطأ لا يؤمن عليه الاثم اذا تعدد الاكثار في ثم توقف الزبير وغيره من الصحابة عن الاكثار من التعديت وأما من أكثر منهم فحمل على أنهم كانوا واقفين من أنفسهم بالتبني أو طالت أعمارهم فاحتج ما عندهم فثأروا فلم يمكنهم الكتمان رضى الله عنهم (قوله فليتبوا) أي فليخذ لنفسه منزلا يقال تبوا الرجل المكان اذا اتخذ مسكنا وهو أمر بمعنى الخبر أيضا ويعني التهديداً ويعني التحكم أو دعاء على فاعل ذلك أي يؤا الله ذلك وقال الكرماني يحتمل أن يكون الأمر على حقيقته والمعنى من كذب فليأمر نفسه بالتبوء ويلزم عليه كذا قال وأولها أوله فقد رواه أحمد باسناد صحيح عن ابن عمر بلفظ بي له بيت في النار قال الطبري فيه إشارة الى معنى التصديق والذنب وجرأته أي كآفة قصد في الكذب التعمد فليصد بجرأته التوبة (قوله حدثنا أبو عمر) هو البصري المقعد وعبد الوارث هو ابن سعيد وعبد العزيز هو ابن وهيب والاسناد كله بصريون (قوله حديثا) المراد به جنس الحديث ولهذا وصفه بالكثرة (قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم) هو وفاء بعد في محل الرفع لانه فاعل بمعنى وانما خشي أن يمسحوا منه الزبير ولهذا صرح بلفظ الاكثار لانه يظن من حام حول الحبي لا يأمن وقوعه فيه فكان التقليل منهم للاحتراز ومع ذلك فأنس من المكثرين لانه تأخرت وفاته فاحتج اليه بما قد مناه ولم يمكنه الكتمان ويجمع بأنه لو حدث بجميع ما عنده لكان أضعاف ما حدث به ووقع في رواية عتاب بمجمله ومنشأة فوقاية مولى هرمز سمعت أنسا يقول لو لآتي أخشى ان أخطئ لحدثك بشيء فالها رسول صلى الله عليه وسلم الحديث أخرجه أحمد باسناد فأشار الى أنه لا يحدث إلا ما تحققه ويترد ما يشك فيه وجلب بعضهم على أنه كان يحافظ على الرواية

ولكن سمعت يقول من كذب على فليتبوا مقعده من النار حدثنا أبو عمر حدثنا عبد الوارث عن عبد العزيز قال قال أنس انه لم ينعني أن أحدنكم حديثا كثيرا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال

١٠٨

س

تحفة

١٠٤٥

١٠٩

تحفة

٤٥٤٨

من تعدد على كذا فليتبوأ  
مقعد من النار \* حدثنا  
المكي بن إبراهيم قال حدثنا  
يزيد بن أبي عميد عن سلمة بن  
الأكوع قال سمعت النبي  
صلى الله عليه وسلم يقول  
من يتل على مالم أقل فليتبوأ  
مقعد من النار حدثنا  
موسى قال حدثنا أبو عوانة  
عن أبي حصين عن أبي صالح  
عن أبي هريرة عن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال  
تسوا بأسي ولا تكسوا  
بكبي ومن يأتي في المنام  
فقدرا في فأن الشيطان  
لا يمثل في صورتي ومن  
كذب على متعمدا فليتبوأ  
مقعد من النار

(٣) قوله تغير الحكم مع  
الاثبات الخ كذا في النسخ  
التي أبديت لعل في نسخة  
بين قوله تغير الحكم وقوله  
مع الاثبات فتأمل وحرر  
هـ معجحه

١١٠

تحفة

١٢٨٥٢

باللفظ فأشار إلى ذلك بقوله لولا أن أخطئ وفيه نظر والمعروف عن أنس جواز الرواية باللفظ كما  
أخرج الخطيب عنه صريحا وقد وجد في رواية ذلك كالحديث في البقرة وفي قصة تكثير الماء  
عند الوضوء وفي قصة تكثير الطعام (قوله كذا) هو تكرار في سياق الشرط في جميع  
أنواع الكذب (قوله حدثنا المكي) هو اسم وليس بنسب كما تقدم وهو من كبار شيوخ البخاري  
سمع من سبعة عشر نفسا من التابعين منهم يزيد بن أبي عبد الله المذكي ورواهنا وهو مولى سلمة بن  
الأكوع صاحب النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الحديث أول ثلاثين وقع في البخاري وليس فيه  
أعلى من الثلاثين وقد أفردت فبلغت أكثر من عشرين حديثا (قوله من يقل) أصله يقول  
وإنما جزم بالشرط (قوله مالم أقل) أي سألم أقله لحذف العائد وهو جازؤد كما قول لانه لا أكثر  
وحكم الفعل كذلك لا شرا كهما في فعل الامتناع وقد دخل الفعل في عموم حديث ابن زيرو أنس  
السابقين لتعبرهما باللفظ الكذب عليه ومثلها ما حدث أبي هريرة الذي ذكره بعد حديث سلمة  
فلا فرق في ذلك بين أن يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أو قل كذا إذ لم يكن قاله أو  
فعله وقد تسبب بظاهر هذا اللفظ من منع الرواية باللفظ وأجاب المجيز عنه بأن المراد النهي عن  
الاثبات بلفظ وجب تغير الحكم مع (٣) الاثبات باللفظ لاشك في أولوته والله أعلم (قوله حدثنا  
موسى) هو ابن اسمعيل التبوذكي (قوله عن أبي حصين) هو مهملتين مفتوح في الأول وأبو صالح  
هو ذكوان السمراني وقد ذكر المؤلف هذا الحديث بتمامه في كتاب الأدب من هذا الوجه ويأتي  
الكلام عليه فيه إن شاء الله تعالى وقد أقصر مسلم في روايته على الجملة الأخيرة وهي مقصود  
الباب وانما ساقه المؤلف بتمامه ولم يتحصره كما دونه لنيه على أن الكذب على النبي صلى الله عليه  
وسلم يستوي فيه القطة والتمام والله سبحانه وتعالى أعلم فإن قيل الكذب بمعصية الاما استثنى  
في الاصلاح وغيره والمعاصي قد نوى عليها بالنار في الامتناع الكاذب على رسول الله صلى  
الله عليه وسلم من الوعد على من كذب على غيره فالجواب عنه من وجهين أحدهما أن الكذب  
عليه يكفر متعمدا عند بعض أهل العلم وهو الشيخ أبو محمد الجويني لكن ضعفه ابنه امام الحرمين  
ومن بعده ومال ابن المنبر إلى اختياره ووجهه بأن الكاذب عليه في تحليل حرام مثلا لا تنقل عن  
استحلال ذلك الحرام أو الجمل على استحلاله واستحلال الحرام كقوله الجمل على الكفر كفر وفيما  
قاله نظر لا يخفى والجمهور على أنه لا يكفر الا اذا اعتقد حل ذلك الجواب الثاني أن الكذب عليه  
كبيرة والكذب على غيره صغيرة فافترقا ولا يلزم من استواء الوعد في حق من كذب عليه أو  
كذب على غيره أن يكون مقرهما واحدا وطول اقامتهما مساويا فقد قل قوله صلى الله عليه  
وسلم فليتبوأ على طول الاقامة فيما بل ظاهره أنه لا يخفى منه لانه لم يجعل له منزلا غيره الا ان  
الدلالة القطعية قامت على ان خلود التائب يخصص بالكافرين وقد فرق النبي صلى الله عليه وسلم  
بين الكذب عليه وبين الكذب على غيره كما ساق في الجنازة في حديث المغيرة حيث يقول ان كذا  
على ليس ككذب على أحد وسند كرمبا حنه هناك ان شاء الله تعالى وذكره الاختلاف  
في نوبة من تعدد الكذب عليه هل تقبل أولا (تنبيه) رتب المصنف أحداث الباب ترتيبا  
حسنا لانه بدأ بمحدث على وفيه مقصود الباب ونفى محدث ابن زيرو الدال على نفي الصحابة  
وتحريمهم من الكذب عليه وثبت محدث أنس الدال على أن امتناعهم انما كان من الاكثار

المفضي الى الخطا لاعتد أصل الحديث لانهم مأمورون بالتبليغ وختم بحديث أبي هريرة  
الذي فيه الإشارة الى استواء تحريم الكذب عليه سواء كانت دعوى السماع منه في البظنة أو  
في المنام وقد أخرج البخاري حديث من كذب على أبيضا من حديث المغيرة وهو في الجنائز ومن  
حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وهو في أخبار بني إسرائيل ومن حديث واثله بن الاسقع  
وهو في مناقب قريش لكن ليس هو بلفظ الوعد عبد الله بن عمرو بن العاص وهو في الجنائز ومن  
حديث علي وأبي هريرة والمغيرة وآخرجه مسلم من حديث أبي سعيد أيضا وصح أيضا في غير  
الصحاح من حديث عثمان بن عفان وابن مسعود وابن عمر وأبي قتادة وجابر بن عبد الله بن رزم  
بأسانيد حسنة من حديث طلحة بن عبيد الله وسعيد بن زيد وأبي عبيدة بن الجراح وسعد بن أبي  
وقاص ومعاذ بن جبل وعقبة بن عامر وعمران بن حصين وابن عباس وسلمان الفارسي ومعاوية بن  
أبي سفيان ورافع بن خديج وطارق الأسدي والسائب بن زيد وخالد بن عرفة وأبي امامة وأبي  
قرصة وأبي موسى الغافقي وعائشة فهؤلاء ثلاثون نفسا من الصحابة ووردوا في أنصاع نحو من  
خمس غيرهم بأسانيد ضعيفة وعن نحو من عشرين آخرين بأسانيد ساقطة وقد اعتنى جماعة من  
الحفاظ بجمع طرقه فأول من وقف على كلامه في ذلك علي بن المديني وتبعه يعقوب بن شيبة  
فقال روى هذا الحديث من عشرين وجهان عن الصحابة من البخاريين وغيرهم ثم إبراهيم الحارثي  
وأبو بكر البراق وقال كل منهما انه وورد من حديث أبي يعين من الصحابة وجمع طرقه في ذلك العصر  
أبو محمد يحيى بن محمد بن صاعد فزاد قليلا وقال أبو بكر الصبري شارح رسالة الشافعي رواه ستون  
نفسا من الصحابة وجمع طرقه الطبراني فزاد قليلا وقال أبو القسم بن منده رواه أكثر من ثمانين  
نفسا وقد ذكر جهابض النيسابوري فزادت قليلا وقد جمع طرقه ابن الجوزي في مقدمة كتاب  
الموضوعات فأورز التسعين وبذلك جزم ابن دحية وقال أبو موسى المديني يرويه نحو مائة من  
الصحابة وقد جمعها بعده الحافظان يوسف بن خليل وأبو علي البكري وهما متعاصران فوقع  
لكل منهما ما ليس عند الآخر وتحصل من مجموع ذلك كاهرواية مائة من الصحابة على ما فصلته  
من صحيح وحسن وضعف وساقط مع أن فيها ما هو في مطلق ذم الكذب عليه من غير تقييد بهذا  
الوعد الخاص ونقل النووي انه جاء عن مائتين من الصحابة ولاجل كثرة طرقه أطلق عليه جماعة  
انه متواتر ونزع بعض مشايخنا في ذلك قال لا يشترط المتواتر استواء طرقه وما بينهما في  
الكثرة وليست موجودة في كل طريق منها بفردها وأوجب بأن المراد إطلاق كونه متواترا  
رواية المجموع عن المجموع من ابتدائه الى انتهائه في كل عصر وهذا كاف في إقادة العلم وأيضا  
فطريق أنس وحدها قدرها عنه العدد الكثير ولو ارتفع عنهم ثم وحديث علي رواه عنه ستة  
من مشاهير التابعين وثقاتهم وكذا حديث ابن مسعود وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو ولوقيل في كل  
منهما انه متواتر عن صحابته لكان صحيحا فإن العدد المعين لا يشترط في المتواتر بل ما أفاد العلم  
كفي والصفات العلية في الرواة تقوم مقام العدد وتزيد عليه كما قرره في نكت علوم الحديث  
وفي شرح نخبة الفكر ويثبت هناك الرد على من ادعى أن مثال المتواتر لا يوجد في هذا  
الحديث ويثبت أن أمثله كثيرة منها حديث من بي الله مسجدا والمسلم على الخفين ورفع  
اليدين والشكاة والحوض ورواية الله في الآخرة والائمة من قريش وغير ذلك والله المستعان

وأما ما نقله البيهقي عن الحاكم ووافقه انه جاء من رواية العشرة المشهورة قال وليس في الدنيا حديث أجمع العشرة على روايته غيره فقد تعقبه غيره واحد لكن الطرق عنهم موجود فيها  
 جمعه ابن الجوزي ومن بعده والثابت منها ما قدمت ذكره في الصحاح على الزبير ومن الحسن  
 طلبة وسعد وسعد وأبو عبيدة ومن الضعيف المتماثل طريق عثمان وبقيتها ضعيفة وساقط  
 (قوله باب كتابة العلم) طريفة البخاري في الأحكام التي يقع فيها الاختلاف ان لا يجوز فيها شيء  
 بل يورد على الاحتمال وهذه الترجمة من ذلك لان السلف اختلفوا في ذلك عملا وتركوا ان  
 كان الامر استقر والاجماع انه قد على جواز كتابة العلم بل على استحبابه بل لا يعدو جوبه على  
 من خشي النسيان من تعيين علمه بتبليغ العلم (قوله حديثنا ابن سلام) كذا الاصل واسمه  
 محمود وقد صرح به أبو داود وغيره (قوله عن سفبان) هو الثوري لان وكعاشم ورواية عنه  
 وقال أبو مسعود الدمشقي في الاطراف يقال انه ابن عينة (قلت) لو كان ابن عينة للنسب لان  
 القاعد في كل من روى عن متفي الاسم أن يحمل من أهل نسبه على من يكون له به خصوصية  
 من اكثر ونحوه كما قلنا قبل هذا وهكذا نقول هنا لان وكعاشم ليس الرواية عن ابن عينة  
 بخلاف الثوري (قوله عن مطرف) هو بفتح الطاء المهمله وكسر الراء ابن طريف بضم المهمله  
 أيضا (قوله عن الشعبي) وللمصنف في الباب سمعت الشعبي (قوله عن أي حفيضة) هو وهب  
 السوائي وقد صرح بذلك الاجماعي في روايته وللمصنف في الباب سمعت أي حفيضة والاسناد  
 كله كوفيون الا شيخ البخاري وقد دخل الكوفة وهو من رواية يحيى عن يحيى (قوله قلت  
 لعلي) هو ابن أي طالب رضي الله عنه (قوله هل عندكم) الخطاب لعلي والجمع امالارادة مع  
 بقية أهل البيت أو للتعظيم (قوله كتاب) أي مكتوب أخذوه عن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم مما أوصى اليه ويدل على ذلك رواية المصنف في الجهاد هل عندكم شيء من الوحي الاماني  
 كتاب الله قوله في الباب هل عندكم شيء مما ليس في القرآن وفي مسند اسحق بن راهويه عن جرير  
 عن مطرف هل علمت شيئا من الوحي وانما سأله أبو حفيضة عن ذلك لان جماعة من الشيعة كانوا  
 يزعمون ان عند أهل البيت لاسماء علميا شيئا من الوحي خصهم النبي صلى الله عليه وسلم بها لم  
 يطعم غيره عليها وقد سأل عليا عن هذه المسئلة أيضا فبس بن عبادة وهو بضم المهمله ويحقيق  
 الموحدة والاشتر النحوي وحديثهما في مسند النسائي (قوله قال لا) زاد المصنف في الجهاد  
 لا والذي قلتي الحجة وبرأ التهمة (قوله الا كتاب الله) هو بالرفع وقال ابن المنبر في دليل على  
 انه كان عنده أشياء مكتوبة من الفقه المستنبط من كتاب الله وهي المراد بقوله أو فهم أعطيه  
 رجل لانه ذكره بالرفع فلو كان الاستثناء من غير الجنس لكان منصوبا كذا قال والظاهر ان  
 الاستثناء فيه منقطع والمراد بذكر الفهم اثبات امكان الزيادة على ما في الكتاب وقد رواه  
 المصنف في الباب باللفظ ما عندنا الاماني القرن الافهم يعطى رجل في الكتاب فالاستثناء  
 الاول مفرغ والثاني منقطع معناه لكن ان اعطى الله رجلا فهما في كتابه فهو يقدر على  
 الاستنباط فحصل عنده الزيادة بذلك الاعتبار وقد روى أحمد اسنادا حسن من طريق طارق  
 ابن شهاب قال شهدت عليا على المنبر وهو يقول والله ما عندنا كتاب نقرؤه عليكم الا كتاب الله  
 وهذه الصحيفة وهو يؤيده ما قلناه انهم ربما الفهم شيئا مكتوبا (قوله الصحيفة) أي الورقة المكتوبة

باب كتابة العلم حديثنا  
 ابن سلام قال أخبرنا وكيع  
 عن سفبان عن مطرف عن  
 الشعبي عن أي حفيضة قال  
 قلت لعلي هل عندكم كتاب  
 قال لا الا كتاب الله وفهم  
 أعظمه رجل مسلم أو ماني  
 هذه الصحيفة قال قلت  
 وما في هذه الصحيفة

١١١  
 ت س ن  
 تحفة

١٠٢١١

وللساني من طريق الاشتراك خرج كتابا من قرا بيسفقه **(قوله العقل)** أي البنية وانما سميت به  
 لانهم كانوا يعطون فيها الابل ويربطونها بفناء دار المقتول بالعقل وهو الحبل ووقع في رواية  
 ابن ماجه بدل العقل الديار المراد أحكامها ومقاديرها وأصنافها **(قوله وفكالك)** بكسر  
 الفاء وفتحها وقال القراء أفصح والمعنى ان فيها حكم بخلص الاسير من يد العدو  
 والترغب في ذلك **(قوله ولا يقتل)** بضم الهمزة والكسمة يني وأن لا يقتل بفتح اللام وعطفت  
 الجملة على المفرد لان التقدير فيها أي الحصة حكم العقل وحكم تحريم قتل المسلم بالكافر  
 وسأ في الكلام على مسئلة قتل المسلم بالكافر في كتاب القصاص والديات ان شاء الله تعالى ووقع  
 للمصنف ومسلم من طريق يزيد التيمي عن علي قال ما عندنا شيء نقرؤه الا كتاب الله وهذه الحصة  
 فاذا فيها المذبذبة حرم الحديث ومسلم عن أبي الطاهر عن علي ما حصار رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ثلثي ليم به الناس كافة الا ما في قرا بيسفقه هذا أخرجه صحيفة مكتوبة فيها عن الله من ذبح  
 لغنا الله الحديث وللناس في طريق طار من طريق شهاب فيها فرائض الصدقة والجمع بين  
 يعني بدستهم أذناهم الحديث ولا حدم من طريق طار من طريق شهاب فيها فرائض الصدقة والجمع بين  
 هذه الاحاديث ان الحصة كانت واحدة وكان جميع ذلك مكتوب فيها فنقل كل واحد من  
 الروايات ما حفظه والله أعلم وقد بين ذلك قادة في روايته لهذا الحديث عن أبي حسان عن  
 علي وبين أيضا السبب في سؤال الهم لم يرض الله عنه عن ذلك أخرجه احمد والبيهقي في الدلائل  
 من طريق أبي حسان ان عليا كان يأمر بالامر فيقال قد فعلناه فيقول صدق الله ورسوله فقال  
 له الاشتراك الذي تقول أهو شيء معناه اليك رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة دون الناس  
 فذكر بطوله **(قوله حدثنا شيبان)** هو ابن عبد الرحمن يكنى أبا معاوية وهو بفتح الشين المجمة  
 بعد هاء مختاتية ثم موحدة وليس في البخاري بهذه الصورة غيره **(قوله عن يحيى)** هو ابن أبي  
 كعبير **(قوله عن أبي سلمة)** في رواية المصنف في الديار حدثنا أبو سلمة حدثنا أبو هريرة **(قوله)**  
 ان خراعة أي القبيلة المشهورة والمراد واحدهم فاطلق عليه اسم القبيلة مجازا واسم هذا  
 القائل خراش بن أمية الخزاعي والمقتول في الحاهلية منهم اسمه أحرز والمقتول في الاسلام من  
 بني ليث لم يسم **(قوله حبس)** أي منع عن مكة **(القتل)** أي بالقافي والمنشاة من فوق **(أو القيل)**  
 أي بالقاف المحسورة بعد هاء مختاتية **(قوله كذا قال أبو نعيم)** أراد البخاري ان الشك فيه  
 من شيخه **(قوله وغيره يقول القيل)** اي بالقاف ولا يشك والمراد بالغير من رواة عن شيبان  
 رفضا لاني نعم وهو عبيد الله بن موسى ومن رواه عن يحيى ربيعة الشيباني وهو حرب بن شداد  
 كما سيأتي بانه عند المصنف في الديار والمراد بحبس القيل أهل القيل وأشار بذلك الى القصة  
 المشهورة للحشة في غزوهم مكة ومعهم القيل ففتحها الله عنهم وسلط عليهم الطير الا يليل مع  
 كون أهل مكة اذ ذلك كانوا كفارا خرمه أهلها بعد الاسلام أكد لكن غزا النبي صلى الله  
 عليه وسلم اباهما خصوصا به على ظاهر هذا الحديث وغيره وسأ في الكلام على المسئلة في كتاب  
 الحج مفصلا ان شاء الله تعالى **(قوله وسلط عليهم)** هو بضم أوله ورسول مرفوع المؤمنون  
 معطوف عليه **(قوله ولا تحل)** للكسمة يني ولم تحل والمصنف في القصة من طريق الازداعي  
 عن يحيى ولن وهي التي بالمستقبل **(قوله لا يحل)** بالخاء المجمة أي لا يصح يقال اخليته

قال العقل وفكالك الاسير  
 ولا يقتل مسلم بكافر حدثنا  
 أبو نعيم الفضل بن دكين  
 قال حدثنا شيبان عن  
 يحيى عن أبي سلمة عن أبي  
 هريرة أن خراعة قتلوا  
 رجلا من بني ليث عام فبح  
 مكة بقتيل منهم قتلوه فأخبر  
 بذلك النبي صلى الله عليه  
 وسلم فركب راحلته فخطب  
 فقال ان الله حبس عن مكة  
 القتل أو القيل قال أبو عبد  
 الله كذا قال أبو نعيم  
 وسلط عليهم رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم والمؤمنون  
 ألا وانهم لم تحل لاحد قتل  
 ولا تحل لاحد بعدى ألا  
 وانها اعلنت لي ساعة من  
 نهار ألا وانهم اساعتى هذه  
 حرام لا يحل لي شوكها ولا  
 يعصده شجرها ولا تلتقط  
 ساقطها

١١٢  
 ٢  
 تحفة  
 ١٥٢٧٢

اذ اقطعت و ذكر الشوك دال على منع قطع غير من باب أولى وسبأني ذكر الخلاف فيه في الحج  
 ان شاء الله تعالى **(قوله)** لا تشدد أى معرف وسبأني الكلام على هذه المسئلة في كتاب القطة  
 ان شاء الله تعالى **(قوله)** فن قتل فهو بخير النظرين كذا وقع هنا وفيه حذف وقع بيانه  
 في رواية المصنف في الديات عن أبي نعيم بهذا الاسناد فن قتل له قيل **(قوله)** واما أن يقاد هو  
 بالقاف أى يقتص ووقع في رواية مسلم اما أن يقادى بالقاف وزاد ثناء بعد الدال والصواب ان  
 الرواية على وجهين من قالها بالقاف قال فيما قبلها اما ان يعقل من العقل وهو الدية ومن قالها  
 بالفاء قال فيما قبلها اما ان يقتل بالقاف والمثناة والحاصل تفسير النظرين بالتصاص أو الدية  
 وفي المسئلة بحث يأتي في الديات ان شاء الله تعالى **(قوله)** بخير رجل من أهل اليمن هو أبو شامه  
 منوية وسبأني في القطة مسمى والاشارة الى من حرقه وهناك من الزيادة عن الوليد بن مسلم  
 قلت لا ولا زعمى ما قوله اكتبوا الى قال هذه الخطبة التي سمعها من رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم **(قلت)** وبهذا تظهر مطابقة هذا الحديث للترجمة **(قوله)** فقال رجل من قريش هو العباس  
 ابن عبد المطلب كما يأتي في القطة ووقع في رواية لابن أبي شيبة فقال رجل من قريش يقال له شاه  
 وهو غلط **(قوله)** الا الاذخر كذا هو في رواية ابن أبي شيبة والنصب ويجوز رفعه على البدل محاقبه **(قوله)**  
 الا الاذخر الا الاذخر كذا هو في رواية ابن أبي شيبة والنصب ويجوز رفعه على البدل محاقبه **(قوله)**  
 ابن دينار المكي **(قوله)** عن أخيه هو همام بن منبه بتسديد الموحدة المكسورة وكان أكرمته  
 سنان لكن تأخرت وفاته عن وهب وفي الاسناد ثلاثة من التابعين من طبقة متقاربة أولهم عمرو  
**(قوله)** فانه كان يكتب ولا كتب هذا استدلال من أبي هريرة على ما ذكره من أن أكثر ما عند  
 عبد الله بن عمرو رأى ابن العاص على ماعنه ويستفاد من ذلك ان أباه مرة كان جازما بانه ليس  
 في الصحابة أكثر حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم منه الاعداء مع ان الموجد المروى عن  
 عبد الله بن عمرو أقل من الموجد المروى عن أبي هريرة باضعاف مضاعفة فان قلنا الاستثناء  
 منقطع فلا اشكال اذ التقدير لكن الذي كان من عبد الله وهو الكتابة لم يكن مسمى سوان لم منه  
 كونه أكثر حديثا مقتضيه العادة أم لا وان قلنا الاستثناء متصل فالب في فيه من جهات  
 أحدها ان عبد الله كان مشغولا بالعبادة أكثر من اشتغاله بالتعليم فقلت الرواية عنه ثانيا انه  
 كان أكثر مقامه بعد فتوح الامصار بمصر أو بالطائف ولم تكن الرحلة اليهما عن يطلب العلم  
 كالرحلة الى المدينة وكان أبوه مرة متصدقا فيها للفتوى والتحديث الى ان مات وظهر هذا من  
 كثرة من جعل عن أبي هريرة فقد ذكر البخاري انه روى عنه ثمانية أنفس من التابعين ولم  
 يقع هذا الفخر ثالثا ما اخص به أبوه مرة من دعوة النبي صلى الله عليه وسلم له بان لا ينسى  
 ما تحببه به كما سنده كره قريبا وابها أن عبد الله كان قد ظفر في الشام جعل رجل من كتب أهل  
 الكتاب فكان ينظر فيها ويحدث منها فتجنب الاخذ عنه لذلك كثرت من أئمة التابعين والله أعلم  
**(تسليم)** \* قوله ولا كتب قد يعارضه ما أخرجه ابن وهب من طريق الحسن بن عمرو بن  
 أمية قال تحدث عند أبي هريرة بحديث فأخذ يدي الى بيته فأرانا كتابا من حديث النبي صلى  
 الله عليه وسلم وقال هذا هو مكتوب عندي قال ابن عبد البر حديث همام أصح ويمكن الجمع  
 بانه لم يكن يكتب في العهد النبوي ثم كتب بعلمه **(قلت)** وأقوى من ذلك انه لا يلزم من وجود

الا تشدد فن قتل فهو بخير  
 النظرين اما أن يعقل واما أن  
 يقاد أهل القبيل بخير رجل  
 من أهل اليمن فقال اكتبوا  
 يا رسول الله فقال اكتبوا  
 لا في فلان فقال رجل من  
 قريش الا الاذخر الا الاذخر  
 يا رسول الله فانا نجمع له في  
 سوانا يقولون ان فقال النبي  
 صلى الله عليه وسلم الا الاذخر  
 \* حدثنا علي بن عبد الله قال  
 حدثنا صفوان قال حدثنا  
 عمرو قال أخبرني وهب بن  
 منبه عن أخيه قال سمعت  
 أباه مرة يقول ما من أصحاب  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 أحدا أكثر حديثا عنه مني  
 الا ما كان من عبد الله بن  
 عمرو فانه كان يكتب  
 ولا كتب

١١٢

ت

تحفة

١٤٨٠٠

الحديث مكتوب باعنده ان يكون بخطه وقد ثبت انه لم يكن يكتب فتعين ان المكتوب عنده بغير خطه **(قوله)** تابعه معمر أي ابن راشد يعني تابع وهب بن منبه في روايته لهذا الحديث عن همام والمتابعة المذكورة أخرجهما عبد الرزاق عن معمر وأخرجهما أبو بكر بن علي المروزي في كتاب العلم له عن حجاج بن الشاعر عنه وروى أحمد والبيهقي في المدخل من طريق عمرو بن شعيب عن مجاهد والمغيرة بن حكيم قال لا سمعنا أباه مرة يقول ما كان أحد أعلم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب يده ويبيع بقلبه وكنت أجي ولا أكتب استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكتاب عنه فأذن له اسناده حسن وله طريق أخرى أخرجهما العقبلي في ترجمة عبد الرحمن بن سلمان عن عقيل عن المغيرة بن حكيم سمع أباه مرة قال ما كان أحد أعلم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مني إلا عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكتب يده ما سمع منه فأذن له الحديث وعند أحمد وأبي داود من طريق يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عمرو كنت أكتب كل شيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فتهتم في قریش الحديث وفيه كتاب في الذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا الحق ولهذا طرق أخرى عن عبد الله بن عمرو يقول بعضنا بعضاً ولا يلزم منه أن يكونافي الوحي سواء لما قدمنا من اختصاص أبي هريرة بالدعاء بعدم التسيان ويحتمل أن يقال تحمل أكثرية عبد الله بن عمرو على ما فازه عبد الله من الكتابة قبل الدعاء لابي هريرة لانه قال في حديثه فانسيت شيئاً بعد فإذن يدخل عليه التسيان فيما سمعته قبل الدعاء بخلاف عبد الله فإن الذي سمعته مضبوطاً بالكتابة والتي انتشر عن أبي هريرة مع ذلك اضعاف ما انتشر عن عبد الله بن عمرو لتصدي أبي هريرة بذلك ومقامه بالمدينة النبوية بخلاف عبد الله بن عمرو في الامرين ويستفاد منه ومن حديث علي المتقدم ومن قصة أبي شاذان التي صلى الله عليه وسلم اذن في كتابة الحديث عنه وهو يعارض حديث أبي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تكتبوا عني شأغبر القرآن ورواه مسلم والجميع منهما أن النبي خاص بوقت نزول القرآن خشية التباسه بغيره والاذن في غير ذلك أو ان النبي خاص بكتابة غير القرآن مع القرآن في شيء واحد والاذن في قتر بقها أو النبي متقدم والاذن ناسخ له عند الأمن من الالتباس وهو أقر بهلمع انه لا ينافيها وقيل النبي خاص بمن خشى منه الاتكال على الكتابة دون الحفظ والاذن لمن أمن منه ذلك ومنهم من أعل حديث أبي سعيد وقال الصواب وقفه على أبي سعيد قاله البخاري وغيره قال العلماء كره جماعة من الصحابة والتابعين كتابة الحديث واستحبوا ان يؤخذ عنهم حفظاً كما أخذوا حفظاً لكن لما قصرت الهمم وخشى الأئمة ضياع العلم دونوه وأول من دون الحديث ابن شهاب الزهري على رأس المائة بأمر عمر بن عبد العزيز ثم كثرت الدون ثم التصنيف وحصل بذلك خبر كثيرة فقه الحمد **(قوله)** أخبني بنوس هو ابن يزيد **(قوله)** عن عبيد الله بن عبد الله أي ابن عتبة ابن مسعود **(قوله)** لما اشتد أي قوى **(قوله)** وجعه أي في مرض موته كما سألني ولله صنف في المغازي وللإمام جليل لما حضرت النبي صلى الله عليه وسلم الوفاة ولله صنف من حديث سعد بن جبيرة أن ذلك يوم كان الجحش وهو قبل موته صلى الله عليه وسلم باربعة أيام **(قوله)** بكتاب أي بادوات الكتاب فقصه بحجاز الحذف وقد صرح بذلك في رواية تسلم قال اتوفى بالكف والدواة

تغ

٩١/٢

تابعه معمر عن همام عن أبي هريرة **(قوله)** حدثنا عبيد بن سليمان بن يحيى قال حدثني ابن وهب قال أخبني بنوس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال لما اشتد بالنبي صلى الله عليه وسلم وجعه قال اتوفى بكتاب

١١٤

٢٣  
نخبة

٥٨٤١

والمراد بالكتب عظم الكتب لانهم كانوا يكتبون فيها (قوله اكتب) هو باسكان الباء جواب الامر ويجوز الرفع على الاستئناف وفيه مجاز أيضاً امر بالكتابة ويحتمل ان يكون على نظاره كسابق البحث في المسئلة في كتاب الصلح ان شاء الله تعالى وفي مسند أحمد من حديث علي أنه المأمور بذلك ولفظه أمرني النبي صلى الله عليه وسلم ان آتية يطبق أي كتف بكتب مالا نزل امته من بعده (قوله كتابا) بعد قوله بكتاب فيه الحسناس التام بين الكلمتين وان كانت احدهما بالتحقة والآخرى بالجاز (قوله لاتصلوا) هو نفي وحذف النون في الروايات التي اتصلت لئلا يبدل من جواب الامر وتعد جواب الامر من غير حرف العطف جائز (قوله غلبه الوجع) أي فيسحق عليه املاء الكتاب أو مباشرة الكتابة وكأن عررضي الله عنه فهم من ذلك أنه يقتضي التطويل قال القرطبي وغيره أترى أمر وكان حق المأمور ان يبادر للاثمالة لكن ظهر له مرضى الله عنه مع طائفة انه ليس على الوجوب وانه من باب الارشاد الى الصلح فيكون هو ان يكفوه من ذلك ما يشق عليه في تلك الحالة مع استحضارهم قوله تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء وقوله تعالى تبيان لكل شيء ولهذا قال عرحسنا كتاب الله وظهر لطائفة أخرى ان الاولى ان يكتب لما فيه من امتثال أمره وامتتضه من زيادة الايضاح ودل أمره لهم بالقيام على ان أمره الاول كان على الاختيار ولهذا عاش صلى الله عليه وسلم بعد ذلك أياما ولم يعاود أمرهم بذلك ولو كان واجبا لم يتركه لاختلافهم لانه لم يترك التبليغ لخالقه من خالف وقد كان العناية براجعه في بعض الامور مما يجزم بالامر فاذا عزم امتثالا وسبقاً بسط ذلك في كتاب الاعتصام ان شاء الله تعالى وقد عدها من موافقة عررضي الله عنه واختلف في المراد بالكتاب فقلل كان أراد ان يكتب كتابا ينص فيه على الاحكام ليرتفع الاختلاف وقيل بل أراد ان ينص على أسامي الخلفاء بعده حتى لا يقع بينهم الاختلاف قاله سفيان بن عيينة ويؤيده انه صلى الله عليه وسلم قال في أوائل مرضه وهو عند عائشة ادعى لي أبالك وأخاك حتى أكتب كتابا فاني أخاف أن عني ممن ويقول قائل وباني الله والمؤمنون الا أبانكرأخرجه مسلم ولاه صنف معناه وقع ذلك فلم يكتب والاول أظهر لقول عمر كتاب الله حسينا أي كاتبا مع انه يشمل الوجه الثاني لانه بعض افراده والعلم (قائدة) قال الخطابي انه ذهب عمر الى أنه لو نص على خلاف لبطل فضيلة العلماء وعدم الاجتهاد وتعبه ابن الجوزي بانه لو نص على شيء أو أشبه لم يطل الاجتهاد لان الحوادث لا يمكن حصرها قال وانما خاف عمر أن يكون ما يكتبه في حالة غلبة المرض فيجسد بذلك المناقون سبيلا الى الطعن في ذلك المكتوب وسبأني ما يؤيده في أو آخر المغازي (قوله ولا ينبغي عند التنازع) فيه اشعار بان الاولى كان المبادرة الى امتثال الامر وان كان ما اختاره عررضي الله عنه اذ لم يتدارك ذلك النبي صلى الله عليه وسلم بعد مقدمه قال القرطبي واختلافهم في ذلك كاختلافهم في قوله لهم ان يصلي أحد العصر الا في غير نظرة فتخوف ناس فوث الوقت فصلوا وتسل آخر ونظاها لامرهم فليصلوا فاعترف أحداهم من أجل الاجتهاد المسوغ والمقصد الصالح والله أعلم (قوله فخرج ابن عباس يقول) نظاها لانه ابن عباس كان معهم وانه في تلك الحالة خرج قائلا هذه المقالة وليس الامر في الواقع على ما يقتضيه هذا الظاهر بل قول ابن عباس المذكور انما كان يقوله عندما يحدث بهذا الحديث

أكتب لكم كتابا لاتصلوا  
بعده قال عمر ان النبي صلى  
الله عليه وسلم غلبه الوجع  
وعسدا كتاب الله حسينا  
فاختلفوا وكثرا للغلط قال  
قروم اعني ولا ينبغي عندى  
التنازع فخرج ابن عباس  
يقول ان الزينة كل



في رواية معمر عند المصنف في الاعتصام وغيره قال عبد الله فكان ابن عباس يقول وكذا  
 لاجد من طريق جرير بن حازم عن يونس بن يزيد عن ابن تيمية في الرقعي الرافضي بما نقله  
 وكل من الأحاديث بأن بسط القول فيه في كتابه اللائق به الأحاديث عبد الله بن عمرو فهو عمدة  
 الساب ووجه رواية حديث الباب أن ابن عباس لما حدث عبد الله بهذا الحديث خرج من  
 المكان الذي كان به وهو يقول ذلك ويدل عليه رواية أبي نعيم في المستخرج قال عبد الله  
 فسمعت ابن عباس يقول إلى آخره وأما ما تضمنه على غير ظاهره لأن عبد الله تابعي من الطبقة  
 الثانية لم يدرك القصة في وقتها ولابد بعد النبي صلى الله عليه وسلم عمدة طويلة ثم سمعها من ابن  
 عباس بعد ذلك عمدة أخرى والله أعلم (قوله الرزية) هي بفتح الراء وكسر الراء بعدها هاء ثم همزة  
 وقد تسهل الهمزة وتشدد الباء معناه المصيبة وزاد في رواية معمر لا خيلافهم ولفظهم أي أن  
 الاختلاف كان سبباً لتلك كتابة الكتاب وفي الحديث دليل على جواز كتابة العلم وعلى أن  
 الاختلاف قد يكون سبباً في حرمان الخبر كما وقع في قصة الرجلين اللذين خصما فرفع عين  
 ليله القدر بسبب ذلك وفيه وقوع الاحتجاج بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم فيما لم ينزل عليه  
 فيه وسند كبري ما يتعلق به في أواخر السيرة النبوية من كتاب المغازي أن شاء الله تعالى  
 \* (تنبه) \* قدم حديث على أنه كتب عن النبي صلى الله عليه وسلم بطرقه احتمال أن يكون  
 إنما كتب ذلك بعد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يبلغه النبي وفي حديث أبي هريرة وفيه الأمر  
 بالكتابة وهو بعد النبي فيكون نسخاً أو ثبت بحديث عبد الله بن عمرو وقد ثبت أن في بعض  
 طرقه أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفرق في الاستدلال للجواز من الأمر أن  
 يكسوا إلا في شأن احتمال اختصاص ذلك بمن يكون أمياً أو أعمى وختم بحديث ابن عباس الباب  
 على أنه صلى الله عليه وسلم هم أن يكتب لأمته كتاباً يحصل معه الأمن من الاختلاف وهو لا بهم  
 الراجح (قوله باب العلم) أي تعليم العلم بالليل والعظة تقدم أنها الوعد وأراد المصنف التنبيه على  
 أن النبي عن الحديث بعد العشاء مخصوص بما لا يكون في الخبر (قوله صدقة) هو ابن  
 الفضل المروزي (قوله عن هند) هي بنت الحارث القرظية بكسر القاف والسین المهملة وفي  
 رواية الكشميني لبها عن امرأة (قوله وعمرو) كذا في روايةنا بالرفع ويجوز الكسر والمعنى  
 أن ابن عينة حدثهم عن معمر ثم قال وعمرو هو ابن دينار فعلى رواية الكسر يكون معطوفاً  
 على معمر وعلى رواية الرفع يكون استئنافاً قال ابن عينة حدث بحديث صفة الأداة وقد حرت  
 عادة بذلك وقد روي الجيديد هذا الحديث في مسنده عن ابن عينة قال حدثنا معمر عن  
 الزهري قال وحدثنا عمرو ويحيى بن سعيد عن الزهري فصرح بالحدث عن الثلاثة (قوله  
 ويحيى بن سعيد) هو الأنصاري وأخطأ من قال أنه هو القطان لأنه لم يسمع من الزهري ولا نفسه  
 ووقع في غير رواية أبي ذر عن امرأة عبد الله قوله عن هند في الاستناد الثاني والحاصل أن الزهري  
 كان رجلاً عاماً يجهلها ورجسهاها وقد رواه مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن  
 الزهري ولم يذكر هنداً ولا أم سلمة (قوله سبحان الله ماذا) ما استقها ممتضعة لمعنى التعجب  
 والتعظيم وعبر عن الرحمة الخواش كقوله تعالى خائراً من رحمتك وعن العذاب بالفتن لأنها أساليب  
 قاله الكرماني ويحتمل أن تكون ما تكرهه موصوفة (قوله أنزل) بضم الهمزة والكسمة يعني أنزل

الرزية ما حال بين رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم وبين  
 كتابه  
 \* (باب العلم والعظة بالليل) \*  
 \* حدثنا صدقة قال أخبرنا  
 ابن عينة عن معمر عن  
 الزهري عن هند عن أم سلمة  
 وعمرو ويحيى بن سعيد عن  
 الزهري عن هند عن أم سلمة  
 قالت استبقت النبي صلى  
 الله عليه وسلم ذات ليلة  
 فقال سبحان الله ماذا أنزل  
 الله من الفتن

١١٥

ت

تحفة

١٨٢٩٠

الله باظهارها لفاعل والمراد بالانزال اعلام الملائكة بالامر المقدور أو ان النبي صلى الله عليه وسلم  
أوحى اليه في يومه ذلك بما سيقع بعده من الفتن فغير عنه بالانزال (قوله وماذا ففتح من الخزان)  
قال الداودي الثاني هو الاول والثاني قد يعطف على نفسه كما كذا لان ما يفتح من الخزان يكون  
سببا للفتنة وكأنه فهم ان المراد بالخزان خزائن فارس والروم وغيرهما مما فتح على الصحابة لكن  
المغارة بين الخزان والفتن أوضح لانها غير متلازمين وكمن نائل من تلك الخزائن سالم من الفتن  
(قوله صواحب الجبر) بضم الحاء وفتح الجيم جمع جبر وهو منزل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم  
وانما خصهم بالابقاط لانهم الحاضرات حينئذ أو من باب ابد أنفسك ثم عن تعول (قوله فرب  
كاسية) استدلل به ابن مالك على أن رب في الغالب للتكثير لان هذا الوصف للنساء وهن أكثر  
أهل النار انتهى وهذا يدل لورودها في التنكير لا أكثر يتأفبه (قوله عارية) بتخفيف الياء  
وهي محروقة في أكثر الروايات على التعت قال السهلي انه الاحسن عند سيبويه لان رب عنده  
حرف جر يلزم صدر الكلام قال ويجوز الرفع على اصابه مستدوا الجله في موضع التعت أي  
هي عارية والنعل الذي يتعلق به رب مخدوف انتهى وأشار صلى الله عليه وسلم بذلك إلى موجب  
استمقاط أزواجه أي ينسب لهن أن لا يتغافلن عن العبادات ويعتدن على كونهن أزواج النبي  
صلى الله عليه وسلم وفي الحديث جواز قول سبحان الله عند التعجب يندبذ ذكر الله بعد  
الاستمقاط وابقاط الرجل أهله بالليل للعبادة لا سيما عند آية يتحدث وسيأتي بقية الكلام على  
هذا الحديث في كتاب الفتن ان شاء الله تعالى وفي هذا الاستدراوة الاقران في موضعين أحدهما  
ابن عينة عن معمر والساني عرو ويحيى عن الزهري وفيه رواية ثلاثة من التابعين بعضهم عن  
بعض في إساق وهذا قد قيل انها صحابة فان صحفه من رواية تابعي عن مثله عن صحابته عن  
مثله وام سلمة هي ام المؤمنين وكانت تلك الليلة ليلتها وفي الحديث استحباب الاسراع إلى  
الصلاة عند خشية الشر كما قال تعالى واستعنوا بالصبر والصلوة وكان صلى الله عليه وسلم اذا حزبه  
أمر فزع إلى الصلوة وأمر من رأى في منامه ما يكره أن يصلي وسأني ذلك في موضعه وفيه التسبيح  
عند رؤية الاشياء المهولة وفيه تحذير العالم من يأخذ عنه من كل شيء يتوقع حصوله والارشاد  
إلى ما يدفع ذلك التحذور والله أعلم (قوله باب البهي) هو بفتح المهملة والميم وقيل الصواب  
اسكان الميم لانه اسم للفعل ومعناه الحديث بالليل قبل النوم وهذا نظير الفرق بين هذه الترجمة  
والتي قبلها (قوله في العلم) كذا في رواية أي ذكر باضافة الباب إلى العلم وفي رواية غيره باب  
العلم في العلم يتو بن باب (قوله حديث اللبث قال حدثني عبد الرحمن) أي انه حدثه  
عبد الرحمن وفي رواية غير أي ذكر حديث عبد الرحمن واللبث وعبد الرحمن قرينان (قوله  
عن سالم) أي ابن عبد الله بن عمر (قوله أي حقة) بفتح المهملة وسكون التثنية واسم أي حقة  
عبد الله بن حذيفة العدوي واما أبو بكر الرازي فتأني مشهور لم يسم وقد قيل ان اسمه  
كنيته (قوله صلى لنا) أي اماما وفي رواية بنا مع حقة (قوله العشاء) أي صلاة العشاء  
(قوله في اخر حياته) جاء مقبدا في رواية جابر أن ذلك كان قبل موته صلى الله عليه وسلم  
نُبهر (قوله أرايتكم) هو بفتح المثناة لانها ضمير المخاطب والكاف ضمير ثان لان محل لها  
من الاعراب والمهزة الاولى للاسقطهم والروية بمعنى العلم والبصر والمعنى اعلمت وأبصرت

وماذا ففتح من الخزان أيقظوا  
صواحب الجبر قرب كاسية  
في الدنيا عارية في الآخرة  
\*(باب السمر في العلم)\*

\*حدثنا سعد بن عبد الله عن  
قال حدثني اللبث قال  
حدثني عبد الرحمن بن خالد  
عن ابن شهاب عن سالم بن  
يكر بن سليمان بن أي حقة  
أن عبد الله بن عمر قال صلى  
بنا النبي صلى الله عليه وسلم  
العشاء في آخر حياته فلما سلم  
قام فقال أرايتكم ليلتكم  
هذه

١١٦

م

تحفة

٦٨٦٧

للتكبر وهي منصوبة على المفعولية والجواب محذوف تقديره قالوا نعم قال فاضبطوه وازدد  
 أرايتكم للاستخيار كما في قوله تعالى قل أرايتكم إن أنا كذاب الله الآية قال الزنجشري  
 المعنى أخبروني ومعلق الاستخيار محذوف تقديره من تدعون ثم بكتم فقال أغبر الله تدعون  
 انتهى وإنما ورد هذا لأن بعض الناس نقل كلام الزنجشري في الآية إلى هذا الحديث وفيه  
 نظر لأنه جعل التقدير آخره وفيه للتكبر هذه فاحفظوها وليس ذلك مطابقا للمعنى الآية  
**(قوله فان رأس)** وللأصلي فان على رأس أي عند انتهاء مائة سنة **(قوله منها)** فيه دليل على  
 أن من تكون لا ابتداء الغاية في الزمان كقول الكوفيين وقد رد ذلك نجاة البصرة وأولو ما واد  
 من شواهد كقوله تعالى من أول يوم أحق أن تقوم فيه وقول أنس ما زلت أحب البنا من  
 يومئذ وقوله مطران يوم الجمعة إلى الجمعة **(قوله لا يبق من هو على ظهر الأرض)** أي الآن  
 موجود أحد ذلك وقد ثبت هذا التقدير عند المصنف من رواية شعيب عن الزهري كما ساق  
 في الصلاة مع بقية الكلام عليه قال ابن بطال إنما أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن هذه  
 المدة تقترن الجبل الذي هم فيه فوعظهم بقصر أعمارهم وأعلمهم أن أعمارهم ليست كأعمار من  
 تقدم من الأمم ليجتهدوا في العبادة وقال النووي المراد أن كل من كان تلك الليلة على الأرض  
 لا يعيش بعدها الليلة أكثر من مائة سنة سواء قل عمره قبل ذلك أم لا وليس فيه نفي حياة أحد  
 بول بعد تلك الليلة مائة سنة والله أعلم **(قوله حدثنا الحكم)** بنحوين هو ابن عتبة بالمشافقة  
 عنه وهو تاجي صغير وكان أحد الفقهاء **(قوله ثم جاء)** أي من المسجد **(قوله نام الغليم)** بضم  
 المعجمة وهو من تصغير الشفقة والمراد به ابن عباس ويحتمل أن يكون ذلك أخبارا منه صلى الله  
 عليه وسلم نحوه أو أسبقها ما محذوف الهزوة وهو الواقع ووقع في بعض النسخ نام الغليم بالنداء  
 وهو تصغير لم تثبت به رواية **(قوله أو كلمة)** بالشك من الراوي والمراد بالكلمة الجملة أو المفردة ففي  
 رواية أخرى نام الغلام **(قوله غططه)** بفتح الغين المعجمة وهو صوت نفس النائم والخير أقوى  
 منه **(قوله أو وخططه)** بالذاء المعجمة والشك فيه من الراوي وهو بمعنى الأول قاله الداودي وقال  
 ابن بطال ثم أحده بالحاء المعجمة عند أهل اللغة وتبعه القاضي عياض فقال هو هنا وهم انتهى وقد  
 نقل ابن الأثير عن أهل الغريب أنه دون الخطيط **(قوله ثم صلى ركعتين)** أي ركعتي الشعر  
 وأغرب الكرماني فقال انخاض بينهما وبين الخمس ولم يقل سبع ركعات لأن الخمس اقتدى ابن  
 عباس به فيم بخلاف الركعتين أو لأن الخمس سلام والركعتين بسلام آخر انتهى وكلمة ظن أن  
 الركعتين من جملة صلاة الليل وهو محتمل لكن جملة ما على سنة الفجر أولى لي بحصول الختم بالوتر  
 وساق في فصل هذه المسئلة في كتاب الصلاة في باب الوتر أن شاء الله تعالى ومناسبة حديث ابن عمر  
 للترجة ظاهرة لقوله فيه قام فقال بعد قوله صلى العشاء وأما حديث ابن عباس فقال ابن المنبر  
 ومن تبعه يحتمل أن يريد أن أصل السمر ثبت بهذه الكلمة وهي قوله نام الغليم ويحتمل أن يريد  
 أن تقاب ابن عباس لحوال النبي صلى الله عليه وسلم ولا فرق بين التعليم من القول والتعليم من  
 الفعل فقد سمر ابن عباس ليلته في طلب العلم زاد الكرماني وما يفهم من جعله إياه على يمينه كأنه  
 قال له قع عن يميني فقال وقت اه وكل ما ذكره معترض لأن من يتكلم بكلمة واحدة لا يسمى  
 ساعرا وصنيع ابن عباس يسمى سهر الاسمر إذا السهر لا يكون إلا عن تحدث قاله الامم عيسى

١١٧

في

تحفة

٥٨٩٦

وبعد هذا الأخير لان ما يقع بعد الاتيان من النوم لا يسمى سحرا وقال الكرماني تعالى فيه أيضا  
 يحتمل أن يكون مراد البخاري أن الأتارب اذا اجتمعوا لا بد أن يجري بينهم حديث للمؤانسة  
 وحديثه صلى الله عليه وسلم كله علم وفوائد (قلت) والاولى من هذا كله ان مناسبة الترجمة  
 مستفادة من لفظ آخر في هذا الحديث بعينه من طريق أخرى وهذا يصنع المصنف كثيرا يريد  
 به تنبيه الناظر في كتابه على الاعتناء بتتبع طرق الحديث والنظر في مواقع الالتقاء والاولان  
 تفسير الحديث بالحديث اولى من الخوض فيه بالنظر وانما أراد البخاري هنا ما وقع في بعض طرق  
 هذا الحديث مما يدل صريحا على حقيقة السحر بعد العشاء وهو ما أخرجه في التفسير وغيره من  
 طريق كرب عن ابن عباس قال ثبت في بيت ميمونة فتحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أهله  
 ساعة ثم قرأ الحديث فصحت الترجمة بحمد الله تعالى من غير حاجة الى تعسف ولا رجحان الظن فان  
 قيل هذا التبايد على السحر مع الأهل في العلم فالجواب أنه يلحق به والجامع تحصل الفائدة أو  
 هو دليل الخصوى لانه اذا شرع في المباح في المسحوب من طريق الأولى وسنذكر كراهي مباحث هذا  
 الحديث حيث ذكره المصنف مطولا في كتاب الوتر من كتاب الصلاة ان شاء الله تعالى ويدخل في  
 هذا الباب حديث أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم خطبهم بعد العشاء وقد ذكره المصنف في كتاب  
 الصلاة ولانس حديث آخر في قصة أسيد بن حضير وقد ذكره المصنف في المناقب وحديث عمر كان  
 النبي صلى الله عليه وسلم يسهر مع أبي بكر في الأعر من أمور المسلمين أخرجه الترمذي والنسائي  
 ورجاله ثقات وهو صريح في المقصود الآن في اسناده اختلافا على علقة فلذلك لم يصح على  
 شرطه وحديث عبد الله بن عمرو كان نبي الله صلى الله عليه وسلم يتحدث عن نبي اسرائيل حتى  
 يصبح لا يقوم الا الى عظيم صلاة رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة وهو من رواية أبي حسان عن  
 عبد الله بن عمرو وليس على شرط البخاري وأما حديث لاسر الامصل أو مسافر فهو عند أحمد بسند  
 فيه راجح مجهول وعلى تقدير ثبوته فالسهر في العلم يلحق بالسهر في الصلاة نافلة وقد سهر عمر مع أبي  
 موسى في مذاكرة الفقه فقال أبو موسى الصلاة فقال عمر أتاني صلاة والله أعلم  
 (قوله باب حفظ العلم) لم يذكر في الباب شيئا عن غير أبي هريرة وذلك لانه كان أحفظ الصحابة  
 الحديث قال الشافعي رضي الله عنه أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في عصره وقد كان ابن عمر  
 يترحم عليه في جنازته ويقول كان يحفظ على المسلمين حديث النبي صلى الله عليه وسلم ورواه ابن  
 سعد وقد دل الحديث الثالث من الباب على انه لم يحدث بجميع محفوظه ومع ذلك فالوجود  
 من حديثه أكثر من الموجود من حديث غيره من المكثرين ولا يعارض هذا ما تقدم من تقديمه  
 عبد الله بن عمرو وعلى نفسه في كثرة الحديث لا نأخذنا الجواب عن ذلك ولان الحديث الثاني من  
 الباب يدل على انه لم ينس شيئا سمعه ولم يثبت مثل ذلك لغيره (قوله حديث عبد العزيز) هو الاويسى  
 المدني والاسناد كله مدنيون (قوله) أكثر أبو هريرة أي من الحديث عن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم كما صرح به المصنف في السورع من طريق شعب عن الزهري وله فيه في المزارعة من  
 طريق ابراهيم بن سعد عن الزهري هنا زيادة وهي ويقولون ما للمهاجرين والانصار لا يتحدثون  
 مثل أحاديثه وهم اثنين المحكمة في ذكر المهاجرين والانصار ووضع المظهر موضع المظهر على

«(باب حفظ العلم)» حديثنا  
 عبد العزيز بن عبد الله قال  
 حدثني مالك عن ابن شهاب  
 عن الأعرج عن أبي هريرة  
 قال ان الناس يقولون أكثر  
 أبو هريرة

١١٨  
 مسق  
 تحفة  
 ١٢٩٥٧

طريق الحكاية حيث قال أكثر أهريرة ولم يقل أكثر (قوله ولو لا آيات) مقول قال لا مقول  
يقولون وقوله ثم تلا مقول الاعرج ذكره بلفظ المضارع استحضار الصورة التلاوة ومعناه  
ولو لا أن الله ذم الكافرين للعلم ما حدث أصلا لكن لما كان الكتمان حراما وجب الاظهار فلهمذا  
حصلت الكثرة للكثرة ما عندهم ثم ذكر سبب الكثرة بقوله ان اخواتنا وارانصبغة الجمع نفسه  
وأمثاله والمراد بالاخوة اخوة الاسلام (قوله يشغلهم) يفتح أوله من الثلاثي وحكى ضمه وهو شاذ  
(قوله الصفي) باسكان الفاء وضرب البدل على البدو جرت به عادتهم عند عقد البيع (قوله في  
أموالهم) أي القيام على مصالح زرعهم وسلم كان يشغلهم على أرضهم ولا ين سعد كان يشغلهم  
القيام على أرضهم (قوله وان أباه ريرة) فيه التفات اذ كان نسق الكلام ان يقول وأني (قوله  
لشيع) بلام التعليل لا أكثر وهو الثابت في غير البخاري أيضا ولا يصلي يشيع عموحة أو لم يزد  
المصنف في البيوع وكنت امرأ مسكينا من مساكين الصفة (قوله ويحضر) أي من الاحوال  
(ويحفظ) أي من الاقوال وهما معطوفان على قوله يلزم وقد روى البخاري في التاريخ والحاكم في  
المستدرک من حديث طلحة بن عبيد الله شاهد الحديث أي هريرة هذا لفظه لأشك أنه سمع من  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لا نسمع وذلك انه كان مسكينا لا شيء له ضيقا قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وأخرج البخاري في التاريخ والبيهقي في المدخل من حديث محمد بن عمار بن حزم انه  
قعد في مجلس فيه مشيخة من الصحابة بضعة عشر رجلا فعمل أبهريرة يتحدثهم عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بالحديث فلا يعرفه بعضهم فيراجعون فيه حتى يعرفوه ثم يتحدثهم بالحديث  
كذلك حتى فعل مرار فعرفت يومئذ أن أباه ريرة أحفظ الناس وأخرج أحمد والترمذي عن  
ابن عمر أنه قال لا شيء من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعرفنا محمد بنه قال  
الترمذي حسن واختلف في اسناد هذا الحديث على الزهري فرواه مالك عنه هكذا ووافقه  
ابراهيم بن سعد وسفيان بن عيينة ورواه شعيب عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن  
عبد الرحمن كلاهما عن أبي هريرة تابعه فونس بن زيدوا الاسنادان جميعا محققان صحيحهما  
الشخاف وزادوا في روايتهم عن الزهري شأ سئد كره في هذا الحديث الثاني (قوله نأأ جدبن  
أي بكر) هو الزهري المدني صاحب مالك وسقط قوله أبو مصعب من رواية الاصيلي وأبي ذر وهو  
تكنيته انتهى والاسناد كمدنيون أيضا وكذا الذي بعده (قوله كثيرا) هو صفة لقوله حديثا  
لانه اسم جنس (قوله فغرف) لم يذكر المعروف منه وكانها كانت اشارة لمحضة (قوله ضم)  
واللصكتهم في الباقي ضمه وهو شيع الميم ويجوز ضمها وقيل تعين لاجل ضمة الهاء ويجوز  
كسرها لكن مع اسكان الهاء وكسرها (قوله فما نسبت شأ سئد) هو مقطوع الاضافة مبنى  
على الضم وتكرس شأ سئد بالتاء ظاهر العموم في عدم النسبان منه لكل شيء من الحديث وغيره  
ووقع في رواية ابن عيينة وغيره عن الزهري في الحديث الماضي فوالذي بعنه بالحق ما نسب شيئا  
سمعه منه وفي رواية فونس عند مدس بالانسان بعد ذلك اليوم شأ سئد حتى به وهذا يقتضي  
تخصيص عدم النسبان بالحديث ووقع في رواية شعيب فأنسبت من مقالته تلك من شيء وهذا  
يقتضي عدم النسبان بتلك المقالة فقط لكن سياق الكلام يقتضي ترجيح رواية فونس ومن  
وافقه لأن أباه ريرة به كره على تحفظه من الحديث فلا يصح حمله على تلك المقالة وحدها

ولو لا آيات في كتاب الله  
ما حدثت حديثا ثم تلا  
ان الذين يكفون ما أنزلنا  
من البينات والهدى  
الى قوله الرحيم ان اخواتنا  
من المهاجرين كان  
يشغلهم الصفي بالاسواق  
وان اخواتنا من الانصار  
كان يشغلهم العمل في  
أموالهم وان أباه ريرة كان  
يلزم رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لشيع بطنه  
ويحضر مالا يحضرون  
ويحفظ مالا يحفظون  
حديثا جدبن أي بكرا أبو  
مصعب قال حديثا محمد بن  
ابراهيم بن دينار عن أبي  
ذئب عن سعد القعري عن  
أبي هريرة قال قلت لرسول  
الله أني أسمع منك حديثا  
كسرا النساء قال ابسط  
رداعك فسطه قال فغرف  
سدي ثم قال ضم فضممتها  
نسبت شأ سئد حديثا  
ابراهيم بن المنذر قال أخبرنا

تحفة

ويحتمل ان تكون وقعت له فقيشان قالوا رواها الزهري مختصة بتلك المقالة والقصة التي رواها  
سيد القبري عامة وانما اخرجها بن وهب من طريق الحسن بن عمرو بن امة قال تحدثت عند ابي  
هريرة بن عديت فأنكره فقلت اني سمعته منك فقال ان كنت سمعته مني فهو مكتوب عندي فقد  
يتسلك به في تخصص عدم النسيان لتلك المقالة لكن سند هذا ضعيف وعلى تقريره فهو نادر  
ويلاحظ به حديث أبي سلمة عنه لا عدوى فانه قال فيه ان أباه ريرة أنكره قال فإنا رأيناه نسي شيأ  
غيره **«قائمة»** المقالة المشار إليها في حديث الزهري أبيهت في جميع طرقه وقد وجدتهم مصرحاً  
بها في جامع الترمذي وفي الحلية لابي نعيم من طريق أخرى عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ما من رجل يسمع كلمة أو كلمتين أو ثلاثاً أو أربعاً أو خمساً ما فرض الله فيعهلتهن ويعلمهن  
الا تدخل الجنة فذكر الحديث وفي هذين الحديثين فضيلة طاهره ثلاثي هريرة وحجزة وانحمن  
علامات النبوة لأن النسيان من لوازم الانسان وقد اعترف أبو هريرة بأنه كان يكثر منه ثم يختلف  
عنه بركة النبي صلى الله عليه وسلم وفي المستدرک للعالم من حديث يزيد بن ثابت قال كنت أنا وأبو  
هريرة وآخر عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال ادعوا فادعوت أنا وصاحبي وأثن النبي صلى الله  
عليه وسلم ثم دعا أبو هريرة فقال اللهم اني أسألك مثل ما سألك صالحا وبأسألك عمالا أنبى فأتني  
النبي صلى الله عليه وسلم فقلنا ونحن كذلك يا رسول الله فقال سبقكم الفلام الديوسي وفيه  
الحث على حفظ العلم وفيه ان الثقل من الدنيا أمكن لحفظه وفيه فضيلة التكسب لمثل عبال  
وفيه حوايا اخبار المرء بما فيه من فضيلة اذا اضطر الى ذلك وأثن من الإعجاب **«قوله»** ان أبي فديك  
بهذا أشكل قوله بهذا على بعض الشارحين لأن أبي فديك لم يتقدم له ذكر وقد ظن بعضهم  
انه محمد بن ابراهيم بن دينار المذکور قبل فيكون مراده ان السابقين محمدان الا في اللفظة المبينة  
فيه وليس كما ظن لأن أبي فديك اسمه محمد بن اسمعيل بن مسلم وهو ليكني أبا اسمعيل وابن  
دينار جهني يكنى أبا عبد الله لكن اشتركا في الرواية عن ابن أبي ذئب لهذا الحديث ولغيره وفي  
كونهما مديين وجوز بعضهم ان يكون الحديث عند المصنف باسناد آخر عن ابن أبي ذئب وكل  
ذلك غفلة عما عند المصنف في علامات النبوة فقد ساقه بالاسناد المذکور والمتن من غير تغيير الا في  
قوله بيده فانه ذكرها بالافراد وقال فيها أيضا ففرف وهي رواية الاكثرين في حديث الباب ووقع  
في رواية المستقلى وحديثه بخلاف بل ففرف وهو تصحيف لوضع من ساقه في علامات النبوة وقد  
رواه ابن سعد في الطبقات عن ابن أبي فديك فقال ففرف **«قوله»** حدثنا اسمعيل هو ابن أبي أوس  
(حدثني أخى) هو أبو بكر عبد الحميد **«قوله»** حفظت عن وفي رواية الكشي مني من بدل عن وهي  
أصرح في تلقيه من النبي صلى الله عليه وسلم بلا واسطة **«قوله»** وعامين أي ظرفين أطلق المجل  
وأراد به الحال أي نوعين من العلم وهذا التقرير يندفع ايراد من زعم ان هذا يعارض قوله في  
الحديث الماضي كنت لا أكتب وانما مراده ان محفوظه من الحديث لو كتب لآ وعامين ويحتمل  
ان يكون أبو هريرة لم يأل حديثه على من يشق به فكتبه له وتركه عندهم الا في أولى ووقع في المسند  
عنه حفظت ثلاثة أجرة بثنت منها جابن وليس هذا بخلاف الحديث الباب لانه يحتمل على ان  
أحد الوعامين كان أكبر من الآخر بحيث يجي ما في الأكبر من جابن وابن ومافي الصغير في واحد ووقع في  
الحديث الناضل الراهم من طريق من طريق منقطعة عن أبي هريرة خمسة أجرة به وهو ان ثبت محمول

ابن أبي فديك بهذا أو قال  
عرف بيده فيه **«حدثنا»**  
اسمعيل قال حدثني أخى عن  
ابن أبي ذئب عن سميد  
المقبري عن أبي هريرة قال  
حفظت عن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وعامين فأما  
أحدهما فبثنته وأما الآخر

١٢٠

تحفة

١٢٠٢٢

على نحو ما تقدم وعرف من هذا ان ما نشره من الحديث اكثر مما ينشره **(قوله)** يشترط  
 الموحدة والمثلثة ويعدّها مثلثة مسا كنه تدغم في المشاة التي بعدها أي أذعته ونشره زاد  
 الاسم على في الناس **(قوله)** قطع هذا البلعوم زاد في رواية المستملي قال أبو عبد الله يعني المصنف  
 البلعوم مجرى الطعام وهو يضم الموحدة وكفى بذلك عن القتل وفي رواية الاسمعي قطع هذا  
 يعني رأسه وحمل العليلة الوعاء الذي لم يشته على الاحاديث التي فيها تبين أسامي أضر السوء  
 وأحوالهم وزمنهم وقد كان أبو هريرة يكتفي عن بعضه ولا يصرح به خوفا على نفسه منهم  
**كقوله** أعوذ بالله من رأس السنين وامارة الصبيان يشير الى خلافة يزيد بن معاوية لانها  
 كانت سنة ستين من الهجرة واستجاب الله دعاء أبي هريرة فقاتل قبلها بسنة وستين في الاشارة  
 الى شيء من ذلك أيضا في كتاب الفتن ان شاء الله تعالى قال ابن المنير جعل الباطنية هذا الحديث  
 ذريعة الى تعجيب باطلهم حيث اعتقدوا ان الشر يبعث ظاهرا وباطنا وذلك الباطل انما حاصله  
 الانفصال من الدين قال وانما أراد أبو هريرة بقوله قطع أي قطع أهل الجور رأسه اذا سمعوا  
 عيبه لفسادهم وتضلبله لسعيهم ويؤيد ذلك ان الاحاديث المكتوبة لو كانت من الاحكام  
 الشرعية ما وسعها كتبا لما ذكره في الحديث الاول من الآية الدالة على ذم من كتم العلم وقال  
 غيره بمحفل ان يكون أراد مع المصنف المذكور ما يتعلق باشرط الساعة وقصير الاحوال  
 والملاح في آخر الزمان فيترك ذلك من ليا ياتوه ويعترض علمه من لاشعور به **(قوله)** باب  
 الانصاف للعلماء أي السكوت والاستماع لما يقولونه **(قوله)** حدثنا حجاج هو ابن منهل **(قوله)**  
 عن جرير هو ابن عبد الله الجلي وهو جد أبي زرعة الراوي عنه هنا **(قوله)** قال له في حجة  
 الوداع اذى بعضهم ان لفظه لزيادة لان جريرا انما سلم بعد حجة الوداع بنحو من شهرين فقد  
 جزم ابن عبد البر باطله سلم قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم باربعين يوما مجزم به يعارضه  
 قول البغوي وابن حبان انه اسلم في رمضان سنة عشر ووقع في رواية المصنف لهذا الحديث  
 في باب حجة الوداع ان النبي صلى الله عليه وسلم قد لم يجر وهذا لا يحتمل التأويل فيقوى  
 ما قال البغوي والله أعلم **(قوله)** يضرب هو يضم الباطني الروايات والمعنى لا تنفعوا فاعل  
 الكفار فتشبهوهم في حالة قتل بعضهم بعضا وسأقي بقية الكلام عليه في كتاب الفتن ان شاء الله  
 تعالى قال ابن بطال فنهان الانصاف للعلماء لازم للمتبعين لان العلماء ورثة الانبياء كانه أراد بهذا  
 مناسبة الترجمة للحديث وذلك ان العقبة المذكورة كانت في حجة الوداع والجمع كثير جدا وكان  
 اجتماعهم رمي الجمار وغير ذلك من أمور الحج وقد قال لهم خذوا عني مناسككم كما ثبت في صحيح  
 مسلم فلما خطبهم لعلهم تناسب ان يأمرهم بالانصاف وقد وقع التفرق بين الانصاف والاستماع في  
 قوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا واهمناهما مختلف فالانصاف هو السكوت وهو  
 يحصل ممن يستمع ومن لا يستمع كان يكون مفكرا في أمر آخر وكذلك الاستماع قد يكون مع  
 السكوت وقد يكون النطق بكلام لا يشغل الناطق به عن فهم ما يقول الذي يستمع منه وقد  
 قال السفيناء الثوري وغيره أول الصلح الاستماع ثم الانصاف ثم الحفظ ثم العمل ثم الشروع  
 الاصمعي تقدم الانصاف على الاستماع وقد ذكر على بن المديني أنه قال لابن عيينة اخبرني معمر بن  
 سليمان عن كهمس عن مطرف قال الانصاف من العيين فقال له ابن عيينة وما تدري كيف ذلك

فلو يشته قطع هذا البلعوم  
 \* (باب) \* الانصاف للعلماء  
 \* حدثنا حجاج قال حدثنا  
 شعبة قال اخبرني علي بن  
 مدرك عن أبي زرعة عن  
 جرير أن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال له في حجة  
 الوداع استصمت الناس  
 فقال لا ترجعوا بعدي كفارا  
 يضرب بعضهم رقاب بعض

١٢١

٢٢٢

نحلة

٢٢٢٦

قوله قال لا اذا حدثت الخ  
كذا النسخ التي يابى تناول  
فهي سقطوا الاصل لانك أو  
تكون لازمة من قلم النسخ  
اه مصححه

١٢٢  
م ت س  
تحفة  
٢٩

باب ما يستحب للعالم اذا  
سئل أى الناس أعلم فيك  
العلم إلى الله \* حدثنا عبد  
الله بن محمد قال حدثنا  
سفیان قال حدثنا عرو قال  
أخبرني سعيد بن جبیر قال  
قلت لابن عباس ان نوحا  
البكالي يزعم أن موسى ليس  
بموسى بنى اسرائيل اغناهو  
موسى آخر فقال كذب  
عبدنا الله \* حدثنا أي بن  
كعب عن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال قال موسى  
النبي صلى الله عليه وسلم  
خطباني بنى اسرائيل فقلت  
أى الناس أعلم فقال أنا أعلم  
فغضب الله عليه اذ لم يرد العلم  
اليه فأوحى الله اليه ان عبدا  
من عبادي يجمع العبرين  
هو أعلم قال رب وكيف  
لي به فقبل له اهل حوتا

قال لا اذا حدثت رجلا فلن ينظر اليك لم يكن منصتا انتهى وهذا محمول على الغالب والله أعلم  
(قوله) باب ما يستحب للعالم اذا سئل أى الناس أعلم أى غيره والفا في قوله فيك لفسر به بناء  
على ان فضل المضارع بقدر المصدراى ما يستحب عند السؤال هو الوجود في رواية ان يكمل  
وهو أوضع (قوله) حدثنا عبد الله بن محمد هو الجمع في المسند وسفیان هو ابن عينة وعرو هو  
ابن دينار ووفى بفتح النون وبالفتح البكالي بفتح الموحدة وكسرها وتحذف الكاف ووههم من  
شدها منسوب إلى بكال بطن من حمرو وهم من قال انه منسوب إلى بكيل بكسر الكاف بطن من  
همدان لانهم متغايران ووفى المذكور تابعي من أهل دمشق فاضل عالم لاسميا بالاسرائيليات  
وكان ابن امرأه كعب الاحبار وقيل غير ذلك (قوله) ان موسى أى صاحب الخضر وصرح به  
المصنف في التفسير (قوله) اغناهو موسى آخر كذا في رواية بغير تنوين فيها وهو علم على شخص  
معين قالوا انه موسى بن ميثا بكسر الميم والشين المجعزة وجزء بعضهم انهم منصرف لانه  
نكرة وتقول عن ابن مالك انه جعله من الالام اذا نكر تحقفا قال وفيه بحث (قوله) كذب عدو الله  
قال ابن التين لم يرد ابن عباس اخراج نوح عن ولاية الله ولكن قلوب العلماء تنفر اذا سمعت غير  
الحق فيقولون أمثال هذا الكلام لقصد الزجر والتحذير منه وحقيقته غير مرادة (قلت)  
ويجوز ان يكون ابن عباس اتهم نوحا في حجة اسلامه فلهذا يقول في حق الحزب قيس هذه المقالة  
مع توارد هاهنا عليها واما تكميده فيستدانه ان للعالم اذا كان عنده علم بشي فضع غيره مذ كربه  
شيا بغير علم ان يكذبه ونظيره قوله صلى الله عليه وسلم كذب أو السائل أى أخبر عاهو باطل في  
نفس الامر (قوله) حتى أتى بن كعب في استدلاله بذلك دليل على قوة خبر الواحد المتقن عنده  
حيث يطلق مثل هذا الكلام في حق من خالفه وفي الاسناد رواه تابعي عن تابعي وهما عرو  
وسعيد وصحابي عن صحابي وهما ابن عباس وأبي (قوله) فقال أنا أعلم في جواب أى الناس أعلم  
قبل انه مختلف لقوله في الرواية السابقة في باب الخروج في طلب العلم قال هل تعلم أحد أعلم منك  
وعندي لمختلفة بينهما لان قوله هنا أنا أعلم أى فيما أعلم قطا في قوله لا في جواب من قال له هل  
تعلم أحد أعلم منك في اسناد ذلك إلى علمه لا إلى ما في نفس الامر وعند التساق من طريق عبد الله  
بن عبيد عن سعيد بن جبیر هذا السند فام موسى خطيبا فعرض في نفسه أن أحد الموت من العلم  
ما أوتي وعلم الله بما حدث به نفسه فقال يا موسى ان من عبادي من أتته من العلم ما أوتي وتك وعند  
عبد الرزاق عن معمر عن أي احق عن سعيد بن جبیر فقال ما أحد أعلم بالله وأمره مني وهو  
عند مسلم من وجه آخر عن أي احق بلفظ ما أعلم في الأرض رجلا أخيرا وأعلم مني قال ابن المنير  
ظن ان بطلان ان تر لموسى الجواب عن هذه المسئلة كان أولى قال وعندي انه ليس كذلك بل ردة  
العلم إلى الله تعالى متعين أجاب أو لم يجب فلو قال موسى عليه السلام أنا والله أعلم لم تحصل  
المعانة وانما عوتب على اقتصاره على ذلك أى لان الجزم ووهب أنه كذلك في نفس الامر وانما  
مراده الاخبار بما في علمه كإقضاءه والعقب من الله تعالى محمول على ما يليق به لا على معناه  
العرفي في الآدميين كنظائره (قوله) هو أعلم منك) ظاهره في ان الخضر بن بل بن مرسل اذ لم يكن  
كذلك للزم تقضيل العالي على الأعلى وهو باطل من القول ولهذا أورد البخاري سؤالا وهو  
دلت حاجة موسى إلى التعليم من غيره انه موسى بن ميثا كما قيل اذا التي يجب أن يكون أعلم



أهل زمانه وأجاب عنه بأنه لا نقص بالني في أخذ العلم من بني منله (قلت) وفي الجواب تطرأ لانه يستأنم في ملأ وجب والمخ أن المراد بهذا الإطلاق تقسيده لا على ما هو مخصوص لقوله بعد ذلك أتى على علم من علم الله عليه لا تعلمه أنت وأنت على علم حكاه الله لا أعلمه والمراد بكون النبي أعلم أهل زمانه أي ممن أرسل إليه ولم يكن موسى مرسل إلى الخضر وإذا فلا نقص بهذا إذا كان الخضر أعلم منه أن قلنا أنه نبي مرسل وأعلم منه في أمر مخصوص أن قلنا أنه نبي وأولى ويحل بهذا التقرير اشكال كثيرة ومن أوضح ما يستدل به على نبوة الخضر قوله وما فعلته عن أمرى وينبغي اعتقاد كونه نبيا ثلاثا تدور بذلك أهل الباطل في دعواهم أن الولي أفضل من النبي حاشا وكلاوتعقب ابن المنبر على ابن طلال أراد في هذا الموضوع كثيرا من أقوال السلف في التصدي من الدعوى في العلم والحق على قول العالم لا أدري بأن ساق مثل ذلك في هذا الموضوع غير لائق وهو كما قال رحمه الله قال وليس قول موسى عليه السلام أنا أعلم كقول أحد الناس مثل ذلك ولا نتيجة قوله كنتيجة قوله فمن نتيجة قوله لم يحب والكبر وتنتيجة قوله المزمين العلم والحق على التواضع والحرص على طلب العلم واستدلاله بما يصح أنه لا يجوز الاعتراض بالعقل على الشرع خطأ لا من موسى إنما عترض بظاهر الشرع لا بالعقل المردفقه جمعة الإعتراض بالشرع على ما لا يوجب فيه ولو كان مستقيما بطن الأمر (قوله في مكنل) يكسر الميم وفتح المنان من فوق (قوله) فأنطلقا بقية ليلتهما) بالجر على الإضافة ويوسمه بالانصب على إرادة سر جمعه وبه بعض الحدائق على أنه مقاب وان الصواب بقية يومهما وليلتهما لله بعده فلما أصبح لانه لا يصبح إلا بعد ليل انتهى ويحتمل أن يكون المراد بقوله فلما أصبح أي من الدلة التي تلي اليوم الذي سار جمعه والله أعلم (قوله) أي كيف بأرضك السلام وبؤيده ما في التفسير هل يارضى من سلام أو من أين كافي قوله تعالى أتى لك هذا والمعنى من أين السلام في هذه الأرض التي لا يعرف فيها وكانها كانت بلاد كثر أو كانت تحبهم بغير السلام وفيه دليل على أن الأنبياء ومن دونهم لا يعلمون من الغيب إلا ما علمهم الله إذ لو كان الخضر يعلم كل غيب لعرف موسى قبل أن يسأله (قوله) فأنطلقا عشان) أي موسى والخضر ولم يذكر في موسى وهو يوشع لانه تابع غير مقصود بالاصالة (قوله) وكلمهم) ضم يوشع معهم في الكلام لاهل السفينة لأن القام يقتضي كلام التابع (قوله) فخلوهم) يقال فيه ما قيل في عشان ويحتمل أن يكون يوشع لم يركب معهما لانه لم يقع ذكره بعد ذلك (قوله) فخلوهم) ضم أوله قبل هو الصرد بضم المهملة وفتح الراء في الرحلة فخلوهم الخلفاء (قوله) ما نقص على وعلمك من علم الله) لفظ النقص ليس على ظاهره لأن علم الله لا يدخله النقص قبل معناه لم يأخذوه هذا وجبه حسن ويكون التشبيه واقعا على الأخذ لاعي المأخوذ منه وأحسن منه أن المراد العلم بالمعروف بديل دخول حرف التبيين لأن العلم القائم بذات الله تعالى صفة قديمة لا تتبع بعض المعلومات هو الذي يتبع وقال الأعمش المراد أن نقص العصفور لا ينقص الجرب هذا المعنى وهو كما قيل ولاعب فيهم غير أن سؤوهم \* جهن فلول من قراع الكتائب

أي ليس فيهم عيب وحاصله أن نفي النقص أطلق على سبيل المبالغة وقيل الإجماع ولا يلا ولا كثرة هذا العصفور وقال القرطبي من أطلق اللفظ هنا تجاوزا قصده التشبُّه والتخمين إذ

وضعا رؤسهم أمانا ما فأنسل  
الحوت من المكنل فالتخذ  
سكينة في الجربس ياوكان  
لموسى وقضاه عجا فأنطقا  
بقية ليلتهما ويومهما فلما  
أصبح قال موسى لقضاه آتنا  
غدا منا لقد لقننا من سفرنا  
هذا انصبا وإيحيده موسى  
مسامن النصب حتى جاوز  
المكان الذي أمر به فقال له  
قضاه أ رأيت أذا ونا إلى  
العنزة فأتى نبت الحوت  
قال موسى ذلك ما كنا نبي  
فارتدأ على آثارهما قصا  
فلما أتى إلى العنزة أذا رجل  
مسيحي شوب أ وقال نسبحي  
شو به فسلم موسى فقال  
الخضر وأنى بأرضك السلام  
فقال لا موسى فقال موسى  
بني إسرائيل قال نعم قال  
هل أشبعك على أن تغني عما  
علت رشدنا قال انك لن  
تستطيع معي صبرا يا موسى  
أتى على علم من علم الله عليه  
لا تعلمه أنت وأنت على علم  
حكاه الله لا أعلمه قال سجدني  
إن شاء الله صابرا ولا أعصى  
لأمرأ فأنطقا عشان  
على ساحل الجربس لهما  
سفينة فرتبهما مسفينة  
فكلموهم أن يحملوهم  
ففرق الخضر فخلوهم  
بغير قول فخلوهم ففرق  
على حرف السفينة ففرق  
ففرق وأتبعني في الجرب فقال  
الخضر يا موسى ما نقص على وعلمك من علم الله الا كثره هذا العصفور في الجرب

لانقص في علم الله ولا نهابه لعلوماته وقد وقع في رواية ابن جرير يملط أحسن ساقا من هذا  
 وأبعد اشكالاً لاقوال ما على وعلمك في جنب علم الله الا كما أخذ هذا العصفور عنقار من البحر وهو  
 تفسير للفظ الذي وقع هنا قال وفي قصة موسى والخضر من القوائد أن الله يفعل في ملكه ما يريد  
 ويحكم في خلقه بما يشاء بما ينفع أو يضير فلا مدخل للعقل في أفعاله ولا معارضة لأحكامه بل  
 يجب على الخلق الرضا والتسليم فان ادركنا العقول لاسرار الربوبية قاصر فلا يتوجه على حكمه  
 كم ولا كيف كما لا يتوجه عليه في وجوده أين وكيف وأن العقل لا يحسن ولا يقيع وأن ذلك راجع  
 الى الشرع فاحسنه بالنساء عليه فهو حسن وما يحسنه بالذم فهو قبيح وأن الله تعالى فيما ينقضه حكماً  
 وأسراراً في مصالح خفية اعتبر بها كل ذلك بعينته وارادته من غير وجوب عليه ولا حكم عقل  
 يتوجه اليه بل يجب ما سبق في علمه ونافذ حكمه فيما أطلع الخلق عليه من تلك الاسرار عرق  
 والا فالعقل عند ما وقف فالحذر المرمن الاعتراض فان ما لا ذلك الى الخيبة قال ولنبينه هنا  
 على مغلطين الاولى وقع لبعض الجهلة ان الخضر أفضل من موسى تسكبه هذه القصة وبما  
 اشتملت عليه وهذا انما يصدر من قصور نظره على هذه القصة ولم ينظر فيما يخص الله بموسى  
 عليه السلام من الرسالة وسماع كلام الله واعطائه التوراة في ما علم كل شيء وأن أنبياء بني  
 اسرائيل كلهم داخلون تحت ريعته ومحاطون بحكمته بنو حتى عيسى وأدلة ذلك في القرآن  
 كثيرة ويكفي من ذلك قوله تعالى يا موسى اني اصطفيتك على الناس رسالاً وبكلامي وسأف  
 في أحاديث الانبياء من فضائل موسى ما فيه كفاية قال والخضر وان كان نبياً فليس برسول لثبات  
 والرسول أفضل من نبي ليس برسول ولو تنزلنا على انه رسول فرسالة موسى أعظم وأمنه أكثر  
 فهو أفضل وغاية الخضر أن يكون كواحد من أنبياء بني اسرائيل وموسى أفضلهم وان قلنا ان  
 الخضر ليس نبي بل ولي فأنبي أفضل من الولي وهو أم مقطوع به عقلاً وقلاً والصار إلى  
 خلافة كافر لانه أمر معلوم من الشرع بالضرورة قال وانما كانت قصة الخضر مع موسى امتحاناً  
 لموسى ليعتبر النامية ذهب قوم من الزنادقة الى سألوا طريفة تستلزم هدم أحكام الشريعة فقالوا  
 انه يستفاد من قصة موسى والخضر أن الاحكام الشرعية العامة تختص بالعامه والاعتباء وأما  
 الاولياء والخواص فلا حاجة بهم الى تلك النصوص بل انما اريد منهم ما يقع في قلوبهم ويحكم  
 عليهم بما يغلب على خواطرهم لصفاء قلوبهم عن الكدار وخلوها عن الاغمار فتجلى لهم العلوم  
 الالهية والحقائق الربانية فيقفون على اسرار الصكائات ويعلمون الاحكام الجزئية  
 فيستغنون بها عن أحكام الشرائع الكلية كما اتفق للخضر فانه استغنى بما ينجلي له من تلك  
 العلوم عما كان عنده موسى ويؤيده الحديث المشهور ما استفت قلبك وان اقول قال القرطبي  
 وهذا القول زندقه وكثر لانه اسكار لم يعلم من الشرائع فان الله قد أجرى سنته وأنفذ كلمته بان  
 أحكامه لا تعمل الا بواسطة رسلة الشفاء بينه وبين خلقه المئين لشرائعه وأحكامه كما قال  
 تعالى الله يصطفى من الملائكة رسلا مما يشاء وقال الله أعلم حيث يجعل رسالته وأمر  
 بطاعتهم في كل ما جاء به وحث على طاعتهم والتسليم بما أمر به فان فيه الهدى وقد حصل  
 العلم الحق وجامع السائق على ذلك فمن ادعى ان هناك طريقاً أخرى يعرف بها أمره فهو غير  
 الطريق التي جاءت به الرسل يستغنى بها عن الرسول فهو كافر يقتل ولا يستتاب قال وحج دعوى

فعمد الخضر الى لوح من ألواح السفينة فترعه فقال موسى قوم جاولوا بغير تول ١٩٧ عدت الى سفنهم فخرقتم الترقق اهلها

قال أم أكل انا لن نستطيع  
معي صبرا قال لا تؤذخذي بما  
نسيت فكانت الاولى من  
موسى نسيانا فانطلقا فاذا  
غلام يلعب مع الغلمان  
فأخذ الخضر رأسه من  
أعلاه فاقطع رأسه يده  
فقال موسى أقبلت نفسا  
زكية بغير نفس قال أم أكل  
لأناك لن نستطيع معي  
صبرا قال ابن عمينة وهذا  
أو كذا فانطلقا حتى أتيا أهل  
قرية اسطعما أهلها فابوا  
أن يضيفوهما فوجداهما  
جدارا يريد أن تقتض قال  
الخضر سددما قامه قال  
موسى وشت لا اتخذت عليه  
أجرا قال هذا فراق بيني  
وبينك قال النبي صلى الله  
عليه وسلم يرحم الله موسى  
لودنا لو صبر حتى يقص  
علما من أمرهما (باب)  
من سأل وهو قائم عالما  
جالسا حدثنا عثمان قال  
أخبرني جابر عن منصور  
عن أبي وائل عن أبي موسى  
قال جابر عن أبي النبي صلى  
الله عليه وسلم فقال يا رسول  
الله ما القتال في سبيل الله  
فأنا أحدنا بقاتل غضبا  
وبقاتل حمية فرفع اليه  
رأسه قال وما رفع اليه  
رأسه الا انه كان قائما فقال  
من قاتل لتكون كلمة الله

تسليما اثبات نبوة نبينا لان من قال انه يأخذ عن قلبه لان الذي يقع فيه هو حكم الله وانه يعمل  
بمقتضاه من غير حاجة منه الى كتاب ولا سنة فقد أثبت لنفسه خاصة النبوة كما قال نبينا صلى الله  
عليه وسلم ان روح القدس نفث في روعي انه قد بلغنا عن بعضهم انه قال انالا أخذ عن المولى  
وانما أخذ عن الحى الذى لا يموت وكذا قال آخر أنا أخذ عن قلبى من ربي وكل ذلك كفر باتفاق  
أهل الشرائع ونسأل الله الهداية والتوفيق وقال غيرهم من استبدل بقصة الخضر على أن الولي  
يجوز أن يطلع من حقنا بالامور على ما يخالف الشريعة ويجوز له فعله فقد ضل وليس ما تمسك به  
صحيحا فان الذى فعله الخضر ليس في شيء منه ما يناقض الشرع فان تقضى لوح من ألواح السفينة  
لرفع الظالم عن غصبها ثم اذ تركها أعبد اللوح جائز شرعا وعقلا ولكن مبادرة موسى  
بالانكار بحسب الظاهر وقد وقع ذلك وانحرف رواية أى احسن التي أخرجها مسلم ولفظه فاذا  
جاء الذى يحضرها فوجداهما خرقا فجاوزا فأصلحهما فاستغفاد منه وجوب التائب عن الانكار في  
الجماعات واما قتله الغلام فلهذا كان في تلك الشريعة وما قاما الجدارين باب مقابلة الاسلام  
بالاحسان والله أعلم (قوله فعهد) بفتح المهملة والميم وكذا قوله عدت ونول بفتح النون أى أجرة  
(قوله فانطلقا) أى خرجا من السفينة فانطلقا كما صرح به ايضا في التفسير (قوله قال الخضر  
يده) هو من اطلاق القول على الفعل وسند كذا في ما بحث هذا الحديث في كتاب التفسير  
شاء الله تعالى (قوله باب من سأل وهو قائم) جلة حاله عن الفاعل وقوله عالما بفعله وجالسا  
صفته والمراد ان العالم بالمسأل اذا سأل شخص قائم لا يعدم باب من أحب أن يتخذ الرجال  
قواما لهذا جائز بشرط الامن من الاعجاب قاله ابن المنبر (قوله حدثنا عثمان) هو ابن أبي شيبة  
وجرير هو ابن عبد الحميد ومنصور هو ابن المقر وأبو وائل هو شقيق وأبو موسى هو الاشعري  
وكاهم كوفون (قوله قال وما رفع اليه رأسه) ظاهره ان القاتل هو أبو موسى ويحتمل أن يكون  
من دونه فيكون مدركا في أثناء الخضر (قوله من قاتل الخ) هو من جوامع كله صلى الله عليه  
وسلم لانه أجاب بلفظ جامع ليعنى السؤال مع الزيادة عليه وفي الحديث شاهد الحديث الاعمال  
بالنيات وأنه لا بأس بقيام طالب الحاجة عند من الكبر وأن الفضل الذى ورد في المجاهدين  
مختص عن قاتل لاعلاء دين الله وفيه استحباب اقبال المسئول على السائل وسألي بقية الكلام  
عليه في كتاب الجهاد ان شاء الله تعالى (قوله باب السؤال والفتيا عند رضى الجار) مراده ان  
اشتغال العالم بالطاعة لا يمنع من سؤاله عن العلم ما لم يكن مستغرقا فيها وان الكلام في الرى  
وغيره من المناسك جائز وقد تقدم هذا الحديث في باب الفتيا على الدابة وآخر الكلام على المتن الى  
الحج وعبد العزيز بن أبي سابة هو ابن عبد الله نسب الى جدته أى سلمة الماجشون بكسر الجيم  
وبتين منجمة وقد اعترض بعضهم على الترجمة بأنه ليس في الخبر ان المسئلة وقعت في حال الرى بل  
فيه انه كان واقفا عندها فقط وأجيب بأن المصنف كثيرا ما تمسك بالعموم فوقع السؤال  
عند الجرة أنهم من أن يكون في حال اشتغاله بالرعى وبعد الفراغ منه واستدل الاسعلى  
بالخبر على أن الترتيب قائم مع الالتظ أى بأى صيغة ورد ما لم يقم دليل على عدم ارادته والله أعلم  
وحاصله انقول فيهم هو أن ذلك هو الاصل لما احتاجوا الى السؤال عن حكم تقديم الاول على  
الثاني اذا ورد الامر لثنتين معطوفا بالواو فيقال الاصل العمل بتقديم ما تقدم وتأخير ما أخر حتى

هو  
يد  
بل  
له  
مع  
كما  
ل  
ن  
نا  
با  
ى  
نى  
ن  
نى  
ق  
ن  
لى  
انا  
وا  
ما  
كم  
ثم  
ك  
ى  
ن  
ل  
س  
ل  
نير  
ى

هى العيا فهو في سبيل الله عز وجل (باب) السؤال والفتيا عند رضى الجار حدثنا أبو نعيم قال حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة عن

الزهرى عن عيسى بن طلحة عن عبد الله بن عمرو قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم عند الجرة وهو يسئل فقال رجل يا رسول الله فغرت قبل أن أرى قال اومأ ولا خرج ١٩٨ قال آخر يا رسول الله خلقت قبل أن أنحرف قال لا يخرج فأسأل عن شيء قد سمع ولا أثر الأقال

افعل ولا خرج (باب)

قول الله تعالى وما أنتم من

العلم الا قليلا \* حدثنا قيس

ابن حفص قال حدثنا عبد

الواحد قال حدثنا الاعشى

سليمان عن ابراهيم عن

عائشة عن عبد الله قال بنا

تخفة أنا مشى مع النبي صلى الله

عليه وسلم في غرب المدينة

وهو يتوكأ على عسيب

هم معه ثم يفر من اليهود فقال

بعضهم لبعض سلوه عن

الروح وقال بعضهم لا تسالوه

لا يخفى فيه بنى تكرهونه

فقال بعضهم لئن الله افقام

رجل منهم فقال يا أبا القاسم

ما الروح فسكت فقلت

انه وحي الله فقمتم فلما

انجلي عنه فقال يسألونك

عن الروح قل الروح من

أمر ربى وما أوفى من العلم

الا قليلا قال الاعشى

هـ كذا في قراءة (باب)

من ترك بعض الاختيار

تخفة أن يقصر فهم بعض

الناس عنه فقوى أشد

منه \* حدثنا عبد الله بن

موسى عن اسراة بن

أبي اسحق عن الاسود قال

قال ابن الزبير كانت

عائشة تسر اليك كثيرا

حدثتني في الكعبة فقلت

فأنتى قال النبي صلى الله عليه وسلم يا عائشة لو لا قومك حديث عهدهم

(٣) قوله يقول حتى يقوم كذا بالنسخ إلى ما يدل على لفظه يقول زائدة من قلم النسخ هـ معصية

يقوم الدليل على التسوية ولن يقول بعدم الترتيب أصلا أن يسمك هذا الخبر يقول حتى يقوم دليل على وجوب الترتيب واعتراض الامم على أفضا على الترجمة فقال لا فائدة في ذلك المكان الذي وقع السؤال فيه حتى يفردي باب وعلى تقدير اعتبار مثل ذلك فليترجم باب السؤال والمسؤل على الراحلة وبياب السؤال يوم النحر قلت انما في الفائدة لتقدم الجواب عنه ويراد أن سؤال من لا يعرف الحكم عنه في موضع فعليه حسن بل واجب عليه لأن صحة العمل متوقفة على العلم بكيفية وان سؤال العالم على فارة الطريق يحتاج إلى السائل لا نقص فيه على العالم إذا أجاب ولا لوم على السائل ويستفاد منه أيضا دفع نوع من يظن أن في الاشتغال بالسؤال والجواب عند الجرة تضييق على الرامين وهذا وإن كان كذلك لكن يستثنى من المنع ما إذا كان فيما يتعلق بحكم تلك العبادة وأما الزام الاسمعي في جوابه أنه ترجم لأول فيما مضى باب التيسار وهو واقف على الدابة وأما الثاني فكأنه أراد أن يقابل المكان بالزمان وهو متجه وإن كان معلوما أن السؤال عن العلم لا يتقدم يوم دون يوم لكن قد تغفل تغفل من كون يوم العيد يوم له واستماع السؤال عن العلم فيه والله أعلم (قوله باب قول الله عز وجل وما أنتم من العلم الا قليلا) عبد الواحد) هو ابن زياد البصري واسناد الاعشى المستند عما قيل انما أصح الاسانيد (قوله خرب) بكسر الخاء المجهدة وقع الراجم تر بقوله قال بالعكس والخرب ضد العامر ووقع في موضع آخر بفتح المهملة واسكان الراجم بعد هائلته (قوله عسيب) أى عصي من جريد النخل (قوله يفر من اليهود) لم أقم على أصحهم (قوله لا تسالوه لا يخفى) أى ويجوز الرفع على الاستئناف (قوله لنسئله) جواب القسم المحذوف (قوله قمتم) أى حتى لا تكون مشوشا عليه أو قمتم قائما حالاً بينهم وبينهم (قوله فلما انجلي) أى الكبر التي كان يغشاها حال الوحي (قوله الروح) الاكثر على أنهم سالوه عن حقيقة الروح الذي في الحيوان وقيل عن جبريل وقيل عن عيسى وقيل عن القرآن وقيل عن خلق عظيم وروحي وقيل غير ذلك وسيأتي بسط ذلك في كتاب التفسير إن شاء الله تعالى ونسب هناك إلى ما قبل في الروح الحيوانى وإن الأصح ان حقيقة عما استأثر الله بعلمه (قوله هي كذا) وللشمس في هكذا في قراءة ابن عبدى كتاب القرآن لمن قراءة الاعشى والله أعلم (قوله باب من ترك بعض الاختيار) أى فعل الشيء اختيار والاعلام به (قوله عن اسراة بن) هو ابن نوس عن أبي اسحق هو السبعي بفتح المهملة وهو جد اسراة بن الراوى عنه والاسود هو ابن زيد النخعي والأسناد اليه كلهم كوفيون (قوله قال ابن الزبير) يعنى عبد الله الصماني المشهور (قوله كانت عائشة) أى أم المؤمنين (قوله في الكعبة) يعنى في شأن الكعبة (قوله قلت قالتى) زائدة ابن أبي شيبة في مسنده عن عبد الله بن موسى بهذا الاسناد قلت لقد حدثني حديثا كثيرا نسب بعضه وأنا إذ كر بعضه قال أى ابن الزبير ما نسبت أنك تركت قلت قالتى (قوله حديث عهدهم) تنوين حديث ورفع عهدهم على أعمال الصفة المشبهة (قوله قال) ولا يصلى فقال ابن الزبير بكفر أى أنك ذكره

ابن

فأنتى قال النبي صلى الله عليه وسلم يا عائشة لو لا قومك حديث عهدهم (٣) قوله يقول حتى يقوم كذا بالنسخ إلى ما يدل على لفظه يقول زائدة من قلم النسخ هـ معصية

١٢٧

تحفة

١٠١٥٢

قال ابن الزبير بكفر لقضت  
الكعبة فجعلت لها بابين  
بابا يدخل الناس وبابا  
يخرجون فقوله ابن الزبير  
\*(باب)\* من خص بالعلم  
قومادون قوم كراهية أن  
لهم موافق على حدثوا  
الناس بما يعرفون تحجبون  
أن يكذب الله ورسوله  
\* حدثنا عبد الله بن موسى  
عن معروف بن خربوذ عن  
أبي الطفيل عن علي بن بك  
\* حدثنا الحق بن ابراهيم  
قال حدثنا معاذ بن هشام  
قال حدثني أبي عن قتادة  
قال حدثنا أنس بن مالك  
أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ومعاذ بن يشع على  
الرحل قال يا معاذ بن جبل

١٢٨

تحفة

١٢٦٢

ابن الزبير يقولها بكفر كان الأسود نسبها وأما ما بعده وهو قوله لنقضت الحف فاحتمل أن يكون  
بمعنى أيضا ومما ذكر وقدرناه الترمذي من طريق شعبة عن أبي اسحق عن الأسود  
بقوله الأقوله بكفر فقال بدلها بما جملته وكذا الله مصنف في الحج من طريق أخرى عن الأسود  
ورواه الأسمعي من طريق زهير بن معاوية عن أبي اسحق ولقظه قلت حدثني حديثا حفظت  
أوله ونسبت آخره وروجهما الأسمعي على رواية إسرائيل وفيما قال نظر لما قدمناه وعلى قوله  
يكون في رواية شعبة ادراج والله أعلم **(قوله بابا)** بالنصب على البدل كذا لا في ذري الموضوعين  
ولغيره بالرفع على الاستئناف **(قوله ففعله)** يعني في الكعبة على ما أراد النبي صلى الله عليه وسلم  
كما سبأ في ذلك مسوطا في كتاب الحج إن شاء الله تعالى وفي الحديث معنى ما ترجمه لأن قرشا  
كانت تعظم أمر الكعبة جدا فحشي صلى الله عليه وسلم أن ينظروا الأجل قرب عهدهم بالاسلام  
أنه غير يتأهل بفقره عليهم في ذلك ويستفاد منه ترك المصلحة لأن الوقوع في المقدسة ومنه  
انكار ترك المنكر خشية الوقوع في أنكر منه وإن الامام بسوس رعبه بما فيه اصلاحهم ولو  
كان منفضا لآلام يكن مجرما **(قوله باب من خص بالعلم قومادون قوم)** أي سوى قوم لا يجي  
الادون وكراهية ما لا يضافه بغير تنوين وهذه الترجمة قرينة من الترجمة التي قبلها ولكن هدف في  
الاقوال وتلك في الأفعال أو فهمها **(قوله حدثنا عبد الله)** هو ابن موسى كآيت الباقي **(قوله)**  
عن معروف هو ابن خربوذ ككاف في رواية كريمة وهو تابعي صغير مكى وليس في البخاري غيره هذا  
الموضع وأبو يعقوب النخعي وتشديد الراء الفصحى وضم الموحدة وآخره معجمة وهذا الاسناد من  
عوالي البخاري لأنه لا يخفى بالثلاثيات من حيث ان الراوي الثالث منه صحابي وهو أبو الطفيل  
فاخر من واثقه اللبني آخر العصابة ثبوته وليس في البخاري غيره هذا الموضع **(قوله حدثوا الناس)**  
بما يعرفون كذا وقع في رواية أبي ذر وسقط كما من رواية عن الكشميني وغيره بتقديم المتن  
ابتداء مسلفا فقال وقال على الخاتم عقبه بالاسناد والمراد بقوله بما يعرفون أي يفهمون وزاد  
آدم بن أبي اياس في كتاب العلم أنه عن عبد الله بن داود عن معروف في آخره ودعوا ما يشكرون أي  
ما يشبه عليهم فهمه وكذا رواه أبو يعقوب في المستخرج وفيه دليل على ان المتشابه لا ينبغي أن يذكر  
عند العامة ومثله قول ابن مسعود ما أنت محدثا قوما حديثا لا تبلغه عقولهم الا كان لبعضهم  
قتنروا ومسلم ومن كره الحديث يعض دون بعض أحسن في الاحاديث التي ظاهرها الخرج  
على السلطان ومالك في احاديث الصفات وأبو يوسف في القراءات ومن قبلهم هريرة كاتقدم  
عنه الجرايين وان المراد ما يقع من التفتن ونحوه من حذيفة وعن الحسن انه نذر تحديث أنس  
الحجاج بقصة العرينين لانه اتخذها وسيلة الى ما كان يعتقد من المبالغة في شغل البناء بتأويله  
الوافي وضابط ذلك أن يكون ظاهرا الحديث يقوى البدعة وظاهره في الاصل غير مراد  
فالاسك عنه عند من يخشى عليه الاخذ بظاهرها ومطوب والله أعلم **(قوله حدثني أبي)** هو  
هشام بن أبي عبد الله الدستواي **(قوله رديقه)** أي ركب خاف رسول الله صلى الله عليه وسلم  
والجمل طالت والرحل باسكان الحاء المهملة وأكثر ما يعمل للبعير لكن معاذ كان في تلك الحالة  
رديقه صلى الله عليه وسلم على حمار كما ياتي في الجهاد **(قوله قال يا معاذ بن جبل)** هو خبر ان  
المقدمة وابن جبل يفتح النون وأما معاذ فبالضم لانه منادى مفرد علم وهذا اختيار ابن مالك لعدم

احتياجه الى تقدير واختار ابن الحاجب النصب على أنه مع ما بعده كاسم واحد مركب كانه  
 أضيف والمنادى المضاف منصوب وقال ابن التين يجوز النصب على ان قوله معاذ زائد فالتقدير  
 يا ابن جبل وهو يرجع الى كلام ابن الحاجب تأويل **(قوله)** قال ليسك يا رسول الله وسعدك  
 اللب بفتح اللام معناه هنا الاجابة والسعد المساعدة كانه قال لبالك واسعدالك ولكنهما تنبا  
 على معنى التأكيدي التكراري اجابة بعد اجابة واسعاد بعد اسعاد وقيل في أصل ليسك  
 واشتقاقها غير ذلك وسنوضحه في كتاب الحج ان شاء الله تعالى **(قوله)** ثلاثا أي النداء والاجابة  
 قليلا ثلاثا وصرح بذلك في رواية مسلم ويؤيده الحديث المتقدم في باب من أعاد الحديث ثلاثا  
 ليعلم عنه **(قوله)** صدقا فيه احتراز عن شهادة المنافق وقوله من قلبه يمكن أن يتعلق بصدق قائل  
 يشهد بلفظه وصدق قلبه ويمكن أن يتعلق بشهادة أي يشهد بقلبه وقوله والاولى وقال الطيبي  
 قوله صدقا أيهم هنا مقام الاستقامة لان الصدق يعبر به قولاً عن مطابقة القول الخبر عنه  
 ويعبر به فعلاً عن تحري الاخلاق المرضية كقوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به أي حقق  
 ما أورده قولاً بما تحراه فعلاً انتهى وأراد بهذا التقرير رفع الاشكال عن ظاهر الخبر لأنه يقتضي  
 عدم دخول جميع من شهد الشهادتين النار لمخالفته من التعميم والتأكيدي كيدلكن دلت الادلة  
 القطعية عند أهل السنة على ان طائفة من عصاة المؤمنين يعدون بنجر مخمخون من النار بالشقاعة  
 فعلم ان ظاهره غير ما ادفع كانه قال ان ذلك مقسدين على الاعمال الصالحة قال ولا يجزئ خفاء  
 ذلك لم يؤخذ لمعاذي التبشيره وقد أجاب العلماء عن الاشكال أيضاً بجوابه أخرى منها ان مطلقه  
 مقسدين قالها تأنيدياً ما تمت على ذلك ومنها أن ذلك كان قبل نزول القرآن وفيه نظر لان مثل  
 هذا الحديث وقع لابي هريرة كاره مسلم وصحبه متأخر عن نزول القرآن وفيه نظر وكذا  
 ورد نحوه من حديث أبي موسى رواه أحد باسناد حسن وكان قدومه في السنة التي قدم  
 فيها أبو هريرة ومنها انه خرج مخرج الغالب اذا الغالب أن الموحدين يعمل الطاعة ويحجب  
 المعصية ومنها أن المراد بنجره على النار تحريم خلوه فيها لأصل دخولها ومنها أن المراد  
 النار التي أعدت للكافرين لا الطمعة التي أفردت لعصاة الموحدين ومنها أن المراد بنصره على  
 النار حرمة جلته لان النار لا تأكل كل مواضع السجود من المسلم كما ثبت في حديث الشقاعة  
 أن ذلك محرم عليها وكذا السانة الناطق بالتوحيد والعلم عند الله تعالى **(قوله)** فيستبشرون  
 كذا الذي ذراى فهم يستبشرون ولما قبل بنجذ النون وهو وجه وقوع القاء بعد النبي أو  
 الاستفهام أو العرض وهي نصب في كل ذلك **(قوله)** اذا يتكلموا بتشديد المنة المفتوحة وكسر  
 الكاف وهو جواب وجزأ أي ان أخبرتهم يتكلموا ولا يصلي والكشمي يتكلموا بالاسكان  
 النون ضم الكاف أي بمنعوا من العمل اعتماداً على ما قبله من ظاهره وروى الزاير باسناد  
 حسن من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في هذه القصة ان النبي صلى الله عليه وسلم أذن  
 لمعاذي التبشيره فلقته عرف فقال لا تعجل ثم دخل فقال يا بني الله أنت أفضل رايان الناس اذا سمعوا  
 ذلك اتكلموا عليها قال فرده وهذا معدوم من موافقات عمر وفيه جواز الاحتجاج بحضرة صلى الله  
 عليه وسلم واستدل بعض متكلمي الاشاعرة من قوله يتكلموا على ان العبد اختار كما سبق في علم  
 الله **(قوله)** عند موت أي موت معاذ وأغرب الكرماني فقال يحتمل أن يرجع الضمير الى رسول

قال ليسك يا رسول الله  
 وسعدك قال بمعاذ قال  
 ليسك يا رسول الله وسعدك  
 ثلاثا قال ما من أحد يشهد  
 أن لا اله الا الله وأن محمدا  
 رسول الله صدق من قلبه  
 الا حرمه الله على النار قال  
 يا رسول الله أفلا أخبره بالناس  
 فيستبشروا قال اذا يتكلموا  
 وأخبر بهما معاذ عنده

ربك كانه  
لذا فالتقدير  
سعديك  
كنهم ما ثابوا  
أصل لبك  
هو الاجابة  
يث ثلاثا  
صدقا  
ل الطبي  
المخبر عنه  
أي حق  
يقضي  
الادلة  
لشاعة  
بل خفاء  
مطلقة  
ن مثل  
وكذا  
قد قدم  
يحتجب  
المراد  
به على  
غاية  
رون  
في أو  
كسر  
كان  
سناد  
أذن  
هو  
الله  
علم  
زل

الله صلى الله عليه وسلم (قلت) وبره ما رواه أحمد بسند صحيح عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال  
أخبرني من شهد معاذاً حين حضرته الوفاة يقول سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً  
لم يمنعني أن أحدثكموه الا تخافة أن تسكوا واخذ كره (قوله تأمناً) هو بفتح الهمزة وتشديد  
المثناة المضمومة أي خشيمة الوقوع في الآثم وقد تقدم توجيهه في حديث بدء الوحي في قوله  
يبحث والمراد بالآثم الحاصل من كتمان العلم ودل صنيع معاذ على أنه عرف أن النبي عن التبشير  
كان على التزني لا على الجرح والامساك بخبر به أصلاً وأعرف أن النبي مقيد بالاكتمال  
فأخبر به من لا يخشى عليه ذلك وإذا زال القيد زال المقيد الأول وأخيه لكونه آخر ذلك إلى  
وقته وبه وقال القاضي عياض لعل معاذاً لم يفهم النبي لكن كثر عزمه عما عرض له من  
تبشيرهم (قلت) والرواية الآتية صحيحة في النبي فالأولى ما تقدم وفي الحديث جواز  
الرداف وبيان قاضع النبي صلى الله عليه وسلم ومنزلة معاذ بن جبل من العلم لأنه خصه بمآذ  
وفيه جواز استفسار الطالب عما يتردفه واستدانه في أشاعة ما يعلم به وحده (قوله) حدثنا  
مسدد حدثنا معمر كذا الجميع وذكر الحياتي أن عبد وسوا القاسي رواه عن أبي زيد المرزوي  
باسقاط مسدد من السند قال وهو وهم ولا يتصل السند الأبد كره انتهى ومعمر هو ابن سلمان  
التميمي والاسناد كله بصريون الامعاذا وكذا الذي قبله الا اسحق فهو مرزوي وهو الامام  
المعروف بابن زاهويه (قوله ذكرى) هو بالضم على البناء لم يسم فاعله ولم يسم أنس من ذكر  
له ذلك في جميع ما وقفت عليه من الطرق وكذلك جابر بن عبد الله كذا قدمناه من عند أحمد بن  
معاذ الخا حدث به عندهم به بالشام وجابر وأنس اذ ذلك بالمدية فلما شهداه وقد حضر ذلك من  
معاذ عمر بن ميمون الأودي أحد المخضرمين كاسمائي عند المصنف في الجهاد وبأبي الكلام  
على ما في سابقه من الزيادة ثم رويها النسائي من طريق عبد الرحمن بن سمرة النخعي المشهور أنه  
سمع ذلك من معاذ أيضاً فيحصل أن يقصر المذهب بأحدهما والله أعلم (تنبيه) \* أورد المرزوي  
في الاطراف هذا الحديث في مسند أنس وهو من مراسيل أنس وكان حقه أن يذكره في المهمات  
والله الموفق (قوله من لقي الله) أي من لقي الأجل الذي قدره الله يعني الموت كذا قاله جماعة  
ويحتمل أن يكون المراد البعث وأرويه الله تعالى في الآخرة (قوله لا يشرك به) اقتصر على نفي  
الشرك لأنه يستدعي التوحيد بالإقضاء ويستدعي اثبات الرسالة بالزوم إذ من كذب رسول  
الله فقد كذب الله ومن كذب الله فهو مشرك فهو مشرك أو هو مثل قول القائل من قرأ صحت صلواته أي  
مع سائر الشرائط فالمراد من مات حال كونه مؤمناً بجميع ما يجب الإيمان به وليس في قوله دخل  
الجنة من الاشكال ما تقدم في السياق الماضي لأنه أعم من أن يكون قيل التعذيب أو بعده  
(قوله) فاجابهم معاذ عندهم تأمناً معنى التأثم التحريم من الوقوع في الآثم وهو كالجنب وانما  
خشي معاذ من الآثم المرتب على كتمان العلم وكأنه فهم من منع النبي صلى الله عليه وسلم أن يخبر  
بها اخباراً عاماً لقوله أفلا يبشر الناس فأخذ هو أولاً بعزمه المنع فلم يخبر بها أحداً ثم ظهر له  
أن المنع إنما هو من الاخبار عما يفاد قبل موته فأخبر بها خاصاً من الناس فجمع بين الحكيم  
ويقوى ذلك أن المنع لو كان على عمومته في الأشخاص لما أخبر هو بذلك وأخدمته ان من كان  
في مثل مقامه في الفهم انه لم يمنع من اخباره وقد تعقب هذا الجواب بما أخرجه أحمد بن حنبل

تأماً \* حدثنا مسدد قال  
حدثنا معمر قال سمعت أبي  
قال سمعت أنس قال ذكر لي أن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال  
لمعاذ من لقي الله لا يشرك به  
شأ دخل الجنة فقال ألا أبشرك  
الناس

١٢٩  
تحفة  
٨٨٥

تغ

٩٢/٢

قال لأخاف أن يتكلموا  
 \* (باب) الحياء في العلم وقال  
 مجاهد لا تعلم العلم مستحي  
 والمستكبر وقالت  
 عائشة نعم النساء نساء  
 الانصار لم يبعهن الحياء أن  
 يتفقن في الدين \* حدثنا  
 محمد بن سلام قال اخبرنا أبو  
 معاوية قال حدثنا هشام  
 عن أبيه عن زبينة أم  
 سلمة عن أم سلمة قالت جاءت  
 أم سليم إلى رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم فقالت يا رسول  
 الله ان الله لا يستحي من  
 الحق فهل على المرأة من  
 غسل اذا احتلت فقال  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم اذا رأته الما فغطت أم  
 سلمة تعني وجهها وقالت  
 يا رسول الله وتحت المرأة  
 قال نعم

١٢٠

٩٢/٢

نحلة

١٨٢٦٤

آخر فيه انقطاع عن معاذ انه لما حضرته الوفاة قال أدخلوا علي الناس فادخلوا عليه فقال سمعت  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من مات لا يشرك بالله شيأ جعله الله في الجنة وما كنت  
 أحدكم موه الا عند الموت وشاهدني على ذلك أبو الدرداء فقال صدق أي وما كان يحدثكم به  
 الا عند موته وقد وقع لاي أوب مثل ذلك في المسند من طريق أبي طيبان أن أبا بوب غزا  
 الروم فغرض فلما حضر قال سأحدثكم حديثا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو لاح لي  
 هذه ما حدثتكم به سمعته يقول من مات لا يشرك بالله شيأ دخل الجنة واذا عورض هذا  
 الجواب فأجيب عن أصل الاشكال بان معاذ الطلع على انه لم يكن المقصود من المنع التحريم  
 بدليل ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بأباهر رقة أن يشرب بذلك الناس فلقنه عمر فدفعه وقال  
 ارجع بأباهر رقة ودخل على اثره فقال يا رسول الله لا تفعل فاني أششى أن يشرب الناس فقام  
 يعملون فقال فقام أخرجه مسلم فكأن قوله صلى الله عليه وسلم معاذ أخاف أن يتكلموا كان بعد  
 قصة أبي هريرة فكان النهي للصحة لا للتحريم فلذلك أخرج به معاذ لعوم الامم قال يبلغ والله  
 أعلم (قوله لا) هي النهي ليست داخلة على أخاف بل المعنى لا يشرب أم استأنف فقال أخاف وفي  
 رواية كريمة أني أخاف بآثار التعليل والخمس بن سفيان في مسنده عن عبد الله بن معاذ عن  
 معمر قال لا دعهم فليتناقوا في الاعمال فاني أخاف أن يتكلموا (قوله باب الحياء) أي حكم  
 الحياء وقد تقدم أن الحياء من الايمان وهو الشرع الذي يقع على وجه الاحلال والاحترام  
 لا لاكل وهو محمود وأما يقع سببا ترك أمر شرعي فهو مذموم وليس هو بخاص شرعي وانما هو  
 ضعف وهانة وهو المراد بقول مجاهد لا تعلم العلم مستحي وهو ما يمكن الحياء ولا في كلامه نافية  
 لاناهاة ولهذا كانت ميم تعلم مضومة وكأنة أراد تحريض المتعلمين على ترك العجز والتكبر لما  
 يؤثر كل منهما من النقص في التعليم وقول مجاهد هذا وصله أو نعيم في الخلقة من طريق علي بن  
 المدني عن ابن عينة عن منصور عنه وهو اسناد صحيح على شرط المصنف (قوله وقالت عائشة)  
 هذا التعليق وصله مسلم من طريق ابراهيم بن مهاجر عن صفية بنت شيبة عن عائشة في حديث  
 أوله ان أسماء بنت يزيد الانصاري سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن غسل الخيض (قوله)  
 هشام) هو ابن عروة بن الزبير في الاسناد من اللطائف رواية تاتبعي عن مثله عن صحابة عن مثلها  
 وفيه رواية الابن عن أبيه والنت عن أمها وزبينة هي بنت أبي سلمة بن عبد الاسد ربيعة التي  
 صلى الله عليه وسلم نسبت الي أمها تشرى بالكونه زوج النبي صلى الله عليه وسلم (قوله جاءت أم  
 سليم) هي بنت ملحان والدة أنس بن مالك (قوله ان الله لا يستحي من الحق) أي لا يأمر بالحياء في  
 الحق وقد تمت أم سلمة هذا الكلام بسطا اعذرها في ذكر ما تستحي النساء من ذكره بحضرة الرجال  
 ولهذا قالت لها عائشة كأي شيء صحيح مسلم فغضت النساء (قوله اذاهي احتلت) أي رأيت في  
 منامها انها تتجاع (قوله اذا رأته الما) يدل على تحقق وقوع ذلك وجعل رؤية الما شرط للفعل  
 يدل على انها اذا لم تراه لا غسل عليها (قوله فغطت أم سلمة) في مسلم من حديث أنس ان ذلك وقع  
 لعائشة أيضا ويمكن الجمع بينهما كما حاضر قن (قوله تعني وجهها) هو بالمتا من فوق والقاتل  
 عرو وتوافق تعني زبينة الصغير يعود على أم سلمة (قوله وتحت) بجذف هيوز الاستفهام  
 ولكنك سميتي أو تحت بآياتها قيل فيه دليل على ان الاحلام يكون في بعض النساء دون بعض



ثربت بمنك فم يشبهها ولها ۞ حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان من الشجر خيرة لا يسقط ورقها هي مثل المسلم حدثوني ما هي فوقع ٢٠٣ الناس في شجر البادية ووقع في نفسي

انها الخلة قال عبد الله

فاستحيت فقالوا يا رسول

الله اخبرنا بها فقال رسول

الله صلى الله عليه وسلم هي

الخلة قال عبد الله فحدثت

آبي بما وقع في نفسي فقال

لأن تكون قلت ما أحب الي

من أن يكون لي كذا وكذا

\*(باب) من استصفا امر

غيره بالسؤال ۞ حدثنا مسدد

قال حدثنا عبد الله بن داود

عن الاعمش عن مسدد

الثوري عن محمد بن الحنفية

عن علي قال كنت رجلا مذا

فاصرت المقداد أن يسأل

النبي صلى الله عليه وسلم

فقال فقال فيه الوضوء

\*(باب) ذكر العلم والفتيا

في المسجد ۞ حدثنا قتيبة

قال حدثنا الليث بن سعد

قال حدثنا نافع مولى

عبد الله بن عمر بن الخطاب

عن عبد الله بن عمر أن رجلا

قام في المسجد فقال يا رسول

الله من أين تأخر نأ نهل

فقال رسول الله صلى الله عليه

وسلم أهل المدينة من ذى

الحقيقة ويهل أهل الشام

من الحقيقة ويهل أهل نجد من

قرن وقال ابن عمر ويزعمون

أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال ويهل أهل اليمن من

يأكلون من أين تأخر نأ نهل

فقال رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال ويهل أهل اليمن من

يأكلون من أين تأخر نأ نهل

فقال رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال ويهل أهل اليمن من

يأكلون من أين تأخر نأ نهل

فقال رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال ويهل أهل اليمن من

يأكلون من أين تأخر نأ نهل

ولذلك أنكرت أم سلمة ذلك لكن الجواب يدل على انها أنكرت وجودها من أم سلمة ولهذا  
أنكر عليها (قوله) تربيت بمنك أى افتقرت وصارت على التراب وهي من الانفاط التي تطلق عند  
الزجر ولا راد بها ظاهرا (قوله) بموحدة كمسورة وسأني الكلام على مباحثه في كتاب  
الطهارة ان شاء الله تعالى (قوله) حدثنا اسمعيل هو ابن أبي أوس وقد تقدم الكلام على  
حديث ابن عمر هذا في أوائل كتاب العلم وأوردناه القول ابن عمر فاستحييت ولأسأف عمر على كونه  
لم يقل ذلك لظهور فضيلته فاستنم جلاء ابن عمر تقويت ذلك وكان يمكنه اذا استصفا جلالا لمن هو  
أكبر منه أن يذكر ذلك لغیره سرا لغيره عنه فقم بين المصحين ولهذا عقبه المصنف بآيات من  
استصفا أمر غيره بالسؤال وأوردته حديث علي بن أبي طالب قال كنت رجلا مذا وهو يتقبل  
القبال المحبة والمذاكى كبر المذاكى وهو ساكن المحبة المله الذي يخرج من الرجل عند  
الملاعبة وسأني الكلام عليه في الطهارة أيضا واستدل به بعضهم على جواز الاعتماد على الخبر  
الظنون مع القدرة على القطوع وهو خطأ في النسائي ان السؤال وقع وعلى حاضر (قوله)  
باب ذكر العلم أى القاء العلم والفتيا في المسجد وأشار به هذه الترجمة الى الردع من توقفه  
لما يقع في المباحث من رفع الأصوات فيه على الجواز (قوله) ان رجلا قام في المسجد لم أقف  
على اسم هذا الرجل والمراد بالسجد مسجدا صلى الله عليه وسلم ويستفاد منه ان السؤال  
عن مواقت الحج كان قبل السفر من المدينة وقرن باسكان الرأء غلط من فتحها وقول ابن عمر  
ويزعمون الى آخره يفسر عن روى الحديث تاما كابن عباس وغيره وفيه دليل على اطلاق  
الزعم على القول الحق لان ابن عمر مع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم لكنه لم يفهمه  
لقوله أم أفقه هذا أى الجملة الأخيرة فصار يروى عن غيره وهو دال على شدة تحريمه وورعه  
وسأني الكلام على فوائده في الحج ان شاء الله تعالى (قوله) باب من أجاب السائل بأكثر مما  
سأله قال ابن المسيب موقع هذه الترجمة التنبيه على ان مطابقة الجواب للسؤال غير لازم بل اذا  
كان السبب خاصا والجواب عاما جاز وحل الحكم على عموم اللفظ لا على خصوص السبب لانه  
جواب وزادة فائدة ويؤخذ منه أيضا ان المفتي اذا سئل عن واقعة واحتل عنه أن يكون  
السائل يتدرع بجوابه الى ان يعديه الى غير محل السؤال تعين عليه أن يفصل الجواب ولهذا قال  
فان يجدهن فكله سأل عن حالة الاختيار فاجاب عنها وزاده حالة الاضطرار وليست بأجنبية  
عن السؤال لان حالة السفر تقتضي ذلك وأما ما وقع في كلام كثير من الأصوليين ان الجواب  
يجب أن يكون مطابقة السؤال فليس المراد بالمطابقة عدم الزيادة بل المراد ان الجواب يكون  
مفسدا للحكم المسئول عنه قاله ابن دقيق العيد في الحديث أيضا العدول عما لا ينحصر الى  
ما ينحصر طلب الاجاز لان البائل سأل عما ليس فاجب بما ليس اذا الاصل الا باحاطة ولو عدا  
له ما ليس لطال به بل كان لا يؤمن أن يتسك بعض السامعين بفهمه فيظن اختصاصه بالحرم  
وأيا فالتصود ما يحرم لسه لا ما يحل له لسه لانه لا يجب له لباس مخصوص بل عليه ان يجتنب  
شأنه خصوصا (قوله) وابن أبي ذئب هو يالضم عطف على قول آدم حدثنا ابن أبي ذئب والمراد ان  
آدم معه من ابن أبي ذئب باسنادين وفي رواية غير أبي ذئب عن الزهري بالعطف نافع ولم يعد

يأكلون من أين تأخر نأ نهل ۞ من أجاب السائل بأكثر مما سأله ۞ حدثنا آدم قال حدثنا  
ابن أبي ذئب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم وابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن

ذكر ابن أبي ذئب (قوله ان رجلا) لم أقف على اسمه وسياق بقية الكلام على فوائد في كتاب الحج أيضا ان شاء الله تعالى \* (خاتمة) \* اشتمل كتاب العلم من الاحاديث المرفوعة على مائة حديث وحديثين منها في المتابعات بصيغة التعليق وغيرها ثمانية عشر والتعليق التي لم يوصلها في مكان آخر أربعة وهي كتب لامر السرية ورجل جابر الى عبد الله بن أنس وقصة ضمام في رجوعه الى قومه وحديث انما العلم بالتعلم وفي ذلك وهو عثمان بن حذيثا كلها موصولة فالمكر ومنها ستة عشر حديثا وبغير تكرير أربع وستون حديثا وقد وافقه مسلم على تخريجها الا ستة عشر حديثا وهي الاربعة المتعلقة المذكورة وحديث أبي هريرة اذ اوسد الامر الى غير أهله وحديث ابن عباس اللهم علمه الكتاب وحديثه في الذبح قبل الرمي وحديث عقبة بن الحارث في شهادة المروضة وحديث أنس في إعادة الكلمة ثلاثا وحديث أبي هريرة أسعد الناس بالشفاقة وحديث الزبير بن كذب علي وحديث سلمة بن نقول علي وحديث علي في الصحيفة وحديث أبي هريرة في كونه أكثر العباد حذيثا وحديث أم سلمة ما إذا أنزل اللذان من القن وحديث أبي هريرة حفظت وعاءين والمراد بموافقة مسلم موافقته على تخريج أصل الحديث عن صحابة وان وقعت بعض المخالفة في بعض السباقات وفيه من الاستمرار الموقوفة على الصحابة ومن بعدهم اثنا عشر وثلاثون أثر أربعة منها موصولة بالنية معلقة قال ابن رشد ستم البخاري كتاب العلم باب من أجاب السائل بأكثر مما سأل عنه اشارة منه الى انه بلغ الغاية في الجواب بعملا بالصيغة واعتمادا على النية الصحيحة وأشار قبل ذلك بقليل بترجمة من تراب بعض الاختيار لمخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه الى انه ربما صاغ ذلك فاتباع الطبيب بالطبيب بارع وسياق وأبدع انساق رجه الله تعالى

\* قوله بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الوضوء \*

النبى صلى الله عليه وسلم  
ان رجلا سألها ما لبس المحرم  
فقال لا لبس القميص ولا  
العمامة ولا السراويل ولا  
البرنس ولا ثوب باسمه الورس  
أو الزعفران فان لم يجد  
التعطين فلبس الخفين  
وليقطعهما حتى يكونا تحت  
الكعبين

\* (بسم الله الرحمن الرحيم  
كتاب الوضوء) \*

\* (باب) \* ماجاء في قول الله  
تعالى اذا قمتم الى الصلاة  
فاغسلوا وجوهكم وأيديكم  
الى المرافق وامسحوا  
برؤوسكم وأرجلكم الى  
الكعبين

باب ما جاء في قول الله عز وجل اذا قمتم الى الصلاة الاية وفي رواية الاصل ما جاء في قول الله دون ما قبله وكبرية باب في الوضوء وقول الله عز وجل الى آخره والمراد بالوضوء ذكر أحكامه ومشرائطه وصفته ومقدماته والوضوء بالضم هو الفعل وبالفتح الماء الذي يتوضأ به على المشهور فيه ما وحكى في كل منهما الامر ان وهو مشتق من الوضوء ومعنى ذلك لان المصلى يتنظف به فوضوا وأشار بقوله ما جاء الى اختلاف السلف في معنى الاية فقال الأكثرون التقدير اذا قمتم الى الصلاة محدثين وقال الآخرون بل الامر على عموم من غير تقدير بحذف الاية حتى المحدث على الإيجاب وفي حق غيره على التنبه وقال بعضهم كان على الإيجاب ثم نسخ فصار مندوبا ويدل لهذا ما رواه أحمد وأبو داود عن طريق عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ان أسماء بنت زيد بن الخطاب حدثت أمها عبد الله بن عمر عن عبد الله بن حنظلة الا نصارى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بالوضوء لكل صلاة طاهرا كان أو غريطا طاهر فلبس عليه وضوءه الامن حدثت ومسلم من حديث بريدة كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ عند كل صلاة فلما كان يوم الفتح صلى الصلوات وضوء واحد فقال له عمر انك فعلت شيئا لم تكن تفعله فقال عند افعلة أي لبيان الجواز وسياق حديث أنس في ذلك في باب الوضوء من غير حدث واختلاف العلماء أيضا في موجب الوضوء فقتل يجب بالحدث وجوبا موسعا وقيل به بالقيام الى الصلاة مع ما عورضه جماعة من الشافعية وقيل بالقيام الى الصلاة حسب وبدل لما رواه أصحاب السنن من حديث ابن

عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اغتأ أمرت بالوضوء إذا قلت إلى الصلاة واستنبت بعض العلماء من قوله تعالى إذا قمتم إلى الصلاة إيجاب النية في الوضوء لأن التقدير إذا أردتم القيام إلى الصلاة فيوضوا لإجلها ومثله قولهم إذا رأيتم الأمر فقم أي لأجله وتسلط به هذه الآية من قال إن الوضوء أول ما فرض بالمدينة فاما ما قبل ذلك فنقل ابن عبد البر اتفاق أهل السير على أن غسل الجنابة إنما فرض على النبي صلى الله عليه وسلم وهو محكم كما فرضت الصلاة وإنه لم يصل قط إلا بوضوء قال وهذا مما لا يحجه عالم وقال الحاكم في المستدرک لأهل السنة عليهم حاجة إلى دليل الرد على من زعم أن الوضوء لم يكن قبل نزول آية المائدة ثم ساق حديث ابن عباس دخلت فاطمة على النبي صلى الله عليه وسلم وهي تكي فقلت هؤلاء الملائكة من قرئش قد تعاهدوا بالقتال فقال استوفى بوضوء فتوضأ الحديث (قلت) وهذا يصلح رداعلى من أنكروا وجود الوضوء قبل الهجرة لأعلى من أنكر وجوبه حيثئذ وقد جزم ابن الجهم المالكي بأنه كان قبل الهجرة معتدوا بوجوب ابن جزم به ما لم يشرع إلا بالمدينة وردت عليهم ما أخرجه ابن لهيعة في المغازي التي يروونها عن أبي الأسود بن عجمي عنده أن جبريل علم النبي صلى الله عليه وسلم الوضوء عند نزوله عليه بالوحي وهو رسول ووصله أجد من طريق ابن لهيعة أيضاً لكن قال عن الزهري عن عروة عن أسامة بن زيد عن أبيه وأخيه أنه من أجه من رواية زهريين عن سعد بن عقیل عن الزهري نحوه لكن لم يذكر زيد بن حارثة في السند وأخرجه الطبراني في الأوسط عن طريق عقیل موصولاً ولو ثبت لكان على شرط الصحيح لكن المعروف رواية ابن لهيعة (قوله) وبين النبي صلى الله عليه وسلم أن فرض الوضوء مرة مرة كذا في رواية ثمانية تقع على الخبرية ويجوز أن تصب على أنه مفعول مطلق أي فرض الوضوء غسل الأعضاء غسل مرة مرة وأعلى الحال السادة مسند الخبر أي يفعل مرة مرة وأعلى لفظة من نصب الخبرين بأن وأعاد لفظة مرة لارادة التفصيل أي الوجه مرة واليد مرة الخ والبيان المذكور يحتمل أن يشير به إلى ساروا بعد من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم نوضأ مرة مرة وهو بيان الفعل فجعل الآية إذا امر يقيد بطلب إيجاد الحقيقة ولا يتعين بعدد فبين الشارع أن المرة الواحدة لا يجاب وما زاد عليها الاستحباب وسأني الأحاديث على ذلك فيما بعد وأما حديث أبي ابن كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا بما فتوضأ مرة مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به فبين الفعل والقول معال كنه حديث ضعيف أخرجه ابن ماجه وله طرق أخرى كلها ضعيفة (قوله) ووضأ أيضاً مرتين مرتين كذا في رواية أخرى وفي غيره مرتين بغير تكرار وسأني هذا التعليل موصولاً في باب مقرر مع الكلام عليه (قوله) وثلاثاً أي ووضأ أيضاً ثلاثاً فإذا الأصل في ثلاثاً على نسق ما قبله وسأني موصولاً أيضاً في باب مفرد (قوله) ولم يرد على ثلاثاً أي لم يأت شيء من الأحاديث المرفوعة في صحة وضوئه صلى الله عليه وسلم أن زاد على ثلاث بل ورد عنه صلى الله عليه وسلم ثم من زاد عليها وذلك فيما رواه أبو داود وغيره من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم نوضأ ثلاثاً ثلاثاً ثم قال من زاد على هذا ونقص فقد أساء وظلم أساءه جند لكن عدمه في جملة ما أنكركم على عمرو بن شعيب لأن ظاهره من النقص من الثلاث وأوجب بأنه أمر سيئ والاساءة تتعلق بالنقص والظلم بالزيادة وقيل فيه حذف تقدير من نقص من واحدة ويؤيده ما رواه نعم بن جاد من طريق المطلب بن حنبل مرفوعاً الوضوء مرة ومرة مرتين

قوله ابن الجهم في نسخة ابن الحكم

قال أبو عبد الله وبين النبي صلى الله عليه وسلم أن فرض الوضوء مرة مرة ووضأ أنضأ مرتين مرتين وثلاثاً ولم يرد على ثلاث

٩٥/٢



(قوله أحدث) أى وجد منه الحديث والمراد به الخاريج من أحد السبيلين واتعافسره بأهوية  
 بأخص من ذلك تنسبها لاختف على الاغظ ولا نه ما قد يقعان في أثناء الصلاة أكثر من غيرهما  
 وأما بابي الأحداث المختلف فيها بين العلماء كس الذكروا في عمل النعم والمخامة فاعل  
 بأهوية كان لا يرى النقص بشئ منها وعليه معنى المصنف كما سيأتي في باب من لم ير الوضوء الآمن  
 المخرجين وقيل إن بأهوية إنما اقتصر في الجواب على ما ذكر لعلهم السائل كان يعلم ما عدا ذلك  
 وفيه بعد واستدل بالحدث على بطلان الصلاة بالحدث سواء كان خروجه اختياراً أم اضطراراً  
 وعلى أن الوضوء لا يجب لكل صلاة لأن القبول أتى إلى غاية الوضوء وما بعده ما تخالف لما قبلها  
 فأقتضى ذلك قبول الصلاة بعد الوضوء مطلقاً (قوله يتوضأ) أى بالماء أو ما يقوم مقامه وقدرى  
 الناسق باسناد قوى عن أنى ذكر فروعا الصعيد الطيب وضوء المسلم فاطلق الشارع على التيمم أنه  
 وضوء لكونه مقامه ولا يخفى أن المراد بقبول صلاة من كان محدثاً فتوضأ أى مع باقى شروط  
 الصلاة والله أعلم (قوله باب فضل الوضوء والغتر المحجلون) كذا فى أكثر الروايات بالرفع وهو على  
 سبيل الحكاية لما ورد في بعض طرق الحديث أنتم الغتر المحجلون وهو عند مسلم أو الواو استضافة  
 والغتر المحجلون مبتدأ وخبره محذوف تقديره لهم فضل أو الخبر قوله من أثار الوضوء وفي رواية  
 المستحلى والغتر المحجلين بالعطف على الوضوء أى وفضل الغتر المحجلين كما صرح به الأصلي في روايته  
 (قوله عن خالد بن يزيد الأسدي روى) أحد النفعاء الثقات وروايته عن سعد بن أبي هلال  
 من باب رواية الأقران (قوله عن نعيم الجبر) يضم الميم واسكان الجيم هو ابن عبد الله المدني وصف  
 هو وأبو مبلد لكونهما كانا يخرجان سعد بن أبي مبلد عليه وسلم وزعم بعض العلماء أن وصف  
 عبد الله بذلك حقيقة ووصف بأنه نعيم بذلك مجاز وفيه نظر فقد حرم إبراهيم الخليل بن نعيم كان  
 يباشر ذلك رجال هذا الاسناد الستة نصفهم مصريون وهم اللث وشجته والراوى عنه والنصف  
 الآخر مدنيون (قوله رقيت) بفتح الراء وكسر القاف أى صنعت (قوله فتوضأ) كذا الجمهور  
 الرواة ولكن سمي بواحد قوله فتوضأ وهو تعجيف وقد رواه الاسماعيلي وغيره من الوجه الذى  
 أخرجه عنه البخارى بالفظم وتوضأ وزاد الاسماعيلي فيه فغسل وجهه ويديه فرفع في عضديه وغسل  
 رجله فرفع في ساقيه وكذا المسلم من طريق عمرو بن الحارث عن سعد بن أبي هلال نحوه ومن طريق  
 عمار بن غزيرة عن نعيم وزاد في هذا أن بأهوية قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يتوضأ فأفاد رفعه فيه روى عن نعيم أن ذلك رأى أى هريز بل هو من روايته ورأيه بها (قوله  
 أتى) أى أمة الاجابة وهم المسلمون وقد تطلق أمة بمحمد يراد بها أمة الدعوة وليست مرادة هنا  
 (قوله يدعون) يضم أوله أى ينادون أو يسمون (قوله غرا) يضم الميمه وتشديد الراء مع أغراى  
 ذو غرة وأصل الفرق لغة يضا تكون في جهة القوس ثم استعملت في الجمال والشهرة وطب الذكر  
 والمراد بها النور الكائن في وجوه أمة محمد صلى الله عليه وسلم وغرا منصوب على المقولة  
 لدعون أو على الحال أى أنهم إذا دعوا على رؤس الاشهاد فودوا بهذا الوصف كما فاعلى هذه  
 الصفة (قوله محجلين) بالمهمله والجيم من التجليل وهو يبايض بكونه ثلاث قوائم من قوائم  
 الفرس وأصله من الجبل بكسر الهمزة وهو الخلل والمراد به هنا أيضاً النور واستدل الحلي بهذا  
 الحديث على أن الوضوء من خصائص هذه الأمة وفيه نظر لأنه ثبت عند المصنف في قصة سارة

أحدث حتى يتوضأ قال  
 رجل من حضرموت  
 ما أحدث بأهوية قال  
 فسأه وضراطه (باب) فضل  
 الوضوء والغتر المحجلون من  
 آثار الوضوء حدثنا يحيى  
 ابن بكير قال حدثنا اللث  
 عن خالد بن سعد بن أبي  
 هلال عن نعيم الجبر قال  
 رقيت مع أى هريز على  
 ظهر المسجد فتوضأ فقال  
 انى همت رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم بقول ان أمتي  
 يدعون يوم القيامة غرا  
 محجلين

١٢٦

م

تحفة

١٤٦٤٢

رضي الله عنهم الملك الذي اعطاها هاجران سارة لهما الملك بالدومنها قامت تتوضؤ وتصل  
وفي قصة جريح الراهب أيضا انه قام فتوضؤا وصلى ثم كمل الغلام فانظروا ان الذي اختص به هذه  
الامة هو الغرة والتجمل لأصل الموضوع وقد صرح بذلك في رواية مسلم عن أبي هريرة أيضا مرفوعا  
قال سمعنا ليست لاحد غيركم وله من حديث حذيفة نحوه وسيمابكر المهمة واسكان الباء  
الاخيرة أى علامة وقد اعترض بعضهم على الحلبي بحديث هذا وضوء ووضوء الانبياء قبل  
وهو حديث ضعيف كما تقدم لا يصح الاحتجاج به لضعفه ولا احتمال ان يكون الموضوع من  
خصائص الانبياء دون أئمتهم الا هذه الامة (قوله من آثار الموضوع) بضم الواو ويجوز فتحها على  
أنه الملاء قاله ابن دقيق العيد (قوله من استطاع منكمن ان يطيل غرته فليطعمه) أى فليطعم الغرة  
والتجمل واقتصر على احدا هم الملاء لانها على الاخرى نحو سرايل تسميهم الحرة واقتصر على ذكر  
الغرة وهي مؤنثة دون التجمل وهو مذكر لان محل الغرة أشرف أعضاء وضوء وأول ما يقع عليه  
النظر من الانسان على ان في رواية مسلم من طريق عمارة بن غزيرة ذكر الامر بن ولقطه فليطعم غرته  
وتجمل به وقال ابن بطال كنى أبو هريرة بالغرة عن التجمل لان الاطالة ممكنة في الوجه بان يغسل الى  
وفيما قال نظر لانه يستلزم قلب اللغة وما نفاه ممنوع لان الاطالة ممكنة في الوجه بان يغسل الى  
صفحة العنق مثلا ونقل الرافعي عن بعضهم ان الغرة تطلق على كل من الغرة والتجمل ثم ان  
ظاهره انه بقية الحديث لكن رواه أحمد من طريق فليطعم غرته ونعيم وفي آخره قال نعم لا أدري قوله  
من استطاع الخ من قول النبي صلى الله عليه وسلم ومن قول أبي هريرة ولم أر هذه الجملة في رواية  
أحمد من روى هذا الحديث من الصحابة وهم عشرة ولا من رواه عن أبي هريرة غير رواية  
نعيم هذه والله أعلم واختلف العلماء في القدر المستحب من التطويل في التجمل فقل الى المنكب  
والركبة وقد ثبت عن أبي هريرة رواية ورأى ما عن ابن عمر من فعله آخرجه ان أى شية وأبو عبد  
باسناد حسن وقيل المستحب الزيادة الى نصف العضد والساق وقيل الى فوق ذلك وقال  
ابن بطال وطائفة ممن المالكية لا تستحب الزيادة على الكعب والمرفق لقوله صلى الله عليه وسلم  
من زاد على هذا فقد أساء وظلم وكلامهم معترض من وجوه ورواية مسلم صريحة في الاستحباب  
فلا تعارض بالاحتمال وأما دعواهم اتفاق العلماء على خلاف مذهب أبي هريرة في ذلك فهي  
مردودة بما نقلناه عن ابن عمر وقد صرح باستحبابه جماعة من السابقين كثر الشافعية والخنفية  
وأما ما أوليهم الاطالة المطلوبة بالمداومة على الموضوع فمعترض بان الراوى أدركني بمعنى ما روى كيف  
وقد صرح برفعه الى الشارع صلى الله عليه وسلم وفي الحديث معنى ما ترجم له من فضل الموضوع وان  
الفضل الحاصل بالغرة والتجمل من آثار الزيادة على الواجب فكيف الظن بالواجب وقد وردت  
فيه احاديث صحيحة صريحة أخرجهما مسلم وغيره وفيه جواز الموضوع على ظهر المسجد لكن اذا  
لم يحصل منه أى للمسجد ولعن فيه والله أعلم (قوله باب بالنورين) لا يتوضأ بغيره أو له على البناء  
للفاعل (قوله من الشك) أى يسبب الشك (قوله حدثنا علي) هو ابن عبد الله المدني وسفيان  
هو ابن عيينة (قوله وعن عباد) هو معطوف على قوله عن سعيد بن المسيب وسقطت الواو من  
رواية كريمة غلط لان سعيد الراوية له عن عباد أصلا ثم ان شيخ سعيد في يحتل ان يكون نعم عباد  
كأنه قال كلاهما عن عمه أى هم الثاني وهو عباد ويحتل ان يكون محمد وفاو يكون من مر اسيل

من آثار الموضوع عن استطاع  
منكم أن يطيل غرته  
فليطعمه (باب) لا يتوضأ  
من الشك حتى يستيقن  
حدثنا علي قال حدثنا  
سفيان قال حدثنا الزهري  
عن سعيد بن المسيب وعن  
عباد بن نعيم

١٢٧  
٢٥٤  
تحفة  
٥٢٩٦

ابن المسيب وعلى الاول جرى صاحب الاطراف ويؤيد الثاني رواية معمر لهذا الحديث عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي سعيد الخدري أخرجه ابن ماجه ورواه ثقات لكن سئل أحد عنه فقال انه منكر (قوله عن عمه) هو عبد الله بن زيد بن عاصم المازني الانصاري سمع مسلم وغيره في روايتهم لهذا الحديث من طريق ابن عيينة واختلف هل هو عم عباد لايه أو لأمه (قوله انه شكك) كذا في روايتنا شككنا الف ومقتضاه ان الراوي هو الشاكى وصرح بذلك ابن خزيمة عن عبد الجبار بن العلاء عن سفيان ولفظه عن عمه عبد الله بن زيد قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يوقع في بعض الروايات شكى بالضم أيضا كالمضطه النوى وقال لم يسم هذا قالها في أنه ضمير الشأن ووقع في مسلم شكى بالضم أيضا كالمضطه النوى وقال لم يسم الشاكى قال وجاء في رواية البخاري انه الراوي قال ولا ينبغي ان يتوهم من هذا ان شكى بالفتح أى في رواية مسلم وانما ثبت على هذا لان بعض الناس قال انه لم يظهر له كلام النوى (قوله الرجل) بالضم على الحكاية وهو وما يبعده في موضع نصب (قوله يخجل) بضم أوله وفتح المجهة وتشديد الهمزة الاخيرة المقووضة وأصله من الخيال والمعنى يظن والظن هنا عمن تساوى الاحتمالين أو ترجيح أحدهما على ما هو أصل اللغة من ان الظن خلاف اليقين (قوله يجد الشيء) أى الحديث خارجا عنه وصرح به الاحملي ولفظه يخجل اليه في صلاته انه يخجل منه شيء وقبسه العدول عن ذكر الشيء المستقدر بخاص اسمه الا للضرورة (قوله في الصلاة) تمسك بعض المالكية بظاهره فخصوا الحكمين عن كان داخل الصلاة وأوجبوا الوضوء على من كان خارجا وفرقوا بالتهنى عن ابطال العبادة والتهنى عن ابطال العبادة متوقف على صحتها فلا معنى للترقيق بذلك لان هذا التخيل ان كان نافضا خارج الصلاة فينبغي أن يكون كذلك فيها كقبية النواقض (قوله لا يقتل) بالجزم على التهنى ويجوز الرفع على أن لا نافية (قوله أو لا ينصرف) هو شك من الراوى وكأنه من على لان الرواية غيره وروى عن سفيان بلفظ لا ينصرف من غير شك (قوله صوتا) أى من مخرجه (قوله أو يجد) أو للتوسيع وغيره بالوجدان دون الشك ليشمل ما لو لمس الحبل ثم شم بده ولا حجة فيه لمن استدله على أن لمس الدبر لا ينقض لأن الصورة تحمل على لمس ما قاربه لاعتنه ودل حديث الباب على صحة الصلاة ما لم يتيقن الحديث وليس المراد تخصيص هذين الامرين باليقين لان المعنى اذا كان أوسع من اللفظ كان الحكم للمعنى قاله الخطاى وقال النوى هذا الحديث أصل في حكم بقاء الاشياء على أصولها حتى يتيقن خلاف ذلك ولا يضر الشك الطارىء على ما أخذ به هذا الحديث جهو والعلماء وروى عن مالك النقض مطلقا وروى عنه النقض خارج الصلاة دون داخلها وروى هذا التفصيل عن الحسن البصري والاول مشهور مذهب مالك قاله القرطبي وهو رواية ابن القاسم عنه وروى ابن نافع عنه لا وضوء عليه مطلقا كقول الجمهور وروى ابن وهب عنه أحب أن يتوضأ ورواية التفصيل لم تثبت عنه وانما هي لاحكامه وحل بعضهم الحديث على من كان به وسواس أو تمسك بأن الشكوى لا تكون الا عن علمه وأوجب عادل على التعميم وهو حديث أى هريزة عند مسلم ولفظه اذا وجد أحدكم في بطنه شيئا فاشكل عليه أخرجه عنه شئ ثم لا فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتا أو يجدر يحيا وقوله فلا يخرج من المسجد أى من الصلاة وصرح بذلك

عن عمه أنه شكك الى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
الرجل الذي يخجل اليه أنه  
يجد الشيء في الصلاة فقال  
لا يقتل أو لا ينصرف حتى  
يسمع صوتا أو يجدر يحيا

أبو داود وفي روايته وقال العراقي مذهب المالك رحمه الله احتياط للصلاة وهي مقصوداً أن في الشك في السبب المبرئ وغيره احتياط للطهارة وهي وسيلة والفي الشك في الحدث الناقض لها والاحتياط المقاصد الأولى من الاحتياط للوسائل وجوابه أن ذلك من حيث الخبر القوي ولكنه مغاير لدلول الحديث لأنه أمر بعدم الانصراف إلى أن يتحقق وقال الخطابي يستدل به لمن أوجب الحديث لعين وجد منه ربح الخمر لأنه اعتبر وجدان الربح ورب عليه الحكم ويمكن الفرق بأن الحدود تدبراً بالشبهة والشبهة هنا قائمة بخلاف الأول فإنه متحقق (قوله باب التخصيف في الوضوء) أي جواز التخصيف (قوله سفیان) هو ابن عيينة وعمرو هو ابن دينار المكي لا البصري وكرهيب التصغير من الأسماء المفردة في الصحيحين والأسناد مكنون سوى على وقد أقام بهامدة وفيه رواية تأتي عن تابعي عمرو عن كريب (قوله) وروى ما قال اضطلع أي كان سفیان يقول تارة تام وتارة اضطلع وليس امرأتان في بل بينهما عموم وخصوص من وجه لا يمكنه أن يرد إقامة أحدهما مقام الآخر بل كان إذا روى الحديث مطولاً قال اضطلع فنام كسباني وإذا اختصره قال نام أي مضطجعاً أو اضطلع أي ناماً (قوله ثم حدثنا) يعني أن سفیان كان يحدثهم به مختصراً ثم صار يحدثهم به مطولاً (قوله لله فنام) كذلك أكثر ولابن السكن فنام بالنون بدل القاف وصوبها القاضي عياض لاجل قوله به ذلك فلما كان في بعض الليل قام انتهى ولا ينبغي الجزم بخطئها لأن توجيهها ظاهر وهو أن الفاء في قوله فلما تفصله فالحيلة الثانية وإن كان مضروباً مضعوناً الأول لكن المغايرة بينهما بالاجمال والتفصيل (قوله فلما) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم (في بعض الليل) ولا شك في من بدل في فيصنع أن تكون جمعاً أو يمحتمل أن تكون زائدة وكان تأمة أي فلما حصل بعض الليل (قوله هن) شفع المجبة وتشديد النون أي التربة العتيقة (قوله معلق) ذكر على إرادة الجلد أو الوعاء وقد أخرجه بعد أبواب باللفظ معقولة (قوله يخففه عمرو) يقله أي يصفه بالتخفيف والتقليل وقال ابن المنير يخففه أي لا يكثر الدلو ويقله أي لا يزيد على مرة قال وفيه دليل على إيجاب الدلو لأنه لو كان يمكن اختصاره لا اختصره لكنه لم يختصره انتهى وهي دعوى مردودة فإنه ليس في الخبر بما يقتضي الدلو بل الإقتصار على سلان الماء على العضو أخف من قليل الدلو (قوله فغوا عما توضع) قال الكرمان لم يقل مثلاً لأن حقيقة مماثلة صلى الله عليه وسلم لا يقدر عليها غيره انتهى وقد ثبت في هذا الحديث كسباني بعد أبواب فقامت فصغت مثل ما صنع ولا يبرز من الحلق المثلمة المساواة من كل جهة (قوله فانه) بالذات أي أعلمه وللمسحوق فناداه (قوله صلى ولم يوضأ) فيه دليل على أن النوم ليس حدثاً بل منقطة الحدث لأنه صلى الله عليه وسلم كان تنام عنه ولا سلام قلبه فلو أحدث لعل بذلك ولهذا كان رعباً أو إذا قام من النوم وروى ما قال الخطابي وانما منع قلبه النوم ليس الرمي الذي يأتيه في منامه (قوله قلنا) القائل سفیان والحديث المذكور صحيح كسباني من وجه آخر وعبد بن عمير بن بكراً التابعين ولا يعمرون قتادة صحبة وقوله رؤيا لا يعمرون رواه مسلم من فروع أو سفيان في التوحيد من رواية بشر بن عازب ووجه الاستدلال بما تلا من جهة أن الرؤيا لو لم تكن وحياً لما جاز لأبراهيم عليه السلام الاقدام على فعله ووجه وأغرب الداودي الشارح فقال قول عبيد بن عمير لا تعلق له بهذا الباب وهذا الزام منه للخبر بأن لا يذكر من

(باب) التخصيف في الوضوء  
حدثنا علي بن عبد الله قال  
حدثنا سفیان عن عمرو قال  
أخبرني كريب عن ابن عباس  
أن النبي صلى الله عليه وسلم  
نام حتى نفخ ثم صلى وروى ما  
قال اضطلع حتى نفخ ثم  
قام فصل ثم حدثنا به سفیان  
مرة بعد مرة عن عمرو عن  
كريب عن ابن عباس قال  
بت عندنا حتى يموتاً أنه صلى  
فنام النبي صلى الله عليه  
وسلم من الليل فلما كان في  
بعض الليل قام النبي صلى  
الله عليه وسلم فوضأ من  
شئ معلق وضوءاً خفيفاً  
يخففه عمرو ويقله فقام  
يصلي فوضأ فغوا عما  
توضع ثم تم فقصت عن  
يساره وروى ما قال سفیان  
عن شمالة فخراني فجعلني عن  
يمينه ثم صلى ماشاً الله ثم  
اضطلع فنام حتى نفخ ثم  
أناه المنادي فاذن الصلاة  
فنام معه إلى الصلاة ففعل  
ولم يوضأ قلنا الصمرون  
ناساً يقولون أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم تنام  
عينه ولا ينام قلبه قال عمرو  
سمعت عبيد بن عمر يقول  
رؤيا لا يعمرون حتى ثم رأاني  
أرى في المنام أني أدبكت

١٢٨

مات سوي

تحة

٩٢٥٦



نح

٩٦٢

\* (باب) \* اسباغ الوضوء

وقال ابن عباس اسباغ الوضوء

الانقاء \* حدثنا عبد الله بن

مسلمة عن مالك عن موسى

ابن عتبة عن كريب مولى

ابن عباس عن أسامة بن زيد

أنه سمعه يقول دفع رسول

الله صلى الله عليه وسلم من

عرفة حتى إذا كان بالشعب

نزل فبال ثم توضأ ولم يسبغ

الوضوء فقلت الصلاة رسول

الله فقال الصلاة أملك

فرك فلما جاء المذلة نزل

فوضأ فأسبغ الوضوء ثم

أقيمت الصلاة فصل المغرب

ثم أتانا كل انسان بعمره في

منزله ثم أقيمت العشاء فقصي

ولم يصل بينهما \* (باب) \*

غسل الوجه باليدين من

غرفة واحدة \* حدثنا محمد

ابن عبد الرحيم قال أخبرنا

أوسيلة الخزازي منصور بن

سلة قال أخبرنا ابن بلال

يعني سليمان عن زيد بن أسلم

عن عطاب بن يسار عن ابن

عباس أنه توضأ ففصل

وجهه أخذ غرفة من ماء

فغمض بها واستنشق ثم

أخذ غرفة من ماء فجعل بها

هكذا

١٤٠

١٤٠

تحفة

٥٩٧٨

الحديث الامتاع بالترجة فقط ولم يشترط ذلك أحدوا ان أراد أنه لا يتعلق بحديث الباب أصلاً  
فمنوع والله أعلم وسأقي بقية مباحث هذا الحديث في كتاب الوتر من كتاب الصلاة ان شاء الله  
تعالى (قوله باب اسباغ الوضوء) الاسباغ في اللغة الاتمام ومنه درع سابغ (قوله وقال ابن عمر)  
هذا التعلق وصله عبد الرزاق في مصنفه باسناد صحيح وهو من تفسير الشئ بلا زنه اذ الاتمام  
يستلزم الانقاء عادة وقد روى ابن المذركاني باسناد صحيح ان ابن عمر كان يغسل رجله في الوضوء سبع  
مرات وكأته بالغ فيها دون غيرها مما حمل الاوساخ غالباً لاعتقادهم المشي حفاة والله أعلم  
(قوله حدثنا عبد الله بن مسلمة) هو القعني والحديث في الموطأ والاسناد كله مدينون وفيه رواية  
تأني عن تابعي عن كريب واسامة بن زيد أي ابن حارثة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ولا يبعد وجده محبة وسأقي مناقبه في مكانها ان شاء الله تعالى (قوله دفع من عرفة) أي افاض  
(قوله بالشعب) بكسر الشين المحبة هو الطريق في الجبل واللام فيه للبعد (قوله ولم يسبغ الوضوء)  
أي خففه وبأني فيه ما تقدم في توجيه الحديث الماضي (قوله فقلت الصلاة) هو بالنصب  
على الاعراض وعلى الحذف والتفسير أي تريد الصلاة يؤيد قوله في رواية تأتي فقلت أنصلي  
يا رسول الله ويجوز الرفع والتقدير حانت الصلاة (قوله قال الصلاة) هو بالرفع على الابتداء  
وأما لم يفتح الهمزة خبره وفنه دليل على مشروعية الوضوء للدوام على الطهارة لانه  
صلى الله عليه وسلم لم يصل بذلك الوضوء شيئاً وأما من زعم أن المراد بالوضوء هنا الاستنساخ فاطل  
لقوله في الرواية الأخرى فجعلت أصب عليه وهو توضأ لقوله هنا ولم يسبغ الوضوء (قوله نزل)  
فوضأ فأسبغ الوضوء) فيه دليل على مشروعية عادة الوضوء من غير ان يفصل بينهما صلاة قاله  
الخطابي وفيه نظر لا احتمال أن يكون أحدث \* (قائدة) \* الماء الذي توضأ به صلى الله عليه وسلم  
ليستد كل من ما زعم أن أخرجه عبد الله بن أحمد بن حنبل في زيادات مسند أبيه باسناد حسن  
من حديث علي بن أبي طالب فيستفاد منه الرد على من منع استعمال ما زعم لم تغير الشرب  
وسأقي بقية مباحث هذا الحديث في كتاب الحج ان شاء الله تعالى (قوله باب غسل الوجه باليدين  
من غرفة واحدة) مراده بهذا التمسك على عدم اشتراط الاعتراف باليدين جميعاً والاشارة الى  
تضعف الحديث الذي فيه أنه صلى الله عليه وسلم كان يغسل وجهه بيمنه وجمع الحلي بينهما  
بأن هذا حيث كان توضأ من اناء يصنعه يسار على عيने والاخر حيث كان يغترف لكن  
سباق الحديث بأياه لان فيه أنه بعد أن تناول الماء أحدى يديه اضافته الى الأخرى وغسل بها  
(قوله حدثنا محمد بن عبد الرحيم) هو أبو يحيى المعروف بصاعقة وكان أحد الحفاظ وهو من صفار  
شيوخ البخاري من حب الاسناد وشيخه منصور كان أحد الحفاظ أيضاً وقد أدركه البخاري  
لكنه لم يلقه وفي الاسناد رواية تابعي عن تابعي زيد عن عطاف (قوله أنه توضأ) زاد أبو داود وفي أوله  
من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم أن أخبر أن أريكم كيف كان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يتوضأ فكانا فيه ماء وللساقي من طريق محمد بن عجلان عن زيد في أول الحديث توضأ  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فغرف غرفة (قوله فغسل وجهه) الفاء مفصلة لانها داخله بين  
المجل والمفصل (قوله أخذ غرفة) وهو بيان للفصل وظاهره ان المضمضة والاستنشاق من جملة  
غسل الوجه لكن المراد بالوجه ألاماهر أعظم من القروض والمسنون بليل انه أعاد ذكره تأييداً

بعد ذلك الخصصة والاستشاق عرفة مستقلة وفيه دليل الجمع بين الخصصة والاستشاق بغير قرة واحدة وغسل الوجه باليدين جميعا إذا كان بغير قرة واحدة لأن اليد الواحدة قلة لا تدفعه **(قوله أضافها)** بيان لقوله قبل **(ههنا)** **(قوله فعدل بها)** أي البقرة وللأصلي وركعة فعدل بها أي باليدين **(قوله ثم مسح رأسه)** لم يذكر لها عرفة مستقلة فقد تنسك به من يقول بظهوره الماء المستعمل لكن في رواية أبي داود ثم قبض قبضة من الماء ثم نقض يده ثم مسح رأسه زاد النسائي من طريق عبد العزيز الدراودري عن زيد وأدنيه مرة واحدة ومن طريق ابن مخلان باطنهما بالسباحين وظاهرهما باطنهما وزاد ابن جرير من هذا الوجه وأدخل أسبعيه فيها **(قوله فرش)** أي سكب الماء قليلا قليلا إلى أن صدق عليه مسمى الغسل **(قوله حتى غسلها)** صريح في أنه لم يكتف بالرش وأما ما وقع عند أبي داود والحاكم فرش على رجله إلى زفيرها الفعل ثم مسحها يديه فوق القدم ويدحت الفعل فالمراد ما سبق تيسيل الماء حتى يسوعب العضو وقد صرح أنه على الله عليه وسلم كان يتوضأ في الغسل كما سألني عند المصنف من حديث ابن عمر ما قوله تحت الغسل فأن يجعل بين كل يمين القدم والأخرى رواية شاذة رواها عثمان بن سدا لا يصح عما تقدم به فكيف إذا خالف **(قوله فغسل بها رجله على السر)** أي مثل يدهي هو زيد بن أسلم أو من دونه وأسند ابن بطال هذا الحديث على أن الماء المستعمل طهور أن العضو لأجل مرة واحدة فإن الماء الذي بقي في اليد منها يلاق ماء العضو الذي يليه وأيضا الفرقه ثلاث في أول جزء من أجزاء كل عضو قصر مستعملا بالنسبة إليه وأوجب بان الماء أدام تصلا لا بدعلا لا يسي مستعملا حتى ينصل وفي الجواب بحث **(تبيين)** ذكر الزمان ستة أدواره بلفظ الغسل بها رجله بالعين المجرولة واللام المسندة قال فلفعل جعل الرجلين بجزلة وضوا واحدة دفع الغسل الثانية تكرر لأن العمل هو الشرب الثاني انتهى وهو تكلف ظاهر لحق أنهم التحيف **(قوله باب التسمية على كل حال وعند الوقاع)** أي الجماع وعطفه عليه من لف الخاص على العام لأنه شامخ وليس العموم ظاهر من الحديث الذي أورده لكن يستفاد باب الأولى لأنه إذا شرع في حالة الجماع وهي مما أحرمه بالصمت فغيره أولى وفيه إشارة إلى ضعف ما ورد من كراهة ذكر الله في حالين الخلاء والوقاع لكن على تقدير صحته لا نافي حديث باب لأنه يحصل في حال إرادة الجماع كما سألني في الطريق الأخرى وقد سأله المصنف ما رواه ابن أبي شيبة من طريق علقمة بن مسعود وكان إذا غشى أهله فأنزل قال اللهم لا تجعل سلطان فيمأزقتني نصيبا **(قوله جر جر)** هو ابن عبد الحميد وضمو وهو ابن المغيرة بن صفار يعني وفي الأسناد ثلاث نعمين التامعين **(قوله فتصني بينهم)** كذا المصنف والجرى والباقيين لو هو وأبوبو يحمل الأول على أن قال الجمع اثنان وسألني بباحث هذا الحديث في كتاب طالع أن شاء الله تعالى وأفاد الكرماني أنه رأى في نسخة قوت على الفرير يخل إلى عبد الله المصنف من لا يحسن العربية بقوله باليد أربعة قال نعم **(قوله باب ما يوقل عند الخلاء)** أي إرادة دخول الخلاء أن كان معه الذل والافلا تندير **(تبيين)** أشكل إدخال هذا الباب باب التي بعده أي باب الوضوء مرة واحدة لأنه شرع في أبواب الوضوء فذكر كنهها فرضه وبشرطه أنه وجوز أن يتحققه واستجاب أساعته ثم غسل الوجه ثم التسمية ولا تزل تأخرها عن غسل لأن محلها مقاربة أول جزء منه فقد هنا في الذكر عنه وتأخيرها هو المكنى ذكر بعدها

أضافها إلى يده الأخرى  
فقبل بها وجهه ثم أخذ  
غرفة من ماء ففصل به يديه  
التي ثم أخذ غرفة من ماء  
ففصل به يديه اليسرى ثم  
مسح رأسه ثم أخذ غرفة  
من ماء ففرش على رجله اليمنى  
حتى غطها ثم أخذ غرفة  
أخرى ففصل بها رجله اليمنى  
اليسرى ثم قال هكذا رأيت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يتوضأ \* (باب) \* التسمية  
على كل حال وعند الوقاع  
\* حدثنا علي بن عبد الله قال  
حدثنا جرجس بن منصور عن  
سالم بن أبي الجعد عن كريب  
عن ابن عباس يبلغه النبي  
صلى الله عليه وسلم قال لو  
أنا أحدكم لآذنت في أهله قال  
بسم الله اللهم جنبنا الشيطان  
وجنب الشيطان ما رزقنا  
فقضى بينهما وادم بضره  
\* (باب) \* ما يقول عند  
الخلاء \* حدثنا آدم قال  
حدثنا شعبه عن عبد العزيز  
ابن مهيب قال سمعت أنسا  
يقول كلن النبي صلى الله  
عليه وسلم إذا دخل الخلاء  
قال اللهم اني أعوذ بك من

القول عند الخلاء واستتر في ذكر ما يتعلق بالاستنجاء ثم رجع فذكر الوضوء مرة مرة وقد خفي وجهه  
 المناسبة على الكرماني فاستروح فأتى ماوجه الترتيب بين هذه الأبواب مع ان التسمية انما هي  
 قبل غسل الوجه لابعده ثم توسط أبواب الخلاء بين أبواب الوضوء وأجاب بقوله قلت البخاري  
 لا يراعى حسن الترتيب وجملة مقصده انما هو في نقل الحديث وما يتعلق به يصححه لا غير انهي وقد  
 أبطل هذا الجواب في كتاب التفسير فقال لما ناقش البخاري في أشياء ذكرها من تفسير بعض  
 الالفاظ على ما علمناه لو ترك البخاري هذا المكان أولى لانه ليس من موضوع كتابه وكذلك قال في مواضع  
 أخر اذ لم يظهر له توجيه ما يقوله البخاري مع ان البخاري في جميع ما ورد من تفسير الغريب انما  
 ينقله عن أهل ذلك الفن كأبي عبيدة والنضر بن شميل والقراء وغيرهم وأما المباحث الفقهية  
 فقالها مستمدة من الشافعي وأبي عبيدة وأما المسائل الكلامية فأكثرها من  
 الكراميسي وابن كلاب ونحوهما والمحجب من دعوى الكرماني انه لا يقصد تحسين الترتيب  
 بين الأبواب مع أنه لا يعرف لاحد من المصنفين على الأبواب من اعتنى بذلك غيره حتى قال جمع  
 من الأئمة نفسه البخاري في تراجمه وقد أبدت في هذا الشرح من محاسنه وتدقيقه في ذلك  
 ما لا خفاء به وقد أمعنت النظر في هذا الموضوع فوجدته في بادئ الرأي يظن الناظر فيه أنه لم يمت  
 بترتيبه كما قال الكرماني لكنه اعتنى بترتيب كتاب الصلاة اعتناء تاماً كما سأذكره هذا البوق قد يطلع  
 اندكراً أو لا فرض الوضوء كما ذكرناه شرط لصحة الصلاة ثم فصله وأنه لا يجب الامع اليقين  
 وأن الزيادة فيه على اصال الماء الى العضو ليس بشرط وأن ما زاد على ذلك من الاسباغ  
 فضل ومن ذلك الاكتفاء في غسل بعض الاعضاء بفرقة واحدة وأن التسمية مع أوله مشروعة  
 كما شرع الله عند دخول الخلاء فاستطرد من هنالاً دأب الاستنجاء وشرائطه ثم رجع لبيان  
 أن واجب الوضوء المرة الواحدة وان النيتين والثلث سبقة ثم ذكر سنة الاستنثار اشارة الى  
 الابتداء بتنظيف البواطن قبل الظواهر وورد الامر بالاستنجاء وترافى حديث الاستنثار  
 فترجمه لانه من جملة التلطف ثم رجع الى حكم التخفيف فترجم بغسل التدمين لاسع الخفين  
 اشارة الى أن التخفيف لا يكتفي فيه السمع دون سمي الغسل ثم رجع الى المضغطة لانها أخت  
 الاستنشاق ثم استدرج بغسل العينين لئلا يظن أنهما لا يدخلان في مسمى القدم وذكر غسل  
 الرجلين في النعائين رداعلى من قصر في سياق الحديث المذكور فاقصر على التعيين على ما سألناه  
 ثم ذكر فصل الابتداء باليمين ومتى يجب طلب الماء للوضوء ثم ذكر حكم الماء الذي يستعمل وما  
 يوجب الوضوء ثم ذكر الاستعانة في الوضوء ثم ما يمنع على من كان على غير وضوء واستمر على ذلك  
 اذا ذكر شأناً من أعضاء الوضوء استطرده الى ما له يتعلق له من التأمل الى أن أكمل كتاب  
 الوضوء على ذلك وسلك في ترتيب الصلاة أسهل من هذا المسلك فأورد أبوابها ظاهرة التناوب  
 في الترتيب فكانت تفتن في ذلك والله أعلم (قوله الخبث) بضم الحجة والموحدة كذا في الرواية  
 وقال الخطابي انه لا يجوز زغره وقد ثبت بأنه يجوز ساكنان الموحدة كما في نظائره مما جاء على هذا  
 الوجه ككتب وكتب قال النووي وقد صرح جماعة من أهل المعرفة بأن الباء هنا ساكنة منهم  
 أبو عبيدة الا ان يقال ان تركه التخفيف أولى لثلاثته بالصدر والخبث جمع خبث والخبث  
 جمع خبيثة يريد ذكر ان الشياطين وانماهم قاله الخطابي وابن حبان وغيرهما ووقع في نسخة

الخبث والخبثات

ابن عساكر قال أبو عبد الله يعني البخاري ويقال الخبيث أي باسكان الموحدة فان كانت مخففة  
عن المحركة فقد تقدم توجيهه وان كانت بمعنى المفردة فعناء كما قال ابن الاعرابي المكروه قال  
فان كان من الكلام فهو الشتم وان كان من الملل فهو الكفر وان كان من الطعام فهو الحرام  
وان كان من الشراب فهو الضار وعلى هذا فالمراد بالخباثت المعاصي أو مطلق الافعال المذمومة  
ليحصل التناسب ولهذا وقع في رواية الترمذي وغيره أن عبد الله من الخبيث والخبيث أو الخبيث  
والخباثت هكذا على الشك الاول بالاسكان مع الافراد الثاني بالتعريف مع الجمع أي من الشيء  
المكروه ومن الشيء المذموم أو من ذكران الشياطين وانما هم وكان صلى الله عليه وسلم يستعبد  
اظهار العبودية ويجهز به للتعليم وقدرى العمرى هذا الحديث من طريق عبد العزيز بن  
المتحار عن عبد العزيز بن صهيب بلفظ الامر قال اذا دخلتم الخلاء فقولوا باسم الله أعوذ بالله  
من الخبيث والخباثت واسئله على شرط مسلم وفيه زيادة التسمية ولم أره في غيره هذا رواية  
(قوله) تابعه ابن عرعة) اسمه محمد وحده عند المصنف في الدعوات (قوله) وقال غندر) هذا  
التعليق وصله الزاقي مسند عن محمد بن إسماعيل بن عسكندر بلفظه ورواه أحمد بن حنبل عن  
غندر بلفظ اذا دخل (قوله) وقال موسى) هو ابن اسمعيل التميمي (قوله) عن حماد) هو ابن  
سلمة يعني عن عبد العزيز بن صهيب وطريق موسى هذه وصلها البيهقي باللفظ المذكور (قوله)  
وقال سعيد بن زيد) هو أخو حماد بن زيد وروايته هذه وصلها البيهقي باللفظ المذكور (قوله)  
حدثنا أبو النعمان حدثنا سعيد بن زيد حدثنا عبد العزيز بن صهيب قال حدثني أنس قال  
كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا أراد أن يدخل الخلاء قال فذكر مثل حديث الباب وأقادت  
هذه الرواية تعيين المراد من قوله اذا دخل الخلاء أي كان يقول هذا الذكر عند ارادة الدخول  
لا بعده والله أعلم وهذا في الامكنة المعدة لذلك بقراءة الدخول ولهذا قال ابن بطال رواية اذا أتى  
أعم لشمولها انتهى والكلام هنا في مقامين أحدهما هل يخص هذا الذكر بالامكنة المعدة لذلك  
لكونها مختص بها الشياطين كما ورد في حديث زيد بن أرقم في السنن وأورث حتى لو بال في اناء  
مثلا في جانب البيت الاصح الثاني ما لم يشرع في قضاء الحاجة المقام الثاني متى يقول ذلك فيكره  
ذكر الله في تلك الحالة بفضل أمافي الامكنة المعدة لذلك في قوله قيل دخولها وأمافي غيرها في قوله  
في أول الشروع كتشبهه بها مثلا وهذا مذهب الجمهور وقالوا فيمن نسي يستعبد بقلبه لا لسانه  
ومن يجيز مطلقا كما نقل عن مالك لا يحتاج الى تفصيل (تبيينه) سعيد بن زيد الذي أتى بالرواية  
المتينة صدوق تكلم بعضهم في حفظه وليس له في البخاري غير هذا الموضوع المعلق لكن لم يشرد  
بهذا اللفظ وقدر واه مسدد عن عبد الوارث عن عبد العزيز بن مثله وأخرجه البيهقي من طريقه  
وهو على شرط البخاري (قوله) باب وضع الماء عند الخلاء) هو بالموضع حيث المكان الخلاء  
واسم عمل في المكان المعد لقضاء الحاجة مجازا (قوله) ورواه) هو ابن عمر (قوله) عن عبد الله  
بالتصغير (ابن أبي زيد) مكي ثقة لا يعرف اسم أبيه ووقع في رواية الكشي عن ابن أبي زائدة وهو  
غلط (قوله) فوضعت له وضوءا) يفتح الواو أي ماء لوضأه وقيل محتمل أن يكون ناوله اي لا يستغني  
به وفيه نظر (قوله) فأخبر) تقدم في كتاب العلم ان ميمونة بنت الحارث خالة ابن عباس هي الخيرة  
بذلك قال النبي فيه استحباب المسكافاة بالدعاء وقال ابن المنير مناسبة الدعاء لابن عباس بالتفقه

تج

٩٩٢

تابعه ابن عرعة عن شعبة  
وقال غندر عن شعبة اذا أتى  
الخلاء وقال موسى عن حماد  
اذا دخل وقال سعيد بن زيد  
حدثنا عبد العزيز اذا أراد  
أن يدخل (باب) وضع الماء  
عند الخلاء حدثنا عبد الله  
ابن محمد قال حدثنا هشام بن  
القاسم قال حدثنا ورواه  
عن عبد الله بن أبي بن ريدع  
ابن عباس أن النبي صلى الله  
عليه وسلم دخل الخلاء  
فوضعت له وضوءا قال من  
وضع هذا فخير فقال اللهم  
فقهم في الدين

١٤٢

م

نحلة

٥٨٦٥

على وضعه الماهم من جهة أنه ترددين ثلاثة أمور ما أن يدخل الماه إلى الخلاء أو يضعه على الباب ليتناولوه من قرب أو لا يفعل شيئا فقرأى الثاني أوقف لان في الأول تعرض للاطلاع الثالث يستدعى مشقة في طلب الماء والثاني أسهلها ففعله يدل على ذكائه فتناسب أن يدعى به بالتفقه في الدين ليحصل به النفع وكذا كان وقد تقدمت باقي مباحثه في كتاب العلم (قوله باب لا تستقبل القبلة) في رواية تناقض المشنة على البناء المفعول ورفع القبلة وفي غيرها يفتح الباء التصانية على البناء للفاعل ونصب القبلة ولازم تستقبل مضمومة على ان لا نافذة ويجوز كسر ها على انها نافية (قوله الا عند البناء جداراً ونحوه) ولكنهم يهين أو غيره أي كالأجوار الكبار والسوارى الخشب وغيرهما من السواتر قال الاماعلى ليس في حديث الباب دلالة على الاستثناء المذكور وأوجب ثلاثة أجوبة أحدها أنه تسلك بحقيقة الغائط لانه المكان الماطم من الارض في الفضاء وهذه حقيقة الغوية وإن كان قد صار يطل على كل مكان أعذ لذلك بحجاز فيخص النهي به اذا اصل في الاطلاق الحقيقة وهذا الجواب لا اسمعلى وهو أقواها ثانياً ان استقبال القبلة إنما يتحقق في النضاء وأما الحادروا الابنة فأنها اذا استقبلت أضف اليها الاستقبال عرفاً قاله ابن المنير وتقوى بأن امكنه المصلحة ليست صالحة لان يصلى فيه فلا يكون فيها قبله بحال ونقشب بأنه يلزم منه أن لا تصح صلاته من بينه وبين الكعبة مكان لا يصلح للصلاة وهو باطل ثالثاً الاستثناء مستفاد من حديث ابن عمر المذكور في الباب الذي بعد لان حديث النبي صلى الله عليه وسلم كله كأنه شيء واحد قاله ابن بطال وارتضاه ابن التين وغيره لكن مقتضاه أن لا يفتقر لتفصيل التراحم معني فان قيل لم يلزم الغائط على حقيقته ولم يتحملوه على ما هو أعم من ذلك ليتناولوا النضاء والنبان واسما والاضباب راوى الحديث قد حمله على العموم فيه ما لانه قال كاسأني عند المصنف في باب قبله أهل المدينة في أوائل الصلاة فقد منا الشام فوجدنا من احضرت قبل القبلة فخرق ونسحق فاجاب ان أبا أيوب أعلم لغلط الغائط في حقيقته وبجازه وهو المعتقد وكانه لم يبلغ حديث التخصيص ولولا ان حديث ابن عمر دل على تخصيص ذلك بالابنة لقلنا بالتعميم لكن العمل بالدليلين أولى من الغاء أحدهما وقد جاء عن جابر في رواه أجوداً وبودا وابن خزيمة وغيرهم تأييد ذلك ولفظه عند أحد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهياً أن تستدبر القبلة أو تستقبلها بغير وجن اذا هرفنا الماء قال عمر أيته قبل موته بهام يول مستقبل القبلة والحق أنه ليس بناه في حديث النهي خلافاً لروايعه بل هو محمول على أنه رافق بناءاً ونحوه لان ذلك هو المعهود من حاله صلى الله عليه وسلم لمبالغته في التستور ورواية ابن عمر كانت عن غيره وذكر سابق في كذا روايته جابر ودعوى خصوصية ذلك بالنبي صلى الله عليه وسلم لا دليل عليها اذ الخصائص لا تثبت بالاحتمال ودل حديث ابن عمر الاتفي على جواز استدبار القبلة في الابنة وحديث جابر على جواز استنبالها ولو لا ذلك لكان حديث أبي أيوب لا يخص من عوممه بحديث ابن عمر الاجواز الاستدبار فقط ولا يقال يلحق به الاستقبال فمما لانه لا يصح الحاقه بكونه فوقه وقد تسلك به قوم وقالوا يجوز الاستدبار دون الاستقبال حكى عن أبي حنيفة وأحمد وبالتفريق بين النباني والعصرام مطلقاً قال الجمهور وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد وهو أعدل الاقوال لاعماله جميع الادلة تؤيده من جهة النظر ما تقدم عن ابن المنير ان الاستقبال

\* (باب) «لا تستقبل القبلة»  
يول ولا غائط الا عند البناء  
جداراً ونحوه \* حدثنا  
آدم قال حدثني ابن أبي ذئب  
قال حدثني الزهري عن عطاء  
ابن زيد اللبي عن أبي أيوب  
الانصاري قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم اذا  
أتى أحدكم الغائط

١٤٤

ع

تحفة

٣٤٧٨

في النيان مضاف الى الجدار عرفاً وبان الامكنة المعبد لذلك ماوى الشياطين فليست صالحة  
 لكونها مقبلة بخلاف العصر اضميها وقال قوم بالتحريم مطلقا وهو المشهور عن ابي حنيفة وأحمد  
 وقال به أبو ثور صاحب الشافعي ورجحه من المالكية ابن العربي ومن الطاهرية ابن حزم ومجتهم  
 ان النهي مقدم على الاباحة ولم يصحوا حديثا يراى الذى أشرفنا عليه وقال قوم بالخوازم مطلقا وهو  
 قول عائشة وعروة وربيعة وداود واعتلوا بان الاحاديث تعارضت فلترجع الى أصل الاباحة  
 فهذه المذاهب الاربعة مشهورة عن العلماء ولم يحك النورى في شرح المذهب غير هاتى المسئلة  
 ثلاثة مذاهب أخرى منها جواز الاستغفار في النيان فقط كما بظاهر حديث ابن عمر وهو قول  
 أبي يوسف ومنها التحريم مطلقا حتى في القبلة المنسوخة وهي بيت المقدس وهو يحكى عن  
 ابراهيم وابن سيرين علا حديث معقل الاسدي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تستقبل  
 القبلة ببول أو بباطر رواه أبو داود وغيره وهو حديث ضعيف لان فيه راوا بمجهول الحال  
 وعلى تقدير صحة فالمراد بذلك أهل المدينة ومن على سمتا لان استقبالهم بيت المقدس يستلزم  
 استدبارهم الكعبة فالعلة استدبار الكعبة لاستقبال بيت المقدس وقد ادعى الخطابي الاجماع  
 على عدم تحريم استقبال بيت المقدس لمن لا يستدبر في استقبال الكعبة وفيه نظر لانه كما نراه عن  
 ابراهيم وابن سيرين وقد قال به بعض الشافعية أيضا حكاه ابن أبي الدلم ومنها ان التحريم يخص  
 باهل المدينة ومن سكن على سمتها فاما من كانت قبلة في جهته المشرق أو المغرب فيجوز له  
 الاستقبال والاستدبار مطلقا لعموم قوله شرفوا أو غروا قاله ابو عروبة صاحب الزنى وعكسه  
 البخارى فاستدل به على انه ليس في المشرق ولا في المغرب قبلة كما سأل في باب قبلة أهل المدينة  
 من كمل الصلاة ان شاء الله تعالى (قوله فلا يستقبل) بكسر اللام لان لا يهاجر الا لام في القبلة  
 للعهد أى للكعبة (قوله ولا يولها ظهره) واسلم ولا يستدبرها وزاد يول أو يفاط و الفاطم الثانى  
 غير الاول أطلق على الخارج من الدبر بخارج من اطلاق اسم المحلل على الحال كراهية ذكره  
 بصريح اسمه وحصل من ذلك جناس تام والظاهر من قوله ببول اختصاص النهي بغير وج  
 الخارج من العورة ويكون مثاره اكرام القبلة عن المواجهة بالخاصة ويؤيده قوله في حديث  
 جابر اذا رقت الماء وقيل مشار النهي كشف العورة وعلى هذا فيطرد في كل حالة تكشف فيها  
 العورة كاطم مثلاً وقد نقل ابن شاس المالكي قولاً في مذهبه وكان قائلاً غسك بربا في الموطا  
 لا تستقبلوا القبلة بفرجكم ولكنها محمولة على المعنى الاول أى حال قضاء الحاجة جهه ابن  
 الروايتين والله أعلم وسأقي الكلام على قول أبي أيوب فنحرف ونستغفر حيث أوردته المصنف  
 في أوائل الصلاة ان شاء الله تعالى (قوله باب من تبرز) بوزن تفعل من البراز فتح الموحدة وهو  
 القضاء التاسع كناية عن الخارج من الدبر كما تقدم في الفاطم (قوله على لبنتين) بفتح اللام وكسر  
 الموحدة وفتح النون تشبهاً وهي ما يصنع من الطين أو غيره للبناء قبل أن يحرق (قوله يحيى بن  
 سعيد) هو الانصارى المدنى التابعي وكذا شيخه وشيخه في الارصاف الثلاثة ولكن قيل ان  
 واسم و قد كذا في الصحابة أو هو حبان هو ابن مقدن عرو له ولا يبه صحبة وقد تقدم في  
 المقدمة أنه بفتح المهملة وبالوجهة (قوله انه كان يقول) أى ابن عمر كما صرح به مسلم في روايته  
 وسيأتي لفظه قريباً فاما من زعم ان الضمير يعود على واسع فهو وهم منه وليس قوله فقال ابن عمر

فلا يستقبل القبلة ولا  
 يولها ظهره شرفوا أو غروا  
 \* (باب) «من تبرز على لبنتين  
 حدثنا عبد الله بن يوسف  
 قال أخبرنا مالك بن يحيى بن  
 سعيد عن محمد بن يحيى بن  
 حبان عن عمه واسع بن  
 حبان عن عبد الله بن عمرو أنه  
 كان يقول

١٤٥

ع

تحفة

٨٥٥٢

جوابا لواسع بل الفاء في قوله فقال سبيبة لان ابن عمر أو رد القول الأول منكر الله ثم بين سبب  
انكاره عار واهن النبي صلى الله عليه وسلم وكان يمكنه أن يقول فلقد رأت إلى آخره ولكن  
الراوي عنه وهو واسع أراد التأكيد بأعادة قوله قال عبد الله بن عمر **(قوله)** ان ناسا بشير بذلك  
الى من كان يقول بعموم النبي **(قوله)** كما سبق وهو مروي عن أبي أيوب وأبي هريرة ومعقل  
الاسدي وغيرهم **(قوله)** اذا عقدت ذكر القعود لكونه الغالب والاحمال القيام كذلك **(قوله)**  
على حاجتك كنى بهذا عن التبرؤ ونحوه **(قوله)** لقد الام جواب قسم محذوف **(قوله)** على  
ظهيريت لنا وفي رواية يزيد الاتية على ظهيريتنا وفي رواية عبد الله بن عمر الاتية على ظهير  
يت حفصة أي أخته كما شرحه في رواية مسلم وابن خزيمة دخلت على حفصة بنت عمر فسمعت  
ظهير البيت وطريق الجمع أن يقال اضافته البيت اليه على سبيل المجاز لكونها أخته فله منه سبب  
أو حث اضافته الى حفصة كان باعتبار أنه البيت الذي اسكنها النبي صلى الله عليه وسلم فيه  
واستمر في يدها الى أن ماتت فورثتها وسبق في انتزاع المصنف ذلك من هذا الحديث في كتاب  
النفس ان شاء الله تعالى وحث اضافته الى نفسه كان باعتبار ما آل اليه الحال لانه ورث حفصة دون  
اخوته لكونها كانت شقيقته ولم يترك من يحميه عن الاستعباد **(قوله)** على لبنتين ولان خزيمة  
فاشرفت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على خلائه وفي رواية له فقرأته يقضي حاجته  
محمى باعله بلان والعكيم الترمذي بسند صحيح فقرأته في كنف وهو يفتح الكاف وكسر النون  
بعد هاءا تحتها ثمانية فاعاوتني بهذا ان ارد من قال عن يرى الحوازم مطلقا يحتمل أن يكون رآه في  
القضاء وكونه على لبنتين لا يدل على البناء لاحتمال أن يكون جلس عليهما لم يرتفع بهما عن الأرض  
ويرتفع الاحتمال أيضا ان ابن عمر كان يرى المنع من الاستقبال في القضاء الاستار كما رواه أبو داود  
والحاكم بسند لا بأس به ولم يقصد ابن عمر الاشراف على النبي صلى الله عليه وسلم في تلك الحالة وانما  
صعد السطح لضروته كما في الرواية الاتية بخلاف منه الفاتحة كما في رواية الليثي في طريق  
نافع عن ابن عمر لما التقى له رؤيته في تلك الحالة عن غير قصد أحب أن لا يخل ذلك من فائدة  
حفظ هذا الحكم الشرعي وكأنه انما رآه من جهة ظهره حتى ساعه تأمل الكيفية المذكورة  
من غير محذور وولد ذلك على شدة حرص هذا العجابي على تتبع أحوال النبي صلى الله عليه وسلم  
لتبنيها وكذا كان رضي الله عنه **(قوله)** وقال أي ابن عمر **(علل)** الخطاب لواسع وظلم من زعم  
انه مرفوع وقد فسر مالك المراد بقوله يصلون على أورا كههم أي من يصلق بظنه بوركه اذا سجد  
وهو خلاف هيئة السجود المشروعة وهي التجافي والتجني كإسائي بيانه في موضعه وفي النهاية  
وفسر بأنه يفرح بركبته فصره مقدا على بوركته وقد استشكلت مناسبتها ذكر ابن عمر لهذا مع  
المسئلة السابقة فيقول يحتمل أن يكون أراد بذلك ان الذي خاطبه لا يعرف السنة اذ لو كان عارفا  
بها لعرف الفرق بين القضاء وغيره والفرق بين استقبال الكعبة وبيت المقدس وانما كنى عن  
لا يعرف السنة بالذي يصل على وركبة لان من يفعل ذلك لا يكون الا جاهلا بالسنة وهذا  
الجواب للكرمانى ولا يخفى ما فيه من التكلف وليس في السياق ان واسعا سأل ابن عمر عن المسئلة  
الاولى حتى ينسبه الى عدم معرفتها ثم الحصر الاخير مردود لانه قد يسجد على وركبه من يكون  
عارفا بسنن الخلافة الذي يظهر في المناسبة ما دل عليه سياق مسلم في آوله عنده عن واسع قال

ان ناسا يقولون اذا عقدت  
على حاجتك فلا تستقبل  
القبلة ولا بيت المقدس  
فقال عبد الله بن عمر لقد  
ارتقت يوما على ظهيريت  
لنا فأتيت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم على لبنتين  
بستقلا بيت المقدس لحاجته  
وقال لعائش الذين يصلون  
على أورا كههم فقلت لا أدري  
والله قال مالك يعني الذي  
يصلى ولا يرتفع عن الأرض  
يسجد وهو لاصق بالأرض

كنت أصلي في المسجد فإذا عبد الله بن عمر جالس فلما قضيت صلاتي انصرفت اليه من شق فقال  
عبد الله يقول ناس فذكر الحديث فكان ابن عمر رأى منه في حال سجوده شأ لم يتحققه فساءله  
عنه بالعبارة المذكورة وكان هذا القصة الأولى لانها من روايته المرفوعة المحققة عنده فقدمها  
على ذلك الامر المظنون ولا يبعد أن يكون قريب العهد بقول من نقل عنهم ما نقل فأحب أن  
يعرف الحكم لهذا التابعي لمتقلبه عنه على انه لا يمنع ابد اعناسية بين هاتين المستلين  
بخصوصهما وان لاحدهما بالآخرى تعلقاً بأن يقال لعن الذي كان يسجد وهو لاصق بطنه  
بوركه كان يظن امتناع استقبال القبلة بفرجه في كل حالة كما قد متنا في الكلام على مثار النهي  
وأحوال الصلاة أربعة قيام وركوع وسجود وقعود وانضمم الفرج فيها ان الوركن يمكن الا  
اذا جاف في السجود فرأى أن في الاصاق ضم الفرج فنهض استداعاً وتطعا والسنة بخلاف ذلك  
ولتسرب الثياب كافي في ذلك كما ان الحدركافي في كونه حائلاً بين العورة والقبلة ان قلنا مثار  
النهي الاستقبال بالعورة فلما حدث ابن عمر التابعي بالحكم الأول أشار له الى الحكم الثاني منهاه  
على ما ظنه منه في تلك الصلاة التي رآه صلاها وأما قول واسع لا أدري فقال على الله لا شوق وعنده  
بشيء مما خفنه به ولهذا لم يغلظ ابن عمر له في الزجر والله أعلم **(قوله باب خروج النساء الى البراز)**  
أي القضاء كما تقدم وهو يفتح الموحدة ثم راو بعد الافتاز الى قال الخطابي كثر الروايات يقولونه  
بكسر أوله وهو غلط لان البراز بالكسر هو المبارزة في الحرب (قلت) بل هو موجه لانه يطلق  
بالكسر على نفس الخارج قال الجوهري البراز المبارزة في الحرب والبراز أيضاً كما عني نقل  
الغذاء وهو الغائط والبراز بالفتح القضاء الواسع انتهى فعل هذا من فتح أراد القضاء فان أطلقه  
على الخارج فهو من اطلاق اسم المحل على الحال كما تقدم مثله في الغائط ومن كسر أراد نفس  
الخارج **(قوله حديثنا يحيى بن بكير)** تقدم هذا الاستاذ برمته في بدء الوصي وفيه تابعان عروة وابن  
شهاب وقرئان الليث وعقيل **(قوله المناصع)** بالنون وكسر الصاد المهملة بعدها عين مهملة جمع  
منصع بوزن مقعدوهي أما مكن معروفة من ناحية القبص قال الدأودي سميت بذلك لان  
الانسان يضع فيها أي يخلص والظاهر ان التفسير بقول عائشة والأفعى بالخاء المهملة التسع  
**(قوله احب)** أي امنعه من الخروج من بيوتهم يدل ان عمر بعد نزول آية الحجاب قال للسودة  
ما قال كاساني قريباً ويحتمل ان يكون أراد أن لا امرئ يستروجهن فلما وقع الامر بوقوع ما أراد  
أحب أيضاً من حجب أشخاص مبالغة في التستر فيجب لاجل الضرورة وهذا اظهر الاحتمالين  
وقد كان عمر بعد نزول آية الحجاب من موافقانه كاساني في تفسير سورة الاحزاب وعلى هذا فقد  
كان له في التستر عند قضاء الحاجة حالات أو لها بالظلمة لان من كن يخرج من الليل دون النهار كما  
قالت عائشة في هذا الحديث كن يخرج من الليل وسباني في حديث عائشة في قصة الافك  
نخرجت معي أم مسطح قبل المناصع وهو متبرزاً وكان لا يخرج الا ليلاً انتهى ثم نزل الحجاب  
فتسترن بالنابك لكن كانت أشخاصاً ربما تبرز ولها قال عمر لسودة في المرة الثانية بعد نزول  
الحجاب أما والله ما تحضين علينا ثم اتخذت الكنف في البيوت فتسترن بها كافي حديث عائشة في  
قصة الافك أيضاً فان فيها وذلك قبل ان تتخذ الكنف كانت قصة الافك قبل نزول آية الحجاب كما  
سياق شرحه في موضعه ان شاء الله تعالى **(قوله فأنزل الله الحجاب)** وللمستلي آية الحجاب زاد أبو

**\* (باب) خروج النساء الى البراز** حديثنا يحيى بن بكير  
قال حدثنا الليث قال حدثني  
عقيل عن ابن شهاب عن  
عروة عن عائشة أن أزوج  
النبي صلى الله عليه وسلم  
كن يخرج من الليل اذا تبرز  
الى المناصع وهو صعيد أبيض  
فكان عمر يقول للنبي صلى  
الله عليه وسلم احب نساءك  
فلم يكن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يفعل فخرجت  
سودة بنت زمعة زوج النبي  
صلى الله عليه وسلم ليلة من  
الليالي عشاء وكانت امرأة  
طويلة فناداها عمر ألا قد  
عرفناك يا سودة حرصا على  
أن ينزل الحجاب فأنزل الله  
الحجاب

١٤٩

م

تخلة

٩٦٥٤٢



عوانة في صحيحه من طريق الزيد بن أبي شهاب قال قال الله الحجاب يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي إلا به وسأف في تفسيره لأحزاب من سبب ولها قصة في بيت جحش لما أوم عليها وتأخر نفر الثلاثة في البيت واستحيا النبي صلى الله عليه وسلم أن يأمرهم بالخروج فزلت آية الحجاب وسأف أيضا حدثت عن علي بن أبي حمزة عن رسول الله أن نساءه دخل عليهن البر والفاجر فلو أمرتهن أن يخرجن فزلت آية الحجاب وروى ابن جرير في تفسيره من طريق مجاهد قال بينا النبي صلى الله عليه وسلم يأكل ومعه بعض أصحابه وعائشة تأكل معهم إذا صابت يدرجل منهم يدها فذكره النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فزلت آية الحجاب وطريق الجمع بينهما أن أسباب زول الحجاب تعددت وكانت قصة زيب آخرها للصلص في قصة في الآلة أو المراد آية الحجاب في بعضها قوله تعالى يدين عليهن من جلاييهن **(قوله)** حدثنا زكريا هو ابن يحيى وسأف في حديثه هذا في التفسير مطولا ومحمدا أن سودة خرجت بعد ما ضرب الحجاب لحاجتها وكانت عظمية الحسم فراها عمر بن الخطاب فقال يا سودة أما والله ما تخفين علينا فانظري كيف تخفين حين فرجعت فشكت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم وهو يتعشى فأرسل إليه فقال الله قد أدركنا لكن ان تخرجين فحاجتك قال ابن بطال فقه هذا الحديث أنه يجوز للنساء التصرف فيما لهن الحاجة إليه من مصالهن وفيه مراجعة الأدنى للأعلى فيما يتبين له أنه الصواب وحيث لا يقصد التعت وفيه متبعة لعمر وفيه جواز كلام الرجال مع النساء في الطرق للضرورة وجواز الأغلاظ في القول لمن يقصد الخير وفيه جواز وعظ الرجل أمته في الدين لأن سودة من أمته المؤمنين وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينظر إلى الجحش في الأمور الشرعية لأنه لم يأمرهم بالحجاب مع وضوح الحاجة إليه حتى نزلت الآية وكذا في إذنه لنزول بالخروج والله أعلم **(قوله)** باب التبر في البيوت عقب المصنف بهذه الترجمة ليسر إلى أن خروج النساء للبراء لم يستقر بل اتخذت بعد ذلك الإخلاق في البيوت فاستغنين عن الخروج إلا للضرورة **(قوله)** عبد الله بن عمر أي ابن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب وهو تابعي صغير من فقهاء أهل المدينة وأما اسمهم والاسناد كله مديون **(قوله)** حدثنا يعقوب بن إبراهيم هو الدورقي وزيد هو ابن هرون كالأبي ذر وأبى الصلي ويحيى هو ابن سعيد الأنصاري الذي روى مالك عنه هذا الحديث كاتقدم ولم يقع في روايته يحيى مستدر القبله أي الكعبة كما في رواية عبد الله بن عمر لأن ذلك من لازم من استقبل الشام بالمدينة وإنما ذكر في رواية عبد الله للتأكيدها التصريح به والتعبير تارة بالشام وتارة ببيت المقدس بالمعنى لأنها في جهة واحدة **(قوله)** باب الاستنجاء بالماء أراد بهذه الترجمة الرد على من كرهه وعلى من نفي وقوعه من النبي صلى الله عليه وسلم وقدرى أن أي شبيهة بأسانيد صحيحة عن حديثه في الإيمان رضي الله عنه أنه سئل عن الاستنجاء بالماء فقال إذا نزل في يدي تبتوع نافع أن ابن عمر كان لا يستنجي بالماء وعن ابن الزبير قال ما كنا نفعله ونقل ابن التين عن مالك أنه أنكر أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم استنجى بالماء وعن ابن جبيب من المالكية أنه منع الاستنجاء بالماء لأنه مطعوم **(قوله)** هشام بن عبد الملك هو الطائفي والاسناد كله بصريون **(قوله)** أي أنا وغلالم زاد في الرواية الآلة عقبه ما أتى من الانصار وصرح به الإمام علي في روايته وبالمسلم تخوي أي مقارب في السن والصلام هو المترع قاله أبو عبيد وقال في المحكم من ابن القطام إلى سبع سنين وحكي

\* حدثنا زكريا قال حدثنا

أبو أسامة عن هشام بن

عروة عن أبيه عن عائشة

عن النبي صلى الله عليه وسلم

قال قد أذن أن تخرجن في

حاجتكن قال هشام يعني

البراز \* **(باب)** التبر في

البيوت \* حدثنا إبراهيم بن

المسند قال حدثنا أنس بن

عياض عن عبيد الله عن

محمد بن يحيى بن حبان عن

واسع بن حبان عن عبد الله

ابن عمر قال ارتقت فوق

ظهريت حفصة لبعض

حاجتي فأرسل رسول الله

صلى الله عليه وسلم يعض

حاجتي مستدر القبله

مستقبل الشام \* حدثنا

يعقوب بن إبراهيم قال

حدثنا زيد قال أخبرنا يحيى

عن محمد بن يحيى بن حبان

أن عمه واسع بن حبان أخوه

أن عبد الله بن عمر أخوه قال

لقد ظهرت ذات يوم على

ظهره يتنأفر أت رسول الله

صلى الله عليه وسلم فاعدا

على لبتين مستقبل بيت

القدس \* **(باب)** الاستنجاء

بالماء \* حدثنا أبو الوليد

هشام بن عبد الملك قال

حدثنا شعبة عن أبي معاذ

واسم عطاء عن أبي حمزة

قال سمعت أنس بن مالك

يقول كان النبي صلى الله

عليه وسلم إذا خرج لحاجته

أجى أنا وأغلالم معنا

نق

١٠١/٢

ادواة من ماء يعني يستجي به  
 \* (باب) \* من حمل معه  
 الماء لظهوره وقال أبو  
 الدرداء أليس فيكم صاحب  
 النعلين والظهور والوساد  
 \* حدثنا سليمان بن حرب  
 قال حدثنا شعبه عن عطاء  
 ابن أبي ميمونة قال سمعت  
 أنس يقول كان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم إذا  
 خرج لحاجة يتبعه أنا  
 وغلाम من ماء ادواة من ماء

١٥١

١٥٢

تحفة

١٠٩٤

الرجش شري في أساس البلاغة ان الغلام هو الصغرى الى حد الالتحاق قبل له بعد الالتحاق غلام  
 فهو مجاز (قوله ادواة) بكسر الهمزة انا صغرى من جلد (قوله من ماء) أي مماءة من ماء (قوله  
 يعني يستجي به) قائل يعني هو هشام وقد رواه المصنف بعد هذا عن سليمان بن حرب فليدكرها  
 لكنه رواه عفة من طريق محمد بن جعفر عن شعبه فقال يستجي بالماء والاسماعيل من طريق ابن  
 مزيق عن شعبه فأطلق أنا وغلाम من الانصار معنا ادواة في ماء يستجي منها النبي صلى الله  
 عليه وسلم والمصنف من طريق روح بن القاسم عن عطاء من أبي ميمونة إذا برز لحاجة أتته بماء  
 فيقتبل به ويسلم من طريق خالد الحذاء عن عطاء عن أنس فخرج علينا وقد استنحي بالماء وقلديان  
 بهذه الروايات ان حكاية الاستنجاء من قول أنس راوي الحديث فحسبه الرذلي الاصيلي حيث  
 تعقب على البخاري استدلاله بهذا الحديث على الاستنجاء بالماء قال لان قوله يستجي به ليس هو  
 من قول أنس انما هو من قول أبي الوليد أي أحد الرواة عن شعبه قال وقد رواه سليمان بن حرب  
 عن شعبه فليدكرها قال فيحتمل ان يكون الماء لوضوءه انتهى وقد اتى هذا الاحتمال بالروايات  
 التي ذكرناها وكذا فيه الرذلي من زعم ان قوله يستجي بالماء مدرج من قول عطاء الراوي عن  
 أنس فيكون من سلفا لحاجة فيه كما حكاه ابن التين عن أبي عبد الملك البوني فان رواية خالد التي  
 ذكرناها تدل على انه قول أنس حيث قال فخرج علينا وقد استنحي بالماء وقلديان تركني تحصف  
 فانه نسب التعقب المذكور الى الاسماعيل وانما هو الاصيلي وأقره فكا ته ارتضاه وليس برضي كما  
 أوختمناه وكذا نسبة الكرماني الى ابن بطلان وأقره عليه وابن بطلان انما أخذه عن الاصيلي (قوله  
 باب من حمل معه الماء لظهوره) هو بالضم أي ليطهر به (قوله وقال أبو الدرداء أليس فيكم) هذا  
 الخطاب لعامة من قيس والمراد بصاحب النعلين وما ذكر معهم ما عبد الله بن مسعود لانه كان يتولى  
 خدمة النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك وصاحب النعلين في الحقيقة هو النبي صلى الله عليه وسلم  
 وقبله لابن مسعود صاحب النعلين مجازا لكونه كان يحملهما وسبأ في الحديث المذكور  
 موصولا وعند المصنف في المناقب ان شاء الله تعالى وابراد المصنف لحدث أنس مع هذا الطرف  
 من حديث أبي الدرداء يشعر اشعارا قويا بان الغلام المذكور في حديث أنس هو ابن مسعود وقد  
 قدما ان لفظ الغلام يطلق على غير الصغرى مجازا وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لان مسعود  
 بمكة وهو رعي النعم انك لغلام معلم وعلى هذا القول أنس وغلाम من أي من الصحابة أو من خدم  
 النبي صلى الله عليه وسلم وأما رواية الاسماعيل التي فيها من الانصار فلهما من تصرف الراوي  
 حيث رأى في الرواية مناسا فخلعها على القبلة فرواها بالمعنى فقال من الانصار أو اطلاق الانصار  
 على جميع الصحابة سائرهم وان كان العرف خصه بالادريس والخزرج وروى أبو داود من حديث أبي  
 هريرة قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتى الخلافة أتته جماعة في ركوة فاستنحي فيحتمل ان  
 يفسره الغلام المذكور في حديث أنس ويؤيده ما رواه المصنف ذكر الجمن من حديث أبي  
 هريرة انه كان يحمل مع النبي صلى الله عليه وسلم الادواة لوضوءه وحاجته وأيضا فان رواية  
 أخرى اسلم ان أنسا وصفه بالصر في ذلك الحديث فيسعد ذلك أن يكون هو ابن مسعود والله أعلم  
 ويكون المراد بقوله أصغرنا أي في الحال اقرب عهدنا لاسلام وعند مسلم في حديث جابر الطويل  
 الذي في آخر الكتاب ان النبي صلى الله عليه وسلم أطلق لحاجته فابعه جابر اداوة فيحتمل ان

\* (باب جمل العزّة مع المأه)  
 في الاستبراء \* حدثنا محمد  
 ابن بشار قال حدثنا محمد بن  
 جعفر قال حدثنا شعبة عن  
 عطاء بن أبي ميمونة سمع أنس  
 بن مالك يقول كان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يدخل  
 الخلاء فأبى أن يؤاكلهم  
 أداة من ماء وعزّة يستحي  
 بالماء تابعه النضر وشاذان  
 عن شعبة العزّة عصا عليه زج  
 \* (باب النهي عن الاستبراء  
 باليمين) \* حدثنا معاذ بن  
 فضالة قال حدثنا هشام هو  
 الدستوائي عن يحيى بن أبي  
 كثير عن عبد الله بن أبي  
 قتادة عن أبيه قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم إذا شرب أحدكم

يفسره بالمهم ولا سماه وهو انضاري ووقع في رواية الاسماعيلي من طريق عاصم بن علي عن شعبة  
 فأجمعوا غلاماً بتقديم الواو فكيف حاله لكن تعقبه الاسماعيلي بأن الصحيح أن غلام أي بواو  
 العطف **(قوله)** باب جمل العزّة مع المأه في الاستبراء العزّة يعني النون عصى أقصر من الرمح لها  
 سنان وقيل هي الحربة القصيرة ووقع في رواية كريمة في آخر حديث هذا الباب العزّة عصى  
 عليه زج بن أبي مضمومة ثم جيم مشددة أي سنان وفي الطبقات لابن سعد أن النخاشي كان  
 أهذا النبي صلى الله عليه وسلم وهذا يؤيد كونها كانت على صفة الحربة لأنها من آلات الحبشة  
 كما ساق في العبد بن أن شاء الله تعالى **(قوله)** مع أنس بن مالك أي أنه سمع ولقظة أنه تحذف في  
 الخط عرفاً **(قوله)** يدخل الخلاء المراد به هنا القضاء لقوله في الرواية الأخرى كان إذا خرج لحاجته  
 ولقوله سئل عن العزّة مع المأه فان الصلاة إليها إنما تكون حيث لا ستر غيرها أو أيضاً فان الخلّة  
 التي في البيوت كان خدمته فيها متعلقة بأهل وفيهم بعضهم من توب الخبائي أنها كانت  
 تحمل ليستبرها عند قضاء الحاجة وفيه نظر لأن ضابط السترة في هذا ما يسترا لاسفل العزّة  
 ليست كذلك فمحمّل أن يتركها أمامه ويضع عليها الثوب الساتر أو يتركها بجانبه لتكون  
 إشارة إلى منع من روم المرور بقره أو لتحمل لبش الأرض الصلبة أو لمنع ما يمرض من هوام  
 الأرض لكونه صلى الله عليه وسلم كان يجد عند قضاء الحاجة أو لتحمل لأنه كان إذا استحي  
 توضأ وإذا توضأ صلى وهذا أظهر الوجه وسأني التوب على العزّة في ستره الصلي في الصلاة  
 واستدل البخاري بهذا الحديث على غسل البول كساق في وقته جواز استخدام الأحرار خصوصاً  
 إذا أصد ذلك ليحصل لهم التفرغ على التواضع وفيه أن في خدمة العالم شرفاً لا يمكن أن يكون أي  
 الدرداء مدح ابن مسعود بذلك وفيه حجة على ابن حبيب حيث منع الاستبراء بالماء لأنه مطعوم لأن  
 ماء المديسة كان عذبا واستدل بعضهم على استحباب التوضي من الأواني دون الأنهار والبرك  
 ولا يستقيم الأول كان النبي صلى الله عليه وسلم وجد الأنهار والبرك فعدل عنها إلى الأواني **(قوله)**  
 تابعه النضر أي ابن جميل تابع محمد بن جعفر وحديثه موصول عند النسائي **(قوله)** وشاذان  
 أي الأسود بن عامر وحديثه عند المصنف في الصلاة ولقظه ومعناه عكازة أو عصي أو عزّة  
 والظاهر أن وشك من الراوي تتوافق الروايات على ذكر العزّة والله أعلم وجمع الرواة  
 المذكورين في هذه الأبواب الثلاثة بصريون **(قوله)** باب النهي عن الاستبراء باليمين أي باليد  
 اليمنى وعبر باليمين إشارة إلى أنه لم يظهر له هل هو للخصم أو للثبته أو أن القرينة الصارفة للنهي  
 عن التخصم لم تظهر له وهي أن ذلك أدب من الأدب ويكونه للثبته قال الجمهور وذهب  
 أهل الظاهر إلى أنه للخصم وفي كلام جماعة من الشافعية ما يشعر به لكن قال النووي مراد من  
 قال منهم لا يجوز الاستبراء باليمين أي لا يكون ما حابى تنوى طرفه بل هو مكروه راجع الترك مع  
 القول بالخصم فمن فعله أسأ أو أجزأه وقال أهل الظاهر وبعض الحنابلة لا يجزئ ويحمل هذا  
 الاختلاف حيث كانت اليد تأسر ذلك باله غيرها كالماء وغيره ما يغير آلة فمما يجرى بلا  
 خلاف واليسرى في ذلك كالماء والله أعلم **(قوله)** حدثنا معاذ بن فضالة سمع النضر وشاذان المجهمة  
 وهو بصري من قدماء شيخ البخاري **(قوله)** هو الدستوائي أي ابن عبد الله لابن حسان وهما  
 بصريان ثقتان مشهوران من طبقة واحدة **(قوله)** عن أبيه أي أبي قتادة الحارثي وقيل عرو

وقيل النعمان الانصاري فارس رسول الله صلى الله عليه وسلم أول مشاهده أحد ومات سنة  
 أربع وخسين على الصحيح فيما (قوله فلا تنفس) بالجرم ولا نهاية في التلاوة وروى بالضمة فيها  
 على ان لا نهاية (قوله في الاناء) أي داخله وما إذا أتته تنفس فهي السنة كما سأل في  
 حديث أنس في كتاب الاشربة ان شاء الله تعالى وهذا النهي للتأديب لا رادة المبالغة في النظافة  
 اذ قد يخرج مع النفس صبا أو يخطأ أو يجار روى فكسبه رائحة كريهة فيستقذرونها أو غير  
 عن شربه (قوله واذا أتى الخلء) أي قال كما فسره الرواية التي بعدها (قوله ولا يمسح  
 بيمينه) أي لا يستنج وقد أثارنا الخطأ هنا بخلافنا والتجيم بهوكي عن أي على بن أبي هريرة أنه  
 ناظر رجلا من الفقهاء انخراسا نين فسأله عن هذه المسئلة فأعياه جوابها ثم أجاب الخطابي عنه  
 بجواب فيه نظر وحصل الايراد ان المستحجم متى استحجم يساره استحجم مس ذكره بيمينه ومتى  
 أمسكه يساره استحجم استحماره بيمينه وكلاهما قد شله النهي وبحصل الجواب انه بقصد الاشياء  
 الضخمة التي لا تزول بالحركة كالجدار ونحوه من الاشياء البارزة فيستحجم به يساره فان لم  
 يجد قبله لمص مقعدته بالارض وسلك ما يستحجم به بين عقيبها أو به أي رطله ويستحجم  
 يساره فلا يكون متصرفا في شيء من ذلك بيمينه انتهى وهذه هي متكررة قبل تعدد فعلها في غالب  
 الاوقات وقد تعقبه الطيبي بأن النهي عن الاستحمار باليمين مختص بالبر والنهي عن المس  
 مختص بالذكور فبطل الايراد من أصله كذا قال وما اذعاه من تخصيص الاستحمار بالبر مردود  
 والمس وإن كان مختصا بالذكور لكن يلقى به البر قسائوا والتخصيص على الذكور لا مفهوم له بل فرج  
 المرأة كذلك وانما خص الذكور بالذكر لكون الرجال في الغالب هم المخاطبون والنساء شقائق  
 الرجال في الاحكام الاما خص والصواب في الصورة التي أوردتها الخطابي ما قاله امام الحرمين  
 ومن بعده كالغزالي في الوسيط والبعري في التهذيب انه عز العزو يساره على شيء يمكنه بيمينه  
 وهي فارة غير متحركة فلا يعتد به مستحجم باليمين ولا ماسا بها ومن ادعى انه في هذه الحالة يكون  
 مستحجرا بيمينه فقد غلط وانما هو كمن صب بيمينه الماء على يساره حال الاستنجاء (قوله باب  
 لا يمسك ذكره بيمينه اذا بال) أشار بهذه الترجمة الى ان النهي المطلق عن مس الذكر باليمين كافى  
 الباب قبله بحمول على المقيد بحالة البول فيكون ماعده مباحا وقال بعض العلماء بكون منوعا  
 أيضا من باب الاول لأنه نهى عن ذلك مع مظنة الحاجة في تلك الحالة وتعبه أبو محمد بن أبي جرة  
 بان مظنة الحاجة لا تختص بحالة الاستنجاء وانما خص النهي بحالة البول من جهة ان مجاور  
 الشيء يعطى حكمه فلما منع الاستنجاء باليمين منع مس آله حمالا لعمدة ثم استدلل على الإباحة  
 بقوله صلى الله عليه وسلم لطلق بن علي حين سأله عن مس ذكره وانما هو بضعة منك فدل على  
 الجواز في كل حال فخرجت حالة البول بهذا الحديث الصحيح وبقي ماعداها على الإباحة انتهى  
 والحديث والذي أشار اليه صحيح أو حسن وقد يقال حل المطلق على المقيد غير متفق عليه بين  
 العلماء ومن قال به اشترط فيه شروطا لكن فيه ابن دقيق العيد ان محل الاختلاف انما هو  
 حيث تنفجر مجاز الحديث بحيث يعد حديثين مختلفين فما اذا اتحد المخرج وكان الاختلاف  
 فيه من بعض الرواة فنبه على المطلق على المقيد بخلاف لان التقيد حينئذ يكون زيادة  
 من عدل فتقبل (قوله حديثنا محمد بن يوسف) هو القرياني وقد صرح ابن خزيمة في روايته بسماع

فلا تنفس في الاثا واذا أتى  
 الخلء فلا يمس ذكره بيمينه  
 ولا يمسح بيمينه \* (باب  
 لا يمسك ذكره بيمينه اذا بال) \*  
 \* حديثنا محمد بن يوسف قال  
 حدثنا الاوزاعي عن يحيى  
 ابن أبي كير عن عبد الله بن  
 أبي قتادة عن أبيه عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال اذا  
 بال أحدكم

١٥٤

ع

تحفة

١٢١٠٥

يحيى له من عبد الله بن أبي قتادة وصرح ابن المنذر في الاوسط بالتجديث في جميع الاسناد وأورده  
 من طريق بشر بن بكر عن الأوزاعي فحصل الأمن من مجذور والتدليس **(قوله فلا يأخذن)** كذا  
 لا يذنبون التأكيد ولا غيره بدونه وهو مطابق لقوله في الترجمة لا يسلك وكذا في مسلم التعبير  
 بالسك من رواية همام عن يحيى ووقع في رواية الاسماعيلي لا يس فاعترض على ترجمة البخاري  
 بأن المس أهم من المسك يعني فكيف تستدل بالاعم على الاخص ولا يراد على البخاري من هذه  
 الحنفية لما يتناه واستنبط منه بعضهم منع الاستجاء بالبدائي فيم الخاتم المنقوش فيه اسم الله  
 تعالى ليكون التهي عن ذلك لتشرى في العين فيكون ذلك من باب الاولى وما وقع في العتبية عن  
 مالك من عدم الكراهة قد أنكره جذاق أحبابه وقيل الحكمة في النهي لكون العين معذرة  
 لالا كما في قوله طاعى ذلك بما لا يمكن أن يذكره عند الاكل فيسأذي بذلك والله أعلم **(قوله ولا)**  
 يتنفس في الاناء) جله خبره بمسئلة ان كانت لنافية وان كانت ناهية فمغفوفة لكن لا يلزم من  
 كون المعطوف عليه مقيدا ان يكون المعطوف مقيدا به لان النفس لا يتعلق بمقالة البول  
 وانما هو حكم مستقل ويحتمل أن تكون الحكمة في ذكره ان الغالب من أخلاق المؤمنين  
 التامس بما فعل النبي صلى الله عليه وسلم وقد كان اذا بال توصأ وثبت أنه شرب فضل وضوءه  
 فالؤمن يصدق أن يفعل ذلك فعلم أن الشرب مطلقا لا استحضار النفس في الاناء مختص  
 بمقالة الشرب كادل عليه سياق الرواية التي قبله ولما كم من حديث أبي هريرة لا يتنفس أحدكم  
 في الاناء اذا كان يشرب منه والله أعلم **(قوله باب الاستجاء بالخارجة)** أراد بهذه الترجمة الرذعي  
 من زعم ان الاستجاء مختص بالماء والدلالة على ذلك من قوله أستغفر فان معناها استغنى كما  
 سابق **(قوله حدثنا أجد بن محمد المكي)** هو أبو الوليد الأزرق جد أبي الوليد محمد بن عبد الله  
 صاحب تاريخ مكة وفي طبقة أجد بن محمد المكي أيضا لكن كنيته أبو محمد واسم جدته عون  
 ويعرف بالقواس وقد روى عن زعم أن البخاري روى عنه وانما روى عن أبي الوليد وهم أيضا  
 من جعلهما واحدا **(قوله عن جدته)** يعني سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاصي بن أمية القرشي  
 الأموي وعمرو بن سعيد هو المعروف بالاشدق الذي ولي امرأ المدينة وكان يجهز البعوث  
 الى مكة كما تقدم في حديث أبي شريح الخزازي وكان عمرو هذا قد قلب على دمشق في زمن  
 عبد الملك بن مروان فقتله عبد الملك وسيرا الى المدينة وسكن ولده مكة لما ظهرت دولة  
 بني العباس فاستمر واهبها في الاسناد مكان ومدن **(قوله اتعت)** بتشديد التاء المتناهية أي  
 سرت وراءه والواو في قوله وخرج حاله وفي قوله وكان استنفاية وفي رواية أبي ذر فكان القاء  
**(قوله فدفوت منه)** زاد الاسماعيلي أسأنس وأتخج فقال من هذا فقلت أبو هريرة **(قوله)**  
**(يعني)** بالوصل من الثلاث أي اطلب لي يقال فيسلك الشيء أي طلبته لك وفي رواية بالقطع أي  
 أعنى على الطلب يقال أبغيتك الشيء أي أعنتك على طلبه والوصل ألقى بالسيف ويؤيده  
 رواية الاسماعيلي اي **(قوله أستغفر)** بنام مكسورة عوضا من مجزوم لانه جواب الامر  
 ويجوز الرفع على الاستئناف قال القزاز قوله استغفر استغفر من الغفص وهو أن تهر الشئ  
 لطير غباره قال وهذا موضع استغفر أي تقديم الطاء المشالة على الفاء ولكن كذا روى  
 انتهى والذي وقع في الرواية صواب في القاموس استغفره استغفره وبالحجر استغني وهو

فلا يأخذن ذكره بمسئلة  
 ولا يستنج بمسئلة ولا يتنفس  
 في الاناء **(باب الاستجاء)**  
 بالخارجة **(حدثنا أجد)**  
**ابن محمد المكي** قال حدثنا  
 عمرو بن يحيى بن سعيد  
 ابن عمرو المكي عن جدته عن  
 أبي هريرة قال اتعت النبي  
 صلى الله عليه وسلم وخرج  
 لمناجسته فكان لا يلتفت  
 فدفوت منه فقال ابني  
 اجبارا أستغفر بها وضوءه

١٥٥

نحلة

١٢٠٨٥

ما خوذ من كلام المطرزي قال الاستفاض الاستفراج ويكنى به عن الاستعانة من رواه  
 بالقاف والصاد المهملة فقد صحف انتهى ووقع في رواية الاسماعيلي أستني بدل أستفض  
 وكأهم المراد بقوله في روايته أنسأ ونحوه ويكون التردد من بعض روايته **(قوله ولا تأتي)** كأنه  
 صلى الله عليه وسلم خشي أن يفهم أبو هريرة من قوله أستني أن كل ما ينزل من الأثر يبقى كاف ولا  
 اختصاص لذلك بالأخبار فنهى ما قصاره في النهي على العظم والروث على أن ما سواه لا يجوز  
 ولو كان ذلك مختصاً بالأخبار كما بقوله بعض الخبابة والظاهر يملكه لكن لخصص هذين بالنهي  
 معنى وانما خص الأخبار بالذكر لكثرة وجودها وزاد المصنف في المبعث في هذا الحديث أن أبا  
 هريرة قال صلى الله عليه وسلم لما فرغ من مال العظم والروث قال ههنا من طعام الجن والظاهر  
 من هذا التعليل اختصاص المبعث بهما لعمدة يلقح بهما جميع الأطعمة التي لا تخمس قياساً  
 من باب الأولى وكذا المختبرات كأوراق كتب العلم ومن قال على النهي عن الروث كونه نفساً  
 أطلق به كل نجس ومتنجس وعن العظم كونه نجساً فلا ينزل إلا التامة أطلق بهما معنى كل نجس  
 الماس ويؤيده ما رواه الدارقطني وصححه من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى  
 أن يستني بروث أو بظهم وقال لهما لا يطهران وفي هذا رد على من زعم أن الاستعانة بهما لا يجوز  
 وإن كان منها عنه وسأني في كتاب المبعث بيان قصة وفد الجلي وأما وقت كانت أن شاء الله تعالى  
**(قوله وأعرضت)** كذا في أكثر الروايات ولكنهم في وأعرضت بنزاد مثناة بعد العين والمعنى  
 متقارب **(قوله فلقاضى)** أى حاجته **(أشعه)** بهمة قطع أى أطلقه ولكن ذلك عن الاستعانة  
 وفي الحديث جواز اتساع السادات وإن لم يأمر بذلك واستخدام الإمام بعض رعيته  
 والأعراض عن قاضى الحاجة والاعانة على إحضار ما يستحقه وإعاده عنده لئلا يحتاج  
 إلى طلبها بعد الفراغ فلا يأمن التأول والله تعالى أعلم **(قوله باب)** بالتونين **(لا يستني)** يضم  
 أوله **(قوله زهير)** هو ابن معاوية الجعفي الكوفي والاسناد كونه كوفي أو أحق هو الشيباني  
 وهو تابعي وكذا شيخه عبد الرحمن وأوه الأسود **(قوله ليس أبو عبيدة)** أى ابن عبد الله بن مسعود  
 وقوله ذكره ألى **(ولكن عبد الرحمن بن الأسود)** أى هو الذي ذكره في دليل قوله في الرواية  
 الاتية المتعلقة حديث عبد الرحمن وانما عدل أو أحق عن الرواية عن أبي عبيدة إلى الرواية  
 عن عبد الرحمن مع أن رواية أبي عبيدة أعلى له تكون أبي عبيدة لم يسمع من أبيه على الصحيح  
 فتكون منقطعة بخلاف رواية عبد الرحمن فانها موصولة ورواية أبي أحق لهذا الحديث  
 عن أبي عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود عند الترمذي وغيره من طريق إسرائيل بن يوسف  
 عن أبي أحق عن فرادى بن أحق عن أبيه قال ليس أبو عبيدة ذكره أى لم يأت بأبيه هو الأسود بن زيد النخعي صاحب ابن  
 مسعود وقال ابن التين هو الأسود بن عبيد بن زهير وهو غلط فاحش فان الأسود الزهري لم  
 يملك فضلاً عن أن يمشي حتى يروى عن عبد الله بن مسعود **(قوله أى الفناط)** أى الأرض  
 المطبونة لقضاء الحاجة **(قوله فلم أجده)** أى لم أجده **(قوله الثالث)** **(قوله ثلاثة)**  
 أخبار فيه العمل بمثل عليه النهي في حديث سلمان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ولا يستني  
 أحدكم بأقل من ثلاثة أخبار رواه مسلم وأخذ بهذا الشافعي وأجدوا أصحاب الحديث فاشتطوا

ولا تأتي بعظم ولا روث  
 فأنته بأخبار بطرف ثباتي  
 فوضعت إلى جنبه  
 وأعرضت عنه فلما قضى  
 أسعمن **(باب)** لا يستني  
 بروث **«حدثنا أبو نعيم قال**  
**حدثنا زهير عن أبي أحق**  
**قال ليس أبو عبيدة ذكره**  
**ولكن عبد الرحمن بن الأسود**  
**عن أبيه أنه سمع عبد الله**  
**يقول أى النبي صلى الله عليه**  
**وسلم الفناط فأمرني أن**  
**أبته ثلاثة أخبار فوجدت**  
**أجد**

١٥٦

من في

نحلة

٩١٧٠

ان لا ينقص من الثلاث مع مراعاة الانقاء اذا لم يحصل بها فإذ احتج بشئ ويستحب حينئذ  
 الايتار لقوله ومن استجر فليوتر ولمن بواجب زيادة في أي داود وحسنه الاستدلال قال ومن  
 لا فلا يخرج وهذا يحصل الجمع بين الروايات في هذا الباب قال الخطابي لو كان القصد  
 الانقاء فقط خلا اشتراط العدد عن القائدة فلما اشترط العدد لفظا وعلم الانقاء فيه معنى دل  
 على إيجاب الأمرين ونظيره العدد في الأقران العدد مشروط ولو تحققت برائة الرحم بقدر واحد  
 (قوله فأخذت روثه) زاد ابن خزيمة رواية في هذا الحديث أنها كانت روثه جاروا ونقل  
 التميمي ان الروث مختص بما يكون من الخيل والبغال والجر (قوله وألقى الروثه) استدله  
 الطحاوي على عدم اشتراط الثلاثة قال لانه لو كان مشروطا لطلب ثالثا كذا قال وغسل رجه  
 الله عما أخرج أحده في مسنده من طريق عمر عن أبي اسحق عن علقمة عن ابن مسعود في  
 هذا الحديث فان فيه فألقى الروثه وقال ابنه ركبس ايتي بغيره ورجاله ثقات وقد تابع عليه  
 معمر أبو شعبة الواسطي وهو ضعيف أخرجه الدارقطني وتابعه معمر بن رزيق أحد الثقات  
 عن أبي اسحق وقد قيل ان أبا اسحق لم يسمع من علقمة لكن أثبت جماعه لهذا الحديث منه  
 الكرخي وعلى تقدير أن يكون أرسله عنه فالمرسل حجة عند المخالفين وعندنا أيضا اذا اعتضد  
 واستدل الطحاوي فنه نظر بعد ذلك لاحتمال أن يكون أكتفى بالأمر الاول في طلب  
 الثلاثة فلم يجد الأمر بطلب الثالث أو أكتفى بطرف أحدهما عن الثالث لان المقصود بالثلاثة  
 أن يمسح بها ثلاث مسحات وذلك حاصل ولو بواحد والدليل على صحة أنه لو مسح بطرف واحد  
 ورماء ثم يمسح بغيره الاخر لا يجرأهما بالاخلاف وقال أبو الحسن بن القصار  
 المالكي روى أنه أتاه ثلث لكن لا يمسح ولو مسح فالاستدلال به ان لا يشترط الثلاثة قائم لانه  
 اقتصر في الموضوعين على ثلاثة فحصل لكل منهما أقل من ثلاثة انتهى وفيه نظر أيضا لان الزيادة  
 ثالثة كإدمنه وكأنه انما وقف على الطريق التي عند الدارقطني فقط ثم يحتمل أن يكون لم يخرج  
 منه شيء الا من سبل واحد وعلى تقدير أن يكون خرج منهم ما فيحصل أن يكون أكتفى للقبيل  
 بالمسح في الأرض ولا بالثلاثة أو مسح من كل منهم بطرفين وأما استدلالهم على عدم الاشتراط  
 للعدد بالمقاييس على مسح الرأس ففساد الاعتبار لانه في مقابلة النص الصريح كإدمنه من  
 حديث أبي هريرة وسلمان والله أعلم (قوله هذا ركس) كذا وقع هنا بكسر الراء واسكان الكاف  
 فقيل هي لغة في ركس بالجيم ويدل عليه رواية ابن ماجه وابن خزيمة في هذا الحديث فانها عندهما  
 بالجيم وقيل الركس الرجيع رذمن حالة الطهارة الى حالة النجاسة قاله الخطابي وغيره والاولى أن  
 يقال رذمن حالة الطعام الى حالة الروث وقال ابن بطال لم أر هذا الحرف في اللغة يعني الركس  
 بالكاف وتعبه أبو عبد الملك بأن معناه الرذ كذا قال تعالى أركسوا فيها أي ردوا فكأنه قال هذا  
 رذعلنا انتهى ولو ثبت ما قاله كان يفتح الراء يقال أركسه ركسا اذ رذمه في رواية الترمذي هذا  
 ركس يعني نجسا وهذا يؤيد الاول وأغرب الناس في هذا الحديث الركس طعام الجن  
 وهذا ان ثبت في اللغة فهو مريض من الاشكال (قوله وقال ابراهيم بن يوسف عن أبيه) يعني  
 يوسف بن اسحق بن أبي اسحق السبيعي عن أبي اسحق وهو جده قال حدثني عبد الرحمن بن يحيى ابن  
 الاسود بن يزيد الاستاذ المذكور ولا وأراد البخاري بهذا التعليق الرذ على من زعم ان أبا اسحق

فأخذت روثه فألقته بها  
 فأخذ الحجرين وألقى الروثه  
 وقال هذا ركس وقال  
 ابراهيم بن يوسف عن أبيه  
 عن أبي اسحق حدثني عبد

الرحمن

تخ

١٠٢/٢

دلس هذا الخبر كما حكى ذلك عن سليمان الشاذ كوني حيث قال لم يسمع في التدليس بأخفى من هذا  
قال ليس أبو عبيدة ذكره ولكن عبد الرحمن ولم يقل ذكره اني انتهى وقد استدلت الاسماعيلي أيضا  
على صحة سماع أبي اسحق لهذا الحديث من عبد الرحمن يكون يحيى القطان رواه عن زهير فقال  
بعد أن أخرجه من طريقة القطان لا يرضى أن يأخذ عن زهير بالنسب سماع لا يرضى وأما  
عرف ذلك بالاستقراء من صنيع القطان أو بالتصريح من قوله فإن راحت عن هذه الطريق عليه  
التدليس وقد آله قوم بالاضطراب وقد ذكر الدارقطني الاختلاف في نفسه على أبي اسحق في كتاب  
العلل واستوفيته في مقسمة الشرح الكبير لكن رواية زهير هذه ترجحت عند البخاري بمتابعة  
يوسف حفيد أبي اسحق وتابعهما شريك القاضي وزكريا بن أبي سلمة وحديثه يستشهد به أخرجه ابن أبي شيبة  
وعمايرجهما أيضا استحضار أبي اسحق لطريق أبي عبيدة وعدوله عنها بخلاف رواية إسرائيل عنه  
عن أبي عبيدة فإنه لم يتعرض فيها لرواية عبد الرحمن كما أخرجه الترمذي وغيره فلما اختار في رواية  
زهير طريق عبد الرحمن على طريق أبي عبيدة دل على أنه عارف بالطريقين وأن رواية عبد الرحمن  
عنده أرجح والله أعلم **(قوله باب الوضوء مرة)** أي لكل عضووا الحديث المذكور في الباب  
جمل وقد تقدم بيانه في باب غسل الوجه بانيدين من غرفة واحدة وسفيان بن عمار والراوى  
عنه القزائني لا يسكندى وصرح أبو داود والاسماعيلي في روايتهما بسماع سفيان بن عمار من زيد  
ابن أسلم **(قوله باب الوضوء مرتين)** أي لكل عضو **(قوله حديثنا الحسين بن عيسى)** هو  
السطاوى بفتح الواو وحده ويونس هو المؤدب وفتح الهمزة فوقه مديون وعبد الله بن زيد هو ابن  
عاصم المازني وحديثه هذا مختصر من حديث مشهور في صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم  
كما سنأتي به بعد من حديث مالك وغيره لكن ليس فيه الغسل مرتين إلا في البدن إلى المرفقين ثم  
روى القسائي من طريق سفيان بن عيينة في حديث عبد الله بن زيد التثنية في البدن والرجلين  
ومسح الرأس وتلث غسل الوجه لكن في الرواية المذكورة فطرته شرا إلى بعد أن شاء الله  
تعالى وعلى هذا فحق حديث عبد الله بن زيد أن يوجب له غسل بعض الأعضاء مرة وبعضها مرتين  
وبعضها ثلاثا وقد روى أبو داود والترمذي وصححه وابن حبان من حديث أبي هريرة أن النبي  
صلى الله عليه وسلم وضأ مرتين مرتين وهو شاهد قوي لرواية فليح هذه فيحصل أن يكون حديثه  
هذا المجل غير حديث مالك المين لا اختلاف في محرجهما والله أعلم **(قوله باب الوضوء ثلاثا ثلاثا)**  
أي لكل عضو **(قوله عطاء بن يزيد)** هو الذي المدي والاسناد كله مديون وقية ثلاثة من  
التابعين جران وهو يضم المهمة ابن أبيان وعطاء بن شهاب وفي الاسناد الذي يليه أربعة  
من التابعين جران وعروة وهما قريشان وابن شهاب وصالح بن كيسان وهما قريشان أيضا **(قوله)**  
**دعا بائنا** وفي رواية شعبية الأسماء قريشادعا وضوء وكذا السلسل من طريق يونس وهو يفتح  
الواو اسم لما أعد للوضوء بالضم الذي هو الفعل وفيه الاستعانة على احضار ما يوضأ به  
**(قوله فافزع)** أي صب **(قوله على كفيه ثلاث مرار)** كذا الذي ذروا في الوقت ولا يصلي وكرعة  
مرات غشاة آخره وفيه ما غسل البدن قبل ادخاله الماء لئلا يلو لم يكن عقب يوم احتياط **(قوله ثم)**  
أدخل عينه فيه الاعتراف باليمين واستدلت به بعضهم على عدم اشتراطية الاعتراف وولاد لاله

١٥٧  
تت

تت

٥٩٧٦

\* (باب) \* الوضوء مرة مرة

\* حديثنا محمد بن يوسف

قال حدثنا سفيان بن زيد

ابن أسلم عن عطاء بن يسار عن

ابن عباس قال قضا النبي

صلى الله عليه وسلم مرة مرة

\* (باب) \* الوضوء مرتين

مرتين \* حديثنا الحسين بن

عيسى قال حدثنا يونس بن

\* (باب) \* حديثنا يونس بن

سليمان عن عبد الله بن أبي

بكر بن عمرو بن عزم عن عباد

ابن تميم عن عبد الله بن زيد

أن النبي صلى الله عليه وسلم

وضأ مرتين مرتين \* (باب) \*

الوضوء ثلاثا ثلاثا \* حديثنا

عبد العزيز بن عبد الله

الايوبي قال حدثني ابراهيم

ابن سعد عن ابن شهاب أن

عطاء بن زيد أخبره أن جران

مولي عثمان أخبره أنه رأى

عثمان بن عفان دعا بائنا فافزع

على كفيه ثلاث مرار

فغسلهما ثم أدخل عينه

في الأناء

١٥٩

م دس

تت

٩٧٩٤



فنه نقبوا ولا شأنا (قوله فضعف واستنثر) والكشمهني واستنشق بدل واستنثر والاول أعم  
وثبت الثلاثة في رواية شعيب الآتية في باب المضضة ولم أرفق شي من طرق هذا الحديث تقيد  
ذلك بمدد منهم ذكره ابن المنذر من طريق يونس عن الزهري وكذا ذكره أبو داود ومن وجهين آخرين  
عن عثمان وأنفق الروايات على تقديم المضضة (قوله ثم غسل وجهه) فيه تأخير عن  
المضضة والاستنشاق وقد ذكرنا أن حكمه ذلك اعتبارا ووصاف الماء لأن اللوب يدرك بالصر  
والطم يدرك بالقم والريح يدرك بالأنف فقدمت المضضة والاستنشاق وهما مستوفيان قبل  
الوجه وهو مفروض احتياطاً للعادة وسأيت ذكر حكمه الاستنثار في الباب الذي يليه (قوله  
ويديه إلى المرفقين) أي كل واحدة كما بينه المصنف في رواية معمر عن الزهري في الصوم  
وكذا المسلم من طريق يونس وفيها تقديم النبي على اليسرى والتعريف في كل منهما بايم وكذا  
القول في الرجلين أيضاً (قوله ثم مسح برأسه) هو يحدف الباء في الزايتين المذكورتين وليس في  
شي من طرقه في الصحيحين ذكر عدد للمسح وبه قال أكثر العلماء وقال الشافعي يستحب التلث  
في المسح كأي الغسل واستدل به بظاهر رواية لمسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم نوا ثلاثاً ثلاثاً  
وأجيب بأنه يجعل تبيين في الروايات الصحيحة أن المسح لم يكره فيجعل على الغالب أو يختص  
بالفصول قال أبو داود في السنن أحاديث عثمان الصحاح كلها أتدل على أن مسح الرأس مرة  
واحدة وكذا قال ابن المنذر أن التابت عن النبي صلى الله عليه وسلم في المسح مرة واحدة وبأن  
المسح معنى على التحفيف فلا يقاس على الغسل المراد منه بالماء في الاستباض وبأن العدد لو اعتبر  
في المسح لصار في صورة الغسل الحقيقة الغسل جريان الماء والله لا ليس بمشترط على الصحيح  
عند أكثر العلماء وبالغ أبو عبيد قال لا نعلم أحداً من السلف استحب تليث مسح الرأس إلا  
أبراهيم التيمي وفيما قال نظره فقد قلنا ابن أبي شبة وابن المنذر عن أنس وعطاء وغيرهما وقد روى  
أبو داود ومن وجهين صحيح أحدهما ابن خزيمة وغيره في حديث عثمان يثليث مسح الرأس والزيادة  
من الثقة مقبولة (قوله نحو وضوءي هذا) قال النووي إنما لم يقل مثل لأن حقيقة مماثلة لا يقدر  
عليها غيره (قلت) لكن ثبت التعبير بها في رواية المصنف في الرقاق من طريق معاذ بن عبد الرحمن  
عن جرّان عن عثمان ونظفه من نوا مثل هذا الوضوء وله في الصيام من رواية معمر من نوا  
وضوءي هذا ولمسلم من طريق زيد بن أسلم عن جرّان نوا مثل وضوءي هذا وعلى هذا فالعبر  
بجو من تصرف الرواة لأنها تطلق على التلثة مجازاً ولا مثل وإن كانت تقتضي المساواة ظاهراً  
لكونها تطلق على الغالب في هذا التلثم الروايات ويكون المتروك بحيث لا يحصل المقصود والله  
تعالى أعلم (قوله ثم غسل ركعتين) فيه استحباب صلاة ركعتين عقب الوضوء ما في فيه ما ما في في  
تحفة المحدث (قوله لا يحدث فيه ما نفسه) المراد به ما تسترل النفس معه يمكن المرفعة لأن  
قوله لا يحدث يقتضي تكسباً منه فاما ما يجمع من الخطرات والوساوس ويتعذر دفعه فذلك معفو  
عنه ويقبل القاني عياض عن بعضهم أن المراد من لم يحصل له حديث النفس أصلاً وسأول وشهد  
لهما آخر جبه ابن المبارك في الزهد بلفظ لم يسمع فيه ما رويته النووي فقال الصواب حصول هذه  
الفضيلة مع طريقان الخواطر العارضة غير المستقرة نعم من اتفق أن يحصل له عدم حديث النفس  
أصلاً على درجة بلارب ثم إن تلك الخواطر منها ما يتعلق بالدنيا والمراد دفعه مطلقاً ووقع في

فضعف واستنثر ثم  
غسل وجهه ثلاثاً وبديه  
إلى المرفقين ثلاثاً مراراً ثم  
مسح برأسه ثم غسل رجليه  
ثلاثاً مراراً إلى الكعبين ثم  
قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم من نوا نحو  
وضوءي هذا ثم صلى ركعتين  
لا يحدث فيه ما نفسه غفر له

رواية الحكم الترمذي في هذا الحديث لا يحدث نفسه بشيء من الدنيا وهي في الزهد لأن المباركة أيضا والمنصف لأن أبي شيبه ومنها ما يتعلق بالآخره فان كان أحدينا أشبه أحوال الدنيا وان كان من متعلقات تلك الصلاة فلا وسأني بقية مباحث ذلك في كتاب الصلاة ان شاء الله تعالى **(قوله)** من ذنبه **(قوله)** يظهره يعم الكبار والصغار لكن العلماء خصوصاً الصغار ولو روده مقيد باستثناء الكبار في غيره هذه الرواية وهو في حق من له كبار وصغار فمن ليس له الا صغار كثر عنه ومن ليس له الا كبار تخفف عنه منها بقدر ما لصاحب الصغار ومن ليس له صغار ولا كبار زاد في حسنة بنظر ذلك وفي الحديث التعلم بالنقل لكونه أبلغ وأضبط للتعلم والترتيب في أعضاء الوضوء والأتان في جميعها ثم والترغيب في الاخلاص وتخير من له في صلاته بالتفكير في أمور الدنيا من عدم القبول ولا سيما ان كان في العزم على عمل معصية فانه يحضر المرفق حال صلاته ما هو مشغوف به أكثر من خارجها ووقع في رواية المصنف الرقاق في آخر هذا الحديث قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تغتروا أي فتستكثروا من الاعمال السيئة بناء على ان الصلاة تكفرها فان الصلاة التي تكفرها الخطايا هي التي يقبلها الله وأني للعبد بالاطلاع على ذلك **(قوله)** وعن ابراهيم **(قوله)** أي ابن سعد وهو معطوف على قوله حديث ابراهيم بن سعد وزعم معطفاً وغيره انه معطوف وليس كذلك فقد أخرجه مسلم والاعمالي من طريق يعقوب بن ابراهيم بن سعد عن أبيه بالاسنادين معا واذا كانا جميعاً عند يعقوب فلا مانع ان يكون عند الاوسى ثم وجدت الحديث الثاني عند أبي عوانة في صحيحه من حديث الاوسى المذکور فصع ما قلته بحمد الله تعالى وقد أوضحت ذلك في تعليق التعليق **(قوله)** ولكن عروة يحدث يعني ابن شهاب اختلافوا ايتمها مع حمران عن عثمان فحدثه به عن عطية عن صفوة عروة على صفة وليس ذلك اختلافاً وانما هما حديثان متعاربان وقد رواهما معا عن عبد الرحمن فأنخرج البخاري في طريقه نحو سياق عطية ومسلم من طريقه نحو سياق عروة وأخرجه أيضاً من طريق هشام بن عروة عنه عن أبيه **(قوله)** لولا آية زاد مسلم في كتاب الله ولجل هذه الزيادة تخفف بعض روايته بفتحها الله بالنون المشددة وبهاء الشان **(قوله)** ويصلي الصلاة أي المكتوبة وفي رواية لمسلم فيصلي هذه الصلوات الخمس **(قوله)** وبين الصلاة أي التي تلها كما صرح به مسلم في رواية هشام بن عروة **(قوله)** حتى يصليها أي يشرع في الصلاة الثانية **(قوله)** قال عروة الآية ان الذين يكونون ما أزلنا يعني الآية التي في البقرة الى قوله لا الاثون كما صرح به مسلم وروى عثمان رضي الله عنه ان هذه الآية تعرض على التليخ وهي وان نزلت في أهل الكتاب لكن العبرة بعموم اللفظ وقد تستند نحو ذلك لاي هريرة في كتاب العلم وانما كان عثمان يرى تليخهم ذلك لولا الآية المذكورة خشية عليهم من الاعتراض والله أعلم وقد روي مالك هذا الحديث في الموطأ عن هشام بن عروة ولم يقع في روايته تعيين الآية فقال من قبل نفسه اراه يريد أقم الصلاة طرفي النهار وزلفا من الليل ان الحسنات يذهبن السيئات انتهى وما ذكره عروة وروى الحديث بالحزم وأولى والله أعلم **(قوله)** باب الاستئثار هو استعمال من الثمرات والنون والثلثة وهو طرح الماء الذي يستشق الموضي أي يجذب به ريح أهله لتطهير ما في داخله فيخرج ريح أهله سواء كان باعانة يده أم لا وحكي عن مالك كراهية فعله بغير اليد لكونه يشبه فعل الدابة والمذمور عدم الكراهة وإذا استئثر بده فالتحجب أن يكون باليسرى يوب عليه النساء وأخرجه مفيداً من حديث علي **(قوله)** ذكره أي روى الاستئثار عثمان

١٦٠

٤

تحفة

٩٧٩٣

تغ

١٠٣١٢

ما تقدم من ذنبه وعن ابراهيم قال قال صالح بن كيسان قال ابن شهاب ولكن عروة يحدث عن حمران فلما نوضأ عثمان قال ألا أحدثكم حديثاً لولا آية ما حدثتكموه سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا يتوضأ رجل يحسن وضوءه ويصلي الصلاة الاغفر له ما بينه وبين الصلاة حتى يصليها قال عروة الآية ان الذين يكونون ما أزلنا \* (باب) \* الاستئثار في الوضوء ذكره عثمان وعبد الله بن زيد

تغ

١٠٤١٢

١٦١  
س ق  
تحفة

١٢٥٤٧

وابن عباس عن النبي صلى  
الله عليه وسلم \* حدثنا  
عبدان أخبرنا عبيد الله  
قال أخبرنا وئس عن  
الزهري قال أخبرني أبو  
ادريس أنه سمع أبا هريرة  
عن النبي صلى الله عليه وسلم  
أنه قال من توضأ فليستثر  
ومن استجمر فليوتر \* (باب) \*  
الاستجمار وترا \* حدثنا  
عبد الله بن يوسف قال  
أخبرنا مالك عن أبي الزناد  
عن الأعرج عن أبي هريرة  
أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال إذا توضأ أحدكم  
فليجعل في أنفه ماء

١٦٢  
س ق  
تحفة

١٢٨٢٠  
١٢٨٤٠

وقد تقدم حديثه وعبد الله بن زيد وسبأ بن حدثنه (قوله وابن عباس) تقدم حديثه في صفة  
الوضوء في باب غسل الوجه من غرقة وليس فيه ذكر الاستنثار وكان المصنف أشار بذلك إلى  
ما رواه أحمد وأبو داود والحاكم من حديثه عن فروعا استثر وأمرتين بالغتسين وثلاثاً وثلاثين داود  
الطحايلي إذا توضأ أحدكم واستثر فليقل ذلك مرتين أو ثلاثاً أو اسناد حسن (قوله أبو  
ادريس) هو الخولاني (قوله أنه سمع أبا هريرة) زاد مسلم من طريق ابن المبارك وغيره عن وئس  
أبا سعيد مع أبي هريرة (قوله فليستثر) ظاهر الأمر أنه للوجوب فسلم من قال وجوب  
الاستنشاق لو روي الأمر به كأحمد وأبو إسحق وأبي عبيد وأبي ثور وابن المنذر أن يقول به في الاستنثار  
وظاهر كلام صاحب المغني يقتضي أنهم يقولون بذلك وإن مشروعية الاستنشاق لا تحصل إلا  
بالاستنثار وصرح ابن بطال بأن بعض العلماء قال وجوب الاستنثار وفيه تعقب على من نقل  
الاجماع على عدم وجوبه واستدل الجمهور على أن الأمر به للندب بما حسنه الترمذي وصححه  
الحاكم من قوله صلى الله عليه وسلم للأعرابي توضأ كما أمرك الله فأحاله على الآية وليس فيها  
ذكر الاستنشاق وأجيب بأنه محتمل أن يراد بالأمر ما هو أهم من آية الوضوء فقد أمر الله سبحانه  
بإتمامه صلى الله عليه وسلم وهو المين عن الله أمره ولم يجعل أحد من وصف وضوءه وأمره عليه  
الصلاة والسلام على الاستقصاء أنه ترك الاستنشاق بل ولا المضمضة وهو يرتد على من لم  
يوجب المضمضة أيضاً وقد ثبت الأمر بها أيضاً في سنن أبي داود بإسناد صحيح وذكر ابن المنذر  
أن الشافعي لم يجمع على عدم وجوب الاستنشاق مع صحة الأمر به إلا لكونه لا يعم خلافاً في  
أن تاركه لا يعذب وهذا دليل قوي فإنه لا يحفظ ذلك عن أحد من الصحابة ولا التابعين إلا عن  
عطاء بن ربيعة عن أنس بن مالك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من توضأ  
وقد ورد في رواية سفيان عن أبي الزناد ولقظه وإذا استثر فليستثر وترا أخرجه الجسدي في  
مسنده عنه وأصله سلم وفي رواية عيسى بن طلحة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من توضأ  
استغفط أحدكم من منامه فتوضأ فليستثر ثلاثاً فإن الشيطان يبيت على خيشومه وعلى هذا  
فالمراد بالاستنثار في الوضوء التطفيف لما فيه من المعونة على القراءة لأن شققة مجرى النفس  
تصير مخارج الحروف وبراد المستعبط بأن ذلك لطرد الشيطان وسنذكر باقي مباحثه في مكانه  
إن شاء الله تعالى (قوله ومن استجمر) أي استعمل الجاروحي الخجارة الصغار في الاستجمار  
وجعله بعضهم على استعمال الجواروحي يقال فيه تجمر واستجمر حكاه ابن حبيب عن ابن عمر ولا  
يصح عنه وابن عبد البر عن مالك وروى ابن خزيمة في صحيحه عنه خلافه وقال عبد الرزاق عن  
معمر أيضاً بموافقة الجمهور وقد تقدم القول على معنى قوله فليوتر في الكلام على حديث ابن  
مسعود واستدل بعض من نفي وجوب الاستجمار بهذا الحديث للالتان فيه بحرف الشرط ولا  
دلالة فيه وإنما مقتضاه التحريم بين الاستجمار بالماء أو بالجاروحي والله أعلم (قوله باب الاستجمار  
وترا) استشكل إدخال هذه الترجمة في أثناء أبواب الوضوء والجواب أنه لا اختصاص لها  
بالاستشكل فإن أبواب الاستطابة لم تتميز في هذا الكتاب عن أبواب صفة الوضوء لتلازمهما  
ويحتمل أن يكون ذلك من دون المصنف على ما أشيرنا إليه في المقدمة والله أعلم وقد ذكرت وجه  
ذلك في أول كتاب الوضوء (قوله إذا توضأ) أي إذا شرب في الوضوء (قوله فليجعل في أنفه ماء) كذا

لا يذرو سقط قوله ماء لغيره كذا اختلف رواة الموطأ في اسقاطه وذكره وثبت ذكر مسلم من رواية  
سفيان عن أبي الزناد **(قوله ثم لينثر)** كذا لا يذرو الاصبلي بوزن ليقع ولغيرهما ثم لينثر  
بثلاثة مضمومة بعد النون الساكنة والزوائد لاصحاب الموطأ ايضا قال الفراء يقال نثر الرجل  
وانثر واستنثر اذا حرك النثرة وهي طرف الانف في الطهارة **(قوله واذ الاستنظ)** هكذا عطفه  
المصنف واقتضى سياقه انه حديث واحد وليس هو كذلك في الموطأ وقد أخرجه أبو نعيم في  
المستخرج من موطأ يحيى رواية عبد الله بن يوسف شيخ البخاري مخرجا وكذا هو في موطأ يحيى  
ابن بكير وغيره وكذا فرقه الاسماعيل من حديث مالك كذا أخرجه مسلم الحديث الاول من  
طريق أبي عبيدة عن أبي الزناد والثاني من طريق المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد وعلى هذا  
فكان البخاري كان يرى جواز جمع الحديثين اذا اتحد سندهما في سباق واحد كما يرى جواز  
تفريق الحديث الواحد اذا اشكل على حكمه مستقلين **(قوله من نومه)** أخذه مومة الشافعي  
والجمهور فاستحبوه عقب كل نوم وخصه أحمد بن حنبل بالليل لقوله في آخر الحديث مات به لان  
حقيقة الميت أن يكون في الليل وفي رواية لابي داود ساق مسلم استأدها اذا قام أحدكم من الليل  
وكذا الترمذي من وجه آخر صحيح ولا يوعا في رواية لابي داود ساق مسلم استأدها ايضا اذا  
قام أحدكم الى الوضوء حين يصبح لكن التعليل يقتضي الحاق يوم النهار يوم الليل والخاص يوم  
الليل بالذكرة للغة قال الرازي في شرح المسند يمكن أن يقال الكراهة في القمسين لأن ما يلا  
أشد منهن لأنهم ارادوا الاحتمال في يوم الليل أقرب لطوله عادة ثم الامر عند الجمهور وعلى السبب  
وحله أجد على الوجوب في يوم الليل دون النهار وعنه في رواية استحبابه في يوم النهار واتفقوا على  
أنه لو سجد به لم يضر المأمو قال السجق وداود والطبري ينجس واستدل لهم بما ورد من الامر  
بأرقته لكنه حديث ضعيف أخرجه ابن عدي والقرطبي الصارفة للامر عن الوجوب عند  
الجمهور والتعليل بامر يقتضي الشك لان الشك لا يقتضي وجوب في هذا الحكم استحباب الاصل  
الطهارة واستدل أبو عروة على عدم الوجوب بوضوئه صلى الله عليه وسلم من الشئ المعلق  
بعد قيامه من النوم كما ساق في حديث ابن عباس وتعب بأن قوله أحدكم يقتضي اختصاصه  
بغيره صلى الله عليه وسلم وأجيب بأنه صرح عنه غسل يديه قبل ادخالهما في الاناحل المعلقة  
فاستحبابه بعد النوم أولى ويكون تركه لبيان الجواز وإيضاف قد قال في هذا الحديث في روايات  
مسلم وأبي داود وغيرهما فليست لهما ثلاثا وفي رواية ثلاث مرات والتقييد بالعدم في غير الخامسة  
العينية يدل على النسبية ووقع في رواية هـ ما عن أبي هريرة عند أحمد فلا يضر بده في الوضوء  
حتى يغسلها والمشي فيه للتراب كذا كان فعل استحب وان تركه كره ولا نزول الكراهة  
بدون الثلاث أص عليه الشافعي والمراد باليد ههنا الكف دون ما زاد عليها اتفاقا وهذا كله  
في حق من قام من النوم لمدل عليه مفهوم الشرط وهو جهة عند الأكثر أما المستنظ فيستحب  
له الفعل لحديث عثمان وعبد الله بن زيد ولا يكره الترك لعدم ورود النهي فيه وقدرى سعيد بن  
منصور بسند صحيح عن أبي هريرة انه كان يفعل ولا يرى تركه بأسا وساقى عن ابن عمر البراء  
نحو ذلك **(قوله قبل أن يدخلها)** وسلم وابن خزيمة وغيرهما من طرق فلا ينجس بده في الاناء  
حتى يغسلها وهي أبي في المراد من رواية الادخال لان مطلق الادخال لا يترتب عليه كراهة كمن

ثم لينثر ومن استحبهم فليوتر  
واذا استنظأ أحدكم من نومه  
فليغسل يده قبل أن يدخلها

أدخل يده في الماء واسمغ فاعترفه: ما ناصغره من غير أن تلامس يده الماء (قوله في وضوءه)  
 يقع الواو في الاء الذي اعتل وضوء وفي رواية الكشميني في الاء وهي رواية مسلم من  
 طريق أخرى ولابن خزيمة في إناؤه أو وضوءه على الشك والظاهر اختصاص ذلك بالاء الوضوء  
 ويلحق به إناؤه الغسل لانه وضوء وزيادة وكذا باقي الآية قسما لكن في الاستنجاب من  
 غير كراهة لعدم ورود النهي فيها عن ذلك والله أعلم وخبر ذكر الاء البرك والحاض التي  
 لا تقصد بغسل اليدين على تقدير نجاستها فلا يتناولها النهي والله أعلم (قوله فان أحدمكم)  
 قال البيضاوي فيه إيماء إلى أن الباعث على الأمر بذلك احتمال النجاسة لأن الشارع  
 إذا ذكر حكاه عقبه به دل على أن ثبوت الحكم لأجاءها ومثله قوله في حديث المحرم الذي سقط  
 ثبات فانه يعنى لم يلبس بعد منهم عن تطبيقه فيه على علة النهي وهي كونه محروما (قوله لا يدرى)  
 فيه أن علة النهي احتمال هل لاقت يده ما يؤثر في الماء أولا ومقتضاه الحاق من شك في ذلك  
 ولو كان مستغفنا ومفهوما أن من درى أين يأت يده كن لفعلها قرعة مثلا فاستغفنا وهي  
 على حالها أن لا كراهة وإن كان غسلها مستحباً على المختار كما في المستغفنا ومن قال بان الأرض في  
 ذلك لا تعد كالماء لا يفرق بين شلوميثين واستدل بهذا الحديث على التفرقة بين ورود الماء على  
 النجاسة وبين ورود النجاسة على الماء وهو ظاهر وعلى أن النجاسة تؤثر في الماء وهو صحيح لكن  
 كونها تؤثر في التنجيس وإن لم تغير فيه نظراً لأن مطلق التآثر لا يدل على خصوص التآثر في التنجيس  
 فيجوز أن تكون الكراهة بالتسليم أشد من الكراهة بالمظنون فإله ابن دقيق العيد ومثله أنه  
 ليست فيه دلالة قطعية على من يقول إن الماء لا ينجس إلا بالتغير (قوله أين يأت يده) أي من  
 جسده قال الشافعي رحمه الله كانوا يستجمرون وبلادهم حارة فربما عرق أحدهم إذا نام  
 فيجتمل أن تطوف يده على المحل أو على بئر أو دم حيوان أو قنر غير ذلك وتعبه أبو الوليد  
 الباجي بأن ذلك يستلزم الأمر بفصل ثوب النائم لجواز ذلك عليه وأجاب بأنه يجوز على ما إذا  
 كان العرق في البدن المحل أو أن المستغفنا لا يريد غس ثوبه في الماء حتى يورم بفعله بخلاف  
 السدفانه محتاج إلى غسها وهذا أقوى الجوابين والدليل على أنه لا اختصاص لذلك بمحل  
 الاستجمار ما رواه ابن خزيمة وغيره من طريق محمد بن الوليد عن محمد بن جعفر عن شعبة عن خالد  
 الحذاء عن عبد الله بن شقيق عن أبي هريرة في هذا الحديث قال في آخر ما يأت يده منه وأصله  
 في مسلم دون قوله منه قال الدارقطني تفرد بها شعبة وقال البيهقي تفرد بها محمد بن الوليد (قلت)  
 أن أراد عن محمد بن جعفر فليعلم وإن أراد مطلقاً فلا فقد قال الدارقطني تابعه عبد الصمد عن شعبة  
 وأخرجه ابن منده من طريقه وفي الحديث الأخذ بالوثيقة والعمل بالاحتياط في العبادة والكتابة  
 عما يشبهه من غير أن يحصل الإفهام بها واستحباب غسل النجاسة ثلاثاً لأنه أمر بالثلاث عند  
 توهمها فقد ثبتها أولى واستنبط منه قوم فواء أخرى فيها بعد منها أن موضع الاستنجاب  
 مخصوص بالخصصة في جواز الصلاة مع بقاء النجاسة عليه قاله الخطابي ومنها استحباب الوضوء  
 من النوم قاله ابن عبد البر ومنها تقوية من يقول بالوضوء من مس الذكر حكاه أبو عوفان في صحيحه  
 عن ابن عينة وبنها أن القليل من الماء لا يصير مستعملاً بإدخال اليد فيه لمن أراد الوضوء قاله  
 الخطابي صاحب الخصال من الشافعية (قوله باب غسل الرجلين) كذا لا كثر زاد أبو ذر

في وضوءه فان أحدمكم لا يدرى  
 أين يأت يده (باب) «غسل  
 الرجلين

ولا سمع على القدمين **(قوله)** حدثني موسى بن اسمعيل هو التبوذكي **(قوله)** عن أبي سفيان زاد في رواية كريمة سافرنا هاهنا فظهر أن عبد الله بن عمرو كان في تلك السفرة ووقع في رواية أسلم أنها كانت من مكة إلى المدينة ولم يقع ذلك لعبد الله حقيقة إلا في حجة الوداع أما غزوة الفتح فقد كان فيها الكرم مارجع النبي صلى الله عليه وسلم فيها إلى المدينة من مكة بل من المعرة ويحتمل أن تكون غزوة القضية فإن هجرة عبد الله بن عمرو كانت في ذلك الوقت أو قريباً منه **(قوله)** أنه ههنا يفتح الهاء والتفاف والعصر مرفوع بالفاعلية كذا الذي ذكر في رواية كريمة يأسكن القاف والعصر منصوب بالمفعولية ويقوى الأول رواية الأصلي أنه ههنا يفتح القاف بعده هاء مائة مائة مائة ومعنى الراهق الادرأ والغشيان قال ابن بطلال كان الصحابة آخروا الصلاة في أول الوقت طمأنان يلحقهم النبي صلى الله عليه وسلم فيصلوا معه فلما ضاق الوقت جادروا إلى الوضوء ولجئهم لم يسبقوه فأدركهم على ذلك فأنكر عليهم **(قلت)** ما ذكره من تأخيرهم فإله احتمالاً ويحتمل أيضاً أن يكونوا آخر الكونهم على طهر أو لرجاء الوصول إلى الماء ويدل عليه رواية مسلم حتى إذا اكتمأ بالطريق لبجل قوم عند العصر رأى قرب دخول وقت فاقضوا وأهمهم **(قوله)** وتسع على أرجلنا انتزع منه البخاري أن الانكار عليهم كان بسبب المسح لاسبب الإقصار على غسل بعض الرجل فلهذا قال في الترجمة ولا سمع على القدمين وهذا ظاهر الرواية المتفق عليها وفي أفراد مسلم فأنه هنا المهم وأعتابهم بعض نوح لم يسعها الماء ففعل هذا من يقول بجزء المسح ويحتمل الإنكار على ترك التعميم لكن الرواية المتفق عليها أرجح فحمل هذه الرواية عليها بالتأويل فيحتمل أن يكون معنى قوله لم يسعها الماء أي ماء الغسل جمعاً بين الرويتين وأصرح من ذلك رواية مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً لم يغسل عقبه فقال ذلك وأيضاً قال بالمسح لم يوجب مسح العقب والحديث بحجة عليه وقال الطحاوي لما أمرهم بتعميم غسل الرجلين حتى لا يبقى منهن الملععة دل على أن فرضهما الغسل وتعقبه ابن المنير بأن التعميم لا يستلزم الغسل قال أسنم لم يسعها الماء وليس فرضها الغسل **(قوله)** أرجلنا قابل الجمع بالجمع فالأرجل موزعة على الرجال فلا يلزم أن يكون لكل رجل أرجل **(قوله)** ويل جاز الابتداء بالنكرة لأنه دعاء واختلف في معناه على أقوال أظهرها ما رواه ابن جبان في صحيحه من حديث أبي سعيد مرفوعاً ويل وأدب جهنم قال ابن خزيمة كان المسح مؤثراً للفرض لما توعد بالتأويل أشار بذلك إلى ما في كتب الخلاف عن الشيعة أن الواجب المسح أخذاً بظاهر قراءة وأرجلهم بالخفض وقد توارث الأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم في صفته وضوئه أنه غسل رجله وهو المين لأمر الله وقد قال في حديث عمرو بن عبسة الذي رواه ابن خزيمة وغيره مطولاً في فضل الوضوء ثم يغسل قدميه كما أمره الله ولم يثبت عن أحد من الصحابة خلاف ذلك إلا عن علي وابن عباس وأنس وقد ثبت عنهم الرجوع عن ذلك قال عبد الرحمن بن أبي ليلى أجمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على غسل القدمين رواه سعيد بن منصور ورواها الطحاوي وابن حزم أن المسح منسوخ والله أعلم **(قوله)** للاعتاب أي التوبة اذ ذلك فاللام للعهود يلتحق بها ما يشاركة في ذلك والعقب مؤخر التقدم قال البغوي معناه ويسل لأصحاب الاعتاب المتأخرين في غسلها وقيل أراد أن العقب مختص بالاعتاب إذا قصر في غسله وفي

حدثني موسى قال حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن يوسف بن مائل عن عبد الله بن عمرو قال تخلف النبي صلى الله عليه وسلم عن أبي سفيان فأدركنا وقد أركنا العصر فجعلنا توضع وعسع على أرجلنا فنادى بأعلى صوته ويسل للاعتاب من النار مرتين أو ثلاثاً

١٦٢

م

تحفة

٨٩٥٤

باب المضمضة في الوضوء

قاله ابن عباس وعبد الله  
ابن زيد عن النبي صلى الله  
عليه وسلم «حدثنا أبو اليان  
قال أخبرنا شعب عن  
الزهري قال أخبرني عطاء بن  
زيد عن جبران مولى عثمان  
ابن عفان أنه رأى عثمان بن  
عفان دعا وضوءه فأفرغ على  
يده من أناته ففسله ثلاث  
مرات ثم أدخل يمينه في  
الوضوء ثم مضمض واستنشق  
واستنثر ثم غسل وجهه ثلاثاً  
وبديه إلى الرقبين ثلاثاً ثم  
مسح برأسه ثم غسل كل  
رجل ثلاثاً ثم رأى أت  
النبي صلى الله عليه وسلم  
يتوضأ وضوءه في هذا  
وقال من توضأ وضوءي  
هذا وضلي ركعتين لا يحدث  
فيه ما يغفر الله له ما تقدم  
من ذنبه» (باب) \* غسل  
الاعقاب وكان ابن سيرين  
يفصل موضع الخاتم إذا  
وضأ «حدثنا آدم بن أبي  
إيسا قال حدثنا شعبة قال  
حدثنا محمد بن زياد قال  
سمعت أبا هريرة وكان يتر  
بنا والناس يتوضئون من  
المطهرة قال أسغوا الوضوء  
فإن أبا القاسم صلى الله عليه  
عليه وسلم قال ول للاعقاب  
من النار» (باب) \* غسل  
الرجلين في التعلين ولا يمسح  
على التعلين

الحديث تعلم الجاهل ورفع الصوت بالانكار وتكرار المسئلة لتفهم كما تقدم في كتاب العلم (قوله)  
باب المضمضة في الوضوء أصل المضمضة في اللغة التحريك ومنه مضمض الناس في عينه إذا  
تحرك كالمضغ ثم اشتراه استعماله في وضع الماء في الفم وتحريكه وأما معناه في الوضوء الشرب  
فأكله أن يضع الماء في الفم ثم يديره ثم يجمعه المشهور عن الشافعية أنه لا يشترط تحريكه ولا يجه  
وهو عجيب ولعل المراد أنه لا ينعين المجرى بل لو ابتلعها وتركه حتى يسيل اجزاً (قوله قاله ابن عباس)  
قد تقدم حديثه في أوائل المطهرة (قوله وعبد الله بن زيد) سابق حديثه قريبا (قوله ثم غسل كل  
رجل) كذا الأصل والكشبي ولان عساكر كلتا رجليه وهي التي اعتمدها صاحب العمدة  
والمستمل والجوى كل رجليه وهي تفيد تعميم كل رجل بالغسل وفي نسخة رجليه بالثنية وهي  
بمعنى الأولى (قوله لا يحدث) تقدمت مباحثه قريباً قال بعضهم يحتل أن يكون المراد بذلك  
الاخلاص أو ترك العجبان لا يرى لنفسه مزلة خشية أن يتغير فيسكن فيها (قوله غفر الله  
له) كذا المستمل ولغيره غفر له على البناء للمفعول وقد تقدمت مباحثه إلا أن في هذا الساق  
من الزيادة في صفة الوضوء التي فعل النبي صلى الله عليه وسلم وزاد مسلم في رواية له بن سيرين قال  
الزهري كان علماء يقولون هذا الوضوء أسخ ما يتوضأ به أحد الصلوة وقد عكس بهذا من  
لا يرى ثلث مسح الرأس كما ساق في باب مسح الرأس مرة أن شاء الله تعالى (قوله في باب غسل  
الاعقاب وكان ابن سيرين) هذا التعليل وصله المصنف في التارخ عن موسى بن اسمعيل عن  
مهدى بن ميمون عنه وروى ابن أبي شيبة عن هشيم عن خالد عنه أنه كان إذا توضأ حرك ثلثه  
والاستنادان صحيحان فيحصل على أنه كان واسعا بحيث يصل الماء إلى ما تحته بالتحريك وفي  
ابن ماجه عن أبي رافع مرفوعاً نحوه باسناد ضعيف (قوله محمد بن زياد) هو الجعي المذني الإلهاني  
الجعي (قوله وكان) الواو حال من مفعول سمعت والناس يتوضئون حال من فاعله ير (قوله  
المطهرة) يكسر الميم أي الأناة بعد التطهر منه (قوله أسغوا) يفتح الهمزة أي أكلاوا وكان  
رأى منهم تقصيرا وخشي عليهم (قوله فإن أبا القاسم) فيه ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يكفيه وهو حسن وذكره بوصف الرسالة أحسن وفيه أن العالم يستدل على ما يقتضي به ليكون  
أوقع في نفس سامعه وقد تقدم شرح الاعقاب وانما خصت بالذكور لصورة السبب كما تقدم  
في حديث عبد الله بن عمرو فليحقق بما في معناه من جميع الأعضاء التي قد يحصل التساهل  
في أسباغها وفي الحاكم وغيره من حديث عبد الله بن الحرث وبل للاعقاب وبطون الأقدام  
من النار ولهذا ذكر في الترجمة أثر ابن سيرين في غسله موضع الخاتم لأنه قد لا يصل إليه الماء إذا  
كان مضيقاً والله تعالى أعلم (قوله في باب غسل الرجلين في التعلين) ليس في الحديث الذي ذكره  
نصر على ذلك وانما هو ما خذ من قوله يتوضأ فيه لأن الأصل في الوضوء هو الغسل ولا نفيه  
فيه ما يدل على الغسل ولو أريد المسح لقال عليها (قوله ولا يمسح على التعلين) أي لا يكفي بالمسح  
عليها كما في التعلين وأشار بذلك إلى ما روي عن علي وغيره من الصحابة أنهم مسحوا على  
تعلينهم في الوضوء ثم صلوا في ذلك حديث مرفوع آخر حه أبو داود وغيره من حديث  
المغيرة بن شعبة لكن ضعفه عبد الرحمن بن مهدي وغيره من الأئمة واستدل الطحاوي  
على عدم الاجزأ بما لا يجاع على أن الخلفين إذا تحرقا حتى تبدوا القدمان أن المسح لا يجزئ عليهما

قال فكذلك النعلان لانهم لا يفسدان القديمين انتهى وهو استدلال صحيح لكنه منازع  
في نقل الاجماع المذكور وليس هذا موضع بسط هذه المسئلة ولكن نشير الى ملخص منها فقد  
تمسك من الكافي بالمسح بقوله تعالى وارجلكم عطف على وامسحوا برؤوسكم فذهب الى  
ظاهرها جماعة من الصحابة والتابعين فحكى عن ابن عباس في رواية ضعيفة والثابت عنه خلافه  
وعن عكرمة والسجعي وقادة وهو قول الشيعة وعن الحسن البصري الواجب الغسل  
أو المسح وعن بعض أهل الظاهر يجب الجمع بينهما ووجه الجمهور والاحادث الصحة المذكورة  
وغيرها من فعل النبي صلى الله عليه وسلم فانه بيان المراد وأجابوا عن الآية بأجوبة منها انه  
قضى وأرجلكم بالنصب عطفًا على أيديكم وقيل معطوف على حمل برؤوسكم كقوله يا جبال أو  
معه والطير بالنصب وقيل المسح في الآية محمول على المسح على الخفين فمما قرأه الخنزير  
على مسح الخفين وقراءة النصب على غسل الرجلين وقيل ذلك أو بكرى العري تقرر برأينا  
فقال ما لخصه بين القراءتين تعارض ظاهر والحكم فيما ظاهرا التعارض انه ان لم يكن العمل  
بهما واجب والا عمل بالقدرا لم يمكن ولا يتأتى الجمع بين الغسل والمسح في عضو واحد في حالة  
واحدة لانه يؤدي الى تكرار المسح لان الغسل يتضمن المسح والامر المطلق لا يقتضي التكرار  
ففي أن يعمل بهما في حالين توافقا بين القراءتين وعلا بالقدر الممكن وقيل انما عطف على  
الرؤوس المسحوحة لانها مظنة لكثرة صب الماء عليها فلغى الاسراف عطفك وليس المراد انها  
تمسح حقيقة ويدل على هذا المراد قوله الى الكعبين لان المسح رخصة فلا يقيد بالثابت ولا ان  
المسح يطلق على الغسل الخفيف يقال مسح على أطراف قبل ركعة ذكرنا أو زيد القنوي وابن  
قتيبة وغيرهما (قوله عبيد بن جريح) هو مدني مولى بني تميم وليس منه وبين ابن جريح الفقيه  
المكي مولى بني أمية نسب وقد تقدم في المقدمة ان الفقيه هو عبد الملك بن عبد العزيز بن  
جريح فقد بطن أن هذا عهده وليس كذلك وهذا الاسناد كله مديون وفيه رواية الاقران لان  
عبيد او عبيد انا لعين من طبقة واحدة (قوله أربعا) أي أربع خصال (قوله لم أرا أحدا)  
من أصحابي (أي أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والمراد بعضهم والظاهر من السابق  
انفراد ابن عمر عاز كردون غيره عن رأيهم عبيد وقال المازري يحتمل ان يكون مراده لا يصنعون  
غيره مجمعة وان كان يصنع بعضها (قوله الاركان) أي أركان الكعبة الاربع وظاهره ان  
غير ابن عمر من الصحابة الذين رأيهم عبيد كانوا يستولون الاركان كلها وقد صدق ذلك عن معاوية  
وابن الزبير وسأني الكلام على هذه المسئلة في الحج ان شاء الله تعالى (قوله السبئية) بكسر  
المهمله هي التي لا شعر فيها مستقمة من السبب وهو الخلق فالة في التهذيب وقيل السبب جلد  
البقر المدبوغ بالقرظ وقيل بالسبب بضم أوله وهو يتدبغ به فالة صاحب المنتهى وقال  
الهروري قبل لها سبئية لانها ان نسبت بالباغ أي لانت به يقال رطبة منسبية أي لينة (قوله  
تصبغ) بضم الموحدة وحكى قصها وكسر ها وهل المراد صبغ الثوب أو الشعر رأيت الكلام على  
ذلك حيث ذكره المصنف في كتاب اللباس ان شاء الله تعالى (قوله أهل الناس) أي رفعوا  
أصواتهم بالتلبية من أول ذي الحجة (قوله ولم يهل أنت حتى كان أول يوم التروية  
أي الثامن من ذي الحجة وصراده فتمهل أنت حيثن وتبين من جواب ابن عمر أنه كان لا يهل حتى

حدثنا عبد الله بن يوسف  
قال أخبرنا مالك عن سعيد  
المقبري عن عبيد بن جريح  
أنه قال لعبد الله بن عمر رأيت  
عبيد الرحمن رأيتك تصنع  
أربعا لم أرا أحدا من أصحابك  
يصنعها قال وما هي يا ابن  
جريح قال رأيتك لأتس  
من الأركان الاربعة  
ورأيتك تلبس النعال السبئية  
ورأيتك تصبغ بالصفرة  
ورأيتك اذا كنت بمكة أهل  
الناس اذاروا الهلال ولم  
تمهل أنت حتى كان يوم  
التروية

١٦٦  
٤ تم سن  
تحفة  
٧٢١٦



ربك قاصدا الى معنى وساقى الكلام على هذه المسئلة أيضا في الحج ان شاء الله تعالى **(قوله قال عبد الله)** أي ابن عمر مجيبا العبد وللصنف في اللباس فقال له عبد الله بن عمر **(قوله العيايين)** تنبئة عيان والمراد بهما الركن الاسود الذي يسمونه من مقابلة الصفا وقيل للاسوديين تغلبا **(قوله فاني أحب ان أصبغ)** ولاكنتمهي والباقي فانا أحب كالتى قبلها وسباقى باقى الكلام على هذا الحديث في كتاب اللباس ان شاء الله تعالى **(قوله باب التيمم)** أي الابتداء بالميم **(قوله اجعل)** هو ابن عليه وخاله هو الخذاء والاسناد كله بصرون **(قوله في غسل)** أي في صفة غسل اليدين وهو زينت عليها السلام كما ساقى تحقيقه في كتاب الجنائز ان شاء الله تعالى وأورد المصنف من الحديث طرفا ليس به المراد بقول عائشة بعجه التيمم اذ هو لفظ مشترك بين الابتداء بالميم وتغطاى النبي بالميم والتيمم وقصد الميم فبان بتحديث ام عطية ان المراد بالظهور الاول **(قوله سمعت أبي)** هو سليمان بن أسود الحارثي الكوفي أو السعته مشهور بكنيته أكثر من اسمه وهو من كبار التابعين كشيخه مسروق فهم اقرب من ان أشعث وشعبة قريشان وهم من كبار تابعي التابعين **(قوله كان بعجه التيمم)** قيل لانه كان يحب النعال الحسن اذا حجاب الميم أهل الجنة وزاد المصنف الصلاة عن سليمان بن حرب عن شعبة ما استطاع فصبه على الحافظة على ذلك ما لم يمنع مانع **(قوله في تغل)** أي ليس تغل وتجله أي ترجل شعره وهو نسر يصح ودهنه قال في المشارف رجل شعره اذا مشطه بماء أو دهن للميم ورسول الشافعي وعبد الملقب زاد أو دواود عن مسلم بن ابراهيم عن شعبة وسواكه **(قوله في شأنه كله)** كذا لاكثر من الرواة بغير واو وفي رواية في الوقت بابات الواو وهي التي اعتد لها صاحب المعدة قال الشيخ تقي الدين هو عام مخصوص لان دخول الخلاء والنزوح من المسجد ونحوهما يبدأ فيها باليسار افتى وتأكدا لسان بقوله كله يدل على التعميم لان التأكيديرفع الجواز فيمكن ان يقال حقيقة الشأن ما كان فعلا مقصودا وما يستحب فيه التيسر ليس من الافعال المقصودة بل هي اما تزكوا وما غير مقصودة وهذا كله على تقدير اتمام الواو واما على اسقاطها فقوله في شأنه كله متعلق بعجه لانه لا ينعى أي بعجه في شأنه كله التيمم في تغل الى آخره أي لا يترك ذلك سفرا ولا حضرا ولا في فراغه ولا شغله ونحو ذلك وقال الطبري قوله في شأنه بدل من قوله في تغل بعادة العامل قالوا كانه ذكر التعل المتعلقة بالرجل والرجل المتعلقة بالأس والظاهر لو لكونه مفتاح أبواب العبادة فكأنه عليه على جميع الاعضاء فيكون كيدل الكل من الكل **(قلت)** ووقع في رواية مسلم بتقديم قوله في شأنه كله على قوله في تغل الى آخره وعليها شرح الطبري وجميع ما قلناه مبنى على ظاهر السياق الوارد هنا لكن بين المصنف الاطعمة من طريق عبد الله بن المبارك عن شعبة ان أشعث وشعبة كان يحدث به تارة مقتصر على قوله في شأنه كله وتارة على قوله في تغل الى آخره وزاد الاسماعيلي من طريق غندر عن شعبة ان عائشة ايضا كانت تجعله تارة وتسمه أخرى فعلى هذا يكون أصل الحديث ما ذكر من التعل وغيره ورواه غيره ورواه مسلم من طريق أبي الاحوص وابن ماجه من طريق عمرو بن عبد كلاهما عن أشعث بدون قوله في شأنه كله وكان الرواية المختصرة على في شأنه كله من الرواية المأخوذة ووقع في رواية لمسلم في طهوره وتغله بفتح النون واسكان التين أي هيئة تغل وفي رواية ابن ماعان في مسلم وتغله بفتح العين وفي الحديث

قال عبد الله أما الاركان فاني لم أرسول الله صلى الله عليه وسلم يس الى العيايين وأما النعال السببة فاني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس النعال التي ليس فيها شعروا وشعرا فيها فاني أحب ان ألبسها وأما الصفرة فاني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغ بها فاني أحب ان أصبغ بها وأما الاهلال فاني لم أرسول الله صلى الله عليه وسلم يهل حتى تتبع به راحلته

\*باب\* التيمم في الوضوء  
والغسل - حدثنا مسدد  
قال حدثنا ابي جعفر  
حدثنا خالد بن حفص بن  
سيرين عن أم عطية قالت  
قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لمن في غسل  
أشعث ابدأن بيمينها ومواضع  
الوضوء منها - حدثنا حفص  
ابن عمر قال حدثنا شعبة قال  
أخبرني أشعث بن سلم قال  
سمعت أبي عن مسروق عن  
عائشة قالت كان النبي صلى  
الله عليه وسلم بعجه التيمم  
في تغله وترجله وطهوره  
وفي شأنه كله

١٦٨

ع

تحفة

٩٧٦٥٧

تغ

١٠٦/٢

\* (باب) \* القاسم الوضوء  
إذا حانت الصلاة وقالت  
عائشة حضرت الصبح فالتمس  
الماء فلم يوجد فنزل التيمم  
\* حدثنا عبد الله بن يوسف  
قال أخبرنا مالك عن  
إسحاق بن عبد الله بن أبي  
طه عن أنس بن مالك قال  
رأيت النبي صلى الله عليه  
وسلم وحانت صلاة العصر  
فالتمس الناس الوضوء فلم  
يجدوا فأبى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وضوء  
فوضع رسول الله صلى الله  
عليه وسلم في ذلك الإناء يده  
وأمر الناس أن يتوضؤا منه  
قال فرأيت الماء ينبع من  
تحت أصابعه حتى وضؤا من  
عند آخرهم

١٦٩

٢٣٥  
نحة

٢٠١

استحب السداء بشق الرأس الأيمن في التبرجل والفسل والخلق ولا يقال هو من باب الإزالة  
فيسد آفیه بالأسير يسل هو من باب العبادة والتزيين وقد ثبت الابتداء بشق الأيمن في الخلق كما  
ساقى قرباء وفيه البدء بالرجل اليمنى في التعل وفي إزالة البسري وفيه البدء باليد اليمنى في  
الوضوء وكذا الرجل والشق الأيمن في الفسل واستدل به على استحباب الصلاة عن عيينة الإمام  
وفي ميمنة المسجد وفي الأصل والشرب باليمين وقد رده المصنف في هذه المواضع كلها قال  
النووي قاعدة الشرع المستقرة استحباب البدء باليمين في كل ما كان من باب التكرم والتزيين  
وما كان بضدهما استحب فيه التيسر قال واجمع العلماء على أن تقدم اليمين في الوضوء سنة من  
خالقها فإياه الفضل وتم وضوءه انتهى ومراده العلماء أهل السنة والافتداهب الشعة الوجوب  
وعطى المرتضى منهم فنسبه للشافعي وكانه ظن أن ذلك لازم من قوله بوجوب الترتيب لكنه لم  
يقبل بذلك في الدين ولا في الرجلين لأنها بمنزلة العضو الواحد ولا هم جمعاً في لفظ القرآن لكن  
يشكل على استحباب حكمهم على الماء بالاستعمال إذا اتقل من يده إلى يده أخرى مع قولهم بأن الماء  
مادام مرتدداً على العضو لا يسمى مستعملاً وفي استدلالهم على وجوب الترتيب بأنه لم يقل أحد  
في صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم أنه وضأ من كساو كذلك لم يقل أحد بتقديم البسري  
على اليمنى ووقع في البيان للعمري والتبريد للبدني نسبة القول بالوجوب إلى الفقهاء السبعة  
وهو تعصيف من الشيعة وفي كلام الرافعي ما يوهم أن أحدًا لم يوجب بوجبه ولا يعرف ذلك عنه بل  
قال الشيخ الموفق في المغني لا نعلم في عدم الوجوب خلافاً (قوله) باب القاسم الوضوء) بفتح الواو أي  
طلب الماء للوضوء إذا حانت بالمهمة أي قربت الصلاة المراد الوقت الذي يوقع فيه (قوله) وقالت  
عائشة) هذا طرف من حديثها في قصة نزول آية التيمم وسيأتي في كتاب التيمم أن شاء الله تعالى  
وساقه هنا بلفظ عروين الحديث عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن هو موصول عنده في  
تفسيره المأثدة قال ابن المنبر أراد الاستدلال على أنه لا يجب طلب الماء للظهور قبل دخول الوقت  
لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسكر عليهم التأخير فدل على الجواز (قوله) فالتمس) بالضم على  
البناء للمفعول وللكنهية في القسوا (قوله) وحان) والكنهية وحانت والواو الحال بتقدير قد  
(قوله) الوضوء) بفتح الواو أي الماء الذي يتوضأ به (قوله) فلم يجدوا) والكنهية فلم يجدوه من زيادة  
الضمير (قوله) فأبى) بالضم على البناء للمفعول وبين المصنف في رواية قتادة أن ذلك كان بأمره  
وهو ساق بالمسألة (قوله) بوضوء) بالفتح أي بأية ما يتوضأ به ووقع في رواية ابن المبارك أنه  
رجل يفتح فيه ماء يسير فغران يسط على الله عليه وسلم فيه كنهه فضم أصابعه ونحوه في رواية  
جدة الثانية في باب الوضوء من الخضب (قوله) ينسج) بفتح آو وضوءه الموحدة ويجوز كسرها  
وفتحها وسيأتي الكلام على فوائد هذا الحديث في كتاب علامات النبوة مستوعباً إن شاء  
الله تعالى (قوله) حتى وضؤا من عند آخرهم) قال الكرماني حتى للتدرج ومن البيان أي  
توضأ الناس حتى وضؤا الذين عند آخرهم وهو كتابة عن جميعهم قال وعندي عن في لأن عند  
وإن كانت نظرية الخاصة لكن المبالغة تقتضي أن تكون المطلق النظرية فكانت قال الذين  
هم في آخرهم وقال النبي المعنى وضؤا التيمم حتى وصلت النبوة إلى الآخر وقال النووي من  
هنا يعني إلى وهي لقصة وتعبه الكرماني بأنها شاة قال ثم إن إلى لا يجوز أن تدخل على عند

ويزن عليه وعلى ما قال النبي ان لا يدخل الاخير لكن ما قاله الكرماني من ان الى لا تدخل على  
عندنا يزن مثله في من اذا وقعت جمعي الى وعلى توجيه النووي يمكن ان يقال عندنا يزن وفي  
الحديث دليل على ان المواصلة مشروعة عند الضرورة لمن كان في مائه فضل عن وضوءه وفيه ان  
اغتراف المتوضي من الماء القليل لا يصير الماء مستعملا واستدل به الشافعي على أن الامر بفعل  
اليدقبل ادخالها الاياه امر نذير لا حتم (تنبه) قال ابن بطال هذا الحديث يعني حديث نبي  
الماء مشهده جمع من العجاجة الا انه لم يرو الا من طريق أنس وذلك لطول عمره واطلب الناس علو  
السند كذا قال وقد قال القاضي عياض هذه القصرة واهل العدد الكثيرين الثقات عن الجهم  
الفسيري عن الكافة متصلا عن جملة من العجاجة بل لم يور عن أحد منهم أنكار ذلك فهو ملحق  
بالقطعي من مجيزاته انتهى فانظر كم بين الكلامين من التفاوت وسخر هذا الموضع في كتاب  
علامات النبوة ان شاء الله تعالى (قوله باب الماء) أي حكم الماء الذي يغسل به شعر الانسان أشار  
المصنف الى أن حكمه الطهارة لان الغسل قد يقع في ماله غسله من شعره فلو كان نجسا لنجس  
الماء لاجل قاته ولم يقل أن النبي صلى الله عليه وسلم تجنب ذلك في اغتساله بل كان يخلل أصول شعره  
كما سأتى وذلك يفضي غالبا الى تناثر بعضه فدل على طهارته وهو قول جمهور العلماء وكذا قاله  
الشافعي في القدم ونص عليه في الجديد أيضا وصححه جماعة من أصحابه وهي طريقة الخراسانيين  
وصحح جماعة القول بتنجيسه وهي طريقة العراقيين واستدل المصنف على طهارته بما ذكر من  
الحديث المرفوع وتعقب بان شعر النبي صلى الله عليه وسلم مكرم لا يقاس عليه غيره وقضه  
ابن المنذر والخطابي وغيرهما بان الخصوصية لا تنبئ الا بدليل والاصل عدمه قالوا يزن  
القائل بذلك أن لا يخرج على طهارة النبي بان عائشه كانت تفرق من توبه صلى الله عليه وسلم لا يمكن  
ان يقال له منه طاهر فلا يقاس عليه غيره والحق ان حكمه حكم جميع المكافين في الاحكام  
التكليفية الا فيما يخص بدليل وقد تكاثرت الأدلة على طهارة فضله وعده الأمة ذلك في خصائصه  
فلا يلتفت الى ما وقع في كتب كثير من الشافعية مما يخالف ذلك فقد استقر الامر بين أنهم على  
القول بالطهارة هذا كله في شعر الاخي أما شعر الحيوان غير المأكول المذكي ففيه اختلاف  
مبنى على ان الشعر هل تحله الحياة فينجس بالموت أولا فالأصح عند الشافعية انه نجس بالموت  
وذهب جمهور العلماء الى خلافه واستدل ابن المنذر على أنه لا تحله الحياة فلا ينجس بالموت ولا  
بالانفصال بانهم أجمعوا على طهارة ما يجز من الشاة وهي حية وعلى نجاسة ما يقطع من اعضائها  
وهي حية فدل ذلك على التفرقة بين الشعر وغيره من أجزاءها وعلى التسوية بين حالي الموت  
والانفصال والله أعلم وقال الغزوي في شرح السنة في قوله صلى الله عليه وسلم في شاة ميمونة انما  
حرم أكلها يستدل لمن ذهب الى أن ما عدا ما يؤكل من اجزاء الميتة لا يحرم الاتقاع به اه  
وسياتي الكلام على ريش الميتة وعظمها في باب مفرد من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى (قوله)  
وكان عطاء هذا التطبيق وصله محمد بن اسحق الفاكهي في اخبار مكة بسند صحيح الى عطاء وهو  
ابن أبي رباح انه كان لا يرى بأسا بالاتقاع بشعر الناس التي تخلق عن (قوله وسور الكلاب) هو  
بالجر عطاء على قوله الماء والتقدير وبأسور الكلاب أي ما حكمه وسور البقية وانظروا من

\*(باب) الماء الذي يغسل  
به شعر الانسان وكان  
عطاء لا يرى به بأسا نقتض  
منها الخيوط والحبال وسور  
الكلاب وعمره في المسجد

تغ

١٠٧/٢

تق

٩٠٧/٢

وقال الزهري اذا ولغ الكلب في اناء ليس له وضوء غيره توضأ به وقال سفيان هذا الفقه بعينه يقول الله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا وهذاماء في النفس منه شيء يتوضأ به ويتميم

حدثنا مالك بن اسمعيل قال حدثنا اسرائيل

تحفة عن عاصم عن ابن سيرين

قال قلت لعبيدة عن دنان

شعر النبي صلى الله عليه وسلم

أصنأه من قبل أنس أو من قبل أهل أنس فقال لأن

تكون عندي شعر قمصه

أحب إلى من الدنيا وما فيها

حدثنا محمد بن عبد الرحيم

قال حدثنا سعد بن سليمان

قال حدثنا عباد عن ابن

عون عن ابن سيرين عن

أنس أن النبي صلى الله

عليه وسلم لما حلل رأسه كان

أبو طلحة أول من أخذ من

شعره

٩٧٩

تحفة

٩٤٦٢

تصرف المصنف أنه يقول بطهارته وفي بعض النسخ بعد قوله في المسحود اكلمها وهو من إضافة المصدر إلى الفاعل **(قوله)** وقال الزهري اذا ولغ الكلب جمع المصنف في هذا الباب بين مستلئين وهذا حكم شعرا لا ذي وسور الكلب فذكر الترجة الاولى وأثرها معهما ثم بالناية وأثرها معهما ثم رجع إلى دليل الاولى من الحديث المرفوع ثم في بآلة النائية وقول الزهري هذارواه الوليد بن مسلم في مصنفه عن الأوزاعي وغيره عنه ولتظله جمعت الزهري في اناء ولغ فيه كلب فلم يجدوا ماء غيره قال يتوضأ به وأخرجه ابن عبد البر في التمهيد من طريقه بسند صحيح **(قوله)** وقال سفيان المنبأ إلى الذهن انه ابن عبيدة لكونه معروفا بالرواية عن الزهري دون الثوري لكن المراد به هنا الثوري فان الوليد بن مسلم عقب أثر الزهري هذا بقوله فذكر ذلك لسفيان الثوري فقال والله هذا الفقه بعينه فذكره وزاد بعد قوله شيء فأرى ان يتوضأ به ويتميم فحكي الثوري الاخذ بالالة اليوم فقهاوه إلى التي تضمنها قوله تعالى فلم تجدوا ماء لكونها انكرت في سياق التي فتم ولا يتخص الأدليل وتنجيس الماء ولو لغ الكلب فيه غير متفق عليه بين أهل العلم وزاد من رواية التميم احتياطاً وتعقبه الأسماعيلي بان اشتراطه جواز التوضؤ به اذا لم يجد غيره يدل على تنجيسه عنده لان الظاهر يجوز التوضؤ به مع وجود غيره وأجيب بان المراد ان استعمال غيره يتمم بحتاف فيه أولى فاما اذا لم يجد غيره فلا يدل عنه وهو بعبق طهارته إلى التيميم وأما تنجيسه في التيميم بعد الوضوء به فلا نرى أنه مأمور به في ذلك فلهذا لا يخلو من استعماله ان يكون جسده طاهراً بلا شك فصيبر استعماله مسكوكاً في طهارته ولهذا قال بعض الأئمة الاولى ان يريق ذلك الماء ثم يتمم والله أعلم **(تنبيه)** وقع رواية أبي الحسن القاسبي عن أبي زر بدماروزي في حكاية قول سفيان بقول الله تعالى فان لم تجدوا ماء وكذا احكامه أبو نعير في المستخرج على البخاري وفي باقي الروايات فلم تجدوا وهو الموافق للتلاوة وقال القاسبي وقد ثبت ذلك في الاحكام لاسمعيل القاضي يعني بإسناده إلى سفيان قال وما أعرف من قرأ بذلك قلت لعل الثوري حكاه بالمعنى وكان يرى جواز ذلك وكان هذا هو الذي جر المصنف أن يأتي بمثل هذه العبارة في كتاب التيميم كما سبأني ان شاء الله تعالى **(قوله)** عن عاصم هو ابن سليمان وابن سيرين هو محمد وعبيدة هو ابن عمرو السلمي أحد كبار التابعين المخضرمين أسلم قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بستين ولم يره **(قوله)** من شعر النبي صلى الله عليه وسلم (أي شيء) **(قوله)** اصنأه أي حصل لنا من جهة أنس بن مالك وأراد المصنف ما يرد هذا الاثر تقريراً الشعر الذي حصل لأبي طلحة كما في الحديث الذي يليه في عسك آل بيته إلى أن صاروا لوليه منه لان سيرين والدمجد كان مولى أنس بن مالك وكان أنس ربيب أبي طلحة ووجه الالة على الترجة ان الشعر طاهر والا لما حفظوه ولا غنى عبيدة ان يكون عنده شعرة واحدة منه واذا كان طاهراً فالماء الذي يغسل به طاهر **(قوله)** حدثنا عباد هو ابن عباد المهلب وقد نزل البخاري في هذا الاسناد له قد سمع من شيخ شيخه سعد بن سليمان بل سمع من أبي عاصم وغيره من أصحاب ابن عون فوقع بينه وبين ابن عون واحدهما بينه وبينه ثلاثة أنفس **(قوله)** لما حلل رأسه أي أمره الخلاق خلفه فاضاف الفعل المجازا وكان ذلك في حجة الوداع كما سبنيته **(قوله)** كان أبو طلحة يعني الانصاري زوج أم سليم

والدة أنس وقد أخرج أبو عوانة في صحيحه هذا الحديث من طريق سعد بن سليمان المذكوريين  
 عماسقة محمد بن عبد الرحيم ولفظه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر الخلاق خلق رأسه  
 ودفع إلى أبي طهة الشق الايمن ثم خلق الشق الآخر فأخبره ان يقسمه بين الناس ورواه مسلم من  
 طريق ابن عيينة عن هشام بن حسان عن ابن سيرين بلقظ لما روى الجيرة ونحوه نكته ناول الخالق  
 شقه الايمن فخلقته ثم دعا أبا طهة فاعطاه اياه ثم ناوله الشق الايسر فخلقته فاعطاه أبا طهة فقال  
 اقسمه بين الناس وله من رواية حفص بن غياث عن هشام انه قسم الايمن فمخ يله وفي لفظ  
 فوزعه بين الناس الشعرة والشعرتين وأعطى الايسر أم سليم وفي لفظ أبا طهة ولا تناقض في  
 هذه الروايات بل طريق الجمع بينهما ناول أبا طهة كلاما من الشقين فاما الايمن فوزعه أبو طهة  
 بامر له وأما الايسر فاعطاه لام سليم وزجته بأمره صلى الله عليه وسلم أيضا زاد أحد في رواية له  
 لتجعل في طهارها على هذا الفاظهم في قوله يقسمه في رواية أبي عوانة يعود على الشق الايمن وكذا  
 قوله في رواية ابن عينة فقال اقسمه بين الناس قال النووي فيه استحباب البداءة بالشق الايمن  
 من رأس المخلوق وهو قول الجمهور وخلافه لا يخلو في حقه وفيه طهارة شعر الأديمي به قال الجمهور  
 وهو الصحيح عندنا وفيه التبرك بشعره صلى الله عليه وسلم وجواز اقتائه وفيه المواساة بين  
 الاصحاب في العطية والهدية أقول وفيه ان المواساة لا تستلزم المساواة وفيه تنفصل من يتولى  
 التفرقة على غيره قال واختلفوا في اسم الخالق فالصحيح انه معمر بن عبد الله كما ذكره البخاري  
 وقبله هو خراش ابن أمية وهو عجمي اه والصحيح ان خراش كان الخالق بالخدمية والله أعلم  
 ووقع هنا في رواية ابن عساكر قبل ايراد حديث مالك باب اذا شرب الكلب في الاناء (قوله اذا  
 شرب) كذا هو في المطا والمشهور عن أبي هريرة من رواية جمهور أصحابه عنه اذا ولغ وهو المعروف  
 في اللغة يقال ولغ بلغم الفتح فيها اذا شرب بطرف لسانه أو أدخل لسانه فيه فركه وقال ثعلب هو  
 ان يدخل لسانه في الماء وغيره من كل مائع فيحركه زاد ابن درستويه شرب أو لم يشرب وقال ابن مكي  
 فان كان غير مائع يقال لعقه وقال المطرزي فان كان فارغا يقال لحسه واذى ابن عبد البر ان لفظ  
 شرب لم يروه الا مالك وان غيره رواه بلقظ ولغ وليس كما ادعى فقد رواه ابن خزيمة وابن المنذر من  
 طريقين عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة بلقظ اذا شرب لكن المشهور عن  
 هشام بن حسان بلقظ اذا ولغ كذا أخرجه مسلم وغيره من طريق عنه وقدرناه عن أبي الزناد  
 شيخ مالك بلقظ اذا شرب ورواه عن أخرجه الجوزقي وكذلك المغيرة بن عبد الرحمن أخرجه  
 أبو يعلى نعم وروى عن مالك بلقظ اذا ولغ أخرجه أبو عبيد في كتاب الطهورة عن اسمعيل بن عمر  
 عنه ومن طريقه أورده الاسماعيل وكذا أخرجه الدارقطني في المطا تله من طريق أبي علي  
 الحنفى عن مالك وهو في نسخة صحيحة من سنن ابن ماجه من رواية روح بن عباد عن مالك أيضا  
 وكان ثابرا الزناد حدث به باللفظين لتقاربهما في المعنى لكن الشرب كما بينا أخص من الولوغ فلا  
 يقوم مقامه ومفهوم الشرط في قوله اذا ولغ يقتضى قصر الحكم على ذلك لكن اذا قلنا ان الأمر  
 بالنقل للتخصيص يتعدى الحكم إلى ما اذا لحس أو لفق مثلاً ويكون ذكر الولوغ الغالب وأما  
 الخاق باقي أعضائه كده ورجله فالذهب المنصوص انه كذلك لانه أشرفها فيكون الباقي من  
 باب الأولى وخضه في القديم الأولى وقال النووي في الروضة انه وجهه شاذ في شرح المذهب

«باب» اذا شرب الكلب  
 في أناء أحدكم فليغسله  
 سبعاً «حدثنا عبد الله  
 ابن يوسف عن مالك عن أبي  
 الزناد عن الأعرج عن أبي  
 هريرة أن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قال اذا  
 شرب الكلب

١٧٢  
 م وسئل  
 تحفة

١٢٧٩٩

قوله ابن مكي في نسخ حذف  
 ابن خليهر اه معصيه

انه القوى من حيث الدليل والاولوية المذكورة قد تنفع لكونه محل استعمال النجاسات  
 (قوله في اناء أحدم) ظاهره العموم في الآتية ومفهومه يخرج الماء المستنقع مثلاً ربه قال  
 الا راى مطلقاً لكن اذا قلنا ان الغسل للتنجيس يجري الحكيم في القليل من الماء دون الكثير  
 والاضافة التي في اناء أحدم بلقي اعتبارها بتألان الطهارة لا توقف على ملكه وكذلك قوله  
 فليغسله لا توقف على ان يكون هو الفاسل وزاد مسلم والنسائي من طريق علي بن مسهر عن  
 الأعشى عن أبي صالح وأبي رزين عن أبي هريرة في هذا الحديث فله ربه وهو يقوى القول بان  
 الغسل للتنجيس اذا المراق أعم من ان يكون ماءً وطعاماً فلو كان طاهراً لم يؤمر بإراقته للهوى عن  
 اضاعة المال لكن قال النسائي لأعلم أحداً تابع علي بن مسهر على زيادة قلعه ربه وقال جزء السكاني  
 انها غير محفوظة وقال ابن عبد البر لم يذكرها الحفاظ من أصحاب الاعشى كابي معاوية وشعبة  
 وقال ابن منده لا تعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم بوجه من الوجوه الا عن علي بن مسهر بهذا  
 الاسناد قلت قد ورد الامر بالاراقة ايضاً من طريق عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً أخرجه ابن عدى  
 لكن في رفعه نظراً للصحيح انه موقوف وكذلك كرا لاراقة جاذب زبدي عن أيوب عن ابن سيرين عن  
 أبي هريرة موقوفاً واستانده صحيح أخرجه الدارقطني وغيره (قوله فليغسله) يقتضي الفور لكن  
 حمله الجهموع على الاستحباب الا ان أراد ان يستعمل ذلك الاناء (قوله سبعا) أى سبع مراراً ولم  
 يبق في رواية مالك الترتيب ولم يثبت في شيء من الروايات عن أبي هريرة الا عن ابن سيرين على ان  
 بعض أصحابه لم يذكره وروى أيضاً عن الحسن وأبي رافع عند الدارقطني وعبد الرحمن والد  
 السدي عند الزاوي واختلفت الرواة عن ابن سيرين في محل غسله الترتيب فليسلم وغيره من طريق  
 هشام بن حسان عنه وأولاهن وهي رواية الأكثرين ابن سيرين وكذا في رواية أبي رافع المذكورة  
 واختلف عن قتادة عن ابن سيرين فقال سعد بن بشير عنه وأولاهن أيضاً أخرجه الدارقطني وقال  
 أنان عن قتادة السابعة أخرجه أبو داود وللشافعي عن سفيان عن أيوب عن ابن سيرين وأولاهن  
 أو أحدهن وفي رواية السدي عن الزاوي أحدهن وكذا في رواية هشام بن عروة عن أبي الزناد عنه  
 فطريق الجمع بين هذه الروايات ان يقال أحدها من مهمة وأولاهن والسابعة معينة وأوان كانت  
 في نفس الخبر فهي للتخصيص يقتضي حمل المطلق على المقيدان يحمل على أحدهما لان فيه زيادة على  
 الرواية المعينة وهو الذي نص عليه الشافعي في الأم والبوليطي وصرح به المرعشي وغيره من  
 الصحابة وذكر ابن دقيق العيد والسبكي مجتاً وهو مضمون كذا كرأوا ان كانت أو شكا من  
 الراوي فرواية من عين ولم يشك أولى من روايته من أوسع فيقتضي النظر في الترجيح بين رواية  
 أولاهن ورواية السابعة ورواية أولاهن أرجح من حيث الأثرة والاحتياط ومن حيث المعنى  
 أيضاً لان ترتيب الأخيرة يقتضي الاحتياج الى غسله أخرى لتطبيقه وقد نص الشافعي في حرملة  
 على ان الاولى أولى والله أعلم وفي الحديث دليل على ان حكم النجاسة يتعدى عن محلها الى  
 ما يجاورها بشرط كونه مأثراً وعلى تنجيس المأثعات اذا وقع في جزء منها نجاسة وعلى تنجيس الاناء  
 الذي يصل بالمائع وعلى ان الماء القليل نجس بوقوع النجاسة فيه وان لم يتغير لوانه ولو غلب الكلب  
 لا يغير الماء الذي في الاناء غالباً وعلى ان ورود الماء على النجاسة يخالف ورودها عليه أمر بإراقة  
 الماء لو ردت عليه النجاسة وهو حقيقة في اراقة جميعه وأمر بغسله وحقيقته تتأدى بما يسمى

في اناء أحدم فليغسله سبعا

غسلا ولو كان ما يغسل به أقل مما أريق » (قائدة) \* خالف ظاهر هذا الحديث المالكية والحنفية  
 فأما المالكية فلم يقولوا بالترتيب أصلا مع إيجابهم التسبيع على المشهور عندهم لأن الترتيب  
 لم يقع في رواية مالك قال القرافي منهم قد بحث فيه الأحاديث فالحجج منهم كيف يقولوا بها  
 وعن مالك رواية أن الأمر بالتسبيع للتبذير والمعروف عند أصحابه أنه لا وجوب ولكنه للتبذير  
 ليكون الكلب طاهرا عندهم وأبدي بعض متأخريهم له حكمة غير التحجس كما سأقضي وعن مالك  
 رواية بأنه نجس لكن قاعده أن الماء لا ينجس إلا بالتغير فلا يجب التسبيع للنجاسة بل للتبذير  
 لكن يرد عليه قوله صلى الله عليه وسلم في أول هذا الحديث فيما رواه مسلم وغيره من طريق محمد بن  
 سيرين وهما بن منبه عن أبي هريرة طهورا ناء أحدكم لأن الطهارة تستعمل إما عن حدث أو  
 خبث ولا حدث على الأناء فتعين الخبث وأوجب منع الحصر لأن التيمم لا يرفع الحدث وقد قيل له  
 طهورا للمسلم ولأن الطهارة تطلق على غير ذلك كقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وقله  
 صلى الله عليه وسلم السواك مطهرة للجم وال جواب عن الأول بأن التيمم ناشئ عن حدث فلما قام  
 مقام ما يظهر الحدث سمي طهورا ومن يقول بأنه يرفع الحدث يمنع هذا الإبراد من أصله والجواب  
 عن الثاني أن الضابط للشرع إذا دارت بين الحقيقة والغوية والشرعية حلت على الشرعية إلا  
 إذا قام دليل ودعوى بعض المالكية أن الماء موبوء بالغسل من ولو غه الكلب المنهي عن اتخاذه  
 دون المأذون فيه يحتاج إلى ثبوت تقدم النهي عن الاتخاذ على الأمر بالغسل وإلى قرينة تدل على  
 أن المراد المأذون يؤخذ في اتخاذه لأن الظاهر من اللام في قوله الكلب أنها الجنس أو لتعريف المأذون  
 فيحتاج إلى الذي أنها العهد إلى دليل ومثله تفرقة بعضهم بين السدوي والحضري ودعوى بعضهم  
 أن ذلك مخصوص بالكلب الكلب وإن الحكمة في الأمر بغسله من جهة الطب لأن الشارع اعتبر  
 التسبيع في مواضع منه كقوله صواعلي من سبع قرب وقوله من تسبى بسبع غمرات بحوة وتعقب  
 بأن الكلب الكلب لا يقرب الماء فكيف يؤمر بالغسل من ولو غه وأجاب حنفيا ابن رشد بأنه  
 لا يقرب الماء بعد استحكام الكلب منه ما في ابتدائه فلا يمنع وهذا التعليل وإن كان فيه مناسبة  
 لكنه يستلزم التخصيص بلا دليل والتعليل بالنجس أقوى لأنه في معنى المنصوص وقد ثبت عن  
 ابن عباس التصريح بالغسل من ولو غ الكلب بأنه رجس رواه محمد بن نصر المروزي بأسناد  
 صحيح ولم يصح عن أحد من الصحابة خلافه والمشهور عن المالكية أيضا التفرقة بين أناء الماء  
 فبراق ويغسل وبين أناء الطعام فيؤكل ثم يغسل إلا ما تبعه إلا أن الأمر بالاراقة عام فيجنس الطعام  
 منه بالنهي عن إضاعة المال وعورض بأن النهي عن الإضاعة مخصوص بالأمر بالاراقة ويطرح  
 هذا الثاني بالاجماع على إرافة ما تقع فيه النجاسة من قليل المائعات ولو عظم غنه فثبت أن عموم  
 النهي عن الإضاعة مخصوص بخلاف الأمر بالاراقة وإذا ثبت نجاسة سور مكان أعظم أن  
 يكون النجاسة عنه وألحاجة طارئة ككل المنة مثلا لكن الأول راجح أذهو الأصل ولأنه يلزم  
 على الثاني مشاركة غيره له في الحكم كالهرة مثلا وإذا ثبت نجاسة سور لعينه لم يدل على نجاسة  
 ناقه إلا بطريق القياس كان يقال له أنه نجس ففهم نجس لأنه متعلب منه وللعاب عرقه موقفه  
 أغلب منه فكيف عرقه نجس وإذا كان عرقه نجسا كان بنية نجسا لأن العرق متعلب من البدن  
 ولكن هل يلحق باقي أعضائه بلسانه في وجوب التسبيع والترتيب أم لا تقدمت الإشارة إلى ذلك

من كلام النورى وأما الخفية فلم يقولوا بوجوب السبع ولا الترتيب واعتذر الطحاوى وغيره عنهم بأمر منها كون أى هريرة أفق بثلاث غسلات فثبت بذلك نسخ السبع وتعقب بأنه يحتمل أن يكون أفق بذلك لاعتقاده ندية السبع لا وجوبها أو كان نسي ما رواه ومع الاحتمال لا يثبت النسخ وأيضا فقد ثبت أنه أفق بالغسل سبعة روايه من روى عنه موافقة قيامه روايه أخرج من روايه من روى عنه محالفهم من حيث الاسناد ومن حيث النظر أما النظر فظاهر وأما الاسناد فالموافقة ووردت من روايه جاد بن زيد عن أيوب عن ابن سيرين عنه وهذا من أصح الاسانيد وأما الخالفه فن روايه عبد الملك بن أبى سلمان عن عطاء عنه وهو دون الاول فى القوة بكثير ومنها ان العذرة أشد فى النجاسة من سور الكلب ولم يقيد بالسبع فكيف بالولوغ كذلك من باب الاولى وأجيب بأنه لا يلزم من كونه أشد منه فى الاستعداد أن لا يكون أشد منها فى قتلها بل يفتلح الحكم وبأنه قد ساق فى مقابلة النص وهو فاسد الاعتبار ومنه يصدق ان الامر بذلك كان عند الامر بقتل الكلاب فلما نهى عن قتلها نسخ الامر بالغسل وتعقب بان الامر بقتلها كان فى أوائل الهجرة والامر بالغسل متأخر جدا لأنه من روايه أى هريرة وعبد الله بن مغفل وقد ذكر ابن مغفل أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم بأمر بالغسل وكان اسلامه سنة سبع كاتى هريرة بل ساق مسلم ظاهر فى أن الامر بالغسل كان بعد الامر بقتل الكلاب ومنها الزام الشافعية بإيجاب ثمان غسلات عملا بظاهر حديث عبد الله بن مغفل الذى أخرجه مسلم ولفظه فأخذوا سبع مرات وعرفوه الثامنة فى التراب وفى رواية أحمد بالتراب وأجيب بأنه لا يلزم من كون الشافعية لا يقولون بظاهر حديث عبد الله بن مغفل أن يتركوا هم العمل بالحديث أصلا ورأسلان اعتدرا بالشافعية عن ذلك أن كان متجها فذلك والافضل من الفريقين ما فهم ترك العمل به قاله ابن دقيق العيد وقد اعتذر بعضهم عن العمل به بالإجماع على خلافه ونه نظر لانه ثبت القول بذلك عن الحسن البصرى وبه قال أحمد بن حنبل فى رواية حرب الكرماني عنه ونقل عن الشافعى انه قال هو حديث لم أقف على صحته ولكن هذا لا يثبت العذران وقف على صحته وخبر بعضهم الى الترجيح لحديث أى هريرة على حديث ابن مغفل والترجيح لا يصار اليه مع اسكان الجميع والاخذ بحديث ابن مغفل يستلزم الاخذ بحديث أى هريرة بدون العكس والزيادة من الثقة بقوله ولو سلمنا الترجيح فى هذا الباب لم نقل بالترتيب أصلا لان رواية مالك بدونه أخرج من روايه من أثبتته ومع ذلك فقلنا به أخذ ابن زادة الثقة وجمع بعضهم بين الحديثين بضرب من الجواز فقال لما كان التراب جنسا غير الماس جعل اجتماعهما فى المرة الواحدة معدودا باثنين وتعقب ابن دقيق العيد ان قوله وعرفوه الثامنة التراب ظاهر فى كونه غسلة مستقلة لكن لوقوع التعريف أى أنه قبل ورود الغسلات السبع كانت الغسلات ثمانية يكون اطلاق الغسلة على الترتيب مجازا وهذا الجمع من مرجحات تعين التراب فى الاولى والكلام على هذا الحديث وما يفرق عنه منتشر جدا ويمكن ان يفرق بالتصنيف ولكن هذا القدر كافى فى هذا المختصر والله المستعان (قوله حدثنا الحق) هو ابن منصور والكوسج كما ترجم به أبو نعيم فى المستخرج وعبد الصمد هو ابن عبد الوارث وشيخه عبد الرحمن تكلم فيه بعضهم لكنه مصدق ولم يفرق بهذا الحديث والاسناد منه فصاعدا مدينون وأبو شيحة أبو صالح السمان تابعيان (قوله)

حدثنا الحق قال أخبرنا  
عبد الصمد قال حدثنا  
عبد الرحمن بن عبد الله بن  
ديثار قال سمعت أبى عن  
أبي صالح عن أى هريرة عن  
النبي صلى الله عليه وسلم

١٧٢  
نحلة  
١٢٨٢٥



١٧٤

خت

تحفة

٦٧٠٤

تغ

١٠٩/٢

أن رجلاً رأى كلباً  
ياكل الثرى من العرش  
فأخذ الرجل خفه فجعل  
يعرف له حتى أرواه ففكر  
أنه قد أدخل الجنة وقال  
أجد بن شيب حدثننا أن  
عن يونس عن ابن شهاب قال  
حدثني حجة بن عبد الله عن  
أيسه قال كانت الكلاب  
تقبّل وتدبر في المسجد في  
زمان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فلم يكونوا يرشون  
شامن ذلك حدثننا حفص  
ابن عمر قال حدثنا شعبة عن

١٧٥

م

تحفة

٩٨٦٢

أن رجلاً لم يسم هذا الرجل وهو من بني إسرائيل كاسأني **(قوله يا كل الثرى)** بالملئمة أي يلعق  
التراب الندى وفي المحكم الثرى التراب وقيل التراب الذي أذاب لم يصير طيناً لا زباً **(قوله من)**  
العرش أي بسبب العطش **(قوله يعرف له به)** استدلل به المصنف على طهارة سور الكلب لأن  
ظاهرة أنه سقى الكلب فيه وتعب بان الاستدلال به مبنى على أن شرع من قبلنا شرع لنا وفيه  
اختلاف ولو قلنا به لكان محله فيما لم ينسخ ومع رخصه العنان لا يتم الاستدلال به أيضاً لاحتمال  
أن يكون صبه في شيء فسداه أو غسل خفه بعد ذلك أو لم يلبسه بعد ذلك **(قوله ففكر)** أي  
أتى عليه فجزأه على ذلك بأن قبل عمله وأدخله الجنة وسيأتي بقية الكلام على فوائد هذا الحديث  
في باب فضل سقى الماء من كلب الشرب إن شاء الله تعالى **(قوله وقال أجد بن شيب)** يدفع المجمة  
وكسر الموحدة **(قوله حجة بن عبد الله)** أي ابن عمر بن الخطاب **(قوله كانت الكلاب)** زاد  
أو نعمم والبيهقي في روايته هذا الحديث من طريق أجد بن شيب المذکور موصولاً بصريح  
التعديت قبل قوله تقبل تولد وبعد هاو والعطف وكذا ذكر الأصلي أنها في رواية إبراهيم  
معقل عن البخاري وكذا أخرجهما أبو داود والاعمام على من رواية عبد الله بن وهب عن يونس بن  
يزيد شيخ شيب بن سعد المذکور وعلى هذا فلا حجة فيه لمن استدلل به على طهارة الكلاب  
للافتقار على نجاسة تولها قاله ابن المنبر وتعب بان من يقول أن الكلب يؤكل وإن قول ما يؤكل  
له ظاهر يندفع في نقل الاتفاق لاسما وقد قال جمع بان أوائل الجموعات كلها طاهرة إلا الأذى  
وعن قال به ابن وهب حكاه الاعمالي وغيره وسأني في باب غسل البول وقال المنذرى المراد  
أنها كانت تبول خارج المسجد في مواطنها ثم تقبل وتدبر في المسجد إذ لم يكن عليه في ذلك الوقت  
خلق قال وسعدان ترك الكلاب تناب في المسجد حتى تمتهن بالبول فيه وتعب بان أنه أقبل  
بطهارتها لم يمنع ذلك كافي الهرة والأقرب أن يقال إن ذلك كان في انداء الحال على أصل  
الاباحة ثم ورد الأمر بتكريم المساجد وتطهيرها وجعل الأبواب عليها ويشير إلى ذلك ما زاده  
الاعمالي في روايته من طريق ابن وهب في هذا الحديث عن ابن عمر قال كان عمر يقول يا علي  
صوت اجنبوا اللغو في المسجد قال ابن عمر وقد كنت أبيت في المسجد على عهد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وكانت الكلاب إلى آخره فاشار إلى أن ذلك كان في الابتداء ثم ورد الأمر  
بتكريم المسجد حتى من لغو الكلام وبهذا يدفع الاستدلال به على طهارة الكلب وأما قوله  
في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو وإن كان عاماً في جميع الأزمنة لأنه اسم مضاف لكنه  
مخصوص بمقابل الزمن الذي أمر فيه بصيانة المسجد وفي قوله فلم يكونوا يرشون شامن لعدالة  
على نقي الفصل من باب الأولى واستدل بذلك ابن بطال على طهارة سور لأن شأن الكلاب  
أن تنبع مواضع الماء كونه وكان بعض الصحابة لا يوت لهم إلا المسجد فلا يخالون يصل لعابها  
إلى بعض أجزاء المسجد وتعب بان طهارة المسجد متينة وما ذكره شكوك فيه واليقين لا يرفع  
بالشك ثم إن دلالة لا تعارض دلالة منطوق الحديث الواردة في الأمر بالفصل من وقوعه  
واستدل به أبو داود وفي السنن على أن الأرض تطهر إذا اقتمت النجاسة بخلاف يعني أن قوله  
لم يكونوا يرشون يدل على نقي صب الماء من باب الأولى فلو لا أن الجفاف يفسد تطهر الأرض  
مات كذا ذلك ولا يخفى ما فيه **(نتيه)** حكى ابن التين عن الداودي الشراح أنه أبطل قوله

يرشون بلفظ يرتقبون باسكان الراء ثم مشادة مقموجة ثم قاف مكسورة ثم موحدة وفسر بيان  
معناه لا يتخضون فحذف اللفظ وأبعد في التفسير لان سعي الارتقاب الانتظار وأما في الخوف من  
نفي الارتقاب فهو تفسير بعض لوازمه والله أعلم **(قوله ابن أبي السفر)** تقدم في المقدمة ان اسمه  
عبدالله وان السفر يفتح الفاء وهم من سكنها **(قوله عدي بن حاتم)** أي الطائي **(قوله سألت)** أي  
عن حكم صمد الكلاب وحذف لفظ السؤال اكتفاء بدلالة الجواب عليه وقد صرح به المصنف  
من طريق أخرى في الصيد كما سبقت الكلام عليه مستوفى هناك ان شاء الله تعالى وانما ساق  
المصنف هذا الحديث هنا ليستدل به لذهب في طهارة سور الكلب ومطابقته للترجمة من قوله  
فيها وسور الكلاب ووجه الدلالة من الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم أدله في أكل  
ما صاده الكلب ولم يقصد ذلك بنفسه لموضع فقه ومن ثم قال مالك كفى بكل مسنده يكون  
لعابه نجسا وأجاب الأمام علي بن الحديث سقى لتعرف ان قلده ذكاته ليس فيه اثبات  
نجاسة ولا نقيتها ويدل لذلك انه لم يقل له اغسل الدم اذا خرج من جرح نابه لكنه وكله اكل ما تقر  
عنده من وجوب غسل الدم فقلعه وكله ايضا الى ما تقر عنده من غسل ما عليه فقه وقال ابن المنذر  
عند الشافعية ان السكين اذا سقت بماء نجس وخرج بها نجست الذبيحة وناب الكلب عندهم  
نجس العين وقد وافقونا على ان ذكاته شرعية لا تنصب للملك وتعقب بانه لا يلزم من الاتفاق  
على ان الذبيحة لا تصير نجسة بعض الكلاب نبوت الاجماع على انها لا تصير نجسة فما اصرهم به  
من التناقض ليس بلازم على ان في المسئلة عندهم خلافا واشهر وجوب غسل الدم وليس  
هذا موضع بسط هذه المسئلة **(قوله باب من لم ير الوضوء الامن الفرجين)** الاستثناء مفرغ والمعنى  
من لم ير الوضوء واجبا من الخروج من شئ من مخارج البدن الامن القبل والبر وأشار بذلك  
الى خلاف من رأى الوضوء مما يخرج من غيرهما من البدن كالتيء والحجامة وغيرهما ويمكن أن  
يقال ان فاقض الوضوء المعتبرة ترجع الى الفرجين فالنوم مظنة خروج الریح وليس المرأة  
ومس الذكر مظنة خروج المذي **(قوله لقوله تعالى أوجاه أحد منكم من الغائط)** فعلق  
وجوب الوضوء أو التيمم عند فقد الماء على الجحى من الغائط وهو المكان المظن من الارض  
الذي كان يقصدونه لقضاء الحاجة فهذا دليل الوضوء مما يخرج من الفرجين وقوله أولا لستم  
التسائل دليل الوضوء من ملامسة النساء وفي معناه من الذكر ميمجة الحديث فيه إلا أنه ليس  
على شرط الشيخين وقد جمعه مالك وجميع من أخرج الصحيح غير الشيخين **(قوله وقال عطاء)** هو  
ابن أبي رباح وهذا التعليق وصله ابن أبي شبة وغيره بنحوه واستاده صحيح والنحو في ذلك  
ابراهيم التقي وقتادة وجادين أبي سلمة قالوا لا يتقض النادر وهو قول مالك قال الا ان حصل  
معه تلويث **(قوله وقال جابر)** هذا التعليق وصله سعد بن منصور والدارقطني وغيرهما وهو  
صحيح من قول جابر وأخرجه الدارقطني من طريق أخرى مرفوعا لكن ضعفها والخالف في ذلك  
ابراهيم التقي والأوزاعي والثوري وأبو حنيفة وأصحابه قالوا لا يتقض الخنك اذا وقع داخل  
الصلاة لا خارجها قال ابن المنذر اجماعا على انه لا يتقض خارج الصلاة واختلفوا اذا وقع فيها  
بخلاف من قال به القياس الجلي وتساكوا بجدي لا يصح وحاشا لأصحاب رسول الله صلى الله عليه  
عليه وسلم الذين هم خير القرون أن يفسكوا ابن يدي الله تعالى خلف رسول الله صلى الله عليه

ابن أبي السفر عن الشعبي  
عن عدي بن حاتم قال سألت  
النبي صلى الله عليه وسلم  
فقال اذا أرسلت كلبك العلم  
فقتل فكل واذا أكل فلا  
تأكل فانما أمسك على  
نفسه قلت أرسل كلبى فأجده  
معه كلبا آخر قال فلا تأكل  
فانما سميت على كلبك ولم  
نسم على كلب آخر **(باب)**  
من لم ير الوضوء الامن  
الفرجين القبل والبر لقوله  
تعالى أوجاه أحد منكم من  
الغائط وقال عطاء فيمن  
يخرج من دبره الدود أو من  
ذكره نحو القملة بعيد  
الوضوء وقال جابر بن عبد الله  
اذا خلعك في الصلاة أعاد  
الصلاة لا الوضوء

تغ

١١٠/٢

وسلم انتهى على أنهم لم يأخذوا بعوم الخبر المروي في الفعل بل خصوه بالهفوة **(قوله وقال الحسن)** أي ابن أبي الحسن البصري والتعلق عنه للمسئلة الأولى وصله سعد بن منصور وابن المنذر بإسناد صحيح والخالف في ذلك مجاهد والحكم بن عبيدة وجاذ قالوا من قص أظفاره أو جز شارب فعلمه الوضوء ونقل ابن المنذر ان الاجماع استقر على خلاف ذلك وأما التعليق عنه للمسئلة الثانية فوصله ابن أبي شيبة بإسناد صحيح ووافقه على ذلك إبراهيم النخعي وطاوس وقيادة وعطاء وبه كان يفتي سليمان بن حرب ودادود وخالفهم الجهم ورعى قولين مرتين على إيجاب الموالاة وعدمها فمن أوجبها قال يجب استئناف الوضوء إذا طال الفصل ومن لم يوجبها قال يكفي بغسل رجليه وهو الأظهر من مذهب الشافعي وقال في الموطأ أحب إلى أن يندئ الوضوء من أوله وقال بعض العلماء من الشافعية وغيرهم يجب الاستئناف وإن لم يجز الموالاة وعن الليث عكس ذلك **(قوله وقال أبو هريرة)** وصله اسمعيل القاضي في الأحكام بإسناد صحيح من طريق مجاهد عنه موقوفاً ورواه أحمد وأبو داود والترمذي من طريق شعبة عن سهل بن أبي صالح عن أبيه عنه مرفوعاً وأورده ربح **(قوله ويذكر عن جابر)** وصله ابن اسحق في المغازي قال حدثني صدقة بن يسار عن عقيل بن جابر عن أبيه مطولاً وأخرجه أحمد وأبو داود والدارقطني وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم كلهم من طريق ابن اسحق وشيخه صدقة بن عقييل بفتح العين لا عرف راوياً عنه غير صدقة ولهذا لم يجزهم المصنف ولو كونه اختصراً والتلاف في ابن اسحق **(قوله في غزو ذات الرقاع)** ساقى الكلام عليهم في المغازي أن شاء الله تعالى **(قوله فرمى)** يضم الراء **(قوله رجل)** بين من سياق المذكورين سبب هذه القصة ومحصلها أن النبي صلى الله عليه وسلم نزل بشعب فقال من يحرسنا الليلة فقام رجل من المهاجرين ورجل من الأنصار فباتا بقم الشعب فاقبتهما الليل للراصة فنام المهاجري وقام الأنصاري يصلي فجاء رجل من العدو فقرأ في الأنصاري فرماه بسهم فأصابه فزعه واستمر في صلاته ثم رماه بثان فضع كذا ثم رماه بثالث فأنزعه وركع وسجد وقضى صلاته ثم أقبط رقيقه فلما رأى ما به من الدماء قال له لم لا تهتني أول ما رى قال كنت في سورة فاحببت أن لا أقطعها وأخرجه البيهقي في الدلائل من وجه آخر وسمى الأنصاري المذكور عبداً بنشر والمهاجري عمار بن ياسر والسورة الكهف **(قوله فزعه)** قال ابن طريف في الأفعال يقال نزع الدم وأنزعه إذا سال منه كثيراً حتى يضعفه فهوز بنفسه ومنزوف وأراد المصنف بهذا الحديث الدعي الخنفسة في أن الدم السائل ينقض الوضوء فان قيل كيف مضى في صلته مع وجود الدم في يده أو لونه واجتناب النجاسة فيها واجب أجاب الخطابي بأنه يحتمل أن يكون الدم جرى من الجراح على سنبل الدفق بحيث لم يصب شيئاً من ظاهره وبشيء فيه بعد ويحتمل أن يكون الدم أصاب الثوب فقط فزعه عنه ولم يسل على جسمه الا قدر يسير معقوبه ثم ألجته قائمه على كون خروج الدم لا ينقض ولو لم يظهر الجواب عن كون الدم أصابه والظاهر أن البخاري كان يرى أن خروج الدم في الصلاة لا يطلها بدليل أنه ذكر عقب هذا الحديث أثر الحسن وهو البصير قال ما زال المسلمون يصابون في جراحاتهم وقد صرح أن عمر صل وجرحه يسبح دماً **(قوله وقال طاوس)** هو ابن كيسان التابعي المشهور وأثره هذا وصله ابن أبي شيبة بإسناد صحيح ولفظه أنه كان لا يرى في الدم وضوءاً يقبل عنه الدم ثم حسبه **(قوله ومحمد بن علي)** أي

٣ قوله وقال في الموطأ بعض النسخ وقال في البويطي فليظن أنه مصححه

تق ١١١١/٢

وقال الحسن إن أخذ من شعره وأظفاره أو خلع خفيه فلا وضوء عليه وقال أبو هريرة لا وضوء إلا من حدث ويذكر عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في غزوة ذات الرقاع فرمى رجل بسهم فزعه الدم فركع وسجد ومضى في صلته وقال الحسن ما زال المسلمون يصابون في جراحاتهم وقال طاوس ومحمد بن علي

تق

١١٢/٢

١١٧/٢

١٢٠/٢

تغ وعطاء وأهل الحجاز ليس في

الدموض وعصر ابن عمر بثرة

فخرج من الدموض

ربزق ابن أبي أوفى دما فاضى

في صلته وقال ابن عمر

والحسن فين يحتجم ليس

عليه الا غسل بحاجه

لحمه حدثنا آدم بن أبي اس

نحة قال حدثنا ابن أبي ذئب

قال حدثنا عبد المتبري عن

أبي هريرة رضي الله عنه قال

قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم لا يزال العبد في صلاة

ما كان في المسجد ينتظر

الصلاة ما لم يحدث فقال

رجل أعمى ما يحدث

بابا بهريرة قال الصوت يبنى

الضربة حدثنا أبو الوليد

نحة قال حدثنا ابن عيينة عن

الزهري عن عبد بن قيس

عن عه عن النبي صلى

الله عليه وسلم قال لا ينصرف

حتى يسمع صوتا أو يجسد

ربما حدثنا قتيبة قال

حدثنا جابر عن الأعشى عن

منذر أبي بلي النوري عن

محمد بن الحنفية قال قال

علي كنت رجلا مذاء

فاستحييت أن أسأل رسول

نحة الله صلى الله عليه وسلم

فأمرت المقداد بن الأسود

نسأله فقال فيه الوضوء

ورواه شعبه عن

نفع

١٢١/٢

ابن الحسن بن علي أبو جعفر الباقر وأثره هذا روى عنه موصولا في فوائده الحافظ أبي بشر المعروف  
 بسهميه من طريق الأعشى قال سألت أبا جعفر الباقر عن الرعايا فقال لوسال هن من دم ما عبت  
 منه الوضوء وعطاءه وابن أبي رباح وأثره هذا وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عنه (قوله) وأهل  
 الحجاز (هو من عطف العام على الخاص لأن الثلاثة المذكورين قبيل حجازيون وقدر واه عبد  
 الرزاق من طريق أبي هريرة وسعيد بن جبيرة وأثره هذا ابن أبي شيبة من طريق ابن عمر وسعيد بن  
 المسيب وأثره هذا سمع القاضى من طريق أبي الزناد عن الفقهاء السبعة من أهل المدينة وهو  
 قول مالك والشافعي (قوله) وعصر ابن عمر (وصله) ابن أبي شيبة بأسناد صحيح وزاد قبل قوله ولم  
 يتوضأ صلى (قوله) بثرة) يفتح الموحدة وسكون المثلثة يجوز فتحها خرا صغرى يقال بثر  
 وجهه مثلث الماء المثلثة (قوله) وربزق ابن أبي أوفى (هو عبد الله الحجابى ابن الحجابى وأثره هذا  
 وصله سفيان الثوري في جامعه عن عثمان السائب أنه رأى فعل ذلك وسفیان سمع من عطاء قبل  
 اختلاطه فالإسناد صحيح (قوله) وقال ابن عمر (وصله) الشافعي وابن أبي شيبة بلنطق كان إذا احتجم  
 غسل بحاجه (قوله) والحسن) أي البصري وأثره هذا وصله ابن أبي شيبة أيضا ولفظه أنه سئل  
 عن الرجل يحتجم ماذا عليه قال يغسل أثره بحاجه (تنبيه) وقع في رواية الأصل وغيره ليس  
 عليه غسل بحاجه باسقاط أداة الاستسنا وهو الذي ذكره الأسعالي وقال ابن بطال ثبت الأفي  
 رواية السقلى دون رفيقه انتهى وهو في نسخة ثابتة من رواية أبي ذر عن الثلاثة وتخريج  
 التعليق المذكور يؤيد نبوتها وقد حكى عن اللسانة قال يعزى الخجيم أن سجع موضع الخجامة  
 ويصل ولا يغسله (قوله) ابن أبي ذئب) تقدم أن اسمه محمد بن عبد الرحمن والإسناد كله مدسوس  
 الآدم وقد دخلها (قوله) ما كن في المسجد) أي مادام هو في المسجد في رواية الكشي في المراد أنه في أبواب  
 الصلاة مادام ينتظرها ولا لا تمتنع عليه الكلام ونحوه وقال الكرماني نكر قوله في صلاة  
 ليسه بأن المراد نوع صلاته التي ينتظرها وسأى بقية الكلام عليه في كتاب الصلاة في أبواب  
 صلاة الجماعة إن شاء الله تعالى (قوله) أعمى) أي غير فصيح بالعربية سواء كان عربى الأصل أم لا  
 ويحتمل أن يكون هذا الأعمى هو الحضرمي الذي تقدم ذكره في أوائل كتاب الوضوء (قوله)  
 قال الصوت) كذا فسره هنا ويؤيده الزيادة المذكورة قبل في رواية أبي داود وغيره حدث قال  
 لا وضوء إلا من صوت أو ربح فكانت في الوضوء إلا من ضارط أو فسا أو غاب أو غاب عنها ما بالذكر  
 دون ما هو أشد منه ما لو كونهما لا يخرج من المرتبة إلى الصلاة كذا تقدمت الإشارة إلى ذلك في  
 وقع من الحديث الخاص وهو اليهود وقوعه غالباً في الصلاة كما تقدمت الإشارة إلى ذلك في  
 أوائل الوضوء (قوله) حدثنا أبو الوليد) هو الطيالسي وإن كان هشام بن عمار يكنى أيضاً بأبى الوليد  
 وروى أيضاً عن ابن عيينة بروى عنه البخارى (قوله) عن عمه) هو عبد الله بن زيد المازني  
 وتقدم الكلام على حديثه هذا في باب لا يتوضأ من الثلج حتى يستقن وأورده هنا الظاهر ورد لآله  
 على حصر النقص عما يخرج من السيلين وقد قدمنا ترجمته الحاشية بقية النواقض ههنا في  
 أوائل الباب (قوله) حدثنا جابر (هو) ابن عبد الحميد وسأى في الكلام على المتن في باب غسل الذي  
 من كتاب الغسل إن شاء الله تعالى وتقدمت له طريق أخرى في آخر كتاب العلم وأورده هنا  
 دلالة على إيجاب الوضوء من المذى وهو خارج من أسد الخرجين (قوله) ورواه شعبه عن

الاعمش \* حدثنا سعد بن  
حفص قال حدثنا شيبان  
عن يحيى عن أبي سلمة أن  
عطاء بن يسار أخبره أن زيد  
ابن خالد أخبره أنه سأل  
عثمان بن عفان قلت أ رأيت  
إذا جامع فلم ينع قال عثمان  
يتوضأ كما يتوضأ للصلاة  
ويغسل ذكره قال عثمان  
سمعت من النبي صلى الله  
عليه وسلم فسألت عن ذلك  
عليا والزبير وطه وأبي  
ابن كعب فأمر به ذلك  
حدثنا الحق هو ابن منصور  
قال أخبرنا النضر قال  
أخبرنا شعبة عن الحكم  
عن ذكوان أبي صالح عن  
أبي سعيد الخدري أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم أرسل  
الرجل من الأنصار فجاءه  
ورأسه بقطر فقال النبي  
صلى الله عليه وسلم لعنا  
أعجلناك فقال نعم فقال  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم إذا أعجلت أو خبط

الاعمش) أي بالاستناد المذكور وقد وصله أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة كذلك (قوله)  
حدثنا سعد بن حفص) كذا الصحيح الاتفاقي فقال سعد بن حفص كذا أصنع في حديثه الآخر  
الآخر في باب فضل الثقة في سبيل الله من كلب الجهاد فيه عليها الخ (قوله) حدثنا شيبان  
هو ابن عبد الرحمن عن يحيى هو ابن أبي كثير عن أبي سلمة أي ابن عبد الرحمن بن عوف وفي الأسناد  
تابعان كبيران مدينان يروى أحدهما عن الآخر وصحاحان كذلك ويحيى بن أبي كثير أيضا  
تابعي صغير فقيه ثلاثة من التابعين في نسق (قوله) أ رأيت أي أخبرني (قوله) إذا جامع أي  
الرجل فلم ينع بضم النون وسكون الهم (قوله) كما يتوضأ للصلاة بيان لأن المراد الوضوء  
الشريعي لا القوي وسأني حكم هذه المسئلة في آخر كتاب الغسل وتبين هنا أنه منسوخ ولا  
يقال إذا كان منسوخا كيف ينع الاستدلال به لانا نقول المنسوخ منه عدم وجوب الغسل  
وناسخه الآخر بالغسل وأما الآخر بالوضوء فهو باق لانه مندرج تحت الغسل والحكمة في الأمر  
بالوضوء قبل أن يجنب الغسل اما لكون الجماع مظنة خروج المذي أو للامسة المرأة فمذهبنا يظهر  
بما سألنا الحديث للترجئة (قوله) حدثنا الحق كذا في رواية كريمة وغيره ازاذا الاصل هو ابن  
منصور وفي رواية أخرى ذكرنا الحق بن منصور بن بهرام بفتح الموحدة وهو المعروف بالكوسج  
كما شرحه أبو نعيم (قوله) حدثنا النضر هو ابن شمير بالغجمة مصفرا والحكم هو ابن عيينة  
بمناءة وموحدة مصفرا (قوله) أرسل إلى الرجل من الأنصار وهو مسلم وغيره صلى الله عليه وسلم على رجل فيجمل  
على امره به فأرسل اليه وهذا الأنصاري مسلم في رواية من طريق أخرى عن أبي سعيد  
عبدان وهو بكسر المهملة وسكون المثناة ثم موحدة مخففة ولفظه من رواية شريك بن أبي نمر  
عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه قال خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الجاه  
حتى إذا كنا في بني سالم فقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم على باب عبدان فخرج بجرازه فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أعجلنا الرجل فذكر الحديث بعناء وعبدان المذكور هو ابن مالك  
الأنصاري كما نسبته نقي بن مخلد في روايته لهذا الحديث من هذا الوجه ووقع في رواية في صحيح أبي  
عواثة أنه ابن عبدان الأول أنسج ورواه ابن اسحق في المغازي عن سعد بن عبد الرحمن بن أبي  
سعد عن أبيه عن جده لكنه قال فيه رجل من أصحابه يقال له صالح فان جعل علي تعدد  
الواقعة والأفطري من مسلم أصح وقد وقعت القصة أيضا لأفع من خديج وغيره أخرجه أحد  
وغیره ولكن الأقرب في تفسير المأثم الذي في البخاري أنه عبدان والله أعلم (قوله) يقطر أي ينزل  
منه المأثم قطرة قطرة من أثر الغسل (قوله) لعنا أعجلناك أي عن فراغ اجتماعك من الجماع وفيه  
جواز الاختصار لقرا أن العبداني لما أبطاعوا الاجابة مدة الاعتسال خاف المعهود منه وهو  
سرعة الاجابة للنبي صلى الله عليه وسلم فلما رأى عليه أثر الغسل دل على أن شمله كان به  
واحتل أن يكون نزاع قبل الاتزال ليسر الاجابة أو كان أنزل فوقع السؤال عن ذلك وفيه  
استحباب الدوام على الطهارة لكون النبي صلى الله عليه وسلم لم يسكر عليه تأخير اجابته وكان  
ذلك كان قبل إيجابها إذ الواجب لا يؤخر للمسحوق وقد كان عثمان طلب من النبي صلى الله عليه  
وسلم أن ياتيه في بيته في مكان يتخذهم صلى فأجابه كما سألني في موضعه فيجمل أن تكون  
في هذه الواقعة وقد علم الاعتسال ليكون متأهبا للصلاة سمعه والله أعلم (قوله) إذا أعجلت بضم

تغ

١٢٢/٢

فعليك الوضوء تابعه وهب  
قال حدثنا شعبة قال ابو  
عبد الله ولم يقل غندر  
ويحي عن شعبة الوضوء  
\*(باب) \* الرجل يوضئ

صاحبه \* حدثنا محمد بن سلام

قال اخبرنا يزيد بن هرون

عن يحيى عن موسى بن عقبة

عن كريب مولى ابن عباس

عن أسامة بن زيد أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم لما

أفاض من عرفة عدل إلى

النسب ففضي حاجته قال

أسامة فخلت أسب عليه

وتوضأ فقلت يا رسول الله

أتصل فقال الخلى أملك

\* حدثنا عمرو بن علق قال

حدثنا عبد الوهاب قال

سمعت يحيى بن سعيد قال

أخبرني سعد بن إبراهيم أن

نافع بن جبير بن مطعم أخبره

أنه سمع عروة بن النخعي بن

٣ قوله وأوفع من طرق

في بعض النسخ من طريق

فلجير أم معصية

١٨٢

٤٨٨

تحفة

١١٥١٤

الهزمة وكسر الجهم وفي أصل أي ذر إذا غلقت بلا همز وقطعت وفي رواية غيره أقطت يوزن  
أجلت وكذلك السليم قال صاحب الأفعال يقال أقط الرجل إذا جامع ولم ينزل وسكن ابن الجوزي  
عن ابن الخشاب أن المحدثين يقولون قط بفتح القاف قال والصواب الضم (قلت) وزوايته في  
أما إلى أي على القالي بالوجهين في القاف وزيادة الهزمة المضمومة يقال قط الناس وأخطوا  
إذا حبس عنهم المطر ومنه استعير ذلك لتأخر الانزال قال الأكرماني ليس قوله أول الشك بل هو  
ليسان عدم الانزال سواء كان بحسب أمر من ذات الشخص أم لا وهذا بناء على أن أحدهما  
بالتعدي والافهى للشك (قوله تابعه وهب) أي ابن جرير بن حازم والضمير يعود على التضرع  
ومتابعه وهب وصلها أبو العباس السراج في مسنده عن زياد بن أيوب عنه (قوله لم يقل غندر  
ويحي عن شعبة الوضوء) يعني أن غندرا وهو محمد بن جعفر ويحيى وهو ابن سعد القطان روايا  
هذا الحديث عن شعبة هذا الإسناد المتين لكن لم يقلوا فيه عليك الوضوء فاما يحيى فهو كما قال  
فقد أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده عنه ولفظه فليس عليك غسل وأما غندر فقد أخرجه أحمد  
أيضا في مسنده عنه لكنه ذكر الوضوء ولفظه فليس عليك غسل وأما غندر فقد أخرجه أحمد  
وابن ماجه والاسماعيلي وأبو نعيم من طرق ٣ عنه وكذا ذكره أكثر أصحاب شعبة كأي داود  
الطحايسى وغيره عنه فكان بعض مشايخ البخاري حديثه به عن يحيى وغندر معافسا فله على  
لفظ يحيى والله أعلم وقد كان بين الصحابة اختلاف في هذه المسئلة كما سئذ ذكر في آخر كتاب الفسل  
أن شاء الله تعالى (قوله باب الرجل يوضئ صاحبه) أي ما سكتكم (قوله ابن سلام) وهو محمد بن  
رواية كثر عنه ويحيى هو ابن سعيد الأنصاري وفي هذا الإسناد رواية الأقران لأن يحيى وموسى بن  
عقبة تابعان صغيران من أهل المدينة وكريب مولى ابن عباس من أوساط التابعين فقه ثلاثة  
من التابعين في نسق وقد تقدمت الإشارة إلى شيء من مباحث هذا الحديث في باب أساغ الوضوء  
وبأني باقيها في كتاب الحج ووقع في تراجم البخاري لأن المنبر في هذا الموضوع وهم فاته قال فمه ابن  
عباس عن أسامة وليس هو من رواية ابن عباس وإنما هو من رواية كريب مولى ابن عباس (قوله  
أصب) تشديد الموحدة ومفعوله محذوف أي الماء وقوله وتوضأ أي وهو يتوضأ واستدل به  
المصنف على الاستعانة في الوضوء لكن من يدعي أن الكراهة مختصة بغير المشقة أو الاحتياج  
في الجملة لا يستدل عليه بجديد أسامة لأنه كان في السفر وكذا حديث المنبر المذكور قال ابن  
المنبر قال البخاري فوضئة الرجل غنره على صلبه عنه لاجتماعهما في معنى الاعتانة (قلت)  
والفرق بينهما ظاهر ولم يفتح البخاري في المسئلة ويجوز ولا غيره وهذه عادة في الأمور المختلة  
قال النورى الاستعانة ثلاثة أقسام أحضار الماء ولا كراهة فيها أصلا (قلت) لكن الأفضل  
أحدهما بذكره والثاني خلاف الأولى وتعقب بأنه إذا ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم فعله  
لا يكون خلاف الأولى وأوجب بأنه قد فعله لسان الجواز فلا يكون في حقه خلاف الأولى  
بخلاف غيره وقال الأكرماني إذا كان الأولى تركه كيف يتأخر عن كراهته وأوجب بأن كل مكروه  
فعله خلاف الأولى من غير عكس إذا المكروه يطلق على الحرام بخلاف الآخر (قوله حدثنا  
عمرو بن علي) هو القلاس أحد الحفاظ البصريين وعبد الوهاب هو ابن عبد الحميد الثقفي ويحيى

ابن سعيد هو الانصارى وسعد بن ابراهيم أى ابن عبد الرحمن بن عوف وفى الاسناد رواية الاقران  
 فى موضعين لان يحيى وسعدا تابعيان صفيران وناقصين جبر وعروة بن المغيرة تابعيان وسطان  
 فقيه اربعة من التابعين فى نسق وهو من النوادر (قوله انه كان) اذى عروة معنى كلام ابيه  
 بعبارة نفسه والافكان السابق يقتضى ان يقول قال انى كنت وكذا قوله وان المغيرة جعل  
 ويحتمل ان يقال هو الثقات على رأى فيكون عروة اذى لفظاً ابيه والضمير فى قوله وانه ذهب  
 وفى قوله للنبى صلى الله عليه وسلم ومباحث هذا الحديث تأتى فى المسيح على الخلفين ان شاء الله  
 تعالى والمراد منه هنا الاستدلال على الاستعانة قال ابن بطال هذا من القربات التى يجوز للرجل  
 ان يعملها عن غيره بخلاف الصلاة قال واستدل البخارى من صب الماء عليه عند الوضوء انه  
 يجوز للرجل ان يوضعه غيره لانه لما لم يتوضأ الاغتراف من الماء لاعضائه وجازله ان يكفيه  
 ذلك غير بالصواب والاغتراف بعض عمل الوضوء كذلك يجوز فى بقية أعماله وتعبه ابن الميربان  
 الاغتراف من الوسائل لامن المقاصد لانه لو اغترف ثم نوى ان يتوضأ جاز ولو كان الاغتراف عملاً  
 مستقلاً لكان قد قدم النية عليه وذلك لا يجوز وحاصله التفرقة بين الاعانة بالصواب وبين الاعانة  
 مباشرة الغير لفصل الاعضاء وهذا هو الفرق الذى أشرنا اليه قبل والحديثان دالان على عدم  
 كراهة الاستعانة بالصواب وكذا احضار الماء من باب الاولى وأما المباشرة فلا دالة فيها على انهم  
 يستحب أن لا يستعين أصلاً وأما ما رواه أبو حفص الطبري عن ابن عمر انه كان يقول ما بال من  
 أتى على طهورى أرعى ركوعى وسجودى فعمول على الاعانة بالمباشرة لا الصب بدليل ما رواه  
 الطبري أيضاً وغيره عن مجاهد انه كان يسكب على ابن عمر وهو يغسل رجليه وقد روى الحاكم فى  
 المستدرک من حديث الربيع بنت معوذتها قالت أتيت النبى صلى الله عليه وسلم بوضوء فقال  
 اسكبى فسكب عليه وهذا صريح فى عدم الكراهة من الحديث المذكورين لكونه فى الحضر  
 ولكونه بصيغة الطلب لكونه ليس على شرط المصنف والله أعلم (قوله باب قراءة القرآن بعد  
 الحدث) أى الأصغر (وغیره) أى من مظان الحدث وقال الكرماني الضمير يعود على القرآن  
 والتقدير باب قراءة القرآن وغيره أى الذكروا السلام ونحوهما بعد الحدث ويلزم منه الفصل  
 بين المتعلقين ولانه ان جازت القراءة بعد الحدث فجواز غيره هاهنا الا كما بطريق الا لا فهو  
 مستغنى عن ذكره بخلاف غير الحدث من نواقض الوضوء وقد تقدم بان المراد بالحدث وهو  
 يؤيد ما قرره (قوله هو قال منصور) أى ابن المعتمر (عن ابراهيم) أى الخفي وأثره هذا وصله  
 سعد بن منصور عن أى عانة عن منصور مثله وروى عبد الرزاق عن الثوري عن منصور قال  
 سألت ابراهيم عن القراءة فى الحمام فقال لم يبين القراءة (قلت) وهذا الاحتياط رواية أى عانة  
 فانها تتعلق بمطلق الجواز وقد روى سعد بن منصور أيضاً عن محمد بن أبان عن جاد بن سلمان  
 قال سألت ابراهيم عن القراءة فى الحمام فقال بذكر ذلك انتهى والاسناد الاول أصح وروى ابن  
 المنذر عن على قال بسئلت البيت الحمام بنزع فيه الحياء ولا يقرأ فيه أبه من كتاب الله وهذا الدليل على  
 كراهة القراءة وانما هو اخبار بما هو الواقع بأن شأنه يكون فى الحمام أن يلتصق عن القراءة  
 وسكت الكراهة عن أى حفيضة وخالفه صاحبه محمد بن الحسن ومالك فقال لا يكره لانه ليس فيه  
 دليل خاص وبه صرح صاحب العدة والبيان من الشافعية وقال الثوري فى التبيان عن

شعبة يحدث عن المغيرة بن  
 شعبه أنه كان مع رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فى سفر  
 وانه ذهب لحاجة له وأن  
 مغيرة جعل يصب الماء عليه  
 وهو يتوضأ ففصل وجهه  
 ويديه ومسح برأسه ومسح  
 على الخفین (باب قراءة  
 القرآن بعد الحدث وغيره) \*  
 وقال منصور عن ابراهيم  
 لأبأس بالقراءة فى الحمام

نق

١٢٤١٢

تغ

١٢٤/٢

ويكتب الرسالة على غير  
وضوء وقال جلد عن ابراهيم  
ان كلن عليهم ازار فسلم والا  
فلا تسلم \* حدثنا اسمعيل  
قال حدثني مالك عن مخزومة  
ابن سليمان عن كريب مولى  
ابن عباس أن عبد الله بن  
عباس أخبره انه بات ليلة  
عند ميمنة زوج النبي صلى  
الله عليه وسلم وهي خالته  
فاضطجعت في عرض الوسادة  
واضطجع رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وأغسله في  
طولها فنام رسول الله صلى  
الله عليه وسلم حتى اتصف  
الليل أو قبله بقليل أو بعده  
بقليل استيقظ رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فجلس  
يسبح النوم عن وجهه بيده  
ثم قرأ العشر الايات الخواتيم  
من سورة آل عمران ثم قام

١٨٢  
٤٤ ثم من في  
نحلة  
٩٢٦٢

الاصحاب لا تكرهه فأطلق لكن في شرح الكفاية للصبري لا ينبغي ان يقرأ أوسرى الحليبي بيته  
وبين القراءة حال قضاء الحاجة وروح السبكي الكبير عدم الكراهة واحتج بان القراءة مطلوبة  
والاستكثار منها مطلوب والحديث يكثر فلو كرهت لفات خير كثير ثم قال حكم القراءة في الحمام  
ان كان القارئ في مكان نظيف وليس فيه كشف عورة لم يكرهه الا كرهه **(قوله)** ويكتب الرسالة  
معد في رواية الاكثر بلفظ مضارع كتب وفي رواية كريمة يكتب عوجدة مكسورة وكاف مفتوحة  
عطف على قوله بالقراءة وهذا الاثر وصله عبد الرزاق عن الثوري ايضا عن منصور قال سالت  
ابراهيم **أ** كتب الرسالة على غير وضوء قال نعم وتبين بهذا ان قوله على غير وضوء يتعلق بالكتابة  
بالقراءة في الحمام ولما كان من شأن الرسائل ان تصدر بالبسطة وهم السائل ان ذلك يكره لمن  
كان على غير وضوء لكن يمكن ان يقال ان كاتب الرسالة لا يقصد القراءة فلا يستوي مع القراءة  
**(قوله)** وقال جلد هو ابن أبي سليمان فقه الكوفة عن ابراهيم **أ** أي الخفي (ان كان عليهم) أي  
على من في الحمام ازار المراد به الجلوس أي على كل منهم ازار وأثر هذا وصله الثوري في جامعته  
عنه والهي عن السلام عليهم اما اهانة لهم لكونهم على بدعة واما لكونه يستدعي منهم الرد  
واللفظ بالسلام فيمنع ذلك لان السلام من أمهاته وان لفظ سلام عليكم من القرآن والمتبري  
عن الازار يشابه لمن هو في الخسلا وهذا التقريير توجه ذلك الاثر في هذه الترجمة **(قوله)**  
حدثنا اسمعيل هو ابن أبي أويس **(قوله)** مخزومة بفتح الميم واسكان المججمة والاستناد كله  
مدينون **(قوله)** فاضطجعت قال ذلك هو ابن عباس وفسه الغفات لان أسلوب الكلام كان  
يقضي ان يقول فاضطجع لانه قال قبل ذلك انه بات **(قوله)** في عرض (معرض) بفتح أوله على المشهور  
وبالضم أيضا وأكرهه الباجي من جهة النقل ومن جهة اللحن أيضا قال لان العرض بالضم هو  
الجانب وهو افظ مشترك (قلت) لكن لما قال في طولها تعين المراد وقد صح به الرواية فلا وجه  
لذلككار **(قوله)** يسبح النوم أي يسبح بيده عينيه من باب اطلاق اسم الحال على المحل أو أثر  
النوم من باب اطلاق السبب على السبب **(قوله)** ثم قرأ العشر الايات أولها ان في خلق  
السماوات والارض الى آخر السورة قال ابن بطال ومن بعده دليل على ردمن كره قراءة القرآن  
على غير طهارة لانه صلى الله عليه وسلم قرأ هذه الايات بعد قيامه من النوم قبل ان يتوضأ وتعبقه  
ابن المنبر وغيره بأن ذلك مفرغ على ان النوم في حقه ينقض وليس كذلك لانه قال تمام عيناى  
ولا ينام قلبي وأما كونه توضع عقب ذلك فله جدد الوضوء أو أحدث بعد ذلك فتوضأ (قلت)  
وهو تعقب جديد بالنسبة الى قول ابن بطال بعد قيامه من النوم لانه لم يتعين كونه أحدث في النوم  
لكن لما عقب ذلك بالوضوء كان ظاهره ان كونه أحدث ولا يلزم من كون نومه لا ينقض وضوءه ان  
لا يقع منه حدث وهو نائم ثم خصوصية انه وقع شعر به بخلاف غيره وما ادعوه من التجديد  
وغیره الاصل علمه وقد سبق للاجماع الى معنى ما ذكره ابن المنبر والافطهر ان مناسبة  
الحديث للترجمة من جهة ان مضاجعة الاهل في الفراش لا تقاوم من الملاسة ويمكن ان يؤخذ  
ذلك من قول ابن عباس فصنت مثل ما صنعت ولم يرد المصنف أن مجرد نومه صلى الله عليه وسلم  
ينقض لان في آخر هذا الحديث عنده في باب التخصيف في الوضوء ثم اضطجع فنام حتى فتح ثم صلى  
ثم رأيت في الحلييات للسبكي الكبير بعد ان ذكر اعتراض الاسماعيلي لعل البخاري احتج بفعل ابن



الى شئ معلقة فتوضا منها فاحسن وضوعه ثم قام صلى قال ابن عباس فقصت مثل ما صنع ثم ذهبت فقصت الى خبيسة  
فوضع يده اليمنى على رأسي وأخذ بأذني اليمنى يشغلها فقصي ركعتين ثم ركعتين ٢٥١ ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين  
ثم أوتر ثم اضطجع حتى أتاه

عباس محضرة النبي صلى الله عليه وسلم أو اعتبر اضطجاع النبي صلى الله عليه وسلم مع أهله والمسلم  
ينقض الوضوء (قلت) ويؤخذ من هذا الحديث توجيه ما قد ثبت الحديث به في ترجمة الباب  
وان المراد به الاصغر اذ لو كان الاكبر لم اقتصصر على الوضوء ثم صلى بل كان يقتسل (قوله الى شئ

معلقة) قال الخطاطي الشئ القربة التي تبددت للسلاو وكذلك قال في هذه الرواية معلقة فأتت  
لارادة القربة (قوله فقصت فصنعت مثل ما صنع) تقدمت الاشارة في باب تحفيف الوضوء

الى هذا الموضع فليراجع من ثم وسنأتي بقصة مباحث هذا الحديث في كتاب الوتر ان شاء الله تعالى  
(تنبيه) روى مسلم من حديث ابن عمر اذ هذرك الله بعد الحديث ولكنه على غير شرط المصنف  
(قوله يا بن لم توضأ) أي من الغشي (الامن الغشي المنقل) فالاستثناء مفرغ والمنقل بضم الميم

واسكان المثناة وكسر القاف ويجوز فتحها وأشار المصنف بذلك الى الرد على من أوجب الوضوء  
من الغشي مطلقا والتقدير يا بن لم توضأ من الغشي اذا كان مثقلا (قوله حدثنا اسمعيل)

هو ابن أبي يسر أيضا والاسناد كله مديوني أيضا وفي رواية الاقران هشام واهله فاطمة بنت  
عمه المنذر (قوله فاشارت انهم) كذا اكثرهم بالنون ولكن عمة أي وهي رواية وهيب المتقدمة

في العلم ولو فيها ان هذا الاشارة كانت برأسها (قوله تجلاني) أي غطاني قال ابن بطال الغشي  
مرض يعرض من طول التعب والوقوف وهو ضرب من الاعياء لانه دونه وانما صاب أسماء الماء

على رأسها مفاعلة ولو كان شديدا لكان كالاعياء هو ينقض الوضوء بالاجماع انتهى وكونها  
كانت تتولى صب الماء عليها يدل على ان حواشيها كانت مدركة وذلك لا ينقض الوضوء ومجمل

الاستدلال بشلها من جهة انها كانت تصلي خلف النبي صلى الله عليه وسلم وكان يرى الذي  
خلفه وهو في الصلاة ولم ينقل انه انكر عليها وقد تقدم ثبوت مباحث هذا الحديث في كتاب

العلم وتأتي بقصة مباحثه في كتاب صلاة الكسوف ان شاء الله تعالى (قوله يا بن مسح الرأس  
كله) كذا الاكثرهم وسقط لفظ كله للسقطي (قوله وقال ابن المسيب) أي سعيد وأثره هذا واصله

ان أي شبيهة بالقطر الرجل والمرأة في المسح سواء ونقل عن أجدانه قال بكفي المرأ المسح مقدم  
رأسها (قوله وسئل مالك) السائل عن ذلك هو ابي حنيفة بن عيسى بن الطباع بنه ابن خزيمة في

صحبه من طريقه ونقله سألت مالك عن الرجل يسبح مقدم رأسه في وضوئه أيجزئه ذلك فقال  
حدثني عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد قال مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم

في وضوئه من ناصيته الى قفاه ثم رديده الى ناصيته مسح رأسه كله وهذا السابق أصرح للترجمة  
من الذي ساقه المصنف قبل وموضع الدلالة من الحديث والاية ان لفظ الآية يجعل لانه يجعل

ان يراد منها مسح الكل على ان الباب انما بدأ ومسح البعض على انها تبعضة فبين بفعل النبي  
صلى الله عليه وسلم ان المراد الاول ولم يقل عنه انه مسح بعض رأسه الا في حديث المغيرة انه

مسح على ناصيته وعيامة فان ذلك دل على ان التعميم ليس بفرض فعلي هذا فالاجال  
في المسند له لافي الاصل (قوله عن أبيه) أي أبي عثمان يحيى بن عمارة أي ابن أبي حسن واسمه

الصحيح (يا بن) من  
لم توضأ الا من الغشي المنقل  
حدثنا اسمعيل قال حدثني

مالك عن هشام بن عروة عن  
اهله فاطمة عن جدتها  
أسماء بنت أبي بكر انها قالت

أتيت عائشة زوج النبي صلى  
الله عليه وسلم حين خسفت  
الشمس فإذا الناس ييلم

بصلون واذا هي قائمة تصلي  
فقلت ما للناس فأشارت  
بيدها نحو السماء وقالت

سبحان الله فقلت آية فأشارت  
أنهم قد قمتم حتى تجلاني  
الغشي وجعلت أصب

فوق رأسي ماء فلما انصرف  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم جداه وأتى عليه ثم

قال ما من شيء كنت لم أراه  
الا قدرا أبته في مقامى هذا  
حتى الجنة والنار ولقد أوحى

الى أتكلم فتسنون في القبور  
مثل أوقريما من قبلة الجبال  
لا أدري أي ذلك قالت أسماء

يؤتى أحدكم فقال له ما علمان  
بهذا الرجل قائما المومن  
أو الموقن لا أدري أي ذلك

قالت أسماء فقول هو محمد  
رسول الله جانا بالنيات

والهدى فاجبنا وأما ما احتجنا فقال ثم لما فقد علمنا ان كنت لموقنا أو المنافق أو المرتاب لا أدري أي ذلك قالت أسماء فقول  
لا أدري سمعت الناس يقولون شيئا فقلت (باب مسح الرأس كله) لقوله تعالى وأمسحوا برؤسكم وقال ابن المسيب المرافعة فقع  
الرجل مسح على رأسها وسئل مالك أيجزئ أن يسبح بعض الرأس فاجب بحديث عبد الله بن زيد عن جدته عائشة الله بن يوسف  
قال أخبر ما لم أسمع عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه

١٨٥ / ١٢٦ / ٢٤

تميم بن عبد عمرو وولده أي حسن وصحة وكذا العمارة فيما جرم به ابن عبد البر وقال أبو نعيم فيه نظر  
 والاستناد كله مدنيون إلا عبد الله بن يوسف وقد دخلها (قوله) ابن رجلا هو عمرو بن أي  
 حسن كما سماه المصنف في الحديث الذي به هذه من طريق وهيب عن عمرو بن يحيى وعلى  
 هذا أقوله هنا وهو جد عمرو بن يحيى فيه يجوز لأنه عم أبيه وسماه جد الكوفة في منزله وهو هم  
 من زعم أن المراد بقوله وهو عبد الله بن زيد لأنه ليس جد العمر بن يحيى لاحقة ولا يجازا  
 وأما قول صاحب الكمال ومن تبعه في ترجمة عمرو بن يحيى أنه ابن بنت عبد الله بن زيد فغلط  
 لأنه من هذه الرواية وقد ذكر ابن سعد أن أم عمرو بن يحيى هي جدة بنت محمد بن أبياس بن الكبير  
 وقال غيره هي أم النعمان بنت أبي حبة فآله أعلم وقد اختلف رواة الموطأ في تعيين هذا السائل  
 وأما أكثرهم فأهمه قال معن بن عيسى في روايته عن عمرو بن يحيى أنه سمع أبا حسن  
 وهو جد عمرو بن يحيى قال لعبد الله بن زيد وكان من العبادة قد ذكر الحديث وقال محمد  
 ابن الحسن الشيباني عن مالك حدثنا عمرو بن أي يحيى أنه سمع جده أبا حسن يسأل عبد الله  
 ابن زيد كذا أسأله فحدثني عن المدونة وقال الشافعي في الأم عن مالك عن عمرو بن أي أنه قال  
 لعبد الله بن زيد ومثله رواية الإسماعيلي عن أبي جعفر عن الثعني عن مالك عن عمرو بن أي  
 قال (قلت) والذي يجمع هذا الاختلاف أن يقال اجتمع عند عبد الله بن زيد أبو حسن الانصاري  
 وابنه عمرو وابن ابنة يحيى بن عمار بن أي حسن فسأله عن صفوة النبي صلى الله عليه وسلم  
 وبنى السؤال منهم له عمرو بن أي حسن فثبت نسب إليه السؤال كان على الحقيقة ويؤيده  
 رواية سليمان بن بلال عند المصنف في باب الوضوء من التور وقال حدثني عمرو بن يحيى عن أبيه  
 قال كان عمي يعني عمرو بن أي حسن يكثر الوضوء فقال لعبد الله بن زيد أخبرني فذكره وحدث  
 نسب السؤال إلى أي حسن فعلى الجواز لكونه كان الأكبر وكان حاضرًا وحدث نسب  
 السؤال ليحيى بن عمار فعلى الجواز أيضا لكونه ناقل الحديث وقد حضر السؤال ووقع في رواية  
 مسلم عن محمد بن الصباح عن خالد الواسطي عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد قال  
 قيل له فوضأنا فذكرهم بها وفي رواية الإسماعيلي من طريق وهيب بن بقية عن خالد المذكور  
 بلفظ قلناه وهذا يؤيد الجميع المتقدم من كونهم اتفقوا على سؤاله لكن متولى السؤال منهم  
 عمرو بن أي حسن وزيد ذلك وضوء حاروا به الدراويدي عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن عمه عمرو  
 ابن أي حسن قال كنت كثير الوضوء فقلت لعبد الله بن زيد قد ذكر الحديث أخرجه أبو نعيم في  
 المستخرج والله أعلم (قوله) أناستطيع فيه ملاطفة الطالب الشيخ وكأله أراد أن يريه بالفعل  
 ليكون أبلغ في التعليم وسبب الاستفهام ما قام عنده من احتمال أن يكون الشيخ نسى ذلك  
 بعد العهد (قوله) فدعا جماعة وفي رواية وهيب في الباب الذي بعده فدعا بتور من ماء التور بمئة  
 مقبوحة قال الداودي قدح وقال الجوهري أنا شرب منه وقيل هو الطست وقيل يشبه  
 الطست وقيل هو مثل القدر يكون من صقرا وبجارة وفي رواية عبد العزيز بن أبي سلمة عند  
 المصنف في باب الغسل في الخضب في أول هذا الحديث أنا نارسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فأخرجناه ما في تور من صفروا الصفر بضم الميملة واسكان الفاء وقد تكسر صفر من حديث  
 الحسن قال انه سمى بذلك لكونه يشبه الذهب ويسمى أيضا الشبه بفتح الميملة والموحدة والتور

أن رجلا قال لعبد الله بن  
 زيد وهو جد عمرو بن يحيى  
 أناستطيع أن تري كيف  
 كان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم يتوضأ فقال لعبد الله  
 ابن زيد نعم فدعا جماعه

١٨٥

ع

تحفة

٥٢٠٨

المذكور يحتمل ان يكون هو الذي وضاعه عبد الله بن زيد اذ سئل عن صفة الوضوء فكون ان بلغ في حكاية صورة الحال على وجهها **(قوله فافرغ)** وفي رواية موسى عن وهيب فاكفأهم مرتين وفي رواية سلمان بن حرب في باب مسح الرأس مرتين عن وهيب فكفأ ففتح الكاف وهما الفتان بمعنى يقال كفأ الأناة وكفأه اذا مالها وقال الكسائي كفأت الأناة كبنته وكفأته أمته والمراد في الموضوعين افراغ الماس من الأناة على اليد كما صرح به في رواية مالك **(قوله فغسل يده مرتين)** كذا في رواية مالك بافراد يده وفي رواية وهيب وسليمان بن بلال عند المصنف وكذا للدراوردي عند أبي نعيم فغسل يديه بالثنية فيعمل الأفراد في رواية مالك على الجنس وعند مالك مرتين وعند هؤلاء ثلاثا وكذا الخالد بن عبد الله عند مسلم وهو لا يحفظ وقد اجتمعوا افرادهم مقدمة على الحافظ الواحد وقد كرم مسلم من طريق غيره عن وهيب انه سمع هذا الحديث مرتين من عروب بن يحيى املاء فتنا كذا ترجيح روايته ولا يقال يحتمل على واقعتين لانا نقول المخرج معتد والاصل عدم التعدد وفيه من الأحكام غسل اليد قبل ادخالها الأناة ولو كان عن غيرهم كما تقدم مثله في حديث عثمان والمراد باليدين هنا الكفان لا غير **(قوله ثم مضمض واستنثر)** ولكنهم يمين مضمض واستنشق والاستنثار يستلزم الاستنشاق بلا عكس وقد كثر في رواية وهيب الثلاثة وزايد بقوله ثلاثا ثلاث غرفات واستدل به على استحباب الجمع بين المضمضة والاستنشاق من كل غرفة وفي رواية خالد بن عبد الله الآتية بعد قليل مضمض واستنشق من كف واحدة فعمل ذلك ثلاثا وهو صريح في الجمع في كل مرة بخلاف رواية وهيب فانه نظرها احتمال التوزيع بلاسوية ككاتبه عليه ابن دقيق العيد ووقع في رواية سليمان بن بلال عند المصنف في باب الوضوء من التورق مضمض واستنثر ثلاث مرات من غرفة واحدة واستدل بها على الجمع بغرفة واحدة وفيه نظرا لأثرنا اله من اتحاد المخرج فتقدم الزيادة لمسلم من رواية خالد المذكورة ثم أدخل يده فاستغفرها فمضمض فاستدل بها على تقديم المضمضة على الاستنشاق لكونه عطف بالقاء التعنيت وفيه بحث **(قوله ثم غسل وجهه ثلاثا)** لم تختلف الروايات في ذلك ولا يزم من استدلال بهذا الحديث على وجوب تعميم الرأس بالمسح ان يستدل به على وجوب الترتيب للآتيان بقوله ثم في الجمع لان كلام الحكمين يحمل في الآية ينسبه السنة بالفعل **(قوله ثم غسل يده مرتين مرتين)** كذا ابتكارهم مرتين ولم تختلف الروايات عن عروب بن يحيى في غسل اليدين مرتين لكن في رواية مسلم من طريق حبان بن واسع عن عبد الله بن زيد انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم وضأ يديه وبده اليمنى ثلاثا ثم الأخرى ثلاثا فحمل على انه وضأ آخر لكون مخرج الحديثين غير متحد **(قوله الى المرفقين)** كذا لاكثر والمستقلى والجوى الى المرفق الأفراد على ارادة الجنس وقد اختلف العلماء هل يدخل المرفقان في غسل اليدين أم لا لاقبال المعظم ثم وخالفه فروى حكاية بعضهم عن مالك احتج بعضهم للجمهور بان الى في الآية بمعنى مع كقوله تعالى ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم وتعقب بانه خلاف الظاهر وأجيب بان القرينة تدل عليه وهي كون ما بعد الى من جنس ما قبلها وقال ابن القصار اليد يتناولها الاسم الى الابط لحديث سمعناه يميم الى الابط وهو من أهل اللغة فلما جاء قوله تعالى الى المرفقين في المرفق مفصولا مع الترابين بمعنى الاسم انتهى فعلى هذا قال في هنا حادثة لتروك من غسل اليدين لا المفصول وفي

فأفرغ على يديه فغسل مرتين  
ثم مضمض واستنثر ثلاثا ثم  
غسل وجهه ثلاثا ثم غسل  
يديه مرتين مرتين الى المرفقين

كون ذلك ظاهر من السياق نظروا الله أعلم وقال المحدثي لفظ الى يقيد معنى الغاية مطلقا فاما  
 دخولها في الحكم وخروجها فامري يدور مع الدليل فقوله تعالى ثم اتوا الصام الى اللال دليل عدم  
 الدخول انتهى عن الوصال وقول التامل حفظت القرآن من أوله الى آخره دليل الدخول كون  
 الكلام مسوقا لحفظ جميع القرآن وقوله تعالى الى المرافق لادليل فيه على أحد الأمرين قال  
 فآخذ العلماء بالاحتياط ووقف زفر مع المسبق انتهى ويمكن ان يستدل لدخولهما بفعله صلى  
 الله عليه وسلم في الدار قطنيا باسناد حسن من حديث عثمان في صفة الوضوء فغسل يديه الى  
 المرفقين حتى مس أطراف العذبتين وفيه عن جابر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا  
 توضأ أدار الماء على مرفقيه لكن اسناده ضعيف وفي البزار والطبراني من حديث وأتل بن حجر في  
 صفة الوضوء وغسل ذراعيه حتى جاوز المرفق وفي الطحاوي والطبراني من حديث ثعلبة بن  
 عباد عن أبيه مرفوعا ثم غسل ذراعيه حتى يسيل الماء على مرفقيه فهذه الاحاديث يقوى  
 بعضها بعضها قال المحقق بن راغويه الى في الآية يحتمل ان تكون بمعنى الغاية وان تكون بمعنى  
 مع فيبت السنن انما بمعنى مع انتهى وقد قال الشافعي في الام لا أعلم بخالف في ايجاب دخول  
 المرفقين في الوضوء فعلى هذا ففر محجوب بالاجماع قبله وكذا من قال بذلك من أهل الظاهر بعده  
 وليثبت ذلك عن مالك صريحا وانما حكى عنه أشبه كلاما محتملا والمرفق بكسر الميم وقع الفاء  
 هو الغلظ الثاني في آخر الذراع سمى بذلك لانه يرتفع به في الانكماش ونحوه (قوله ثم مسح رأسه)  
 زاد ابن الطباع كله كما تقدم عن رواية ابن خزيمة وفي رواية بن عبد الله بن برأسه من زيادة الباء  
 قال القرطبي الباء للتعدي يجوز حذفها وانما حكى قولك مسح رأس التيم ومسحت برأسه  
 وقيل دخلت الباء لتفيد معنى آخر وهو ان الغسل لغة يقتضي مفسولا به والمسح لغة لا يقتضي  
 محمولا به فلو قال وامسحوا رؤسكم لا يجزئ المسح بالبدن غير ما افكناه قال وامسحوا رؤسكم الماء  
 فهو على القلب والتقدم وامسحوا رؤسكم الماء وقال الشافعي احتمل قوله تعالى وامسحوا  
 برؤسكم جميع الرأس أو بعضه فدللت السنة على ان بعضه يجزئ والفرق بينه وبين قوله تعالى  
 فامسحوا بوجوهكم في التيم ان المسح فيه بدل عن الغسل ومسح الرأس أصل فافتقر قاولا لارد  
 كون مسح الخف بدلا عن غسل الرجل لان الرخصة فيه ثبت بالاجماع فان قيل فله اقتصار على  
 مسح الناصية لغير لانه كان في سفر وهو مظنة العذر ولهذا سمع على العامة بعد مسح الناصية  
 كما هو ظاهر من سياق مسلم في حديث المغيرة بن شعبه قلنا قد روى عنه مسح مقدم الرأس من  
 غير مسح على العمامة ولا تعرض لسفر وهو ما رواه الشافعي من حديث عطاء ان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم توضأ فمسح العمامة عن رأسه ومسح مقدم رأسه وهو مرسى لكنه اعتد بجميحه  
 من وجه آخر موصول آخرجه ابوداود من حديث أنس وفي اسناده أبو معقل لا يعرف حاله فقد  
 اعتضد كل من المرسل والموصول بالآخر وحصلت القوة من الصورة المجموعة وهذا مثال لما  
 ذكره الشافعي من ان المرسل يعتضد برسل آخر أو مسند ونظير هذا جواب من أورد أن الخفة  
 حثفت بالمسند فقع المرسل لغوا وقد كثرت جواب ذلك فيما كتبه على علوم الحديث لابن  
 الصلاح وفي الباب أيضا عن عثمان في صفة الوضوء قال ومسح مقدم رأسه آخرجه مسند بن  
 منصور وفيه خالد بن زيد بن أبي مالك يختلف فيه وضع عن ابن عمر لاكتفاء مسح بعض الرأس

ثم مسح رأسه بيديه فأقبل  
 بهما وأدير

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَغَيْرُهُ وَلَمْ يَصِحْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ أَنْكَارُ ذَلِكَ قَالَهُ ابْنُ حَرْمٍ وَهَذَا كُلُّهُ مَعْنَى يَقْوَى  
 بِهِ الْمُرْسَلُ الْمَتَّقِدُّمْ ذَكَرَهُ اللَّهُ أَعْلَمُ **(قَوْلُهُ بِأَقْدَمِ رَأْسِهِ)** الظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنَ الْحَدِيثِ وَلَيْسَ مَدْرَجًا مِنْ  
 كَلَامِ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ قَالَ السَّنَةَ إِذَا جُئِيَ بِرَأْسِ الْإِنِّ إِلَى الْإِنِّ إِلَى الْمَقْدَمَةِ لظَاهِرِ قَوْلِهِ  
 أَقْبَلَ وَادْبُرَ وَرَدَّ عَلَيْهِ الْوَالِدُ لَا تَقْتَضِي التَّرْتِيبَ وَسَيَأْتِي عِنْدَ الْمُصَنِّفِ قَرِيبًا مِنْ رَوَايَةِ سُلَيْمَانَ  
 ابْنِ بِلَالٍ فَأَدْبُرَ يَدِيهِ وَأَقْبَلَ فَرَأَى بَيْنَ يَدَيْهِ فِي ظَاهِرِهِ حُجَّةً لِأَنَّ الْأَقْبَالَ وَالْأَدْبَارَ مِنَ الْأُمُورِ الْأَضَافَةِ وَلَمْ  
 يَكُنْ مَا أَقْبَلَ إِلَيْهِ وَلَا مَا أَدْبُرَ عَنْهُ وَمَخْرَجُ الطَّرِيقَيْنِ مُتَّحِدٌ فَهِيَ مَجْمُوعَةٌ وَاحِدَةٌ وَعَنْتُ رَوَايَةَ مَا لَمْ  
 الْبَدَاءَةُ بِالْمَقْدَمِ فَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ أَقْبَلَ عَلَى أَنَّهُمْ تَسْمِيَةُ الْفِعْلِ بِأَدَائِهِ أَيْ بِدَايَةِ الرُّأْسِ وَقِيلَ فِي  
 تَوْجِيهِهِ غَيْرُ ذَلِكَ وَالْحِكْمَةُ فِي هَذَا الْأَقْبَالَ وَالْأَدْبَارَ اسْتِعَابُ جِهَتِي الرُّأْسِ بِالْمَسْحِ فَعَلِيَ هَذَا  
 يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِمَنْ لَهُ شَعْرٌ وَالمَشْهُورُ عَنْ أَوْجِبِ التَّعَمُّمِ أَنَّ الْأَوَّلَى وَاجِبَةٌ وَالثَّانِيَةُ سَنَةٌ وَمِنْ هُنَا  
 يَتَبَيَّنُ ضَعْفُ الْأَسْتِدْلَالِ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى وَجوبِ التَّعَمُّمِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **(قَوْلُهُ تَغْسِلُ رِجْلَيْهِ)** زَادَ  
 فِي رَوَايَةِ وَهَبِ الْأَسْمَةِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَالْحَثُّ فِيهِ كَالْحَثِّ فِي قَوْلِهِ إِلَى الْمَرْقَبَيْنِ وَالمَشْهُورُ أَنَّ  
 الْكَعْبَ هُوَ الْعِظَامُ النَّازِعَةُ عِنْدَ مَلْتَقِي السَّاقِ وَالْقَدَمِ وَكَانَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَنْفَةَ أَنَّهُ  
 الْعِظَامُ الَّتِي فِي ظَهْرِ الْقَدَمِ عِنْدَ مَقْدَرِ الشَّرْكَاءِ وَرَوَى عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ عَنْ مَا لَمْ يَنْسَلِهِ وَالْأَوَّلُ هُوَ  
 الصَّحِيحُ الَّذِي يَعْرِفُهُ أَهْلُ الْغَنَةِ وَقَدْ كَثُرَ الْمُتَقَدِّمُونَ مِنَ الرِّعَالِ مَنْ زَعَمَ ذَلِكَ وَمِنْ أَوْضَحِ الْأَدَلَّةِ  
 فِيهِ حَدِيثُ الثَّعْمَانِ بْنِ شَبْرٍ الصَّحِيحُ فِي صِفَةِ الصَّفِّ فِي الصَّلَاةِ فَرَأَى الرَّجُلَ مُنَابِلًا رُكْبَتَيْهِ  
 بِكَبْجٍ صَاحِبِهِ وَقَالَ ابْنُ مُحَمَّدٍ أَمَّا أَيْ ذَلِكَ فِي حَدِيثِ قَطْعِ الطَّعْمِ الْحَرَمِ الْخَطِّ إِلَى الْكَعْبَيْنِ إِذَا لَمْ يَجِدْ  
 التَّغْلِيظَ وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْقَوَائِدِ الْإِفْرَاقُ عَلَى الْبَدَنِ مَخِيضًا فِي إِتْدَاءِ الْوُضُوءِ وَالْوُضُوءِ  
 الْوَاحِدُ يَكُونُ بَعْضُهُ مَجْرُوبًا بِبَعْضٍ بَرْتَيْنِ وَبَعْضُهُ بِلَاثٍ وَفِيهِ مَخِيضٌ إِلَى إِيَادَةِ بَعْضِ رِجْلَيْهِ  
 وَإِتْدَاؤُهُمْ إِيَادَةً بِمَا يَنْظُرُونَ أَنَّهُ بِهَا حَاجَةٌ وَجَوَازُ الْاسْتِعَانَةِ فِي إِحْضَارِ الْمَاءِ مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةِ التَّعْلِيمِ  
 بِالْفِعْلِ وَإِنْ ائْتَرَفَ مِنَ الْمَاءِ الْقَلِيلُ لِلتَّظْهِرِ لَا يَصِيرُ الْمَاءُ مُسْتَعْمَلًا لِقَوْلِهِ فِي رَوَايَةِ وَهَبٍ وَغَيْرِهِ  
 ثُمَّ ادْخُلْ يَدَهُ فَيَسْلُ وَجْهَهُ الْخَوَاصُّ أَمَّا اسْتِرَاطِيَّةُ الْإِغْتِرَافِ فَلَيْسَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مَا يَنْبَغِي وَلَا  
 مَا يَنْبَغِي وَأَسْتَدِلُّ بِهِ أَبُو عَوَاقِفٌ فِي حُجَّتِهِ عَلَى جَوَازِ التَّظْهِرِ بِالْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ وَتَوْجِيهِهِ أَنَّ السَّنَةَ لَمْ تَذْكَرْ  
 فِيهِ وَقَدْ ادْخُلَ يَدَهُ لِإِغْتِرَافٍ بَعْدَ غَسْلِ الْوَجْهِ وَهُوَ وَقْتُ غَسْلِهَا وَقَالَ الْغَزَالِيُّ بِمَجْدِ الْإِغْتِرَافِ  
 لَا يَصِيرُ الْمَاءُ مُسْتَعْمَلًا لِأَنَّ الْاسْتِعْمَالَ إِنَّمَا يَقَعُ مِنَ الْمُتَقَرِّفِ مِنْهُ وَبِهَذَا قَطَعَ الْبُغْوِيُّ وَأَسْتَدِلُّ بِهِ  
 الْمُصَنِّفُ عَلَى اسْتِعَابِ مَسْحِ الرُّأْسِ وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّهُ بَدَلُ الْإِفْرَاقِ وَأَعْلَى أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي تَكَرُّرُهُ  
 كَمَا سَيَأْتِي فِي بَابِ مَعْرِدٍ عَلَى الْجَمْعِ بَيْنِ الْمُضْمَعَةِ وَالْاسْتِشْقَاقِ مِنْ عَرَفَةِ كَمَا سَيَأْتِي أَيْضًا عَلَى جَوَازِ  
 التَّظْهِرِ مِنْ آيَةِ النَّصِّ وَغَيْرِهِ **(قَوْلُهُ بِأَقْدَمِ رَأْسِهِ)** تَقَدَّمَ مَبَاحَثُهُ فِي الْبَابِ  
 الَّتِي قَبْلَهُ وَمَعْرِوْدُ الْمَذْكَورِ هُوَ أَنَّ يَحْيَى بْنَ عَمْرٍاءَ شَيْخَ مَا لَمْ يَتَقَدَّمْ وَعَمْرُو بْنُ أَبِي حَسَنِ عَمَّ أَيْسَكَ  
 قَدَّمَاهُ وَسَمَاهُ نَكَاحًا وَغَرَّبَ الْكِرْمَانِي تَعَالَى الصَّاحِبُ الْكَمَالَ فَقَالَ عَمْرُو بْنُ أَبِي حَسَنِ  
 جَسَدُ عَمْرُو بْنِ يَحْيَى مِنْ قُلُوبِ أُمَّهُ وَقَدَّمَ نَائِطًا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى لَيْسَتْ بِتَالِعَمْرُو بْنِ أَبِي حَسَنِ فَلَمْ  
 يَسْتَقِمْ مَا قَالَهُ بِالْإِحْتِمَالِ **(قَوْلُهُ تَقْضَى لَهُمْ)** أَيْ لِأَجْلِهِمْ **(وَضُوءُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)** أَيْ مِثْلُ  
 وَضُوءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأُطْلِقَ عَلَيْهِ وَضُوءُهُ مِثْلُ **(قَوْلُهُ ثُمَّ ادْخُلْ يَدَهُ فَيَسْلُ وَجْهَهُ)**  
 بَيْنَ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ تَجْدِيدُ الْإِغْتِرَافِ لِكُلِّ عَضْوٍ وَأَنَّهُ اعْتَرَفَ بِأَحَدِي يَدَيْهِ وَكَذَلِكَ هُوَ بَاقِي الرِّوَايَاتِ

بَدَأَ بِقَدَمِ رَأْسِهِ حَتَّى ذَهَبَ بِهِمَا  
 إِلَى فَقْدَاهُ ثُمَّ رَدَّاهُمَا إِلَى الْمَكَانِ  
 الَّتِي بَدَأَ مِنْهُ ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ  
 \* (بَابُ) غَسَلَ الرَّجْلَيْنِ إِلَى  
 الْكَعْبَيْنِ \* حَدَّثَنَا مَوْسَى  
 ابْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنَا  
 وَهَبٌ عَنْ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَيْسَةَ  
 شَهِدْتُ عَمْرٍو بْنَ أَبِي حَسَنِ  
 سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ عَنْ  
 وَضُوءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
 وَسَلَّمَ فَلَمَّا بَوْرَ مِنْ مَاءٍ  
 قَتَضَ أَلْهَمَ وَضُوءَ النَّبِيِّ صَلَّى  
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَتَفَ إِلَى يَدِهِ  
 مِنَ التَّوَرِّقِ فَيَسْلُ يَدَيْهِ ثَلَاثًا  
 ثُمَّ ادْخُلَ يَدَهُ فِي التَّوَرِّقِ فَضَعْضَ  
 وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثَ  
 غُرَفَاتٍ ثُمَّ ادْخُلَ يَدَهُ فَيَسْلُ  
 وَجْهَهُ ثَلَاثًا

١٨٦

ع

تحفة

٥٢٠٨

ثم غسل يديه مرتين إلى الرفق

ثم أدخل يده فصر رأسه فاقبل

بهما وأدبر مروة واحدة ثم

غسل رجليه إلى الكعبين

\*(باب استعمال فضل

وضوء الناس)\* وأمر جبر

ابن عبد الله أهله أن يوضؤا

بفضل سواكه \* حدثنا آدم

قال حدثنا شعبه قال حدثنا

الحكم قال سمعت أبا حنيفة

يقول خرج علينا رسول

الله صلى الله عليه وسلم

بالحاجرة فأثنى وضوءه فتوضأ

فجعل الناس يأخذون من

فضل وضوءه فيستحبون

به فضل النبي صلى الله عليه

وسلم الظاهر ركعتين والعصر

ركعتين وبين يديه عزرة قال

أبو موسى دعائي إلى الله

عليه وسلم بقبح فيه ما

فصل يديه وجهه فيه وج

فيه ثم قال لهما اشرأما

تحفة وأقرع على وجوهكم فخورا

\* حدثنا علي بن عبد الله

قال حدثنا يعقوب بن

ابراهيم بن سعد قال حدثنا

أبي عن صالح عن ابن شهاب

قال أخبرني محمود بن

الربيع قال وهو الذي بع

رسول الله صلى الله عليه

وسلم في وجهه وهو غلام

من ثهمر وقال عروة عن

المسور وغيره يصدق كل

واحد منهما ما سمعوا إذا

وضأ النبي صلى الله عليه وسلم

وفي مسلم وغيره ولكن وقع في رواية ابن عباس أن الوقت من طريق سليمان بن بلال الأسيمة

ثم أدخل يديه بالتسعة وليس ذلك في رواية أي ذروا الأصلي ولا في شيء من الروايات خارج الصحيح

قوله النورى وأظن أن الأناة كان صفة فاعترف بأحد يديه ثم أضافها إلى الأخرى كما تقدم

نظيره في حديث ابن عباس والأفا لا عتاف بالسدين جميعا أسهل وأقرب تناول كما قال الشافعي

(قوله) ثم غسل يديه مرتين المراد غسل كل يد مرتين كما تقدم في طريق مالك ثم غسل يديه مرتين

مرتين وليس المراد توزيع المراتين على السدين فكان يكون لكل يد مرة واحدة (قوله) باب

استعمال فضل وضوء الناس أي في التطهر والمراد بالفضل الماء الذي بقي في الظرف بعد

الفرغ (قوله) وأمر جبر بن عبد الله هذا الأثر وصله ابن أبي شيبة والدارقطني وغيرهما من

طريق قيس بن أبي حازم عنه وفي بعض طرقه كان جبر يستاك ويقم رأس سواكه في الماء ثم

يقول لاهله وضؤوا بفضل لاهله يرى به بأسا وهذه الرواية مسنية للمراوطين ابن التين وغيره أن المراد

بفضل سواكه الماء الذي ينقع فيه العود من الأراك وغيره بليل فقالوا ليحمل على أنه لم يغير الماء

وانما أراد البخاري أن صنعه ذلك لا يغير الماء وكذلك مجرد الاستعمال لا يغير الماء فلا يمنع

التطهر به وقد صححه الدارقطني بلفظ كان يقول لاهله وضؤوا من هذا الذي أدخل فيه سواكه

وقد روى مرة فروع أخرجه الدارقطني من حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوضأ

بفضل سواكه وسنده ضعيف وذكر أبو طالب في مسأله عن أحد أهله أن معنى هذا الحديث

فقال كان يدخل السواكه في الأناة ويستاك فإذا فرغ وضأ من ذلك الماء وقد استشكل إيراد

البخاري له في هذا الباب المعقود لطهارة الماء المستعمل وأجيب بأنه ثبت أن السواكه مطهرة

لهم فإذا خالط الماء ثم حصل الوضوء بذلك الماء كان فيه استعمال المستعمل في الطهارة (قوله)

حدثنا الحكم) هو ابن عتبة تصغير عتبة المنة ثم الموحدة كان من الفقهاء الكوفيين وهو تابعي

صغير وحديث أبي حنيفة المذكور سأني مباحثه في باب السيرة في الصلاة وقوله يأخذون من

فضل وضوءه كلهم اقتصروا الماء الذي فضل عنه ويحتمل أن يكونوا تناولوا ما سئل أعضاء

وضوءه صلى الله عليه وسلم وفيه دلالة بيته على طهارة الماء المستعمل (قوله) وقال أبو موسى) هو

الاشعري وهذا الحديث طرف من حديث مطول أخرجه المؤلف في المغازي وأوله على أبي

موسى قال كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم بالجعرانة وبعه بلال فأتاه اعرابي فذكر الحديث

وعرف منه تفسير المصنف في قوله اشرأما هو أبو موسى وبلال وقد ذكر المؤلف طرقاته أيضا

بإسناده في باب الغسل والوضوء في الخضب كإسناي يعقوب (قوله) وج فيه) أي صب ما تناوله

من الماء في الأناة والغرض بذلك إجماد البركة بريقه المبارك (قوله) حدثنا علي بن عبد الله) هو ابن

اللدخي وصالح هو ابن كيسان وقد تقدم الكلام على حديث محمود بن الربيع هذا في باب يحيى

يضع سماع الصغير من كتاب العلم (قوله) وقال عروة) هو ابن الزبير السدي هو ابن خزيمة (قوله)

وغيره) هو مروان بن الحكم كإسناي موصول مطول في كتاب الشروط وقال الكرماني هذه

الرواية وإن كانت عن مجهول لكنها متقدمة ويغفر فيها ما لا يتفق في الأصول (قلت) وهذا

صحيح إلا أنه لا يعتد به هناك لأن المصنف معروف وانما يرسمه اختصارا كما اختصر السنن فقلقه

وزعم الكرماني أن قوله وقال عروة معطوف على قوله في السنن الذي قبله أخبرني محمود فيكون

١٩٠  
٢٧٩٤  
تحفة

كافوا يقتلون على وضوئه  
\*(باب) حدثنا عبد الرحمن  
ابن يونس قال حدثنا حاتم  
ابن اسحق عن الجعد قال  
سمعت السائب بن يزيد  
يقول ذهبت على خالتي الى  
النبي صلى الله عليه وسلم  
فقلت يا رسول الله ان ابن  
أختي وقع فسيح رأسي  
ودعاني بالبركة ثم وضأ  
فشربت من وضوئه ثم قمت  
خلف ظهره فنظرت الى  
خاتم النبوة بين كفيه مثل  
زر الجمل  
\*(باب من مضمض واستنشق  
من غرة واحدة) حدثنا  
مسدد قال حدثنا خالد بن  
عبد الله قال حدثنا عمرو بن  
يحيى عن أبيه عن عبد الله  
ابن زيد أنه أفرغ من الأذنه  
على يديه ففلسهما ثم غسل  
أومضهما واستنشق

١٩١  
٢٧٩٤  
تحفة  
٥٢٠٨

صالح بن كيسان روى عن الزهري حديث محمود وعطف عليه حديث عروة فعلى هذا لا يكون  
حديث عروة معلقا بل يكون موصولا بالسند الذي قبله وصنع أئمة النقل بخلاف ما زعموا واستقر  
الكرواني على هذا التجوز حتى زعم ان الضمير في قوله يصدق كل واحد منهما صاحب المسور  
ومحمود وليس كازعم بل هو للمسور ومروان وهو ضمير بمنع من عروة والعقل والرجوع الى النقل في  
باب النقل أولى (قوله كافوا يقتلون) كذا الا في ذكر الباقرين كادوا بالبال وهو الصواب لانه لم يقع  
بينهم قتال وانما حكى ذلك عروة بن مسعود التقي لما رجع الى قرين ليعلمهم شدة تغاضب العصابة  
لنبي صلى الله عليه وسلم ويمكن أن يكون أطلق القتال مبالغة (قوله باب) كذا المسمى كانه  
كانت فصل من الباب الذي قبله وجعله الباقرين منه بلا فصل (قوله حدثنا عبد الرحمن بن يونس) هو  
أبو مسلم المستنقلى أحد الحفاظ (قوله عن الجعد) كذا هنا ولا كذا الجعد لتصغير وهو المشهور  
والسائب بن يزيد من صفراء العصابة وسياق حديثه هذا مينا في كتاب علامات النبوة ان شاء  
الله تعالى (قوله وقع) بكسر القاف والتونين ولكنهم يفتحون وقع بلفظ الماضي وفي رواية كريمة  
وجع بالجيم والتونين والوقع وجع في القدمين (قوله زرا الجمل) بكسر الزاي وتشديد الراء الجمل  
بفتح الميم واحدة الجمل وهي بؤرة بين الناب والاسرة والستور لها عري وأز رار  
وقيل المراد بالجمل الطير وهو المعقوب يقال لا تثنى منه جملة وعلى هذا فالمراد بن زرا صاحبها  
ويؤيده ان في حديث آخر مثل بضة الجامعة وسياق الكلام على ذلك مستوفى في صفة النبي صلى  
الله عليه وسلم ان شاء الله تعالى وأراد البخاري الاستدلال بهذه الأحاديث على رد قول من  
قال بنجاسة الماء المستعمل وهو قول أبي يوسف وحكي الشافعي في الامم عن محمد بن الحسن  
ان أبا يوسف رجع عنه ثم رجع اليه بعد شهرين وعن أبي حنيفة ثلاث روايات الأولى طاهر  
لا ظهور وهي رواية محمد بن الحسن عنه وهو قوله وقول الشافعي في الجديد وهو المقي به عند  
الحنفية الثانية فحس نجاسة خفيفة وهي رواية أبي يوسف عنه الثالثة فحس بنجاسة غليظة  
وهي رواية الحسن الزؤلوى عنه وهذه الأحاديث ترد على لان الحسن لا يترك به وحديث  
الحجة وان لم يكن فيه تصريح بالوضوء لكن توجيهه ان القائل بنجاسة الماء المستعمل اذا علمه  
بانه مضاف قبله هو مضاف الى طاهر لم يتغير به وكذلك الماء الذي خالطه الريق طاهر  
لحديث الحجة وأما من علمه منه بانه ماء الذنوب فيجب ابعاده بمحجبا لاحاديث الواردة في ذلك عند  
مسلم وغيره فأحاديث الباب أيضا ترد على لان ما يجب ابعاده لا يترك به ولا يشرب قال ابن  
الشدرك في اجماع أهل العلم على ان اللبل الباقي على أعضاء المتوضئ وما قطر منه على ثيابه  
طاهر دليل قوي على طهارة الماء المستعمل وأما كونه غير طاهر فسياق الكلام عليه  
في كتاب النفس ان شاء الله تعالى والله أعلم (قوله باب من مضمض واستنشق من  
غرة واحدة) تقدم الكلام على ذلك قريبا في باب مسح الرأس وتقدم المسئلة ايضا في حديث  
ابن عباس في أوائل الوضوء (قوله ثم غسل) أي فغسل (أو مضمض) كذا عندهما منك وأخرجه مسلم  
عن محمد بن الصباح عن خالد بن سنده هذا من غير شك ولفظه ثم أدخل يده فاستخرج مضمض  
واستنشق وأخرجه أيضا الاحمالي عن طريق وهيب بن بقة عن خالد كذلك قال الظاهر ان الشك  
فيه من مسدد شيخ البخاري وأعرب الكرواني فقال الظاهر ان الشك فيه من التابعي (قوله من

كفة واحدة) كذا في رواية أخرى وفي نسخة من غرفة واحدة ولا أكثر من كف بغرها قال ابن بطال المراد بالكفة الغرفة فاستق ذلك من اسم الكف عبارة عن ذلك المعنى قال ولا يعرف في كلام العرب الخاق ها التأييد في الكف وبحصله ان المراد بقوله كفة فعله لانها تأنيث الكف وقال صاحب المشارق قوله من كفة هي الضم والفتح كغرفة وغرفة أي عماد كفة من الماء (قوله ثم غسل يديه) لم يذ كر غسل الوجه اختصارا وهو ثابت في رواية مسلم وغيره وبقيته مباحث هذا الحديث تقدمت قريبا (قوله باسم مسح الرأس مرة) وللأصلي مسحة (قوله فعدعا بتورين ماء) كذا لا أكثر ولا كشمع في فدعا عما ولم يذ كر التور (قوله فكفاه) أي أماله وللأصلي فأ كفاه وقد تقدم النقل انهما معني (قوله فأقبل يديه) كذا هنا بالافراد ولا كشمع في بالتثنية (قوله حدثنا وهيب) أي بإسناده المذكور وحديثه وقد تقدمت طريق موسى هذه في باب غسل الرجلين إلى الكعبين وذكر فيها ان مسح الرأس مرة وقد تقدمت نقل الخلا في استحباب العسل في مسح الرأس في باب الوضوء ثلاثا ثانی الكلام على حديث عثمان وذكرنا قول أبي داود ان الروايات الصحيحة عن عثمان ليس في ما بعد لمسح الرأس وأنه ورد العدد من طريقين صحيح أحدهما غيره والزيادة من الثقة مقبولة فيصير قول أبي داود على ارادة استثناء الطريقين الذين ذكرهما فكأنه قال الا هذين الطريقين قال ابن النعماني في الاصطلاح اختلاف الرواية يحمل على التعدد فيكون مسح ثارة مرة ثلاثا ليس في رواية مسح مرة تحتمل على منع التعدد ويصح التعدد بالقياس على المفسول لان الوضوء طهارة حكمية لا فرق في الطهارة الحكمية بين الفسل والمسح وأجيب بقوله من ان المسح معني على التعفيف بخلاف الفسل ولو شرع التكرار لصارت صورته صورة المفسول وقد اتفق على كراهة غسل الرأس بل المسح وان كان مجزئا وأجاب بان الحنفية تقضي عدم الاستعاب وهو مشروع بالاتفاق فليكن العدد كذلك وجوابه واضح ومن أقوى الأدلة على عدم العدد الحديث المشهور الذي صححه ابن خزيمة وغيره من طريق عبد الله بن عمرو بن العاص في صفة الوضوء حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم بعد ان فرغ من زاده على هذا فقد أساء وظلم فان في رواية سعد بن منصور فيه التصريح بأنه مسح رأسه مرة واحدة فدل على ان الزيادة في مسح الرأس على المرة غير مستحبة ويحتمل ما ورد من الاحاديث في ثلث المسح ان صحته على ارادة الاستعاب بالمسح لانها مسحات مستقلة لجميع الرأس جمعا يبرهن هذه الأدلة (تنبيه) لم يقع في هذه الرواية ذكر غسل الوجه وحوز الكرماني ان يكون هو مفعول غسل الذي وقع فيه الشك من الراوي والتقدير فغسل وجهه أو تقضض واستنشق (قلت) ولا يخفى بعده وقد أخرج الحديث المذكور مسلم والاسماعيلي في روايتهما المذكورة وفيها بعد ذكر المضمضة والاستنشاق ثم غسل وجهه ثلاثا فدل على ان الاختصار من مسدد كما تقدم ان الشك منه وقال الكرماني يجوز ان يكون حذف الوجه اذ لم يقع شيء منه اختلاف وذكرنا ما عدا ما في المضمضة والاستنشاق من الافراد والجمع وما في ادخال المرفقين وما في مسح جميع الرأس وما في الرجلين إلى الكعبين انتهى لمخلصا ولا يخفى تكلفه (قوله باسم وضوء الرجل) يضم الواو لان المقصد به النقل (قوله) وضوء المرأة) بفتح الواو لان المراد به الماء الفاضل في الاناء بعد الفراغ من الوضوء وهو بالخفض

من كفة واحدة ففعل ذلك ثلاثا ففعل وجهه ثلاثا ثم غسل يديه إلى المرفقين مرتين مرتين ومسح برأسه ما أقبل وما أدبر وغسل رجله إلى الكعبين ثم قال هكذا وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم (باب مسح الرأس مرة) \* حدثنا سليمان بن حرب قال حدثنا وهيب قال حدثنا عمرو بن يحيى عن أبيه قال تحفة شهدت عمرو بن أبي حسن سأله عبد الله بن زيد عن وضوء النبي صلى الله عليه وسلم فعدعا تورين ماء فتوضأ لهم فكفاه على يديه فغسلهما ثلاثا ثم أدخل يده في الاناء فمضمض واستنشق واستنثر ثلاثا ثلاث غرقات من ماء ثم أدخل يده فغسل وجهه ثلاثا ثم أدخل يده في الاناء ففعل يديه إلى المرفقين مرتين مرتين ثم أدخل يده في الاناء فمسح برأسه فأقبل يديه وأدبرهما ثم أدخل يده ففعل رجله \* حدثنا موسى قال حدثنا وهيب قال مسح رأسه مرة (باب وضوء الرجل مع امرأته وفضل وضوء المرأة



عطفاً على قوله وضوء الرجل **(قوله)** وضوءاً غير الجليم أي بالماء المسخن وهذا الاثر وصله سعيد بن منصور وعبد الرزاق وغيرهما باسناد صحيح بلطف ان عمر كان يتوضأ بالجليم ويقتل منه ورواه ابن أبي شبة والدارقطني بلطف كان يسخن له ماء في ققم ثم يقتل منه قال الدارقطني اسناده صحيح ومناسبة للترجمة من جهة ان الغالب ان أهل الرجل تبع له فيما يفعل فاشار البخاري الى الرذعة من منع المرأة ان تطهر بفضل الرجل لان الظاهر ان امرأته عمر كانت تتوضأ بفضلها أو معه فيناسب قوله وضوء الرجل مع امرأته أي من اناء واحد أو ما سئلته التطهر بالماء المسخن فاتفقوا على جواز الامتناع عن مجاهد **(قوله)** ومن بيت نصرانية هو معطوف على قوله بالجليم أي يتوضأ عمر من بيت نصرانية وهذا الاثر وصله الشافعي وعبد الرزاق وغيرهما عن ابن عينة عن زيد بن أسلم عن أبيه ولفظ الشافعي وضوءاً من ماء في جرة نصرانية ولم يسمعه ابن عينة من زيد بن أسلم فقد رواه البقعي من طريق سعد بن بن نصر عنه قال حدثنا عن زيد بن أسلم عن فذ كره مطولاً ورواه الاسماعيلي من وجه آخر عنه ما سئل الواسطة فقال عن ابن زيد بن أسلم عن أبيه وأولاد يدهم عبد الله وأسامة وعبد الرحمن وأوثقهم وأكبرهم عبد الله وأظنه هو الذي سمع ابن عينة منه ذلك وهذا جزم به البخاري ووقع في رواية كريمة بحذف الواو من قوله ومن بيت وهذا الذي حرأ الكرماني أن يقول المقصود ذكر استعمال سور المرأة وأما الجليم فذكر سليمان الواقع وقد عرفناهم أن ثرا من اعتبارنا وهذا الثاني مناسب لقوله بفضل وضوء المرأة لأن عمر توضأ بعلمها ولم يستعمل مع جواز أن تكون تحت مسلم واعتدلت من حض ليل له وطؤها ففضل ذلك الماء وهذا وان لم يقع التصريح به لكنه محتمل وجرت عادة البخاري بالتسليم بمثل ذلك عند عدم الاستفصال وان كان غيره لا يستدل بذلك فقيه دليل على جواز التطهر بفضل وضوء المرأة المسجلة لانها لا تكون أسوأ حالاً من النصرانية وفيه دليل على جواز استعمال مياه أهل الكتاب من غير استقصاء وقال الشافعي في الام لا بأس بالوضوء من ماء المشرك وبفضل وضوءه ما لم تعلم فيه نجاسة وقال ابن المنذر انفراد ابراهيم النخعي بكرهه فضل المرأة اذا كانت حنبا **(قوله)** حدثنا عبد الله بن يوسف هو التميمي أحد رواة الموطأ **(قوله)** كان الرجال والنساء يظهره التعيم قال لا بد للجنس لا للاستغراق **(قوله)** في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفاد منه ان البخاري يرى ان الصحابي اذا أضاف الفعل الى زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم يكون حكمه الرفع وهو الصحيح وحكي عن قوم خلافه لاحتمال أنه لم يطلع وهو ضعيف لتوفر دواعي الصحابة على سؤالهم إياه عن الامور التي تقع لهم ومنهم من لم يسألوه لم يقرأوا على فعل غير البخاري في زمن التشرع فقد استدلل أو سعد وجابر على اباحة البول بكونهم كانوا يفعلونه والقرآن يدل ولو كان من باب النبي عنه القرآن وزاد ابن ماجه عن هشام بن عروة عن مالك في هذا الحديث من اناء واحد وزاد ابو داود ومن طريق عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر في ما يد يا نافع دليل على ان الاعتراف من الماء القليل لا يصير مستحسناً لأن أوانهم كانت صغاراً كما صرح به الشافعي في الام في عدة مواضع وفيه دليل على طهارة الدمنة واستعمال فضل طهورها وسورها لجواز تزويجهم وعدم التفرقة في الحديث بين المسئلة وغيرها **(قوله)** جميعاً نظاهرها أنهم كانوا يتناولون الماء في حالة واحدة وحكي ابن التين عن قوم ان معناه ان الرجال والنساء كانوا يتوضئون جميعاً

نق

١٢٩/٢

وتوضأ عمر بالجليم ومن بيت نصرانية **(قوله)** حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه قال كان الرجال والنساء يتوضئون في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم جميعاً

١٩٢

دس

نحلة

٨٢٥٠

في موضع واحد هؤلأ على حدة وهؤلأ على حدة والزيادة المقدمة في قوله من انما واحد تدفع له  
وكان هذا القائل استبعد اجتماع الرجال والنساء الا جانب وقد اجاب ابن التين عنه بما حكاه عن  
سحنون ان معناه كان الرجال يوضون ويذهبون ثم تأتي النساء فيوضون وهو خلاف الظاهر  
من قوله جميعا قال أهل اللغة الجميع ضد المنفرد وقد وقع مصرحاً بوحدة الاناء في صحيح ابن خزيمة  
في هذا الحديث من طريق معتمر عن عبد الله عن نافع عن ابن عمر انه أبصر النبي صلى الله عليه  
وسلم وأصحابه يتطهرون والنساء معهم من انما واحد كلهم يتطهر منه والاولى في الجواب ان يقال  
لما منع من الاجتماع قبل نزول الحجاب وأما بعده فيختص بالزوجات والمحارم ونقل الطحاوي ثم  
القرطبي والنووي الاتفاق على جواز اغتسال الرجل والمرأة من الاناء الواحد وفيه نظر لما  
حكاه ابن المنذر عن أبي هريرة انه كان ينهي عنه وكذا حكاه ابن عبد البر عن قوم وهذا الحديث  
جمعه عليهم ونقل النووي أيضاً الاتفاق على جواز وضوء المرأة بفضل الرجل دون العكس وفيه  
نظراً يضاف قد ثبت الخلاف فيه الطحاوي ونبه عن ابن عمر والشعبي والاوزاعي المنع لكن  
مقيد بما اذا كانت حائضاً وأما عكسه فصح عن عبد الله بن سرحس الصماني وسعيد بن المسبب  
والحسن البصري انهم منعوا التطهر بفضل المرأة به قال أحمد واسحق لكن قدماه بما اذا صلت  
به لان أحاديث الباب ظاهرة في الجواز اذا اجتمعوا نقل الميوني عن أحمد أن الأحاديث الواردة في  
منع التطهر بفضل المرأة وفي جواز ذلك مضطربة قال لكن صح عن عدة من الصحابة المنع فيما اذا  
صلت به وعرض بصحة الجواز عن جماعة من الصحابة منهم ابن عباس والله أعلم وأشهر  
الأحاديث في ذلك من الجهتين حديث الحكم بن عمرو الغفاري في المنع وحديث ميمونة في الجواز  
أما حديث الحكم بن عمرو فأخرجه أصحاب السنن وحسنه الترمذي وصححه ابن خبان وأغرب  
النووي فقال اتفق الحفاظ على تضعفه وأما حديث ميمونة فأخرجه مسلم لكن أعلاه قوم لتردد وقوع  
في رواية عمرو بن دينار حيث قال علي والذي يخطر على بالي ان أبا الشعثاء أخيراً قد ذكر الحديث  
وقد ورد من طريق أخرى بل تردد لكن راويه غير ضابط وقد خولف والمحقق ما أخرجه  
الشيخان بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم وميمونة كانا يغتسلان من انما واحد وفي المنع أيضاً  
ما أخرجه أبو داود والنسائي من طريق جدين عبد الرحمن الجعفي قال لقيت رجلاً صاحب النسبي  
صلى الله عليه وسلم أربع سنين فقال ينهي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تغتسل المرأة بفضل  
الرجل أو يغتسل الرجل بفضل المرأة وليغترفا جعرا لانه ثقات ولم أقبل ان أعلاه في جمعة قوية  
ودعوى البيهقي انه في معنى المرسى مردودة لان إلهام الصماني لا يضر وقد صرح التاجي بأنه لقيه  
ودعوى ابن خزم ان داود راوه عن جدين عبد الرحمن هو ابن يزيد الا ودي وهو ضعيف مردودة  
فانه ابن عبد الله الا ودي وهو ثقة وقد صرح بإسائه أبو داود وغيره ومن أحاديث الجواز  
ما أخرجه أصحاب السنن والدارقطني وصححه الترمذي وابن خزيمة وغيرهما من حديث ابن عباس  
عن ميمونة قالت أجنبت فاعتسلت من جفنة ففضلت فيها فضلة خفاء النبي صلى الله عليه وسلم  
بغتسل منه فقلت له فقال الما ليس عليه حنائة اغتسل منه لفظ الدارقطني وقد أعلاه قوم  
بمحملة ابن خزيمة واوهمه عن عكرمة لانه كان يقول التلقين لكن قد رواه عنه شعبة وهو لا يحتمل  
عن مشايخه الأصح حديثهم وقول أحمد ان الأحاديث من الطريقين مضطربة أعلاه صارا إليه

«(باب)» صاب النبي صلى الله عليه وسلم وضوءاً على المغيص عليه «حدثنا ٢٦١ أبو الوليد قال حدثنا شعبة عن محمد بن

عند تصدرا لجمع وهو يمكن بأن يحصل لأحداث النبي على ما ناقض من الأعضاء والجواز على ما بين من الماء وبذلك جمع الخطأ أو ويحمل النبي على التبريه جباين الأدلة والله أعلم **(قوله)** بآب صاب النبي صلى الله عليه وسلم وضوءاً) يفتح الواو لأن المراد به الماء الذي وضأ به والمغص يضم الميم واسكان المجمة من أصابه الأغماء **(قوله)** يعوذني زاد المصنف في الطب ما شأ **(قوله)** لا أعقل أي لا أقهرهم وحذف مفعوله إشارة إلى عظم الحال أي لا أعقل شيئاً وصرح به في التفسير وله في الطب فوجدني قد أغنى علي وهو المطابق للترجمة **(قوله)** من وضوءه) يتحمل أن يكون المراد صبي على بيض الماء الذي وضأ به أو بما في منه والاول المراد فله مصنف في الاعتصام ثم صب وضوءاً على ولا يداود وقضاً وضوءه على **(قوله)** الميراث) اللام بدل من المضاف إليه كانه قال ميراثي ويؤيده أن في الاعتصام أنه قال كف أصنغ في مائي والمراد بآية القرائض هنا قوله تعالى يستفتونك قال الله فيسكنكم في الكلالة كما سأل في سبينا في التفسير ويذكر هنا الشبهة مباحثته أن شاء الله تعالى **(قوله)** بآب القسل والوضوء في الخضب) هو بكسر الميم وسكون الخاء المججمة وقع الضاد المججمة بعد هاء وحيدة المشهور أنه الاء الذي يفصل فيه الشيا من أي جنس كان وقد يطلق على الأناصغ أو أكبر ما يكون من الخشب مع ضيقه وعطفه الخشب والجارة على الخضب والقسط ليس من عطف العام على الخاص فقط بل بين هذين وهذين عموم وخصوص من وجه **(قوله)** حدثنا عبد الله بن منير) هو يضم الميم وكسر النون بعد هاء مخففة كما قدمناه في المقدمة لكن وقع هنا في رواية الاصيل ابن المنير زيادة الالف واللام فقد لبس بين الميراث الذي شغل عنه في هذا الشرح لكنه يتقبل الباسون مفتوحة وهو متأخر عن هذا الرأي بأكثر من أربعين سنة **(قوله)** حضرت الصلاة) هي العصر **(قوله)** إلى أهله) أي لأرادة الوضوء **(وفي قوم)** أي عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن في قوله من جارة لبان الخنس **(قوله)** فغفر) يفتح الصاد المهملة وضم الغين المججمة أي لم يسع بسط كفه صلى الله عليه وسلم فيه ولا سما على فلم يستطع أن يسط كفه من صفير الخضب وهو دال على ما قلناه ان الخضب قد يطلق على الأناصغ ومباحث هذا الحديث تقدمت في باب التماس الوضوء وباقى الكلام عليه باقى في علامات النبوة أن شاء الله تعالى وقد أخرجه المصنف هنا عن عبد الله بن منير أيضاً لكنه قال عن يزيد بن هرون بدل عبد الله بن بكر فكانت سمعته من شيخه حدثه كل منهما به عن جده **(قوله)** عن يزيد) بالموحدة والراء مصغرة هو ابن عبد الله بن أبي بردة والقدرد المذكور من التمر تقدم دفعه معلقاً في باب استعمال فضل وضوء الناس في مطولاً في المغازي أن شاء الله تعالى والقرض منه ذكر القدر وقد ذكرنا ما فيه **(قوله)** أجد بن نونس) هو ابن عبد الله بن نونس نسب إلى جدته وعبد العزيز بن شخه هو ابن عبد الله بن أبي سلمة نسب إلى جدته أيضاً فتتقاف أن كلامهما نسب إلى جدته وفي أن كلامهما النعم أي عبد الله وأن كلامهما يكنى أبا عبد الله وأن كلامهما ثقة حافظ فقيه **(قوله)** قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) ولكن شتم في وأى الوقت أنا **(قوله)** فضل وجهه) نفسه لقوله فوضأ وفيه حذف تقديره فخصم واستشنى كادت عليه باقى الروايات والخروج محمد وقد تقدمت مباحثه وأن عبد العزيز هذا زاذ في روايته أن التوركان

في نورين صفو فتوضأ فغسل وجهه ثلاثاً ويديه مرتين مرتين وسبح برأسه فاقبل به وأدبر وغسل رجله «حدثنا أبو البان قال أخبرنا شبيب عن الزهري قال أخبرني عبد الله بن عبد الله بن عتبة أن عائشة قالت

النكدر قال سمعت جابرًا يقول جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم يعوذني وأنا مريض لأعقل قنوضاً وصلى من وضوءه فغسلت تحفة فقلت يا رسول الله لمن الميراث انما يرثي كلاله فنزلت آية القرائض «(باب)» القسل والوضوء في الخضب والقدح والخشب والجارة \* حدثنا عبد الله بن منير نطفة سمع عبد الله بن بكر قال حدثنا جمد عن أنس قال حضرت الصلاة فقام من كان قريب الدار إلى أهله وفي قوم فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم مخضب من جارة فيه ما فغفر تحفة الخضب أن يسط فيه كفه فتوضأ القوم كلهم فلناكم كنتم قال ثمانين وزيادة \* حدثنا محمد بن العلاء قال حدثنا أبو أسامة عن يزيد عن أبي بردة عن أبي موسى أن النبي صلى الله عليه وسلم نطفة دعا جرحه فيه ما فغسل يديه ووجهه فيه وغفم \* حدثنا أجد بن نونس قال حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة قال حدثنا عمرو بن يحيى عن أسع بن عبد الله بن زيد قال أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرناه ما

لما نقل النبي صلى الله عليه وسلم واشتد به وجعه استاذن أزواجه في أن يعرض في بيتي فاذن له تفريح النبي صلى الله عليه وسلم  
بين رجلين تحيط رجله في الأرض بين ٢٦٢ عباس ورجل آخر قال عبيد الله فأخبرني عبد الله بن عباس فقال أتدري من  
الرجل الآخر قلت لا قال

هو علي وكانت عائشة تحدث  
أن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال بعد ما دخل بيته واشتد  
وجعه هر يقوا على من  
سبح قرب لم تحلل أو كبت  
لعلى أعهد إلى الناس  
وأجلس في مخضب لحفصة  
زوج النبي صلى الله عليه  
وسلم ثم طفقنا نصب عليه  
من تلك القرب حتى طفق  
يسهر البنا أن قد فعلت ثم  
خرج إلى الناس \* (باب)

الوضوء من التور \* حدثنا  
خالد بن مخلد قال حدثنا  
سليمان قال حدثني عمرو بن  
يحيى عن أبيه قال كان يحيى  
يكثر من الوضوء قال  
لعبد الله بن زيد أخبرني كيف  
رأيت النبي صلى الله عليه  
وسلم يتوضأ فندعا بتور من  
ماء فكفأ على يديه فغسلهما  
ثلاث مرات ثم أدخل يده

في التور فغضض واستتر  
ثلاث مرات من غرفة  
واحدة ثم أدخل يده فاغترق  
بها فغسل وجهه ثلاث  
مرات ثم غسل يديه إلى  
المرفقين مرتين مرتين ثم  
أخذ يده ماء فغسح به رأسه  
فادبر به وأقبل ثم غسل  
رجليه فقال هكذا رأيت

من صفراء نحاس جند (قوله لما نقل) أي في المرض وهو بضم القاف وزن صغر قاله في الصحاح  
وفي القاموس استخفنا نقل كفتح فهو ثاقل ونقل استندم مرضه فعله في النسخة سقطوا والله  
أعلم (قوله في أن يعرض) بفتح الراء النقلة أي يتخذه في مرضه (قوله فاذن) بكسر المعجمة وتشديد  
النون المقفوحة أي الأزواج واستندل به على أن القسم كان واجبا عليه ويحتمل أن يكون فعل  
ذلك تطييبا له (قوله قال عبيد الله) هو الراوي له عن عائشة وهو الاستاذ المذكور بغير أداة  
عطف (قوله وكانت) هو معطوف أيضا بالاستاذ المذكور (قوله هر يقوا) كذا اللاكثرة ولا يصلي  
أهر يقوا بزيادة الهزة قال ابن التين هو باسكان الهاء ونقل عن سيبويه أنه قال أهرق أهرق يهرق  
أهرقا ما مثل أسطاع أسطاع أسطاعا بقطع الالف وقعها في الماضي وضم الباء في المستقبل  
وهي لغة في أطاع بطيع فجعلت السنين والهاء عوضا من ذهاب حركة عين الفعل قال ورؤي بفتح  
الهاء واستشكله ونوجه بان الهاء بمبدلة من الهزة لأن أصل هراق أراق ثم اجلبت الهزة  
فغيرك الهاء على إبقاء السدل والمبدل منه وله نظائر ذكره الجوهري وجهها آخر وان أصله  
أأريقوا فابدلت الهزة الثانية هاء الخفضه جزم لعب في النصيبان أهرقه بفتح الهاء والله أعلم  
(قوله من سبع قرب) قال الخطابي يشبه أن يكون خص السبع بتركيبه العدد لانه دخولا  
في كثير من أمور الشر بغيره وأصل الخلقة وفي رواية للطبراني في هذا الحديث من البارشي والظاهر  
أن ذلك للتدأوى لقوله في رواية أخرى في الصحيح لعلي استريح فاعده أي أوصى (قوله وأجلس  
في مخضب لحفصة) زاد ابن خزيمة من طريق عروة عن عائشة أنه كان من نحاس وفيه إشارة إلى  
الرقع على كره الاعتساف فيه كما ثبت ذلك عن ابن عمر وقال عطاء إنما كره من النحاس ربحه (قوله  
نصب عليه من تلك) أي القرب السبع (قوله حتى طفق) يقال طفق يفعل كذا إذا شرع في فعل  
واستقر فيه (قوله ثم خرج إلى الناس) زاد المصنف من طريق عقيل عن الزهري فصل فيهم  
وخطبهم ثم خرج وهو في باب الوفاة في آخر كتاب المغازي وسأقي الكلام على بقية مباحثه هناك  
وعلى ما فيه من أحكام الإمامة في باب حديث المريض أن يشهد الجماعة أن شاء الله تعالى (قوله  
الوضوء من التور) تقدمت مباحث حديث الباب فربما وإن التور يرفع المنامة  
شبه الطست وقيل هو الطست ووقع في حديث شريك عن أنس في المعراج فأني بطست من ذهب  
فيه وزن من ذهب وظاهر المغاربة ينهملو بمثل الترادف وكان الطست أكبر من التور (قوله  
حدثنا سليمان) هو ابن بلال والاستاذ كله مدينون (قوله كان يحيى) هو عمرو بن أبي حسن كما تقدم  
وهو عمه على الحقيقة (قوله ثم أدخل يده في التور فغضض) فيه حذف تقديره ثم أخرجهما  
فغضض وقد صرح به مسلم (قوله من غرفة واحدة) يتعلق بقوله فغضض واستتر والمعنى أنه  
جمع بينهما ثلاث مرات كل مرة من غرفة ويمحتمل أن يتعلق بقوله ثلاث مرات والمعنى أنه جمع  
بينهما ثلاث مرات من غرفة واحدة الأولى موافق لما في الروايات فهو أول (قوله فقال)  
أي عبد الله بن زيد (هكذا) هذه الزيادة صريحة في رفع الحديث وإن كان أول سباق الحديث  
يدل عليه (قوله حدثنا جاد) هو ابن زيد ولم يسمع مسلم من جاد بن سلمة (قوله ورحا)

النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ \* حدثنا مسدد قال حدثنا جاد عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم دعا بآباء من ماعفأ في شح رحا فحشي من ماعفوض أصابعه فيه قال أنس فجعلت أنظر إلى الماء ينسج من بين أصابعه  
بهملات

بمهمات الأولى مفتوحة بعد هاسكون أي بتسع الفهم وقال الخطابي الرراح الاناء الواسع  
 الخنن القريب القعر ومنه لا يسع الماء الكثير فهو أدل على عظم المحزنة (قلت) وهذه الصفة شبيهة  
 بالظمت وبهذا يظهر مناسبتها الحديث للترجة وروى ابن خزيمة هذا الحديث عن أحمد  
 ابن عبد الله عن حماد بن زيد فقال بدل رراح زجاج برأى مضومة وجيمين وبوب عليه الوضوء  
 من آية الزجاج ضد قول من زعم من المتصوفة أن ذلك اسراف لاسراع الكسر اليه (قلت)  
 وهذه اللفظة تفرد بها أحمد بن عبيدة وخالفه أصحاب حماد بن زيد فقالوا رراح وقال بعضهم وأسمع  
 الفهم وهي رواية الاسماعيلي عن عبد الله بن ناجية عن مجاهد بن موسى وأحق بن أبي اسرائيل  
 وأحمد بن عبيدة كلهم عن حماد بن زيد ساقه على لفظ محمد بن موسى وصرح جميع من الحديث بأن  
 أحمد بن عبيدة صحفه وروى ذلك أنه أتى في روايته بقوله أحسبه فدل على أنه لم يقنه فإن كان  
 ضبطه فلا منافاة بين روايته ورواية الجماعة لاحتمال أن يكونوا وصفوا حقيقة وذكروا حصة  
 وفي مسند أحمد عن ابن عباس ان القوقس أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم قدحاً من زجاج لكن  
 في إسناده مقال (قوله خبرت) تقدم الزاى أى قدرت وتقدم من رواية جعفر بن محمد بن عمرو بن  
 زيادة وهذا قال ما بين السبعين إلى الثمانين والجمع بينهما أن أنس لم يكن يضبط العدة بل كان  
 يتحقق أنها تتفق على السبعين وبشكل بلغ العقد الثامن أو تجاوزته فربما جزم بالجملة  
 حيث يغلب ذلك على ظنه واستدل الشافعي بهذا الحديث على رد قول من قال من أصحاب الراى  
 ان الوضوء مقدر بتسدر من المامعين ووجه الدلالة ان الصحابة اختلفوا من ذلك القدح من غير  
 تقدير لان الماء النافع لم يكن قدره معلوما لهم فدل على عدم التقدير وبهذا يظهر مناسبة تعقب  
 المصنف هذا الحديث باب الوضوء بالمد والذنا يسع رطلاً وثلاثاً بالبغدادى قاله جمهور أهل  
 العلم وخالف بعض الحنفية فقالوا المترطون (قوله ابن جبر) بفتح الجيم وسكون الموحدة ومن  
 قاله بالتصغير فقد صحف لأن ابن جبر وهو سعد لا رواه عنه عن أنس في هذا الكتاب والراوى هنا  
 هو عبد الله بن عبد الله بن جبر بن عتيك الأنصارى وقد رواه الاسمعيلى من طريق أبي نعيم شيب  
 البخارى قال حدثنا سعد بن شيب عن الأنصارى يقال له ابن جبر وفى الاستناد كوفان أبو نعيم  
 وشيخه وصرى أن أنس والراوى عنه (قوله يغسل) أى جسده والشك فيه من البخارى أو من أبي  
 نعيم لما حدثه به فقد رواه الاسماعيلي من طريق أبي نعيم فقال يغسل ولم يشك (قوله بالصاع)  
 هو أناء يسع خمسة أطلال وثلاثاً بالبغدادى وقال بعض الحنفية ثمانية (قوله إلى خمسة أمداد)  
 أى كان ربعاً اقتصر على الصاع وهو أربعة أمداد ربعاً ادعيا إلى خمسة فكان أن أنس لم يطلع على  
 أنه استعمل في الغسل أكثر من ذلك لأنه جعلها النهاية وقد روى مسلم من حديث عائشة رضي  
 الله عنها أنها كانت تغتسل هي والنبي صلى الله عليه وسلم من أناء واحد هو الفرق قال ابن عسيرة  
 والشافعي وغيرهما هو ثلاثة أصع وروى مسلم أيضاً من حديثها أنه صلى الله عليه وسلم كان  
 يغتسل من أناء يسع ثلاثة أمداد فهذا يدل على اختلاف الحال في ذلك بقدر الحاجة وفيه رد على  
 من قدر الوضوء والفعل بما ذكر في حديث الباب كابن شعبان من المالكية وكذا من قال به من  
 الحنفية مع مخالفتهم له في مقدار الماء والصاع وحمله الجمهور على الاستحباب لأن أكثر من قدر  
 وضوءه وغسله صلى الله عليه وسلم من الصحابة قدرهما بذلك في مسلم عن سفيانة مثله ولا جدواى

قال أنس خنزرت من وضوءاً  
 منه ما بين السبعين إلى  
 الثمانين \* (باب) \* الوضوء  
 بالمد \* حدثنا أبو نعيم قال  
 حدثنا سعد بن جبر قال سمعت أنساً  
 يقول كان النبي صلى الله  
 عليه وسلم يغسل أو كان  
 يغتسل بالصاع إلى خمسة  
 أمداد ووضوءاً بالمد

٢٠١

٤ د ن

تحفة

٩٦٢

داود بن اسحق صحیح عن جابر مثله وفي الباب عن عائشة وأم سلمة وابن عباس وابن عمر وغيرهم وهذا إذا لم تدع الحاجة إلى الزيادة وهو أيضا في حق من يكون خلقه معسدا ولا في هذا أشار المصنف في أول كتاب الوضوء بقوله وكره أهل العلم الاسراف فيه وأن يجاوزوا فعل النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ما) المسح على الخفين نقل ابن المنذر عن ابن المبارك قال ليس في المسح على الخفين عن الصحابة اختلاف لأن كل من روى عنه منهم انكاره فقد روى عنه أثباته وقال ابن عبد البر لا أعلم روى عن أحد من فقهاء السلف انكاره الا عن مالك مع أن الروايات الصحيحة عنه مصرحة بأثباته وقد أشار الشافعي في الام إلى انكار ذلك على المالكية والمعروف المستقر عندهم الآن قولان الجواز مطلقا ثانياهما للمسافر دون المقيم وهذا الثاني مقتضى ما في المدونة وبه جزم ابن الحليج وجميع السابحي الاول ونقله عن ابن وهب وعن ابن نافع في المسئلة فحواه وان مالكا انما كان يتوقف فيه في خاصة نفسه مع اثباته بالجواز وهذا مثل ما صرح عن أبي أيوب الصحابي وقال ابن المنذر اختلف العلماء أيهما أفضل المسح على الخفين أو نزعهما وغسل القدمين قال والذي أختاره أن المسح أفضل لأجل من طعن فيه من أهل البدع من الخوارج والروافض قال واحدا ما طعن فيه المخالفون من السنن أفضل من تركه اه وقال الشيخ يحيى الدين صرح جمع من الصحابة بأن الغسل أفضل بشرط أن لا يترك المسح ربعه عن السنة كما قالوه في تفصيل القصر على الانعام وقد صرح جمع من الحفاظ بأن المسح على الخفين متواتر جمع بعضهم رواه بخاروزو الثمانين ومنهم العشرة وفي أبي شيبة وغيره عن الحسن البصري حديث سبعمون من الصحابة بالمسح على الخفين (قوله حدثنا أصعب) بفتح الهمزة وكان البخاري أجاز الرواية عنه لهذا الحديث لقوله المسح عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن كبار أصحابه في الحضرة ثبت عندنا أقوى من أن تتبع مالكا على خلافه وعرو هو ابن الحرث وهو من دونه ثلاثة مصريون والذين فوقه ثلاثة مديون وفي الاسناد رواه تابعي عن تابعي أبو النضر عن أبي سلمة ويحيى عن يحيى (قوله وإن) عبد الله هو معطوف على قوله عن عبد الله بن عمر فهو موصول اذا حملناه على أن أسأله سمع ذلك من عبد الله أو أفاؤا سلمة لم يدرك القصة وقد أخرجه أحمد من طريق أخرى عن أبي النضر عن أبي سلمة عن ابن عمر قال رأيت سعد بن أبي وقاص يسبح على خفيه بالعراق حين نوضا فأكرمت ذلك عليه فلما اجتمعنا عند عمر قال لي سعد سل أباك فذكر القصة ورواه ابن خزيمة من طريق أبي أيوب عن نافع عن ابن عمر نحوه وفيه أن عمر قال كانوا نحن مع نينا نسمع على خفافنا لا نرى ذلك بأسا (قوله فلا تسأل عنه غيره) أي أنه لا يوفق بنقله فقصه دليل على أن الصفات الموجبة للترجيح اذا اجتمعت في الراوي كانت من جملة القرائن التي اذا حقت خبر الواحد قامت مقام الأشخاص المتعددة وقد بنى العلم عند البعض دون البعض وعلى أن عمر كان يقبل خبر الواحد وما نقل عنه من التوقف انما كان عند وقوع ريبه في بعض المواضع واحتج به من قال بتفاوت رتب العدالة ودخول الترجيح في ذلك عند التعارض ويمكن ابداء الفارق في ذلك بين الرواية والشهادة وفيه تعظيم عظيم من عمر له وفيه ان الصحابي القديم العصب قد يحكي عليه من الامور الجلية في الشرع ما يطلع عليه غيره لان ابن عمر أنكر المسح على الخفين مع قدم صحبه وكثرة روايته وقد روى قصته مالك في الموطأ عن نافع وعبد الله بن دينار أنهم ما أخبرا ابن عمر قدم الكوفة

باب المسح على الخفين  
حدثنا أصعب بن النضر  
عن ابن وهب قال حدثني  
عمر وقال حدثني أبو النضر  
عن أبي سلمة بن عبد الرحمن  
عن عبد الله بن عمر بن سعد  
ابن أبي وقاص عن النبي صلى  
الله عليه وسلم أنه مسح على  
الخفين وأن عبد الله بن عمر  
سأل عمر عن ذلك فقال نعم  
إذا حدثت شيئا سعدت عن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
فلا تسأل عنه غيره

٢٠٢

س

تحفة

٣٨٩٩

نوع

١٢٢٢/٢

وقال موسى بن عقبة أخبرني

أبو النصر أن أسامة أخبره

أن سعداً حدثه فقال عمر

لعبد الله بن عوف «حدثنا عمرو»

ابن خالد الخزازي قال حدثنا

الليث عن يحيى بن سعيد

عن سعد بن إبراهيم عن نافع

ابن جبير عن عروة بن المغيرة

عن أبيه المغيرة بن شعبه

رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ

صلى الله عليه وسلم أنه خرج

لحاجة فأتبعه المغيرة بأداة

فيا ما فصب عليه حين فرغ

من حاجته فتروا ومسح

على الخفين «حدثنا أبو نعيم

على سعد وهو أميرها فراه يسبح على الخفين فانكر ذلك عليه فقال له سعد سل أسامة فذكر القصة  
ويحتمل أن يكون ابن عمر أعمى انكر المسح في الحضرة في السفر لظاهر هذه القصة ومع ذلك  
فالناشد بحالها والله أعلم (قوله) وقال موسى بن عقبة هذا التعليل وصله الاسماعيلي وغيره بهذا  
الاسناد وفيه ثلاثة من التابعين على الولاة وأولهم موسى وموسى وأبو النصر قرنا مديان (قوله)  
أن سعداً حدثه أي حدث أسامة والمحدث به محذوف تبين من الرواية الموصولة أن لفظة أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين (قوله) فقال هو معطوف على المقدّر (قوله)  
نحوه بالنصب لأنه مقول القول وظاهر أن قول عمر في هذه الرواية المعلقة بمعنى الرواية التي  
وصلها المؤلف لا لفظها وقد وصله الاسماعيلي أيضاً من طريق أخرى عن موسى بن عقبة ولفظه  
وان عمر قال لعبد الله أي أبه كأنه يلوهم إذا حدثك سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا يتبع  
وراء حديثه شيئاً (قوله) حدثنا الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد هو الاضمار وقد تقدم هذا  
الحديث من طريق أخرى عنه في باب الرجل يوضي صاحبه وإن فيه أربعة من التابعين على الولاة  
وأخرجه المصنف في المغازي من طريق أخرى عن الليث فقال عن عبد العزيز بن أبي سلمة يدل  
يحيى بن سعيد وساقه أم فكأن الليث فيه شيخين (قوله) أنه خرج لحاجته في الباب الذي بعد  
هذا أنه كان في سفر وفي المغازي أنه كان في غزوة تبوك على تردد في ذلك من بعض رواه والملك  
وأجدوا في داود من طريق عباد بن زياد عن عروة بن المغيرة أنه كان في غزوة تبوك بلا تردد ودان  
ذلك كان عند صلاة الفجر (قوله) فأتبعه تشديد المناء المفتوحة وللمصنف من طريق مسروق  
عن المغيرة في الجهاد وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي أمره أن يتبعه بالإداة وزاد  
فانطلق حتى واري عني فقصي حاجته ثم أقبل فتوضأ وعند أحمد من طريق أخرى عن المغيرة  
أن الماء الذي توضأ به أخذته المغيرة من أعراجه تصنيه له من قربة كانت جلد مينة وإن النبي صلى  
الله عليه وسلم قال له سلها فإن كانت دفتها فهو طهور وأنها قالت أي والله لقد دفتها (قوله)  
فتوضأ زاد في الجهاد وعليه جبة شامية ولأبي داود من صفوف من جباب الروم وزاد المصنف  
في الطريق الذي في باب الرجل يوضي صاحبه ففضل وجهه وبديه والفاقي ففضل رجله واستدل به  
وبتين من ذلك أن المراد بتوضأه إلى الكيفية المذكورة لأنه غسل رجله واستدل به  
القرطبي على الاقتصار على فرض الوضوء وسننه لاسمائي حال مظنة فله الماء كالسفر قال  
ويحتمل أن النبي صلى الله عليه وسلم فعلها فلم يذكرها المغيرة قال والظاهر خلافه (قلت)  
بل فعلها وذكرها المغيرة في رواية أحمد من طريق عباد بن زياد المذكورة أنه غسل كفيه وله  
من وجه آخر قوى فصلهما أحسن غسلهما قال وأما قال ذلكهما بآداب أم لا والمصنف  
في الجهاد أنه تفضض واستنشق وغسل وجهه زاد أحمد ثلاث مرات فذهب يخرج يدين من كفه  
فكانا يمينين فأخرجهما من تحت الجبة ولمسلم من وجه آخر وألقي الجبة على عنقه سكبسه  
ولا جد ففضل يده اليمنى ثلاث مرات ويده اليسرى ثلاث مرات وللمصنف مسح برأسه وفي  
رواية لمسلم ومسح شامته وعلى عمامته وعلى الخفين وسبق أني قوله أني أدخلته ما طاهرتين  
في الباب الذي بعده هذا وحديث المغيرة هذا ذكر الزبارة أنه رآه عن عشرين رجلاً وقد نلصت  
مقاصد طرقها الصحيحة في هذه القطعة وفيه من القوائد الباطلة عند بعض الحاجة والتواري

٢٠٤

س في

تحفة

١٠٧٠١

قال حدثنا شيان عن يحيى  
عن أبي سلمة عن جعفر بن  
عمرو بن أمية الضمري أن  
أباه أخبره أنه رأى النبي  
صلى الله عليه وسلم عرج على  
نصف الخفين وتابعه حرب وأبان  
عن يحيى \* حدثنا عبدان  
قال أخبرنا عبد الله قال  
أخبرنا الأوزاعي عن يحيى  
عن أبي سلمة عن جعفر بن  
عمرو عن أبيه قال رأيت  
النبي صلى الله عليه وسلم  
يسح على عمامته وخفيه  
وتابعه معمر عن يحيى عن  
أبي سلمة عن عمرو قال رأيت  
النبي صلى الله عليه وسلم

٢٠٥

س في

تحفة

١٠٧٠١

نغ

١٢٥/٢

عن الأعمش واستحب الدوام على الطهارة لأمه صلى الله عليه وسلم المغيرة أن يتبعه بالماء مع أنه  
لم يستنج به وانما نجا به حين رجعه وفيه جواز الاستعانة كاشح في بابه وغسل ما نصيب البدن  
الأذى عند الاستجمار وأنه لا يكفي إزالته بغير الماء والاستعانة على إزالة الرائحة بالتراب ونحوه  
وقد ينسب منه أن ما تشرع المعتاد لا يزال إلا بالماء وفيه الانتفاع بجلود الميتة إذا دبغت  
والانتفاع بنبات الكفار حتى يحقق نجاستها لأنه صلى الله عليه وسلم لبس الحبة الرومية ولم  
يستفضل واستدل به القرطبي على أن الصوف لا ينجس بالموت لأن الحبة كانت شامة وكانت  
الشام اذ ذلك دار كفر وما كؤل أهلها الميتات كذا قال وفيه الرد على من زعم أن المسيح على  
الخفين منسوخ بآية الوضوء التي في المائدة لأنها نزلت في غزوة المريسيع وكانت هذه القصة في  
غزوة بولس وهي بعدها باتفاق وسأيت حديث جرير الجلي في معنى ذلك في كتاب الصلاة أن شاء  
الله تعالى وفيه التمهيد في السفر وليس الثياب الضيقة فيه لكونها أعون على ذلك وفيه المواظبة  
على سنن الوضوء حتى في السفر وفيه قبول خبر الواحد في الأحكام ولو كانت امرأه سواء كان ذلك  
فيما نتم به البهرى أم لا لأنه صلى الله عليه وسلم قبل خبر الاعرابية كما تقدم وفيه ان الاقتصار على  
غسل معظم المفروض غسله لا يجزئ لآخر اجب صلى الله عليه وسلم يديه من تحت الحبة ولم يكتف  
فيما بقي منهما بالمسح عليه وقد يستدل به على من ذهب إلى الوجوب نعم مسح الرأس لكونه كحل  
بالمسح على العمامة ولم يكتف بالمسح على ما بقي من ذراعيه (قوله شيان) هو ابن عبد الرحمن ويحيى  
هو ابن أبي كثير (قوله عن أبي سلمة) ولا جماعلي من طريق الحسن بن موسى عن شيان عن يحيى  
حدثني أبو سلمة حدثني جعفر بن عمرو بن أمية وفي الاسناد ثلاثة من التابعين على الولاة ولم  
يحيى وهو تابعي صغير وأبو سلمة وجعفر قريشان (قوله وتابعه) أي تابع شيان (حرب) وهو ابن  
شدد احدثه موصول عند النسائي والطبراني (قوله وأبان) هو ابن يزيد العطار وهو معطوف  
على حرب وحديثه موصول عند الطبراني (قوله أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك (قوله  
عن يحيى) ولا جد عن أبي المغيرة عن الأوزاعي حدثني يحيى (قوله على عمامته وخفيه) هكذا  
رواه الأوزاعي وهو مشهور عنه وأسقط بعض الرواة عنه جعفر من الاسناد وهو خطأ قاله  
أبو حاتم الرازي (قوله وتابعه) أي تابع الأوزاعي (معمر) بن راشد في المتن لا في الاسناد وهذا هو  
السبب في سباق المصنف الاسناد ثانياً لئلا ينسب في رواية معمر ذكر جعفر وذكر أبو ذر  
في روايته لفظ المتن وهو قوله يسح على عمامته زاد الكشي يحيى وخفيه وسقط ذكر المتن من سائر  
الروايات في الصحيح ورواية معمر قد أخرجهما عبد الرزاق في مصنفه عن معمر بدون ذكر العمامة  
لكن أخرجهما ابن مندة في كتاب الطهارة من طريق معمر بإسنادها وأغرب الأصلي فيما حكاها  
ابن بطلال فقال ذكر العمامة في هذا الحديث من خطأ الأوزاعي لأن شيان وغيره روه عن يحيى  
بدونها فوجب تغليب رواية الجماعة على الواحد قال وأما متابعة معمر فليس فيها ذكر العمامة  
وهي أيضاً مسلمة لأن آبا سلمة لم يسلم من عمرو (قلت) سماع أبي سلمة من عمرو يمكن فإنه مات مائة سنة  
سنة ستين وأبو سلمة مدني ولم يوصف بتدليس وقد سمع من خلق ما أقبل عمرو وقد روى بكثيرين  
الاثن عن أبي سلمة أنه أرسل جعفر بن عمرو بن أمية إلى أبيه يسأله عن هذا الحديث فخرج إليه  
فاخبره به فلا مانع أن يكون أبو سلمة اجتمع به معرو بعدد سمع منه ويقويه تفرع رواتهم على



الاجتماع في المسجد النبوي وقد ذكرنا أن ابن منده أخرجه من طريق معمر بالثبت ذكر العمامة فيه وعلى تقدير تشدد الأوزاعي بذكرها لا يستلزم ذلك تحطشه لانها تكون زيادة من ثقة حافظ غير منافية لرواية رافقه تقبل ولا تكون شاذة ولا معنى لرد الأروايات الصحيحة بهذه التعليقات الواهية وقد اختلف السلف في معنى المسح على العمامة فقل انه كمل عليها بعد مسح الناصية وقد تقدمت رواية مسلم عابد على ذلك والى علم الاقتصار على المسح عليها ذهب الجمهور وقال الخطابي فرض الله مسح الرأس والحديث في مسح العمامة محتمل للتأويل فلا يترك المتيقن للمحتمل قال وقياسه على مسح الخف بعد لانه يشق نزعه بخلافها وتعب بان الذين أجازوا الاقتصار على مسح العمامة شرطوا فيه المشقة في نزعها كما في الخف وطريقه أن تكون محكمة كما علم العرب وقالوا عضو يسقط فرضه في التيمم جاز المسح على حاله كالتقديم وقالوا الآية لا تنطبق ذلك ولا سيما عند من يجعل المشتك على حقيقته ومجازه لان من قال قبلت رأس فلان بصدق ولو كان على حائل والى هذا ذهب الاوزاعي والنوري في رواية عنه وأحمد وإسحق وأبو روير الطبري وابن خزيمة وابن المنذر وغيرهم وقال ابن المنذر ثبت ذلك عن أبي بكر وعمر وقد ضعن ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان يطعم الناس أبابكر وعمر يرشدوا والله أعلم **(قوله باب)** اذا أدخل رجله وهما طاهرتان هذا النظر رواية أبي داود ومن طريق يونس ابن أبي إسحق عن الشعبي في هذا الحديث وسنين ما بينها وبين لفظ حديث الباب من التناوت **(قوله حديثنازكريا)** هو ابن أبي زائدة (عن عامر) هو الشعبي وزكريا مدلس ولم أره من حديثه الا بالعمامة لكن أخرجه أحمد عن يحيى القطان عن زكريا والقطان لا يعمل من حديث شيوخه المدلسين الا ما كان مسموحا لهم صرح بذلك الاسماعيلي **(قوله فاهو بن)** أي مددت يدي قال الاصمعي أهو بن يثاثة اذا أومات به وقال غيره أهو بن قصيد الهوام من القيام الى القعود وقيل الأهواء المالة قال ابن بطال فيه خدمة العالم وان للتأدم أن يقصد الى ما يعرف من عادة محمد ومه قبل أن يأمره وفيه التفهم عن الاشارة ورد الجواب عما يفهم عنها لقوله فقال دعهما **(قوله فاني أدخلتهما)** أي القديمين (طاهرتين) كدلالة أكثر ولكنهما في مسندته قلت طاهرتان ولا يداود قال أدخلت القديمين وهما طاهرتان والحمد لله في مسنده قلت يا رسول الله أسمع أحدنا على خفيه قال نعم اذا أدخلتهما وهما طاهرتان ولان خزيمة من حديث صفوان بن عسال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نسمع على الخفين اذا نحن أدخلناهما على طهر ثلاثا اذا سافرنا ويا مولى ليله اذا آفنا قال ابن خزيمة ذكره للزمري فقال لي حدث به أصحابنا فانه أقوى حجة للشافعي انتهى وحديث مسنون وان كان صحيحا لكنه ليس على شرط البخاري لكن حديث الباب موافق له في الدلالة على اشتراط الطهارة عند اللبس وأشار الزمري بما قال الى الخلاف في المسئلة ومحصله أن الشافعي والجمهور جازوا الطهارة على الشرعية في الوضوء وخالفهم داود فقال اذا لم يكن على رجله نجاسة عند اللبس جاز له المسح وتوهم ثم ليس به ما يرجع عندهم لان التيمم مبيح لرافع وخالفهم أسبغ ولو غسل رجله بنية الوضوء ثم لبسهما ثم كمل باقي الأعضاء لم يرجع المسح عند الشافعي ومن وافقه على إيجاب الترتيب وكذا عندهم لا يوجب به بناء على أن الطهارة لا تتبعض لكن قال صاحب الهداية من الخفية شرط

«باب» اذا أدخل رجله وهما طاهرتان «حدثنا أبو نعيم قال حدثنا زكريا عن عامر عن عروة بن المغيرة عن أبيه قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فاهو بن لا نزع خفيه فقال دعهما فاني أدخلتهما طاهرتين فمسح عليهما

٢٠٦

٢٠٦

تحفة

١١٥١٤

نع

١٢٧/٢

\*(باب) من لم يتوضأ من  
لحم الشاة والسويق وأكل  
أوبكر وعمر وعثمان رضى

الله عنهم فلم يتوضأوا حدثنا

عبدالله بن يوسف قال أخبرنا

مالك عن زيد بن أسلم عن

عطاء بن يسار عن عبدالله

ابن عباس أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم أكل

كثف شاة ثم صلى ولم يتوضأ

\* حدثني يحيى بن بكير قال

حدثنا الليث عن عقيل عن

ابن شهاب قال أخبرني جعفر

ابن عمرو بن أمية أن أباه عمرا

أخبره أنه رأى رسول الله

صلى الله عليه وسلم يجتزن

كثف شاة فدعى إلى الصلاة

فأتى السكين فصلى ولم

يتوضأ

٢٠٨  
م ت س ق

تحفة

١٠٧٠٠

ابحة المسح لبسماعلى طهارة كماله قال والمراد الكماله وقت الحدث لا وقت اللبس ففي هذه  
الصورة اذا اكمل الوضوء ثم أحدث جازله المسح لانه وقت الحدث كل على طهارة كماله انتهى  
والحديث بحجة عليه لانه جعل الطهارة قبل لبس الخف شرط لجواز المسح والمعلق بشرط لا يصح  
الا بوجود ذلك الشرط وقد سلم ان المراد بالطهارة الكماله ولو وضأ ثم تبا وفي غسل إحدى  
رجليه فليس ثم غسل الثانية وليس لم يبع له المسح عند الاكثر وأما التورى والكوفيين والمزنى  
صاحب الشافى ومطرف صاحب مالك وابن المنذر وغيرهم لصدق انه أدخل كلا من رجله  
الخفين وهى طاهرة وتعقب بان الحكم المرتب على التنية غير الحكم المرتب على الوحدة  
واستضعفه ابن دقيق العيد لان الاحتمال باق قال لكن ان ضم البسه دليل يدل على ان الطهارة  
لا تتعوض اتجه \* (قائدة) المسح على الخفين خاص بالوضوء لا مدخل للغسل فيه بالاجماع  
\* (قائدة) أخرى لو تزخخقه بعد المسح قبل انقضاء المدة عند من قال بالتوقيت أعاد الوضوء عند  
أجد واسحق وغيرهما وغسل قدميه عند الكوفيين والمزنى وأبى ثور وكذا قال مالك والليث ألا  
ان تطاول وقال الحسن وابن أبى ليلى وجاعة ليس عليه غسل قدميه وقاسوه على من مسح  
رأسه ثم حلقه أنه لا يجب عليه إعادة المسح وفيه نظر \* (قائدة) أخرى لم ينجح البخارى ما يدل  
على توقيت المسح وقد قال به الجمهور وخالف مالك في المشهور عنه فقال يمسح ما لم يخلع وروى  
مثله عن عمرو وأخرج مسلم التوقيت من حديث علي كقائمة من حديث صفوان بن عسال وفى  
الباب عن أبي بكره وصححه الشافى وغيره **قوله ما** من لم يتوضأ من لحم الشاة فصلى على  
لحم الشاة لندرج ما هو مثلها وما دونه بالاولى وأما ما ذكره فاعلمه يشترى استئنا معلوم الاول  
لان من خصمه من عموم الجواز علة به سد زهومة فلذلك يشبهه بكونه مطبوخا وقوله حدثنا  
عند مسلم وهو قول أجد واختاره ابن خزيمة وغيره من محدثي الشافعية **قوله** والسويق قال ابن  
التين ليس في أحاديث الباب ذكر السويق واجيب بأنه دخل من باب الاول لانه اذا لم يتوضأ من  
اللحم مع سدومته قدمه من السويق أو لى ولعلنا شار بذلك الى حديث الباب الذى بعده **قوله**  
وأكل أبو بكر الخ سقط قوله لحسان رواية فى ذرا ليعن الكشمى وقد وصله الطبراني فى مسنده  
الشامى بن ساد حسن من طريق سليم بن عامر قال رأيت أبى بكر وعمر وعثمان كأولهم است  
التاز ولم يتوضأ وروى عنه من طرق كثيرة عن جابر مرفوعا وموقوفا على الشاة مرفقا  
ومجموعا **قوله** أكل كثف شاة أى لحمه وللمصنف فى الاطعمة تعرق أى أكل ما على العرق  
بفتح الهملة وسكون الراء وهو العظم ويقال له العراق بالضم أيضا وأما القاضى اسمعيل أن  
ذلك كان فى بيت ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب وهى بنت عم النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل  
انه كان فى بيت ميمونة بكسافى من حديثها وهى خالة ابن عباس كأن ضباعة بنت عمرو بن  
النساف من حديث أم سلمة التى دعاه الى الصلاة هو بلال **قوله** يجتزى بالهملة والزأى أى  
يقطع زاد فى الاطعمة من طريق معمر عن الزهرى يأكل منها وفى الصلاة من طريق صالح عن  
الزهرى يأكل ذراعا يجتزئها **قوله** فأتى السكين زاد فى الاطعمة عن أبى الهيثم عن شعيب  
عن الزهرى فأتى السكين وزاد البيهقى من طريق عبد الكريم بن الهيثم عن أبى الهيثم عن آخر  
الحديث قال الزهرى فذهبت تلك أى القصة فى الناس ثم أخبر رجال من أصحاب النبي صلى الله

عليه وسلم ونساء من أزواجه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال تؤذوا محامست النار قال فكان الزمري يرى أن الأمر بالوضوء محامست النار نابع لأحاديث الإباحة لأن الإباحة ساقطة واعتذر عليه بحديث جابر قال كان آخر الأمر من من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء محامست النار رواه أبو داود والنسائي وغيرهما وصححه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما الحسن قال أبو داود وغيره إن المراد بالأمر هنا الشأن والقصة لا مقابل النبي وإن هذا اللفظ مختصر من حديث جابر المشهور في قصة المرأة التي صنعت للنبي صلى الله عليه وسلم شاة فأكل منها ثم توضأ وصلى الظهر ثم أكل منها وصلى العصر ولم يتوضأ فيحتمل أن تكون هذه القصة وقعت قبل الأمر بالوضوء محامست النار وإن وضوءه لصلاة الظهر كان عن حدث لا بسبب الأكل من الشاة وحكي البيهقي عن عثمان الدارمي أنه قال لما اختلفت أحاديث الباب ولم يقين الرابع منها نظرنا إلى ما علة الخلفاء الراشدين بعد النبي صلى الله عليه وسلم فرجحناه أحد الجانبين وارضى النوى هذا في شرح المذهب وبهذا نظر حكمة تصدير البخاري حديث الباب بالآخر المنقول عن اختلاف الثلاثة قال النوى كان الخلاف فيه مع وفائين الصحابة والتابعين ثم استقر الاجماع على أنه لا وضوء محامست النار إلا ما تقدم استثنائه من لحوم الابل وجمع الخطاي بوجه آخر وهو أن أحاديث الأمر بحملته على الاستصحاب لا على الوجوب والله أعلم واستدل البخاري في الصلاة بهذا الحديث على أن الأمر بتقديم العشاء على الصلاة خاص بغير الامام الراتب وعلى جواز قطع الصلوة بالمكن رضى النبي عنه حديث ضعيف في سنن أبي داود وان ثبت خص بعدم الحاجة الداعية إلى ذلك لما فيه من التثنية بالأعاجم وأهل الترف وفيه ان التهمة على النبي إذا كان محصوراً تقبل «فائدة» وليس لعمر بن أبي حفص في البخاري إلا هذا الحديث والذي مضى في المسح فقط **قوله** ما من مضع من السويق قال الداودي هو دق الشعير والسلت المقال وهو قال غيره يكون من القمح وقد وصفه إعرابي فقال عدة المسافر وطعام الغلمان وبلغه المريض **قوله** ما يحيى بن سعيد غو الانصاري والاسناد من دون الاشج البخاري وبشر الموحدة والمجبة مصفراو يسار بالتحسينة والمهملة **قوله** بالصهباء ينفع المهملة والمد **قوله** وهي أدنى خير أي طرفها مما يلي المد ينفع للمصنف في الأظفعة وهي على روعة من خير وقال أبو عبيد البكري في معجم البلدان هي على بريد وبن البخاري في موضع آخر من الأظفعة من حديث ابن عتبة أن هذه الزيادة من قول يحيى بن سعيد أدرجت وسأني الحديث في يابون الزيادة من طريق سليمان بن بلال عن يحيى **قوله** ثم دعا بالازواد) فيه جمع الرفقاء على الزاد في السفروان كان بعضهم أكثرأ كلا وفيه جعل الازواد في الاسفار وان ذلك لا يقدح في التوكل واستنبط منه المهلب أن الامام يأخذ المحسكرين بأجراج الطعام عند قتله ليعود من أهل الحاجة وان الامام ينظر لاهل العسكر فيجمع الزاد ليصيب منه من لازاد معه **قوله** ما تفرى بضم المثناة وتشديد الراء يجوز تخفيفها أي بل بالماء لما لحقه من الدس **قوله** وأكلنا زاد في رواية سليمان وبشر بن عوف في الجهاد من رواية عبد الوهاب فلما كانوا وكنا وشربنا **قوله** ثم قام إلى المغرب فغضض أي قبل الدخول في الصلاة وفائدة الغضض من السويق وان كان لا دسم لان يجتنب بقاءه بين الاسنان ونواحي الفم فيشغله تتبعه عن احوال الصلاة **قوله**

«(باب)» من مضع من السويق ولم يتوضأ حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن بشر بن يسار عن مولى بني حارثة بن سويد بن النعمان أخبره أنه سرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام خير حتى إذا تكافوا بالصهباء وهي أدنى خير فغضضوا بالازواد فلم يزلوا السويق فأمر به فترى فأكل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكلنا ثم قام إلى المغرب فغضض

٢٠٩

سوي

نخفة

٤٨١٢

ومضه ضام صلى ولم يتوضأ  
 \* حدثنا أصح قال أخبرنا  
 ابن وهب قال أخبرني عمرو  
 عن بكير عن كريب عن  
 ميمونة أن النبي صلى الله  
 عليه وسلم أكل عندها  
 كففا ثم صلى ولم يتوضأ  
 \* (باب) \* هل يغمض من  
 اللبن \* حدثنا يحيى بن  
 بكير وقيصة قال حدثنا  
**تجفة** الليث عن عقيل عن ابن  
 شهاب عن عبيد الله بن عبد  
 الله بن عتبة عن ابن عباس  
 أن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم شرب لبنا فغمض  
 وقال إنه دسنا بابه  
 بنوس وصالح بن كيسان  
 عن الزهري \* (باب) \*  
 الوضوء من النوم ومن لم  
 من النعسة والنعستين أو  
 الخفقة وضوءاً

ولم يتوضأ) أي بسبب اكل السويق وقال الخطابي فيه دليل على ان الوضوء عماسمت النار  
 منسوخ لانه مقدم وخير كانت سنة سبع (قلت) لادلائقه لانه أباه ربه حضر بعد  
 فتح خيبر وروى الاصح بالوضوء كما في مسلم وكان يقى به بعد النبي صلى الله عليه وسلم واستدل به  
 البخاري على جواز صلاتين فاكثروا وضوء واحد على استحباب المضمضة بعد الطعام (قوله)  
 أخبرني عمرو) هو ابن الحرث وبكير هو ابن عبد الله بن الأشج ومباحث المتن تقدمت في الباب  
 الذي قبله ونصف الاسناد الأول لم يروى ونصفه الأعلى مديون ولعمرو بن الحرث فيه  
 اسناد آخر الى ميمونة ذكره الاسماعيلي مقرونا بالاسناد الأول وليس في حديث ميمونة ذكر  
 المضمضة التي ترجحها فقل أشار بذلك الى أنهم اغيروا جبة بدل تركها في هذا الحديث مع ان  
 الماء كولد سم يحتاج الى المضمضة منه فتركها البيان الجواز وأذا الكرماني ان في نسخة الفرري  
 التي بخطه تقدم حديث ميمونة هذا الى الباب الذي قبله فعلى هذا هو من تصرف التساخ  
 (قوله) **ما** سهل يغمض من اللبن وقيصة) هذا أحد الاحاد التي أخرجه الأئمة  
 الخمسة وهم الشيخان وأودود والنسائي والترمذي عن شيخ واحد هو قتيبة (قوله) شرب  
 لبنا) زاد مسلم ثم دعاه (قوله) ان له دسا) قال ابن بطال عن المذهب فيه بيان على الاصح  
 بالوضوء عماسمت النار وذلك لانهم كانوا أغفروا في الجاهلية قوله التلطف فاهر وبالوضوء  
 عماسمت النار فلما تقررت النظافة في الاسلام وشاعت نسخ كذا قال ولتعلق الحديث  
 الباب بما ذكرنا فيه من بيان العلة للمضمضة من اللبن فسدل على استحبابه من كل شيء ثم  
 ويستنبط منه استحباب غسل المدين للتلطف (قوله) تابعه) أي عقيل (بنوس) أي ابن  
 بن يدو وحديثه موصول عند مسلم وحديث صالح موصول عند أبي العباس السراج في مسنده  
 وتابعهم أيضا الاوزاعي أخرجه المصنف في الاطعمة عن أبي عاصم عنه بلفظ حديث الباب  
 لكن رواه ابن ماجه من طريق الوليد بن مسلم قال حدثنا الاوزاعي فذكره بصيغة الامر  
 مضمضوا من اللبن الحديث كذا رواه الطبري من طريق أخرى عن الليث بالاسناد المذكور  
 وأخرج ابن ماجه من حديث أم سلمة وسهل بن سعد مثله واسناد كل منهما محسن والدليل  
 على ان الامر فيه للاستحباب ما رواه الشافعي عن ابن عباس راوى الحديث أنه شرب لبنا  
 فغمض ثم قال لو لم أغمض ما لبثت وروى أودود والنسائي عن أنس ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم شرب لبنا فلم يغمض ولم يتوضأ وأغرب ابن شاهين فجعل حديث أنس ناخدا الحديث  
 ابن عباس ولم يذكر من قال فيه بالوجوب حتى يحتاج الى دعوى النسخ (قوله) **ما**  
 الوضوء من النوم) أي هل يجب أو يستحب وظاهر كلامه ان التماس يسمى نوما والمشهور  
 التفرقة بينهما وان من قرئت حواسه بحيث يسمع كلام جليسه ولا يفهم معناه فهو ناس وان زاد  
 على ذلك فهو نائم ومن علامات النوم الرؤايات أو قصرت وفي العين والحمك التماس النوم  
 وقبل مقارنته (قوله) ومن لم يرم النعسة) هو قول المصنف ويتخرج من جعل التماس  
 نوما من قول النوم حدث بنفسه بوجوب الوضوء من التماس وقد روى مسلم في صحيحه في قصة  
 صلاح بن عباس مع النبي صلى الله عليه وسلم بالليل قال فجعلت اذا أغفيت أخذت شحمة اذني فدل  
 على ان الوضوء لا يجب على غير المستغرق وروى ابن المنذر عن ابن عباس انه قال وجب الوضوء

على كل نايم الامن خفي خففة والخففة بفتح المعجمة واسكان الفاء بعدها فاف قال ابن التين هي  
 النسبة وانما كرر لاختلاف اللفظ كذا قال وظاهره من الخاص بعد العام قال أهل اللغة  
 خفي رأسه اذا كرها وهو ناعس وقال أبو زيد خفي برأسه من النعاس أماله وقال الهروي معنى  
 تخفي رؤسهم تنسقط أذقانهم على صدورهم وأشار بذلك إلى حديث أنس كان أصحاب رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ينتظرون الصلاة فينعسون حتى تخفي رؤسهم ثم يقومون إلى الصلاة رواه  
 محمد بن نصر في قيام الليل واسناده صحيح وأصله عند مسلم (قوله عن هشام) زاد الأصل إلى ابن  
 عروة والاسناد مدينون الأشيخ البخاري (قوله اذا نعس) فتح العين وغلطوا من ضمها (قوله  
 فليرقد) وللتناسي من طريق أيوب عن هشام فلينصرف والمراد به التسليم من الصلاة وجهه  
 المذهب على ظاهره فقال أعما آخره بقطع الصلاة لقلبة النوم عليه فدل على أنه اذا كان النعاس  
 أقل من ذلك غنى عنه قال وقد أجابوا على أن النوم التلييل لا ينقض الوضوء وخالف الزني  
 فقال ينقض قليله وكثيره فخرق الاجماع كذا قال المذهب وتبعه ابن بطلان وابن التين وغيرهما  
 وقد تجملوا على الزني في هذه الدعوى فقد نقل ابن المنذر وغيره عن بعض الصحابة والتابعين  
 المصير إلى أن النوم حدث ينقض قليله وكثيره وهو قول أبي عبيدة والحق بن راهويه قال ابن  
 المنذر به أقول لمسموم حديث صفوان بن عسال يعني الذي صححه ابن خزيمة وغيره فنبهه الامن  
 غلط أو بول أو نوم فتوى ينيه ما في الحكم والمراد بقليله وكثيره طول زمانه وقصره لا بباديه  
 والزني ذهبوا إلى أن النوم معتدلة المحدث اختلفوا على أقوال التفرقة بين قليله وكثيره وهو قول  
 الزهري ومالك وبين المصطبح وغيره وهو قول الثوري وبين المصطبح والمستند وغيرهما وهو  
 قول أصحاب الرأي وبينهما والواجب بشرط قصده النوم وبين غيرهم وهو قول أبي يوسف وقيل  
 لا ينقض نوم غير القاعد مطلقا وهو قول الشافعي في القديم وعنه التفصيل بين خارج الصلاة  
 فينعض أو داخلها فلا وفصل في الجديدين القاعد المتكئ فلا ينقض وبين غيره فينعض وفي  
 المذهب وإن وجد منه النوم وهو قاعد ومحمل الحدث منه ممتنع سكن بالأرض فالمنصوص أنه  
 لا ينقض وضوءه وقال في البويطي ينقض وهو اختيار الزني انتهى وتعقب بأن لفظ البويطي  
 ليس صريحا في ذلك فانه قال ومن نام جالسا أو قائما فرأى رؤيا وجب عليه الوضوء قال النووي  
 هذا قال للتأويل (قوله فان أحكم) قال المذهب فيه إشارة إلى العلم الموجبة لقطع الصلاة في  
 صار في مثل هذه الحال فقد اتفقوا على أن لا ينقض وضوءه بالاجماع كذا قال وفيه نظر فان الإشارة انتهى إلى  
 جواز قطع الصلاة أو الانصراف إذا سلم منها أو ما لا ينقض فلا يتبين من سابق الحديث أن  
 جر بان ما ذكره في اللسان يمكن من النعاس وهو القائل إن قلل النوم لا ينقض فكيف بالنعاس  
 وما ادعاه من الاجماع منقطع فقد صرح عن أبي موسى الأشعري وابن عمر وسعيد بن المسيب أن  
 النوم لا ينقض مطلقا وفي صحيح مسلم وأبي داود كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ينتظرون  
 الصلاة مع النبي صلى الله عليه وسلم فينامون ثم يصلون ولا يتوضئون فحمل على أن ذلك كان وهم  
 قعود لكن في مسند الزبير باسناد صحيح في هذا الحديث فيضعون جنوبهم فنام منهم من نام ثم  
 يقومون إلى الصلاة (قوله فيسب) بالنصب ويجوز الرفع ومعنى يسب يدعو على نفسه وصريح  
 به السلف في روايته من طريق أيوب عن هشام ويحتمل أن يكون عليه النبي خشية أن يوافق

حدثنا عبد الله بن يوسف قال  
 أخبرنا مالك عن هشام عن  
 أبيه عن عائشة أن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم قال  
 إذا نعس أحدكم وهو يصلي  
 فليرقد حتى يذهب عنه  
 النوم فان أحكم إذا صلى  
 وهو ناعس لا يدري لعله  
 يستغفر فيسب نفسه

٢١٢

مكة

١٧١٤٧

٢١٢

من

تحفة

٩٥٢

ساعة الاحابة قاله اني جرة وفيه الاخذ بالاحتياط لانه عال بامر محتمل والحث على الانشوع  
 وحضور القلب للعبادة واجتناب المكرهات في الطاعات وجواز الدعاء في الصلاة من غير تعبد  
 بشئ معين (قوله فائده) هذا الحديث ورد على سبب وهو ما رواه محمد بن نصر من طريق ابن اسحق  
 عن هشام بن قيس في قصة الخولاء بنت فويت كما تقدم في باب احب الدين الى الله اومه (قوله حدثنا ابو  
 معمر) هو عبد الله بن عمرو وعبد الوارث هو ابن سعيد واثوب هو السجستاني والاسناد كله  
 بصريون (قوله اذ انفس) زاد الاسماعيلي احدثكم ولمحمد بن نصر من طريق وهيب عن ابي  
 فليصنف (قوله فائده) قال المهاب انما هذا في صلاة الليل لان الفريضة ليست في اوقات  
 النوم ولا فيها من التطويل ماوجب ذلك انتهى وقد قدمنا انه جاء على سبب لكن العبارة بعموم  
 اللفظ ففعل به ايضا في الفراض ان وقع ما آمن بقاء الوقت (تنبيه) أشار الاسماعيلي الى ان  
 في هذا الحديث اضطرابا فقال رواه جادين زيد عن ابي فو قه وقال فهد عن ابي فو قه على  
 كتاب عن ابي فو قه فقهه ورأوه عبد الوهاب الثقفي عن ابي فو قه فهد كرا نسا انتهى وهذا لا يوجب  
 الاضطراب لان رواية عبد الوارث ارجح وافقه وهيب والطفاوي له عن ابو بوقرول جاد  
 عنه قري على لا يدل على انه لم يسمع من ابي فو قه بل يحمل على انه عرفه انه فها سمعه من ابي فو قه  
 والله اعلم (قوله ما) الوضوء من غير حدث أي ما حكمه والمراد بتجديد الوضوء وقد ذكرنا  
 اختلاف العلماء في أول كتاب الوضوء عند ذكر قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة  
 وان كنتم منكم فاعلموا التقدير اذا قمتم الى الصلاة محمد بن اسد والدارمي في مسنده على ذلك  
 بقوله صلى الله عليه وسلم لا وضوء الا من حدث وحكي الشافعي عن لقمة من أهل العلم ان  
 التقدير اذا قمتم من النوم وتقدم من العلماء من جعله على ظاهره وقال كان الوضوء لكل صلاة  
 واجبا ثم اختلفوا هل نسخ أو استرحكمه ويدل على النسخ ما أخرجه ابو داود وصححه ابن خزيمة  
 من حديث عبد الله بن حنظلة ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالوضوء لكل صلاة فلما شق عليه  
 أمر بالسواك ذهب الى استمرار الوجوب قوم كما جزم به الطحاوي ونقله ابن عبد البر عن عكرمة  
 وابن سيرين وغيرهما واستبعده النوري وجنح الى تأويل ذلك ان ثبت عنهم وجزم بأن الاجماع  
 استقر على عدم الوجوب ويمكن جعل الآية على ظاهرها من غير نسخ ويكون الامر في حق  
 الحديثين على الوجوب وفي حق غيرهم على التدب وحصل ما ن ذلك بالنسبة كما في حديث الباب  
 (قوله) حدثنا محمد بن يوسف هو الفراء وسفيان هو الثوري (قوله) وحدثنا مسدد هو قتيب  
 الى اسد ثمان قبل ذكر المتن وانما ذكره وان كان الاول أعلى لنصر مع سفيان الثوري فيه  
 بالتجديد وعمرو بن عامر كوفي أنصاري وقيل بجلي وصحح المزني البجلي راوا آخر غير هذا  
 الانصاري وليس لهذا في البخاري غير ثلاثة أحاديث كما عان أنس وليس للبجلي عند رواية  
 وقد يتبين من عمرو بن عامر بضم العين راوا آخر بصري سلقى آخر حله مسلم وليس له في البخاري  
 شيء (قوله) عند كل صلاة أي مفروضة زاد الترمذي من طريق جدي عن أنس طاهرا وأغيا طاهرا  
 وظاهره ان تلك كانت عادته لكن حديث مسدد كوفي الباب يدل على ان المراد القالب  
 قال الطحاوي يحتمل ان ذلك كان واجبا عليه خاصة ثم نسخ يوم الفتح حديث يزيد يعني الذي  
 أخرجه مسلم انه صلى الله عليه وسلم صلى الصلوات يوم الفتح وضوء واحد وان عمره فقال عدا

حدثنا ابو معمر قال حدثنا  
 عبد الوارث قال حدثنا  
 ابي عن ابي فو قه عن  
 أنس عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال اذ انفس في  
 الصلاة فليتم حتى يعلم  
 ما يقرأ (باب) الوضوء  
 من غير حدث \* حدثنا  
 محمد بن يوسف قال حدثنا  
 سفيان عن عمرو بن عامر  
 قال سمعت أنسا وحديثنا  
 مسدد قال حدثنا يحيى  
 عن سفيان قال حدثني  
 عمرو بن عامر عن أنس

٢١٤

من

تحفة

٩١١٠

فعلته قال ويحتمل انه كان يفعله استجباً بما تم خشي أن يظن وجوبه فتركه لبيان الجوار (قلت)  
وهذا أقرب وعلى تقدير الاول فالنسخ كان قبل الفتح بدليل حديث سويد بن النعمان فانه كان في  
خبره في قبل الفتح بزمان (قوله كف كنتم) القائل عمرو بن عامر والمراد الصحابة والنسائي من  
طريق شعبة عن عمرو انه سأل أنساً كان النبي صلى الله عليه وسلم شوشاً لكل صلاة قال نعم ولان  
ماجه وكنا نحن نضلي الصلوات كلها وضوء واحد (قوله يجزئ) بالضم من أجزأ أي يكفي  
وللا ماعلي يكفي (قوله) حدثنا سليمان هو ابن بلال ومباحث المتن تقدمت قرياً وأقادت  
هذه الطريق التصريح بالاختبار من يحيى وشيخه وليس لسويد بن النعمان عند البخاري الا هذا  
الحديث الواحد وقد أخرجه في مواضع كما تقدمت الإشارة اليه وهو أنصاري حارثي شهيد بعة  
الرضوان كاسأني في المغازي ان شاء الله تعالى وذكر ابن سعد انه شهد قبل ذلك أحد ما بعدها  
(قوله ما) بالثنتين (من الكافر) أي التي وعدم من اجتنابها بالفقرة (قوله) حدثنا  
عثمان هو أنس بن شبيب وجبر هو ابن عبد الحميد ومنصور هو ابن المهقر ومجاهد هو ابن جابر  
صاحب ابن عباس وقد سمع الكثير منه واشتهر بالاخذ عنه لكن روى هذا الحديث الاعشى عن  
مجاهد فادخل بيته وبين ابن عباس طائوساً كما أخرجه المؤلف بعد قليل واخرجه على الوجهين  
يقضي بجهنما عنده فجعل على ابن مجاهد اسمع من طائوس عن ابن عباس ثم سمع من ابن  
عباس بلا واسطة أو بالعكس ويؤيده ان في سياقه عن طائوس زيادة على ما في روايته عن ابن  
عباس وصرح ابن حبان بحجة الطريقين معاً وقال الترمذي رواية الاعشى أصح (قوله) متر  
النبي صلى الله عليه وسلم بمحاطف أي بستان ولله صنف في الادب خرج النبي صلى الله عليه وسلم  
من بعض حيطان المدينة فجعل على ابن الحائط الذي خرج منه غير الحائط الذي مره وفي  
الافراد للدارقطني من حديث جابر ان الحائط كان لا تم مبشر الانصار به وهو أقوى رواية  
الادب لجزءه بالمدينة من غير شك والشك في قوله أو مكة من جرير (قوله) فسمع صوت انسانين  
بعذباني في قبورهما قال ابن مالك في قوله صوت انسانين شاهد على جواز افراد المضاف المثنى  
اذا كان جزءاً ما أضف اليه نحو أكلت رأس شاتين وجمعه أجود ونحو فقد صفت فلو بكوا وقد  
اجتمع التثنية والجمع في قوله \* ظهرهما مثل ظهور الترسين \* فان لم يكن المضاف جزءاً ما أضف  
اليه فالأكثر يحتمل بلفظ التثنية فان أمن اللبس جاز جعل المضاف بلفظ الجمع وقوله بعذباني  
في قبورهما شاهد ذلك (قوله) بعذباني في رواية الاعشى مره بغير زائد ما به جديدين فقال  
انهم المبعذباني فيحتمل ان يقال أعاد الضمير على غير مذكور لان سياق الكلام يدل عليه وأن  
يقال أعاده على القبرين مجازاً والمراد من فيهما (قوله) وما بعذباني في كبير ثم قال (بل) أي وانه  
لكبير وصرح بذلك في الادب من طريق عبد بن جعد عن منصور فقال وما بعذباني في كبير وانه  
لكبير وهذا من زادات رواية منصور على الاعشى ولم يختر جهاهم ولم واستدل ابن بطال برواية  
الاعشى على أن التعذيب لا يختص بالكبار بل قد يقع على الصغار قال لان الاحتراز من  
البول لم يرد فيه وعديده قبل هذه القصة وتعب بهذه الزيادة وقد ورد مثلها من حديث أبي  
بكر عند أحمد والطبراني واقتضه وما بعذباني في كبير بل وقال ابن مالك في قوله في كبير شاهد  
على ورود في التعليل وهو مثل قوله صلى الله عليه وسلم عذبت امرأتهم مرة قال وحق ذلك

قال كان النبي صلى الله عليه  
وسلم يتوضأ عند كل صلاة  
قلت كيف كنتم تصنعون  
قال يجزئ أحدنا الوضوء  
ما لم يحدث \* حدثنا خالد  
ابن مخلد قال حدثنا سليمان  
قال حدثني يحيى بن سعيد  
قال أخبرني بشير بن يسار  
قال أخبرني سويد بن النعمان  
قال خر جناح رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عام خير  
حتى إذا كآب الصبا مصل  
لنار رسول الله صلى الله عليه  
وسلم العصر فلما صلى دعا  
بالأطعمة فلم يردت الا لسويق  
فاكلنا وشربنا ثم قام النبي  
صلى الله عليه وسلم الى  
المغرب فقتضض ثم لبنا  
المغرب ولم يتوضأ \* (باب)  
من الكفار أن لا يستتر من  
بوله \* حدثنا عثمان قال  
حدثنا برعن منصور عن  
مجاهد عن ابن عباس قال  
مر النبي صلى الله عليه وسلم  
بمحاط من حيطان المدينة  
أو مكة فسمع صوت انسانين  
بعذباني في قبورهما فقال  
النبي صلى الله عليه وسلم  
بعذباني وما بعذباني في كبير  
ثم قال بي ٢١٦

تحفة

٦٤٢٤

(٣٥) - لفتح الباري

على أكثر النصوص مع وروده في القرآن كقوله تعالى مسكهم فيما أخذتم وفي الحديث  
 كما تقدم وفي الشعر قد كرسوا هداة نهي وقد اختلف في معنى قوله وأنه لكبير فقال أبو عبد الملك  
 البوني يحتل أنه صلى الله عليه وسلم ظن أن ذلك غير كبير فوحي إليه في الحال بأنه كبير فاستدرك  
 وتعب بأنه يستلزم أن يكون نسخا والنسخ لا يدخل الخبر وأجب بأن الحكم بالخبر يجوز  
 نسخة فقوله وما يعذبان في كبير أخبار بالحكم فإذا روى السه أنه كبير فآخبر به كان نسخا لذلك  
 الحكم وقيل يحتل أن الضمير في قوله وأنه يعود على العذاب لما ورد في صحيح ابن حبان من  
 حديث أبي هريرة يعذبان عذابا شديدا في ذنب هين وقيل الضمير يعود على أحد الذنبتين وهو  
 النعمة لأنها من الكاثر بخلاف كشف العورة وهذا مع ضعفه غير مستقيم لأن الاستتار المنفي  
 ليس المراد به كشف العورة فقط كما سألني وقال الداودي وابن العربي كبير المنفي بمعنى أكبر  
 والمثبت واحد الكاثر أي ليس ذلك بأكثر الكاثر كالقتل مثلا وإن كان كبيرا في الجملة  
 وقيل المنفي ليس بكبير في الصورة لأن تعاطي ذلك بدل على الذمعة والحقارة وهو كبير في الذنب  
 وقيل ليس بكبير في اعتقادهما أو في اعتقاد المخاطبين وهو عند الله كبير كقوله تعالى  
 وحسبونه هينا وهو عند الله عظيم وقيل ليس بكبير في مشقة الاحتراز أي كان لا يشق عليهما  
 الاحتراز من ذلك وهذا الأخير جزء به الغوى وغيره ورجمه ابن دقيق العيد وجماعة وقيل ليس  
 بكبير بمجرد وانما صار كبيرا لما خاطبه عليه ورشد إلى ذلك السياق فانه وصف كلامهما بما يدل  
 على تجدد ذلك منه واستقراره عليه الاثنيان بصيغة المضارعة بعد حرف كان والله أعلم (قوله  
 لا يستتر) كذا في أكثر الروايات ثنيتان من فوق الأولى مفتوحة والثانية مكسورة وفي رواية  
 ابن عسار يستترى بموحدة ساكنة من الاستتار أو لمسلم وأبو داود في حديث الأعمش يستتره  
 بنون ساكنة بعدها زاي ثم هاء فملي رواية الأكثر معنى الاستتار أنه لا يجعل بينه وبين بوله ستره  
 يعني لا يحفظ منه فتوافر رواية لا يستتره لأنها من التزمه وهو الابعاد وقد وقع عند أبي نعيم في  
 المسنخرج من طريق وكيع عن الأعمش كان لا يتوفى وهي مفسرة للمراد وأجراه بعضهم على  
 ظاهره فقال معناه لا يستتر عورته وضعف بأن التعذيب لو وقع على كشف العورة لاستل  
 الكشف بالسيبة وأطرح اعتبار البول فترتب العذاب على الكشف سواء وجد البول أم لا  
 ولا يخفى ما فيه وسألني كلام ابن دقيق العيد قريبا وأما رواية الاستتار فهي أبلغ في التوقي  
 وتعب الاستتار على رواية الاستتار بما يحصل جوابه مما ذكرنا قال ابن دقيق العيد لو حل  
 الاستتار على حقيقته لزم أن مجرد كشف العورة كان سبب العذاب المذكور وسياق الحديث  
 يدل على أن البول بالنسبة إلى عذاب القبر خصوصه يشير إلى ما صححه ابن خزيمة من حديث أبي  
 هريرة رضي الله عنه أن عذاب القبر من البول أي بسبب ترك التحرز منه قال ويؤيده أن لفظ من  
 في هذا الحديث إنما أضف إلى البول اقتضى نسبة الاستتار الذي عدمه سبب العذاب إلى البول  
 بمعنى أن ابتداء سبب العذاب من البول فلو حل على مجرد كشف العورة زال هذا المعنى فتعين  
 الجدل على الجواز لتجتمع ألفاظ الحديث على معنى واحد لا يفرجه واحد ويؤيده أن حديث  
 أبي بكر عند أحمد وابن ماجه أما أحدهما فعذب في البول ومثله الطبراني عن أنس (قوله لمن  
 بوله) يأتي الكلام عليه في الترجمة التي بعده (قوله عشي بالنسبة) قال ابن دقيق العيد هي نقل

كان أحدهما لا يستتر من  
 بوله وكان الاستتر عشي  
 بالنسبة



كلام الناس والمراد منه هنا ما كان بقصد الاضرار فأما ما اقتضى فعل مصلحة أو تركه مفسدة فهو مطرب انتهى وهو تفسير للنسبة بالمعنى الاعم وكلام غيره يخالفه كما سجد كذلك مسوطا في موضعه من كتاب الادب قال النووي هي نقل كلام الغير بقصد الاضرار وهي من أقيع القبايح وتعبه الكرماني فقال هذا لا يصح على قاعدة الفتها فانهم يقولون الكبيرة هي الموجبة للعد ولا جد على المشي بالنسبة الا ان يقال الاستمرار هو المستفاد منه جعله كبيرة لان الاضرار على الصغيرة حكمه حكم الكبيرة وان المراد بالكبيرة معنى غير المعنى الاصطلاحي انتهى وما نقله عن الفقهاء ليس هو قول جميعهم لكن كلام الرافعي يشعر بترجيحه حيث حكى في تعريف الكبيرة وجهين أحدهما هذا والثاني ما فيه وعيد شديد قال وهم الى الاول أميل والثاني أوفق لما ذكره عند تفصيل الصكبات انتهى ولا بد من حل القول الاول على ان المراد به غير ملاص عليه في الاحاديث الصحيحة والالزام ان لا يعد عقوبت الوالدين وشهادة الزور من الكبائر مع أن النبي صلى الله عليه وسلم عد هما من أكبر الكبائر وسألت الكلام على هذه المسئلة مستوفى في أول كتاب الحدود ان شاء الله تعالى وعرف بهذا الجواب عن اعتراض الكرماني بان النسبة قد نص في الصحيح على انها كبيرة كما تقدم **(قوله ثم دعا بجريدة)** ولا عيش فدعا بعيب رطب والعيب به ممتلئ وزن فعل هي الجريدة التي لم يثبت فيها خوص فان ثبت فهي العفة وقيل انه خص الجريد بذلك لانه يلقى الخفاف وروى الترمذي من حديث أبي رافع بسند ضعيف أن الذي أنام بالجريدة بلال ولفظه كأمع النبي صلى الله عليه وسلم في جنازة اذ سمع شبازا يقول بلال اتني بجريدة خضراء الحديث **(قوله فكسرها)** أي فأتى بها فكسرها وفي حديث أبي بكره عند أحمد والطبراني انه الذي أتى بها النبي صلى الله عليه وسلم وأما رواه مسلم في حديث جابر الطويل المذكور في آخر الكتاب انه الذي قطع الفصين فهو في قصة أخرى غير هذه فالغارة بينهما من أوجه منها ان هذه كانت في المدينة وكان معه صلى الله عليه وسلم جماعة وقصة جابر كانت في السفر وكان خرج لحاجته فتمعه جابر وحده ومنها ان في هذه القصة انه صلى الله عليه وسلم غرس الجريدة بعد ان شقه نصفين كما في الباب الذي بعده من رواية الاعمش وفي حديث جابر انه صلى الله عليه وسلم أمر جابرا بقطع غصنين من شجرتين كان النبي صلى الله عليه وسلم يستتر بهما عند قضاء حاجته ثم أمر جابرا فألقى الغصنين عن يمينه وعن يساره حيث كان صلى الله عليه وسلم جالسا وان جابرا سأله عن ذلك فقال اني مررت بشجرتين بعد ان فأحدثت بشقاعتي ان رفته عنهما مادام الغصنان رطبين ولم يذكروا قصة جابر أيضا السبب الذي كانا يعدان به ولا الترجي الا في قوله لعله فبان تغاير حديث ابن عباس وحديث جابر وانهما كانا في قصتين مختلفتين ولا يعد تعد ذلك وقد روى ابن حبان في صحيحه من حديث أبي هريرة انه صلى الله عليه وسلم مر بقبر فوقف عليه فقال اتوني بجر يدتين ففعل احدهما عند راسه والاخرى عند رجليه فحتمل أن تكون هذه قصة ثالثه ويؤيده أن في حديث أبي رافع كما تقدم فسمع شبازا في قبر وقبه فكسرها ثنتين ترك نصفها عند راسه ونصفها عند رجليه وفي قصة الاحدى جعل نصفها عند راسه ونصفين عند رجليه وفي قصة الاثنتين جعل على كل قبر جريدة **(قوله كسرتين)** بكسر الكاف والكسرة القطعة من الشيء المكسور وقد تين من رواية الاعمش انها كانت نصفًا

ثم دعا بجريدة فكسرها  
كسرتين

وفي رواية جبر عنه ما تضمن قال النووي الباء زائدة للتوكيد والنصب على الحال (قوله فوضع)  
وفي رواية الاغش الآتية فغزوهي أخضر من الاولى (قوله فوضع على كل قبر منهما كسرة) وقع  
في مسند عبد بن جبر من طريق عبد الواحد بن زياد عن الاعش ثم غز عند رأس كل واحد منهما  
قطعة (قوله فقبل له) ولا غش قالوا أي العجاجة ولم تنف على تعيين السائل منهم (قوله لعله) قال  
ابن مالك يجوز أن تكون اليها ضمير الشأن وجاز تفسيره بان وصلت لها لانها في حكم جله لاشغالها  
على مسند ومسند اليه قال ويحتمل أن تكون ان زائدة مع كونها ناصبة كزيادة الباء مع كونها  
جارة انتهى وقد ثبت في الرواية الآتية بخلافه ان فقوى الاحتمال الثاني وقال الكرماني شبه  
لعل بعضي فاني بان في خبره (قوله يخفف) بالضم وفتح الشاء أي العذاب عن المقبورين (قوله مالم  
تيسر) كذا في أكثر الروايات بالمشقة التوافقية أي الكسرتان واليكسمة أي الان تيسر يحرف  
الاستثناء والمستعلى الى أن يسا بالي التي الغاية واليه التختات أي العودان قال المازري  
يحتمل أن يكون أوحى اليه ان العذاب يخفف عنهم ما هذه المدة انتهى وعلى هذا فعل هنالك لعل  
قال ولا يظهر له وجه غير هذا وتعقبه القرطبي بأنه لو حصل الوحي لما في يحرف التري كذا قال  
ولا يراد عليه ذلك اذا جلتنا على التعليل قال القرطبي وقيل انه شفع لهم ما هذه المدة كاصح  
في حديث جابر لان الظاهر ان القصة واحدة وكذا راجح النووي كون القصة واحدة وقيل نظر  
لما وضعها من المفارقة بينهما وقال الخطابي هو محمول على انه دعاهما بالتحفيف مدة بقاء  
التداوة لأن في الجريد معنى يخففه ولان في الرطب معنى ليس في اليابس قال وقد قيل ان  
المعنى فيه انه يسبح مادام رطبا فيحصل التخفيف ببركة التسبيح وعلى هذا فيرد في كل  
ما فيه رطوبة من الاشجار وغيرها وكذلك فيما فيه بركة كالذرة وتلاوة القرآن من باب الاولى  
وقال الطبري الحكمة في كونهما مادامتا رطبتين تمنعان العذاب يحتمل ان تكون غير  
معلومة قلنا كعبد الزانية وقد استنكر الخطابي ومن تبعه وضع الناس الجريد بنحوه في القبر  
عمل هذا الحديث قال الطبري لان ذلك خاص ببركة يده وقال القاضي عياض لانه عال  
غزهما على القبر بامر مغيب وهو قوله لعذبان (قلت) لا يابن من كوننا لا نعلم أي عذب أم لا  
ان لا تسب له في أمر يخفف عنه العذاب ان لو عذب كما لا يمنع كقولنا لا ندري أرحم أم لا ان  
لاندعوله بالرحمة وليس في السياق ما يقطع على انه باشر الوضع بيده الكرماني بل يحتمل ان  
يكون أمره وقد ناسى بريد بن الحصيب الصابي بذلك فإوصى ان يوضع على قبره جريدتان  
كما سأل في الجنائز من هذا الكتاب وهو أولى ان يسبح من غيره «(تيسر)» لم يعرف اسم  
المقبرين ولا أحدهما والظاهر أن ذلك كان على عمد من الراية لقصد السترة عليهما وهو عمل  
مستحسن وينبغي ان لا يبالغ في الفحص عن تسمية من وقع في حقه ما يندبه وما يحكمه القرطبي في  
الذكورة وضعفه عن بعضهم ان أحدهما سمى من معاذ فهو قول باطل لا ينبغي ذكره الا مقرونا  
ببانه ومعايدل على بطلان الحكاية المذكورة ان النبي صلى الله عليه وسلم حضر دفن سعد بن معاذ  
كأب في الحديث الصحيح وأما قصة المقبورين ففي حديث أبي امامة عند أحمد بن حنبل عن أبيه  
عليه وسلم قال لهم من دفنتم اليوم ههنا فدل على انه لم يحضرهما وانما ذكر هذا ذاع عن هذا  
السيد الذي سمع النبي صلى الله عليه وسلم سيدا وقال لا يحيا بقوموا الى سيدكم وقال ان حكمه

فوضع على كل قبر منهما  
كسرة فقبل له يا رسول الله  
لم فعلت هذا قال صلى الله  
عليه وسلم لعله أن يخفف  
عنهما ما لم تيسر

نق

١٤٠١٢

\*(باب) ما جاء في غسل  
البول وقال النبي صلى الله  
عليه وسلم لصاحب القبر  
كان لا يستتر من بوله ولم  
يذكر سوى بول الناس  
\* حدثنا يعقوب بن ابراهيم  
قال حدثنا اسمعيل بن  
ابراهيم قال حدثني روح  
ابن القاسم قال حدثني عطاء  
ابن أبي معوية عن أنس بن  
مالك

٢١٧

٢١٨

تحفة

١٠٩٤

قد وافق حكم الله وقال ان عرش الرحمن اهتز لولاه الى غير ذلك من مناقبه الجليلة خشية ان يفتقر  
ناقص العلم بما ذكره القرطبي في معتقد صحته ذلك وهو باطل وقد اختلف في المقبورين فقيل كانا  
كافرين بربه جرم أبو موسى المديني واحتج بما رواه من حديث جابر بسند فيه ابن لهيعة ان النبي  
صلى الله عليه وسلم مر على قبرين من بني النجار هلكا في الجاهلية فجمعهما بعذبان في البول  
والخمعة قال أبو موسى هذا وان كان ليس بقوى لكن معناه صحيح لانهما لو كانا مسلمين لما كان  
لشفاعتهم الى ان تبس الجريدتان معنى ولكنه لما رآهما بعذبان لم يستخرج لطفه وعطفه حرمانهما  
من احسانه فشفع لهما الى المدة المذكورة وجزم ابن العطار في شرح العمدة بانهما كانا مسلمين  
وقال لا يجوز ان يقال انهما كانا كافرين لانهما لو كانا كافرين لم يدع لهما ما يخفف العذاب ولا  
ترجاه لهما ولو كان ذلك من خصائصه لبينه يعني كافي قصة أبي طالب (قلت) وما قاله اخبراهو  
الجواب وما طالب به من البيان قد حصل ولا يلزم التنصيص على لفظ الخصوصية لكن الحديث  
الذي احتج به أبو موسى ضعيف كما اعترف به وقد رواه احمد باسناد صحيح على شرط مسلم وليس فيه  
سبب التعذيب فهو من تحت طاب ابن لهيعة وهو مطابق لحديث جابر الطويل الذي قدمنا أن مسلما  
أخرجه واحتمل كونهما كافرين فيه ظاهر وأما حديث الباب فالظاهر من مجموع طرقه أنها  
كانا مسلمين ففي رواية ابن ماجه مر بقرين جديدين فاتقى كونهما في الجاهلية وفي حديث أبي  
أمامة عند احمد ان صلى الله عليه وسلم مر بالقبع فقال من دفنتم اليوم ههنا فهذا ابل على أنهما  
كانا مسلمين لان القبعة مقبرة المسلمين وانطاب للمسلمين مع جريان العادة ان كل فريق يتولاه  
من هو منهم ويقوى كونهما كانا مسلمين رواية أبي بكر عند احمد والطبراني باسناد صحيح بعذبان  
وما بعذبان في كبير وبلى وما بعذبان الا في الغيبة والبول فهذا الحصر حتى كونهما كانا كافرين  
لان الكافران عذب على ترك أحكام الاسلام فانه يعذب مع ذلك على الكفر بلا خلاف وفي هذا  
الحديث من القوائد غير ما تقدم اثبات عذاب القبر وسأقي الكلام عليه في الجنائز ان شاء الله  
تعالى وفيه التحذير من ملازمة البول وبلوغه من غيره من النجاسات في البدن والنوب ويستدل  
به على وجوب ازالة النجاسة خلافا لمن خص الوجوب بوقت ارادة الصلاة والله أعلم (قوله)  
ما جاء في غسل البول وقال النبي صلى الله عليه وسلم لصاحب القبر (أي عن صاحب  
القبر وقال الكرماني الامم بمعنى لاجل (قوله) كان لا يستتر من بوله) يشترى لفظ الحديث الذي  
قبله (قوله) ولم يذكر سوى بول الناس قال ابن بطال أراد البخاري ان المراد بقوله في رواية الباب  
كان لا يستتر من البول بول الناس لا بول سائر الحيوان فلا يكون فيه حجة لمن جعله على العموم  
في بول جميع الحيوان وكأه أراد الرد على الخطأ حيث قال فيه دليل على نجاسة الاوال كلها  
وحصل الراد ان العموم قد روي من البول اريد به الخصوص لقوله من بوله والا لالت واللام يدل  
من التحريم لكن يلتحق بوله من هو في معناه من الناس لعدم الفارق قال وكذا غير لما كثر  
وأما لما كثر فلا يخفى في هذا الحديث لمن قال بنجاسة بوله ولما قال بطهارته صحيح آخرى وقال  
القرطبي قوله من البول اسم مفرد لا يقتضي العموم ولو سلم فهو مخصوص بالأدلة المقضية بطهارة  
بول ما يؤكل (قوله) حدثنا يعقوب بن ابراهيم هو الدورقي قال أخبرنا وللا كثر حدثنا  
اسماعيل بن ابراهيم وهو المعروف بابن علي بن عيسى هو أخا يعقوب وروح بن القاسم بنعج الراعي

قال كان النبي صلي

اللہ علیہ وسلم اذا تبرز

الحاجه آتیه عامه ففتمت

(۱۰۰) - د شيناهل ښار:

\*(باب) \* الحمد لله - مدني

المسيح قال له سجدوا لي  
فانتم قالوا له لا يا ربنا

حارم قال حد ما الا خمس

عن مجاهد عن طاوس عن

ابن عباس قال مررت

صلی اللہ علیہ وسلم بقبرین

فَقَالَ اِنَّهُمَا لَمَعْدِيَانِ وَمَا

عَذْبَانِ فِي كَبِيرًا مَا أَحَدُهُمَا

سكان لا يستتر من البول

أما الآخر فكان يمشي

نممة ثم أخذ جر يد رطبة

شَقَّهَا نَصْفَيْنِ فَغَرَزْنِي كُلَّ قَر

احدة قالوا ما رسول الله لم

ملات قال لعله يخفف عنهما ما

سابقا قال ايام الميثم وحدثنا

کے عقائد اور احکامات

بيع فان حدثنا انه خمس  
البيع: مائة مائة مائة

الشيخ جعفر بن محمد

(باب ركة النبي صلى الله عليه وسلم)

للمؤمنين والمؤمنات المصطفين الأخيار

فرع من بوله في المسجد)

حدثنا موسى بن اسمعيل

لـ حـ د ث ن ا ه م و ا ل ا خ ب ر ن ا

هَقَقَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ

لی اللہ علیہ وسلم رأی

سرايا يبول في المسجد

ال دعوہ حتی اذا فرغ

باب اجماع فصيحه غلبه \*

بالماء على المول في

(محدث) \* حدثنا أبو المان

أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ

هو قال اني مني صيد

۲ : عبد الله ۲ : عتبة ۲ :

المشهور ونقل ابن التين والقاسبي انه قرئ بضمها وهو شاذ مردود وقد تقدمت مباحث التي في باب الاستسقاء بالماء والاستدلال به هنا على غسل البول اعم من الاستدلال به على الاستسقاء فلا تكرار فيه **(قوله فيغسل به)** كذا لا يدرى وزن يتغسل ولغيره بفتح التثنية وسكون الفين وكسر السين وحذف فعله للعلم به أو للبيان ذكره **(قوله ما)** كذا ثبت لا يدرى وقد قرنا انه في موضع الفصل من الباب والاستدلال به على غسل البول واضح لكن ثبتت الرخصة في حق المسحور فيستدل به على وجوب غسل ما انتشر على الخلل **(قوله محمد بن خازم)** انشاء المجبة والزاي هو او معاوية الضرير **(قوله فغز)** وفي رواية وكعب في الادب فغرس وهما بمعنى وأقاد سعد الدين البخاري ان ذلك كان عند رأس القبر وقال انه ثبت باسناد صحيح وكانه يشير الى حديث أبي هريرة عند ابن حبان وقد قدمنا لفظه ثم جردناه في مسند عبد بن حديد من طريق عبد الواحد بن زياد عن الاعشى في حديث ابن عباس صريحا **(قوله لم تعات)** سقط لفظ هذان من رواية المستنقلى والسرْحى **(قوله قال ابن المثنى)** وحدنا وكعب ثم وعطوف على الاول وثبت أدلة العطف فيه لا لاصلي ولهذا نزل بعضهم ان معاق وقد وصلها أو نعيم في المسحور من طريق محمد بن المثنى هذان وكعب وأبي معاوية جمعان الاعشى والحكمة في افراد البخاري لان في رواية وكعب التصريح بسماع الاعشى دون الآخر وباقى مباحث المتن تقدمت في الباب الذي قبله **(قوله ترك النبي صلى الله عليه وسلم والناس الاعرابي)** الام فيه العهد الذهني وقد تقدم ان الاعرابي واحد الاعراب وهم من سكن البادية عربا كانوا أو يجمعا وانما تركوه يول في المسجد انه كان شرع في المسندة فلومع زادت اذ حصل ثلاث حرم من المسجد فلومع لدار بن أمية من ما ان يقطع فيقتصر واما ان لا يقطع فلا يأمن من تجسس بدنه أو به أو مواضع أخرى من المسجد **(قوله حمام)** هو ابن يحيى واصلح هو ابن عبد الله بن أبي طلحة **(قوله عن أنس)** وسلم حديث أنس **(قوله رأى اعرابيا)** حكى أبو بكر التاريخي عن عبد الله بن نافع المزني انه الاقرع بن أبيس التميمي وقيل غيره كسأسي قريبا **(قوله في المسجد)** أي مسجد النبي صلى الله عليه وسلم **(قوله فقال دعوه)** كان هذا الأمر بالتعلق عقب زجر الناس كسأسي **(قوله حتى)** أي فتركوه حتى رخص من يوله فلما فرغ دعا النبي صلى الله عليه وسلم على أي دلوك فيه أي فأمر نصه كسأسي لك كل صريحا وقد خرج مسلم هذا الحديث من طريق غير مكره من عمار عن ابي فساقه طولا بنحو عاشر حناور اذ فيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا فقال له ان هذه المساجد تصلي لشي من هذا البول ولا اقدر انما هي اذكر الله تعالى والصلاة وقراءة القرآن وسند ذكر زائدة في الباب الاق بعد ان شاء الله تعالى **(قوله ما)** صب الماء أخترني عبيد الله كذا رواه أكثر الرواة عن الزهري ورواه سفيان بن عيينة عنه عن سعيد بن المسيب بدل عبيد الله تابعه سفيان بن حسين فانظر ان الروايتين صحيحتان **(قوله قام اعرابي)** زاد ابن عيينة عند ترمذي وغيره في أوله انه صلى ثم قال اللهم ارحني ومحمد ولا ترحم معنا احدا فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لقد تحجرت واسعا فم يلبث ان يبال في المسجد وهذه زيادة ستأتي عند الصنف ردة في الادب من طريق الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة وقد روى ابن ماجه وابن حبان بسند تام من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة وقد كذا رواه ابن ماجه أيضا من



الله عليه وسلم على الصباية ولم يقل لهم لم تهتم الاعراب بل أمرهم بالكف عنه المصلحة الرابحة  
وهو دفع أعظم الفسادتين باحتمال أسرهما وتحصيل أعظم الصلحتين بترك أسرهما وفيه  
المبادرة إلى إزالة الفاسد عند زوال المانع لأمهم عند فرغه نصب الماء وفيه تعيين الماء لازالة  
النجاسة لان الحفاف بالزح أو الشمس لو كان يكفي للحصول التكليف بطلب الذل وفيه ان  
غسلته النجاسة الواقعة على الارض طاهرة ويلتحق به غير الواقعة لان البلة الباقية على الارض  
غسلته نجاسة فاذا لم يثبت ان التراب نقل وعلما أن المقصود التطهير تعين الحكم بطهارة البلة  
واذا كانت طاهرة فالمنفصلة أيضا مثلها لعدم الفارق ويستدل به أيضا على عدم اشتراط نضوب  
الماء لانه لو اشترط لتوقفت طهارة الارض على الحفاف وكذا لا يشترط عصر الثوب اذا فارق  
قال الموفق في المعنى بعد ان حكى الخلاف الاولي الحكم بالطهارة مطلقا لان النبي صلى الله عليه  
وسلم لم يشترط الصب على بول الاعراب شأ وفيه الفرق بالخلاف وتعليقه ما يلزم من غير تعقيف اذا  
لم يكن ذلك منه عنادا واسما ان كان من محتاج إلى الاستلافة وفيه رافعة النبي صلى الله عليه  
وسلم وحسن خلقه قال ابن ماجه وابن حبان في حديث أبي هريرة فقال الاعراب بعد ان قفقه في  
الاسلام فقام إلى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله وأبى فلو يؤوب ولم يسب وفيه تعظيم المسجود تنزيهه  
عن الاقدار وظاهر المحصر من سياق مسلم في حديث أنس انه لا يجوز في المسجد شي غير ما ذكر من  
الصلاة والقرآن والذكر لكن الاجماع على ان مفهوم المحصر منه غير معمول ولا ريب ان فعل  
غير المذكورات وما في معناها خلاف الاولي والله أعلم وفيه ان الارض تطهر بصب الماء عليها ولا  
يشترط حفرها خلافا للحنفية حيث قالوا لا تطهر الا بحفرها كذا أطلق النزوي وغيره والمذكور  
في كتب الحنفية التفصيل بين ما اذا كانت رخوة بحيث ينقلها الماء حتى يغمرها فهذه لا تحتاج  
إلى حفره وبين ما اذا كانت صلبة فلا بد من حفرها والقضاء القريب لان الماء يغمر أعلاها وأسفلها  
واحتجوا فيه بجديد جاء من ثلاث طرق احدها موصول عن ابن مسعود أخرجه الطحاوي  
لكن استناده ضعيف قاله أحد وغيره والآخر ان مرسلان أخرجا أحدهما يورد من طريق  
عبد الله بن معقل بن مقرن والآخر من طريق سعيد بن منصور من طريق طائفة ورأى ما ثقات  
وهو يلزم من محتج بالمرسل مطلقا وكذا من يحتج به اذا اعتضد مطلقا والشافعي اغماضت عنده  
اذا كان من رواية كبار التابعين وكان من أرسل اذا سمى بالاسم الا انه في ذلك مفقود في المرسلين  
المذكورين على ما هو ظاهر من سنديهما والله أعلم وسأني باقي فوائده في كتاب الادب ان شاء الله  
تعالى (قوله باب بول الصبيان) بكسر الصاد ويجوز رفعها جمع صبي أي ما حكمه وهو يلحق به  
بول الصبا بجمع صبية أم لا وفي الفرق أحاديث ليست على شرط المصنف منها حديث علي مرفوعا  
في بول الرضيع ينضح البول الغلام ويقسل بول المارية أخرجه أحد وأصحاب السنن الاتساق  
من طريق هشام عن قتادة عن أبي حنبل بن أبي الاسود عن أسه عنه قال قتادة هذا ما لم يطعما  
الطعام واستناده صحيح ورواه سعيد عن قتادة فوقفه وليس ذلك بعلة فادحه ومنها حديث  
لبابة بنت الحرث مرفوعا انما ينسل من بول الانثى وينضح من بول الذكر أخرجه أحد وابن ماجه  
وصححه ابن خزيمة وغيره ومنها حديث أبي السمع نحوه بلفظ يرش رواه أبو داود والسنن وصححه  
ابن خزيمة أيضا (قوله بصبي) يظهر لي ان المراد به ابن أم قيس المذكور بعده ويحتمل أن يكون

«باب» بول الصبيان  
«حدثنا عبد الله بن يوسف  
قال أخبرنا مالك عن هشام  
ابن عروة عن أبيه عن عائشة  
أم المؤمنين أنها قالت أتى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم

٢٢٢

س

تحفة

١٧١٦٢

الحسن بن علي أو الحسين فقد روى الطبراني في الاوسط من حديث أم سلمة أن ساند حسن قالت  
 بال الحسن أو الحسين علي بن رسول الله صلى الله عليه وسلم فتركه حتى قضى بوله ثم دعا بما فيه  
 عليه ولا جدد عن أبي ليلى نحوه ورواه الطحاوي من طريقه قال في الحسن ولم يتردد وكذا  
 للطبراني عن أبي امامة وأما ربحته أنه غيره لأن عبد المصنف في العقبة من طريق يحيى القطان  
 عن هشام بن عروة أبي النبي صلى الله عليه وسلم يصي بحنكه وفي قصته أنه قال علي توبه وأما قصة  
 الحسن ففي حديث أبي ليلى وأما سلمة أنه قال علي بطنه صلى الله عليه وسلم وفي حديث زبني بن  
 جحش عند الطبراني أنه جاء وهو يبصق والنبي صلى الله عليه وسلم قائم فعد على بطنه ووضع ذكره  
 في سرتة فقال فذكر الحديث بشما فظهرت التفرقة بينهما **(قوله فأتبعه)** باسكان المنة أي  
 أتبع رسول الله صلى الله عليه وسلم البول الذي على الثوب المائي يصبه عليه زاد مسلم من طريق  
 عبد الله بن عمر عن هشام فأتبعه ولم يغسله ولان المنذر من طريق الثوري عن هشام فصب عليه  
 الماء وللطحاوي من طريق زائدة الثقفي عن هشام فنفضه عليه **(قوله عن أم قيس)** قال ابن  
 عبد البر اسمها جذاعة يعني بالحليم المجبة وقال السهلي اسمها أمينة وهي أخت عكاشة بن  
 محسن الاسدي وكانت من المهاجرات الاول كما عند مسلم من طريق بونس عن ابن شهاب في هذا  
 الحديث وليس لها في الصحيحين غيره وغير حديث آخر في الطب وفي كل منها قصة لانهما واما  
 ابنها في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وهو صغير كار واه السائي ولم أقف على نسبه **(قوله)**  
 لم ياكل الطعام المراد بالطعام ما عدا اللبن الذي رضعه والقر الذي يحنك به والعسل الذي يلقعه  
 للمداواة وغيرها فكان المراد انه لم يحصل له الاعتداء بغير اللبن على الاستقلال هذا مقتضى  
 كلام النووي في شرح مسلم وشرح المذهب وأطلق في الروضة تعالاهما انه لم يطعم ولم يشرب  
 غير اللبن وقال في نكت التنبيه المراد انه لم ياكل غير اللبن وغير ما يحنكه به وما أشبهه وجعل الموفق  
 الجوى في شرح التنبيه قوله لم ياكل على ظاهره فقال معناه لم يستقل بجعل الطعام في فيه والاول  
 أظهر وبه جزم الموفق بن قدامة وغيره وقال ابن التين يحتمل انها أرادت انه لم يتقوت بالطعام ولم  
 يستغن به عن الرضاع ويحتمل انها انما جاءت به عند ولادته لحنكه صلى الله عليه وسلم فيحمل  
 النبي على عمومه ويؤيده ما تقدم انه المصنف في العقبة **(قوله فاحشاه)** أي وضعه ان قلنا  
 انه كان كالماء ويحتمل أن يكون الحلو حصل منه على العادة ان قلنا كان في سن من يحمو كما  
 في قصة الحسن **(قوله على توبه)** أي توب النبي صلى الله عليه وسلم وأغرب ابن شهاب من المالكية  
 فقال المراد به توب النبي والصواب الاول **(قوله فنفضه)** ولمسلم من طريق الليث عن ابن شهاب  
 فبرز علي ان نفض الماء ولمن طريق ابن عسبة عن ابن شهاب فرشه زاد أبو عوانة في صحيحه عليه  
 ولا يتحققين الرايتين أي بين نفض ورش لان المزايدة ان الإبداء كان بارش وهو يتقط الماء  
 وانتهى الى النفض وهو صب الماء ويؤيده رواية مسلم في حديث عائشة من طريق جرير عن  
 هشام فدعا بما فيه عليه ولا بين عوانة قصه على البول تبعه اياه **(قوله ولم يغسله)** ادعى  
 الاصيل ان هذه الجملة من كلام ابن شهاب راوى الحديث وان المرفوع انتهى عند قوله فنفضه  
 قال وكذلك روى معمر عن ابن شهاب وكذا أخرجه ابن أبي شيبة قال فرشم برز علي ذلك انتهى  
 وليس في سياق معمر ما يدل على ما دعاه من الادرار وقد أخرجه عبد الرزاق عنه بنحو سياق

قوله بالحليم المجبة كذا في  
 النسخ التي بأيدينا ولعل فيها  
 سقطا والاصل بالحليم والذال  
 المجبة فان الاصطلاح لم يجر  
 بوصف الحليم بالمجبة استغناء  
 عنه اه متصحه

بصبي فبال علي توبه فدعا بما  
 فأتبعه اياه حدثنا عبد الله  
 ابن يوسف قال أخبرنا مالك  
 عن ابن شهاب عن عبد الله  
 ابن عبد الله بن عتبة عن أم  
 قيس بنت محسن انها أتت  
 بابن لها صغير لم يأكل الطعام  
 الى رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فأجلسه رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم في حجره فبال  
 علي توبه فدعا بما فيه عليه ولم  
 يغسله

٢٢٢  
 ع  
 تحفة  
 ١٨٢٤٢

مالك لكنه لم يقل ولم يفسله وقد قاله جامع مالك السبت وعمر بن الخطاب وبنو نيسابور بن يزيد كلهم عن ابن شهاب أخرجه ابن خزيمة والاسماعيلي وغيرهم من طريق ابن وهب عنهم وهو لمسلم عن بنو نيسابور وحده نعم زادهم في روايته قال قال ابن شهاب نخست السنة ان يرش البول الصبي وفسل بول الحمار به قالوا كانت هذه الزيادة هي التي زادها مالك ومن تبعه لا يمكن دعوى الادراج لكنها غيرها فلا ادراج وأما ذكره عن ابن أبي شيبة فلا اختصاص له بذلك فان ذلك لفظ رواية ابن عينة عن ابن شهاب وقد ذكرنا هاهنا عن مسلم وغيره بينا انهم اغربوا بغيره رواية مالك والله أعلم وفي هذا الحديث من الفوائد السند الى حسن المعاشرة والتواضع والرفق بالصغار وتجنبك المولود والتبرك باهل الفضل وجل الاطفال اليهم حال الولادة وبعدها وحكم بول الغلام والحمار به قبل ان يطعم وهو مقصود الباب واختلاف العلماء في ذلك على ثلاثة مذاهب هي أوجه للشافعية اصحها الاكتفاء بالنضح في بول الصبي لا الحمار به وهو قول علي بن عطاء والحسن والزهرى وأحمد واسحق وابن وهب وغيرهم ورواه الوليد بن مسلم عن مالك وقال اصحها هي رواية شاذة والثاني بكني النضح فيما وهو مذهب الاوزاعي وحكي عن مالك والشافعي ويخصص ابن العربي النقل في هذا ما اذا كان لم يدخل أجوافه مائتي أصلا والثالث هم ماسوا في وجوب الغسل وبه قال الحنفية والمالكية قال ابن دقيق العيد اتبعوا في ذلك القياس وقالوا المراد بقوله لم يفسله أى غسلا بالماء فافيه وهو خلاف الظاهر ويعد ما ورد في الأحاديث الاخر يعني التي قد منها من التفرقة بين بول الصبي والصبي فانهم لا يفرقون بينهما قال وقد ذكر في التفرقة بينهما أوجه منها ما هو رصكك وأقوى ذلك ما قيل ان النفوس أعلق بالذكور منها بالاناث يعني فصلت الرخصة في الذكور لكثرته المشقة واستدل به بعض المالكية على ان الغسل لا بد فيمن أمر زنا على مجرد اصال الماء الى المحل (قلت) وهو مشكل عليهم لانهم يدعون ان المراد بالنضح هنا الغسل (تنبيه) قال الخطابي ليس بجوز النضح من أجل ان بول الصبي غير نجس ولكنه لتخفيف نجاسته انتهى وأثبت الطحاوي الخلاف فقال قال قوم يطهارة بول الصبي قبل الطعام وكذا جزمه ابن عبيد البر وابن بطال ومن تبعهما عن الشافعي وأجدو غيرهما لم يعرف ذلك الشافعية ولا الحنابلة وقال النووي هذه حكاية باطلة انتهى وكأنهم أخذوا ذلك من طريق اللانز وأصحاب المذهب أعلم بما رواه عن غيرهم والله أعلم **قوله** البول فائما وقاعدا قال ابن بطال دلالة الحديث على القعود بطريق الاولى لانه اذا جاز فائما قاعدا أجوز (قلت) ويحتمل ان يكون ذلك الى حديث عبد الرحمن بن حنن الذي أخرجه النسائي وابن ماجه وغيرهما فان فيه بال رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا قلنا انظر والله يقول كآبول المرأة وحكي ابن ماجه عن بعض مشايخه انه قال كان من شأن العرب البول فائما ألا تراه يقول في حديث عبد الرحمن بن حنن قعد يبول كآبول المرأة قال في حديث حذيفة ققام كآيقوم أحدكم ودل حديث عبد الرحمن المذكور على انه صلى الله عليه وسلم كان يتخالفهم في ذلك فيقعد لكونه أستر وأبعد من نجاسة البول وهو حديث صحيح صحيحه الدارقطني وغيره وبطل عليه حديث عائشة قالت ما بال رسول الله صلى الله عليه وسلم قائما عندنا نزل عليه القرآن رواه أبو عوانة في صحيحه والحاكم **قوله** عن أبي وائل ولا يبي داود الطيالسي في مسنده عن شعبة عن

\*(باب) البول فائما وقاعدا\* حديثنا آدم قال حدثنا شعبة عن الامش عن أبي وائل عن حذيفة قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم

٢٢٤

ع

نحلة

٢٢٢٥



الاعمش انه سمع ابا وائل ولا جمدع يحيى القطان عن الاعمش حديثي ابا وائل **(قوله سباطة قوم)** يضم المهمل بعد هاء واحدة هي الزبالة والكأسة تكون بفناء الدور مرافقا لاهلها وتكون في الغالب سهلة لا يرتد فيها البول على البائل واطرافها الى القوم اضافة اختصاص لاهلها لانها لا تخلو عن النجاسة وبهذا يدفع ايراد من استشكل كون البول يوهي الجدار فقيه اضرار او يقول انما يال فوق السباطة لا في أصل الجدار وهو صريح رواية أبي عوانة في صحيحه وقبل يحتمل أن يكون علم اذنه في ذلك بالتصريح أو غيره أو لكونه مما يتسامح الناس به أو لعلمه بانسارهم اياه بذلك أو لكونه يجوز له التصرف في مال أمته دون غيره لانه أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأموالهم وهذا وإن كان صحيح المعنى لكن لم يبعد ذلك من سيرته ومكارم أخلاقه صلى الله عليه وسلم **(قوله ثم دعاهما)** زاد مسلم وغيره من طرق عن الاعمش فتحدث فقال ادنه فدفوت حتى قت عند عقبه وفي رواية أحمد عن يحيى القطان أن سباطة قوم فتأادت منه فادناي حتى صرت قريما من عقبه فقال فأتاهم فتوضأ ومسح على خفيه وكذا زاد مسلم وغيره في ذكر المسح على الخفين وهو ثابت أيضا عند الاصماعلي وغيره من طرق عن شعبة عن الاعمش وزاد عيسى بن موسى في نسخة عن الاعمش ان ذلك كان بالمدينة أخرجه ابن عبد البر في التهذيب باسناد صحيح وزعم في الاستذكار ان عيسى بن قزعة لم يسمع كذلك فقد رواه البيهقي من طريق محمد بن طلحة بن مصرف عن الاعمش كذلك وله شاهد من حديث عصى بن مالك سنده كره بعد واستدل به على جواز المسح في الحضر وهو ظاهر ولعل البخاري اختصره لتقصير الاعمش به فقد روى ابن ماجه من طريق شعبة ان عاصما رواه له عن أبي وائل عن المغيرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى سباطة قوم فقال فأتاهم قال عاصم وهذا الاعمش يرويه عن أبي وائل عن حذيفة وما حفظه يعني ان روايته هي الصواب قال شعبة فسألت عنه منصور اخذته عن أبي وائل عن حذيفة يعني كما قال الاعمش لكن لم يذكر فيه المسح فقد وافق منصور الاعمش على قوله عن حذيفة دون الزيادة ولم يلتفت مسلم الى هذه العلة بل ذكرها في حديث الاعمش لانهم ازيدة من حافظ وقال الترمذي حديث أبي وائل عن حذيفة أصح يعني من حديثه عن المغيرة وهو كما قال وان خرج ابن خزيمة الى صحيح الروايتين لكون حاد بن أبي سليمان وافق عاصما على قوله عن المغيرة فإزان يكون ابا وائل سمع منهم ما فيصع القولان معا لكن من حيث الترجيح رواية الاعمش ومنصور لا فافهما أصح من رواية عاصم وحاد لكونهما في حفظهما مقال **(قوله ما)** البول عند صاحب (أي صاحب البائل **(قوله جرير)** هو ابن عبد المجيد ومنصور هو ابن المغيرة **(قوله رأيتني)** يضم المشناة من فوق **(قوله فأتيت)** بالنون والذال المعجمة أي تخطت يقال جلس فلان بسدة بفتح النون وضعها أي ناحية **(قوله فأشار الى)** يدل على انه لم يسمع منه بحيث لا يراه وانما صنف ذلك ليجمع بين المصلحين عدم مشاهدته في تلك الحالة وسماعه انه لو كانت له حاجة ورؤية أشاره اذا أشار له وهو مستدبره وليست فيه دلالة على جواز الكلام في حال البول لان هذه الرواية يثبت ان قوله في رواية مسلم انه كان بالاشارة لا باللفظ وأما ما خلفه صلى الله عليه وسلم لما عرف من عادته من الابداع عند قضاء الحاجة عن الطرق المسلوكة وعن أعين النظارة فقد قيل فيه انه صلى الله عليه وسلم كان مشغولا بصالح المسلمين فقله طال عليه المجلس حتى احتاج

سباطة قوم فقال فأتاهم دعا  
بما فخته بما فتوضأ  
باب البول عند صاحبه  
والتمس بالخط حديثا  
عثمان بن أبي شيبة قال  
حدثنا جرير عن منصور عن  
أبي وائل عن حذيفة قال  
رأيتني أنا والي صلى الله  
عليه وسلم نتشأ فأتني  
سباطة قوم خلف حائط فقام  
كأيقوم أحدكم فقال فأتيت  
منه فأشار الى فخته فقم  
عند عقبه حتى فرغ

٢٢٥

ع

نحلة

٢٢٢٥

الى البول فلما بعد لتضرر واستدعى حذيفة ليستر من خلفه عن رؤيته من لعله يراه هو كان قد امه  
مستورا بالحائط أو لعله فعله لبيان الجواز ثم هو في البول وهو أخف من الفاظ لا حياحه الى  
زيادة تكشف ولما يقترن به من الرائحة والغرض من الابعاد التستر وهو يحصل باراء الذيل  
والدوقن السائر وروى الطبراني من حديث عصة بن مالك قال خرج علينا رسول الله صلى الله  
عليه وسلم في بعض سلك المدينة فأتى الى الساطعة قوم فقال يا حذيفة أسترني فذكر الحديث  
ونظروا منه الحكمة في أدائه حذيفة في تلك الحالة وكان حذيفة لما وقف خلفه عند عقبه استدره  
ونظروا أيضا أن ذلك كان في الحضر لافي السفر ويستفاد من هذا الحديث دفع أشد المفسدين  
بأخفهما والاتبان باعظم المصلحتين اذ لم يكتمعا وبيانه صلى الله عليه وسلم كان يطيل  
الجواص بالمصالح المستوية بكثر من زيارة أصحابه وعبادتهم فلما حضره البول وهو في بعض تلك  
الحالات لم يؤخر حتى يعد كعادته لما يترتب على تأخيرهم من الضرر فرأى أهم الأمرين وقدم  
المصلحة في تقريب حذيفة منه ليستر من المارة على مصلحة تأخيرهم عنه اذ لم يمكن جمعهما **(قوله)**  
في **الابول** عند سباطة قوم كان أبو موسى الأشعري يشدد في البول بين ابن المنذر  
وجبه هذا التشديد فأخرج من طريق عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه أنه سمع أبا موسى ورأى  
رجلا يسول قائما فقال ويحك افلا قاعدا ثم ذكر قصة بني اسرائيل وبعدهما انظر مطابقة حديث  
حذيفة في عقبه على أبي موسى **(قوله)** فوبأحدهم وقع في مساجد أحدهم قال القرطبي مراده  
بالجلد واحد الجلود التي كانوا يلبسونها وجليه بعضهم على ظهره وزعم أنه من الاصر التي جلاوه  
ويؤيد رواية أبي داود ففيها كان اذا اصاب جسدهم لكن رواة البخاري منحة في الشيا  
فقط بعضهم رواه بالعين **(قوله)** فزسه أي قطعه زاد الاسماعيلي بالمقراض وهو يدفع جل من  
جل القرض على الغسل بالماء **(قوله)** لينة أمسك ولا تسمعي لودن ان صاحبكم لا يشدهذا  
التشديد وانما احتج حذيفة بهذا الحديث لان البائل عن قيام قد تعرض للرشاش ولم يلتفت  
التي صلى الله عليه وسلم الى هذا الاحتمال فدل على ان التشديد بخالف السنة واستدل به مالك في  
الرخصة في مثل رؤس الأبر من البول وفيه نظر لانه صلى الله عليه وسلم في تلك الحالة لم يصل الى يده  
منه شيء الى هذا أشار ابن حبان في ذكر السبب في قيامه قال لانه لم يجد مكانا يصل للوقوف فقام  
لكون الطرف الذي يليه من السباطة كان عاليا فأمن ان يرتد اليه شيء من بوله وقيل لان السباطة  
رخوة تخللها البول فلا يرتد الى البائل منه شيء وقيل انما قال قائما لانها حالة يؤمن معها وج  
الرجح نصوت ففعل ذلك لكونه قريبا من الديار ويؤيده ما رواه عبد الرزاق عن عمرو بن شعيب عن  
قال البول قائما أحسن للدر وقيل السبب في ذلك ما روى عن الشافعي وأجدان العرب كانت  
تستقي لوجع الصلب ذلك فعله كان به وروى الحاكم والبيهقي من حديث أبي هريرة قال انما قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قائما لخرج كان في مأبضة والمبايض همزة سكتة بعد هاء واحدة  
ثم مجع طابن الركة فكأنه لم يتمكن لاجل من القعود ولو وضع هذا الحديث لكان فيه غنى  
عن جميع ما تقدم لكن ضعفه الذارقطني والبيهقي والظاهر انه فعل ذلك لبيان الجواز وكان أكثر  
أحواله البول عن قعوده والله أعلم وسلك أبو عوانة في صحيحه وابن شاهين فيه مسلكا آخر فرعا  
ان البول عن قيام منسوخ واستدل عليه بحدِيث عائشة الذي قدمنه ما بال قائما منذ أنزل عليه

**(باب) البول عند سباطة**  
قوم **حدثنا محمد بن عروة**  
قال حدثنا شعبة عن منصور  
عن أبي وائل قال كان أبو  
موسى الأشعري يشدد  
في البول ويقول ان بني  
اسرائيل كان اذا اصاب بوب  
أحدهم قرضه فقال حذيفة  
لينة أمسك أي رسول الله  
صلى الله عليه وسلم سباطة  
قوم فبال قائما

٢٢٦

ع

تحفة

٩٠٠٢

٢٢٢٥

القرآن ويحدثنا بأخبارنا من حديثكم أنه كان يبول فأثما فلا تصدقوه ما كان يبول إلا فاعدا والصواب أنه غير منسوخ والجواب عن حديث عائشة أنه مستند إلى عملها فيجعل على ما وقع منه في البيوت وأما في غير البيوت فلم تطلع هي عليه وقد حفظه حديثه وهو من كبار الصحابة وقد بينا أن ذلك كان بالمدنية فتضمن الرذعلى ما فتنهم من أن ذلك لم يقع بعد نزول القرآن وقد ثبت عن عمر وعلى وزيد بن ثابت وغيرهم أنهم بالواقعة ما هو دال على الجواز من غير كراهة إذا أمن الرشاش والله أعلم ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عنه شيء كما يشتهى في أوائل شرح الترمذى والله أعلم **باب غسل الدم** يفتح الغين ويحيى هو ابن سعيد القطن وهشام هو ابن عروة وفاطمة هي زوجة بنت عمه المذروا أسماء هي جدته مالا يؤم ما ثبت أي بكر الصدوق **(قوله جاء امرأه)** وقع في رواية الشافعي عن سفيان بن عيينة عن هشام في هذا الحديث أن أسماء هي السائلة وأغرب النووي فصف هذه الرواية بلا دليل وهي صحيحة الاستناد لأعله لها ولا يعد في أن يهسم الراوى اسم نفسه كما سألني في حديث أبي سعيد في قصة الرقة بفاتحة الكتاب **(قوله تحيض في الثوب)** أي يصل دم الحيض إلى الثوب والمصنف من طريق مالك عن هشام إذا أصاب ثوبها الدم من الحضة **(قوله تحته بالفتح)** وضع الملهة وتشديد المنة الفوقايسة أي تحكه وكذا رواه ابن خزيمة والمراد بذلك إزالة عنبه **(قوله ثم تفرسه)** بالفتح واسكان القاف وضع الرأس والصاد المهملين كذا في روايتنا وحكى القاضى عياض وغيره فيه الضم وفتح القاف وتشديد الراء المكسورة أي ذلك موضع الدم بالطراف أصابعها ليحلل بذلك ويخرج ما تشربه الثوب منه **(قوله وتغسه)** يفتح الصاد المعجمة وضع الملهة أي تغسله قاله الخطاطي وقال القرطبي المراد به الرش لأن غسل الدم استفيد من قوله تفرسه بالماء وأما التضع فهو لما شكك فيه من الثوب **(قلت)** فعل هذا الضمير في قوله تغسه يعود على الثوب بخلاف تحته فإنه يعود على الدم فيلزم منه اختلاف الضمائر وهو على خلاف الأصل ثم إن الرش على المشكوك فيه لا يفسد شيئا لأنه إن كان طاهرا فلا حاجة إليه وإن كان متنجسا لم يظهر ذلك فالأحسن ما قاله الخطاطي قال الخطاطي في هذا الحديث دليل على أن التماسات انحازت إلى ما دون غيرها من المائعات لأن جميع التماسات بمثابة الدم لا فرق بينه وبينها أجماعا وهو قول الجمهور أي تبين الماء إزالة التماسات عن أي حنقة أو أي يوسف بجور يظهر التماسات بكل ما تع طاهر ومن حجتهم حديث عائشة ما كان لا أحدنا إلا الأوب واحد تحيض فيه فإذا أصابه شيء من دم الحيض قالت برقيها فغصته بنظرها ولا يداود بلبته برقيها وجه الخنقة منه أنه لو كان الرقيق لا يظهر زاد التماسات وأجيب بحتمال أن تكون قصبت بذلك بحليل أثره ثم غسلته بعد ذلك كما سألني تقريره في كتاب الحيض في باب هل تصلى المرأة في ثوب حاضت فيه **(قائدة)** «تعقب استدلال من استدلل على تعيين إزالة التماسات بالماء من هذا الحديث بأنه مفهوم لقب وليس بحجة عند الأكثر ولا نه خرج مخرج الغالب في الاستعمال لا الشرط وأجيب بأن الخبر نص على الماء فالحقا غيره به بالقياس وشرطه أن لا يتقص القصر عن الأصل في العلة وليس في غير الماء ما في الماء من رقة وسرعة تفورده فلا يلحق به وسيأتي باقي فوائده في باب غسل دم الحيض إن شاء الله

«باب» غسل الدم حدثنا محمد بن المنثري قال حدثنا يحيى عن هشام قال حدثني فاطمة عن أسماء قالت جاءت امرأه النبي صلى الله عليه وسلم فقالت أرأيت أحدا نام تحيض في الثوب كيف تنصغ قال تحته ثم تفرسه بالماء وتنقيحه وتوصل فيه

٢٢٧

ع

تحفة

١٥٧٤٢

٢٢٨

م

نقطة

٩٧١٩٩

\* حدثنا محمد قال  
حدثنا أبو معاوية قال  
حدثنا هشام بن عروة عن  
أبيه عن عائشة قالت جاءت  
فاطمة ابنة أبي حنيفة إلى  
النبي صلى الله عليه وسلم  
فقال يا رسول الله أرى امرأة  
أستحاض فلا أطهر فأدع  
الصلاة فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لا إنما  
ذلك عرق وليس يجزئ  
فاذا أقبلت حضنت فعدى  
الصلاة فإذا أدبرت فاغسلي  
عنك الدم ثم صلى قال وقال  
أبي ثم توضئ لكل صلاة  
حتى يحى ذلك الوقت (باب)  
غسل المني وفرقه

تعالى (قوله حدثنا محمد) كذا لا كثر غير منسوب ولا أصلي ابن سلام ولا يذره ابن سلام  
وأبو معاوية هو الضرير (قوله حدثنا هشام) زاد أصلي ابن عروة (قوله فاطمة بنت أبي  
حنيفة) بالخاء المعجمة والموحدة والشين المعجمة بصفة التصغير اسمه قيس بن المطيب بن أسد  
وهي غير فاطمة بنت قيس التي طلقت ثلاثاً (قوله استحاض) بضم الهمزة وفتح المنة يقال  
استحاضت المرأة إذا استقر بها الدم بعد أيامها المعتادة فهي مستحاضة والاستحاضة جريان  
الدم من فرج المرأة في غير أوانه (قوله لا) أي لا تدعى الصلاة (قوله عرق) بكسر العين هو  
المسح بالعازل بالذال المعجمة (قوله حضنت) بفتح الحاء ويجوز كسرها والمراد بالقبال  
والادبار هنا أبد دم الحيض وانقطاعه (قوله فعدى الصلاة) يتضمن نهى الحائض عن  
الصلاة وهو للتحرير ويقضي فساد الصلاة بالاجماع (قوله فاغسلي عنك الدم) أي  
واغتسلي والامر بالاعتسال مستفاد من أدلة أخرى كما سيأتي بطلها في كتاب الحيض إن شاء  
الله تعالى (قوله قال) أي هشام بن عروة (وقال أبي) خرج الهمزة وتختلف الموحدة أي عروة  
ابن الزبير وأدعى بعضهم أن هذا معلق وليس بصواب وهو الاستناد المذكور عن محمد بن أبي  
معاوية عن هشام وقد بين ذلك الترمذي في روايته وأدعى آخر أن قوله ثم توضئ من كلام عروة  
موقوف عليه وفيه نظر لأنه لو كان كلامه لقال ثم توضأ بصفة الإخبار فلما أتى بصفة الأمر  
شاكلاً الأمر الذي في الرفوع وهو قوله فاغسلي وسند حكم هذه المسئلة في كتاب الحيض  
إن شاء الله تعالى (قوله باب غسل المني وفرقه) لم يخرج البخاري حديث الفرق بل اكتفى بالإشارة  
إليه في الترجمة على عادته لأنه ورد من حديث عائشة أيضاً كما سند كره وليس بين حديث الفسل  
وحديث الفرق تعارض لأن الجمع بينهما واضح على القول بطهارة المني بأن يحمل الفسل  
على الاستحباب للتنظيف لأعلى الوجوب وهذه طريقة الشافعي وأجدوا أصحاب الحديث  
وكذا الجمع يمكن على القول بخبائسه بأن يحمل الفسل على ما كان ربطاً بالفرق على ما كان  
باباً وهذه طريقة الحنفية والطريقة الأولى ترجح فيها العمل بالخبر والقياس مع أنه لو كان  
فجسماً كان القياس وجوب غسله دون الاكتفاء بفرقه كالدّم وغيره وهم لا يكتفون فيما لا ينفق  
عنه من الدم بالفرق ويرد الطريقة الثانية أيضاً ما في رواية ابن خزيمة من طريق أخرى عن  
عائشة كانت تسلم المني من ثوبه يرق الأثر ثم يصلي فمعه ثوبه من ثوبه يابس ثم يصلي فيه  
فانه تضمن ترك الفسل في الحائض وأما لما لم يعرف الفرق وقال إن العمل عندهم على  
وجوب الفسل كسائر النجاسات وحديث الفرق حجة عليهم وحل بعض أصحاب الفرق على  
الدلت بالماء وهو مردود بما في إحدى روايات مسلم عن عائشة لقد رأيتني وأنا لا أحكم من ثوب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يابس فظفري وبما صححه الترمذي من حديث همام بن الحرث  
أن عائشة أتت على ضيقها غلته الثوب فقالت لم أقصد علينا ثوباً إنما كان بكفه أن يفرقه  
بأصابعه فر ما فكرته من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم بأصابعي وقال بعضهم الثوب الذي  
أكتفت فيه بالفرق ثوب النوم والثوب الذي غسلته ثوب الصلاة وهو مردود أيضاً بما في إحدى  
روايات مسلم من حديثها أيضاً لقد رأيتني أفركته من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فركت فاصلي  
فيه وهذا التعقيب باقاه ينفى احتمال تحلل الفسل بين الفرق والصلاة وأصرح منه رواية ابن

٢٢٩

ع

تحفة

١٦١٢٥

وغسل ما يصيب من  
المرأة \* حدثنا عبدان  
قال أخبرنا عبد الله قال  
أخبرنا عمرو بن ميمون  
الجزري عن سليمان بن يسار  
عن عائشة قالت كنت  
أغسل الجنابة من ثوب  
النبي صلى الله عليه وسلم  
فيضع إلى الصلاة وإن وقع  
الساق في يده \* حدثنا حنيفة  
قال حدثنا زيد قال حدثنا  
عمرو بن سليمان قال سمعت  
عائشة ح وحدثنا سعد  
قال حدثنا عبد الواحد قال  
حدثنا عمرو بن ميمون عن  
سليمان بن يسار قال سألت  
عائشة عن النبي يصيب الثوب  
فقالت كنت أغسله من  
ثوب رسول الله صلى الله

عليه وسلم

٢٢٥

ع

تحفة

١٦١٢٥

خزعة أنها كانت تحكم من ثوبه صلى الله عليه وسلم وهو يصلي وعلى تقدير عدم ورود شيء من ذلك  
فليس في حديث الباب ما يدل على نجاسة المني لأن غسله أفضل وهو لا يدل على الوجوب بمجرد  
والله أعلم وطعن بعضهم في الاستدلال بحديث القرطبي على طهارة المني بأن من النبي صلى الله عليه  
وسلم طاهر دون غيره كسائر فضلائه والجواب على تقدير صحة كونه من الخصاص أن منه كان  
عن جماع فيخاطب مني المرأة فلو كان منيها نجسا لم يكن فيه بالقرطبي وهذا احتج الشيخ الموفق  
وبغيره على طهارة رطوبة فرجها قال ومن قال إن المني لا يسلم من المذي فمتجنب به لم يصح لأن  
الشهوة إذا اشتدت خرج المني دون المذي والبول كحالة الاحتلام والله أعلم **(قوله)** وغسل  
ما يصيب أي الثوب وغيره من المرأة وفي هذه المسئلة حديث صريح بحديث المصنف بعد في أو آخر  
كتاب الفسل من حديث عثمان ولم يذكر هنا وكأه استنبطه مما أشربنا إليه من أن المني الحاصل  
في الثوب لا ينجس ما لا ينجس باليمن بخلاف ما للمرأة وطوبى بها **(قوله)** عمرو بن ميمون الجزري كذا  
للجمهور وهو الصواب وهو بفتح الجيم والراء يصدها ما منسوب إلى الجزيرة وكان ميمون بن  
مهران والد عمرو بن زهير فأنسب إليها ولده ووقع في رواية الكشي ميمون وحده الجوزي أو أوسا كنه  
بعد هازي وهو غلط منه **(قوله)** أغسل الجنابة أي أثر الجنابة فتكون على حذف مضاف أو  
أطلق اسم الجنابة على المني مجازا **(قوله)** يسمع بضم الموحدة وفتح القاف جمع بقعة قال أهل اللغة  
البيع اختلاف الوين **(قوله)** في الاستدلال الثاني حدثنا زيد قال أبو مسعود الدمشقي كذا هو  
غير منسوب في رواية القريري وحادي بن شاذي وبقاؤه ابن هرون وليس بابن زريع وجميعا قد  
رواه يعني عن عمرو بن ميمون ووقع في رواية ابن السكن أحد الرواة عن القريري حدثنا زيد  
يعني ابن زريع وكذا أشار إليه الكلابي في شرحه أنه ابن هرون قال لأنه  
وجد من روايته ولم يوجده من رواية ابن زريع **(قلت)** ولا يلزم من عدم الوجدان عدم الوقوع  
كيف وقد جزم أبو مسعود بأنه رواه قد قل على وجد أنه المثلث مقدم على الثاني وقد خرج  
الاسماعيلي وغيره من حديث زيد بن هرون بلفظ مخالف للساق الذي أورده البخاري وهذا من  
مرجح كون ابن زريع وأيضاً فتنسب معروف بالرواية عن زيد بن زريع دون ابن هرون قاله  
المازني والقاعدة في من أهل أن يجعل على من الرواية به خصوصية كالأكثر وغيره فترجى أنه  
ابن زريع والله أعلم **(قوله)** حدثنا عمرو كذا لا أكثر ولا يذري يعني ابن ميمون وهو ابن مهران كما  
ساق في آخر الباب الذي يليه **(قوله)** سمعت عائشة وفي الاستدلال الذي يليه سألت عائشة فسمعت  
على البزار حدثنا عن سليمان بن يسار لم يسمع من عائشة على أن البزار منسوبة هذه الدعوى  
فقد حكاه الشافعي في الأم عن غيره وزاد الحافظ قالوا إن عمرو بن ميمون غلط في رفعه وأما  
هوف فتوى سليمان انتهى وقد تبين من صحيح البخاري أنه موافق لمسلم له على تصحيح صحة  
سمع سليمان منها وإن رفعه صحيح وليس بين فتواه ورواياته تناف وكذا الاتان لا اختلاف في  
الروايتين حيث وقع في أحدهما أن عمرو بن ميمون سأل سليمان وفي الأخرى أن سليمان سأل  
عائشة لأن كلامهما سأل شيخه فحفظ بعض الرواة ما لم يحفظ بعض وكلمهم فقات **(قوله)** عبد  
الواحد هو ابن زياد البصري وفي طبقته عبد الواحد بن زيد البصري ولم يخرج له البخاري شيئاً  
**(قوله)** عن أبي أي عن الحكم المكي هل يشرع غسله أم لا لفصل الجواب بأنها كانت تغسله

فخرج إلى الصلاة وأثر  
الغسل في ثوبه بقع الماء  
«(باب)» إذا غسل الجنباة  
أو غيرها فلم يذهب أثره  
«حدثنا موسى بن اسمعيل  
المنقري قال حدثنا  
عبد الواحد قال حدثنا  
عمر بن ميمون قال سمعت  
سليمان بن يسار في الثوب  
تصبه الجنباة قال قالت  
عائشة كنت أغسله من  
ثوب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فخرج إلى الصلاة  
وأثر الغسل فيه بقع الماء  
«حدثنا عمر بن خالد قال  
حدثنا زهير قال حدثنا عمرو  
ابن ميمون بن مهران عن  
تحفة سليمان بن يسار عن عائشة  
أنها كانت تغسل المني من  
ثوب النبي صلى الله عليه  
وسلم ثم أراه بقعة أوفقا  
«(باب)» أبواب الإبل  
والدواب والغنم وحملها  
وصلى أبو موسى

تغ

١٤٠/٢

وليس في ذلك ما يقتضي إيجابه كإفادته «(قوله فيخرج)» أي من الحجر إلى المسجد «(قوله بقع  
الماء)» بضم العين على أنه يدل من قوله أثر الغسل ويجوز النسب على الاختصاص وفي هذه الرواية  
جواز سؤال النساء عما يستحي منه لصحة تعلم الاحتكام وفيه خدمة الزوجات للزوج  
واستدله المصنف على أن بقاء الأثر بعد زوال العين في إزالة النجاسة وغيرها لا يضر فلها تزجيم  
باب إذا غسل الجنباة أو غيرها فلم يذهب أثره أو أعاد الضمير مذكرة على المعنى أي فلم يذهب أثر الشيء  
المغسول وحملها على ذلك لا يضر وذكر في الباب حديث الجنباة وألقى غيرها بما اقتاسا أو أشار  
بذلك إلى ما رواه أبو داود وغيره من حديث أبي هريرة أن خولة بنت يسار قالت يا رسول الله ليس  
لي الأثوب واحد وأنا أحضض فكيف أفصنع قال إذا ظهرت فاعسله ثم صلي فيه قالت فإن لم  
يخرج الدم قال فكيف الماء ولا يضره أثره وفي أسناده ضعف وله شاهد من سلك ذكره البيهقي  
والمراد بالأثر ما تنصرت إليه جميعا بين هذا وبين حديث أبي قيس حكيه بضع وغسله بما وسر  
أخرجه أبو داود أيضا واسناده حسن ولما يكن هذا الحديث على شرط المصنف استبطن من  
الحديث الذي على شرطه ما يدل على ذلك المعنى كعادته «(قوله المنقري)» بكسر الميم واسكان  
النون وفتح القاف نسبة إلى بني منقر بطن من بني وهب وهو أبو سلمة التميمي ذكره عبد الواحد هو ابن  
زباد أيضا «(قوله سمعت سليمان بن يسار في الثوب)» أي يقول في مثله الثوب ولا تسمي  
سألت سليمان بن يسار في الثوب أي قلته ما تقول في الثوب أو في معنى عن «(قوله أغسله)» أي  
أثر النجاسة أو المني «(قوله وأثر الغسل فيه)» يحتمل أن يكون الضمير إرجاعا إلى أثر الماء أو إلى  
الثوب ويكون قوله بقع الماء بدلا من قوله أثر الغسل كما تقدم أو المعنى أثر الجنباة المغسولة  
بالماء فيه من بقع الماء المذكور قوله في الرواية الأخرى ثم أراه فيه بعد قوله كانت تغسل  
المنقري يرجع هذا الاحتمال الآخر لأن الضمير يرجع إلى أقرب مذكور وهو المني «(قوله زهير)» هو  
ابن معاوية الحنفي «(قوله أنها كانت)» يحتمل أن يكون مذكورا بالمعنى من لفظها أي قالت كنت  
أغسل ليشا كل قولها ثم أراه أو حذف لفظ قالت قبل قولها ثم أراه «(قوله بقعة أوفقا)» يحتمل  
أن يكون من كلامها أو ينزل على حالتين أو شككت أحدهما والله أعلم «(قوله باب)»  
أبواب الإبل والدواب والغنم المراد بالدواب معناه العرفى وهو ذوات الحافض من الخيل والبغال  
والحمير ويحتمل أن يكون من عطف العام على الخاص ثم عطف الخاص على العام والأول أوجه  
ولهذا ساق أثر أبي موسى في صلاته في دار البريد لما أدى الدواب التي ترك وحديث  
العرنيين ليستدله على طهارة أبواب الإبل وحديث مريض الغنم ليستدله على ذلك أيضا  
منها «(قوله وحملها)» جمع مريض بكسر أوله وفتح الواو الموحدة بعد ما جمعته وهي الغنم كلها من  
للإبل والضمير يعود على أقرب مذكور وهو الغنم ولم يصب المصنف بالحكم كعادته في المختلف  
فيه لكنه ظاهر إيراد حديث العرنيين يشعر باختصار الطهارة ويدل على ذلك قوله في حديث  
صاحب القبر ولم يذكر سوى قول الناس وإلى ذلك ذهب الشعبي وابن علقمة وأبو داود وغيرهم وهو ورد  
على من نقل الإجماع على نجاسة البول غير لما كوله مطلقا وقد قدمنا ما فيه «(قوله وصلى أبو موسى)»  
هو الأشعري وهذا الأثر وصلى أبو نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة قال حدثنا الأعمش عن  
مالك بن الحويرث هو السلي الكوفي عن أبيه قال صلى بنا أبو موسى في دار البريد وهنالك سرقين

الدواب البرية على الباب فقالوا وصلت على الباب فذكره السارقين بكسر المشقة واسكان  
 الراء هو الزبل وحكي فيه ابن سيدة فتح أوله وهو فارسي معرب ويقال له السرجين بالميم وهو في  
 الاصل حرف بين القاف والميم يقرب من الكاف والبرية العيراء منسوبة الى البرودار البريد  
 المذكورة موضع الكوفة كانت الرسل تنزل فيه اذا حضرت من الخلق الى الاخرى وكان أبو  
 موسى أميرا على الكوفة في زمن عمر وفي زمن عثمان وكانت الدار في طرف البلد ولهذا كانت  
 البرية الى جنبها وقال الطريزي البريد في الاصل الدابة المرتبة في الرباط ثم سمي به الرسول المحول  
 عليها ثم سميت به المسافة المشهورة (قائلة) ذكر البخاري في تاريخه همدان يريدهم وهو يروي  
 عن عمرو له أثر ذكره المصنف قطعا عن غير كاساني يخبر به من طريقه (قوله سواء) يريد انهما  
 متساويان في حجة الصلاة فتعقب بأنه ليس فيه دليل على طهارة أرواث الدواب عند أبي موسى  
 لأنه يمكن ان يصلي فيها على ثوب يسطه وأجيب بان الاصل علمه وقد رواه سفیان الثوري في  
 جامعه عن الأعشى بسنده ولفظه سئنا أبو موسى على مكان فيه سرقين وهذا ظاهر في أنه يغير  
 حائل وقد روى سعيد بن منصور عن سعيد بن المسيب وغيره ان الصلاة على النفسحة محدث  
 واسناده صحيح والأولى أن يقال ان هذا من فعل أبي موسى وقد خالفه غيره من الصحابة كان عمر  
 وغيره فلا يكون حجة أو لعل أبا موسى كان لا يرى الطهارة شرطا في حجة الصلاة بل برها واجبة  
 برأسها وهو مذهب مشهور وقد تقدم منه في قصة العجاني الذي صلى بعد ان خرج وظهر عليه  
 الدم الكثير فلا يكون فيه حجة على ان الروث طاهر كانه لا حجة في ذلك على ان الدم طاهر وقياس  
 غير المأكول على المأكول غير واضح لان الفرق بينهما متجه لو ثبت ان الروث المأكول طاهر  
 وسنذكر ما فيه قريبا والتسليم بعموم حديث أبي هريرة الذي صححه ابن خزيمة وغيره من فروعنا  
 بلفظ استنزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه أولى لانه طاهر في تناول جميع الاوال  
 فيجب اجتنابها لهذا الوعيد والله أعلم (قوله عن أيوب عن أي قلابه) كذا رواه البخاري وتابعه  
 أبو داود عن سليمان بن حرب وكذا أخرجه أبو عروبة في صححه عن أي داود السجستاني وأي داود  
 الخزاز وأي بنعيم في المستخرج من طريق يوسف القاضي كلهم عن سليمان وخالفهم مسلم  
 فاخرجه عن هرون بن عبد الله عن سليمان بن حرب وزاد بين أيوب وأي قلابه أبا رباح مولى أي  
 قلابه وكذا أخرجه أبو عروبة عن أبي أمية الطرسوسي عن سليمان وقال الدارقطني وغيره ثبت  
 أبي رباح وحقيقه في حديث جابر بن زيد عن أيوب صواب لان أيوب حدث عن أي قلابه قصة  
 الغرنيين خاصة وكذا رواه أكثر أصحاب جابر بن زيد عنه مقتصرين عليه او حدث به أيوب أيضا  
 عن أي رباح مولى أي قلابه عن أي قلابه وزاد فيه قصة طولى له لا في قلابه مع عمر بن عبد العزيز  
 كاسناني ذلك في كتاب الديان وواقعه على ذلك حجاج الصواف عن أبي رباح الطائري بقان حمصا  
 صحيحان والله أعلم (قوله عن أنس) زاد الاصيلي ابن مالك (قوله قدم أناس) وللأصيلي  
 والتكميني والسرخسي ناس أي على رسول الله صلى الله عليه وسلم وصريحه المصنف في  
 العبادات من طريق أبي رباح عن أي قلابه (قوله من عكل أو عرسه) الشك فيه من حماد والمصنف  
 في المحاربين عن قتيبة عن حماد بن رهمان عكل أو قال من عرسه ولا أعلم الا قال من عكل وله في  
 الجهادين وهيب عن أيوب بن رهمان عكل ولم يشك وكذا في المحاربين عن يحيى بن أي كثير

في دار البريد والسرقين  
 والبرية الى جنبه فقال ههنا  
 وشمسوا به حدثنا علي بن  
 حرب قال حدثنا جابر بن  
 زيد عن أيوب عن أي قلابه  
 عن أنس قال قدم أناس من  
 عكل أو عرسه

٢٢٢

٢٢٣

٢٢٤

٢٢٥

وفي الديات عن أبي رجاؤه كلاهما عن أبي قلابة وله في الزكاة عن شعبة عن قتادة عن أنس أن ناسا  
من عرسه ولم يشك أيضا وكذا المسلم من رواية معاوية بن قرة عن أنس وفي المغازي عن سعد بن  
أبي عروة عن قتادة أن ناسا من عكل وعرسه بالواو والعاطفة وهو الصواب ويؤيده ما رواه أبو  
عوانة والطبري من طريق سعد بن بشر عن قتادة عن أنس قال كانوا أربعة من عرسه وثلاثة  
من عكل ولا يخالف هذا ما عند المصنف في الجهاد من طريق وهيب عن أيوب وفي الديات من  
طريق بخاخ الصواف عن أبي رجاؤه كلاهما عن أبي قلابة عن أنس أن رهطاً من عكل ثمانية  
لا احتمال أن يكون الثامن من غير القبيلتين وكان من أتباعهم فلم يسب وغفل من نسب  
عديهم ثمانية قرواية أبي يعلى وهي عند البخاري وكذا عند مسلم وزعم ابن التين أنه لا دوى أن  
عرسه هم عكل وهو غلط بل هما قبيلتان متغايرتان عكل من عدنان وعرسه من قحطان وعكل  
بضم المهملة واسكان الكاف قبيلة من تميم الرباب وعرسه بالعين والراء المهملة والنون مصغرا  
حتى من قضاة وحشي من بجيلة والمراد هنا الثاني كذا في كرم موسى بن عقبة في المغازي وكذا رواه  
الطبري من وجه آخر عن أنس ووقع عند عبد الرزاق من حديث أبي هريرة أن سادساً سقط عنهم  
من غزاة وهو غلط لأن غزاة لا يجتمعون مع عكل ولا مع عرسه أصلاً وذكر ابن  
اسحق في المغازي أن قدمهم كان بعد غزوة ذي قرد وكانت في جادى الآخر سنة ست وذكرها  
المصنف بعد الحديبية وكانت في ذي القعدة منها وذكر الواقدي أنها كانت في شوال منها وتسعه  
ابن سعد وابن حبان وغيرهما والله أعلم والمصنف في المغازي من طريق وهيب عن أيوب أنهم  
كانوا في الصفقة قبل أن يطلبوا الطريق إلى الأبل (قوله فاجتروا المدينة) زاد في رواية يحيى بن  
أيوب كثير قبل هذا فأسلوا وفي رواية أبي رجاؤه قبل هذا فأبعوه على الإسلام قال ابن قارس  
اجتريت البلد إذا كرهت المقام فيه وإن كنت في نعمة وقبده الخطأ بما إذا اضرباً بالاقامة  
وهو المناسب لهذه القصة وقال القزاز اجتروا أي لم يوافقهم طعامها وقال ابن العربي الجوى  
داه يأخذ من الوياه وفي رواية أخرى يعنى رواية أبي رجاؤه المذكورة استخرجوا قال وهو بمعناه  
وقال غيره الجوى داه يصيب الخوف وللمصنف من رواية سعد بن قتادة في هذه القصة فقالوا  
يا بني الله أنا كنا أهل ضرع ولم تكن أهل ريف وله في الطب من رواية ثابت عن أنس أن ناسا كان  
بهم سقم قالوا يا رسول الله أوتأوأطمعنا فلبسوا وقالوا إن الله بنو خثة والظاهر أنهم قعموا  
سقاماً فلبسوا من السقم كهو الأقامة بالذنة لوخها فأما السقم الذى كان بهم فهو الهزال  
الشديد والجهد من الجوع فعند أبي عوانة من رواية غيلان عن أنس كان بهم هزال شديد وعنده  
من رواية أبي سعد عنه مصفرة ألوانهم وأما الوخم الذى شكوا منه بعد أن سبحت أجسامهم فهو  
من حمى المدينة كما عند أحمد من رواية حميد عن أنس وسأى ذكر حمى المدينة من حديث  
عائشة في الطب وأن النبي صلى الله عليه وسلم دعا الله أن ينقلها إلى الحفة ووقع عند مسلم من  
رواية معاوية بن قرة عن أنس ووقع بالذنة الموم أي بضم الميم وسكون الواو قال وهو البرسام أي  
بكسر الموحدة سرباً من معرب يطلق على اختلال العقل وعلى ورم الرأس وعلى ورم الصدر  
والمراد هنا الآخر فعند أبي عوانة من رواية همام عن قتادة عن أنس في هذه القصة فظلمت  
بطونهم (قوله فأمرهم بلفاح) أي فأمرهم أن يلقوا بها والمصنف في رواية همام عن قتادة

فاجتروا المدينة فأمرهم  
التي صلى الله عليه وسلم  
بلفاح وأن يشربوا من أبوالها  
وألبانها فأنطلقوا



فأمرهم أن يلحقوا برأعيه من قتيبة عن جاد فأمرهم بلقاح بزادة اللام فيصير أن تكون  
 زائدة أو لتقل أو لشمه المالك أو للاختصاص وليست التثنية وعندنا في نحو أنتم من رواية معاوية  
 ابن قرة التي أخرج مسلم أسنادها أنهم بدوا يطلب الخروج إلى اللقاح فقالوا يا رسول الله قد وقع  
 هذا الوجه فلو أذنت لنا فخرجنا إلى الأبل وللمصنف من رواية وهيب عن أيوب أنهم قالوا  
 يا رسول الله ألقنا سلاي أطلب لنا لبنا قال ما أجلكم إلا أن تلحقوا بالأنود وفي رواية أخرى رجا  
 هذه ثم لنا فخرج فخرجوا فيها واللقاح باللام المكسورة والقاف وأخرمهمله التوقذوات  
 الألبان واحدها القعة بكسر اللام واسكان القاف وقال أبو عمرو يقال له ذلك إلى ثلاثة أشهر  
 ثم هي لبون ظهر ماضى أن اللقاح كانت للنبي صلى الله عليه وسلم وصرح بذلك في المحاربين عن  
 موسى عن وهيب بسند فقال الآن تلحقوا بأبل رسول الله صلى الله عليه وسلم وله فيمن رواية  
 الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير بسنده فأمرهم أن يأبوا الأبل الصدقة وكذا في الزكاة من طريق  
 شعبة عن قتادة والجميع بينهما أن أبل الصدقة كانت ترمى خارج المدينة وصادق بعث النبي صلى  
 الله عليه وسلم بلقاحه إلى المرمى طلب هؤلاء النفر الخروج إلى العصر فشرب ألبان الأبل  
 فأمرهم أن يخرجوا مع راعيهم فخرجوا معه إلى الأبل ففعلوا ما فعلوا وظهر بذلك مصداق قوله  
 صلى الله عليه وسلم إن المدينة تنقي خبثها وسأقي في موضعه وذكر ابن سعد أن عدداً قلحاه صلى  
 الله عليه وسلم كانت خمس عشرة وأنها فخر وأنها واحدة يقال لها الحناء وهو في ذلك متابع للواقدي  
 وقد ذكر الواقدي في الغزاة بأسناد ضعيف من سبل (قوله وإن بشروا) أي وأمرهم أن يشروا  
 وله في رواية أخرى رجا فخرجوا فاشترى ألبانها أو ألبانها بصيغة الأمر وقد رواه شعبة عن  
 قتادة فخرج لهم أن يأبوا الصدقة فيشروا فأما شربهم ألبان الصدقة فلا من من أبناء السبيل  
 وأما شربهم لبن لقاح النبي صلى الله عليه وسلم فبإذنه المذكور وأما شربهم البول فاحتج به من  
 قال بطهارته أمان الأبل فهذا الحديث وأما من مأكول اللحم فيالقياس عليه وهذا قول مالك  
 وأحمد وطائفة من السلف ووافقه من الشافعية ابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان  
 والاصطخري والرواني وذهب الشافعي والجمهور إلى القول بنجاسة الأبول والأروان كلها من  
 ما كول اللحم وغيره واحتج ابن المنذر لقوله بأن الأشياء على الطهارة حتى تثبت النجاسة قال ومن  
 زعم أن هذا خاص بأولئك الأقوام قل يصيب إذا خصائص لا تثبت الأبدليل قال وترك أهل  
 العلم يسع الناس أبعار النعم في أسواقهم واستعمال أوال الأبل في أدويتهم قديما وحديثا من  
 غير تكديليل على طهارتها (قلت) وهو استدلال ضعيف لأن المختلف فيه لا يجب أنكاره فلا بد  
 ترك أنكاره على جواز غفلة عن طهارته وقد قل على نجاسة الأبول كالحديث في هريرة  
 التي قدمناه قريبا وقال ابن العربي تعلق بهذا الحديث من قال بطهارة أبول الأبل وغيره فزوا  
 بأنه أذن لهم في شربها للتداوي وتغيب بأن التداوي ليس حال ضرورة بليل أنه لا يجب  
 فكيف يباح الحرام لا يجب وأجب بفتح أنه ليس حال ضرورة بل هو حال ضرورة إذا أخره  
 بذلك من يعتمد على خبره وما أجب للضرورة لا يسيء حرما وقت تناوله لقوله تعالى وقد فصل لكم  
 ما حرّم عليكم إلا ما اضطررتم إليه فما اضطررتم إليه المرء فهو غير محرم عليه كالسنة للمضطر والله أعلم  
 وما تضمنه كلامهم من أن الحرام لا يباح إلا بالضرورة واجب غير مسلم فإن القطر في رمضان حرام ومع

ذلك فيباح لاهم جاز كالسفر مثلاً وما قول غيره لو كان نجساً ما جاز التداوي به لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله لم يجعل شفاءً أمي فمباح لهم عليها رواه أبو داود من حديث أم سلمة وسأله طريق أخرى في الاشارة من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى والنجس حرام فلا يتداوى به لانه غير شفاء فجوابه ان الحديث محمول على حالة الاختيار وأما في حال الضرورة فلا يكون حراماً كالملية للمضطر ولا يرد قوله صلى الله عليه وسلم في النجاسة البتة بدواً انها داء في جواب من سأله عن التداوي بها فيمارواه مسلم فان ذلك خاص بالنجس بل يتحقق به غيره هامن المسكر والفرق بين المسكر وبين غيره من النجاسات ان الحد يثبت باستعماله في حالة الاختيار دون غيره ولان شره يجرى الى مفاسد كثيرة ولأنهم كانوا في الجاهلية يعتقدون أن في النجس شفاءً بخلاف الشرع بخلاف معتقدهم قاله الطحاوي بعناه وأما الابل فقد روى ابن المنذر عن ابن عباس مر فوعان في أبواب الابل شفاءً للذرية بطونهم والذرية فساد المعدة فلا يقاس ما ثبت أن فيه دواء على ما ثبت في الدوا معناه والله أعلم بهذه الطريق يحصل الجمع بين الأدلة والعمل بعقبتها كلها (قوله فلما حصوا) في السياق حذف تقديره فشرى بوا من أموالها وألبانها فلما حصوا وقد ثبت ذلك في رواية أبي رجاء وزاد في رواية وهيب وسمنوا ولا سما على من رواية ثابت ورجعت اليهم أولاً ونهس (قوله واستاقوا النعم) من السوق وهو السر العنيف (قوله خباء الخبز) في رواية وهيب عن أيوب الصرخي بالخاء المعجمة وهو فعل بمعنى فاعل أي صرخ بالاعلام بما وقع منهم وهذا الصارخ هو أحد الراعيين كما ثبت في صحيح أبي عوانة من رواية معاوية بن قرة عن أنس وقد أخرج مسلم اسناداه ولفظه فقتلوا أحد الراعيين وجاء الال آخر قد خرج فقال قد قتلوا صاحبي وذهبوا بالابل واسم الراعي النبي صلى الله عليه وسلم المقتول يسار بناية محتاجة ثم مهملة خفيفة كذا ذكره ابن اسحق في المغازي ورواه الطبراني موصولاً من حديث سلمة بن الأكوع باسناد صالح قال كان للنبي صلى الله عليه وسلم غلام يقال له يسار زاد ابن اسحق أصابه في غزوة بني ثعلبة قال سلمة فراه يحسن الصلاة فأعقبه وبعثني للقاح له بالحرّة فكان بها فذكر قصة العرينين وأنهم قتلوه ولم أقف على تسمية الراعي الا في الخبر والظاهر أنه راعي ابل الصدقة ولم يختلف روايات المغازي في أن المقتول راعي النبي صلى الله عليه وسلم وفي ذكره بالافراد وكذا المسلم لكن عنده من رواية عبد العزيز بن صهيب عن أنس ثم ما واعي الرعاة فقتلوه بصيغة الجمع ونحوه لابن حبان من رواية يحيى بن سعيد عن أنس فيحتمل أن ابل الصدقة كان لها رعاة فقتل بعضهم مع راعي اللقاح فأقصّر بعض الرواة في راعي النبي صلى الله عليه وسلم وذكر بعضهم معه غيره ويحتمل أن يكون بعض الرواة ذكره بالمعنى فتصور في الاتان بصيغة الجمع وهذا أرحم لأن أصحاب المغازي لم يذكر أحد منهم أنهم قتلوا غير يسار والله أعلم (قوله فبعث في آثارهم) زاد في رواية الاوزاى الطلب وفي حديث سلمة بن الأكوع خيلاً من المسلمين أميرهم كز بن جابر الهجري وكذا ذكره ابن اسحق والاكثرون وهو بضم الكاف وسكون الراء بعدها زاي وللنسائي من رواية الاوزاى فبعث في طلبهم قافة أي جمع قائف وسلم من رواية معاوية بن قرة عن أنس أنهم شباب من الانصار قريب من عشرين رجلاً وبعث معهم قائفاً يقتص آثارهم ولم أقف على اسم هذا القائف ولا على اسم واحد من العشرين لكن في مغازي الواقدي ان السرية كانت عشرين رجلاً

فلما حصوا قتلوا راعي النبي صلى الله عليه وسلم واستاقوا النعم خباء الخبز في أول النهار فبعث في آثارهم

رجلا ولم يقل من الانصار بل سمي منهم جماعة من المهاجرين منهم بريدة بن الحصيب وسلمة بن  
الأكوع والاسلم بن جندب ورافع ابنا مكيث الجهنيان وأوذروا نورهم الفخاريان وبلال بن  
الخرث وعبد الله بن عمرو بن عوف المزنيان وغيرهم والواقدي لا يمتنع به إذا انفرد فكيف إذا  
خالف لكن يحتمل أن يكون من لم يسمه الواقدي من الانصار فاطلق الانصار تغليبا أو قيل  
لجميع انصار بالمعنى الاعم وفي مغازي موسى بن عقبة أن أمير هذه السرية سعد بن زيد كذا  
عنده بن يادقاه والذي ذكره غيره أنه سعد بن سكون العين ابن زيد الأشجلى وهذا أيضا انصاري  
فيصمم أنه كان رأس الانصار وكان كرزاً أمير الجماعة وروى الطبري وغيره من حديث جري بن  
عبد الله الجبلي أن النبي صلى الله عليه وسلم بعثه في آثارهم لكن أساده ضعيف والمعروف أن  
جريا تأخر إسلامه عن هذا الوقت بعدة والله أعلم **(قوله فلما ارتفع)** فيه حذف تقديره  
فأدركوا في ذلك اليوم فأخذوا فلما ارتفع النهار جئ بهم أي إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأشاري  
**(قوله فأمر بقطع)** كذا الأصل والمعنى والسر خشي والباقي قطع أي قطعهم وأمرهم قال  
الداودي يعني قطع يديهم ككل واحد ورجليه **(قلت)** تزعم رواية الترمذي من خلاف وكذا  
ذكره الاسماعيلي عن القرياني عن الأوزاعي بسنده وللصنف من رواية الأوزاعي أن انصارا لم  
يحبسهم أي لم يكموا مقاطع منهم بالنار ليقطع الدم بل تركه يرف **(قوله وسمرت أعينهم)** بتشديد  
الميم وفي رواية أي رجاها وهم يخفف الميم ولم يختلف روايات البخاري في أنه لما راووقع لسل من  
رواية عبد العزيز بن مسلم بالتخفيف واللام قال الخطابي السمل فق العين بأي شيء كان قال  
أبو ذؤيب الهذلي والعين بعدهم كأن حداقها \* سملت بشو لفي عورتهم  
قال والسمل لغة في السمل ونحوهما متقارب قال وقد يكون من السملار يريدانهم كحوايا السمل  
قد أجبت **(قلت)** قد وقع التصريح بالمراد عند المصنف من رواية وهيب عن أيوب ومن رواية  
الأوزاعي عن يحيى كلاهما عن أي قلابه ولفظه ثم أمر بمسامير فاجبت فكملهم بها فهذا أوضح  
ما تقدم ولا يخالف ذلك رواية السمل والله في العين بأي شيء كان كقاضى **(قوله وألقوا)**  
في الحرة هي أرض ذات حجارة سود معرفة بالمدنية وإنما ألقوا فيها لانها قرب المكان الذي  
فعوا فيه ما فعلوا **(قوله يستسقون فلا يسقون)** زاد وهيب والأوزاعي حتى ما أوافوا في رواية أي  
رجاء ثم نذهم في الشمس حتى ما أوافوا في رواية شعبة عن قتاده يعضون الحجارة وفي الطب من رواية  
ثابت قال أنس فرأيت الرجل منهم يكدم الأرض بلسانه حتى يموت ولا يي عوانة من هذا الوجه  
بعض الأرض ليجد بردها مما يجدم من الحر والسدة وزعم الواقدي أنهم صلبوا والروايات  
الصحيحة تزعمه لكن عند أي عوانة من رواية أي عقيل عن أنس فصب الشين وقطع اثنين من  
الذين كذا ذكرته فقط فان كان محفوظا فعقوبتهم كانت موزعة ومال جماعة منهم ابن الجوزي  
إلى أن ذلك وقع عليهم على سبيل القصص لما عند مسلم من حديث سليمان التيمي عن أنس  
أما ما لى النبي صلى الله عليه وسلم أعينهم لأنهم ساءوا أعين الرعاة وقصر من اقتصر في عزوه  
لترمذى والنسائي وتعبه ابن دقيق العيدان المثلثة في حقهم وقفت من جهات وليس في الحديث  
الاسم فيحتاج إلى ثبوت البقرة **(قلت)** كانتهم تمسكوا بما نقله أهل المغازي أنهم مشاوا  
بأراعى وذهب آخرون إلى أن ذلك منسوخ قال ابن شاهين عقب حديث عمران بن حصين في

فلما ارتفع النهار جئ بهم  
فأمر بقطع أيديهم وأرجلهم  
وسمرت أعينهم وألقوا في  
الحرة يستسقون فلا  
يسقون

التي عن المثلة هذا الحديث ينسخ كل مثله وتعبه ابن الجوزي بأن الدعاء النسخ يحتاج إلى  
 تاريخ (قلت) يدل عليه ما رواه البخاري في الجهاد من حديث أبي هريرة في النبي عن التعذيب  
 بالنار بعد الأذن فيه وقصة العرين قبل إسلام أبي هريرة وقد حضر الأذن ثم النبي وروى قتادة  
 عن ابن سيرين أن قصتهم كانت قبل أن تنزل الحدود ولو لم يسي بن عقبة في المغازي وذكروا أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم نهى بعد ذلك عن المثلة الآية التي في سورة المائدة وإلى هذا ما مال البخاري  
 وحكاه أمام الحرمين في النهاية عن الشافعي واستشكل القاضي عياض عدم سقيم الماء للاجتماع  
 على أن من وجب عليه القتل فاستسقى لا يمنع وأجاب بأن ذلك لم يقع عن أمر النبي صلى الله عليه  
 وسلم ولا وقع منه نهى عن سقيم انتهى وهو ضعيف جدا لأن النبي صلى الله عليه وسلم أطلع على  
 ذلك وسكبه كاف في ثبوت الحكم وأجاب النووي أن المحارب المرتد لا حرمه في سقي الماء ولا  
 غيره ويدل عليه أن ليس معه ماء الاطهارة ليس له أن يبقه العرتو يتيمم بل يستعمله ولو  
 مات المرتد عتسوا قال الخطاي انما فعل النبي صلى الله عليه وسلم بهم ذلك لأنه أراد بهم الموت  
 بذلك وقيل أن الحكمة في قطعهم لكونهم كفروا ببيعة سقى آلان الأبل التي حصل لهم بها  
 الشفاعة من الجوع والوخم ولأن النبي صلى الله عليه وسلم دعا لعطش على من عطش أكل بيته في  
 قصة رواها النسائي فيجتمعا أن يكونوا في تلك الليلة متعوا وأرسل ما جرت به العادة من اللبن  
 الذي كان يراجه إلى النبي صلى الله عليه وسلم من لقاحه في كل ليلة كاذك أن ابن عبد الله أعلم  
 (قوله) قال أبو قتادة فهو لا مسرقوا أي لا هم أخذوا القماش من حرثتها وهذا قاله أبو قتادة  
 استبطا (قوله) وقتلوا أي الراعي كما تقدم (قوله) وكفروا) عرفت رواية سعيد بن قتادة عن أنس  
 في المغازي وكذا رواية وهيب عن أبي بفي الجهاد في أصل الحديث وليس موقوفا على أبي  
 قتادة كما فهمه بعضهم وكذلك قوله وحاربوا ثبت عندنا حديثين رواية جدي عن أنس في أصل  
 الحديث وهو والمحاربين وسأني قصة أبي قتادة في هذا الحديث مع عمر بن عبد العزيز في مسألة  
 القسامة من كتاب الديان إن شاء الله تعالى وفي هذا الحديث من القوائم غير ما تقدم قدوم الوفود  
 على الأمام ونظره في مصالحهم وفيه مشروعة الطب والتداوي باليابن الأبل وأبو الهادي فيه أن  
 كل جسد يلبس بما اعتاده وفيه قتل الجماعة بالواحد سواء قتله أو غيلة أو حراية قلنا إن قتلهم  
 كان قصاصا وفيه المائنة في القصاص وليس ذلك من المثلة التي عنها وثبت حكم المحاربة في  
 الصحراء وأما القرى ففيه خلاف وفيه جواز استعمال ابن السبيل أهل الصدقة في الشرب وفي  
 غيره قياسا عليه بأذن الأمام وفيه العمل بقول القاتل والعرب في ذلك المعرفة التامة (قوله) أو  
 التياح) تقدم أنه بالمائنة التوقافية ثم القسامة المشددة وأخره مهملة وهذا الحديث في الصلاة  
 في مرابض الغنم تمسك بمن قال يطهارة أبو الهادي وأبعادها قالوا لأنها لا تخلو من ذلك فدل على  
 أنهم كانوا يباشرونها في صلاتهم فلا تكون نجسة ونوزع من استدلل بذلك لاحتمال الخائل  
 وأجيب بأنهم لم يكونوا يصلون على حائل دون الأرض وفيه نظر لأنها شهادة نفي لكن قد يقال  
 أنها مستندة إلى أصل والجواب أن في الصحيحين عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على  
 حصير في دارهم وصح عن عائشة أنه كان يصلي على الخمرة وقال ابن حزم هذا الحديث منسوخ  
 لأن فيه أن ذلك كان قبل أن يبنى المسجد فاقضى الله في أول الهجرة وقد صح عن عائشة أن النبي

قال أبو قتادة فهو لا مسرقوا  
 وقتلوا وكفروا بعد ما بينهم  
 وحاربوا الله ورسوله  
 « جسدنا آدم قال حدثنا  
 شعبة قال أخبرنا أبو التياح  
 عن أنس قال كان النبي  
 صلى الله عليه وسلم يصلي  
 قبل أن يبنى المسجد في  
 مرابض الغنم

٢٢٤

٢٢٤

تحفة

١٦٩٣

صلى الله عليه وسلم أمرهم ببناء المساجد في الدور وإن تطيب وتطوف رواه أحمد وأبو داود  
 وغيرهما وصححه ابن خزيمة وغيره ولا يروى عنه من حديث حمزة وزادوا نظهرها قال وهذا  
 بعد بناء المسجد ما ادعاه من النسخ يقتضي الجواز ثم المنع وفيه نظر لأن الله صلى الله عليه وسلم  
 في الصلاة في حرايض القم ثابت عند مسلم من حديث جابر بن سمرة ثم ليس فيه دلالة على طهارة  
 المرائض لكن فيه أيضا النهي عن الصلاة في معاطن الابل فلواقتضى الاذن الطهارة لاقتضى  
 النهي التحسين ولم يقل أحدنا الفرق لكن المعنى في الاذن والنهي بشئ لا يتعلق بالطهارة ولا  
 النجاسة وهو أن القم من دواب الجنة والابل خلقت من الشياطين والله أعلم **قوله** ما  
 ما يقع من النجاسات في السمن والماء أي هل ينحسهما أم لا ولا ينحس الماء الا اذا انفردت غيره  
 وهذا الذي يظهر من مجموع ما ورد المصنف في الباب من أثر وحديث **قوله** وقال الزهري  
 وصلة ابن وهب في جامعه عن نوس عنه وروى البيهقي معناه من طريق أبي عمرو وهو الاوزاعي  
 عن الزهري **قوله** لا بأس بالماء أي لا حرج في استعماله في كل حالة فهو محكوم بطهارته ما لم يغيره  
 طم أي من شئ نجس أو ربحه أو لون ولفظ نوس عنه كل ما فيه قوة عما يصيبه من الذي حتى  
 لا يغير ذلك طعمه ولا ريحه ولا لونه فهو طاهر ومقتضى هذا أنه لا يفرق بين القليل والكثير الا  
 بالقوة المانعة للملاقاة ان يغير أحد أو صافه فالعبرة عنده بالتغير وعدمه ومذهب الزهري هذا  
 صار له طوائف من العلماء وقد تعقبه أبو عبيد في كتاب الطهور بأنه يلزم منه ان من بال في اريق  
 ولم يغير للماء وصفاته يحرز له التطهر به وهو مستباح ولهذا انصر قول الثوري في القليل وانما لم  
 يخرج الحار في اختلاف وقع في اسناده لكن رواه ثقات وصححه جماعة من الأئمة الا ان  
 مقدار القليل لا يتفق عليه واعتبره الشافعي بخمس تراب من قرب الجواز احتياطاً وخصص به  
 حديث ابن عباس مرفوعاً بالماء لا ينحس شئ وهو حديث صحيح رواه الاربعة وابن خزيمة وغيرهم  
 وسأقي من ذلك قول في هذا في الباب الذي بعده وقول الزهري هذا ورد فيه حديث مرفوع قال  
 الشافعي لا يثبت أهل الحديث مثله لكن لأعلم في المسئلة خلافاً يعني في نجس الماء اذا تغير أحد  
 أو صافه بالنجاسة والحديث المشار اليه آخرجه ابن ماجه من حديث أبي امامة واسناده ضعيف  
 وفيه اضطراب أيضاً **قوله** وقال حاتم هو ابن أبي سليمان الفقيه الكوفي **قوله** لا بأس برش  
 الميتة أي ليس بنجس ولا ينحس الماء بملاقاة سواء كان يرش ما كولا وغيره أو ترده هذا وصلة  
 عبد الرزاق عن حمزة عنه **قوله** وقال الزهري في عظام الموتى نجس القليل وغيره أي عمالئو كل  
 (أذكرت ناساً) أي كثيراً والسنون للتكثير **قوله** تشديد الدال من باب الافتعال  
 ويجوز ضم أوله واسكان الدال وهذا يدل على أنهم كانوا يقولون بطهارته وسند كذا اختلاف فيه  
 قريبا **قوله** وقال ابن سيرين وإبراهيم لم يذكر السرخسي إبراهيم في روايته ولا أكثر الرواة عن  
 الثوري وإثر ابن سيرين وصلة عبد الرزاق لفظ أنه كان لا يرى بالتجارة في العاج بأساً وهذا يدل  
 على أنه كان يراه طاهراً لأنه لا يجيز بيع النجس ولا التحسين الذي لا يمكن تطهيره بدليل قسمته  
 المشهورة في الزيت والعاج هو ناب الفيل قال ابن سبويه لا يسمى غيره عاجاً وقال القرطبي أنكر  
 الخليل أن يسمى غير ناب الفيل عاجاً وقال ابن فارس والجوهري العاج عظم الفيل فلم يخصه  
 بالتاب وقال الخطابي تبعاً لابن قتيبة العاج الدليل وهو ظهر السلخانة الجعرة وفيه نظر في

(باب) ما يقع من النجاسات في  
 السمن والماء وقال الزهري  
 لا بأس بالماء ما لم يغيره طم  
 أو ربح أو لون وقال حاتم  
 لا بأس برش الميتة وقال  
 الزهري في عظام الموتى نجس  
 القليل وغيره أذكرت ناساً  
 من سلف العلماء يمتشطون  
 بها ويدهنون فيها لا يرون به  
 بأساً وقال ابن سيرين  
 وإبراهيم لا بأس بتجارة العاج

تع

١٤١/٢

١٤٢/٢

حدثنا اسمعيل قال  
حدثني مالك بن ابن شهاب  
عن عبيد الله بن عبد الله  
عن ابن عباس عن ميمونة  
أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم سئل عن فارة سقطت  
في من ف قال ألقوها وما  
حولها فاطر حوه وكنوا  
سمكم \* حدثنا علي بن عبد  
الله قال حدثنا عن ابن  
حدثنا مالك بن ابن شهاب  
عن عبيد الله بن عبد الله  
ابن عتبة بن مسعود عن ابن  
عباس عن ميمونة أن النبي  
صلى الله عليه وسلم سئل عن  
فارة سقطت في من ف قال  
خذوها وما حولها فاطر حوه  
قال من حدثنا مالك مالا  
أحسبه يقول عن ابن عباس  
عن ميمونة

الصالح المسك السوار من عاج أو دبل فغاير بينهما لكن قال القائل العرب تسمى كل عظم عاجا  
فان ثبت هذا فلا حجة في الاثر المذكور على طهارة عظم الفيل لكن ايراد البخاري له عيب أثر  
الزهري في عظم الفيل يدل على اعتبار ما قال الخليل وقد اخذنا عن عظم الفيل شاعلي أن  
العظم هل تحله الحياة أم لا فذهب إلى الاول الشافعي واستدل به بقوله تعالى قال من يحيى العظام  
وهي رميم قل يحياها الذي أنشأها أول مرة فهذا ظاهر في أن العظم تحله الحياة وذهب إلى الثاني  
أبو حنيفة وقال بطهارة العظام مطلقا وقال مالك هو طاهر ان ذكرى بناء على قوله ان غير المأكول  
يطهر بالتذكية وهو قول أبي حنيفة (قوله حدثنا اسمعيل) هو ابن أبي أويس (قوله عن  
ميمونة) هي بنت الحارث خالة ابن عباس (قوله سئل عن فارة) جمزة سأكنة والسائل عن ذلك  
هي ميمونة ووقع في رواية يحيى القطان وجوز به عن مالك في هذا الحديث أن ميمونة استفتت  
رواه الدارقطني وغيره (قوله سقطت في من) زاد النسائي من رواية عبد الرحمن بن مهدي  
عن مالك في من جامد وزاد المصنف في الذائع من رواية ابن عسمة عن ابن شهاب فثبت (قوله  
وما حولها) أي من السمن (قوله حدثنا عن) هو ابن عيسى الفزاز (قوله خذوها وما حولها  
فاطر حوه) أي الجميع وكنوا الباقي كما دلت عليه الرواية الاولى (قوله قال من) هو قول  
علي بن عبد الله فهو متصل وأبعد من قال انه معلق وانما أورد البخاري كلاما مع وساق حديثه  
بنزول بالنسبة للاسناد الذي قبله مع واقفته له في السباق للاشارة إلى الاختلاف على مالك  
في اسناد فرواه أحباب الموطأ عنه واختلفوا فيهم من ذكره عنه هكذا كيعبي بن يحيى وغيره  
ومنهم من لم يذكره ميمونة كالفغني وغيره ومنهم من لم يذكره ابن عباس كأشيب وغيره  
ومنهم من لم يذكر ابن عباس ولا ميمونة كيعبي بن بكير وأبي مصعب ولم يذكر أحدهم لطفة جامد  
الاعبد الرحمن بن مهدي وكذا ذكرها أبو داود الطيالسي في مسنده عن سفيان بن عيينة  
عن ابن شهاب ورواه الحمدي والحفاظ من أصحاب ابن عيينة بدونها وجودوا الاستناد فذكرها  
فيه ابن عباس وميمونة وهو الصحيح ورواه عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب بخود وله فيه عن  
ابن شهاب اسناد آخر عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ولفظه سئل رسول الله صلى الله  
عليه وسلم عن الفارة تقع في السمن قال اذا كان جامدا فآلقوها وما حولها وان كان مائعا فلا  
تقر به وحكى الترمذي عن البخاري انه قال في رواية معمر هذه هي خطأ وقال ابن أبي حاتم عن  
أبيه انه اوهم وأشار الترمذي إلى انها شاذة وقال الذهلي في الزهرات الطريقان عندنا محققان  
لكن طريق ابن عباس عن ميمونة أشهر والله أعلم وقد استشكل ابن التين ايراد البخاري كلاما مع  
هذا مع كونه غير مخالف لرواية اسمعيل وأجيب بان مراد ابن اسمعيل لم يشر بدنيوه في اسناده  
ونظروا وجه آخر وهو ان رواية من المذكورة وقعت خارج الموطأ هكذا وقد رواها في الموطأ  
يدكر ابن عباس ولا ميمونة كذا أخرجه الاسماعيلي وغيره من طريقه فاشار المصنف إلى أن  
هذا الاختلاف لا يضر لان مالك كان يسهل تارة وتورسلة تارة ورواية الوصل عنه مقدمة قد سمعه  
منه عن ابن عيسى مراروا تابعه غيره من الحفاظ والله أعلم \* (قائدة) \* أخذنا الجهور بحديث  
مصر الدال على التفرقة بين الجامد والذائب ونقل ابن عبد البر الاتفاق على أن الجامد اذا  
وقعت فيه ميتة طرحت وما حولها منه اذا تحقق أن شيا من أجزائهم يصل إلى غير ذلك منه

وأما المائم فاختلوا فيه فذهب الجمهور إلى أنه يخص كله علقاة النجاسة وخالف فريق منهم  
 الزهري والأوزاعي وسبأني أيضا في ذلك في كتاب النجاسات وكذلك مسئلة الانتفاع بالدهن النجس  
 أو النجس إن شاء الله تعالى قال ابن المنبر مناسبة حديث السمن اللائع التي قبله اختيار المصنف  
 أن العسبر في التحجيس تغير الصفات فلما كان ريش الميت لا يتغير بتغيرها الموت وكذا عظمها  
 فكذلك السمن البعدهن موقع الميتة إذا لم يتغير واقتضى ذلك أن الماء إذا لاقته النجاسة ولم يتغير  
 أنه لا يتنجس (قوله حدثنا أحمد بن محمد) أي ابن أبي موسى المروزي المعروف بمروديه وعبد الله  
 هو ابن المبارك (قوله كل كلم) بفتح الكاف واسكان اللام (يكلمه) يضم أو له واسكان الكاف  
 وفتح اللام أي كل حرف يخرج منه (قوله في سبيل الله) قد يخرج ما يصب المسلم من الجراحات  
 في غير سبيل الله وزاد في الجهاد طريق الأعرج عن أبي هريرة والله أعلم عن يكلم في سبيله وفيه  
 إشارة إلى أن ذلك إنما يجلب لمن خلصت نيته (قوله تكون كهيئتها) أعاد الضم مؤنثا لإرادة  
 الجراحة ويوضحه رواية القاسبي عن أبي زيد المروزي عن الثوري كل كلمة يكلمها وكذا هو  
 في رواية ابن عسار (قوله تغير) بفتح الجيم المتبددة وحذف التاء الأولى إذا أصله تنغير (قوله  
 والعرف) بفتح المهملة وسكون الراء الميم والحكمة في كون الدم يأتي يوم القيامة على هيئته  
 أنه يذهب لصاحبه بفضل على ظالمه بفعله وقائدة رائحة الطبيعة أن تستشر في أهل الموقف اظهارا  
 لفصلته أيضا ومن ثم شرع غسل الشهيدي في المعركة وقد استشكل إيراد المصنف لهذا الحديث  
 في هذا الباب فقال الإمام على هذا الحديث لا يدخل في طهارة الدم ولا نجاسته وإنما ورد في فضل  
 المعطون في سبيل الله وأجيب بأن مقصود المصنف إيراد ما أكيد مذهبه في أن الماء لا يتنجس  
 بمجرد الملاقاة ما لم يتغير فاستدل بهذا الحديث على أن تبدل الصفة تؤثر في الموصوف فكان تغير  
 صفة الدم الرائحة الطبيعة أخرجه من الذم إلى المدح فكذلك تغير صفة الماء إذا تغيرت بالنجاسة  
 يخرجها عن صفة الطهارة إلى النجاسة وتعقب بأن الفرض إثبات انحصار التحجيس بالتغير وما  
 ذكر يدل على أن التحجيس يحصل بالتغير وهو وفاق لأنه لا يحصل إلا به وهو موضع النزاع وقال  
 بعضهم مقصود البخاري أن بين طهارة المسك رداعلي من يقول بنجاسته لكونه دما تفقد فلما  
 تغير عن الحالة المكروهة من الدم وهي الزهم وقع الرائحة إلى الحالة المددوحة وهي طيب الرائحة  
 المسك دخل عليه الحل وانتقل من حالة النجاسة إلى حالة الطهارة كالخمر إذا تحللت وقال ابن  
 رشيد مراده أن انتقال الدم إلى الرائحة الطيبة هو الذي نقله من حالة الذم إلى حالة المدح فحمل  
 من هذا القلب وصف واحد وهو الرائحة على وصفين وهما الطم واللون فاستنبط منه أنه متى  
 تغير أحد الأوصاف الثلاثة بصلاح أو فساده تبعه الوصفان الباقيان وكان ثمة أشار بذلك إلى رد  
 ما نقل عن ربيعة وغيره أن تغير الوصف الواحد لا يؤثر حتى يجتمع وصفان قال ويمكن أن يستدل  
 به على أن الماء إذا تغير وبه يشي طيب لا يسلبه اسم الماء كأن الدم لم يتقل عن اسم الدم مع تغير  
 رائحته إلى الرائحة المسك لأنه قد سماه دما مع تغير رائحته فإدام الاسم واقعا على الشيء فالحكم  
 تابع له أهلا كلامه ورد على الأول أنه يلزم منه أن الماء إذا كانت أوصافه الثلاثة قاسية ثم تغيرت  
 صفة واحدة منها إلى صلاح أنه يحكم بصلاحه كله وهو ظاهر الفساد وعلى الثاني أنه لا يلزم من  
 كونه لم يسلب اسم الماء أن لا يكون موصوفا بصفة تنفع من استعماله مع بقاء اسم الماء عليه والله

\* حدثنا أحمد بن محمد قال  
 أخبرنا عبد الله قال أخبرنا  
 معمر عن همام بن منبه عن  
 أبي هريرة عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال كل كلم يكلمه  
 المسلم في سبيل الله يكون يوم  
 القيامة كهيئتها انقطعت  
 تغير دما اللون لون الدم  
 والعرف عرف المسك

٢٢٧

تحفة

١٤٦٨١

أعلم وقال ابن دقيق العيد لما نقل قول من قال إن الدم لما اتقل فطبر راحته من حكم النجاسة إلى الطهارة ومن حكم التبيذارة إلى الطبيب لتخسير راحته حتى يحكم له بحكم المثلث وبالطبيب للشهيد فكذلك الماء ينقل تخبر راحته من الطهارة إلى النجاسة قال هذا ضعيف مع تكلفه

**قوله باب البول في الماء الدائم** أي الساكن يقال ديم الطائر تدوم أضاف جنابه في الهواء فلم يحز كهما وفي رواية الأصلي باب لا يتولوا في الماء الدائم وهي بالمعنى **قوله** الأعرج كذا رواه شعب ووافقه ابن عينة فغير رواه الشافعي عنه عن أي الزناد وكذا أخرجه إسماعيلي ورواه أكثر أصحاب ابن عينة عنه عن أي الزناد عن موسى بن أي عثمان عن أي سمع عن أي هريز ومن هذا الوجه أخرجه النسائي وكذا أخرجه أحمد بن منبج عن طريق الثوري عن أي الزناد والطحاوي عن طريق عبد الرحمن بن أي الزناد عن أي سمع والطريقان معا صحيحان ولا يروى الزناد فيه شيخان ولفظه ما في سياق المتن يختلف كما سنذكر إليه **قوله** نحن الآخرون السابقون اختلف في الحكمة في تقديم هذه الجملة على الحديث المقصود فقال ابن بطال يحتمل أن يكون أبو هريرة سمع ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم مع ما بعده في نسق واحد فحدث بهما جميعا ويحتمل أن يكون همام فعل ذلك لأنه سمعها من أي هريز والأفلس في الحديث مناسبة للجملة (قلت) جزم ابن التين بالاول وهو متعقب فانه لو كان حديثا واحدا ما فعله المصنف بقوله وبإسناده وأيضا فقوله نحن الآخرون السابقون طرف من حديث مشهور في ذكر يوم الجمعة سياقي الكلام عليه هنالك أن شاء الله تعالى فالرواى البخارى ما ادعاه لساق المتن بقرينه وأيضا حديث الباب مر وي بطرق متعددة عن أي هريز في دواوين الأئمة وليس في طريق مناهي وأهل نحن الآخرون السابقون وقد أخرجه أو نعم في المستخرج من طريق أي إيمان شيخ البخارى بدون هذه الجملة وقول ابن بطال ويحتمل أن يكون همام وهم تبعه عليه جماعة وليس لهم أن يروى هذا الاستناد وقوله أنه ليس في الحديث مناسبة للجملة صحيح وإن كان غيره تكلف فأبدي بينهما مناسبة كما سنذكره والصواب أن البخارى في الغالب يذكر الشيء كما سمعه جملته لتضمنه موضع الدلالة المطلوبة منه وإن لم يكن باقيه مقصودا كما صنع في حديث عروة البارقي في شراء الشاة كما ساقى بيانه في الجهاد وأمثله ذلك في كتابه كثيرة وقد وقع لما لك نحو هذا في الموطأ إذا أخرج في باب صلاة الصبح والعقمة ونابست واحد أو لها من رجل بنفس شولوا وآخر حالوا بعلون ما في الصحيح والعقمة لا توهمها ولو حسوا وليس غرضه منها إلا الحديث الأخير لكنه أضافها على الوجه الذي سمعه

قال ابن العربي في القس نرى الجهال يتبعون في تأويلها ولا تعلق الاوول منها بالباب أصلا وقال غيروه وجه المناسبة بينهما أن هذه الأمة آخر من يدفن من الأرض وأول من يخرج منها لأن الوعاء آخر ما وضع فيه أول ما يخرج منه فكذلك الماء إذا كدأ آخر ما يقع فيه من البول أول ما يصادف أعضاء المطهر فينبغي أن يجتنب ذلك ولا يجزئ ما فيه وقبل وجه المناسبة أن بني إسرائيل وإن سبقوا في الزمان لكن هذه الأمة سبقتهم باجتناب الماء إذا كدأ ووقع البول فيه فلعلمهم كانوا لا يجتنبونه وتعقب بأن بني إسرائيل كانوا أشد مباينة في اجتناب النجاسة بحيث كانت النجاسة إذا أصابت جلدها حدهم قرصه فكيف يظن بهم التساهل في هذا وهو استبعاد لا يستلزم رفع الاحتمال المذكور وما قرأناه أنه أولى وقد وقع البخارى في كتاب التعبير في حديث

«باب البول في الماء الدائم»

«حدثنا أبو إيمان قال أخبرنا

شعيب قال أخبرنا أبو الزناد

أن عبد الرحمن بن هرمز

الأعرج حدثه أنه سمع أبا

هريرة أنه سمع رسول الله

صلى الله عليه وسلم يقول

نحن الآخرون السابقون

وبإسناده قال لا يولون أحدكم

في الماء الدائم

٢٢٨

تحفة

١٢٧٤٤

٢٢٩

تحفة

١٢٧٤٢



أورد من طريق همام عن أبي هريرة مثل هذا صده أيضا بقوله نحن الآخرون السابقون قال  
وإسناده ولا يأتى فيه المناسبة المذكورة مع ما فيها من التكلفة والتأخران نسخة في الزناد  
عن الأعرج عن أبي هريرة نسخة معبر عن همام عنه ولهذا أقل حديث وجدي هذا وهو  
في الأخرى وقد اختلفنا على أحاديث كثيرة أخرج الشيوخان غالبها وابتداء كل نسخة منهما حديث  
نحن الآخرون السابقون فلهذا صده البخاري فيما أخرجه من كل منهما وسألت في نسخة  
همام طريقا أخرى فيقول في كل حديث أخرجه منها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيذكر  
أحاديث منها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيذكر الحديث الذي يريد به يشير بذلك إلى أنه  
من أثناء النسخة لأولها والله أعلم (قوله الذي لا يجري) قبل هو تفسير للدائم وإيضاح لمعناه  
وقيل احتزبه عن راكديجري بعضه كالرك وقل احتزبه عن الماء الدائم لأنه جار من حيث  
الصورة ساكن من حيث المعنى ولهذا لم يذكر هذا القيد في رواية أبي عثمان عن أبي هريرة التي  
تقدمت الإشارة إليها حيث جازها بلفظ الدائم وكذا أخرجه مسلم من حديث جابر  
وقال ابن الأثير الدائم من حروف الاضداد يقال الساكن والدائم ومنه أصاب الزأسوام  
أى دوار على هذا فقولنا الذي لا يجري صفة مخصوصة لاحد معنى المشترك وقيل الدائم والراكد  
مقابلان للجارى لكن الدائم هو الذى لا ينبع والراكد الذى لا ينع (قوله ثم يقتل) بضم اللام  
على المشهور وقال ابن مالك يجوز الحزم عطف على يولن لأنه مجزوم الموضع بلا التامية ولكنه بنى  
على الفتح لتوكميده بالنون ومنع ذلك القرطبي فقال لو أراد النهي لقال ثم لا يقتل ليجوز  
بتساوى الأمر أن فى النهي عنهما لأن الفعل الذى وارد عليه شئ واحد وهو الماء قال فقدوله عن  
ذلك يدل على أنه لم ير الماء العطف بل نه على ما ل الحال والمعنى أنه إذا مال فيه قد يحتاج إليه فينتفع  
عليه استعماله ومثله بقوله صلى الله عليه وسلم لا يضربن أحدكم امرأته ضرب الامة ثم يضاجعها  
فانه لم يروه أحد بالحزم لأن المراد النهي عن الضرب لأنه يحتاج فى ما ل حاله الى مضاجعتها فينتفع  
لإساءته إليها فلا يحصل له مقصوده وتقدير اللفظ ثم هو يضاجعها وفى حديث الباب ثم هو يقتل  
منه وتعقب بأنه لا يلزم من تأكيد النهي أن لا يعطى عليه نهى آخر غرضه كدلائل أن  
يكون للتأكيد فى أحدهما معنى ليس الآخر قال القرطبي ولا يجوز نصب إذا لا نعزم بعد ثم  
وأجاز ابن مالك إعطاء ثم حكم الواو وتعبه النورى بأن ذلك يقتضى أن يكون النهي عن الجمع  
بين الأمرين دون أفراد أحدهما وضعفه ابن دقيق العيد بأنه لا يلزم أن يدل على الأحكام المتعددة  
لفظ واحد فيؤخذ النهي عن الجمع بينهما من هذا الحديث أن ثبت رواية النصب ويؤخذ  
النهي عن الأفراد من حديث آخر (قلت) وهو ما رواه مسلم من حديث جابر عن النبي صلى الله  
عليه وسلم أنه نهى عن البول فى الماء الراكد وعند من طريق أبي السائب عن أبي هريرة يلفظ  
لا يقتل أحدكم فى الماء الدائم وهو حنب وروى أبو داود النهي عنهما فى حديث واحد لفظه  
لا يولن أحدكم فى الماء الدائم ولا يقتل فيه من الجنابة واستدل به بعض الحنفية على تحبس  
الماء المستعمل لأن البول ينحس الماشك ذلك الغتسال وقنهى عنهما معا وهو للخصم فيدل  
على التحاسة فيهما ورد بانها دالة اقتران وهى ضعيفة وعلى تقدير تسليمها فلا يلزم التسوية  
فيكون النهي عن البول لثلاث بوجه وعن الغتسال فيه ثلاث بوجه الطهوية وبذلك وضوحا

الذى لا يجري ثم يقتل فيه

قوله في رواية مسلم كيف يفعل بأباهر مرة قال يتناولها وتناول لأفدل على أن المنع من الانغماس فيه  
لئلا يصير مستعملاً فيمتنع على الغير الانتفاع به والعصا أعلم بمراد الخطاب من غيره وهذا من  
أقوى الأدلة على أن المستعمل غير ظهور وقد تقدمت الأدلة على طهارته ولا فرق في الماء الذي  
لا يجرى في الحكم المذكور بين قول الأحمدي وغيره خلافا لبعض الحنابلة ولا بين قول  
في الماء أو يبول في أناء ثم يصبه فيه خلافا للظاهرية وهذا كله محمول على الماء القليل عند  
أهل العلم على اختلافهم في حد القليل وقد تقدم قول من لا يعتبر إلا التغير وعدمه وهو أقوى  
لكن الفصل بالثنتين أقوى للصحة الحديث فيه وقد اعترف الطحاوي من الحنفية بذلك لكنه  
اعتذر عن القول ببيان القلة في العرف تطلق على الكبيرة والصغيرة كالحفرة ولم يثبت من الحديث  
تقديرهما فيكون مجعلا فلا يعمل به وقواه ابن دقيق العيد لكن استدله غيرهما فقال أبو عبيد  
القاسم بن سلام المراد القلة الكبيرة أو أراها الصغيرة لم يحتاج لذكر العدد فان الصغيرين قدر  
واحدة كبيرة ويرجع في الكبيرة إلى العرف عند أهل الحجاز والتاخر أن الشارع عليه السلام  
ترك تقديرهما على سبيل التوسعة والعلم محيط بأنه ما خطب الصحابة إلا بما يفهمون فأتى  
الاجال لكن لعدم التحديد وقع الخلاف بين السلف في مقدارهما على تسعة أقوال حكاهما  
ابن المنذر ثم حدث بعد ذلك تحديدهما بالأرطال واختلف فيه أيضا وقيل عن مالك أنه  
جعل النهي على التنزيه فيما لا يتغير وهو قول الباقرين في الكبير وقال القرطبي يمكن جملة على  
الحرم مطلقا على قاعدة سد الذريعة لأنه يفضي إلى تجسس الماء (قوله ثم يغسل فيه) كذا  
هو في رواية ابن عيينة عن أي الزناد ثم يغسل منه وكذا مسلم من طريق ابن سيرين وكل من  
اللفظين بقيد حكما بالنص وحكما بالاستنباط قاله ابن دقيق العيد وجهه أن الرواية تلفظ فيه  
تدل على منع الانغماس بالنص وعلى منع تناولها بالاستنباط والرواية تلفظ منه يعكس ذلك  
وكلمته مبنى على أن الماء يتجسس علافة التحاسة والله أعلم (قوله ما) إذا أتى على ظهر  
المصل (قذر) بفتح الذال المجعولة أي شئ نجس (أوجبة) أي مسة لها رائحة (قوله لم تقصد) محله  
ما زاد لم يعلم بذلك وتعالى ويحتمل العجمة مطلقا على قول من ذهب إلى أن احتساب التحاسة  
في الصلاة ليس بشرط وعلى قول من ذهب إلى منع ذلك في الابتداء دون ما بطأ وألهمه  
المصنف وعليه يخرج صنيع الصحابي الذي استمر في الصلاة بعد أن سالت منه الدماء برمي  
رماه وقد تقدم الحديث عن جابر بذلك في باب من لم ير الوضوء الأمن المخرجين (قوله وكان ابن  
عمر) هذا الآخر وصله ابن أبي شيبة من طريق بر بن سنان عن نافع عنه أنه كان إذا كان في الصلاة  
فرأى في ثوبه دما فاستطاع أن يضعه وضعه وإن لم يستطع خرج فغسله ثم جاء فبقي على ما كان  
صلى وأسناده صحيح وهو يقتضي أنه كان يرى التفرقة بين الابتداء والدوام وهو قول جماعة من  
الحنابلة والتابعين والأوزاعي وأبو حنيفة وأبو ثور وقال الشافعي وأحمد بعد الصلاة وقدها مالكا  
بالوقت فإن خرج فلا قضاء وفيه بحث يطول واستدل للأولين بحديث أبي سعيد أنه صلى الله  
عليه وسلم خلع ثوبه في الصلاة ثم قال إن جبريل أخبرني أن فيه ما قد أخرج أحدهما أو  
داود وصححه ابن خزيمة وله شاهد من حديث ابن مسعود أخرجه الحاكم ولم يذكر في الحديث  
إعادته وهو اختيار جماعة من الشافعية وأما مسألة التبعالي فامضى فتأني في كتاب الصلاة  
إن شاء الله تعالى (قوله وقال ابن المسيب والنسبي) كذا لا أكثر وهو الصواب والمستعمل

(باب) \* إذا أتى على ظهر  
المصل قذرا أو جيفة لم تقصد  
عليه صلاته وكان ابن عمر  
إذا رأى في ثوبه دما وهو  
يصل وضعه ومضى في  
صلاته وقال ابن المسيب  
والشعبي إذا صلى وفي ثوبه  
دم أو جناية أو غير القليلة  
أو تيمم وصلى ثم أدرك الماء  
في وقتها لا يعد

ن

١٤٣/٢

والسرخسي وكان قال كانت محفوفة فاذا قوله اذا صلى على ارادة كل منهما والمراد بمسئله  
 اليوم ما اذا كان يصير على المصلي وكذا الحناية عند من يقول بحساسة المني ومسئله القبله ما اذا  
 كان عن اجتهاد ثم تبن الخطأ ومسئله التيمم ما اذا كان غير واجد لما هو كل ذلك ظاهر من  
 سياق الاثار الاربعه المذكوره عن التابعين المذكورين وقد وصلها عبد الرزاق وسعد بن  
 منصور وابن أبي شيبة باسانيد صحيحه مفرقة وضعتها في تعليق التعليق وقد تقدمت الاشارة الى  
 مسئله اليوم ما مسئله التيمم فعدم وجوب الاعادة قول الأئمة الاربعه وكذا السلف وذهب  
 جمع من التابعين منهم عطاء بن يسير بن مكحول الى وجوب الاعادة مطلقاً واما مسئله بيان  
 الخطأ في القبلة فقال الثلاثة والشافعي في القديم لا يعيد وهو قول الأكثر أيضاً وقال في الجديد  
 يجب الاعادة واستدل الأولين بحديث أخرجه الترمذي من طريق عبد الله بن عامر بن بريصة  
 عن أبيه وقال حسن لكن ضعفه غيره وقال العقيلي لا يروي عن وجه ثبت وقال ابن العربي  
 مستند الجديدان خطأ المجتهد سئل اذا وجد النص بخلافه قال وهذا لا يتم في هذه المسئلة الا  
 بحد أو ما في غيرها فلا ينقض الاجتهاد بالاجتهاد وأجيب بان هذه المسئلة مقصورة في ما اذا  
 يتعين الخطأ فهو انتقال من يقين الخطأ الى الظن القوي فليس فيه نقض اجتهاد بالاجتهاد والله  
 أعلم **(قوله)** حدثنا عبدان أن أحمد المصنف في أواخر الجزية عنه فقال حدثنا عبدان عن عبد الله  
 ابن عثمان وعرفنا من سابقه هناك ان اللفظ هنا رواية أحمد بن عثمان وانما قرئتها رواية عبدان  
 فقوي بها لان في ابراهيم بن يوسف مقالا وأحمد المذكور هو ابن عثمان بن حكيم الوديع الكوفي  
 وهو من مسفار شوخ البخاري وله في هذا الحديث اسناد أخرجه التتائي عنه عن خالد بن  
 مخلد عن علي بن صالح عن أبي اسحق ورجال اسناده جميعا كوفيون وأبو اسحق هو المسيبي  
 ويوسف الراوي عنه هو ابن ابيه اسحق وأقادت روايته التصريح بالتعديت لابي اسحق عن عمرو  
 ابن ميمون ولعمرو عن عبد الله وعنف أيضاً عبد الله ابن مسعود وعمرو بن ميمون هو الوديع  
 تابعي كبير محضرم أسلم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره ثم نزل الكوفة وهو غير عمرو بن  
 ميمون الجزري الذي تقدم ذكره ساو هذا الحديث لا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم الا باسناد  
 أبي اسحق وهذا وقدرناه الشجنان من طريق الثوري والبخاري أيضاً من طريق اسراييل  
 وزهر ومسلم بن روايه ذكر بيان أبي زائدة وكلهم عن أبي اسحق وسند كرماني اختلاف رواياتهم  
 من القوا ائمةنا ان شاء الله تعالى **(قوله)** ينار رسول الله صلى الله عليه وسلم ساجدا بقبته من  
 رواية عبدان المذكورين قوله ناس من قريش من المشركين ثم ساق الحديث مختصراً **(قوله)**  
 ان عبد الله في رواية الكشي عن عبيد الله **(قوله)** وأبو جهل وأصحابه هم السبعة المدعو  
 عليهم بعد بينه الزا من طريق الاعمى عن أبي اسحق **(قوله)** اذا قال بعضهم هو أبو جهل معاه  
 مسلم بن روايه ذكر كماله كورقور زافيه وقد خرجت جزو بالاس والجزورين الا بالمايزر  
 فيقطع وهو شيخ الجيم والسلي مقصور يقع المسئلة هي الخلة التي يكون فيها الوالد يقال  
 لها ذلك من البهائم وأما من الآدميات فالشعبة وسكن صاحب الحكم انه يقال فيمن أين ناسي  
**(قوله)** فضعه زافيه رواية اسراييل فعبد الله في رواية وسلاها ثم جعله حتى يعبد **(قوله)**  
 فابحت أشقى القوم) والكشي في السرخسي أشقى قوم بالسخر فيهم مبالغة لكن المقام

حدثنا عبدان قال أخبرني  
 أبي عن شعبة عن أبي اسحق  
 عن عمرو بن ميمون عن عبد  
 الله قال ينار رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم ساجدا  
 وحديث أحمد بن عثمان  
 قال حدثنا شرح بن مسلمة  
 قال حدثنا ابراهيم بن  
 يوسف عن أبيه عن أبي  
 اسحق قال حدثني عمرو بن  
 ميمون أن عبد الله بن مسعود  
 حدثه أن النبي صلى الله عليه  
 وسلم كان يصلي عند البيت  
 وأبو جهل وأصحابه جلوس  
 اذا قال بعضهم لبعض أيكم  
 يحيى يصلي جزورخي فلان  
 فيضعه على ظهر محمد اذا سجد  
 فابحت أشقى القوم فابحت  
 فطرحت اذا سجد النبي صلى  
 الله عليه وسلم وضعه على  
 ظهره بين كفيه وأما نظر

٢٤٥

م

تحفة

٩٤٨٤

بقتضى الاول لان السقاء هنا بالنسبة الى اولئك الاقوام فقط كما سقروا به بعدوه عقبة بن ابي  
معيط بمهملتين مضفر اسماء شعبة وفي ساقه عند المصنف اختصار يومه انه فعل ذلك اثناء وقد  
ساقه ابو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة نحو رواية يوسف هذه وقال فيه في عقبة بن ابي  
معيط فقد دفعه على ظهره (قوله لا اغنى) كذا لاكثر ولكن مهملتين والسقلى لا غير ومثاقهما  
صحيح أى لا اغنى في كف شرهم أولاً غير شأمن فعلهم (قوله لو كانت لي منعة) قال النووي  
المنعة بفتح النون القوة قال وحكى الاسكان وهو ضعيف وحزم القرطبي بسكون النون قال  
ويجوز الفتح على انه جمع مانع ككتاب وكتبته وقد ربح القزاز والهروى الاسكان في المفرد  
وعكس ذلك صاحب اصلاح المنطق وهو معتمد النووي قال وانما قال ذلك لانه لم يكن له بمكة  
عشرة لكونه هذلياً حليفاً وكان حلفاؤه اذذاك كفاراً وفي الكلام حذف تقديره لظفر حخته عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وصرح به مسلم في رواية ذكرها ابو البرزاقان اُرهب أى اُخاف منهم  
(قوله ويحصل بعضهم) كذا هنا بالهمزة من الاطالة والمراد ان بعضهم بنسب فعل ذلك الى  
بعض بالاشارة تمكينا ويحصل أن يكون من حال يحصل بالفتح اذا وثب على ظهره رأسه أى شب  
بعضهم على بعض من المرح والبطر ولمسلم من رواية ذكرها ابو عبيد الميمى عن كثره الضحك وكذا  
المصنف من رواية اسرائيل (قوله فاطمة) هي بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد اسرائيل  
وهي جورة فاقبلت نسعى وبيت النبي صلى الله عليه وسلم ساجداً (قوله فطر حته) كذا  
لاكثر ولكن مهملتين بحذف المفعول زاد اسرائيل وأقبلت عليهم تشبههم زاد البرزاقان في رواعيها  
شأ (قوله فرقع رأسه) زاد البرزاقان من رواية زيد بن ابي أنيسة عن أبي اسحق فخذ الله وأنى  
عليه ثم قال أما بعد اللهم قال البرزاقان فردد قوله أما بعد زيد (قوله ثم قال) يشعرهم بين الرفع  
والدعاء هو كذلك ففي رواية الاجلج عند البرزاقان فرقع رأسه كما كان يرفعه عند تمام سجوده فلما  
قضى صلاته قال اللهم واسلم والنسائي نحوه والظاهر منه أن الدعاء المذكور وقع خارج  
الصلاة لكن وقع وهو مستقبل الكعبة كائنت من رواية زهير عن أبي اسحق عند الشيخين  
(قوله عليك بقريش) أى باهل القرية والمراد الكفار منهم أو من سعى منهم فهو عام أريد به  
الخصوص (قوله ثلاث مرات) كره اسرائيل في روايته لفظاً لاعداد زاد مسلم في رواية  
ذكرها ابو اسحق واسمونه ذهب عنهم الضحك وخافوا دعونه (قوله وكان ابرون) بفتح أوله في روايتنا  
من الراى أى يعتقدون وفي غيرها بالضم أى يظنون والمراد باللمكة وقوعه في مسجده أى في نعيم  
من الوجه الذي أخرجه عنه البخارى في الثالثة بدل قوله في ذلك البلد وناسبه قوله ثلاث  
مرات ويمكن أن يكون ذلك مما عني عندهم من شر بعبارة ابراهيم عليه السلام (قوله ثم  
سعى) أى فصل من أجل (قوله باي جهل) في رواية اسرائيل بعمرون هشام وهو اسم أبي جهل  
فلعله ساء وكاهما (قوله والوليد بن عتبة) هو والد المذكور بعد أبي جهل ولم تختلف الروايات  
في انه بعين مهمله بعد هاشمنا كسنة ثم موحدة لكن عند مسلم من رواية ذكرها بالقاف بدل  
المثاق وهو وهم قد بينه عليه ابن سفيان الراوى عن مسلم وقد أخرجه الاصحاح على من طريق  
شيخ مسلم على الصواب (قوله وأمية بن خلف) في رواية شعبة أو أبى بن خلف شل شعبة وقد

لاغنى سألوا كانت لي منعة  
قال فجعلوا يضحكون ويحيل  
بعضهم على بعض ورسول  
الله صلى الله عليه وسلم ساجداً  
لا يرفع رأسه حتى جاءته  
فاطمة فطر حته عن ظهره  
فرقع رأسه ثم قال اللهم عليك  
بقريش ثلاث مرات فشق  
عليهم اذ دعاهم قال وكانوا  
يرون أن الدعوة في ذلك البلد  
مستجابة ثم سعى اللهم عليك  
بأي جهل وعلبك بعتبة بن  
ربيعه وشيبة بن ربيعة  
والوليد بن عتبة وأمية بن  
خلف وعتبة بن أبي معيط

ذكر المصنف الاختلاف فيه عقب رواية الثوري في الجهاد وقال الصحيح أمة لكن وقع عنده  
هناك أي بن خلف وهو وهم منه أو من شعبة أي بكر بن عبيد الله بن أبي شعبة أذبحه فقدرناه  
شعبة أو بكر في مسنده فقال أمة وكذا رواه مسلم عن أبي بكر والإسماعيلي وأبو نصر من طريق  
أبي بكر كذلك وهو الصواب وأطبق أصحاب المغازي على أن المقتول بيدراً أمة وعلى أن أخاه ياسر  
قتل بأحد وسأق في المغازي قتل أمة بيدراً شاء الله تعالى (قوله وعد السابغ فلم يحفظه)  
وقع في رواية ابن النون وهي الجمع وفي غيرها الباء الصائبة قال الكرماني فاعل عد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أو ابن مسعود وفاعل فلم يحفظه ابن مسعود أو عمرو بن ميمون (قلت)  
ولأدري من أين تبأله الحرم بذلك مع أن رواية الثوري عند مسلم ما يدل على أن فاعل فلم  
يحفظه أبو إسحق ولفظه قال أبو إسحق ونسب السابغ وعلى هذا فاعل عد عمرو بن ميمون على  
أن أبا إسحق قد تكرر مره أخرى فسماء عمارة بن الوليد كذا أخرجه المصنف في الصلاة من رواية  
اسرائيل عن أبي إسحق وسماع اسرائيل من أبي إسحق في غاية الاتقان للزمه إياه لانه جده  
وكان خصمه قال عبد الرحمن بن مهدي ما فاتني الذي فاتني من حديث الثوري عن أبي إسحق  
الانكسار لأبي اسرائيل لانه كان يأتي به أتم وعن اسرائيل قال كنت أحفظ حديث أبي إسحق  
كما حفظ سورة الحمد واستشكل بعضهم عد محمداً بن الوليد في المذكورين لانه لم يقتل بيدراً بل  
ذكر أصحاب المغازي انه مات بأرض الحبشة وله قصص مع الحبشة اذ تعرض لأمره فأمر  
الحبشة ساحراً فنفخ في أحبل عمارته من سحره عقوبة له فترشش وصار مع البهائم إلى أن مات  
في خلافة عمر وقصته مشهورة والجواب أن كلام ابن مسعود في أنه أمر صرعى في القلب محمول  
على الأكثر ويدل عليه أن عقبة بن أبي معيط لم يطرخ في القلب وإنما قتل صرا بعد أن راحوا  
عن بدر من حلة وأمة بن خلف لم يطرخ في القلب كما هو بل مقطعا كما سأق وسأق في المغازي  
كيفية مقتل المذكورين بيدرو زيادة بيان في أحوالهم ان شاء الله تعالى (قوله قال) أي ابن  
مسعود والمراد باليد هنا القدرة وفي رواية مسلم والذي بعث محمد بالحق وللنساء والذي أنزل  
عليه الكتاب وكان عبد الله قال كل ذلك تأكيداً (قوله صرعى في القلب) في رواية اسرائيل  
لقدر أنهم صرعى يوم بدر ثم يحبو إلى القلب قلب بدر ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وأسم أصحاب القلب لعنة وهذا محتمل أن يكون من تمام الدعاء الماضي فيكون فيه علم عظيم  
من أعلام النبوة ويحتمل أن يكون قاله صلى الله عليه وسلم بعد أن ألقوا في القلب وزاد شعبة  
في روايته الأسم فانه تقطعت أوصاله زاد لانه كان يادنا قال العلماء وإنما أمر بالقتل فيه  
لئلا يتأذى الناس برحيمهم والافلاحي لا يجب دفنهم والظاهر أن البر لم يكن فيها ماصين  
(قوله قلب بدر) بالجر على البدلية والقلب بفتح القاف وآخره موحدة هو البئر التي لم تظو  
وقبل العادبة القديعة التي لا يعرف صاحبها «(قائدة)» فوي هذا الحديث ابن إسحق في  
المغازي قال حدثني الأجلع عن أبي إسحق فذكر هذا الحديث وزاد في آخره قصة أبي العتري  
مع النبي صلى الله عليه وسلم في سؤاله إياه عن القصة فوضرب أبي العتري بأرجله وشعبه إياه  
والقصة مشهورة في السيرة وأخرجها الزا من طريق ابن إسحق وأشار إلى تفرد الأجلع بها عن  
أبي إسحق وفي الحديث تعظيم الدعاء بحمد الكفار وما زادت عند المسلمين الأتعظيم

وعند السابغ فلم يحفظه قال  
فوالذي نفسي بيده لقد  
رأيت الذين عد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم صرعى في  
القلب قلب بدر

وفيه معرفة الكفار بصدقه صلى الله عليه وسلم لخوفهم من دعائه ولكن جعلهم الحسد على تركه  
 الاتقاد له وفيه حله صلى الله عليه وسلم عن آذانه في رواية الطبراني عن شعبة في هذا  
 الحديث ان ابن مسعود قال لم أره دعا عليهم الا يومئذ وانما استحقوا الدعاء حينئذ لما أقدموا  
 عليه من الاستخفاف به حال عبادة به وفيه استحباب الدعاء لئلا يؤخذ بتقديم العلم استحباب  
 السلام لئلا يؤخذ ذلك وفيه جواز الدعاء على الظالم لكن قال بعضهم محله ما إذا كان كافرا فاما  
 المسلم فيستحب الاستغفاره والدعاء بالتوبة ولو قيل لادلالة فيه على الدعاء على الكافر لما كان  
 بعيد الاحتمال أن يكون اطلع صلى الله عليه وسلم على ان المذكور بن لا يؤمنون والاولى أن  
 يدعى لكل حي بالهداية وفيه قوة نفس فاطمة الزهراء من صغرها الشرفها في قومها ونفسها  
 لتكونا صرحت بشيئهم وهم رؤس قريش فلم يردوا عليها وفيه ان المباشرة آكد من السبب  
 والالانة لقوله في عتبة أشقى القوم مع انه كان فيهم أبو جهل وهو أشد من كفره وأذى النبي صلى  
 الله عليه وسلم لكن الشقاء هنا بالنسبة الى هذه القصة لانهم اشتروا في الامر والرضا بفرد  
 عتبة بالمباشرة فكان أشقاهم ولهذا اقبلوا في الحرب وقتلوا هويبرا واستبدل به على أن من  
 حدث له في صلواته ما منع انقطاعها لئلا يسل صلواته ولولا تداي على هذا ينزل كلام المصنف  
 فلو كانت نخاسة فأزالتها في الحال ولا أثر لها حتى اتفقا واستدل به على طهارة فرت ما يؤكل  
 لجهه على أن ازالة النجاسة ليست بفرض وهو ضعيف وجهه على ما سبق أولى وتعقب الاول بأن  
 الثرى لا يفر قبل كان مع الدم كما في رواية اسرايل والدم ينجس اتفاقا وأجيب بان الثرى والدم  
 كانا داخل السلي وجلدة السلي الظاهرة طاهرة فكان يحمل القارورة الموضوعة وتعقب ما هنا  
 ذبيحتي فجميع اجزائها نجسة لانها ممتصة وأجيب بان ذلك كان قبل التعبد بغير هذا نجسهم  
 وتعقب ما يحتاج الى تاريخ ولا يكتفي فيه الاحتمال وقال النووي الجواب المرضي انه صلى الله  
 عليه وسلم لم يعلم ما وضع على ظهره فاستقر في سجوده استحبابا بالاصل الطهارة وتعقب به بشكل  
 على قولنا وجوب الاعادة في مثل هذه الصورة وأجاب بان الاعادة انما تجب في الضرورة فان  
 ثبت انها مرضة فالوقت موسع فلهذا أعاد وتعقب بأنه لو أعاد لنقل ولم ينقل وبأن الله تعالى لا يقره  
 على التماذي في صلاة فاسدة وقد تقدم أنه خلق نعله وهو في الصلاة لان جبريل أخذه أن فهمما  
 قد راو يد على أنه علم عاتق على ظهره أن فاطمة ذهبت به قبل أن يرفع رأسه وعقب هو صلواته  
 بالدعاء عليهم والله أعلم (قوله باب البصاق) كذا في رواية ثناء ولا كثير الراي وهي لغة فيه وكذا  
 السن وضعفت (قوله في التوب) أي والبدن ونحوه ودخول هذا في أبواب الطهارة من جهة  
 أنه لا يقصد الماهية فخاله (قوله وقال عروة) هو ابن الزبير ومن هو ابن الحكم وأشار بهذا  
 التعليق الى الحديث الطويل في قصة الحديبية وسياق في بقائه في الشروطين طريق الزهري  
 عن عروة وقد علق منه موضع آخر كما مضى في باب استعمال فضل وضوء الناس (قوله فذكر  
 الحديث) يعني وفيه وما نتج من غسل الكرماني فقل ان قوله وما نتج الى آخره حديث آخر يجوز  
 أن يكون الراوي ساق الحديثين سوفا واحدا أو يكون أمر التخم وقع بالحديبية انتهى  
 ولوراجع الموضع الذي ساق المصنف فيه الحديث تاما لظهوره الصواب والتخامة بالضم هي  
 التخاضة كذا في الجمل والصحاح وقيل بالميم ما يخرج من التم وبالعين ما يخرج من الحلق

\* (باب البصاق والنخاط  
 ونحوه في التوب) \* وقال  
 عروة عن المسور ومروان  
 خرج النبي صلى الله عليه  
 وسلم زمن حديبية فذكر  
 الحديث وما نتج النبي صلى  
 الله عليه وسلم نخاسة  
 الا وقعت في كف رجل منهم  
 فذلك بها وجهه وجلده  
 فغ

١٤٥١٢

\* حدثنا محمد بن يوسف قال

\* حدثنا سفيان عن جدي

عن أنس قال برق النبي

صلى الله عليه وسلم في ثوبه

قال أبو عبد الله طوله ابن

أبي مريم قال أخبرنا يحيى

ابن أيوب قال حدثني جدي

قال سمعت أنس عن النبي

صلى الله عليه وسلم (باب) \*

لا يجوز الوضوء بالنيذ ولا

المسكوكه الحسن وأبو نفع

العالية وقال عطاء التميم

أحب إلى من الوضوء بالنيذ

واللبن \* حدثنا علي بن

عبد الله قال حدثنا سفيان

قال حدثنا الزهري عن

أبي سلمة عن عائشة عن النبي

صلى الله عليه وسلم قال كل

شراب أسكر فهو حرام

والغرض من هذا الاستدلال على طهارة الزريق ونحوه وقد نقل بعضهم فيه الاجماع لكن روى  
ابن أبي شيبة باسناد صحيح عن ابراهيم النخعي انه ليس بظاهر وقال ابن حزم صرح عن سلمان  
الفارسي وابراهيم النخعي ان اللعاب نجس اذا فارق الفم **(قوله)** حدثنا محمد بن يوسف هو  
الفرابي وسفيان هو النوري وقدرى أو ينفى في مستخرج هذا الحديث من طريق الفرابي  
وزاد في آخره وهو في الصلاة **(قوله)** طوله ابن أبي مريم هو سعيد بن الحكم المصري أخذ  
شيوخ البخاري نسب إلى جده وأفادت روايته تصريح جدي بالسماع له من أنس خلا لما  
روى يحيى القطان عن جدي بن سلمة انه قال حديث جدي عن أنس في البراق انما سمعته من ثابت  
عن أبي أنسة فظهر ان جدي لم يدلس فيه ومفعول سمعت الثاني محذوف للعلم به والمراد انه كالمثل  
الذي قبله مع زيادات فيه وقد وقع مطولا أيضا عند المصنف في الصلاة كاسم في باب حرك  
البراق باليد في المسجد **(قوله)** باب لا يجوز الوضوء بالنيذ ولا المسكوكه الحسن هو من  
عطف العام على الخاص والمراد بالنيذ ما لم يبلغ حد الاسكار **(قوله)** وكركه الحسن أي  
البصري روى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق من طريقين عنه قال لا وضوء بالنيذ روى أبو عبيد من  
طريق أخرى عنه أنه لا بأس به فقل هذا فكر اهتبه عنده على التنزيه **(قوله)** وأبو العالية روى  
أبو داود وأبو عبيد من طريق أبي خلدة قال سألت أبا العالية عن رجل أصابته جنابة وليس عنده  
ماء أينبتسل به قال لا وفرأية أي عبيد فكرهه **(قوله)** وقال عطاء هو ابن أبي رباح روى أبو  
داود وأيضا من طريق ابن جريح عنه أنه كره الوضوء بالنيذ واللبن وقال ان التيمم أحب إلى منه  
وذهب الاوزاعي إلى جواز الوضوء بالنيذ كلها وهو قول عكرمة مولى ابن عباس وروى عن علي  
ابن عباس ولم يصح عنهما وقده أو حنفية في المنه ورعنه بنيد القروا شرط أن لا يكون بحضرة  
ماء وأن يكون خارج المصر أو القرية وخالفه صاحبه فقال محمد يجمع منه وبين التيمم قبل  
الجماع وقبل استحباب الوضوء لا يوجب إسحق وقال أبو يوسف يقول الجهور لا يتوضأ به بحال واختاره  
الطحاوي وذكرنا ضيقا أن أبا حنيفة رجع إلى هذا القول لكن في المصنف من كتبهم اذا أتى  
في الماء ترات فلا يلزم عنه اسم الماء جاز الوضوء به بخلاف يعني عندهم واستدلوا بحديث ابن  
مسعود حدث قال له النبي صلى الله عليه وسلم ليله الجن ما في ادائك قال نبيذ قال ثمرة طيبة وماء  
طهور روماء أو داود الترمذي وزاد فتوضأ به وهذا الحديث أطلق علماء السلف على تضعفه  
وقيل على تقدير بطلانه منسوخ لأن ذلك كان بمكة ونزل قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا غصا  
كان بالمدينة بلا خلاف أو هو محمول على ماء ألقت فيه ترات يابسة لم تقبله وصفوا غصا كانوا  
يصنعون ذلك لأن غالب مياههم لم تكن حلوة **(قوله)** عن الزهري كذا اللابيل وغيره ولا يذ  
حدثنا الزهري **(قوله)** كل شراب أسكر أي كان من شأنه الاسكار وسواء حصل بشر به السكر أم لا  
قال الخطابي فسد دليل على ان قليل المسكوكه كثيره حرام من أي نوع كان لانها صيغة عموم  
أشربها إلى جنس الشراب الذي يكون منه السكر فهو كالو قال كل طعام أشبع فهو حلال فانه  
يكون دالا على حل كل طعام من شأنه الاشباع وان لم يحصل الشبع به لبعض دون بعض ووجه  
احتجاج البخاري به في هذا الباب ان المسكر لا يحل شربه وما لا يحل شربه لا يجوز الوضوء به  
انها قالوا والله أعلم وسأني الكلام على حكم شرب النبيذ في الاشارة ان شاء الله تعالى **(قوله)**

١٤٧/٢

\*(باب) غسل المرأة أباهما  
الدم عن وجهه وقال أبو  
العالية اسمعوا على رجل  
فانه امر بوضوء حدثنا محمد

قال حدثنا سفيان بن عيينة  
عن أبي حازم منع سهل بن  
سعد الساعدي وسأله الناس

وما بيني وبينه أحد باي  
شيء دوى جرح النسي صلى  
الله عليه وسلم فقال ما بيني

أحد أعلم به مني كان على  
يحيى يترسه فيه ماء وفاطمة  
تغسل عن وجهه الدم فاخذ

حصره فأفرق فغشى به  
جرحه \*(باب) السواك  
وقال ابن عباس بت عند

النبي صلى الله عليه وسلم  
فاستن حدثنا أبو النعمان  
قال حدثنا جابر بن زيد عن

غيلان بن جبر عن أبي بردة  
عن أبيه قال أئمت النبي  
صلى الله عليه وسلم فوجدته

يستن بسواك يده يقول  
أع أوع السواك فيه كانه  
يتوجع حدثنا عثمان قال

حدثنا جبر عن منصور  
عن أبي وائل

بأ (غسل المرأة أباهما) منصوب على المفعولية والدم منصوب على الاختصاص أو على  
السبل وهو ما اشتقال أو بعض من كل ووقع في رواية ابن عسار غسل المرأة الدم عن وجهه  
أبها وهو بالمعنى (قوله) عن وجهه في رواية الكشي من وجهه وعن رواية غيره ما يعني  
من أو ضمن الغسل معنى الإزالة وهذه الترجمة معقودة لسان أن إزالة الخبثات ونحوها يجوز  
الاستعانة فيها كما تقدم في الوضوء وهذا يظهر مناسبة أثر أبي العالية حديث سهل (قوله) وقال  
أبو العالية هو الراي بكسر الراء وياء تحتانية وأثره هذا وصله عبد الرزاق عن معمر عن عاصم  
ابن سليمان قال دخلنا على أبي العالية وهو وجع فوضوء فلما قبضت إحدى رجله قال اسمعوا  
على هذه فانها امر بوضوء وكان بها حرة وزاد ابن أبي شيبة انها كانت معصوبة (قوله) حدثنا  
محمد قال أبو علي الجاني لم يشبه أحد من الزواة وهو عند ابن سلام (قلت) وبذلك جزم أبو نعيم  
في المسنن وجرح وقد وقع في رواية ابن عسار حدثنا محمد يعني ابن سلام (قوله) وسأله الناس جملة  
حالية وأراد بقوله وما بيني وبينه أحد أي عند السؤال ليكون أدل على صحته سماعه لقربه منه  
(قوله) دوى بضم الدال على البناء للمجهول وحذفت إحدى الواو من في الكتبة كداود (قوله)  
ما بيني (أحد) انما قال ذلك لانه كان آخر من بقي من الصحابة بالمدينة كما صرحه المصنف في النكاح  
في روايته عن قتيبة عن سفيان ووقع في رواية الحميدي عن سفيان اخلف الناس بأى شيء دوى  
جرح رسول الله صلى الله عليه وسلم وسياق ذكر سبب هذا الجرح وتسمية فاعله في المغازي في  
وقعة أحد ان شاء الله تعالى وكان بينهما وبين تحديث سهل بذلك اثنتان ثمانين سنة (قوله)  
فاخذ بضم الهمزة على البناء للمجهول وله في الطب فلما رأته فاطمة الدم يبدى على الماء كثرة  
عملت الى حصره فأفرقتها وألصقتها على الجرح فراق الدم وفي هذا الحديث مشروعة التدوير  
ومعالجة الجراح واتخاذ الترس في الحرب وأن جميع ذلك لا يقدح في التوكل لصدورهم من سد  
التوكلين وفيه مباشرة المرأة لا يهاو كذلك لغيره من ذوي محارمها ومداتها لامرأته وغير  
ذلك مما ياتي الكلام عليه في المغازي ان شاء الله تعالى (قوله) ما السواك هو  
بكسر السين على الانصاع ويطلق على الالة وعلى الفعل وهو المراد هنا (قوله) وقال ابن عباس  
هذا التعليل سقط من رواية المستنلى وهو طرف من حديث طويل في قصة ميت ابن عباس عند  
خاتمه معوية ليشاهد صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل وقد وصله المؤلف من طرق منها بلطفه  
هذا في تفسير آل عمران واقضى كلام عبد الله هذا اللفظ من افراد مسلم وليس بمحمد (قوله)  
عن أبي بردة هو ابن أبي موسى الأشعري (قوله) يستن بفتح أوله وسكون المهملة وفتح المثناة  
وتشديد النون من السن بالكسر والفتح اما لان السواك يترعى الانسان أولاته يستن بها أي  
يحددها (قوله) يقول أي النبي صلى الله عليه وسلم أو السواك مجازا (قوله) أع أع بضم  
الهمزة وسكون المهملة كذا في رواية أبي ذر وأشار ابن التين الى ان غيره رواه بفتح الهمزة  
ورواه النساء وابن خزيمة عن أجد بن عبد الله عن حماد تقدم عن العين على الهمزة وكذا أخرجه  
البهيقي من طريق اسمعيل القاضي عن عارم وهو أبو النعمان شيخ البخاري فيه ولا يداودهم  
مكسورة ثم هاء واليو في بخاء معجمة بدل الهاء والرواية الأولى أشهر وانما اختلفت الرواة  
لتقارب مخارج هذه الحروف وكلها ترجع الى حكاية صوته اذ جعل السواك على طرف لسانه كما

٢٤٥  
٢٢٢٦



عند مسلم والمراد طرفه الداخل كما عند أحمد يستثنى الى فوق ولهذا قال هنا كانه يتووع والتووع  
التقني أي له صوت كصوت المتقني على سبيل المبالغة ويستفاد منه مشروعية السؤال على  
اللسان طولاً أما اللسان فالأخبر فيها أن تكون رضاً وفيه حديث مرسل عند أبي داود وله  
شاهد موصول عند العقيلي في الضعفاء وفيه تأكيد السؤال وأنه لا يختص باللسان وأنه من  
باب التطهير والتطيب لأن باب إزالة القاذورات لكونه صلى الله عليه وسلم لم يحتجب به وبو  
عليه استنباط الإمام بمحضرة رعيته (قوله عن حذيفة) هو ابن البيان والاسناد كله كوفيون  
(قوله يشوص) بضم الميم وسكون الواو بعدها همزة والشوص بالفتح الغسل والتطهير  
كذا في الصحاح وفي المحكم الغسل عن كراع والتقية عن أبي عبد الله عن ابن الأباري  
وقيل الأمر ارفعى اللسان من أسفل الى فوق واستدل فائدة ما أخذ من الشوصة وهي  
رفع ارتفاع القلب عن موضعه عكسه الخطأ فيقال هو ذلك اللسان بالسؤال أو الأصابع  
عرضاً قال ابن دقيق العبدية استحباب السؤال عند القيام من النوم لأن النوم مقتض تغير  
القلب ما تصاعد اليه من أجزأة المعدة والسؤال آلة تنظف فيه فيسحب عند مقتضاه قال وظاهر  
قوله من الليل عام في كل حاله ويحتمل أن يخص عباداً قام إلى الصلاة \* (قلت) \* ويدل عليه  
رواية المصنف في الصلاة بلفظ إذا قام للهجد وسلم نحوه وحديث ابن عباس يشهد له وكان  
ذلك هو السرف في ذكره في الترجمة وقد ذكر المصنف كثيراً من أحكام السؤال في الصلاة وفي الصيام  
كإساق في أمأ كنهان شاء الله تعالى (قوله ما) دفع السؤال إلى الأكبر وقال  
عفان قال الأسماعيلي أخرجه البخاري بالرواية (قلت) وقد وصله أبو عوفان في صحيحه عن محمد  
ابن اسحق الصغاني وغيره عن عفان وكذا أخرجه أبو نعيم والبيهقي من طريقه (قوله أراني)  
يفتح الهمزة من الروية وهم من ضها وفي رواية المسخلى رآني تقدم الزاء الأول أشهر وليسلم  
من طريق علي بن نصر الجهمضي عن عفرأ رآني في المنام وللأسماعيلي رأيت في المنام فعل هذا  
فهو من الرواية (قوله فقبل لي) قائل ذلك له جبريل عليه السلام كما سذكر من رواية ابن المبارك  
(قوله كبر) أي قدم الأكبر في السن (قوله قال أبو عبد الله) أي البخاري اختصر أي المتن  
نعم هو ابن جاد وأسامة هو ابن زيد الليثي المدني ورواية تعميم هذه وصلها الطبراني في الأوسط  
عن بكر بن سهل عنه بلفظ أمرني جبريل أن أكبر وروىناه في الغزاليات من رواية أبي  
بكر الشافعي عن عمر بن موسى عن نعيم بلفظ أن أقدم الأكبر وقدروا جماعة من أصحاب ابن  
المبارك عنه بغير اختصار أخرجه أحمد والأسماعيلي والبيهقي عنهم بلفظ رأيت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يستن فاعطاه كبر القوم ثم قال إن جبريل أمرني أن أكبر وهذا يقتضي  
أن تكون القضية وقعت في القطة ويجمع بينه وبين رواية عفرأ أن ذلك لما وقع في القطة  
أخبره صلى الله عليه وسلم عاراً في النوم تنبها على أن امره بذلك يوحى متقدماً فلفظ بعض  
الرواة لم يحفظ بعض ويشهد لرواية ابن المبارك ما رواه أبو داود وأسناده حسن عن عائشة  
قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستن وعنده رجلان فأوحى اليه أن أعط السؤال  
الأكبر قال ابن بطال فيه تقديم ذي السن في السؤال وملتحق به الطعام والشراب والمشي  
والكلام وقال المهلب هذا ما يترتب القوم في الجلوس فإذا تروا فالسنة حينئذ تقديم الأيمن

عن حذيفة قال كان النبي  
صلى الله عليه وسلم إذا قام  
من الليل يشوص فاه  
بالسؤال \* (باب) \* دفع  
السؤال إلى الأكبر وقال  
عفان حدثنا بخبرين جوريه  
عن نافع عن ابن عمر أن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال  
أراني أنسأ بالسؤال فجاءني  
رجلان أحدهما أكبر من  
الأخر فتأملت السؤال  
الأصغر منهما فقبل لي كبر  
دفعتني إلى الأكبر منهما  
قال أبو عبد الله اختصره  
نصم عن ابن المبارك عن  
أسامة عن نافع عن ابن عمر

٢٤٦

خت م

تحفة

٧٦٨٩

نخ

١٤٩١٢

\* (باب) فضل من بات على

الوضوء \* حدثنا محمد بن

مقاتل قال أخبرنا عبد الله

قال أخبرنا سفيان عن

منصور عن سعد بن عبيدة

عن البراء بن عازب قال قال

النبي صلى الله عليه

وسلم إذا أتيت مخيمك

فتوضأ وضوءك للصلاة ثم

اضطجع على شقك الايمن

ثم قل اللهم أسلمت وجهي

إليك وفوضت أمري إليك

وألتجأت ظهري إليك رغبة

ورغبة إليك ولأمنجاً

منك الا إليك اللهم أنت

بكتاك الذي أنزلت ونيبك

الذي أرسلت فأنمت من

لبسك فأنمت على الفطرة

وأجعلني آخر ما تكلم به

قال فرددتها على النبي صلى

الله عليه وسلم فلما بلغت

اللهم أنت بكتاك الذي

أنزلت قلت ورسولك قال لا

ونبيك الذي أرسلت

٣ قوله وغيره أي ذر على

وضوء كذا بالنسخ التي بأيدينا

وعبارة القطب في باب فضل

من بات على الوضوء قال لا

والادمولوي ذر الوقت

والاصلي وضوء التذكير اه

فليجرح اه صحيحه

٤ قوله وأجعلني آخر

ما تقول هذه رواية وعليها

كتب شارحنا والرواية التي

شرح عليها القسطلاني

وأجعلني آخر ما تكلم به اه

صحيحه

وهو صحيح وسأقي الحديث فيه في الاشارة وفيه ان استعمال سواك الغير ليس بمكروه الا ان  
 المسحوب ان يغسله ثم يستعمله وفيه حديث عن عائشة في سنن أبي داود قالت كان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يعطيني السواك لا يغسله فأدباً به فاستاك ثم أغسله ثم أدفعه اليه وهذا دل على  
 عظيم أدبها وكبير فطنتها لانهم لم يغسلوا السواك حتى لا ينسوا الاستشفاء بريقه ثم غسلته تأدباً  
 وامتنالاً ويحتمل أن يكون المراد بآدم هابسه لطيبه وتلبسه بالماء قبل أن يستعمله والله أعلم  
 (قوله) **باب** فضل من بات على الوضوء وغيره أي ذر على وضوء ٣ (قوله) أخبرنا  
 عبد الله) هو ابن المبارك وسفيان هو الثوري ومنصور هو ابن المعتز (قوله) قوضاً ظاهره  
 استحباب تجديد الوضوء لكل من أراد النوم ولو كان على طهارة ويحتمل ان يكون محض صابغ  
 كان محمد ثابوا وجهه منامته لترجمة من قوله فان مت من لبسك فأنمت على الفطرة والمراد بالنظرة  
 السنة وقدرى هذا الحديث الشيخان وغيرهما من طرق عن البراء وليس فيها ذر الوضوء الا في  
 هذه الرواية وكذا قال الترمذي وقبور في الباب حديث عن معاذ بن جبل أخرجه أبو داود  
 وحديث عن علي أخرجه البزار وليس واحد منهما على شرط البخاري وسأقي الكلام على  
 فواهد هذا المتن في كتاب الدعوات ان شاء الله تعالى (قوله) وأجعلني آخر ما تقول ٤) في رواية  
 الكشي من آخر وهي سين انه لا يمتنع أن يقول بعد ذلك شيئاً ما شرع من الذكر عند النوم  
 (قوله) قال لا نبيك الذي أرسلت) قال الخطابي فيه حجة لمن منع رواية الحديث على المعنى قال  
 ويحتمل أن يكون أشار بقوله ونبيك الى أنه كان فيما قبل أن يكون رسولاً أو لانه ليس في قوله  
 ورسولك الذي أرسلت وصف زائد بخلاف قوله ونبيك الذي أرسلت وقال غيره ليس فيه حجة على  
 منع ذلك لان لفظ الرسول ليس بمعنى لفظ النبي ولا خلاف في المنع اذا اختلف المعنى فكأنه أراد ان  
 يجمع الوصفين صريحاً وان كان وصف الرسالة يستلزم وصف النبوة ولأن ألفاظ الاذكار  
 توقيفية في تعيين اللفظ وتقدير الثواب فرجما كان في اللفظ سر ليس في الآخر ولو كان برادفة في  
 الظاهر ولعلها أوحى بالمعنى هذا اللفظ فرأى أن ينف عنه أود كراهة اجترارها من أرسل من غير نبوة  
 كجبريل وغيره من الملائكة لانهم رسل لا أنبياء فعليه أراد تخليص الكلام من اللبس أو لان لفظ  
 النبي أمدح من لفظ الرسول لانه مستتر في الاطلاق على كل من ارسل بخلاف لفظ النبي فانه  
 لا اشتراك فيه عرفاً وعلى هذا فقول من قال كل رسول من غير عكس لا يصح إطلاقه وامامنا  
 استدله على أنه لا يجوز ابدال لفظه في الله مثلاً في الرواية بل لفظ قال رسول الله وكذا عكسه  
 ولو أخرجنا الرواية بالمعنى فلا حجة فيه وكذا لا حجة فيه لمن أجاز الاول دون الثاني لكون الاول  
 أخص من الثاني لانا نقول الذات المخبر عنها في الرواية واحدة فبأي وصف وصف تلك الذات  
 من أوصافها اللائقة بها علم القصد بالخبر عنه ولو تابعت معاني الصفات كالإبدال أصاب كناية أو  
 كناية باسم فلا فرق بين أن يقول الراوي مثلاً عن أبي عبد الله البخاري أو عن محمد بن اسمعيل  
 البخاري وهذا بخلاف ما في حديث الباب فانه يحتمل ما تقدم من الإوجه التي ينشأها من إرادة  
 التوقيف وغيره والله أعلم (تسمية) الكنية في ختم البخاري كالموضوع بهذا الحديث من جهة  
 أنه آخر وضوء أمره بالمكثف في المقطعة ولقوله في نفس الحديث وأجعلني آخر ما تقول فاشعر  
 ذلك بختم الكتاب والله الهادي للصواب (الخاتمة) أشغل كتاب الوضوء وما معه من أحكام المياه

والاستطابة من الاحاديث المرفوعة على مائة وأربعة وخمسين حديثا الموصول منها مائة وستة عشر حديثا والمذكور منها باللفظ المتابعة وصيغة التعليق ثمانية وثلاثون حديثا فذكر منها ما فيه وفيما مضى ثلاثة وسبعون حديثا والخالص منها احدى وثمانون حديثا ثلاثة منها معلقة والبقية موصولة وافقه مسلم على تحريجها سوى تسعة عشر حديثا وهي الثلاثة المعلقة وحديث ابن عباس في صفة الوضوء وحديثه وضأمة مرة وحديث أبي هريرة في ثيابها وحديث ابن مسعود في الحجرين والروثة وحديث عبد الله بن زيد في الوضوء مرتين وحديث أنس في ادخار شعر النبي صلى الله عليه وسلم وحديث أبي هريرة في الرجل الذي سقى الكلب وحديث السائب بن زيد في خاتم النبوة وحديث سعيد وعمر في المسح على الخفين وحديث عمرو بن أمية فيه وحديث سويد بن النعمان في المضمضة من السويق وحديث أنس إذا نكس في الصلاة فليمن وحديث أبي هريرة في قصة الذي يال في المسجد وحديث ميمونة في فأرة سقطت في سمن وحديث أنس في البراق في الثوب وفيه من الامار الموقوفة على العجايزة والتابعين غماية وأربعون أثر الموصول منها ثلاثة والبقية معلقة والله أعلم

\* (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) \*

\* (كتاب الغسل) \*

كذا في روايتنا بتقديم البسملة ولا كثر بالعكس وقد تقدم وجبه ذلك وحذفت البسملة من رواية الاصيلي وعنده باب الغسل وهو بضم الغين اسم للاغتسال وقيل اذا أريد به الماء فهو معنوم أو الماء المصدر فيجوز فيه الضم والفتح حكاه ابن سيده وغيره وقيل المصدر بالفتح والافتعال بالضم وقيل الغسل بالفتح فعل المقتسل وبالضم الماء الذي يغتسل به وبالكسر ما يجعل مع الماء كالاشنان وحقيقة الغسل جريان الماء على الاعضاء واختلف في وجوب ذلك فلم يوجبہ الاكثر ونقل عن مالك والمزني وجوبه واحتج ابن بطال بالاجماع على وجوب امرار البدن على أعضاء الوضوء عند غسلها قال فيجب ذلك في الغسل قياسا لعدم الفرق بينهما وتعقب بأن جميع من لم يوجب ذلك أجازوا نكس البدن في الماء المتوضي من غير امرار فيطل الاجماع واتفت الملازمة (قوله) وقول الله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا قال الكرماني غرضه بيان أن وجوب الغسل على الجنب مستفاد من القرآن (قلت) وقدم الآية التي من سورة المائدة على الآية التي من سورة النساء لدققة وهي أن لفظ التي في المائدة فاطهروا فيها الجبال ولفظ التي في النساء حتى تغتسلوا فيها تصریح بالاغتسال وبيان للظاهر المذكور ودل على أن المراد بقوله تعالى فاطهروا فاعتسلوا قوله تعالى في الخائض ولا تقروهن حتى يظهرن فإذا طهرن أي اغتسلن اتفاقا ودلت آية النساء على أن استحبابا الصلاة وكذا البت في المسجد يتوقف على الاغتسال وحقيقة الاغتسال غسل جميع الاعضاء مع تيسر ما للعبادة عما للعادة بالنسبة (قوله) بالوضوء قبل الغسل أي استحبابه قال الشافعي رحمه الله في الام فرض الله تعالى الغسل مطلقا لم يذكر فيه شيئا يدل على أنه قبل شيء فكيفما جاءه الغسل أجزأه إذا أتى بغسل جميع بدنه والاختيار في الغسل ما روت عائشة ثم روى حديث الباب عن مالك بسنده وهو

\* (بسم الله الرحمن الرحيم) \*

\* (كتاب الغسل) \*

وقول الله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الماء فلم ينجسكم فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ما يري الله ليحصل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون وقوله جل ذكره يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا الا عابري سبل حتى تغتسلوا وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الماء فلم ينجسكم فامسحوا بوجوهكم وأيديكم ان الله كان عفوا غفورا \* (باب) \* الوضوء قبل الغسل

في الموطأ كذلك قال ابن عبد البر هو من أحسن حديث دوى في ذلك (قلت) وقد رواه عن هشام  
وهو ابن عروة جماعة من الحفاظ غير مالك كما سنذكره إليه (قوله) كان إذا اغتسل أي شرع في  
الفعل ومن في قوله من الجنابة سببه (قوله) بدأ فغسل يديه يحتمل أن يكون غسلهما للتطيق  
عما بهما من مستقذر وسياق في حديث ميمونة تقوى ذلك ويحتمل أن يكون هو الغسل  
المشروع عند القيام من النوم ويدل عليه زيادة ابن عينة في هذا الحديث عن هشام قبل أن  
يدخلهما في الأمان رواه الشافعي والترمذي وزاداً بضاً ثم يغسل فرجه وكذا المسلم من رواية أبي  
معوية ولا يداود عن رواية جادين زيد كلاهما عن هشام وهي زيادة جلية لأن يتقدم غسله  
يحصل الأمن من مسه في أثناء الغسل (قوله) كما يتوضأ للصلاة فيه احتراز عن الوضوء للغوى  
ويحتمل أن يكون الابتداء بالوضوء قبل الغسل سنة مستقلة بحيث يجب غسل أعضاء الوضوء مع  
بقية الجسد في الغسل ويحتمل أن يكتفى بغسلها في الوضوء عن إعادة تدوير على هذا افتتاج إلى سنة  
غسل الجنابة في أول عضو وانما قدم غسل أعضاء الوضوء لتشريعها ولتحصله صورة  
الطهارتين الصغرى والكبرى وإلى هذا أخرج الداودي شارح المختصر من الشافعية فقال يقدم  
غسل أعضاء وضوءه على ترتيب الوضوء لكن سنة غسل الجنابة وقيل ابن بطال الإجماع على  
أن الوضوء لا يجب مع الغسل وهو مردود فقد ذهب جماعة منهم أوفو رواد وغيرهما إلى أن  
الغسل لا ينوب عن الوضوء للحدث (قوله) في غسل بها أي بأصابعه التي أدخلها في الماء لم يمسلم ثم  
يأخذ الماء فيدخل أصابعه في أصول الشعر ولترمذي والنسائي من طريق ابن عينة ثم يشرب  
شعره الماء (قوله) أصول الشعر ولكنهم في أصول شعره أي شعر رأسه ويدل عليه رواية جاد  
ابن سلمة عن هشام عند البيهقي يحتمل بها شق رأسه الأيمن فيتمتع بها أصول الشعر ثم يفعل بشق  
رأسه الأيسر كذلك وقال القاضي عياض أحقر به بعضهم على تحليل شعر الجسد في الغسل أما  
لعموم قوله أصول الشعر وأما القياس على شعر الرأس وقائده التحليل إيصال الماء إلى الشعر  
والبشرة ومباشرة الشعر باليد ليحصل تعممه بالماء وتأنيس البشرة لئلا يصيبها بالصب ما سآذى به  
ثم هذا التحليل غير واجب اتفاقاً إلا أن كان الشعر ملبد البشى فيحول بين الماء وبين الوصول إلى  
أصوله والله أعلم (قوله) ثم يدخل أعذاره بلفظ المضارع وما قبله مذكور بلفظ الماضي وهو  
الأصل لإرادة استحضار صورة الحال للسامعين (قوله) ثلاث غرف يضم المتجعة وفيه أربع  
غرف وهي قدر ما يفرق من الماء الكف ولكنهم في ثلاث غرفات وهو المشهور في جمع القلة  
وفيه استحباب التثنية في الغسل قال النووي ولا نعلم فيه خلافاً إلا ما انفرد به الماوردي فإنه قال  
لا يستحب التكرار في الغسل (قلت) وكذا قال الشيخ أبو علي السبكي في شرح الشروع وكذا  
قال القرطبي وحمل التثنية في هذه الرواية على رواية القاسم عن عائشة لا سيما في ما كان  
مقتضاهما كل غرفة كانت في جهة من جهات الرأس وسبأ في آخر الكلام على حديث  
ميمونة زيادة في هذه المسئلة (قوله) ثم يقبض أي يسيل والافاضة الاسالة واستدل به من لم يشترط  
اليد في مافيه وقال المازري لا حاجة فيه لأن افاض بمعنى غسل والخلاف في الغسل قائم (قلت)  
ولا يخفى مافيه والله أعلم وقال القاضي عياض لم يأت في شيء من الروايات في وضوء الغسل ذكر  
التكرار (قلت) بل ورد ذلك من طريق صحيحة آخر جهات النسائي والبيهقي من رواية أبي سلمة عن

حدثنا عبد الله بن يوسف  
قال أخبرنا مالك عن هشام  
عن أبيه عن عائشة زوج  
النبي صلى الله عليه وسلم أن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
كان إذا اغتسل من الجنابة  
بدأ فغسل يديه ثم توضأ  
توضأ للصلاة ثم دخل  
أصابعه في الماء فيحتمل بها  
أصول الشعر ثم يقبض على  
رأسه ثلاث غرف بيديه ثم  
يقبض الماء

٢٤٩

ع

تحفة

٩٨٠٦٤

على جلده كله \* حدثنا  
 محمد بن يوسف قال  
 حدثنا شافان عن الاعشى  
 عن سالم بن أبي الجعد عن  
 كريب عن ابن عباس عن  
 ميمونة زوج النبي صلى الله  
 عليه وسلم قالت وضأ رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 وضوءه للصلاة غرر جلده  
 وغسل فرجه وماأصابه من  
 الاذى ثم أقاض عليه الماء  
 ثم نحي رجله فغسلها هذه  
 غسل من الجنابة

عائشة أنها وضفت غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الجنابة الحديث وفيه ثم تيممض  
 ثلاثاً ويستنشق ثلاثاً ويغسل وجهه ثلاثاً ويديه ثلاثاً ثم يقبض على رأسه ثلاثاً (قوله على  
 جلده كله) هذا التأكيد يدل على أنه عم جميع جسده بالغسل بعدما تقدم وهو يؤيد الاحتمال  
 الاول ان الوضوء سنة مستقلة قبل الغسل وعلى هذا فيسوى الغتسل الوضوء ان كان محدثاً والا  
 فسنة الغسل واستدل بهذا الحديث على استحباب اكالم الوضوء قبل الغسل ولا يؤخر غسل  
 الرجلين الى فراغه وهو ظاهر من قولها كما يتوضأ للصلاة وهذا هو المحفوظ في حديث عائشة  
 من هذا الوجه لكن رواه مسلم من رواية أبي معاوية عن هشام فقال في آخره ثم أقاض على سائر  
 جسده ثم غسل رجلته وهذه الزيادة تفرد بها أبو معاوية دون أصحاب هشام قال البيهقي هي  
 غريبة صحيحة (قلت) لكن في رواية أبي معاوية عن هشام مقال ثم له شاهد من رواية أبي سلمة  
 عن عائشة أخرجه أبو داود الطيالسي فذكر حديث الغسل كما تقدم عند النسائي وزاد  
 في آخره فإذا فرغ غسل رجله فامأ أن تحمل الروايات عن عائشة على أن المراد بقولها وضوءه  
 للصلاة أي كثره وهو ما سوى الرجلين أو يجمعه على ظاهره ويستدل برواية أبي معاوية على  
 جواز تفريق الوضوء ويحتمل أن يكون قوله في رواية أبي معاوية ثم غسل رجله أي أعاد غسلها  
 لاستحباب الغسل بعد أن كان غسلها في الوضوء فوافق قوله في حديث الباب ثم يقبض على  
 جلده كله (قوله حدثنا محمد بن يوسف) هو الفرابي وسفيان هو الثوري وجرم الكرماني بان  
 محمد بن يوسف هو البكندي وسفيان هو ابن عيينة ولا أدري من أين له ذلك (قوله وضوءه للصلاة  
 غرر جلده) فيه التصريح بتأخير الرجلين في وضوء الغسل الى آخره وهو يخالف ظاهر رواية  
 عائشة ويمكن الجمع بينهما إما بحمل رواية عائشة على الجواز كما تقدم وإما بحمله على حالة أخرى  
 وبحسب اختلاف هاتين الحالتين اختلف نظر العلماء فذهب الجمهور الى استحباب تأخير غسل  
 الرجلين في الغسل وعن مالك أن كان المكان غير نظيف فالمستحب تأخيرهما والا فتقديم  
 وعند الشافعية في الأفضل قولان قال النووي أحدهما وأشهرهما واختارهما انه يكمل وضوءه  
 قال لان أكثر الروايات عن عائشة وميمونة كذلك انتهى كذا قال وليس في شيء من الروايات  
 عنهما التصريح بذلك بل هي إما مجملة كرواية تروى وضوءه للصلاة وأظاهرة في تأخيرهما  
 كرواية أبي معاوية المتقدمة وشاهدان من طريق أبي سلمة يوافقها أكثر الروايات عن ميمونة  
 أو صريحة في تأخيرهما كحديث الباب ورواهما مقدم في الحفظ والفقهاء على جميع من رواه عن  
 الاعشى وقول من قال انما غسل ذلك مرة لسان الجواز متعقب فان في رواية أبي جعد عن أبي معاوية  
 عن الاعشى ما يدل على المواظبة ولفتضة كان اذا اغتسل من الجنابة يبدأ بغسل يديه ثم يفرغ  
 يمينه على شماله فيغسل فرجه فذكر الحديث وفي آخره ثم يني فيغسل رجله قال القرطبي  
 الحكمة في تأخير غسل الرجلين ليحصل الافتتاح والاختتام بأعضاء الوضوء (قوله وغسل  
 فرجه) فيه تقديم وتأخير لان غسل الفرج كان قبل الوضوء اذا والا لا تقتضي الترتيب وقدين  
 ذلك ابن المبارك عن الثوري عند المصنف في باب الستر في الغسل فذكر أن لا يغسل البدن ثم غسل  
 الفرج ثم مسح يده بالماء ثم وضوءه غرر جلده وأتى به الدالة على الترتيب في جميع ذلك (قوله  
 هذه غسله) الاشارة الى الأفعال المذكورة والتقدير هذه صفة غسله والكسبي يني هذا غسله وهو

ظاهره وأشار الامام علي إلى ان هذه الجملة الأخيرة مدرجة من قول سالم بن أبي الجعد وان زائدة من  
 قدامة بين ذلك في روايته عن الاعمش واستدل البخاري بحديث ميمونة هذا على جواز تقريب  
 الوضوء وعلى استحباب الافراغ باليمين على الشمال للمغتفر من الماء لقوله في رواية أبي عوانة  
 وحفص وغيرهما ثم أفرغ يمينه على شماله وعلى مشروعية المضغطة والاستشاق في غسل  
 الجنابة لقوله فيها ثم تغمض واستنشق وغسل به الخنضة للقول بوجودهما وتعقب بأن الفعل  
 المجرد لا يدل على الوجوب الا اذا كان ما للمحمل تعلق به الوجوب وليس الامر هنا كذلك قاله ابن  
 دقيق العيد على استحباب مسح البدن بالتراب من الحائط أو الأرض لقوله في الروايات المذكورة  
 ثم ذلك يده الأرض أو بالحائط قال ابن دقيق العيد قد يؤخذ منه الاكتفاء بغسله واحدة  
 لازالة النجاسة والغسل من الجنابة لأن الأصل عدم التكرار وفيه خلاف انتهى وصحح النووي  
 وغيره انه يجزئ لكن لم يتعين في هذا الحديث أن ذلك كان لازالة النجاسة بل يحتمل أن يكون  
 للتطيق فلا يدل على الاكتفاء أو مادلك البدن الأرض فلمما لم يقه ليكون أنفي كما قال البخاري  
 وأبعد من استدلال به على نجاسة المني أو على نجاسة رطوبة الفرج لأن الغسل ليس مقصودا على  
 إزالة النجاسة وقوله في حديث الباب وما أصابه من أنى ليس بظاهر في النجاسة أيضا واستدل  
 به البخاري أيضا على ان الواجب في غسل الجنابة مرة واحدة وعلى ان من وضأ يمينه الغسل ثم  
 أكمل باقي أعضائه لا يشترط له تجديد الوضوء من غير حدث وعلى جواز نقض البدن من ماء  
 الغسل وكذا الوضوء وفيه حديث ضعيف أورده الرافعي وغيره ولفظه لا تنقضوا أي يدكم في  
 الوضوء فانها مراوح الشيطان قال ابن الصلاح لم أجده وتبعه النووي وقد أخرجه ابن حبان  
 في الضعفاء ابن أبي حاتم في العلل من حديث أبي هريرة ولو لم يعارضه هذا الحديث الصحيح لم يكن  
 صالحا لأن يحججه على استحباب التستر في الغسل ولو كان في البيت وقد عقد المصنف لكل  
 مسئلة بابا وأخرج هذا الحديث فيه لكن عفاة الطرق ومدارها على الاعمش وعند بعض الرواة  
 عنه ما ليس عند الآخر وقد جمعت فوائد هذا الباب وصرح في رواية حفص بن غياث عن  
 الاعمش بسماع الاعمش من سالم فامن تدليسه وفي الاسناد ثلاثة من التابعين على الولاية الاعمش  
 وسالم وكريب وصحبا ابن عباس وخالتهم ميمونة بنت الحارث وفي الحديث من القوائد أيضا  
 جواز الاستسقاء بأحضار ماء الغسل والوضوء لقوله في رواية حفص وغيره وضعت لرسول الله  
 صلى الله عليه وسلم غسلا وفي رواية عبد الواحد ما يقتل به وفيه خدمة الزوجات لأزواجهن  
 وفيه الصب باليمين على الشمال لغسل الفرج بها وفيه تقديم غسل الكفين على غسل الفرج لأن  
 ربه الاعتراق لتلايد خلهما في الماء وفيه ما له به يستقتر فاما اذا كان الماء في برق مثلا  
 فالأولى تقديم غسل الفرج لتوالي أعضاء الوضوء ولم يقع في شيء من طرق هذا الحديث التمهين  
 على مسح الرأس في هذا الوضوء ومسك به المالكية لقوله ان وضوء الغسل لا تمسح فيه الرأس بل  
 يكتفى عنه بغسله واستدل بعضهم بقوله في رواية أبي حنيفة وغيره فقاو له فواظم ياخذ على  
 كراهة التنشيف بعد الغسل ولا حاجة فيه لنها واقعة حال يتطرق اليها الاحتمال فيجوز أن يكون  
 عدم الاختلاص آخر لا يتعلق بكراهة التنشيف بل لا يرتبط بالطريقة ولكنه كان مستتبلا  
 غير ذلك قال المهلب يحتمل تركه الثوب لبقاء بركة الماء وللتواضع أولئني رآه في الثوب من حير

٢٥٠

تحفة

١٦٦٢

«(باب)» غسل الرجل مع امرأته «حدثنا آدم بن أبي إياس قال حدثنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت كنت اغتسل أنا والنبي صلى الله عليه وسلم من إناء واحد من قدح يقال له الفرق

أو سوح وقد وقع عند أحمد وإسحاق علي من روايته أبي عروبة في هذا الحديث عن الأعشى قال فذكر ذلك لأبراهيم النخعي فقال لا بأس بالتمديد ولما روي عنه يخافه أن يصير عادة وقال النخعي في شرحه في هذا الحديث دليل على أنه كان يتنشف ولولا ذلك لم تأنه بالتمديد وقال ابن دقيق العيد نقضه الماء يده يدل على أن لا كراهة في التنشف لأن كلامه منسأزلة وقال النووي اختلف أصحابنا فيه على خمسة أوجه أشهرها أن المستحب تركه وقيل مكروه وقيل مباح وقيل مستحب وقيل مكروه في الصنف مباح في الشتاء واستدل به على طهارة الماء المتقاطر من أعضاء المتطهر خلافاً لمن غلام الحنفية فقال بنحوه «(قوله)» غسل الرجل مع امرأته عن عروة) أي ابن الزبير كذا رواه أكثر أصحاب الزهري وخالفهم إبراهيم بن سعد فرواه عنه عن القاسم بن محمد أخرجه النسائي ورجح أبو زرعة الأول ويحتمل أن يكون الزهري شخناً فان الحديث محفوظ عن عروة والقاسم من طرق أخرى «(قوله)» أنا والنبي) يحتمل أن يكون مفعولاً معه ويحتمل أن يكون عطفاً على الضمير وهو من باب تغليب المتكلم على الغائب لكونها هي السبب في الاتصال فكأنهم أصل في الباب «(قوله)» من إناء واحد من قدح) من الأولى ابتداءً والثانية بيانية ويحتمل أن يكون قدح بدل من إناء يتكرر حرف الجر وقال ابن التين كان هذا الإناء من شبيهه وهو فتح الحجفة والموحدة كما تقدم توضيحه في صفة الوضوء من حديث عبد الله بن زيد وكان يستنده ما رواه الحاكم من طريق جاد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه ولفظه «ورمى شبيهه» «(قوله)» يقال له الفرق) ولما لم يكن الزهري هو الفرق ورواه في روايته من الخبايا أي بسبب الخبايا ولا يداود الطيالسي عن ابن أبي ذئب وذلك التقدير يومئذ يدي الفرق قال ابن التين الفرق يسكن الراء ورواه يفتحها وجوز بعضهم الأمرين وقال القتيبي وغيره هو الفتح وقال النووي الفتح أفصح وأشهر وزعم أبو الوليد الباجي أنه الصواب قال وليس كما قال بل هما لغتان (قلت) لعل مستند الباجي ما حكاه الزهري عن ثعلب وغيره الفرق الفتح والمحدثون يسكنونه وكلام العرب الفتح انتهى وقد حكى الأسكندر أبو زيد وابن دريد وغيرهما من أهل اللغة والنسائي في روايتهما الفتح والله أعلم وحكى ابن الأثير أن الفرق بالفتح ستة عشر رطلاً وبالإسكان مائة وعشرون رطلاً وهو غريب وأما مقداره فعند مسلم في آخر رواية ابن عينة عن الزهري في هذا الحديث قال سفيان يعني ابن عينة الفرق ثلاثة أصع قال النووي وكذلك قال الجاهلي وقيل الفرق صاعان لكن نقل أبو عبيد الاتفاق على أن الفرق ثلاثة أصع وعلى أن الفرق ستة عشر رطلاً وله برهان اتفاق أهل اللغة والافقار بعض الفقهاء من الحنفية وغيرهم أن الصاع ثمانية أرطال وعكوا إجماعاً روى عن مجاهد في هذا الحديث الاتي عن عائشة أنه حرز الأمانة ثمانية أرطال والصحيح الأول فان الحز لا يعارض به التعديداً أيضاً فلا يصح مجاهدان إلا أنه المذكور صاع فيعمل على اختلاف الأواني مع تقاربها ويؤيد كون الفرق ثلاثة أصع ما رواه ابن حبان من طريق عطاة عن عائشة بلفظ قدس ستة أفساط والقسط بكسر القاف وهو اتفاق أهل اللغة نصف صاع ولا اختلاف بينهم أن الفرق ستة عشر رطلاً فصاعاً ثمانية أرطال وثلاث وثلاثون نصف صاع فقال الصاع الذي له الغسل ثمانية أرطال والذي له الكفاية ثمانية أرطال وثلاث وهو ضعف ومباحث المتن تقدمت في باب وضوء الرجل مع امرأته واستدل به الداودي على جواز نظره إلى عورة امرأته وعكسه

ويؤيد دمارواه ابن حبان من طريق سليمان بن موسى انه مثل عن الرجل ينظر الى فرج امرأته فقال سالت عطاء فقال سألت عائشة فذكرت هذا الحديث بجمناوه هو نص في المسئلة والله اعلم  
**(قوله باب الفصل بالصاع)** أي بمل الصاع ونحوه أي ما يقاربه والصاع تقدم انه خمسة أرطال وثلاث برطل بقدا وهو على ما قال الرافعي وغيره مائة وثلاثون درهما ورج النوى انه مائة وعشرون وعشرون درهما واربعة اسباع درهم وقد بين الشيخ الموقف سبب الخلاف في ذلك فقال انه كان في الاصل مائة وعشرون وعشرين واربعة اسباع ثم زادوا فيه مثقالا لارادة جبر الكسر فصار مائة وثلاثين قال والعمل على الاول لانه هو الذي كان موجودا وقت تقدير العلماء **(قوله)** حدثنا عبد الله بن محمد هو الجعفي وعبد الصمد هو ابن عبد الوارث وأبو بكر بن حفص أي ابن عمر بن سعد بن أبي وقاص شارل شجته بأسلة وهو ابن عبد الرحمن بن عوف في كونه زهرا مدينا مشهورا بالكنية وقد قبل اسم كل منهما عبد الله **(قوله)** وأخو عائشة (زعم الداودي انه عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق وقال غيره هو أخوها الامها وهو الطفيل بن عبد الله ولا يصح واحد منهما الماروي مسلم من طريق معاذ والنسائي من طريق خالد بن الحرث وأبو عوانة من طريق يزيد بن هرون كلهم عن شعبة في هذا الحديث أنه أخوها من الرضاة قال النوري وجماعة انه عبد الله بن يزيد معتقد بن علي ما وقع في صحيح مسلم في الجنائز عن أبي قلابه بن عبد الله ابن يزيد رضيع عائشة عنها فذكر حديثا غير هذا ولم يبين عندي انه المراد هاتلنا لها أنا حرمن الرضاة وهو كثير بن عبد رضيع عائشة روى عنها أيضا وحديثه في الادب المفرد للبخاري وسنن أبي داود من طريق ابنه سعد بن كثير عنه وعبد الله بن يزيد بصري وكثير بن هبيد كوفي فيحصل ان يكون المسم هنا أحدهما ويحتمل ان يكون غيرهما والله أعلم **(قوله)** فذكرت بانها نوح بالجز والتنو بن صفة لانا في رواية كريمة نحوها بالنصب على انه نعت للعجور وباعتبار المحل أو بانها راعى **(قوله)** وبيننا وبينها حجاب قال القاضي عياض ظاهرا انها راعيا عليها في رؤسها وأعلى جسدها مما يحل نظره للمعمر لانها خالة أبي سلمة من الرضاة أرضعته أختها أم كلثوم وانما استرت أسافل بدنهما مما لا يحل للمعمر النظر اليه قال والام يكن لاغتسالها بمحضرتهما معني وفي فعل عائشة دلالة على استحباب التعليم بالفعل لانه أوقع في النفس ولما كان السؤال محتملا للكسفة والكسفة ثبت لهما ما يدل على الامر من معاملا الكسفة قبل الاقتصار على افاضة الماء واما الكسفة قبل اكفها بالصاع **(قوله)** قال أبو عبد الله أي البخاري المصنف (قال بن زيد هرون) هذا التعليق وصله أبو عوانة وأبو نعيم في مستخرجيهما **(قوله)** وهجن بالراي المجبة هو ابن أسود حديثه موصول عند الاسماعيلي وزاد في روايتهما من الجنابة وعندهما أفضال على رؤسها ثلاثا وكذا عند مسلم والنسائي **(قوله)** والجلدي بضم الجيم وتشديد الدال نسبة الى حدة ساحل مكة وكان أصله منها الكنية يمكن البصرة **(قوله)** قدر صاع بالكسر على الحكاية ويجوز النصب لما تقدم والمراد من الرايتين ان الاعتسال وقع على الصاع من الماء تقر بالاعتسالا **(قوله)** حدثنا عبد الله بن محمد هو الجعفي **(قوله)** حدثنا يحيى بن آدم قال أبو علي الجنابي ثبت لجميع الرواة الا لا يذرع الحموى فسقط من روايته يحيى بن آدم وهو وهم فلا يتصل السند الابه **(قوله)** زهير هو ابن مها وفيه أبو اسحق هو السدي وأبو جعفر هو محمد بن علي بن الحسين بن علي

\* (باب) الفصل بالصاع

ونحوه حدثنا عبد الله

تغ ابن محمد قال حدثني

عبد الصمد قال حدثني

شعبة قال حدثني أبو بكر بن

حفص قال سمعت أبا سلة

يقول دخلت أنا وأخو عائشة

على عائشة فسألتها أخوها

عن غسل النبي صلى الله

عليه وسلم فذكرت بانها نوح

من صاع فأعنتت وأفاضت

على رؤسها وبيننا وبينها

حجاب قال أبو عبد الله قال

يزيد بن هرون وهجن والجلدي

عن شعبة قدر صاع حدثنا

عبد الله بن محمد قال حدثنا

يحيى بن آدم قال حدثنا زهير



٢٥٢

م

تحفة

٥٢٨٠

عن أبي اسحق قال حدثنا  
أبو جعفر أنه كان عند جابر  
ابن عبد الله هو وأبو جعفر  
قوم فسألوه عن الفسل فقال  
بكتفك صاع فقال رجل  
ما بكفني فقال جابر كان  
يكفي من هو وأني منك شهرا  
وغيره منك ثم أنشأ في ثوب  
\* حدثنا أبو نعيم قال حدثنا  
ابن عينة عن عمرو عن جابر  
ابن زيد عن ابن عباس أن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
ومعونه كانا يفتسلان من  
اناء واحد قال أبو عبد الله  
كان ابن عينة يقول أخبرنا  
عن ابن عباس عن معونة  
والصحيح مارواه أبو نعيم  
\* (باب) \* من أقاض على  
رأسه ثلاثا \* حدثنا أبو نعيم  
قال حدثنا شهر بن أبي  
اسحق قال حدثني سليمان  
ابن صرد قال حدثني جبير  
ابن مطعم

٢٥٤

م د س ق

تحفة

٢١٨٦

ابن أبي طالب المعروف بالباقر **(قوله هو وأبو)** أي على بن الحسين (وعنده) أي عند جابر **(قوله)**  
**(قوم)** كذا في النسخ التي رقت عليها من التجارى ووقع في العمدته وعنده قومه زيادة الهاء  
وجعلها شراحهما ضمير أبو جعفر جابر وفيه ما فيه وليست هذه الرواية في مسلم أصلا وذلك وارد  
أيضا على قوله أنه يخرج التلق **(قوله فسألوه عن الفسل)** أفاد اسحق بن راهويه في مسنده أن  
متولى السؤال هو أبو جعفر الراوى فأخرج من طريق جعفر بن محمد عن أبيه قال سألت جابرا  
عن غسل الجنابة وبين التمسك في روايته سبب السؤال فأخرج من طريق أبي الاحوص عن  
أبي اسحق عن أبي جعفر قال غمينا في الفسل عند جابر فكان أبو جعفر يولى السؤال ونسب  
السؤال في هذه الرواية إلى الجميع مجازا قصد هم ذلك ولهذا أفرد جابر الجواب فقال يكفك  
وهو يفتح أوله وسياقه من يدل هذا الموضوع في الباب الذي يليه **(قوله فقال رجل)** زاد الاسماعيلي  
منهم أى من القوم وهذا يؤيد ما ثبت في رواياتنا أن هذا القائل هو الحسن بن محمد بن علي بن أبي  
طالب الذي يعرف بأبو الهخنة كاجر منه صاحب العمدة وليس هو من قوم جابر لأنه هاشمي  
وجابر أنصاري **(قوله أوفى)** يحتمل الصفة والمقدار أى أطول وأكثر **(قوله وخبر منك)** بالرفع  
عطف على أوفى الخبر به عن هو وفي رواية الأصلية أو خبرا بالتصبع عطف على الموصول **(قوله ثم)**  
**(أمنأ)** فاعل أمناه جابر كساقى ذلك واخضع من فعله في كتاب الصلاة ولا التفات إلى من جعله من  
مقوله والقاعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي هذا الحديث بيان ما كان عليه السلف من  
الاحتياج بإفعال النبي صلى الله عليه وسلم والاتقاد إلى ذلك وفيه جواز الرد بغيره على من  
يمارى بغيره لا أقصد إلا إيضاح الحق وتحذير السامعين من مثل ذلك وفيه كراهية التطنع  
والإسراف في الماء **(قوله عن عمرو)** هو ابن دينار في مسند الحمدي حدثنا سفيان ثأمر وأنا  
أبو الشعثاء وهو جابر بن زيد المذکور **(قوله قال أبو عبد الله)** هو المصنف **(قوله كان ابن)**  
**هشيم)** كذا رواه عنه أكثر الرواة وأما رواه عنه كما قال أبو نعيم من سمع منه قديما وأما خارج  
التجارى رواية أبي نعيم جربا على قاعدة المحدثين لأن من جملة المرتجعات عندهم قدم السماع  
لأنها مظنة قوة حفظ الشيخ ولو رواية الآخر من جهة أخرى من وجوه الترجيع وهي كونهم  
أكثر عددا ولازمة للسفيان ورجحها الاسماعيلي من جهة أخرى من حيث المعنى وهي كون  
ابن عباس لا يطلع على النبي صلى الله عليه وسلم في حالة اغتساله مع معونة فدل على أنه أخذ  
عنها وقد أخرج الرواية المذكورة الشافعي والجلدي وابن أبي عمير وابن أبي شيبة وغيرهم في  
مسائدهم عن سفيان ومسلم والتساق وغيرهما من طريقه ويستفاد من هذا البحث أن التجارى  
لا يرى التسوية بين عن فلان وبين فلانا وفي ذلك بحث يطول ذكره وقد حققته فيما كتبه  
على كتاب ابن الصلاح وأدعى بعض الشارحين أن حديث معونة هذا المناسخة بالترجمة لا تلي  
بذكره بقدر الانا في الجواب أن ذلك يستفاد من مقدمة أخرى وهي أن أولئك كانت صفارا كما  
صرح به الشافعي في عدة مواضع فيدخل هذا الحديث تحت قوله وفقوه أى نحو الصاع أو يحمل  
المطلق فيه على المقيّد في حديث عائشة وهو الفرق لكون كل منهما مازو حلة واغتسل معه  
فيكون حصّة كل منهما أرز من صاع فيدخل تحت الترجمة بالتقريب والله أعلم **(قوله)**  
**باب** من أقاض على رأسه ثلاثا \* تقدم حديث معونة وعائشة في ذلك **(قوله حدثنا زهير)**

هو ابن معاوية الجعفي وقد علا عنه في هذا الاستناد ونزل في الباب الذي قبله وأبو إسحق هو  
 السبيعي أيضا وسلمان بن صرد خراي وهو من أفاضل الصحابة وأبو هضم المهمله وفتح الراء وشيخه  
 من مشاهير الصحابة نفسه رواية الاقران **(قوله أما أنا فافض)** بضم الهمزة وقسم أما مخذوف  
 وقد ذكر أبو نعيم في المستخرج حسيه من هذا الوجه وأوله عنده ذكر وأعد النبي صلى الله عليه وسلم  
 الفيل من الجنابة فذكره لمسلم من طريق أبي الاحوص عن أبي إسحق بخاروفي الفيل عند  
 النبي صلى الله عليه وسلم فقتل بعض القوم أما أنا فأغسل رأسي بكذا وكذا فذكر الحديث وهذا  
 هو القسم المخذوف ودل قوله ثلاثا على ان المراد بكذا وكذا أكثر من ذلك ولمسلم من وجه آخر  
 ان الذين سألوا عن ذلك هم وقد تنقف والسيق مشعر بأنه صلى الله عليه وسلم كان لا يسهض  
 الا ثلاثا وهي محملة لان تكون التكرار محتملة لان تكون للتوزيع على جميع البدن لكن  
 حديث جابر في آخر الباب بقوى الاحتمال الاول وسند كرامه **(قوله كلتمها)** كذا الاكثر  
 ولكن شيهي كلاهما وحكي ابن التين ان في بعض الروايات كلتا هما وهي مخرجة على من راها  
 تشهد ويرى ان التثنية لا تتغير كقوله **(قد بلغنا في المحدثات)** وهكذا القول في رواية الشيخيهي  
 وهو مذهب الفراء في كذا خلا للصرميين ويمكن أن يخرج الرفع فيما على القطع **(قوله حديثي)**  
 ولا أصلي حدثنا **(محمد بن بشار)** هو بن دار كاصرح به الاسماعيلي في روايته حيث أخرجه عن  
 الحسن بن سفيان وغيره عنه وأبو الهجدة وتقبل المجمل به لا خلاف وليس في الصحيحين بهذه  
 الصورة غيره فآله أو على الجنابي وجاعة بعده وغفل بعض المتأخرين فضطه بمناووسن مهمله  
 وانما ثبت علمه ثلاثا بقرينه فآله لا يخفى على من له أدنى عمارسة في هذا الشأن **(قوله بخول)** بكسر  
 أوله واسكان المجمل وبوزن محمد أيضا وهذا الوجهان في رواية أبي ذر الاول لا كذا الثاني لابن  
 عساکر وليس في البخاري سوى هذا الحديث ومحمد بن علي شيخه هو أبو جعفر المعروف بالباقر  
**(قوله بضرغ)** بضم أوله **(قوله ثلاثا)** أي غرفات زاد الاسماعيلي قال شعبة أظنه من غسل الجنابة  
 وفيه وقال رجل من بني هاشم ان شعري كثير فقال جابر شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم كان  
 أكثر من شعرك وأطيب **(قوله حديثنا معمر)** باسكان العين في أكثر الروايات وبه جزم المزي وفي  
 رواية القاسمي ووزن محمد وبه جزم الحاكم وليس له أيضا في البخاري غيره هذا الحديث وقد نسب  
 الى جده سام فيقال معمر بن سام وهو بالمهملة وتخفيف الميم **(قوله ابن عك)** فيه نحو رواه ابن  
 عم والد علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب والحنيفة كانت زوج علي بن أبي طالب تزوجها بعد  
 فاطمة رضي الله عنها فولدت له محمدا فاشهر بالنسبة اليها وقرول جابر آثاني يشعر بان سؤال الحسن  
 ابن محمد كان في غيبة أبي جعفر فهو غير سؤال أبي جعفر الذي تقدم في الباب قبله لان ذلك كان عن  
 الكعبة كما أشعر بذلك قوله في الجواب يكفك صاع واحد ان الكيفية وهو ظاهر من قوله كيف  
 النفس ولكن الحسن بن محمد في المسئلتين جميعا هو المنازع لمبار في ذلك فقال في جواب الكعبة  
 ما يكفي أي الصاع ولم يعمل وقال في جواب الكيفية اني كثير الشعر رأى فاحتاج الى أكثر من  
 ثلاث غرفات فقال له جابر في جواب الكيفية كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر شعرا منك  
 وأطيب أي واكتفي بالثلاث فانتقصي ان الانتفاء يحصل بهما وقال في جواب الكيفية ما تقدم  
 وناسد كالحيرة لان طلب الازدياد من الماء يلحظ فيه التحري في اصال الماء الى جميع الجسد

٢٥٥  
 سن  
 تحفة  
 ٢٦٤٢

قال قال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم أما أنا  
 فأفرض على رأسي ثلاثا  
 وأشار بيده كتيهما  
 \* حديثي محمد بن بشار قال  
 حدثنا غندر قال حدثنا  
 شعبة عن محمّل بن راشد  
 عن محمد بن علي عن جابر بن  
 عبد الله قال كان النبي صلى  
 الله عليه وسلم يفرغ على  
 رأسه ثلاثا \* حدثنا أبو  
 نعيم قال حدثنا معمر بن  
 يحيى بن سام قال حدثني  
 أبو جعفر قال قال جابر  
 آثاني ابن عك بعرض  
 بالحسن بن محمد بن الحنفية  
 قال كيف غسل من الجنابة

٢٥٦  
 تحفة  
 ٢٦٤٢

وكان صلى الله عليه وسلم سيد الورعين وأتقى الناس لله وأعلمهم به وقد أكتفى بالصاع فأشار جابر  
 إلى ابن الزباد على ما أكتفى به قطع قد يكون مثاره الوسوسة فلا يلتفت إليه (قوله ثلاث اكف)  
 وفي رواية كريمة ثلاثه أكف وجهي كفو والكف ذكر وتؤنس والمراد أنه يأخذ في كل مرة  
 كفتين ويدل على ذلك رواية إسحق بن راهويه من طريق الحسن بن صالح عن جعفر بن محمد عن  
 أبيه قال في آخر الحديث وبسط يديه ويؤيده حديث جبير بن مطعم الذي في أول الباب والكف  
 اسم جنس فيجمل على الاثنين ويحتمل أن تكون هذه الغرفات الثلاث للتكرار ويحتمل أن يكون  
 لكل جهة من الرأس غرفة كما سماه في حديث القاسم بن محمد عن عائشة قريسا (قوله  
 باب الغسل مرة واحدة) قال ابن بطال يستفاد ذلك من قوله ثم أفاض على جسده لأنه  
 لم يقيد بعد فيجعل على أقل ما يسمى وهو المرة الواحدة لأن الأصل عدم الزيادة عليها (قوله حديثنا  
 عبد الواحد) هو ابن زياد وباقي الأسناد والمتن تقدم في باب الوضوء قبل الغسل (قوله في هذه  
 الرواية (فغسل يده) ولكن سمى يديه (مرتين أو ثلاثا) الشك من الأعمش كما ساق في رواية أبي  
 عوانة عنه وغسل الكرماني فقال الشك من ميمونة (قوله ماذا كره) هو جمع ذكر على غير قاس  
 وقيل واحد مذكروا كنههم فرقا بين العضوين خلاف الآتي قال الأخفش هو من الجمع الذي  
 لا واحد له وقيل واحد مذكروا قال ابن خروف إنما جمعه مع أنه ليس في الجسد إلا واحد بالنظر  
 إلى ما يتصل به وأطلق على الكل اسم فكأنه جعل كل جزء من المجموع كالد في حكم الغسل  
 (قوله باب من بدأ بالجلاب أو الطيب عند الغسل) مطابقة هذه الترجمة لحديث الباب  
 أشكل أمر هافق عبدنا على جماعة من الأئمة فهم من نسب البخاري فيها إلى الوهم ومنهم من  
 ضبط لفظ الجلاب على غير المعروف في الرواية لتجبه المطابقة ومنهم من تكلف لها توجيها من غير  
 تغيير فأما الطائفة الأولى فأولهم الأسماعيلي فإنه قال في مستخرجهم رحم الله أباعبد الله يعني  
 البخاري من ذا الذي يسلم من الغلط سبق إلى قلبه أن الجلاب طيب وأي معنى للطيب عند  
 الاعتسال قبل الغسل وإنما الجلاب إناؤه هو ما يحلب فيه يسمى جلابة وحملا قال وفي تأمل طرق  
 هذا الحديث بيان ذلك حيث جاء فيه كان يغتسل من جلابة انتهى وهي رواية ابن خزيمة وابن  
 حبان أيضا وقال الخطابي في شرح أبي داود الجلاب إناؤه يسع قدر حلب ناقة قال وقد ذكره  
 البخاري وتأوله على استعمال الطيب في الطهور وأحسبه نوهه أنه أراده المحلب الذي يستعمل  
 في غسل الأيدي وليس الجلاب من الطيب في شيء وإنما هو ما فسرت لك قال وقال الشاعر  
 صاح هل ريت أو سمعت براع \* رفق الضرع ما فرى في الجلاب  
 وتبع الخطابي ابن خروف في المنالعين وابن الجوزي وجماعة وأما الطائفة الثانية فأولهم الأزهري  
 قال في التهذيب الجلاب في هذا الحديث ضبطه جماعة بالمهمله واللام المنخفضة أي ما يحلب  
 فيه كالجب ففعضوه وإنما هو الجلاب بضم الجيم وتشديد اللام وهو ماء أو ردقاسي معرب وقد  
 أنكر جماعة على الأزهري هذا من جهة أن المعروف في الرواية بالمهمله والتخفيف ومن جهة  
 المعنى أيضا قال ابن الأثير لأن الطيب لا يستعمل بعد الغسل ألين منه قبله وأولى لأنه إذا بدأ به  
 ثم اغتسل أذهب الماء وقال الحمدي في الكلام على غريب الصحاح ضم مسلم هذا الحديث مع  
 حديث الفرق وحديث قدر الصاع في موضع واحد فكأنه تأوله على الإناؤه وأما البخاري

فقلت كان النبي صلى الله  
 عليه وسلم يأخذ ثلاثه  
 أكفو فيفيضها على رأسه  
 ثم يفيض على سائر جسده  
 فقال الحسن في رجل  
 كثير الشعر فقلت كان النبي  
 صلى الله عليه وسلم أكثر  
 منك شعرا (باب) الغسل  
 مرة واحدة حدثنا موسى  
 قال حدثنا عبد الواحد  
 عن الأعمش عن سالم بن أبي  
 الجعد عن كريب عن ابن  
 عباس قال قالت ميمونة  
 وضعت للنبي صلى الله عليه  
 وسلم ماء للغسل فغسل يده  
 مرتين أو ثلاثا ثم أفرغ  
 على شأه فغسل مذا كره ثم  
 مسح يديه بالارض ثم مضض  
 واستنشق وغسل وجهه  
 ويديه ثم أفاض على جسده  
 ثم تحول من مكانه فغسل  
 قدميه (باب) من بدأ  
 بالجلاب أو الطيب عند  
 الغسل حدثنا محمد بن المنذر  
 قال حدثنا أبو عاصم عن  
 حفظة عن القاسم عن  
 عائشة قالت كان النبي صلى  
 الله عليه وسلم إذا اغتسل  
 من الجنابة دعا ثشي فهو  
 الجلاب فأخذ بكفه فبدأ  
 بشق رأسه الأيمن ثم الأيسر  
 فقال بهما على رأسه

فربما ظن أنه تأوله على أنه نوع من الطب يكون قبل الغسل لأنه لم يذكر في الترجمة غيره هذا الحديث انتهى فجعل الحديث كون البخاري أراد ذلك احتمالا أي ويحتمل أنه أراد غير ذلك لكن لم يفسح به وقال القاضي عياض الحلاب والحلب بكسر الميم أناء يملؤه قدر حلب الناقة وقيل المراد أنى في هذا الحديث محلب الطبيب وهو يفتح الميم قال وترجمة البخاري تدل على أنه التفت إلى التأويلين قال وقد رواه بعضهم في غير الصحيحين الحلاب بضم الحيم ونشيد اللام بشير إلى ما قاله الأزهرى وقال النووي قد أنكر أبو عبد الله الهروي على الأزهرى ما قاله وقال القرطبي الحلاب بكسر المهملة لا يصح غيرها وقد فهم من ظنه من الطبيب وكذا من قاله بضم الجيم انتهى وأما الطائفة الثالثة فقال الحب الطبري لم يرد البخاري بقوله الطبيب ماله عرف طبيب وإنما أراد تطيب البدن بالزالة ما فيه من وسخ ودرن ونجاسة إن كانت وإنما أراد بالحلاب الاناء الذي يقتل منه بدأ به فيوضع فيه ماء الغسل قال وأقوى قوله أ الطبيب بمعنى الواو وكذا ثبت في بعض الروايات كذا كره الحديث ومحصل ما ذكره أنه يجعله على اعداد ماء الغسل ثم الشرع في التنظيف قبل الشرع وفي الغسل وفي الحديث البدأة بشق الرأس لكونها أكثر شعثا من بقية البدن من أحل الشرع وقيل يحتمل أن يكون البخاري أراد الإشارة إلى ما روى عن ابن مسعود أنه كان يغسل رأسه بمطعمي ويكتفي بذلك في غسل الجنابة كما أخرجه ابن أبي شيبة وغيره عنه ورواه أبو داود ومروان بن عائشة بأسناد ضعيف فكذا يقال دل هذا الحديث على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستعمل الماء في غسل الجنابة ولم يثبت أنه كان يقدم على ذلك شأما ينقي البدن كالسدرة وغيره ويقوى ذلك ما في معظم الروايات بالحلاب أو الطبيب فقوله أو بدل على أن الطبيب قسم الحلاب فيجعل على أنه من غير جنسه وجميع من اعترض عليه جملة على أنه من جنسه فلذلك أشكل عليهم والمراد بالحلاب على هذا الماء الذي في الحلاب فأطلق على الحال اسم المحل مجازا وقال الكرماني يحتمل أن يكون أراد بالحلاب الاناء الذي فيه الطبيب فالعنى بدأة بقطب ظرف الطبيب وتارة بقطب نفس الطبيب فدل حديث الباب على الأول دون الثاني انتهى وهو مستقدم كلام ابن بطال فانه قال بعد حكايته لكلام الخطابي وأعلن البخاري جعل الحلاب في هذه الترجمة نصير بأمن الطبيب قال فان كان ظن ذلك فقد فهم وإنما الحلاب الاناء الذي كان فيه طبيب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي كان يستعمله عند الغسل قال وفي الحديث الحوض على استعمال الطبيب عند الغسل تأسي بالنبي صلى الله عليه وسلم انتهى كلامه فكذا جعل قوله في الحديث فأخذ بكفه أي من الطبيب الذي في الاناء فبدأ بشق رأسه الأيمن أي فطيه إلى آخره وحصله أن الثقة المذكورة في الحديث صفة التطيب لا الاعتسال وهو فوجيه حسن بالنسبة لظاهر لفظ الرواية التي ساقها البخاري لكن من تأمل طرق الحديث كما قال الأمام علي عرف أن الصفة المذكورة للغسل لا للتطيب فروى الأمام علي من طريق مكى بن إبراهيم عن حفظة في هذا الحديث كان يغتسل بقدح بدل قوله بحلاب وزاد فيه كان يغسل يديه ثم يغسل وجهه ثم يقول بده ثلاث غرف الحديث والجوزقي من طريق جردان السلي عن أبي عاصم اغتسل فاني بحلاب فتسل شق رأسه الأيمن الحديث فقوله اغتسل ويغسل يدل على أنها إياه الماء لا إياه الطبيب وأما رواية الأمام علي من طريق شداد عن أبي عاصم بلفظ كان إذا أراد أن يغتسل من الجنابة دعا

بشيء من الحلاب فاخذ بكفه فبدأ بالشق الايمن ثم الايسر ثم أخذ بكفه ماء فأفرغ على رأسه  
 فاولا قوله ماء لا يمكن حمله على التطيب قبل الغسل لكن رواه أبو عوانة في صحيحه عن يزيد بن سنان  
 عن أبي عاصم بألفظ كان يغتسل من حلاب فأخذ غرفة بكفه فمضغها على شقه الايمن ثم الايسر  
 كذلك فقوله يغتسل وقوله غرفة أيضا معاذيل على أنه اناء الماء وفي رواية لابن حبان والبيهقي ثم  
 يصب على شق رأسه الايمن والتطيب لا يعبر عنه بالصبي فلهذا كله بعد تأويل من حمله على التطيب  
 ورأيت عن بعضهم ولا أحفظه الا أن المراد بالتطيب في الترجمة الإشارة الى حديث عائشة  
 أنها كانت تطيب النبي صلى الله عليه وسلم عند الأحرار قال والغسل من سنن الأحرار وكان  
 الطيب حصل عند الغسل فأشار البخاري هنا الى أن ذلك لم يكن مستمرا من عادته انتهى وبقوله  
 تبويب البخاري بعد ذلك بسبعة أبواب باب من تطيب ثم اغتسل وفي أثر الطيب ثم ساق حديث  
 عائشة الطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم طاف في نسائه ثم أصبح محرما وفي رواية بعدها  
 كانت انظر الى ويص الطيب أي لمعانه في مفرقه صلى الله عليه وسلم وهو محرر وفي رواية أخرى  
 عنده قبيل هذا الباب ثم أصبح محرما ينضع طيبا فاستنط الغتسل بعد التطيب من قولها ثم  
 طاف على نسائه لانه كتابه عن الجماع ومن لازمه الغتسل فعرف أنه اغتسل بعد أن تطيب وفي  
 أثر الطيب بعد الغسل أكثر لانه كان صلى الله عليه وسلم يحب الطيب ويكثر منه فعلى هذا فقوله  
 هنا من بدأ الحلاب أي اناء الماء الذي للغسل فاستدعي به لأجل الغسل أو من بدأ بالطيب عند  
 ارادة الغسل فالترجمة متروكة بين الأمرين فدل حديث الباب على مداومته على البدأة بالغسل  
 وأما التطيب بعده فعرف من شأنه وأما البدأة بالطيب قبل الغسل فبالإشارة الى الحديث الذي  
 ذكرناه وهذا أحسن الأجوبة عندي وألقها تصرفت البخاري والله أعلم وعرف من هذا أن  
 قول الاسماعيلي وأي معنى للطيب عند الغسل معتبر وكذا قول ابن الاثير الذي تقدم وفي كلام  
 غيره مما تقدم مؤاخذات لم تعرض لها لظهورها والله الهادي للصواب (تكميل) أبو عاصم  
 المذكور في الاسناد هو النزيل وهو من كبار شيوخ البخاري وقد أكثر عنه في هذا الكتاب لكنه  
 نزل في هذا الاسناد فادخل بنه وبينه واسطة وحفظه هو ابن أبي سفيان الجمحي والقاسم هو ابن  
 محمد بن أبي بكر وقوله كان اذا اغتسل أي اذا أراد أن يغتسل ثمانين من رواية الاسماعيلي وقوله  
 دعا أي طلب وقوله نحو الحلاب أي اناء قريب من الاناء الذي يسمى الحلاب وقد وصفه أبو عاصم  
 بأنه أقل من شربة شبر أخرجه أبو عوانة في صحيحه عنه وفي رواية لابن حبان وأشار أبو عاصم  
 بكفه فكانه حلق شبره يصف به دوره الاعلى وفي رواية للبيهقي كقدر كوز نزع ثمانية ارباط  
 وزاد في روايته لهذا الحديث عن محمد بن المنثري أيضا بهذا الاسناد بعد قوله الايسر ثم أخذ  
 بكفه فقال بهما على رأسه فأشار بقوله أخذ بكفه الى الترفعة الثالثة كما صرح به رواية أبي  
 عوانة وقوله بكفه وقع في رواية الكشمي بكفه بالثنية وقوله على وسط رأسه هو بفتح السين  
 قال الجوهرى كل موضع صلح فيه بين فهو وسط بالكون وان لم يصلح فهو بالجرى ك في الحديث  
 استحباب البدأة بالماء من في التطهر وبذلك ترجم عليه ابن خزيمة والبيهقي وفيه الاجتزاء بالغسل  
 بثلاث غرفا وتترجم على ذلك ابن حبان وسند كالكلام على قوله فقال بهما في الباب الذي بعده  
 ان شاء الله تعالى **باب المضمضة والاستنشق في الجنابة** أي في غسل الجنابة

\* (باب) \* المضمضة  
 والاستنشق في الجنابة



قال أخبرنا أفلح عن القاسم  
عن عائشة قالت كنت  
أغتسل أنا والنبي صلى الله  
عليه وسلم من ماء واحد **تحفة**  
تختلف أيدينا فيه **ح** حدثنا  
مسدد قال حدثنا جاد عن  
هشام عن أبيه عن عائشة  
قالت كان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم إذا اغتسل من  
الحناء غسل يده **ح** حدثنا  
أبو الوليد قال حدثنا شعبة  
عن أبي بكر بن حفص عن  
عروة عن عائشة كنت **تحفة**  
أغتسل أنا والنبي صلى الله  
عليه وسلم من ماء واحد من  
حناء وعن عبد الرحمن بن  
القاسم عن أبيه عن عائشة  
منه **ح** حدثنا أبو الوليد  
حدثنا شعبة عن عبد الله بن  
عبد الله بن جبر قال سمعت  
أنس بن مالك يقول كان  
النبي صلى الله عليه وسلم  
والمرأة من نساء يفتسلان  
من ماء واحد زاد مسلم

مسلم ابن قيس **قوله** حدثنا **و** ولكن عمة أخبرنا أفلح وهو ابن جندب كاهن واه مسلم ولم يخرج البخاري  
عن أفلح بن سعيد شأ القاسم هو ابن محمد وقد تقدم هذا المتن في باب غسل الرجل مع امرأته  
من طريق آخر مع مقابرة في آخره زاد مسلم في آخره من الحناء أي لاجل الحناء ولا في عوانة  
وابن حبان من طريق ابن وهب عن أفلح أنه سمع القاسم يقول سمعت عائشة فذكره زاد فيه وتلقي  
بعد قوله تختلف أيدينا فيه وللإجماع على من طريق إسحق بن سليمان عن أفلح تختلف فيه أيدينا  
يعني حتى تلتقي وللبعض من طريقه تختلف أيدينا فيه يعني وتلقي وهذا يشعريان قوله وتلقي  
مدرج وسأني في باب تحليل الشعر من وجه آخر عنها كأنه نقل من أنا واحد فتعريف منه جميعا  
فعل الراوي قال وتلقي بالمعنى ومعنى تختلف أنه كان يفتري تارة قبلها وتفتري هي تارة قبله  
ولمسلم من طريق معاذة عن عائشة فبادرني حتى أقول دع على زاد النسائي وأبدره حتى يقول  
دع على وفي هذا الحديث جواز إغتراف الحنف من الماء القليل وأن ذلك لا يمنع من الطهر بذلك  
الماء ولا يما يفضل منه بدل على أن النبي عن أنعماص الحنف في الماء الدائم إغماها للترتبه  
كرهية أن يستقر لا لكونه يصير نجسا بانغماس الحنف فيه لأنه لا فرق بين جمع بدن الحنف  
وبين عضو من أعضائه وأما وجه الاستدلال به للترجعة فلأن الحنف لما حازله أن يدخل بدف  
الأناء لا يفتري به قبل ارتفاع حدة تلمس الفل كافي حديث الباب دل على أن الأمر بفعل  
يدخل إداخلها ليس الأمر يرجع إلى الحنافة بل إلى ما عليه يكون يدم من نجاسة متبقية أو منظوفة  
**قوله** حدثنا مسدد قال حدثنا جاد **و** هو ابن زيد ولم يسمع من جاد بن سلمة وهشام هو ابن عروة  
**قوله** غسل يده **و** هكذا أرزده مختصرا وقد أخرجه أبو داود وأما عن مسدد بهذا السند لكن قال  
يديه بالثنية وزاد يصيب على يده أي من الأناء فيغسل فرجه يفرغ على شلاله ثم يترصا وضوءه  
للصلاة الحديث وهكذا أخرجه الإجماع على من طرق عن جاد بن زيد وسيأتي نحوه من وجوه آخر  
عن هشام في باب تحليل الشعر قال المذهب حمل البخاري أحاديث الباب التي لم يذكر فيها غسل  
البدن قبل إداخلها على حال تنقن نظافة البدن وحديث هشام يعني هذا على ما إذا خشي أن  
يكون علق به شيء فاستعمل من اختلاف الحديثين ما جمع بينهما ونقي التعارض عنهما انتهى  
ويمكن أن يحمل الفعل على التدب والترلك على الجواز أو يقال حديث الترك مطلق وحديث  
الفعل مقيد بفعل المطلق على القيد لأن في رواية الفعل زيادة لم تذكر في الأخرى **قوله** حدثنا  
أبو الوليد **و** هو الطيالسي **قوله** من حنائه **و** والكشمة من الحنافة أي لاجل الحنافة **قوله** وعن  
عبد الرحمن بن القاسم **و** هو مطوق على قوله شعبة عن أبي بكر بن حفص فلتشعة فيه اسنادان  
إلى عائشة حديث أحد شخصيه عن عروة والآخر عن القاسم وقد وهم من زعم أن رواية عبد  
الرحمن معلة وقد أخرجهما أبو نعيم والبيهقي من طريق أبي الوليد الاسنادين وقالوا أخرجه  
البخاري عن أبي الوليد الاسنادين جميعا وكذا قال أبو مسعود وغيره في الأطراف **قوله** مثله أي  
مثل المتن المذكور ولا يصح بحمله زيادة نحو حديثه في أوله **قوله** حدثنا أبو الوليد **و** هو الطيالسي  
أيضا وهذا السند ثالثه عن شعبة أيضا في هذا المتن لكن من طريق يحيى آخر وهذا  
الاسناد يصح تقدمه لثانيه في باب علامة الإيمان **قوله** والمرأة يجوز فيه الرفع على اللفظ  
والنصب على المعية واللام فيها للجنس **قوله** زاد مسلم **و** هو ابن إبراهيم وهو من شيوخ البخاري

ووهب عن شعبة من الجنابة \* (باب) \* تفريق الغسل والوضوء \* يذكر عن ابن عمر أنه غسل قدميه بعد ما جف

وضوءه \* حدثنا محمد

ابن محبوب قال حدثنا عبد

الواحد قال حدثنا الأعشى

عن سالم بن أبي الجعد عن

كريب مولى ابن عباس عن

ابن عباس قال قالت ميمونة

وضعت لرسول الله صلى

الله عليه وسلم ماء يغتسل به

فأفرغ على يديه فغسلهما

مرتين أو ثلاثاً ثم أفرغ

بيمنه على شماله فغسل

مداً تكبره ثم ذلك في الأرض

ثم تمضمض واستنشق ثم

غسل وجهه ويديه وغسل

رأسه ثلاثاً ثم أفرغ على

جسده ثم تيمم من مقامه

فغسل قدميه \* (باب) \*

من أفرغ يمينه على شماله في

الغسل \* حدثنا موسى بن

إسماعيل حدثنا أبو عوانة قال

حدثنا الأعشى عن سالم بن

أبي الجعد عن كريب مولى

ابن عباس عن ابن عباس

عن ميمونة بنت الحارث قالت

وضعت لرسول الله صلى الله

عليه وسلم غسلًا وسترته

فصب على يديه فغسلها مرة

أمر من قال سليمان لأدري

أذكر الثالثة أم لا ثم أفرغ

بيمنه على شماله فغسل فرجه

ثم ذلك بيده الأرض أو الحائط

ثم تمضمض واستنشق وغسل

وجهه ويديه وغسل رأسه

ثم صب على جسده ثم تيمم

فغسل قدميه فناولته خرقة فقال بيده هكذا

(قوله ووهب) زاد الأصل في وأول الوقت ابن جرير ابن حازم وبذلك جزم أبو نعيم وغيره ووقع في رواية أبي ذر ووهب بالصغير وأظنه وهما فان الحديث وجد بعد تتبع كثير من روايه ووهب بن جرير ولم نجد من روايه ووهب بن خالد ووهب بن جرير من الرواة عن شعبة وأما ووهب فهومن أقرانه ومراة البخاري أن مسلم بن إبراهيم ووهب بن جرير رواه هذا الحديث عن شعبة بهذا الاسناد الذي رواه عنه أبو الوليد فزاد في آخره من الجنابة وقد أخرجه الاسماعلي من رواية ووهب بن جرير بدون هذه الزيادة والله أعلم (قوله يا) تفريق الغسل والوضوء أي جواز وهو قول الشافعي في الجديد واحتج به أن الله تعالى أمر بغير غسل أعضائه فغن غسلا ففقد أي بما وجب عليه فرقه أو نسقها ثم أبدل ذلك بفعل ابن عمر وبذلك قال ابن المسيب وعطاء وجاعة وقال ربيعة ومالك ثم تعمد ذلك فعله الإعادة ومن نسي فلا عزم مالك أن قرب التفريق بين وان طال أعاد وقال قتادة والارزاع لا يبعد إلا أن جف وأجازه النخعي مطلقا في الغسل دون الوضوء كرجع ذلك ابن المنذر وقال ليس مع من جعل الحذف حدثا لذلك حجة وقال الطحاوي الحذف ليس يحدث فيبقى كالرجف جميع أعضاء الوضوء لم يطل الطهارة (قوله ويذكر عن ابن عمر) هذا الاثر ويأتي في الامم عن مالك عن نافع عنه لكن فيمنه نوضا في السوق دون رجله ثم رجع الى المسجد فغسل على خفيه ثم صلى والاسناد صحيح فيصير أنما فعل يحتمل به لكونه قد قال في الشافعي لعله قد جف وضوءه لأن الحذف قد يحصل بأقل مما بين السوق والمسجد (قوله حدثنا محمد بن محبوب) هو البصري وعبد الواحد هو ابن زياد البصري وقد تقدم هذا المتن من رواية موسى بن إسماعيل عنه في باب الغسل مرة وسبقا فها وأخذنا غالباً الآن في ذلك ثم نحول من مكانه وفي هذا ثم تيمم من مقامه وهما معني وأبني الكرماني من هذا احتمال أن يكون اغتسل فأثما (قوله يا) من أفرغ هذا الباب مقدم عند الأصلي وابن عساكر على الذي قبله واعترض على المصنفان الدعوى أعم من الدليل والجواب أن ذلك في غسل الفرج بالنص وفي غيره بما عرف من شأنه أنه كان يجب التيامن كما تقدم ومجمله هنا فها إذا كان يغتفر من الإناة فله الخطأ قال فاما إذا كان مضيقا كالمقحم فانه يضعه عن يساره ويصب الماء منه على يمينه (قوله حدثنا موسى بن إسماعيل) تقدم هذا الحديث من روايته يضاف في باب الغسل مرة لكن شعبة هناك عبد الواحد وهما أبو عوانة وهو الوضاح البصري (قوله وسترتيه) زاد ابن فضيل عن الأعشى بنوب والواو فيه مالمية (قوله فصب) قبل هو معطوف على محذوف أي فأراد الغسل فكشف رأسه فأخذ الماء فصب على يديه قاله الكرماني ولا تبين ما قاله بل يحتمل أن يكون الوضع معقبا بالصب على ظاهره والإرادة والكشف يمكن كونهما وقابل الوضع والاخذ هو عين الصب هنا والمحي وضعه ما فشرع في الغسل ثم شرحت الصفة (قوله قال سليمان) أي الأعشى وقال ذلك أبو عوانة وقاله ذكر سالم بن أبي الجعد وقد تقدم من رواية عبد الواحد وغيره عن الأعشى فغسل بيده مرتين أو ثلاثا وابن فضيل عن الأعشى فصب على يديه ثلاثا ولم يشأ أخرجه أبو عوانة في مستخرج حقه فكان الأعشى كان يشك فيه ثم تذكر فجزم لأن سماع ابن فضيل منه متأخر (قوله ثم تمضمض) والأصلي مضمض بغير تاء (قوله وغسل قدميه) كذا في ذرو ولا ذكر فغسل بالياء (قوله فقال بيده) أي



٢٦٧

م

تحفة

٩٧٥٩٨

ولم يرد لها (باب) \* اذا جامع  
ثم عاد ومن دار على نسائه في  
غسل واحد حدثنا محمد بن  
بشار قال حدثنا ابن أبي  
عدي ويحيى بن سعيد عن  
شعبة عن ابراهيم بن محمد بن  
المتشعر عن ابيه قال ذكره  
لعائشة فقالت رحم الله ابا  
عبد الرحمن كنت اطيب  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فيطوف على نسائه ثم  
يصبح محمرا ينضح طيبا  
\* حدثنا محمد بن بشار

٢٦٨

س

تحفة

٩٦٦٥

أشاروه ومن اطلاق القول على الفعل كما تقدم مثله (قوله ولم يرد لها) بضم أوله واسكان الدال  
من الارادة والاصل يريدها لكن جزم ولم يرد لها بفتح أوله وتشد الدال فقد صحف وأفسد  
المعنى وقد حكى في المطالع أنها رواية ابن السكن قال وهي وهم وقد رواه الامام أحمد عن عفان  
عن أبي عوانة بهذا الاسناد وقال في آخره فقال هكذا وأشار بيده أن لا يزيد لها وسأيت في رواية  
أبي جزة عن الاعمش فنزلته ووافيها بخذه والله أعلم (قوله با) اذا جامع ثم عاد  
أى ما حكمه وللكشميرى عاود أى الجماع وهو أعم من أن يكون لتلك الجماعسة أو غيرها وقد  
أجمعوا على أن الغسل بينهما لا يجب ويبدل على استحبابه حديث أخرجه أبو داود والنسائي عن  
أبي رافع أنه صلى الله عليه وسلم طاف ذات يوم على نسائه يقتسل عندهن وعند هذه قال  
فقلت يا رسول الله ألا تجعل غسل واحد أو هذا أذكرى وأطيب وأطهر واختلفو في الوضوء  
بينهما فقال أبو يوسف لا يستحب وقال الجمهور يستحب وقال ابن حبيب المالكي وأهل الظاهر  
يجب واحتجوا بحديث أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتى أحدكم أهله ثم  
أراد أن يعوف فليوضأ بينهما وضوءاً أخرجه مسلم من طريق أبي حفص عن عاصم عن أبي التوكل  
عنه وأشار ابن خزيمة إلى أن بعض أهل العلم جله على الوضوء للفوى فقال المراد به غسل الفرج  
ثم رده ابن خزيمة بجمار ومن طريق ابن عينة عن عاصم في هذا الحديث فقال فليوضأ وضوءاً  
للسلاة وأظن المشار إليه هو اسحق بن راهويه فقد نقل ابن المذر عنه أنه قال لا بد من غسل  
الفرج إذا أراد العود ثم استدل ابن خزيمة على أن الأمر بالوضوء للندب لا للوجوب بجمارواه  
من طريق شعبة عن عاصم في حديث أبي سعيد المذكور كرواية ابن عينة وزاد فانه أنشط للعود  
فدل على أن الأمر للارشاد والندب ويدل أيضاً على أنه ليس بالوجوب مارواه الطحاوي من  
طريق موسى بن عقبة عن أبي اسحق عن الاسود عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم  
يجامع ثم يعود ولا يوضأ (قوله ويحيى بن سعيد) هو القطان ويحيى أن ثبت في القرأ قبل قوله  
عن شعبة لفظ كلاهما لأن كلام ابن أبي عدي ويحيى رواية لمحمد بن بشار عن شعبة وحذف  
كلاهما من الخط اصطلاح (قوله ذكرته) أى قول ابن عمر المذكور بعدياب وهو قوله ما أحب  
أن أصبح محمرا أنضج طيبا وقد يمه مسلم في روايته عن محمد بن المتشعر قال سألت عبد الله بن  
عمر عن الرجل يطيب ثم يصبح محمرا فذكره وزاد قال ابن عمر لا أطلى بقطران أحب إلى من أن  
أفعل ذلك وكذا ساقه الا معاصم على بقله عن الحسن بن سفيان عن محمد بن بشار فكان المصنف  
اختصره ليكون المحذوف معاصم أهل الحديث في هذه النسخة أو حديثه به محمد بن بشار  
مختصرا (قوله أنا عبد الرحمن) يعنى ابن عمر استرجع له عائشة اشعارا بانه قد ساقها قاله أذلو  
استحضر فعل النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل ذلك (قوله فطوف) كناية عن الجماع وبذلك  
تظهر مناسبة الحديث للترجمة وقال الامام علي بن محمد أن يراد به الجماع وان يراد به تجديد  
العهد من قلت والاحتمال الاول برحمته الحديث الثاني لقوله فاعطى قوة ثلاثين ويطوف في  
الازل مثل ما يدور في الثاني (قوله ينضح) بفتح أوله وفتح الضاد المحجمة وبالهاء المحجمة قال  
الاصمعي النضج بالمحجمة أكثر من النضج بالمهملة وسوى بينهما أبو زيد وقال ابن كيسان انه  
بالمحجمة للمخن وبالمهملة لما روى في ظاهره من ابن الطيب بقيت بعد الاحرام قال الامام علي

بحيث انه صار كأنه يساقط منه الشيء بعد الشيء وسند كحكم هذه المسئلة في كتاب الحج ان شاء الله تعالى (قوله معاذ بن هشام) هو المستوفى والاسناد كله بصريون (قوله في الساعة الواحدة) المراد بها قدر من الزمان لا ما اصطلم عليه أصحاب الهيئة (قوله من الليل والنهار) الواو بمعنى أو جزم به الكرماني ويحتمل أن تكون على بابها بان تكون تلك الساعة جزءاً من آخر أحدهما وجزءاً من أول الآخر (قوله وهن إحدى عشرة) قال ابن خزيمة تفرد بذلك معاذ بن هشام عن أبيه ورواه سعيد بن أبي عروبة وغيره عن قتادة فقالوا تسع نسوة انتهى وقد أشار البخاري إلى رواية سعيد بن أبي عروبة فعلقها ههنا وصلها بعد اثني عشر باباً بلفظ كان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة وله يومئذ تسع نسوة وقد جمع ابن حبان في صحيحه بين الرويتين بأن حل ذلك على حالتين لكنه وهما في قوله ان الأولى كانت في أول قدومه المدينة حيث كان يحته تسع نسوة والحالفة الثانية في آخر الامر حيث اجتمع عنده إحدى عشرة امرأة وموضع الوهم منه أنه صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة لم يكن يحته امرأة سوى سودة ثم دخل على عائشة بالمدينة ثم تزوج أم سلمة وحفصة وزينب بنت خزيمة في السنة الثالثة والارابعة ثم تزوج زينب بنت جحش في الخامسة ثم جويرية في السادسة ثم صفية وأم حبيبة وميمونة في السابعة وهؤلاء جميع من دخلهن من الزوجات بعد الهجرة على المشهور واختلف في ربحانة وكانت من سبي بني قريظة فزعم ابن اسحق بأنه عرض عليها أن يتزوجها وضرب عليها الخاب فاختارت البقاء في ملكه والا كثر على أنها ماتت قبله في سنة عشر وكذا ماتت زينب بنت خزيمة بدخولها عليه بقليل قال ابن عبد البر مكثت عنده شهرين أو ثلاثة فعلى هذا لم يجتمع عنده من الزوجات أكثر من تسع مع أن سودة كانت وهبت ومها عائشة كإسبا في مكانة في ربحانة فبحث رواية سعيد لكن تحمل رواية هشام على أنه ضم مارية وربحانة اليهن وأطلق عليهن لفظ نسائه تغليبا وقد سرد الديماطي في النسبة التي جمعها من اطلع عليه من أزواجه من دخل بها وعقد عليها فقط أو طلقها قبل الدخول أو خطبها ولم يعقد عليها قبلت ثلاثين وفي المختارة من وجه آخر عن أنس تزوج خمس عشرة دخل منهن بأحدى عشرة ومات عن تسع وسرد أسماء عن أيضاً أو الفتح البصري ثم مغطاي فزود على العسد الذي ذكره الديماطي وأنكر ابن القيم ذلك والحق ان التكرار المذكور محمول على اختلاف في بعض الاسماء وبمقتضى ذلك تنقص العدة والله أعلم (قوله أو كان) بفتح الواو هو مقول قتادة الهمزة للاستقهام ومين ثلاثين محذوف أي ثلاثين رجلا ووقع في رواية الاسماعلي من طريق أبي موسى عن معاذ بن هشام أربعين بدل ثلاثين وهي شاذة من هذا الوجه لكن في مر اسبل طاوس مثل ذلك وزاد في الجماع وفي صفة الخنة لابي نعيم من طريق مجاهد مثله وزاد من رجال أهل الخنة من حديث عبد الله بن عمرو رفعه أعطيت قوة أربعين في البطش والجماع وعند أحمد والنسائي وصححه الحاكم من حديث زيد بن أرقم رفعه ان الرجل من أهل الخنة يعطى قوة مائة في الاكل والشرب والجماع والشهوة فعلى هذا يكون حساب قوة تيناً أربعة آلاف (قوله وقال سعيد) هو ابن أبي عروبة هكذا الجميع الآن الاصيل قال انه وقع في نسخة شعبة بن سعيد قال وفي عرضنا على أبي زيد بكه سعيد قال أو على الجاني وهو الصواب قلت وقد ذكرنا قبل أن المصنف وصل رواية سعيد وأما رواية شعبة لهذا

قال حدثنا معاذ بن هشام قال حدثني أبي عن قتادة قال حدثنا أنس بن مالك قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يدور على نسائه في الساعة الواحدة من الليل والنهار وهن إحدى عشرة قال قلت لأنس أو كان يطبقه قال كان يخصه ثلثه أعطى قوة ثلاثين وقال سعيد عن قتادة ان أنسا حدثهم تسع نسوة

تغ

٩٥٨/٢

الحديث عن قتادة فقد وصلها الامام أحمد قال ابن المنير ليس في حديث دوراته على نسائه دليل على الترجه فيحصل أنه طاف عليهن واغتسل في خلال ذلك عن كل فعله غسلًا قال والاحتمال في رواية اللبلة أنه ظهر منه في الساعة قلت التقييد باللبلة ليس صريحًا في حديث عائشة وأما حديث أنس فثبت جاف فيه التصريح باللبلة قبل الاغتسال بالمرة الواحدة كذا وقع في روايات النساء وابن خزيمة وابن حبان ووقع التقييد بالنفس الواحدة من غير ذكر اللبلة في روايات أخرى لهم ولمسلم وحيث جاف حديث أنس التقييد بالساعة لم يمتحجج إلى تقييد النفس بالمرة لانه يتعدا ويتعسر وحيث جاف فيها تكرار المباشرة والنفس معا وعرف من هذا ان قوله في الترجه في غسل واحد أشار به إلى ما ورد في بعض طرق الحديث وان لم يكن منصوفاً فمما أخرجه كاجرت به عادته ويحتمل المطلق في حديث عائشة على التقيد في حديث أنس لمتوافقا ومن لازم جماعهم في الساعة أو اللبلة الواحدة عودا لجامع كآثر جبهه والله أعلم واستدل به المصنف في كتاب السكاح على استحباب الاستنثار من النساء وأشار فيه إلى أن القسم لم يكن واجبا عليه وهو قول طوائف من أهل العلم وبه حزم الاصطفي من الشافعية والمشهور عندهم وعند الأكثرين الوجوب ويحتاج من قال به إلى الجواب عن هذا الحديث فقيل كان ذلك رضاً صاحبة التوبة كما استأذنه أن يبرز في بيت عائشة ويحتمل أن يكون ذلك كان يحصل عند استيفاء القسم ثم يستأنف القسم وقيل كان ذلك عند اقباله من سفر لانه كان اذا سافر أقرع بينه فيسافر عن يخرج سهما فاذا انصرف استأنف وهو أخص من الاحتمال الثاني والاول أليق بحديث عائشة وكذا الثاني ويحتمل أن يكون ذلك كان يقع قبل وجوب القسم ثم ترك بعدها وأغرب ابن العربي فقال ان الله خص نبيه بأشياء أمتها انه اعطاه ساعة في كل يوم لا يكون لازما جاف فيها حق يدخل فيها على جميعه فيفعل ما يريد ثم يستقر عندهم لها التوبة وكانت تلك الساعة بعد العصر فان استنفل عنها كانت بعد المغرب ويحتاج إلى ثبوت ما ذكره مفصلا وفي هذا الحديث من القوائد غبر ما تقدم ما أعطى النبي صلى الله عليه وسلم من القوة على الجماع وهو دليل على كمال البنية وصحة الذكورية والحكمة في كثرة أزواجه ان الاحكام التي ليست ظاهرة بظلم عليها فنقلتها وقد جاعل عائشة من ذلك الكثير الطيب ومن ثم فضلها بعضهم على الباقيات واستدل به ابن التين لقول مالك بوزم الظهار من الأماء بما على ان المراد بالزنا الذين على التسع مارية وريحانة وقد أطلق على الجميع لفظ نسائه وتعب بان الاطلاق المذكور للتطبيق كاتقدم فليس فيه حجة لما ادعى واستدل به ابن المنير على جواز روط الحرة بعد الامه من غير غسل بينهما ولا غيره والمنقول عن مالك انه لا يتأكد الاستحباب في هذه الصورة ويمكن أن يكون ذلك وقع لسان الجواز فلا يدل على عدم الاستحباب **قوله** ما غسل المذي والوضوء منه أي يسبه وفي المذي لغات افصحها بفتح الميم وسكون الذال المنجمة وتخفيف الباء ثم يكسر الذال وتشديد الباء هو ما ابيض رقيق لزج يخرج عند الملاعبة أو تذكري الجماع أو ارادته وقد لا يحس بغير وجهه **قوله** حدثنا أبو الوليد هو الطيالسي **قوله** عن أبي عبد الرحمن هو السلي **قوله** مذهبهم صفة ما لفته من المذي يقال مذي بمعنى مثل مضى مضى ثلاثا ويقال أيضا مذي بمعنى وزن اعطى يعطى رباعيا **قوله** فامرت رجلا هو المقداد بن الأسود كما تقدم

٢٦٩

س

تحفة

٩٠٨٧٨

\* (باب) غسل المذي والوضوء منه \* حدثنا أبو الوليد قال حدثنا زائدة عن أبي حصين عن أبي عبد الرحمن عن علي قال كنت رجلا مذافا فمرت رجلا بسأل النبي صلى الله عليه وسلم

في باب الوضوء من المخرجين من وجه آخر وزاد فيه فاستحييت ان أسأل **(قوله لكان ابتسه في)**  
 روايه مسلم من طريق ابن الخفصيه عن علي بن أبي حمزه فاطمة رضي الله عنهما **(قوله ووضأ)** هذا  
 الامر بلفظ الافراد يشعر بان المقداد سأل لنفسه ويحتمل أن يكون سأل لمهما وأولع فوجه النبي  
 صلى الله عليه وسلم الخطاب اليه هو الظاهر أن علياً كان حاضر السؤال فقد أطلق أصحاب المسانيد  
 والاطراف على ايراد هذا الحديث في مسند علي ولو جازوا على الله لم يحضروا ولا وردوه في مسند  
 المقداد ويؤيده ما في رواية النسائي من طريق أبي بكر بن عباس عن أبي حصين في هذا الحديث  
 عن علي قال قلت لرجل جالس الى جنبى سله فسأله ووقع في روايه مسلم فقال بفضل ذكره  
 ويتوضأ بلفظ الغائب فيحصل أن يكون سؤال المقداد وقع على الابهام وهو الاظهر في مسلم  
 أيضاً فسأله عن الذي يخرج من الانسان وفي الموطأ نحوه ووقع في روايه لادى داود والنسائي وابن  
 خزيمة ذكر سبب ذلك من طريق حصين بن قبيصة عن علي قال كنت رجلاً مذاء فجعلت أغتسل  
 منه في الشتاء حتى تشقق ظهري فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تفعل ولا يداود و ابن خزيمة من  
 حديث سهل بن حنيف أنه وقع له نحو ذلك وأنه سأل عن ذلك بنفسه ووقع في روايه النسائي أن  
 علياً قال أمرت عمار ان يسأل وفي روايه لابن حبان والاسماعيلي أن علياً قال سألت رجلاً عن  
 حبان بن هذا الاختلاف بان علياً أمر عمار أن يسأل ثم أمر المقداد بذلك ثم سأل بنفسه وهو وجع  
 جيد بالالتصبة الى آخره لكونه مغاير القول له استحيى عن السؤال بنفسه لاجل فاطمة قبيصة  
 جله على الحجاز بان بعض الزواة أطلق أنه سأل لكونه الامر بذلك وهذا اجزم الاسماعيلي ثم  
 التوى ويؤيده أنه أمر كلام المقداد وعمار بالسؤال عن ذلك ماروا عبد الرزاق من طريق  
 عائس بن أنس قال تذاكر علياً والمقداد وعمار الذي فقال علياً اني رجل مذاء فاستلأ عن ذلك  
 النبي صلى الله عليه وسلم فسأله أحد الرجلين وصحى ابن بشكوان أن الذي تولى السؤال عن ذلك  
 هو المقداد وعلي هذا فنسبته عمار الى أنه سأل عن ذلك مجمله على الحجاز أيضاً لكونه قصد ملك  
 تولى المقداد الخطاب دونه والله أعلم واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم توضأ على أن الغسل  
 لا يجب بخروج المذي وصرح بذلك في روايه لادى داود وغيره وهو اجماع وعلي أن الامر بالوضوء  
 منه كالامر بالوضوء من البول كما تقدم استدلال المصنف به في باب من لم يبر الوضوء الا من  
 المخرجين وحكى الطحاوي عن قوم انهم قالوا بوجوب الوضوء بمجرد دخوله ثم رد عليهم عاروا  
 من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن المذي فقال فيه  
 الوضوء في المسنى الغسل فعرف بهذا أن حكم المذي حكم البول وغيره من نواقض الوضوء  
 لأنه وجب الوضوء بمجرد **(قوله واغسل ذكره)** هكذا وقع في البخاري تقديم الامر بالوضوء  
 على غسله ووقع في العمدة نسبه ذلك الى البخاري بالعكس لكن الواو لا ترتب فالعنى واحد وهى  
 روايه الاسماعيلي فيجوز تقديم غسله على الوضوء وهو أولى ويجوز تقديم الوضوء على غسله  
 لكن من يقول بنقض الوضوء بمسه بشرط أن يكون ذلك بجائل واستدل به ابن دقيق العيد على  
 تعين المافيه دون الاجزاء ونحوه لان ظاهره يعين الغسل والمعين لا يقع الامتنال الا به وهذا  
 ما صححه النووي في شرح مسلم ويصح في باقي كتبه جواز الاقتصار الحاقاً به بالبول وجلا للامر  
 بغسله على الاستحباب وأولى أنه خرج مخرج القالب وهذا هو المعروف في المذهب واستدل به

لكان ابتسه فسأل فقال  
 توضأ واغسل ذكره

## تحفة

١٧٥٩٨

\* (باب) من تطيب

ثم اغتسل وبقي أثر الطيب

\* حدثنا أبو العثمان قال

حدثنا أبو عوانة عن إبراهيم

ابن محمد بن المتشعر عن أبيه

قال سألت عائشة فذكرت

لها قول ابن عمر ما أحب أن

أصبح محراً أتأخض طيباً فقالت

عائشة أتأطبت رسول الله

صلى الله عليه وسلم طاف في تحفة

نساءه ثم أصبح محراً \* حدثنا

أحمد قال حدثنا شعبة قال

حدثنا الحكم عن إبراهيم

عن الأسود عن عائشة

قالت كان أنظر إلى وبص

الطيب مفرق النبي صلى

الله عليه وسلم وهو محرم

\* (باب) تحليل الشعر حتى

إذا ظن أنه قد أروى بشرته

أفاض عليه \* حدثنا

عبدان قال أخبرنا عبد الله

قال أخبرنا هشام بن عروة

عن أبيه عن عائشة قالت

كان رسول الله صلى الله

عليه وسلم إذا اغتسل من

الجنابة غسل يديه ووضأ

وضوء الصلاة ثم اغتسل ثم

٢٢٢

س

تحفة

١٦٩٦٩

بعض المالكة والحنابلة على إيجاب استماعه بالفصل عملاً بالحقيقة لكن الجمهور ينظرون إلى المعنى فإن الموجب لنفسه أنما هو خروج الخارج فلا يجب المجاوزة إلى غير محله ويؤيده ما عند الأصمعي في رواية فقال وضأوا غسله فأعاد الضمير على المذى وتطير هذا قول من يس ذكره فليتوضأ فان النقص لا يتوقف على مس جمعه واختلاف القائلين وجوب غسل جمعه هل هو معقول المعنى أو للتباعد فغسل الثاني يجب النسبة فيه قال الطحاوي لم يكن الأمر بنفسه لو وجوب غسله كله بل ليتقص فيطيل خروجه واستدل به أيضاً على نجاسة المذى وهو ظاهر وخروج ابن عقيل الحنبلي من قول بعضهم أن المذى من أجزاء الخمر روايته بطهارته وتعقب بأنه لو كان منبأ لوجب الفصل منه واستدل به على وجوب الوضوء على من يمسس المذى للأمر بالوضوء مع الوصف بصيغة المبالغة الدالة على الكثرة وتعقبه ابن دقيق العيد بأن الكثرة هنا ناشئة عن غلبة الشهوة مع صحة الجسد بخلاف صاحب السلس فإنه ينشأ عن غلة في الجسد ويمكن أن يقال أمر الشارع بالوضوء منه ولم يستفصل فدل على عموم الحكم واستدل به على قبول خبر الواحد على جواز الاعتماد على الخبر المتلون مع القدرة على القطع وفيه ما نظر لما قدمناه من أن السؤال كان بحضرة على ثم أوضح أن السؤال كان في غيبته يمكن دليلاً على المدعى لاحتمال وجود القرائن التي تحجب الخبر فتربص عن الظن إلى القطع فإله القاضي عياض وقال ابن دقيق العيد المارد الاستدلال به على قبول خبر الواحد مع كونه محجوباً وحده صورة من الصور التي تدل وهي كثيرة تقوم الحجة بحملها لا بقرء من منها وفيه جواز الاستنباط في الاستفتاء وقد يؤخذ منه جواز دعوى الوكيل بحضرة موكله وفيه ما كان العناية عليه من حرمة النبي صلى الله عليه وسلم وتوقيه وفيه استعمال الأدب في تركه المواجهة لما يستحي منه عرفاً وحسن المعاشرة مع الأصهار وترك ذكر ما يتعلق بجماع المرأة ونحوه بحضرة أقاربها وقد تقدم استدلال المصنف في العلم أن استنباطاً فامر غيره بالسؤال لأن فيه جعابين المخلصين استعمال الحياء وعدم التقریط في معرفة الحكم

﴿قوله﴾ (باب) من تطيب ثم اغتسل تقدم الكلام على الحديث قبل باب وموضع الاستدلال به أن قولها طاف في نساءه كتابة عن الجماع ومن لازمه الاعتسال وقد ذكرت أنها طيبته قبل ذلك وأنه أصبح محراً ومن فوائده أيضاً وقوع رد بعض العناية على بعض الدليل وأطلاع أزواج النبي صلى الله عليه وسلم على ما لم يطبع عليه غيره من أفاضل العناية وخدمة الزوجات لازجهن والتطيب عند الاحرام وسألت في الحج وقال ابن بطال فيه أن السنة اتخذ الطبيب للرجال والنساء عند الجماع ﴿قوله﴾ حدثنا الحكم هو ابن عينة وهو شيخه إبراهيم التيمي وشيخه الأسود بن زيد فقهاه كوفيين تابعيون ﴿قوله﴾ وبص فتبع الواو وكسر الموحدة بعدها لا تختابة ثم صادمه سلمه هو اليريق وقال الأصمعي وبص الطيب تلوؤم ذلك لعين فأما لا ليرى فقط ﴿قوله﴾ مفرق فتبع الميم وكسر الراء يجوز فتحها ودلالة هذا المتن على الترجمة أما لكونها قصة واحدة وأما لأن من سنن الاحرام الفصل عنده ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم بدعه وفيه أن بقاء الطيب على بدن المحرم لا يضر بخلاف ابتدائه بعد الاحرام ﴿قوله﴾ (باب) تحليل الشعر أي في غسل الجنابة ﴿قوله﴾ عبد الله هو ابن المبارك ﴿قوله﴾ إذا اغتسل أي

٩٦٩٧٦

يخلل يدهم حتى إذا ظن  
أنه قد أروى بشرته أفاض  
عليه الماء ثلاث مرات ثم  
غسل سائر جسده وقالت  
كنت أغتسل أنا والتي صلى  
الله عليه وسلم أنا واحد  
نفرف منه جميعاً \* (باب) \*  
من فوضأ الجنبية ثم غسل  
سائر جسده ولم يغسل  
مواضع الوضوء منه مرة  
أخرى \* حدثنا يوسف بن  
عيسى قال أخبرنا الفضل  
ابن موسى قال أخبرنا الأعمش  
عن سالم عن كريب مولى ابن  
عباس عن ابن عباس عن  
ميمونة قالت وضع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وضوءه  
الجنبية فكفأ بيمنه على  
يساره مرتين أو ثلاثاً ثم  
غسل فرجه ثم ضرب يده  
بالأرض أو الحائط مرتين  
أو ثلاثاً ثم مضمض واستنشق  
وغسل وجهه وذراعيه ثم  
أفاض على رأسه الماء ثم  
غسل جسده ثم نضح فغسل  
رجليه قالت فأنته بخرقه  
فلم يردّها فجعل يفض الماء يده  
\* (باب) \* إذا ذكر في المسجد  
أنه جنب يخرج كما هو ولا يتيمم

أراد أن يغتسل (قوله إذا ظن) يحتمل أن يكون على يده ويكتفي فيه بالقلية ويحتمل أن يكون  
بمعنى علم (قوله أروى) هو فعل ماض من الأروى يقال أروا إذا جفروا وأروا المراد بالبشره هنا  
ما تحت الشعر (قوله أفاض عليه) أي على شعره (قوله ثم غسل سائر جسده) أي بقية جسده  
وقد تقدم من رواية مالك عن هشام في أول كتاب الغسل هنا على جلده كله فيغسل أن يقال إن  
سائرهما بمعنى الجميع جميعاً بين الروايةين بقية مباحث الحديث تقدمت هناك (قوله وقالت) أي  
عائشة هومعطوف على الأول فهو متصل بالاسناد المذكور (قوله نفرف) باسكان المججمة بعدها  
راء مكسورة وله في الاعتصام نشرع فيه جميعاً وقد تقدمت مباحثه في باب هل يدخل الجنب يده في  
الظهور \* (قوله ما) من فوضأ الجنبية سقط من أو آخر الترجمة لفظ منه من  
رواية غير أبي ذر (قوله أخبرنا) ولا يذرحد ثنا (الفضل) (قوله وضع رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وضوء الجنبية) كذا لاكثر بالإضافة ولكريمة وضوء التثنية بلام واحدة  
وللكنه في الجنبية ولم يفقه وضعه على البناء للمفعول رسول الله بزيادة اللام أي لاجل وضوءه  
بالرفع والتثنية (قوله فكفأ) ولغير أبي ذر فكأ أي قلب (قوله على يساره) كذا لاكثر  
وللمسئلي وكريمة على شماله (قوله ضرب يده بالأرض) كذا لاكثر وللكنه في ضرب يده  
الأرض (قوله ثم غسل جسده) قال ابن بطال حديث عائشة الذي في الباب قبله ألقى بالترجة  
لأن فيه ثم غسل سائر جسده وأما حديث الباب ففيه ثم غسل جسده فدخل في عموم مواضع  
الوضوء فلا يطابق قوله ولم يغسل مواضع الوضوء وأجاب ابن التبراق في رتبة الطل والعرف  
من سياق الكلام بخص أعضاء الوضوء فإن تقدم غسل أعضاء الوضوء وعرف الناس من  
مفهوم الحديث إذا أطلق بعده يعطى ذلك اه ولا يفتي مكلفه وأجاب ابن التين بأن مراد  
البخاري أن يبين أن المراد بقوله في هذه الرواية ثم غسل جسده أي ما بقي من جسده بدليل الرواية  
الأخرى وهذا فيه نظر لأن هذه القصة غير تلك القصة كأقدمنا في أوائل الفصل وقال الكرماني  
لفظ جسده شامل لجميع أعضاء البدن فيجعل عليه الحديث السابق والمراد هناك بسائر جسده  
أي أبقاه بعد الرأس لأعضاء الوضوء (قلت) ومن لازم هذا التقرير أن الحديث غير مطابق  
لترجمة والذي يظهر لي أن البخاري حمل قوله ثم غسل جسده على المجاز أي ما بقي بعدما تقدم ذكره  
ودليل ذلك قوله بعد فغسل رجله اذلو كان قوله غسل جسده محمولاً على عموم لم يمتح فغسل  
رجله ثانياً لأن غلها ما كان يدخل في الصوم وهذا أشبه بنصرفات البخاري الذين شأنه  
الاعتناء بالاختصاص أكثر من الاجلي واستنبط ابن بطال من كونه لم يغسل مواضع الوضوء  
أجزاء غسل الجمعة عن غسل الجنبية وأجزاء الصلاة والوضوء المجدلين تبيين أنه كان قبل التعديد  
مجدداً والاستنباط المذكور مبني عنده على أن الوضوء الواقع في غسل الجنبية يستعمله أجمع  
ذلك عن غسل تلك الأعضاء بعده وهي دعوى مردودة لأن ذلك يختلف باختلاف النسبة فنرى  
غسل الجنبية وقد قدم أعضاء الوضوء لفصلته ثم غسله ولا يبايع البناء المذكور والله أعلم (قوله  
ينفض الماء يده) سقط الماء من غير رواية أي ذر ولا يصلي فجعل ينفض يده وما بقي مباحث  
المن تقدمت في أوائل الفصل والله المستعان \* (قوله ما) إذا ذكر أي تذكر (الرجل) وهو  
(في المسجد أنه جنب خرج) ولا يذركريمة يخرج كما هو أي على حاله (قوله ولا يتيمم) إشارة

حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا عثمان بن عمر قال أخبرنا يونس عن الزهري ٣٢٩ عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال أقيمت

التي رمت من وجهه في هذه الصورة وهو منقول عن الثوري واسحق وكذا قال بعض المالكية فمن  
 نام في المسجد فاحتمل شتمه قبل أن يخرج وورد ذكره في الذكر بعض المالكية كذا قال عثمان بن  
 كان المتأخر منه أن الذكر بكسرهما وقوله خرج كما هو قال الكرماني هذه الكاف كاف المقاربة  
 لا كاف التشبيه كذا قال وعلى التنزيل فالتشبيه هنا ليس ممتنعاً لأنه يتعلق بمحالة أي خرج  
 في حالة تشبيه بمحالة التي قبل خروجه فيها يتعلق بالمحدث لم يفعل ما يفعله من غسل أو ما ينوب  
 عنه من التيمم (قوله) حدثنا عبد الله بن محمد هو الحنفى ويونس هو ابن يزيد (قوله) وعدلت  
 أي سويت وكان من شأن النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يكبر حتى تستوى الصفوف (قوله) فلما  
 قام في مصلاته ذكر أي تذكر لآله قال ذلك لفظاً وعلم الراوى بذلك من قرائن الحال أو بأعلامه  
 له بعد ذلك وبين المصنف في الصلاة من رواية صالح بن كيسان عن الزهري أن ذلك كان قبل  
 أن يكبر النبي صلى الله عليه وسلم للصلاة (قوله) فقال لنا مكانكم بالنصب أي الرضوا مكانكم  
 وفيه إطلاق القول على الفعل فان في رواية الاسماعيلي فاشار بيدها مكانكم ويحتمل أن  
 يكون جمع بين الكلام والاشارة (قوله) ورأسه بقطر أي من ماء الفسل وظاهر قوله فكبر  
 الاكتفاء بالامامة السابقة فوخدمته جواز التحلل الكثيرين بالامامة والنحول في الصلاة  
 وسأقي مع قبلة مباح هذا الحديث في كتاب الصلاة قبل أبواب صلاة الجماعة بعد أبواب  
 الاذان ان شاء الله تعالى (قوله) تأباه عبد الاعلى هو ابن عبد الاعلى البصري وروايته موصولة  
 عند الامام أحمد عنه وقد تابع عثمان بن عمر رايه عن يونس بن عبد الله بن وهب عند مسلم  
 وهذه متابعة تامة (قوله) ورواه الاوزاعي وروايته موصولة عند المؤلف في أوائل أبواب الامامة  
 كما ساق في وطن بعضهم ان السبب في التفرقة بين قوله تأباه وبين قوله رواه كون المتابعة وقعت  
 باقتضاه الرواية بجمعها وليس كما ظن بل هو من التفتن في العبارة (قوله) يا سفيان  
 البديري من الفسل عن الجنبية كذا في ذكر كربة والباقي من غسل الجنبية (قوله) حدثنا  
 ابو حنيفة هو الكسري (قوله) فانطلق وهو بنفسه يديه استدله على جواز نقض ماء الفسل  
 والوضوء وقد تقدم ذلك في أوائل الفسل وهو ظاهر وفي هذا الاستناد من وزان عدان  
 وشيخه وكوفان الاعمش وشيخه ومذنيان كريب وشيخه وفيما قبله ياب كذلك لان ويصنف  
 عيسى وشيخه من وزان وفيما قبل ذلك بصريان موسى وأبو عاتقة وكذا موسى وعبد الواحد  
 وكذا محمد بن محبوب وعبد الواحد وفيما قبل أيضاً مكان الحديث وسفيان وكلهم روه عن  
 الاعمش بالاسناد المذكور (قوله) يا سفيان من بدأ بشق رأسه الايمن في الفسل تقدم من  
 ذلك في باب من بدأ بالحلاب (قوله) حدثنا خلاد بن يحيى هذا من كبار شيوخ البخاري وهو كوفي  
 سكن مكة ومن فوقه الى عائشة مكيون (قوله) عن صفية والاسماعيلي أنه سمع صفية وهي من  
 صفار الجلبية أو وهاشمية هو ابن عثمان الجعفي البصري صحابي مشهور (قوله) أصاب أو كربة  
 أصابت (احداً) أي أزواج التي صلى الله عليه وسلم ولحديث حكيم الرقع لان الظاهر اطلاع  
 النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وهو مصر من البخاري الى القول بان لقول العجاني كان تفعل  
 كذا حكيم الرقي سواء مرح باضافته الى زمته صلى الله عليه وسلم أم لا وفيه جزم الحاكم (قوله)  
 أخذت بيدها ولكنك يدها أي الماء موضح به الاسماعيلي في روايته (قوله) فوق رأسها أي

٥٧٥  
 ٥٧٦  
 ٥٧٧  
 ٥٧٨  
 ٥٧٩  
 ٥٨٠  
 ٥٨١  
 ٥٨٢  
 ٥٨٣  
 ٥٨٤  
 ٥٨٥  
 ٥٨٦  
 ٥٨٧  
 ٥٨٨  
 ٥٨٩  
 ٥٩٠  
 ٥٩١  
 ٥٩٢  
 ٥٩٣  
 ٥٩٤  
 ٥٩٥  
 ٥٩٦  
 ٥٩٧  
 ٥٩٨  
 ٥٩٩  
 ٦٠٠  
 ٦٠١  
 ٦٠٢  
 ٦٠٣  
 ٦٠٤  
 ٦٠٥  
 ٦٠٦  
 ٦٠٧  
 ٦٠٨  
 ٦٠٩  
 ٦١٠  
 ٦١١  
 ٦١٢  
 ٦١٣  
 ٦١٤  
 ٦١٥  
 ٦١٦  
 ٦١٧  
 ٦١٨  
 ٦١٩  
 ٦٢٠  
 ٦٢١  
 ٦٢٢  
 ٦٢٣  
 ٦٢٤  
 ٦٢٥  
 ٦٢٦  
 ٦٢٧  
 ٦٢٨  
 ٦٢٩  
 ٦٣٠  
 ٦٣١  
 ٦٣٢  
 ٦٣٣  
 ٦٣٤  
 ٦٣٥  
 ٦٣٦  
 ٦٣٧  
 ٦٣٨  
 ٦٣٩  
 ٦٤٠  
 ٦٤١  
 ٦٤٢  
 ٦٤٣  
 ٦٤٤  
 ٦٤٥  
 ٦٤٦  
 ٦٤٧  
 ٦٤٨  
 ٦٤٩  
 ٦٥٠  
 ٦٥١  
 ٦٥٢  
 ٦٥٣  
 ٦٥٤  
 ٦٥٥  
 ٦٥٦  
 ٦٥٧  
 ٦٥٨  
 ٦٥٩  
 ٦٦٠  
 ٦٦١  
 ٦٦٢  
 ٦٦٣  
 ٦٦٤  
 ٦٦٥  
 ٦٦٦  
 ٦٦٧  
 ٦٦٨  
 ٦٦٩  
 ٦٧٠  
 ٦٧١  
 ٦٧٢  
 ٦٧٣  
 ٦٧٤  
 ٦٧٥  
 ٦٧٦  
 ٦٧٧  
 ٦٧٨  
 ٦٧٩  
 ٦٨٠  
 ٦٨١  
 ٦٨٢  
 ٦٨٣  
 ٦٨٤  
 ٦٨٥  
 ٦٨٦  
 ٦٨٧  
 ٦٨٨  
 ٦٨٩  
 ٦٩٠  
 ٦٩١  
 ٦٩٢  
 ٦٩٣  
 ٦٩٤  
 ٦٩٥  
 ٦٩٦  
 ٦٩٧  
 ٦٩٨  
 ٦٩٩  
 ٧٠٠  
 ٧٠١  
 ٧٠٢  
 ٧٠٣  
 ٧٠٤  
 ٧٠٥  
 ٧٠٦  
 ٧٠٧  
 ٧٠٨  
 ٧٠٩  
 ٧١٠  
 ٧١١  
 ٧١٢  
 ٧١٣  
 ٧١٤  
 ٧١٥  
 ٧١٦  
 ٧١٧  
 ٧١٨  
 ٧١٩  
 ٧٢٠  
 ٧٢١  
 ٧٢٢  
 ٧٢٣  
 ٧٢٤  
 ٧٢٥  
 ٧٢٦  
 ٧٢٧  
 ٧٢٨  
 ٧٢٩  
 ٧٣٠  
 ٧٣١  
 ٧٣٢  
 ٧٣٣  
 ٧٣٤  
 ٧٣٥  
 ٧٣٦  
 ٧٣٧  
 ٧٣٨  
 ٧٣٩  
 ٧٤٠  
 ٧٤١  
 ٧٤٢  
 ٧٤٣  
 ٧٤٤  
 ٧٤٥  
 ٧٤٦  
 ٧٤٧  
 ٧٤٨  
 ٧٤٩  
 ٧٥٠  
 ٧٥١  
 ٧٥٢  
 ٧٥٣  
 ٧٥٤  
 ٧٥٥  
 ٧٥٦  
 ٧٥٧  
 ٧٥٨  
 ٧٥٩  
 ٧٦٠  
 ٧٦١  
 ٧٦٢  
 ٧٦٣  
 ٧٦٤  
 ٧٦٥  
 ٧٦٦  
 ٧٦٧  
 ٧٦٨  
 ٧٦٩  
 ٧٧٠  
 ٧٧١  
 ٧٧٢  
 ٧٧٣  
 ٧٧٤  
 ٧٧٥  
 ٧٧٦  
 ٧٧٧  
 ٧٧٨  
 ٧٧٩  
 ٧٨٠  
 ٧٨١  
 ٧٨٢  
 ٧٨٣  
 ٧٨٤  
 ٧٨٥  
 ٧٨٦  
 ٧٨٧  
 ٧٨٨  
 ٧٨٩  
 ٧٩٠  
 ٧٩١  
 ٧٩٢  
 ٧٩٣  
 ٧٩٤  
 ٧٩٥  
 ٧٩٦  
 ٧٩٧  
 ٧٩٨  
 ٧٩٩  
 ٨٠٠  
 ٨٠١  
 ٨٠٢  
 ٨٠٣  
 ٨٠٤  
 ٨٠٥  
 ٨٠٦  
 ٨٠٧  
 ٨٠٨  
 ٨٠٩  
 ٨١٠  
 ٨١١  
 ٨١٢  
 ٨١٣  
 ٨١٤  
 ٨١٥  
 ٨١٦  
 ٨١٧  
 ٨١٨  
 ٨١٩  
 ٨٢٠  
 ٨٢١  
 ٨٢٢  
 ٨٢٣  
 ٨٢٤  
 ٨٢٥  
 ٨٢٦  
 ٨٢٧  
 ٨٢٨  
 ٨٢٩  
 ٨٣٠  
 ٨٣١  
 ٨٣٢  
 ٨٣٣  
 ٨٣٤  
 ٨٣٥  
 ٨٣٦  
 ٨٣٧  
 ٨٣٨  
 ٨٣٩  
 ٨٤٠  
 ٨٤١  
 ٨٤٢  
 ٨٤٣  
 ٨٤٤  
 ٨٤٥  
 ٨٤٦  
 ٨٤٧  
 ٨٤٨  
 ٨٤٩  
 ٨٥٠  
 ٨٥١  
 ٨٥٢  
 ٨٥٣  
 ٨٥٤  
 ٨٥٥  
 ٨٥٦  
 ٨٥٧  
 ٨٥٨  
 ٨٥٩  
 ٨٦٠  
 ٨٦١  
 ٨٦٢  
 ٨٦٣  
 ٨٦٤  
 ٨٦٥  
 ٨٦٦  
 ٨٦٧  
 ٨٦٨  
 ٨٦٩  
 ٨٧٠  
 ٨٧١  
 ٨٧٢  
 ٨٧٣  
 ٨٧٤  
 ٨٧٥  
 ٨٧٦  
 ٨٧٧  
 ٨٧٨  
 ٨٧٩  
 ٨٨٠  
 ٨٨١  
 ٨٨٢  
 ٨٨٣  
 ٨٨٤  
 ٨٨٥  
 ٨٨٦  
 ٨٨٧  
 ٨٨٨  
 ٨٨٩  
 ٨٩٠  
 ٨٩١  
 ٨٩٢  
 ٨٩٣  
 ٨٩٤  
 ٨٩٥  
 ٨٩٦  
 ٨٩٧  
 ٨٩٨  
 ٨٩٩  
 ٩٠٠  
 ٩٠١  
 ٩٠٢  
 ٩٠٣  
 ٩٠٤  
 ٩٠٥  
 ٩٠٦  
 ٩٠٧  
 ٩٠٨  
 ٩٠٩  
 ٩١٠  
 ٩١١  
 ٩١٢  
 ٩١٣  
 ٩١٤  
 ٩١٥  
 ٩١٦  
 ٩١٧  
 ٩١٨  
 ٩١٩  
 ٩٢٠  
 ٩٢١  
 ٩٢٢  
 ٩٢٣  
 ٩٢٤  
 ٩٢٥  
 ٩٢٦  
 ٩٢٧  
 ٩٢٨  
 ٩٢٩  
 ٩٣٠  
 ٩٣١  
 ٩٣٢  
 ٩٣٣  
 ٩٣٤  
 ٩٣٥  
 ٩٣٦  
 ٩٣٧  
 ٩٣٨  
 ٩٣٩  
 ٩٤٠  
 ٩٤١  
 ٩٤٢  
 ٩٤٣  
 ٩٤٤  
 ٩٤٥  
 ٩٤٦  
 ٩٤٧  
 ٩٤٨  
 ٩٤٩  
 ٩٥٠  
 ٩٥١  
 ٩٥٢  
 ٩٥٣  
 ٩٥٤  
 ٩٥٥  
 ٩٥٦  
 ٩٥٧  
 ٩٥٨  
 ٩٥٩  
 ٩٦٠  
 ٩٦١  
 ٩٦٢  
 ٩٦٣  
 ٩٦٤  
 ٩٦٥  
 ٩٦٦  
 ٩٦٧  
 ٩٦٨  
 ٩٦٩  
 ٩٧٠  
 ٩٧١  
 ٩٧٢  
 ٩٧٣  
 ٩٧٤  
 ٩٧٥  
 ٩٧٦  
 ٩٧٧  
 ٩٧٨  
 ٩٧٩  
 ٩٨٠  
 ٩٨١  
 ٩٨٢  
 ٩٨٣  
 ٩٨٤  
 ٩٨٥  
 ٩٨٦  
 ٩٨٧  
 ٩٨٨  
 ٩٨٩  
 ٩٩٠  
 ٩٩١  
 ٩٩٢  
 ٩٩٣  
 ٩٩٤  
 ٩٩٥  
 ٩٩٦  
 ٩٩٧  
 ٩٩٨  
 ٩٩٩  
 ١٠٠٠

تغ

١٥٩/٢

ثم تأخذ يدها على شقها  
اليمين ويدها الأخرى على  
شقها الأيسر

\*(بسم الله الرحمن الرحيم)\*

\*(باب)\* من اغتسل

عربا نوحده في خلوة ومن

تستر فالتستر أفضل وقال

بهر عن أبيه عن جده عن

النبي صلى الله عليه وسلم

الله أحق أن يستحاضه من

الناس \* حديثنا الصحيح بن

نصر قال حدثنا عبد الرزاق

عن معمر عن همام بن منبه

عن أبي هريرة عن النبي

صلى الله عليه وسلم قال

كانت بنو إسرائيل يغتسلون

عراة ينظر بعضهم إلى بعض

وكان موسى يغتسل وحده

فقلوا والله ما يمنع موسى

أن يغتسل معنا إلا أنه أدر

فذهب مرة يغتسل فوضع

ثوبه على حجر فترا الحجر ثوبه

٢٧٨

م

تحفة

١٤٧٠٨

فصبته فوق رأسها وللإمام علي أخذت يديهما الماء ثم صبته على رأسها **(قوله ويدها الأخرى)**  
في رواية الإمام علي ثم أخذت يدها وهي أدل على الترتيب من رواية المصنف وإن كان لفظ  
الأخرى يدل على أن لها أولى وهي متأخرة عنها فإن قبل الحديث دال على تقديم أيمن الشخص  
لأيمن رأسه فكيف بطابق الترجمة أجاب الكرماني بأن المراد من أيمن الشخص أيمنه من رأسه  
إلى قدمه فطابق والذي يظهر أنه جعل الثلاث في الرأس على التوزيع كما سبق في باب من بدأ  
بالحلاب وقبه التصريح بأنه بدأ بشق رأسه الأيمن والله أعلم **(قوله ما)** من اغتسل  
عربا نوحده في خلوة أي من الناس وهو تأكيد لقوله وحده ودل قوله أفضل على الجواز وعليه  
أكثر العلماء وخالف فيه ابن أبي ليلى وكانه تمسك بحديث يعلى بن أئمة مرفوعا إذا اغتسل أحدكم  
فليستتر قاله رجل رآه يغتسل عربا نوحده وأرادوا للبراريغوه من حديث ابن عباس  
مطولا **(قوله وقال بمن)** زاد الأصملي ابن حكيم **(قوله عن جده)** هو معاوية بن حيدة بمجاهمة  
وأيما تحتانية **(سكنة صحابي معروف)** **(قوله ان يستحاضه من الناس)** كذا لا كثر الرواة  
وللسرخسي أحق أن يستتر منه وهذا بالمعنى وقد أخرجنا أصحاب السنن وغيرهم من طرق عن  
بهر وحسنه الترمذي وصححه الحاكم وقال ابن أبي شيبة حدثنا ابن يدرهون حدثنا بهز بن حكيم  
عن أبيه عن جده قال قلت يا بني الله عورائنا ما نأق منها وما نذر قال احفظ عورتك الأمن  
زوجهك وأما ملكك بمنك قلت يا رسول الله أحدا نأق كان خالبا قال الله أحق أن يستحاضه من  
الناس فالإسناد إلى بهز صحيح ولهذا جزم به البخاري وأما بهز وأبوه فلا سامن شرطه ولهذا لم يعلق  
في السكاح شيئا من حديث جده لم يجز به بل قال ويذكر عن معاوية بن حيدة يعرف من هذا أن  
مجرد جزمه بالتعليق لا يدل على صحة الإسناد إلا إلى من علق عنه وأما ما فوقه فلا يدل وقد حقت  
ذلك فيما كتبت على ابن الصلاح وذكرته أمثلة وشواهد ليس هذا موضع بسطها وعرف من  
سابق الحديث أنه وارد في كشف العورة بخلاف ما قال أبو عبد الملك البوناني المراد بقوله أحق  
أن يستحاضه أي فلا يعصى ومفهوم قوله الأمن زوجهك يدل على أنه يجوز لها النظر إلى ذلك  
منه وقباصه أنه يجوز له النظر ويدل أيضا على أنه لا يجوز النظر لغير من استثنى ومنه الرجل للرجل  
والمرأة للمرأة وفيه حديث في صحيح مسلم أن ظاهرا حديث بهز يدل على أن التعزى في الخلوة  
غير جائز مطلقا لكن استدلل المصنف على جوازها في الغسل بقصة موسى وأوب عليها السلام  
ووجه الدلالة منه على ما قال ابن بطلال أنها ممن أمر بالاقتران وهذا انما باقى على رأى من  
يقول شرع من قبلنا شرع لنا والذي يظهر أن وجه الدلالة منه أن النبي صلى الله عليه وسلم قص  
القصتين ولم يتعقب شيئا منهما فدل على موافقة ما شرعنا والافلو كان فيهما شيئا غير موافق  
ليسته فعله إذا فجميع بين الحديثين يحمل حديث بهز بن حكيم على الأفضل واليه أشار في الترجمة  
ورج بعض الشافعية فقرعه والمشهور عند مقدمهم كغيرهم الكراهة فقط **(قوله)** كانت بنو  
إسرائيل أي جماعتهم وهو لقوله تعالى قالت الاعراب آتنا **(قوله يغتسلون عراة)** ظاهره أن  
ذلك كان جائزا في شرعهم والإمام أقرهم موسى على ذلك وكان هو عليه السلام يغتسل وحده  
أخذاً للأفضل وأغرب ابن بطلال فقال هذا يدل على أنهم كانوا عصاة وتبعه على ذلك القرطبي  
فأطاع في ذلك **(قوله أدر)** بالمذوق الدال المجهلة وتحقير الرء قال الجوهري الأدرة نغمة



فجمع موسى في أثره بقول لوي يا بحر لوي يا بحر حتى نظرت بنو اسرائيل الى موسى فقالوا الله ما عسى من ربنا وان احذوا به  
فطفق البحر ضربا فاقبال اوهز برؤسها لانه تلبس بالبحر ۳۳۱ \* وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم

الخصبة وهي، فتفتح وحكى بضم أوله واسكان الدال (قوله فخرج موسى) أى جرى مسرعاً  
في رواية فخرج (قوله تولى باجر) أى أعطى وانما خاطبه لانه أحرأه مجرى من يعقل لكونه  
ترشوبه فاقتل عنده من حكم الجداد الى حكم الحيوان فساداه فقام ببطه ضربه وقيل يحتمل  
ان يكون موسى أراد بضربه اظهار المحزنة بتأثر ضربه فيه ويحتمل ان يكون عن وحى (قوله  
حتى نظرت) ظاهراً ومهمراً وأجسده وبه يتم الاستدلال على جواز النظر عند الضرر وقد اؤا  
بسمها وأبدى ابن الجوزى احتمال ان يكون كان عليه من زلزال يظهر ما تحته بعد الليل  
واسمحوا بذلك انقلابه عن بعض مناجحه وفيه نظر (قوله فطفق بالخضر) كذا لا اكثر اؤا  
ولكن شيعي والحوى فطفق الخضر با والخضر على هذا منصوب بفعل مقدراً أى طفق يضرب  
بالخضر با (قوله قال أبو هريرة) هو من تتم قول حمام وليس يعلق (قوله انسب) بالنون  
والدال المهملة المفتوحين وهو الاثر وسياق بقية الكلام على هذا الحديث فى أحداث  
الانبياء ان شاء الله تعالى (قوله وعن أبي هريرة) هو معطوف على الاسناد الاول وجزء  
الكرمانى يانه تعليق بصيغة التقرىض فاختطأ فان الحديث ثابتان فى نسخة حمام بالاسناد  
المذكور وقد أخرج البخارى هذا الحديث من رواية عبد الرزاق بهذا الاسناد فى أحداث الانبياء  
(قوله يحتج) باسكان المهملة وفتح المتان بعد هاء ثلثة والحشة هى الاخذ بالذوق وقع فى رواية  
القاسم عن ابن زيد يحتج بنون فى آخره بدل الباء (قوله لا غنى) بالقصر بلا تين وروى بناء  
بالتنوين بضاع على ان لا يعمى ليس (قوله وروا ابراهيم) هو ابن طهمان وروايته موصولة بهذا  
الاسناد عند النسائي والاعماعلى قال ابن بطلان وجه الدلالة من حديث أيوب ان الله تعالى  
عانه على جمع الجراد ولم يعساه على الاعتسار عرا نافدل على جوازه وسياق بقية الكلام عليه  
فى أحداث الانبياء أيضاً (قوله ما التستر) لما غنى عن الاستدلال لاحد التقين  
وهو التعرى فى الخلوة وأورد الشئ الآخر (قوله موسى عمر بن عبد الله) بالتصغير وهو التنى وأم  
هائى بهمة منونة (قوله فقال من هذه) يدل على ان التستر كان كنفياً وعرف انهم اهرأه امكنكون  
ذلك الموضع لا دخل عليه فيه الرجال وسياق الكلام عليه فى أواخر الجهاد حيث أورد المصنف  
تماماً (قوله أخبرنا عبد الله) هو ابن المارز وسفان هو الثوري وقد تقدم الحديث فى أول الفصل  
للمصنف عاليا الى الثوري وزل فيه هنا درجة وكذلك زل فيه شيخه عبدان درجة لا سبق  
في روايته عن أى جزء من الاعش والسبب فى ذلك اعتناؤه بغيره الطرق عند تقارير الاحكام  
(قوله تاهه أوعوانة) أى عن الاعش باسناد هذا وقد تقدمت هذه المتابعة موصولة عنده  
في باب من أقرع عنه (قوله وابن فضل) أى عن الاعش أيضاً بهذا الاسناد وروايته موصولة  
في صحيح أى عوانة الاسفراخى نحو رواية أى عوانة المصرى وقد وقع ذكر الترانى أيضاً فى هذا  
الحديث من رواية أى جزء عند المصنف من رواية زائدة عن اعماعلى وسيفت مباحث  
الحديث فى أول الفصل وانه المستعان (قوله ما اذا احتلت المرأة) انما قيدت  
بالمزنا عن ان حكم الرجل كذلك لو افقه صورة السؤال ولاشارة الى الرد على من

ما يجوز من مباس واحد لونه  
 ن أن هريفة عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال بنا أيوب  
 يقتل عر بانا فخر عليه  
 جراد من ذهب فجعل أيوب  
 يحتي في ثوبه فناداه ربه  
 يا أيوب ألم أكن أغنيك  
 عما ترى قال بلى وعزتك  
 ولكن لا تخفى عن ربك **حكمة**  
 ورواها إبراهيم عن موسى  
 ابن عقمة عن صنوان عن  
 عطاء بن يسار عن أبي هريرة  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال بنا أيوب يقتل عر دأ  
 \* (باب) \* التستر في النسل  
 عند الناس \* حدثنا عبد  
 الله بن مسلمة عن مالك عن  
 أبي التضر مولى عمر بن عبد  
 الله أن أبا هريرة قال قال  
 أخبره أنه سمع أم هانئ بنت  
 أبي طالب تقول ذهبت إلى  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم عام الفتح فوجدته  
 يقتل وفاطمة تسره فقال  
 من هذه فقالت أم هانئ  
 \* حدثنا عبد الله بن  
 عبد الله قال أخبرنا سفيان  
 عن الأعمش عن سالم بن أبي  
 الجعد عن كريب عن ابن  
 عباس عن ميمونة قالت  
 سرت النبي صلى الله عليه  
 وسلم وهو يقتل من الحنابة  
 فقتلته ثم صب بيمينه  
 على شماله فقتل فرحمه وما

منع منه في حق المرأة دون الرجل كما حكاه ابن المنذر وغيره عن ابراهيم النخعي واستبعد  
 النووي في شرح المهذب صحة عنه لكن رواه ابن أبي شبة عنه باسناد جيد (قوله عن  
 زينب بنت أبي سلمة) تقدم هذا الحديث في باب الحياء في العلم من وجه آخر وفيه زينب  
 بنت أبي سلمة فنسبت هناك الى أمها وهنالي أبيها وقد اتفق الشَّحَّان على اخراج هذا  
 الحديث من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عنها ورواه مسلم أيضا من رواية الزهري عن  
 عروة لكن قال عن عائشة وفيه ان المراجعة وقعت بين أم سلمة وعائشة ونقل القاضي  
 عياض عن أهل الحديث ان الصحيح ان القصة وقعت لام سلمة لا لعائشة وهذا يقتضي ترجيح  
 رواية هشام وهو ظاهر صنيع البخاري لكن نقل ابن عبد البر عن الذهلي أنه صحح الروايتين  
 وأشار أبو داود الى تقوية رواية الزهري لان نافع بن عبد الله تابعه عن عروة عن عائشة  
 وأخرج مسلم أيضا رواية نافع وأخرج أيضا من حديث أنس قال جاءت أم سليم الى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فقالت له وعائشة عنده فذكر نحو موروى أحمد بن طريق إسحق بن عبد الله  
 ابن أبي طلحة عن جده أم سليم وكانت مجاورة لام سلمة فقالت أم سليم يا رسول الله فذكر الحديث  
 وفيها أم سلمة هي التي راجعتا وهذا يقوى رواية هشام قال النووي في شرح مسلم يحتمل ان  
 تكون عائشة وأم سلمة جميعا أنكرتا على أم سليم وهو جمع حسن لانه لا يمنع حضور أم سلمة وعائشة  
 عند النبي صلى الله عليه وسلم في مجلس واحد وقال في شرح المهذب يجمع بين الروايات بان أسا  
 وعائشة وأم سلمة حضروا القصة انتهى والذي يظهر ان أسا لم يحضر القصة وانما تلقى ذلك من  
 أمه أم سليم وفي صحيح مسلم من حديث أنس ما يشهد الى ذلك وروى أحمد من حديث ابن عمر نحو  
 هذه القصة وانما تلقى ذلك ابن عمر من أم سليم وغيره وقد سألت عن هذه المسئلة أيضا خولة بنت  
 حكيم عند أحمد والنسائي وابن ماجه وفي آخره كماله على الرجل غسل اذا رأى ذلك فلم ينزل  
 وسهله بنت سهيل عند الطبراني وبسرة بنت صفوان عند ابن أبي شبة (قوله ان الله لا يستحي من  
 الحق) قدمت هذا القول تعميده العذر لها في ذكر ما يستحي منه والمراد بالحياء هنا معناه اللقوى  
 اذا الحياء الشرعي خير كله وقد تقدم في كتاب الايمان ان الحياء لغة تقير وانكسار وهو مستحيل  
 في حق الله تعالى فيجمل هنالى ان المراد ان الله لا يأمر بالحياء في الحق ولا يمنع من ذكر الحق وقد  
 يقال انما يحتاج الى التأويل في الابطال ولا يشترط في النبي ان يكون ممكلا لكن لما كان المذهب  
 يقتضي انه يستحي من غير الحق عادا الى جانب الاثبات فاحتج الى تأويله قاله ابن دقيق العيد  
 (قوله هل على المرأة من غسل) من زائدة وقد سقطت في رواية المصنف في الادب (قوله احتلت)  
 الاحتلام افعال من الحلم بضم المهملة وسكون اللام وهو ما رآه النائم في نومه يقال منه حلم  
 بالفتح واحتلم والمراد به هنا امر خاص منه وهو الجماع وفي رواية أحمد من حديث أم سليم انها  
 قالت يا رسول الله اذا رأيت المرأة ان زوجه يجامعها في المنام أتغتسل (قوله اذا رأيت الماء أى  
 المتى بعد الاستيقاظ وفي رواية الحمدي عن سفيان عن هشام اذا رأيت اخدا كن الماء فلتغتسل  
 وزاد فقالت أم سلمة وهل تحتم المرأة وكذلك روى هذه الرواية أصحاب هشام عنه غير ما لم فلم  
 يذكرها وقد تقدمت من رواية أبي معاوية عن هشام في باب الحياء في العلم وفيه أم سلمة والمرأة وهو  
 معطوف على مقدر يظهر من السياق أى أتري المرأة الماء وتحتم وفيه فقطت أم سلمة وجهها

عن زينب بنت أبي سلمة عن  
 أم سلمة أم المؤمنين انها  
 قالت جاءت أم سليم امرأة  
 أبي طلحة الى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فقالت  
 يا رسول الله ان الله لا يستحي  
 من الحق هل على المرأة من  
 غسل اذا احتلت فقال  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم نعم اذا رأيت الماء

٢٨٢

ع

تحفة

٩٤٦٤٨

\* (باب) \* عرق الجنب  
 وأن المسلم لا ينحس  
 \* حدثنا علي بن عبد الله  
 قال حدثنا يحيى قال حدثنا  
 جدد قال حدثنا بكر عن أبي  
 رافع عن أبي هريرة أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم لقبه في  
 بعض طريق المدينة وهو  
 جنب فالتحست منه فذهب  
 فاعتسل ثم جاء فقال أين  
 كنت يا أبا هريرة قال كنت  
 جنباً فكرهت أن أجالس  
 وأتأعلى غيظها

ويأتي في الأدب من رواية يحيى القطان عن هشام فضحك أم سلمة ويجمع بينهما ما تمسكت  
 تجمها وغطت وجهها حياءً وسلم من رواية وكيع عن هشام فقالت لها يا أم سليم فضحك النساء  
 وكذا لا أحد من حديث أم سليم وهذا يدل على أن كتمان مثل ذلك من عاداتهن لأنه يدل على شدة  
 شهوتهن للرجال وقال ابن بطلان فيه دليل على أن كل النساء يحتلن وعكسه غيره فقال فيه دليل  
 على أن بعض النساء لا يحتلن والظاهر أن مراد ابن بطلان الجواز لا الوقوع أي فيهن قابلية ذلك  
 وفيه دليل على وجوب الغسل على المرأة لا تزال وفي ابن بطلان الخلاف فيه وقد قدمنا عن  
 النخعي وكان أم سليم لم تسمع حديث الماء من الماء أو معتمه وقام عندها ما يؤخرهم خروج المرأة عن  
 ذلك وهو نوبير وزالما منها وقد روى أحمد من حديث أم سليم في هذه القصة أن أم سلمة قالت  
 يا رسول الله وهل للمرأة ماء فقال هن شقائق الرجال وروى عبد الرزاق في هذه القصة إذا رأيت  
 أحدًا كن الماء كما يراه الرجل وروى أحمد من حديث خولة بنت حكيم في نحو هذه القصة ليس  
 عليها غسل حتى تنزل كما ينزل الرجل وفيه رد على من زعم أن ماء المرأة لا يبرز وإنما يعرف  
 انزالها بشهوتها وحمل قوله إذا رأيت الماء أعلت به لأن وجود العلم هنا معتذر لأنه إذا أراد به  
 علمها بذلك وهي نائمة فلا يشك به حكم لأن الرجل لو رأى أنه جامع وعلم أنه أنزل في النوم ثم استيقظ  
 فلم يبر بلا لا يجب عليه الغسل اتفاقاً فكذلك المرأة وإن أراد به علمها بذلك بعد أن استيقظت فلا  
 يصح لأنه لا يستمر في البقعة ما كان في النوم إلا أن كان مشاهداً لحمل الرؤى على ظاهرها هو  
 الصواب وفيه استفتاء المرأة بنفسها وساق صوراً لأحوال في الوقائع الشرعية مما يستفاد من  
 ذلك وفيه جواز التمسك في العجب وساق الكلام على قوله فيه يشبهها والدعا بداء الخلق إن شاء  
 الله تعالى ﴿قوله﴾ ما عرق الجنب وان المسلم لا ينحس كائن المصنف يشهد للثاني  
 الخلاف في عرق الكافر وقال قوم أنه نجس بناء على القول بنجاسة عينه كما ساق في تقدير  
 الكلام بيان حكم عرق الجنب وبيان أن المسلم لا ينحس وإذا كان لا ينحس فعرقه ليس بنجس  
 ومفهومة أن الكافر بنحس فيكون عرقه نجساً ﴿قوله﴾ حدثنا يحيى هو ابن سعيد القطان وجد  
 هو الطويل وكرهه ابن عبد الله المزني وأورافع هو الصائغ وهو مدني سكن البصرة ومن دونه في  
 الاستناد بصرون أيضاً وجدو بكر وأورافع ثلاثه من التابعين في نسق ﴿قوله﴾ في بعض طريق  
 كذا لاكثر وفي رواية كريمة والأصلي طارق ولا يداود والنسائي لنفسه في طريق من طرق  
 المديني وهي أقفروا رواية الأصلية ﴿قوله﴾ وهو جنب يعني نفسه وفي رواية أي داود وأما جنب  
 ﴿قوله﴾ فالتحست كذا للكثير يعني والجوى وكرمة بنون ثم جاء معجبة ثم بنون ثم سين معجبة  
 وقال القزاز وقع في رواية فالتحست يعني بنون ثم موحدة ثم جاء معجبة ثم سين معجبة قال  
 ولا وجه له الصواب أن يقال فالتحست يعني كاتقدم قال والمعنى مضيت عنه مستغفراً ولذلك  
 وصف الشيطان بالنكاس ويقوه الرواية الأخرى فأنسلت انتهى وقال ابن بطلان وقعت هذه  
 اللفظة فالتحست يعني كاتقدم قال ولابن السكن بالجيم قال ويحتمل أن يكون من قوله تعالى  
 فانحست منه اثنا عشرة عيناً أي جرت والدفع وهذه أيضاً رواية الأصلية وأبي الوقت وابن  
 عساً كروى في رواية المسقلي فالتحست بنون ثم مشاة فوافية ثم جيم أي اعتقدت نفسي نجساً  
 ووجه الرواية التي أنكرها القزاز بأنها مأخوذة من النجس وهو النقص أي اعتقدت نقصان

تغ

٩٦٤/٢

فقال سبحان الله ان المؤمن لا ينحس \* (باب) \* الجنب يخرج ويمشي في السوق وغيره وقال عطاء يعجبهم الجنب ويقبله أظفاره ويحلق رأسه وإن لم يتوضأ \* حدثنا عبد الأعلى بن جناد قال حدثنا يزيد بن زريع قال حدثنا سعيد عن قتادة أن أنس بن مالك حدثهم أن نبي الله صلى الله عليه وسلم كان يطوف على نساءه في المدة الواحدة وله يومئذ تسع نسوة \* حدثنا

٢٨٤

س

تحفة

١١٨٦

نفسه بجنايته عن مجالس رسول الله صلى الله عليه وسلم وثبت في رواية الترمذي مثل رواية ابن السكن وقال معني انحسست منه تعبت عنه ولم يثبت لي من طريق الرواية غير ما تقدم وأشبهاها بالصواب الأولى ثم هذه وقد نقل الشراح فيها ألفاظاً مختلفة معماخفة بعض الرواة لا معني للتشاغل بذكره كأنه ثبت بشين معجبة من التحس وبنون وحامهله ثم موحدة ثم سمين مهمله من الانحساب (قوله) ان المؤمن لا ينحس (تمسك بحقه ومه بعض أهل الظاهر فقال ان الكافر ينحس العين وقوله تعالى انما المشركون نجس وأجاب الجوهري عن الحديث بان المراد ان المؤمن طاهر الاعضاء لا عبادته بحجامة النجاسة بخلاف المشرك لعدم تحفظه عن النجاسة وعن الآية بان المراد انهم نجس في الاعتقاد والاستعداد وحيثهم ان الله تعالى أباح نكاح نساء أهل الكتاب ومعلوم ان عرقين لا يسلم منه من يضأ بهن ومع ذلك فلم يجب عليه من غسل الكفاية الاثمل ما يجب عليه من غسل المسئلة فدل على ان الاذى الحى ليس بنفس العين اذا لفرق بين النساء والرجال وأغرب القرطبي في الجنائز من شرح مسلم ففسب القول بنجاسة الكافر الى الشافعي وسابق الكلام على مسئلة الميت في كتاب الجنائز ان شاء الله تعالى وفي هذا الحديث استحباب الطهارة عند ملازمة الامور المفضلة واستحباب احترام أهل الفضل وتوقيرهم ومصاحبهم على كل الهيات وكان سبب ذهاب أى هريرة صلى الله عليه وسلم كان اذا لى أحد من أصحابه ما سمعه ودعاه هكذا رواه النسائي وابن حبان من حديث حذيفة لما لى أبو هريرة أن الجنب ينحس بالحدث حتى أن يمسحه صلى الله عليه وسلم كعادته فبادر الى الاعتسال وانما أنكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم قوله وأعلى غطر طهارة وقوله سبحان الله تعجب من اعتقاد أى هريرة التحس بالجنابة أى كفى يحق عليه هذا الظاهر وقوله استحباب استئذان التابع للمتبوع اذا أراد ان يفارقه لقوله أن كنت فاشار الى انه كان ينبغي له أن يفارقه حتى يعلم وقوله استحباب تنبيه المتبوع لتابعه على الصواب وان لم يسأله وقوله جواز تأخير الاعتسال عن أول وقت وجوبه ويؤب عليه ابن حبان الرذ على من زعم ان الجنب اذا وقع في البئر فنوى الاعتسال ان ماء البئر ينحس واستدل به البخاري على طهارة عرق الجنب لان بدنه لا ينحس بالجنابة فكذلك ما تحلب منه وعلى جواز تصرف الجنب في حوائجه قبل ان يغتسل فقال (باب) \* الجنب يخرج ويمشي في السوق (قوله وغيره) بالبئر أى وغير السوق ويحتمل الرفع عطفاً على يخرج من جهة المعنى (قوله وقال عطاء) هذا التعليق وصله عبد الرزاق عن ابن جريح عنه وزادو بطل بالنور قوله هذه الافعال هي المرادة بقوله وغيره بالرفع بالترجمة (قوله) حدثنا سعيد هو ابن أى عروبة كذا لهم الا الاصيل فقال شعبة (قوله) ان النبي وفي رواية الاصيل وكرمة ان نبي الله صلى الله عليه وسلم وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في باب اذا جامع ثم عدوا برأيه في هذا الباب بقوى رواية وغيره بالبئر لان مجراً زواج النبي صلى الله عليه وسلم كانت متقاربة فهو محتاج في الدخول من هذه الى هذه الى المتى وعلى هذا اقتناسه ايراد أثر عطاء من جهة الاشتراك في جواز تشاغل الجنب بغسل الغسل وقد خالف عطاء غيره كما رواه ابن أبي شيبة عن الحسن البصري وغيره فقالوا يستحب له الوضوء وحديث أنس بقوى اعتبار عطاء لأنه لم يذكر فيه انه مضاف كائن المصنف أو رده ليستدل له لا ليستدل به (قوله) حدثنا

عماش قال حدثنا عبد الأعلى

قال حدثنا جند عن بكر بن

أبي رافع عن أبي هريرة قال

لقيني رسول الله صلى الله

عليه وسلم وأجبت فأخذ

بدي فبشيت معه حتى قعد

فأناست فأبى الرجل

فأناست ثم جئت وهو

قاعد فقال أين كنت يا أبا

هريرة فقلت له فقال سبحان

الله يا أبا هريرة إن المؤمن

لا يجس \* (باب) \* كسونة

الجنب في البيت إذا توضأ

\* حدثنا أبو نعيم قال حدثنا

هشام وشيبان عن يحيى عن

أبي سلمة قال سألت عائشة

\* كان النبي صلى الله عليه

وسلم يقرأ وهو جنب قالت

نعم وتوضأ \* حدثنا عتيبة

قال حدثنا الليث عن نافع

عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب

سأل رسول الله صلى الله

عليه وسلم أقرأ أحدنا

وهو جنب قال نعم إذا توضأ

أحدكم فليقرأ وهو جنب

\* (باب) \* الجنب يتوضأ ثم

يتام \* حدثنا يحيى بن بكر

قال حدثنا الليث عن عبيد

الله بن أبي جعفر عن محمد

ابن عبد الرحمن عن عروة

عن عائشة قالت كلن النبي

صلى الله عليه وسلم إذا أراد

أن يتام وهو جنب غسل

فرجه وتوضأ للصلاة \* حدثنا

موسى بن اسمعيل قال

حدثنا جويرية عن نافع

عماش) ياء متحانية وشين معجمة هو ابن الوليد القام وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى والاسناد أيضا إلى أبي رافع بصريون وقد سبق الكلام على هذا الحديث في الباب الذي قبله (قوله) فأنسلت (أي ذهب في خفية والرجل يجهده) ساكنة أي المكان الذي يابى فيه وقوله يا أبا هريرة وقع في رواية المستنقلى والكشعمي يا أبا هريرة الترخيم (قوله) يا كسونة الجنب في البيت (أي استقر فيه) وكسونة مصدر كان يكون كونا وكسونة ولم يجز على هذا إلا حرق معدودة مثل ديمومة من دام (قوله) إذا توضأ زاد أبو الوقت وكريمة قبل أن يقتسل وسقط الجسع من رواه المستنقلى والجوى قبل أشار المصنف به هذه الترجمة إلى تضعيف ما ورد عن علي مرفوعا عن الملائكة لا تدخل بيافه كلب ولا صورة ولا جنب رواه أبو داود وغيره وفيه نحي بضم النون وفتح الجيم الحضري ما روى عنه غير ابنه عبد الله فهو مجبول لكس وقته الجلبى وصحح حديثه ابن حبان والحاكم فيحتمل كما قال الخطابي أن المراد بالجنب من يتهاون بالاعتساف ويتخذ تركه عادة لا من يؤخره لغيره قال وبقوله إن المراد بالكلب غير ما أذن في اتخاذها بالصورة ما فيه روح وملايمتين قال النووي وفي الكلب نظر انتهى ويحتمل أن يكون المراد بالجنب في حديث علي لم يرتفع حديثه كله ولا بعضه وعلى هذا فلا يكون منه وبين حديث الباب منافاة لانه إذا توضأ ارتفع بعض حديثه على الصحيح كساقى تصويره (قوله) حدثنا هشام (هو السقواي وشيبان هو ابن عبد الرحمن ويحيى هو ابن أبي كثير وصرح يتحدث إلى سلمة في رواية ابن أبي شيبة ورواه الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن ابن عمر أخرجه النسائي (قوله) قال نعم وتوضأ هو معطوف على ما سلف فنع مسده أي يقرأ وتوضأ والواو لا تقتضي الترتيب فالتخي يتوضأ ثم يقرأ وسلم من طريق الزهري عن أبي سلمة بلطف كان إذا أراد أن يتام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة وهذا السياق أوضح في المراد وللمصنف مثله في الباب الذي بعده هذا من رواية عروة عن عائشة بن زيادة غسل الفرج وزاد أبو نعيم في المستخرج من طريق أبي نعيم شيخ البخاري في آخر حديث الباب وتوضأ وضوءه للصلاة ولا يسمع على من وجه آخر عن هشام نحوه وفيه رد على من جعل الوضوء مئاعلى التتليف (قوله) أن عمر بن الخطاب سأل (ظاهرا من ابن عمر) هذا السؤال فيكون الحديث من مسنده وهو المشهور من رواية نافع وروى عن أيوب عن نافع عن ابن عمر بن عرانة قال بالرسول الله أخرجه النسائي وعلى هذا فهو من مسنده عرو وكذا رواه مسلم من طريق يحيى القطان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر لكن ليس في هذا الاختلاف ما يقدح في صحة الحديث ومطابقة الحديث للترجمة من جهة أن جواز وقاد الجنب في البيت يقتضي جواز استقراؤه فيه بقطان لعدم الفرق ولأن نومه يستلزم الجواز لحصول القنلة بين وضوءه ونومه ولا فرق في ذلك بين القابل والكنبر ووقع في رواية كريمة قبل حديث ابن عمر بن أبي الجنب وهذه الترجمة زائدة للاستغناء عن باب الجنب يتوضأ ثم يتام ويحتمل أن يكون ترجم على الإطلاق وعلى التقيد فلا تكون زائدة (قوله) عن محمد بن عبيد (الرحن) هو أبو الأسود الذي يقال له يقيم عروة ونصف هذا الاسناد المبتدأ به بصريون ونصفه الأعلى مديون (قوله) وتوضأ للصلاة أي توضأ وضوءا كما للصلاة وليس المعنى أنه توضأ لاداء الصلاة وإنما المراد توضأ وضوءا شرعيا لا لغويا (قوله) حدثنا جويرية (بالجيم والراء معصمرا

٢٨٦

٢٨٧

٢٨٨

٢٨٩

٢٩٠

٢٩١

٢٩٢

٢٩٣

٢٩٤

٢٩٥

٢٩٦

٢٩٧

٢٩٨

٢٩٩

٣٠٠

٣٠١

٣٠٢

٣٠٣

٣٠٤

٣٠٥

٣٠٦

٣٠٧

٣٠٨

٣٠٩

٣١٠

٣١١

٣١٢

٣١٣

٣١٤

٣١٥

٣١٦

٣١٧

٣١٨

٣١٩

٣٢٠

٣٢١

٣٢٢

٣٢٣

٣٢٤

٣٢٥

وهو اسم رجل واسم أبيه اسماء بن عبيد وقد سمع جويرية هذا من نافع مولى ابن عمر ومن مالك  
عن نافع **(قوله عن عبد الله)** في رواية ابن عساكر عن ابن عمر **(قوله فقال نعم إذا وضأ)** ومسلم من  
طريق ابن جرير عن نافع ليسوا ثم لم يسم **(قوله عن عبد الله بن دينار)** هكذا رواه مالك في الموطأ  
بإتفاق من رواية الموطأ ورواه خارج الموطأ عن نافع يدل عبد الله بن دينار ذكر أبو علي الحلي أنه  
وقع في رواية ابن السكن عن نافع يدل عبد الله بن دينار وكان كذلك عند الأصلي إلا أنه ضرب  
على نافع وكتب فوقه عبد الله بن دينار قال أبو علي والحديث محفوظ المالك عنهم جميعاً انتهى  
كلامه قال ابن عبد البر الحديث المالك عنهم جميعاً لكن المحفوظ عن عبد الله بن دينار وحديث  
نافع غريب انتهى وقد رواه عنه كذلك عن نافع خمسة وأوستة فلا غرابة وإن ساقه الدارقطني في  
غرائب المالك أفراداً ورواه خارج الموطأ فهي عن أبيه خاصة بالنسبة للموطأ ثم رواية الموطأ أشهر  
**(قوله ذكر عن ابن الخطاب)** مقتضاه أيضاً أنه من مسند ابن عمر كما هو عند أكثر الرواة ورواه أبو نوح  
عن مالك أفراداً في نفسه عن عمرو قد بين الناس في سبب ذلك في روايته من طريق ابن عمر عن نافع قال  
أصاب ابن عمر جناية فأتى عمر فذكر ذلك فأتى عمر النبي صلى الله عليه وسلم فاستأمره فقال ليسوا  
ويرقد على هذا الضمير في قوله في حديث الباب أنه تصبى بعدد على ابن عمر لاعي عمر وقوله في  
الجواب وضأ يحتمل أن يكون ابن عمر كان حاضر فوجه الخطاب إليه **(قوله بأنه)** كذلك المصحح  
والجوى والباقي منه **(قوله فقال له)** سقط لفظه من رواية الأصلي **(قوله وضأ)** وأغسل  
ذكر في رواية أبي نوح أغسل ذكر كذا ثم نواض ثم وهو رد على من جله على ظاهره فقال يجوز  
تقديم الوضوء على غسل الذكر لأنه ليس بوضوء رفع الخلل وإنما هو لتعبد بالجنابة أشد  
من مس الذكر فبين من رواية أبي نوح أن غسله قدم على الوضوء ويمكن أن يؤخر عنه بشرط  
أن لا يمس على القول بأن مسه يفضى وقال ابن دقيق العيد جاء الحديث بصيغة الأمر وجاء  
بصيغة الشرط وهو متسق لمن قال وجوبه وقال ابن عبد البر ذهب الجمهور إلى أنه لا استحباب  
وذهب أهل الظاهر إلى استحبابه وهو شذوذ وقال ابن العربي قال مالك والشافعي لا يجوز للجنب أن  
يتام قبل أن يتوضأ واستنكر بعض المتأخرين هذا النقل وقال لم يقل الشافعي وجوبه ولا يعرف  
ذلك أصحابه وهو كما قال لكن كلام ابن العربي محمول على أنه أراد في الإباحة المستوية للطريقين  
لأنات الوجوب أو أراد بانه واجب وجوب سنة أي متأكداً للاستحباب ويدل عليه أنه قاله  
بقول ابن حبيب هو واجب وجوب الفرائض وهذا موجود في عبارة المالكية كثيراً وأشار ابن  
الفرري إلى تقوية قول ابن حبيب ويؤيد عليه أوجه في صحيحه استحباب الوضوء على الجنب إذا  
أراد النوم ثم استدل بذلك هو وابن خزيمة على عدم الوجوب بحديث ابن عباس مر فوجا  
أنما أمرت بالوضوء إذا ذقت إلى الصلاة وقد تقدم ذكره في باب إذا جامع ثم عاد وقد قدح في هذا  
الاستدلال ابن رشد المالكي وهو واضح ونقل الطحاوي عن أبي يوسف أنه ذهب إلى عدم  
الاستحباب وتسلك به الرواه أو اسحق عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها أنها صلى الله عليه وسلم  
كان يجنب ثم يتام ولا يس ماء رواه أبو داود وغيره وتعبت في الحفاظ قالوا أنا اسحق غلط فيه  
وبانه أوضح حل على أنه ترك الوضوء لبيان الجواز لا ليعتقد وجوبه أو أن معنى قوله لا يس ماء أي  
لأفلس وأورد الطحاوي من الطريق المذكورة عن أبي اسحق ما يدل على ذلك ثم جنح الطحاوي إلى

عن عبد الله قال استفتى  
عمر النبي صلى الله عليه وسلم  
أني أم أحدنا وهو جنب قال  
نعم إذا وضأ حدثنا عبد  
الله بن يوسف قال أخبرنا  
مالك عن عبد الله بن دينار  
عن عبد الله بن عمر أنه قال  
ذكر عمر بن الخطاب لرسول  
الله صلى الله عليه وسلم بانه  
تصبى الجنابة من الليل فقال  
له رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وضأ وأغسل ذكر كذا ثم تم

٢٩٠  
م د س  
تحفة  
٧٢٢٤

٢٩١  
م د س ق  
تحفة  
١٤٦٥٩

\* (باب) اذا التقي الختانان  
حدثنا معاذ بن فضالة قال  
\* حدثنا هشام ح وحدثنا  
أبو نعيم عن هشام عن قتادة  
عن الحسن عن أبي رافع عن  
أبي هريرة عن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال اذا جلس بين  
شعبه الأربع ثم جهدها  
فقد وجب الغسل

ان المراد بالوضوء التتلف وهو صاحب القصة كان يوضأ وهو  
جنب ولا يغسل رجله كالأمامة في الموطأ نافع وأجيب بأنه ثبت تقيد الوضوء بالصلاة من  
روايته ومن رواية عائشة كالتقدم فيعمد ويحمل ترك ابن عمر لغسل رجله على ان ذلك كان لعذر  
وقال جمهور العلماء المراد بالوضوء هنا الشرعي والحكمة فيه انه يصفى الحديث ولا سيما على القول  
بجواز تقرييق الغسل فينوبه فيرتفع الحديث عن تلك الاعضاء المخصوصة على الصحيح ويؤيده  
ما رواه ابن أبي شبة بسند رجاله ثقات عن شداد بن أوس الصامي قال اذا أجنب أحدكم من  
الليل ثم أراد ان ينام فليوضأ فإنه يصفى غسل الجنابة وقيل الحكمة فيه انه احدى الطهارتين  
فعلى هذا يقوم التيمم مقامه وقد روى البيهقي باسناد حسن عن عائشة انه صلى الله عليه وسلم كان  
اذا أجنب فاراد أن ينام يوضأ أو يتمم ويحمل أن يكون التيمم هنا عند عسرو وجود الماء وقيل  
الحكمة فيه أنه ينشط الى العود أو الى الغسل وقال ابن دقيق العيد نص الشافعي رحمه الله على  
ان ذلك ليس على الحائض لانها لو اغتسل لم يرتفع حدثها بخلاف الجنب لكن اذا انقطع دمها  
استحب لها ذلك وفي الحديث أن غسسل الجنابة ليس على الفور وإنما يتحقق عند القيام الى  
الصلاة واستحب التتلف عند النوم قال ابن الجوزي والحكمة فيه ان الملازمة تبتدع  
الوضوء والريح الكريهة يتجلى في الشياطين فأنما تقرب من ذلك والله أعلم **(قوله ما)**  
اذا التقي الختانان المراد بهذه التسمية ختان الرجل والفتى قطع جلدة كثرته وخفاض المرأة  
والخفص قطع جلدة في أعلى فرجها تنسبه عرف الديك ينهاو بين مدخل الذكر جلدة رقيقة  
وانما يلبظ واحد تليسا وله نظائر وقاعدته رد الأثقل الى الأخف والادنى الى الأعلى **(قوله)**  
هشام هو الدستوائي في الموضعين وانما فرقهما لان معاذ قال حدثنا وأبناهم قال عن  
وطريق معاذ الى الصامي كأنهم بصريون **(قوله اذا جلس)** الضمير المستتر فيه وفي قوله جهده  
للرجل والضميران البارزان في قوله شعبها وجهدها لأمه أو ترك اظهار ذلك للمعرفة وقد وقع  
مصرح به في رواية لابن المنذر من وجه آخر عن أبي هريرة قال اذا غشي الرجل امرأه فقعدين  
شعبها الحديث والشعب جمع شعبة وهي القطعة من الشيء قيل المراد هنا اذا هو ورجلاه وقيل  
رجلاه وخذاها وقيل ساهاها وخذاها وقيل فذاها واسكاها وقيل فذاها وشراها وقيل  
نواح فرجها الأربع قال الأزهري الاسكان ناحيتا الفرج والشفران طرف الناحيتين وريح  
القاضي عياض الاخر واختار ابن دقيق العيد الأول قال لأنه اقرب الى الحقيقة وهو حقيقة في  
الجوارس وهو كناية عن الجماع فاكنتي به عن التصريح **(قوله ثم جهدها)** يفتح الجيم والماء يقال  
جهداً وجهداً أي بلغ المشقة قيل معناه كدها بجره أو بلغ جهده في العمل بها ولمسلم من طريق  
شعبة عن قتادة ثم اجتهد ورواه أبو داود ومن طريق شعبة وهشام معاً عن قتادة بلفظ وألزم  
الختان بالختان بدل قوله ثم جهدها وهذا يدل على ان الجهد هنا كناية عن معالجة الإبلج ورواه  
البيهقي من طريق ابن أبي عروبة عن قتادة مختصراً ولفظه اذا التقي الختانان فقد وجب الغسل  
وهذا مطابق للفظ الترجمة فكان المصنف أشار الى هذه الرواية كعادته في التوسيع بلفظ احدى  
روايات حديث الباب وروى أيضاً هذا اللفظ من حديث عائشة أخرجه الشافعي من طريق  
سعيد بن المسيب عنها وفي اسناده على بن زيد وهو ضعيف وابن ماجه من طريق القاسم بن محمد

تع

٩٦٥/٢

تابعه عمرو عن شعبة مثله  
وقال موسى حدثنا أبان  
قال حدثنا قتادة قال  
أخبرنا الحسن مثله  
\*(باب)\* غسل ما يصب  
من رطوبة فرج المرأة  
\*حدثنا أبو عمر قال حدثنا  
عبد الوارث عن الحسين  
قال يحيى وأخبرني أبو سلمة  
أن عطاء بن يسار أخبره أن  
زبد بن خالد الجهني أخبره  
أنه سأل عثمان بن عفان  
فقال أ رأيت إذا جامع  
الرجل امرأته فلم ين قال  
عثمان يتوضأ كما يتوضأ  
للصلاة ويغسل ذكره قال  
عثمان سمعته من رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فسألت  
عن ذلك علي بن أبي طالب  
والزبير بن العوام وطلحة بن  
عبيد الله وأبي بن كعب

٢٩٢

م

تحفة

٩٨٠١

عنها ورجاله ثقات ورواه مسلم من طريق أبي موسى الأشعري عنه بالفظ ومن الثقات الثقات  
والمراد بالمس والالتقاء المحاذاة وبدل علمه رواية الترمذي بلفظ إذا جاوز وليس المراد بالمس  
حقيقته لأنه لا يتصور عند غيبة الحشفة ولحصل المس قبل الإلاج لم يجب الغسل بالإجماع  
قال النووي معنى الحديث أن إيجاب الغسل لا يتوقف على الإزال وتعبق بانه يتجمل أن يراد  
بالجهد الإزال لأنه هو الغاية في الأمر فلا يكون فيه دليل والجواب أن التصريح بعدم التوقف  
على الإزال لا قد ورد في بعض طرق الحديث المذكور فأتى الاحتمال ففي رواية مسلم من طريق  
مطر الوراق عن الحسن في آخر هذا الحديث وإن لم ينزل ووقع ذلك في رواية قتادة أيضا ورواه  
ابن أبي خنيفة في تاريخه عن عفان قال حدثنا همام وأبان قال حدثنا قتادة وهو زاذ في آخره أنزل  
أول ينزل وكذا رواه الدارقطني وصححه من طريق علي بن سهل عن عفان وكذا ذكره أبو داود  
الطيالسي عن جلد بن سلمة عن قتادة (قوله تابعه عمرو) أي ابن مزروق وصرح به في رواية  
كريمة وقدره يناحيد شمه موصولا في فوائد عثمان بن أحمد السماك حدثنا عثمان بن عمر  
الضبي حدثنا عمرو بن مزروق حدثنا شعبة عن قتادة فذكر مثل ساق حديث الباب لكن قال  
وأجهدها وعرف بهذا أن شعبة رواه عن قتادة عن الحسن لا عن الحسن نفسه والضمير في  
تابعه يعود على هشام لأعلى قتادة وقرأت بخط الشيخ مغلطى أن رواه عمرو بن مزروق هذه  
عند مسلم عن محمد بن عمرو بن جبلة عن وهب بن جرير وابن أبي عدي كلاهما عن عمرو بن  
مزروق عن شعبة وتبعه بعض الشراح على ذلك وهو غلط فذكر عمرو بن مزروق في اسناد  
مسلم زيادة بل لم يخرج مسلم لعمرو بن مزروق شأ (قوله وقال موسى) أي ابن اسمعيل قال  
(حدثنا) وللإصلي أخبرنا (أبان) وهو ابن يزيد الطخاف وأبانه روايته التصريح بتجديد الحسن  
لقتادة وقرأت بخط مغلطى أيضا أن رواية موسى هذه عند البيهقي آخرجهما من طريق عفان  
وهما كلاهما عن موسى عن أبان وهو تخليط تبعه عليه أيضا بعض الشراح وإنما أخرجهما  
البيهقي من طريق عفان عن همام وأبان جميعا عن قتادة فهما شيخ عفان لارقيقه وأبان رفيق  
همام لاشيخ شيخه ولأد كرلوسى فيه أصلا بل عفان رواه عن أبان كما رواه عنه موسى فهو رفيقه  
لأشيعه والله الهادى إلى الصواب \*(تنبيه)\* زادهنا في نسخة الصغاني هذا أ جودوا وكذا  
وإنا ينالنا آخر الكلام إلا في آخر الباب الذي يليه والله أعلم (قوله) غسل  
ما يصب أي الرجل (من فرج المرأة) أي من رطوبة وغيرها (قوله) عن الحسن زاد أبو ذر العلم  
(قوله قال يحيى) هو ابن أبي كثير قال الحسن قال يحيى ولفظ قال الأولى تحذف الخط  
عرقا (قوله وأخبرني) هو عطف على مقدز أي أخبرني بكذا وأخبرني بكذا ووقع في رواية مسلم  
بجذف الواو قال ابن العربي لم يسمعه الحسين من يحيى فلهذا قال قال يحيى كذا ذكره لم يأت  
بدليل وقد وقع في رواية مسلم في هذا الموضوع عن الحسين عن يحيى وليس الحسين بدلس وغتفة  
غير الدلس محمولة على السماع إذا لقى على الصحيح على أنه وقع التصريح في رواية ابن خزيمة في  
رواية الحسين عن يحيى بالتجديد ولفظه حدثني يحيى بن كزير لم يفر الحسين مع ذلك به  
فقد رواه عن يحيى أيضا معاوية بن سلام أخرجه ابن شاهين وشيخان بن عبد الرحمن أخرجه  
المصنف كما تقدم في باب الوضوء من المخرجين وسبق الكلام هناك على فوائد هذا الاسناد وألفاظ



المتن **قوله** فامر به بذلك) فمما التفت لان الاصل أن يقول فامر ونفى أو هو مقول عطاه من يسار فيكون مرسلًا وقال الكرماني الضمير يعود على المجامع الذي في ضمن إذا جامع وجزم أيضا بانه عن عثمان افتاءه رواه مرفوعة وعن الباقر افتاء فقط قلت وظاهره أنهم أمر وعما أمره به عثمان فليس صريحاً في عدم الرفع لكن في رواية الاسماعيلي فقالوا مثل ذلك وهذا ظاهر الرفع لان عثمان أفتاه بذلك وحديثه به عن النبي صلى الله عليه وسلم فالمنية تقتضي أنهم أيضاً أفتوه وحديثه وقد صرح الاسماعيلي بالرفع في رواية أخرى له ولنظفه فقالوا مثل ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال الاسماعيلي لم يقل ذلك غير يحيى الجاني وليس هو من شرط هذا الكتاب **قوله** وأخبرني أبو سلمة) كذا الأبي ذر والباقرين قال يحيى وأخبرني أبو سلمة وهو المراد وهو معطوف بالاستناد الأول وليس معلقاً وقد رواه مسلم من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه بالاستنادين معاً **قوله** الله سمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال الدارقطني هو وهم لان أباً أيوب انما سمعه من أبي بن كعب كما قال هشام بن عروة عن أبيه (قلت) الظاهر أن أباً أيوب سمعه منهم سماعاً لاختلاف السباق لان في روايته عن أبي بن كعب قصة ليست في روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم مع أن أباً سلمة وهو ابن عبد الرحمن بن عوف أكبر قدراً وسناً وعلماً من هشام بن عروة وروايته عن عروة ومن باب رواية الاقران لانهما تابعان فقيهان من طبقة واحدة وكذلك رواية أبي أيوب عن أبي بن كعب لانهما فقيهان جعيلان كبيران وقد جاء هذا الحديث من وجه آخر عن أبي أيوب عن النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه الدارمي وابن ماجه وقد حكى الاثر عن أبي أجد ان حديث زيد بن خالد المذكور في هذا الباب معقول لانه ثبت عن هؤلاء الخمسة القوي بخلاف ما في هذا الحديث وقد حكى يعقوب بن أبي شيبة عن علي بن المديني انه شاذ والجواب عن ذلك ان الحديث ثابت من جهة اتصال اسناده وحفظ رواه وقد روى ابن عيينة أيضاً عن زيد بن أسلم عن عطاه بن يسار ثم روى أبى سلمة عن عطاه أخرجه ابن أبي شيبة وغيره فليس هو فرداً وأما كونهم أفتوا بخلافه فلا يقدح ذلك في صحته لاحتمال الله ببيت عندهم ناسخه فذهبوا اليه والله وكمن حديث منسوخ وهو صحيح من حيث الصناعة الحديثية وقد ذهب الجمهور الى أن ما دل عليه حديث الباب من الاكتفاء بالوضوء اذا لم ينزل المجامع منسوخ عماد عليه حديث أبي هريرة وعائشة المذكوران في الباب قبله والدليل على النسخ ما رواه أحمد وغيره من طريق الزهري عن سهل بن سعد قال حدثني أبي بن كعب ان النسا التي كانوا يقولون المائمن الماء رخصة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخصهم بها في أول الاسلام ثم أمر بالاعتسال بعد صحبه ابن خزيمة وابن حبان وقال الاسماعيلي هو صحيح على شرط البخاري كذا قال وكأنه لم يطلع على علته فقد اختلفوا في كون الزهري سمعه من سهل نعم أخرجه أوداود وابن خزيمة أيضاً من طريق أبي حازم عن سهل ولهذا الاستناد أيضاًعله أخرى ذكرها ابن أبي حاتم وفي الجملة هو اسناد صالح لان صحيحه به وهو صحيح في النسخ على ان حديث الغسل وان لم ينزل أرجح من حديث الماء من الماء لانه بالمطوق وترك الغسل من حديث الماء من الماء بالفهوم أو بالمطوق أيضاً لكن ذاك أصرح منه وروى ابن أبي شيبة وغيره عن ابن عباس انه جل حديث الماء من الماء على صورة مخصوصة وهي ما يقع في المنام من رؤية الجماع وهو تاويل يجمع بين الحسد بين من غير تعارض

فامر به بذلك قال يحيى  
وأخبرني أبو سلمة أن عروة  
ابن الزبير أخبره أن أباً أيوب  
أخبره انه سمع ذلك من  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وحدثنا مسدد قال  
حدثنا يحيى

٢٩٢

تحفة

١٢

(تبيه) \* في قوله الماسمن الماء جناس تام والمراد بالماء الأول ماء الغسل والثاني المني وذكر  
 الشافعي أن كلام العرب يقتضي أن الجنابة تطلق بالحقيقة على الجماع وإن لم يكن معه انزال  
 فإن كل من خوطب بأن فلاناً أجنب من فلا نفع عقل أنه أصابها وإن لم ينزل قال ولم يختلف أن الزنا  
 الذي يجب به الحلد هو الجماع ولو لم يكن معه انزال وقال ابن العربي إيجاب الغسل بالايلاج  
 بالنسبة إلى الانزال نظير إيجاب الوضوء من الذكر بالنسبة إلى خروج البول فهما متفقان دليلاً  
 وتعليلاً والله أعلم (قوله عن هشام بن عروة قال أخبرني أبي) يعني أبا عروة وهو واضح وانما ثبت  
 عليه ثلثا يظن أنه اسم نظير أبي بن كعب لكونه ذكر في الأسناد (قوله ما من المرأة من) أي  
 يغسل الرجل العضو الذي من فرج المرأة من أعضائه وهو من إطلاق المزموم وإرادة اللازم لأن  
 المارد موطوءة فرجها (قوله ثم يوضأ) صريح في تأخير الوضوء عن غسل الذكر إذا أراد أن يغسل  
 عن الثوري عن هشام بن عروة وهو وضوء الصلاة (قوله ويصلي) هو أصرح في الدلالة على ترك الغسل  
 من الحديث الذي قبله (قوله قال أبو عبد الله) هو المصنف قال ذلك هو الراوي عنه (قوله  
 الغسل أحوط) أي على تقدير أن لا يثبت النسخ ولا يظهر الترجيح فلا احتياط للذين لا يغتسلون  
 (قوله الأخير) كذا في الأثرين ولغيره الآخر بالبدل بغير أي آخر الأمرين من الشارح وأمن  
 اجتهد الأئمة وقال ابن التين ضبطناه بفتح الخاء فعلى هذا الإشارة في قوله وذلك إلى حديث الباب  
 (قوله انما بينا الاختلافهم) وفي رواية كريمة انما بينا اختلافهم ولا يصح انما بينا لاختلافهم  
 وفي نسخة المصنف انما بينا الحديث الآخر لاختلافهم والماء أنفي واللام تعليلية أي حتى  
 لا يظن أن في ذلك اجماعاً واستشكل ابن العربي كلام البخاري فقال إيجاب الغسل أطبق عليه  
 الصحابة ومن بعدهم وما خلفه في الأدلة ولا عبرة بخلافه وانما الأمر الصعب مخالفة البخاري  
 وحكمه بأن الغسل مستحب وهو أحد أئمة الدين وأجله علماء المسلمين ثم أخذ يستكلم في تضعيف  
 حديث الباب بما لا يقبل منه وقد أشرنا إلى بعضه ثم قال ويحتمل أن يكون مراد البخاري بقوله  
 الغسل أحوط أي في الدين وهو باب مشهور في الأصول قال وهو أشبه بإمامة الرجل وعلمه  
 (قلت) وهذا هو الظاهر من تصرفه فإنه لم يترجم بجواز ترك الغسل وانما ترجم ببعض ما يستفاد  
 من الحديث من غير هذه المسئلة كما استدلل به على إيجاب الوضوء فيما تقدم وأما في ابن العربي  
 الخلاف فيعترض قائله مشهور بين التابعين وهو معتزض أيضاً فقد قال الخطابي أنه قال به من الصحابة جماعة  
 فسمى بعضهم قال ومن التابعين الأعمش ونسبه عاصم لكن قال لم يقل به أحد بعد الصحابة  
 غيره وهو معتزض أيضاً فقد ثبت ذلك عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وهو في سنن أبي داود بإسناد  
 صحيح وعن هشام بن عروة عند عبد الرزاق بإسناد صحيح وقال عبد الرزاق أيضاً عن أبي جرير عن  
 عطاء قال قال لا تطيب نفسى إذا لم أنزل حتى اغتسل من أجل اختلاف الناس لاخذنا بالعروة  
 الوثقى وقال الشافعي في اختلاف الحديث حديث الماسمن الماء ثابت لكنه منسوخ إلى أن  
 قال نخالفنا بعض أهلنا حيث يعني من الخلفاء فقالوا لا يجب الغسل حتى ينزل اه فعرف  
 بهذا أن الخلاف كان مشهوراً بين التابعين ومن بعدهم لكن الجهموع على إيجاب الغسل وهو  
 السوابق والله أعلم \* (خاتمة) \* أشكل كتاب الغسل وما معه من أحكام الجنابة من الأحاديث

عن هشام بن عروة قال  
 أخبرني أبي قال أخبرني أبو  
 أيوب قال أخبرني أبي بن  
 كعب أنه قال يا رسول الله  
 إذا جامع الرجل المرأة فلم  
 ينزل قال يغسل ما من المرأة  
 منه ثم يوضأ ويصلي قال أبو  
 عبد الله الغسل أحوط وذلك  
 الأخير انما بينا لاختلافهم



باب) الامر بالنساء اذا نفسن \* حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان قال سمعت عبد الرحمن بن القاسم قال سمعت القاسم يقول سمعت عائشة تقول خرجنا لازرى (٣٤٢) الا الحج فلما كنا بصرى حضرت فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم

ابتهاء الحيض. كان على حواشي بعد ان اهدب من الجنه واذا كان كذلك فنبات آدم نباتها والله اعلم **قوله** باب الامر بالنساء) أى الامر المتعلق بالنساء والجمع في قوله ان نفسن باعتبار الجنس وسقطت هذه الترجمة من كثرة الروايات غير انى ذروا فى الوقت وترجم بالنساء اشعارا بان ذلك يطلق على الحائض لقول عائشة فى الحديث حضرت وقوله صلى الله عليه وسلم لها انفس وهو يضم النون ويفتحها وكسر الفاء فيهما وقيل بالضم فى الولادة والفتح فى الحيض وأصله خروج الدم لانه يسمى نفسا وسيأتي مزيد بسط لذلك بعد ابيان **قوله** سمعت القاسم) يعنى أياه وهو ابن محمد بن أبى بكر الصديق **قوله** لازرى) بالضم لا تظن وسرف بفتح المهملة وكسر الراء بعدها فاء موضع قريب من مكة بينهما نحو من عشرة أميال وهو ممنوع من الصرف وقد يصرف **قوله** فاقضى) المراد بالقضاء هنا الاداء وهو ما فى اللغة يعنى واحدا **قوله** غير ان لا تطوفى بالبيت) زاد فى الرواية الا تيمحن ظهرى وهذا الاستثناء مختص بأحوال الحج لا بجممع أحوال المرأة وسيأتى الكلام على هذا الحديث بقوله فى كتاب الحج ان شاء الله تعالى **قوله** باب غسل الحائض رأس زوجها وترجيله) بالجر عطف على غسل أى تهرج شعر رأسه والحديث مطابق لما ترجم له من جهة الترجيل وألحق به الغسل قياسا وإشارة الى الطريق الا تيمحن باب مباشرة الحائض فانها صريحة فى ذلك وهو دال على أن ذات الحائض طاهرة وعلى ان حضنها لا يتنجس ملامستها **قوله** أخبرنا هشام) وفى رواية الاكثر أخبرنى هشام بن عروة وفى هذا الاستناد لطيفة وهى اتفاق اسم شيخ الراوى وتلميذه هشام هذا ابن جريح عن هشام وعنه هشام فالاعلى ابن عروة والاثنى ابن يوسف وهو نوع غفلة من الصلاح **قوله** (مجاور) أى متعكف وثبت هذا التفسير فى نسخة النعنائى فى الأصل وبجريدة عائشة كانت ملاصقة بالمسجد وألحق عروة الحناية بالحض قياسا وهو جلي لان الاستعداد للحائض أكثر من الجنب وألحق الخدمة بالترجيل وفى الحديث دلالة على طهارته بدن الحائض وعرقها وان المباشرة الممنوعة للمعكف هى الجماع ومقدماته وان الحائض لا تدخل المسجد وقال ابن بطال فنه حجة على الشافعى فى قوله ان المباشرة مطلقا تقضى الوضوء كذا قال ولا حجة فى ان الاعتكاف لا يشترط فيه الوضوء وليس فى الحديث انه عقب ذلك الفعل بالصلوة وعلى تقدير ذلك فخص الشعر لا بقض الوضوء والله اعلم **قوله** باب قراءة الرجل فى حجر امرأته وهى حائض) الخ يرفع المهمة وتسكون الجم ويحوز كسر آوله **قوله** (هو التابى) هو التابى المشهور صاحب ابن مسعود وآثره هذا واصله ان أبى شيبة عنه باسناد صحيح **قوله** (يرسل خادمه) أى جارية الخادم يطلق على الذكروا الاثنى **قوله** (الى أى رزين) هو التابى المشهور أيضا **قوله** (بعلاقة) بكسر العين أى الخط الذى يربط به كسبه وذلك صريح منهما فى الجواز جعل الحائض المعكف لكن من غير مسه ومناسبتة لحديث عائشة من جهة انه نظر رجل الحائض الصلاة التى فيها المعكف يحمل الحائض المؤمن الذى يحفظ القرآن لانه حامله فى جوفه وهو موافق لذلك أبى حنيفة ومنع الجمهور بذلك وفروا بان الحمل يحل بالتعظيم والالتكاف لا يسمي فى العرف حملا **قوله** (مع زهيرا) هو ابن معاوية الجعفى ومنصور بن ضيفة منسوب الى أمه

وسلم وأنا أبى فقال مالك أنفست قلت نعم قال ان هذا أمر كتبته الله على نبت آدم فاقضى ما يقضى الحاج غير ان لا تطوفى بالبيت قالت وضعى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نساءه بالبرق **باب**) غسل الحائض رأس زوجها وترجيله \* حدثنا عبد الله بن يوسف قال حدثنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت كنت أرجل رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا حائض \* حدثنا ابن ابراهيم بن موسى قال حدثنا هشام بن يوسف أن ابن جريح أخبرهم قال أخبرنا هشام بن عروة عن عائشة أنه سئل أنفست منى الحائض أو تدومنى المرأة وهى جنب فقال عروة كل ذلك على حين وكل ذلك تخدمنى وليس على أحد منى ذلك بأس أخبرنى عائشة انها كانت ترحل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهى حائض ورسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ مجاور فى المسجد يدنى لهما رأسه وهى فى حجرهما فجلده وهى حائض **باب**) قراءة الرجل فى

حجر امرأته وهى حائض وكان أبو وائل يرسل خادمه وهى حائض الى أى رزين لتأبى بالمعكف فتسكه بعلاقة لشهرتها \* حدثنا أبو نعيم الفضل بن دكين سمع زهيرا عن منصور بن ضيفة أن أمه حدثته أن عائشة حدثتها أن النبي صلى الله عليه وسلم

لشهرتها وهو منصور بن عسدر الرحبي الجبلي وأمه صفية بنت شيبة بن عثمان من صفراء الصحابة  
**(قوله ثم يقرأ القرآن)** وللمصنف في التوحيد كان يقرأ القرآن ورأسه في حجره وأباحض فعلى  
هذا فأمر ادنا لا تكا وضع رأسه في حجرها قال ابن دقيق العبد في هذا الفعل إشارة إلى أن الحائض  
لا تقرأ القرآن لأن قرأتها لو سككت جازة لما أوقفهم امتناع القراءة في حجرها حتى احتج إلى  
التخصيص عليها وفيه جواز ملازمة الحائض وإن ذاتها وبها يعالج الطهارة ما لم يلحق شيئا منها  
بحاشية وهذا مبني على منع القراءة في المواضع المستندرة وفيه جواز القراءة بقرب محل الحاجة  
قوله النووي وفيه جواز استناد المريض في صلاته إلى الحائض إذا كانت أو أبها طاهرة قاله  
القرطبي **(قوله باب)** من سعى النفاس حضا قبل هذه الترجمة مقابلة لأن حقها  
أن يقول من سعى الحوض نفاسا أو قبل يجعل على التقديم والتأخير والتقديم من سعى حضا  
النفاس ويحتمل أن يكون المراد بقوله من سعى من أطلق لفظ النفاس على الحوض فيطابق ما في  
الخبر فيكون كقول وقال المهلب وغيره لم يجد المصنف نصا على شرطه في النفاس ووجدت تسمية  
الحوض نفاسا في هذا الحديث فهم منه أن حكم دم النفاس حكم دم الحوض وتجب بان الترجمة  
في التسمية لافي الحكم وقد نازع الخطابي في التسوية بينهما من حيث الاشتقاق كما سيأتي وقال  
ابن رشد وغيره مراد البخاري أن ثبت أن النفاس هو الأصل في تسمية الدم الخارج والتعبير به  
تعبير بالمعنى الأعجم والتعبير عنه بالحوض تعبيرا بالمعنى الاخص فعبّر النبي صلى الله عليه وسلم  
بالأول وعبر بالثاني فالترجمة جعلت هاتمطا بقية لما عبر به أم سلمة والله أعلم **(قوله حدثنا)**  
هشام هو الدستوائي **(قوله عن أبي سلمة)** في رواية مسلم حدثني أم سلمة أخرجهما من طريق معاذ  
ابن هشام عن أبيه **(قوله مضطجعة)** بالرفع ويجوز النصب **(قوله في خصة)** يفتح الحاء المعجمة  
وبالصاد المهملة كساء أسود له أعلام يكون من صوف وغيره ولم أر شيئا من طرقه بلقظ خصة  
الاف في هذه الرواية وأصحح أبي ثمر أحباب هشام كلهم قالوا بخلة باللام بدل الصاد وهو موافق  
لما في آخر الحديث قبل الجملة القطيعة وقبل التفتحة وقال الخليل الجملة ثوب له ثجل أي هذب  
وعلى هذا المنافاة بين الخصة والجملة فكأنها كانت كساء أسود لها أهداب **(قوله فأنسلت)**  
بلامين الأولى مفتوحة والثانية ساكنة أي ذهبت في خفية زاد المصنف من رواية شيبان عن  
يحيى كسائي قريبا فخرجت منها أي من الخصة قال النووي كانها خافت وصول شيء من  
دمها إليه وخافت أن يطلب الاستمتاع بها فذهبت لتأهب لذلك أو تقدرت نفسها ولم ترضها  
لما جاعته فلذلك اذن لها في العود **(قوله ثياب حيشي)** وقع في رواية يثا بفتح الحاء وكسر هاءها  
ومعنى الفتح أخذت ثيابي التي ألبسها زمن الحوض لأن الخصة بالفتح هي الحوض ومعنى الكسر  
أخذت ثيابي التي أعدتها لالسها حال الحوض وجرم الخطابي برواية الكسر ورجح النووي  
ورجح القرطبي رواية الفتح ولروده بعض طرقه بلقظ حيشي بغير زاء **(قوله أنسلت)** قال  
الخطابي أصل هذه الكلمة من النفس وهو العلم الا أنهم فرقوا بين بناء الفعل من الحوض والنفاس  
فقالوا في الحوض نسلت بفتح النون وفي الولادة بضمها انتهى وهذا قول كثير من أهل اللغة لكن  
حكى أبو حاتم عن الأصمعي قال يقال نسلت المرأة في الحوض والولادة بضم النون فبها و قد ثبت  
في رواية ثابته وجهين فتح النون وضمها وفي الحديث جواز النوم مع الحائض في ثيابها والاضطجاع

كان يشك في حجره وأنا  
حائض ثم يقرأ القرآن  
\*(باب) من سعى النفاس  
حضا حدثنا المكي بن  
ابراهيم قال حدثنا هشام  
عن يحيى بن أبي كثير عن أبي  
سلمة أن زينب بنت أم سلمة  
حدثته أن أم سلمة حدثتها  
قالت سنا أنا مع النبي صلى  
الله عليه وسلم مضطجعة في  
خصة إذ حضت فأنسلت  
فأخذت ثياب حيشي فقال  
أنفست قلت نعم فلعاني  
فاضطجعت معي في الخيلة

٢٩٨

م

تحفة

١٨٢٧٠

م  
س  
تحفة

١٥٩٨٣

\*(باب) «بإشارة الحائض  
\*حدنا قبيصة قال حدثنا

سفيان عن منصور عن  
ابراهيم عن الاسود عن  
عائشة قالت كنت أغتسل  
أنا والي على الله عليه وسلم

من اناء واحد كلانا جنب  
وكان يأمرني فأتزرب لبشرني

وأنا حائض وكان يخرج  
رأسه إلى وهو معتكف

فأغسله وأنا حائض \*حدثنا  
اسماعيل بن خليل قال

أخبرنا علي بن مسهر  
قال أخبرنا أبو إسحق هو

الشيبياني عن عبد الرحمن  
ابن الاسود عن أبيه عن

عائشة قالت كانت احدا أنا  
إذا كانت حائضا فأرسل

الله صلى الله عليه وسلم أن  
يأشرف أمرها أن تزني

فودعها ثم يأشرفها  
فالتوايكم عيلا أربه كما

كان النبي صلى الله عليه وسلم  
عكلا أربه

٢٠٢

م

تحفة

٩٦٠٠٨

معها في لحاف واحد واستحب أن تأخذ المرأة ثيابا لبعض غير ثيابها المعتادة وقد ترجم المصنف على ذلك كإساق وساق الكلام على مباشرتها في الباب الذي بعده **بقوله** **باب** مباشرة الحائض (المحاضر) المواد بالمباشرة هنا التقاء البشريين لا الجماع **بقوله** (حدنا قبيصة) بالقاف والاصاد المهمله هو ابن عقبة وسفيان هو الثوري ومنصور هو ابن المغيرة والاسناد كله إلى عائشة كوفيتون وتقدم الكلام على اغتسالها مع النبي صلى الله عليه وسلم من أنا واحد في كتاب القس **بقوله** (فأترز) كذا في رواية وغيره بتشديد التاء المشددة بعد الهمة وأصله فأترز بهزة ساكنة بعد الهمة المشددة ثم المشددة أو وزن أفعل وأنكر أكثر النحاة إلا أنهما حتى قال صاحب المنهل أنه خطأ لكن نقل غيره أنه مذهب الكوفيين وحكاة الصغاني في مجمع البحرين وقال ابن مالك أنه مقصور على السماع ومنه قراءة ابن محصن فليؤد النبي اتقن بالتشديد والمراد بذلك أنها تشد أزارها على وسطها وحد ذلك الفقهاء بما بين السمرقانية عملا بالعرف الغالب وقد سبق الكلام على بقية الحديث قبل بابين **بقوله** (حدثنا اسمعيل بن خليل) كذا في رواية أخرى وذكر مرة وغيرهما الخليل والاسناد أيضا إلى عائشة كلهم كوفيتون **بقوله** (احدا أنا) أي احدي أزواج النبي صلى الله عليه وسلم **بقوله** (ان تزني) بتشديد النون الثانية وقد تقدم توجيهها ولكنها مبهمة أن تاتر بهزة ساكنة وهي أفصح **بقوله** (في فور حوضها) قال الخطابي فور الحوض أوله ومغسله وقال القرطبي فور الحوض مغسله معظم صها من فوران القدر وغلبنا **بقوله** (عكلا أربه) بكسر الهمة وسكون الراء ثم موحدة قبل المراد عضوه الذي يستقيم به وقيل حاجته والحاجة تسمى أربا بالكسر ثم السكون وأربا يقع الهمة والراء ذكر الخطابي في شرحه أنه روى هذا الوجهين وأنكر في موضع آخر كانه له النووي وغيره رواية الكسرو وكذا أنكروا الخناس وقد ثبت رواية الكسرو وتوجيهها ظاهر فلا معنى لأنكارها والمراد أنه صلى الله عليه وسلم كان ملأ الناس لأمه فلا يخفى عليه ما يخفى على غيره من أن يحوم حول المحي ومع ذلك فكان يباشرف فوق الأزار تشرف بالغيره من ليس بمصوم وهذا قال أكثر العلماء وهو الجاري على قاعدة المالكية في باب سبذ الترائع وذهب كثير من السلف والنوري وأجدوا سبق إلى أن الذي يمنع من الاستمتاع بالحائض الفرج فقط وبه قال محمد بن الحسن من الحنفية ورجحه الطحاوي وهو اختيار أصبغ من المالكية وأحد القولين أو الوجهين للشافعية واختاره ابن المنذر وقال النووي هو الأرجح دليلا لحديث أنس في مسلم أصنعوا كل شيء إلا الجماع وجعلوا حديث الباب وشبهه على الاستحباب جعابين الأدلة وقال ابن دقيق العيد ليس في حديث الباب ما يقتضي منع ما تحت الأزار لأنه فصل مجرد انتهى ويدل على الجواز أيضا ما رواه أبو داود بإسناد قوي عن عكرمة عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا أراد من الحائض شيئا أتى على فرجها أو باو استدلت الطحاوي على الجواز بان المباشرة تحت الأزار دون الفرج لا واجب حدا ولا غسلا فاشبهت المباشرة فوق الأزار وفصل بعض الشافعية فقال إن كان يضبط نفسه عند المباشرة عن الفرج ويوشق منها باجتنابه جازوا فلا فلا واستحسنه القول إن كان يضبط نفسه عند المباشرة عن الفرج ويوشق منها بعده لظاهر التقيد بقوله فور حوضها أو يؤيده ما رواه ابن ماجه بإسناد حسن عن أم سلمة أيضا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتيق سورة البسم ثلاثا ثم يباشرف بعد ذلك ويجمع بينه وبين

تغ

١٦٨/٢

تابعه خالد بن جر عن الشيباني  
 \* حدثنا أبو العثمان قال  
 حدثنا عبد الواحد قال  
 حدثنا الشيباني قال حدثنا  
 عبد الله بن شدداد قال سمعت  
 ميمونة تقول كان رسول الله **تحفة**  
 صلى الله عليه وسلم إذا أراد  
 أن يمشي امرأة من نسائه  
 أمرها أن تزرت وهي حائض  
 رواه سفيان عن الشيباني  
 \* (باب ترك الحائض الصوم)  
 \* حدثنا سعد بن أبي  
 حريم قال أخبرنا محمد  
 ابن جعفر قال أخبرني زيد  
 هو ابن أسلم عن عياض بن  
 عبد الله عن أبي سعيد  
 الخدري قال قال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم في  
 أضيى أو فطر إلى المصلى فمر  
 على التسامع قال يا معشر  
 النساء تصدقن فاني أرى كن  
 أكثر أهل النار فقلن وب  
 يا رسول الله قال تكثرن  
 اللعن

٢٠٤

من ق

تحفة

٤٢٧١

الاحاديث الدالة على المبادرة الى المباشرة على اختلاف هاتين الحالتين (قوله) تابعه خالد هو  
 ابن عبد الله الواسطي وهو ابن عبد الحميد أي تابعي على من سمع في رواية هذا الحديث عن  
 أبي اسحق الشيباني بهذا الاسناد والشيباني فيه اسناد آخر كما سأتى عقبه ومتابعة خالد وصلها  
 أبو القاسم التستوي في فوائده من طريق وهب بن بقية عنه وقد أوردت اسنادها في تعليق  
 التعليق ومتابعة جبر وصلها أبو داود والاسماعيلي والحاكم في المستدرک وهذا عملهم  
 في استدراكه لكونه مخترجا في الصحيحين من طريق الشيباني ورواه أيضا عن الشيباني عن  
 عبد الرحمن بن الأسود بسنده هذا منصور ابن أبي الأسود أخرجه أبو عوانة في صحيحه (قوله)  
 حدثنا أبو العثمان هو الذي يقال له عارم وعبد الواحد هو ابن زياد البصري (قوله) عبد الله  
 ابن شدداد أي ابن أسامة بن الهاد اللبني وهو من أولاد الصحابة له رؤية (قوله) أمرها أي  
 بالازترار (فأترزت) وهو في روايتنا ثابت المهمة على اللغة الفصحى (قوله) رواه سفيان يعني  
 الثوري (عن الشيباني) يعني بسند عبد الواحد وهو عند الامام أحمد عن عبد الرحمن بن ميمونة  
 عن سفيان نحوه وقد رواه عن الشيباني أيضا بهذا الاسناد خالد بن عبد الله عنده مسلم وجر  
 ابن عبد الحميد عند الاسماعيلي وذلك مما يدفع عنه وهم الاضطراب وكان الشيباني كان يحدث به  
 تارة من مسند عائشة وتارة من مسند ميمونة فسمعه منه جر بن خالد بالاسنادين ومعه غيره  
 باحدهما ورواه عنه أيضا باسناد ميمونة حفص بن غياث عن أبي داود وأبو معاوية عند  
 الاسماعيلي وأسطح بن محمد عن أبي عوانة في صحيحه وقد تقدم ذكر من رواه عنه باسناد  
 عائشة (قوله) **باب ترك الحائض الصوم** قال ابن رشد وغيره جرى الجاري  
 على عادته في إضاح المشكل دون الحلي وذلك ان تركها صلاة واضحة من أجل ان الطهارة  
 مشترطة في صحة الصلاة وهي غيبطها واما الصوم فلا يشترط له الطهارة فكان تركها له تعبدا  
 محضا فاحتاج الى التخصيص عليه بخلاف الصلاة (قوله) حدثنا سعد بن أبي حريم هو سعد بن  
 الحكم بن محمد بن سالم المصري الجمحي لقيه البخاري وروى مسلم وأصحاب السنن عنه بواسطة  
 ومحمد بن جعفر هو ابن أبي كثير أخو اسمعيل والاسناد منه فصاعد امدنيون وفيه تابعي عن تابعي  
 زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله وهو ابن أبي سرج العامري لا يبيحه (قوله) أضيى أو  
 فطر شلكن الراوي (قوله) الى المصلى فرعى النساء اختصره المؤلف هنا وقد ساق في كتاب  
 الزكاة تاما ونقلته الى المصلى فوعظ الناس وأمرهم بالصدقة فقال أيها الناس تصدقوا فرعى  
 النساء وقد تقدم في كتاب العلم من وجه آخر عن أبي سعيد انه كان وعد النساء بان يفردهن  
 بالوعظة فأنجزه ذلك اليوم وفيه انه وعهظهن وبشرهن (قوله) يا معشر النساء المشركن جماعة  
 أمرهم واحد وقد قل عن ثعلب انه مخصوص بالرجال وهذا الحديث بر عليه الا ان كان مراده  
 بالتخصيص حالة اطلاق المعشر لا تقييده كما في الحديث (قوله) أرى كن بضم الهمزة وكسر  
 الراء على البناء للمفعول والمراد ان الله تعالى أراهن ليلته الاسراء وقد تقدم في العلم من  
 حديث ابن عباس بلفظ أرى النار فرأيت أكثر أهلها النساء ويستفاد من حديث ابن عباس  
 ان الرؤية المذكورة وقعت في حال صلاة الكسوف كما سأتى وانحفا في باب صلاة الكسوف  
 جماعة (قوله) (و) الواو استثنائية والباء تعليلية والميم أصلها ما الاستقهامة فحذفت منها

الاثني عشر (قوله وتكفرن العشير) أي تجحدن حتى الخلط وهو الزوج أو أعم من ذلك (قوله من ناقصات) صفة موصوف بحذف قال الطيبي في قوله ما رأيت من ناقصات إلى آخره زيادة على الجواب تسمى الاستبعاد كذا قال وفيه نظريون يظهر أن ذلك من جملة أسباب كونهن أكثر أهل النار لأنهن إذا كن سببا لأذهاب عقل الرجل الحازم حتى يفعل أو يقول ما لا ينبغي فقد شاركته في الإثم وزدن عليه (قوله أذهب) أي أشد أذهابا واللب أخص من العقل وهو الخالص منه والحازم الضابط لأمره وهذه مبالغة في وصفهن بذلك لأن الضابط لأمره إذا كان يتقادلهن فقير الضابط أولى واستعمال أفعال التقصيل من الأذهاب جائز عند سببه حيث حوز من الثلاثي المزيد (قوله قلن وما نقصان ديننا) كأنه خفي عليهن ذلك حتى سألن عنه وتفس هذا السؤال دل على النقصان لأنهن سألن ما نسب إليهن من الأمور الثلاثة الأكثار والكفران والأذهاب ثم استشكلن كونهن ناقصات وما أطف ما أجابهن به صلى الله عليه وسلم من غير تعنيف ولا لوم بل خاطبن على قدر عقولهن وأشار بقوله مثل نصف شهادة الرجل إلى قوله تعالى فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء لأن الاستظهار بأخرى مؤذن بقلة ضبطها وهو مشعر بنقص عقلها وحكي ابن التين عن بعضهم أنه جعل العقل هنا على الدية وفيه بعد (قلت) بل سباق الكلام بإياه (قوله فذلك) بكسر الكاف خطا بالواحدة التي قلت الخطاب ويجوز فتحها على أنه الخطاب العام (قوله لم تصل ولم تصم) فيه إشعار بان منع الحائض من الصوم والصلاة كان ثابتا بحكم الشرع قبل ذلك المجلس وفي هذا الحديث من القوا ثم شرعية الخروج إلى المصلى في العبد وأمر الإمام الناس بالصدق فيه واستنبط منه بعض الصوفية جواز الطلب من الأغنياء للقراءة له شروط وفيه حضور النساء العبد لكن بحيث يفرق عن الرجال خوف الفتنة وفيه جواز عظة الإمام للنساء على حدة وقد تقدم في العلم وفيه أن جحد النمر حرام وكذا كثرة استعمال الكلام القبيح كاللعن والشتم واستدلال النووي على أنهم ممن الكفار بالتوعد عليهم ما بالنار وفيه ذم اللعن وهو الدعاء بالابعد من رحمة الله تعالى وهو محمول على ما إذا كان في معين وفيه إطلاق الكفر على الذنوب التي لا تخرج عن الملة تغلظا على فاعلها لقوله في بعض طرقه بكفرن كما تقدم في الإيمان وهو كإطلاق في الإيمان وفيه الأغلاظ في التعميم بما يكون سببا لإزالة الصفة التي تعاب وإن أواجه بذلك الشخص المعين لأن في التعميم تسهلا على السامع وفيه أن الصدقة تدفع العذاب وأنهم اقتدوا بكفر الذنوب التي بين المحققين وإن العقل يقبل الزيادة والنقصان وكذلك الإيمان كما تقدم وليس المقصود بذكر النقص في النساء لومهن على ذلك لأنهن أصل الخلقة لكن التسمية على ذلك تحذيرا من الافتتان بهن ولهذا رتب العذاب على ما ذكر من الكفران وغيره لا على النقص وليس نقص الدين مقتصرا فيما يحصل به الإثم بل في أعم من ذلك قاله النووي لأنه أمر نسبي فالصكامل مثلا ناقص عن الأكل ومن ذلك الحائض لا تأثم بترك الصلاة زمن الحيض لكنهما ناقصة عن المصلى وهل تأثم على هذا الترتل لكونها مكففة كما شاب المرض على النوافل التي كان يعملها في صحته وغسل بالمرض عنها قال النووي الظاهر أنهما لا شاب والفرق بينهما وبين المريض أنه كان يعملها بنية الدوام عليها مع أهليته والحائض ليست كذلك وعندي

وتكفرن العشير ما رأيت  
من ناقصات عقل ودين  
أذهب لب الرجل الحازم من  
أحدكن قلن وما نقصان  
ديننا وعقلنا يا رسول الله  
قال أليس شهادة المرأة  
مثل نصف شهادة الرجل  
قلن بلى قال فذلك من  
نقصان عقلها أليس إذا  
حاضت لم تصل ولم تصم قلن  
بلى قال فذلك من نقصان  
دينها



في كون هذا الفرق مستلزما لكونها الاشاب ووقفه وفي الحديث أيضا من اجعه التعلم لعله  
 والتابع لتبوعه فيما لا يظهره معناه وفيه ما كان عليه صلى الله عليه وسلم من الخلق العظيم  
 والصنع الجليل والرفق والراقة زاده الله تشريفا وتكريما وتعظيما ﴿قوله﴾  
 تقضى الحائض أى تؤدى (المناسك كلها الا الطواف بالبيت) قبل مقصود البخارى بما ذكره  
 هذا الباب من الاحاديث والا تثار أن الحوض وما في معناه من الجنابة لا ينافي جميع العبادات  
 بل يصح معه عبادات بدنية من أدكار وغيره فتناسك الحج من جملة ما لا ينافيها الا الطواف فقط  
 وفي كون هذا امراده نظرا لان كون مناسك الحج كذلك حاصل بالنص فلا يحتاج الى الاستدلال  
 عليه والاحسن ما قاله ابن رشد سعال بن بطال وغيره ان مراده الاستدلال على جواز قراءة  
 الحائض والجنب بحديث عائشة رضي الله عنها لانه صلى الله عليه وسلم لم يستثن من جميع مناسك  
 الحج الا الطواف وانما استثناءه لكونه صلاة مستحضة وأعمال الحج مشقة على ذكر وتلبية وعاء  
 ولم يمنع الحائض من شيء من ذلك فكذلك الجنب لان حديثه أعظم من حديثه ومنع القراءة ان  
 كان لكونه ذكر الله فلا فرق بينه وبين ما ذكره وان كان بعد ايقينناج الى دليل خاص ولم يصح  
 عند المصنف شيء من الاحاديث الواردة في ذلك وان كان يجمع ما ورد في ذلك تقوم به الحجة عند  
 غيره لكن أكثرها قابل للتأويل كاستنساخه ولهذا تمسك البخارى ومن قال بالجواز غيره  
 كطبرى وابن المنذر وداعبوم حديث كان يذكر الله على كل أحسنه لان الذكر أعظم من أن  
 يكون بالقرآن أو غيره وانما الفرق بين الذكر والتلاوة بالعرف والحديث المذكور وصله مسلم من  
 حديث عائشة وأورد المصنف أثر ابراهيم وهو النسخ اشعار بان منع الحائض من القراءة ليس  
 مجمعا عليه وقد وصله الداريمى وغيره بلفظ أربعة لا يقرآن القرآن الجنب والحائض وعند الخلا  
 وفي الجمال الا الآية ونحوها للجنب والحائض وروى عن مالك شوقول ابراهيم وروى عنه  
 الجواز مطلقا وروى عنه الجواز للحائض دون الجنب وقد قبل انه قول الشافعى في القديم ثم  
 أورد أن ابن عباس وقدره صلى الله عليه وسلم ان ابن عباس كان يقرأ ورده وهو جنب أو ما حديث  
 أم عطية فوصله المؤلف في العدين وقوله فيه ويدعون كذا لا كثيرا وراة ولكنهم يدين بقاء  
 قصاية بدل الواو ووجه الدلالة منه ما تقدم من أنه لا فرق بين التلاوة وغيرها ثم أورد المصنف  
 طرفا من حديث أبي سفيان في قصة هرقل وهو موصول عنده في بدء الوحى وغيره ووجه الدلالة  
 منه أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى الروم وهم كفاروا الكافر جنب كأنه يقول اذا جاز  
 من الكتاب الغيب مع كونه مشقة على اثنين فكذلك يجوز له قراءته كذا قاله ابن رشد  
 ووجه الدلالة منه انما هي من حيث انه كتب اليهم ليرؤوه فاستلزم جواز القراءة بالنص  
 لا بالامتثال وقد أجاب عن منع ذلك وهم الجمهور بان الكتاب اشقل على أشياء غير الاثنين  
 فأشبه ما ذكره بعض القرآن في كتابي الفقه وفي التفسير فانه لا يمنع قراءته ولاسه عند  
 الجمهور لانه لا يقصد منه التلاوة وقصأجدانه يجوز نزل ذلك في المكاة لمصلحة التبليغ  
 وقاله كثير من الشافعية ومنهم من خص الجواز بالقليل كالأية والاثنين قال الثوري  
 لأبأس أن يعلم الرجل التصرف في الحرف من القرآن عسى الله أن يهديه وأكره أن يعلم الآية  
 هو كالجنب وعن أحمد أنه أن يضع القرآن في غير موضعه وعنه ان رجي منه الهداية جاز

تغ

١٧١/٢

\*(باب) \* تقضى الحائض  
 المناسك كلها الا الطواف

بالبيت وقال ابراهيم  
 لأبأس أن تقرأ الآية ولم

يرأى بحسب القراءة للجنب  
 بأسا وكان النبي صلى الله

عليه وسلم يذكر الله على كل  
 أحسنه وقالت أم عطية كا

نؤمن أن يخرج الحائض  
 فيكبرن بتكبيرهم ويدعون

وقال ابن عباس أخبرني  
 أبو سفيان أن هرقل دعا

بكتاب النبي صلى الله  
 عليه وسلم فقرأه فاذا فيه

بسم الله الرحمن الرحيم  
 نا أهل الكتاب تعالوا الى

كلمة الآية

تغ

١٧٤/٢

وقال عطاء عن جابر حاشية

عائشة فنسكت المناسك كلها غير الطواف بالبيت ولا تصلى وقال الحكم انى لا ذبح وأنا جنب وقال الله عز وجل ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله

عليه حديثنا أبو نعيم قال حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة عن عبد الرحمن بن

القاسم عن القاسم بن محمد عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لاندرك الالحاج فلما

جئنا صرف طمط قد خل على النبي صلى الله عليه وسلم وأنا بكي فقال ما بك

قلت لوددت والله انى أتم العام قال لعلك نسفت قلت نعم قال فذلك شئ

كسبه الله على بنت آدم فاعلى ما يفعل الحاج غير أن لا تطوف بالبيت حتى

تطهرى \* (باب الاستحاضة) \* حدثنا عبد الله بن يوسف

قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت قالت فاطمة

بنت أبي حنيفة رسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله انى لا أظهر أفادع

الصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما ذلك

عرق وليس بالحضة فاذا أقبلت بالحضة فارتكى الصلاة فاذهب قدرها

فاغسلى عنك الدم وصل

والافلا وقال بعض من منع لادلالة في القصة على جواز تلاوة الجنب القرآن لان الجنب انما منع التلاوة اذا قصد هاد وعرف ان الذى يقرؤه قرأنا ما لو قرأ في ورقة لا يصل منه من القرآن فانه لا يمنع وكذلك الكافر وسأى من يلهى فى كتاب الجهاد ان شاء الله تعالى \* (تنبه) \* ذكر صاحب المشارقة وقع في رواية القابسي والنسفي وعبدوس هنا بأهل الكتاب زيادة واو قال وسقطت لاي ذروا الاصل وهو الصواب (قلت) فافهم أن الاولى خطأ لكونها مخالفة للتلاوة وليست خطأ وقد قدمت توجيه اثبات الواو فيه الوسى (قوله) وقال عطاء عن جابر هو طرف من حديث موصول عند المصنف في كتاب الاحكام وفي آخره غير انما لا تطوف بالبيت ولا تصلى وأما أثر الحكم وهو الفقيه الكوفي فوصله بغوى في الجعديات من روايته عن علي بن الجعد عن شعبة عنه ووجه الدلالة منه ان الذبح مستلزم لذكر الله بحكم الآية التى ساقها وفي جميع ما استدله نزاع يطول ذكره ولكن الظاهر من تصرفه ما ذكرناه واستدل الجمهور على المنع بحديث على كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجبه عن القرآن شئ ليس الجنبية رواه أصحاب السنن وصححه الترمذى وابن حبان وضعف بعضهم بعض رواه الخوفاة من قبيل الحسن يصلح للحجة لكن قيل فى الاستدلال به نظره لانه فعل مجزئ فلا يدل على تحريم عامه او اجاب الطبري عنه بأنه محمول على الاكل جمعين الادلة وأما حديث ابن عمر مرفوعا لا تقربوا الحائض ولا الجنب شيئا من القرآن فضعيف من جميع طرقه وقد تقدم الكلام على حديث عائشة فى أول كتاب الحاض وقوله طمط فتخرج الميم واسكان المثلثة أى حضت ويمجوز كسر الميم يقال طمطت المرأة الفجر والكسر فى الماضى طمطت الضم فى المستقبل \* (قوله) الاستحاضة تقدمتم انها جاز بان الدم من فرج المرأة غير أو انه وانما يخرج من عرق يقال له العاذل بعين مهملة وذال ميمجة (قوله) انى لا أظهر تقدم فى باب غسل الدم من رواية أبى معاوية عن هشام وهو ابن عروة فى هذا الحديث التصريح ببيان السبب وهو قولها انى استحاض وكان عندها ان طهارة الحائض لا تعرف الا بانقطاع الدم فكنت بعدم الطهر عن اتصاله وكانت قد علمت أن الحائض لا تصلى فظنت أن ذلك الحكم مقترن بجزان الدم من الفرغ فأرادت بتحقيق ذلك فقالت أفادع الصلاة (قوله) انما ذلك بكسر الكاف وزاد فى الرواية المخاض فقال لا (قوله) وليس بالحضنة) فتح الحاء كافتة الخطأ عن أكثر محدثين وأكملهم وان كان قد اختار الكسر على ارادة الحالة لكن الفتح هنا أظهر وقال النووى وهو متعين أقرب من المتعين لانه صلى الله عليه وسلم أراد اثبات الاستحاضة ونفى الحيض وأما قوله فاذا أقبلت بالحضة فيجوز فيه الوجهان معاجوزا حسن انتهى كلامه والذى فى روايتنا يقع الحائض فى الموضعين والله أعلم (قوله) فاغسلى عنك الدم وصلى أى بعد الاغتسال كسأى فى التصريح بباب اذا حضت فى شهر ثلاث حض من طريق أبى أسامة عن هشام بن عروة فى هذا الحديث قال فى آخره ثم اغتسلى وصلى ولم يذ كر غسل الدم وهذا الاختلاف واقع بين أصحاب هشام منهم من ذكر غسل الدم ولم يذ كر الاغتسال ومنهم من ذكر الاغتسال ولم يذ كر غسل الدم وكلهم ثقات وأحاديثهم فى الصحيحين فيجمل على أن كل فريق اختصر أحد الأمرين لوضوحه عنده وفيه اختلاف ثالث أسرنا إليه فى باب غسل الدم من رواية أبى معاوية فذكر مثل حديث الباب وزادتم توضي لكل صلاة

## تحفة ١٥٧٤٣

\* (باب غسل دم الحيض) \*

\* حديثنا عبد الله بن يوسف \*

قال أخبرنا مالك عن هشام

عن فاطمة بنت المنذر عن

أسماء بنت أبي بكر أنها

قالت سألت امرأة رسول

الله صلى الله عليه وسلم

فقلت يا رسول الله أرايت

أحدنا إذا أصاب فيها

الدم من الحيضة كيف

تضع فقال رسول الله صلى

الله عليه وسلم إذا أصاب

نوب أحدنا كن الدم من

الحيضة فلقه ثم تشبفه

بماء ثم تصلي فيه \* حديثنا

أصبح قال أخبرني ابن

وهب قال أخبرني عمرو بن

الحارث عن عبد الرحمن بن

القاسم حديثه عن أبيه عن

عائشة قالت كانت أحدنا

تحيض ثم تقتصر الدم من

نوبها عند طهرها فتغسله

وتضع على سائر ثم تصلي

فيه \* (باب اعتكاف

المستحاضة) \* حديثنا

اسحق قال حدثنا خاد بن

عبد الله عن خالد بن عكرمة

٢٠٩

هـ بن ق

تحفة

١٧٣٩٩

صلاة ورددنا هذا قول من قال انه مدرج وقول من حرم بانه موقوف على عسرة ولم يفر دأبو معاوية بذلك فقدرناه النسائي من طريق جاد بن زيد عن هشام وادعى ان جادا تفر بجمه الزيادة وأومأ مسلم أيضا الى ذلك وليس كذلك فقد رويها الدارمي من طريق جاد بن سلمة والسرراج من طريق يحيى بن سليم كلاهما عن هشام وفي الحديث دليل على أن المرأة اذا امتزت دم الحيض من دم الاستحاضة تعتبر بدم الحيض وتعمل على اقباله وادباره فاذا انقضى قدره اغتسلت عنه ثم صار حكم دم الاستحاضة حكم الحدث فتوضأ لكل صلاة لكنها لا تصلي بذلك الوضوء أكثر من فريضة واحدة مؤداة أو مضضة لظاهر قوله ثم وضئ لكل صلاة وهذا قال الجمهور وعند الحنفية ان الوضوء متعلق بوقت الصلاة فلها أن تصلي به الفريضة الحاضرة وما شاعت من الفوائت ما لم يخرج وقت الحاضرة وعلى قولهم المراد بقوله ووضئ لكل صلاة أي لوقت كل صلاة فتسببها الحذف ويحتاج الى دليل وعند المالكية يستحب لها الوضوء لكل صلاة ولا يجب الا يحدث آخر وقال أحمد واسحق ان اغتسلت لكل فرض فهو أحوط وفيه جواز استفتاء المرأة بنفسها ومشافهتها الرجل فيما يتعلق بأحوال النساء وجواز جماع صوتهما للراحة وفيه غير ذلك وقد استتب من الرازي الحنفى ان مدة أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة لقوله قد مر الأيام التي كنت تحيضين فيها لأن أقل ما يطلق عليه لفظ أيام ثلاثة وأكثره عشرة فأما درن ثلاثة فأما يقال وما نرى يوم وأما فوق عشرة فأما يقال أحد عشر يوما وهكذا الى عشرين في الاستدلال بذلك نظر **(قوله ما)** غسل دم الحيض هذه الترجمة المخصوصة من الترجمة المقدمة في كتاب الوضوء وهي غسل الدم وقد تقدم الكلام هناك على حديث أسماء هذا أخرجه الثموني رواية يحيى القطان عن هشام واسناد هذه الرواية كافي قبلها مدينون سوى شيخه وفيه من الثواب ما في التي قبله وجواز سؤال المرأة عنها يستحيان ذكره والافصح بذكر ما يستقدر الضرورة وأن دم الحيض كغيره من الدماء في وجوب غسله وفيه استحباب فرك الخساة اليابسة لهن غسلها **(قوله حديثنا أصبح)** هو وشيخه وشيخ شيخه الثلاثة مصريون والباقيون وهم ثلاثة أيضا مدينون **(قوله كانت أحدنا)** أي أرواح النبي صلى الله عليه وسلم وهو محمول على انهن كن يصنعن ذلك في زمنه صلى الله عليه وسلم وبهذا يلتحق هذا الحديث بحكم المرفوع ويؤيد حديث أسماء الذي قبله قال ابن بطال حديث عائشة يفسر حديث أسماء وأن المراد بالنضح في حديث أسماء الغسل وأما قول عائشة وتضع على سائر فأما قلت ذلك فدعا للوسوسة لانه قد بان في سياق حديثها أنها كانت تغسل الدم لبعضه وفي قولها ثم تصلي فيه إشارة الى امتناع الصلاة في الثوب النجس **(قوله ثم تقتصر الدم)** بالتفاف والصادق للهسلة لوزن تقتل أي تغسلها ما طراف أصابعها وقال ابن الجوزي معناه تقتطع كأنها تحوزه دون باقي المواضع والاول أشبه بحديث أسماء **(قوله عند طهرها)** كذا في كثر الروايات والمسئلة والجوى عند طهره أي الثوب والمعنى عند اعادة تطهيره وفيه جواز ترك الخساة في الثوب عند عدم الحاجة الى تطهيره **(قوله ما)** اعتكاف المستحاضة أي جوازها **(قوله حديثنا خاد بن عبد الله)** هو الطيان الواسطي وشيخه خالد بن مهران الذي يقال له الخذايع الملهمة والذال المعجمة المنقلة ومدار الحديث

المدكور عليه وعكرمة هو مولى ابن عباس (قوله بعض نسائه) قال ابن الجوزي ما عرفنا من  
 أزواج النبي صلى الله عليه وسلم من كانت مستحاضة قال وانظروا ان عائشة أشارت بقولها من  
 نسائه أي من النساء المتعلقات به وهي أم حبيبة بنت جحش أخت زب بنت جحش (قلت) يراد  
 هذا التأويل بقوله في الرواية الثانية امرأة من أزواجه وقد ذكرها الحمدي عقب الرواية الأولى  
 فما أدري كيف غفل عنها ابن الجوزي وفي الرواية الثالثة بعض أمهات المؤمنين ومن المستبعد  
 أن تعتكف معه صلى الله عليه وسلم امرأة غير زوجة له وإن كان لها به تعلق وقد حكى ابن عبد البر  
 أن بنات جحش الثلاثة كن مستحاضات زب بنت أم المؤمنين وحنيفة زوج طلحة وأم حبيبة زوج  
 عبد الرحمن بن عوف وهي المشهورة منهن بذلك وسألت حدیثاً في ذلك وذكر أبو داود من طريق  
 سليمان بن كثير عن الزهري عن عروة عن عائشة استحضت زب بنت جحش فقال لها النبي صلى  
 الله عليه وسلم اغتسلي لكل صلاة كذا وقع في الموطأ أن زب بنت جحش استحضت وزعم ابن  
 عبد البر بانه خطأ لأنه ذكر أنها كانت تحت عبد الرحمن بن عوف والتي كانت تحت عبد الرحمن بن  
 عوف أم حبيبة أختها وقال شيخنا الامام البلقيني يحمل على ان زب بنت جحش  
 استحضت وقتما بخلاف أختها فان استحاضتها دامت (قلت) وكذا يحمل على ما ساد كوفي حتى  
 سودة وأم سلمة والله أعلم وقرأت بخط مغلطاي في عد المستحاضات في زمن النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال وسودة بنت زمعة ذكرها العلامة بن المسب عن الحكم عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين  
 فلعلمها المذكرة (قلت) وهو حديث ذكره أبو داود ومن هذا الوجه تعليل ما ذكر البيهقي ؟  
 أن ابن خزيمة أخرجه موصولاً (قلت) لكنه مرسل لأن أبا جعفر تابعي ولابد من حديثه وهو قرأت  
 في السنن لسعيد بن منصور رحدثنا محمد بن إبراهيم حدثنا جده خالد بن الحارث عن عكرمة ان امرأة  
 من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم كانت معتكفة وهي مستحاضة قال وحدثنا به خالد بن الحارث  
 عن عكرمة ان أم سلمة كانت عاكفة وهي مستحاضة وربما جعلت الطست تحتها (قلت) وهذا  
 أولى ما فسرته به هذه المرأة لا اتحاد المخرج وقد أرسله الحمدي بن عيسى عن عكرمة ووصله خالد  
 الطحان ويزيد بن زريع وغيرهما بذكر عائشة فيه وروح البخاري الموصول فأخرجه وقد أخرج ابن  
 أبي شبة عن حميد بن علة هذا الحديث كما أخرجه سعيد بن منصور بدون تسميته أم سلمة  
 والله أعلم (قوله من الدم) أي لأجل الدم (قوله وزعم) هو معطوف على معنى العنقة أي حدثني  
 عكرمة بكذا وزعم كذا أو بعد من زعم أنه متعلق (قوله كان) بالهمز وتشديد النون (قوله)  
 فلانة) الظاهر أنها التي أتت إلى ذلك كرتها قبل ورايت على حاشية نسخة صحيفة من أصل أبي ذر  
 ماضيه فلانة هي رمله أم حبيبة بنت أبي سفيان فان كان تاباً فهو قول الثالث في تفسير المبهمة  
 وعلى ما زعم ابن الجوزي من أن المستحاضة ليست من أزواجه فقد روي أن زب بنت جحش أم حبيبة  
 استحضت روي ذلك البيهقي والاسماعيلي في جمعه حديث يحيى بن أبي كثير لكن الحديث في سنن  
 أبي داود من حكاية زب بنت عريها وهو أشبه قائماً كانت في زمنه صلى الله عليه وسلم صغيرة لأنه  
 دخل على أمهات في السنة الثالثة وزب ترضع وأسماء بنت عيسى حكاه الدارقطني من رواية سهل  
 ابن أبي صالح عن الزهري عن عروة عنها (قلت) وهو عند أبي داود على التردد هل هو عن أسماء  
 أو فاطمة بنت أبي حبيش وهاتان لهما به صلى الله عليه وسلم تعلقان لأن زب تفيبر بيته وأسماء

عن عائشة أن النبي صلى الله  
 عليه وسلم اعتكف معه  
 بعض نسائه وهي مستحاضة  
 ترى الدم فرموا وضعت  
 الطست تحتهما من الدم وزعم  
 عكرمة أن عائشة رأت ماء  
 العصف فقالت كان هذا  
 شيء كانت فلانة تحبده  
 \* حدثنا قتيبة قال حدثنا  
 يزيد بن زريع عن خالد بن  
 عكرمة عن عائشة قالت  
 اعتكفت مع رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم امرأة من  
 أزواجه فكانت ترى الدم  
 والصفر فوطئت تحتها  
 وهي تضي \* حدثنا مسدد  
 قال حدثنا معمر بن خالد  
 عن عكرمة عن عائشة أن  
 بعض أمهات المؤمنين  
 اعتكفت وهي مستحاضة

قوله البيهقي كذا في نسخ  
 وفي نسخ أخرى السبيعي  
 بدله اه

٢١١  
 هـ سن في  
 ١٧٢٩٩

٢١٢  
تحفة  
١٧٥٧٥

\*(باب) هل فصل المرأة في  
نوب حاض فيه \* حدثنا  
أبو نعيم قال حدثنا إبراهيم  
ابن نافع عن ابن أبي شبيب عن  
مجاهد قالت عائشة ما كان  
لأحدنا إلا نوب واحد  
تحض فيه فإذا أصابه شيء  
من دم قالت ريقها فقصعة  
بظفرها \* (باب الطيب  
للمرأة) عند غسلها من  
الحيض \* حدثنا عبد الله  
ابن عبد الوهاب قال حدثنا  
حماد بن زيد عن أيوب عن  
حفصة عن أم عطية قالت  
كانتني

٢١٢  
تحفة  
١٨١١٧

أخت امرأته ميمونة لأمها وكذا الجنة وأم حبيبة به تعلق وحديثها في سنن أبي داود فهو لا يسع  
يجز أن تفسر المهمة بأحدها من وأما من استخص في عهده صلى الله عليه وسلم من الصحابات  
غيرهن فسهلة بنت سهل ذكرها أبو داود وأيضاً أسماء بنت مرثد ذكرها البيهقي وغيره وزيادة بنت  
غلان ذكرها ابن منده وفاطمة بنت أبي حبيش وقصتها عن عائشة في الصحيحين ووقع في سنن أبي  
داود عن فاطمة بنت قيس فظن بعضهم أنهم القرشمة الفهرية والصواب أنها بنت أبي حبيش  
واسم أبي حبيش قيس فهو لاء أربع نساء أيضاً وقد كُتِبَ عشر أحفاد في نوب بنت أبي سلمة وفي  
الحديث جواز مكث المستحاضة في المسجد وصحة اعتكافها وصلاتها وجواز حديثها في المسجد  
عند أمن التلويث وبلتحي بهادائم الحديث ومن به جرح بسيل **قوله ما** هل فصل  
المرأة في نوب حاض فيه قيل مطابقة الترجمة لحديث الباب أن من لم يكن لها إلا النوب واحد  
تحض فيه فمن المعلوم أنها فصل فيه لكن بعد تطهيره وفي الجمع بينه وبين حديث أم سلمة  
الماضي الدال على أنه كان لها نوب تحض بالحيض أن حديث عائشة محمول على ما كان في أول  
الامر وحديث أم سلمة محمول على ما كان بعد اتساع الحال ويحتمل أن يكون مراد عائشة  
بقولها نوب واحد تحض بالحيض وليس في سياقها ما ينبغي أن يكون لها غيره في زمن الطهر  
فيوافق حديث أم سلمة وليس فيه أيضاً أنها وصلت فيه فلا يكون فيه حملان أجازا لزيادة الجباسة  
بغير الماء وإنما زالت الدم بريقها لذهب أثره ولم تقصد تطهيره وقدم في قيل سبب عتبار ذكر  
الغسل بعد انقراض قالت فصل فيه فدل على أنها عند إرادة الصلاة فيه كانت تغسله وقولها في  
حديث الباب قالت بر بيهام من إطلاق القول على الفعل وقولها قصعة بالصاد والعين المهملتين  
المفتوحتين أي حكنه وفكرته بظفرها ورواه أبو داود بالقاف بدل الميم والقصع الدلك ووقع في  
رواية له من طريق عطاء عن عائشة بمعنى هذا الحديث ثم ترى فيه قطرة من دم فقصعه بظفرها  
فعل هذا فيعمل حديث الباب على أن المراد دم بسبر يعني عن مثله والتوجيه الأول أقوى  
\*(فائدة) \* طعن بعضهم في هذا الحديث من جهة دعوى الانقطاع ومن جهة دعوى الاطراب  
فأما الانقطاع فقال أبو حامد لم يسمع مجاهد من عائشة وهذا امر دود فقد وقع التصريح بسماعه  
منه عند البخاري في غير هذا الاسناد وأثبتته على بن المدني فهو مقدم على من نفاه وأما  
الاضطراب فرواية أبي داود عنه عن محمد بن كثير عن إبراهيم بن نافع عن الحسن بن مسلم بدل  
ابن أبي شبيب وهذا الاختلاف لاوجب الاضطراب لأنه محمول على أن إبراهيم بن نافع سمعه من  
شيبان ولم يكن كذلك فأبو نعيم شيخ البخاري فيه أحفظ من محمد بن كثير شيخ أبي داود فيه وقد  
تابع أبو نعيم خلاصه بن يحيى وأبو حذيفة والنعمان بن عبد السلام فبحث روايته والرواية  
المرجوحة لا تؤثر في الرواية الصحيحة والله أعلم **قوله ما** (الطبيب للمرأة) المراد  
بالترجمة أن طبيب المرأة عند الغسل من الحيض ممّا كذبحت أنه رخص للحادة التي حرم عليها  
استعمال الطيب في شيء منه مخصوص **قوله** عن أيوب عن حفصة عن أم عطية زاد المستدرك  
وكريمة قال أبو عبد الله أي المصنف أو هشام بن حسان عن حفصة عن أم عطية كأنه شك في  
شيخ حماد أو هو أيوب أو هشام ولم يذكر ذلك باقي الرواة ولا أصحاب السخرجات ولا الأطراف  
وقد أورد المصنف هذا الحديث في كتاب الطلاق بهذا الاسناد فلم يذكر ذلك **قوله** كانتني

بضم النون الأولى وقاعل انتهى النبي صلى الله عليه وسلم كما دلت عليه رواية هشام الملقبة  
المد كورة بعددها هو السرفذ كرها **(قوله بخذ)** بضم النون وكسر المهملة من الاحداد  
وهو الامتناع من الزينة **(قوله الاعلى زوج)** كذلك كذا في رواية المستمل والمجوى الاعلى  
زوجهاو الاولى موافقة للفظ فخذ وتوجيه الثانية ان الضمير يعود على الواحدة المتدرج حتى قولها  
كانتني أى كل واحدة منهن **(قوله ولا تكتحل)** بالرفع والنصب أيضا على العطف ولا زائدة  
وأكتحل بالان في النبي معنى النبي **(قوله ثوب عصب)** بفتح العين وسكون الصاد المهملة قال  
في المحكم هو ضرب من برود اليمن يعصب غزله أى يجمع ثم يصبغ ثم ينسج ويسأى الكلام على  
أحكام الحادة في كتاب الطلاق ان شاء الله تعالى **(قوله في بذة)** أى قطعة **(قوله كست)**  
أظفار كذا في هذه الرواية قال ابن التين صوابه قط فطار كذا قال ولم أر هذا في هذه الرواية  
لكن حكاه صاحب المشرق ووجهه بأنه منسوب الى ظفار مينة معروفة تسواحل اليمن يجلب  
اليها القسط الهندي وحكى في ضبط ظفار وجهين كسرا وله وصرفه وأتخه البناء بوزن قطام  
ورفع في رواية مسلم من هذا الوجه من قسط أو أظفار بابات أو وهي للتخير قال في المشرق  
القسط بخور معروف وكذلك الأظفار قال في البارع الأظفار ضرب من العطر يشبه الظفر  
وقال صاحب المحكم الظفر ضرب من العطر اسود مقلف من أصله على شكل ظفر الانسان  
يوضع في بخور والجميع أظفار وقال صاحب العين لا واحده والكسب بضم الكاف وسكون  
المهملة بعده هامة هو القسط قاله المصنف في الطلاق وكذا قال غيره وحكى المفضل بن سله أنه  
يقال بالكاف والطاء أيضا قال النووي ليس القسط والظفر من مقصود التطيب وانما رخص فيه  
للعادة اذا اغتسلت من الحيض لازالة الرائحة الكريهة قال الملهب رخص لها في التخير لادفع  
رائحة الدم عنها الماتسقبله من الصلاة ويسأى الكلام على مسئلة اتباع الجنائز في موضعه  
ان شاء الله تعالى **(قوله وروى)** كذا لا يذروا غيره ورواه أى الحديث المذكور ويسأى موصولا  
عند المصنف في كتاب الطلاق ان شاء الله تعالى من حديث هشام المذكور ولم يقع هذا التعليق في  
رواية المستمل وأغرب الكرماني فجوز أن يكون قائل ورواه جادين زيد المذكور في أول الباب  
فلا يكون تعليقا **(قوله يا)** ذلك المرأة نفسها الى آخر الترجمة قيل ليس في الحديث  
ما يطابق الترجمة لانه ليس فيه كيفية الغسل ولا البك وأجاب الكرماني بغيره بأن يتبع  
أثر الدم يستأنم ذلك وبأن المرائد من كيفية الغسل الصفة المختصة بغسل المحض وهي التطيب  
لانفس الاعتسالى انتهى وهو حسن على ما فيه من كافت وأحسن منه أن المصنف جرى على عادته  
في الترجمة بما تضمنه بعض طرق الحديث الذي يورده وان لم يكن المقصود من صافي ما ساقه  
وبين ذلك أن مسلما أخرجه هذا الحديث من طريق ابن عينة عن منصور التي أخرجه منها  
المصنف فذكر بعد قوله كيف تغتسل ثم تأخذ زادتم الدالة على تراخي تعليم الاخذ عن تعليم  
الاعتسالى ثم رواه من طريق أخرى عن صفية عن عائشة وفيها شرح كيفية الاعتسالى  
المسكوت عنها في رواية منصور ولفظه فقال تأخذ احدا كى ماها وسدرتها فظهر قصص  
الطهور ثم نصب على رأسها قسطا كذا كاشد يد حتى تبلغ شوث رأسها أى أصوله ثم تصب عليها  
الماء ثم تأخذ فرصة فهذا امر الدال الترجمة لاشتمالها على كيفية الغسل والدلك وانما لم يخرج

ان فخذ على مبتفوق ثلاث  
الاعلى زوج أربعة أشهر  
وعشر ولا تكتحل ولا تطيب  
ولا تلبس ثوبا موصوعا الاثوب  
عصب وقد رخص لنا عند  
الطهر اذا اغتسل احدا  
من محضها في بذة من كست  
أظفار وكانتني عن اتباع  
الجنائز قال وروى هشام بن  
حسان عن حفصة عن أم  
عطية عن النبي صلى الله  
عليه وسلم **(باب ذلك المرأة)**  
نفسها اذا تطهرت من  
الحيض وكف تغتسل  
وتأخذ فرصة مسكة فتتبع  
بها أثر الدم \*

فتح

المصنف هذه الطريق لكونها من رواية ابراهيم بن مهاجر عن صفية وليس هو على شرطه (قوله)  
 حدثنا يحيى (هو ابن موسى البجلي) كابرته به ابن السكن في روايته عن القريري وقال البجلي هو  
 يحيى بن جعفر وقيل انه وقع كذلك في بعض النسخ (قوله) عن منصور بن صفية (هي بنت شيبه بن  
 عثمان بن أبي طلحة العبدري نسب اليها شهرتها واسم أبيه عبد الرحمن بن طلحة بن الحرث بن طلحة  
 ابن أبي طلحة العبدري وهو من ردهط زوجته صفية وشبيهة له صحبة ولها أيضا وقتل الحرث بن طلحة  
 باحد ولعبد الرحمن رؤية ووقع التصريح بها السماع في جميع السند عند الحميدي في مسنده (قوله)  
 ان امرأته زادني رواية وهيب بن الانصار وسماها مسلم في رواية أبي الاحوص عن ابراهيم بن  
 مهاجر أسما بنت شكل بالشين المعجمة والكاف المفتوحين ثم اللام لم يسم أباهما في رواية عند  
 عن شعبة عن ابراهيم بن وهيب بن الانصار وسماها مسلم في رواية أبي الاحوص عن ابراهيم بن  
 الحديث فقال أسما بنت زيد بن السكن بالمهمله والتون الانصاره التي يقال لها خطيبة  
 التسماعية ابن الجوزي في التلخيص والسماطي وزاد ان الذي وقع في مسلم تصحيف لانه ليس في  
 الانصار من يقال له شكل وهو رد للرواية الناثية بغير دليل وقد يحتمل ان يكون شكل لقباً  
 لاسماء المشهور في المسند والجوامع في هذا الحديث أسما بنت شكل كافي مسلم أو اسماء  
 لغير نسب كافي أبي داود وكذا في مستخرج أبي نعيم عن الطريق التي أخرجه منها الخطيب وحكي  
 النووي في شرح مسلم الوجهين بغير ترجيح والله أعلم (قوله) فامرأها كيف تقتل قال خذني  
 قال الكرمانى هو بيان لقوله أمرأها قال قيل كيف يكون بياناً للاغتسال والاعتزال صب  
 الماء لاخذ الفرصة فالجواب ان السؤال لم يكن عن نفس الغتسال لانه معروف لكل أحد  
 بل كان لقدرة على ذلك وقد سبقه الى هذا الجواب الرافي في شرح المسند وابن أبي جرير وقرؤا  
 مع هذا اللفظ الواو اذ مع قطع النظر عن الطريق التي ذكرناها عن مسلم الدالة على ان بعض  
 الرواة اختصروا أو قصروا الله أعلم (قوله) فرصة بكسر القاف وحكى ابن سنده تليها وباسكان  
 الراء أو هامل الصاد قطعة من صوف أو قطن أو جلدة عليها صوف حكاها أبو عبيدة وغيره وحكى  
 أبو داود أن في رواية أبي الاحوص فرصة بفتح القاف ووجهه المنذرى فقال يعنى شأ يسر امثل  
 الفرصة بطرف الاصبع انتهى ووجه من عزاه هذه الرواية البخارى وقال ابن قتيبة هي فرصة  
 بفتح القاف وبالضاد المعجمة وقوله من مسك بفتح الميم والمراد قطعة جلد وهي رواية من قاله بكسر  
 الميم واحتج بانهم كانوا في ضيق يمنع معه أن يمتنوا المسك مع غلاظته وتبعه ابن بطال  
 وفي المشارق ان أكثر الروايات بفتح الميم ورجح النووي الكسر وقال ان الرواية الاخرى وهي  
 قوله فرصة مسكة تدل عليه وفيه نظر لان الخطابي قال يحتمل أن يكون المراد بقوله مسكة أى  
 ما خوفة البيقال أمسكته ومسكته لكن يبقى الكلام ظاهراً لانه يصير هكذا اخذني قطعة  
 ما خوفة وقال الكرمانى صنيع البخارى يشعر بأن الرواية عنده بفتح الميم حيث جعل اللام  
 بالطيب ياء مستقلة انتهى واقتصار البخارى في الترجمة على بعض ما دلت عليه لا يدل على نفي  
 ما عده ويقوى رواية الكسر وأن المراد الطيب ما في رواية عبد الرزاق حيث وقع عنده من  
 ذريرة وما استعده ابن قتيبة من امتنان المسك ليس يعين على ما عرف من شأن أهل الحجاز من كثرة  
 استعمال الطيب وقد يكون المأمور به من يقد عليه قال النووي والمقصود باستعمال الطيب

\* حدثنا يحيى قال حدثنا ابن  
 عينة عن منصور بن صفية  
 عن أمه عن عائشة أن امرأة  
 سألت النبي صلى الله عليه  
 وسلم عن غسلها من المحيض  
 فأمرها كيف تقتل قال  
 خذني فرصة من مسك

٣١٤

م سن

تحفة

٩٧٨٥٩

فقطهرى بها قالت كيف  
أنظهر بها قال سبحان الله  
تطهرى فاجتنبى عنها  
فقلت تنبى بها أزال الدم  
\*(باب) غسل المحيض  
\* حدثنا مسلم قال حدثنا  
وهيب قال حدثنا منصور  
عن أمه عن عائشة أن امرأة  
من الانصار قالت للنبي  
صلى الله عليه وسلم كيف  
أغتسل من المحيض قال  
خذى فرصة تمسكه فوضئى  
ثلاثاً ثم ان النبي صلى الله  
عليه وسلم استحيا فأعرض  
بوجهه أو قال فوضئى بها  
فأخذتها فجذبها فآخبرتها  
بغير يد النبي صلى الله  
عليه وسلم \*(باب) امتشاط  
المسرة عند غسلها من  
المحيض \* حدثنا موسى  
ابن اسمعيل قال حدثنا  
ابراهيم قال حدثنا ابن  
شهاب عن عروة أن عائشة  
قالت أهلت مع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في حجة  
الوداع فكنت ممن تمنع ولم  
يسق الهدى فزعت أنها  
حاضت ولم تطهر حتى دخلت  
لله عرفة فقالت يا رسول  
الله هذه لله عرفة وإنما  
كنت غتعت بعمري فقال لها  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
انقضى رأسك وامتشطى  
وأمسكى عن عرتك ففعلت

دفع الرائحة الكريهة على الصحيح وقبل لكونه أسرع إلى الحمل حكاه الماوردى قال فعلى الاول  
ان فقدت المسك استعملت ما يتخلفه في طيب الرمح وعلى الثاني ما يقوم مقامه في اسراع الغلو  
وضعف النوى الثاني وقال لو كان صحيحاً لا اختصت به المرأة قال واطلاق الاحاديث يريه  
والصواب ان ذلك مستحب لكل مقتله من حبض أو نفاس ويكره تركه للقادرة فان لم تجد مسكاً  
فطيباً فان لم تجد فزلاً كالطين والافالمة كاف وقد سبق في الباب قبله ان الحادثة تتخبر بالقسط  
فيخير بها **(قوله) فقطهرى** قال في الرواية التي بعدها فوضئى أى تنظفنى **(قوله) سبحان الله** زاد في  
الرواية الآية استحيا وأعرض وللإسماعيلي فلما رأته استحيا علمنا وزاد الدارمي وهو يسمع فلا  
يسكر **(قوله) انزال الدم** قال النووي المراد به عند العلماء الفرج وقال الخاملي يستحب لها أن  
تطيب كل موضع أصابه الدم من يدها قال ولم أره لغیره وطاهر الحديث بحجة (قلت) ويصرح به  
رواية الإسماعيلي تنبى بها مواضع الدم وفي هذا الحديث من القوائد التسبيع عند التعجب  
ومعناه هنا كيف ينبغي هذا الظاهر الذي لا يحتاج في فهمه إلى فكر وفيه استحباب الكليات  
فما يتعلق بالعورات وفيه سؤال المرأة العالم عن أحوالها التي يحتشم منها ولهذا كانت عائشة  
تقول في نساء الانصار لم تمنعن النساء أن تحقهن في الدين كما أخرجه مسلم في بعض طرق هذا  
الحديث وتقدم في العلم معاً وفيه الاكتفاء بالعرض والاشارة في الامور المستهجنة وتكرير  
الجواب لفهام السائل وإنما كره مع كونها لم تفهمه أو لا لان الجواب به يؤخذ من اعراضه  
بوجهه عند قوله فوضئى أى في المحل الذي يستحيان من مواجهة المرأة بالتمصرح به فاكنتي  
بلسان الحال عن لسان المقال وفهمت عائشة مرضى الله عن ذلك عنه فتوات تعليمها وبزوب عليه  
المصنف في الاعتصام بالحكم التي تعرف باللائل وفيه تفسير كلام العالم بحضرة لمن خفي عليه  
اذا عرف ان ذلك يحجب وفيه الاخذ عن المفضول بحضرة الفاضل وفيه صحة العرض على الحدث  
اذا أقروا ولم يقل عنه نعم وأنه لا يشترط في صحة العمل فهم السامع لجميع ما يسمعه وفيه الرفق  
بالمعلم واقامة العذر لمن لا يفهم وفيه امر المطالب بستر عيوبه وان كانت مما يحجل عليها من  
جهة امر المرأة بالتطيب لازالة الرائحة الكريهة وفيه حسن خلقه صلى الله عليه وسلم وعظيم  
حلمه وحباؤه زاده الله شرفاً **(قوله) يا** غسل المحيض تقدم في جنبه في الترجة التي قبله  
**(قوله) حدثنا مسلم** هو ابن ابراهيم ونص ورهبان مصفة المذكور في الاستاذ قبله **(قوله) فوضئى**  
ثلاثاً) يحتمل ان يتعلق قوله ثلاثاً فوضئى أى كررى الوضوء ثلاثاً ويحتمل ان يتعلق بقال وبؤيده  
السياق المتقدم أى قال لذلك ثلاث مرات **(قوله) أو قال** كذا وقع بالشك في كذا الروايات  
ووقع في رواية ابن عساکر أو قال بالواو والماطقة الاولى أظهر ومحل التردد في لفظ بها هل هو ثابت  
أم لا أو التردد واقع بينهما بين لفظ ثلاثاً والله أعلم **(قوله) يا** امتشاط المرأة حدثنا  
ابراهيم هو ابن سعد **(قوله) انقضى** رأسك أى حلى ضريره **(وامتشاطي)** قبل ليس فيه دليل على  
الترجعة قاله الداودي ومن تبعه قالوا ان أمرها بالامتشاط كان للاهلال وهي حائض لا تختص  
غسلها والجواب ان الاهلال بالجمع يقتضى الاغتسال لانهم سنة الاحرام وقد ورد الامر  
بالاغتسال صريحاً في هذه القصة فيما أخرجه مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر ولفظه فاغتسل  
ثم أهلى بالجمع فكان الخبرارى جرى على عادته في الاشارة الى ما تضمنه بعض طرق الحديث وان لم



يكن منصوفاً مساقه ويحتمل ان يكون الداودي أراد بقوله لا عند غسلها أي من الحيض ولم  
يردني الغتسال مطلقاً والخالل على ذلك ما في الصحيحين ان عائشة انما طهرت من حيضها يوم  
الخرق فتنسل يوم عرفة الا للاحرام وأما ما وقع في مسلم من طريق مجاهد عن عائشة أنها حاضت  
بسر فوطهرت بعرفة فهو محمول على غسل الاحرام جميعاً بين الروايتين واذا ثبت ان غسلها  
اذ ذلك كان للاحرام استفد معني الترجمة من دليل الخطاب لانه اذا جاز لها الامتناع في غسل  
الاحرام وهو مندوب كان جوازها لغسل الحيض وهو واجب أولى **(قوله)** أمر عبد الرحمن  
يعني ابن أبي بكر ولبلة الحصة بفتح الحاء وسكون الصاد المهملتين ثم الموحد هي اللبة التي نزلوا  
فيها في المحب وهو المكان الذي نزلوه بعد النفر من منى خارج مكة **(قوله)** التي نسكت كذا  
لا أكثر ما خوض من النسك وفي رواية أبي زيد المروزي نسكت بحذف النون وتشديد آخر ما  
عنها والقاسي عجمة والتخفيف والضمر فيه راجع الى عائشة على سبيل الالتفات وفي السياق  
التفات آخر بعد التفتان وهو ظاهر المتأمل **(قوله)** يا س نفض المرأة شعرها عند  
غسل الحيض أي هل يجب أم لا وظاهر الحديث الوجوب وبه قال الحسن وطاوس في الحائض  
دون الجانب وبه قال أحد ورجع جماعة من أصحابه انه للاستحباب فيها قال ابن قدامة ولا أعلم  
أحد قال بوجوبه فيها الاماروى عن عبد الله بن عمرو **(قلت)** وهو في مسلم عنه وفيه انكار  
عائشة عليه الا بهنك لكن ليس فيه تصريح بأنه كان بوجبه وقال النووي حكاه أصحابنا عن  
الخطي واستدل الجهور على عدم الوجوب بحديث أم سلمة قالت يا رسول الله اني امرأتك أئمت  
ضفر رأسي أفاقضه لغسل الجنابة قال لا واهم مسلم وفي رواية له للحيضة والجنابة وجداً والامر  
في حديث الباب على الاستحباب جميعاً بين الروايتين وأجمع بالتفصيل بين من لا يصلح الماء اليها  
الا بالنقض فيلزم والافلا **(قوله)** ليليل في رواية الاصيل ليليل بلام واحدة مشددة **(قوله)**  
لاحلات في رواية كريمة والحوي لاهللت بالهاء وساقى الكلام على بقية فوائد هذا الحديث  
والتي قبله في كتاب الحج ان شاء الله تعالى **(قوله)** يا س مخلفة وغير مخلفة رواه  
بالاضافة أي باب تفسير قوله تعالى مخلفة وغير مخلفة والتنوين وتوجيه ظاهر **(قوله)** حدثنا  
جماد هو ابن زيد وعبد الله بالصغير ابن أبي بكر بن أنس بن مالك **(قوله)** ان الله عز وجل وكل  
وقع في روايتنا التخفيف يقال وكله بكذا اذا استكفاه اياه وصرف أمره اليه وللا كثيراً لتشديد  
وهو موافق لقوله تعالى ملك الموت الذي وكل بكم **(قوله)** يقول يارب نطفة بالرفع والتنوين أي  
وقفت في الرحم نطفة وفي رواية القابسي بالنصب أي خلقت يارب نطفة ونداء الملك بالامور  
الثلاثة ليس في دفعة واحدة بل بين كل حالة وحالة ممتدة بين من حديث ابن مسعود الا في كتاب  
القدراهم أرى دعوى وما وساقى الكلام هناك على بقية فوائد حديث أنس هذا والجمع بينه وبين  
ما ظاهره التعارض من حديث ابن مسعود المذكور ومناسبة الحديث للترجمة من جهة أن  
الحديث المذكور مفسر للآية وأما ما رواه الطبري من طريق داود بن أبي هند عن  
الشعي عن علقمة عن ابن مسعود قال اذا وقت الطفلة في الرحم بعث الله ملكاً فنقل يارب  
مخلفة أو غير مخلفة فان قال غير مخلفة فجها الرحم دما وان قال مخلفة قال يارب فاصفة هذه  
النطفة فذكر الحديث واستاده صحيح وهو موقوف للظاهر فروع حكوا وحكي الطبري لاهل

فلما قضيت الحج أمر عبد  
الرحمن لبلة الحصة فاعترفت  
من التعميم مكان عرقى التي  
نسكت **(باب)** نفض  
المرأة شعرها عند غسل  
الحيض **(قوله)** حدثنا عبد بن  
اسماعيل قال حدثنا أبو  
أسامة عن هشام عن أبيه  
عن عائشة قالت خرجنا  
موافين لهلال ذي الحجة **(قوله)**  
فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم من أحب أن يهل  
بعمره فليل فاني لولائي  
أهديت لاحلات بعمره  
فأهل بعضهم بعمره وأهل  
بعضهم يحج وكنت أنا ممن  
أهل بعمره فأدر كي يوم  
عرفت وأنا حاض فنسكت  
الى النبي صلى الله عليه وسلم  
فقال دعي عرتك وانقضي  
رأسك وامتنطي وأهل  
يحج ففعلت حتى اذا كان  
لبلة الحصة أرسل معي أخي  
عبد الرحمن بن أبي بكر  
فخرجت الى التعميم فاهلت  
بعمره مكان عرقى قال هشام  
ولم يكن في شيء من ذلك  
هدى ولا صوم ولا صدقة  
**(باب)** مخلفة وغير مخلفة  
**(قوله)** حدثنا سديد قال حدثنا  
جماد عن عبد الله بن أبي  
بكر عن أنس بن مالك عن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
قال ان الله عز وجل وكل  
بالرحم ملكاً يقول يارب  
نطفة يارب علقمة فاذا اراد ان يقضي خلقه قال اذ كرام أي شئ أم سعيداً وزواجل فيكتب في بطن أمه

التفسير في ذلك أقوالا وقال الصواب قول من قال الخلقة المصورة خلقا تاما وغير الخلقة السقط  
 قبل تمام خلقه وهو قول مجاهد والشعبي وغيرهما وقال ابن بطال غرض البخاري بادخال هذا  
 الحديث في أبواب الحيض تقوية مذهب من يقول ان الحمل لا يتحصن وهو قول الكوفيين  
 وأجدوا في ثور وابن المنذر وطائفة واليه ذهب الشافعي في القديم وقال في الجديد انها تحصن  
 وبه قال اسحق وعنه مالك روايتان (قلت) وفي الاستدلال بالحديث المذكور على انها  
 لا تحصن نظر لانه لا يلزم من كون ما يخرج من الحمل هو السقط الذي لم يصور ان لا يكون الدم  
 الذي تراه المرأة التي يستمر جها ليس بحيض وما ادعاه المخالف من انه رشح من الولد ومن فضله  
 غذاءه أو دم فساد لعله يحتاج الى دليل وما ورد في ذلك من خبر أو أثر لا يثبت لان هذا دم بصفات  
 دم الحيض وفي زمن امكانه فله حكم دم الحيض فمن ادعى خلافه فعليه البيان وأقوى حججه ان  
 استبراء الامه اعتبر بالحيض لتحقيق براءة الرحم من الحمل فلو كانت الحمل تحصن لتمت البراءة  
 بالحيض واستدل ابن المنبر على انه ليس بدم حيض بان الملك موكل برحم الحمل والملائكة  
 لا تدخل بيضا فله قدروا لا بلائها ذلك وأجيب بانه لا يلزم من كون الملك موكل به ان يكون حالا  
 فيه ثم هو مشترك في الازام لان الدم كله قد رواء الله أعلم **قوله** ما س كفتل الحائض  
 بالحج والعمرة) مراده بيان صحة اهللال الحائض ومعنى كفتل الترجمة الاعلام بالحال بصورة  
 الاستفهام لا الكيفية التي يراد بها الصفة وهذا التقرير يندفع اعتراض من زعم ان الحديث  
 غير مناسب للترجمة اذ ليس فيها كوصفة الاهلال (قوله من أهل الحج) في رواية السلمي بحجة  
 في الموضوعين وكذا العموى في الموضوع الثاني (قوله) قالت خضت) أي يسرف قبل دخول مكة  
 (قوله حتى خضت حتى) في رواية كريمة وأبى الوقت حتى والكلام على فوائده الحديث يأتي في كتاب  
 الحج ان شاء الله تعالى (قوله) ما س اقبال المحض واداره) اتفق العلماء على ان اقبال  
 المحض يعرف بالدفعة من الدم في وقت امكان الحيض واختلفوا في ادياره فقيل يعرف بالمحقوق  
 وهو ان يخرج ما تحتش به جافا وقيل بالقصة البيضاء والهمل المصنف كما سنوضحه (قوله) وكن  
 هو بصيغة جمع المؤنث ونساء بالرفع وهو بدل من الضمير نحووا كانوا البراغث والتسكير في نساء  
 للتوزيع أي كان ذلك من نوع من النساء لامن كهن وهذا الاثر قد رواءه مالك في المطاعن علقمة  
 ابن أبي علقمة المدني عن أمه واسمها رجاء مولا عائشة قالت كان النساء (قوله بالدرجة)  
 بكسر الهمزة وفتح الراء والجيم جمع من جبالضم ثم السكون قال ابن بطال كذا روى به اصحاب الحديث  
 وضبطه ابن عبد البر في المطا بالضم ثم السكون وقال انه ثابت درج والمراد به ما تحتش المرأة  
 من قطنه وغيره التعرف هل بقي من أثر الحيض شيء أم لا (قوله الكرسف) بضم الكاف والسين  
 المهمله بينهما ما ساكنة هو القطن (قوله) فيه الصفرة) زادها مالك من دم الحية (قوله) فتقول  
 أي عائشة والقصة بفتح القاف وتشديد الميم الهمله هي النورة أي حتى تخرج القطنية صماء  
 نقية لا يخالطها صفرة وفيه دلالة على ان الصفرة والكدر في أيام الحيض حيض وأما في غيرها  
 فسبأ في الكلام على ذلك في باب مفرد ان شاء الله تعالى وفيه ان القصة البيضاء علامة لانها  
 المحض وبقين بها ابتداء الطهر واعترض على من ذهب الى انه يعرف بالمحقوق بان القطنية  
 قد تنخرج جافة في أثناء الامر فلا يدل ذلك على انقطاع الحيض بخلاف القصة وهي ما أيضا

\* (باب) كيف تهل الحائض

بالحج والعمرة \* حديثنا يحيى

ابن بكير قال حدثنا الث

عن عقيل عن ابن شهاب

عن عروة عن عائشة قالت

خرجنا مع النبي صلى الله

عليه وسلم في حجة الوداع ف

من أهل بعمرة ومنام

أهل الحج فقد منامكة فقال

رسول الله صلى الله عليه

وسلم من أحرم بعمرة ولم

يهد فطيل ومن أحرم بعمرة

وأهدى فلا يحل حتى يحل

بغيره هـ ومن أهل الحج

فلم يحج قالت خضت فلم

أزل حائضا حتى كان يوم

عرفة ولم أهل الا بعمرة

فامرني النبي صلى الله عليه

وسلم أن أتقض رأسي

وأتمشط وأهل يحج وأزل

العمرة ففعلت ذلك حتى

قضيت حتى فعت معي عبد

الرحمن بن أبي بكر وأمرني

أن أعتمر مكان عسرى من

التعيم \* (باب) \* اقبال

المحض واداره وكن نساء

يعني الى عائشة بالدرجة

فيها الكرسف فيه الصفرة

فتقول لا تعجلان حتى ترين

القصة البيضاء تريدك

يدفعه الرحم عند انقطاع الحيض قال مالك سألت النساء عنه فإذا هو أمر معاصم عندهن  
 يعرفه عند الطهر **(قوله)** وبلغ ابنه زيد بن ثابت كذا وقعت مهمة هنا وكذا في المواضع  
 روى هذا الأثر عن عبد الله بن أبي بكر أبي بن محمد بن عمرو بن حزم عن عته عنها وقد ذكره الزيد بن  
 ثابت من النبات حسنة وعمره وأم كلثوم وغيرهن ولم أر لأحد منهن رواية إلا ما ذكرته وكان  
 زوج سالم بن عبد الله بن عمر فكانت نهاي المهمة هنا وزعم بعض الشراخ أنها لم سعد قال لأن  
 ابن عبد البر ذكرها في الصحابة انتهى وليس في ذكره لها دليل على المدعى لأنه لم يقل أنها صاحبة  
 هذه القصة بل لم يأت لها ذكر عند ولا عند غيره إلا من طريق عنده من عبد الرحمن وقد كذبه  
 وكان مع ذلك يضطرب فيها فتارة يقول بنت زيد بن ثابت وتارة يقول امرأة زيد لم يذكر أحد  
 من أهل المعرفة بالنسب في أولاد زيد بن يقال لها أم سعد وأم عمة عبد الله بن أبي بكر فقال  
 ابن الحذاء هي عمر بنت حزم عمة جد عبد الله بن أبي بكر وقيل لها عمة حمازا (قلت) لكنها صاحبة  
 قديمة روى عنها جابر بن عبد الله الجعفي في روايته عن بنت زيد بن ثابت بعد ما كانت ثابتة  
 فرواية عبد الله عنها منقطعة لأنه لم يذكرها ويحتمل أن تكون المرادة عنه الحقيقية هي أم عمرو  
 أو أم كلثوم والله أعلم **(قوله)** يدعون أي يبلغان وفي رواية الكشمي يدعين وقد تقدم مثلها  
 في باب تقضي الحائض الممسك كلها وقال صاحب القاموس دعيت لغة في دعوت ولم ينه على  
 ذلك صاحب المشارق ولا المطالع **(قوله)** إلى الطهر أي إلى ما يدل على الطهر واللام في قولها  
 ما كان النساء للهedy أي نساء الصحابة وانما عابت عليهن لأن ذلك يقتضي الحرج والتقطع وهو  
 مذموم قاله ابن بطال وغيره وقيل لكون ذلك كان في غروقت الصلاة وهو خوف الليل وفيه  
 نظر لأنه وقت العشاء ويحتمل أن يكون العيب لكون الليل لا يتبين به البياض الخالص من غيره  
 فيصين أنهن طهرن وليس كذلك فيصلن قبل الطهر وحديث فاطمة بنت أبي حبيش تقدم في  
 باب الاستحاضة وسفان في هذا الإسناد هو ابن عسنة لأن عبد الله بن محمد وهو المسند لم يسمع  
 من الثوري **(قوله)** لا تقتضي الحائض الصلاة نقل ابن المنذرو وغيره إجماع أهل  
 العلم على ذلك وروى عبد الرزاق عن معمر أنه سأل الزهري عنه فقال اجتمع الناس عليه وحكى  
 ابن عبد البر عن طائفة من الخوارج أنهم كانوا يجوبونه وعن معمر بن حنبل أنه كان يأمربه  
 فأنكرت عليه أم سلمة لكن استقر الإجماع على عدم الوجوب كما قاله الزهري وغيره **(قوله)** وقال  
 جابر بن عبد الله وأبو سعيد هذا التعليق عن هذين الصحابين ذكره المؤلف بالمعنى فاما حديث  
 جابر فأشابهه إلى ما أخرجه في كتاب الأحكام من طريق حبيب عن عطاء عن جابر في قصة حبيش  
 عائشة في الحج وفيه غير أنها لا تطوف ولا تصلي وسلم نحوه من طريق أبي الزبير عن جابر وأما  
 حديث أبي سعيد فأشابهه إلى حديثه المتقدم في باب ترك الحائض الصوم وفيه أليس إذا حاضت  
 لم تقصلي ثم نعم فان قيل الترجمة لعدم القضاء وهذا الحد شان لعدم الإيقاع فلو حاضت لم تقصلي  
 أجاب الكرماني بأن الترتيب في قوله تدع الصلاة مطلق أداء وقضاء انتهى وهو غير صحيح لأن منعها إنما  
 هو في زمن الحيض فقط وقد وضع ذلك من سياق الحديث والذي يظهر لي أن المصنف أراد أن  
 يستدل على الترتيب ولا التعلق المذكور وعلى عدم القضاء بحديث عائشة فجعل التعليق للمقدمة  
 للسند الموصول الذي هو مطابق للترجمة والله أعلم **(قوله)** حدثني معاذة

قوله أي ابن محمد بن  
 ابن أبي محمد اه صححه

الطهر من الحيضة وبلغ  
 ابنه زيد بن ثابت أن نساء  
 يدعون بالمصابع من خوف  
 الليل يظنون إلى الطهر  
 فقالت ما كان النساء يصنعن

هذا وعابت عليهن حدثنا  
 عبد الله بن محمد قال حدثنا  
 سفان عن هشام عن أبيه  
 عن عائشة أن فاطمة بنت  
 أبي حبيش كانت تسحاض  
 فسالت النبي صلى الله عليه  
 وسلم فقال ذلك عرق وليس  
 بالحيضة فإذا أقبلت الحيضة  
 فدعي الصلاة وإذا أدبرت  
 فاغتسلي وصلي **(باب)**  
 لا تقتضي الحائض الصلاة

وقال جابر وأبو سعيد بن  
 النسي صلى الله عليه وسلم  
 تدع الصلاة **حدثنا موسى**  
**ابن اسمعيل** قال حدثنا همام  
 قال حدثنا قتادة قال  
 حدثني معاذة

ع ٢٢١

تحفة

١٧٩٦٤

السدوية وهي معدودة في فقهاء التابعين ورجال الاستناد المذكور باليهابصريون (قوله ان امرأة قالت لعائشة) كذا أجمعها هم وبين شعبة في روايته عن قتادة انها هي معاذة الراوية آخر جه الاسماعيلي من طريقه وكذا المسلم من طريق عاصم وغيره عن معاذة (قوله أنجزى) بفتح أوله أى أنقضى وصلاتها بالنصب على المفعولية و يروى أنجزى بضم أوله والهمز أى أنكفى المرأة الصلاة الحاضرة وهي طاهرة ولا تحتاج الى قضاء الفائتة في زمن الحضي فصلاتها على هذا بالرفع على الفاعلية والاولى أشهر (قوله أنجزى) الحزوري منسوب الى حرواء بفتح الحاء مضم الرءاء المهملتين وبعد الواو الساكنة راءاً أيضاً بلدة على ملين من الكوفة والاشهر انها بالمد قال المبرد النسبة اليها حرواوى وكذا كل ما كان في آخره ألّف ثابث ممدودة ولكن قيل الحزوري يحذف الزاؤه وقال المن يعقده مذهب الخوارج حرورى لان أول فرقة منهم خرجوا على علي بالبلدة المذكورة فاشتهروا بالنسبة اليها وهو فرق كثير لكن من أصولهم المتفق عليها بينهم الا خبج عدل عليه القرآن ورّد ما زاد عليه من الحديث طلقاً ولهذا استقيمت عائشة معاذة استفهام انكار وزاد مسلم في رواية عاصم عن معاذة فقالت لاولكنى أسأل أى سوء الاجر اذا طلب العلم لا لتعنت وفهمت عائشة عنها طلب الدليل فاقصرت في الجواب عليه دون التعليل والذي ذكره العلماء في الفرق بين الصلاة والصيام ان الصلاة تسكر نظم يجب قضاؤها للصائم بخلاف الصيام ولين يقول بان الحائض محتاطة بالصيام ان يفرق بينهما لم تحاطب بالصلاة أصلاً وقال ابن دقيق العدا كنفاء عائشة في الاستدلال على اسقاط القضاء بكونها لم تؤمر به بمحمل وجهين أحدهما انها أخذت اسقاط القضاء من اسقاط الاداء فبقيت به حتى يوجد المعارض وهو الامر بالقضاء كما في الصوم ثانيهما قال وهو أقرب ان الحاجة ادعية الى بيان هذا الحكم لتكرر الحضي منهن عنده صلى الله عليه وسلم وحيث بين دل على عدم الوجوب لاسما وقد اقترن بذلك الامر بقضاء الصوم كما في رواية عاصم عن معاذة عند مسلم (قوله فلا يامرنا به أوقات فلا تفعله) كذا في هذه الرواية بالسك وعند الاسماعيلي من وجه آخر فلم تكن تقضى ولم تؤمر به والاستدلال بقوله فلم تكن تقضى أو ضمن من الاستدلال بقوله فلم تؤمر به لان عدم الامر بالقضاء هنا قد ينازع في الاستدلال به على عدم الوجوب لاحتمال الاكفائية للدليل العام على وجوب القضاء والله أعلم (قوله يا) النوم مع الحائض زاد في رواية الصائغاني وهي في ثيابها تقدم الكلام على ذلك في باب من سمي النفس حياضاً وبكى المذكور وهو ابن أبي كثير (قوله قالت وحدتنى) هو مقول زين بنت أم سلمة وقاعل حديثي أمها أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وسيأتي الكلام على ذلك في كتاب الصيام (قوله وكتبت) معطوف على جملة الحديث الذي قبله وهي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبلها وقد تقدم الكلام على فوائده في كتاب الفسل (قوله يا) من اتخذ ثياب الحضي وفي رواية الكشميهني من أعتد بالعين والدال المهملتين وهشام المذكور هو الستوائى ويحى هو ابن أبي كثير والكلام على الحديث قد تقدم في باب من سمي النفس حياضاً (قوله يا) شهود الحائض العيدين ودعوة المسلمين ويعترن ان عساكروا عاتزلهن الصلي والجمع بالنظر الى ان الحائض اسم جنس أو فيه حذف والتقدير ويعترن الحضيض كما سجد بعده (قوله حدثنا محمد)

أنجزى احدنا وصلاتها اذا طهرت فقالت أنجزى أنت كالتخصيص مع النبي صلى الله عليه وسلم فلا يامرنا به أوقات فلا تفعله (باب) النوم مع الحائض وهي في ثيابها (حديثنا سعد بن حفص قال حدثنا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة عن زينب أمه إلى سلمة حدثته أن أم سلمة قالت حضت وأنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في الخجلة فأنزلت فخرجت منها فأخذت ثياب حضيض فللبستها فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم أنفست قلت نعم فدعاني فأدخلني معه في الخجلة قالت وحدتنى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبلها وهو صائم وكتبت أغتسل أنا والنبي صلى الله عليه وسلم من أناوا حدى من الجنابة (باب) من اتخذ ثياب الحضيض سوى ثياب الطهر (حديثنا سعد بن فضالة قال حدثنا هشام عن يحيى عن أبي سلمة عن زين بنت أبي سلمة عن أم سلمة قالت بينا أنا مع النبي صلى الله عليه وسلم مضطجعت في خجلة حضت فأنزلت فأخذت ثياب حضيض فقال أنفست فقالت نعم فدعاني فأضطجعت معه في الخجلة

كذا إلا كثر غير منسوب ولا يرد محمد بن سلام ولكن رمة محمد هو ابن سلام **(قوله)** حدثنا عبد  
 الوهاب **(هو الثقف)** **(قوله)** عوا نقنا العوائق جمع عائق وهي من بلغت الحلم أو قاربته أو استحققت  
 التزويج أو هي الكربة على أهلها أو التي عتقت عن الامتنان في الخروج للخدمة وكانهم كانوا  
 يتبعون العوائق من الخروج لما حدث بعد العصر الأول من التمسك ولم تلاحظ الصحابة ذلك بل  
 رأيت استمرار الحكم على ما كان عليه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم **(قوله)** فقد قدمت امرأة لم أقت  
 على تسميتها وقصر بي خلف كأن بالبصرة وهو منسوب إلى طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعي  
 المعروف بطلحة الطلحات وقدولى امرأة حبست **(قوله)** حدثت عن اخنأ قيل هي أم عطية  
 وقيل غيرها وعليه معنى الكرماني وعلى تقدير أن تكون أم عطية فلم نقف على تسمية زوجها  
 أيضا **(قوله)** شتى عشرة زاد الأصلي غزوة **(قوله)** وكانت اخنأ فيه حذف بقدره قالت المرأة  
 وكانت اخنأ **(قوله)** قالت أي الاخت والكلمى بفتح الكاف وسكون اللام جمع كالم أي جر مج  
**(قوله)** من جلبها قبل المراجعة الجنس أي تعيرها من ثيابها ما لا يحتاج إليه وقيل المراد نشرها  
 معها في لبس الثوب الذي عليها وهذا ينبغي على تفسير الجلباب وهو بكسر الجيم وسكون اللام  
 وبجودتين بينهما ألف قبل هو المقنعة أو المخار أو أعرض منه وقيل الثوب الواسع يكون دون  
 الرداء وقيل الأزاروقيل المقنعة وقيل الملاء وقيل القمص **(قوله)** ودعوة المسلمين في رواية  
 الكشمي المؤمن وهي موافقة رواية أم عطية **(قوله)** وكانت أي أم عطية لا تذكره أي النبي  
 صلى الله عليه وسلم **(الاقالات)** أي هو من يدى يابى وفي رواية عبدوس يعني ساء تحاشته بدل  
 الهمزة في الموضعين وللأصلي بفتح الموحدة التامة مع قلب الهمزة باء كعبدوس لكن فتح ما بعدها  
 كانه جعله لكثرة الاستعمال واحدا ونقل عن الأصلي أيضا كالأصل لكن فتح التامة أيضا وقد  
 ذكر ابن مالك هذا الاربعة في شواهد التوضيح وقال ابن الأثير قوله باباأ صليهاى هو يقال بابات  
 الصبي إذا قلت له أقدبك بابى فقلوب الاء ألفا كما في ولنا **(قوله)** وذوات الخلدور بضم الخاء المعجمة  
 والدال المهملة جمع خلدركسرها وسكون الدال وهو ستر يكون في ناحية البيت تقعده الكوراء  
 والدال المهملة جمع خلدركسرها وسكون الدال وهو ستر يكون في ناحية البيت تقعده الكوراء  
 وللأصلي وكرة العوائق وذوات الخلدور أو العوائق وذوات الخلدور على الشك وبين العائق  
 والبكر عموم وخصوص وجهي **(قوله)** ويعتزل الحوض المصلى بضم اللام وهو خبر بمعنى الامر  
 وفي رواية ويعتزل الحوض المصلى وهو نحو كالوفى البراغث وجل الجهور الارض المذكور على  
 التدب لان المصلى ليس مسجد ففتح الحوض من دخوله وأغرب الكروانى فقال الاعتزال واجب  
 والخروج والتموم مندوب مع كونه نقل عن النورى تصويب عدم وجوبه وقال ابن المنير  
 الحكمه في اعتزالهن ان في وفوقهن وهن لا يصلن مع المصلات اظهار اسماة بالحال فاستحب  
 لهن اجتناب ذلك **(قوله)** فقلت لأخيه من أين كنت ولا أصلي أليس يشهدن **(قوله)** وكذا  
 عطية **(أليس تشهد)** أي الحوض ولا كشمي أليست وللأصلي أليس يشهدن **(قوله)** وكذا  
 وكذا أي ومن دلفي قومي وغيرها وفيه ان الحاض لا يهرز ذكر الله ولا موطن الخريف كجالس  
 الطرود كرسوى المساحد وفيه امتناع خروج المرأة بغير جلباب وغير ذلك عكس في استفاؤه  
 في كتاب العيدين ان شاء الله تعالى **(قوله)** ما إذا حاضت في شهر ثلاث حيض بفتح الباء  
 جمع حيسة **(قوله)** وما يصدق بضم أوله وتشديد الدال المفتوحة **(قوله)** فيما يمكن من الحيض أي

قال أخير ناعبد الوهاب  
 عن أيوب عن خصه قالت  
 كاتفع عوائقنا أن يخرجن  
 في العيدين فقدمت امرأة  
 فنزلت قصرى خلف تحفة  
 حدثت عن اخنأ وكان  
 زوج اخنأ غرامع النسي  
 صلى الله عليه وسلم ثنى  
 عشرة وكانت اخنأ معه في  
 ست قالت كأنها دوى الكلمى  
 ونقوم على المرضى فسات  
 اخنأ النبي صلى الله عليه  
 وسلم على أحد اناس اذا  
 لم يكن لها جلباب أن لا يخرج  
 قال لئلا تصاحبنا من  
 جلبابها ولتشهد الخلدور دعوة  
 المسلمين فلما قدمت أم عطية  
 سألها سمعت النبي صلى الله  
 عليه وسلم قالت يابى نعم  
 وكانت لا تذكره الا قالت  
 يابى سمعته يقول يخرج  
 العوائق وذوات الخلدور  
 أو العوائق وذوات الخلدور  
 والحوض ويشهدن الخير  
 ودعوة المؤمنين ويعتزل  
 الحوض المصلى قالت خصه  
 فقلت الحوض فقلت أليس  
 تشهد عرفه وكذا وكذا  
 (باب) اذا حاضت في شهر  
 ثلاث حيض وما يصدق  
 النساء في الحيض والجل  
 وفيما يمكن من الحيض

٩٨٠/٢

٩٨١/٢

لقول الله تعالى ولا يحصل  
لهن أن يكن ما خلق الله في  
أرحامهن ويذكرهن على  
وشرح أن جاءت ببنه من  
بطانة أهلها ممن رضى دينه  
انها حاضت في شهر ثلاثا  
صدقت وقال عطاء أقراوها  
ما كانت به قال ابراهيم  
وقال عطاء الحضي يوم إلى  
خمس عشرة وقال معتبر عن  
أبيه سألت ابن سيرين عن  
المرأة ترى الدم بعد قرنها  
بمنصة أيام قال النساء أعلم  
بذلك حدثنا أجدن أبي  
رجاء قال حدثنا أبو أسامة  
قال سمعت هشام بن عروة  
قال أخبرني أبي عن عائشة  
ان فاطمة بنت أبي حبيش  
سألت النبي صلى الله عليه  
وسلم قالت اني استحاض  
فلا أطهر فأدع الصلاة  
فقال لان ذلك عرق ولكن  
دعي الصلاة قدر الأيام التي  
كنت تحيضين فيها ثم اغتسلي  
وصلى

٢٢٥

تحفة

٩٦٨٢٦

فأذا لم يكن لم يصدق (قوله لقول الله تعالى) يشير إلى المذكرة كدرة وقد روى الطبري  
باسناد صحيح عن الزهري قال بلغنا أن المراد باخلاق الله في أرحامهن الحمل والأحض فلا يحل لهن  
أن يكن ذلك لتتقضى العدة ولا يحل الزوج الرجعة إذا كانت له وروى أيضا باسناد حسن عن  
ابن عمر قال لا يحل لها أن كانت حائضا أن تكتم حضاها ولا أن كانت حاملا أن تكتم حملها وعن  
مجاهد لا تقول اني حائض وليست بحائض ولا ست بحائض وهي حائض وكذلك في الحمل  
ومطابقة الترجمة لاية من جهته الآية قال تعالى انها يحجب عليها الاظهار فلو لم تصدق فيه لم يكن  
له فائدة (قوله ويذكرهن على) وصله الدارمي كإسائى ورجاله ثقات وانما لم يجرمه للتدقيق في سماع  
الشعبي من علي ولم يقل انه سمعه من شريح فيكون موصولا (قوله ان جاءت) في رواية ربيعة ان  
امرأة جاءت بكسر النون (قوله ببنه من بطنه أهلها) أى اوصها قال اسمعيل القاضي ليس  
للمراد أن يشهد النساء ذلك وقمع وانما هو فماترى ان يشهدن ان هذا يكون وقد كان في نسائهن  
(قالت) وسياق القصة يدفع هذا التأويل قال الدارمي أخبرنا يعلى بن عبد حدثنا اسمعيل بن أبي  
خالد عن عامر هو الشعبي قال جاءت امرأة إلى علي تخصم زوجها فطلبها فقالت حضت في شهر  
ثلاث حيض فقال علي شريح اقض بينهما قال أبو امرأ المؤمنين وأنت ههنا قال اقض بينهما  
قال ان جاءت من بطنه أهلها ممن رضى دينه وأما ترفع منها حاضت ثلاث حيض فظهر عند  
كل قرص فولى جازلها والأفلا قال علي قالون قال وقانون بلسان الروم أحسنت فهذا ظاهر في ان  
المراد ان يشهدن بان ذلك وقع منها وانما أراد اسمعيل هذه القصة التي موافقة لمذهبنا وكذا  
قال عطاء انه يعتبر في ذلك عاداتها قبل الطلاق واليه الإشارة بقوله أقراوها وهو المذبح قرأ في  
زمان العدة (ما كانت) أى قبل الطلاق فلو ادعت في العدة ما يخالف ما قبلها لم يقبل وهذا الاثر  
وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء (قوله وبه قال ابراهيم) يعنى النخعي أى قال بما قال  
عطاء ووصله عبد الرزاق أيضا عن أبي معشر عن ابراهيم نحوه وروى الدارمي أيضا باسناد صحيح  
الى ابراهيم قال اذا حاضت المرأة شهرا وأربعين ليلة ثلاث حيض فذكرها أو شريح وعلى  
هذا فيحتمل ان يكون الضمير في قول البخاري وبه يعود على أن شريح أى وفى النسخة تقدّم  
وتأخير أو لا ابراهيم في المسئلة قولان (قوله وقال عطاء الخ) وصله الدارمي أيضا باسناد  
صحيح عنه قال أقضى الحيض خمس عشرة وأدنى الحيض يوم ورواه الدارقطني بلفظ أدنى وقت  
الحيض يوم وأكثر الحيض خمس عشرة (قوله وقال معتبر) يعنى ابن سلمان التميمي وهذا الاثر  
وصله الدارمي أيضا عن محمد بن عيسى عن معتبر (قوله حدثنا أجدن أبي رجاء) هو أجدن  
عبد الله بن أيوب الهروي يكنى أبا الوليد وهو خنى النسب لالذهب وقصة فاطمة بنت أبي  
حبيش تقدمت في باب الاستحاضة ومناسبة الحديث للترجمة من قوله قدر الأيام التي كنت  
تحضين فيها فوصل ذلك إلى أمانتها ورده إلى عاداتها وذلك يختلف باختلاف الانحصاص  
واختلف العلماء في أقل الحيض وأقل الطهر ونقل الداودى انهم اتفقوا على أن أكثر خمسة  
عشر يوما وقال أبو حنيفة لا يجتمع أقل الطهر وأقل الحيض معا فقل ما تنقض به العدة عنده  
ستون يوما وقال صاحبنا تنقض في تسعة وثلاثين يوما بناء على أن أقل الحيض ثلاثة أيام وان  
أقل الطهر خمسة عشرة يوما وان المراد بالقر الحيض وهو قول الثوري وقال الشافعي القرء

٢٢٦

دس ق

تحفة

١٨٠٩٦

\* (باب) «الصفرة والكدر»  
في غير أيام الحيض \* حدثنا  
قتيبة بن سعيد قال حدثنا  
اسماعيل عن أيوب عن محمد  
عن أم عطية قالت كالأند  
الكدر والصفرة شبيها  
(باب) «عرق الاستحاضة»  
\* حدثنا ابراهيم بن المنذر  
قال حدثنا معن قال حدثني  
ابن أبي ذئب عن ابن شهاب  
عن عروة وعن عمرة عن  
عائشة زوج النبي صلى الله  
عليه وسلم أن أم حبيبة

٢٢٧

م دس ق

تحفة

١٦٦١٩

١٧٩٢٢

الطهر وأقله خمسة عشر يوما وأقل الحيض يوم ولسله فتتقضى عنده في اثنين وثلاثين يوما  
ولخطن وهو موافق لقصة علي وشريح المتقدمه اذا جلد ذكر الشهر فاعلى الغناء الكسر  
وبدل عليه رواية هشيم عن اسمعيل فيها بلفظ حاضت في شهر أو خمسة وثلاثين يوما **قوله**  
**باب الصفرة والكدر في غير أيام الحيض** يشير بذلك الى الجمع بين حديث عائشة  
المتقدم في قولها حتى ترين القصة البيضاء وبين حديث أم عطية المذكور في هذا الباب بان ذلك  
محمول على ما دارأت الصفرة أو الكدر في أيام الحيض وأما في غيرهما فعلى ما قالته أم عطية  
**(قوله أيوب عن محمد)** هو ابن سيرين وكذا رواه اسمعيل وهو ابن علية عن أيوب ورواه وهيب بن  
خالد عن أيوب عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية أخرجه ابن ماجه ونقل عن الذهلي انه روي  
رواية وهيب وما ذهب اليه البخاري من تصحيح رواية اسمعيل أرجح لموافقة معمر له ولان اسمعيل  
أحفظ لحديث أيوب من غيره ويمكن أن أيوب سمعه منهما **(قوله كالأند)** أي في زمن التي  
صلى الله عليه وسلم مع علمه بذلك وهذا يعطى الحديث حكم الرفع وهو مبني من البخاري  
الى ان مثل هذه الصفرة تعد في المرفوع ولولم يصرح الصحابي بذلك زمن النبي صلى الله عليه وسلم  
وهذا جزء الحاشكم وغيره خلافا للفظ **(قوله الكدر والصفرة)** أي الماء الذي تراه  
المراة كالصديد بعد ما هو اصفرار **(قوله شيا)** أي من الحيض ولا يداود من طريق قتادة عن  
حفصة عن أم عطية كالأند الكدر والصفرة بعد الطهر شيا وهو موافق لما ترجمه البخاري  
والله اعلم **باب عرق الاستحاضة** بكسر العين واسكان الراء وقد تقدم  
بيانه في باب الاستحاضة **(قوله وعن عمرة)** يعني كلاهما عن عائشة كذا لا كذا وفي رواية أبي  
الوقت وان عسا كيجذف الواو فنصار من رواية عروة عن عمرة وكذا ذكر الاسماعيلي ان أحد  
ابن الحسن الصوفي حدثهم به عن خلف بن سالم عن معن والحفوف اثبات الواو وأن الزهري رواه  
عن شيخين عروة وعمرة كلاهما عن عائشة وكذا أخرجه الاسماعيلي وغيره من طريق ابن أبي  
ذئب وكذا أخرجه مسلم من طريق عمرو بن الحارث وأبو داود من طريق الأوزاعي كلاهما عن  
الزهري عنهما وأخرجه مسلم أيضا من طريق الليث عن الزهري عن عروة وحده ومسلم أيضا من  
طريق ابراهيم بن سعد وأبو داود من طريق يونس كلاهما عن الزهري عن عروة وحدهما قال  
الدارقطني هو صحيح من رواية الزهري عن عروة وعمرة جميعا **(قوله ان أم حبيبة)** هي بنت جحش  
أخت زينب أم المؤمنين وهي مشهورة بكنيتها وقد قيل اسمها حبيبة وكنيتها أم حبيب بغيره قاله  
الواقدي وسمي الحارث بن زوجه الدارقطني والمشهور في الروايات الصححة أم حبيبة ثبات الباء  
وكاتبه فوج عبد الرحمن بن عوف كاتب هند مسلم من رواية عمرو بن الحارث ووقع في الموطن عن  
هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة ان زينب بنت جحش التي كانت تحت عبد الرحمن  
ابن عوف كانت تسكن الحارث فقبل هو وهم وقبل بل صواب وان اسمها زينب وكنيتها أم  
حبيبة وأما كون اسم أختها أم المؤمنين زينب فانه يمكن اسمها الاصلى وانما كان اسمها بغيره  
التي صلى الله عليه وسلم وفي أصبايب التزول للواحدى لن قصير اسمها كان بعد أن تزوجها صلى  
الله عليه وسلم فلعل صلى الله عليه وسلم سماها باسم أختها لكون أختها غلبت عليها الكنية فامن  
اللسن ولها أخت أخرى اسمها حنيفة بنفخ المملة وسكون الميم بصددها ونوهى إحدى

المسحاضات كما تقدم وتضعف بعض المالكية فزعم ان اسم كل من بنات جحش زنب قال فاما  
 أم المؤمنين فاشهرت باسمها وأما أم حبيبة فاشهرت بكيتها وأما جنة فاشهرت بلقبها ولم يأت  
 بدليل على دعواه بان حبيبة لقب ولم يفردها الموطأ بتسمية أم حبيبة فزنب فقد روى أبو داود  
 الطيالسي في مسنده عن ابن أبي ذئب حديث الباب فقال ان زنب بنت جحش وقد تقدم  
 توجيهه **(قوله)** استخضت سبع سنين قيل فيه حجة لابن القاسم في إسقاطه عن المسحاضة قضاء  
 الصلاة اذ ان كتمانها ان ذلك حيض لانه صلى الله عليه وسلم لم يامر بها بالاعادة مع طول المدة  
 ويحتمل أن يكون المراد بقوله سبع سنين بيان مدة استحاضتها مع قطع النظر هل كانت المدة  
 كلها قبل السؤال أولا فلا يكون فيه حجة لذكر **(قوله)** فامر ها ان تغتسل زاد الاسماء على  
 ونصلي وسلم نحوه وهذا الامر بالاعتسال مطلق فلا يدل على التكرار فاعلم انها تمت طلب ذلك  
 منها بقرينة فلهذا كانت تغتسل لكل صلاة وقال الشافعي انما امرها صلى الله عليه وسلم ان  
 تغتسل وتصل وانما كانت تغتسل لكل صلاة تطوعا وكذا قال الليث بن سعد في روايته عند  
 مسلم لم يذكر ابن شهاب انه صلى الله عليه وسلم امرها ان تغتسل لكل صلاة ولكنه شي فعلته هي  
 والى هذا ذهب الجمهور قالوا لا يجب على المسحاضة الغسل لكل صلاة الا بالمعيرة ولكن يجب  
 عليها الوضوء ويؤيده ما رواه أبو داود ومن طريق عكرمة ان أم حبيبة استخضت فامرها صلى  
 الله عليه وسلم ان تغتسل أيام اقراها ثم تغتسل وتصل فاذ رأيت شيئا من ذلك فوات وصلت  
 واستندل المهلب بقوله لها هذ اعرق على انه لو يجب عليها الغسل لكل صلاة لان دم العرق  
 لا يوجب غسلا وأما ما وقع عند أبي داود من رواية سليمان بن كثير وابن اسحق عن الزهري في  
 هذا الحديث فامرها بالغسل لكل صلاة فقد طعن الحفاظ في هذه الزيادة لان الاشياء من  
 أحجاب الزهري لم يذكرها وقد صرح الليث كما تقدم عند مسلم بان الزهري لم يذكرها لكن روى  
 أبو داود ومن طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن زنب بنت أبي سلمة في هذه القصة فامرها ان  
 تغتسل عند كل صلاة فيجعل الامر على التنبجعين الروايتين هذين رواية عكرمة وقد  
 جمل الخطابي على انها كانت متعيرة وفيه نظر لما تقدم من رواية عكرمة انه امرها ان تنظر أيام  
 اقراها ولمسلم من طريق عزالدين مالك عن عروة في هذه القصة فقال لها امكني قدرا كانت  
 تحبسك حبستك ولا يداود وغيره من طريق الاوزاعي وابن عسبة عن الزهري في حديث الباب  
 فجعلوا لكن استنكروا أبو داود هذه الزيادة في حديث الزهري وأجاب بعض من زعم انها كانت متعيرة  
 بان قوله فامرها ان تغتسل لكل صلاة أي من الدم الذي أصابها لانه من إزالة العجاسة وهي شرط  
 في صحة الصلاة وقال الطحاوي حديث أم حبيبة منسوخ بحديث فاطمة بنت أبي حبيش أي لان  
 فيه الامر بالوضوء لكل صلاة لا الغسل والجمع بين الحديثين يجعل الامر في حديث أم حبيبة  
 على التنبج أولى والله أعلم **(قوله)** **باب** المرأة تحيض بعد الاضائة أي هل تنح من  
 طواف الوداع أم لا **(قوله)** عن عروة بنت عبد الرحمن هي المدركوفة في الاسناد الذي قبله وهذا  
 الاسناد سوى شيخ البخاري مذيون وفيه ثلاثة من التابعين في نسق وهم من بين ما للرواة  
**(قوله)** ان صفة أي زوج النبي صلى الله عليه وسلم **(قوله)** فالاولى أي النساء ومن معهن من  
 المحارم **(قوله)** فاجر جي كذا لا كثيرا لافراد خطا بالصفة من باب العدول عن القية وهي

استخضت سبع سنين  
 فسألت رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم عن ذلك  
 فأمرها ان تغتسل فقال  
 هذ اعرق فكانت تغتسل  
 لكل صلاة **(باب المرأة  
 تحيض بعد الاضائة)**  
 \* حدثنا عبد الله بن يوسف

قال أخبرنا مالك عن عبد الله  
 ابن أبي بكر بن محمد بن  
 عمرو بن حزم عن أبيه عن  
 عروة بنت عبد الرحمن عن  
 عائشة زوج النبي صلى الله  
 عليه وسلم أنها قالت رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يا رسول  
 الله ان صفة بنت حيي قد  
 حاضت قال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم اعلمها تحبسنا  
 ألم تكن طافت معكن فقوالوا  
 بلى قال فاجر جي \* حدثنا  
 معلى بن أسد قال حدثنا  
 وهيب عن عبد الله بن طاوس  
 عن أبيه عن ابن عباس قال  
 رخص للعائض أن تنظر اذا  
 حاضت

٢٦٩

م

تحفة

٥٧١٠



وكان ابن عمر يقول في أول

أمره أنها لا تنفرد سمعته

يقول تنفرد رسول الله صلى

الله عليه وسلم رخص له

\* (باب) «إذا رأيت المسحاضة

الطهر قال ابن عباس

تغتسل وتصلى ولو

ساعة وبات بها زوجها إذا

صلى الصلاة أعظم حدثنا

أحمد بن يونس عن زهير قال

حدثنا هشام عن عروة عن

عائشة قالت قال النبي صلى

الله عليه وسلم إذا قلت

الحضة فدى الصلاة وإذا

أدبرت فاعسلي عك الدم

وصلى \* (باب الصلاة على

النفساوسنها) \* حدثنا

أحمد بن أبي سريج قال

أخبرني شيبان قال أخبرنا

شعبة عن حسين المعلم عن

ابن بريدة عن مرة بن جندب

أن أمره أن ماتت في بطن

فصلى عليها النبي صلى الله

عليه وسلم فقام وسطها

قوله أم تكن طافت إلى الخطاب أو هو خطاب لما أشبه أي فاخرجني فهي تخرج معك والمستقلى  
والكنه يعني فاخرجني وهو على وفق السباق وسأقي الكلام على هذا الحديث والذي بعده في  
كتاب الحج أن شاء الله تعالى وقوله فيه وكان ابن عمر هو مقل طائوس لابن عباس وكذا قوله ثم  
سمعته يقول وكان ابن عمر يفتي بأنه يجب عليها أن تتأخر إلى أن تطهر من أجل طواف الوداع ثم  
بلغته الرخصة عن النبي صلى الله عليه وسلم لهن في تركه فصار إليه أو كان نسي ذلك فتذكره وفيه  
دليل على أن الحائض لا تطوف \* (قوله) يا — إذا رأيت المسحاضة (الطهر) أي  
تتم لها دم العرق من دم الحيض فسي زمن الاستحاضة طهر لأنه كذلك بالنسبة إلى زمن الحيض  
ويحتمل أن يرده انقطاع الدم والأول أو وفق السباق (قوله) قال ابن عباس تغتسل وتصلى ولو  
ساعة قال الداودي معناه إذا رأيت الطهر ساعة ثم عاودها دم فأنها تغتسل وتصلى والتعلق  
المدكور وصله ابن أبي شبة والدارمي من طريق أنس بن سيرين عن ابن عباس أنه سأل عن  
المسحاضة فقال أما رأيت الدم الحرائق فلا تصل وإذا رأيت الطهر ولو ساعة فلتغتسل وتصلى  
وهذا موافق للاحتقال المذكور لأن الدم الحرائق هو دم الحيض (قوله) وبات بها زوجها  
هذا أثر آخر عن ابن عباس أيضا وصله عبد الرزاق وغيره من طريق عكرمة عنه قال المسحاضة  
لا بأس أن يات بها زوجها ولو لم يدر وجهه آخر عن عكرمة قال كانت أم حبيبة تستحاض  
وكان زوجها يفسحها وهو حديث صحيح أن كان عكرمة سمعها منها (قوله) إذا صلت شرط  
مخوف الخراء أو جزأه مقدم وقوله الصلاة أعظم أي من الجماع والطاهر أن هذا بحث من  
البخاري أراد به بيان الملازمة أي إذا اجازت الصلاة فجواز الوطء أولى لأن أمر الصلاة أعظم من  
أمر الجماع ولهذا عقبه بحديث عائشة المختصر من قصة فاطمة بنت أبي حنيس المصر بامر  
المسحاضة بالصلاة وقد تقدمت مباحثه في باب الاستحاضة وزهير المذكور هنا هو ابن معاوية  
وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريقه تماماً وأشار البخاري بما ذكر إلى الرد على من منع وطء  
المسحاضة وقد نقله ابن المنذر عن إبراهيم النخعي والحكم والزهرى وغيرهم وما استدلل به على  
الجواز ظاهر فيه وذكر بعض الشراح أن قوله الصلاة أعظم من بقية كلام ابن عباس وعزاه إلى  
تفريح بن أبي شيبان وليس هو فيه ثم روى عبد الرزاق والدارمي من طريق سالم الأفلس أنه  
سأل سعد بن جبيرة عن المسحاضة أتجامع قال الصلاة أعظم من الجماع \* (قوله) يا —  
الصلاة على النفساوسنها) أي سنة الصلاة عليها (قوله) حدثنا أحمد بن أبي سريج) تقدم أنه  
بالمسحاضة والجمل واسمه الصباح وقيل أن أحمد هو ابن عمر بن أبي سريج فكانه نسي أن يبين أنه  
(قوله) ابن امرأة) هي أم كب سماها سلم في رواية من طريق عبد الوارث عن حسين المعلم  
وذكر أبو نعيم في العجالة أنها نصارية (قوله) ماتت في بطن) أي بسبب بطن يعني الحمل وهو نظير  
قوله عذبت امرأة في هرة قال ابن التيمي قبل وهم البخاري في هذه الترجمة فظن أن قوله ماتت في  
بطن ماتت في الولادة قال أبو موسى ماتت في بطن ماتت مبطونة (قلت) بل الموهوم هو الواهم فإن  
عند المصنف في هذا الحديث من كتاب الجنائز ماتت في نفاسها وكذا السلم (قوله) فقام وسطها  
بفتح السين في روايته وكذا ضبطه ابن التين وضبطه غيره بالسكون ولكن معني فقام عند وسطها  
وسأقي الكلام على ذلك في كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى قال ابن بطل يحتمل أن يكون البخاري

٣٣٢  
م  
دق  
تحفة

٩٨٠٦٠

\*(باب) \* حدثنا الحسن بن  
مدركة قال حدثنا يحيى بن  
جناد قال أخبرنا أبو عوانة  
من كاهبه قال أخبرنا سليمان  
الشيبي عن عبد الله بن  
شداد قال سمعت خالي  
ميمونة زوج النبي صلى الله عليه  
وسلم أنها كانت تكون حائضا  
لا تصلي وهي مقترنة بجذاء  
مسجد رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وهو يصلي على  
خبرته اذا جسد أصابعي  
بعض بوجه

قد سجد هذا الترجمة ان النساء وان كانت لا تصلي لها حكم غيرها من النساء أى في طهارته العين  
الصلاة التي صلى الله عليه وسلم عليها قال وفيه رد على من زعم ان ابن آدم ينسب الموت لأن  
النساء جمعت الموت وجل النجاسة بالدم اللازم لها فلما ينسب هذا ذلك كان الميت الذي لا يسيل  
منه نجاسة أولى وتعقبه ابن المنبر بان هذا أجني عن مقصود البخاري قال وانما قصد انهم لو ان  
وردناهم من الشهداء فنهى عن يصلي عليها كغير الشهداء وتعقبه ابن رشد بأنه أيضا أجني عن  
أبواب الحيض قال وانما أراد البخاري ان يستدل بلازم من لوازم الصلاة لأن الصلاة اقتضت  
ان المستقبل فيها ينبغي ان يكون محكوما بطهارته فلما صلى عليها أى إليها زم من ذلك القول  
بطهارة عيها وحكم النساء والحائض واحد قال ويدل على ان هذا مقصوده ادخال حديث  
ميمونة في الباب كافي رواية الاصلية وغيره ووقع في رواية أبي ذر قبل حديث ميمونة باب غير مترجم  
وكذا في نسخة الاصلية وعادته في مثل ذلك انه يعنى الفصل من الباب الذي قبله ومناسبة له ان  
عن الحائض والنساء طهارة لان هو صلى الله عليه وسلم كان يصيبها اذا سجد وهي حائض  
ولا يضره ذلك (قوله) حدثنا الحسن بن مدركة هو الحيان البصري أحد الحفاظ وهو من صفار  
شيوخ البخاري بل البخاري أقدم منه وقد شارك في شخص يحيى بن جناد المذكور هنا وكان هذا  
الحديث فانه فاعتمد به على الحسن المذكور لانه كان عارفا بجدي يحيى بن جناد (قوله من كاهبه)  
اشارة الى ان أباعوانة حدث به من كاهبه لا من حفظه وكان اذا حدث من كاهبه نقف مما اذا  
حدث من حفظه حتى قال عبد الرحمن بن مهدي كتاب أبي عوانة أثبت من حفظ هشيم (قوله)  
كانت تكون أى تحصل أو تستقر يحتمل ان قوله تكون لا تصلي خبرا كانت وقوله حائضا حال  
نحو وجاؤا بأهام عشاء يكون قاله الكرماني (قوله بجذاء) بكسر الحاء المهملة بعدها ذال معجمة  
ومدة أى يجنب مسجد والمراد بالمسجد مكان سجدته والخبره يضم الخاء المعجمة وسكون الميم قال  
الطبري هو صلى صغر يعمل من ضعف النخل سميت بذلك لسترها الوجه والكف من حر  
الارض وبرد هافان كانت كبيرة سميت حصيرا وكذا قال الزهري في تهذيبه وصاحبه أبو عبد  
الهري وجماعة بعدهم وزاد في النهاية ولا تكون خرة لان هذا المقدار قال وسميت خرة لان  
خروطها مستورة بسعفها وقال الخطابي هي السجادة يسجد عليها المصلي ثم ذكر حديث ابن  
عباس في القارة التي جرت القليلة حتى ألقته على الخرة التي كان النبي صلى الله عليه وسلم قاعدا  
عليها الحديث قال في هذا انصرح بإطلاق الخرة على ما زاد على قدر الوجه قال وسميت خرة  
لانها تغطي الوجه وستأني الاشارة الى حكم الصلاة عليها في كتاب الصلاة ان شاء الله تعالى  
\*(خاتمة) \* اشتمل كتاب الحيض من الاحاديث المرفوعة على سبعة وأربعين حديثا المكررها  
فيه وفيما مضى اثنان وعشرون حديثا الموصول منها عشرة أحاديث والبقية تعليل ومناقب  
والخالص خمسة وعشرون حديثا منها واحد معلق وهو حديث كان يذكر الله على كل أحيائه  
والبقية موصولة وقدوافقه مسلم على يخرجهما سوى حديث عائشة كانت احدا انما يحض ثم  
تقترص الدم وحديثها في اعتكاف المستحاضة وحديثها ما كان لاحد ان الأبواب واحد وحديث  
أم عطية كالأند الصفرة وحديث ابن عمر رخص الحائض ان تقتر وفيه من الآثار  
الموقوفة على الصحابة والتابعين خمسة عشر أثرا كلها مطلقة والله أعلم

## (قوله كتاب التيمم)

البدلة قبله لكرمة بعده لا يذروا وقد تقدم فوجه ذلك والتيمم في اللغة القصد قال امرؤ القيس

تيممتا من أذرعنا وأهلها \* شرب أدنى دارها فطر على

أي قصدتها وفي الشرح القصدي الصعيد مسح الوجه واليدين بنية استباحة الصلاة ونحوها وقال ابن السكيت قوله فقيموا صعيدا أي اقصدوا الصعيد ثم كثر استعمالهم حتى صار التيمم مسح الوجه واليدين بالتراب اه فعلى هذا هو مجاز لغوي وعلى الأول هو حقيقة شرعية واختلف في التيمم هل هو عزيمية أو رخصة وفصل بعضهم فقال هو لعدم الماء عزيمية وللعذر رخصة (قوله قول الله) في رواية الأصيلي وقول الله زيادة أو والجمله استنافية (قوله فلم تجعدا وماه) كذا ذكره النسفي وعبدوس والمستلى والجوي فان لم تجعدا قال أبوذر كذا في رواية التلاوة فلم تجعدا قال صاحب المشارق هذا هو الصواب (قلت) ظهر لي ان البخاري أراد أن بين ان المراجعة لاية المبهمة في قول عائشة في حديث الباب فانزل الله آية التيمم إنما آية المائدة وقطوع التصريح بذلك في رواية جاذب سلمة عن هشام عن أبيه عن عائشة في قصتها المذكورة قال فانزل الله آية التيمم فان لم تجعدا وماه فقيموا الحديث فكان البخاري أشار إلى هذه الرواية المخصوصة واحتل ان تكون قراءة شاذة لجاذب سلمة أو غيره أو وهما منه وقد ظهر انهما اعتبا آية المائدة وان آية النساء قد ترجم لها المصنف في التفسير وأورد حديث عائشة أيضا ولم يرد خصوص نزولها في قصتها بل اللفظ الذي على شرطه محتمل للامرين والعمدة على رواية جاذب سلمة في ذلك فانها عرفت قهها زيادة على غيرها والله أعلم (قوله) وأيديكم إلى هنا في رواية أبي ذر زاذ في رواية الشبوي وكرمة منه وهي تعين آية المائدة دون آية النساء والى ذلك نحا البخاري فاخرج حديث الباب في تفسير سورة المائدة وأيد ذلك برواية عمرو

ابن الحرث عن عبد الرحمن بن القاسم في هذا الحديث ولفظه فنزلت بأيها الذين آمنوا اذا قمنا إلى الصلاة إلى قوله تشكرونا (قوله عن عبد الرحمن بن القاسم) أي ابن محمد بن أبي بكر الصديق ورجاله سوى شيخ البخاري مديون (قوله في بعض أسفاره) قال ابن عبد البر في التمهيد يقال انه كان في غزاة بني المصطلق وجرم بذلك في الاستدكار وسبقه الى ذلك ابن سعد وابن حبان وغزاة بني المصطلق هي غزوة المر بسم وبعدها وقعت قصة الأفلك لعائشة وكان ابتداء ذلك بسبب وقوع القصتين كما هو بين في ساقهما واسمعه بعض شيوخنا ذلك قال لان المر بسم من ناحية مكة بين قديما والساحل وهذه القصة كانت من ناحية خيبر لقولها في الحديث حتى اذا كانا البداء أو بذات الحيش وهما بين المدينة وخيبر كما جزم به النووي (قلت) وما جزم به بخلاف ما جزم به ابن التين فانه قال البداء هي ذوالخليفة بالقرب من المدينة من طريق مكة قال وذات الحيش وراء ذى الحليفة وقال أبو عبيد الكري في منجبه البداء ادنى الى مكة من ذى الحليفة ثم ساق حديث عائشة هذان مساق حديث ابن عمر قال يداؤكم هذه التي تكذبون فيها ما أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم الامن عند المسجد الحديث قال والبداء هو الشرق الذي قد امد ذى الحليفة في طريق

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب التيمم)

قول الله تعالى فلم تجعدا وماه

قيموا صعيدا طيبا

فامسحوا بوجوهكم

وأيديكم منه حد ثنا عبد

الله بن يوسف قال أخبرنا

مالك عن عبد الرحمن بن

القاسم عن أبيه عن عائشة

زوج النبي صلى الله عليه

وسلم قالت خرجنا مع رسول

الله صلى الله عليه وسلم في

بعض أسفاره حتى اذا كنا

بالبيداء أو بذات الحيش

٢٢٤

م م

تحفة

١٧٥١٩

مكة وقال أيضا ذات الجحش من المدينة على يريذ قال وبينها وبين العقيق سبعة أميال والعقيق  
من طريق مكة لامن طريق خيبر فاستقام ما قال ابن التين ويؤيده ما رواه الجدي في مسنده عن  
سفيان قال حدثنا هشام بن عروة عن أبيه في هذا الحديث فقال فيه ان القلادة سقطت ليلة  
الاواء اهـ والابواب بين مكة والمدينة وفي رواية على بن مسهر في هذا الحديث عن هشام قال  
وكان ذلك المكان يقال له الصلصل ورواه جعفر الرائي في كتاب الطهارة له وابن عسجد البرمن  
طريقه والصلصل يهملتين مضمومتين ولا ميم الاولى ساكنة بين الصادق قال البكري هو جبل  
عند ذي الحليفة كذا ذكره في حرف الصاد المهملة وهم مغفلان في فهم كلامه فزعم انه ضبطه  
بالضاد المجهية وقلده في ذلك بعض الشراح وقصر في فيه فزاده وهو ما على وهم وعرف من تضافر  
هذه الروايات تصويب ما قال ابن التين واعتقد بعضهم في تعدد السفر على رواية الطبراني  
صريحة في ذلك كما سبأني والله أعلم (قوله عقد) بكسر المهملة كل ما عقدو يعلق في العقيق  
ويسمى قلادة كما سبأني وفي التفسير من رواية عمرو بن الحرث سقطت قلادة لي بالبداءة وبخ  
داخولن المدينة فأتاه النبي صلى الله عليه وسلم ونزل وهذا شعره بأن ذلك كان عند قبر بهم من  
المدينة (قوله على التماسه) أي لأجل طلبه وسأني ان الموعوث في طلبه أسيد بن حضير وغيره  
(قوله وليسوا على ماء وليس معهم ماء) كذا اللام في كثير من الموضعين وسقطت الجمله الثانية في  
الموضع الاول من رواية أي ذكر واستدل بذلك على جواز الإقامة في المكان الذي لا ماء فيه وكذا  
سأله الطريق التي لا ماء فيها وفيه نظر لان المدينة كانت قرية مضمومة وهم على قصد دخولها  
ويحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم لم يعلم بعدم الماء مع الركب وان كان قد علم ان المكان لا ماء  
فيه ويحتمل ان يكون قوله ليس معهم ماء أي للوضوء وأما ما يحتاجون اليه للشرع فيحتمل ان  
يكون معهم والاول يحتمل لجواز ارسال المطر أو تباع الماء من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم كما  
وقع في موطن أخرى وفيه اعتناء الامام بحفظ حقوق المسلمين وان قات فقد نقل ابن بطال انه  
روى عن ابن القدر المذکور كان اثني عشر درهما يلتقي به يصل الضائع الاقامة للعوق المتقطع  
ودفن الميت ونحو ذلك من مصالح الرعية وفيه اشارة الى ترك اضاءة المال (قوله فأتى الناس  
الى أبي بكر) فيه شكوى المرأة الى أبيها وان كان لها زوج وكما أنهم اغتاشكوا الى أبي بكر لكون  
النبي صلى الله عليه وسلم كان تأملوا كانوا الاوطقونه وفيه نسبة الفعل الى من كان يباينه لقولهم  
صنعت وأقامت وفيه جواز دخول الرجل على ابنته وان كان زوجها عندها اذا علم رضاه بذلك  
ولم تكن حالة مباشرة (قوله فعاتبني أبو بكر وقال ما شاء الله ان يقول) في رواية عمرو بن الحرث  
فقال حسب الناس في قلادة أي بسببها وسبأني من الطبراني ان من جله ما عاتبها بقوله في كل  
مرة تكونين عناءو السكتة في قول عائشة فعاتبني أبو بكر ولم تقل أي لان قضية الاواء الحنو  
ومواقع من التناوب بالقول والتأديب بالفعل مغاير لذلك في الظاهر فلذلك أرتأته منزلة الاجنبى  
فلم تقل أي (قوله يطعنني) هو بضم العين وكذا في جميع ما هو حسي وأما المعنوي فبقال بطن  
بالفتح هذا هو المشهور وفيها وحكي الفتح فهم ما عافى المطامع وغيرها الضم فيها محكا صاحب  
الجامع وفيه تأديب الرجل ابنته ولو كانت مروجحة كبيرة خارجة عن يسره ويطوق بذلك تأديب  
من له تاديسه ولولم ياذن له الامام (قوله فلا يجعني من التحرك) فيه استحباب الصبر لمن ناله

انقطع عقدي فأقام رسول  
الله صلى الله عليه وسلم على  
التماسه وأقام الناس معه  
وليسوا على ماء فأتى الناس  
الى أبي بكر الصديق فقالوا  
الأتري الى ما صنعت عائشة  
أقامت برسول الله صلى الله  
عليه وسلم والناس وليسوا  
على ماء وليس معهم ماء فأتاه  
أبو بكر رسول الله صلى الله  
عليه وسلم واضع رأسه على  
فخذتي قد نام فقال حسب  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم والناس وليسوا على  
ماء وليس معهم ماء فقالت  
عائشة فعاتبني أبو بكر وقال  
ما شاء الله أن يقول وجعل  
يطعنني بسببه في خاصرتي  
فلا يجعني من التحرك  
الا مكان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم على فخذتي

ما يوجب الحركة أو يحصل به تشويش لسانهم وكذا المصل أو قارئ أو مستقل يعلم أو ذكر (قوله)  
 فقام حين أصبح) كذا أورده هنا وأورده في فضل أبي بكر عن قتيبة عن مالك بن نافع حتى أصبح  
 وهي رواية مسلم ورواة الموطأ والمعنى فيها متقارب لأن كلامهم ما يدل على أن قيامهم نومه كان  
 عند الصبح وقال بعضهم ليس المراد بقوله حتى أصبح بيان غاية النوم إلى الصباح بل بيان غاية  
 فقد الماء إلى الصباح لأنه قد قوله حتى أصبح بقوله على غير ما أمي آل أمره إلى أن أصبح على  
 غيرهما وأما رواية عمرو بن الحرث فلفظها ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم استيقظ وحضرت  
 الصبح فان أعربت الواو حاله كان دليلا على أن الاستيقاظ وقع حال وجود الصباح وهو الظاهر  
 واستدل به على الرخصة في ترك التهجد في السفر إن ثبت أن التهجد كان واجبا عليه وعلى أن  
 طلب الماء لا يجب إلا بعد دخول الوقت لقوله في رواية عمرو بن الحرث بعد قوله وحضرت الصبح  
 فالتبس الماء فلا يوجد وعلى أن الوضوء كان واجبا عليهم قبل نزول آية الوضوء ولهذا استعملوا  
 نزولهم على غيرهما ووقع من أبي بكر في حق عائشة ما وقع قال ابن عبد البر معلوم عند جميع  
 أهل المنزلة أنه صلى الله عليه وسلم لم يصل منذ افترضت الصلاة عليه الا وضوء ولا يدفع ذلك  
 إلا جاهل أو معاند قال وفي قوله في هذا الحديث آية التيمم إشارة إلى أن الذي طرأ اليهم من العلم  
 حينئذ حكم التيمم لإحكام الوضوء قال والحكمة في نزول آية الوضوء مع تقدم العمل به ليكون  
 فرضه متوليا بالتزويل وقال غيره يحتمل أن يكون أول آية الوضوء نزل قد علموا به الوضوء ثم  
 نزل بقبضتها وهو ذكر التيمم في هذه القصص وإطلاق آية التيمم على هذا من تسمية الكل باسم  
 البعض لكن رواية عمرو بن الحرث التي قد مر أن المصنف أخرجها في التفسير تدل على أن  
 الآية نزلت جعها في هذه القصص فالتظاهر ما قاله ابن عبد البر (قوله) فانزل الله آية التيمم قال ابن  
 العربي هذه معضلة ما وجدت لها ثم دواء لا لا تعلم أي الآية عنت عائشة قال ابن بطال  
 هي آية النساء أو آية المائدة وقال القرطبي هي آية النساء ووجهه بأن آية المائدة تسمى آية  
 الوضوء وآية النساء لا ذكر فيها للوضوء فنتجه تخصيصها بآية التيمم وأورد الواحد في أسباب  
 النزول هذا الحديث عند ذكر آية النساء أيضا وخفي على الجميع ما ظهر للبخاري من أن المراد  
 بها آية المائدة في غير تدل رواية عمرو بن الحرث أذكر فيها بقوله فانزلت بآياتها الذين آمنوا إذا قمتم  
 إلى الصلاة الآية (قوله) فتمموا) يحتمل أن يكون خبرا عن فعل الصحابة أي تيمم الناس بعد نزول  
 الآية ويحتمل أن يكون حكاية لبعض الآية وهو الآخر في قوله فتمموا صعيدا طيبا ما بالقوله  
 آية التيمم أو بدلا واستدل بالآية على وجوب التيمم في التيمم لأن معنى فتمموا أقصدوا كما تقدم  
 وهو قول فقهاء الأصناف الأربعة وعلى أنه يجب نقيل التراب ولا يصح في هبوب الريح به  
 بخلاف الوضوء كما أول أصح بطرفي الوضوء فإنه يحزى والأظهر الأجزاء من قصد التراب من  
 الريح الهابة بخلاف من لم يقصد وهو اختيار الشيخ أبي حامد وعلى تعين الصعيد الطيب للتيمم  
 لكن اختلف العلماء في المراد بالصعيد الطيب كما سألني في بابه قريبا على أنه يجب التيمم لكل فرضة  
 وسند كروجه وما رده عليه بعد أربع أبواب (تنبيه) «لم يقع في شيء من طرق حديث عائشة  
 هذا كسفة التيمم وقد روى عمار بن ياسر قصتها هذه في ذلك لكن اختلف الرواة على عمار في  
 الكيفية كما سنده ونين الأصح منه في باب التيمم للوجه والكيفية (قوله) فقال أسيد) هو

فقام رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم حين أصبح على  
 غيرهما فانزل الله آية التيمم  
 فتمموا فقال أسيد بن الحصير

بالتصغير (ابن الخضير) بمهملة ثم مجمة مصغرا أيضا وهو من كبار الانصار وساق ذكره في المناقب  
 وانما قال ما قال دون غيره لانه كان رأس من بعث في طلب العقد الذي ضاع (قوله ما هي باول  
 بركتكم) أي بل هي مسبوقة بغيرها من البركات والمراد بالأي بكر نفسه وأهل وأتباعه وفيه  
 دليل على فضل عائشة وأبيها وتكرار البركة منهما وفي رواية عمرو بن الحارث لقد بارك الله للناس  
 فيكم وفي تفسيره اسحق البستي من طريق ابن أبي مليكة عن ابن النضر صلى الله عليه وسلم قال لها  
 ما كان أعظم بركة قلادتك وفي رواية هشام بن عروة الآية في الباب الذي يليه فوالله ما نزل بك  
 من أمر تكريهه الا جعل الله للمسلمين فيه خيرا وفي النكاح من هذا الوجه الا جعل الله لك منه  
 حرجا وجعل للمسلمين فيه بركة وهذا يشعر بان هذه القصة كانت بعد قصة الافك فيقوى قول من  
 ذهب الى تعدد ضياع العقد ومن جزم بذلك محمد بن حبيب الاخباري فقال سقط عقد عائشة في  
 غزوة ذات الرقاع وفي غزوة بني المصطلق وقد اختلف أهل المغازي في أي هاتين الغزوتين كانت  
 أولا وقال الداودي كانت قصة التيمم في غزاة الفتح ثم ترد في ذلك وقد روى ابن أبي شيبة من  
 حديث أبي هريرة قال لما نزلت آية التيمم لم أدر كيف أصنع الحديث فهذا يدل على تأخرها عن  
 غزوة بني المصطلق لان اسلام أبي هريرة كان في السنة السابعة وهي بعد هذا بخلاف وساق  
 في المغازي أن النضاري يرى ان غزوة ذات الرقاع كانت بعد قدوم أي موسى وقدمه كان وقت  
 اسلام أبي هريرة وميليل على تأخر القصة أيضا عن قصة الافك مارواه الطبراني من طريق عباد  
 ابن عبد الله بن الزبير عن عائشة قالت لما كان من أمر عقدي ما كان قال أهل الافك ما قالوا  
 خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة أخرى فسقط أيضا عقدي حتى حبس الناس  
 على القماسة فقال لي أبو بكر يا بني في كل سفرة تكونين عتاء وبلاء على الناس فانزل الله عز وجل  
 الرخصة في التيمم فقال أبو بكر انك لما ركعتا في ذلك انا وفي اسناده محمد بن جند الرازي وفيه مقال وفي  
 سابقه من القوائد بيان عتاب أبي بكر الذي أتهم في حديث الباب والتصریح بان ضياع العقد  
 كان مرتين في غزوتين والله أعلم (قوله فعننا) أي أنزلنا البعير الذي كنت عليه أي حالة السفر  
 (قوله فاصننا العقد تحتة) فظاهر في ان الذين توجهوا في طلبه أو لا لم يجدوه وفي رواية عروة في  
 الباب الذي يليه فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا فوجدها أي القلادة وللمصنف في  
 فضل عائشة من هذا الوجه وكذا في التيمم فبعث ناسا من أصحابه في طلبها ولا يداود فبعث أسيد بن  
 حضير وناسا معه وطريق الجمع بين هذه الروايات أن أسيدا كان رأس من بعث لذلك فلذلك سمى  
 في بعض الروايات دون غيره وكذا أسند الفعل الى واحد منهم وهو المراد به وكانهم لم يجدوا  
 العقد أولا فلما رجعوا نزلت آية التيمم وأرادوا الرحيل وأناروا البعير وجده أسيد بن حضير ففعل  
 هذا فقوله في رواية عروة الآية فوجدها أي بعد جمع ما تقدم من التقديس وغيره وقال  
 النووي يحتل ان يكون فاعل وجدها النبي صلى الله عليه وسلم وقيد بالغ الداودي في توهم رواية  
 عروة ونقل عن اسمعيل القاضي انه حل الوهم فيها على عبد الله بن عمرو قد بان بما ذكرنا من الجمع  
 بين الروايتين ان لا يتخالف بينهما ولا وهم وفي الحديثين اختلاف آخر وهو قول عائشة انقطع  
 عقدي وقالت في رواية عمرو بن الحارث سقطت قلادتي وفي رواية عروة الآية عن عائشة انها  
 استعارت قلادة من أسماء يعني أخنفا فلهذا أي ضاعت والجمع بينهما لان اضافة القلادة الى

ما هي باول بركتكم يا آل أبي  
 بكر قالت فبعثنا البعير الذي  
 كنت عليه فاصننا العقد  
 تحتة حدثننا محمد بن سنان  
 قال حدثننا هشام ح

٢٢٥

س

تحفة

٢١٢٩

عائشة لكونها في دهاوت تصرفها والى أسماء لكونها لمكها التصريح عائشة في رواية عروة بأنها  
استعارت منها وهذا كالماء على اتحاد القصة وقد جرح البخاري في التفسير الى تعدد هاجت أورد  
حديث الباب في تفسير المائدة وحديث عروة في تفسير النساء فكان نزول الآية المائدة بسبب عقد  
عائشة وآية النساء بسبب قلادة أسماء ما تقدم من اتحاد القصة أظهر والله أعلم (فائدة) وقع  
في رواية عمار عند أبي داود وغيره في هذه القصة ان العقد المذکور كان من جرح ظفاره وكذا وقع في  
قصة الافك كإسافي في موضعه ان شاء الله تعالى والجرح بفتح الجيم وسكون الزاي خروجه وظفار  
مدينة تقدم ذكرها في باب الطب للمرأة عند غسلها من المحض وفي هذا الحديث من الفقهاء غير  
ما تقدم جواز السفر بالنساء واتخاذهن الحلي فجعل لازلوا جهن وجواز السفر بالعارية وهو محمول  
على رضا صاحبها (قوله) وحديث سعيد بن النضر قال أخبرنا هشيم انما لم يجمع البخاري بين شيخه  
في هذا الحديث مع كونهما حديثا به عن هشيم لانه سمعه منهما مفترقين وكأنه سمعه من محمد بن  
سنان مع غيره فلهذا جمع فقال حديثا سمعه من سعيد وحده فلهذا أفرد فقال حديثي وكان محمد  
سمعه من لفظ هشيم فلهذا قال حديثا وكان سعيد أقرأه وسمعه يقرأ على هشيم فلهذا قال أخبرنا  
ومرعاة هذا كله على سبيل الاصطلاح ثم ان سباق المتن لفظ سعيد وقد ظهر بالاستقراء من  
صنيع البخاري انه إذا أورد الحديث عن غير واحد فان اللفظ يكون للاخير والله أعلم (قوله)  
أخبرنا سيار) بمجموعه بعدها تحتانية مشددة وآخره راء هو أبو الحكم الغزالي الواسطي البصري  
واسم أبي بصير ودان على الاثني عشر ويكنى أبا سيار فنفقوا على وثيق سيار وأخرج له الاثني عشرة  
وغيرهم وقد أثر لبعض الصحابة لكن لم يلق أحد منهم فهو من كبار تابعي التابعين وله من شيخ آخر  
يقال له سيار لكنه تابعي شامي أخرجه الترمذي وذكره ابن حبان في الثقات واتخذ ذكره لانه  
روى معنى حديث الباب عن أبي أمامة ولم ينسب في الرواية كالم ينسب سيار في حديث الباب  
فربما ظن بعض من لا يميز له واحدا فظن ان في الاسناد اختلافا وليس كذلك (قوله)  
حدثنا يزيد الفقير) هو ابن صهيب يكنى أبا عثمان تابعي مشهور قيل له الفقير لانه كان يشكو  
فقار ظهره ولم يكن فقيرا من المال قال صاحب المحكم رجل فقير مكسور فقار الظهر ويقال له  
فقير بالتشديد أيضا (فائدة) مدار حديث جابر هذا على هشيم بهذا الاسناد وله شواهد من  
حديث ابن عباس وأبي موسى وأبي ذر بن رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رواها كلها  
أحمد ياسيد حسان (قوله أعطيت خسا) بين رواية عمرو بن شعيب ان ذلك كان في غزوة  
سولوهي آخر غزوات رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله لم يعطهن أحد قبلي) زادني  
السلافة عن محمد بن سنان من الانبياء وفي حديث ابن عباس لا أقولهن خيرا مفهومة انه لم  
يخص بغير الجنس المذكورة لكن روى مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعا فضلت على  
الانبياء يستفد ذكر أربعمائة من هذه الجنس وزادتني كإسافي بعد طريق الجمع ان يقال لعله اطاع  
أو لأعلى بعض ما اختص به ثم اطلع على الباقي ومن لا يرى مفهوم العدد حجة فيه هذا الاشكال  
من أصله وظاهر الحديث يقتضي ان كل واحدة من الجنس المذكورات لم تكن لاحد قبله وهو  
كذلك ولا يعترض بان نوح عليه السلام كان معوثا الى أهل الارض بعد الطوفان لانه لم يبق الا  
من كان مؤمنا معه وقد كان مرسل اليهم لان هذا العموم لم يكن في أصل بعثته وانما انتفى بالحادث

قال وحديث سعيد بن  
النضر قال أخبرنا هشيم  
قال أخبرنا سيار قال حدثنا  
زيد الفقير قال أخبرنا جابر  
ابن عبد الله أن النبي صلى  
الله عليه وسلم قال أعطيت  
خسا لم يعطهن أحد قبلي

نصرت بالرعب مسيرة شهر  
وجعلت في الأرض مسجدا

الذي وقع وهو انحصار الخلق في الموجودين بعده لئلا سائر الناس وأما ينصلي الله عليه وسلم  
فعموم رسالته من أصل البعثة فثبت اختصاصه بذلك وأما قول أهل الموقف لنوح كما صرح في  
حديث الشفاعة أنت أول رسول إلى أهل الأرض فليس المراد به عموم بعثته بل اثبات أولية  
ارساله على تقدير ان يكون مرادافه مخصوص بنصصه سبحانه وتعالى في عدة آيات على ان  
ارسال نوح كان إلى قومه ولم يذكر أنه أرسل إلى غيرهم واستدل بعضهم لعموم بعثته بكونه دعا على  
جميع من في الأرض فاهلكوا بالفرق الأهل السفينة ولولم يكن معهم إلا أهلهم لما أهلكوا لقوله  
تعالى وما كالمهذين حتى نبعث رسولا وقد ثبت أنه أول الرسل وأوجب يجوز ان يكون غيره  
أرسل إليهم في أثناء مدة نوح وعلم نوح بانهم لم يؤمنوا فدعا على من لم يؤمن من قومه ومن غيرهم  
فاجيب وهذا جواب حسن لكن لم ينقل أنه نبى في زمن نوح غيره ويحتمل ان يكون معني  
الخصوصية ليسنا صلى الله عليه وسلم في ذلك بقاشر بعته إلى يوم القيامة ونوح وغيره يصدان  
بعث نبى في زمانه أو بعده فنتسخ بعض شريعته ويحتمل ان يكون دعاؤه قومه إلى التوحيد  
بلغ قبضة الناس فتمادوا على الشرك فاستحقوا العقاب وإلى هذا انما ابن عطية في تفسير سورة  
هود قال وغيره يمكن ان تكون نبوة لم تبلغ القريب والبعد بطول مدته ووجهه ابن دقيق العيد  
بان توحيد الله تعالى يجوز ان يكون عامما حتى بعض الاتياء وان كان التزام فرع شرع بعته  
ليس عامما لان منهم من قاتل غير قومه على الشرك ولولم يكن التوحيد لازما لهم بل بقاشر  
ويحتمل انه لم يكن في الأرض عند ارسال نوح الا قوم نوح فبعثته خاصة لكونها إلى قومه فقط  
وهي عامية في الصورة لهدم وجود غيرهم لكن لو اتفق وجود غيرهم لم يكن معهم إلا أهلهم وغفل  
الداودي الشارح غفلة عظيمة فقال قوله لم يعطهم أحد يعني لم يجمع لاحد قبله لان نوح جاءه  
إلى كافة الناس وأما الأربع فلم يعط أحد واحد منهم وكانه نظر في أول الحديث وغفل عن  
آخره لانه نص صلى الله عليه وسلم على خصوصية هذه أيضا لقوله وكان النبي بعث إلى قومه  
خاصة وفي رواية مسلم وكان كل نبى إلى آخره (قوله نصرت بالرعب) زاد أبو أمامة يصدف في  
قلوب أعدائي أخرجه أحد (قوله مسيرة شهر) مفهومه انه لم يوجد لغیره النصر بالرعب في  
هذه المدة ولا في أكثر منها أماما دونها فلا لكن لفظ رواية عمرو بن شعيب ونصرت على العدو  
بالرعب ولو كان نبى بينهم مسيرة شهر فالظاهر اختصاصه به مطلقا وانما جعل الغاية شهرها  
لانه لم يكن بين بلده وبين أحد من أعدائه أكثر منه وهذه الغرضية حاصله له على الاطلاق  
حتى لو كان وحده بغیره وعسكره وحده حاصله لانتهم بعده فيه احتمال (قوله وجعلت في  
الأرض مسجدا) أى موضع سجود لا يختص بالسجود منها موضع دون غيره ويمكن ان يكون  
مجازا عن المكان المبني للصلاة وهو من مجاز التشبيه لانه لما جازت الصلاة في جميعها كانت  
كل مسجدا في ذلك قال ابن التيمي قيل المراد جعلت في الأرض مسجدا وظهر وأوجلت لغیری  
مسجدا ولم تحصل له ظهور إلا ان عيسى كان يسبح في الأرض ويصلي حيث أدركته الصلاة كذا  
قال وسبقه إلى ذلك الداودي وقيل انما أوجب لهم في موضع ينقنون طهارته بخلاف هذه الآية  
فأوجب لها في جميع الأرض الا فيما يقننوا بها واستعملوا الظهور ما قاله الخطابي وهو ان من قبله انما  
أوجب لهم الصلوات في أماكن مخصوصة كاليسع والمواع ويزيد رواية عمرو بن شعيب بلفظ

وجذبهم إلى بعض النسخ  
كذا في الأصل المقابل على  
المؤلف أخير اللفظ التين محل  
بالتيمى مع بقائه لفظة ابن  
قبلها ولعل الكاتب نسي  
أن يضرب عليها اه اه  
صحيحة



وكان من قبلي انما كانوا يصلون في كائسهم وهذا نص في موضع النزاع فثبتت الخصوصية  
ويؤيده ما أخرجه البراز من حديث ابن عباس نحو حديث الباب وفيه ولم يكن من الانبياء أحد  
يصلى حتى يبلغ محرابه (قوله وطهورا) استدلل به على ان الطهور هو الطهر لغيره لان الطهور لو  
كان المراد به الطاهر لم تثبت الخصوصية والحديث انما سيق لاثباتها وقد روى ابن المنذر وابن  
الجارود باسناد صحيح عن أنس مرفوعا جعلت لي كل أرض طيبة مسجدا وطهورا ومعنى طيبة  
ظاهرة فالو كان معنى طهورا طاهرا للزم تحصيل الحاصل واستدل به على ان التيمم برفع الحدث  
كالماء لا يشترطهما في هذا الوصف وفيه نظر وعلى ان التيمم جائز بجميع أجزاء الأرض وقد  
أكد في رواية أبي أمامة بقوله وجعلت لي الأرض كلها ولا تقي مسجدا وطهورا وسأيت المبحث  
في ذلك (قوله فاعبرجل) أي مبتدأ فمعه معنى الشرط وما زاد لئلا يكدر هذه صيغة عموم  
يدخل تحتها من لم يجد ماء ولا ترابا ووجد شيئا من أجزاء الأرض فانه يتيمم به ولا يقال هو خاص  
بالصلاة لانا نقول لفظ حديث جابر مختصر وفي رواية أبي أمامة عند البيهقي فاعبرجل من أعتق  
أقنى الصلاة فوجد ما وجد الأرض طهورا ومسجدا وعند أحمد فمعه طهورا ومسجدا وفي  
رواية عمرو بن شعيب فانما أدركتني الصلاة تسبعت وصلبت واحتج من خص التيمم بالتراب  
بحديث حذيفة عنده مسلم بلفظ وجعلت لي الأرض كلها مسجدا وجعلت تربتها لناطهورا اذا لم  
تجد الماء وهذا خاص فنبغي ان يحمل العام عليه فختص الطهور ببقية التراب ودل الافتراق في  
اللفظ حيث حصل التأكد في جعلها مسجدا دون الآخر على افتراق الحكم والاعطاف  
أحدهما على الآخر نسقا كما في حديث الباب ومنع بعضهم الاستدلال بلفظ التربة على  
خصوصية التيمم بالتراب بأن قال تربة كل مكان ما فيه من تراب أو غيره وأوجب بأنه ورد في  
الحديث المذكور بلفظ التراب أخرجه ابن خزيمة وغيره وفي حديث علي وجعل التراب لي طهورا  
أخرجه أحمد والبيهقي باسناد حسن ويقوى القول بأنه خاص بالتراب ان الحديث سبق لظاهر  
التشريف والتخصيص فالو كان جائزا لغير التراب لما اقتصر عليه (قوله فليصل) عرف بما  
تقدم ان المراد فليصل بعد ان يتيمم (قوله وأحلت لي الغنائم) ولكنهم في الغنائم وهي رواية مسلم  
قال الخطابي كان من تقدم على ضربين منهم من لم يؤذن له في الجهاد فلم تكن لهم مفاتيح ومنهم  
من أذن له فيه لكن كانوا اذا اغتواشوا لم يحمل لهم انبا كونه واجبا نارا فخرقه وقيل المراد انه  
خص بالتصرف في الغنمية يصرفها كيف شاءوا الاول أصوب وهو ان من مضى لم يحمل لهم الغنائم  
أصلا وسياق بسط ذلك في الجهاد (قوله وأعطيت الشفاعة) قال ابن دقيق العيد القربان  
اللام فيها العهد والمراد الشفاعة العظمى في اراحة الناس من هول الموقف ولا خلاف في  
وقوعها وكذلك اجزم النووي وغيره وقيل الشفاعة التي اختص بها الله لا يرد فيها بسال وقيل  
الشفاعة لظهور من في قلبه منتقال ذمة من ايمان لانه شفاعة غيره تقع بين في قلبه أكثر من ذلك  
قاله عياض والذي يظهر لي ان هذه مراد مع الاولى لانه تبعها بما كاسيا في واضحها حديث  
الشفاعة ان شاء الله تعالى في كتاب الرقاق وقال البيهقي في البحث يحتمل ان الشفاعة التي  
يختص بها الله يشفع لاهل الصغار والكبار وغيره انما يشفع لاهل الصغار دون الكبار ونقل  
عياض ان الشفاعة المختصة بشفاعة لائز وقد وقع في حديث ابن عباس وأعطيت الشفاعة

وطهورا فليما رجل من  
أمتي ادركته الصلاة فليصل  
وأحلت لي الغنائم ولم تحل  
لاحد قبلي وأعطيت  
الشفاعة وكان النبي يبعث  
الى قومه خاصة وبعثت الى  
الناس عامة

قوله في البحث في بعض النسخ  
في الشعب اه من هاهنا  
نسخة اه معصية

\*(باب)\* اذا لم يجد ماء ولا ترابا

فأخبرها لا تقي فهي لن لا بشره بالله شأ وفي حديث عمرو بن شعيب فهي لكم ولن شهد أن لا اله الا الله فالظاهر ان المراد بالشفاعة المختصة في هذا الحديث أخرجه من ليس له عمل صالح الا التوحيد وهو مختص أيضا بالشفاعة الاولى لكن جاء التنويه به كرهذه لانها غاية المطلوب من تلك لاقتضاءها الراحة المستمرة والله أعلم وقد ثبتت هذه الشفاعة في رواية الحسن عن أنس كما سبأني في كتاب التوحيد ثم أرجع الى ربي في الرابعة فاقول يا رب ائذن لي فعن قال لا اله الا الله فيقول وعزني وجلالي لاخرجن منها من قال لا اله الا الله ولا يعكر على ذلك ما وقع عند مسلم قبل قوله وعزني فيقول ليس ذلك لك وعزني المزلان المراد انه لا يشر الاخراج كما في المرات الماضية بل كانت شفاعته سبأني ذلك في الجله والله أعلم وقد تقدم الكلام على قوله وكان النبي يبعث الى قومه خاصة في أوائل الباب وأما قوله وبعثت الى الناس عامة فوقع في رواية مسلم وبعثت الى كل أمة وأمره فقيس المراد بالاجر الجموع وبالا سود العرب وقيل الاجر الانس والاسود والجن وعلى الاول التخصيص على الانس من باب التسمية بالادنى على الاعلى لانه مرسل الى الجميع وأصرح الروايات في ذلك وأشملها رواية أبي هريرة عن مسلم وأرسلت الى الخلق كافة\*(تكميل)\* «أرسل حديث أبي هريرة هذا ففضلت على الانبياء است فذكر انهم المذكورة في حديث جابر الا الشفاعة وزاد خصلتين وهما وأعطيت جوامع الكلم وختمت في التبيان فحصل منه ومن حديث جابر سبع خصال ولمسلم أيضا من حديث حذيفة فضلنا على الناس ثلاث خصال جعلت صفونا كمكفوف الملائكة وذكر خصلته الارض كما تقدم قال وذكر خصلته أخرى وهذه الخصلة المهمة بينها ابن خزيمة والنسائي وهي وأعطيت هذه الآيات من آخر سورة البقرة من كرت تحت العرش يتسرا الى ما حطه الله عن أمته من الاصر وتحميل ما لا طاقة لهم به ورفع الخطا والنسيان فصارت الخصال تسعا ولا حدم من حديث علي أعطيت أربع مائة بعظهن أحدم من أنبياء الله أعطيت مائة أربع الارض وسحبت أجدو جعلت أمتي خيرا لا أم وذكر خصلته التراب فصارت الخصال ثنتي عشرة خصلة وعند البزار من وجه آخر عن أبي هريرة رفعه فضلت على الانبياء است فحفر لي ما تقدم من ذبي وما تاخر وجعلت أمتي خيرا لا أم وأعطيت الكوثروا صاحبكم لصاحب لواء المجد يوم القيامة تحت آدم فمن دونه وذكرتني مما تقدم وله من حديث ابن عباس رفعه فضلت على الانبياء فضلتين كان شيطاني كافرا فاعانني الله عليه فاسلم قال ونسيت الاخرى (قلت) فمتنظلم هذا أسخ عشرة خصلة ويمكن ان يوجد أكثر من ذلك لمن امكن التسع وقد تقدم طريق الجمع بين هذه الروايات وانه لا تعارض فيها وقد ذكر أبو سعد النيسابوري في كتاب شرف المصطفى ان عبد الذي اختص به نبي صلى الله عليه وسلم عن الانبياء استون خصلة وفي حديث الباب من القوا انهم ما تقدم مشروعية تعديد نعم الله والقاء العلم قبل السؤال وان الاصل في الارض الطهارة وان صحة الصلاة لا تختص بالمسجد المبني لذلك وأما حديث الصلاة لحار المسجد الا في المسجد فضعف أخرجه الدارقطني من حديث جابر واستدل به صاحب المسوطين الخليفة على اظهار كرامة الآدي وقال لان الآدي خلق من ماء تراب وقد ثبت ان كلامهم ما ظهر في ذلك بيان كرامته والله تعالى أعلم بالصواب **قوله ما** اذا لم يجد ماء ولا ترابا قال ابن رشيد كان المصنف نزل فقد شرعية التيمم منزلة فقد التراب بعد شرعية التيمم فكانه

٣٣٦

تحفة

١٦٩٩٠

حدثنا زكريا بن يحيى قال  
حدثنا عبد الله بن عمر قال  
حدثنا هشام بن عروة عن  
أبيه عن عائشة أنها  
استعارت من أسماء قلادة  
فهلك فبعث رسول الله  
صلى الله عليه وسلم رجلا  
فوجدناها قد ركبهم الصلاة  
وليس معهم ماء فصولوا  
فشكوا ذلك إلى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فأنزل الله  
آية التيمم فقال أسد بن  
حضير لعائشة جزأه الله  
خير أفوالله ما نزل بك أمر  
تكرهينه إلا جعل الله ذلك  
للك والمسلمين فيه خيرا  
«باب التيمم في الحضر  
إذا لم يجد الماء وخاف فوت  
الصلاة» وبه قال عطاء

تع

١٨٢/٢

يقول حكمهم في عدم المطهر الذي هو الماء خاصة كحكمنا في عدم المطهرين الماء والتراب  
وبهذا تظهر مناسبة الحديث للترجمة لأن الحديث ليس فيه أنهم فقدوا التراب وإنما هم  
فقدوا الماء فقط فسد دليل على وجوب الصلاة لفاقد الطهورين ووجهه أنهم صلوا معتقدين  
بوجوب ذلك ولو كانت الصلاة حينئذ ممنوعة لانكرا عليهم النبي صلى الله عليه وسلم وبهذا قال  
الشافعي وأحد وجهي المحدثين وأكثر أصحاب مالك لكن اختلفوا في وجوب الإعادة  
فالمقصود من الشافعي وجوبها وصححه أكثر أصحابه واحتجوا بأنه عذر نادر فلم يسقط الإعادة  
والمشهور عن أحمد أنه قال الزنى وحشون وابن المنذر لا تجب واحتجوا بجديد الباب لأنها  
لو كانت واجبة ليلزم لهم النبي صلى الله عليه وسلم إذا لم يجدوا ماء في وقت الحاجة وعلى هذا فلا بد من دليل  
وعقب بان الإعادة لا تجب على الفور بل تأخر البيان عن وقت الحاجة وعلى هذا فلا بد من دليل  
على وجوب الإعادة وقال مالك وأبو حنيفة في المشهور عنهما لا يصلي لكن قال أبو حنيفة  
وأصحابه يجب عليه القضاء وبه قال الثوري والأوزاعي وقال مالك فيما حكاه عنه المدنيين  
لا يجب غلبه القضاء وهذه الأقوال الأربعة في المشهورة في المسئلة وحكي التنوير في شرح  
المهذب عن التيمم تسحب الصلاة وتجب الإعادة وهذا نصير الأقوال خمسة والله أعلم **قوله**  
حدثنا زكريا بن يحيى **قوله** أو وقع في جميع الروايات غير منسوبة وكذا في قصة سعد بن معاذ قاله  
أورد في الصلاة والجمعة والمغازي هذا الاستناد عنه ولم ينسبه وأعاده في التفسير تأملا ومثله  
في الصلاة حديث مرأيا بكر أن يصلي بالناس وكذا سبق في باب خروج النساء إلى الرزاز لكن من  
رواية عن أبي أسامة لأن عبد الله بن عمر وأعاده في التفسير تأملا ومثله في التفسير حديث عائشة  
كنت أغار على اللاتي وهن أنفسهن وفي صفة اليليس حديث لما كان يوم أحد انهمز المشركون  
الحديث وجرم الكلابي بأنه اللؤلؤي البلخي وقال ابن عدى هو زكريا بن يحيى بن زكريا بن أبي  
زائدة وإلى هذا مال الدارقطني لأنه كوفي وكذا الشيخان المذكوران عبد الله بن عمر وأبو أسامة  
وقد روى البخاري في العدين عن زكريا بن يحيى عن الحارثي لكن قال حدثنا زكريا بن يحيى أبو  
السكين فيحصل أن يكون هو المهمل في المواضع الأخرى لأنه كوفي وشيخه كوفي أيضا وقد  
ذكر المزني في التهذيب أنه روى عن ابن عمر وأبي أسامة أيضا وجرم صاحب الزهرة بأن البخاري  
روى عن أبي السكين أربعة أحاديث وهو مضرمته إلى أنه المراد كما جوزهناه وإلى ذلك مال أبو الوليد  
الباجي في رجال البخاري والله أعلم **قوله** وليس معهم ماء فصولوا زاد الحسن بن سفيان  
في مسنده عن محمد بن عبد الله بن عمر عن أبيه فصولوا بغير وضوء أخرجه الاسماعيلي وأبو نعيم من  
طريقه وكذا أخرجه الجوزي من وجه آخر عن ابن عمر وكذا للمصنف في فضل عائشة من  
طريق أبي أسامة وفي التفسير من طريق عبدة بن سليمان كلاهما عن هشام وكذا المسلم من طريق  
أبي أسامة وأغرب ابن المنذر فأدعى أن عبدة تفرقه هذه الزيادة وقد تقدمت مباحث الحديث  
وطريق الجمع بين رواية عروة والقاسم في الباب الذي قبله **قوله** يا أسد بن حشام التيمم في الحضر  
إذا لم يجد الماء وخاف فوت الصلاة جعله مقيدا بشرطين خوف خروج الوقت وفقد الماء  
ولكن يفقده عدم القدرة عليه **قوله** وبه قال عطاء أي بهذا المذهب وقد وصله عبد الرزاق  
من وجه صحيح وابن أبي شيبة من وجه آخر وليس في المتقول عنه تعرض لوجوب الإعادة

ن

١٨٤ / ٢

وقال الحسن في المريض  
عنده الماء ولا يجده من يشاوله  
يتم وأقبل ابن عمر من أرضه  
بالجرف فحضرت العصر  
بمر بد القنف فصرى ثم دخل  
المدينة والشمس مر فتعة  
فلم بعد حدثنا يحيى بن بكير  
قال حدثنا الليث عن جعفر  
ابن ربيعة عن الأعرج قال  
سمعت عمير مولى ابن عباس  
قال أقبلت أنا وعبد الله بن  
يسار مولى ميمونة زوج  
النبي صلى الله عليه وسلم  
حتى دخلنا على أبي جهيم بن  
الحرث بن الصمة الأنصاري  
فقال أوجهم أقبل النبي  
صلى الله عليه وسلم

٢٢٢

م و س

تحفة

٩١٨٨٥

(قوله وقال الحسن) وصلا اسمعيل القاضي في الأحكام من وجه صحيح وروى ابن أبي شبة من  
وجه آخر عن الحسن وابن سيرين قال لا ينهم ماراً بأن يقدر على الماشي الوقت ومعه ماله موافق  
ما قبله (قوله وأقبل ابن عمر) قال الشافعي أنا ابن عيينة عن ابن جحان عن نافع عن ابن عمر أنه  
أقبل من الجرف حتى إذا كان بالمريد بهم فسمع وجهه ويديه وصلى العصر وذكر قصة الخبر كما  
علقه المصنف ولم يظهر في سبب حذفه منه ذكر التميم مع أنه مقصود الباب وقد أخرجه مالك  
في الموطأ عن نافع مختصر الكنى ذكر فيه أنه تميم فسمع وجهه ويديه إلى المرفقين وأخرجه  
الدارقطني والحاكم من وجه آخر عن نافع مرفوعاً لكن استاده ضعيف والجرف بضم الجيم والراء  
بعدها فاء موضع تظاهر المدينة كانوا يصيرون به إذا أرادوا الغزو قال ابن السخري هو على فرسخ  
من المدينة والمريد بكسر الميم وسكون الراء بعدهما موحدة مفتوحة وحكى ابن التين أنه روى شخ  
أوله وهو من المدينة على ميل وهذا يدل على أن ابن عمر كان يرى جواز التيمم للحاضر لأن مثل هذا  
لا يسمى سفرًا وهذا مناسب الترجمة وظاهره أن ابن عمر لم يراع خروج الوقت لأنه دخل المدينة  
والشمس مر فتعة لكن يحتمل أن يكون ظن أنه لا يصل الأبعد خروج الوقت ويحتمل أيضاً  
ابن عمر تيمم لأن حدث بل لأنه كان يوضأ لكل صلاة استعجاباً لافعله كان على وضوء فأراد الصلاة  
ولم يجد الماء كعادته فاقصر على التيمم بدل الوضوء وعلى هذا قلبي مطابقتاً للترجمة الإجماع  
ما بينهما من التيمم في الحضر وأما كونه لم يعد فلا حاجة فيه لمن أسقط الإعادة عن التيمم في الحضر  
لأنه على هذا الاحتمال لا يجب عليه الإعادة بالاتفاق وقد اختلف السلف في أصل المسئلة  
فذهب مالك إلى عدم وجوب الإعادة على من تيمم في الحضر وجهه ابن بطال بأن التيمم أغلورد  
في المسافر والمريض لا درال وقت الصلاة فخلق بهما الحاضر إذا لم يقدر على الماشي أو قال  
الشافعي يجب عليه الإعادة لسدور ذلك وعن أبي يوسف وزفر لا يصل إلى أن يجده الماء ولو خرج  
الوقت (قوله عن جعفر بن ربيعة) في رواية الأسماعيلي حديث جعفر ونصف هذا الإسناد  
مصريون ونصفه الأعلى مدنيون (قوله سمعت عمير مولى ابن عباس) هو ابن عبد الله الهلالي  
مولى أم الفضل بنت الحرث والد ابن عباس وقد روى ابن السخري هذا الحديث فقال مولى  
عبيد الله بن عباس وإذا كان مولى أم الفضل فهو مولى أولادها وروى موسى بن عقبة وابن  
لهيعة وأبو الحرث هذا الحديث عن الأعرج عن أبي جهيم بن بكير رواه فيها عميراً والصواب  
أثباته وليس له في الصحيح غير هذا الحديث وحديث آخر عن أم الفضل ورواية الأعرج عنه من  
رواية الأقران (قوله أقبلت أنا وعبد الله بن يسار) هو أخو عطاء بن يسار التابعي المشهور ووقع  
عند مسلم في هذا الحديث عبد الرحمن بن يسار وهو وهم وليس له في هذا الحديث ولا يؤوله ذلك  
بذكره المصنفون في رجال الصميين (قوله على أبي جهيم) قبل اسمه عبد الله وسكن إلى أبي حاتم  
عن أبيه قال يقال هو الحرث بن الصمة فعلى هذه القطعة ابن زائدة بين أبي جهيم والحرث لكن صح  
أبو حاتم أن الحرث اسم أبيه واسمه ووقع ابن أبي حاتم بينهما وبين عبد الله بن جهيم يكتفى أيضاً  
جهيم وقال ابن منده عبد الله بن جهيم بن الحرث بن الصمة فجعل الحرث اسم جده ولم يوافق عليه  
وكأنه أراد أن يجمع الأقوال المختلفة فيه والصمة بكسر الميم وتشدِيد الميم هو ابن عمرو بن  
عبيد الخزرجي ووقع في مسلم دخلنا على أبي جهيم بأسكان الهاء والصواب أنه بالتصغير وفي

الصلابة شخص آخر يقال له أبو الجهم وهو صاحب الانجامة وهو غير هذا لأنه قرشي وهذا انصاري ويقال بحذف الالف واللام في كل منهما وبأبائهما (قوله من نحو برجل) أي من جهة الموضع الذي يعرف بذلك وهو معروف بالمدينة وهو شيخ الجهم والميم وفي النساء بثر الجبل وهو من العنق (قوله فلقه برجل) هو أبو الجهم الراوي عنه الشافعي في روايته لهذا الحديث من طريق أبي الخوير عن الأعرج (قوله حتى أقبل على الجدار) وللدارقطني من طريق ابن اسحق عن الأعرج حتى وضع يده على الجدار وزاد الشافعي فخته بعصا وهو محمول على أن الجدار كان ملصحا أو ملحوقا بالإنسان يعرف رضاه (قوله فسمي وجهه ويديه) وللدارقطني من طريق أبي صالح عن الليث فسمي وجهه وذراعيه وكذا الشافعي من رواية أبي الخوير وله شاهد من حديث ابن عمر آخره موقوفاتبعناه وهو الصحيح والثابت في حديث أبي جهم أيضا بلطف يده لأذراعيه فانها رواية شاذة مع أبي الخوير وأبي صالح من الضعف وسألت في الخلاف في إيجاب مسح الذراعين بعد ياب وأخذ قال النووي هذا الحديث محمول على أنه صلى الله عليه وسلم كان عادما للامحال التيمم (قلت) وهو مقتضى صنيع البخاري لكن تعقب استدلاله به على جواز التيمم في الحضرة بأنه ورد على سبب وهو إرادة ذكر الله لأن لفظ السلام من أسماءه ومأثر يديه استحاحة الصلاة وأوجبها لما تتم في الحضرة والسلام مع جوازها بدون الطهارة فمن خشي فوت الصلاة في الحضرة جاز له التيمم بطريق الأولى لعدم جواز الصلاة بغير طهارة مع القدرة وقيل يحتمل أنه لم يرد صلى الله عليه وسلم بذلك التيمم رفع الحدث ولا استحاحة لمحظور وإنما أراد التشبه بالنظيرين كما يشرع الأساك في رمضان لمن يباح له الفطر أو أراد تخفيف الحدث بالتيمم كما يشترع تخفيف حدث الجنب بالوضوء كما تقدم واستدل به ابن بطال على عدم اشتراط التراب قال لأنه معلوم أنه لم يعلق يديه من الجدار ترابا ونوقض بأنه غير معلوم بل هو محتمل وقد سبق من رواية الشافعي ما يدل على أنه لم يكن على الجدار تراب ولهذا احتج إلى حته بالعصا (قوله ما) التيمم هل ينفع فيها) أي في يديه وزعم الكرماني أن في بعض النسخ ياب هل ينفع في يديه بعد ما يضر بهما المصعد للتيمم وانما ترجم بلطف الاستفهام لينبه على أنه فيه احتمالا كعادته لأن النفع يحتمل أن يكون لشيء علق يديه خشي أن يصيب وجهه الكريم أو علق يديه من التراب شيء كثره فأراد تخفيفه لتلايقه له أثر في وجهه ويحتمل أن يكون لسان التشريع ومن ثم غسلهم من أجاز التيمم بغير التراب زاعما أن نفعه يدل على أن المشتراط في التيمم الضرب من غير زيادة على ذلك فلا كان هذا الفعل محتملا لما ذكرنا أو رده بلطف الاستفهام ليعرف الناظر أن الغرض منه محال (قوله حدثنا الحكم) هو ابن عتبة الفقيه الكوفي وذو الملقبة هو ابن عبد الله المرعي (قوله جاع برجل) لم أقص على تسميته وفي رواية الطبراني أنه من أهل البادية وفي رواية سليمان بن حوالب الأسمه أن عبد الرحمن بن أبي شبل ذلك (قوله فلم أصب الماء) فقال عارده الرواية اختصر فيها جواب عمرو ليس ذلك من المصنف فقد أخرجه البيهقي من طريق آدم أيضا بدونها وقد أورد المصنف الحديث المذكور في الباب الذي يليه من رواية سنة أنفس أيضا عن شعبة بإسناد المذکور ولم يسقه تاما من رواية واحد منهم ثم ذكر جواب عمرو مسلم من طريق

من نحو برجل فلقه برجل  
فلم عليه فلم يرد عليه النبي  
صلى الله عليه وسلم حتى أقبل  
على الجدار فمسح بوجهه  
ويديه ثم رده عليه السلام  
(باب) التيمم هل ينفع  
فيهما حدثنا آدم قال  
حدثنا شعبة قال حدثنا  
الحكم عن ذر عن سعد بن  
عبد الرحمن بن أبي عري  
أبيه قال جاع برجل إلى عمر  
ابن الخطاب فقال اني أجنب  
فلم أصب الماء فقال عار  
ابن ياسر لعمر بن الخطاب أما  
تذكر أمّا كما

٢٢٨ ع

تحفة

١٠٣٦٢

يحيى بن سعيدوا التماسي من طريق جراح بن محمد كلاهما عن شعبة ولفظه هما فقال لا تصل زاد  
السراج حتى يجيد الماء والنسائي نحوه وهذا مذهب مشهور عن عمرو واقفه عليه عبد الله بن  
مسعود وحدث فيه مناظرة بين أبي موسى وابن مسعود كما ساق في باب التيمم ضربة وقبل ان ابن  
مسعود يرجع عن ذلك وسند كهذا لا يوجب مذهب الله عمر في ذلك والجواب عنه (قوله في سفر)  
ولسلم في سريته وزاد فاجبتنا وسأني المصنف مثله في الباب الذي بعده من رواية سليمان بن حرب  
عن شعبة (قوله فتمعت) وفي الرواية الثانية بعد فتمعت بالغين المجهة أى تقلبت وكان عمارا  
استعمل القياس في هذه المسئلة لانه لما رأى ان التيمم اذا وقع بدل الوضوء وقع على هيئة الوضوء  
رأى ان التيمم عن الفصل يقع على هيئة الفصل ويستفاد من هذا الحديث وقوع اجتihad الصحابة  
في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وان المجتهد لا يلزم عليه اذا بدل وسعه وان لم يصح الحق والله اذا  
عمل بالاجتihad لا يجب عليه الاعادة وفي تركه امر غير أيضا بقضائها بمسك ان قال ان فائدة  
الظهورين لا يبطل ولا قضاء عليه كما تقدم (قوله انما كان يكفك) فيه دليل على ان الواجب في  
التيمم هي الصفة المشروحة في هذا الحديث والزيادة على ذلك لو ثبت بالامر دلت على التسخير ولم  
قبولها لكن انما وردت بالفعل فتعمل على الاكل وهذا هو الاظهر من حيث الدليل كما ساق في  
(قوله وضرب بكفيه الارض) في رواية غير رأى في ضرب النبي صلى الله عليه وسلم وكذا  
البيهقي من طريق آدم (قوله ونفخ فيهما) وفي رواية جراح ان التيمم ثم ادناهما من فبهوهي  
كأية عن النفخ وفيها اشارة الى انه كان نفاخا خفيفا وفي رواية سليمان بن حرب نقل فيها والنقل  
قال اهل اللغة هودون البرق والنفث دونه وساق هو لا يدل على ان التعليل وقع بالفعل وسلم  
من طريق يحيى بن سعيد ولا سيما على من طريق يزيد بن هرون وغيره كهم عن شعبة ان التعليم  
وقع بالقول ولفظه هم انما كان يكفك أن تضرب يدك الارض راوي يحيى ثم نفخ ثم قبح فيهما  
وجهك وكفك واستدل بالنفخ على استحباب تحفيف التراب كما تقدم وعلى سقوط استحباب  
التكرار في التيمم لان التكرار يستلزم عدم التخفيف وعلى ان من غسل رأسه بدل المسح في  
الوضوء أجزأه أخذ من كون عمار غرق في التراب للثيم وأجزأ ذلك ومن هنا يؤخذ جواز الزيادة  
على الضربتين في التيمم وسقوط استحباب الترتيب في التيمم عن الجنابة (قوله ما ساق التيمم  
للوجه والكفين) أى هو الواجب الجزئى وأنى بذلك يصحفة الحرم مشهورة بخلاف في نفسه لقوة  
دليله فان الاجابت الواردة في صفة التيمم لم يصح منها سوى حديث أبي جهم وعمار وما عداهما  
فضعيف أو مختلف في رفته ووقفه والراجح عدم رفعه فاما حديث أبي جهم فوردته كرايدين بجملا  
وأما حديث عمار فوردته كرايدين في الصحيحين ويذكر المرفقين في السنن وفي رواية الى نصف  
الذراع وفي رواية الى الاطراف اما رواية المرفقين وكذا نصف الذراع ففيهما مقال وأما رواية  
الاطراف فقال الشافعي وغيره ان كان ذلك وقع بأمر النبي صلى الله عليه وسلم فكل تيمم صحيح للنبي  
صلى الله عليه وسلم بعده فهو تامخ له وان كان وقع بغير أمره فالحجة فيما أمر به وبعما يقوى رواية  
الصحيحين في الاقتصار على الوجه والكفين كون عمار كان يقف بعد النبي صلى الله عليه وسلم  
بذلك وراوى الحديث أخر في المارده من غيره ولا سيما الصحاح المجتهد وسأني الكلام على  
مسئله الاقتصار على ضربة واحدة في بابها ان شاء الله تعالى (قوله حدثنا جراح) هو ابن مهنا

في سفرنا وأنت فأما أنت  
فلم تصل وأما أنا فتمت  
فصلت فذكرت ذلك  
للنبي صلى الله عليه وسلم  
فقال النبي صلى الله عليه  
وسلم انما كان يكفك هكذا  
وضرب النبي صلى الله عليه  
وسلم بكفيه الارض ونفخ  
فيهما ثم مسح بهما وجهه  
وكفيه (باب) التيمم  
للوجه والكفين حدثنا  
جراح قال أخبرنا شعبة

٢٢٩

ع

تحفة

٩٠٢٦٢

عن الحكم عن زر عن ابن عبد الرحمن بن بزري عن أبيه قال عمار هذا ضرب شعبة ٣٧٧

سببه الارض ثم أذاها من فيه

ثم سبهم بها وجهه وكفبه

وقال النضر أخبرنا شعبة

عن الحكم قال سمعت ذرا

يقول عن ابن عبد الرحمن بن

أبزي قال الحكم وقد

سمعت من ابن عبد الرحمن

عن أبيه قال قال عمار

وضوء المسلم بكفبه

من الماء حدثنا سليمان

ابن حرب قال حدثنا شعبة

عن الحكم سمعت ذرا عن

ابن عبد الرحمن بن أبزي

عن أبيه أنه شهد عن وقال

له عمار كافي سرية فاجبتنا

وقال نقل فيما حدثنا

محمد بن كثير قال أخبرنا

شعبة عن الحكم عن زر عن

ابن عبد الرحمن بن أبزي

عن أبيه قال قال عمار لعمر

تحدثت فأنيت النبي صلى الله

عليه وسلم فقال بكفبك

الوجه والكفان حدثنا

مسلم عن شعبة عن الحكم

عن زر عن ابن عبد الرحمن

ابن أبزي عن عبد الرحمن

قال شهد عمار قال عمار

وساق الحديث حدثنا

محمد بن يشار قال حدثنا

غندر قال حدثنا شعبة

عن الحكم عن زر عن ابن

عبد الرحمن بن أبزي عن

أبيه قال قال عمار ضرب

النبي صلى الله عليه وسلم

سببه الارض فمخج وجهه

ولفبه (باب) الصعد

الطيب وضوء المسلم بكفبه عن الماء

وقد روي النسائي هذا الحديث من طريق ججاج بن محمد عن شعبة بغير هذا السياق ولم يسم  
الخاري من ججاج بن محمد وتابعه على هذا السياق عن ججاج بن منهل على بن عبد العزيز  
البغوي أخرجه ابن المنذر والطبراني عنه وخالفهما محمد بن خزيمة البصري عنه فقال عن  
عبد الرحمن بن أبزي عن أبيه أخرجه الطحاوي عنه وأشار إلى أنه وهم فيه (قلت) سقطت  
من روايته لفظة ابن ولابد منها لأن أبزي والد عبد الرحمن لا رواية له في هذا الحديث والله أعلم  
(قوله عن الحكم) في رواية كريمة الأصل أخبرني الحكم وهي رواية ابن المنذر  
أيضا (قوله عن ابن عبد الرحمن) في رواية أبي ذر وأبي الوقت عن سعد بن عبد الرحمن  
(قوله هذا) أشار إلى سياق المتن الذي قبله من رواية آدم عن شعبة وهو كذلك إلا أنه ليس  
في رواية ججاج قصة عمر (قوله وقال النضر) هو ابن شميل وهذا التعليق موصول عند مسلم عن  
احق بن منصور عن النضر وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق إسحق بن راهبه عنه وأقاد  
النضر في هذه الرواية أن الحكم سمعه من شيخ شعبة سعد بن عبد الرحمن والظاهر أنه سمعه من  
ذر عن سعد بن أبي سعيد فاخذه عنه وكان جماعة من ذكر كان أقن ولهذا أكثر ما جي  
في الروايات بالثبت وأقادت رواية سليمان بن حرب أن عمار كان قد أجنب فلهم هذا خالف  
اجتهاده اجتهد عمار (قوله في رواية محمد بن كثير بكفبك الوجه والكفان) كذا في رواية  
الأصلي وغيره يرفع فيها على الفاعلية وهو واضح وفي رواية أبي ذر روى بكفبك الوجه  
والكفان بالنصب فيها على المفعولة إما بالاضمار أي أو بالتقدير بكفبك أن تسبح الوجه  
والكفان أو بالرفع في الوجه على الفاعلية وبالنصب في الكفان على أنه مفعول معه وقيل أنه  
روى بالحرف فيما وجهه من مالك بن أنس الأصل بكفبك مسح الوجه والكفان فحذف المضاف وبقي  
المجروبه على ما كان ويستقدم من هذا الوجه أن ما زاد على الكفان ليس يفرض كالتقدم إليه  
ذهب أحمد وإسحق وابن جرير وابن المنذر وابن خزيمة ونقله ابن الجهم وغيره عن مالك وثقه  
الطحاوي عن أصحاب الحديث وقال النووي رواية أبو نوري وغيره عن الشافعي في القديم وأبكر ذلك  
المأوردى وغيره قال وهو أنكر مر دودلان أبو نوري ما وثقه قال وهذا القول وإن كان مرجوحا  
فهو الأقوى في الدليل انتهى كلامه في شرح المذهب وقال في شرح مسلم في الجواب عن هذا  
الحديث أن المراد به بيان صورة الضرب للتعلم وليس المراد به بيان جميع ما يحصل به التيمم  
وتعقب بأن سياق القصة يدل على أن المراد به بيان جميع ذلك لأن ذلك هو الظاهر من قوله إنما  
بكفبك وأما ما استدلل به من اشتراط باوغ التمسح إلى المرفقين من أن ذلك مشروط في الوضوء  
فجوابه أنه قياس في مقابلة النص فهو قاسد الاعتبار وقد عارضه من لم يشترط ذلك بقياس آخر  
وهو الإطلاق في آية السرقة ولا حاجة لذلك مع وجود هذا النص (قوله حدثنا مسلم) هو ابن  
ابراهيم ولم يبق المتن في هذه الرواية بل قال وساق الحديث وظاهره أن لفظه وافق اللفظ الذي  
قبله ثم ساقه نازلا من طريق غندر عن شعبة وأظنه قصدنا برأده هذه الطرق الإشارة إلى أن النص  
تفرد بن يادته وإن الحكم سمعه من سعيد بن أسامة واختر المصنف أيضا سياق غندر وقد  
أخرجه أحمد عنه وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه عن محمد بن يشار شيخ البخاري وساقه ثم ذكره  
قصة عمر وذكره الشيخ أيضا والله أعلم (قوله باب) بالنسبة للصعيد الطيب وضوء

المسلم هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه الزاير من طريق هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن  
 أي خريزة مرفوعاً وصححه ابن القطان لكن قال الدارقطني ان الصواب ارساله وروى أحمد  
 وأصحاب السنن من طريق أي قلاية عن عمرو بن محمد انه وهو بضم الموحدة وسكون الجيم عن  
 أي ذريحوه ولفظه ان الصعيد الطيب طهور للمسلم وان لم يجد الماء عشر سنين وصححه الترمذي  
 وابن حبان والدارقطني (قوله وقال الحسن) وصله عبد الرزاق ولفظه يجزى بهم واحد ما لم  
 يحدث وإن أي شبيهة ولفظه لا يقض التيمم إلا الحدث وسعد بن منصور ولفظه التيمم بمنزلة  
 الوضوء اذا توضأت فأت على وضوء حتى يحدث وهو أصح في مقصود الباب وكذلك  
 ما أخرجه جلد بن سلمة في مصنفه عن نوس بن عبيد عن الحسن قال تصلي الصلوات كلها بتيمم  
 واحد مثل الوضوء ما لم تحدث (قوله وأما ابن عباس وهو تيمم) وصله ابن أي شبيهة والبيهقي  
 وغيرهما واسناده صحيح وسأني في باب اذا خاف الخبث لعمر بن العاص مثله وأشار المصنف  
 بذلك إلى ان التيمم يوم مقام الوضوء ولو كانت الظهارة بضعفة لما أم ابن عباس وهو تيمم من  
 كان متوضئاً وهذه المسئلة وافق فيها البخاري الكوفي والجوهري وذهب بعضهم من التابعين  
 وغيرهم إلى خلاف ذلك وذهبهم ان التيمم طهارة ضرورية للاستباحة الصلاة قبل خروج الوقت  
 ولذلك أعطى النبي صلى الله عليه وسلم الذي أحب فربص الأمان من المالم يغسل به بعد ان قال  
 له عليك بالصعيد فإنه يكفيك لأنه وجد الماء فبطل تيممه وفي الاستدلال بهذا على عدم جواز أكثر  
 من فريضة تيمم واحد نظراً وقد أجمع عند الأكثر بالتيمم الواحد التوافق مع الفريضة إلا ان مالكا  
 رحمه الله يشترط تقديم الفريضة وسنذكر القاضى فقال لا يصل بالتيمم الواحد أكثر من صلاة  
 واحدة فريضة كانت أو نقلاً قال ابن المنذر اذا أصبحت التوافل بالتيمم الواحد حدثت الفرائض لان  
 جميع ما يشترط للفرائض مشترط للنوافل لا البديل انتهى وقد اعترف البيهقي بأنه ليس في المسئلة  
 حديث صحيح من الطرفين قال لكن صح عن ابن عمر ايجاب التيمم لكل فريضة ولا يعلم له مخالف  
 من الصحابة وتعقب عباروا ابن المنذر عن ابن عباس انه لا يجب واحتج المصنف لعدم الوجوب  
 بعموم قوله في حديث الباب أنه يكفيك أي ما لم تحدث أو تجد الماء وجه الجمهور على الفريضة  
 التي تيمم من أجلها ويصل به ما شاء من التوافل فاذا حضرت فريضة أخرى وجب طلب الماء فان  
 لم يجد تيمم والله أعلم (قوله وقال يحيى بن سعيد) هو الانصاري والسجدة بجملة واحدة ثم سجدة  
 مفقوتات هي الأرض المالحلة التي لا تكاد تنبت وادوصفت الأرض قلت هي أرض سجدة بكسر  
 الموحدة وهذا الأثر يتعلق بقوله في الترجمة الصعيد الطيب أي المراد الطيب الطاهر وأما  
 الصعيد فقد تقدم نقل الخلاف فيه وان أظهر اشتراط التراب وبدل عليه قوله تعالى فاسحوا  
 بوجوهكم وأيديكم منه فان الظاهر أن التبعض قال ان بطلان قيل لا يقال مسح منه الا اذا  
 أخذ منه تراباً وهذه صفة التراب لا صفة الخضر مثلاً الذي لا يتعلق باليمنه شيء قال فالجواب انه  
 يجوز أن يكون قوله منه صلة وتعقبه تعسف قال صاحب الكشاف فان قلت لا يفهم أحد  
 من العرب من قول القائل مسح برأسي من الدهن أو غيره الا معني التبعض قلت هو  
 كما يقولوالاذعان للفق خير من المراءى انتهى واحتج ابن خزيمة لجواز التيمم بالسجدة يحدث عائشة  
 في شأن الهجرة انه قال صلى الله عليه وسلم أريت دار هجرتكم سجدة ذات ثلج يعني المدينة قال

قوله اذا توضأت في سبحة  
 اذا تيممت اهـ

وقال الحسن يجوز أنه التيمم  
 ما لم يحدث وأما ابن عباس  
 وهو تيمم وقال يحيى بن  
 سعيد لأبأس بالصلاة على  
 السجدة والتيممها

نق

١٨٦/٢

١٨٧/٢



٢٤٤ م

تحفة

١٠٨٧٥

\* حدثنا مسدد قال حدثني  
يحيى بن سعيد قال حدثنا  
عوف قال حدثنا أبو رباح  
عن عمران قال كافي سمر مع  
النبي صلى الله عليه وسلم  
وأنا أسير بنا حتى إذا كافي  
آخر الليل وقمنا وقعة ولا  
وقعة أحلى عند المسافر  
منها فأما يفتننا الآخر التمس

وقد سمي النبي صلى الله عليه وسلم المدينة طيبة فدل على أن السجدة داخلية في الطيبة ولم يخالف  
في ذلك إلا سفيان بن زهير (قوله) حدثنا مسدد زاد أبو رباح عن مسر هروم يحيى بن سعيد هو  
القطن وعوف بالنا هو الأعرابي وأبو رباح هو الطاردي وعمران هو ابن حصين وكافهم بصريون  
(قوله) كافي سمر مع النبي صلى الله عليه وسلم اختلف في تعيين هذا السمر ففي مسلم من حديث  
أبي هريرة أنه وقع عند رجوعهم من خيبر قريب من هذه القصة وفي أبي داود من حديث ابن  
مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة ليلة فزل فقال من يكون نافسا بلال أنا  
الجدي وفي الموطأ عن زيد بن أسلم مر سلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة بطريق  
مكة ووكل بلالا وفي مصنف عبد الرزاق عن عطاء بن يسار مر سلا أن ذلك كان بطريق جوك  
والسبي في الدلائل نحوه من حديث عقبة بن عامر وروى مسلم من حديث أبي قتادة مطولا  
والخاري مختصرا في الصلاة قصة نومهم عن صلاة الصبح أيضا في السفر لكن لم يبينه ووقع في  
رواية أبي داود أن ذلك كان في غزوة جيش الأحرار وعقبه ابن عبد البر أن غزوة جيش الأحرار  
هي غزوة مودة ولم يشهد النبي صلى الله عليه وسلم وهو كما قال لكن يحتمل أن يكون المراد بغزوة  
جيش الأحرار غزوة أخرى غير غزوة مودة وقد اختلف العلماء هل كان ذلك مرة أو أكثر أعني  
نومهم عن صلاة الصبح فخرج الأسبلي أن القصة واحدة وعقبه القاضي عياض أن قصة أبي  
قتادة مغايرة لقصة عمران بن حصين وهو كما قال فإن قصة أبي قتادة فيها أن أبا بكر وعمر لم يكونا مع  
النبي صلى الله عليه وسلم لئلا يناما وقصة عمران فيها أنهما كانا معه كما سنبينه وأيضا قصة عمران فيها  
أن أول من استيقظ أبو بكر ولم يستيقظ النبي صلى الله عليه وسلم حتى يقظه عمر بالكبر وقصة أبي  
قتادة فيها أن أول من استيقظ النبي صلى الله عليه وسلم وفي القصتين غير ذلك من وجوه المغايرات  
ومع ذلك فالجمع بينهما ممكن لا سيما ما وقع عند مسلم وغيره أن عبد الله بن رباح راوى الحديث عن  
أبي قتادة ذكر أن عمران بن حصين معه وهو يحدث بالحديث بطوله فقال له انظر كيف تحدث  
فأني كنت شاهدا القصة قال فما أنكر عليه من الحديث شيئا فهذا يدل على اتحادها لكن يلدى  
التعددان يقول يحتمل أن يكون عمران حضر القصتين فحدث بإحداهما وصدق عبد الله بن  
رباح لما حدث عن أبي قتادة لا أخرى والله أعلم وما يدل على تعدد القصة اختلاف مواضعها  
كما تقدمه وحاول ابن عبد البر الجمع بينهما بأن زمان رجوعهم من خيبر قريب من زمان رجوعهم  
من المدينة وأن اسم طريق مكة يصدق عليهم ما ولا يخفى ما فيه من التكلف ورواية عبد الرزاق  
بتمين غزوة سوك ترد عليه وروى الطبراني من حديث عمرو بن أمية شيئا بقصة عمران وفيه أن  
الذي كلاً لهم الفجر ذو حجب وهو بكسر الميم وسكون الهمزة المجهدة وقع الموعدة وأخرجهم من  
الطريق ذي خيبر أيضا وأصله عند أبي داود وفي حديث أبي هريرة عن عبد الله بن بلال أنه راوى كلاً  
لهم الفجر وذكره أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أولهم استيقظا كما في قصة أبي قتادة ولا بن  
حسان في مصنفه من حديث ابن مسعود أنه كلاً لهم الفجر وهذا أيضا يدل على تعدد القصة والله  
أعلم (قوله) أسير بنا قال الجوهري تقول سريت وأسريت بمعنى إذا سرت ليلا وقال صاحب  
المحكم السري سرعامة الدليل وقبل سرال ليله وهذا الحديث يخالف القول الثاني (قوله) وقمنا  
وقعة) في رواية أبي قتادة عند المصنف ذكر سبب نزولهم في تلك الساعة وهو سؤال بعض القوم

في ذلك وفيه انه صلى الله عليه وسلم قال أخاف ان تناموا عن الصلاة فقال بلال أنا وأنتهم (قوله)  
فكان أول من استيقظ فلان) نصب أول لانه خبر كان وقوله الرابع هو في رواية شاذة بالرفع  
ويجوز نصبه على خبر كان أيضا وقد بين عوف انه نسي تسمية الثلاثة مع أن شذذه كان يسميهم  
وقد شاركه في روايته عنه سلم بن زرير فسمى أول من استيقظ أخرجه المصنف في علامات  
النسبة من طريقه ولفظه فكان أول من استيقظ أبو بكر وبشبهه والله أعلم أن يكون الثاني  
عمران راوى القصة لان ظاهر ساقاة أنه شاهد ذلك ولا يمكنه مشاهدته الا بعد استيقاظه وبشبه  
أن يكون الثالث من شارل عمران في رواية هذه القصة المعينة في الطبراني من رواية عمرو بن  
أمية قال ذو حجر فمأ يقظني الاخر الشمس فقت أدنى القوم فابقظته وأبقظ الناس بعضهم بعضا  
حتى استيقظ النبي صلى الله عليه وسلم (قوله لا بالاندرى ما يحدث له) يضم الدال بعدها مثله  
أى من الوحي كانوا يخافون من ابقاظه قطع الوحي فلا يقطونه لاحتمال ذلك قال ابن بطال يؤخذ  
منه التسليم بالامر الاعم احتياطا (قوله) وكان رجلا جليدا هو من الجلالة بمعنى الصلاة  
وزاد مسلم هنا خوف أى رفيع الصوت يخرج صوته من جوفه بقوة وفي استعماله التكبير سلولا  
طريق الادب والجمع بين المصليين وخص التكبير لانه أصل الدعاء الى الصلاة (قوله الذى)  
أصابهم أى من فهمهم عن صلاة الصبح حتى خرج وقتها (قوله لاضير) أى لا ضرر وقوله أولا  
يضر شرك من عوف صرح بذلك البيهقي في روايته ولا ينعى في المستخرج لا يضر ولا يضر وفيه  
ثاني سلقوب الصحابة للمعرض لهم من الاسف على فوات الصلاة وقتها بانهم لا حرج عليهم اذ  
لم يتمموا ذلك (قوله ارتحلوا) بصيغة الامر استدلال على جواز تأخير الصلاة عن وقت ذكرها  
اذا لم يكن عن تقاؤل أو استهانة وقد بين مسلم من رواية أى طرم عن أبي هريرة السبب في الامر  
بالارتحال من ذلك الموضع الذى ناموا فيه ولفظه فان هذا منزل حضر نافية الشيطان ولا ي  
داود من حديث ابن مسعود تحولوا عن مكانكم الذى اصابكم فيه الغفلة وفيه ردة على من زعم  
ان الغفلة فيه كونه ذلك كان وقت الكراهة بل في حديث الباب أنهم لم يستيقظوا حتى وجدوا اخر  
الشمس وسلم من حديث أى هريرة حتى ضرب بهم الشمس وذلك لا يكون الا بعد أن يذهب وقت  
الكراهة وقد قيل انما أخر النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة لاشتغالهم بأحوالها وقيل تحجزان  
من العدو وقيل انتظار المنازل عليه من الوحي وقيل لان المحل محل غفلة كما تقدم عند داود  
وقيل ليستيقظ من كان نائما أو ينشط من كان سلا أو يروى عن ابن وهيب وغيره أن تأخير قضاء  
الفاتحة منسوخ بقوله تعالى أقم الصلاة ذكرى وفيه نظر لان الآية محكمة والحديث مدنى  
فكيف ينسخ المتقدم المتأخر وقد تركه العلماء في الجمع بين حديث النوم هذا وبين قوله صلى الله  
عليه وسلم ان عصى تنامان ولا تنام على قال النووي له جوابان احدهما ان القلب اغمدرك  
الحسنة المتعلقة به كالحديث والام ونحوهما ولا يدرك ما يتعلق بالعين لانها نائمة والقلب فقطان  
والثاني انه كان لا حال حال كان قلبه لا ينام وهو الغلب وحال نام فيه قلبه وهو نادر فصادف  
هذا أى قصة النوم عن الصلاة قال والجميع المعتمد هو الاول والثاني ضعيف وهو كما قال  
ولا يقال القلب وان كان لا يدرك ما يتعلق بالعين من روية الغير مثلا لكنه يدرك اذا كان قظانا  
مرورا الوقت الطويل فان من ابتداء طلوع الفجر الى ان جبت الشمس مدة طويلة لا تخفى على

فكان أول من استيقظ فلان  
ثم فلان ثم فلان يسميهم أبو  
رجاء فنسى عوف ثم عمر بن  
الخطاب الرابع وكان النبي  
صلى الله عليه وسلم اذا نام لم  
يوقظ حتى يكون هو يستيقظ  
لانا لا ندرى ما يحدث له في  
نومه فلما استيقظ عمر ورأى  
ما اصاب الناس وكان رجلا  
جلسا فذكر وورفع صوته  
بالتكبير فزال يكره ويرفع  
صوته بالتكبير حتى استيقظ  
بصوته النبي صلى الله عليه  
وسلم فلما استيقظ شكوا اليه  
الذى اصابهم قال لاضير  
أولا يضر ارتحلوا فارتحلوا

فسار غير بعد ثم نزل فدعا  
بالوضوء فتوضأ ونودي  
بالصلاة فصلى بالناس فلما  
انقضى من صلاته اذاهو  
رجل معتزل لم يصل مع القوم  
قال ما منعك يا فلان أن تصلي  
مع القوم

من لم يكن مستغفرًا لانا نقول بمحتمل أن يقال كان قلبه صلى الله عليه وسلم اذ ذلك مستغفرًا بالوحي  
ولا يذم مع ذلك وصفه بالنوم كما كان يستغفر صلى الله عليه وسلم حالة القاء الوحي في القفظة  
وتكون الحكمة في ذلك بيان التشريع بالفعل لانه أوقع في النفس كما في قضية سهو في الصلاة  
وقرب من هذا جواب ابن المنير أن القلب قد يحصل له السهو في القفظة لمصلحة التشريع  
في النوم بطريق الأولى وعلى السواء وقد أجيب عن أصل الاشكال باجوبة أخرى ضعيفة  
منها أن معنى قوله لا ينام قلبي أي لا يفتق عليه حالة التقاض وضوئه ومنها أن معناه لا يستغرق  
بالنوم حتى يوجد منه الحدث وهذا قريب من الذي قبله قال ابن دقيق العبد كان قائل هذا  
أراد تخصيص يفتق القلب بادرًا حالة الاتقاض وذلك بعيد وذلك أن قوله صلى الله عليه  
وسلم ان عني تنامان ولا ينام قلبي خرج جوابا عن قول عائشة أنتم قبل أن توتر وهذا  
كلام لا يتعلق له بالتقاض الطهارة الذي تكلموا فيه وانما هو جواب يتعلق بامر الوتر فيحصل  
يقظته على تعلق القلب بالقفظة للوتر وفرق بين من شرع في النوم مطمئن القلب وبين  
من شرع فيه متعلقا بالقفظة قال فعلى هذا فلا تعارض ولا اشكال في حديث النوم  
حتى طلعت الشمس لانه يحتمل على أنه اطمأن في نومه لما أوجبه تب السرير معتدا على  
من وكله بكلاءه الفجرا والله أعلم ومحصله تخصيص القفظة المفهومة من قوله ولا ينام  
قلبي بادرًا كه وقت الوتر اذرا كما يغنيها لتعلقه به وان نومه في حديث الباب كان نوما  
مستغفرا ويؤيده قول بلال له أخذ بنفسى الذي أخذ بنفسك كما في حديث أبي هريرة عنده مسلم  
ولم يشكر عليه ومعلوم ان نوم بلال كان مستغفرا وقد اعترض عليه بان ما قاله يقتضى اعتبار  
خصوص السب وأجاب بأنه يعتبر اذا قامت عليه قرينة وأرشد إليه السياق وهو هنا كذلك  
ومن الاجوبة الضعيفة أيضا قول من قال كان قلبه يفتقانا وعلم خروجه الوقت لكن ترك  
اعلامهم بذلك عند الصلحة التشريع وقول من قال المراد بنى النوم عن قلبه انه لا يطرأ عليه  
أضغاث أحلام كما يطرأ على غيره بل كل ما يراه في نومه حتى وصى في هذه عدة أجوبة أقر بها إلى  
الصواب الأول على الوجه الذى قرناه والله المستعان \* (فائدة) \* قال القرطبي أخذ بهذا  
بعض العلماء فقال من اتبه من نوم عن صلاة فاتته في سفر فليتحول عن موضعه وان كان واديا  
فلخرج عنه وقيل انما ينام في ذلك الوادى بعينه وقيل هو خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم لانه  
لا يعلم من حال ذلك الوادى ولا غيره ذلك الا هو وقال غيره يؤخذ منه ان من حصل له غفلة في  
مكان عن عبادة استحب له التحول منه ومنه أمر الناس في سماع الخطبة يوم الجمعة التحول من  
مكانه إلى مكان آخر (قوله فسار غير بعيد) يدل على ان الارتحال المذكور وقع على خلاف  
سيرهم المعتاد (قوله ونودي بالصلاة) استدلل به على الاذان للقوائم وتعبان النداء أعم  
من الاذان فيحصل أن رايه هنا الامة وأجيب بان في رواية مسلم من حديث أبي قتادة  
التصريح بالتأذين وكذا هو عند المصنف في أواخر المواقيت وترجم له ترجمة خاصة بذلك كما  
سيبانى (قوله فصلى بالناس) فيه مشروعية الجماعة في القوائم (قوله اذاهو رجل) لم  
أقف على تسميته ووقع في شرح العمدة للشيخ سراج الدين بن الملكن ما نفع هذا الرجل هو خالد  
ابن رافع بن مالك الانصارى أخو رفاعه شهيد بدرًا قال ابن الكلبي وقتل يومئذ وقال غيره رواية

وهذا يدل على انه عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم (قلت) أما على قول ابن الكلبي فيستحيل أن يكون هو صاحب هذه القصة لتقدم وقعة بدر على هذه القصة بمدة طويلة بلا خلاف فكيف يحضر هذه القصة بعد قتله وأما على قول غير ابن الكلبي فيستحيل أن يكون هو لكن لا يلزم من كونه له رواية أن يكون عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم لاحتمال أن تكون الرواية عنه منقطعة أو متصلة لكن نقلها عنه صحابي آخر ونحوه وعلى هذا فلا منافاة بين هذا وبين من قال انه قتل بدار الأنبي عرواية عن تابعي غير محضرم وصرح فيها بسامعه منه فحينئذ يلزم أن يكون عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم لكن لا يلزم أن يكون هو صاحب هذه القصة إلا ان وردت رواية مخصوصة بذلك ولم أتقف عليها إلى الآن (قوله) أصابني جنابة ولا ماء) فيخرج الهمزة أي مبي أو موجود وهو أبلغ في إقامة عذره وفي هذه القصة مشروعية تيمم الجنب وساقى القول فيه في الباب الذي بعده وفيها جواز الاجتهاد بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم لأن ساقى القصة يدل على أن التيمم كان معلوما عندهم لكنه صرح في الآية عن الحديث الأصغر بما على أن المراد بالمالئمة سماعون الجماعة وأما الحديث الأكبر فليست صريحه يحقيه فكأنه كان يقتضيان الجنب لا يتيمم ففعل بذلك متعذره على أن يسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن هذا الحكم ويحتمل أنه كان لا يعلم بشرعية التيمم أصلا فكان حكمه فاقده الطهورين ويؤخذ من هذه القصة أن العلماء إذا رأوا فعلا يحتمل أن يسألوا عنه الحال فيه ليوضح له وجه الصواب وفيه التعريض على الصلاة في الجماعة وإن ترك الشخص الصلاة بحضرة الغلبين يجيب على قاعله بغير عذر وفيه حسن الملاحظة والرفق في الانكار (قوله) عليك بالصعد) وفي رواية يسلم بن زبير فامرهم أن يتيمم بالصعد واللام فيه العهد المذكور في الآية التكرية ويؤخذ من ذلك كفاية البيان بما يحصل به المقصود من الأفهام لأنه أحاطه على الكيفية المألوفة من الآية ولم يصرح به بما يدل قوله يكفك على أن التيمم في مثل هذه الحالة لا يلزمه القضاء ويحتمل أن يكون المراد بقوله يكفك في رواية يسلم بن زبير عند مسلم ثم عجلني النبي صلى الله عليه وسلم في ركبتين يدينه يطلب الماء ودلت هذه الرواية على أنه كان هو وعلى فقط لأنهما جوبا بلفظ التيمم ويحتمل أنه كان معها غيرهما على سبيل التيمم لهما فتجبه إطلاق لفظ ركبتين في رواية مسلم وخصا بالخطاب لأنهما المقصودان بالارسال (قوله) فاستعما) وللأصلي فاستعما ولا جد فاستعما والمراد بالطلب فقال استع النبي أي طلبه وإنه أي طلبه وأغنى أي اطلب لي وفيه الجري على العادة في طلب المأوى وغيره دون الوقوف عند خرقها وإن التسبب في ذلك غير قاذف في التوكل (قوله) بين من أدتني) المراد بفتح الميم والمراد أي قرية كثيرة زاد فيها جلد من قسرها ونسج أيضا السجدة وأوهناش من عوق خلطه رواية مسلم عن أبي ربيعة عن أبيه في رواية مسلم فاذن نحن بأمره مسادة أي مدله وجلبا بين من أدتني والمراد منها الرواية (قوله) أمس) خير ليئدا وهو مني على الكسر وهذه الساعة بالنسب على الظرفية وقال ابن مالك أصله في مثل هذه الساعة حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقام ما أي بعد حذف في (قوله) ونقرنا) قال ابن سيده البقر مادن العشرة وقيل الغر الناس عن كراع (قلت) وهو اللاتق هنا لأنها أراقت أن رجالاتها تحلقو الطلب الماء

قال أصابني جنابة ولا ماء قال عليك بالصعد فإنه يكفك ثم سار النبي صلى الله عليه وسلم فاشتكى إليه الناس من العطش فنزل فدعا فلانا كان يسميه أبو رجاء فنهض عرف ودعا فلانا فقال أدعبا فابتعدا الماء فانطلقا فتلقا امرأة بين حرا دنتي أو سطحتني من ماء على بعيرها فأتانا لها أين الماء قالت عهدي بالماء أمس هذه الساعة ونقرنا خوفا قالوا انطلق إذا قالت إلى أين قالوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت الذي يقال له

(٣) قوله وفيه جواز الخلوة  
الحق فيه انها اثنان ولا يحصل  
معهما الخلوة المحرمة وتأمل  
بقية سياق الحديث وحرر  
اه معجبه

الصاي قالوا هو الذي تعين  
فانطلق فجاها الى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
وحديثه الحديث قال  
فاستزوها عن بعيرها ودعا  
التي صلى الله عليه وسلم بانها  
فقض غف من أفواه المراتين  
أو السطحيين وأوكا  
أفواهها وأطلق الزكالي  
وودى في الساس اسقوا  
واسقوا فسقى من سقى  
واسقى من شاء وكان آخر  
ذلك أن أعطى الذي أصابته  
الجنابة أنام من ماء قال اذهب  
فأفرغه عليك وهي قائمة  
تنظر الى ما يفعل بملأها وام  
الله لقد أقطع عنها وأه ليجل  
البناء أنها أشد ملأ منها  
حين أشد أنها فقال النبي  
صلى الله عليه وسلم اجعوا  
لها فعموا الهام بين عوة  
ودقيقة وسو بقية حتى جعلوا  
لها طعما فغصوا فيه في ثوب  
وجعلوا على بعيرها ووضعوا  
الثوب بين يديها

وخوف بعض الخلفاء المحبة واللام جمع خائف قال ابن فارس الخائف المستقي ويقال أيضا لمن غاب  
ولعله المراد هنا أي أن رجلا لها غايات عن الحي ويكون قولها ونفرا خوف جله مستقلة زائدة على  
جواب السؤال وفي رواية المستقي والجوى ونفرا خاؤفا بالنصب على الخال السادة مسددا لغير  
(قوله الصاي) بلا همز أي المائل وروي بالهمز من صبا صبوا أي خرج من دين الى دين وسيأتي  
تفسيره للمصنف في آخر الحديث (قوله هو الذي تعين) فيه أدب حسن ولو قالوا لاهل الألفات  
المقصود أنهم لم يحسن بهما أدفة تقرر ذلك فتخلصا أحسن يتخلص (٣) وفيه جواز الخلوة  
بالجنبة في مثل هذه الحالة عند أمن الفتنة (قوله فاستزوها عن بعيرها) قال بعض الشراح  
المتقدمين إنما أخذوها واستجازوا أخذها بما لانا كانت كفرية سيئة وعلى تقدير أن يكون  
لها عهد فضررة العطش ينبغ للمسلم الماء المألول لغيره على عرض والاقتضى الشارع فتدلى  
بكل شيء على سبيل الوجوب (قوله ففرغ) ولكنهم حتى فافرض نفسه من أفواه المراتين زاد  
الطرائف والبيهقي من هذا الوجه فتمنعض في الماء وأعاد في أفواه المراتين وفيه زيادة تضع  
الحكمة في ربط الأنواع بعد فتحها وإطلاق الأفواه كما وله تعالى فقد صفت قلوبكم أذنا  
لكل من ادعى سوى فهم واحد وعرف من ان الركة انما حصلت بمشاهدة ربه الطاهر المبارك الباء  
(قوله وأوكا) أي ربط وقوله وأطلق أي فزع والعزالي يفتح المهمله والراي وكسر اللام ويجوز  
فقصها عن لام اسكان الراي قال الخليل هي مصب الماه من الراوية وكل من ادعى عزاء وان  
من أسفها (قوله اسقوا) همزة قطع مفتوحة من أسقى أو همزة وصل بكسوة من سقى  
والمراد أنهم سقوا بعيرهم كالواب ونحوها واسقوا هم (قوله وكان آخر ذلك أن أعطى) ينصب  
آخر على أنه خبر مقدم وان أعطى اسم كان ويجوز رفعه على أن أن أعطى الخبر لان كليهما  
معرفة قال أبو البقاء الاول أقوى ومثله قوله تعالى فجا كان جواب قومه الآية واستدل بهذه  
القصة على تقديم مصلحة شرب الدمي والحيوان على غيره كحلقة الظهارة بالماء لتأخير المحتاج  
اليها عن سقى واستسقى ولا يقال فتوقع في رواية مسلم بن زرير غير انما نسق بعير الانا نقول هو  
محمول على ان الأبل لم تكن محتاجة انذاك الى السقى فيصل قوله فسقى على غيرها (قوله وايم  
الله) بفتح الهمزة وكسر ها والميم مضمومة أصله أيم الله وهو اسم وضع للقسم هكذا نحن خذفت  
منه النون تخفيفا وألفه ألف وصل مفتوحة ييم كذلك غيرها وهو مرفوع عن الاستدعاء  
وخبره بخلافه وفي التقدير ايم الله قسمي وفيها لغات جمع منها التوروى في تهذيبه سبع عشرة وبلغ  
بها غير عشرين وسكون لنا اليا عودت لسانها في كتاب الايمان ان شاء الله تعالى ويستفاد منه  
جواز التوكيد العين وان يبين (قوله أشد ملأ) بكسر الميم وسكون اللام بعدها همزة وفي  
رواية البيهقي أملا منها والمراد أنهم يظنون ان سائى فيها من الماء أكثر مما كان أولا (قوله  
اجعوا لها) فيه جواز الاخذ للمحتاج برضا المطلوب منه أو بغير رضاه ان تعين وفيه جواز  
المعاطاة في مثل هذا من الهبات والاحات من غير لفظ من المعطى والاخذ (قوله من بين  
هجرة وسوسة) العجوة معر وفة والسوسة بفتح أوله وكذا الدقيقة وفي رواية كربة نصفها  
مصغرا منقلا (قوله حتى جعلوا لها طعما) زاد أجلي في روايته كثيرا وقوله إطلاق لفظ الطعام  
على غير الخطئة والذرة خلا قال ابن ذلك ويحتمل أن يكون قوله حتى جعلوا لها طعما أي غير

ما ذكر من البجوة وغيرها (قوله قال لها تعلين) يفتح أوله وثانيه وتشديد اللام أي اعلمي وللأصلي  
قالوا وللأسماعي قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبل رواية الأصلي على أنهم قالوا لها  
ذلك ما به وقد اشتهل ذلك على علم عظيم من أعلام النبوة (قوله ما رزنا) يفتح الراء كسر الزاي  
ويجوز فتحها وبعدها هيرة ساكنة أي نقصنا وظاهره أن جسد ما أخذوا من الماء ممازاه الله  
تعالى وأوجده وأنه لم يحتلط فيه شيء من ملته في الحقيقة وإن كان في الظاهر تحتلط وهذا أبداع  
وأغرب في المجيزة وهو ظاهر قوله ولكن الله هو الذي أسقانا ويحتمل أن يكون المراد ما نقصنا من  
مقدار ما نكسأ واستدل بهذا على جواز استعمال أو أني المشركين ما لم يقين فيها الخاصة وفيه  
إشارة إلى أن الذي أعطاه ليس على سبيل العوض عن ما نابل على سبيل التكرم والتفضل  
(قوله وقالت باصبعها) أي أشارت وهو من إطلاق القول على الفعل (قوله يشيرون) بالضم  
من آثار أي دفع الخيل في الحرب (قوله الصرم) بكسر الهمزة أي ما تاجمحه من الناس  
(قوله فقالت وما تقومها ما أرى هؤلاء القوم يدعونكم عدا) هذه رواية الأكثر قال ابن مالك  
ما موصولة وأرى يفتح الهمزة بمعنى أعلم والمعنى الذي أعتمد أن هؤلاء يتركوك عدا لا يغفل ولا  
نسبنا بل هم أعاة المسكين يعني ومنهم وهذه الغاية في مراعاة العيبة اليسيرة وكان هذا القول  
سبيل غنيم في الإسلام وقد رواية أخرى ما أرى أن هؤلاء القوم وقال ابن مالك أيضا وقع في  
بعض النسخ ما أدرى يعني رواية الأصلي قال وما موصولة وإن يفتح الهمزة وقال غزوه ما نافية  
وإن بمعنى لعل وقيل ما نافية وإن بالكسر ومعناه لا أعلم حالكم في مختلفكم عن الإسلام مع أنهم  
يدعونكم عدا وحصل القصة أن المسلمين صاروا يرعون قومها على سبيل الاستئلاف فلم يمتنع  
كان ذلك سبيل الإسلام بهم وبهذا يحصل الجواب عن الإشكال الذي ذكره بعضهم وهو أن  
الاستئلاف على الكفار مجزئ ويجب رق النساء والصبيان وإذا كان كذلك فقد دخلت المرأة في  
الرق باستئلافهم عليها فكيف وقع إطلاقها وتزويدها كما تقدم لأننا نقول أطلقت لمصلحة  
الاستئلاف الذي جرد دخول قومها أجيب في الإسلام ويحتمل أنها كان لها مان قبل ذلك  
أو كانت من قوم لهم عهد واستدل به بعضهم على جواز أخذ أموال الناس عند الضرورة يعني  
إن كان له من نفسه نظيره بناء على أن الماء كان مملوكا للمرأة وإنما كانت معصومة النفس  
والمال ويحتاج إلى إثبات ذلك وانما قد سنه احتمالا وأما قوله يعني فكانه أخذ من أعطائها  
ما ذكر وليس مستقيم لأن العطية المذكورة متقومة والماء مستل وضمن المثلث انما يكون  
بالمثل ويتعكس ما قاله من جهة أخرى وهو أن المأخوذ من فضل الماء للضرورة لا يجب العوض  
عنه وقال بعضهم فيه جواز طعام الخارجة لانهم يتجار جواف عوض الماء وهو معنى على ما تقدم  
وفيه أن الخوارق لا تقبل الأحكام الشرعية (قوله قال أبو عبد الله صبا الخ) هذا في رواية  
المستحلى وحده ووقع في نسخة الصفاني صبا فلان الخلف وأصبأ أي كذلك وكذا قوله وقال  
أبو العباس إلى آخره وقد وصله ابن أبي حاتم من طريق الربيع بن أنس عنه وقال غيرهم  
منسوبة إلى الصابي بن مشعل عن نوح عليه السلام وروى ابن مردويه بأسناد حسن عن ابن  
عباس قال الصابون ليس لهم كتاب انتهى ووقع في نسخة الصفاني أصبأ أمل وهذا ساقط في  
تفسير سورة يوسف أن شاء الله تعالى وانما أورد البخاري هذا الحديث للفرق بين الصابي المراد

قال لها تعلين ما رزنا من  
ما نكسأ وليكن الله  
هو الذي أسقانا فأتت  
أهلها وقد احتسبت عنهم  
فقالت ما حبسك فلانة قالت  
العجب لقيت رجلا ن فذهبا  
بي إلى هذا الذي يقال له  
الصابي ففعل كذا وكذا  
فوالله أنه لا سحر الناس من  
بين هذه وهذه قالت باصبعها  
الوسطى والسبابة فرفعتما  
إلى السماء تسمى السماء  
والأرض أو أنه لرسول الله  
حقا فكان المسلمون بعد ذلك  
يغفرون على من حولها من  
المشركين ولا يصيبون الصرم  
الذي هي منه فقالت وما  
لقومها ما أرى هؤلاء  
القوم يدعونكم عدا فهل  
لكم في الإسلام فاطاعوها  
فدخلوا في الإسلام قال أبو  
عبد الله صباخر من دين  
التي غيره وقال أبو العباس  
الصابي فرق من أهل  
الكتاب يشرون الزبور

تخ

١٨٨/٢







تع

١٩١/٢

زاد يعلى عن الاعش عن  
 شقيق قال كنت سمع عبد الله  
 وأبى موسى فقال أبو موسى  
 ألم تسمع قول عمار لعمران  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم يعنى أنا وأنت فاجبت  
 ففعلت بالصعيد فأتينا  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فآخبرناه فقال إنما  
 كان بكتمك هكذا وصح  
 وجهه وكشف واحدة  
 \* (باب) \* حدثنا عبدان قال  
 أخبرنا عبد الله قال أخبرنا  
 عوف عن أبي رجا قال  
 حدثنا عمران بن حصين  
 أن أبا عبد الله قال قال  
 الله عليه وسلم رأى رجلا  
 معتزلا يصل في القوم فقال  
 يا فلان ما منعك أن تصل  
 في القوم فقال يا رسول الله  
 أصابني جنابة ولما قال  
 عليك بالصعيد فانه يكفيك

(بسم الله الرحمن الرحيم)  
 \* (كتاب الصلاة) \*

وحضر معه تلك القصة كما ساقى في رواية يعلى بن عبيد ولم يترك ذلك عمراً صلاً ولهذا قال لعمار  
 فيما رواه مسلم عن طريق عبد الرحمن بن أنس أن الله ساعار قال ان شئت لم أحدث به فقال عمر  
 نوليك ما نوليت قال النوى معنى قول عمر أنى الله ساعار أى فيما ترويه وثبت فيه فلهذا نسبت  
 أو أشبه عليك فاني كنت معلنك ولا أريد كرسياً من هذا ومعنى قول عمار أن رأيت المصلحة  
 في الامسالة عن التحديث به راجحة على التحديث به واقفتك وأمسكت فاني قد بلغت فيه من على  
 فيه مرج فقال له عمر نوليك ما نوليت أى لا يلزم من كوني لا أريد كرسياً من هذا ومعنى قول عمار أن رأيت المصلحة  
 فليس لي منعك من التحديث به (قوله زاد يعلى) هو ابن عبيدو الذي زاده يعلى في هذه القصة  
 قول عمار لعمر يعنى أنا وأنت وبه يفتح عذر عمر كما قدمناه وأما ابن مسعود فلا عذر له في  
 التوقف عن قبول حديث عمار فهذا جاء عنه انه رجع عن التمسك بذلك كما أخرجه ابن أبي شيبة  
 بإسناده انقطاع عنه ورواية يعلى بن عبد الله الحديث وصله أحد في مسنده عنه (قوله إنما  
 كان بكتمك هكذا) ولكنهم يهين هذا (قوله واحدة) أى مسحة واحدة (قوله باب) \*  
 كذا لا تكثر بلازجة وسقط من رواية الاصيل أصلا فلي روايته هو من جملة التبرجة  
 الماضية وعلى الاول هو منزلة الفصل من الباب كنظار (قوله أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك  
 وحديثه هذا مختصر من الحديث الطويل الماضي في باب الصعد الطيب وليس فيه التصريح  
 يكون الضربة في التيمم مرة واحدة فيعمل أن يكون المصنف أخذ من عدم التقيد بالمرة  
 الواحدة أقل ما يحصل له الامتثال ووجوبه ما متيقن والله أعلم \* (خاتمة) \* اشغل كتاب التيمم من  
 الاحاديث المرفوعة على سبعة عشر حديثا المكرر منها عشرة منها اثنان معلقان وانما الصلوة سبعة  
 منها واحد معلق والبقية موصولة وافقته مسلم على تحريمها سوى حديث عمرو بن العاص  
 المعلق وفيه من الموقوفات على الصحابة والتابعين عشرة آثار منها ثلاثة موصولة وهي فتوى  
 عمر وأبى موسى وابن مسعود ومن براعة الختام الواقعة للمصنف في هذا الكتاب ختمه كتاب  
 التيمم بقوله فاتاه يصحك فيك إشارة الى ان الكفاية بما أوردته تحصل لمن تدبر وتفهم والله سبحانه  
 وتعالى أعلم

بسم الله الرحمن الرحيم  
 \* (كتاب الصلاة) \*

تقدم في مقدمة هذا الشرح ذكر مناسبات كتب هذا الصنيع في الترتيب لمخاض من كلام شيخنا شيخ  
 الاسلام وفي أوائلها مناسبات تعقيب الطهارة بالصلاة لتقدم الشرط على المشروط والوسيلة على  
 المقصود وقد تأملت كتاب الصلاة منه فوجدته مشغلا على أنواع تزيد على العشر من فرائد ان  
 أذكر مناسباتها في ترتيبها قبل الشروع في شرحها \* (فاقول) \* بدأ بالاناء بالشرط السابقة على  
 الدخول في الصلاة وهي الطهارة وستر العورة واستقبال القبلة ودخول الوقت ولما كانت  
 الطهارة تشتمل على أنواع أفردها بكتاب واستفتح كتاب الصلاة بذكر فرضيتها التعيين وقتها دون غيره  
 من أركان الاسلام وكان ستر العورة لا يختص بالصلاة فبدأ بالعموم ثم شئ بالاستقبال لا لزومه  
 في الفريضة والتأفله الا ما استثنى كشدة الخوف ونافله السفر وكان الاستقبال يستدعى مكانا

فذكر المساجدون من ذوات الاستقبال ستره المصل فذكرها ثم ذكر الشرط الباقي وهو دخول الوقت وهو خاص بالفرصة وكان الوقت يشترع الاعلام به فذكر الاذان وفيه اشارة الى الله حق الوقت وكان الاذان اعلاما بالاجتماع الى الصلاة فذكر الجماعة وكان اقلها امام واماموم فذكر الامامة ولما انقضت الشروط ووافيها ذكر صفة الصلاة ولما كانت الفراض في الجماعة قد تخصصت به هيئة مخصوصة ذكر الجماعة والخوف وقدم الجمعة لاكثرها ثم تلا ذلك بما يشترع فيه الجماعة من التوافل فذكر العبد بن والوتر والاستسقاء والكسوف وآخره لاختصاصه بهيئة مخصوصة وهي زيادة الركوع ثم تلاه بما فيه زيادة سجود فذكر سجود التلاوة لانه قد يقع في الصلاة وكان اذا وقع اشقت الصلاة على زيادة مخصوصة قتلاه بما يقع فيه نقص من عدد ركعاتها وقصر الصلاة ولما انقضى ما يشترع فيه الجماعة ذكر ما لا يستحب فيه وهو سائر التطوعات ثم للصلاة بعد الشروع فيها شرط ثلاثة وهي ترك الكلام وترك الافعال الزائدة وترك المفطر فترجم لذلك ثم بطلانها يختص بما وقع على وجه العمدة فاقضى ذلك ذكر احكام السهو ثم جمع ما تقدم متعلق بالصلاة ذات الركوع والسجود فكتب ذلك بصلاته لا ركوع فيها ولا سجود وهي الجنازة هذا اخر ما ظهر من مناسبة ترتيب كتاب الصلاة من هذا الجامع الصحيح ولم يتعرض احد من الشراح لذلك والله المجد على ما الهم وعلم ﴿قوله ما﴾ كيف فرضت الصلاة وفي رواية الكشميني والمسجلى الصلوات في الاسراء اي في ليلة الاسراء وهذا من المصنف الى ان المعراج كان في ليلة الاسراء وقد وقع في ذلك اختلاف فقيل كان في ليلة واحدة في قنظته صلى الله عليه وسلم وهذا هو المشهور عند الجمهور وقيل كانا جميعا في ليلة واحدة في منامه وقيل وقعا جميعا مرتين في ليلتين مختلفتين احدهما يقظة والاخرى مناما وقيل كان الاسراء الى بيت المقدس خاصة في القنظة وكان المعراج مناما ما في تلك الليلة او في غيره وهذا الذي ينبغي ان لا يحجى فيه الخلاف ان الاسراء الى بيت المقدس كان في القنظة لظاهر القرآن ولكون قريش كذبته في ذلك ولو كان مناما لم تكذبه فيه ولا في بعده منه وقد روي هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم جماعة من الصحابة لكن طرقه في الصحيحين تدور على أنس مع اختلاف في اصحابه عنه فرواه الزهري عنه عن ابي ذر كان في هذا الباب ورواه قتادة عنه عن مالك بن صعصعة ورواه شريك بن ابي نمر وثابت البناني عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم بلا واسطة وفي ساق كل منهم عنه ما ليس عند الآخر والغرض من ايراد هذا كقوله في الصلاة فليقع الاقتصار هناك على شرحه ونذكر الكلام على اختلاف طرقه وتغاير ألفاظها وكيفية الجمع بينها في الموضع اللائق به وهو في السيرة النبوية قبيل الهجرة ان شاء الله تعالى والحكمة في وقوع فرض الصلاة ليلة المعراج انه لما قدس ظاهر اوطاننا حين غسل بماء زمزم بالايمن والحكمة ومن شأن الصلاة ان تقدمها الطهور ناسب ذلك ان تفرض الصلاة في تلك الحالة ولظهر شرفه في المساء الاعلى وبصلى بمن سكنه من الانبياء والملائكة ولما جرى ربه ومن ثم كان المصلي يتأخر به جل وعلا ﴿قوله﴾ وقال ابن عباس هذا طرف من حديث ابي سفيان المتقدم موصولا في بدء الوحي والقاتل بامر ناهوايوسفيان ومناسسته له هذه الترجمة ان فيه اشارة الى ان الصلاة فرضت بمكة قبل الهجرة لان ابا سفيان لم يلق النبي صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة الى الوقت الذي اجتمع فيه

تغ  
١٩٧/٢

(باب كيف فرضت الصلاة في الاسراء) وقال ابن عباس حدثني اوسفيان في حديث هرقل فقال يا مربي النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة والصدق والعفاف حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الشيبان عن اوس عن ابن شهاب عن اوس بن مالك قال كان ابو ذر يحدث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

٢٤٩

م س ق

تحفة

١٥٥٦

بهرقل لقاءً بينهما لمعه أن يكون أمر الله بطريق الحقيقة والاسراء كان قبل الهجرة بلا  
 خلاف وبيان الوقت وإن لم يكن من الكيفية حقيقة لكنه من حمله مقدماتها كإقوع نظير  
 ذلك في أول الكتاب في قوله كيف كان بدء الوحي وساق فيه ما يتعلق بالمتعلق بذلك فظهرت المناسبة  
 (قوله فخرج) بضم الفاء وبالجمم أى فخرج والحكمة فيه أن الملك انصب اليه من السماء انصاية  
 واحدة ولم يخرج على شئ سواه ما لفته في المناجاة وتنبها على أن الطلب وقع على غير ميعاد ويحتمل  
 أن يكون السر في ذلك التهيؤ لما وقع من شوق صدره فيكون الملك أرباباً فارج السقف والتسامه  
 في الحال كقيمة ما صنع به لطفاً به وتبتياله والله أعلم (قوله فخرج صدرى) هو شق النامى بالجم  
 أيضاً أى شقه ورج عياض أن شق الصدر كان وهو صغير عند مخرج حليمه وتعبه السهل  
 بأن ذلك وقع من تين وهو الصواب وسبباً في تحقيقه عند الكلام على حديث شريك في كتاب  
 التوحيد إن شاء الله تعالى ومحصله أن الشق الأول كان لاستعداد له لتزج العلقه التي قبل له عندها  
 هذا أخذ الشيطان منك والحق الثاني كان لاستعداد له لتلقي الحاصل له في تلك الليلة وقد روى  
 الطيالسي والحارث في مسندهما من حديث عائشة أن الشق وقع مرة أخرى عند جبريل  
 له بالوحي في غار حراء والله أعلم ومناسبة تظاهره وروى الشق أيضاً هو أن عشر أوتجوه في  
 قصة له مع عبد المطلب أخرجهما أبو نعيم في الدلائل وروى مرة أخرى خامسة ولا تنب (قوله ثم  
 جاء بطست) بفتح الطاء وكسرها أناء معروف سبق تحقيقه في الوضوء وخص بذلك لأنه آلة  
 الغسل عرفاً وكان من ذهب لأنه أعلى وأوفى الخنة وقد أعيد استدلاله على جواز تحلية  
 المصنف وغيره بالذهب لأن المستعمل له الملك يحتاج إلى ثبوت كونهم مكلفين بما كلفناه به ورواه  
 ذلك أن ذلك كان على أصل الإباحة لأن تحرير الذهب انما وقع بالمدينة كسبائى وانحافى اللباس  
 (قوله ثم نزل) كذا وقع بالتدكير على معنى الاناء الأعلى لفظ الطست لأنها مؤنثة وحكمة وإيماننا  
 بالنصب على التميز والمعنى أن الطست جعل فيها شئ يحصل به كمال الإيمان والحكمة فسمى حكمة  
 وإيماناً مجازاً أو مثلاً له بناء على جواز تعدل المعاني كما تمثل الموت كبشاً قال النووي في تفسير  
 الحكمة أقوال كثيرة مضطربة صفالنا منها أن الحكمة العلم المشتغل على المعرفة بالله مع فناء  
 البصيرة وتهديب النفس وتحقيق الحق والعمل به والكف عن ضده والحكم من حاز ذلك اه  
 ملخصاً وقد تطلق الحكمة على القرآن وهو مشتغل على ذلك كله وعلى النبوة كذلك وقد تطلق على  
 العلم فقط وعلى المعرفة فقط ونحو ذلك (قوله ثم أخذ يدعى) استدلاله بعضهم على أن المراج وقع  
 غير مرة ليكون الاسراء إلى بيت المقدس لم يذكر هنا يمكن أن يقال هو من اختصار الراوى  
 والاتباع يتم المقصود للراوى لا ينافى وقوع أمر الاسراء بين الأمرين المذكورين وهما الأطباق  
 والعروج بل يشير إليه وحاصله أن بعض الرواة ذكر ما لم يذكروه الآخر ويؤيده ترجمة المصنف كما  
 تقدم (قوله فخرج) بالفتح أى المكى (قوله) وفي رواية للكشمرى به على الالتفات أو التبريد (قوله  
 افتح) يدل على أن الباب كان مطلقاً قال ابن المنير حكيمته المحقق أن السماء لم تفتح الأمن أجله  
 بخلاف ما وجدته مفتوحاً (قوله قال جبريل) فيه من أدب الاستئذان أن المستأذن يسمى  
 نفسه ثلاثين بغيره (قوله أرسل اليه) وللكشمرى وأرسل اليه يحتمل أن يكون خفي عليه  
 أصل إرساله لاشغاله بعبادته ويحتمل أن يكون استفهم عن الإرسال إليه العروج إلى السماء

فخرج عن سقف بيتي وأنا  
 بمكة فنبذ جبريل فخرج  
 صدرى ثم غلبه نزعهم  
 ثم جاء بطست من ذهب  
 ممتلئ حكمة وإيماناً فأفرغه  
 في صدرى ثم أطبقه ثم أخذ  
 يدعى فخرج إلى السماء  
 الدنيا فلما جئت إلى السماء  
 الدنيا قال جبريل لخازن  
 السماء افتح قال من هذا  
 قال جبريل قال هل معك  
 أحد قال نعم معي محمد صلى  
 الله عليه وسلم فقال أرسل  
 إليه قال نعم فلما فتح علونا  
 السماء الدنيا

وهو الاظهر لقوله <sup>١١</sup> و يؤخذ منه ان رسول الرجل يقوم مقام اذنه لان الخازن لم يتوقف عن  
 الفتح لعني الوحى اليه بذلك بل عمل بلازم الارسال اليه وسأق في هذا حديث من فروع في كتاب  
 الاستبذان ان شاء الله تعالى ويؤيد الاحتمال الاول قوله في رواية شريك أو قد بعث لك من  
 المواضع التي تعقبت كما سأتحرر بها في كتاب التوحيد ان شاء الله تعالى **(قوله أسودة)** بوزن  
 أزمنة وهي الاختصاص من كل شيء **(قوله قلت لخبر يل من هذا)** ظاهره انه سأل عنه بعد ان قال له  
 آدم من جاور وابي مالك بن صمصمة بعكس ذلك وهي المعقدة فتعمل هذه عليها اذا ليس في هذه  
 أدلة ترتيب **(قوله نسمة بنه)** التسم بالنون والمهملة المفتوحين جمع نسمة وهي الروح وحكي ابن  
 التين انه رواه بكسر الشين المعجمة وفتح الباء آخر الحروف بعد هاءم وهو تحفيف وظاهره ان  
 أرواح بني آدم من أهل الجنة والنار في السماء وهو مشكل قال القاضي عياض قد جاء أن أرواح  
 الكفار في حصين وان أرواح المؤمنين منعمة في الجنة يعني فكيف تكون مجتمعة في سماء  
 الدنيا وأجاب بأنه يحتمل انها تعرض على آدم أو قانا فاصدا في وقت عرضها مرورا بالنبي صلى الله عليه  
 وسلم ويدل على ان كونهم في الجنة والنار انها في أوقات دون أوقات قوله تعالى النار يعرضون  
 عليها غدوا وعشيا واعترض بان أرواح الكفار لا تنفع لها أبواب السماء كما هو نص القرآن  
 والجواب عنه ما أبداه هو احتمال ان الجنة كانت في جهة بين آدم والنار في جهة شماله وكان  
 يكشف له عنهما اهـ ويحتمل أن يقال ان التسم الرئيسية هي التي لم تدخل الاجساد بعد وهي  
 مخلوقة قبل الاجساد ومستقرها عن بين آدم وشماله وقد علم عاصميصرون اليه لذلك كان  
 يستبشر اذا نظر الى من عن يمينه ويجز ان انظر الى من عن يساره بخلاف التي في الاجساد  
 فليس مرادة قطعها بخلاف التي انتقلت من الاجساد الى مستقرها من جهة أو يار فليس  
 مرادة أيضا بظاهر وهذا يدفع اليرادو يعرف ان قوله نسمة عام مخصوص أو أرواحه  
 انصوص وأما ما أخرجه ابن السخني والبيهقي من طريقه في حديث الاسرافاذا أنما آدم تعرض  
 عليه أرواح ذرته المؤمنين فيقول روح طيبة ونفس طيبة اجعلوها في عليين ثم تعرض عليه  
 أرواح ذرته النصارى فيقول روح خبيثة ونفس خبيثة اجعلوها في سجين وفي حديث أبي هريرة  
 عند الطبراني والبخاري فاذا عن يمينه باب يخرج منه روح طيبة وعن شماله باب يخرج منه روح خبيثة  
 اذا نظر عن يمينه استبشر واذا نظر عن شماله حزن فهذا الوجه لكن المصنف له أول من جمع  
 ما تقدم ولكن سندها ضعيف **(قوله قال أنس قد ذكر)** أي أبودر **(قوله أنه وجد)** أي النبي صلى الله  
 عليه وسلم **(قوله ولم يثبت)** أي أبودر **(قوله وبرايم في السماء السادسة)** هو موافق لرواية  
 شريك عن أنس والثابت في جميع الروايات غير هاتين أنه في السابعة قال قلنا بعدد المعراج فلا  
 تعارض والا فلا يخرج رواية الجماعة لقوله فيها أنه رأته مستند اظهره الى البيت المعمور وهو في  
 السابعة بخلاف وأما ما جاء عن علي أنه في السادسة عند شجرة طوى فان ثبت حمل على أنه  
 البيت الذي في السادسة بجانب شجرة طوى لانه جاء عنه ان في كل سبعة شيئا يحاذي الكعبة وكل  
 منها معمور بالملائكة وكذا القول فيما جاء عن الربيع بن أنس وغيره أن البيت المعمور في  
 السماء الدنيا فإنه يحول على أول بيت يحاذي الكعبة من بيوت السموات ويقال ان اسم البيت  
 المعمور الضراح بضم المعجمة وتحفيف الراء آخر مهملة ويقال بل هو اسم سماء الدنيا ولأنه

فاذا راجل فاعد على  
 يمينه أسودة وعلى يساره  
 أسودة اذا نظر قبل يمينه  
 ضحك واذا نظر قبل  
 يساره بكى فقال مر جبا  
 بالنبي الصالح والابن الصالح  
 قلت لخبر يل من هذا قال  
 هذا آدم وهذه الاسودة عن  
 يمينه وشماله نسمة بنه فاهل  
 البين منهم أهل الجنة  
 والاسودة التي عن شماله  
 أهل النار فاذا نظر عن يمينه  
 ضحك واذا نظر قبل شماله بكى  
 حتى عرج الى السماء  
 الثانية فقال لخازنها افتح  
 فقال له خازنها مثل ما قال  
 الاول ففتح قال أنس قد ذكر  
 انه وجد في السموات آدم  
 وادريس وموسى وعيسى  
 وبرايم صلوات الله عليهم  
 ولم يثبت كنف منازلهم غير  
 أنه ذكر أنه وجد آدم  
 في السماء الدنيا وبرايم في  
 السماء السادسة

قال أنس فلما ترجمه بول بالنبي

صلى الله عليه وسلم يادرس

قال مرحبا بالنبي الصالح

والاخي الصالح فقلت من هذا

قال هذا اذادريس ثم مررت

بعيسى فقال مرحبا بالنبي

الصالح والاخي الصالح قلت من

هذا قال هذا موسى ثم مررت

بعيسى فقال مرحبا بالاخي

الصالح والنبي الصالح قلت

من هذا قال هذا عيسى ثم

مررت براهيم فقال مرحبا

بالنبي الصالح والاخي الصالح

قلت من هذا قال هذا

ابراهيم صلى الله عليه وسلم

قال ابن شهاب فاخبرني ابن

حزم أن ابن عباس وأبا حنيفة

الانصاري لا ينفون قال

النبي صلى الله عليه وسلم

ثم عرج حتى ظهرت

لستوى أسمع فيه صرف

الاقلام قال ابن حزم وأنس

ابن مالك قال النبي صلى الله

عليه وسلم ففرض الله على

أمتي خمسين صلاة فوجعت

بذلك حتى مررت على

موسى فقال ما فرض الله لك

على أمتك قلت فرض خمسين

صلاة قال موسى فارجع

الى ربك فان أمتك لا تطيق

ذلك فارجعت فوضع شطرها

فرجعت الى موسى قلت

وضع شطرها قال راجع

ربك فان أمتك لا تطيق

فراجعت فوضع شطرها

قال هنا انه ثبت كيف نمازاهم فرواية من أنبأها أريج وساذ كرمز به هذا في كتاب الترجيد  
(قوله قال أنس فلما ترجمه بول بالنبي) ظاهران هذه القطعة لم يسمعها أنس من أي ذكر (قوله ترجمه بول بالنبي  
صلى الله عليه وسلم يادريس) الباء الاولى للمصاحبة والثانية للالتصاق أو بمعنى (قوله ثم  
مررت بعيسى) ليست ثم على بابها في الترتيب الا ان قبل تعدد المعراج اذ الروايات متفقة على ان  
المروية كان قبل المرور بعيسى (قوله قال ابن شهاب فاخبرني ابن حزم) أي أبو بكر بن محمد بن عمرو  
ابن حزم وأما أبو محمد فلم يسمع الزهري منه لتقديم مونه لكن رواية أبي بكر عن أبي حنيفة متقطعة  
لانه استشهد باحد قبل مولده أبي بكر بدهر وقبل مولده أبيه محمد أيضا وأوجه بفتح الموهلة  
وبالموحدة المشددة على المشهور وعند القابسي بمثناة تخمانية وغلط في ذلك وذكره الواقدي  
بالنون (قوله حتى ظهرت) أي ارتفعت والمستوى المصدور صرف الاقلام بفتح الصاد المهملة  
تصويتها حالة الكتابة والمراد ما تكتبه الملائكة من أقضية الله سبحانه وتعالى (قوله قال ابن  
حزم) أي عن شيوخه (وأنس) أي عن أي ذكر كذا جزم به أصحاب الاطراف ويحتمل ان يكون  
مرسلا من جهة ابن حزم ومن رواية أنس بلا واسطة (قوله ففرض الله على أمتي خمسين صلاة)  
في رواية ثابت عن أنس عندهم فرض الله على خمسين صلاة كل يوم وليلة ونحوه في رواية مالك  
ابن صعصعة عند المصنف فيحصل أن يقال في كل من رواية الباب والرواية الاخرى اختصارا أو  
يقال ذكر الفرض عليه يستلزم الفرض على الأمة وبالعكس الا ما يستثنى من خصائصه (قوله  
فراجعتي) ولكن شتمني في راجعت والمعنى واحد (قوله فوضع شطرها) في رواية مالك بن صعصعة  
فوضع عن عشرين مثله لشر يك وفي رواية ثابت فخط عن خمس قال ابن المنذر ذكر الشطر أعم من  
كونه وقع في دفعة واحدة (قلت) وكذا العشر فكانه وضع العشر في دفعتين والشطر في خمس  
دفعات أو المراد بالشر في حديث الباب البعض وقد حقت رواية ثابت ان التخفيف كان لخمس  
خمس وهي زيادة معتمدة تبين خلل باقي الروايات عليها وأما قول الكرماني الشطر هو النصف ففي  
المراجعة الاولى وضع خمس وعشرين وفي الثانية ثلاثة عشر يعني نصف الخمسة والعشرين بغير  
الكسر وفي الثالثة سبع كما قال وليس في حديث الباب في المراجعة الثالثة ذكر وضع شيء  
الا ان يقال حذف ذلك اختصارا ففتح لكن الجمع بين الروايات يابى هذا الجمل فالمعتمد ما تقدم  
وأبدي ابن المنبر هنا نكتة لطيفة في قوله صلى الله عليه وسلم لموسى عليه السلام لما أمره أن يرجع  
بعد ان صارت خمس فقال استحييت من ربي قال ابن المنبر يحتمل انه صلى الله عليه وسلم تفرس من  
كون التخفيف وقع لخمس خمس أنه لو سال التخفيف بعد ان صارت خمس لكان سائلا في رفعها  
فلذلك استحيها اهـ ودلت مراجمته صلى الله عليه وسلم ربه في طلب التخفيف تلك المرات كلها  
انه علم ان الامر في كل مرة لم يكن على سبيل الازام بخلاف المرة الاخيرة فقيم ما مبشر بذلك  
لقوله سبحانه وتعالى لا يبدل القول لدي ويحتمل ان يكون سبب الاستحياء ان العشرة آخر جمع  
القلوب وأول جمع الكثرة فخشي أن يدخل في الالتحاق بالسؤال لكن الالتحاق في الطلب من الله  
مطلوب فكانه خشي من عدم القيام بالشكر والله أعلم وسألت في التوحيد زيادة في هذا ومخالفة  
وأبدي بعض الشيوخ حكمة لا خبير موسى تكبر برزاد النبي صلى الله عليه وسلم فقال لما  
كان موسى قد سال الرؤية ففتح وعرف أنها حصلت لمحمد صلى الله عليه وسلم قصد بشكر برجوعه

فرجعت اليه فقال ارجع الى ربك فان أمتك لا تطيق ذلك فراجعت

شكر يرؤيته ليرى من رأى كاقبيل \* لعل اراهم أو أرى من رأيهم \* (قلت) ويحتاج الى  
 ثبوت تجدد الرؤية في كل مرة (قوله) من جنس ومن جنس (ون) رواية غير أنى ذرى بدل من  
 في الموضوعين والمراد من جنس عدد ابا اعتبارا بالفعل وجنسون اعتمادا باعتبار النوايا واستدل  
 به على عدم فرضية ما زاد على الصلوات الخمس كالوتر وعلى دخول النسخ في الانشآت ولو كانت  
 مؤكدة خلافا لقوم فيها كدوى جواز النسخ قبل النسل قال ابن بطال وغيره ألا ترى انه عز  
 وجل نسخ الخمسين بالجنس قبل ان تصلى ثم تفضل عليهم بان أكمل لهم الثواب وتعقبه ابن المنير  
 فقال هذا ذكره طوائف من الأصوليين والشرائح وهو مشكل على من أثبت النسخ قبل النسل  
 كالاشاعة أو منعه كالمعتزلة لكونهم اتفقوا جميعا على ان النسخ لا يتصور قبل البلاغ وحديث  
 الاسراء وقع فيه النسخ قبل البلاغ فهو مشكل عليهم جميعا قال وهذه نكتة مبنكة (قلت) ان  
 أراد قبل البلاغ لكل أحد فنسوخ وان أراد قبل البلاغ الى الامة قسم لكن قد يقال ليس هو  
 بالنسبة اليهم لنسخه الى النبي صلى الله عليه وسلم لانه كلف بذلك قطعا ثم نسخ  
 بعد أن بلغه وقبل ان يفعل فالمسئلة صحيحة التصو برى حقه صلى الله عليه وسلم والله أعلم  
 وسألت لذلك مزيد في شرح حديث الاسراء في الترجمة النبوية ان شاء الله تعالى (قوله) حبايل  
 (الولؤ) كذا وقع لمجموع رواة البخاري في هذا الموضوع بالماء المهملة ثم الموحدة وبعد الالف  
 تحتانية ثم لام وذكر كثير من الأئمة انه تعسف وانما هو جنبنا بالميم والنون وبعد الالف  
 موحدة ثم ذال ميم كذا وقع عند المصنف في حديث الانبياء من رواية ابن المبارك وغيره عن  
 يونس وكذا عند غيره من الأئمة وجدت في نسخة معتقدة من رواية أنى ذرى في هذا الموضوع جنبنا  
 على الصواب وأظنه من اصلاح بعض الرواة وقال ابن حزم في أوجهه على مواضع من البخاري  
 فنسخت على هاتين النقطتين فلم أجدهما ولا واحدة منهما ولا وقعت على معناها انتهى وذكر  
 غيره ان الجنب يشبه القباب واحدها جنبية بالضم وهو ما ارتفع من البناء فهو فارسي معرب  
 وأصله بلسانهم كنبذة بوزنه لكن الموحدة مفتوحة والكاف ليست خالصة ويؤيده ما رواه  
 المصنف في التفسير من طريق شبان عن قتادة عن أنس قال لما جرى بالنبي صلى الله عليه وسلم  
 قال أبيت على نهر حافته قباب الولؤ وقال صاحب المطالع في الحبال قبل هي القلائد والعقود  
 أو هي من حبال الرمل أي فيها الولؤ مثل حبال الرمل جمع جبل وهو ما استعمل من الرمل وتعقب  
 بان الحبال لا تكون الا جمع حباله أو حبله بوزن عظمية وقال بعض من اعتمد البخاري الحبال  
 جمع حباله وحباله جمع جبل على غير قياس والمراد ان فيها عقودا وقلائد من الولؤ (قوله) عن  
 عائشة قالت فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين ركعتين كررت لفظ ركعتين لتعديم  
 التنبيه لكل صلاة زاد ابن اسحق قال حدثني صالح بن كيسان بهذا الاسناد المغرب فانها كانت  
 ثلاثا أخرجه أحمد من طريقه وللمصنف في كتاب الهجرة من طريق معمر عن الزهري عن عروة  
 عن عائشة قالت فرضت الصلاة ركعتين ثم جابر النبي صلى الله عليه وسلم ففرضت أربعين  
 في هذه الرواية أن الزيادة في قوله هنا وزيد في صلاة الحضر وقعت بالبدنية وقد أخذنا هذا  
 الحديث الخفيفة ونحو اعلمه ان القصر في السفر عزيمة لا رخصة واجتنبوا القوم بقوله  
 سبحانه وتعالى فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة لان في الجناح لا يدل على العزيمة

فقال هل من جنس ومن جنس  
 لا يدل القول لدى فرجعت  
 الى موسى فقال راجع بك  
 فقلت استحييت من ربي ثم  
 انطلق حتى انتهى بي الى  
 سدة المنهى وغشيها  
 ألوان لا أدري ما هي ثم  
 أدخلت الجنة فاذا فيها  
 حبايل الولؤ واذا ترابها  
 المسك \* حدثنا عبد الله بن  
 يوسف قال أخبرنا مالك عن  
 صالح بن كيسان عن عروة  
 ابن الزبير عن عائشة أم  
 المؤمنين قالت فرض الله  
 الصلاة حين فرضها ركعتين  
 ركعتين في الحضر والسفر  
 فأقرت صلاة السفر وزيد

٢٥٠

م د س

تحفة

١٦٢٤٨

والقصر انما يكون من شيء أطول منه ويبدل على أنه رخصة أيضا قوله صلى الله عليه وسلم صدقة  
تصدق الله عليكم وأجابوا عن حديث الباب بأنه من قول عائشة غير مرفوع وبإلزام  
تشهد زمان فرض الصلاة قاله الخطابي وغيره وفي هذا الجواب نظرا ما لا يفهم مما لا يحال للراي  
فيه فله حكم الرفع وأما ثانيا فليقدر تسليم انهم تدركه القصة يكون مرسلا صحابي وهو حجة  
لأنه يحتمل أن تكون أخذته عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن صحابي آخر أدرك ذلك وأما  
قول امام الحرمين لو كان ثابتا لنقل متواتر افضفه أيضا نظر لان التواتر في مثل هذا غير لازم  
وقالوا أيضا بعارض حدث عائشة هذا حديث ابن عباس فرضت الصلاة في الحضرة اربعاً  
وفي السفر ركعتين أخرجه مسلم والجواب انه يمكن الجمع بين حديث عائشة وابن عباس كما  
سأقي فلا تعارض وأما المخففة على قاعدتهم فيما اذا عارض رأى الصحابي روايته بانهم  
يقولون العبرة بما رأى لا بما روى وقالوا ذلك هنا فقد ثبت عن عائشة انها كانت تتم في السفر  
فدل ذلك على ان المروى عنها غير ثابت والجواب عنهم ان عروة الراوي عنها قد قال لما سئل عن  
انتمائهم في السفر انها تأولت كما تأول عثمان فلي فعل هذا التعارض بين روايتيها وبين روايتيها  
صححة ورأى عاصم بن علي ماتأولت والذي يظهر لي وبه تجتمع الأدلة السابقة ان الصلوات  
فرضت ليله الاسراء ركعتين ركعتين لا المغرب ثم زيدت بعد الهجرة عقب الهجرة الا الصحيح كما  
روى ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي من طريق الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت فرضت  
صلاة الحضرة والسفر ركعتين ركعتين فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة واطمان  
زيد في صلاة الحضرة ركعتان ركعتان وتركت صلاة الفجر اطول القراءة وصلاة المغرب اقلها وتر  
النهار اه ثم بعد ان استقر فرض الرباعية خفف منها في السفر عند نزول الآية السابقة وهي  
قوله تعالى فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ويؤيد ذلك ما ذكره ابن الأثير في شرح  
المستدرك قصر الصلاة كان في السنة الرابعة من الهجرة وهو ما أخذ مما ذكره غيره ان نزول الآية  
الخوف كان فيها وقيل كان قصر الصلاة في ربيع الآخر من السنة الثانية ذكره البولاني  
وأورده السهيلي بلفظ بعد الهجرة بهام أو نحوه وقيل بعد الهجرة بربيعين يوماً فلي هذا المراد  
بقول عائشة فأقرت صلاة السفر رأي باعتبار ما آل اليه الامر من التخفيف لأنهم استقرت منذ  
فرضت فلا يلزم من ذلك أن القصر عزيمة وأما ما وقع في حديث ابن عباس والخوف ركعة  
فالتعسف فيه يحيى ان شاء الله تعالى في صلاة الخوف \* (قائدة) \* ذهب جماعة الى أنه لم يكن قبل  
الاسراء صلاة مفروضة الا ما كان وقع الامر به من صلاة الليل من غير تحديد وذهب الحنفى الى  
ان الصلاة كانت مفروضة ركعتين بالغداة وركعتين بالعشي وذكر الشافعي عن بعض أهل  
العلم ان صلاة الليل كان مفروضة ثم تسخت بقوله تعالى فاقروا ما تيسر منه فصارت الفرض قيام  
بعض الليل ثم تسخت ذلك بالصلوات الخمس واستسكروا محمد بن نصر المروزي ذلك وقال الآية تدل  
على أن قوله تعالى فاقروا ما تيسر منه انما نزل بالمدينة لقوله تعالى فيها وآخرون بقاتلون في  
سبيل الله والقتال انما وقع بالمدينة لا بمكة والاسراء كان بمكة فقبل ذلك اه وما استدلل به غير  
واضح لان قوله تعالى علم أن سيكون ظاهراً في الاستقبال فكأنه سبحانه وتعالى امنت عليهم  
بتججيل التخفيف قبل وجود المشقة التي علم أنها ستقع لهم والله أعلم

## \* (أواب ستر العورة) \*

**(قوله)** يا **باس** وجوب الصلاة في الثياب وقول الله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد **يشير** بذلك إلى ما أخرجه مسلم من حديث ابن عباس قال كانت المرأة تطوف بالبيت عراة فالحديث وفيه فزلت خذوا زينتكم ووقع في نفسه طواس قال في قوله تعالى خذوا زينتكم قال الثياب وصله البيهقي ونحوه عن مجاهد ونقل ابن حزم الاتفاق على أن المراسية العورة **(قوله ومن صلى ملتحفا في ثوب واحد)** هكذا ثبت للمسلم وحده هنا وسياق قرياني باب مفرد وعلى تقدير شؤنه هنا فله تعلق بحديث سلمة الملق بعدة كما سيظهر من سياقه **(قوله)** ويذكر عن سلمة قديبن السب في ترك حرمه به بقوله وفي أسناده نظر وقد وصله المصنف في تاريخه وأبو داود وابن خزيمة وابن حبان واللفظ له من طريق الدراوردي عن موسى بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن أنس سبعة عن سلمة بن الأكوع قال قلت لرسول الله في رجل أتصعد أفاصل في القميص الواحد قال نعم زره ولو بشوكة ورواه البخاري أيضا عن اسمعيل بن أبي أيوب عن أبيه عن موسى بن إبراهيم عن أبيه عن سلمة عن سلمة بن الأكوع قال قلت لرسول الله في رجل أتصعد أفاصل في القميص الواحد قال نعم زره ولو بشوكة ورواه البخاري أيضا عن اسمعيل بن أبي أيوب عن أبيه عن عطاء بن خال قال حدثنا موسى بن إبراهيم قال حدثنا سلمة فصرح بالتحدث بين موسى وسلمة فاحتمل أن يكون رواية أبي أيوب من المزني متصل بالأسناد أو يكون التصريح في رواية عطاء وهم أفهد أوجه النظر في أسناده وأما من صححه فاعتمد رواية الدراوردي وجعل رواية عطاء شاهدا لتصلها وطريق عطاء أخرجهما أيضا أحمد والنسائي وأما قول ابن القطان إن موسى هو ابن محمد بن إبراهيم التيمي المضعف عند البخاري وإسحاق وأبو داود وأنه نسب هنا إلى جده فليس بمستقيم لأنه نسب في رواية البخاري وغيره مخزوما وهو غير التيمي بالتردد نعم وقع عند الطحاوي موسى بن محمد بن إبراهيم فأن كان محفوظا فيصير على بعد أن يكونا جعاريين بالحديث ووجه عنهما الدراوردي والافذ كرمحمدية شاذ والله أعلم **(قوله)** بزره) بضم الزاي وتشديد الزاء أي يشد أزاره ويجمع بين طرفه ثلاث تدعو رته ولم يمكنه ذلك إلا بأن يغترف في طرفه شوكة تستمسك بها وذكر المؤلف حديث سلمة هذا إشارة إلى أن المراد بأخذ الزينة في الآية السابقة لبس الثياب لا تحسينها **(قوله ومن صلى في الثوب)** يشترى مار واد أو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة وابن حبان من طريق معاوية بن أبي سفيان أنه سأل اخته أم حبيبة هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في الثوب الذي يجامع فيه قالت نعم إذا لم يرفيه أدى وهذا من الأحاديث التي تضمنتها تراجم هذا الكتاب بغیر صفة روايته حتى ولا التعليق **(قوله)** ما لم يرفيه أدى) سقط للفظه من رواية المسنن والحاوي **(قوله)** وأمر النبي صلى الله عليه وسلم) أشار بذلك إلى حديث أبي هريرة في بعث على في حجة أبي بكر بذلك وقد وصله بقيل لكن ليس فيه التصريح بالامر وروى أحمد بأسناد حسن من حديث أبي بكر الصديق نفسه أن النبي صلى الله عليه وسلم يمشي لا يخرج بعد الغمام مشرك ولا يطوف بالبيت عزيا من الحديث ووجه الاستدلال به للباب أن الطواف إذا منع فيه التعري فالصلاة أولى إذ يشترط فيها ما يشترط في الطواف وزيادة وقد ذهب الجمهور إلى أن ستر العورة من شروط الصلاة وعن بعض المالكية التفرقة بين الذكر والناسي ومنهم من أطلق كونه سنة لا يسلط تركها

تغ

١٩٧/٢

\* (باب) وجوب الصلاة في الثياب وقول الله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد ومن صلى ملتحفا في ثوب واحد ويذكر عن سلمة قديبن السب في ترك حرمه به بقوله وفي أسناده نظر وقد وصله المصنف في تاريخه وأبو داود وابن خزيمة وابن حبان واللفظ له من طريق الدراوردي عن موسى بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن أنس سبعة عن سلمة بن الأكوع قال قلت لرسول الله في رجل أتصعد أفاصل في القميص الواحد قال نعم زره ولو بشوكة ورواه البخاري أيضا عن اسمعيل بن أبي أيوب عن أبيه عن موسى بن إبراهيم عن أبيه عن سلمة عن سلمة بن الأكوع قال حدثنا موسى بن إبراهيم قال حدثنا سلمة فصرح بالتحدث بين موسى وسلمة فاحتمل أن يكون رواية أبي أيوب من المزني متصل بالأسناد أو يكون التصريح في رواية عطاء وهم أفهد أوجه النظر في أسناده وأما من صححه فاعتمد رواية الدراوردي وجعل رواية عطاء شاهدا لتصلها وطريق عطاء أخرجهما أيضا أحمد والنسائي وأما قول ابن القطان إن موسى هو ابن محمد بن إبراهيم التيمي المضعف عند البخاري وإسحاق وأبو داود وأنه نسب هنا إلى جده فليس بمستقيم لأنه نسب في رواية البخاري وغيره مخزوما وهو غير التيمي بالتردد نعم وقع عند الطحاوي موسى بن محمد بن إبراهيم فأن كان محفوظا فيصير على بعد أن يكونا جعاريين بالحديث ووجه عنهما الدراوردي والافذ كرمحمدية شاذ والله أعلم **(قوله)** بزره) بضم الزاي وتشديد الزاء أي يشد أزاره ويجمع بين طرفه ثلاث تدعو رته ولم يمكنه ذلك إلا بأن يغترف في طرفه شوكة تستمسك بها وذكر المؤلف حديث سلمة هذا إشارة إلى أن المراد بأخذ الزينة في الآية السابقة لبس الثياب لا تحسينها **(قوله ومن صلى في الثوب)** يشترى مار واد أو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة وابن حبان من طريق معاوية بن أبي سفيان أنه سأل اخته أم حبيبة هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في الثوب الذي يجامع فيه قالت نعم إذا لم يرفيه أدى وهذا من الأحاديث التي تضمنتها تراجم هذا الكتاب بغیر صفة روايته حتى ولا التعليق **(قوله)** ما لم يرفيه أدى) سقط للفظه من رواية المسنن والحاوي **(قوله)** وأمر النبي صلى الله عليه وسلم) أشار بذلك إلى حديث أبي هريرة في بعث على في حجة أبي بكر بذلك وقد وصله بقيل لكن ليس فيه التصريح بالامر وروى أحمد بأسناد حسن من حديث أبي بكر الصديق نفسه أن النبي صلى الله عليه وسلم يمشي لا يخرج بعد الغمام مشرك ولا يطوف بالبيت عزيا من الحديث ووجه الاستدلال به للباب أن الطواف إذا منع فيه التعري فالصلاة أولى إذ يشترط فيها ما يشترط في الطواف وزيادة وقد ذهب الجمهور إلى أن ستر العورة من شروط الصلاة وعن بعض المالكية التفرقة بين الذكر والناسي ومنهم من أطلق كونه سنة لا يسلط تركها

تغ

٢٠٢/٢



الصلاة واجتنبه لو كان شرطاً في الصلاة لاخص بها ولافتقر الى التمسك وكان العاجز المريان  
ينقلب الى البدل كالعاجز عن القيام ينقلب الى القعود والجواب عن الاول النقص بالايان فهو  
شرط في الصلاة ولا يختص بها وعن الثاني باستقبال القبلة فانه لا يقتصر للتمسك وعن الثالث على  
ما فيه العاجز عن القراءة عن التمسك فانه يصلي ساكناً **(قوله)** حداثا يزيد بن ابراهيم هو  
التمسك ومحمد هو ابن سيرين والاسناد كله بصرون وكذا المعلق بعده **(قوله)** امرنا بضم  
الهمزة وباسم من طريق هشام عن حفصة عن أم عطية قالت امرنا رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وقد تقدم هذا الحديث في الطهارة بأن من هذا السباق في باب شهود الحائض العبدن  
وقدم الكلام عليه ثم **(قوله)** يوم العبدن وفي رواية المسقلى والكشميني يوم العبدن افراد  
**(قوله)** ويعتزل الحوض عن مصلاهن أي النساء الا في لسن بحض والمسقلى عن مصلاهم  
على التغلب والكشميني عن المصلى والمراد به موضع الصلاة ودلالته على الترجه من جهة  
تأكيد الأمر بالسن حتى بالغارة فيخرج الى صلاة العبد فيكون ذلك للفرصة أولى **(قوله)**  
وقال عبد الله بن رباح هو الغداني بضم الجيمه وتحذف الهمزة وبعد الالفون هكذا في  
أكثر الروايات ووقع عند الأصلي في عرضه على أبي زيد بمكة حدثنا عبد الله بن رباح قال في  
بعض النسخ عن أبي زيد قال عبد الله بن رباح كما قال السابقون قلت وهذا هو الذي اعتمدته  
أصحاب الأطراف والكلام على رجال هذا الكتاب وعمران المذكور هو القطان وفائدة التعليق  
عنه تصريح بمحمد بن سيرين بتحديث أم عطية فله ما تخبره بعضهم من أن محمد انما سمع من  
أخته حفصة عن أم عطية وقد رويناه موصوفاً في الطرائف الكبرية حدثنا علي بن عبد العزيز  
حدثنا عبد الله بن رباح والله أعلم **(قوله)** باب عقد الأزار على القفا هو  
بالقصر **(قوله)** وقال أبو حازم هو ابن دينار وقد ذكره بقوله موصوفاً بعد قليل **(قوله)** مضافاً  
بالقفا الماضي أي الصنابة وعقد أي جمع عاقد وحذف النون للاضافة وهو في موضع الحال  
وفي رواية الكشميني عاقدوه هو خير مبتدأ محذوف أي وهم عاقدوه وانما كانوا يتعللون ذلك  
لانهم لم يكن لهم شراؤ ولا يات فكان أحدهم يعقد ازاره في قفاه ليكون مستورا اذا ركع ومحمد  
وهذه الصفة صفة أهل الصفة كما ساقى في باب يوم الاحاد في المسجد **(قوله)** حديثي واقده هو آخر  
عاصم بن محمد الرازي عنه ومحمد أبو هاشم هو ابن يزيد بن عبد الله بن عمر ووافقه محمد بن المنكدر  
مذنبان تابعا من طبقة واحدة **(قوله)** من قبل بكسر القاف وفتح الموحدة أي من جهة قضاء  
**(قوله)** المنجب بكسر الميم وسكون الجيمه وفتح الجيم بقية ما مرحة هو عيدان تغتم رؤسها  
ويقر بين قوافها أو تضع عليها الشيا وبغيرها وقال ابن سيد المنجب والشباب شبابت  
ثلاث يعني عليها الرازي دلوه وسبقا مو قال في المل فلان كل منجيب من حيث قصده وجده  
**(قوله)** فقال له فائل وقع في رواية مسلم أنه عباد بن الوليد بن عباد بن الصامت وسبقا قرى بأن  
سعيد بن الحرث سأل عن هذه المسئلة ولعلها ما جعلها لاه وسبقا عند المصنف في باب الصلاة  
بضم راء من طريق ابن المنكدر أيضا فقلنا يا أبا عبد الله فقل السؤال تعدد وقال في جواب  
ابن المنكدر فاحتج أن يرى الجهال مثلكم وعرف به أن المراد بقوله هنا حتى أي جاهل والحق  
وضع الشيء في غير موضعه مع العلم بوجهه قال في النهاية والقرض بيان جواز الصلاة في الثوب

\* حدثنا موسى بن اسمعيل  
قال حدثنا يزيد بن ابراهيم  
عن محمد بن أم عطية قالت  
أمرنا أن نخرج الحوض يوم  
العبدن وذوات الخدود  
فيشبهن جماعة المسكين  
ودعوتهم ويعتزل الحوض  
عن مصلاهن قالت امرأة  
بارسول الله احدنا ليس  
لها جلب قال اتلبسها  
صاحبتها من جلبها وقال  
عبد الله بن رباح حدثنا  
عمران قال حدثنا محمد بن  
سيرين قال حدثنا أم عطية  
سمعت النبي صلى الله عليه  
وسلم بهذا \* (باب) عقد  
الأزار على القفا في الصلاة  
وقال أبو حاتم عن سهيل  
صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم عاقدى أزرهم على  
عوا رقهم \* حدثنا جابر بن  
يونس قال حدثنا عاصم بن  
محمد قال حديثي واقدين  
محمد عن محمد بن المنكدر  
قال صلى جابر في ازاره  
عقده من قبل قفاه وشابه  
موضوعه على المنجب قال  
له فائل نصلي في ازار واحد  
فقال انما صنعت ذلك لرباني  
أحق منك

وَأَنَا كُنْتُ لَهُ نَوْبَانِ عَلَى عَهْدِ

النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

\* حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ أَبُو مَعْصُومٍ

قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي

الْمَوَالِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُسْكَنْدَرِ

قَالَ رَأَيْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ

يُصَلِّي فِي نَوْبٍ وَاحِدٍ وَقَالَ

رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ يُصَلِّي فِي نَوْبٍ \* (بَابُ)

الصَّلَاةِ فِي النَّوْبِ الْوَاحِدِ

مُلْتَحِفًا قَالَ الزَّهْرِيُّ فِي

حَدِيثِهِ الْمُلْتَحِفِ التَّمَوُّعُ

وَهُوَ الْخِلَافُ بَيْنَ طَرَفَيْهِ عَلَى

نَفْسٍ وَهُوَ الْإِشْتِمَالُ عَلَيْهِ

مَنْكِبَيْهِ قَالَ وَقَالَ أَهْمُ هَئِذَا

التَّحْفُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ نَوْبٌ وَخَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ

عَلَى عَاقِبَتِهِ \* حَدَّثَنَا عَبْدُ

اللَّهِ بْنُ مَرْوَانَ قَالَ حَدَّثَنَا

هَشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ النَّبِيِّ صَلَّى

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى فِي نَوْبٍ

وَاحِدٍ فَخَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ

\* حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ

حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ حَدَّثَنَا

هَشَامُ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ عُمَرَ

ابْنِ أَبِي سَلَمَةَ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي فِي نَوْبٍ

وَاحِدٍ قَدْ بَسَّتْ أَمَّ سَلَمَةَ قَدْ أَتَى

طَرَفَيْهِ عَلَى عَاقِبَتِهِ \* حَدَّثَنَا

عَبْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنَا

أَبُو إِسْمَاعِيلَ عَنْ هَشَامٍ عَنْ

أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَهُ

قَالَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي فِي نَوْبٍ وَاحِدٍ

وَالْوَاحِدُ لَوْ كَانَتِ الصَّلَاةُ فِي النَّوْبِ بَيْنَ أَفْضَلٍ فَكَانَتْ هَؤُلَاءِ صُنْعُهُ عَدْلًا بِلَانِ الْجَوَازِ أَمَا الْقَدِيدُ  
 فِي الْجَاهِلِ إِشْدَاءً أَوْ تَسْكِرَةً لِفَاعِلِهِ أَنْ ذَلِكَ جَائِزٌ وَاعْتِمَادُ غَلْظِ لَهْمٍ فِي الْخُطَابِ زَجْرًا عَنِ الْإِتْكَارِ  
 عَلَى الْعُلَمَاءِ لِيُجِيبَهُمْ عَلَى الْحَثِّ عَنِ الْأُمُورِ وَالنَّشْرِ عَنِ **(قَوْلُهُ)** وَأَنَا كُنْتُ لَهُ أَيْ كَانَ أَكْثَرُ نَافِي  
 عَهْدِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَعْيَالِ الْأَثُوبِ الْوَاحِدِ وَمَعَ ذَلِكَ فَلَمْ يَكُنْ يَحْتَصِلُ نَوْبٌ ثَانٍ لِيُصَلِّي فِيهِ  
 فَدُلَّ عَلَى الْجَوَازِ وَعَقِبَ الْمُصَنِّفُ حَدِيثَهُ هَذَا بِالرَّوَايَةِ الْأُخْرَى الْمَصْرُوحَةِ بِأَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ مِنْ فِعْلِ  
 النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيَكُونَ بَيَانُ الْجَوَازِ بِهَذَا وَقَعَ فِي النَّفْسِ لِكُونِهِ أَصْرَحَ فِي الرَّفْعِ مِنْ  
 الَّذِي قَبْلَهُ وَخَفِيَ ذَلِكَ عَلَى الْكُرْمَانِيِّ فَقَالَ دَلَالَتُهُ أَيْ الْحَدِيثُ الْأَخِيرُ عَلَى التَّرْجَةِ وَهِيَ عَقْدُ  
 الْأَزَارِعِيِّ الْقَفَا أَمَّا لَانَهُ تَحْزُونُ مِنَ الْحَدِيثِ السَّابِقِ أَيْ هُوَ طَرَفٌ مِنَ الَّذِي قَبْلِهِ وَأَمَّا لَانَهُ يَدُلُّ عَلَيْهِ  
 بِحَسْبِ الْغَالِبِ إِذْ لَوْ لَاعْقَدَهُ عَلَى الْقَفَا لِمَسْتَرِ الْعَوْرَةِ غَالِبًا هـ وَلَوْ تَأَمَّلْتَ لَفِظَهُ وَسَقَاكَ بَعْدَ  
 ثَمَانِيَةِ أَبْوَابٍ لَعَرَفْتَ إِذَا فَعَلَ أَحْتِمَالُهُ هَؤُلَاءِ مِنْ طَرَفٍ مِنَ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ هَذَا لَأَمِنَ السَّابِقُ  
 وَلَا خِشْيَةَ أَنْ يَدْعَى مَا دَعَا مِنْ الْقَلْبَةِ فَإِنَّ لَفِظَهُ وَهُوَ يُصَلِّي فِي نَوْبٍ مَلْتَحِفًا وَهِيَ قِصَّةٌ أُخْرَى فَيَأْتِي ظَهْرُ  
 كَانِ النَّوْبِ فِيهَا وَاسْعَافًا فَتَحْفُظُ بِهَذَا كَانَ فِي الْأَوَّلِيِّ ضَمًّا لِفَقْدِهِ وَسَيَأْتِي مَا يُؤَيِّدُهُ هَذَا التَّفْصِيلُ قَرِيبًا  
**(قَائِدٌ)** \* كَانَ الْخِلَافُ فِي مَنَعِ جَوَازِ الصَّلَاةِ فِي النَّوْبِ الْوَاحِدِ قَدِيمًا رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ ابْنِ  
 سَعْدٍ قَالَ لَأَقْصِلَ فِي نَوْبٍ وَاحِدٍ وَأَنْ كَانَ أَوْسَعُ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَنَسِبَ ابْنُ بَطَالٍ ذَلِكَ  
 لِأَنْ عَرَفْتُمْ قَالَ لَمْ يَتَّبِعْ عَلَيْهِ ثُمَّ اسْتَقَرَّ الْأَمْرُ عَلَى الْجَوَازِ **(قَوْلُهُ)** حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ (هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ  
 سُلَيْمَانَ الْأَصَمِّ صَاحِبِ مَالِكٍ مَدَنِيٍّ وَبِاقِي رِجَالِ اسْتِثْنَاءِ قَوْلِهِ شَارِكٌ أَيْ مَعْصُومٌ أَجْدَنُ أَبِي بَكْرٍ  
 الزَّهْرِيُّ فِي حَبِيبَةِ مَالِكٍ وَفِي رِوَايَةِ الْمُطَاغَنِيِّ وَفِي كِتَابِهِ لَكِنْ أَجْمَدُ شَهْرُ نَبِيِّنَا كَثُرَ مِنْ  
 اسْمِهِ وَمُطَرِّفُ الْعَكْسِ **(قَوْلُهُ)** **بَابُ** الصَّلَاةِ فِي النَّوْبِ الْوَاحِدِ مَلْتَحِفًا لَمَّا كَانَتْ  
 الْأَحَادِيثُ الْمَاضِيَةِ فِي الْقِتْمَانِ عَلَى النَّوْبِ الْوَاحِدِ مُطْلَقَةً أَرَدَ فِيهَا عَمَلُ بَدَلٍ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ يُخْتَصُّ  
 بِحَالِ الضَّيْقِ أَوْ بِحَالِ بَيَانِ الْجَوَازِ **(قَوْلُهُ)** قَالَ الزَّهْرِيُّ فِي حَدِيثِهِ أَيْ الَّذِي رَوَاهُ فِي الْإِتِّحَافِ  
 وَالْمُرَادُ مَا حَدَّثَنِي عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَغَيْرُهُ أَوْ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي  
 هُرَيْرَةَ وَهُوَ عِنْدَ أَجْدُو غَيْرِهِ وَالَّذِي يَنْظُرُ أَنْ قَوْلَهُ وَهُوَ الْخِلَافُ إِلَى آخِرِهِ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ **(قَوْلُهُ)**  
**وَقَالَتْ أُمُّ هَانِئٍ** سَأَلَنِي حَدِيثُهَا مَوْصُولًا فِي آخِرِ الْبَابِ لَكِنْ لَيْسَ فِيهِ وَخَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ وَهُوَ  
 عِنْدَ سَلَمٍ مِنْ وَجْهِ آخِرٍ عَنْ أَبِي مَرْثَدَةَ عَنْهَا وَرَوَاهُ أَجْدَمُ ذَلِكَ الْوَجْهَ بِلَفْظِ الْمَعْلُوقِ **(قَوْلُهُ)** حَدَّثَنَا  
 عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَوْسَى حَدَّثَنَا هَشَامُ بْنُ عُرْوَةَ هَذَا اسْتِثْنَاءُ حُكْمِ التَّلَايُتِ وَأَنْ يَكُنْ لَهُ صُورَتُهَا  
 لِأَنَّهَا عَلَى مَا يَبْقَى لِلْعَارِي مَا يَشِينُهُ بَيْنَ الْعَهْدَيْنِ فِيهِ اثْنَانِ فَإِنْ كَانَ الْعَهْدَانِ يَرَوْنَهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى  
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَخَيْتُ ذُو جَنْدِهِ صُورَةَ التَّلَايُتِ وَأَنْ كَانَ يَرَوْنَهُ عَنْ صَحَابِيٍّ آخَرٍ فَلَا لَكِنَّ الْحُكْمَ  
 مِنْ حَيْثُ الْعُلُوُّ وَاحِدٌ لِمَقْدَرِ بَيْنِهِ وَبَيْنَ الْعَهْدَيْنِ اثْنَيْنِ وَهَكَذَا نَقُولُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى التَّالِيِ  
 إِذَا لَمْ يَبْقَ بَيْنُهُ وَبَيْنَهُ الْوَاحِدُ فَدَفْعُ رِوَايَةِ التَّالِيِ عَنْ صَحَابِيٍّ فَعَلِيٍّ مَا تَقْدِمُ وَأَنْ رَوَاهُ عَنْ تَابِعِيٍّ آخَرَ  
 فَلَهُ حُكْمُ الْعُلُوِّ لِأَنَّ التَّلَايُتِ كَهَذَا الْحَدِيثِ فَإِنْ هَشَامُ بْنُ عُرْوَةَ مِنَ التَّالِيِ لَكِنَّهُ حَدَّثَنَا  
 عَنْ تَابِعِيٍّ آخَرَ وَهُوَ أَبُو هُرَيْرَةَ وَفِي رِوَايَةِ الْعَهْدَيْنِ وَالَّذِي كَانَ الْعَهْدَانِ يَرَوْنَهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَكِنَّ  
 ثَلَاثًا وَالْحَاصِلُ أَنَّ هَذَا مِنَ الْعُلُوِّ لِلنَّبِيِّ لَا لِلطَّلَاقِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ثُمَّ أُرِيدَ الْمُصَنِّفُ الْحَدِيثَ  
 الْمَذْكُورَ بِزَوْلِ دَرَجَتِهِمْ رِوَايَتِي الْقَطَانِ عَنْ هَشَامِ بْنِ عُرْوَةَ الْمَذْكُورِ وَقَائِدُهُ مَا وَقَعَ

فيه من التصريح بان الصحابي شاهد النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ما نقل عنه أولا بالصورة  
المختلة وفيه تعين المكان وهو بيت أم سلمة وهي والدة الصحابي المذكور عن أبي سلمة ربيب  
النبي صلى الله عليه وسلم وفيه زيادة كون طرفي الثوب على عاتق النبي صلى الله عليه وسلم على أن  
الاسماعيل قد أخرج الحديث المذكور من طريق عبد الله بن موسى وفيه جميع الزيادة  
فكانت رواية الله حدث به البخاري مختصرة أو فائدة أراد المصنف الحديث المذكور ثانيا بالزول  
أيضاً من رواية أبي أسامة عن هشام تصريحاً عن أبيه بان عمر أخيره ووقع في الروايتين  
الماضيتين بالسنخ وفيه أيضاً ذكر الاشتغال وهو مطابق لما تقدم من التفسير (قوله مشغولاً به)  
بالنصب لا كثر على الحال وفي رواية المسقط والجوي بالجر على المجاورة أو الرفع على الحذف  
قال ابن بطلان فائدة الالتفاف المذكور أن لا ينظر المصلي إلى عورة نفسه إذا ركع ولا يلبس  
الثوب عند الركوع والسجود (قوله عن أبي النضر) هو المدني وأبو مرة تقدم ذكره في  
العلم وعرف هنيأته مولى أم هانئ وهنأته مولى عقيل وهو مولى أم هانئ حقيقة وإنما عقيل  
قلكره ما هانئ فبلى ولا نهجاً بأدنى ملبسة أو لكونه كان يكثر ملازمة عقيل كما وقع  
لنقسم مع ابن عباس وقد تقدم الكلام على أوائل هذا الحديث في الفصل في باب الترتيب يأتي  
الكلام عليه أيضاً في صلاة النحر وموضع الحاجة منه هناك أم هانئ وصفت الالتفاف  
المذكور في هذه الطريق الموصولة بآية الخاتمة بين طرفي الثوب على العاتقين في الرواية المعلقة  
قبل فطابق التفسير المتقدم في الترجمة (قوله زعم ابن أبي) هو على بن أبي طالب وفي رواية الجوي  
ابن أبي وهو صحيح في المعنى فانه شقيقها وزعم هناعبي ادعى قولها قاتل رجلاً فما مطلق  
اسم الفاعل على من عز على التلبس بالفعل (قوله فلان بن هيرة) بالنصب على البدل أو الرفع  
على الحذف وعند أجدو الطبراني من طريق أخرى عن أبي مرة عن أم هانئ إلى أخرج حويز  
في قال أبو العباس بن شريح وغيرهما جعدة بن هيرة ورجل آخر من بني مخزوم كان فحين قاتل  
خالد بن الوليد لم يقبل الأمان فأجارتهم أم هانئ وككانا من أجانها وقال ابن الجوزي ان  
كان ابن هيرة منها فهو جعدة كذا قال وجعدة معدود فحين له رؤيته ولم تصح له حجة وقد ذكره  
من حيث الرواية في التابعين البخاري وابن حبان وغيرهما فكيف يتبين إلى هذه سيده في  
صغر السن ان يكون عام الفتح مقاتلاً حتى يحتاج إلى الأمان ثم لو كان ولداً أم هانئ لم يكن على بقوله  
لأنها كانت قد أسلمت وهرب زوجها وترك ولداً عندها وجوز ابن عبد البر ان يكون ابناً لهيرة  
من غيرهما فقله عن أهل النسب انهم لم يذكروا لهيرة ولداً من غير أم هانئ وجز من هشام  
في تذيب السيرة بان الذين أجارتهم أم هانئ هما الحرث بن هشام وزهير بن أبي أمية الخزرجي  
وروى الأزرق بسند فيه الواقدي في حديث أم هانئ هذا أنهما الحرث بن هشام وعبد الله بن  
أبي ربيعة وسكن بعضهم انهما الحرث بن هشام وهيرة بن أبي وهب وليس بشيء لأن هيرة هرب  
عند فقمته إلى غيران فلم ير له ما يمشرك حتى مات كذا جرت به انما حتى وغيره فلا يصح ذكره  
فحين أجارتهم أم هانئ وقال الكرماني قال ابن بربن بكار فلان بن هيرة هو الحرث بن هشام انتهى  
وقد تصرف في كلام البربر وانما وقع عندنا في معنى هذه القصص موضع فلان بن هيرة هو الحرث بن هشام  
والذي يظهر لي ان في رواية الباب حذفاً كما أنه كان فيه فلان ابن عم هيرة فسقط لفظ عم وكان

مشغولاً به في بيت أم سلمة

واضعا طرفيه على عاتقه

\* حدثنا اسمعيل بن أبي

أويس قال حدثني مالك

عن أبي النضر مولى عمر بن

عبد الله أن أبا مرة مولى أم

هانئ بنت أبي طالب أخيره

أه سمع أم هانئ بنت أبي

طالب تقول ذهبت إلى

رسول الله صلى الله عليه

وسلم عام الفتح فوجدته

يقبض على فاطمة ابنته تسره

قالت فسلمت عليه فقال

من هذه فقلت أنا أم هانئ

بنت أبي طالب فقال مرحبا

بأم هانئ فلما فرغ من غسله

قام فصلى ثماني ركعات

ملتخفا في ثوب واحد فلما

انصرف قلت يا رسول الله

زعم ابن أبي قاتل رجلا

قد أجرة فلان بن هيرة

فقال رسول الله صلى الله

عليه وسلم قد أجرة ناس

أجرة بأم هانئ قالت أم

هانئ وذو النضبي \* حدثنا

عبد الله بن يوسف قال أخبرنا

مالك عن ابن شهاب عن سعيد

ابن المسيب عن أبي هريرة

٢٥٨ هـ

تحفة

١٢٢٢١

أن سائل لرسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في النوب وأحد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أولئك منكم نوبان \* (باب) \* إذا صلى في النوب الواحد فاجعل على عاتقه \* حدثنا أبو عاصم عن مالك عن أبي الزناد عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يصلي أحدكم في النوب الواحد ليس على عاتقه شيء \* حدثنا أبو نعيم قال حدثنا شيبان عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة قال سمعته أو كنت سألته قال سمعت أبا هريرة يقول أشهد أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من صلى في نوب فليصالح بين طرفيه \* (باب) \* إذا كان النوب ضيقاً \* حدثنا يحيى بن صالح قال حدثنا علي بن سليمان عن سعيد بن الحرث قال سألنا جابر بن عبد الله عن الصلاة في النوب الواحد

فيه فلان قريب هبة فتغير لفظ قريب بالظن وكل من الحرث من هشام وزهير بن أبي أمية وعبد الله بن أبي ربيعة فصحه بأنه ابن عم هبة وقرى به ليكون الجميع من بني مخزوم وسألت الكلام على ما يتعلق بامان المراء في آخر كتاب الجهادان شاء الله تعالى (قوله أن سائل لرسول الله صلى الله عليه وسلم) لم أقف على اسمه لكن ذكرته في الأئمة السرخسي الحنفي في كتابه المبسوطان السائل ثوبان (قوله أولئك منكم) قال الخطابي لفظه استخبار ومعناه الاختيار عما هم عليه من قلة النياب ووقع في ضمنه الفتنوى من طريق النجوى كأنه يقول إذا علم أن ستر لعورة فرض والصلاة لازمة وليس لكل أحد منكم ثوبان فكيف لم تعلموا أن الصلاة في النوب الواحد جائزة أي مع مراعاة ستر العورة به وقال البخاري ومعناه كانت الصلاة تسكر وحق في النوب الواحد كرهت لمن لا يجيد الاثوب أو أحدا انتهى وهذه الملائمة في مقام المنع للفرق بين القادر وغيره والسؤال إنما كان عن الجواز وعدمه لا عن الكراهة \* (قائه) \* روى ابن حبان هذا الحديث من طريق الأوزاعي عن ابن شهاب لكن قال في الجواب لستوشبه به ثم لصل فيه فصعل أن يكون واحد بين واحدنا واحد افرقه الروا وهو الاظهر وكان المصنف أشار إلى هذا الذكر التوضيح في الترجمة والله أعلم (قوله) \* إذا صلى في النوب الواحد فاجعل على عاتقه \* أي بعضه في رواية عاتقه بالافراد والعائق هو ما بين المنكبين إلى أصل العنق وهو مذ كروحي نائيه (قوله لا يصلي) قال ابن الأثير كذا هو في الصحيحين بإثبات الأما ووجهه أن لا نافعة وهو خير بمعنى انتهى (قلت) ورواد الدارقطني في غرائب مالك من طريق الشافعي عن مالك باللفظ لا يصل بغير ما ومن طريق عبد الوهاب بن عطاء عن مالك باللفظ لا يصلين يزيدون التاكيد ورواه الأما على من طريق الثوري عن أبي الزناد باللفظ نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله ليس على عاتقه شيء) زاد مسلم من طريق ابن عيينة عن أبي الزناد سمعته شئ والمراد أنه لا يتزق وسطه ويستدق في النوب في حق به بل توضيحها على عاتقه ليحصل الستر لمن أعالي البدن وإن كان ليس بعورة ولكن ذلك أمكن في ستر العورة (قوله حدثنا شيبان) هو ابن عبد الرحمن (قوله سمعته) أي قال يحيى سمعت عكرمة ثم تردد هل سمعه أبدأ أو جواب سؤال منده اظاها هذه الرواية وأخرجه الاسماعيلي عن مكى بن عبدان عن جندان السلي عن أبي نعيم باللفظ سمعته أو كتب به إلى فحصل التردد بين السماع والكتابة قال الاسماعيلي ولا أعلم أحدًا ذكره سماع يحيى من عكرمة يعني بالجزم قال وقدره سناه من طريق حسين بن محمد عن شيبان بانه تردد في السماع أو الكتابة أيضا (قلت) قد روى الحرث بن أبي أسامة في مسنده عن يزيد بن هرون عن شيبان بخبر رواية البخاري قال سمعته أو كنت سألته فسمعت أخرجه أبو نعيم في المسخر (قوله أشهد) ذكره تاج الدين الحنفية واستحضره (قوله من صلى في نوب) زاد الكشمي وأحد دلالة على الترجمة من جهة أن الخاتمة بين الطرفين لا تيسر إلا بجعل شيء من النوب على العائق كذا قال الكرماني وأولى من ذلك أن في بعض طرق هذا الحديث الصريح بالمراد فاشار إليه المصنف كما أنه فقد بدأ جدم من طريق معمر بن يحيى فيه فليخالف بين طرفيه على عاتقه وكذلك للاسماعيلي وأبي نعيم من طريق حسين بن شيبان وقد جمل الجمهور هذا الأمر على الاستحباب والنهي في الذي قبله على التزبه وعن أحمد لا تصح صلاة من قدر على ذلك فتركه جملته من الشرائط

وعنه تصح ويأتي جملة واجامستقلا وقال الكرمانى ظاهر انتهى يقتضى التصريح لكن الاجماع  
متفق على جواز تركه كذا قال وغفل عما ذكره بعد قليل عن النوى من حكاية ما نقلناه عن أحد  
وقد نقل ابن المنذر عن محمد بن علي عدم الجواز وكلام الترمذي يدل على ثبوت الخلاف أيضا  
وقد تقدم ذلك قبل باب وعقد الطحاوى له بابا في شرح المعنى ونقل المنع عن ابن عمر عن طاوس  
والخبي وقوله غيره عن ابن وهب وابن جريح الطحاوى بين أحاديث الباب بان الاصل ان  
يصلى مشغلا فان ضاق اتزروا قل الشيخ تقي الدين السبكي وجوب ذلك عن نص الشافعى واختاره  
لكن المعروف في كتب الشافعية خلافا واستدل الخطائى على عدم الوجوب بانته صلى الله عليه  
وسلم صلى في ثوب كان أحد طرفيه على بعض نسائه وهى نائمة قال ومعلوم ان الطرف الذى هو  
لايه من الثوب غير متمسك لأن يترزبه ويفضل منه ما كان لعاقته وفيما قاله فلان لا ينجى  
والظاهر من تصرف المصنف التخصيص بين ما إذا كان الثوب واسعا فيجب وبين ما إذا كان ضيقا  
فلا يجب ووضع شئ منه على العائق وهو اختيار ابن المنذر وبذلك تظهر مناسبة تعقيب باب إذا  
كان الثوب ضيقا **(قوله)** في بعض أسفاره عنه مسلم في روايته من طريق عباد بن الوليد بن عباد  
عن جابر غزوة طواف وهو يضم الموحدة تحت كف الراو وهى من أوائل مغازيه صلى الله عليه وسلم  
**(قوله)** بعض أمرى أى حاجتى وفي رواية مسلم أنه صلى الله عليه وسلم كان أرسله هو وجابر بن  
صخر لنبذة المني في المنزل **(قوله)** ما السرى أى ما سب سر الأى سر لى في الليل **(قوله)** ما هذا  
الاشغال كانه استغفاهم انكار قال الخطائى الاشغال الذى أنكره هو ان يدبر الثوب على يده  
كله لا يخرج منه يده قلت كانه أخذ من تفسير الصما على أحد الاوجه لكن بين مسلم في  
روايته ان الانكار كان بسبب ان الثوب كان ضيقا وأنه خالف بين طرفيه وواقص أى اخفى عليه  
كانه عند مخالفة بين طرفي الثوب بصر سائر اخفى ليسترفاءه صلى الله عليه وسلم بان حمل  
ذلك ما إذا كان الثوب واسعا فاما إذا كان ضيقا فانه يجزئه ان يترزبه لان القصد الاصلى ستر  
العورة وهو يحصل بالاتزان ولا يحتاج الى التواقص المغاير للاعتدال المأمورة **(قوله)** كان  
ثوب كذا لا يذرك ركة بما رفع على ان كان تامة ولغيرهما بالنصب أى كان المشغل به ثوبا زاد  
الاسماعيلى ضيقا **(قوله)** حدثنا يحيى هو ابن سعيد القطان وسفيان هو الثوري وأبو حازم هو ابن  
ديناور وسهل هو ابن سعد **(قوله)** كان رجال التنكريفه للتوسيع وهو يقتضى ان بعضهم كان  
يجعل ذلك وهو كذلك ووقع في رواية أبي داود رأيت الرجال واللام فيه الجنس فهو في حكم  
التكرار **(قوله)** عاقدي أزرهم على أعناقهم في رواية أبي داود من طريق وكيع عن الثوري عاقدي  
أزرهم في أعناقهم من ضيق الزرو ويؤخذ منه ان الثوب اذا أمكن الالتفاف به كان أولى من  
الانتراز لانه أباح في التستر **(قوله)** وقال للنساء قال الكرمانى فاعل قال هو النبي صلى الله عليه  
وسلم كذا جزم به وقد وقع في رواية الكشميرى ويقال للنساء في رواية وكيع فقال قائل  
بمعشر النساء فكان النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم يقول لهن ذلك ويطلب على الظن  
انه بلال وانما انتهى النساء عن ذلك لئلا يلعن عند رفع رؤسهن من السجود وشامن هورات  
الرجال بسبب ذلك عنهن وضمهن وعند أحدواى داود التصريح بذلك من حديث أسامة بنت  
أبي بكر ولقظة فلا ترفع رأسها حتى يرفع الرجال رؤسهم كراهية أن يرين عورات الرجال

فقال خرجت مع النبي صلى  
الله عليه وسلم في بعض  
أسفاره فحثت ليله لبعض  
أمرى فوجده يصلي  
وعلى ثوب واحد فاشتلت  
به وصليت الى جانبه فلما  
انصرف قال ما السرى يا جابر  
فاخبرته بحاجتى فلما فرغت  
قال ما هذا الاشغال الذى  
رأيت قلت كان ثوب قال  
فان كان واسعا فالتفت به  
وان كان ضيقا فارتزبه  
حدثنا سعد قال حدثنا  
يحيى عن سفيان قال حدثني  
أبو حازم عن سهل قال كان  
رجال يصلون مع النبي صلى  
الله عليه وسلم عاقدي  
أزرهم على أعناقهم كهشة  
الصبيان وقال النساء لا ترفعن  
رؤسكن حتى يستوى  
الرجال جلوسا

٣٦٢

م ه س

تحفة

٤٦٨١

١٢٦٤ (باب) \* الصلاة في الجبة  
 الشامية قال الحسن في  
 الثياب ينسجها الجوسى لم  
 يبرها باسا وقال معمر رأيت  
 الزهري يلبس من ثياب  
 البين ماصنغ بالبول وصلى  
 على في ثوب غير مقصور  
 \* حدثنا يحيى قال حدثنا  
 أبو معاوية عن الأعشى عن  
 مسلم عن مسروق عن مغيرة  
 ابن شعبه قال كنت مع النبي  
 صلى الله عليه وسلم في سفر  
 فقال يا مغيرة خذ الاداة  
 فاخذتها فاطلق رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم حتى  
 يوارى عى ففضى حاجته  
 وعليه جبة شامية فذهب  
 ليخرج يدهم فكها فضاقت  
 فأخرج يده من أسفلها  
 فصبت عليه فتوضأ وضوءه  
 للصلاة ومسح على خفيه ثم  
 صلى \* (باب) \* كراهية  
 التعزى في الصلاة \* حدثنا  
 مطربن الفضل قال حدثنا  
 روح قال حدثنا زكريان  
 اسحق قال حدثنا عمرو بن  
 دينار قال سمعت جابر بن  
 عبد الله يحدث أن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم كان  
 ينقل معهم الحجارة للكعبة  
 وعليه ازاره فقال له العباس  
 عما بان أخى لو حلت ازارك

٢٦٤

تحفة ٢٥١٩

ويؤخذ منه انه لا يجب التستر من أسفل **قوله** \* (باب) الصلاة في الجبة الشامية) هذه  
 الترجمة معقودة لجواز الصلاة في ثياب الكفار ما لم يتحقق نجاستها وانما عير بالثامة مراعاة  
 للفظ الحديث وكانت الشام اذ ذاك كره وقد تقدم في باب المسح على الخفين ان في بعض طرق  
 حديث المغيرة ان الجبة كانت صوفاً وكانت من ثياب الروم ووجه الدلالة منه أنه صلى الله عليه  
 وسلم لبسها ولم يستفصل وروى عن أبي حنيفة كراهية الصلاة فيها الا بعد الفسلسل وعن مالك ان  
 فعل يعيد في الوقت **قوله** وقال الحسن) أى البصرى وينسجها بكسر السين المهملة وضمها  
 وبنضم الجيم **قوله** المجوسى) كذا اللحموى والكشيمى يلفظ المفرد والمراد الجنس والباقي  
 المجوس بصيغة الجمع **قوله** لم يبرها) أى الحسن وهو من باب التجريد وهو مقول الراوى وهذا  
 الاثر وصلاً أو نعم من جاد في نسخة المشهورة عن معمر عن هشام عنه ولفظه لا بأس بالصلاة في  
 الثوب الذى ينسجه الجوسى قيل ان يغسل ولا ينعى في كتاب الصلاة عن الربيع عن الحسن  
 لا بأس بالصلاة في ثياب اليهودى والنصرانى وذكر ذلك ابن سيرين رواه ابن أبى شيبه **قوله** وقال  
 معمر) وصله عبد الرزاق في مصنفه عنه **قوله** بالبول ان كان للجنس فيخول على الله كان يفعله  
 قيل لبسه وان كان للعهود فالمراد بول ما يؤكل لحمه لانه كان يقول بظهارته **قوله** وصلى على في  
 ثوب غير مقصور) أى ثابم والمراد انه كان جديداً يغسل روى ابن سعد من طريق عطاء بن محمد  
 قال رأيت علياً صلى الله عليه وسلم يلبس ثياباً من الكتان **قوله** حدثنا يحيى) هو ابن موسى الجنى  
 قال أبو يعلى الجاني روى البخارى في باب الجبة الشامية وفي الجنازى في تفسيره والدخان عن يحيى  
 غير منسوب عن أبي معاوية ينسب ابن السككن الذى في الجنازى يحيى بن موسى قال ولم أجد  
 الاثر بن منسوب بن لحد (قلت) فينبغى حل ما أهمل على ما بين وقد جزم أبو نعيم بان الذى في  
 الجنازى هو يحيى بن جعفر السيكندى وذكر الكرماني انه رأى في بعض النسخ هنا مثله (قلت)  
 والاثر لربح لأن ما على بن شبيب يوافق ابن السككن عن الفربرى على ذلك في الجنازى وهذا أيضاً  
 ورأيت بخط بعض المتأخرين يحيى هو ابن بكرى وأبو معاوية هو شبان الخوى وليس كما قال  
 فليس ليحيى بن بكرى عن شبان رواية وبهذه أن ردد الكرماني يحيى بن ابن موسى أو ابن جعفر أو  
 ابن معين قال وأبو معاوية يحتفل ان يكون شبان الخوى وهو عجيب فان كلامه الثلاثة لم يسمع  
 من شبان المذكور وجرم أو مسعود وكذا الخلف في الاطراف وتبعهما البرى بان الذى في  
 الجنازى هو يحيى بن يحيى وما قد علمناه من ابن السككن برده عليهم وهو المحدث لاسما وقد افقه ما بن  
 شبيب هو ولم يحتفلوا فى ان أبا معاوية هنا هو الضرير **قوله** (ومسلم) هو أبو الغضى وقد تقدم  
 الكلام على فوائده حديث المغيرة في باب المسح على الخفين **قوله** \* (باب) كراهية  
 التعزى في الصلاة) زاد الكشيمى والجوسى وغيرها **قوله** حدثنا روح) هو ابن عبادة **قوله** ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينقل معهم) أى مع قريش لما بنوا الكعبة وكان ذلك قيل  
 البعثة فروا به جارية لك من مراسل الصحابة قائمان يكون مع ذلك من رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم بعد ذلك أو من بعض من حضر ذلك من الصحابة والذى يظهر انه العباس وقد حدث به عن  
 العباس أيضاً انه عبد الله وسأقه أتم أخرجه الطبرانى وفيه بقاء فاخذ ازاره وقال نهيت  
 ان أمتى عن رباؤى سألني ذكره في كتاب الحج مع بقية فوائده في باب بيان الكعبة ان شاء الله تعالى

(قوله بخلت) أي الأزارول الكشمي بخلته وهو جابل ومخدوف ان كانت شرطية وتقدره  
 لكان أسهل عليك وان كانت التخي فلا حذف (قوله قال بخله) يحتمل ان يكون مقول جابراً أو  
 مقول من حديثه به (قوله فارزى) يضم الراء بعد هاء من مكسورة ويجوز كسر الراء بعد هاء  
 ثم هاء مفتوحة في رواية الاسماعيل فلم يتعز بعد ذلك ومطابقة الحديث للترجمة من هذه الجمل  
 الأخيرة لانها تناول ما بعد التوبة في ذلك الاستدلال وفيه أنه صلى الله عليه وسلم كان مصوناً  
 عما يستحق قبل البعثة وبعد هاء وفيه النهي عن التعري بحضرة الناس وسبأ ما يتعلق بالخلوة  
 بعد قليل وقد ذكر ابن اسحق في السيرة أنه صلى الله عليه وسلم تعزى وهو صغير عند حلابة فلكمه  
 لا فلم يصديت عرى وهذا ان ثبت حل على نفي التعزى بغير ضرورة عادية والذي في حديث  
 الباب على الضرورة العادية التي فيها على الإطلاق أو بتقدير الضرورة الشرعية كخالة النوم مع  
 الأهل أحياناً (قوله يا) الصلاة في القمص والسراويل) قال ابن نسيه  
 السراويل فارسي معرب ذكره يوثق ولم يعرف أو حاتم السجستاني التذ كبره الأشهر عدم  
 صرفه (قوله والتبائن) يضم المثناة وتشديد الموحدة وهو على هيئة السراويل إلا أنه ليس له  
 رجلان وقد يتخذ من جلد (قوله والقباء) بالنصب والمقبل هو فارسي معرب وقيل عربي  
 مشتق من قبوت الشيء إذا ضمت أصابعك عليه سمي بذلك لانضام أطرافه وروى عن كعب  
 ان أول من لبسه سلمان بن داود عليها السلام (قوله عن محمد) هو ابن سيرين (قوله قام رجل)  
 فقدم أنه لم يسم وتقدم الكلام على المرفوع منه (قوله ثم سأله رجل عن) أي عن ذلك لم يسم  
 أيضاً يحتمل أن يكون ابن مسعود لأنه اختلف هو وأبي بن كعب في ذلك فقال أبي الصلاة في  
 الثوب الواحد يعني لا تكرهه وقال ابن مسعود إنما كان ذلك في الثياب فله فقام عمر على المنبر  
 فقال القول ما قال أبي ولم يال ابن مسعود أي لم يقصر أخرجه عبد الرزاق (قوله جمع رجل)  
 هو بقية قول عمر وأورده بصيغة الخبر وماده الأمر قال ابن بطال يعني ليجمع وليصل وقال ابن  
 المنبر الصحيح أنه كلام في معنى الشرط كأنه قال ان جمع رجل عليه ثيابه حسن ثم فصل الجمع  
 بصور على معنى البدلية وقال ابن مالك تضعن هذا الحديث فائدتين أحدهما ورود الفعل  
 الماضي بمعنى الأمر وهو قوله صلى والمعنى ليصل ومثله قولهم اتق الله عبد والمعنى ليتق ثانيهما  
 حذف حرف العطف فان الأصل صلى رجل في أزارورده أو في أزار وقصص ومثله قوله صلى الله  
 عليه وسلم تصدق امرؤ من دينار من درهم من صاع ثمرة انتهى فحصل في كل من المستثنين  
 وتبين (قوله قال وأحسبه) قائل ذلك أوهريه وهو الضمير في أحسبه راجع الى عمر وإنما لم  
 يحصل الجزم بذلك لكان ان عمر أهل ذلك لان التبائن لا يستر العورة كلها بناء على أن الفخذ من  
 العورة فالستر به حاصل مع القباء ومع القمص وأما مع الرداء فقد لا يحصل ورأى أوهريه أن  
 انحصار القصة بقتضه كرهه الصورة وان الستر قد يحصل بها اذا كان الرداء بائناً ومجموع  
 ما ذكره من الملابس ستة ثلاث للوسط وثلاثة لغيره فقدم ملابس الوسط لانها محمل ستر العورة  
 وقدم أسترها أو أكثرها استعمالاً لهم وضم الى كل واحد واحد انخرج من ذلك تسع صور من  
 ضرب ثلاثة في ثلاثة ولم يقصد الحصر في ذلك بل يلحق بذلك ما يقوم مقامه وفي هذا الحديث  
 دليل على وجوب الصلابة في الثياب لما فيه من أن الاقتصار على الثوب الواحد كان نقصاً للحال

فعلت على منكسك دون  
 الحجارة قال بخله فجعله على  
 منكبه فحفظ مغشياً عليه  
 فارزى بعد ذلك عن أبيه  
 الله عليه وسلم \* (باب  
 الصلاة في القمص  
 والسراويل والتبائن والقباء)  
 \* حدثنا سليمان بن حرب  
 قال حدثنا جاد بن زيد عن  
 أبيه عن محمد عن أبي هريرة  
 قال قام رجل الى النبي صلى  
 الله عليه وسلم فسأله عن  
 الصلاة في الثوب الواحد  
 فقال أولكم بمحمد بن  
 ثم سأله رجل عمر فقال اذا  
 وسع الله فأوسعوا جمع  
 رجل عليه ثيابه صلى رجل  
 في أزارورده في أزار وقصص  
 في أزار وقباء في سراويل  
 ورداء في سراويل وقصص  
 في سراويل وقباء في تبائن  
 وقباء في تبائن وقصص قال  
 وأحسبه قال في تبائن ورداء

٢٦٥

حفظه

١٤٤١٧

٢٦٦  
٦٩٢٥  
٨٤٢٢

\* حدثنا عاصم بن علي  
قال حدثنا ابن أبي ذئب  
عن الزهري عن سالم عن  
ابن عمر قال سأل رجل  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فقال ما لبس المحرم  
فقال لا يلبس القميص  
ولا السر اويل ولا الترس  
ولا ثوباً به زعفران ولا  
ورس من لم يجد التعلين  
فلبس الخفين وليقطعهما  
حتى يكونا أسفل من  
الكعبين \* وعن نافع عن  
ابن عمر عن النبي صلى الله  
عليه وسلم مثله \* (باب  
ما يترنن العورة) \* حدثنا  
قتيبة بن سعيد قال حدثنا  
ابن عن ابن شهاب عن  
عبد الله بن عبد الله بن  
عتبة عن أبي سعيد الخدري  
أنه قال نهى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم عن اشتغال  
الصماء وأن يجتبي الرجل  
في ثوب واحد ليس على  
فرجه منه شيء \* حدثنا  
قيس بن عتبة

٢٦٨

م

تحفة

٩٢٦٦١

وفيه ان الصلاة في الثوبين أفضل من الثوب الواحد صرح القاضي عياض بنى الخلاف في  
ذلك لكن عبارة ابن المنذر قد تفهم اثباته لانه لما حكى عن الامة جواز الصلاة في الثوب الواحد  
قال وقد استعجب بعضهم الصلاة في ثوبين وعن أشهب فحين اقتصر على الصلاة في السر اويل مع  
القدرة بعيد في الوقت الا ان كان صفيقاً وعن بعض الحنفية بكره \* (قائمة) \* روى ابن جبان  
حديث الباب من طريق اسمعيل بن عيسى عن أيوب فادرج الموقوف في المرفوع ولم يذكر عمر  
ورواية جاد بن زيد هذه المفصلة أصح وقد وافقه على ذلك جاد بن سلمة فرواه عن أيوب وهشام  
وحبيب وعاصم كلهم عن ابن سيرين أخرجه ابن جبان أيضاً وأخرج مسلم حديث ابن عيسى  
فاقتصر على المتفق على رفعه وحذف الباقي وذلك من حسن نصرته والله أعلم (قوله حدثنا عاصم  
ابن علي) هو الواسطي (قوله سألت رجلاً) تقدم في آخر كتاب القلم أنه لم يسم وأخرنا الكلام عليه الى  
موضعه في الحج وموضع الحاجة منه عتات الصلاة تجوز بدون القميص والسر اويل وغيرهما  
من الخط لأمر الحرم باجتناب ذلك وهو ما مورباً بالصلاة (قوله حتى يكونا) في زوايا الجوى  
والمستحي حتى يكون بالافراد أي كل واحد منهما (قوله وعن نافع) معطوف على قوله عن الزهري  
وذلك بين في الرواية الماضية في آخر كتاب القلم فانه أخرجه هناك عن آدم عن ابن أبي ذئب تقدم  
طريق نافع وعطف عليها طريق الزهري عكس ما هنا وزعم الكرماني ان قوله وعن نافع تعليق  
من البخاري وقد قدّمنا ان التجوزات العقلية لا يليق استعمالها في الامور النقلة والله الموفق  
(قوله باب ما يترنن العورة) أي خارج الصلاة والظاهر من تصرف المصنف انه  
يرى أن الواجب ستر السوء أي فقط وأما في الصلاة فانه ما تقدم من التفصيل وأول أحداث  
الباب يشهد له فانه قيد النهي بما اذا لم يكن على الفرج شيء أي بستره ومقتضاه ان الفرج اذا  
كان مستوراً فلا نهى (قوله عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة) أي ابن مسعود (عن أبي سعيد)  
هكذا رواه اللبث عن ابن شهاب ووافقه ابن جريح كما أخرجه المصنف في اللباس ورواه في اللباس  
أيضاً من طريق أخرى عن اللبث أيضاً عن يونس عن ابن شهاب عن عاصم بن سعيد عن أبي سعيد  
وسياقه أم وفيه النهي عن الملازمة والمباذلة أيضاً وفيه تفسير جميع ذلك ورواه الاستاذان  
من طريق سفيان عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد عن أبي سعيد بن خوراءة يونس لكن بدون  
التفسير والطريق الثلاثة صحيحة وابن شهاب سمع حديث أبي سعيد من ثلاثة من أصحابه فحدث  
به عن كل منهم بقره (قوله عن اشتغال الصماء) هو بالصاد المهملة والماء قال أهل اللغة هو أن  
يخل جسد بالنوب لا يرفع منه جاساً ولا يقي ما يخرج منه بدنه قال ابن قتيبة سمعت صماء لانه يسد  
المفاذ كماها فتصير كالعزرة الصماء التي ليس فيها خرق وقال الفقهاء هو أن يلبس بالثوب ثم  
يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على منكبيه فيصير فرجه بادياً قال النووي فعلى تفسير أهل اللغة  
يكون منكروها للتأليف له حاجة فتعسر عليه أخرج يده فيلقه الضرر وعلى تفسير  
الفتهاء يحرم لأجل انكشاف العورة (قلت) ظاهر سياق المصنف من روايته يونس في اللباس  
ان التفسير المذكور فيها مرفوع وهو موافق لما قال الفقهاء واقتضاه ان الصماء أن يجعل ثوبه على  
أحدها قميصاً فيبدو أحدثه وعلى تقدير أن يكون موقوفاً فهو حجة على الصحيح لانه تفسير عن  
الراوى لا يخالف ظاهر الخبر (قوله وأن يجتبي) الاحتباء أن يقعد على ألبتية ويصب ساقيه



قال حدثنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال نهى

٤٠٣

النبي صلى الله عليه وسلم

ويلف عليه ثوباً يقال له الحبوقة كانت من شان العرب وفسرها في رواية يونس المذكورة  
بذلك (قوله حدثنا سفيان) هو الثوري (قوله عن يعقوب) بفتح الموحدة ويجوز كسرهما على  
أرادة الهيئة واللباس بكسر أوله وكذا التباد أوله نون ثم موحدة خفيفة وآخره معجمة وسبأ في  
تفسيرهما في كتاب السورع أن شاء الله تعالى والمطابق في الاحتباء هنا محمول على المفسد في  
الحديث الذي قبله (قوله حدثنا إسحق) كذلك أكثر غير منسوب وردده الحفاظ بين ابن منصور  
وبن ابن راهويه ووقع في نسختي من طريق أبي ذر إسحق بن إبراهيم فتعين أنه ابن راهويه إذ لم  
يرو البخاري عن إسحق بن أبي إسرائيل وأما ابن راهيم شيأ ولا عن الصواف وهو ذرهم في  
الطبقة (قوله حدثنا يعقوب بن إبراهيم) أي ابن سعد ورواه هذا الأسناد سوى صحابه وشيخ  
المصنف يرويه عن أربعة (قوله أن لا يجمع) كذلك أكثر ولا يكسبه في الألباح بإداة الاستفاح  
قبل حرف النهي وقد تقدمت الإشارة إلى هذا الحديث في باب وجوب الصلاة في الثياب وسبأ في  
الكلام على بقية ما احتج في كتاب الحج أن شاء الله تعالى (قوله بالصلاة) الصلاة بغير  
رداء تقدم الكلام على حديث جابر في باب عقد الأزار على القفا وقوله هنا (ملتصفاه) كذا  
للاكثر بالنسب على الحال والسرقة والجموح ملتصق بالرفع على الحذف وفي نسختي عنهما  
بالجر على الجاورة وقوله في آخره يصلي كذا في رواية الكشمي يصلي هكذا وقوله الجهال  
منكم لفظ المشمل مفرد لكنه اسم جنس فذلك طابق لفظ الجهال وهو جمع أو أكتسى  
الجمع من الإضافة (قوله ما) ما يذ كر في الفخذ أي في حكم الفخذ والكشمي  
من الفخذ (قوله قال أبو عبد الله) هو المصنف وسقط من رواية الأكثر (قوله ويروي عن ابن  
عباس) ورواه الترمذي وفي أسناده أبو يحيى القتات يثق ومثناه في وهو ضعيف مشهور بكنية  
واختلف في اسمه في ستة أقوال أو سبعة أشهر هادي سار (قوله وجره) بفتح الجيم وسكون الراء  
وفتح الهاء وحده شمول عند مالك في الموطأ والترمذي وحسنه وابن حبان وصححه وضعفه  
المصنف في التاريخ لا يضطرب في أسناده وقد ذكرت كثيراً من طرق في تعليق التعليق (قوله  
ومحمد بن يحيى) هو محمد بن عبد الله بن يحيى نسب إلى جدّه له ولأبيه عبد الله حجة وزينب بنت  
يحيى أم المؤمنين هي عمته وكان محمد صغيراً في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وقد حفظ عنه وذلك  
بين في حديثه هذا فقد وصله أحد المصنفين في التاريخ والحاكم في المستدرک كلهم من طريق  
إسماعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبي كثير مولى محمد بن يحيى عن قال من النبي صلى  
الله عليه وسلم وأنا معه على معرو ونخدا مكيه وقتان فقال بالمعمر غط عليك فخذ بك فان  
الفخذ من عور ذرجه الرجال الصحيح غير أبي كثير فقد روي عنه جماعة لكن لم أحذفه تصريحا  
بتعديل ومعمر المشار إليه هو معمر بن عبد الله بن فضالة القرشي العدوي وقد أخرج ابن قانع  
هذا الحديث من طريقه أيضاً ووقع في حديث محمد بن يحيى مسلسل بالمحدثين من ابتدائه إلى  
انتهائه وقد ألمت به في الأربعين المتباعدة (قوله وقال أنس حشر) بمجملة مفتوحة أي  
كشف وقد وصل المصنف حديث أنس في الباب كما سبأ في قريباً (قوله وحديث أنس) أي  
أصح أسناداً كما به يقول حديث جرهد وقلنا بفتحته فهو مروي جرحاً بالنسبة إلى حديث أنس

\*(باب ما يذ كر في الفخذ) ويروي عن ابن عباس وجرهد ومحمد بن يحيى عن النبي صلى الله عليه وسلم الفخذ عورة وقال

أنس حشر النبي صلى الله عليه وسلم عن فخذيه حديث أنس أسند

٢٠٧/٢

عن يعقوب عن اللباس

والبناؤ أن يشقل الصماء

وأن يحسني الرجل في ثوب

واحد حدثنا إسحق قال

حدثنا يعقوب بن إبراهيم

قال حدثنا ابن أخي ابن

شهاب عن عمه قال أخبرني

حميد بن عبد الرحمن بن

عوف أن أبا هريرة قال

يعني أبو بكر في تلك الحجة

في مؤذنين يوم النحر فؤذن

بني أن لا يجمع بعد العام

مشرك ولا يطوف بالبيت

عريان قال حميد بن عبد

الرحمن ثم أورد في رسول الله

صلى الله عليه وسلم علياً

قاهره أن يؤذن براءه قال

أبو هريرة فاذن معناه في

أهل من يوم النحر لا يجمع

بعد العام مشرك ولا يطوف

بالبيت عريان (باب

الصلاة بغير رداء) حدثنا

عبد العزيز بن عبد الله

قال حدثنا ابن أبي الموالى

عن محمد بن المنكدر قال

دخلت على جابر بن عبد الله

وهو يصلي في ثوب ملتصفاه

وردأوه موضوع فلما انصرف

قلنا يا أبا عبد الله تصلي

وردأوه موضوع قال نعم

أحببت أن يراى الجهال

منكم رأيت النبي صلى

الله عليه وسلم يصلي كذا

حدثنا

حدثنا

حدثنا

حدثنا

حدثنا

حدثنا

وحدث جرداً حوط حتى  
يخرج من اختلافهم وقال  
أوموسى غطى النبي صلى  
الله عليه وسلم ركبته حين  
دخل عثمان وقال يزيد بن  
ثابت أنزل الله على رسوله  
صلى الله عليه وسلم وغذاه  
على نخذي فقلت على  
حتى خفت أن ترض نخذي  
حدثنا يعقوب بن ابراهيم  
قال حدثنا اسمعيل بن علية  
قال حدثنا عبد العزيز بن  
صهيب عن أنس أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم غزا  
خبر فصلينا عنده صلاة  
الغداة بغلس فركبني  
الله صلى الله عليه وسلم  
وركب أبو طلحة وأمارديف  
أبي طلحة فأجرى بي الله  
صلى الله عليه وسلم في فاق  
خبر رواه ركبتي نفس نخذي  
في الله صلى الله عليه وسلم  
ثم حسر الأزارع نخذه  
حتى أني أنظر إلى بياض  
نخذي في الله صلى الله عليه وسلم

(قوله وحدث جرداً) أي ومعه أحوط أي الدين وهو يحتمل أن يراد بالاحتياط الوجوب  
أو الورع وهو أظهر لقوله حتى يخرج من اختلافهم ويخرج حتى رواه في نسخة مصبوطة بفتح النون  
وضم الراء وفي غيرها بضم الباء وفتح الراء (قوله وقال أوموسى) أي الأشعري والمذكور ههنا من  
حديثه طرف من قصة أوردتها المصنف في المناقب من رواية عاصم الاحول عن أبي عثمان  
الهندي عنه فذكر الحديث وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قاعداً في مكان فيه ماء قد  
انكشف عن ركبته أو ركبته فلما دخل عثمان غطاها وهو يعرف بهذا الدرع الذي الشارح  
حيث زعم أن هذه الرواية المعلقة عن أبي موسى وهم والله دخل حديث في حديث وأشار إلى  
ما رواه مسلم من حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مضطجعا في بيتي كاشفاً  
عن فخذه وأساقبه الحديث وفيه فلما استأذن عثمان جالس وهو عند أحد بلطف كاشفاً عن فخذه  
من غير تردد له من حديث حفصة مثله وأخرجه الطحاوي والبيهقي من طريق ابن جرير قال  
أخبرني أبو خالد عن عبد الله بن مسعود المدني حدثني حفصة بنت عمر قالت كان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم عندي يوماً وقد وضع ثوبه بين فخذه فدخل أبو بكر الحديث وقد بان بما قد منته  
أنه لم يدخل على البخاري حديث في حديث بل هما قصتان متمايزتان في أحدهما كشف  
الركبة وفي الأخرى كشف القميص والاولى من رواية أبي موسى وهي المعلقة ههنا والأخرى من  
رواية عائشة ووافقتا حفصة ولم يذكرهما البخاري (قوله وقال يزيد بن ثابت) هو أيضاً طرف من  
حديث صحيح في عند المصنف في تفسير سورة النساء في نزول قوله تعالى لا يستوي القاعدون من  
المؤمنين الآية وقد اعترض الاسماعيلي استدلال المصنف بهذا على أن الفخذ ليست بعورة لانه  
ليس فيه التصريح بعدم الحائل قال ولا يظن ظان أن الأصل عدم الحائل لأننا نقول الغصو  
الذي يقع عليه الاعتماد يخبر عنه بأنه معروف الموضع بخلاف الثوب انتهى والظاهر أن المصنف  
تمسك بالأصل والله أعلم (قوله أن ترض) أي تكسر وهو بفتح أوله وضم الراء يجوز عكسه  
(قوله حدثنا يعقوب بن ابراهيم) هو الدورقي (قوله فصلينا عندها) أي خارجاتها (قوله صلاة  
الغداة) فيه جواز إطلاق ذلك على صلاة الصبح خلافاً لما ذكره (قوله وأمارديف أبي طلحة) فيه  
جواز الإرداف ومعه ما إذا كانت الدابة مطيعة (قوله فأجرى بي الله صلى الله عليه وسلم) أي  
مر كوبره (قوله وان ركبتي تمس نخذي) الله صلى الله عليه وسلم ثم حسر الأزارع نخذه حتى أني  
أنظر وفي رواية الكشمهني لا أنظر (إلى بياض نخذي) الله صلى الله عليه وسلم وهكذا وقع في  
رواية البخاري ثم حسر والصواب أنه عنده بفتح المهملة وباء على ذلك تعلية الماضي في  
أرجل الباب حيث قال وقال أنس حسر النبي صلى الله عليه وسلم وضبطه بعضهم بضم أوله  
وكسر ثابته على البناء المفعول بدل رواية مسلم فأحسر وليس ذلك عسقم إذ لا يلزم من وقوعه  
كذلك في رواية مسلم أن لا يقع عند البخاري على خلافه وبكفي في كونه عند البخاري يقتضين  
ما تقدم من التعليق وقد وافق مسلم على روايته بلطف فأحسراً جدين حبل عن ابن علية وكذا  
رواه الطبراني عن يعقوب شيخ البخاري ورواه الاسماعيلي عن القاسم بن زكريا عن يعقوب  
المذكور ولغظه فأجرى بي الله صلى الله عليه وسلم في زقاق خبير آخر الأزار قال الاسماعيلي  
هكذا وقع عندي خبراً بالبناء المحممة والرافعان كان محض ظاهرين فيه دليل على ما ترجمه وان

كانت روايته هي المحفوظة فهي دالة على أن الفخذ ليست بعورة انتهت وهذا مصرحه الى أن  
رواية البخاري بفتحين كما تقدمت أي كشف الأزارعن فخذ عند سوق مراكبه ليقصن من  
ذلك قال القطري حديث أنس ومعه انما ورد في قضايامعينة في أوقات مخصوصة يتطرق  
اليها من احتمال الخصوصية أو البقاء على أصل الإباحة ما لا يتطرق الى حديث جرد ومعه  
لأنه يضمن إعطاء حكم كلي واطهار شرع عام فكان العمل به أولى ولعل هذا هو مراد المصنف  
بقوله وحديث جرد أحوط قال النووي ذهب أكثر العلماء الى أن الفخذ عورة وعن أحمد  
ومالك في رواية العورة القبل والبر فقط وبه قال أهل الظاهر وابن جرير والاصطفي (قلت)  
في شوت ذلك عن ابن جرير نظره قد ذكر المسئلة في تهذيبه ورد على من زعم ان الفخذ ليست  
بعورة وبما احتجوا به قول أنس في هذا الحديث وان ركبتني لئس نخذي الله صلى الله عليه وسلم  
اظهاره ان المس كان بدون الحائل ومس العورة بدون حائل لا يجوز وعلى رواية مسلم ومن تابعه  
في أن الأزارع ينكشف بقصد منه صلى الله عليه وسلم يمكن الاستدلال على أن الفخذ ليست  
بعورة من جهة استمراره على ذلك لأنه وان جاز وقوعه من غير قصد لكن لو كانت عورة لم يبق على  
ذلك لمكان عصمته صلى الله عليه وسلم ولو فرض أن ذلك وقع لبان التشريع لغبر المختار لكان  
ممكن لكن فيه نظر من جهة أنه كان يعين حينئذ البيان عقمه كإتي قضية السهو في الصلاة وسبانه  
عند أبي عوانة والجوزقي من طريق عبد الوارث عن عبد العزيز ظاهر في استمرار ذلك ولفظه  
فأجرى رسول الله صلى الله عليه وسلم في زقاق خبير وان ركبتني لئس نخذي الله صلى الله عليه وسلم  
وسلم والى لا يرى باض نخذي (قوله) فلا دخل القرية قال الله أكبر خربت خبير) قيل مناسبة ذلك  
القول أنهم استقبلوا الناس بمساحبتهم ومكالتهم وهي من آلات الهدم (قوله) قال عبد العزيز  
هو الرازي عن أنس (وقال بعض أصحابنا) أي أنه لم يسمع من أنس هذه اللفظة بل سمع منه فقالوا  
محمد وسمع من بعض أصحابه عنه والخمس ووقع في رواية أبي عوانة والجوزقي المذكورة فقالوا  
محمد والخمس من غير تفصيل فدللت رواية ابن عتبة هذه على أن في رواية عبد الوارث ادراجا وكذا  
وقع لجادين زيد عن عبد العزيز وثابت كاساني في آخر صلاة الخوف وبعض أصحاب عبد العزيز  
يحتمل أن يكون محمد بن سيرين فقد أخرجه البخاري من طريقه أو أناسا الساني فقد أخرجه مسلم  
من طريقه (قوله) يعني الجيش) تفسير من عبد العزيز وعن دونه وأدرجه عبد الوارث في  
روايته أيضا وصح الجيش خبسا لأنه خمسة أقسام مقدمة وساقه وقلب وجناحان وقيل من  
تخميس الغنمة وتعبه الأهرى بان الخمس انما ثابت بالشرع وقد كان أهل الحاحلة يسمون  
الجيش خمسا تبان أن القول الأول أولى (قوله) عنوة) شفع الملهة أي قهرا (قوله) اعطى جارية  
يحتل أن يكون اذمه في أخذ الجارية على سبيل التنفيل له امان أصل الغنمة أو من خمس الجيش  
بعد أن سزا وقيل على أن تحسب منه اذا مبرا وأذن له في أخذها لتقوم عليه بعد ذلك وتحسب  
من سهمه (قوله) فاخذ) أي فذهب فاخذ (قوله) فجاء رجل) لم أقف على اسمه (قوله) خذ جارية من  
السبي غيرها) ذكر الشافعي في الامع سيرا واقدى أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه أخت كنانة  
ابن الربيع بن أبي الحقيق انتهى وكان كنانة زوج صفية فكانت صلى الله عليه وسلم طيب خاطر لما  
استرجع منه صفية بان أعطاه أخت زوجها واسترجعها النبي صلى الله عليه وسلم صفية منه محمول

فلا دخل القرية قال  
الله أكبر خربت خبير  
اذنزلنا بساحة قوم فساء  
صبح المنذر ينقأ لها نلانا  
قال وخرج القوم الى أعمالهم  
فقالوا الحمد قال عبد العزيز  
وقال بعض أصحابنا والخمس  
يعني الجيش قال فاصبنا  
عنوة فجمع السبي فجاء  
دحية فقال يا بني الله أعطى  
جارية من السبي قال اذهب  
فخذ جارية فاخذ صفية بنت  
حبي فجاء رجل الى النبي  
صلى الله عليه وسلم فقال  
يا بني الله أعطت دحية  
صفية بنت حبي سيدة  
قرينة والنضير لا تصلح الا  
لک قال ادعومها فاجابها  
فلما نظر اليها النبي صلى الله  
عليه وسلم قال خذ جارية  
من السبي غيرها قال  
فاعتقها النبي صلى الله عليه  
وسلم وترجمها

فقال له ثابت يا أباحزة  
ما أصدقها قال نفسها أعقها  
وترزجها حتى إذا كان  
بالطريق تزجتها له أم سليم  
فأهدتها له من الليل فاصبح  
النبي صلى الله عليه وسلم  
عرو ساقا لم يكن عنده  
شيء فلبس به وبسط نعلها  
فجعل الرجل يجيء بالثر  
ويجعل الرجل يجيء بالنسج  
قال وأحسبه قد ذكر أسويق

قال خاسوا حيسا فكانت  
وليمة رسول الله صلى الله  
عليه وسلم \* (باب) في كم  
تصلي المرأة من الثياب وقال  
عكرمة لو ارتجسدها في  
ثوب جاز \* حدثنا أبو  
البيان قال أخبرنا شبيب  
عن الزهري قال أخبرني  
عروة أن عائشة قالت لقد  
كان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يصلي الفجر  
فيشهد معه نساء من  
المؤمنات متلفعات في  
حروطهن ثم يرجعن إلى  
بيوتهن ما يرفهن أحد  
\* (باب) إذا صلى في ثوب  
له أعلام ونظر إلى علمها  
\* حدثنا أحمد بن حنبل قال  
حدثنا ابن أبي عمير قال  
حدثنا ابن شهاب عن عروة  
عن عائشة أن النبي صلى  
الله عليه وسلم صلى في خضرة  
لبا أعلام فنظر إلى أعلامها  
نظرة فلما انصرف قال أذهبوا

على أنه إنما أذن له في أخذ جارية من حشو السبي لافي أخذ أفضلهم بفازا استرجعها منه لئلا  
يتزجها على باقي الجيش مع أن فيهم من هو أفضل منه ووقع في رواية لمسلم أن النبي صلى الله عليه  
وسلم اشترى خضرة منه بسبعة أروس واطلاق الشراء على ذلك على سبيل المجاز وليس في قوله  
سبعة أروس ما يتناقض في قوله هنا خذ جارية أذلس هذا لالة على في الزيادة وسند ذكر بقية مباحث  
هذا الحديث في غزوة خيبر من كتاب المغازي والكلاب على قوله أعقها وترزجها في كتاب النكاح  
إن شاء الله تعالى (قوله فقال له) أي لانس وثابت هو الثباني وأوجزة كنية أنس وأم سليم والدته  
أنس (قوله فأهدتها) أي رزقها (قوله وأحسبه) أي أنسأ قد ذكر أسويق وجرم عبد الوارث  
في روايته ذكر أسويق فيه (قوله خاسوا) بهم لمتين أي خلطوا أو احسبوا شتمهم أوله خليط السمن  
والقرو الاقط قال الشاعر

القرو والسمن جمعوا الاقط \* الحبس إلا أنه لم يختلط

وقد خلط مع هذه الثلاثة غيرها كالسويق وسباق بقية فو أذلك في كتاب الوليمة إن شاء الله  
تعالى (قوله يا) بالتثنية (في كم) بخذف الميم أي كم ثوبا تصلي المرأة من الثياب  
قال ابن المنذر بعد أن حكى عن الجمهور أن الواجب على المرأة أن تصلي في درع وخمار المراد بذلك  
تغطية بدنهما وأرأسهما فلو كان الثوب واسعا فغطت رأسها وبفضلها جاز وما روي عنه من عطاءه  
قال تصلي في درع وخمار أو ازروع ابن سيرين مثله وزاد وحلقة فاني أظنه يجوز على الاستحباب  
(قوله وقال عكرمة) يعني مولى ابن عباس (قوله جاز) وفي رواية الشيباني لا تجز به بفتح الجيم  
وسكون الزاي وأثره هذا وصله عبد الرزاق واقتطع أو أخذت المرأة ثوبا فغطت به حتى لا يرى من  
شعرها شيء أخر عنها (قوله أن عائشة قالت لقد) اللام في اقتطع جواب قسم مخذوف (قوله  
متلفعات) قال الاصمعي التلفع أن تشغل بالثوب حتى يتجمل به جسدها وفي شرح الموطأ لابن  
حبيب التلفع لا يكون الا تغطية الرأس والتلفف يكون بتغطية الرأس وكشفه والمروط جمع  
مرط بكسر أوله كساء من ثرا أو صوف أو غيره وعن النضر بن سمير ما يقتضى أنه خاص بلبس  
النساء وقد اعترض على استدلال المصنف به على جواز صلاة المرأة في الثوب الواحد إن الانتفاع  
للمذكور محتمل أن يكون فوق ثياب أخرى والجواب عنه أنه تسلك بان الأصل عدم الزيادة على  
ما ذكر على أنه لم يصرح بشيء إلا أن اختياره يؤخذ في العادة من الآثار التي روي عنها في الترجمة  
(قوله ما يرفهن أحد) زاد في المواقيت من الغلس وهو عين أحد الاختلاف هل عدم المعرفة  
بين لباء الظلمة أو لمباغتهن في التغطية وسباق الكلام على بقية مباحث في المواقيت إن شاء الله  
تعالى (قوله يا) إذا صلى في ثوب له أعلام ونظر إلى علمها قال الكرماني في رواية  
ونظر إلى علمه والتأنيث في علمها باعتبار النجاسة (قوله خضرة) بفتح الخاء وكسر الميم وبالصاد  
المهمل كساء مربيع له علان والألوانية بفتح الهمزة وسكون النون وكسر الموحدة وتخفيف  
الجيم وبعد النون بيا النسبة كساء غليظ لا علم له وقال ثعلب يجوز رفع همزه وكسرها وكذا  
الموحدة يقال كبش ابتجاني إذا كان ملتفا كثيرا الصوف وكساء ابتجاني كذلك وأتكرأو  
موسى المدني على من زعم أنه منسوب إلى منبج البلد المعروف بالشام قال صاحب الصحاح إذا  
نسبت إلى منبج فبفتح الباء عقلت كساء منبجاني أخرجه منحن منظراني وفي الجهرة منبج موضع

أعجبى تكلمت به العرب ونسبوا إليه الثياب المتجانية وقال أبو حاتم السجستاني لا يقال  
 كما المتجاني وإنما يقال متجاني قال وهذا مما يحتج فيه العامة وتعبه أبو موسى كما تقدم  
 فقال الضواب أن هذه النسبة إلى موضع يقال له انبيان والله أعلم **(قوله إلى أبي جهم)** هو عبيد  
 ويقال عامر بن حذيفة القرشي العدوي صحابي مشهور وإنما خصه صلى الله عليه وسلم بإرسال  
 الخصلة لأنه كان أعداءه للنبي صلى الله عليه وسلم كأرواه مالك في الموطأ من طريق أخرى عن  
 عائشة قالت أهدى أبو جهم بن حذيفة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خبطة لها لم يشهد  
 فيها الصلاة فلما انصرف قال ردّي هذه الخبطة إلى أبي جهم ووقع عند الزبير بن كزار ما يخالف  
 ذلك فخرج من وجهه من أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بجمعة صين سوداوين فلبس  
 أحدهما وبعث الأخرى إلى أبي جهم ولاي داود من طريق أخرى وأخذ كردبا إلى أبي جهم فقبل  
 بإرسال الله الخبطة كانت خسران الكردى قال ابن بطال إنما طلب منه ثوبا غيرها لعله أنه  
 لم رد عليه هديته استخفافا به قال وفيه ان الوهاب إذا ردت عليه عطية من غير أن يكون هو  
 الراجع فيها فإنه أن يقبلها من غير كراهة (قلت) وهذا مبني على أنها واحدة ورواية الزبير والتي  
 بعدها تصريح بالتعدد **(قوله ألهتي)** أي شغلتني يقال لهي بالكسر إذا غفل ولهي الفتح إذا  
 لعب **(قوله أنا)** أي أقرى به وهو مأخوذ من اتفاف الشيء أي ابتدأه **(قوله عن صلاتي)**  
 أي عن كمال الحضور فيها كذا أقبل والطريق الاستبسية المعلقة تدل على أنه لم يقع له شيء من ذلك  
 وإنما خشى أن يقع لقوله فأنف وكذا في رواية مالك فكذلك قول الرواية الأولى قال ابن دقيق  
 العيد في مبادرة الرسول إلى مصالح الصلاة وثق ما عليه يحسد فيها وأما بعينه بالخبطة إلى أبي  
 جهم فلا يلزم منه أن يستعملها في الصلاة ومثله قوله في حله عطار حيث بعث بها إلى عماري لم  
 أبعث بها اليك لللبس بها يحتمل أن يكون ذلك من جنس قوله كل فاني أناجي من لاناجي ويستنبط  
 منه كراهية كل ما يشغل عن الصلاة من الأصباغ والنقوش ونحوها وفيه قبول الهدية من  
 الأصحاب والرسائل إليهم والطلب منهم واستدل به الباجي على صحة المعاظلة لعدم ذكر الصفة  
 وقال الطيبي فيه إبدان بان للصور والأشياء الظاهرة تأثيرا في القلوب الطاهرة والنفوس الزكية  
 يعني فضلا عن دونه **(قوله وقال هشام بن عروة)** أخرجه أجدوا بن أبي شيبه ومسلم وأبو داود  
 من طريقه ولم أرفق شيء من طريقهم هذا اللفظ ثم اللفظ الذي ذكرناه عن الموطأ قريب من هذا  
 اللفظ المعلق ولقنطه فأنظرت إلى عملها في الصلاة فكاد يفتني والجمع بين الروايتين مجمل  
 قوله ألهتي على قوله كادت فيكون إطلاق الأولى للمبالغة في القرب لا التحقق وقوع الألهة  
**(تيسير)** قوله فأخاف أن تفتني في رواية بكسر المثناة وتشديد النون وفي رواية الباقين  
 بأظهار النون الأولى وهو بفتح أوله من التلافي **(قوله ما)** انصلي في ثوب مصلب  
 بفتح اللام المشددة أي فيه صلبان منسوجة أو منقوشة أو تصاوير أو في ثوب ذي تصاوير بركاته  
 حذف المضاف لدلالة المعنى عليه وقال الكرماني هو عطف على ثوب لاعل مصلب والتقدير  
 أو صلي في تصاوير أو وقع عند السماء على أو تصاوير أو بروج الاحتمال الأول وعند أي نعم  
 في ثوب مصلب أو مصور **(قوله هل تفسد صلاته)** جرى المصنف على قاعده في ترك الحزم فيما  
 فيه اختلاف وهذا من المختلف فيه وهذا مبني على أن النهي هل يقتضي الفساد أم لا والجهور

بخصي هذه إلى أبي جهم  
 واستوفى بانبجائية أبي جهم  
 فانها ألهتي أنفعا من صلاتي  
 وقال هشام بن عروة عن  
 أبيه عن عائشة قال النبي  
 صلى الله عليه وسلم كنت  
 أنظر إلى عملها وأنا في الصلاة  
 فأخاف أن تفتني **(باب)**  
 ان صلي في ثوب مصلب أو  
 تصاوير هل تفسد صلاته  
 وما ينهي من ذلك **حدثنا**  
 أبو معمر عبد الله بن عمرو

٢٧٤

نظرة

١٠٥٣

ان كان لحي في نفسه واقضاه والا فلا **(قوله وما ينهى من ذلك)** أي وما ينهى عنه من ذلك وفي رواية غير ابن ذر وما ينهى عن ذلك وظاهر حديث الباب لا يوفي بجميع ما تضمنته الترجمة البعيد التامل لان السروان كان ذاتا صورا لكنه لم يلبسه ولم يكن مصلبا ولا نهي عن الصلاة فيه صريحا والجواب أما أولا فان شغل لبسه بطريق الاولى وأما ثانيا فلحاق المصلب بالمصور لا اشتراكهما في أن كلامهما قد عديم دون الله تعالى وأما ثالثا فالاعراض بالازالة مستانزلة للنهي عن الاستعمال ثم ظهر لي أن المصنف أراد بقوله مصلب الإشارة الى ما ورد في بعض طرق هذا الحديث كعادته وذلك فيما أخرجه في اللباس من طريق عمران عن عائشة قالت لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يترك في بيته شيئا فيه تصليب الا تقضيه ولا ما سمي سترأ أو ثوبا **(قوله عبد الوارث)** هو ابن سعيد الأسناد كله بصريون **(قوله قرام)** بكسر القاف وتخفيف الراء سترورق من صوف ذو أو ان **(قوله اميطي)** أي ازيل وناو معنى **(قوله لا تزال تصاور)** كذا في روايتنا وللباقين تأملات الضمير والهاء في روايتنا في قاته ضمير الشأن وعلى الاخرى يحتمل أن تعود على التوب **(قوله تعرض)** بفتح أوله وكسر الراء أي تلوح ولا ما سمي تعرض بفتح العين وتشديد الراء أصله تعرض ودل الحديث على أن الصلاة لا تقصد بذلك لا نهض الى الله عليه وسلم لم يقطعها ولم يبعدها وسأني في كآب اللباس بقية الكلام على طرق حديث عائشة في هذا التوفيق بين ما ظاهره الاختلاف منها ان شاء الله تعالى والله أعلم **(قوله باب)** من صلى في فروج بفتح الفاء وتشديد الراء المضومة وأخرجه هو البقاء القرن من خلاف وحكي أبو زكريا التبريزي عن أبي العلاء المعري جواز ضم أوله وتخفيف الراء **(قوله عن يزيد)** زاد الاصل هو ابن أبي حبيب وأوالخر هو التبري بفتح الراء بعد هانوت الاسناد كله مصريون **(قوله أهدى)** بضم أوله والذي أهداه هو أكدر كسأني في اللباس وظاهر هذا الحديث أن صلاته صلى الله عليه وسلم فيه كانت قبل تحريم لبس الحرير ويدل على ذلك حديث جابر عنده مسلم بلطف صلى في قبا عن ياج ثم نزع وقال نهاني عنه جبريل ويدل عليه أيضا مضموم قوله لا ينبغي هذا للمعتق لان المتقي وغيره في التحريم سواء ويحتمل أن اراد بالمتقي المسلم أي المتقي للكفر ويكون النهي بسبب الزعم ويكون ذلك ابتداء التحريم وإذا تقر هذا فلا حجة فيه لمن أجاز الصلاة في ثياب الحرير لكونه صلى الله عليه وسلم لم يعد تلك الصلاة لان تركها عاتدها لكونها وقعت قبل التحريم أما بعده فعند الجهر يرتجى لكن مع التحريم وعن مالك يسيد في الوقت والله أعلم **(قوله باب)** الصلاة في الثوب الاجر يشترط الى الجواز اختلاف في ذلك مع الحنفية فأنهم قالوا بكمه وقالوا لحديث الباب بانها كانت حلة من برود فيها خطوط حجر ومن أدلهم ما أخرجه أبو داود ومن حديث عبد الله بن عمرو قال مر بالني صلى الله عليه وسلم رجل وعليه ثوبان أحمر فلم عليه فلم يرد عليه وهو حديث ضيف الاسناد وان وقع في بعض نسخ الترمذي أنه قال حديث حسن لان في سنده كذا على تقدير أن يكون مما يحتج به فقد عارضه ما هو أقوى منه وهو واقعة عين فحتمل أن يكون ترك الصلاة عليه بسبب آخر وجه البيهقي على ما صيغ بعد التسليم وأما ما صيغ غله ثم نسخ فلا كراهية فيه وقال ابن التين زعم بعضهم ان لبس النبي صلى الله عليه وسلم تلك الحلة كان من أجل الفزوفية فظروا أنه كان عقب حجة الوداع ولم يكن له انذاك غزو **(قوله أخذ)**

قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا عبد العزيز بن صهيب عن أنس قال كان قرام لعائشة سترت به جانب بيتها فقال النبي صلى الله عليه وسلم أميطي عن قرامك هذا فانه لا تزال تصاور تعرض في صلاتي \* **(باب)** من صلى في فروج حر برثم نزع \* **(حديثنا عبد الله بن يوسف قال حدثنا الليث عن يزيد بن أبي الخير عن عقبة بن عامر قال أهدى الى النبي صلى الله عليه وسلم فزوج حر برثمه فصرى فيه ثم انصرف فنزعه زعما شديدا كالكارهه وقال لا ينبغي هذا للمعتق \* **(باب)** الصلاة في الثوب الاجر \* **(حديثنا محمد بن عريرة قال حدثني عمار بن أبي زائدة عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثوبه جرا من آدم ورأيت بلا أخذ****

٢٧٥  
تحفة  
٩٩٥٩

٢٧٦

تحفة

٩١٨١٦

وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ورأت الناس يتدرون ذال في الوضوء من أصاب منه شيئا سمع به ومن لم يصب منه شيئا أخذ من بلل بياضه ثم رأت بلا لا أخذتة فركها وخرج النبي صلى الله عليه وسلم ٤٠٩ في حلة جراحته راصلي إلى العترة

وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم) بفتح الواو أي الماء الذي توضع به وقد تقدم استدلال المصنف به على طهارة الماء المستعمل ويأتي باقي مباحثه في أبواب السترة إن شاء الله تعالى

**قوله ما** الصلاة في السطوح والمنبر والخشب) يشير بذلك إلى الجواز والخلاف في ذلك عن بعض التابعين وعن المالكية في المكان المرتفع لمن كان أماما **قوله** قال أبو عبد الله

هو المصنف والحسن هو البصري والجديد بفتح الجيم وسكون الميم بعد هذا دل مهملة الماء إذا جدد وهو مناسب لإثر ابن عمر إلا في أنه صلى على التلج وحكى ابن قرقول أن رواية الأصمعي وأبو ذر بفتح الميم قال الفزاز الجدد محمول الميم هو التلج نقل ابن التين عن الصحاح

الجديد بفتح الجيم واليم يسكون الميم أو ضلع مثل عسر وعسر المكان الصلب المرتفع (قلت) وليس ذلك أمر إذا هائل صوب ابن قرقول وغيره الأول لأنه المناسب للقنطرة لاشتراكهما في أن كلا منهما قد يكون تحتها مأذنة من البول وغيره والغرض من إزالة نجاسة يتخصص بما

لا في المصلي أمانع الحائل فلا **قوله** وصلى أبو هريرة على ظهر المسجد) والمسئلة على سقف وهذا الأثر وصلة ابن أبي شيبة من طريق صالح مولى التوأمة قال صليت مع أبي هريرة فوق المسجد بصلاة الإمام وصالح في ضعف لكن رواه سعيد بن منصور من وجه آخر عن أبي هريرة

فاعتقد **قوله** حدثنا علي بن عبد الله) هو ابن المديني وسفيان هو ابن عيينة وأبو حازم هو ابن دينار **قوله** ما بين الناس) وللشمسي في الناس (أعلم مني) أي بذلك **قوله** من أئمت) بفتح

الهمزة وسكون المثلثة شخير معروف والغاية بالمجتمعة والموضع معروف من عوالي المدينة **قوله** عمله فلان مولى فلانة) اختلف في اسم التجار المذكور كما ساق في الجمعة وأقر بها مارواه أبو سعد في شرف المصطفى من طريق ابن أبي عمير عن عمارة بن غزيرة عن عباس بن سهل عن أبيه قال

كان بالمدينة تجار واحد يقال له ميمون فذكر قصة المنبر وأما المرأة فلا يعرف اسمها لكنها أنصارية ونقل ابن التين عن مالك أن التجار كان مولى لسعد بن عباد فيجتمعون أن يكون في الأصل مولى امرأته ونسب إليه مجازا واسم امرأته فكسبه بنت عبد بن دليم وهي ابنة عمه أسلمت وبايعت

فجتمعت أن تكون هي المرادة لكن رواه إسحق بن راهويه في مسنده عن ابن عينة فقال مولى لبيبي ياضة وأما موقع في الدلائل لا موسى المديني فقلاع جعفر التقي فأنه قال في أسماء النساء من الصحابة علاثة بالعين المهمة وتوابعه في ساق هذا الحديث من طريق يعقوب بن

عبد الرحمن عن أبي حازم قال وفيه أرسل إلى علاثة امرأته قد سماها سهل فقد قال أبو موسى صحف فيه جعفر أو شيعته وأما موقع في الدلائل لا موسى المديني فقلاع جعفر التقي فأنه قال في أسماء النساء من الصحابة علاثة بالعين المهمة وتوابعه في ساق هذا الحديث من طريق يعقوب بن

عبد الرحمن عن أبي حازم قال وفيه أرسل إلى علاثة امرأته قد سماها سهل فقد قال أبو موسى صحف فيه جعفر أو شيعته وأما موقع في الدلائل لا موسى المديني فقلاع جعفر التقي فأنه قال في أسماء النساء من الصحابة علاثة بالعين المهمة وتوابعه في ساق هذا الحديث من طريق يعقوب بن

عبد الرحمن عن أبي حازم قال وفيه أرسل إلى علاثة امرأته قد سماها سهل فقد قال أبو موسى صحف فيه جعفر أو شيعته وأما موقع في الدلائل لا موسى المديني فقلاع جعفر التقي فأنه قال في أسماء النساء من الصحابة علاثة بالعين المهمة وتوابعه في ساق هذا الحديث من طريق يعقوب بن

عبد الرحمن عن أبي حازم قال وفيه أرسل إلى علاثة امرأته قد سماها سهل فقد قال أبو موسى صحف فيه جعفر أو شيعته وأما موقع في الدلائل لا موسى المديني فقلاع جعفر التقي فأنه قال في أسماء النساء من الصحابة علاثة بالعين المهمة وتوابعه في ساق هذا الحديث من طريق يعقوب بن

عبد الرحمن عن أبي حازم قال وفيه أرسل إلى علاثة امرأته قد سماها سهل فقد قال أبو موسى صحف فيه جعفر أو شيعته وأما موقع في الدلائل لا موسى المديني فقلاع جعفر التقي فأنه قال في أسماء النساء من الصحابة علاثة بالعين المهمة وتوابعه في ساق هذا الحديث من طريق يعقوب بن

عبد الرحمن عن أبي حازم قال وفيه أرسل إلى علاثة امرأته قد سماها سهل فقد قال أبو موسى صحف فيه جعفر أو شيعته وأما موقع في الدلائل لا موسى المديني فقلاع جعفر التقي فأنه قال في أسماء النساء من الصحابة علاثة بالعين المهمة وتوابعه في ساق هذا الحديث من طريق يعقوب بن

عبد الرحمن عن أبي حازم قال وفيه أرسل إلى علاثة امرأته قد سماها سهل فقد قال أبو موسى صحف فيه جعفر أو شيعته وأما موقع في الدلائل لا موسى المديني فقلاع جعفر التقي فأنه قال في أسماء النساء من الصحابة علاثة بالعين المهمة وتوابعه في ساق هذا الحديث من طريق يعقوب بن

عبد الرحمن عن أبي حازم قال وفيه أرسل إلى علاثة امرأته قد سماها سهل فقد قال أبو موسى صحف فيه جعفر أو شيعته وأما موقع في الدلائل لا موسى المديني فقلاع جعفر التقي فأنه قال في أسماء النساء من الصحابة علاثة بالعين المهمة وتوابعه في ساق هذا الحديث من طريق يعقوب بن

عبد الرحمن عن أبي حازم قال وفيه أرسل إلى علاثة امرأته قد سماها سهل فقد قال أبو موسى صحف فيه جعفر أو شيعته وأما موقع في الدلائل لا موسى المديني فقلاع جعفر التقي فأنه قال في أسماء النساء من الصحابة علاثة بالعين المهمة وتوابعه في ساق هذا الحديث من طريق يعقوب بن

عبد الرحمن عن أبي حازم قال وفيه أرسل إلى علاثة امرأته قد سماها سهل فقد قال أبو موسى صحف فيه جعفر أو شيعته وأما موقع في الدلائل لا موسى المديني فقلاع جعفر التقي فأنه قال في أسماء النساء من الصحابة علاثة بالعين المهمة وتوابعه في ساق هذا الحديث من طريق يعقوب بن

تغ  
٢٠١٠/١٠/٢٠

٢٧٧

٢٧٨

٢٧٩

٢٨٠

٢٨١

٢٨٢

٢٨٣

٢٨٤

٢٨٥

قال فقالت ان سعيان بن عيينة كان يستل عن هذا كثيراف لم تسع منه قال لا \* حدثنا محمد بن عبد الرحيم قال حدثنا يزيد بن هرون قال أخبرنا جند الطويل عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سقط عن فرس فجثت ساقه أو كفته وألى من نسائه شهرا جلوس في مشربة له درجتها من جذوع قافاه أعجبه يعودونه فبصلى بهم جالسوا وهم قيام فلما سلم قال اغتسلوا بالامام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا وإذا ركع فاركعوا وإذا سجد فاسجدوا وان صلى قائما فصلوا قائما وزل لتسع وعشرين فقالوا يا رسول الله انك ألت شهرا فقال ان الشهر تسع وعشرون \* (باب) إذا أصاب ثوب المصلي امرأته اذا سجد \* حدثنا محمد بن خالد قال حدثنا سليمان الشيباني عن عبد الله بن شداد عن ميمونة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وأنا حاضه وأنا حاض وربما أصابني ثوبه اذا سجد قالت وكان يصلي على الخنزة \* (باب الصلاة على الحمبر) \*

بذلك المصنف في حكايته عن شيخه على بن المديني عن أحمد بن حنبل ولا ين دقيق العبد في ذلك بحث فانه قال من أراد أن يستدل به على جواز الارتفاع عن غير قصد التعليم لم يستقم لأن اللفظ لا يشاؤه ولا نفراد الاصل بوصف معتبر يقتضي المناسبة اعتباره فلا بد منه وقوله دليل على جواز العمل السبقي الصلاة كما سيأتي في موضعه (قوله قال فقلت) أي قال علي لأحمد بن حنبل (قوله فلم تسع منه قال لا) صريح في أن أحمد بن حنبل لم يسع هذا الحديث من ابن عيينة وقد راجعت مسنده فوجدته قد أخرج فيه عن ابن عيينة هذا الاسناد من هذا الحديث قول سهل كان المنبر من أذل الغلبة فقط فبين ان المنفى في قوله فلم تسع منه قال لا جميع الحديث لابعضه والغرض منه هنا وهو صلاته صلى الله عليه وسلم على المنبر داخل في ذلك البعض فلذلك سألت عنه علما وله عنده طريق أخرى من رواية عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه وفي الحديث جواز الصلاة على الخشب وكرد ذلك الحسن وابن سيرين أخرجه ابن أبي شيبة عنه ما أخرجه أيضا عن ابن مسعود وابن عمر نحوه وعن مسروق انه كان يحصل لينة ليسجد عليها اذا ركب السفينة وعن ابن سيرين نحوه والقول بالجواز هو المتمد (قوله حدثنا محمد بن عبد الرحيم) هو الحافظ المعروف بصاعقة (قوله عن أنس) في رواية سعيد بن منصور عن هشيم عن محمد حدثنا أنس (قوله فجثت) بضم الجيم وكسر المهملة بعدها شين معجمة والحش الحديث أو أتشد منه قليلا (قوله ساقه أو كفته) شك من الراوي وفي رواية بشر بن الفضل عن جسد عند الاسماعيلي انفكت قدمه وفي رواية الزهري عن أنس في الصحيحين فحش شقه الأيمن وهي تعمل عما قبلها (قوله وألى من نسائه) أي حلف أن لا يدخل عليهن شهرا وليس المراد به الايلاء المتعارفين بين الفقهاء (قوله مشربة) فتح أوله وسكون المعجمة وبضم الراء ويموز فتحها هي الغرفة المرتفعة (قوله من جذوع) كذا لا كثيرا لتوين بغير اضافة ولا كشتم من بني جذوع النخل والغرض من هذا الحديث هنا صلاته صلى الله عليه وسلم في المشربة وهي معمولة من الخشب قاله ابن بطلال وتعقب بأنه لا يزم من كون درجتها من خشب أن تكون كلها خشبا فيحتمل أن يكون الغرض منه بان جواز الصلاة على السطح اذ هي سقف في الجملة وسألت في الكلام على بقية فوائده في أبواب الإمامة ان شاء الله تعالى (قوله ما) اذا أصاب ثوب المصلي امرأته اذا سجد أي هل تنسد صلاته أم لا والحديث دال على الصحة (قوله عن خالد) هو ابن عبد الله الواسطي وسليمان الشيباني هو ابنا جعفر مشهور بكنيته وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في الطهارة واستدل به هناك على أن عين الحائض طاهرة وهما على ان ملاقاته بين الطاهر ونجاسة لا تنسد الصلاة ولو كان متلبا بنجاسة حكمة وفيه اشارة الى أن النجاسة اذا كانت عينية قد تضر وفيه ان محاذاة المرأة لا تنسد الصلاة (قوله وكان يصلي على الخنزة) وقد تقدم ضبطها في آخر كتاب الحوض قال ابن بطلال لا خلاف بين فقهاء الامصار في جواز الصلاة عليها الاماروي عن عمر بن عبد العزيز انه كان يوق ثيابا يوضع على الخنزة فيسجد عليه وعليه كان يسجد عليه على جهة المبالغة في التواضع والخشوع فلا يكون فيه مخالفة للجماعة وقد روى ابن أبي شيبة عن عروة بن الزبير انه كان يكره الصلاة على شيء دون الارض وكذا روى عن غيره عروة ويحتمل ان يحصل على كراهة التزيه والله أعلم (قوله باب الصلاة على الحمبر) قال



نق

٢١٧/٢

وصلى جابر بن عبد الله وأبو  
سعيد في السفينة قائما قال  
الحسن تفضل قائما لم  
تشق على أصحابك تدور  
معهما ولا فقايدا \* حدثنا  
عبد الله قال أخبرنا مالك عن  
إسحق بن أبي طلحة عن أنس  
ابن مالك أن جدته مليكة

٢٨٠

م د شمس

تحفة

١٩٧

ابن بهال أن كان ما يصلى عليه كبير أقدر طول الرجل فأكثر فانه يقال له حصير ولا يقال له خرة  
وكل ذلك يصنع من سعف النخل وما أشبهه **(قوله)** وصلى جابر الخ وصله ابن أبي شبة من طريق  
عبد الله بن أبي عتبة مولى أنس قال سافرت مع أبي الدرداء وأبي سعيد الخدري وجابر بن عبد الله  
وأنا قد سهاهم قال وكان أمانا يصلى بنا في السفينة قائما ونصلي خلفه قياما ولو شئنا لأوفينا  
أى لا رسنا يقال أرسى السفينة بالنسب المهمة وأرفى بالقاء إذا وقف بها على الشط **(قوله)** وقال  
الحسن تفضل قائما لم تشق على أصحابك تدور معها أى مع السفينة (والافقاعدا) أى وإن شق  
على أصحابك فصل قاعدا وقدرنا أن أثر الحسن في نسخة قديمة من رواية النسائي عنه عن أبي  
عوانة عن عاصم الاحول قال سألت الحسن وابن سيرين وعاصم ابني الشعبي عن الصلاة  
في السفينة فكلمهم يقول إن قدر على الخروج فليخرج غير الحسن فإنه قال إن لم يؤذ أصحابه أى  
فليصل وروى ابن أبي شبة عن حصص عن عاصم عن الثلاثة المذكورين أنهم قالوا وصل  
في السفينة قائما قال الحسن لا تشق على أصحابك وفي تاريخ البخاري من طريق هشام قال  
سمعت الحسن يقول در في السفينة كالدور إذا صليت قال ابن المنبر وجه ادخال الصلاة في  
السفينة في باب الصلاة على الصغير نسما الشتر كافي أن الصلاة عليهم ماصلة على غير الأرض ثلاثا  
يتخيل تخيل أن مباشرة الأرض شرط لقوله في الحديث المشهور يعني الذي أخرجه أبو داود  
وغیره ترتب وجهك انتهى وقد تقدم أثر عمر بن عبد العزيز في ذلك وأشار البخاري إلى خلاف أبي  
حسيفة في تحوز الصلاة في السفينة قاعدة مع القدرة على القيام وفي هذا الأمر حوز ركوب  
البحر **(قوله)** عن إسحق بن أبي طلحة كذا للكشيمى والحموى والباقر إسحق بن عبد الله بن أبي  
طلحة (عن أنس بن مالك أن جدته مليكة) هي بضم الميم صغيرة مليكة والصغير في جدته يعود على  
إسحق جزم به ابن عبد البر وعبد الحق وعياض وصححه النووي وجزم ابن سعد وابن مندو وابن  
الحصار بأنها جدته أنس والدته أمه أم سليم وهو مقتضى كلام امام الحرمين في النهاية ومن تبعه  
وكلام عبد الغنى في العدة وهو ظاهر السياق ويؤيده ما روينا في فوائد العراقيين لأبي الشيخ  
من طريق القاسم بن يحيى المقدسى عن عبيد الله بن عمر عن إسحق بن أبي طلحة عن أنس قال  
أرسلني جدي إلى النبي صلى الله عليه وسلم واسمها مليكة فخافنا خضرت الصلاة الحديث وقال  
ابن سعد في الطبقات أم سليم بنت ملحان فساق نسبها إلى عدي بن النخار قال وهي القمصا م يقال  
الرمضاء ويقال اسمها سسله ويقال أشفة أى بالنون والفاء مفردة ويقال رمضاء وأسمها مليكة  
بنت مالك بن عدي فساق نسبها إلى مالك بن النخار ثم قال تزوجها أى أم سليم مالك بن النضر  
فولدت له أنس بن مالك ثم خلف عليها أبو طلحة فولدت له عبد الله وأبا عبد الله (قلت) وعبد الله هو والد  
إسحق راوى هذا الحديث عن عمه أى أمه لانه أنس بن مالك ومقتضى كلام ابن أعاد الصغير  
في جدته إلى إسحق أن يكون اسم أم سليم مليكة ومستندهم في ذلك ما رواه ابن عدي عن  
إسحق بن أبي طلحة عن أنس قال صفقت أنا وعتيق في شتا خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبى أم  
سليم خلفنا هذا أخرجه المصنف كما ساق في أبواب الصوفى والقصة واحدة طو لها مالك  
واختصرها سفيان ويحتمل تعددها فلا يخالف ما تقدم وكون مليكة جدته أنس لا يتق كونها  
جدته إسحق لما بيناه لكن الرواية التي ساذكرها عن غرائب مالك ظاهرة في أن مليكة اسم أم

سلم نفسه والله أعلم (قوله طعام) أي لأجل طعام وهو مشعر بأن بحجة كان ذلك لالصلى  
بهم ليتخذوا مكان صلاته صلى لهم كما في قصة عتيان بن مالك الأسيمة وهذا هو السرفى كونه  
بدأ في قصة عتيان بالصلاة قبل الطعام وهذا الطعام قبل الصلاة فبدأ في كل منهما بما يصل  
مادعي لأجله (قوله ثم قال قوما) استدلل به على ترك الوضوء بما سميت النار للصكونه  
صلى بعد الطعام وفيه نظر لما رواه الدارقطني في غرائب مالك عن الخوي عن عبد الله بن عون  
عن مالك ولفظه صنعت ملكة لرسول الله صلى الله عليه وسلم طعاما فاكل منه وأما معه ثم دعا  
بوضوء فتوضأ الحديث (قوله فلا صلى لكم) كذا في رواية بتاكسر اللام وفتح الباء في رواية  
الاصيلي يحذف الباء قال ابن مالك يروى بحذف الباء وثبوتها مفتوحة وسكونه وجهه ان  
اللام عند ثبوت الباء مفتوحة لأم كي والفعل بعده ما منصوب بان مضرة واللام ومعجوبها  
خير مبتدأ محذوف والتقدير قوما فاقمكم لاصلى لكم ويجوز على مذهب الاخفش  
ان تكون الفاء زائدة واللام متعلقة بقوموا وعند سكون الباء يحتمل ان تكون اللام أيضا  
لام كي وسكنت الباء تخفيفا ولا م الاخر وثبت الباء في الجزم اجراء للفعل مجرى الصحيح كقراءة  
قبل انهم يتنى ويصبر وعند حذف الباء اللام لأم الاخر وأمر المتكلم نفسه بفعل مقرون  
باللام فصيح قليل في الاستعمال ومنه قوله تعالى وتكمل خطاياكم قال ويجوز فتح اللام ثم  
ذكر توبيخه وفيه لفه ويبحث اختصاره لان الرواية لم تزد وقيل ان في رواية التكمين في فأصل  
يحذف اللام وليس هو فيما وقفت عليه من النسخ الصحيحة وحكى ابن قريول عن بعض الروايات  
فلفظ بالنون وكسر اللام والجزم واللام على هذا الام الاخر وكسرها لغة معروفة (قوله لكم)  
أي لأجلكم قال السهلي الاخر هنا يعنى الخبر وهو كقوله تعالى فلماذا الرجل مدا ويحتمل ان  
يكون أمر الهم بالانتماء لكنه أضافه الى نفسه لا ارتباط فعلهم بفعله (قوله ثم طول مالس)  
فيه ان الاقتراش يعني لسا وقد استدلل به على منه اقتراش الخبر بلعموم انتهى عن ليس  
الخبر ولا يرد على ذلك ان من حلف لا بليس حررا فانه لا يحنث بالاقتراش لان الايمان منهاها  
على العرف (قوله فنخضه) يحتمل أن يكون النضج لتلين الحصى أو لتنظيفه أو لتطهيره ولا يصح  
الجزم بالآخر بل المتبادر غيره لان الاصل الطهارة (قوله وصففت أو الواليتيم) كذا الاكثر  
والمستعمل والجوى فصففت الواليتيم بغير تنوين كيدوا لا قول أفصح ويجوز في اليتيم الرضو والتصب  
قال صاحب الصمد اليتيم هو ضربة جده حسين بن عبد الله بن ضمرة قال ابن الحذاء كذا اسماء  
عبد الملك بن حبيب يذكره غيره وأظنه معهم من حسين بن عبد الله وأمن غيره من أهل المدينة  
قال وضمرة هو ابن أبي ضمرة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم واختلف في اسم أبي ضمرة فقيل  
روح وقيل غيره ذلك انتهى وروى بعض الشراح فقال اسم اليتيم ضمرة وقيل روح فكأنه اقتبل  
ذهبه من الخلاف في اسم أبيه اليه وسما في في باب المرأة وحدها تكون صفات كرم قال ان  
اسمه سليمان ويان وهو مفي ذلك ان شاء الله تعالى وجزم البصري بان اسم أبي ضمرة سعد الجري  
ويقال سعيد ونسبه ابن حبان لينا (قوله والجوز) هي ملكة المذكورة أولا (قوله ثم  
انصرف) أي الى بيته أو من الصلاة في هذا الحديث من القوائد اجابة الدعوة ولو لم تكن عرسا  
ولو كان الداعي امرأة لكن حيث قوم من التفتة والاكل من طعام الدعوة وصلاة النافلة جماعة

دعت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم الطعام صنعتها فأكل  
منه ثم قال قوما فلا صلى  
لكم قال أس فقمت الى  
حصري لئلا قد اسوت من طول  
مالس فنخضه بما فقام  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وصففت أو الواليتيم  
وراه والجوز من ورائنا  
فصلى لنا رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ركعتين ثم  
انصرف

في السبوت وكأنه صلى الله عليه وسلم أراد تعليمهم أفعال الصلاة بالمشاهدة لأجل المرأة فأنه قد يخفى عليها بعض التفاصيل لعدم موقفها وفيه تنظف مكان المصلي وقيام الصبي مع الرجل صفاً وتأخير النساء عن صفوف الرجال وقيام المرأة وحدها إذا لم يكن معها امرأَةٌ غيرها واستدل به على جواز صلاة المفرد خلف الصف وحده ولا حجة فيه لذلك وفيه الاقتصار في نافلة النهار على ركعتين خلافاً لمن اشتراط أربعاً وسأيت ذكر ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى وفيه صحة صلاة الصبي المميز وضوئته وإن حمل الفضل الوارد في صلاة النافلة منفرداً حيث لا يكون هناك مصلحة كالتعليم بل يمكن أن يقال هو أذا السأفـُـل والأفضل ولا سيما في حقه صلى الله عليه وسلم (تنبيهان) الأول وأورد مالك هذا الحديث في ترجمة صلاة النخعي وتعقب بما رواه أنس بن سيرين عن أنس بن مالك أنه لم ير النبي صلى الله عليه وسلم يصلي النخعي إلا مرة واحدة في دار الانصارى النخعي الذي دعاه يصلي في بيته آخر حجه المصنف كما سأيت وأجاب صاحب القس بأن مالكاً نظر إلى كون الوقت الذي وقعت فيه تلك الصلاة هو وقت صلاة النخعي لحمله عليه وإن أنس لم يطلع على أنه صلى الله عليه وسلم نوى تلك الصلاة صلاة النخعي (الثاني) النكته في ترجمة الباب الإشارة إلى ما رواه ابن أبي شبة وغيره من طريق شرح بن هانئ أنه سأل عائشة أن كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على الحصر وهو الله يقول وجعلنا بينهم الكافرين حصراً فقال لم يكن يصلي على الحصر فكان له ثبت عند المصنف وأوراه شاذ امرأة دود المعارضة ما هو أقوى منه كحديث الباب بل سأيت عنده من طريق أبي سلمة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان له حصر بسيطه ويصلي عليه وفيه سلم من حديث أبي سعيد أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على حصر (قوله ما) الصلاة على النخعي تقدم الكلام عليه في رواه ضبطها تقدم في آخر الحصر وكنائه أفرادها بترجمة لتكون شجعة أي الولد حده بالحدث مختصراً والله أعلم (قوله ما) الصلاة على الفرائض أي سواء كان بنام عليه مع امرأته أم لا وكأنه يشير إلى الحديث الذي رواه أبو داود وغيره من طريق الأشعث عن محمد بن سيرين عن عبد الله بن شقيق عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يصلي في خلفنا وكأنه أيضاً لم يثبت عنده وأوراه شاذ امرأة دود وقد بين أبو داود علته (قوله وصلى أنس) وصلها ابن أبي شبة وسعيد بن منصور كلاهما عن ابن المبارك عن عبد قال كان أنس يصلي على فراشه (قوله وقال أنس كأنه صلى) كذا اللالكه وسقط أنس من رواية الأصبلي فأوراهم أنه بقية من الذي قبله وليس كذلك بل هو حديث آخر كما سأيت موصولاً في الباب الذي بعده بختاه ورواه مسلم من الوجه المذكور وفيه اللفظ المعلق هنا وسأيت أن وأشار البخاري بالترجمة إلى ما أخرجه ابن أبي شبة بسند صحيح عن إبراهيم النخعي عن الأسود وأصحابه أنهم كانوا يكرهون أن يصلوا على الطنائف والفراء والمسوح وأخرج عن جيع من الصحابة والتابعين جواز ذلك وقال مالك لا يرى بأساً القيام عليها إذا كان يضع وجهه ويديه على الأرض (قوله حدثنا سمعيل) هو ابن أبي أويس والاستناد كله مدنيون (قوله كنت أيام بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجلاي في قبته) أي في مكان جوده وبين ذلك من الرواية التي بعده (قوله قبضت رجلي) كذا بالتثنية للالكه وكذا في قوله باسطهما للمسقطي والجوهرى رجلي بالافراد وكذا باسطهما استدلالاً بقوله غزني على أن لس المرأة لا تقبض الوضوء وتعقب باحتمال الحائل أي بالخصوصية وعلى أن المرأة لا تقطع الصلاة وسأيت مع بقية مباحته في أبواب

في السبوت وكأنه صلى الله عليه وسلم أراد تعليمهم أفعال الصلاة بالمشاهدة لأجل المرأة فأنه قد يخفى عليها بعض التفاصيل لعدم موقفها وفيه تنظف مكان المصلي وقيام الصبي مع الرجل صفاً وتأخير النساء عن صفوف الرجال وقيام المرأة وحدها إذا لم يكن معها امرأَةٌ غيرها واستدل به على جواز صلاة المفرد خلف الصف وحده ولا حجة فيه لذلك وفيه الاقتصار في نافلة النهار على ركعتين خلافاً لمن اشتراط أربعاً وسأيت ذكر ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى وفيه صحة صلاة الصبي المميز وضوئته وإن حمل الفضل الوارد في صلاة النافلة منفرداً حيث لا يكون هناك مصلحة كالتعليم بل يمكن أن يقال هو أذا السأفـُـل والأفضل ولا سيما في حقه صلى الله عليه وسلم (تنبيهان) الأول وأورد مالك هذا الحديث في ترجمة صلاة النخعي وتعقب بما رواه أنس بن سيرين عن أنس بن مالك أنه لم ير النبي صلى الله عليه وسلم يصلي النخعي إلا مرة واحدة في دار الانصارى النخعي الذي دعاه يصلي في بيته آخر حجه المصنف كما سأيت وأجاب صاحب القس بأن مالكاً نظر إلى كون الوقت الذي وقعت فيه تلك الصلاة هو وقت صلاة النخعي لحمله عليه وإن أنس لم يطلع على أنه صلى الله عليه وسلم نوى تلك الصلاة صلاة النخعي (الثاني) النكته في ترجمة الباب الإشارة إلى ما رواه ابن أبي شبة وغيره من طريق شرح بن هانئ أنه سأل عائشة أن كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على الحصر وهو الله يقول وجعلنا بينهم الكافرين حصراً فقال لم يكن يصلي على الحصر فكان له ثبت عند المصنف وأوراه شاذ امرأة دود المعارضة ما هو أقوى منه كحديث الباب بل سأيت عنده من طريق أبي سلمة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان له حصر بسيطه ويصلي عليه وفيه سلم من حديث أبي سعيد أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على حصر (قوله ما) الصلاة على النخعي تقدم الكلام عليه في رواه ضبطها تقدم في آخر الحصر وكنائه أفرادها بترجمة لتكون شجعة أي الولد حده بالحدث مختصراً والله أعلم (قوله ما) الصلاة على الفرائض أي سواء كان بنام عليه مع امرأته أم لا وكأنه يشير إلى الحديث الذي رواه أبو داود وغيره من طريق الأشعث عن محمد بن سيرين عن عبد الله بن شقيق عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يصلي في خلفنا وكأنه أيضاً لم يثبت عنده وأوراه شاذ امرأة دود وقد بين أبو داود علته (قوله وصلى أنس) وصلها ابن أبي شبة وسعيد بن منصور كلاهما عن ابن المبارك عن عبد قال كان أنس يصلي على فراشه (قوله وقال أنس كأنه صلى) كذا اللالكه وسقط أنس من رواية الأصبلي فأوراهم أنه بقية من الذي قبله وليس كذلك بل هو حديث آخر كما سأيت موصولاً في الباب الذي بعده بختاه ورواه مسلم من الوجه المذكور وفيه اللفظ المعلق هنا وسأيت أن وأشار البخاري بالترجمة إلى ما أخرجه ابن أبي شبة بسند صحيح عن إبراهيم النخعي عن الأسود وأصحابه أنهم كانوا يكرهون أن يصلوا على الطنائف والفراء والمسوح وأخرج عن جيع من الصحابة والتابعين جواز ذلك وقال مالك لا يرى بأساً القيام عليها إذا كان يضع وجهه ويديه على الأرض (قوله حدثنا سمعيل) هو ابن أبي أويس والاستناد كله مدنيون (قوله كنت أيام بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجلاي في قبته) أي في مكان جوده وبين ذلك من الرواية التي بعده (قوله قبضت رجلي) كذا بالتثنية للالكه وكذا في قوله باسطهما للمسقطي والجوهرى رجلي بالافراد وكذا باسطهما استدلالاً بقوله غزني على أن لس المرأة لا تقبض الوضوء وتعقب باحتمال الحائل أي بالخصوصية وعلى أن المرأة لا تقطع الصلاة وسأيت مع بقية مباحته في أبواب

تحفة

١٦٢٧٢

اعتراض الخنازة \* حدثنا  
عبد الله بن يوسف قال حدثنا  
الليث عن يزيد عن عرائش  
عن عروة أن النبي صلى الله  
عليه وسلم كان يصلي وعائشة  
معتضة بينه وبين القبلة  
على القرائش الذي سماه  
عليه \* (باب السجود على  
الثوب في شدة الحر) \* وقال  
الحسن كان القوم يسجدون  
على العمامة والقلنسوة  
ويدها في كم \* حدثنا أبو  
الوليد هشام بن عبد الملك قال  
حدثنا بشر بن الفضل قال  
حدثنا غالب القطان عن  
بكر بن عبد الله عن أنس بن  
مالك قال كان صلى الله مع النبي  
صلى الله عليه وسلم فيضع  
أحدنا طرف الثوب من شدة  
الحر في مكان السجود

٢٨٥ ع

تحفة

٢٥٠

السنة إن شاء الله تعالى وقولها واليوت يومئذ ليس فيها مصابيح كأنهم أرادوا به الاعتذار عن  
نومها على تلك الصفة قال ابن بطال وفيه اشعار بانهم صاروا بعد ذلك يستحبون ومناسبة هذا  
الحديث للترجمة من قولها كنت أيام وقد صرح في الحديث الذي يليه بأن ذلك كان على  
فراش أهله (قوله اعتراض الخنازة) منصوب بأنه مقول مطلق بعامل مقدر رأى معترضة  
اعتراضا كاعتراض الخنازة والمراد أنها تكون نائمة بين يديه من جهة عينه إلى جهة شماله كما تكون  
الخنازة بين يدي المصل عليها (قوله عن يزيد) هو ابن أبي حبيب وعرائش هو ابن مالك وعروة  
هو ابن الزبير والثلاثة من التابعين وصورة سياقه بهذا الأسرال لكنه محمول على أنه سمع ذلك من  
عائشة بدليل الرواية التي قبلها والتي في نسخة في إرادته أن فقه تقيد القرائش بكونه الذي سماه عليه  
كما تقدمت الإشارة إليه أوّل الباب بخلاف الرواية التي قبلها فإن قولها فراش أهلها أعم من أن  
يكون هو الذي سماه عليه وأغبره وفيه أن الصلاة إلى النائم لا تتركه وقد وردت أحاديث ضعيفة  
في النهي عن ذلك وهي محمولة أن ثبتت على ما إذا حصل شغل الفكر به (قوله باب  
السجود على الثوب في شدة الحر) التقيد بشدة الحر للحفاظ على لفظ الحديث والأهوه  
في البرد كذلك بل القائل بالخوار لا يقيد به بالحاجة (قوله وقال الحسن كان القوم) أي العصابة  
كأسيات بيانه (قوله والقلنسوة) بفخ القاف واللام وسكون النون وضم المهملة وفخ الواو وقد  
تبدل باسمئذ من تحت وقد تبدل ألفا وفتح السين فيقال قلنسوة وقد تحذف النون من هذه  
بعد هاء ما تليث غشام مطن بستره الرأس قاله الفرزاني شرح الفصح وقال ابن هشام هي التي  
يقال لها العمامة الشاشية وفي الحكم هي من ملابس الرأس معروفة وقال أبو هلال العسكري  
هي التي تغطي بها العمامة وتستر من الشمس والمطر كأنها عذرة رأس البرنس (قوله ويدها) أي  
يدكل واحد منهم وكأنه أراد تغبرها الأسلوب بأن كل واحد منهم ما كان يجمع بين السجود على  
العمامة والقلنسوة معالكن في كل حالة كأن يسجد ويدها في كم ووقع في رواية الكشي عن  
ويدها في كم وهو منصوب بفعل مقدر رأى ويجعل يده وهذا الاثر وصله عبد الرزاق عن هشام بن  
حسان عن الحسن أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يسجدون ويدها في شبايمهم  
ويجهد رجل منهم على قلنسوته وعمامة وهكذا رواه ابن أبي شيبة عن طريق هشام (قوله  
حدثنا غالب القطان) وللاكثر حديث بالافراد والاسناد كله بصريون (قوله طرف الثوب)  
ولسلم بسطوه به وللمصنف في أبواب العمل في الصلاة وله من طريق خالد بن عبد الرحمن عن  
غالب محمد ناعلي ثمانية اثناء الحر والثوب في الأصل يطلق على غير الخنازة وقد يبطق على المخط  
نحازا وفي الحديث جواز استعمال الشاب وكذا غيره في الخنازة بين المصلي وبين الأرض  
لا تقاء حرها وكذا ردها وفيه إشارة إلى أن مباشرة الأرض عند السجود هو الأصل لأنه خلق  
بسط الثوب بعدم الاستطاعة واستدل به على إجازة السجود على الثوب المتصل بالمصلي قال  
الطوسي وبه قال أبو حنيفة والجمهور وحمله الشافعي على الثوب المنفصل انتهى وأيد البيهقي  
هذا الجلب بعبارة الأسماعيلي من هذا الوجه بلفظ فإخذنا الحصى في يده فإذا برد وضعه  
وسجد عليه قال فلوحاز السجود على شيء متصل به لما احتاجوا إلى تبريد الحصى مع طول  
الأم فيه وتعقب باحتمال أن يكون الذي كان يبرد الحصى لم يكن في يده ففضله يسجد عليها

مع بقا مسيرته له . وقال ابن دقيق العيد يحتاج من استندل به على الجواز إلى أمرين أحدهما أن  
 لفظ ثوبه دال على المتصل به أمان من حيث اللفظ وهو تعقيب السجود بالسطو يعني كافي رواية  
 مسلم وأمان من خارج اللفظ وهو قلته الشباب عندهم وعلى تقدير أن يكون كذلك وهو الأمر  
 الثاني يحتاج إلى ثبوت كونه متناوئاً للحمل التزاع وهو أن يكون مما يترك بحركة المصلي وليس  
 في الحديث ما يدل عليه والله أعلم وفيه جواز العمل القليل في الصلاة ومراعاة الخشوع فيها  
 لأن الظاهر أن صنيعهم ذلك لازالة التشويش العارض من حرارة الأرض وفيه تقديم الظاهر  
 في أول الوقت وظاهر الأحاديث الواردة في الأمر بالارادة كسبأ في المواقيت يعارضه في قال  
 الاراد رخصة فلا اشكال ومن قال سنة فأما أن يقول التقديم المذكور رخصة وأما أن يقول  
 منسوخ بالأمر بالاراد وأحسن منهما أن يقال إن شدة الحر قد توجد مع الإبراد فيحتاج إلى  
 السجود على الثوب وإلى تعريض المصلي لأنه قد يستمر حر بعد الاراد ويصكون فائدة الاراد  
 وجود ظل عشي فيه إلى المسجد أو يصل فيه في المسجد أشار إلى هذا الجمع القرطبي ثم إن  
 دقيق العيد وهو أولى من دعوى تعارض الحديث وفيه أن قول العصاة كأن يفعل كذا من  
 قيل المرفوع لاتفاق الشخصين على تخريج هذا الحديث في صحيحهما بل ومعظم المصنفين لكن  
 قد يقال إن في هذا زيادة على مجرد الصيغة لكونه في الصلاة خلف النبي صلى الله عليه وسلم وقد  
 كان يرى فيها من خلفه كإبراهيم من أمامه فكانون تقريره في هذا الطريق لأن مجرد  
 صيغة كأن يفعل **قوله باب الصلاة في الغمام** بكسر النون جمع نعل وهي معروفة  
 ومناسبتها لمقالته من جهة جواز نقطه بعض أعضاء السجود **قوله** يصل في غمامه قال ابن  
 بطلان محمول على ما إذا لم يكن فيها نجاسة ثم هي من الرخص كما قال ابن دقيق العيد لأن  
 المستحب أن ذلك لا يدخل في المعنى المطلوب من الصلاة وهو أن كان من ملابس الزينة إلا  
 أن ملاسته الأرض التي تكثر فيها النجاسات قد تقتصر عن هذه الرتبة وإذا تعارضت مراعاة  
 مصلحة التحسين ومراعاة إزالة النجاسة قدمت الثانية لأنها من باب دفع المفساد والآخرى من باب  
 جلب المصالح قال الأنا يرد دليل بالحاقه بما يجمل به فيرجع إليه ويترك هذا النظر (قلت) قد  
 روي أبو داود والحاكم من حديث شداد بن أوس مرفوعاً قالوا اليهود فأنهم لا يصلون في غمامهم  
 ولا يخافهم فيكون استحباب ذلك من جهة قصد المخالفة المذكورة ووردي كون الصلاة  
 في الغمام من الزينة المأمور بأخذها في الآية حديث ضعيف جداً أورده ابن عدي في الكامل  
 وابن مردويه في تفسيره من حديث أبي هريرة والعقيلي من حديث أنس **قوله باب**  
 الصلاة في الخفاف) يحتمل أنه أراد الإشارة بإراد هذه الترجمة هنا إلى حديث شداد بن أوس  
 المذكور لجمعين الأمرين **قوله** سمعت إبراهيم) هو الخفي وفي الاسناد ثلاثة من التابعين  
 كوفيون إبراهيم وشيخه والراوى عنه **قوله** ثم قام فضلى) ظاهر في أنه صلى في خفيه لأنه لو زعموا  
 بعد المسح لوجب غسل رجليه ولو غسلهما انقل **قوله** فضلى) والطبراني من طريق جعفر بن  
 الحرث عن الأعمش أن السائل عن ذلك هو همام المذكور وله من طريق زائدة عن الأعمش  
 فعاب عليه ذلك رجل من القوم **قوله** قال إبراهيم فكان يجهيهم) زاد مسلم من طريق أبي معاوية  
 عن الأعمش كان يجهيهم هذا الحديث ومن طريق عيسى بن يونس عنه فكان أحب عبد الله

٢٨٦

م ت س

خفة

٨٦٦

\* (باب الصلاة في الغمام)  
 \* حدثنا آدم بن أبي اسحاق قال  
 حدثنا شعبة قال أخبرنا أبو  
 مسلمة سعيد بن يزيد الأزدي  
 قال سألت أنس بن مالك  
 أ كان النبي صلى الله عليه  
 وسلم يصل في غمامه قال نعم  
 \* (باب الصلاة في الخفاف)  
 \* حدثنا آدم قال حدثنا  
 شعبة عن الأعمش قال  
 سمعت إبراهيم يحدث عن  
 همام بن الحرث قال رأيت  
 جبر بن عبد الله بال ثم  
 توضأ ومسح على خفيه ثم  
 قام فضلى فضلى فقال رأيت  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 صنع مثل هذا قال إبراهيم  
 فكان يجهيهم لأن جبراً كان

٢٨٧

م ت س ق

خفة

٢٢٢٥

٣٤٨  
١١٥٢٨

تحفة

١١٥٢٨

من آخر من أسلم\* حدثنا  
اسحق بن نصر قال حدثنا  
أبو أسامة عن الأعمش عن  
مسلم عن مسروق عن المغيرة  
ابن شعبة قال روي عن النبي  
صلى الله عليه وسلم فسمع على  
نخعيه وصلى\* (باب اذا  
لم يتم السجود)\* أخبرنا

الصلت بن محمد أخبرنا مهدي  
عن واصل عن أبي وائل عن  
حذيفة أنه رأى رجلا يتم

تحفة

ركوعه ولا سجوده فلما  
قضى صلاته قال له حذيفة

ما صليت قال وأحسبه  
قال لو مت مت على غرسة

محمد صلى الله عليه وسلم  
\*(باب يدي ضبعه

وبجاني في السجود)\* أخبرنا  
يحيى بن بكير قال حدثنا

بكر بن مضر عن جعفر عن  
ابن هرم عن عبد الله بن

مالك بن يحيى أنه قال  
صلى الله عليه وسلم كان اذا

صلى فرج بين يديه حتى  
يبدو ياض اطيه وقال

اليث حدثني جعفر بن  
ريبعة نحوه

٣٩٠

م

تحفة

٩١٥٧

٢٢٠/٢

ابن مسعود يجمعهم (قوله من آخر من أسلم) ولمسلم لأن اسلام جر يركان بعد نزول المائدة ولا ي  
داود من طريق أبي زرعة عن عمرو بن جر في هذه القصة قالوا إنما كان ذلك أي مسح النبي  
صلى الله عليه وسلم على الخفين بعد نزول المائدة فقال جرير ما أسلمت إلا بعد نزول المائدة وعند  
الطبراني من رواية محمد بن سيرين عن جرير أن ذلك كان في حجة الوداع وروى الترمذي من طريق  
شهر بن حوشب قال رأيت جرير بن عبد الله فذكر نحوه حديث الباب قال فقلت له أقبل المائدة  
أم بعدها قال ما أسلمت إلا بعد المائدة قال الترمذي هذا حديث مفسر لأن بعض من أنكر المسح  
على الخفين تأول أن مسح النبي صلى الله عليه وسلم على الخفين كان قبل نزول آية الوضوء التي  
في المائدة فيكون مفسوخا فذكره - في حديثه أنه رآه يمسح بعد نزول المائدة فكان أصحاب  
ابن مسعود يجمعهم حديث جرير لأن فيه ردًا على أصحاب التأويل المذكور وذكر بعض المحققين  
أن أحاديث القراءتين في آية الوضوء هي قراءة المنخفض دالة على المسح على الخفين وقد تقدمت  
سائر ما حثت في كتاب الوضوء (قوله حدثنا اسحق بن نصر) هو اسحق بن إبراهيم بن نصر نسب  
إلى جدوه الاستاذ كاه كوفيون غيره وفيه أيضًا ثلاثة من التابعين الأعمش وشيخه مسلم وهو أبو  
النخعي ومسروق وردد الصكراني في أن سلماهل هو أبو النخعي وأبو البطين قصور وقد جزم  
الحفاظ بأنه أبو النخعي وقد تقدم الكلام على فوائد حديث المغيرة حيث أورده المصنف تأما  
في كتاب الوضوء (قوله يا) اذ لم يتم السجود كذا وقع عندنا ذكر الرواية هذه  
الترجمة وحديث حذيفة فيها الترجمة التي بعدها حديث ابن يحيى فمهم ما وصلوا لمعلق  
ووقفنا عند الأصل قبل باب الصلاة في النعال ولم يقع عند المستقلى شيء من ذلك وهو الصواب  
لأن جميع ذلك سيأتي في مكانه الاثني وهو أبو أب صفة الصلاة لولاه ليس من عادة المصنف  
إعادة الترجمة وحديثه ما كان يمكن أن يقال مناسبة الترجمة الأولى لأبواب ستر العورة الإشارة  
إلى أن من ترك شرط الانصاع صلاته كن تركا ومناسبة الترجمة الثانية الإشارة إلى أن الجفاف  
في السجود لا تستلزم عدم ستر العورة فلا تكون مبطله للصلاة وفي الجملة إعادة هاتين الترجمتين  
هنا وفي أبواب السجود الجمل فيه عندى على النسخ بدليل سلامة رواية المستقلى من ذلك وهو  
أحفظهم (قوله يا) يدي ضبعه الخ تقدم القول فيه قبل كذا (خاتمة)\*  
اشتغل أبواب ستر العورة وما قبلها من ذكر ابتداء فرض الصلاة من الأحاديث المرفوعة على  
تسعة وثلاثين حديثا فان أخذت إليها حديثي الترجمتين المذكورتين صارت احدا وأربعين  
حديثا المكرر منها فيها وفيما تقدم خمسة عشر حديثا وفيها من المعلقات أربعة عشر حديثا وان  
أضفت إليها المعلق في الترجمة الثانية صارت خمسة عشر حديثا عشرة مرفوعة وأحد عشر مكررة  
وأربعة لا وجه فيها المتعلقة وهي حديث سلمة بن الأكوع عن زرارة عن أبي بصير عن أبي عبد الله  
وجرهد وابن جحش في التخيذ واقفه مسلم على جمعه ما سوى هذه الأربعة وتسوي حديث أنس في  
قيام لعائشة وحديث عكرمة عن أبي هريرة في الأخرى بمخالفة طرفي الثوب وفيه من الآثار  
الموقوفة أحد عشر أثرا كلها المتعلقة إلا أن ابن عمر إذا وضع الله عليكم فوسعوا على أنفسهم فانه  
موصول

\*(أبواب استقبال القبلة وما قبلها من آداب المساجد)\*

(قوله)

**قوله** باب فضل استقبال القبلة يستقبل باطراف رجله القبلة قاله أبو جحيد يعني الساعدي عن النبي صلى الله عليه وسلم يعني في صفته صلاة كما سياتي بعدم وصولا من حديثه والمراد باطراف رجله رأس أصابعها وأرأبد كرهنا بيان مشروعية الاستقبال بجميع ما يمكن من الأعضاء **قوله** حدثنا عمرو بن عباس بالموحدة ثم المهمل وميمون بن سيبه بكسر المهمل وتختف الحنة ثم هاء منونة ويجوز ترك صرفه وهو فارسي معرب معناه الاسود وقيل عربي **قوله** ذمة الله أي أماته وعهدة **قوله** فلا تخفروا بالنضم من الرباعي أي لا تغدروا يقال أخفرت إذا غدوت وخفرت إذا جئت ويقال إن الهمة في أخفرت للأزالة أي تركت حياته **قوله** فلا تخفروا الله في ذمته أي لا رسوله وحذف الالة السباق عليه أو استلزام المذكور المحذوف وقد أخذ بمفهوه من ذهب إلى قتل تارك الصلاة ذوله موضع غير هذا وفي الحديث تعظيم شأن القبلة وذكر الاستقبال بعد الصلاة للتسوية به والإفهودا دخل في الصلاة لكونه من شروطها وفيه أن أمور الناس مجعولة على الظاهر فن أظهر شعار الدين أحرى به عليه أحكام أهل عالم يظهر منه خلاف ذلك **قوله** حدثنا عجمي عن ابن جاد أن راى ووقع في رواية جاد بن شاذ عن البخاري قال نعمين بن جاد وفي رواية كريمة والأصلي قال ابن المبارك بغير ذكر نعمين وذلك جزم أبو نعمين المستخرج وقد وقع انما من طريق نعمين موصولا في سنن الدارقطني وتابعه جاد بن موسى وسعيد بن يعقوب وغيرهما عن ابن المبارك **قوله** حتى تقولوا لا اله الا الله اقتصر عليها ولم يذكر الالة والرسالة وهي مرادة كما يقول قرأت الحمد وتريد الادة كلها وقيل أول الحديث ورد في حق من جحد التوحيد فاذا أقر به صار كالموحد من أهل الكتاب يحتاج الى الإيعان بما جاء به الرسول فلهذا عطف الأفعال المذكورة عليها فقال وصلوا صلاتنا إلى آخره والصلاة الشريعة متضمنة للامانة بالرسالة وحكمة الاقتصار على ما ذكر من الأفعال ان من يقر بالتوحيد من أهل الكتاب وان صلوا واستقبلوا وذبحوا الصلوات لا يصلون مثل صلاتنا ولا يستقبلون قبلتنا ومنهم من يذبح لغير الله ومنهم من لا يأكل ذبيحتنا ولهذا قال في الرواية الأخرى وأكل ذبيحتنا والاطلاع على حال المرء في صلاته وأكله يمكن بدرجة في أول يوم بخلاف غير ذلك من أمور الدين **قوله** فقد حرمت بفتح أوله وموضع الرأولم أره في شيء من الروايات بالتشديد وقد قدمت سائر ما بحثه في باب فان تابوا وأقاموا الصلاة من كتاب الإيعان **قوله** وقال علي بن عبد الله هو ابن المديني وقائدة إبراهيم هذا الإسناد تقوية رواية ميمون بن سيبه لمناجعة جديله **قوله** وما يجزم بالتشديد هو معطوف على شيء محذوف كأنه سأل عن شيء قبل هذا وعن هذا والاولوا استئنافا وسقطت من رواية الأصملي وكريمة ولم يكن في قول جسد سأل ميمون أنسا التصريح بكونه حاضر ذلك عقبه بطريق يحيى بن أيوب التي فيها تصريح جسد بان أنسا حديثهم ثلاثين أنه دلسه ولتصريحه أيضا بالرفق وان كان لاخرى حكمة وقدروا ينطريق يحيى بن أيوب موصولة في الإيعان لمحمد بن نصر وابن منته وغيرهما من طريق ابن أبي مريم المذكور وأعل الإيعان على طريق جسد المذكورة فقال الحديث حدثت ميمون وجدا انما سمع منه واستدل على ذلك برواية معاذ بن معاذ عن جسد عن ميمون قال سألت أنسا قال وحديث يحيى بن أيوب لا يتج به يعني في التصريح بالحديث قال لان عادة المصريين والشاميين ذكر الخبز فيما يروونه (قلت)

ابو جحيد عن النبي صلى الله عليه وسلم حدثنا عمرو بن عباس قال حدثنا ابن المهدي قال حدثنا منصور بن سعد بن ميمون ابن سبابة عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله فلا تخفروا الله في ذمته **قوله** حدثنا عجمي قال حدثنا ابن المبارك عن جاد الطويل عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها وصلوا صلاتنا واستقبلوا قبلتنا وذبحوا ذبيحتنا قد حرم علينا دماؤهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله وقال ابن أبي مريم أخبرنا يحيى قال حدثنا جسد قال حدثنا أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال علي بن عبد الله حدثنا خالد بن الحرف قال حدثنا جسد قال سأل ميمون بن سبابة عن أنس بن مالك قال أبنا جزوه ما يجزم دم العبد وماله فقال من شهد أن لا اله الا الله واستقبل قبلتنا وصلى صلاتنا وأكل ذبيحتنا فهو المسلم والمسلم عليه ما على المسلم

هذا التعليل مردود ولو فتح هذا الباب لم يوثق برواية مدلس أصلا ولو صحح السماع والعمل على خلافه ورواية معاذ لا دليل فيها على أن جدي لم يسمعه من أنس لأنه لا مانع أن يسمعه من أنس ثم يستثبت فيه من ميمون لعلمه بأنه كان السائل عن ذلك فكان حقيقة انصبطه فكان جدي تارة يحدث عن أنس لأجل العاقبة وتارة عن ميمون لكونه بثبته فيه وقد جرت عادة جدي بهذا يقول حديث أنس ويشيخ فيه ثابت وكذا وقع لغير جدي **(قوله باب)** قوله أهل المدينة وأهل الشام والمشرق نقل عياض أن رواية الأكثر ضم فاف المشرق فيكون معطوفا على باب ويحتاج إلى تقدير محذوف والذي في روايتنا المنخفض ووجه السهلي رواية الضميران الحامل على ذلك كون حكم المشرق في القبله مخالفا لحكم المدينة بخلاف الشام فانه موافق وأجاب ابن رسيديان المراد بيان حكم القبله من حيث هو سواء وافقت البلاد أم اختلفت **(قوله ليس في المشرق ولا في المغرب قبله)** هذه جملة مستأنفة من تنقح المصنف وقد وزع في ذلك لانه يحيل الامر في قوله شرقا وغربا على عمومها وانما هو مخصوص بالمخاطبين وهم أهل المدينة ويلحق بهم من كان على مثل سمعهم من اذا استقبل المشرق أو المغرب لم يستقبل القبله ولم يستقبلها امام كان في المشرق فقبلته في جهة المغرب وكذلك عكسه وهذا معقول لا يخفى مثله على البخاري فبين تأويل كلامه بان يكون مراده ليس في المشرق ولا في المغرب قبله أي لاهل المدينة والشام ولعل هذا هو السرفي تخصصه المدينة والشام بالذكر وقال ابن بطال هبذ البخاري مغرب الارض **كفتناه** هبذ المشرق اذا علمه مشتركة ولان المشرق أكثر الارض الممنورة ولان بلاد الاسلام في جهة مغرب الشمس قبله انتهى **(قوله وعن الزهري)** وفيه عن عطاء وعمره أي بالعتقة عن الزهري ويتصرح عطاء بالسماع وادى بعضهم ان الرواية الثانية معلقة وليس كذلك على ما قرره وقال الكرماني قال في الاول عن أبي أيوب ان النبي صلى الله عليه وسلم وفي الثاني سمعت أبا أيوب عن النبي صلى الله عليه وسلم فكان الثاني أقوى لان السماع أقوى من العتقة والعنة أقوى من أن يكن فيه ضعف من جهة التعليق حب قال وعن الزهري انتهى وفي دعواه ضعف أن بالنسبة إلى عن نظر فانه قد في ذلك نقل ابن الصلاح عن أحمد ويعقوب بن شعبة وقدين شيخنا في شرحه منظومة وهم ابن الصلاح في ذلك وان حكمهما واحد لانه يستفي من التعبير بان ما إذا أخاف اليه ما قصته ما ذكرها الراوي وأما جزمه بكون السند الثاني معلقا فهو بحسب الظاهر والافعله على ما قلته يمكن وقد رويها في مسند اسحق بن راهويه قال حدثنا سفيان فذكر مثل سياقه ما سوا فعلى هذا اذا ضعف فيه أصلا والله أعلم وقد تقدمت فوائد المتن في أوائل كتاب الطهارة **(قوله باب)** قوله تعالى واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى وقع في روايتنا واتخذوا **ككسر** الخاء على الامر وهي إحدى القرأتين والاخرى بالفتح على الخبر والامر الداعي إلى الوجوب لكن انقضى الاجماع على جواز الصلاة إلى جميع جهات الكعبة فتدل على عدم التخصص وهذا بناء على أن المراد بمقام إبراهيم الحجر الذي فيه أترق قومه وهو موجود إلى الآن وقال مجاهد المراد بمقام إبراهيم الحرم كله والاول أصح وقد ثبت دليله عندهم مسلم من حديث جابر وسأني

\* (باب قبله أهل المدينة وأهل الشام والمشرق) \* ليس في المشرق ولا في المغرب قبله لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تستقبلوا القبلة بغائط أو بول ولكن شرقوا أو غربوا \* حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان قال حدثنا الزهري عن عطاء بن زيد عن أبي أيوب **تحفة** أن أنصاري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولكن شرقوا أو غربوا قال أبو أيوب فقمنا الشام فهو جدنا ناصح احض بنيت قبل القبلة فتصرف ونسحق الله تعالى وعن الزهري عن عطاء قال سمعت أبا أيوب عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله \* (باب) \* قوله تعالى واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى \* حدثنا الجدي قال حدثنا سفيان قال حدثنا عمرو بن دينار قال سألتنا ابن عمر عن رجل

٢٩٥

٢٩٥

٢٩٥

٢٩٥



عند المصنف أيضا (قوله مصل) أي قبله قاله الحسن البصري وغيره وبه يتم الاستدلال  
وقال مجاهد أي مدعى يدي عنده ولا يصح جله على مكان الصلاة لأنه لا يصلح فيه بل عنده  
ويترجح قول الحسن بأنه جار على المعنى التثنية واستبدل المصنف على عدم التخصص أيضا  
بصلاته صلى الله عليه وسلم داخل الكعبة فلو تعين استقبال المقام لماحت هناك لأنه كان  
حينئذ غير مستقبله وهذا هو السرى إيراد حديث ابن عمر عن بلال في هذا الباب وقد روى  
الازرق في أخبار مكة ما يساند صحة أن المقام كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأى بكر وعمر  
في الموضع الذي هو فيه الآن حتى جاء سيل في خلافة عمر فاحتمله حتى وجد باسفل مكة فأتى به  
فربط إلى استار الكعبة حتى قدم عمر فاستنبت في أمره حتى يحقق موضعه الأول فأعادته إليه  
وبنى حوله فاستقرتم إلى الآن (قوله طاف بالبيت للعمرة) كذا لاكثر وللمسقى والجوى  
طاف بالبيت للعمرة بجسده في اللام من قوله للعمرة ولا بد من تقديرها بالصحيح الكلام (قوله أتي  
أمرأته) أي هل حل من أحرامه حتى يجوز له الجماع وغيره من محرمات الأحرام وخس إتيان  
المرأة لأنه كراهه أعظم المحرمات في الأحرام وأجلهم ابن عمر بالإشارة إلى وجوب اتباع النبي صلى  
الله عليه وسلم لإساقى أمر المناكحة أو عاقف فيه ابن عباس فأجاز للعمر التحلل بعد الطواف وقبل  
بصرى النبي وعليه أكثر الفقهاء وعاقف فيه ابن عباس فأجاز للعمر التحلل بعد الطواف وقبل  
السعي وساقى بسط ذلك في موضعه من كتاب الحج إن شاء الله تعالى والمناسبات التي جتمعت هذا  
الحديث قوله وصلى خلف المقام ركعتين وقد يشعر بحمل الأرض في قوله واتخذوا على تخصص  
ذلك ركعتي الطواف وقد ذهب جماعة إلى وجوب ذلك خلف المقام كما ساقى في مكانه في الحج إن  
شاء الله تعالى (قوله عن سيف) هو ابن سليمان أو ابن أبي سليمان المنكى (قوله أن ابن عمر) لم تقف  
على اسم الذي أخبره بذلك (قوله وأجد بعده قوله فاقبلت) وكان المناسب للساق أن يقول  
ووجدت وكأنه عدل عن الماضي إلى المضارع استحضار تلك الصورة حتى كانت المخاطبة  
بشاهداتها (قوله فأما بين البابين) أي المصراعين وجه الكرماني تجوز راعى حقيقة التننية  
وقال أراد الباب الثاني الباب الذي لم تفتحه قرش حين بنت الكعبة باعتبار ما كان أو كان  
أخبار الراوى بذلك بعد أن فقهه ابن الزبير وهذا يلزم منه أن يكون ابن عمر وجد بلالا في وسط  
الكعبة وفيه بعد وفي رواية الجوى بن الناسيون وسين مهله وهي أوضح (قوله قال نعم  
ركعتين) أي صلى ركعتين وقد استشكل الاسماعيلي وغيره هذا مع أن المشهور عن ابن عمر من  
طريق نافع وغيره عنه أنه قال ونسبت أن أسأله كم صلى قال فدل على أنه أخبره بالكيفية وهي  
تعبس الموقف في الكعبة ولم يخبره بالكيفية ونسب هو أن يسأله عنها والجواب عن ذلك أن يقال  
يحتمل أن ابن عمر اعتقد في قوله في هذا الرواية ركعتين على القدر المتحقق وذلك أن بلالا أثبت له أنه  
صلى ولم يقل أن النبي صلى الله عليه وسلم تنفل في النهار أقل من ركعتين فكانت الركعتان متحققا  
وقوعهما الماعرف بالاستقراء من عادته فعلى هذا فقله ركعتين من كلام ابن عمر لأن كلام  
بلال وقد وجدت ما ينو به هذا ويستفاد منه جمعا آخر بين الحديثين وهو ما أخرجه عمر بن شبة  
في كتاب مكة من طريق عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر في هذا الحديث  
فاستقبل بلال فقلت ما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم ههنا فأشار بيده أي صلى ركعتين

طاف بالبيت العمرة ولم  
يطف بين الصفا والمروة  
أباني أمر أنه فقال قدم  
النبي صلى الله عليه وسلم  
فطاف بالبيت سبعاً وصلى  
خلف المقام ركعتين وطاف  
بين الصفا والمروة وقد كان  
لكم في رسول الله أسوة

حسنة وسألنا جابر بن عبد  
الله فقال لا يقربها حتى  
يطوف بين الصفا والمروة  
حدثنا مسند قال حدثنا  
يحيى عن سيف قال  
سمعت مجاهداً قال أتى ابن  
عمر فقبل له هذا رسول الله  
صلى الله عليه وسلم دخل  
الكعبة فقال ابن عمر فاقبلت  
والنبي صلى الله عليه وسلم  
قد خرج وأجد بلالاً قائماً  
بين البابين فسالت بلالا  
فقلت ألقى النبي صلى الله  
عليه وسلم في الكعبة قال نعم  
ركعتين بين السارين اللتين  
على يساره اذا دخلت ثم  
خرج صلى

٢٩٧

٢٩٨

تحفة

٢٠٢٧

[illegible]

في وجهه الكعبة ركعتين  
وحدثنا الشيخ بن نصر قال  
حدثنا عبد الرزاق قال  
أخبرنا ابن جريج عن عطاء  
قال سمعت ابن عباس قال  
لما دخل النبي صلى الله  
عليه وسلم البيت دعا في  
نواحيه كما هو في بصل حتى  
خرج منه فلم يخرج ركع  
ركعتين في قبل الكعبة

79A

نُحْفَة

0922

الإشارة إلى الكعبة قيل المراد بذلك تقرير حكم الانتقال عن بيت المقدس وقيل المراد أن حكم من شاهد البيت وجوبه ومواجهته عنه جزمًا بخلاف الغائب وقيل المراد أن الذي أمرتم باستقباله ليس هو الحرم كله ولا مكة ولا المسجد الذي حول الكعبة بل الكعبة نفسها أو الإشارة إلى وجه الكعبة أي هذا موقف الامام ويؤيده ما رواه البراء من حديث عبد الله بن حبشي الخنوعي قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي إلى باب الكعبة وهو يقول أيها الناس إن الباب قبله البيت وهو محمول على النديب لقيام الاجماع على جواز استقبال البيت من جميع جهاته والله أعلم **(قوله ما)** التوجه نحو القبلة حيث كان أي حيث وجد الشخص في سفر أو حضر والمراد بذلك في صلاة الفريضة كما تبين ذلك في الحديث الثاني في الباب وهو حديث جابر **(قوله وقال أبو هريرة)** هذا طرف من حديثه في قصة المصطفى صلواته وقدا ساقه المصنف بهذا اللفظ في كتاب الاستبذان **(قوله عن البراء)** تقدم في باب الصلاة من الإيمان من كتاب الإيمان بيان من رآه عن أبي إسحق مصرحًا بحديث البراء **(قوله)** وكان يجب أن توجه إلى الكعبة جاء بيان ذلك فيما أخرجه الطبري وغيره من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال لما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة واليهود أكثر أهلها يستقبلون بيت المقدس أمرهم الله أن يستقبل بيت المقدس ففرحت اليهود باستقبالها سبعة عشر شهرًا وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجب أن يستقبل قبله إبراهيم فكان يدعو وينظر إلى السماء فنزلت ومن طريق مجاهد قال إنما كان يجب أن يتحول إلى الكعبة لأن اليهود قالوا إنما نحن محمد ونبع قلنا فنزلت وظاهر حديث ابن عباس هذا أن استقبال بيت المقدس إنما وقع بعد الهجرة إلى المدينة لكن أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده وأخرجه ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بمكة نحو بيت المقدس والكعبة بين يديه والجمع بينهما ممكن بأن يكون أمر صلى الله عليه وسلم لما هاجر أن يستقر على الصلاة ببيت المقدس وأخرج الطبراني من طريق ابن جريج قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم أول ما صلى إلى الكعبة ثم صرف إلى بيت المقدس وهو بمكة فصلى ثلاث حجج ثم هاجر فصلى له بعد قدومه المدينة ستة عشر شهرًا ثم وجهه الله إلى الكعبة فنزلت في حديث ابن عباس الأول أمره الله يقول من قال أنه صلى إلى بيت المقدس باحتذاء وقد أخرج الطبري عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف عن أبي العلاء أنه صلى الله عليه وسلم صلى إلى بيت المقدس يتألف أهل الكتاب وهذا لا ينبغي أن يكون يتوقف **(قوله نحو بيت المقدس)** أي بالمدينة قد تقدم في باب الصلاة من الإيمان في كتاب الإيمان تحرير المدة المذكورة وأنها ستة عشر شهرًا وأيام **(قوله بوجه)** بفتح الجيم أي يؤمها بالتوجه **(قوله فصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم رجال)** كذا في رواية السلمي والبخاري وفي رواية غيره هاجر رجل وهو المشهور وقد تقدم في الإيمان أن اسمه عباد ابن بشر وتحتاج رواية السلمي إلى تقدير محذوف في قوله ثم خرج أي بعض أولئك الرجال **(قوله)** في صلاة العصر شعير بيت المقدس **(والكشمير)** في صلاة العصر يصلون نحو بيت المقدس وفيه انصاف لما روي وقع في تفسير ابن أبي حاتم من طريق ثوبان أنه صلى الله عليه وسلم صليت الظهر والعصر في مسجد بني حارة فاستقبلنا مسجدنا يليها فصلينا مسجدتين أي ركعتين ثم جاءنا من يحضرونان النبي

قوله قبله البيت في نسخة  
قوله إبراهيم اه

وقال هذه القبلة \* (باب

التوجه نحو القبلة حيث

كان) وقال أبو هريرة قال

النبي صلى الله عليه وسلم

استقبل القبلة وكبر

حدثنا عبد الله بن نجاد

قال حدثنا إسرائيل عن

أبي إسحق عن البراء بن

عازب قال كان رسول الله

صلى الله عليه وسلم صلى

نحو بيت المقدس ستة عشر

شهرًا وأربعة عشر شهرًا وكان

رسول الله صلى الله عليه

وسلم يجب أن توجه إلى

الكعبة فأمر الله عز وجل

قد نرى تقبل وجهك في

السماء فتوجه نحو الكعبة

وقال السفهاء من الناس

وهم اليهود ماؤلاههم عن

قائمتهم كانوا أعلم أهل

لله المشرق والمغرب يهدي

من يشاء إلى صراط مستقيم

فصلى مع النبي صلى الله

عليه وسلم رجل ثم خرج بعد

ما صلى فسر على قوم من

الانصار في صلاة العصر

نحو بيت المقدس

٢٩٩

تحفة



تذكر عند ذلك أو علم بالوحي أو أن سؤلهم أحدث عنده شك فسيجدوا ذلك الذي طرأ  
 لا يجوز دفعه لهم **(قوله)** فليجتر الصواب بالخاء المعجمة والراء المشددة أي فليجتر صدور المراد البناء على  
 البقين كإسباني واجتماع بقية مباحث في أبواب السهوان شاء الله تعالى **(قوله)** **ب**  
 ما جاء في القبلة أي غير ما تقدم ومن لم ير إعادة على من سها فاصل إلى غير القبلة وأصل هذه  
 المسئلة في المحتجب في القبلة إذا تيقن خطؤه فروى ابن أبي شيبة عن سعد بن المسيب وعطاء  
 والشعي وغيرهم أنهم قالوا لا تجب إعادة وهو قول الكوفيين وعن الزهري ومالك وغيرهما  
 تجب في الوقت لا بعده وعن الشافعي يعيد إذا تيقن الخطأ مطلقا وفي الترمذي من حديث عامر  
 ابن ربيعة ما وافق قول الأولين لكن قال ليس أسنده بذلك **(قوله)** وقد سلم النبي صلى الله عليه  
 وسلم الخ هو طرف من حديث أبي هريرة في قصة ذي الدين وهو موصول في الصحيحين من طرق  
 لكن قوله وأقبل على الناس ليس هو في الصحيحين بهذا اللفظ موصول لكنه في الموطأ من طريق  
 أبي سفيان موفى ابن أبي عمير حديث أبي هريرة وهو ابن التين تعالى نبطال حيث جزم بأنه طرف من  
 حديث ابن مسعود الماضي لأن حديث ابن مسعود ليس في شيء من طرقه أنه سلم من ركعتين  
 ومناسبة هذا التعليق للترجمة من جهة أن بناءه على الصلاة دل على أنه في حال استبداء القبلة  
 كان في حكم المصلي ويؤخذ منه أن من ترك الاستقبال ساهيا لا تطل صلاته **(قوله)** عن أنس قال  
 قال عمر هو من رواية يحيى بن عمار لكنه صغير عن كبير **(قوله)** وافقت ربي في ثلاث أي  
 وقائع والمعنى وافقت ربي فأزل القرآن على وفق ما رأيت لكن لرعاية الأدب أسند الموافقة إلى  
 نفسه أو أشار به إلى حديثه أو قد علم الحكم وليس في تخصصه العدد الثلاث ما ينبغي الزيادة  
 عليها لأنه حصلت الموافقة في أشياء غيره هذه من مشهورها قصة أسارى بدر وقصة الصلاة على  
 المنافقين وهما في الصحيح وصحح الترمذي من حديث ابن عمر أنه قال ما نزل بالناس أمر قطفا قالوا  
 فيه وقال فيه عمرا أنزل القرآن فيه على نحو ما قال عمر وهذا دل على كثرة موافقه وأكثر  
 ما وقعنا منها بالتهن على خمسة عشر لكن ذلك بحسب المنقول وقد تقدم الكلام على مقام  
 إبراهيم وسأيت في الكلام على مسئلة الحجاب في تفسير سورة الأحزاب وعلى مسئلة التضيق في تفسير  
 سورة النحر وقوله في هذه الرواية واجتمع نساء النبي صلى الله عليه وسلم في الغرة عليه فقلت لهن  
 عسى ربه أن خذ من كفره من وجه آخر عن جدي في تفسير سورة البقرة زيادة يأتي التسمية عليهما في  
 باب عشرة النساء في أواخر السكاح وقال بهضم كان الأثر في إيراد هذا الحديث في إثبات الماضي  
 وهو قوله واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى والجواب أنه عدل عنه إلى حديث ابن عمر لخصيص  
 فيه على وقوع ذلك من فعل النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف حديث عمر هذا فليس فيه التصريح  
 بذلك وأما نسبتها لترجمة فاجاب الكرماني بأن المراد من الترجمة ما جاء في القبلة وما يتعلق بها كما  
 على قول من فسره مقام إبراهيم بالكعبة فظاهر أو بالحرم كله فن في قوله من مقام إبراهيم للتبعض  
 ومصلى أي قبله أو بالجر الذي وقف عليه إبراهيم وهو الظاهر فيكون نطقه بالعلق بالقبلة  
 لأنفس القبلة وقال ابن رشيذ الذي يظهر لي أن تعلق الحديث بالترجمة الإشارة إلى موضع  
 الاجتهاد في القبلة لأن عمر اجتهد في أن اختار أن يكون المصلى إلى مقام إبراهيم الذي هو في وجه  
 الكعبة فاختار إحدى جهات القبلة بالاجتهاد وحصل موافقه على ذلك فدل على تصويب

فليجتر الصواب فليجتر عليه

ثم سلم ثم يسجد سجدة

ثانية **(باب)** ما جاء في القبلة

ومن لم ير إعادة على من

سها فاصل إلى غير القبلة وقد

سلم النبي صلى الله عليه وسلم

في ركعتي الظهر وأقبل على

الناس بوجهه ثم أتى ما

حدثنا عمرو بن عون قال

حدثنا هشيم عن جده عن

أنس قال قال عمر وافقت

ربي في ثلاث قلت يا رسول

الله اتخذنا من مقام إبراهيم

مصلى فقلت واتخذوا من

مقام إبراهيم مصلى وآية

الحجاب قلت يا رسول الله لو

أعرت نساءك أن يتخفين

فأله يكلمهن البر والفاجر

فقلت آية الحجاب واجتمع

نساء النبي صلى الله عليه

وسلم في الغرة عليه فقلت

لهن عسى ربه أن يطلعكن

أن يسله أنزوا جاحرا

منكن فقلت هذه الآية

٤٠٢

تفسير

تحفة

٩٠٤٠٩

تغ

٢٢٥/٢

وقال ابن أبي حريم أخيراً  
يحيى بن أيوب قال حدثني  
جيد قال سمعت أنساً هذا  
\* حدثنا عبد الله بن يوسف  
قال أخبرنا مالك بن أنس  
عن عبد الله بن دينار عن  
عبد الله بن عمر قال سنا  
الناس بقاء في صلاة الصبح  
تحفة  
اذ جاءهم آت فقال ان  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قد أنزل عليه الليلة  
قرآن وقد أمر أن يستقبل  
الكعبة فاستقبلوها وكانت  
وجوههم إلى الشام  
فاستداروا إلى الكعبة  
\* حدثنا مسدد قال حدثنا  
يحيى بن شعبة عن الحكم  
عن إبراهيم عن علقمة

٤٠٤

ع

تحفة

٩٤١١

اجتهاد المجتهد اذ بذل وسعه ولا يخفى ما فيه **(قوله وقال ابن أبي حريم)** في رواية كريمة حدثنا ابن  
أبي حريم وفائدة ايراد هذا الاسناد ما فيه من التصريح بسماع جدم من أنس فامن من تدليس  
وقوله بهذا أي اسناداً موثقاً فهو من رواية أنس عن عمر لأن رواية أنس عن النبي صلى الله  
عليه وسلم وفائدة التعليق المذكور تصريح بجيد بسماعه له من أنس وقد نقضه بعضهم بأن  
يحيى بن أيوب لم يسمع به البخاري وان خرج له في المتابعات **(وأقول)** وهذا من جملة المتابعات ولم  
يسفر يحيى بن أيوب بالتصريح المذكور فقد أخرجه الاماعلي من رواية يوسف القاضي عن  
أبي الربيع الزهراني عن هشيم أخبرنا جيد حدثنا أنس والله أعلم **(قوله بنا الناس بقاء)** بالمد  
والصرف وهو الاشهر ويجوز فيه القصر وعدم الصرف وهو يذكرون موضع معروف ظاهر  
المدينة والمراد هنا مسجد أهل قباء ففيه مجاز الحذف واللام في الناس للعهد الذمى والمراد أهل  
قباء ومن حضر معهم **(قوله في صلاة الصبح)** وسلم في صلاة الغداة وهو أحد اسمائها وقد نقل  
بعضهم كراهية تسميتها بذلك وهذا فيه مغايرة لحديث البراء المتقدم فان فيه أنهم كانوا في صلاة  
العصر والجواب أن المناقاة بين الخبرين لأن الخبر وصل وقت العصر إلى من هو داخل المدينة  
وهو بخارجة وذلك في حديث البراء والآخر في البيه بذكر عباد بن نعيم كما تقدم وصل  
الخبر وقت الصبح إلى من هو خارج المدينة وهم شعرون وعوف أهل قباء وذلك في حديث ابن عمر  
وليسمى الآخر بذلك اليهم وان كان ابن طاهر وغيره يفسقوا أنه عباد بن بشر ففيه نظر لأن ذلك  
اغماور في حق بني حارثة في صلاة العصر فان كان ما نقلوا محفوفاً فيستدل أن يكون عباداً بنى  
حارثة أولاً في وقت العصر ثم توجه إلى أهل قباء فاعلم بذلك في وقت الصبح وما يدل على تعددهما  
ان مسجلاروى من حديث أنس ان رجلاً من بني سلمة تزوجهم ركوع في صلاة الفجر فهذا موافق  
لرواية ابن عمر في تعيين الصلاة وشؤسمة غير بنى حارثة **(قوله قد أنزل عليه الليلة قرآن)** فيه اطلاق  
اللييلة على بعض اليوم الماضي واللييلة التي تلي مجازاً والتسكين في قوله قرآن لارادة البعضية  
والمراد قوله قد نرى قلب وجهك في السماء الآيات **(قوله وقد أمر)** فيه ان ما يؤمر به النبي  
صلى الله عليه وسلم يلزم أمته وان أفعاله يؤتى بها كما قاله حتى يقوم دليل الخصوص **(قوله)**  
فاستقبلوها) بفتح الموحدة لا كثيراً فتحولوا إلى الجهة الكعبة فاعل استقبلوها الخاطئون  
بذلك وهم أهل قباء وقوله وكانت وجوههم الخ تفسير من الراوى التحول المذكور ويحتمل أن  
يكون فاعل استقبلوها النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه وضرب وجوههم لهم أولاً ولأهل قباء على  
الاحتمالين وفي رواية الاصل فاستقبلوها بكسر الموحدة بصيغة الامر واتي في ضمير وجوههم  
الاحتمال لان المذكور ان عوده إلى أهل قباء أظهر ويرجح رواية الكسر ان عند المصنف في  
التفسير من رواية سليمان بن بلال عن عبد الله بن دينار في هذا الحديث بلفظ وقد أمر ان  
يستقبل الكعبة ألا فاستقبلوها فدخل حرف الاستفتاح بشعر بان الذي بعده أمر لانه بقية  
الخبر الذي قبله والله أعلم ووقع بيان كيفية التحول في حديث ثوبان بفتح ثاء أسلم عند ابن أبي حاتم  
وقد ذكرت بعضهم قرياً وقالت فيه فتحول النساء مكان الرجال والرجال مكان النساء فصلينا  
السجدةتين الباقيتين إلى البيت الحرام **(قلت)** وتصويره ان الامام يحول من مكانه في مقدم  
المسجد إلى مؤخر المسجد لان من استقبل الكعبة استدير بيت المقدس وهو لودار كما هو في مكانه

لم يكن خلفه مكان يسع الصفوف ولم تحوّل الامام تحوّل الرجال حتى صاروا خلفه وتحول  
 السه حتى صرّ خلف الرجال وهذا يستدعي عملا كثيرا في الصلاة فيجوز أن يكون ذلك وقع  
 قبل حريم العمل الكثير كما كان قبل تحريم الكلام ويحتمل أن يكون اغتفر العمل المذكور  
 من أجل المحلّة المذكورة أو لم توال الخطأ عند التحويل بل وقعت مفرقة والله أعلم وفي هذا  
 الحديث ان حكم الناسخ لا يثبت في حق المكلف حتى يبلغه لان أهل قبله لم يؤمروا بالاعادة مع  
 كون الامر باستقبال الكعبة وقع قبل صلاتهم تلك الصلوات واستنط منه الطحاوي أن من  
 لم تبلغه الدعوة ولم يمكنه استعمال ذلك فانه رخص غير لازم له وفيه جواز الاجتهاد في زمن النبي  
 صلى الله عليه وسلم لانهم لما تداؤوا في الصلاة ولم يقطعوا هادلا على أنه رجع عندهم التداي  
 والتحويل على القطع والاستئناف ولا يكون ذلك الا عن اجتهاد كذا قبل وفيه نظر لاحتمال ان  
 يكون عندهم في ذلك نص سابق لانه صلى الله عليه وسلم كان متقربا التحول المذكور فلا مانع  
 ان يعلمهم ما صنعوا من التداي والتحويل وفيه قبول خبر الواحد وجوب العمل به ونسخ  
 ما تقرر بطريق العلم به لان صلاتهم الى بيت المقدس كانت عندهم بطريق القطع لمسا هذتهم  
 صلاة النبي صلى الله عليه وسلم الى جهته ووقع تحوّلهم عنها الى جهة الكعبة بخبر هذا الواحد  
 وأجيب ان الخبر المذكور احتقن بقرائن ومقدمات فأثبت القطع عندهم بصدق ذلك الخبر  
 فلم ينسخ عندهم ما بقيد العلم بالجماع في العلم وقبل كان النسخ بخبر الواحد جائزا في زمنه صلى الله  
 عليه وسلم مطلقا وانما نسخ بعده ويحتاج الى دليل وفيه جواز تعليم من ليس في الصلاة من  
 هو فيها وان استماع المصلي للكلام من ليس في الصلاة لا يفسد صلاته وقد تقدم الكلام على  
 تعيين الوقت الذي حوّل فيه القبلة في الكلام على حديث البراء في كتاب الايمان ووجه تعلق  
 حديث ابن عمر بترجمة الباب ان دلالة على الجزء الاول منها من قوله أمر أن يستقبل الكعبة  
 وعلى الجزء الثاني من حيث أنهم صلوا في أول تلك الصلاة الى القبلة المنسوخة جا علين وجوب  
 التحول عنها وأجرت عنهم مع ذلك ولم يؤمروا بالاعادة فيكون حكم الساهي كذلك لكن يمكن  
 ان يفرق بينهما بان الجاهل مستحب الحكم الاول مخففر في حقه ما لا يفتقر في حق الساهي لانه  
 انما يكون عن حكم استقر عنده وعرفه **(قوله عن عبد الله)** يعني ابن مسعود **(قال صلى النبي**  
**صلى الله عليه وسلم الظهر خسا)** تقدم الكلام عليه في الباب الذي قبله وتعلقه بالترجمة من  
 قوله قال وماذا أي ما سبب هذا السؤال وكان في تلك الحالة غير مستقبل القبلة نهوا كما  
 يظهر في الرواية الماضية من قوله فثنى رجله واستقبل القبلة **(قوله ما)** حك  
 البراق باليمن المسجد أي سواء كان ياله ام لا وازاع الاسماعيلي في ذلك فقال قوله ففكه  
 يسده أي تولى ذلك بنفسه لأنه يشر يسده الخاتمة ويؤيد ذلك الحديث الاخر أنه مكها  
 بعرجون اه والصنف مشي على ما يحتمل اللفظ مع انه لا مانع في القصة من التعدد  
 وحديث العرجون رواه ابوداود ومن حديث جابر **(قوله عن جعد عن أنس)** كذا في جميع  
 ما وقع عليه من الطرق العتقة لكن آخره عبد الرزاق فصرح بسماع جعد من أنس فامن  
 تدليس **(قوله نخامة)** قيل هي ما يخرج من الصدر وقيل النخامة ما بين من الصدر والبلغم  
 من الرأس **(قوله في القبلة)** أي الحائط الذي من جهة القبلة **(قوله حتى روى)** أي شوهده

عن عبد الله قال صلى النبي صلى  
 الله عليه وسلم الظهر خسا  
 فقالوا أريد في الصلاة قال  
 وماذا قالوا صليت خسا  
 فثنى رجله وسجد سجدة  
 \*باب حد البراق باليمن  
 المسجد\* حدثنا قتيبة قال  
 حدثنا اسمعيل بن جعفر  
 عن جعد عن أنس ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم رأى  
 نخامة في القبلة فثنى ذلك  
 عليه حتى روى في وجهه  
 فقام ففكه يده فقال

٤٠٥

س  
تحفة

٥٨٢

٥٩١

وان احدثكم اذا قام في صلاته  
 فانه شاخز به أو ان ربه منه  
 وبين القبلة فلا يرقن أحدكم  
 قبل قبلته ولكن عن يساره  
**تحفة** أو تحت قدمه ثم أخذ طرف  
 ردا ثم فصق فيه ثم رده بعضه  
 على بعض فقال أو يفعل  
 هكذا حدثنا عبد الله بن  
 يوسف قال أخبرنا مالك عن  
 نافع عن عبد الله بن عمر أن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 رأى بصافا في جدار القبلة  
**تحفة** فحك ثم أقبل على الناس  
 فقال اذا كان أحدكم يصلي  
 فلا يصق قبل وجهه فان الله  
 قبل وجهه اذا صلى حدثنا  
 عبد الله بن يوسف قال أخبرنا  
 مالك عن هشام بن عروة عن  
 أبيه عن عائشة أم المؤمنين  
 أن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم رأى في جدار القبلة خطا  
 أو بصافا وخطامة فحك  
 (باب حل الخطاط بالخصي من  
 المسجد) وقال ابن عباس  
 ان وطئت على قنطرة رطب  
 فأسغسه وان كان باسفا فلا  
 حدثنا موسى بن جعفر  
 قال أخبرنا ابراهيم بن سعد  
**تحفة** جدين بن عبد الرحمن أن أبا  
 هريرة وأبا سعيد حدثا أن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 رأى خطامة في جدار المسجد

في وجهه أثر المشقة ولانسأى فغضب حتى اجتر وجهه والمصنف في الادب من حديث ابن عمر  
 فتعظ على أهل المسجد **قوله** اذا قام في صلاته أي بعد شروعه فيها **قوله** أو ان ربه كذا  
 لا تكبر بالشك كما سبأ في الرواية الاخرى بعد خمسة أبواب والمستعمل في الحديث والجوهر وان ربه هو  
 العطف والمراد بالمساجدة من قبل العبد حقيقة التحوي ومن قبل الرب لازم ذلك فيكون مجازا  
 والمعنى افضاله عليه بالرحمة والرضوان وأما قوله وان ربه بينه وبين القبلة وكذا في الحديث الذي  
 بعده فان الله قبل وجهه فقال الخطاطي معناه ان توجهه الى القبلة مقصود من قبل وجهه الى ربه فصار  
 في التقدير كان مقصوده بينه وبين قبلته وقيل هو على حذف مضاف أي عظمة الله أو ثواب الله  
 وقال ابن عبد البر هو كلام خرج على التعظيم لشأن القبلة وقد نزع بعض المعتزلة القائلين بان  
 الله في كل مكان وهو جمل واضع لان في الحديث انه يترك تحت قدمه وفيه نقض ما أصلوه  
 وفيه الرذعة من زعم أنه على العرش بذاته ومهما تأول به هذا جاز أن يقول ذلك والله  
 أعلم وهذا التعليق يدل على أن البراق في القبلة حرام سواء كان في المسجد أم لا ولا سيما  
 من المصلي فلا يجزى فيه الخلاف في أن كراهية البراق في المسجد هل هي للتنزيه أو للتحريم  
 وفي صحيح ابن خزيمة وابن حبان من حديث حذيفة مرفوعا من قتل بجدار القبلة جاء يوم  
 القيامة ونفسه بين عينيه مرفوعة لان خزيمة من حديث ابن عمر مرفوعا يعيش صاحب  
 الخامة في القبلة يوم القيامة وهي في وجهه ولا يدور ابن حبان من حديث السائب بن خالد  
 ان رجلا أتى قوما فبصق في القبلة فلما فرغ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي لكم  
 الحديث وفيه انه قال له انك أذيت الله ورسوله **قوله** قبل قبلته بكسر القاف وفتح الموحدة  
 أي جهة قبلته **قوله** أو تحت قدمه أي اليسرى كما في حديث أبي هريرة في الباب الذي بعده  
 وزاد بضامن طريق همام عن أبي هريرة فبصق فيها كما سبأ في ذلك بعد أربعة أبواب **قوله** ثم  
 أخذ طرف ردا ثم الح) فيه البيان بالفاعل ليكون أوقع في نفس السامع وظاهر قوله أو يفعل  
 هكذا أنه يخبر بين ما ذكر لكن سبأ بعد أربعة أبواب أن المصنف جعل هذا الاخير على ما ذكره  
 البراق فاعلى هذا في الحديث للتسوية والله أعلم **قوله** في حديث ابن عمر (رأى بصافا في  
 جدار القبلة) وفي رواية المستفي في جدار المسجد والمصنف في آخر الصلاة من طريق أبواب  
 عن نافع في قبلة المسجد وزاد فيه من نزل حكما يسيده وهو مطابق للترجمة وفيه اشعار بأنه كان في  
 حال الخطية صرح الاحماعيل بذلك في روايته من طريق شيخ البخاري وفيه وزاد فيه أيضا قال  
 وأحسبه دعاء برعفران فليطمعه زاد عبد الرزاق عن معمر عن أبواب فلذلك صنع الزعفران في  
 المساجد **قوله** في حديث عائشة (رأى في جدار القبلة خطا أو بصافا وخطامة فحك) كذا  
 هو في الموطأ بالشك ولا سيما على من طريق معن عن مالك أو خطا عابد خطا وهو أشبه وقد تقدم  
 التورق بين الخامة والخطامة **قوله** (باب حل الخطاط بالخصي من المسجد) وجه  
 الغاية بين هذه الترجمة والتي قبلها من طريق الغالب وذلك ان الخطاط غالبا يكون له جرم لرج  
 فيحتاج في نزعها الى معالجة والبصاق لا يكون له ذلك فيمكن نزعها بغير آلة الا ان خاطه يلزم  
 فليقع بالخطاط هذا الذي يظهر من مراده **قوله** وقال ابن عباس هذا التعليق وصله ان أبي  
 شيبة بسند صحيح وقال في آخره وان كان ناسيا يضره ومطابقته للترجمة الاشارة الى ان العلة



فتناول حصة خكها فقال اذا انتم أحدكم فلا يتخمن قبل وجهه ولا عن ٤٢٧ عينه وليصق عن يساره أو تحت قدمه اليسرى

العلوي في النبي احترام القبله لا يجرد التأذي بالزاق ونحوه فانه وان كان عليه أيضا لكن احترام القبله قسيه أكد فهذا لما يفرق فيه بين رطب وبابس بخلاف ما علة النبي فيه مجرد الاستعداد فلا يضروا لباس منه والله أعلم **(قوله فتناول حصة)** هذا موضع الترجه ولا فرق في المعنى بين الخامة والمحاط فلذلك استدل بأحداهما على الآخر **(قوله خكها)** وللكشمه في ختها بمناء من فوق وهما بمعنى **(قوله ولا عن عينه)** سبابه الكلام عليه قريبا **(قوله باب)** لا يصق عن عينه في الصلاة أو ردفيه الحديث الذي قبله من طريق أخرى عن ابن شهاب ثم حديث أنس من طريق قتادة عنه مختصرا من روايته عن حفص بن عمر وليس فيها ما يستدل بحالة الصلاة ثم هو مقيد بذلك في رواية آدم الآتية في الباب الذي يليه وكذا في حديث أبي هريرة التمسيد بذلك في رواية همام الآتية بعد جري المصنف في ذلك على عادته في التسليم بما ورد في بعض طرق الحديث الذي يستدله وان لم يكن ذلك في سياق حديث الباب وكانه جنح إلى أن المطلق في الروايتين محمول على المقيد فهما وهو ساكت عن حكم ذلك خارج الصلاة وقد جزم النووي بالمنع في كل حالة داخل الصلاة وخارجها سواء كان في المسجد أم غيره وقد نقل عن مالك أنه قال لا بأس ببعض خارج الصلاة ويشهد للمنع ما رواه عبد الرزاق وغيره عن ابن مسعود أنه كره يصق عن عينه وليس في صلاة وعن معاذ بن جبل قال ما بصقت عن عيني منذ أسلمت وعن عمر بن عبد العزيز أنه نهى ابنه عنه مطلقا وكان الذي خصه بحالة الصلاة أخدم من علة النبي المذكورة في روايه همام عن أبي هريرة حيث قال فأن عن عينه ملكا هذا إذا قلنا ان المراد بالملك غمرا الكتاب والمحافظة فظهر حينئذ اختصاص بحالة الصلاة وسبابه البحث في ذلك أن شاء الله تعالى وقال القاضي عياض النهي عن البصاق عن الميمن في الصلاة انما هو مع امكان غيره فان تعذر فلا ذلك **(قلت)** لا يظهر وجود التعذر مع وجود الثوب الذي هو لباسه وقد أرشد الشارع إلى التغل فيه كما تقدم وقال الخطابي ان كان عن يساره أحد فلا يبرق في واحد من الجهتين لكن تحت قدمه أو ثوبه **(قلت)** وفي حديث طارق الحارثي عند أبي داود ما يرشد بذلك فانه قال فيه أو تلقا عماما لك ان كان فارغا أو لفه كذا ويرق تحت رجله وذلك ولعبد الرزاق من طريق عطاء عن أبي هريرة نحوه ولو كان تحت رجله ثلاثين مسوطا ونحوه تعين الثوب ولو فقد الثوب مثلا قلعل بعله أولى من ارتكاب النهي عنه والله أعلم **(تنبيه)** أخذ المصنف كون حكم الخامة والبصاق واحدا من أجل أن الله عليه وسلم رأى الخامة فقال لا يبرقن فدل على تساويهما والله أعلم **(قوله باب)** لبصق عن يساره حديثنا على زاد الاصل ابن عبد الله وهو ان المدخل والمن هو الذي مضى من وجهه عن ابن شهاب وهو الزهري ولم يذكره سفيان وهو ابن عيينة فنه أباهريرة كذا في الروايات كلها لكن وقع في رواية ابن عساکر عن أبي هريرة بدل أني سعيد وهو وهم كان الحامله على ذلك أنه رأى في آخره وعن الزهري مع حمدا عن أبي سعيد فظن ان عنده عن أبي هريرة وأبي سعيد معا لكنهما ليس كذلك وانما أراد المصنف أن يبين أن سفيان رواه مرة بالنعنة ومرة شرح بسماع الزهري من حميد وهو بعض الشراح في زعمه أن قوله وعن الزهري معلق بل هو موصول وقد تقدم له نظائر **(قوله)** ولكن عن يساره أو تحت قدمه كذا لا كثر وهو المطابق للترجوة في رواية أبي الوقت وتحت قدمه بالواو

**(باب)** ولا يصق عن عينه في الصلاة \* حديثنا يعني بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن حمدين عبد الرحمن أن أباهريرة وأبا سعيد أخبراه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى خامة في حائط المسجد فتناول رسول الله صلى الله عليه وسلم حصة ختها ثم قال اذا انتم أحدكم فلا يتخمن قبل وجهه ولا عن عينه وليصق عن يساره أو تحت قدمه اليسرى \* حديثنا حفص بن عمر قال حدثنا شعبة قال أخبرني قتادة قال سمعت أنسا قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تقبلن أحدكم بين يديه ولا عن عينه ولكن عن يساره أو تحت قدمه اليسرى \* حديثنا شعبة قال حدثنا قتادة قال سمعت أنس بن مالك قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تقبلن أحدكم بين يديه ولا عن عينه ولكن عن يساره أو تحت قدمه اليسرى \* حديثنا علي قال حدثنا سفيان قال حدثنا الزهري عن حمدين عبد الرحمن عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم أبصر خامة في قبله المسجد فخكها بحصاة ثم نهى أن يبرق الرجل بين

يديه أو عن عينه ولكن عن يساره أو تحت قدمه اليسرى \* وعن الزهري مع حمدا عن أبي سعيد نحوه

ووقع عنده مسلم من طريق أبي رافع عن أبي هريرة ولكن عن يساره تحت قدمه بجحف أو وكذا  
 للمصنف من حديث أنس في آخر الصلاة قال روية التي فيها أو أعلم لكونها تشتمل ماتحت القدم  
 وغیر ذلك **(قوله ما)** كفاة البراق في المسجد **(قوله ما)** وأردفه حديث البراق في المسجد  
 خطيئة وكفارتها دفنها من حديث أنس بإسناده الماضي في الباب قبله سواء وسلم التفل بدل  
 البراق والتفل بالمنانة من فوق أخف من البراق والتفت بمنانة آخره أخف منه قال القاضي  
 عياض انما يكون خطيئة اذا لم يدفنه وأما من أراد دفنه فلا ورده النووي فقال هو خلاف صريح  
 الحديث (قلت) وحاصل النزاع أن هنا عومين تعارضوا هما قوله البراق في المسجد خطيئة وقوله  
 وليصق عن يساره أو تحت قدمه فالنوي يجعل الأول عاما ويخص الثاني بما لا يمكن في  
 المسجد والقاضي يخصصه في الثاني عاما ويخص الأول بمن لم يردفنها وقد وافق القاضي  
 جماعة منهم ابن مكي في التفتيب والقرطبي في المفهم وغيرهما وبشهد لهم مارواه أحمد بإسناد  
 حسن من حديث سعد بن أبي وقاص مرفوعا قال من تخفى في المسجد فغيب تخفاته أن  
 نصيب جلده مؤمن أو ثوبه قنزديه وأوضح منه في المقصود مارواه أحمد أيضا والطبراني  
 بإسناد حسن من حديث أبي أمامة مرفوعا قال من تخفى في المسجد فلم يدفنه فنيته وإن دفنه  
 فنيته فلم يجعله سيئة لا بقصد عدم الدفن ونحوه حديث أبي ذر عنده مسلم مرفوعا قال  
 ووجدت في مساوي أعمال أمي الخنعة تكون في المسجد لا تدفن قال القرطبي فلم يشبها  
 حكم السيئة مجردا لبقاها في المسجد بل هو بتركها غير مدفونة انتهى وروى سعد بن  
 منصور عن أبي عبيدة بن الجراح أنه تخفى في المسجد ليلة فقتى أن يدفنها حتى رجع إلى منزله فأنفذ  
 شعله من نار ثم جاء فطلبها حتى دفنها ثم قال الحمد لله الذي لم يكتب علي خطيئة الله فدل على أن  
 الخطيئة تختص بمن تركها لا بمن دفنها وعلة النهي ترشد إليه وهي تأذي المؤمن بها ومما يدل على  
 أن عومه مخصوص جواز ذلك في النوب ولو كان في المسجد بلا خلاف وعند أبي داود من  
 حديث عبد الله بن السخري أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم فصق تحت قدمه اليسرى ثم دلكه  
 بهعله أسناده صحيح وأصله في مسلم والظاهر أن ذلك كان في المسجد فبدأ بتقديم وتوسط بعضهم  
 فعمل الجواز على ما إذا كان له عذر كان لم يتمكن من الخروج من المسجد والمنع على ما إذا لم يكن  
 له عذر وهو تنصيص حسن والله أعلم وينبغي أن يفصل أيضا بين من بدأ بمعالجة الدفن قبل الفعل  
 كن حفر أو لا ثم بصق ووراء وبين من بصق أولا ثم دفن مثلا فيصير فيه الخلاف بخلاف  
 الذي قبله لأنه إذا كان المكفرا ثم أجازها هو دفنها فكيف بائنا من دفنها ابتداء وقال النووي قوله  
 كفارتها دفنها قال الجمهور يدفنها في تراب المسجد وأردفه أو حصائه وحكي الرواية أن المراد  
 بدفنها آخر اجها من المسجد أصلا (قلت) الذي قاله الرواية يجرى على ما يقول النووي من  
 المنع مطلقا وقد عرف ما فيه **(تنبيه)** قوله في المسجد ظرف للفعل فلا يشترط كون الفاعل  
 فيه حتى لو بصق من هو خارج المسجد فتناوله النهي والله أعلم **(قوله ما)** دفن  
 الخامسة في المسجد أي جواز ذلك وأوردته حديث أبي هريرة من طريقهما عته بالفظ  
 إذا قام أحدهم إلى الصلاة ثم قال في آخره فدفنها فاشهر قوله في الترجمة في المسجد بانه فهم من قوله  
 إلى الصلاة أن ذلك يختص بالمسجد لكن اللفظ أعم من ذلك وقيل اغترجم الذي قبله بالكفارة

٤١٥

م

تحفة

١٢٥١

**(باب)** كفاة البراق  
 في المسجد \* حدثنا آدم  
 قال حدثنا شعبة قال حدثنا  
 قتادة قال سمعت أنس بن  
 مالك قال قال النبي صلى الله  
 عليه وسلم البراق في المسجد  
 خطيئة وكفارتها دفنها  
**(باب)** دفن الخنعة في  
 المسجد \* حدثنا الحق بن  
 نصر قال حدثنا عبد الرزاق  
 عن معمر عن همام مع أبان  
 هريرة عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال إذا قام أحدهم  
 إلى الصلاة فلا يصق أمامه

٤١٦

تحفة

١٤٧٢٦

وهذا البدن اشعار بالترقة بين المعبد بلا حاجة وهو الذي أنبت عليه الخطيئة وبين من غلبته  
 الخساسة وهو الذي أذن له في الدفن أو ما يقوم مقامه **(قوله فاعلمنا بناجي)** ولكنهم سئى فانه  
**(قوله مادام في مصلاه)** يقتضى تخصيص المنع ما اذا كان في الصلاة لكن القليل المتقدم  
 بأذى المسلم يقتضى المنع في جدار المسجد مطلقا ولو لم يكن في صلاة فيجمع بان يقال كونه في  
 الصلاة أشد انما مطلقا وكونه في جدار القبلة أشد انما لم يكن كونه في غيره من جدار المسجد فهو  
 مراتب متفاوتة مع الاشتراك في المنع **(قوله فان عن عيسته ملكا)** تقدم أن ظاهر اختصاصه  
 بجالة الصلاة فان قلنا المراد بالملك الكاتب فقد استشكل اختصاصه بالمنع مع أن عن يساره  
 ملكا آخر وأوجب باحتمال اختصاص ذلك بملك البين تشرى فانه وتكرما هكذا قاله  
 جماعة من القدماء ولا يخفى ما فيه وأجاب بعض المتأخرين بأن الصلاة أم الحسنات البدنية  
 فلا تدخل لكاتب السبب فيها وبثبته له ما رواه ابن أبي شيبة من حديث حذيفة موقوف  
 في هذا الحديث قال ولا عن عيسته فان عن عيسته كاتب الحسنات وفي الطبراني من حديث أبي  
 أمامة في هذا الحديث فانه يقوم بين يدي الله وملكه عن عيسته وقرئ عنه عن يساره قاله  
 حينئذ انما يقع على القرن وهو السلطان ولعل ملك اليسار حينئذ يكون بحيث لا يصيبه  
 شئ من ذلك أو انه يحول في الصلاة الى العيين والله أعلم **(قوله فدفنها)** قال ابن أبي جرة  
 لم يقبل بغيرها لأن النقطة بغير الضرر بها اذ لا من أن يجلس غيره عليها فتؤذي به بخلاف  
 الدفن فانه يفهم منه التحميق في باطن الارض وقال النووي في الرياض المراد دفنها ما اذا كان  
 المسجد ترابا أو رملا فما اذا كان ساطعا مثلا فذلكها عليه بشئ مثلا فليس ذلك بدفن بل زيادة  
 في التقدير **(قلت)** لكن اذن الميق لها أثر البتة فلا مانع وعليه يحمل قوله في حديث عبد الله بن  
 النخعي المتقدم ثم دلل كنهله وكذا قوله في حديث طارق عند أبي داود وبرق تحت رجليه وذلك  
**(فائدة)** قال القفال في فتاويه هذا الحديث محمول على ما يخرج من القم أو ينزل من  
 الرأس أما ما يخرج من الصدر فهو نجس فلا يدفن في المسجد وهذا على اختياره ولكن يظهر  
 التفصيل فيما اذا كان طرفا من في كذا اذا خالط البراق دم والله أعلم **(قوله ما)**  
 اذا بدره البراق أنكر السروى قوله بدره وقال المعروف في اللغة بدت السه وأدبره  
 وأجيب بأنه يستعمل في الغالبة فيقال ما بدت كذا فدرى أى سبقنى واستشكل آخرون التقيد  
 في الترجمة بالمبادرة مع أنه لا ذكر لها في الحديث الذى ساقه وكأنه أشار الى ما في بعض  
 طرق الحديث المذكور وهو ما رواه مسلم من حديث جابر بلقط وليصق عن يساره وتحت رجله  
 اليسرى فان عجلت به اذ بدت لقلل شوبه هكذا ثم طوى بعضه على بعض ولان أى شبة وأنى  
 داود من حديث أبي سعيد نحوه ومفسره في رواية أبي داود بان يتقل في ثوبه ثم يرد بعضه على بعض  
 والحديثان صحيحان لكنهما الساعى لشرط البخارى فاشار اليهما بان جعل الاحاديث التي  
 لا تنصل فيما على مناضل فيها والله أعلم وقد تقدم الكلام على حديث أنس قبل خمسة أبواب  
 وقوله ههنا ورؤى منه بضم الراء بعدها واهموزة تأى من النبي صلى الله عليه وسلم وكراهته  
 بالرفع أى ذلك الفعل وقوله ورؤى شك من الراوى وقوله وشده بالرفع عطف على كراهته  
 ويجوز انجرع عطف على قوله لذلك وفي الاحاديث المذكورة من الفوائد غير ما تقدم التذلل الى

فاعلمنا بناجي الله مادام في  
 مصلاه ولا عن عيسته فان عن  
 عيسته ملكا وليصق عن  
 يساره وتحت قدمه فدفنها  
 \* (باب) \* اذا بدره البراق  
 فلما خذ بطرف ثوبه \* حدثنا  
 مالك بن اسمعيل قال حدثنا  
 زهير قال حدثنا جده عن  
 أنس أن النبي صلى الله عليه  
 وساره رأى نخامة في القبلة  
 فحكها سيفه ورؤى منه  
 كراهته ورؤى كراهته لذلك  
 وشده عليه وقال ان أحدكم  
 اذا قام في صلاته فاعلمنا بناجي  
 ربه أو ربه بينه وبين قلبه  
 فلا بد من في قلبه ولكن  
 عن يساره أو تحت قدمه ثم  
 أخذ طرف رداءه فترقبه  
 ورد بعضه على بعض قال  
 أو يفعل هكذا

٤١٧

تحفة

٦٦٥

٤١٨

م

تحفة

٩٢٨٢١

\* (باب) غظة الامام الناس  
في اتعام الصلاة ذكر القليلة  
\* حدثنا عبد الله بن يوسف  
قال أخبرنا مالك عن أبي  
الزناد عن الأعرج عن أبي  
هريرة أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال هل  
ترون قبلي ههنا فوالله  
ما يخفى علي خضوعكم ولا  
ركوعكم اني لأراكم من وراء  
ظهري \* حدثنا يحيى بن  
صالح قال حدثنا فلي بن  
سليمان عن هلال بن علي  
عن أنس بن مالك قال صلى  
بنا النبي صلى الله عليه وسلم  
صلاة ثم رقى المنبر فقال في  
الصلاة وفي الركوع اني  
لأراكم من ورائي كما أراكم

٤١٩

تحفة

١٦٤٧

أزالة ما يستقذروا وتبره عنه من المسجد وتفقده الامام أحوال المساجد وتغنيها وصانها وأن  
المصل أن يصح وهو في الصلاة ولا تنفسه صلته وان النفي والتخفيف في الصلاة بآثران لأن  
التخافة لا بد أن يقع معها شيء من نفخ أو تنفخ ومحل ما ذالم ينفخ ولم ينفخ صاحب العتب ولم  
بين منه معنى كلام وأقله حرف أو حرف محدود واستدل به المصنف على جواز التنفخ في الصلاة  
كما سمع في أو آخر كتاب الصلاة والمجهور على ذلك لكن بالشروط المذكورة قبل وقال أبو  
حنيفة أن كان النفي يسمع فهو بمنزلة الكلام يقطع الصلاة واستدلوا به حديث عن أم سلمة عند  
النسائي وبأثر عن ابن عباس عند ابن أبي شيبة وفيها أن الباق طاهر وكذا التخافة والمخاط  
خلا فلان يقول كل ما استقذره النفس حرام ويستفاد منه أن التحسين أو التقيج انما هو بالشرع  
فان جهة التحسين مفضلة على اليسار وان اليمفضلة على القدم وفيها الحديث على الاستسكان من  
الحسنات وان كان صاحبها ملما لكونه صلى الله عليه وسلم بأشرك نفسه وهو دال على  
عظم بواضعه زاده الله تشرى بغاوتعظيمه صلى الله عليه وسلم **(قوله)** غظة الامام  
الناس بالنصب على المفعولة وقوله في اتعام الصلاة أي بسبب ترك اتعام الصلاة **(قوله)** وذكر  
القبلة بالجزء عطف على غظوه وأوردته للاشارة بمناسبة هذا الباب لاقبله **(قوله)** هل ترون قبلي  
هو استفهام انكار لما يلزم منه أي أتم تظنون أني لأرى فعلكم لكون قبلي في هذه الجهة لان  
من استقبل شيئا استقبل ما وراءه لكن بين النبي صلى الله عليه وسلم أن رؤيته لا تختص بجهة  
واحدة وقد اختلف في معنى ذلك فقيل المراد به العلم أما بان يوحى اليه كصفة فلهما وأما بان  
يلهم وفيه نظر لان العلم لو كان مراد لم يقبده بقوله من وراء ظهري وقيل المراد انه يرى من عن  
عينه ومن عن يساره ممن تذكره عنيه مع التفات يسرى النادى بوصف من هو هناك باله وراه  
ظهوره وهذا ظاهر التكلف وفيه عدول عن الظاهر بلاموجب والصواب المختار انه محمول  
على ظاهره وان هذا الابصار ادر الحقيقى خاص به صلى الله عليه وسلم انخرق له فيه العادة وعلى  
هذا عمل المصنف فانخرج هذا الحديث في علامات النبوة وكذا نقل عن الامام احمد وغيره ثم ذلك  
الادراك يجوز ان يكون برؤية عنه انخرق له فيه العادة فيه ايضا فكان يرىهم من غير ما ياله لان  
الحق عند أهل السنة أن الرؤية لا يشترط لها اعتلا عضو مخصوص ولا مقابلة ولا قرب وانما تلك  
أمور عادية يجوز حصول الادراك مع عدمها عقلا ولذلك حكموا بجواز رؤية الله تعالى في الدار  
الآخرة خلافا لاهل البدع لوقوفهم مع العادة وقيل كانت له عين خلف ظهره يرى بها من وراءه  
دائما وقيل كان بين كتفيه عيان مثل سم الخياط يصبرهم ما لا يحجب ما ثوب ولا غيره وقيل بل  
كانت صورهم تطبع في حائط قبلته كما تنطبع في المرآة فيرى مثلهم فيها في شاهد أفعالهم **(قوله)**  
ولا خشوعكم أي في جميع الاركان ويحتمل ان يريد به السجود لان فيه غاية الخشوع وقد صرح  
بالسجود في رواية لمسلم **(قوله)** اني لأراكم **(قوله)** بشع الهزم **(قوله)** في حديث أنس صلى لنا أي لاجلنا  
وقوله صلاة تنكسر لاهلهم وقوله ثم رقى بكسر القاف **(قوله)** فقال في الصلاة أي في شأن الصلاة  
أو هو متعلق بقوله بعد اني لأراكم عندهم بحيث تقدم الظرف وقوله وفي الركوع أقروا به بالذكر  
وان كان داخل في الصلاة اهتماما أما لكون التصغير منه كان كتما ولأنه أعظم الاركان بدليل  
ان المسبوق يدرك الركعة بقبليها بالذكر الركوع **(قوله)** كما أراكم **(قوله)** يعني من امحى وصرح به

٤٢٠  
مفسر

تحفة

٨٢٤٠

«(باب) هل يقال مسجد  
بني فلان» حدثنا عبد الله  
بن يوسف قال أخبرنا مالك  
عن نافع عن عبد الله بن عمر  
أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم سابق بين الخيل التي  
أضربت من الخفباء وأمدتها  
ثنية الوداع وسابق بين  
الخيل التي لم تضرب من الثنية  
إلى مسجد بني زريق وأن  
عبد الله بن عمر كان فيمن  
سابقها» «(باب) القسمة  
وتعطي القنوق المسجد  
قال أبو عبد الله القنوق  
الصدوق والاشان قنوان  
والجماعة أيضا قنوان مثل  
صنوق وصنوان وقال إبراهيم  
يعني ابن طهمان عن عبد  
العزيز بن صهيب عن أنس  
رضي الله عنه قال أتى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم بمال  
من البحرين

٤٢١

خت

تحفة

٩٨٩

نخ

٢٢٦/٢

في رواية أخرى كسأني وسلم إلى أن يصبر من روائ كما يصبر من يدي وفيه دليل على المختار أن المراد بالرواية البصائر وظاهر الحديث أن ذلك يختص بحالة الصلاة ويحتمل أن يكون ذلك واقعا في جميع أحواله وقد نقل ذلك عن مجاهد وحكي في بن محمد أنه صلى الله عليه وسلم كان يصبر في الظلة كما يصبر في الضوء وفي الحديث الخشوع في الصلاة والمحافظة على إتمام أركانها وإباحتها وأنه ينبغي للإمام أن يبه الناس على ما يتعلق بأحوال الصلاة ولا سيما أن رأى منهم ما يخالف الأولى وسأذكر حكم الخشوع في أبواب صفة الصلاة حيث ترجم به المصنف مع بقية الكلام عليه إن شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ **باب** هل يقال مسجد بني فلان (أورد فيه حديث ابن عمر في المسابقة وفيه قول ابن عمر أني مسجد بني زريق وزريق بتقديم الزاي مصغرا ويستفاد منه جواز إضافة المساجد إلى أبنائها والمحل فيها يلتحق به جواز إضافة أعمال الرائي أربابها وإنما أورد المصنف الترجمة لفظ الاستفهام لبنيه على أن فيه احتمالا لا يحتمل أن يكون ذلك قد عمله النبي صلى الله عليه وسلم بأن تكون هذه الإضافة وقعت في زمنه ويحتمل أن يكون ذلك مما حدث بعده والأول أظهر والجمهور على الجواز والخالف في ذلك إبراهيم الخنعي فيما رواد ابن أبي شيبة عنه أنه كان يكره أن يقول مسجد بني فلان ويقول مصلي بني فلان لقوله تعالى وإن المساجد لله وجوابه أن الإضافة في مثل هذا الإضافة تميز لملك وسيأتي الكلام على فوائد المتن في كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى «(تنبه) والخفاء بفتح الميم له وسكون الفاء بعد غاياء أحذرة معدودة والامد الغاية واللام في قوله التثنية للعهدين ثنية الوداع ﴿قوله﴾ **باب** القسمة أي جوازها والقنوق بكسر القاف وسكون النون فسر في الأصل في روايتنا بالعدوق وهو بكسر العين المهملة وسكون الذا الملهمة وهو العرجون بمافيه وقوله الاثنان قنوان أي بكسر النون وقوله مثل صنوق وصنوان أهل الثالثة كنفاء بظهورها ﴿قوله﴾ وقال إبراهيم يعني ابن طهمان كذا في روايتنا وهو صواب وأهل في غيرها وقال الاسماعيلي ذكر البخاري عن إبراهيم وهو ابن طهمان فيما أحسب بغير استناد يعني تعلقا (قلت) وقد وصلنا أو نعيم في مستخرجهم والحاكم في مستدركه من طريق آجدين حفص بن عبد الله النيسابوري عن أبيه عن إبراهيم بن طهمان وقد أخرج البخاري هذا الاسناد إلى إبراهيم بن طهمان عدة أحاديث ﴿قوله﴾ عن عبد العزيز بن صهيب (كذا في روايتنا وفي غيرها عن عبد العزيز بن عمر بن مسعود فقال المزي في الأطراف قيل إن عبد العزيز بن زريق رفع وليس بشيء ولم يذكر البخاري في الباب حديثا يتعلق بالقنوق فقال ابن بطال أغفله وقال ابن التين أنسبه وليس كما قال بل أخذه من جواز وضع المال في المسجد بجماع أن كلامهم موضع لا خد المحتاجين منه وأشار بذلك إلى ما رواه النسائي من حديث عوف بن مالك الأشجعي قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ويده عصا وعلق رجل قناخف فجعل يطن في ذلك القنوق ويقول لو شارب هذه الصدقة تصدق طاب من هذا وليس هو على شرطه وإن كان أسناده قويا فكيف يقال إنه أغفله وفي الباب أيضا حديث آخر أخرجه ثابت في الدلائل بالفظن أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر من كل حائط يقنوق بطن في المسجد يعني للمساكين وفي روايته وكان عليها معاذ بن جبل أي على حفظها أو على قسمتها ﴿قوله﴾ قال من البحرين (روى ابن أبي شيبة من طريق جريد بن هلال مرسله أن كان مائة القنوق وأمر أن

فقال انتموه في المسجد وكان اكثر من ٣٢ ٤ اتى به رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الصلاة ولم يلتفت اليه فلما قضى الصلاة

وبه العلامة بن الحضرمي من خراج البحرين قال هو أول خراج جلى الى النبي صلى الله عليه وسلم  
عند المصنف في الفاخرى من حديث عمر بن عوف ان النبي صلى الله عليه وسلم صالح أهل  
البحرين وأمر عليهم العلامة بن الحضرمي وبعث أبابعدن من الجراح اليهم فقدم أبو عبد الله فقال  
فهمته الاضمار بقدمه الحديث فستقامته تعين الا في المال لكن في الردة للراوندى أن  
رسول العلامة بن الحضرمي بالمال هو العلامة بن حارثة الثغفي فاعله كان رقيق أى عبدة وأما  
حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له لو قد جاء مال البحرين أعطيتك وفيه فلو يقدم مال  
البحرين حتى مات النبي صلى الله عليه وسلم الحديث فهو صحيح كما سأتى عند المصنف وليس  
بمعارض لما تقدم بل المراد انه لم يقدم في السنة التى مات فيها النبي صلى الله عليه وسلم لانه كان مال  
خراج أدرج به فكان يقدم من سنة الى سنة (قوله فقال انثروه) أى صوبه (قوله وقاديت  
مقبلا) أى ابن أى طالب وكان أسرع مع العباس في غزوة بدر وقوله حتى يجمهله ثم ثلثة  
مفتوحة والضمير فى قوله يعود على العباس وقوله يقبله بضم أوله من الاقلال وهو الرفع والحل  
قوله مر بعضهم بضم الميم وسكون الراء فى رواية أمر بالهمز وقوله رفعه بالجرم لانه جواب  
اللاس وبجواز الرفع أى فهو رفعه (قوله على كاهله) أى بين كفيه وقوله تبعه بضم أوله من  
الاستماع وبجواب الفتح وقوله وثم منهم تاهدهم بفتح المثلثة أى هناك وفى هذا الحديث بيان كرم  
الى الله عليه وسلم وعدم التفاته الى المال قل وأكثروا الامام بفتح الحاء الى يفرق مال المصالح  
في تحقيقها ولا يؤخره وسأتى الكلام على فوائد هذا الحديث في كتاب الجهاد باب قضاء  
شرك بن حشد ذكره المصنف فيه مختصرا ان شاء الله تعالى وموضع الحاجة منه هنا جواز وضع  
بشرك ترك السالون فيمن صدقة ونحوها في المسجد وحمله ما إذا منع مجامع له المسجد من  
ملازمة غيرهما بآبى المسجد لاجل له ونحوه هذا المال موضع مال زكاة الفطر ويستقامته  
واو وضع ما بمن نفعه في المسجد كالماه لرب من يعطش ويحمل التفرقة بين ما يوضع للفرقة  
بين ما يوضع للزمن فمعنى الثاني دون الاول والله التوفيق (قوله بأ) من دعى  
وامام في المسجد من أعاب منه وفى رواية الكشي من أعاب الله وأورده حديث أنس  
صرا وأورده عليه أنه مناسب لأحدثي الترجمة وهو الثاني ويوجب ان قوله في المسجد متعلق  
لهدى لا بقوله لطعام فالمناسبة طاعة والغرض منه ان مثل ذلك من الامور المباحة ليس من  
والذى يمنع في المساجد ومن في قوله منه ابداءة والضمير يعود على المسجد وعلى رواية  
تشميى يعود على الطعام والكشي من قال ان معنه بدل من حوله وفى الحديث جواز الدعاء  
لطعام وان لم يكن ولم يؤخذ استدعاء الكبير الى الطعام القليل وان المدعو اداعل من الداعي أنه  
كروان يحضر معه غيره فلا بأس بحضوره معه وسأتى بقية الكلام على هذا الحديث ان شاء  
الله تعالى حيث أورده المصنف تاما في علامات النبوة (قوله بأ) التضاؤل للعاني  
هو من عطف الخاص على العام ويسقط قوله بين الرجال والنساء من رواية المسجلى  
الحديثاينى زاد الكشي من ابن موسى وكذا نسب ابن السكن وأخطأ من قال هو ابن  
نور وسأتى الكلام على ما يتعلق بحديث سهل بن سعد المذكور وتسمية من أعجب فيه في كتاب  
ان شاء الله تعالى وباتى ذكر الاختلاف في جواز القضاء في المسجد في كتاب الاحكام

جاء فحاس الله فما كان يرى  
أحدا إلا أعطاه الحياة القياس  
رضي الله عنه فقال يا رسول  
الله أعطني فإني فأديت نفسي  
وفاديت عقيلا فقال له  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم خذ فخفي في بويه ثم ذهب  
بقوله فلم يستطع فقال  
يا رسول الله هم بعضهم  
يرفعونه إلى قال لا قال  
فأرفعه أنت علي قال لا فأنش  
منه ثم ذهب بقوله فقال  
يا رسول الله أرفع بعضهم  
يرفعونه قال لا قال فأرفعه  
أنت علي قال لا فأنش منه ثم  
أحمله فالتقاء على كاهله ثم  
أطلق فما زال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يتبعه  
بصره حتى خفي علينا عجا  
من حرصه فما قام رسول  
الله صلى الله عليه وسلم وثم  
منهم ادرهم (باب) «من ردى  
الطعام في المسجد ومن أجاب  
منه» حدثنا عبد الله بن  
يوسف قال أخبرنا مالك عن  
أحمد بن عبد الله سمع أبا  
وحدث النبي صلى الله عليه  
وسلم في المسجد معه ناس  
فقال لهم فقال لي أن رسول  
أولطحة قلت هم قال الطعام  
قلت نعم فقال لي حوله قوموا  
فانطلقوا وانطلق بين أيديهم  
(باب) «القضاء للمعان  
في المسجد» حدثنا يحيى قال  
أخبرنا عبد الرزاق قال

2/2

أخبرنا ابن جريج قال أخبرني ابن شهاب عن سهل بن سعد أن رجلا قال يا رسول الله أرايت رجلا وجمع

شاء الله تعالى **قوله** يا **باب** اذا دخل بيتا أي الغدير (يصلى حيث شاء أو حيث أمر) قيل  
 مراده الاستفهام لكن حذف أداته أي هل يتوقف على إذن صاحب المنزل أو يكفاه الأذن  
 العام في الدخول فأوعى على ذلك الشك وقوله ولا يتجسس ضبطناه بالجيم وقيل انه روى بالخاء  
 المهملة وهو متعلق بالشيء الثاني قال المهلب دل حديث الباب على الغاء حكم الشيء الأول  
 لاستثناؤه صلى الله عليه وسلم صاحب المنزل أي يصلى وقال المازري معنى قوله حيث شاء أي من  
 الموضع الذي أذن له فيه وقال ابن المنبر انما أراد البخاري ان المسئلة موضع نظر فهل يصلى من  
 دعى حيث شاء لان الأذن في الدخول عام في أي زاء المكان فابن جالس أو صلى تناوله الأذن أو  
 يحتاج إلى أن يستأذن في تعيين مكان صلاته لان النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك الظاهر الأول  
 وانما استأذن النبي صلى الله عليه وسلم لانه دعى للصلاة ليشرك صاحب البيت بمكان صلاته فساله  
 ليعلى في البقعة التي يحب تخصيصها بذلك وأما من صلى لنفسه فهو على عموم الأذن (قلت) الا  
 ان يخص صاحب المنزل ذلك العموم فيقتضيه والله أعلم **قوله** عن ابن شهاب (قوله) عن مجاهد عن  
 الطيالسي في مسند يسماع ابراهيم بن سعد له من ابن شهاب **قوله** عن مجاهد عن الربيع  
 والمصنف في باب النوافل جماعة كما سبقت من طريق يعقوب بن ابراهيم بن سعد عن أبيه عن  
 ابن شهاب قال أخبرني مجاهد **قوله** عن عتيبان زاد يعقوب المذكور في روايته قصة مجاهد في عقله  
 الحجة كما تقدم من وجه آخر في كتاب العلم وصرح يعقوب أيضا بسماع مجاهد عن عتيبان **قوله**  
 أنه في منزله اختصره المصنف هنا وساقه من رواية يعقوب المذكور تاما كما ورد من طريق  
 عقل في الباب الآتي **قوله** ان أصلي من بيتك كذا لا أكثر وكذا في رواية يعقوب وللشيخ  
 هنا ان أصلي لك وللمكتبة في بيتك وسأيت الكلام على الحديث في الباب الذي بعده **قوله**  
**باب** المساجد أي اتخاذ المساجد في البيوت **قوله** وصلى البراء بن عازب في مسجده في  
 داره جماعة وللمكتبة في جماعة وهذا الأثر أورده ابن أبي شبة معناه قصة **قوله** ان عتيبان  
 ابن مالك أي الخزرجي السلمي من بني سالم بن عوف بن عمرو بن عوف بن الخزرج هو بكسر  
 العين ويجوز ضمها **قوله** انه أن في رواية ثابت عن أنس عن عتيبان عنده مسلم انه بعث إلى النبي  
 صلى الله عليه وسلم يطلب منه ذلك فيحمل ان يكون نسب اتان رسوله الى نفسه مجازا ويحمل ان  
 يكون أمانة وبعت اليه أخرى امانة تقاضيا وأما ذكر اوفى الطبراني من طريق أبي أويس  
 عن ابن شهاب بسنده أنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم يوم جعة لؤي أيتني يا رسول الله وفيه  
 أنه أياه يوم السبت وظاهره ان مخاطبة عتيبان بذلك كانت حقيقة لا مجازا **قوله** قد أنكرت  
 بصري كذا ذكره جمهور أصحاب ابن شهاب كما للمصنف من طريق ابراهيم بن سعد ومعمر بن مسلم  
 من طريق يونس والطبراني من طريق الزبيدي والأوزاعي وله من طريق أبي أويس لماساء  
 بصري وللاجماع على من طريق عبد الرحمن بن عمر جعل بصري بكل ولمسلم من طريق سليمان بن  
 المغيرة عن ثابت أصابني في بصري بعض الشيء وكل ذلك ظاهر في أنه لم يكن بلغ العمى اذ لا يمكن  
 آخرجه المصنف في باب الرخصة في الطمر من طريق مالك عن ابن شهاب فقال فيه ان عتيبان كان  
 يؤم قومه وهو أعشى وأنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انها تكون الظلمة والسيل وأنار رجل  
 ضرر البصر الحديث وقد قيل ان رواية مالك هذه معارضة لغيره وليست عندي كذلك بل قول

امرأته رجلا أبقته  
 فتلا عن أبي المصنف وأما شاهد  
 \* (باب) \* اذا دخل بيتا  
 يصلى حيث شاء أو حيث  
 أمر ولا يتجسس \* حدثنا  
 عبد الله بن مسلمة قال حدثنا  
 ابراهيم بن سعد عن ابن  
 شهاب عن مجاهد عن الربيع  
 عن عتيبان بن مالك أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم أتاه في  
 منزله فقال أين يحب أن  
 أصلي لك من بيتك قال  
 فاشتر له الى مكان فكبر  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 وصفنا خلفه فبقي ركعتين  
 \* (باب) \* المساجد في  
 البيوت وصلى البراء بن  
 عازب في مسجده في داره  
 جماعة \* حدثنا سعد بن  
 عفير قال حدثني الليث قال  
 حدثني عقيل عن ابن شهاب  
 قال أخبرني مجاهد عن  
 الربيع الانصاري أن عتيبان  
 ابن مالك وهو من أصحاب  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ممن شهد بدرام  
 الاضارته أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فقال  
 يا رسول الله قد أنكرت  
 بصري وأنا **٤٢٥٥**  
**مسئ**  
**تحفة**  
**٩٧٥٠**

محمود ان عتيان كان يؤم قومه وهو أعمى أى حين لقى نفسه محمود وسمع منه الحديث لاجل سؤاله  
 لما صلى الله عليه وسلم وبينه قوله في رواية يعقوب خبت الى عتيان وهو شيخ أعمى يؤم قومه  
 وأما قوله وأنا رجل ضرير البصر أى أصابني منه ضره فهو قوله أنكرت بصري ويؤيد هذا  
 الخبر قوله في رواية ابن ماجه من طريق ابراهيم بن سعد أيضا أنكرت من بصري وقوله في  
 رواية مسلم أصابني في بصري بعض الشيء فإنه ظاهر في أنه لم يكمل عمدا لكن رواية مسلم من  
 طريق حماد بن سلمة عن ثابت بلغة أنه عمى فارسل وقد جمع ابن خزيمة بين رواية مالك وغيره من  
 أصحاب ابن شهاب فقال قوله أنكرت بصري هذا اللفظ يطلق على من في بصره سوء وإن كان  
 يصير بصره أموا على من صار أعمى لا يصير شأنا انتهى والاولى ان يقال أطلق عليه عمى لقربه منه  
 ومشاركته في فوات بعض ما كان يعهده في حال الصحة وهذا تألف الروايات والله أعلم **(قوله)**  
 أصلى لقومي أى لاجلهم والمراد به كان يؤمهم وصرح بذلك أبو داود الطيالسي عن ابراهيم بن  
 سعد **(قوله)** سال الوادى أى سال الماشى في الوادى فهو من اطلاق الخلل على الخلل والظلماني من  
 طريق الزبيدي وإن الاسطرخين تكون يتبعني سبيل الوادى **(قوله)** بيني وبينهم وفي رواية  
 الاسماعيلى يسيل الوادى الذى بين مسكني وبين مسجد قومي فيقول بيني وبين الصلاة معهم **(قوله)**  
 فأصلى بهم) بالنصب عطف على أتى **(قوله)** وددت أن يكسر الدال الاولى أى غنيت وحكى الفراء جواز  
 فتح الدال في الماضي والواو في المصدر والمشهور في المصدر الضم وحكى فيه أيضا الفتح فهو مثلث  
**(قوله)** فصلى أى يكون البناء ويجوز النصب لوقوع الفاء بعد التاني وكذا قوله فأخذته بالرفع ويجوز  
 النصب **(قوله)** سافعل ان شاء الله) هو هنا التعليل لاختص التبرك كذا قيل ويجوز ان يكون للتبرك  
 لاحتمال اطلاع صلى الله عليه وسلم بالوحى على الخبز بان ذلك سمع **(قوله)** قال عتيان ظاهر  
 هذا السياق ان الحديث من أوله الى هنا من رواية محمود بن الربيع وغيره واسطة ومن هنا الى آخره  
 من روايته عن عتيان صاحب القصص وقد يقال القصد الاول مرسل لان محمود ابصر فعن  
 حضور ذلك لكن وقع التصريح في أوله بالتحديث بين عتيان ومحمود من رواية الاوزاعي عن ابن  
 شهاب عند أى عوانة وكذا وقع نصريحه بالسماع عند المصنف من طريق عمر ومن طريق  
 ابراهيم بن سعد كما ذكرناه في الباب الماضي فيحمل قوله قال عتيان على ان محمود أعاد اسم شيخه  
 اغنياما بذلك أطول الحديث **(قوله)** فغدا على زاد الاسماعيلى بالغدو للطبراني من طريق  
 أى أؤيس ان السؤال وقع يوم الجمعة والتوجه اليه وقع يوم السبت كما تقدم **(قوله)** وأبو بكر  
 لم يذكر جمعه والرواة عن ابن شهاب غيره حتى ان رواية الاوزاعي فاستاذنا فاذن لهم ما لكر  
 في رواية أى أؤيس ومعه أبو بكر وعمر وسلم من طريق أنس عن عتيان فأتاني ومن شاء الله من  
 أصحابه والطبراني من وجه آخر عن أنس في نفر من أصحابه فيجتمعون الجمع بان أبكر جمعه وحده في  
 ابتداء التوجه ثم عند السخول أو قبلها اجتمع عمر وغيره من الصحابة فدخلوا معه **(قوله)** فلجس  
 حين دخل) والكتشمينى حتى دخل قال عباس زعم بعضهم انها غلط وليس كذلك بل المعنى فلم  
 يجلس في الدار ولا غيرها حتى دخل البيت مبادرا الى ما جاء به وسببه وفي رواية يعقوب عند المصنف  
 وكذا عند الطيالسي فلما دخل لم يجلس حتى قال أين تصب وكذا الاسماعيلى من وجه آخر وهى  
 أين في المراد لان جلوسه انما وقع بعد صلاته بخلاف ما وقع منه في بيت مليكة حيث جلس فأكمل

أصلى لقومي فاذا كانت  
 الامطار سال الوادى الذى  
 بيني وبينهم لم أستطع أن  
 أتى مسجدهم فاصلى  
 بهم ووددت ان رسول الله  
 أنك تاتينى فتصلى في بيتي  
 فأخذهم مصلى قال فقال له  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم سافعل ان شاء الله قال  
 عتيان فغدا رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم وأبو بكر حين  
 ارتفع النهار فاستاذن  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فاذنت له فلم يجلس  
 حين دخل البيت ثم قال  
 أين تصب



ثم صلى لانه هناك دعى الى الطعام فبدأ به وهداه الى الصلاة فبدأ بها **(قوله أن أصلي من بيتك)**  
 كذا لاكثر وجهين ورواه الزهري ووقع عند الكشيحي وحده في بيتك **(قوله وحسنه)** أى  
 منعناهم من الرجوع **(قوله خزيرة)** بخلافه مفتوحة بعد هذاى مكسورة ثم جاء تحتانية ثم راء ثم  
 هاء فوقع من الاطعمة قال ابن قتيبة تصنع من لحم يقطع صفرا ثم يصب عليه ماء كثير فاذا نضج  
 ذر عليه الدقيق وان لم يكن فيه لحم فهو عسدة وكذا ذكر يعقوب وزاد من لحم بات لسله قال  
 وقيل هى حساء من دقيق فيه دسم وسكى في الجهرة بنحوه وسكى الازهرى عن أبى الهيثم أن  
 الخزيرة من الخالة وكذا حكاه المصنف في كتاب الاطعمة عن النضر بن شميل قال عياض المراد  
 بالخالة دقيق لم يغربل **(قلت)** ويؤيد هذا التفسير قوله في رواية الاوزاعي عند مسلم على  
 جثية بن جهم ومجهين قال أهل اللغة هى ان تطين الخنطة قليلا ثم يلقى فيها ناعم أو غيره ووفى  
 المطالع أنها روت في الصحيحين بخلافه راء من مهملات وسكى المصنف في الاطعمة عن النضر  
 أيضا أنها أى التي مهملات تصنع من اللبن **(قوله فتاب في البيت رجال)** بثلاثة وبعد الالف  
 موحدة أى اجتمعوا بعد أن تفرقوا قال الخليل المثابة يجتمع الناس بعد افتراقهم ومنه قيل  
 للبيت مثابة وقال صاحب المحكم يقال تاب اذا رجع وتاب اذا قبل **(قوله من اهل الدار)** أى  
 الخلة لقوله خير دورا لاضار دار أى الخارأى محللتهم المراد أهلها **(قوله فقال قائل منهم)** لم يسم  
 هذا المبتدى **(قوله مالك بن النضير)** بضم الدال المهملة وفتح الخاء المعجمة وسكون الباء  
 تحتانية بعدها عين معجمة مكسورة ثم فون **(قوله أو ابن الدخشن)** بضم الدال والسين وسكون  
 الخاء بينهما وحكى كسر أوله والشك فيه من الراوى هل هو مصغر أو مكبر وفي رواية السقلى هنافس  
 الثاني قبله بدل النون وعند المصنف في الخماريين من رواية معمر الدخشن بالنون مكبراً من غير  
 شك وكذا المسلم من طريق يونس وله من طريق معمر بالشك ونقل الطبراني عن أحمد بن صالح أن  
 الصواب الدخشم بالميم وهى رواية الطالسى وكذا المسلم من طريق ثابت عن أنس عن عتبان  
 والطبراني من طريق النضر بن أنس عن أبيه **(قوله فقال بعضهم)** قيل هو عتبان راوى  
 الحديث قال ابن عبد البر في التمهيد الرجل الذى سار راوى صلى الله عليه وسلم في قتل رجل من  
 المنافقين هو عتبان والمنافق المشار اليه هو مالك بن الدخشم ثم ساق حديث عتبان المذكور في  
 هذا الباب وليس فيه دليل على ما اتعاه من ان الذى سار هو عتبان وأغرب بعض المتأخرين  
 فنقل عن ابن عبد البر ان الذى قال في هذا الحديث ذلك منافق هو عتبان أخذ من كلامه هذا  
 وليس فيه نصريح بذلك وقال ابن عبد البر لم يحتج في شهود مالك بدرا وهو الذى أسرى بهل بن  
 عمرو ثم ساق باسناد حسن عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لمن تكلم فيه أليس قد  
 شهيد بدرا **(قلت)** وفي المغازي لأبن إسحق أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث مالكا هذاه ومنع بن  
 عدى فخر فامسجد الضرا فدل على أنه يرى عما اتهم به من النفاق أو كان قد أقطع عن ذلك أو  
 النفاق الذى اتهم به ليس نفاق الكفر وإنما أنكر الصحابة عليه وتودعه للمنافقين ولعل له عذرا في  
 ذلك كما وقع لحاطب **(قوله ألا تراه قد قال لا اله الا الله)** ولطما لى اما يقول ولمسلم أليس يشهد  
 وكانهم فهموا من هذا الاستفهام أن لا جرم بذلك ولولا ذلك لم يقولوا في جوابه انه يقول ذلك  
 وما هو في قلبه كما وقع عند مسلم من طريق أنس عن عتبان **(قوله فانا ترى وجهه)** أى توجهه

أن أصلي من بيتك قال  
 فاشرت له الى ناحية من البيت  
 فقام رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فكبر فقمنا فصفقنا  
 فصلى ركعتين ثم سلم قال  
 وحسنه على خزيرة صنعناها  
 له قال فتاب في البيت رجال  
 من أهل الدار ذو وعدد  
 فاجتمعوا فقال قائل منهم  
 أين مالك ابن الدخشن أو  
 ابن الدخشن فقال بعضهم  
 ذلك منافق لا يجب الله  
 ورسوله فقال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم لا تقل  
 ذلك ألا تراه قد قال لا اله الا  
 الله يريد بذلك وجه الله قال  
 الله ورسوله أعلم قال فانا  
 نرى وجهه

(قوله ونصحه الى المنافقين) قال الكرماني يقال فصحت له لا اليه ثم قال قد ضمن معنى الانتهاء  
 كذا قال والنظار ان قوله الى المنافقين متعلق بقوله وجهه فهو الذي يتعدى بالى وأما متعلق  
 نصحه فمخذوف للعلم به (قوله قال ابن شهاب) أى بالاسناد الماضى وهو من قال انه متعلق  
 (قوله ثم سألت) زاد الكشمي بعد ذلك والحسين مهملة تين يجمعهم الالف باسى فخطبه الصادق  
 المحجة وغلطوه (قوله من سراتهم) بفتح المهملة أى خيارهم وهو جمع سرى قال أبو عبيد هو  
 المرتفع القدر من سر والرجل يسر وإذا كان رفيع القدر وأصله من السراة وهو أرفع المواضع  
 من ظهر الدابة وقيل هورأسها (قوله فصدقه بذلك) يحتمل أن يكون الحسين سمعه أيضاً من  
 عتيان ويحتمل أن يكون جملة عن يحيى آخر وليس للحسين ولا لعتبان في الصحيحين سوى هذا  
 الحديث وقد أخرجه البخارى في أكثر من عشرة مواضع مطولاً ومختصراً وقد سمعنا من عتيان  
 أيضاً أنس بن مالك كأن حرمه مسلم وسمعه أبو بكر بن أنس مع أبيه من عتيان أخرجه الطبرانى  
 وسبأنى في باب النوافل جماعة أن أبا أيوب الأنصارى جمع محمود بن الربيع يحدث عن عتيان  
 فأنكره لما يقتضيه ظاهره من ان النار محترمة على جميع الموحدين وأحدث الشفاعة على  
 ان بعضهم يعذب لكن العلماء أجوبه عن ذلك منها ما رواه مسلم عن ابن شهاب انه قال عقب  
 حديث الباب ثم زلت بعد ذلك فرائض وأمورى ان الامر قد انتهى اليها فن استطاع ان لا يعثر  
 فلا يعثر وفى كلامه نظر لان الصلوات الخمس نزل فرضها قبل هذه الواقعة قطعاً وظاهره يقتضى  
 ان تاركها لا يعذب اذا كان موحداً وقيل المراد ان من قالها لمخلص لا تترك الفرائض لان  
 الاخلاص يحصل على اداء اللازم وتعقب بمنع الملازمة وقيل المراد تحريم التغلب أو تحريم  
 دخول النار المعدة للكافرين لا الطبقة المعدة للعصاة وقيل المراد تحريم دخول النار بشرط  
 حصول قبول العمل الصالح والتجاوز عن السيئ والله أعلم وفى هذا الحديث من الفوائد امامة  
 الاعمى واخبار المرء عن نفسه بما فيه من عاهة ولا يكون من الشكوى وانه كان فى المدينة  
 مساجد للجماعة سوى مسجده صلى الله عليه وسلم والتخلف عن الجماعة فى المطر والظلمة ونحو  
 ذلك واتخاذ موضع معين للصلاة وأما النهى عن ابطان موضع معين من المسجد فيه حديث  
 رواه أبو داود وهو محمول على ما اذا استلزم راي ونحوه وفيه تسوية الصفوف وان عموم النهى عن  
 امامة الزائر من زاره مخصوص بما اذا كان الزائر هو الامام الاعظم فلا يكره وكذا من أدن  
 له صاحب المنزل وفيه التبرك بالمواضع التى صلى فيها النبي صلى الله عليه وسلم وأوطأها  
 ويستفاد منه ان من دعى من الصالحين لينتبه به انه يجب اذا أمن الفتنة ويحتمل ان يكون  
 عتيان اعطى بذلك الوقوف على جهة القبلة بالقطع وفيه اجابة الفاضل دعوة المنفصل  
 والتبرك بالمشيئة والوفاء بالوعد واستحباب الزائر بعض أصحابه اذا علم ان المستدعى لا يكره ذلك  
 والاستئذان على الداعى فى بيته وان تقدم منه طلب الحضور وان اتخذ مكان فى البيت للصلاة  
 لا يستلزم رخصته ولو أطلق عليه اسم المسجد وفيه اجتماع أهل المحلة على الامام أو العالم اذا ورد  
 منزل بعضهم ليستقدموا منه ويتكروا به والتسبب على من يظن به الفساد الدين عند الامام على  
 جهة النصيحة ولا بعد ذلك غيبة وأن على الامام ان يثبت فى ذلك ويحمل الامر فيه على الوجه  
 الجليل وفيه افتقار من غاب عن الجماعة بلا عذر وانه لا يكتفى فى الايمان النطق من غير اعتقاد

ونصحه الى المنافقين  
 قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فان الله قد  
 حرم على النار من قال لا اله  
 الا الله ينتفى بذلك وجه الله  
 \* قال ابن شهاب ثم سالت  
 الحسين بن محمد الانصارى  
 وهو أحد بنى سالم وهو من  
 سراتهم عن حديث محمود  
 ابن الربيع فصدقه بذلك

نق

٢٢٨ / ٢

\* (باب) \* التيمن في دخول

المسجد وغيره وكان ابن

عمر يسداً برجله اليمنى فإذا

خرج بدأ برجله اليسرى

\* حدثنا سليمان بن حرب

قال حدثنا شعبه عن

الاشعث بن سليم عن أبيه

عن مسروق عن عائشة

رضي الله عنها قالت كان

النبي صلى الله عليه وسلم

يجب التيمن ما استطاع في

شأنه كله في طهور ودخوله

وتعلاه \* (باب) \* هل تنبش

قبور مشركي الجاهلية

ويتخذ مكانها مساجد

لقول النبي صلى الله عليه

وسلم لعن الله اليهود اتخذوا

قبور أنبيائهم مساجد

وما يكره من الصلاة في

القبور ورأى عمر أنس بن

مالك يصلي عند قبر فقال

القبر القبر ولم يهره بالعادة

نق

٢٢٨ / ٢

وأنه لا يخلد في النار من مات على التوحيد وترجم عليه البخاري غير ترجمة الباب \* والذي قبله  
 الرخصة في الصلاة في الحال عند المطر وصلاة التوافل جماعة وسلام المأموم حين يسلم الإمام  
 وإن رد السلام على الإمام لا يجب وإن الإمام إذا زار قومًا أمهم وشهدهم وعقبان يدرا أو كل الخزيرة  
 وإن العمل الذي يتبعه وجه الله تعالى ينبغي صاحبه إذا قبله الله تعالى وإن من نسب من يظهر  
 الإسلام إلى النفاق ونحوه بقرينة تقوم عنده لا يكفر بذلك ولا ينسحق بل يعذر بالتأويل **(قوله)**  
**باب** التيمن أي البداية باليمين (في دخول المسجد وغيره) بالخفض عطفًا على الدخول  
 ويجوز أن يعطف على المسجد لكن الأول أن يفيد **(قوله)** وكان ابن عمر أي في دخول المسجد ولم يهره  
 موضوعًا عنه لكن في المستدرج للعاكم من طريق معاوية بن قرة عن أنس أنه كان يقول من السنة  
 إذا دخلت المسجد أن تبدأ برجلك اليمنى وإذا خرجت أن تبدأ برجلك اليسرى والصحيح أن قول  
 الصحابي من السنة كذا محمول على الرفع لكن لمالك يكن حديث أنس على شرط المصنف أشار  
 إليه ابن ابن عمرو ومحدث عائشة بتدليل البداية باليمين في الخروج من المسجد أيضا ويحتمل  
 أن يقال إن في قولها ما استطاع احترازًا عما لا يستطاع فيه التيمن شرعًا كدخول الخلاء والخروج  
 من المسجد وكذا تعاطي الأشياء المستعذرة باليمين كالاستحمام والتغطى وعلت عائشة رضي الله  
 عنها صلى الله عليه وسلم لما ذكرت ما أخبر به بذلك وأما بالقرائن وقد تقدمت بقية مباحث  
 حديثها هذا في باب التيمن في الوضوء والغسل **(قوله)** هل تنبش قبور مشركي  
 الجاهلية أي دون غيرهم من قبور الأنبياء وأتباعهم لما في ذلك من الإهانة لهم بخلاف المشركين  
 فإنهم لأحرمة لهم وأما قوله لقول النبي صلى الله عليه وسلم إلى آخره فوجه التعليق أن الوعيد على  
 ذلك يتناول من اتخذ قبورهم مساجد تعظيمًا ومغالاة كما صنع أهل الجاهلية وجرم ذلك إلى  
 عبادتهم ويتناول من اتخذ أمكنة قبورهم مساجد يانبش وترى عظامهم فهذا يختص  
 بالأنبياء ويختص بهم أتباعهم وأما الكفرة فإنه لا يخرج فينبش قبورهم إذا خرج في أهانتهم  
 ولا يلزم من اتخاذ المساجد أمكنة تعظيمهم فمعرف بذلك أن لا تعارض بين فعله صلى الله عليه  
 وسلم فينبش قبور المشركين واتخاذ مسجدهم مكانها وبين لعنه صلى الله عليه وسلم من اتخذ قبور  
 الأنبياء مساجد لما بين الفرق والتمن الذي أشار إليه وصله في باب الوفاة في آخر المغازي من  
 طريق هلال عن عروة عن عائشة بهذا اللفظ وفيه قصة ووصله في الجنائز من طريق أخرى عن  
 هلال وزاد فيه والنصاري وذكره في عدة مواضع من طريق أخرى بالزيادة **(قوله)** وما يكره من  
 الصلاة في القبور يتناول ما إذا وقعت الصلاة على القبر أو إلى القبر وبين القبرين وفي ذلك  
 حديث رواه مسلم من طريق أبي هريرة عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال  
 عليها قلت وليس هو على شرط البخاري فأشار إليه في الترجمة وأورد معه أثره الدال على أن  
 النبي عن ذلك لا يقتضي فساد الصلاة ولا اثر المذكور عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولا في كتاب الصلاة لا في  
 نعم شيخ البخاري ولفظه ينسأ أنس يصلي إلى قبر زياده عمر القبر القبر فظن أنه يعني القبر فلما رأى  
 أنه يعني القبر جاز القبر وصلى وله طرق أخرى ينسأ في تعليق التعليق منها من طريق جدي عن أنس  
 بن وهب وزاد فيه فقال بعض من يلحق أنس يعني القبر فتحت عنه وقوله القبر القبر بالنصب فيهما  
 على التحذير **(قوله)** ولم يهره بالعادة استنبطه من تلمذ أنس على الصلاة وكان ذلك يقتضي

فسادها لقطعه واستأنف **(قوله)** حدثنا محمد بن المنثري قال ثنا يحيى هو القطن (عن هشام) هو ابن  
عمرو **(قوله)** عن عائشة في رواية الاسماعيلي من هذا الوجه أخبرني عائشة **(قوله)** ان أم حبيبة  
أى رمله بنت أبي سفيان الأموية (وأم سلمة) أى هند بنت أبي أمية الخزرجية وهما من أزواج النبي  
صلى الله عليه وسلم وكانتا من هاجر الى الحبشة كما سيأتي في موضعه **(قوله)** ذكرنا كذا لا كثر الرواة  
والمستعمل والجويز كرايا التنصير وهو مشكل **(قوله)** رأيتها أى هما ومن كان معهما  
وللا كنهين والاصيلي رأياها وسأني المصنف قريبا في باب الصلاة في السبعة من طريق عبدة  
عن هشام ان تلك الكنيسة كانت تسمى مارية بكسر الراء وتخفيف الياء التثنية قوله في الحناجر  
من طريق مالك عن هشام نحوه وزاد في أولها ما شكى النبي صلى الله عليه وسلم ومن طريق  
هلال عن عمرو بلفظ قال في مرضه الذي مات فيه ولمسلم من حديث جندب انه صلى الله عليه  
وسلم قال نحو ذلك قبل أن يتوفى بخمس وزاد فيه فلا تتخذوا القبور مساجد فاني أنها كم عن ذلك  
انتهى وقائدة التخصيص على زمن النهي الإشارة الى انه من الامر المحكم الذي لم ينسخ لكونه  
صدري آخر حياته صلى الله عليه وسلم **(قوله)** ان أولئك بكسر الكاف ويجوز فتحها **(قوله)**  
فلات عطف على قوله كان وقوله بنو ابي ادا **(قوله)** وصور وافيه تلك الصور) والمستعمل  
تلك الصور بالياء التثنية بدل اللام وفي الكاف فيها وفي أولئك ما في أولئك الماضية وانما  
فعل ذلك أو أكلهم ليتأنسوا برؤية تلك الصور يتذكروا أحوالهم الصالحة فيجتهدون  
كاجتهادهم ثم خلف من بعدهم خلف جهلوا امر ادهم ووسوس لهم الشيطان ان أسلافكم  
كلوا يعبدون هذه الصور يعظمونها فاعبدوها فخذلوا النبي صلى الله عليه وسلم عن مثل ذلك  
سد اللذبة المادية الى ذلك وفي الحديث دليل على تحريم الصور وجل بعضهم الوعيد  
على من كان في ذلك الزمان لقرب العهد بعبادة الاوثان وأما الآن فلا وقد أطلب ابن دقيق  
العصيد في رد ذلك كما سيأتي في كتاب اللباس وقال البضاوي لما كانت اليهود والنصارى  
يعبدون القبور والانباء تعظيم الشانهم ويجعلونها قبلة يتوجهون في الصلاة نحوها واتخذوها  
أوثاناً لهم ومنع المسلمين عن مثل ذلك فأما من اتخذ مسجداً في جوار صالح وقصد التبرك  
بالقرب منه لا التعظيم له ولا التوجه نحوه فلا يدخل في ذلك الوعيد وفي الحديث جواز حكاية  
ما يشاهده المؤمن من العجائب ووجوب بيان حكم ذلك على العالم به وفيه فاعل المحرمات وان  
الاعتبار في الاحكام بالنسبة الى العقل وفيه كراهة الصلاة في المقابر سواء كانت بحسب القبر  
أو عليه أو بالمسوى في بيان ذلك قريباً وبأني حديث أنس في بناء المسجد بمسوط في كتاب المهيمة  
واسناده كلهم بصريون وقوله فيه فاقام فيهم أربعين وعشرين كذا المستعمل والجويز والباقي  
أربع عشرة وهو الصواب من هذا الوجه وكذا رواه أبو داود عن مسدد شيخ البخاري فيه  
وقد اختلف فيه أهل السير كما سيأتي وقوله وأرسل الى بني البخارهم اخوال عبد المطلب  
لان أمه سلى منهم فأراد النبي صلى الله عليه وسلم التزول عندهم لما تحول من قيام البخار  
بطن من الخزرج واسمه تميم اللات بن نعلبة **(قوله)** متقلدين السيف) منصوب على الحال  
وفي رواية كريمة متقلدي السيف يحذف النون والسيف مجرور بالاضافة **(قوله)** وأبو بكر  
ردفه) كان النبي صلى الله عليه وسلم أرذفه تشريقاً له وتوسمها بشدته والافتد كان لابي بكر

حدثنا محمد بن المنثري قال  
حدثنا يحيى عن هشام قال  
أخبرني أبي عن عائشة أن  
أم حبيبة وأم سلمة ذكرنا  
تسعة رأيتنا بالحبيسة فيها  
نصا ويرفد كذا ذلك للنبي  
صلى الله عليه وسلم فقال  
ان أولئك اذا كان فيهم  
الرجل الصالح فأتوا  
على قبره مسجداً وصوروا  
فيه تلك الصور فأولئك  
شرا خلق عند الله يوم  
القيامة حدثنا مسدد قال  
حدثنا عبد الوارث عن أبي  
التيح عن أنس قال قدم  
النبي صلى الله عليه وسلم  
الى المدينة فنزل على المدينة  
في حتى يقال لهم نوعروب  
عوف فأقام النبي صلى الله  
عليه وسلم فيهم أربع عشرة ليلة  
ثم أرسل الى بني البخار فأتوا  
متقلدين السيف كآتي  
أنظر الى النبي صلى الله عليه  
وسلم على راحلته وأبو بكر  
ردفه وملائكة البخار حوله  
حتى أتى ببناء أبي أيوب  
وكان يحب أن يصلي حيث  
أدركته الصلاة ويصلي في  
مرايض الغنم

وأنه أمر ببناء المسجد

فارسى الله على ما سأل في البصرة وقوله وملاخى الفخار حوله أى جامعهم وكأهم مشوا معه أديا وقوله حتى ألقى أى ألقى رحله والقضاء الناحية المتسعة أمام الدار **(قوله)** وأنه أمر بالفتح على البناء للذاعل وقيل روى الضم على البناء للمفعول **(قوله)** ثامنونى بالثنية أى أذكروا لى الله لا ذكركم الغنى الذى اختاره قال ذلك على سبيل المساومة فكانه قال ساومونى فى الغنى **(قوله)** لا نطلب غنىه إلا إلى الله تقديره لا نطلب الغنى لكن الأمر فيه إلى الله وإلى معنى من وكذا اعتد السامع لطلب غنىه الأمن الله وزاد ابن ماجه أبدا وظاهر الحديث أنهم لم يأخذوا منه غنا وخالف ذلك أهل السير كما ساقى **(قوله)** فكان فيه أى فى الحائط الذى بنى فى مكانه المسجد **(قوله)** وفيه خرب قال ابن الجوزى المعروف فيه فتح الخلاء المجبة وكسر الراء بعد هاء واحدة جمع خرب ككلم وكلمة قلت وكذا اضبط فى سنن أبى داود وحكى الخطائى أيضا كسر أوله وفتح ثانيه جمع خرب ككتب وعنبه وللكتيمينى حرث بفتح الحاء المهملة وسكون الراء بعده هاء ثلثة وقدين أو دودان رواية عبد الوارث بالمجبة والموحدة ورواية جاد بن سلمة عن أبى الصباح بالمهملة والثلثة فعلى هذا فرواية الكشميرى وهم لان البخارى انما أخرجه من رواية عبد الوارث وذكر الخطائى فيه مضبطا آخر وفيه بحث ساقى مع بقية ما فيه فى كتاب الهجرة ان شاء الله تعالى **(قوله)** فى آخره فاغفر الانصار كذا لاكثر والمستغنى والجوى فاغفر الانصار بجنف اللام وبوجه بانه ضمن اغفر معنى استر وقد رواه أو دودان عن مسدد بلفظ فاضل الانصار وفى الحديث جواز التصرف فى المقبرة المملوكة لله بالبيع وجواز نيش القبور والدراسة اذا لم تكن محترمة وجواز الصلاة فى مقابر المشركين بعد نيشها واخراج ما فيها وجواز بناء المساجد فى أى مكانها قبل وفيه جواز قطع الاشجار المثمرة للعاجلة أخذ من قوله وأمر بالخلل فقطع وفيه نظر لاحتمال أن يكون ذلك عمالا يهرأ ما بان يكون ذكورا واما ان يكون طرا عليه ما قطع عمره وساقى صفه هيئة بناء المسجد من حديث ابن عمر وغيره قريبا **(قوله)** باب الصلاة فى مريض الغنى أى أما كنها هو بالوحدة والصاد المجبة جمع مريض بكسر الميم وحديث أنس طرف من الحديث الذى قبله لكن بين هناك انه كان يحب الصلاة حيث أدركته أى حيث دخل وقتها سواء كان فى مريض الغنى أو غيره أو بن هنا ان ذلك كان قبل أن يبنى المسجد ثم بعد بناء المسجد صار لا يحب الصلاة فى غيره الا ضرورة قال ابن بطال هذا الحديث حجة على النافعى فى قوله بنى باسمه أو بالغباء أو بالاعراض والاصل فى الغنى لا تسلم من ذلك وتعتق بان الاصل الطهارة وعدم السلالة منها غالب واذا تعارض الاصل والغالب قدم الاصل وقد تقدم مزيد بحث فيه فى كتاب الطهارة فى باب أو الابل \* (تنبيه) القائل ثم سمعته بعد يقول هو شعبة يعنى انه سمع شعبة بن ربيعة القندى كور بعد ان سمعته يدونه ومفهوم الزيادة انه صلى الله عليه وسلم لم يصل فى مريض الغنى بعد بناء المسجد لصكن قد ثبت انه فى ذلك كما تقدم فى كتاب الطهارة **(قوله)** باب الصلاة فى مواضع الابل كنه يشر إلى ان الاحاديث الواردة فى التفرقة بين الابل والغنى ليست على شرطه لكن لها طرق قوية منها حديث جابر بن سمرة عنده مسلم وحديث البراء بن عازب عند أبى داود وحديث أبى هريرة عند الترمذى وحديث عبد الله بن معقل عند التسانى وحديث سبى بن معبد عند ابن ماجه وفى معظمها التعيين يعاطى الابل ووقع

فارسى الله على ما سأل في البصرة وقوله وملاخى الفخار حوله أى جامعهم وكأهم مشوا معه أديا وقوله حتى ألقى أى ألقى رحله والقضاء الناحية المتسعة أمام الدار **(قوله)** وأنه أمر بالفتح على البناء للذاعل وقيل روى الضم على البناء للمفعول **(قوله)** ثامنونى بالثنية أى أذكروا لى الله لا ذكركم الغنى الذى اختاره قال ذلك على سبيل المساومة فكانه قال ساومونى فى الغنى **(قوله)** لا نطلب غنىه إلا إلى الله تقديره لا نطلب الغنى لكن الأمر فيه إلى الله وإلى معنى من وكذا اعتد السامع لطلب غنىه الأمن الله وزاد ابن ماجه أبدا وظاهر الحديث أنهم لم يأخذوا منه غنا وخالف ذلك أهل السير كما ساقى **(قوله)** فكان فيه أى فى الحائط الذى بنى فى مكانه المسجد **(قوله)** وفيه خرب قال ابن الجوزى المعروف فيه فتح الخلاء المجبة وكسر الراء بعد هاء واحدة جمع خرب ككلم وكلمة قلت وكذا اضبط فى سنن أبى داود وحكى الخطائى أيضا كسر أوله وفتح ثانيه جمع خرب ككتب وعنبه وللكتيمينى حرث بفتح الحاء المهملة وسكون الراء بعده هاء ثلثة وقدين أو دودان رواية عبد الوارث بالمجبة والموحدة ورواية جاد بن سلمة عن أبى الصباح بالمهملة والثلثة فعلى هذا فرواية الكشميرى وهم لان البخارى انما أخرجه من رواية عبد الوارث وذكر الخطائى فيه مضبطا آخر وفيه بحث ساقى مع بقية ما فيه فى كتاب الهجرة ان شاء الله تعالى **(قوله)** فى آخره فاغفر الانصار كذا لاكثر والمستغنى والجوى فاغفر الانصار بجنف اللام وبوجه بانه ضمن اغفر معنى استر وقد رواه أو دودان عن مسدد بلفظ فاضل الانصار وفى الحديث جواز التصرف فى المقبرة المملوكة لله بالبيع وجواز نيش القبور والدراسة اذا لم تكن محترمة وجواز الصلاة فى مقابر المشركين بعد نيشها واخراج ما فيها وجواز بناء المساجد فى أى مكانها قبل وفيه جواز قطع الاشجار المثمرة للعاجلة أخذ من قوله وأمر بالخلل فقطع وفيه نظر لاحتمال أن يكون ذلك عمالا يهرأ ما بان يكون ذكورا واما ان يكون طرا عليه ما قطع عمره وساقى صفه هيئة بناء المسجد من حديث ابن عمر وغيره قريبا **(قوله)** باب الصلاة فى مريض الغنى أى أما كنها هو بالوحدة والصاد المجبة جمع مريض بكسر الميم وحديث أنس طرف من الحديث الذى قبله لكن بين هناك انه كان يحب الصلاة حيث أدركته أى حيث دخل وقتها سواء كان فى مريض الغنى أو غيره أو بن هنا ان ذلك كان قبل أن يبنى المسجد ثم بعد بناء المسجد صار لا يحب الصلاة فى غيره الا ضرورة قال ابن بطال هذا الحديث حجة على النافعى فى قوله بنى باسمه أو بالغباء أو بالاعراض والاصل فى الغنى لا تسلم من ذلك وتعتق بان الاصل الطهارة وعدم السلالة منها غالب واذا تعارض الاصل والغالب قدم الاصل وقد تقدم مزيد بحث فيه فى كتاب الطهارة فى باب أو الابل \* (تنبيه) القائل ثم سمعته بعد يقول هو شعبة يعنى انه سمع شعبة بن ربيعة القندى كور بعد ان سمعته يدونه ومفهوم الزيادة انه صلى الله عليه وسلم لم يصل فى مريض الغنى بعد بناء المسجد لصكن قد ثبت انه فى ذلك كما تقدم فى كتاب الطهارة **(قوله)** باب الصلاة فى مواضع الابل كنه يشر إلى ان الاحاديث الواردة فى التفرقة بين الابل والغنى ليست على شرطه لكن لها طرق قوية منها حديث جابر بن سمرة عنده مسلم وحديث البراء بن عازب عند أبى داود وحديث أبى هريرة عند الترمذى وحديث عبد الله بن معقل عند التسانى وحديث سبى بن معبد عند ابن ماجه وفى معظمها التعيين يعاطى الابل ووقع

نظرة

نظرة

تغ

٢٢٠ / ٢

في حديث جابر بن سمرة والبراء بن عازب في حديث سليلك عند الطبراني وفي حديث  
سيرة وكذا في حديث أبي هريرة عند الترمذي أعطان الأبل وفي حديث أسيد بن حضير عند  
الطبراني سماخ الأبل وفي حديث عبد الله بن عمرو عند أحمد مراد الأبل فغير المصنف بالمواضع  
لانها أشبه والمعاطن أخص من المواضع لان المعاطن مواضع أقامته عند الماء خاصة وقد ذهب  
بعضهم الى ان النهى خاص بالمعاطن دون غيره ما من الاماكن التي تكون فيها الأبل وقيل هو  
ما أوهاه مطلقا نقله صاحب المغني عن أحمد وقد نازع الاسماعيلي المصنف في استدلاله بحديث ابن  
عمر المذکور بانه لا يلزم من الصلاة الى البعير وجعله ستره عدم كراهة الصلاة في مبركه وأجيب بان  
مراده الإشارة الى ما ذكر من علة النهى عن ذلك وهي كونها من الشياطين كما في حديث عبد الله  
ابن مغفل فانها خلقت من الشياطين ونحوه في حديث البراء كانه يقول لو كان ذلك مانعا من صحة  
الصلاة لانتفع مثله في جعلها أمام المصلي وكذلك صلاوا كما هو قد ثبت انه صلى الله عليه وسلم  
كان يصلي النافلة وهو على بعيره كما سيأتي في أبواب التوروق فرب بعضهم بين الواحد منها وبين كونها  
مجمعة لم تطبع عليه من النفاق المنفص الى تشويش قلب المصلي بخلاف الصلاة على المركوب  
منها أو الى جهة واحد معقول وسأيت بقية الكلام على حديث ابن عمر في أبواب ستره المصلي ان  
شاء الله تعالى وقيل علة النهى في التفرقة بين الأبل والغنم بان عادة أصحاب الأبل التغوط بقرها  
فتجس اعطائها وعادة أصحاب الغنم ترك حكاها الطحاري عن شرك واستبعده وغلط ايضا من  
قال ان ذلك بسبب ما يكون في معاطنهما من أوالها وأرثائها وانها من ارض الغنم تشرجكها  
في ذلك وقال ان النظر يقتضي عدم التفرقة بين الأبل والغنم في الصلاة وغيرها كما هو مذهب  
أصحابه وتعقب بانه مخالف للاحاديث الصحيحة المصروفة بالتفرقة فهو قياس فاسد الاعتبار واذا  
ثبت الخبر بطلت معارضته بالقياس اتفاقا لكن جمع بعض الأئمة بين عموم قوله جعلت لي الأرض  
مسجدا وظهره ورواين أحاديث الباب يجعلها على كراهة التنزيه وهذا أولى والله أعلم **(تكملة)**  
وقع في مسند أحمد من حديث عبد الله بن عمران النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في مراض  
الغنم ولا يصلي في مراض الأبل والبقر وسنده ضعيف فلا ثبت لأفاد ان حكم البقر حكم الأبل  
بخلاف ما ذكره ابن المنذر ان البقر في ذلك كالغنم **(قوله ما)** من صلى وقدامه التور  
بالص على الطرف والتور يقع المنشأة وتشديد التور المضرومة ما توقيف التور للغير وغيره  
هو قول الأكثر يكون حذرة في الأرض وربما كان على وجه الأرض وروهم من خصه بالأول قيل  
هو معرب وقيل هو عربي توافق عليه الإسنه وانما خصه بالذ كرمع كونه ذكر التور بعده اهتماما  
به لان عبدة النار من الجحوش لا يعبدونها الا اذا كانت متوقفة بالبحر كما في التور وأشار به الى  
ما ورد عن ابن سيرين انه كره الصلاة الى التور وقال هو بيت نار أخرجه ابن أبي شيبة وقوله أو شيء  
من العام بعد النحر فيه الشمس مثلا والاصنام والتمائم والمراد ان يكون ذلك بين  
المصلي وبين القبلة **(قوله وقال الزهري)** هو طرف من حديث طويل ياتي موصولا في باب وقت  
الظهر وقد تقدم طرف منه في كتاب العلم وسأيت باللفظ الذي ذكره هنا في كتاب التوحيد وحديث  
ابن عباس ياتي الكلام عليه بتمامه في صلاة الكسوف فقد ذكره بتمامه هنا الشاهد الاسناد وقد قدم  
أيضا طرف منه في كتاب الأعيان وقد نازعه الاسماعيلي في الترجة فقال ليس ما رأى الله نبيه من

**(باب)** من صلى وقدامه  
تنور أو نار أو شيء مما يعبد  
فأراد به وجه الله تعالى وقال  
الزهري أخبرني أنس قال  
قال النبي صلى الله عليه وسلم  
عزشت على النار وأنا أصلي  
\* حدثنا عبد الله بن مسلمة  
عن مالك عن زيد بن أسلم عن  
عطاء بن يسار عن عبد الله  
ابن عباس قال انخفضت  
الشمس فصلى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ثم قال  
أريت النار فلم أرمضها  
كاليوم قط أفطع

٤٢١

م د س

تخفة

٥٩٧٧

٤٢٢

م د ق

تحفة

٨١٤٢

\* (باب كراهية الصلاة  
في المقابر) \* حدثنا مسدد  
قال حدثنا يحيى عن  
عبد الله قال أخبرني  
نافع عن ابن عمر عن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال  
اجعلوا في بيوتكم من  
صلاتكم ولا تتخذوها قبورا

النار عزلة نار معبودة لتقوم توجه المصلى إليها قال ابن التين لاجتماعه فيه على الترجعة لأنه لم يفعل ذلك مختارا وانما عرض عليه ذلك المعنى الذي أراد الله من تنبيه العباد وتعتيقهم من الاختيار وعدمه في ذلك سواء منه لأنه صلى الله عليه وسلم لا يقرر على باطل فدل على أن مثله جائز وتفرقة الامام علي بن القصد وعدمه وإن كانت ظاهرة لكن الجامع بين الترجعة والحديث وجودنا بين المصلى وبين قبلته في الجملة وأحسن من هذا عندى أن يقال لم يفسخ المصنف في الترجعة بكراهة ولا غيرها فيجتمعا أن يكون مراده التفرقة بين من يقي ذلك منه وبين قبلته وهو قادر على إزالة أو انحرافه عنه وبين من لا يقدر على ذلك فلا يكره في حق الثاني وهو المطابق لحديث الباب ويكره في حق الأول كما سيأتي التصريح بذلك عن ابن عباس في التماثل وكما روى ابن أبي شيبة عن ابن سيرين أنه كره الصلاة إلى التنوير أو إلى بيت نار ونازعه أيضا من المتأخرين القاضي السروي في شرح الهداية فقال لا دلالة في هذا الحديث على عدم الكراهة لأنه صلى الله عليه وسلم قال أريت النار لا يلزم أن تكون امامه متوجها إليها بل يجوز أن تكون عن يمينه أو عن يساره وغير ذلك قال ويحتمل أن يكون ذلك وقعه قبل شروعه في الصلاة انتهى وكان البخاري رحمه الله كوشف بهذا الاعتراض فيجيب بالجواب عنه حيث صدر الباب بالعلق عن أنس ففيه عرضت على النار وأنا صلي وأما كونه رآها امامه فمما سبق حديث ابن عباس يقتضيه ففيه أنهم قالوا له بعد أن اضرع رسول الله رآنا لك تناول شاة في مقامك ثم رآنا لك تكعكتك أي تأخرت إلى خلف وفي جوابه أن ذلك بسبب كونه أرى النار في حديث أنس العلق هنا عنده في كتاب التوحيد موصولا فندع عرضت على الجنة والنار أتنا في عرض هذا الحائط وأنا أصلي وهذا يدفع جواب من فرق بين القرب من المصلى والبعد **بقوله** كراهية الصلاة في المقابر استنبط من قوله في الحديث ولا تتخذوها قبورا أن القبور ليست محل للعبادة فتكون الصلاة فيها مكروهة وكانه أشار إلى أن ما رواه أبو داود والترمذي في ذلك ليس على شرطه وهو حديث أبي سعيد الخدري مرفوعا الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام جال به ثقات لكن اختلف في وصله وإرساله وحكم مع ذلك بحجته الحامد وابن حبان **بقوله** حدثنا يحيى (هو القطان وعبد الله هو ابن عمر العمري **بقوله** من صلاتكم) قال القرطبي من للتبعض والمراد التوافل بدليل ما رواه مسلم من حديث جابر مرفوعا إذا قضى أحدكم الصلاة في مسجد فليجعل لبيته نصيبا من صلاته (قلت) وليس فيه ما يتقوى الاحتمال وقد حكى عباس عن بعضهم أن معناه اجعلوا بعض فراضكم في بيوتكم ليقضى بكم من لا يخرج إلى المسجد من نسوة وغيرهن وهذا وإن كان محتملا لكن الأول هو الأرجح وقد بالغ الشيخ محيي الدين فقال لا يجوز جلعه على الفريضة وقد نازع الامام علي المصنف أيضا في هذه الترجعة فقال الحديث دال على كراهة الصلاة في القبور لا في المقابر (قلت) قد ورد بلفظ المقابر وأما مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ لا تجعلوا بيوتكم مقابر قال ابن التين تأوله البخاري على كراهة الصلاة في المقابر وتأوله جماعة على أنه انما فيه التندب إلى الصلاة في البيوت إذا المولى لا يصلون كأنه قال لا تكونوا كالمولى الذين لا يصلون في بيوتهم وهي القبور قال فأما جواز الصلاة في المقابر أو المنع منه فليس في الحديث ما يؤخذ منه ذلك (قلت) إن أراد أنه لا يؤخذ منه بطريق المنطوق فسلم وإن أرادني ذلك مطلقا فلا قد قدنا

وجه استنباطه وقال في النهاية سما للمطالع ان تاويل البخاري مرجوح والاول قول من قال  
معناه ان الميت لا يصل في قبره وقد نقل ابن المنذر عن أكثر أهل العلم انهم استدلوا بهذا الحديث  
على ان المقبرة ليست بموضع الصلاة وكذلك حال الغوى في شرح السنة والخطاي وقال  
أيضا بحتم ان المراد لا تجعلوا بيوتكم وطنا للنوم فقط لاتصالون فيها فان النوم أخو الموت  
والميت لا يصل وقال التوربشتي حاصل ما يحتمل أنه أربعة معان فذكر الثلاثة الماضية ورابعها  
يحتمل ان يكون المراد ان من لم يصل في بيته جعل نفسه كالقبر (قلت) وبؤيده  
ما رواه مسلم مثل البيت الذي يذكر الله فيه والبيت الذي لا يذكر الله فيه كمثل الحى والميت  
قال الخطاي وأما من تأوله على النهى عن دفن الموق في البيوت فليس بشئ فقد دفن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في بيته الذي كان يسكنه أيام حياته (قلت) ما ادعى انه تاويل هو ظاهر لفظ  
الحديث ولا سيما ان جعل النهى حكما منفصلا عن الامر وما استدلى به على رده تعقبه الكرماني  
فقال لعل ذلك من خصائصه وقد روى ان الانبياء دفنوا حيث يوفون (قلت) هذا الحديث  
رواه ابن ماجه مع حديث ابن عباس عن أبي بكر مر فوعا ما قبض نبي الادفن حيث يقبض وفي  
اسناده حسين بن عبد الله الهانسي وهو ضعيف وله طريق أخرى مرسله ذكرها البيهقي في  
الدلائل وروى الترمذي في الشمائل والنسائي في الكبرى من طريق سالم بن عبد الله الشجعي  
الصحابي عن أبي بكر الصديق انه قبل له فابن يدفن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في المكان  
الذي قبض الله فيه روحه فانه لم يقبض روحه الا في مكان طيب اسناده صحيح لكنه موقوف  
والذي قبله أصرح في المقصود واذا حمل دفنه في بيته على الاختصاص لم يهدن شي غيره عن ذلك  
بل هو محتمل لان استقرار الدفن في البيوت ربما صيرها مقار قصر الصلاة فيها كروحه ولفظ  
حديث أبي هريرة عند مسلم أصرح من حديث الباب وهو قوله لا تجعلوا بيوتكم مقابر فان ظاهره  
يقضي انهم عن الدفن في البيوت مطلقا والله اعلم **(قوله)** بالصلاة في مواضع  
الخشف والعذاب أي ما حكمها وذكر العذاب بعد الخسف من العام بعد الخسف لان الخسف  
من جهة العذاب **(قوله)** ويذكر ان عليا هذا الاثر رواه ابن أبي شبة من طريق عبد الله بن أبي  
الحلى وهو بضم الميم وكسر المهملة وتشديد اللام قال كأمع على ثمرنا على الخسف الذي يبابل فلم  
يصل حتى أجازه أي تعبداه ومن طريق أخرى عن علي قال ما كنت لأصلي في أرض خشف الله  
بها ثلاث مراروا الظاهر أن قوله ثلاث مرار ليس متعلقا بالخسف لانه ليس فيها الا خسف واحد  
وانما أراد ان عليا قال ذلك ثلاثا ورواه أبو داود مر فوعا من وجه آخر عن علي ولفظه نفاي  
حييي صلى الله عليه وسلم ان أصلي في أرض يبابل فانها ملعونة في اسناده ضعف والاثق بصدق  
المصنف ما تقدم والمراد بالخسف هنا ما ذكر الله تعالى في قوله فاني الله شيئا منهم من القوا عذقر  
عليهم السقف من فوقهم الآية ذكر أهل التفسيروا الاخبار أن المراد بذلك ان الغروبين كعنان  
يخي يبابل شيئا عظيما يقال ان ارتفاعه كان خمسة آلاف ذراع خفس الله بهم قال الخطاي لا أعلم  
أحد ادم العلم حرم الصلاة في أرض يبابل فان كان حديث علي ثابتا فلهذه الهاه أن يتخذها وطنا  
لانه اذا أقام بها كانت صلاته فيها يعني أطلق المزموم وأراد الاذن قال فيجتمه ان النبي خاص  
بهي انداله بماتني من القصة بالعراق (قلت) وسياق قصة على الاولى يبعده هذا التأويل والله

\*) باب الصلاة في مواضع  
الخشف والعذاب  
ويذكر ان عليا كره الصلاة  
بخسف بابل

تغ

٢٢٠ / ٢



٤٢٢

خطة

٧٢٤٦

\* حدثنا اسمعيل بن  
عبد الله قال حدثني مالك  
عن عبد الله بن دينار عن  
عبد الله بن عمر رضي الله  
عنهم أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال لا تدخلوا علي  
هؤلاء المعذبين الآن تكونوا  
باكين فإن لم تكونوا باكين  
فلا تدخلوا عليهم لا يصيبكم  
مأصابهم \* (باب الصلاة  
في البيعة) \* وقال عمر رضي  
الله عنه أنا لا ندخل كأنسكم  
من أجل القاتيل التي فيها  
الضور

أعلم **(قوله)** حدثنا اسمعيل بن عبد الله هو ابن أبي أوس ابن أخت مالك **(قوله)** لا تدخلوا كان  
هذا النبي لما روى مع النبي صلى الله عليه وسلم بالخير دينار ثوب في حال توجههم إلى رسول الله صلى الله  
المصنف في أحاديث الانبياء وجه آخر عن ابن عمر بعض ذلك **(قوله)** هؤلاء المعذبين) بفتح  
الذال المعجمة وله في أحاديث الانبياء لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا أنفسهم **(قوله)** إلا أن  
تكونوا باكين) ليس المراد الاقتصار في ذلك على ابتداء الدخول بل دائماً عند كل جزء من الدخول  
وأما الاستقرار بالكيفية المذكورة مطوعة فيه بالاولوية وسبقاً إلى الله صلى الله عليه وسلم لم ينزل  
فيه البتة قال ابن بطال هذا يدل على اباحة الصلاة هنالك لأن الصلاة موضع بكاء ونصرع كأنه  
يشعر إلى عدم مطابقة الحديث لا ترفعى (قلت) والحديث مطابق له من جهة أن كلامهم فيه  
ترك التزول كما وقع عند المصنف في المغازي في آخر الحديث ثم قطع صلى الله عليه وسلم رأسه  
وأسرع إلى السير حتى أجاز الوادي فدل على أنه لم ينزل ولم يصل هنالك كما صنع على خفي بابل وروى  
الحاكم في الكليل عن أبي سعيد الخدري قال رأيت رجلاً جاء بمخاض وجد ما يخرج في سوت المعذبين  
فأعرض عنه النبي صلى الله عليه وسلم واستتر بيده أن ينظر إليه وقال أنه فلقاه لكن أسناده  
ضعيف وسبق فيه صلى الله عليه وسلم أن يستقي من مياههم في كآب أحاديث الانبياء أن شاء الله  
تعالى **(قوله)** لا يصيبكم) بالرفع على أن لا نافسة والمعنى لا يصيبكم ويجوز الجزم على أنها ناهية  
وهو الوجه وهو نهي بمعنى الخبر والله صنف في أحاديث الانبياء أن يصيبكم أي خشية أن يصيبكم  
ووجه هذه الخشية أن البكاء يعني على التفكير والاعتبار فكأنه أمرهم بالتفكير في أحوال  
توجب البكاء من تقدير الله تعالى على أولئك بالكفر مع عكسهم لهم في الأرض وإمها لهم مدة  
طويلة ثم يقع نقتهم وشدة عذابه وهو سبحانه مقلب القلوب فلإيمان المؤمن أن تكون  
عاقبته في مثل ذلك والتفكير أيضاً في مقابلة أولئك نعمة الله بالكفر وإعمالهم أعمال عقولهم  
فيما وجب الإيمان به والطاعة له فمن مر عليهم ولم يفكر فيما وجب البكاء اعتباراً بما حوالهم  
فقد شابههم في الإهمال ودل على قسوة قلبه وعدم خشوعه فلإيمان أن يعبر ذلك إلى العمل  
بمثل أعمالهم فيصيبهم مأصابهم وبهذا يدفع اعتراض من قال كيف يصيب عذاب الظالمين من  
ليس بنظام لأنه بهذا التقرير لإيمان أن يصير نظاماً فيعذب بظلمه وفي الحديث الحديث على المراقبة  
والزرع عن السكينة في ديار المعذبين والأسراع عند المروءة وقد أشير إلى ذلك في قوله تعالى  
وسكنتم في مساكن الذين ظلموا أنفسهم وتبين لكم كيف فعلنا بهم **(قوله)** باب الصلاة  
في البيعة) بكسر الموحدة بعدها مناة تحتانية معبدة للنضارى قال صاحب التحكم البيعة صومعة  
الراهب وقيل كنيسة النضارى والثاني هو المعتدو يدخل في حكم البيعة الكنيسة وقيل  
المدارس والصومعة بيت الصم وبيت النار ونحو ذلك **(قوله)** وقال عمر أنا لا ندخل كأنسكم  
وفي رواية الأصلي كأنسهم **(قوله)** من أجل القاتيل) هو جمع قتال فقتلة ثم مثله بينهم ما ميم  
ويشبهون الصورة عموم وخصوص مطلق فالصورة أعم **(قوله)** التي فيها الضمير يعود على  
الكنيسة والصورة بالجرع أنما يدل من القاتيل أو بان لها أو بالنصب على الاختصاص  
أو بالرفع أي أن القاتيل مصورة والضمير على هذا القاتيل وفي رواية الأصلي والصورة زيادة  
الوأو العاطفة وهذا لا نزاع في عبد الرزاق من طريق أسلم مولى عمر قال لما قدم عمر الشام صنع له

وكان ابن عباس يصلي في البعثة الاثني عشر يوما ثم قيل له ما فعلك فقال اخبرنا عديلة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن أم سلمة ذكرت رسول الله صلى الله عليه وسلم ٤٤٤ كنيست رأيها بارض الحبشة يقال لها ما هي فقد ذكرت لها ما رأيت فيها من الصور

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أولئك قوم إذا مات فيهم العبد الصالح أو الرجل الصالح يوا على قبره مسجد أو صور أو قبة تلك الصورة أولئك شرار الخلق عند الله \* (باب) حدثنا أبو الهيثم قال أخبرنا شعب بن الزهري قال أخبرني عبد الله بن عبد الله بن عتبة أن عائشة وعبد الله بن عباس قال المازل برسول الله صلى الله عليه وسلم طفق يطرخ حصته على وجهه فإذا اغتم به كشفها عن وجهه فقال وهو كذلك لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبوراً أنبياءهم مساجد يحذر ما صنعوا \* حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن سعد بن المسيب عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد \* (باب) قول النبي صلى الله عليه وسلم جعلت في الأرض مسجدا وطهورا \* \* حدثنا محمد بن سنان قال حدثنا هشيم قال حدثنا سياره

للحرم لعموم قوله جعلت في الارض مسجداً أي كل جزء منها يصلح أن يكون مكاناً للعبادة  
أو يصلح أن يبنى فيه مكان للصلاة ويجعل أن يكون أراد أن الكراهة فيها للحریم وعموم حديث  
جابر مخصوص بها والاول أولى لان الحديث سبق في مقام الامتنان فلا ينبغي تخصيصه ولا يرد  
عليه أن الصلاة في الارض المنحبة لا تصح لان التنجس وصف طاروا الاعتبار بما قبل ذلك  
**قوله ما** نوم المرأة في المسجد أي واقامت فيه **(قوله أن وليدة)** أي أمة وهي في  
الاصل المولودة ساعة ولد قاله ابن سبته ثم أطلق على الأمة وإن كانت كبيرة **(قوله قالت فخرجت)**  
القائلة ذلك هي الوليدة المذكورة وقد روت عنها عائشة هذه القصة والبيت الذي أنشده  
ولم يذكرها أحد من صنف في رواية البخاري ولا وقف على اسمها ولا على اسم القبيصة التي كانت  
لهم ولا على اسم الصبية صاحبة الوشاح والوشاح بكسر الواو ويجوز ضمها ويجوز إبدالها أنما  
خطان من لؤلؤ يضاف بينهما وتشع به المرأة وقيل ينسج من اديم عريضا ورصع باللؤلؤ  
وتشده المرأة بين عاتقها وتحتها وعن النافسي لا يسمى وشاح حتى يكون منظوماً لؤلؤاً وودع  
انتهى وقولها في الحديث من سيور يدل على أنه كان من جلد وقولها بعد خستته لئلا يفتني كونه  
مرصعاً لانياب الزور على حرمة الجلد بصير كالعلم السمين **(قوله فوضعه)** أو وقع منها شك  
من الراوي وقد روى ثابت بن الدلائل من طريق أبي معاوية عن هشام فزاد فيه أن الصبية كانت  
عروساً فدخلت الى مغسلة لها فوضعت الوشاح **(قوله حديثاً)** بضم الحاء وقع الدال المهملة  
وتشديد الباء التحياتية تصغيراً حداً بالهمز وزن عنة ويجوز فتح أوله وهي الطائر المعروف  
المأذون في قفله في الخيل والحرم والاصل في تصغيرها حداً بكون الباء وقع المهمز فكأن  
سهل المهمزة وأدغم ثم أشبع الفتحة فصارت ألفاً وتسمى أيضاً الحد انضم أوله وتشديد  
الدال مقصور ويقال لها أيضاً الحد وبكسر أوله وفتح الدال الخفيفة وسكون الواو وجعلها  
حداً كلفرد بلاها وربما قالوا بالمد والله أعلم **(قوله حتى قتشوا قبلها)** كأنهم كلام عائشة  
والافتقضى السياق أن تقول قبلي وكذا هو في رواية المصنف في أيام الجاهلية من رواية  
علي بن مسهر عن هشام فالظاهر أنه من كلام الوليدة أو رده بلفظ القبيصة التفتاناً وتجريد الزاد  
ففيه ثابت أيضاً قالت فدعوت الله أن يرثي فخامت الحدبا وهم يتطرون **(قوله وهو ذو اهو)**  
يحتفل أن يكون هو الثاني خبراً بعد خبراً أو مبتدأ وخبره محذوف أو يكون خبراً عن ذوا الجموع  
خبراً عن الاول ويحتمل غرض ذلك ووقع في رواية أبي نعیم وهما ذو اهو في رواية ابن خزيمة وهو ذا  
كثرون **(قوله قالت أي عائشة الجفانت)** أي المرأة **(قوله فكانت)** أي المرأة ولكن سمى  
فكانوا خالياً بكسر المعجمة بعد ما حو حدة بالمد الحمية من وبراً وغيره وعن أبي عبيد لا يكون  
من شعر والخفش بكسر المعجمة وتسكون الفاء بعدها شين معجمة البيت الصغير القريب السهل  
ماخوذ من الخفش وهو الانضمام وأصله الوعاء الذي تضع المرأة فيه غزلها **(قوله فقدت)**  
بلفظ المضارع يحذف إحدى التاءين **(قوله تعاجب)** أي أعاجب واحداً معجوبة  
ونقل ابن السبته أن تعاجب الواحدة من لفظه **(قوله ألا أنه)** يخفف اللام وكسر المهمزة  
وهذا البيت الذي أنشده هذه المرأة عروضة من الضرب الاول من الطويل وأجزاؤه  
نحائية ووزنه فعولن مقاعيلن أربع مرات لكن دخل البيت المذكور القبض وهو حذقي

﴿باب نوم المرأة في المسجد﴾  
حدثننا عبد بن اسمعيل  
قال حدثنا أبو أسامة عن  
هشام عن أبيه عن عائشة  
أن وليدة كانت سوداء  
لحي من العرب فاعتقوها  
فكانت معهم قالت  
فخرجت صبية لهم عليها  
وشاح أحمر من سيور قالت  
فوضعه أو وقع منها فزنت  
به خديته وهو ملق قبيسته  
لما خطفته قالت فالتصوه  
فلما جده قالت فاهتموني  
به قالت فطفقوا يقتشون  
حتى قتشوا قبلها قالت  
والله اني لتأتمن معهن اذ  
مرت الحدبة فأنقته قالت  
فوقع بينهم قالت فقلت هذا  
الذي أتهمقوني به عمت وأنا  
منه بريئة وهو ذا هو قالت  
لجأت الى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فاسلمت قالت  
فكانت لها خافتي المسجد  
أو خفش قالت فكانت  
تاتني فتحدث عندي قالت  
فلا تجلس عندي مجلساً إلا  
قالت  
ووم الوشاح من تعاجب ربنا  
الاتمن بلدة الكفر أعجاف  
قالت عائشة فقلت لها  
ما شأنك لا تقعن مني مقعدا  
الافت هذا قالت فحدثني  
بهذا الحديث

باب نوم الرجال في

المسجد) وقال أبو قتادة عن

أش قدامه من عكل على

النبي صلى الله عليه وسلم

فكانوا في الصفقة وقال

عبد الرحمن بن أبي بكر

تحفة كان أصحاب الصفقة الفقراء

حدثنا مسدد قال حدثنا

يحيى عن عبد الله قال

حدثنا نافع قال أخبرني

عبد الله بن عمر أنه كان نام

وهو شاب أعزب لأهل له في

مسجد النبي صلى الله عليه

وسلم حدثنا قتيبة بن

سعيد قال حدثنا عبد

العزيز بن أبي حازم عن أبي

حازم عن شهل بن سعد

قال جاء رسول الله صلى الله

عليه وسلم بيت فاطمة فربح

عليها البيت فقال أين ابن

عك قالت كان بيني وبينه

شيء فغاضبني فخرج فليرقل

تحفة عندي فقال رسول الله

صلى الله عليه وسلم لأنتان

انظر ابن هروجة فقال

يا رسول الله هو راقدي

المسجد فجاء رسول الله صلى

الله عليه وسلم وهو مضطجع

قد سقى رداءه عن شقه

وأصابه تراب فجعل رسول

الله صلى الله عليه وسلم

يمسحه عنه ويقول قم

أيا تراب قم أيا تراب حدثنا

يوسف بن عيسى قال

الخماس الساكن في ثاني جزء منه فإن أشبعت حركة الحاء من الوشاح صار مسلماً وأقلت  
ويوم وشاح بالنوم بعد حذف التعريف صار القبض في أول جزء من البيت وهو أخف  
من الأول واستعمال القبض في الجزء الثاني وكذا السادس في أشعار العرب كثير  
جدا نادراً في أشعار المولدين وهو عند الخليل بن أحمد أصح من الكف ولا يجوز عندهم الجمع بين  
الكف وهو حذف السابغ الساكن وبين القبض بل يشترط أن يتعاقبا وانما أوردت هذا القدر  
هنا لأن الطبع السليم ينفر من القبض المذكور وفي الحديث إباحة الميت والمقيل في المسجد  
لمن لا مسكن له من المسلمين رجلاً كان وأمرأة عند أمن الفتنة وإباحة استقلاله فيه بالحجة  
ونحوها وفيه الخروج من البلد الذي يحصل للمرء فيه المحنة وإعلاءه يتحول إلى ما هو خير له كما وقع  
لهذه المرأة وقبضه فضل الهجرة من دار الكفر وإجابة دعوة المظلوم ولو كان كافراً إلا في السباق  
أن أسلمها كان بعد قدومها المدينة والله أعلم **(قوله ما)** نوم الرجال في المسجد أي  
جواز ذلك وهو قول الجمهور وروى عن ابن عباس كراهية الأبنى بريد الصلاة وعن ابن مسعود  
مطلقاً وعن مالك التفصيل بين من لا مسكن فكرهه وبين من لا مسكن له فباح **(قوله وقال أبو)**  
قتادة عن أنس) هذا طرف من قصة العربيين وقد تقدم حديثهم في الطهارة وهذا اللفظ أوردته في  
الحار بن موصولاً من طريق وهيب عن أبي قتادة **(قوله وقال عبد الرحمن بن أبي بكر)**  
هو أيضاً طرف من حديث طويل يأتي في علامات النبوة والصفة موضع مطلق في المسجد  
النبوي كانت تأوى إليه المساكين وقد سبق البخاري إلى الاستدلال بذلك بعد من السبب  
وسلم بن يسار رواه ابن أبي شبة عنهما **(قوله حدثنا يحيى)** هو القطان (عن عبد الله) هو  
العمرى وحديث عبد الله بن عمر هذا مختصر أيضاً من حديث له طويل يأتي في باب فضل قيام  
الليل وأوردنا ابن ماجه مختصراً أيضاً باللفظ كأنما **(قوله أعزب)** بالمهمله والراء أي غير متزوج  
والشهور فيه عزب بفتح العين وكسر الراء والاول لغة قليلة مع أن القزاز أنكرها وقوله لأهل  
له هو تفسير لقوله أعزب ويحتمل أن يكون من العام بعد انخاص فدخل فيه الأقارب ونحوهم  
وقوله في مسجد متعلق بقوله بنام **(قوله عن أبي حازم)** هو سلمة بن دينار والد عبد العزيز المذكور  
**(قوله أين ابن عك)** فيه إطلاق ابن العم على أقارب الأب لأنه ابن عم أبيها لابن عمها وفيه  
ارتدادها إلى أن تتطابق بذلك لما فيه من الاستعفاف بذكر القرباء وكانه صلى الله عليه وسلم فهم ما  
وقع بينهما فأراد استعطافها عليه بذكر القرباء القريبة التي بينهما **(قوله فلم يقل عندي)** بفتح الهمزة  
التي تامة وكسر القاف من القليلة وهو نوم نصف النهار **(قوله فقال لأنتان)** يظهر في أنه سهل  
راوى الحديث لأنه لم يذكره مع النبي صلى الله عليه وسلم وغيره والمصنف في الأدب فقال  
التي صلى الله عليه وسلم لفاطمة أين ابن عك قالت في المسجد وليس بينه وبين الذي هنا مخالفة  
لاحتمال أن يكون المراد من قوله انظر أين هو المكان المخصوص من المسجد وعند الطبراني فامر  
الناس لمعه فوجد مضطجعا في الجدار **(قوله هو راقدي المسجد)** فيه مراد الترجعة لأن  
حديث ابن عمر يدل على إباحته لمن لا مسكن له وكذا بقية أحاديث الباب الأقصه على قائمها  
نقض التعميم لكن يمكن أن يفرق بين نوم الليل وبين قبالة النهار وفي حديث سهل هذان  
القولان أيضاً جواز القبالة في المسجد وعما رجة المنصب بما لا يقبض منه بل يحصل به تائيسه

وفيه التكنية بغير الواسو تكنية من له كنية والتلقب بالكنية لمن لا يقضب وسماي في الأدب أنه كان يشرح إذا دعى بذلك وفيه مداراة الصهر وتكنيته من غضبه ودخول والدتها باسمه بغير إذن زوجها حدث يعلم رضاه وأنه لا بأس بإدخال المتكئين في غير الصلاة وسأني بقية ما يتعلق به في فضائل علي **أن شاء الله تعالى** **(قوله)** حدثنا ابن فضال هو محمد بن فضل بن غزوان وأبو حازم هو سلمان الأشجعي وهو أكبر من أبي حازم الذي قبله في السنن والقصاصان كانا جميعاً مدينين تابعين ثقتين **(قوله)** لقد رأيت سبعين من أصحاب الصفة يشعرونهم كانوا أكثر من سبعين وهو لاء الذين رآهم أو هريرة غير السبعين الذين بعثهم النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة بدر معونة وكانوا من أهل الصفة أيضاً لكنهم استشهدوا قبل إسلام أبي هريرة وقد اعتنى بجميع أصحاب الصفة ابن الأعرابي والسلي والحارث وأبو نعم وعند كل منهم ما ليس عند الآخر وفي بعض ما ذكره اعتراض ومناقشة لكن لا يسع هذا المختصر تفصيل ذلك **(قوله)** ردها هو ما يسترا على البدن فقط وقوله اما ازارأى فقط واما كساء أي على الهيئة المشروحة في المتن وقوله قدر بطوأي الأكسية خذف المفعول للعلم به وقوله فيها أي من الأكسية **(قوله)** فيجمعه يده أي الواحد منهم زاد الاسم على أن ذلك في حال كونهم في الصلاة وحصل ذلك أنه لم يكن لأحدهم من يوان وقد تقدم نحو هذه الصفة باب إذا كان التوب خفيفاً **(قوله)** اما الصلاة إذا قدم من سفر أي في المسجد **(قوله)** وقال كعب هو طريف من حديثه الطويل في قصة تحلفه ونحوه وسأني في وأخر المغازي وهو ظاهر فصار ترجم له وذكروا حديث جابر ليجمع بين فعل النبي صلى الله عليه وآله وأمره فلا يظن أن ذلك من خصائصه **(قوله)** قال مسعر أراه بالضم أي أظنه والتعبير لمحارب **(قوله)** وكان لي عليه دين كذا لا أكثر ولا لمؤى وكان له أي جابر عليه أي على النبي صلى الله عليه وسلم وفي قوله بعد ذلك فقضاني الثقات وهذا الدين هو من رجل جابر وسأني مطلقاً في كلب الشر وطونذكرهناك فوائده أن شاء الله تعالى وقد أخرجه المصنف أيضاً في خصوص عشر من موضوعه مطلقاً ومختصراً موصولاً ومعلقاً ومطابقة للترجمة من جهة أن تقاضيه لئن الجمل كان عند قدمه من السفر كسأني واضحا وغفل مغلطاً حيث قال ليس فيه ما يؤيد عليه لأن لقائل أن يقول أن جابراً لم يقدم من سفر لأنه ليس فيه ما يشعر بذلك قال النووي هذه الصلاة مقصورة للقدم من السفر سويها صلاة القدوم لأنها تحية المسجد التي أمر الداخل بها قبل أن يجلس لكن تحصل التحية بها وتسلم بعض من منع الصلاة في الأوقات المنهية ولو كانت ذاسب بقوله خفي ولا حجة فيه لأنها واقعة عين **(قوله)** اما إذا دخل المسجد حذف الفاعل للعلم به وذكر في رواية الأصلية وكريمة كلفظ المتن **(قوله)** عن أبي قتادة يفتحن بهذا اتفاق عليه الرواة عن مالك ورواه سهل ابن أبي صالح عن عاصم بن عبد الله بن الزبير فقال عن جابر بن أبي قتادة وخطاه الترمذي والدارقطني وغيرهما **(قوله)** السلي يفتحن لأنه من الانصار والاسناد كله مدني كالذي بعده **(قوله)** فليركم أي فضل من إطلاق الخبر وأرادة الكل **(قوله)** ركعتين هذا العدد لا مفهوم لا كثره باتفاق واختلف في أقله الصحيح اعتباراً فلا تنادي هذه السنة باقل من ركعتين واتفق آخيه القوي على أن الأحرار في ذلك للتبديل ونقل ابن بطلان عن أهل الظاهر والرجوع والذي صرح به ابن حزم عدمه ومن أدلة عدم الرجوع قوله صلى الله عليه وسلم

حدثنا ابن فضال عن أبيه  
عن أبي حازم عن أبي هريرة  
قال رأيت سبعين من أصحاب  
الصفة مأمونين رجل عليه  
رداء اما ازار واما كساء  
قدر بطوأي أعناقهم فيها  
ما يبلغ نصف الساقين ومنها  
ما يبلغ الكعبين فيجمعه  
ييده كراهية أن تزي غوره  
باب الصلاة إذا قدم من  
سفر وقال كعب بن مالك  
كان النبي صلى الله عليه وسلم  
إذا قدم من سفر يبدأ بالمسجد  
فصل في حديثه إذا دخل من  
سفر قال حدثنا مسعر قال  
حدثنا محارب بن دثار عن  
جابر بن عبد الله قال رأيت  
النبي صلى الله عليه وسلم تحفته  
وهو في المسجد قال مسعر  
أراه قال خفي فقال صل  
ركعتين وكان لي عليه دين  
فقضاني وزادني باب  
إذا دخل المسجد فليركم  
ركعتين \* حدثنا عبد الله  
ابن يوسف قال أخبرنا مالك  
عن عاصم بن عبد الله بن  
الزبير عن عمرو بن سليم الزرقي تحفته  
عن أبي قتادة السلي أن  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال إذا دخل أحدكم  
المسجد فليركم ركعتين

٤٤٥

دس

تحفة

٩٢٨٩٦

قبل أن يجلس \* (باب  
الحدث في المسجد) \* حدثنا  
عبد الله بن يوسف قال  
أخبرنا مالك عن أبي  
الزناد عن الأعرج عن أبي  
هريرة أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال الملائكة  
تصلي على أحدكم مادام  
في مصلاه الذي صلى فيه  
ما لم يحدث تقول اللهم  
اغفر له اللهم ارحمه \* (باب  
بناء المسجد) \* وقال  
أبو سعيد كان سقف المسجد  
من جريد النخل وأمر عمر  
ببناء المسجد وقال أكن  
الناس من المطر والماء

تغ

٢٢٥/٢

الذي رآه يخطئ أجلس فقد آذيت ولم يأمر بصلاة كذا استدلل به الطحاوي وغيره وفيه نظر  
وقال الطحاوي أيضا الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها ليس هذا الأمر بداخل فيها (قلت) هما  
عمومان تعارضا الأمر بالصلاة لكل داخل من غير تفصيل والنهي عن الصلاة في أوقات  
مخصوصة فلا بد من تخصيص أحد العمومين فذهب جمع إلى تخصيص النهي وتعميم الأمر وهو  
الأصح عند الشافعية وذهب جمع إلى عكسه وهو قول الحنفية والمالكية (قوله قبل أن يجلس)  
صرح جماعة بأنه إذا خالف وجلس لا يشرع له التدارك وفيه نظر لما رواه ابن حبان في صحيحه  
من حديث أبي درأه أنه دخل المسجد فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أرعيت ركعتين قال لا قال  
قم فاركعهما ترجم عليه ابن حبان أن تحية المسجد لا تفوت بالجلوس (قلت) ومثله قصة سليلك  
كاسيان في الجمعة وقال الحب الطبري يحتمل أن يقال وقتها قبل الجلوس وقت فضيلة وبعده  
وقت جواز أو يقال وقتها قبله أداء وبعده قضاء ويحتمل أن تتحمل مشروعيتهما بعد الجلوس  
على ما ذكره المصنف في الفصل (قائدة) حديث أبي قتادة هذا روى عن سبب وهو أن أبا قتادة دخل  
المسجد فوجد النبي صلى الله عليه وسلم جالسا بين أصحابه فجلس معهم فقال له ما منعك أن تركع  
قال رأيتك جالسا والناس جلوس قال فإذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين  
آخرجه مسلم وعند ابن أبي شيبة من وجه آخر عن أبي قتادة أعطوا المساجد حقها قيل له وما  
حقها قال ركعتين قبل أن يجلس (قوله ما) الحدث في المسجد قال المازري  
أشار البخاري إلى الرذعة على من منع الحدث أن يدخل المسجد أو يجلس فيه وحله كالجنب وهو  
مبني على أن الحدث هنا الريح ونحوه بذلك فسره أبو هريرة كاقترافه في الطهارة وقد قيل المراد  
بالحدث هنا أعم من ذلك أي ما لم يحدث سوأ أو يؤيده رواية مسلم ما لم يحدث فيه ما لم يؤذنه  
وفي أخرى البخاري ما لم يؤذنه يحدث فيه وسأى قريبا بناء على أن الثانية تفسر بالاولى (قوله  
الملائكة تصلي) وللكشيحي أن الملائكة تصلي بزيادة أن والمراد بالملائكة الحنفظة والسماة  
وأعم من ذلك (قوله تقول الخ) هو بنان لقوله تصلي (قوله مادام في مصلاه) مفهومه أنه إذا  
انصرف عنه انتقض ذلك وسأى في باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة بيان فضيلة من انتظر  
الصلاة مطلقا سواء نيت في مجلسه ذلك من المسجد أم تحول إلى غيره ولفظه ولا يزال في صلاة  
ما انتظر الصلاة فأنبت المنتظر حكم المصلي فيمكن أن يجعل قوله في مصلاه على المكان المعد  
للصلاة لا الموضع الخاص بالجلوس فلا يكون بين الحدثين تخالف وقوله ما لم يحدث يدل على أن  
الحدث يطل ذلك ولو استقر جالسا وفيه دليل على أن الحدث في المسجد أشد من النظام لما  
تقدم من أن لها كفارة ولم يذكر لهذا كفارة بل عمل صاحب جبرمان استغفار الملائكة ودعاء  
الملائكة مرجو الإجابة لقوله تعالى ولا يشفعون إلا من أذنهم وسأى في حقه فوائده هذا  
الحدث في باب من جلس ينتظر الصلاة إن شاء الله تعالى (قوله ما) بنان المسجد  
أي النبوي (قوله وقال أبو سعيد) هو الخلدري والقدر المذكور هنا طرف من حديثه في ذكر كلفة  
القدر وقد وصله المؤلف في الاعتكاف وغيره من طريق أبي سلمة عنه وسأى في باب صلاة  
الجماعة (قوله وأمر عمر) هو طرف من قصة ذكر تخفيف المسجد النبوي (قوله وقال أكن  
الناس) وقع في روايتنا أكن بضم الهمزة وكسر الكاف وتشديد النون الضمومة بلفظ الثقل

٤٤٦

١

تخفه

٧٦٨٢

تحمراً أو تصفر فتقتل الناس  
وقال أنس يتباهون بها  
ثم لا يعصرونها الا قليلاً  
وقال ابن عباس لتزخرنها  
كأن زخرف اليهود والنصارى  
\* حدثنا علي بن عبد الله  
قال حدثنا يعقوب بن  
ابراهيم قال حدثني أيمن  
صالح بن كيسان قال حدثنا  
نافع أن عبد الله أخبر أن  
المسجد كان على عهد  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم مبنياً بالبن وسقفه  
الجريد وعمده خشب  
التخل فلم يزد فيه أبو بكر  
شياً وزاد فيه عمر وبنوه على  
بنيانه في عهد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بالبن  
والجريد وأعاد عمده خشباً

المزارع من أن الرابح يقال أكننت الشيء أكننائه صنته وسترته وحكي أبو زيد كننته من  
الثلاث بمعنى أكننته وقرى الكسائي بينهما فقال كننته أي سترته وأكننته في نفس أي أسرته  
ووقع في رواية الاصيلي أن كنن يفتح الهمزة والنون فعل أمر من الأكنان أيضاً ويرجمه قوله قبله  
وأمر عمر وقوله بعده وإياك ونوجه الأولى بأنه خاطب القوم بما أراد ثم التفت إلى الصانع فقال له  
إياك أو يحمل قوله وإياك على التجريد كأنه خاطب نفسه بذلك قال عياض وفي رواية غير  
الاصيلي والقاسبي أي وأما ذكر كمن الناس بحذف الهمزة وكسر الكاف وهو صحيح أيضاً وجوز  
ابن مالك ضم الكاف على أنه من كن فهو مكون انتهى وهو متجه لكن الرواية لاتساعده (قوله)  
فتقتل الناس) يفتح المثناة من فتن وضبطه ابن التين بالضم من أفتن وذكر أن الاصمعي أنكروا أن  
أبا عبيد أجازهم فقال فتن وأفتن بمعنى قال ابن بطل كان عرفهم ذلك من رد الشارع المحضة إلى  
أبي جهنم من أجل الأعلام التي فيها وقال أنها ألهمني عن صلاتي (قلت) ويحتمل أن يكون عند  
عمر من ذلك علم خاص بهذه المسئلة فقد روى ابن ماجه من طريق عمر بن سمون عن عمر مرفوعاً  
مساء على قوم قط الأثر فوامساجدهم رجاله ثقات الأسيجة حياض بن المغلس نفسه مقال  
(قوله) وقال أنس يتباهون بها) يفتح الهاء أي يتفاخرون وهذا التعليق رواه موصولاً في مسند  
أي يعلى ويصحح ابن خزيمة من طريق أبي قلابة أن أنس قال سمعته يقول يأتي على أمي زمان  
يتباهون بالمساجد ثم لا يعصرونها الا قليلاً وأخرج أبو داود والنسائي وابن حبان مختصر من  
طريق أخرى عن أبي قلابة عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقوم الساعة حتى يتباهى  
الناس في المساجد والطريق الأولى أقرب لمراد البخاري وعند أي نعيم في كتاب المساجد من الوجه  
الذي عند ابن خزيمة يتباهون بكثرة المساجد (تنبيه) قوله ثم لا يعصرونها المراد به عمارتها  
بالصلاة وذكر أنه وليس المراد به يتباهى بخلاف ما يأتي في ترجمة الباب الذي بعده (قوله) وقال ابن  
عباس لتزخرنها) يفتح اللام وهي لام القسم وضم المثناة وفتح الزاي وسكون الخاء المعجمة وكسر  
الراء وضم الفاء وتشديد النون وهي نون التاكيد والزخرفة الزينة وأصل الزخرف الذهب ثم  
استعمل في كل ما يتزين به وهذا التعليق وصله أبو داود وابن حبان من طريق يزيد بن الاصم عن  
ابن عباس هكذا موقوفاً قبله حديث مرفوع ولفظه ما أمرت بتشديد المساجد وظن الطبري  
في شرح المشكاة أنهم ما حدث واحد فشرحه على أن اللام في تزخرنها مكسورة وهي لام  
التعادل للمنفق قبله والمعنى ما أمرت بالتشديد ليصل ذريعة إلى الزخرفة قال والنون فيه مجرد  
التاكيد وقوله نوعو بنج وتأنيب ثم قال ويجوز رفع اللام على أنها جواب القسم (قلت) وهذا  
هو الغمذول الأول لم تثبت به الرواية أصلاً فلا يفتر به وكلام ابن عباس فيه مفصول من كلام الذي  
صلى الله عليه وسلم في الكتب المشهورة وغيرها وانما يذكر البخاري المرفوع منه للاختلاف  
على يزيد بن الاصم في وصله وإرساله قال البغوي التشديد رفع البناء ونطويه وانما زخرفت  
اليهود والنصارى معابدها حين عرفوا كتبهم وبدلوها (قوله) حدثنا يعقوب بن ابراهيم زاد الاصيلي  
ابن سعد رواية صالح بن كيسان عن نافع من رواية الأقران لأنهم ما مدسنا ثقتان تابعان من  
طبقة واحدة وعبد الله هو ابن عمر (قوله بالبن) يفتح اللام وكسر الموحدة (قوله) وعدم) يفتح  
أوله وتأنيبه ويجوز بعضها وكذا قوله خشب (قوله) وزاد فيه عمر وبنوه على بنيانه أي يجنس

الآلات المذكورة لم يغير شأمن هبته الا توسعه  
 التوسيع وتغير الآلات **(قوله)** بالبحارة المنقوشة أي بدل اللبن والعمود والمستل بمجارة  
 منقوشة **(قوله)** والقصة) يقع القاف وتشديد الصاد المهملثة وهي الحصة بلغة أهل الحجاز  
 وقال الخطابي تشبه الحصن وليست به **(قوله)** وسقفة) بلفظ الماضي عطف على جعل وبأسكان  
 القاف على عمده والساج نوع من الخشب معروف يؤتى به من الهند قال ابن بطال وغيره هذا  
 يدل على أن السنة في بنان المسجد القصد وترك العلوف في تحسينه فقد كان عمر مع كثرة الفتوح  
 في أيامه وسعة المال عنده لم يغير المسجد عما كان عليه وإنما احتاج إلى تجديده لأن جريد الخيل  
 كان قد خسر في أيامه ثم كان عثمان والمال في زمانه أكثر خسرنا مما لا يشق في الزخرفة  
 ومع ذلك فقد أنكر بعض الصحابة عليه كما سيأتي بعد قليل وأول من زحف المساجد إلى بدن  
 عبد الملك بن مروان وذلك في آخر عصر الصحابة وسكت كثير من أهل العلم عن انكار ذلك  
 خوفا من الفتنة ورخص في ذلك بعضهم وهو قول أبي حنيفة إذا وقع ذلك على سبيل التعظيم  
 للمسجد ولم يقع الصرف على ذلك من بيت المال وقال ابن المنير لما شهد الناس يومتهم وزخرفوها  
 ناسب أن يصنع ذلك بالمسجد صورته التي في الاستهانة وتعبان المنع أن كان للجب على اتباع  
 السلف في ترك الرفاهية فهو كما قال وإن كان خشية شغل بال المصل بالزخرفة فلا لبقاء العلة وفي  
 حديث أنس علم من اعلام النبوة لاخبار صلى الله عليه وسلم عما سيقع وقوعه قال **(قوله)**  
**ما** التعاون في بناء المسجد ما كان للمشركين أن يصروا مساجد الله) كذا في رواية  
 أبي ذر وزاد غيره قبل قوله ما كان يقول الله عز وجل وفي آخره إلى قوله المهديين وذكر له الآية  
 مصرمته إلى ترجيع أحد الإجماعين من أحد الإجماعين في الآية وذلك أن قوله تعالى مساجد الله  
 يحتمل أن يراد به مواضع السجود ويحتمل أن يراد بها الأماكن الأقامة لذلك فيها **(قوله)** حداثا مسددا  
 هذا الاسناد كله بصري لأن ابن عباس أقام على البصرة أمرا مدمرة ومعهم مولاة عكرمة **(قوله)**  
 انطلقا إلى أبي سعيد) أي الخدرى **(قوله)** فاذا هو) زاد المصنف في الجهاد فابتداه وهو وأخوه في  
 حائط الهمما **(قوله)** يصلحه) قال في الجهاد يسقيانه والحائط الستان وهذا الآخر زعم بعض السيراح  
 أنه قتادة بن النعمان وهو أخو أنس وسعد لأمه ولا يعرف أن يكون هو فأن على بن عبد الله بن عباس  
 ولد في آخر خلافة علي ومات قتادة بن النعمان قبل ذلك في آخر خلافة عمر بن الخطاب وليس  
 لأبي سعيد أخ شقيق ولا أخ من أبيه ولا من أمه الاقتادة فيحتمل أن يكون المذكور أخاه من  
 الرضا ولم أقف إلى الآن على اسمه وفي الحديث إشارة إلى أن العلم لا يجوى جميعه أحد لأن ابن  
 عباس مع سعة علمه أمر ابنه بالخذ عن أبي سعيد فيحتمل أن يكون علم ابن عسمة ما ليس عنده  
 ويحتمل أن يكون إرساله إليه لطلب علوا الاسناد لأن أبي سعيد أقدم حجوا أكثر سماعا من النبي  
 صلى الله عليه وسلم من ابن عباس وفيه ما كان السلف عليه من التواضع وعدم التكبر وتعاقد  
 أحوال المعاش بالثقة والاعتراف بالأهل الفضل بفضلهم وأكرام طلبة العلم وتقديم حوائجهم  
 على حوائج أنفسهم **(قوله)** فاخذوا به قاضى) فيه التاب لالتقاء العلم وترك الحديث في حالة  
 المهنة أعظم الحديث **(قوله)** حتى أتى على ذكر بناء المسجد) أي النبوى وفي رواية كريمة حتى إذا

ثم غيره عثمان فزاد فيه زيادة  
 كثيرة وبني جداره بالحجارة  
 المنقوشة والقصة وجعل  
 عمدة من حجارة منقوشة  
 وسقفة بالساج \* **(باب)**  
 التعاون في بناء المسجد  
 ما كان للمشركين  
 أن يصروا مساجد الله  
 شاهدين على أنفسهم  
 بالكفر أولئك حبطت  
 أعمالهم وفي التاريخ خالدون  
 انما يصروا مساجد الله من  
 آمن بالله واليوم الآخر  
 وأقام الصلاة وآتى الزكاة  
 ولم يجش إلا الله فسمى  
 أولئك أن يكونوا من  
 المهتدين \* حداثا مسددا  
 قال حداثا عبد العزيز بن  
 مختار قال حداثا خالدا الحذاه  
 عن عكرمة قال ابن عباس  
 ولأنه على انطلقا إلى أبي  
 سعيد فاسمعان حديثه  
 فانطلقنا فإذا هو في حائط  
 يصلحه فاخذوا به قاضى  
 ثم أنشأنا نجدتنا حتى أتى على  
 ذكر بناء المسجد فقال كما  
 تحمل لبنة لبنة

٤٤٧

تجدة

٤٤٨



أَيْ (قَوْلُهُ وَغَارِ لِبْنَيْنِ) زَادَ مَعْرَفِي جَانِبَهُ لِبْنَةُ عَنْهُ وَلِبْنَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِيهِ  
 جَوَازُ ارْتِكَابِ الْمُشَقَّةِ فِي عِلِّهِ الرَّوْفُ قَرَارُ الرِّئَاسِ وَالْقِيَامُ عَنْهُ بِمَجَاعَتِ طَاهِمٍ مِنَ الْمَصَالِحِ وَفَضْلُ بَنَانٍ  
 الْمَسَاحِدِ (قَوْلُهُ فَرَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْتَنُضُ) فِيهِ التَّعْبِيرُ بِصِغَةِ الْمَضَارِعِ فِي مَوْضِعِ  
 الْمَاضِي مِبَالِغَةً لِاسْتِحْضَارِ ذَلِكَ فِي نَفْسِ السَّامِعِ كَأَنَّهُ يَشَاهِدُهُ وَفِي رِوَايَةِ الْكُتُبِ هُنِي خُجَلٌ يَنْقُضُ  
 (قَوْلُهُ التَّرَابُ عَنْهُ) زَادَ فِي الْجِهَادِ عَنْ رَأْسِهِ وَكَذَلِكَ الْمُسْلِمُ وَفِيهِ أَكْرَامُ الْعَامِلِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْإِحْسَانُ  
 إِلَيْهِ بِالْفِعْلِ وَالْفِعُولِ (قَوْلُهُ وَيَقُولُ) أَيْ فِي تِلْكَ الْحَالِ (وَيُخْرِجُ عَمَارَ) هُنِي تَكْمُلُ رَجْعَتُهَا وَيُفْتَحُ الْحِمَامُ إِذَا  
 اخْتُصِفَتْ فَإِنْ لَمْ تَخُصِفْ جَازَا الرَّفْعَ وَالنَّصِبَ مَعَ النَّوْنِ فِيهِمَا (قَوْلُهُ يَدْعُوهُمْ) أَعَادَ الضَّمِيرَ عَلَى غَيْرِ  
 مَذْكُورٍ وَالْمَرَادُ قَتْلُهُ كَمَا بَيَّنَّ مِنْ وَجْهِ آخِرِ قَتْلِهِ الْقَتْلَ الْبَاقِيَةَ يَدْعُوهُمْ إِلَى آخِرِهِ وَسَيَأْتِي التَّيْسِيَةَ  
 عَلَيْهِ فَإِنْ قِيلَ كَانَ قَتْلُهُ بِضَمِّينَ وَهُوَ مَعَ عَلَى وَالَّذِينَ قَتَلُوهُ مَعَ مَعَاوِيَةَ وَكَانَ مَعَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْحَبَابَةِ  
 فَكَيْفَ يَجُوزُ عَلَيْهِمُ الدَّعَاءُ إِلَى النَّارِ فَالْجَوَابُ أَنَّهُمْ كَانُوا ظَاهِرِينَ أَنَّهُمْ يَدْعُونَ إِلَى الْجَنَّةِ وَهُمْ  
 مُخْتَلِفُونَ فِي أَسْبَاطِ طُغْيَانِهِمْ فَالْمَرَادُ بِالدَّعَاءِ إِلَى الْجَنَّةِ الدَّعَاءُ إِلَى سَبِّهَا وَهُوَ طَاعَةُ الْأَمَامِ  
 وَكَذَلِكَ كَانَ عَمَارٌ يَدْعُوهُمْ إِلَى طَاعَةِ عَلَى وَهُوَ الْأَمَامُ الْوَاجِبُ الطَّاعَةُ أَذْكَأُ وَكَانُوا هُمْ يَدْعُونَ  
 إِلَى خِلَافِ ذَلِكَ لَكِنَّهُمْ مَعْذُورُونَ لِلتَّأْوِيلِ الَّذِي ظَهَرَ لَهُمْ وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ بَعْدَ الْمُهَلَبِ انْمِاضُ  
 هَذَا فِي الْخَوَارِجِ الَّذِينَ بَعَثَ إِلَيْهِمْ عَلَى عَمَارٍ يَدْعُوهُمْ إِلَى الْجَمَاعَةِ وَلَا يَصُحُّ فِي أَحَدٍ مِنَ الْحَبَابَةِ  
 وَتَابَعَهُ عَلَى هَذَا الْكَلَامِ جَمَاعَةٌ مِنَ الشَّرَاحِ وَفِيهِ نَظَرٌ مِنْ أَوْجِهٍ أَحَدُهَا أَنَّ الْخَوَارِجَ انْمِاضُ جَوَازِ  
 عَلَى عَلَى بَعْدِ قَتْلِ عَمَارٍ بِخِلَافِ بَيْنِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِذَلِكَ فَإِنْ أَشَدَّ أَمْرُ الْخَوَارِجِ كَانَ عَقِبَ الْحَكْمِ  
 وَكَانَ الْحَكْمُ عَقِبَ انْتِهَاءِ الْقِتَالِ بِضَمِّينَ وَكَانَ قَتْلُ عَمَارٍ قَبْلَ ذَلِكَ قِطْعًا فَكَيْفَ يَبْعَثُ إِلَيْهِمْ عَلَى  
 بِمَعْدُومَةٍ ثَمَانِيَةِ الَّذِينَ بَعَثَ إِلَيْهِمْ عَلَى عَمَارٍ انْمِاضُ أَهْلِ الْكُوفَةِ بَعَثَهُ يَسْتَفْتِي عَنْهُمُ عَلَى قِتَالِ  
 عَائِشَةَ وَمَنْ مَعَهَا قَبْلَ وَقْعَةِ الْجَلِجَلِ وَكَانَ فِيهِمْ مِنَ الْحَبَابَةِ جَمَاعَةٌ كُنَّ كَانَتْ مَعَ مَعَاوِيَةَ وَأَفْضَلُ وَسَيَأْتِي  
 التَّصْرِيحُ بِذَلِكَ عِنْدَ الْمُتَصَفِّي فِي كِتَابِ الْفِتَنِ فَاسْتَغْنَى عَنْهُ الْمُهَلَبُ وَقَعَ فِي مِثْلِهِ مَعَ زِيَادَةِ إِطْلَاقِهِ عَلَيْهِمُ  
 تَسْمِيَةَ الْخَوَارِجِ وَحَاشَاهُمْ مِنْ ذَلِكَ ثَمَانِيَةِ مَا نَشَرَّ عَلَى ظَاهِرِ مَا وَقَعَ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ النَّاقِصَةِ  
 وَيُمْكِنُ جَلُّهُ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِالَّذِينَ يَدْعُوهُ إِلَى النَّارِ كِفَارُ قُرَيْشٍ بِمَا صَرَّحَ بِهِ بَعْضُ الشَّرَاحِ لَكِنْ وَقَعَ  
 فِي رِوَايَةِ ابْنِ السَّكَنِ وَكَرِيْمَةٍ وَغَيْرِهِمَا وَكَذَا ثَبَتَ فِي نَسْخَةِ الصَّغَانِي الَّذِي ذَكَرْتُهُ قَائِلًا بِهَا عَلَى نَسْخَةِ  
 الْقُرْبَرِيِّ الَّتِي يَخْطُهَا زِيَادَةُ تَوْضِيحِ الْمَرَادِ وَتَضَعُ بَيَانَ الضَّمِيرَ يَعُودُ عَلَى قَتْلِهِ وَهُمْ أَهْلُ الشَّامِ وَلَفْظُهُ  
 وَيُخْرِجُ عَمَارَ قَتْلِهِ الْقَتْلَ الْبَاقِيَةَ يَدْعُوهُمْ الْحَدِيثُ «وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةُ لَمْ يَدْخُلْهَا الْجَمْعُ فِي  
 الْجَمْعِ وَقَالَ ابْنُ الْبَنَارِيِّ لَمْ يَدْخُلْهَا أَصْلًا وَكَذَا قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ قَالَ الْجَمْعُ دَخِلَ لَهَا تَقَعُ الْخَارِجِيُّ  
 أَبُو وَقْتٍ خَذَفَهَا عَمْدًا قَالَ وَقَدْ أَخْرَجَهَا الْأَسْمَاعِيُّ وَابْنُ الْقَرَّائِيِّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ (قُلْتُ) وَنَظَرْتُ  
 أَنَّ الْخَارِجِيَّ خَذَفَهَا عَمْدًا وَذَلِكَ لِنَسْكِتِهِ خَفِيَّةٌ وَهِيَ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِي اعْتَرَفَ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ هَذِهِ  
 الزِّيَادَةَ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَدَلَ عَلَى أَنَّهَا فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ بِمَدْرَجَةِ الرَّوْفِ الَّتِي يَنْتِ  
 ذَلِكَ لَيْسَتْ عَلَى شَرْطِ الْبَنَارِيِّ وَقَدْ أَخْرَجَهَا الْبَنَارِيُّ مِنْ طَرِيقِ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ  
 أَبِي سَعِيدٍ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ فِي بَنَاءِ الْمَسْجِدِ وَجَلَّاهُمْ لِبْنَةَ لِبْنَةٍ وَفِيهِ فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ فَذَكَرْتُ أَنَّهَا وَلَمْ  
 أَسْمَعْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ يَا ابْنَ مَسْمُومَةٍ قَتْلُكَ الْقَتْلَ الْبَاقِيَةَ هَاهُ وَابْنُ  
 سَمِيْعَةٍ وَغَمَارٌ وَحَمِيَّةُ اسْمِ أُمِّهِ وَهَذَا الْأَسْنَادُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَقَدْ عَيَّنَ أَبُو سَعِيدٍ مِنْ حَدِيثِهِ بِذَلِكَ

وعمار لبنتين لبنتين فرأه  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 فينقض التراب عنه ويقول  
 ويخرج عمار يدعوهم إلى الجنة  
 ويدعوهم إلى النار

في مسلم والنسائي من طريق أبي سلمة عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال حدثني من هو خير مني أبو قتادة فذكره فاقصر البصري على القدر الذي سمعته أبو سعيد من النبي صلى الله عليه وسلم دون غيره وهذا دل على دقة فهمه وتبحره في اطلاع على علل الأحاديث وفي هذا الحديث زيادة أيضا لم تقع في رواية البخاري وهي عند الاسماعيلي وأبي نعيم في المستخرج من طريق خالد الواسطي عن خالد الحذاء وهي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عمار لا تحمل كما يحمل أصحابك قال اني أريد من الله الاجر وقد تقدمت زيادة معمر فيه أيضا (فائدة) روى حديث تقتل عمارا الفئدة الباغية جماعة من الصحابة منهم قتادة بن النعمان كما تقدم وأم سلمة عند مسلم وأبو هريرة عند الترمذي وعبد الله بن عمرو بن العاص عند النسائي وعثمان بن عفان وحذيفة وأبو بوب وأبو رافع وخزيمة بن ثابت ومعاوية وعمر بن العاص وأبو اليسر وعمار نفسه وكلها عند الطبراني وغيرهم وغالب طرقها صحيحة أو حسنة وفيد عن جماعة آخر ين بطول عدمهم وفي هذا الحديث علم من أعلام النبوة وفضيلة ظاهرة لعل ولعمارة وروى في النواصب الراعي عن علي بن عطاء بن ميسرة (قوله في آخر الحديث يقول عمار أعود بالله من الفتنة) فيه دليل على استحباب الاستعاذة من الفتنة ولو علم المرء أنه متسلق فيها بالحق لانه قد تقضى الى وقوعه ما لا يرى وقوعه قال ابن بطال وفيه رد للحديث الشائع لاستعذوا بالله من الفتنة فان فيها حصادا للمنافقين قلت وقد سئل ابن زهب قد عي عنه فقال انه باطل وسبأ في كتاب الفتنة ذكر كثير من أحكامها وما ينبغي من العمل عند وقوعها أعادنا الله تعالى بمظاهر منها وما ينبغي (قوله بالاستعاذة بالبحار) والصانع في أعود المنبر والمسيح) الصانع يضم المهمل جمع صانع وقد كرر بعد التماسر العام بعد الخاص أو في الترجمة لف ونشر فقوله في أعود المنبر يتعلق بالبحار وقوله والمسجد يتعلق بالصانع أي والاستعاذة بالصانع في المسجد أي في بناء المسجد وحديث الباب من رواية سهل وجاهر جميعا يتعلق بالبحار فقط ومنه تؤخذ مشروعية الاستعاذة بغيره من الصانع لعدم الفرق وكأنه أشار بذلك الى حديث طلق بن علي قال بنت المسجد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يقول قروا البياض من الطين فانه أحسنكم له مساوا واشدكم له سكارواه أحمد وفي لفظه فاخذت المسحاة فخلطت الطين فكانت أعجبته فقال دعوا الحنفى والطين فانه اضبطكم للطين ورواه ابن حبان في صحيحه ولفظه فقلت يا رسول الله أنقل كما تقانون فقال لا ولكن اخطل لهم الطين فانت أعلم به (قوله حدثنا عبد العزيز) هو ابن أبي حازم (قوله ان امرأة) تقدم ذكرها في باب الصلاة على المنبر والسطوح والتنبيه على غلط من سألوا عنه وكذا التنبيه على اسم غلامها وساق المتن هنا مختصرا وساقه بتمامه في البيوع بهذا الاسناد وسند كقولنا في كتاب الجعة ان شاء الله تعالى (قوله حدثنا خالد) هو ابن يحيى وأين وزن فعل وهو الحبشي مولى بن مخزوم (قوله ان امرأة) هي التي ذكرت في حديث سهل فان قيل فظاهر سياق حديث جابر بخلاف لسياق حديث سهل لان في هذا انها ابتدأت بالعرض وفي حديث سهل انه صلى الله عليه وسلم هو الذي أرسل اليها يطلب ذلك أجاب ابن بطال باحتمال ان تكون المرأة ابتدأت بالسؤال متبرعة بذلك فلما حصل لها القبول أمكن ان يخطئ الغلام بعمله فارسل يستجيزها لئلا يفسد علمه بطيب نفسها بما بذلته قال ويمكن إرساله اليها ليعرفها بصفة ما يصنعه الغلام من الاعواد وان يكون ذلك

٤٤٨

م

تحفة

٤٧١١

قال يقول عمار أعود بالله من الفتنة (باب) الاستعاذة بالبحار والصانع في أعود المنبر والمسجد \* حدثنا قتيبة قال حدثنا عبد العزيز عن أبي حازم عن سهل قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الى امرأة أن امرى غلامك البحار يعمل لي أعودا أجلس عليهن \* حدثنا خالد قال حدثنا عبد الواحد بن أمين عن أبيه عن جابر أن امرأة قالت

٤٤٩

تحفة

٢٢١٥

ذلك منبر اقلت قد أخرجه المصنف في علامات النبوة من هذا الوجه بلفظ ألا يجعل لك منبراً لعل  
 التبريق وقع بصفة المنبر مختصة وصلة أو يحتمل أنه لما فرض اليها الأمر بقوله لها ان شئت كان  
 ذلك سبب البطلان الغلام كان شرعاً وأبطلوا لأنه جهل الصفة وهذا الوجه الأوجه في نظري  
**(قوله ألا يجعل لك)** أضافت الجعل الى نفسها مجازاً **(قوله)** فاني غلاماً نجاراً في رواية  
 السكيتي فاني غلام نجار وقد اختصر المؤلف هذا المتن أيضاً ياتي بجملة في علامات النبوة  
 وفي الحديث قبول البذل اذا كان مغبر سؤال واستنجاز الوعد بمن يعلم منه الاجابة والتقرب الى  
 أهل الفضل بعمل الخير وسبباً بقية فوائد في علامات النبوة ان شاء الله تعالى **(قوله)**  
**باب** من بنى مسجداً أي ماله من الفضل **(قوله)** اخبرني عمرو هو ابن الحرث وبكر  
 بالتصغير هو ابن عبد الله بن الأشج وعبد الله هو ابن الاسود في هذا الاسناد ثلاثة من التابعين  
 في نسق كبير وعاصم وعبيد الله وثلاثة من أولاده مصر يون وثلاثة من آخره مدنيون وفي وسطه  
 مدني سكن مصر وهو بكر فاقسم الاسناد الى مصري ومدني **(قوله)** عند قول الناس فيه وقع  
 بيان ذلك عند مسلم حيث أخرجه من طريق محمود بن لبيد الانصاري وهو من صفار الصحابة قال  
 لما أراد عثمان بناء المسجد ذكره الناس ذلك وأجوا ان يدعو على هيبته أي في عهد النبي صلى الله  
 عليه وسلم وتظهر بهذا ان قوله في حديث الباب حين بنى أي حين أراد ان يبنى وقال القوي في  
 شرح السنة لعل الذي ذكره الصحابة من عثمان بناؤه بالجاراة المنقوشة لا يجرد توهمه  
 انتهى ولم يبن عثمان المسجد انشاء وانما وسع وشده كما تقدم في باب بيان المسجد فهو خدمته  
 اطلاق البناء في حق من جدد كبطاق في حق من أنشأ والمراد بالمسجد هنا بعض المسجد من  
 اطلاق الكل على البعض **(قوله)** مسجد الرسول كذا لا كثر والعمري والسكيتي من مسجد  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم **(قوله)** انكم أكثرتم حذف المفعول للعلم به والمراد الكلام بالانكار  
 ونحوه **(تنبيه)** كان بناء عثمان للمسجد النبوي سنة ثلاثين على المشهور وقيل في آخر سنة  
 من خلافته في كتاب السير عن الحرث بن مسكين عن ابن وهب أخبرني مالك أن كعب الجار  
 كان يقول عند بيان عثمان المسجد لودت ان هذا المسجد لا ينجز فانه اذا فرغ من بناءه قتل  
 عثمان قال مالك فكان كذلك **(قلت)** ويمكن الجمع بين القولين بان الاول كان تاريخ ابدته  
 والثاني تاريخ انتهائه **(قوله)** من بنى مسجداً التكليف فيه للشروع فدخل فيه الكبير والصغير  
 ووقع في رواية أنس عند الترمذي صغيراً أو كبيراً وزاد ابن أبي شبة في حديث الباب من وجه  
 آخر عن عثمان ولو كلفص قطاً وهذه الزيادة أيضاً عند ابن حبان والبراء من حديث أبي ذر  
 وعند أبي سلمة الكشي من حديث ابن عباس وعند الطبراني في الاوسط من حديث أنس وابن عمر  
 وعند أبي نعيم في الحلية من حديث أبي بكر الصديق ورواه ابن خزيمة من حديث جابر بلفظ  
 كلفص قطاً أو صغيراً وكل أكثر العلماء ذلك على المبالة لان المكان الذي تفحص القطاة عنه  
 لتصف فيه يضاهي وترقد عليه لا يكفي مقداره للصلاة فيه ويؤيده رواية جابر هذه وقيل بل هو على  
 ظاهره والمعنى ان يزيد في مسجد قدر يحتاج اليه تكون تلك الزيادة هذا القدر أو يشترك جماعة  
 في بناء مسجد فتم حصه كل واحد منهم ذلك القدر وهذا كله بناء على أن المراد بالمسجد ما يبادر  
 الى الذهن وهو المكان الذي يتخذ للصلاة فيه فان كان المراد بالمسجد موضع السجود وهو ما يسع

بارسول الله ألا جعل لك  
 شيئاً فقعده عليه فاني غلاماً  
 نجاراً قال ان شئت فعملت  
 المنبر \* **باب** من بنى  
 مسجداً \* حدثنا يحيى بن  
 سليمان قال حدثني ابن  
 وهب أخبرني عمرو بن بكير  
 حدثنا عن عاصم بن عمر بن  
 قتادة حدثنا أنه سمع عبد الله  
 الحولاني أنه سمع عثمان بن  
 عفان رضى الله عنه يقول  
 عند قول الناس فيه حين  
 بنى مسجد الرسول صلى الله  
 عليه وسلم انكم أكثرتم واني  
 سمعت النبي صلى الله عليه  
 وسلم يقول من بنى مسجداً

٤٥٠

م

قصة

٩٨٢٥

الجبسة فلا يحتاج الى شيء ثم اذ كر كركن قوله بنى يشعر بوجود بناء على الحقيقة يؤيد بقوله في رواية أم حبيبة من بنى الله شيئاً أخرجه صحيحه في فوائد باسناد حسن وقوله في رواية عمر بن بنى مسجد ايد كرفيه اسم الله أخرجه ابن ماجه وابن حبان وأخرج الترمذي نحوه من حديث عمرو بن عيسى فكل ذلك مشعر بان المراد بالمسجد المكان المتخذ لا موضع السجود فقط لكن لا يمنع ارادة الاسترخاء اذا بناء كل شيء بحسبه وقد شاهدنا كثيراً من المساجد في طرق المسافرين يحيطون بها الى جهة القبلة وهي في غاية الصغر وبعضها لا تكون أكثر من قدر موضع السجود وروى البيهقي في الشعب من حديث عائشة نحو حديث عثمان وزاد قلت وهذه المساجد التي في الطرق قال نعم والطبراني نحوه من حديث أبي قريصة وأسنادهما حسن **(قوله)** قال بكبر حسبت أنه أي شجعه صاحب الاسناد المذكور **(قوله)** يتبع به وجه الله أي يطلب به رضا الله والمعنى بذلك الاخلاص وهذه الجملة لم يخرجها بكبرى الحديث ولم أرها الا من ظر بته هكذا وكأنهم ليست في الحديث بلقطتها فان كل من روى حديث عثمان من جميع الطرق انما لقطه من بنى الله مسجداً فكان بكبراً نسبها فذكرها بالمعنى متردداً في اللفظ الذي ظنه فان قوله لله بعضى قوله يتبع به وجه الله لا شتر كما في المعنى المراد وهو الاخلاص **(قائلة)** قال ابن الجوزي من كتب اسمه على المسجد الذي يشبه كان بعيداً من الاخلاص انتهى ومن بناه لاجرة لا يحصل له هذا الوعد المخصوص لعدم الاخلاص وان كان يؤجر في الجملة وروى أصحاب السنن وابن خزيمة والحاكم من حديث عقبة بن عامر مرفوعاً ان الله يدخل بالسهم الواحد ثلاثة الجنة صانعه المحتسب في صنعته وبالراحم به والمهديه فقوله المحتسب في صنعته أي من يقصد بذلك اعانة المجاهد وهو أهم من أن يكون متطوعاً بذلك وأبجرة **لكن** الاخلاص لا يحصل الا من المتطوع وهل يحصل الثواب المذكور لمن جعل بقعة من الارض مسجداً بان يكتب في نحو يطها من غير بناء وكذا من عبد الى بناء كل عليه فوقفه مسجداً ان وقفه من ظاهر اللفظ فلا وان نظرنا الى المعنى فنع وهو المتجه وكذا قوله بنى حقيقة في المباشرة بشرطها لكن المعنى يقتضى دخول الامر بذلك أيضاً وهو المنطوق على استدلال عثمان رضي الله عنه لانه استدل بهذا الحديث على ما وقع منه ومن المعلوم انه لم يباشر ذلك بنفسه **(قوله)** بنى الله اسناد البناء الى الله مجازاً ابراز الفاعل فيه لتغذي ذكره رجل اسمه وأثلاث تناقراً الضمائر أي ونهوه عوده على باني المسجد **(قوله)** مثله صفة لمصدر محذوف أي بنى مثله ولقظ المثل له استعمالات أحدها الافراد مطلقاً كقوله تعالى فقالوا أنؤمن لبشر بن مثلنا والآخر المطابقة كقوله تعالى أم مثالكه فعلى الاول لا يمنع أن يكون الجزاء أنية متعددة فيحصل جواب من استشكل التقيد بقوله مثله مع ان الحسنه بعشر أمثاله الاحتمال أن يكون المراد بنى الله له عشرة أنية مثله والاصل ان ثواب الحسنه الواحدة واحد بحكم العدل والزيادة عليه بحكم الفضل وأما من أجاب باحتمال أن يكون ضلي الله عليه وسلم قال ذلك قبل نزول قوله تعالى من جاء بالحسنه فله عشر أمثاله فقبه بعدو كذا من أجاب بأن التقيد بالواحد لا يثنى الزيادة عليه ومن الاجابة المرضية أيضاً ان المثل هنا يحسب الكيفية والزيادة حاصله بحسب الكيفية فكمن يبت خير من عشرة قبل من مائة وان المقصود من المثلية أن جزاء هذه الحسنه من جنس

قال بكبر حسبت أنه قال  
يتبع به وجه الله بنى الله له  
مثله

٤٥١  
م س ق  
تحفة  
٢٥٢٧

في الجنة \* (باب ياخذ  
بصول النبل اذا مرقى  
المسجد) \* حدثنا قتيبة  
قال حدثنا سفيان قال قلت  
لعمرؤا سمعت جابر بن عبد  
الله يقول مر رجل في المسجد  
ومعه سهم فقال له رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
أمسك بصالحها \* (باب  
المرور في المسجد) \* حدثنا  
موسى بن اسمعيل قال حدثنا  
عبد الواحد قال حدثنا أبو  
بردة بن عبد الله قال سمعت  
أبا بردة عن أبيه عن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال من  
مر في شئ من مساجدنا

٤٥٢  
م س ق  
تحفة  
٩٠٣٩

البناء لا من غيره مع قطع النظر عن غير ذلك مع أن التفاوت حاصل قطعاً بالنسبة إلى ضيق  
الدنيا وسعة الجنة إذ موضع شبر فيها خير من الدنيا وما فيها كما ثبت في الصحيح وقد روى أحمد بن  
حديث وأثله بلطف جنى الله في الجنة أفضل منه وللطبراني من حديث أبي أمامة بلطف أوسع منه  
وهذا يشعر بأن المثلة لم يقصد بها المساواة من كل وجه وقال النووي يحتفل أن يكون المراد أن  
فضله على سبوت الجنة كفضل المسجد على سبوت الدنيا (قوله في الجنة) يتعلق ببني أو هو حال  
من قوله مثله وفيه إشارة إلى دخول فاعل ذلك الجنة إذا المقصود بالبناء أنه أن يسكنه وهو  
لا يسكنه إلا بعد الدخول والله أعلم (قوله ياخذ) أي الشخص (بصول)  
جمع نصل ويجمع أيضاً على نصال كما سبأ في حديث الباب الذي بعده والنبل يفتح النون  
وسكون الواو حدة بعدها لام السهم العربية وهي مؤنثة ولا واحد لها من لفظها وجواب الشرط  
في قوله اذا مر محذوف ويضمر قوله ياخذ أو التقدير يستحب أن نبل أنه ياخذ إلى آخره  
وسفيان المذكور في الاستدعاء بن عتبة وعمرو وهو ابن دينار ولم يذكر قتيبة في هذا الساق جواب  
عمرو عن استئصالهم سفيان كذلك في أكثر الروايات ونسكى عن رواية الأصل أنه ذكره في آخره  
فقال نعم ولم أره فيها وقد ذكره غير قتيبة أخرجه المصنف في المتن عن علي بن عبد الله عن سفيان  
مثله وقال في آخره فقال نعم ورواه مسلم من وجه آخر عن سفيان عن عمرو وغير سؤال ولا جواب  
لكن سبأ المصنف يفيد تحقق الاتصال فيه وقد أخرجه الشيوخ من غير طريق سفيان  
أيضاً أخرجه من طريق جابر بن زيد عن عمرو ولفظه أن رجلاً مر في المسجد بهم قدامي أضولها  
فامر أن ياخذ بضولها كي لا تحدث مسلماً وليس في سبأ المصنف كي وأقادت رواية سفيان  
تعيين الأمر بالمسهم في رواية جابر وأقادت رواية جابر بن عبد الله في سبأ المصنف كي وأقادت رواية سفيان  
إلى الزبير عن جابر أن المار المذكور كان تصدق بالنبل في المسجد ولم أقف على اسمه إلى الآن  
(قائدة) \* قال ابن بطال حديث جابر لا يظهر فيه الاستناد لأن سفيان لم يقل ان عمراً قال نعم  
قال ولكن ذكره البخاري في غير كتاب الصلاة وزاد في آخره فقال نعم فبان بقوله نعم استناد الحديث  
(قلت) هذا مني على المذهب المرجوح في اشتراط قول الشيخ نعم إذا قال له القارئ مثلاً حدثني  
فلان والمذهب الرابع الذي عليه أكثر المحققين ونههم البخاري أن ذلك لا يشترط بل يكفي  
بسكوت الشيخ إذا كان مستقظاً وعلى هذا فالاستناد في حديث جابر ظاهر والله أعلم وفي الحديث  
إشارة إلى تعظيم قليل الدم وكثيرة وتأكيد حرمة المسلم وجواز إدخال المسجد السلاح وفي الأوسط  
للطبراني من حديث أبي سعيد قال سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قلبك السلاح  
في المسجد والمعنى فيه ما تقدم (قوله ياخذ) أي جوازه وهو مستحب  
من حديث الباب من جهة الأولوية قال قبل ما وجه تخصيص حديث أبي موسى بترجمة  
المرور وحديث جابر بترجمة الأخذ بالنبل مع أن كلا من الحديثين يدل على كل من الترتين  
أوجب باحتمال أن يكون ذلك بالنظر إلى لفظ المتن فإن حديث جابر ليس فيه ذكر المرور من لفظ  
الشارع بخلاف حديث أبي موسى فإن فيه لفظ المرور مقصوداً حيث جعل شرطاً وربط عليه  
الحكم وهذا بالنظر إلى اللفظ الذي وقع للمصنف على شرطه ولا يفدروا رواه النسائي من طريق ابن  
جرير عن أبي الزبير عن جابر بلطف إذا مر أحدكم الحديث وعبد الواحد المذكور في الاستدعاء

ابن زياد أبو بردة بن عبد الله اسمه بن بدوش يخفه هو جده أبو بردة بن أبي موسى الأشعري وقد  
أخرج المصنف في الفتن من طريق أبي أسامة عن يزيد بن جهمه وكذا أخرجه مسلم من طريقه  
(قوله) أو أسواقنا) هونو مع من السارح وليس شك من الراوي والباق في قوله بنيل للمصاحبة  
(قوله) على نصالها) ضمن الأخذ بمعنى الاستعلاء للمبالغة وأعلى بمعنى الباء كما تقدم في طريق جاد  
عن عمرو وسليمان من طريق ثابت عن أبي بردة (قوله) لا يعقر) أي لا يجرح وهو مجزوم نظرا إلى  
أنه جواب الأمر ويجوز الرفع (قوله) بكفه) متعلق بقوله فلاخذ وكذا رواية الأصل لا يعقر  
مسلم بكفه ليس قوله بكفه متعلقا بغيره والتقدير فلاخذ بكفه على نصالها لا يعقر مسلما ويؤيده  
رواية أبي أسامة فلمسك على نصالها بكفه أن يصيب أحد من المسلمين لفظ مسلم وله من طريق  
ثابت عن أبي بردة فلاخذ نصالها ثم لاخذ نصالها ثم لاخذ نصالها (قوله) ما  
الشعر في المسجد) أي ما حكمه (قوله) عن الزهري قال أخبرني أبو سلمة) كذا رواه شعيب وتابعه  
اسحق بن راشد عن الزهري أخرجه النسائي ورواه شعبان بن عينة عن الزهري فقال عن سعيد  
ابن السبيل بدل أبي سلمة أخرجه النسائي في بدء الخلق وتابعه معمر بن عبد مسلم وبارهم بن سعد  
وإسماعيل بن أمة عند النسائي وهذا من الاختلاف الذي لا يضر لأن الزهري من أصحاب  
الحديث فالراجح أنه عند معمر ما كان يحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا وهذا من جنس  
الاحاديث التي يتعقبها الدارقطني على الشيخين لكنه لم يذكره فليس يتدر لعلهم في الاستناد نظر  
من وجه آخر وهو على شرط التبع أيضا وذلك لأن لفظ رواية سعيد بن المسيب من عمر في المسجد  
وحسان بن سعيد فقال كنت أشد فيه وفيه من هو خير منك ثم التفت إلى أبي هريرة فقال أشدك  
الله الحديث ورواية سعيد هذه القصة عندهم من سلة لأنه لم يذكر زمن المرور ولكن يحمل على  
أن سعيد سمع ذلك من أبي هريرة بعد أن حسان أو وقع لحسان استشهاده في هريرة مرة أخرى  
فحضر ذلك سعيد ويقويه سابق حديث الباب فإن فيه أن أباسلمة سمع حسان يستشهد بأهيرة  
وأوسلمة لم يذكر زمن مرور عمر أيضا فإنه أصغر من سعيد فدل على تعدد الاستشهاد ويجوز أن  
يكون الثقات حسان إلى أبي هريرة واستشهد به انما وقع متأخر الان ثم لا تدل على الفور  
والاصل عدم التعدد وغاية أن يكون سعيد أرسل قصة المرور ثم جمع بعد ذلك استشهاده حسان  
لأبي هريرة وهو المقصود لانه المرفوع وهو موصول بلا تردد والله أعلم (قوله) يستشهد) أي يطلب  
الشهادة والمراد الاخبار بالحكم الشرعي وأطاق عليه الشهادة بمبالغة في القوة الخبر (قوله)  
أنشدك) بفتح الهمزة وضم الشين المجبة أي سألتك الله والشهد بفتح النون وسكون المجبة  
الذكر (قوله) أجب عن رسول الله) في رواية سعيد أجب عني فيحمل أن يكون الذي هنا ما يخبرني  
(قوله) أئده) أي قوة وروح القدس المراد به هنا جبريل بدليل حديث البراء عند المصنف أيضا باللفظ  
وجبريل معك والمراد بالاجابة الرد على الكفار الذين هجوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه  
وفي الترمذي من طريق أبي نازع عن عروة عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ينصب لحسان منبرا في المسجد فيقوم عليه هجوا الكفار وذكر المزي في الاطراف ابن الجباري  
أخرجه تلمقا نحوه وأتم منه لكني لم أره فسه قال ابن بطال ليس في حديث الباب أن حسان  
أنشد شعرا في المسجد بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم لكن رواية البخاري في بدء الخلق من

أو أسواقنا بنيل فلأخذ  
على نصالها لا يعقر بكفه  
مسلم (باب الشعر في  
المسجد) حدثنا أبو المان  
الحكم بن نافع قال أخبرنا  
شعيب عن الزهري قال  
أخبرني أبو سلمة بن عبد  
الرحمن بن عوف أنه سمع  
حسان بن ثابت الأنصاري  
يستشهد بأهيرة أنشدك  
الله هل سمعت النبي صلى  
الله عليه وسلم يقول  
يا حسان أجب عن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
اللهم أئده بروح القدس  
قال أبو هريرة نعم

٤٥٢

م د س

تحفة

٣٤٠٢

١٥١٥٥

٤٥٤

تحفة

١٦٤٩٨

«باب أصحاب الحراب في المسجد» حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثنا إبراهيم بن سعد عن صالح عن ابن شهاب قال أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة رضي الله عنها قالت لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما في باب جبرق والحبشة يلعبون في المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم يترقى برذائه أنظر إلي لعنهم وزاد إبراهيم بن المنذر حدثنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت رأيت النبي صلى الله عليه وسلم والحبشة يلعبون بحرابهم

٤٥٥

ختم

تحفة

١٦٧١٠

تغ

٧٥٠/١٢

طريق سعيد تدل على أن قوله صلى الله عليه وسلم لحسان أحب عني كان في المسجد وأنه أنشد فيه ما أجاب به المشركين وقال غيره يحتمل أن البخاري أراد أن الشعر المشتمل على الحق حتى بدليل دعاء النبي صلى الله عليه وسلم لحسان على شعره وإذا كان حقا جاز في المسجد كسائر الكلام الحق ولا تنفع منه كما يمنع من غيره من الكلام الخبيث واللغو الساقط (قلت) والاول أليق بتصرف البخاري وبذلك جزم المازري وقال انما اختصر البخاري القصة لاشتمائها ولا يكون ذلك في موضع آخر انتهى وأما ما رواه ابن خزيمة في صحيحه والترمذي وحسنه من طريق عروة بن شعيب عن أبيه عن جده قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تناسل الأشعار في المساجد واسناده صحيح إلى عروة بن صحيح له نسخة بصححه وفي المعنى عدة أحاديث لكن في أساسها ما قال فالجعم بينها وبين حديث الباب أن يحمل النبي على تناسل أشعار الجاهلية والمطليين والمؤمنين فيه ما سلم من ذلك وقيل المنهى عنه ما إذا كان التناشعنا على المسجد حتى يتشغل به من فيه وأبعد أبو عبد الملك البوني فأعل أحاديث النبي وادعى النسخ في حديث الأذن ولم يوافق على ذلك حكاية ابن التين عنه وذكر أيضا أنه طرد هذه الدعوى فيما سألني من دخول أصحاب الحراب المسجد وكذا دخول المشركين **قوله باب** أصحاب الحراب في المسجد الحراب بكسر الميم المفعلة جمع حربة والمراد جواز دخولهم فيه وصالح حرابهم مشمورة وأطن المصنف أشار إلى تخصيص الحديث السابق في النبي عن المروفي المسجد بالنقل غير مفعود الفرق بينهما أن التحفظ في هذه الصورة وهي صورة اللعاب بالحراب سهل بخلاف مجرد المروفة فانه قد يقع بغتة فلا يتحفظ منه **قوله** في الاستاذ عن صالح هو ابن كيسان **قوله** لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في باب جبرق والحبشة يلعبون في المسجد فيه جواز ذلك في المسجد وحكي ابن التين عن أبي الحسن الغمي أن اللعاب بالحراب في المسجد مشموخ بالقرآن والسنة أما القرآن فقوله تعالى في روت أذن الله أن ترفع وأما السنة فخبرنا عن جندب بن جندب عن مساجدكم صليانكم ومجانبتكم وتعقب بان الحديث ضعيف وليس فيه ولا في الآية تصريح بوجوب ادعائه ولا عرف التاريخ فثبت النسخ وحكي بعض المالكية عن مالك أن لعنهم كان خارج المسجد وكانت عائشة في المسجد وهذا لا يثبت عن مالك فانه خلاف ما سرح به في طرق هذا الحديث وفي بعضها أن عمر أنكر عليهم لعنهم في المسجد فقال له النبي صلى الله عليه وسلم دعهم واللعاب بالحراب ليس لعابهم جرد بل فيه تدرج الشعاع على مواقع الحروب والاستعداد للدعوى وقال المهلب المسجد موضع لا من جماعة المسلمين فما كان من الأعمال يجمع منفعة الدين وأهله جاز فيه وفي الحديث جواز النظر إلى اللهو المباح وفيه حسن خلقه صلى الله عليه وسلم مع أهله وكرم معانيه وفضل عائشة وعظيم محبتها عنده وسألني بقية الكلام على فوائد في كتاب العبد بن أن شاء الله تعالى **قوله** في باب جبرق في مكة على باب جبرق **قوله** يترقى برذائه يدل على أن ذلك كان بعد نزول الحجاب وبدل على جواز نظر المرأة إلى الرجل وأجاب بعض من منع بان عائشة كانت أذن الصغيرة وفيه نظر لما ذكرنا وادعى بعضهم النسخ بحديث أفعميا وابن أنما وهو حديث مختلف في صحته وسيلاني للمسئلة من يديس في موضع ان شاء الله تعالى **قوله** وزاد إبراهيم بن المنذر يريد أن إبراهيم رواه من رواية يونس وهو ابن يزيد عن

\* (باب ذر البيع والشراء  
على المنبر في المسجد) حدثنا  
على بن عبد الله قال حدثنا  
سفیان عن يحيى عن عمرة  
عن عائشة قالت أتت هابرية  
تسألها في كتابها فقالت  
ان شئت أعطيت أهلك  
ويكون الولاء وقال أهلها  
ان شئت أعطيتها ما بين  
وقال سفیان مرقان شئت  
أعنتها ويكون الولاء لتا  
فلما جاء رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ذكرته ذلك فقال  
الذي صلى الله عليه وسلم  
ابتاعها فاعتقها فان الولاء  
لمن أعتق ثم قام رسول الله  
صلى الله عليه وسلم على  
المنبر وقال سفیان مرة  
فصعد رسول الله صلى الله  
عليه وسلم على المنبر فقال  
ما بال أقوام يشترون  
شرط الناس في كتاب الله  
من اشترط شرطاً ليس في  
كتاب الله فليس له  
وان اشترط مائة مرة

ابن شهاب كرواية صالح لكن عن أن له بهم كان يجراههم وهو المطابق للترجمة وفي ذلك إشارة  
الى أن البخاري بقصد الترجمة أصل الحديث لا خصوص السياق الذي يورده ولم أقف على  
طريق يونس من رواية إبراهيم بن المنذر موصولة وتم وصلها لمسلم عن أبي طاهر بن السرح  
عن ابن وهب ووصلها الاسماعيلي أيضاً من طريق عثمان بن عمر عن يونس وفيه الزيادة  
﴿قوله باب ذر البيع والشراء على المنبر في المسجد﴾ مطابقة لهذه الترجمة  
لحديث الباب من قوله ما بال أقوام يشترون فان فيه إشارة الى القصة المذكورة وقد اشتملت  
على بيع وشراء وعتق وولاء وهم بعض من تكلم على هذا الكتاب فقال ليس فيه أن البيع  
والشراء وعتق في المسجد فظان منه أن الترجمة معقودة لبيان جواز ذلك وليس كما ظن للفرق بين  
جرى بان ذكر الشئ والأخبار عن حكمه فان ذلك حق وخير وبين مباشرة العقد فان ذلك يقضى الى  
اللفظ المنهي عنه قال المازري واختلفوا في جواز ذلك في المسجد مع اتفاقهم على صحة العقد ولو  
وقع ووقع لابن المنبر في راجعه وهم آخر فانه زعم أن حديث هذه الترجمة هو حديث أبي هريرة في  
قصة تلمذ بن؟ قال وشريع شكلف لمطابقته لترجمة البيع والشراء في المسجد وانما الذي في  
النسخ كلها في ترجمة البيع والشراء حديث عائشة وأما حديث أبي هريرة المذكور فسيأتي  
بعد أربع أبواب بترجمة أخرى وكأنه انتقل بصره من موضع لموضع أو تصغير ورقة فقلبت ثلثان  
(قوله حدثنا سفیان) هو ابن عيينة (عن يحيى) هو ابن سعد بن الحمدي في مسنده عن سفیان  
حدثنا يحيى (قوله قالت أنها) فيه التثنية ان كان فاعل قالت عائشة ويحتمل أن يكون  
الفاعل عمرة فلا التثنية (قوله تسألها في كتابها) ضمن تسأل معنى تسعين وثبت كذلك في رواية  
أخرى والمراد بقولها أهلك مولى الملك وحذف مفعول أعطت الثاني لدلالة الكلام عليه والمراد  
بقصة ما عليها وسيأتي تعيينه في كتاب العتق ان شاء الله تعالى (قوله وقال سفیان مرة) أي أن  
سفیان حدث به على وجهين وهو موصول غير معلق (قوله ذكرته ذلك) كذا وقع هنا بتسديد  
الكتاب فقول الصواب ما وقع في رواية مالك وغيره بلفظ ذكرت له ذلك لان التذكير يستدعي  
سبق علم بذلك ولا ينجح تحطئة هذه الرواية لاحتمال السبق أو لأعلى وجه الاجمال (قوله  
يشترون شرطاً ليس في كتاب الله) كأنه ذكر باعتبار جنس الشرط ولفظ مائة للمبالغة  
فلا مضموم له (قوله في كتاب الله) قال الخطابي ليس المراد أن ما ينص عليه في كتاب الله  
فهو باطل فان لفظ الولاء ان أعتق من قوله صلى الله عليه وسلم ليس في كتاب الله الا ما ينص عليه  
في كتاب الله فجاز اضافة ذلك الى الكتاب وتعقب بان ذلك لو جاز لحازت اضافة ما اقتضاه كلام  
الرسول صلى الله عليه وسلم اليه والجواب عنه أن تلك اضافة لتمامه بطريق العموم  
لا بخصوص المسئلة المعينة وهذا مضمين الخطابي الى أن المراد بكتاب الله هنا القرآن ونظير  
ما يخبر الله ما قاله ابن مسعود ولا يعقوب في قصة الواشيعة مالى لا ألين من لعن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وهو في كتاب الله ثم استدل على كونه في كتاب الله بقوله تعالى وما آتاكم  
الرسول فخذوه ويحتمل أن يكون المراد بقوله هنا في كتاب الله أي في حكم الله سواء ذكر  
في القرآن أم في السنة والمراد بالكتاب المكتوب أي في اللوح المحفوظ وحديث عائشة هذا في  
قصة بريدة أخرجه البخاري في مواضع أخرى من البيوع والعتق وغيرهما واعتني به جماعة



نغ

٢٤٠/٢

ورواه مالك عن يحيى عن  
 عمرة أن بريرة لم يذكر قصده  
 المنسب قال على قال يحيى  
 وعبد الوهاب عن يحيى عن  
 عمرة نحوه وقال جعفر بن  
 عون عن يحيى قال سمعت  
 عمرة قالت سمعت عائشة  
 رضى الله عنها \* (باب  
 التقاضى والملازمة فى  
 المسح) \* سمعت عبد الله  
 ابن محمد قال حدثنا عثمان  
 ابن عمر قال أخبرنا يونس  
 عن الزهري عن عبد الله بن  
 كعب بن مالك عن كعب أنه  
 تقاضى ابن أبي حذردىنا  
 كان له عليه فى المسح  
 فارتفعت أصواتهم سمعنى  
 سمعهم رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وهو فى بيته فخرج  
 إليهم ما حقي كشفه مخف  
 حجرته فنادى يا كعب قال  
 ليس يا رسول الله فقال ضع  
 من ذلك هذا وأما الباءى  
 الشطر قال أفدت فقلت يا رسول  
 الله قال قم فاقضه

٤٥٧

٢٤٠/٢

نغ

١١١٢٠

من الأئمة فأفردوه بالتصنيف وسند كرواؤه ملخصة بمجموعة فى كتاب العتق ان شاء الله تعالى  
 (قوله ورواه مالك) وصله فى باب المكاتب عن عبد الله بن يوسف عنه وصورة سساقه الارسل  
 وسباقى الكلام عليه هناك (قوله قال على) يعنى ابن عبد الله المذكور أول الباب ويحيى هو ابن  
 سعد القطان وعبد الوهاب هو ابن عبد الحميد الثقفى والحاصل أن على بن عبد الله حدث  
 الضارى عن أربعة أنفس حدثه كل منهم عن يحيى بن سعيد الأنصارى ولما أفردوا قصة عثمان  
 لما بقىها الترجمة ذكر المنبر فيها ويؤيد ذلك أن التعليق عن مالك متأخر فى رواية كريمة عن  
 طريق جعفر بن عون (قوله عن عمرة نحوه) يعنى نحو رواية مالك وقد وصله الاسماعيلى من طريق  
 محمد بن بشار عن يحيى القطان وعبد الوهاب كلاهما عن يحيى بن سعيد قال أخبرنى عمرة أن  
 بريرة قد كره وليس فيه ذكر المنبر أيضا وصورة أيضا الارسل لكن قال فى آخره فزعت عائشة  
 أنها ذكرت ذلك لى صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث فظهر بذلك اتصاله وأفادت رواية جعفر بن  
 عون التصريح بسماع يحيى عن عمرة وسماع عمرة من عائشة فأمّن بذلك ما يفتنى فيه من الارسل  
 المذكور وغيره وقد وصله النسائى والاسماعيلى أيضا من رواية جعفر بن عون وفيه عن عائشة  
 قالت أتت بريرة فذكر الحديث وليس فيه ذكر المنبر أيضا (قوله ما التقاضى)  
 أى مطالبة الغريم بقضاء الدين (والملازمة) أى ملازمة الغريم وفى المسح يتعلق بالامر  
 فان قبل التقاضى ظاهر من حديث الباب دون الملازمة أجاب بعض المتأخرين فقال كان  
 أخذهم كون ابن أبى حذرد لم خصمه فى وقت التقاضى وكانهما كانا يشترطان النى صلى الله  
 عليه وسلم لفصل بينهما قال فإذا جازت الملازمة فى حال الخصومة فجازها بعد شوب الحق عند  
 الحكم أو لى انتهى (قلت) والذى يظهر لى من عادة تصرف البخارى أنه أشار بالملازمة الى ما ثبت  
 فى بعض طرقه وهو ما أخرجه حوى فى باب الصلح وغيره من طريق الاعرج عن عبد الله بن كعب  
 عن أبيه أنه كان له على عبد الله بن أبى حذرد الأسلى مال فاقضه فلم يمه فتم كلام حى ارتفعت  
 أصواتهم ويستفاد من هذه الرواية أيضا تسمية ابن أبى حذرد وذكر نيته \* (قائمة)  
 قال الجوهري وغيره لم يأت من الإساءة على فعله بتكرير العين غير حذرد وهو ضغ المهملة  
 بعد هاء الهمزة كما تم فى ما مفتوح ثم الهمزة أيضا (قوله عن كعب) هو ابن مالك  
 أبو (قوله دينا) وقع فى رواية زعمه من صالح عن الزهري أنه كان أوقيتن أخرجه الطبرانى  
 (قوله فى المسح) متعلق بتقاضى (قوله خرج إليهم) فى رواية الاعرج فخرجهم الى النى صلى  
 الله عليه وسلم فظاهر الرأى بين الخلاف جمع بعضهم بينهم بما يحتمل أن يكون مرهم بما  
 أولاهم أن كعبا شخص خصمه للمحاكمة فسمعهما النى صلى الله عليه وسلم أيضا وهو فى  
 بيته (قلت) وفيه بعد لأن فى الطريقين أنه صلى الله عليه وسلم أشار لى كعب بالوضعة وأمر  
 بغيرها بالقضاء فلو كان أمره صلى الله عليه وسلم بذلك تقدم له ما احتاج الى الإعادة والأولى  
 فيها يظهر لى أن يحمل المرور على أمر معنوى لأحس (قوله مخف) بكسر الهمزة وسكون  
 الجيم وحكى فتح أوله وهو الستر وقبل أحد طرقى الستر المخرج (قوله أى الشطر) بالنسبة لى  
 ضع الشطر لأنه تفسير لقوله هذا والمراد بالشطر النصف وصرح به فى رواية الاعرج (قوله  
 لقد فعلت) مبالغة فى امتثال الامر وقوله قم خطاب لابن أبى حذرد وفيه إشارة الى أنه

٤٥٨  
م د ق  
حفه  
٩٤٦٥٠

• (باب كنس المسجد والتقاط الخرق والقذى والعبدان) •  
حدثنا سليمان بن حرب قال حدثنا جاد بن زيد عن ثابت عن أبي رافع عن أبي هريرة أن رجلاً أسود أو امرأة سوداء كان يقيم المسجد فسال النبي صلى الله عليه وسلم عنه فقالوا مات قال أفلا كنتم آذنتوني به لدوني على قبره أو قال على قبرها فأتى قبره فصلى عليها

لا يجمع الوضوء والتأجيل وفي الحديث جواز رفع الصوت في المسجد وهو كذلك ما لم يتقاض وقت أفرد له المصنف باباً في قبره ما والمثول عن مالك منعه في المسجد مطلقاً وعنه التفرقة بين رفع الصوت بالماء والخبر وما لا يدمنه فيجوز وبين رفعه بالظن ونحوه فلا قال المهلب لو كان رفع الصوت في المسجد لا يجوز لما تركهما النبي صلى الله عليه وسلم ولينهما ذلك (قلت) ولما منع أن يقول له تقدمت به عن ذلك فاكتمى به واقتصر على التوصل بالطريق المؤدية إلى ترك ذلك بالصلح المقضى لترك الخاصمة الموجبة لرفع الصوت ورفعه الاعتماد على الإشارة إذا فهمت والشفاعة إلى صاحب الحق وإشارة الحاكيم بالصلح وقبول الشفاعة وجواز إرخاء السترة على الباب • (قوله ما كنس المسجد والتقاط الخرق والقذى والعبدان) أي منه (قوله عن أبي رافع) هو الصانع تابعي كبير وهوهم بعض الشراح فقال انه أبو رافع العماني وقال هو من رواية صحابي عن صحابي وليس كما قال فان ثابتاً البناء لم يدرك أباً رافع العماني (قوله أن رجلاً أسود أو امرأة سوداء) الشك فيه من ثابت لأنه رواه عنه جماعة هكذا ومن أبي رافع وسأني بعد أبي من وجه آخر عن جاد بن زيد الأسناد قال ولا أراه إلا امرأً سوداء ابن خزيمة من طريق العلاء ابن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة فقال امرأ سوداء ولم يشك ورواه البيهقي بإسناد حسن من حديث ابن بريدة عن أبيه فسماها أم محجن وقادان الذي أجاب النبي صلى الله عليه وسلم عن سؤاله عنها أبو بكر الصديق وذكر ابن مندق في الصحابة ثم قال امرأ سوداء كانت تقيم المسجد وقع ذكرها في حديث جاد بن زيد عن ثابت عن أنس وذكرها ابن حبان في الصحابة بذلك بدون ذكر السند فان كان محفوظاً فهذا اسمها وكنتها أم محجن (قوله كان يقيم المسجد) بقاف مضمومة أي يجمع التمام وهي الكفاية فان قيل دل الحديث على كنس المسجد فن أن يؤخذ التقاط الخرق وما معه أجاب بعض المتأخرين بأنه يؤخذ بالقياس عليه والجامع للتنظيف (قلت) والذي يظهر من تصرف البخاري أنه أشار بكل ذلك إلى ما ورد في بعض طرقه صريحاً في طريق العلاء المتقدمة كانت تلتقط الخرق والعبدان من المسجد وفي حديث بريدة المتقدم كانت مولوعة لقط القذى من المسجد والقذى بالقاف والذال المعجمة مقصور جمع قد أو جمع الجمع أقذيه قال أهل اللغة القذى في العين والشراب ما يسقط فيه ثم استعمل في كل شيء يقع في البت وغيره إذا كان يسيراً وتكلم من لم يطلع على ذلك فزعم أن حكم الترجمة تؤخذ من إيمان النبي صلى الله عليه وسلم القبر حتى صلى عليه قال فمؤخذ من ذلك الترفع في تنظيف المسجد (قوله عنه) أي عن حاله ومفعوله محذوف أي الناس (قوله آذنتوني) بالمدى أي أعلمتوني زاد المصنف في الجائز قال علقمروا شأنه وزاد ابن خزيمة في طريق العلاء قالوا مات من الليل فسكرهنا فوفظل وكذا حديث بريدة وزاد مسلم عن أبي كامل الجعدي عن جاد بن زيد الأسناد في آخره ثم قال ان هذه القبور معلومة طلبة على أهلها وإن الله ينورها لهم بصلاتي عليهم وإنما يخرج البخاري هذه الزيادة لأنها مدرجة في هذا الأسناد وهي من مر أسيل ثابت بين ذلك وغير واحد من أصحاب جاد بن زيد وقد أوضحت ذلك بدلاً في كتاب بيان المدرج قال البيهقي يفتل على الظن ان هذه الزيادة من مر أسيل ثابت كما قال أجدين عبدة وأمن رواية ثابت عن أنس يعني كما رواه ابن مسعود ووقع في مسند أبي داود الطيالسي عن جاد بن زيد وأبي عامر الخزاز كلاهما عن ثابت بهذه الزيادة

وزاد بعد هذا فقال رجل من الانصار ان أبى أو دفن فصل عليه قال فأنطق معه رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم وفي الحديث فضل تطيب المسجد والسؤال عن الخادم والصديق اذا  
 غاب وقسم المكافأة للدعاء والترغيب في شهود جنازة أهل الخير ونبذ الصلاة على الميت الحاضر  
 عند قبره لمن لم يصل عليه والاعلام بالموت **(قوله باب)** تحريم تجارة الخمر في المسجد أى  
 جواز ذلك وتبيين أحكامه وليس من أدهما يقتضيه مفهومه من أن تحريمها يختص بالمسجد  
 وانما هو على حذف مضاف أى باب ذكر تحريم ما تقدم نظيره في باب ذكر البيع والشراء وموقع  
 الترجمة أن المسجد منزلة عن الفواحش فعلا وقولا لكن يجوز ذكرها فيه لتحذيرها ونحو ذلك  
 كإدله عليه هذا الحديث **(قوله عن أبى حنيفة)** هو السكري ومسلم هو ابن صبيح أبو الضبي وسأنى  
 الكلام على حديث الباب في تفسير سورة البقرة ان شاء الله تعالى قال القاضي عياض كان  
 تحريم الخمر قبل نزول آية الرابطة طويلا فيحصل أنه صلى الله عليه وسلم أخبر بغير بهما بعد  
 أخرى ناكدا **(قلت)** ويحتمل أن يكون تحريم التجارة فيها تأخر عن وقت تحريم عنها والله  
 أعلم **(قوله باب)** الخدم للمسجد في رواية كريمة الخدم في المسجد **(قوله وقال ابن**  
**عباس)** هذا التعليق وصله ابن أبى حاتم بمعناه **(قوله محمدا)** أى معتقا والظاهر أنه كان  
 في شرعهم صحة التسديق أو لادهم وكان غرض البخارى الإشارة بآراءه الى أن تعظيم  
 المسجد بالخدمة كان مشروعا عند الامم السابقة حتى أن بعضهم وقع منه نذر ولده بخدمته  
 ومناسبة ذلك لحديث الباب من جهة تبرع تلك المرأة فامة نفسها لخدمة المسجد لتقرر  
 التي صلى الله عليه وسلم لها على ذلك **(قوله حدثنا ابن واقد)** واقد حده واسم أبيه عبد الملك  
 وشيخه حماد هو ابن زيد ورواه الى أبى هريرة تصرون **(قوله ولا أراه)** بضم الهمزة أى أظنه  
**(قوله فذكر حديث النبى صلى الله عليه وسلم)** أى الذى تقدم قبل باب **(قوله باب)**  
 الاسير والغريم كذا لا كثيرا وهى التنوين وفي رواية ابن السكن وغيره والغريم وواو  
 العطف **(قوله حدثنا روح)** هو ابن عبادة **(قوله تقلت)** بالفاء وتشديد اللام أى تعرض لى فلتة  
 أى بقتة وقال القزاز يعنى وثب وقال الجوهرى أقلت الشئ فانقلت وتقلت بمعنى **(قوله**  
**البارحة)** قال صاحب المنهاج كل زائل بارح ومنه سميت البارحة وهى أدنى ليلة زالت عنك  
**(قوله أو كلمة نحوها)** قال الكرمانى الضمير راجع الى البارحة أو الى جلة تقلت على البارحة  
**(قلت)** رواه شبابة عن شعبة بلفظ عرض لى فسد على أخرجه المصنف فى أواخر الصلاة وهو  
 يؤيد الاحتمال الثانى ووقع فى رواية عبد الرزاق عرض لى فى صورة هز ولمسلم من حديث أبى  
 الدرداء جاء بهاب من نارا جاء به فى وجهى وللتأني من حديث عائشة فاخذته فصرعته  
 فحقتته حتى وجدت ردلسانه على يدى وفهم ابن بطلال وغيره منه انه كان حين عرض له غير  
 متشكل بغير صورته الاصلية فقالوا ان رواية الشيطان على صورته التى خلق عليها خاص بالنبي  
 صلى الله عليه وسلم وأما غيره من الناس فلا لقوله تعالى انه رآكم هو وقيله الآية وسند كريمة  
 مباحث هذه المسئلة فى باب ذكره الجن حيث ذكره المؤلف فى بدء الخلق عليها خاص بالنبي  
 فوائده حديث الباب فى تفسير سورة ص **(قوله رب اغفر لى وهب لى)** كذا فى رواية أبى نذرة وفى  
 بقية الروايات هتار بهبى قال الكرمانى لعله ذكره على طريق الاقتباس لاعلى قصد التلاوة

وزاد بعد هذا فقال رجل من الانصار ان أبى أو دفن فصل عليه قال فأنطق معه رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم وفي الحديث فضل تطيب المسجد والسؤال عن الخادم والصديق اذا  
 غاب وقسم المكافأة للدعاء والترغيب في شهود جنازة أهل الخير ونبذ الصلاة على الميت الحاضر  
 عند قبره لمن لم يصل عليه والاعلام بالموت **(قوله باب)** تحريم تجارة الخمر في المسجد أى  
 جواز ذلك وتبيين أحكامه وليس من أدهما يقتضيه مفهومه من أن تحريمها يختص بالمسجد  
 وانما هو على حذف مضاف أى باب ذكر تحريم ما تقدم نظيره في باب ذكر البيع والشراء وموقع  
 الترجمة أن المسجد منزلة عن الفواحش فعلا وقولا لكن يجوز ذكرها فيه لتحذيرها ونحو ذلك  
 كإدله عليه هذا الحديث **(قوله عن أبى حنيفة)** هو السكري ومسلم هو ابن صبيح أبو الضبي وسأنى  
 الكلام على حديث الباب في تفسير سورة البقرة ان شاء الله تعالى قال القاضي عياض كان  
 تحريم الخمر قبل نزول آية الرابطة طويلا فيحصل أنه صلى الله عليه وسلم أخبر بغير بهما بعد  
 أخرى ناكدا **(قلت)** ويحتمل أن يكون تحريم التجارة فيها تأخر عن وقت تحريم عنها والله  
 أعلم **(قوله باب)** الخدم للمسجد في رواية كريمة الخدم في المسجد **(قوله وقال ابن**  
**عباس)** هذا التعليق وصله ابن أبى حاتم بمعناه **(قوله محمدا)** أى معتقا والظاهر أنه كان  
 في شرعهم صحة التسديق أو لادهم وكان غرض البخارى الإشارة بآراءه الى أن تعظيم  
 المسجد بالخدمة كان مشروعا عند الامم السابقة حتى أن بعضهم وقع منه نذر ولده بخدمته  
 ومناسبة ذلك لحديث الباب من جهة تبرع تلك المرأة فامة نفسها لخدمة المسجد لتقرر  
 التي صلى الله عليه وسلم لها على ذلك **(قوله حدثنا ابن واقد)** واقد حده واسم أبيه عبد الملك  
 وشيخه حماد هو ابن زيد ورواه الى أبى هريرة تصرون **(قوله ولا أراه)** بضم الهمزة أى أظنه  
**(قوله فذكر حديث النبى صلى الله عليه وسلم)** أى الذى تقدم قبل باب **(قوله باب)**  
 الاسير والغريم كذا لا كثيرا وهى التنوين وفي رواية ابن السكن وغيره والغريم وواو  
 العطف **(قوله حدثنا روح)** هو ابن عبادة **(قوله تقلت)** بالفاء وتشديد اللام أى تعرض لى فلتة  
 أى بقتة وقال القزاز يعنى وثب وقال الجوهرى أقلت الشئ فانقلت وتقلت بمعنى **(قوله**  
**البارحة)** قال صاحب المنهاج كل زائل بارح ومنه سميت البارحة وهى أدنى ليلة زالت عنك  
**(قوله أو كلمة نحوها)** قال الكرمانى الضمير راجع الى البارحة أو الى جلة تقلت على البارحة  
**(قلت)** رواه شبابة عن شعبة بلفظ عرض لى فسد على أخرجه المصنف فى أواخر الصلاة وهو  
 يؤيد الاحتمال الثانى ووقع فى رواية عبد الرزاق عرض لى فى صورة هز ولمسلم من حديث أبى  
 الدرداء جاء بهاب من نارا جاء به فى وجهى وللتأني من حديث عائشة فاخذته فصرعته  
 فحقتته حتى وجدت ردلسانه على يدى وفهم ابن بطلال وغيره منه انه كان حين عرض له غير  
 متشكل بغير صورته الاصلية فقالوا ان رواية الشيطان على صورته التى خلق عليها خاص بالنبي  
 صلى الله عليه وسلم وأما غيره من الناس فلا لقوله تعالى انه رآكم هو وقيله الآية وسند كريمة  
 مباحث هذه المسئلة فى باب ذكره الجن حيث ذكره المؤلف فى بدء الخلق عليها خاص بالنبي  
 فوائده حديث الباب فى تفسير سورة ص **(قوله رب اغفر لى وهب لى)** كذا فى رواية أبى نذرة وفى  
 بقية الروايات هتار بهبى قال الكرمانى لعله ذكره على طريق الاقتباس لاعلى قصد التلاوة

ملك لا لا ينبغي لاحد من بعدى

(قلت) ووقع عند مسلم كما في رواية أبي ذر على نسق التلاوة فالظاهر أنه تغير من بعض الرواة  
 (قوله) قال روح فرده أي النبي صلى الله عليه وسلم رد العنبريت (خاسئا) أي مطر وداو طاهر وأن  
 هذه الرواية في رواية روح دون فرقة محمد بن جعفر لكن أخرجه المصنف في أحاديث الاسماعيلين  
 محمد بن بشارة عن محمد بن جعفر وحده ووافي آخره أيضا فرده خاسئا ورواه مسلم من طريق النضر  
 عن شعبة بالقط فرده الله خاسئا (قوله) **باب** الاغتسال إذا أسلم وربط الاسير أيضا  
 في المسجد) هكذا في أكثر الروايات وسقط للاصلي وكرهه قوله وربط الاسير إلى آخره وعند  
 بعضهم باب بلا ترجة وكأنه فصل من الباب الذي قبله ويحتمل أن يكون يخبر للترجة فسد  
 بعضهم بالمرحى بما ظهر له وبديل عليه أن الاسماعيلي تربيهم عليه باب دخول المشرك المسجد  
 وأيضا فالجاري لم يتبع عادته بإعادة التلوة والترجة عقب الأخرى والاغتسال إذا أسلم لا تعلق له  
 بأحكام المساجد الا بعد وهو أن يقال الكافر جنب غالبا والجنب ممنوع من المسجد  
 الا لضرورة فلما أسلم لم يتبع ضرورة للشبهة في المسجد جنبا فاغتسل لتسوية الامامة في المسجد  
 وادعى ابن المنبر أن ترجة هذا الباب ذكر البيهقي والشمرا في المسجد قال ومطابقها لقصة غمامة  
 أن من تخيل منع ذلك أخذ من محرم قوله انما ثبت المساجد له كرائه قاله الجاري أن هذا  
 العموم مخصوص بأشياء غير ذلك منها ربط الاسير في المسجد فإذا اجاز ذلك للمصلحة فكذلك يجوز  
 البيهقي والشمرا للمصلحة في المسجد (قلت) ولا يخفى ما فيه من التكلف وليس ما ذكره من  
 التبرج مع ذلك في شيء من نسخ البخاري هنا وانما تقدمت قبل حجة أبواب الحديث عائشة في قصة  
 بريدة ثم قال فان قيل ايراد قصة غمامة في الترجمة التي قبل هذه وهي باب الاسير ربط في المسجد  
 أتبيح فالجواب انه يحتمل أن البخاري أثر الاستدلال بقصة الغفيرة على قصة غمامة لأن الذي هم  
 يربط الغفيرة هو النبي صلى الله عليه وسلم والذي يربط غمامة غيره وحيث رآه مربوطا قال  
 أطلقوا غمامة قال فهو بان يكون انكارا لبطه أولى من أن يكون تفسيره انتهى وكأنه لم ينظر  
 سياق هذا الحديث تاما لا في البخاري ولا في غيره فقد أخرجه البخاري في آخر المغازي من هذا  
 الوجه بعينه مطو لا وفيه انه صلى الله عليه وسلم مر على غمامة ثلاث مرات وهو مربوط في  
 المسجد وانما أمر باطلاقة في اليوم الثالث وكذا أخرجه مسلم وغيره وصرح ابن اسحق في المغازي  
 من هذا الوجه ان النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي أمرهم بربطه فبطل ما تخيل ابن المنبر واني  
 لا أحب منه كلف يجوز أن الصحابة يفعلون في المسجد أمر الايضار رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فهو كلام فاسد مبني على فاسد الحدithe على التوفيق (قوله) وكان شريح يأمر الغريم أن  
 يجلس) قال ابن مالك فموجهان أحدهما أن يكون الاصل بأمر الغريم وأن يجلس بدل  
 اشتمال ثم حذف الباء ثانيا لعل معنى قوله أن يجلس أي يجلس فجعل المطاوع موضع المطاوع  
 لاستلزامه اياه انتهى والتعليق المذكور في رواية الجوى دون رفته وقد وصله معمر بن أيوب  
 عن ابن سيرين قال كان شريح إذا قضى على رجل بحق أمر يجسه في المسجد إلى أن يقوم عما  
 عليه فان أعطى الحق والأمر به إلى السجن (قوله) خيلا أي فرسا والاصل أنهم كانوا  
 رجالا على خيل وغمامة غملنة مضمومة وآمال بضم الهمزة بعدها مثلثة خفيفة (قوله) (الخنزير)  
 في أكثر الروايات باناء المجعة وفي النسخة المقرأة على أبي الوقت بالجيم وهو باعضهم وقال

قال روح فرده خاسئا  
 (باب) \* الاغتسال إذا أسلم  
 وربط الاسير أيضا في المسجد  
 وكان شريح يأمر الغريم  
 أن يجلس إلى سارية المسجد  
 حدثنا عبد الله بن يوسف  
 قال حدثنا الليث قال حدثنا  
 سعيد بن أبي سعيد أنه سمع  
 أباه ربه قال بعث النبي  
 صلى الله عليه وسلم خيلا قبل  
 فتح خيبر فربط من بني  
 حنيفة يقال له غمامة بن ثعلبة  
 فربطوه بسارية من سواري  
 المسجد فخرج اليه النبي  
 صلى الله عليه وسلم فقال  
 أطلقوا غمامة فانطلق إلى  
 خيبر فربط من المسجد  
 فغسل ثم دخل المسجد  
 فقال أشهد أن لا اله الا الله  
 وأن محمدا رسول الله

٤٦٢

م دس

تحفة

٩٣٠٠٧

\* (باب) الخيمة في المسجد للمرضى وغيرهم \* حدثنا زكريا بن يحيى قال حدثنا ٤٦٣ عبد الله بن عمر قال حدثنا هشام عن أبيه

عن عائشة قالت أصيب سعد

يوم الخندق في الأكل

فضرب النبي صلى الله عليه

وسلم خيمة في المسجد لعوده

من قريب فلم يرعهم وفي

المسجد خيمة من بني غفار

الدم يسيل الهم فقاروا بالهم

الخيمة ما هذا الذي يا بني

قلكم ما هذا أسعد بغد وجرحه

دما قات فيها \* (باب) \* ادخل

البعري في المسجد لليلة وقال

ابن عباس طاف النبي صلى الله

عليه وسلم على بعري \* حدثنا

عبد الله بن يوسف قال أخبرنا

مالك عن محمد بن عبد الرحمن

ابن نوفل عن عروة عن زب

بنت أبي سلمة عن أبي سلمة قالت

شكوت إلى رسول الله صلى

الله عليه وسلم أتى أشركي

قال طوف من وراء الناس

وأنت راكية فطفت ورسول

الله صلى الله عليه وسلم يصلي

إلى جنب البيت بقر بالطور

وكذب مسطور \* (باب) \*

حدثنا محمد بن المنصور قال

حدثنا معاذ بن هشام قال

حدثني أبي عن قتادة قال

حدثنا أنس أن رجلين من

أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

خرجتا عن النبي صلى الله

عليه وسلم في ليلة مظلمة

وعصفا مثل الصباحين

يضبان بين أيديهما فإتفرقا

صار مع كل واحد منهما

واحد حتى أتاهما \* (باب) \*

والجبل الماء القليل التابع وقيل الجاري (قلت) ويؤيد الرواية الأولى أن لفظنا من خزيمة  
في صحيحه في هذا الحديث فانتقل إلى حافظ أبي طلحة وسأقي الكلام على بقية فوائد هذا  
الحديث حيث أوردته المصنف تاملنا شاء الله تعالى ﴿قوله يا﴾ الخيمة في المسجد  
أي جواز ذلك ﴿قوله حدثنا زكريا بن يحيى﴾ هو البخاري الأوّل وكان حافظا وفي شيوخ  
البخاري زكريا بن يحيى أبو السكين وقد شارك البخاري في بعض شيوخه ﴿قوله أصيب سعد﴾ أي  
ابن معاذ ﴿قوله في الأكل﴾ هو عرق في اليد ﴿قوله خيمة في المسجد﴾ أي لسعد ﴿قوله﴾  
فلم يرعهم أي يفزعهم قال الخطابي المعنى أنهم يتفاهم في حال طمأنينة حتى أفرعهم رؤية الدم  
فارتاعوا له وقال غيره المراد بهذا اللفظ السرعة لانفس الفرع ﴿قوله وفي المسجد خيمة﴾ هذه  
الليلة معترض بين الفعل والفعل والتقدير فلم يرعهم إلا الدم والمعنى فرأعهم الدم ﴿قوله من﴾  
قلكم بكسر القاف أي من جهةكم ﴿قوله يغدو﴾ يعني ذال معجّين أي يسيل ﴿قوله﴾  
خات فيها أي في الخيمة أو في تلك الموضع وفي رواية المسنن والكششمي في خات أي الجراحة  
وسأقي الكلام على بقية فوائد هذا الحديث في كتاب المغازي حيث أوردته المؤلف هنا بالتم من  
هذا السباق ﴿قوله يا﴾ ادخل البعري في المسجد لليلة أي للراحة وفهم منه  
بعضهم أن المراد باليلة الضعف فقال هو ظاهر في حديث أم سلمة دون حديث ابن عباس  
ويحتمل أن يكون المصنف أشار بالتعلق المذكور إلى ما أخرجه أبو داود ومن حديث ابن عباس  
صلى الله عليه وسلم قدم مكة وهو شكي فطاق على راحته وأما اللفظ المعلق فهو موصول  
عند المصنف في كتاب الحج إن شاء الله تعالى وبأني أضاقول جاريه انما طاف على بعري  
إيراه الناس وليس أوله وبأني الكلام على حديث أم سلمة يضاف إلى الجريح وهو ظاهر في ترجمه  
ورجال أساده مديون وفيه تابعان محمد وعروة وصحبتان زب وأمها أم سلمة قال ابن بطال  
في هذا الحديث جواز دخول الدواب التي يؤكل لحمها المسجد إذا احتج إلى ذلك لأن قولها  
لا ينحصر بخلاف غيره من الدواب وقبالة ليس في الحديث دلالة على عدم الجواز مع  
الحاجة بل ذلك داعي إلى التلويح وعدمه فثبت بخشي التلويح يمنع الدخول وقد قيل إن ناقته  
صلى الله عليه وسلم كانت متوقفة أي لم تدبره فعمله فهو من منها ما يجدر من التلويح وهي سائرة  
فخصص أن يكون بعري أم سلمة كان كذلك والله أعلم ﴿قوله يا﴾ كذا هو في الأصل  
بلا ترجمه وكأنه يبيّن له فاستمر كذلك وأما قول ابن رجب أن مثل ذلك إذا وقع للبخاري كان  
كالفصل من الباب فهو حسن حيث يكون بينه وبين الباب الذي قبله مناسبة بخلاف مثل هذا  
الموضع وأما وجه تعلقه بابواب المساجد فمن جهة أن الرجلين تأخر مع النبي صلى الله عليه وسلم  
في المسجد في تلك الليلة المظلمة لا تتطابق أصلا والعشاء معه فعلى هذا كان يليق أن يترجمه لفصل  
المشي إلى المسجد في الليلة المظلمة وبلغ بحديث بشر المشائين في الظلم إلى المساجد بالانوار التام  
يوم القمامة وقد أخرجه أبو داود وغيره من حديث يزيد بن زب ومنه شاهد في حديث الباب لا كرام  
الله تعالى حين العجايب من هذا النور الظاهر وأخره لما يوم القمامة ما هو أعظم وأتم من ذلك  
إن شاء الله تعالى وسنذكر بقية فوائد حديث أنس المذكور في كتاب المناقب فقد ذكر المصنف  
هنا أن الرجلين المذكورين هما أسيد بن حضير وعبد بن بشر ﴿قوله يا﴾

الخوف هو المهر في المسجد حدثنا محمد بن سنان قال حدثنا ابي قال حدثنا ابو النضر عن عبيد بن خنيز عن يبر بن معد عن ابي  
سعد الخدري قال دخل النبي على ٤٦٤ الله عليه وسلم فقال ان الله سبحانه خبر عبادي ان الله من اعاده فاختر ما عند  
الله فكل ما فيه من الله

الخوخة والمدر في المسجد) الخوخة باب صغير قد يكون بمصر أع وقد لا يكون وإنما أصليا أتبع في  
حائط قالة ابن ترقول (قوله) عن عبيد بن حنين عن بسر بن سعيد) هكذا في أكثر الروايات ونسط  
من رواية الأصلية عن أبي بكر بن سعيد فصار عن عبيد بن حنين عن أبي سعيد وهو  
صحيح في نفس الأمر لكن محمد بن سنان أنما حدث به كذا وقع في بقية الروايات فنقل ابن  
السكن عن الثوري عن الضاري أنه قال هكذا حدث به محمد بن سنان وهو خطأ وإنما هو عن  
عبيد بن حنين وعن بسر بن سعيد يعني أو العطف فعلى هذا يكون أبو النضر معهما من شيوخ  
حدثه كل منهما به عن أبي سعيد وقد رواه مسلم كذلك عن سعيد بن منصور عن فليح عن أبي  
الضرع عن عبيد بن جعفر عن أبي سعيد وتابعه يونس بن محمد عن فليح أخرجه أبو بكر بن أبي  
شيبه عنه ورواه أبو عامر العقدي عن فليح عن أبي الضرع بسر وحده أخرجه المصنف  
في مناقب أبي بكر فكان فليحا كان يجمع عامرة ويقتصر مرة على أحدهما وقد رواه مالك  
عن أبي الضرع عن عبيد وحده عن أبي سعيد أخرجه المصنف أيضا في الهجرة وهذا  
يقوى أن الحديث عند أبي الضرع عن شيوخ يلقى من إلا أن محمد بن سنان أخطأ في حذف الواو  
العاطفة مع احتمال أن يكون الخطأ من فليح لأن حديثه له به ويؤيد هذا الاحتمال أن المعاني  
من سلمان الخزاز رواه عن فليح ورواية محمد بن سنان وقبسه المصنف على أن حذف الواو  
خطأ لم يلق إلا اعتراض عليه سبل قال الدارقطني رواية من رواه عن أبي الضرع عن عبيد بن  
بسر غير محفوظ (قوله) أن يمكن الله خيرا) كذا لاكثر ولكن شيبه في أن يكن لله عبيد خير  
والمعروفة أن مسكوة على أنها شرطية وجوز أن التي فتحها على أنها تعليلية وفيه نظر (قوله)  
أن أمن الناس قال النووي قال العلماء معناه أكثرهم جودا لأنفسهم وماله وليس هو من  
المن الذي هو الاعتداد بالصناعة لأن المنسبة لله وليس له في قبول ذلك وقال القرطبي هو من  
الامتنان والمراد أن أبكره من الحقوق ماله كان لغیره نظيرا لاستنباطه أبودوله في رواية ابن  
عباس ليس أحد من علي وآله أعلم (قوله) ولكن أخوة الاسلام) كذا لاكثر وللأصلي  
لكن خوة الاسلام مجذوف الألف كأنه نقل حركة الهمة إلى النون وحذف الهمة فعلى هذا  
يجوز ضم نون لكن كما قاله ابن مالك وخبر هذه الجملة مخذوف والتقدير أفضل ما وقع في حديث  
بن عباس الذي بعده ولكن فيه خلة الاسلام وياتي ما في ذلك من الاشكال ويانه في كتاب  
المناقب أن شاء الله تعالى وبين حديث ابن عباس أيضا أن ذلك كان في مرض موته صلى الله عليه  
سلم وذلك لما أمر أبابكر أن يصلي بالناس فلذلك استثنى خوخته بخلاف غيره وقد قبل أن ذلك  
من جملة الأشارات إلى استخفافه في سابق أيضا (قوله) غير خوخة أبي بكر) كذا لاكثر  
لكن شيبه في الأبدال غير (قوله) باب الابواب والغلق) بفتح المعجمة واللام أي ما يغلقيه  
الباب (قوله) قال ابن عبد الله بن محمد) هو الجاني ومقيان هو ابن عبيدة وعبد الملك هو اسم ابن  
هريرة وقوله لو رأيت مخذوف الجواب وتقدير رأيت محبا أو حسنا لانتقامها ونظافتها ونحو  
لهذا السياق يدل على أنها في ذلك الوقت كانت قد درست (قوله) فالأحدثان جاد بن زيد

ثم خرجوا قال ابن عمر فحدثت فسال بلا انقال صلى فيه فقلت في أي قال بين (٦٥) الاسطوتين قال ابن عمر فذهب على أن أسأله

لم يقل الاصيلي ابن زيد وسألي الكلام على حديث ابن عمر هذا في كتاب الحج ان شاء الله تعالى قال  
ابن بطال الحكمة في غلق الباب حينئذ لئلا يظن الناس ان الصلاة فيه سنة فليترنوا ذلك كذا  
قال ولا يخفى ما فيه وقال غيره يحتمل أن يكون ذلك لئلا يزجوا عليه لتوفروا عليهم على مراعاة  
أفعاله لئلا يخذلوا عنه أولئك ذلك أسكن قلبه وأجمع لشعوته وانما أدخل معه عثمان لئلا  
يظن انه عزل عن ولاية الكعبة وبلا وأساممة لئلا يزعم ما خدمته وقيل فائدة ذلك التمكن من  
الصلاة في جميع جهاتها لان الصلاة الى جهة الباب وهو مفتوح لا تنصع (قوله ما  
دخول المشرئ المسجد) هذه الترجمة ترد على الاسماعيلي حيث ترجمهم فاعلم في بدل ترجمة  
الاعتساف اذا أسلم وقيل قال ان في هذه الترجمة التسمية الى ترجمة الاسير برط في المسجد تكرر  
لان بوطه في يستأنم ادخاله لكن يجب عن ذلك بان هذا أعم من ذلك وقد اختصر المصنف  
الحديث مقتصر على المقصود منه وسألي ما في الغازي وفي دخول المشرئ المسجد مذاهب  
فمن الحنفية الجواز مطلقا وعن المالكية وازن المنع مطلقا وعن الشافعية التفصيل بين  
المسجد الحرام وغيره لالة وقبل يؤذن للكنائي خاصة وحديث الباب يرد عليه فان شاعته ليس  
من أهل الكتاب (قوله ما) رفع الصوت في المسجد أشار بالترجمة الى الخلاف في  
ذلك فقد كرهه مالك مطلقا سواء كان في العلم أم في غيره ووفق غيره بين ما يتعلق بفرض ديني أو وقع  
دينوي وبين ما لا فائدة فيه وسألي البخاري في الباب حديث عمر الدال على المنع وحديث كعب  
الدال على عدمه أشارت منه الى أن المنع فيما لا منفعة فيه وعدمه فيما يلجئ الضرورة اليه وقد تقدم  
البحث فيه في باب التقاضي ووردت أعاديث في النبي عن رفع الصوت في المساجد لكنها ضعيفة  
أخرج ابن ماجه بعضها فكان المصنف أشار اليها (قوله حديثنا الجعدي بن عبد الرحمن) في  
رواية الاسماعيلي الجعدي بن أوس وهو هو فان اسمه الجعدي قد يصغروا بن عبد الرحمن بن أوس  
فقد نسب الى جسده (قوله حديثي بن زيد بن خنيفة) هو ابن عبد الله بن خنيفة نسب الى جسده  
وروى حاتم بن اسمعيل هذا الحديث عن الجعدي بن السائب بلا واسطة أخرجه الاسماعيلي  
والجعدي صرح سمعنا من السائب كاتقدم في الطهارة فلما هذا الاختلاف فادحا وعند عبد  
الرزاق له طريق أخرى عن نافع قال كان عمر يقول لا تكثروا اللغو فدخل المسجد فاذا هو  
برجلين قد ارتفعت أصواتهما فقال ان مسجدنا هذا لا يرفع فيه الصوت الحديث وفيه انقطاع  
لان نافع لم يبدل ذلك الزمان (قوله كنت قائما في المسجد) كذا في الاصول بالثقاق وفي رواية  
ناظم بالتورن و يؤيد رواية حاتم عن الجعدي بلفظ كنت مضطجعا (قوله فخصني) أي رماني  
بالخصية (قوله فاذا عمر) اخبر محمد بن قنبره قائم أو نحوه ولم أقف على تسمية هذين الرجلين  
لكن في رواية عبد الرزاق انها تنقصان (قوله لو كنتما) يدل على انه كان تقدم به عن ذلك  
وفي المعذرة لاهل الجهل بالحكم اذا كان مخلصي مثله (قوله لا وجعنا) زاد الاسماعيلي  
جلدا ومن هذه الجهة تبين كون هذا الحديث له حكم الرفع لان عمر لا يتوجه بالجلد الاعلى  
مخالفة أمر روقني (قوله ترفعان) هو جواب عن سؤال مقتدر كما تبين ما قاله لم نجعلنا قال  
لا تكثرا ترفعان وفي رواية الاسماعيلي رفعنا أصواتنا كما هو يؤيد ما قدرناه وقد تقدم توجيه جميع  
أصواتنا في حديث يعقوب بن قيس رهما (قوله حديثنا جعد) في رواية أبي علي النسبي عن

صلى (باب) «دخول المشرئ  
المسجد» حديثنا ثقيفة قال  
حديثنا السائب عن سعد بن  
أبي سعيد سمعهم أمأهرة  
يقول بعث رسول الله صلى  
الله عليه وسلم خلافا لغيره  
فجاءت برجل من بني خنيفة  
يقال له غلمة بن أمال فربطوه  
بسارية من سوارى المسجد  
(باب) \* رفع الصوت في  
المسجد \* حديثنا علي بن  
عبد الله قال حديثنا يحيى بن  
سعيد قال حديثنا الجعدي بن  
عبد الرحمن قال حديثي بن زيد  
ابن خنيفة عن السائب بن  
زيد قال كنت قائما في  
المسجد فخصني برجل فقلت  
فاذا عمر بن الخطاب فقال  
اذهب فأتني بهذين فبنته  
بهما فقال من أنتمأ وبن أم  
أنتما قال من أهل الطائف  
قال لو كنتما من أهل البلد  
لا وجعنا ترفعان أصواتكما  
في مسجد رسول الله صلى الله  
عليه وسلم حديثنا جعد قال  
حديثنا ابن وهب قال أخبرني  
يونس بن يزيد عن ابن شهاب  
قال حديثنا عبد الله بن كعب  
ابن مالك أن كعب بن مالك  
أخبره انه تقاضى ابن أبي  
حذردد وكان له عليه في عهد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في المسجد فارفعت أصواتهما  
حتى سمعها رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وهو في بيته  
فخرج اليهما رسول الله صلى  
الله عليه وسلم حتى كشفه بحجره ونادى كعب بن مالك قال ليلك يا رسول الله فأشار بيده أن ضع

الشظرمين ديك قال كعب قد فعلت يا رسول الله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قم فافضه \* (باب) \* الخلق والجلوس في المسجد \* حدثنا سعد قال حدثنا (٤٦٦) بشر بن الفضل عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال قال رجل النبي صلى الله عليه وسلم

وهو على المنبر ما ترى في صلاة الليل قال مني مني فاذا خشي الصبح صلى واحدة فوترته ما صلى والله كان يقول اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترا فان النبي صلى الله عليه وسلم امر به \* حدثنا أبو النعمان قال حدثنا جاد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أن رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يحطب فقال كعب صلاة الليل قال مني مني فاذا خشيت الصبح فاقرب واحدة فوتر ما قد صليت \* قال الوليد بن كثير حدثني عبيد الله بن عبد الله أن ابن عمر حدثهم أن رجلا نادى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد \* حدثنا عبيد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن ابن جابر عن عبد الله بن أبي طلحة أن أبا هريرة عن عبد الله بن أبي طالب أخبره عن أبي واقد الليثي قال بلغنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فاقبل ثلاثة نفر فاقبل اثنتان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وذهب واحد فاما أحدهما فرأى فرجة خلس وأما الآخر فجلس خلفهم وأما الآخر فادبر ذاهبا فلما فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألا أخبركم عن الثلاثة أما أحدهم فوأي الى الله فأواه الله وأما الآخر فاستحيما فاستحيما الله وأما به الآخر فاعرض فاعرض الله عنه \* (باب) \* الاستلقاء في المسجد \* حدثنا عبيد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن عباد بن جميع عن عمار بن أبي سليمان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مستلقيا في المسجد واضعا إحدى رجليه على الأخرى

٥٢٩٨ م د ت س ن تحفة



وصل الله عليه وسلم بل هو أتم مطلقاً فاذا انقر هذا صار من الحديثين تعارض فيجمع بينهما  
فذكر نحو ما ذكره الخطاطي وفي قوله عن حديث النبي ليس في الكتب الصالح اغتال قال  
الحديث عند مسلم في البأس من حديث جابر وفي قوله فلا يؤخذ منه الجواز نظر لأن الخصائص  
لا تثبت بالاحتمال والظاهر أن فعله صلى الله عليه وسلم كان لبسان الجواز وكان ذلك في وقت  
الاستراحة لا عند تجميع الناس للماعز من عادته من الخافض بينهم بالوفاء التام صلى الله عليه  
وسلم قال الخطاطي وفيه جواز الاتكاء في المسجد والاضطجاع وأنواع الاستراحة وقال  
الداودي فيه أن الأجر الوارد ثلاث في المسجد لا يختص بالجالس بل يحصل للمستلقي أيضاً  
(قوله وعن ابن شهاب عن سعد بن المسيب) هو معطوف على الاستناد المذكور وقد صرح  
بذلك أبو داود في روايته عن القعني وهو كذلك في الموطأ وقد غفل عن ذلك من زعم أنه معلق  
﴿قوله﴾ باب المسجد يكون في الطريق من غير ضرر للناس قال بالمازري  
بناء المسجد في ملك المزارع بالإجماع وفي غير ملكه تمتع بالإجماع وفي المباحات حيث لا يضر  
بأحد جاز أيضاً لكن شديد بينهم فنعاه لأن مباحات الطرق موضوع لا تتفاد الناس فإذا بنى بها  
مسجد تمتع استفاد بعضهم فأراد البخاري الردي على هذا القائل واستدل بقصة أبي بكر لكون  
النبي صلى الله عليه وسلم طلع على ذلك وأقره (قلت) والمنع المذكور مروى عن ربيعة وقوله  
عبد الرزاق عن علي وابن عمر لكان باسنادين ضعيفين (قوله) وبه قال الحسن) يعني أن المذكورين  
ورد التصريح عنهم بهذه المسئلة والأجابه على ذلك كاتقدم (قوله) فخير عروة) هو  
معطوف على مقدر والمراد بابي عائشة أو بكر وأمر رومان وهو دال على تقدم اسلام أم  
رومان (قوله) ثم بدالاي بكر) اختصر المؤلف المتن هنا وقد ساقه في كتاب الهجرة مطولاً بهذا  
الاستناد فذكر بعد قوله وعشبة وقبل قوله ثم بدالاي بكر قصة طويلة في خروج أبي بكر عن مكة  
ورجوعه في جوار ابن الدغنة واشترطه عليه أن لا يستعلن بعبادته فمقد فرغ القصة قال ثم  
بدالاي بكر أي ظهر له رأى بنى مسجداً فذكر باقي القصة مطولاً كما ساقى الكلام عليه مبسوطاً  
هناك إن شاء الله تعالى ولم يجد بعض المتأخرين حيث شرح جميع الحديث هنا مع أنه لم يقع منه  
هنا سوى قدر يسير وقد استعمل من فضائل الصديق على أمر ركنه كما ساقى إن شاء الله تعالى  
﴿قوله﴾ باب الصلاة في مسجد السوق) ولغزاً في ذكر مسجد موقع الترجمة  
الإشارة إلى أن الحديث الوارد في أن الأسواق شر البقاع وأن المساجد خير البقاع كما أخرجه  
البراز وغيره لا يصح استنده لوصح لم يمنع وضع المسجد في السوق لأن بقعة المسجد حيث تكون  
بقعة خير وقيل المراد بالمساجد في الترجمة مواضع إيقاع الصلاة لا البقعة الموضوعة لذلك  
فكانت قال باب الصلاة في مواضع الأسواق ولا يتحقق بعده (قوله) وصلى ابن عرون) كذا في  
جميع الأصول وصحبه ابن المنير فقال وجه مطابقة الترجمة لحديث ابن عمر مع كونه لم يصل في  
سوق أن المصنف أراد أن بين جواز بناء المسجد داخل السوق لئلا يتخلل من يحصل من كونه  
محموراً منع الصلاة فيه لا صلاة ابن عمر كانت في دار تغلق عليهم فلم يمنع التحصير اتخاذ المسجد  
وقال الكرماني لعل غرض البخاري منه الردي على الخنفة حيث قالوا بامتناع اتخاذ المسجد في  
الدار المحمية عن الناس اهـ والذي في كتب الخنفة الكراهة لا التحريم وظهر محدثي  
هريرة أن الصلاة في السوق مشروعة وإذ اجازت الصلاة فيه فرادى كان أولى أن يتخذ فيه

وعن ابن شهاب عن سعد بن  
المسيب قال كان عمرو وعثمان  
يفضلان ذلك (باب) \*  
المسجد يكون في الطريق  
من غير ضرر بالناس وبه  
قال الحسن وأيوب ومالك  
\* حدثنا يحيى بن بكير قال  
حدثنا الليث بن عجل عن  
ابن شهاب قال أخبرني عروة  
ابن الزبير أن عائشة زوج  
النبي صلى الله عليه وسلم  
قالت لم أعقل أبوى الأوصاف  
يدان الدين لم يمر عليهما يوم  
الاثنين فنه رسول الله صلى  
الله عليه وسلم طرق النهار  
بكرة وعشبة ثم بدالاي بكر  
فابنى مسجداً فبناؤه داره  
فكان يصل فيه ويقرأ  
القرآن ففقد عليه نساء  
المسكين وأبناءؤهم يعبون  
منه وينظرون اليه وكان  
أبو بكر رجلاً بكاء لا يملك  
عنه اذا قرأ القرآن فافزع  
ذلك أشرف قرين من  
المسكين (باب) \* الصلاة في  
مسجد السوق وصلى ابن  
عرون في مسجد دار يفتي  
عليهم الباب \* حدثنا سعد  
قال حدثنا أبو معاوية عن  
الاعمش عن أبي صالح عن  
أبي هريرة عن النبي صلى الله  
عليه وسلم

صلاة في بيته وصلاته في سوقه  
خمس وعشرين درجة فان  
أحدكم إذا أوشق فاحسن وأق  
المسجد لا يزال الصلاة  
يحط خطوة لا رفعة الله بها  
درجة وحط عنه خطية  
حتى يدخل المسجد وإذا دخل  
المسجد كان في صلاة  
ما كانت تحبسه وتصل  
عليه الملائكة ما دام  
في تجلته الذي فيه اللهم  
اغفره اللهم ارحمه ما يؤذ  
يحدث \* (باب) \* تشييد  
الاصابع في المسجد وغيره  
\* حدثنا حامد بن عمر بن  
بشر قال حدثنا عاصم قال  
حدثنا واقد بن أيمن عن ابن  
عمر وأبان عمرو قال شئنا  
النبي صلى الله عليه وسلم  
أصابه وقال عاصم بن  
علي حدثنا عاصم بن محمد  
سمعت هذا الحديث من  
أبي فلم أحفظه فقوم على  
واقدين أبيه قال سمعت  
أبي وهو يقول قال عبدالله  
قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يا عبدالله بن  
عمرو كيف إذا بقيت في  
حائاة من الناس هذا  
\* حدثنا خالد بن يحيى قال  
حدثنا سفيان عن أبي بردة  
ابن عبد الله بن أبي بردة عن  
جده عن أبي موسى عن  
النبي صلى الله عليه وسلم

مسجد للجماعة أشار إليه ابن بطال وحديث أبي هريرة الذي ساقه المصنف هنا أخرجه بعد في باب  
فضل صلاة الجماعة وبأبي الكلام على فوائده هناك أن شافاه تعالى وزاد في هذه الرواية  
وتصل الملائكة إلى آخره وقد قدمت في باب الحديث في المسجد من وجه آخر عن أبي هريرة  
(قوله في هذه الرواية صلاة الجميع) أي الجماعة وتكف من قال التقدير في الجميع وقوله  
على صلته أي الشخص (قوله فان أحدكم) كذا لا كثر بالفاء ولكنهم في الموحدة وهي سببة  
أو الله صاحبه (قوله فاحسن) أي أسبغ الوضوء (قوله ما يؤذ يحدث) كذا لا كثر بالفعل  
الجزوم على البدل ويجوز الرفع على الاستثناء ولكنهم في الموحدة فيه بلطف الحار  
والجرو ومعلقا يؤذ والمراد بالحديث الناقض للوضوء ويحتمل أن يكون أعم من ذلك لكن  
صرح في رواية أبي داود من طريق أبي رافع عن أبي هريرة بالاول \* (قوله ما) تشييد  
الاصابع في المسجد وغيره) أورد فيه حديث أبي موسى وهو دال على جواز التشييد مطلقا  
وحديث أبي هريرة وهو دال على جوازه في المسجد وإذا جاز في المسجد فهو في غيره أجاز ووقع في  
بعض الروايات قبل هذين الحديثين حديث آخر وليس هو في كثر الروايات ولا استخرجه  
الاسماعيلي ولا أولونهم بل ذكره أبو مسعود في الأطراف عن رواية ابن ربيع عن الثوري  
وحامد بن شاذكر جمعاً عن البخاري قال حدثنا حامد بن عمر حدثنا بشر بن الفضل حدثنا  
عاصم بن محمد حدثنا واقد بن أيمن عن أبيه يعني محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر وأبان  
عمرو قال شئنا النبي صلى الله عليه وسلم أصابعه قال البخاري وقال عاصم بن علي حدثنا عاصم  
ابن محمد قال سمعت هذا الحديث من أبي فلم أحفظه فقوم على واقدين أبيه قال سمعت أبي وهو  
يقول قال عبدالله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عبدالله بن عمرو كيف إذا بقيت في حائاة  
من الناس وقد ساقه الجسدي في الجمع بين الصحيحين نقلاً عن أبي مسعود وزاد هو قد مرحت  
عمودهم وأماناتهم واختسوا فاصاروا هكذا وشئنا بين أصابعه الحديث وحديث عاصم بن علي  
الذي علقه البخاري وصله إبراهيم الجري في غريب الحديث قال حدثنا عاصم بن علي حدثنا  
عاصم بن محمد عن واقد بن أيمن يقول قال عبدالله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره  
قال ابن بطال وجه ادخال هذه الترجمة في الفقه معارضة ما ورد في النهي عن التشييد في  
المسجد وقد وردت فيه مراسيل ومسندة من طرق غير ثمانية اهـ وكأنه يشعر بالمسند  
إلى حديث كعب بن جعرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أوشق أحدكم ثم خرج  
عامدا إلى المسجد فلا يشك بديه فانه في صلاة أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان وفي  
استاذة اختلاف ضعفه بعضهم بسببه وروى ابن أبي شبة من وجه آخر بلطف اذ صلى أحدكم  
فلا يشك بين أصابعه فان التشييد من الشيطان وإن أحدكم لا يزال في صلاة ما دام في المسجد  
حتى يخرج منه وفي استاذة ضعف وجهه وقال ابن المنبر التحقيق أنه ليس بين هذه  
الاحاديث تعارض إذا انتهى عنه فله على وجه العبث والذي في الحديث انما هو لم يصدق  
التمثيل وتصور المصطفى في النفس بصورة الحسن (قلت) هو في حديث أبي موسى وابن عمر كما  
قال بخلاف حديث أبي هريرة وجمع الاسماعيلي بأن النبي مقيد بما إذا كان في الصلاة أو  
قاصد إليها فمستظر الصلاة في حكم المصلي وأحاديث الباب الدالة على الجواز خالية عن ذلك أما

حدثنا يحيى قال حدثنا ابن شميل قال أخبرنا ابن عوف عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إحدى صلاتي العشي قال ابن سيرين قد سمعنا أبو هريرة ولكن نسيت أنا (٦٩) قال فضلي بشاركتين ثم سلم فقام إلى خببة

الأولان فظاهر أن ما حديث أبي هريرة فلان تشبيكه إنما وقع بعد انقضاء الصلاة في طئه فهو في حكم المنصرف من الصلاة والرواية التي فيها التعليل عن ذلك ما دام في المسجد ضعيفا كما قدمنا في غير معارضة لحديث أبي هريرة قال ابن بطال واختلف في حكمة النهي عن التشبيك فقل لسكونه من الشيطان كما تقدم في رواية أبي شيبه وقيل لأن التشبيك يجلب النوم وهو مظان الحديث وقيل لأن صورة التشبيك تشبه صورة الاختلاف فإنه عليه في حديث ابن عوف فذكره ذلك أن هو في حكم الصلاة حتى لا يقع في المنهي عنه وهو قوله صلى الله عليه وسلم للمصلين ولا تختلفوا تختلف قلوبكم وسيأتي الكلام عليه في موضعه ويأتي الكلام على حديث ابن عمر في كتاب الفتن وعلى حديث أبي موسى في كتاب الأدب وعلى حديث أبي هريرة في سجود السهو وسفيان هو الثوري وأبو هريرة هو ابن عبد الله ووقع للكشيميني عن يزيد وهو اسمه وقوله يشد بعضه في رواية المسنن شدد لفظ الماضي (قوله حدثنا المسنن) هو ابن منصور كما جزم به أبو نعيم (قوله إحدى صلاتي العشي) كذلك لا نذكر والمسنن والجرى العشاء والمذبح وهم فقد صرح أنها الظهرو العصر كما سبأني وابتداء العشي من أول الزوال (قوله ووضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى) عند الكشيميني خذه الأيمن بدل يده اليمنى وهو أشبه لتلايلهم التكرار (قوله فرجما سالوه ثم سلم) أي عرجا سالوا ابن سيرين هل في الحديث ثم سلم فيقول نبت إلى آخره وهذا يدل على أنه لم يسمع ذلك من عمران وقد بين أشعث في روايته عن ابن سيرين الواسطة منه وبين عمران فقال قال ابن سيرين حدثني خالد الحذاء عن أبي قلابة عن عمار بن المهلب عن عمران بن حصين أن أجرة أبو داود والترمذي والتسائي وقع لنا غالبا في جزء الأذهلي فظهر أن ابن سيرين أنهم ثلاثة وروايته عن خالد من رواية الألبان عن الأصغر (قوله بآب) المساجد التي على طرق المدينة أي في الطرق التي بين المدينة النبوية ومكة وقوله والمواضع أي الأماكن التي لم تجعل مساجد (قوله وحديثي نافع) القائل ذلك هو موسى بن عتبة ولم يبق البخاري لفظ فضيل بن سليمان بل ساق لفظ أنس بن عباد وليس في روايته ذكر سالم بل ذكرنا نافع فقط وقد تدلت رواية فضيل على أن رواية سالم ونافع متفقتان إلا في الموضع الواحد الذي أشار إليه وكانه اعتمد رواية أنس بن عباد لكونه أوثق من فضيل ويحصل ذلك أن ابن عمران تكلم بذلك الإمكان وتشدد في الإتيان مشهور ولا يعارض ذلك ما ثبت عن أبيه أنه رأى الناس في سفر يبادرون إلى مكان فسال عن ذلك فقالوا قد صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم فقال من عرض له الصلاة فليصل والافاض فاعمالها أهل الكتاب أنهم يتبعوا آثار آبائهم فاتخذوها كائس ويعال ذلك من عرجم حول أنه أنه كرهه زيارتهم لمثل ذلك بغير صلاة أو خشي أن يشكل ذلك على من لا يعرف حقيقة الأمر فظننه واجبا وكلا الأمرين مأمون من ابن عوف وقد تقدم حديث عثمان بن عفان الذي صلى الله عليه وسلم أن يصل في بيته ليتخذ مصلى واجبا

يجري أما من من الطريق فيصلي فيها ويحدث أن أباه كان يصلي فيها وأنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في تلك الأمكنة وحديثي نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يصلي في تلك الأمكنة وسألت سالم فلا أعلمه الاوافق فاعمالها في الأمكنة كلها إلا أنهم اختلفوا في مسجد بشرف الروحاء حدثنا إبراهيم بن المنذر قال حدثنا أنس بن عباد قال حدثنا موسى بن عتبة عن نافع أن عبد الله بن عمر أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يزل بذي الحليفة حين يعفر وفي حجة حين حج

معرضة في المسجد فأنكأ عليها كأنه غضبان ووضع يده اليمنى على اليسرى وشبك بين أصابعه ووضع خذه الأيمن على ظهر كفه اليسرى وخرجت السرعان من أبواب المسجد فقالوا أقصرت الصلاة وفي القوم أبو بكر وعمر فيها بأن يكلماه في القوم رجل في يده طول يقال له ذواليدن قال يارسول الله أنسيت أم قصرت الصلاة قال لم أنس ولم تقصر فقال أياكم يقول ذواليدن فقالوا نعم تقدم فصل ما ترك ثم سلم ثم كبر وسجد مثل سجوده وأطول ثم رفع رأسه وكبر ثم كبر وسجد مثل سجوده وأطول ثم رفع رأسه وكبر فرجما سالوه ثم سلم فيقول نبت أن عمران بن حصين قال ثم سلم في (باب) المساجد التي على طرق المدينة ثم قال المواضع التي صلى فيها النبي صلى الله عليه وسلم حدثنا محمد بن أبي بكر المديني قال حدثنا فضيل بن سليمان قال حدثنا شاموس بن عتبة قال رأيت سالم بن عبد الله

تحت شجرة في موضع المسجد الذي بذى الحليفة وكان اذا رجع من غزو كان في تلك الطريق أوفى حج أو عرة هبط من بطن وادقاذا  
 ظهور من بطن وادقاذا بالطباء على شجر الوادي الشرقية فترس ثم حتى يصح ليس عند المسجد الذي بجواره ولا على الاكمة  
 التي عليها المسجد كان ثم خليج يصلي عبد الله عنده في بطنه كتب كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يصلي فدحاه السبل  
 بالطباء حتى دفن ذلك المكان الذي كان (٤٧٠) عبد الله يصلي فيه وان عبد الله بن عمر حدثه أن النبي صلى الله عليه وسلم

صلى حيث المسجد الصغير  
 الذي دون المسجد الذي  
 بشرف الرواح وقد كان  
 عبد الله يصلي المكان الذي  
 كان صلى فيه النبي صلى الله  
 عليه وسلم يقول ثم عن  
 يمينك حين تقوم في المسجد  
 فصل ذلك المسجد على  
 حافة الطريق البني وأنت  
 ذاهب إلى مكة ينهوين  
 المسجد الأكبر رمية بحجر  
 أو تفوق ذلك وان ابن عمر كان  
 يصلي إلى العرق الذي عند  
 منصرف الرواح وذلك  
 العرق انما طرأ على حافة  
 الطريق دون المسجد الذي  
 ينهوين المنصرف وأنت  
 ذاهب إلى مكة وقد ابني ثم  
 مسجدك فيمكن عبد الله يصلي  
 في ذلك المسجد كان يتركه  
 عن يساره ووراه ويصلي  
 أمامه إلى العرق نفسه وكان  
 عبد الله يروح من الرواح  
 فلا يصلي الظهر حتى ياتي  
 ذلك المكان فصل في فيه  
 الظهر واذا أقبل من مكة

فان تره قبل الصبح بساعة أو من آخر السجدة حتى يصلي بها الصبح وان عبد الله حدثه أن النبي صلى الله  
 عليه وسلم كان ينزل تحت شجرة ضخمة دون الروضة عن يمين الطريق ووجه الطريق في مكان بطح سهل حتى يفضي من أكمة  
 دوين بربدالروضة يجلس وقد انكسر أعلاها فأتاني في خوفها وهي قائمة على ساق وفي ساقها كتب كثيرة وان عبد الله بن  
 عمر حدثه أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في طرف ثلثة من وراة العشرج وأنت ذاهب إلى هضبة عند ذلك المسجد قربان  
 أو ثلاثة على القبول يرض من حجارة عن يمين الطريق ٨٧ تحفة ٨٤٧٥/٨٤٨٨ تحفة ٨٤٧٥

عند سلمات الطريق بين أولئك السلمات كان عبد الله بن وح من العريج بعد أن قبيل الشمس بالهجرة فصلى الظهر في ذلك المسجد وأبى عبد الله بن عمر حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نزل عند سرحات عن يسار الطريق

(٤٧١)

في مسيل دون هرتي ذلك المسيل لاصق بكراع هرتي بينه وبين الطريق قريب من غلوة وكان عبد الله يصلي إلى سرحة هي أقرب السرحات إلى الطريق وهي

أطولها وإن عبد الله بن عمر حدثه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينزل في مسيل

الظهران قبل المدينتين بهيم من الصفراوات ينزل في بطن ذلك المسيل عن يسار الطريق وأنت ذاهب إلى مكة لئلا ينزل رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين الطريق الأرمية

بجرح وإن عبد الله بن عمر حدثه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينزل بذي طوى ويبيت حتى يصبح يصلي الصبح حين يقدم مكة

ومضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك على أكمة غلظة ليس في المسجد الذي بني ولكن أسفل من ذلك على أكمة غلظة وإن عبد الله حدثه أن النبي صلى الله عليه وسلم استقبل فرضي

في الارتفاع ودون الجبل وقيل الجبل المنسط على الأرض وقيل الأكمة المساء والرضم الحجارة الكرار واحد هارضة يسكون الصاد المجعفة في الواحد والجمع ووقع عند الاصل في التحريك (قوله) عند سلمات الطريق أي ما يتفرع عن جوانبه والسلمات بفتح المهملة وكسر اللام في رواة أبي ذر والاصل في رواية الباقرين بفتح اللام وقيل هي بالكسر العفترات وبالفتح الشجرات والسرحات بالتحريك جمع سرحة وهي الشجرة الضخمة كما تقدم (قوله) في مسيل دون هرتي المسيل مكان المخدرو هرتي شخ أوله وسكون الراء بعد هاشن معجمة مقصورة قال الكري هو جبل على ملتقى طريق المدنة والشام قريب من الحففة وكراع هرتي طرفها والغلوة بالمجعة المفتوحة غابة بلوغ السهم وقيل قدر ثلث ميل (قوله) من الظهران بفتح الميم وتشديد الراء بفتح الطاء المجعفة وسكون الهاء هو الوادي الذي تسميه العامة بطن ممر وباسكان الراء بعد هاء واو قال الكري بينه وبين مكة ستة عشر ميلا وقال أبو غسان سمى بذلك لأن في بطن الوادي كتابة يعرف من الأرض أبيض هجاء مرا الميم منفصلة عن الراء وقيل سمى بذلك لمرارة مائه (قوله) قبل المدنة بكسر القاف وفتح الموحدة أي مقابها والصفراوات بفتح المهملة وسكون القاف جمع صفراء وهو مكان بعد ممر الظهران (قوله) ينزل بذي طوى بضم الطاء لا كتوبه بجزم الجوهرى وفي رواية الجوى والمستقى بذي الطوى بزيادة ألف ولا موقيد الاصل بالكسر وحكى عباس وغيره الفتح أيضا (قوله) استقبل فرضتي الجبل الفرضة بضم القاف وسكون الراء بعد هاء ضامعة مدخل الطريق إلى الجبل وقيل التقى المرتفع كالشرافة ويقال أيضا مدخل النهر \* (تبيينات) \* الاول اشتمل هذا المساق على تسعة أحاديث أخرجهما الحسن بن سفيان في مسنده مرفقة من طريق اسمعيل ابن أبي أويس عن أنس بن عباس بعد الاسناد في كل حديث الا أنه لم يذكر الثالث وأخرج مسلم منها الحديثين الاخيرين في كتاب الحج \* الثاني هذه المساجد لا يعرف اليوم منها غير مسجد ذي الحليفة والمساجد التي بالروحاء يعرفها أهل تلك الناحية وقد وقع في رواية الزبير بن بكارة في أخبار المدينة أنه من طريق أخرى عن نافع عن ابن عمر في هذا الحديث زيادة بسط في صفة تلك المساجد وفي الترمذي من حديث عمرو بن عوف أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في وادي الروحاء وقال لقد صلى في هذا المسجد سبعون نبياء الثالث عرف من صنع ابن عمر استحباب تتبع آثار النبي صلى الله عليه وسلم والتبرك بها وقد قال البغوي من الشافعية ان المساجد التي بنى ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى فيها أو تذاكر الصلاة في شيء منها تعين كما تعين المساجد الثلاثة الرابع ذكر البخاري المساجد التي في طرق المدينة ولم يذكر المساجد التي كانت بالمدينة لانه لم يقع له اسناد في ذلك على شرطه وقد ذكر عمر بن شبة في أخبار المدينة المساجد والاماكن التي صلى فيها النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة مستوعبا وروى عن أبي غسان عن غير واحد من أهل العلم ان كل مسجد بالمدينة ونواحيها مبني بالحجارة المنقوشة المطابقة فقد صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم

الجبل الذي بينه وبين الجبل الطويل نحو الكعبة فعمل المسجد الذي بنى ثم يسار المسجد بطرف الأكمة ومضى النبي صلى الله عليه وسلم أسفل منه على الأكمة السوداء ندع من الأكمة عشرة أذرع أو نحوها ثم تقبل مستقبلا الفرضتين من الجبل الذي بينك وبين الكعبة

الذي بينك وبين الكعبة ٤٩٢ نطة ٨٤٦٢ - ٨٤٧٥

وسلم وذلك ان عمر بن عبد العزيز بن جين بن مسجد المدريته سأل الناس وهم يومئذ متوافرون عن ذلك ثم بناها بالجارية المنقوشة المطابقة اه وقد عين عمر بن شبة منها شياً كثيراً لكن أكثره في هذا الوقت قد اندثر وبقي من المشهورة الا مسجد قبا ومسجد الفضيل وهو شرقي مسجد قبا ومسجد بن قريظة ومشربة أم إبراهيم وهي شمالي مسجد قريظة ومسجد بن ظفر شرقي القبعة ويعرف بمسجد البقلة ومسجد بن معاوية ويعرف بمسجد الاجابة ومسجد الفتح قريب من جبل سلم ومسجد القليلين في بني سلمه **هـ** كذا أئبته بعض شيوخنا وقائدة معرفة ذلك ما تقدم عن البخاري والله أعلم

\*(أبواب سيرة المصلي)\*

**قوله** **ب** سيرة الامام سيرة من خلفه) أورد فيه ثلاثة أحاديث الشافعي والثالث منها مطابقتان للترجمة لكونه صلى الله عليه وسلم لم ياهر أصحابه ان يخفوا سيرة سترته وأما الاول وهو حديث ابن عباس في الاستدلال بنظر لانه ليس فيه أنه صلى الله عليه وسلم صلى الى سيرة وقد بوب عليه البيهقي باب من صلى الى غير سيرة وقد تقدم في كتاب العلم في الكلام على هذا الحديث في باب متى يصح سماع الصغير قول الشافعي ان المراد بقول ابن عباس الى غير جد رأي الى غير سيرة وقد كررنا تأييد ذلك من رواية البزار وقال بعض المتأخرين قوله الى غير جد رأي يني غير الجدرا لان اخبار ابن عباس عن مروره بهم وعدم انكارهم لذلك مشعر بمحدث أمر لم يعدهوه فلو فرض هناك سيرة أخرى غير الجدرا لم يكن لهذا الاخبار فائدة اذ مروره حينئذ لا يشكره أحد أصلاً وكان البخاري حمل الامر في ذلك على المؤلف المعروف من عاداته صلى الله عليه وسلم انه كان لا يصلي في الفضاء الا والعزة امامه ثم أي ذلك بمحدثي ابن عمر وأبو جحيفة وفي حديث ابن عمر ما يدل على المداومة وهو قوله بعد ذكر الحربة وكان يفعل ذلك في السفر وقد سته النورى فقال في شرح مسلم في كلامه على فوائد هذا الحديث فيه ان سيرة الامام سيرة تلي خلفه والله أعلم **قوله** ناهزت الاحتلام) أي قاربه وقد كثرت الاختلاف في قدر عمره في باب تعليم الصبيان من كتاب فضيلة القرآن وفي باب الاختتان بعد الكبر من كتاب الاستدلال وتوجيه الجمع بين الختلاف من ذلك وبين الرابع من الاقوال والله الحمد **قوله** يصلي بالناس يعني) كذا قال مالك وأكثراً أصحاب الزهري ووقع عند مسلم من رواية ابن عيينة بعرفة قال النورى يحمل ذلك على انه ما قضيتان وتعقب بان الاصل عدم التعدد ولا سيما مع اتحاد مخرج الحديث فالحن في قول ابن عيينة بعرفة شاذ ووقع عند مسلم أيضاً من رواية معمر بن الزهري وذلك في حجة الوداع أو الفتح وهذا الشك من معمر لا يقول عليه والحق ان ذلك كان في حجة الوداع **قوله** بعض الصف زاد المصنف في الجمع من رواية ابن أبي شيبة عن معمر حتى سرت بين يدي بعض الصف الاول انتهى وهو يعني أحد الاحتمالين اللذين ذكرناهما في كتاب العلم **قوله** فلي شكر ذلك على أحد) قال ابن دقيق العيد اسند ابن عباس يترك الانكار على الجوارز لم يسند بل ترك اعادتهم الصلاة لان ترك الانكار أكثر فائدة (قلت) وتوجيهه ان ترك الاعادة يدل على صحه فقط لا على جواز المرور وترك الانكار يدل على جواز المرور وصحة الصلاة معا ويستفاد منه ان ترك الانكار

\*(أبواب سيرة المصلي)\*

\*(باب) سيرة الامام سيرة من خلفه \* حدثنا عبد الله ابن يوسف قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة عن عبد الله بن عباس أنه قال أقلت راكبا على حمار أنا وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس يعني الى غير جدرا فررت بين يدي بعض الصف فزالت فارسلت الامان ترتع ودخلت في الصف فلم يشكر ذلك على أحد

٤٩٢

ع

نحلة

٥٨٢٤

٤٩٤

٢

تحة

٧٩٤٠

\* حدثنا اسحق قال  
حدثنا عبد الله بن غنيم قال  
حدثنا عبيد الله عن نافع  
عن ابن عمر أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم كان إذا  
خرج يوم العيد أمر بالحربة  
فتوضع بين يديه فبسط إليها  
والناس وراءه وكان يفعل  
ذلك في السفر ثم اتخذها  
الأمراء \* حدثنا أبو الوليد  
قال حدثنا شعبة عن عون  
ابن أبي جحيفة قال سمعت أبي

٤٩٥

٢

تحة

١١٨١٠

سجدة على الجواز بشرطه وهوا تفسه الموانع من الإنكار وثبوت العلم بالأطلاع على الفعل  
ولا يقال لا بد من علمه كإطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك لاحتمال أن يكون الصف  
حاتا دون رؤية النبي صلى الله عليه وسلم له لا ناقول قد تقدم أنه صلى الله عليه وسلم كان يرى في  
الصلاة من وراءه تكبير من أمامه وتقدم أن في رواية المصنف في الحج أنه مر بين يدي بعض  
الصف الأول فلم يكن هناك حائل دون الرؤية ولولم يرد شي من ذلك لكان توفدوا عليهم على  
سؤاله صلى الله عليه وسلم عما يحدث لهم كافيا في الدلالة على اطلاعه على ذلك والله أعلم واستدل  
به على أن مرور الجار لا يقطع الصلاة فيكون ناسخا الحديث أي ذرا الذي رواه مسلم في كون مرور  
الجار يقطع الصلاة وكذا مرور المرأة والكلب الأسود وتغيبان مرور الجار متحقق في حال  
مرور ابن عباس وهو راكبه وقد تقدم أن ذلك لا يضر لكون ستره الإمام ستره لمن خلفه وأما  
مروره بعد أن نزل عنه فمحتاج إلى نقل وقال ابن عبد البر حديث ابن عباس هذا يخص  
حديث أبي سعيد إذا كان أحدكم يصلي فلا بدع أحد أي بين يديه فإن ذلك مخصوص بالإمام  
والمندرج فأما المأموم فلا يضره من مر بين يديه لحديث ابن عباس هذا قال وهذا كله خلاف  
ففيه بين العلماء وكذا نقل بعض الانفاق على أن المأمومين يصلون إلى ستره لكن اختلفوا هل  
سترهم ستره الإمام أم سترتهم الإمام نفسه اه وفيه نظر لما رواه عبد الرزاق عن الحكم بن عمرو  
الغفاري العبسي أنه صلى بأصحابه في سفرو بين يديه ستره فترت جبر بين يدي أصحابه فأعادهم  
الصلاة وتوفدوا إليه قال قال لهم أنهم قطع صلاتي ولكن قطع صلاتكم فهذا يعكس على ما نقل  
من الانفاق ولقد تراجعت جعبة الباب ورد في حديث مرفوع رواه الطبراني في الأوسط من طريق  
سويد بن عبد العزيز عن عاصم عن أنس مرفوعا ستره الإمام ستره من خلفه وقال تفرده سويد  
عن عاصم اه وسويد ضعيف عندهم ووردت أيضا في حديث موقوف على ابن عمر أخرجه  
عبد الرزاق ويظهر أن الخلاف الذي نقله عاصم فيما لو مر بين يدي الإمام أحد فعلى قول من  
يقول إن ستره الإمام سترته من خلفه يضر صلاته ولا تضر صلاتهم وقد تقدمت بقية مباحث حديث ابن عباس  
نفسه سترته من خلفه يضر صلاته ولا تضر صلاتهم وقد تقدمت بقية مباحث حديث ابن عباس  
في كتاب العلم (قوله حدثنا اسحق) قال أبو علي الجبائي لم أجدا اسحق هذا منسوبا لاحد من الرواة  
(قلت) وقد جزم أبو نعيم وخلف غيره بما رواه اسحق ابن منصور (قوله أمر بالحربة) أي أمر  
خادمه بحمل الحربة وللمصنف في العيد من طريق الأوزاعي عن نافع كان يغدو إلى المصلى  
والغزاة فتحمّل وتصب بين يديه فيصل إليها إذا بن ماجه وابن خزيمة والاسماعيل وذلك أن  
المصلى كان فضاء ليس فيه ستره (قوله والناس) بالرفع عطفا على فاعل فمضى (قوله وكان  
يفعل ذلك) أي نصب الحربة بين يديه حيث لا يكون جدار (قوله ثم) أي فن تلك الجهة  
اتخذ الأمر بالحربة يخرج بها بين أيديهم في العيد ونحوه وهذه الجملة الأخيرة فصلها على بن  
مسهر من حديث ابن عمر فجعلها من كلام نافع كما أخرجه ابن ماجه وأوصفت في كتاب المدرج  
وفي الحديث الاحتياط للصلاة واخذ آلة دفع الأعداء لاسيما في السفر وجواز الاستعداد وغير  
ذلك والضمير في اتخذها محتمل عوده إلى الحربة نفسها وإلى جنس الحربة وقد روى عن بن شمية  
في أخبار المدينة من حديث سعد القرظ أن النجاشي أهدى إلى النبي صلى الله عليه وسلم حربة

فأمسكها لنفسه فهي التي يمشي بها مع الامام يوم العيد ومن طريق اللبث انه بلغه ان الغزاة التي كانت بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم كانت لرجل من المشركين فقتله اذ بين العوام يوم أحد فاخذها منه النبي صلى الله عليه وسلم فكان ينصبها بين يديه اذا صلى ويحتمل الجميع ان غزاة الزبير كانت أولا قبل حربة الجحاشي \* (قائدة) \* حديث أبي جحيفة أخرجه المصنف مطوًلاً ومختصراً وقد تقدم في الطهارة في باب استعمال فضل وضوء الناس وفي حديث ستر العورة من الصلاة في باب الصلاة في النوب الاجر وكذا أيضاً هنا وبعد ما بين أيضاً في الاذان وفي صفة النبي صلى الله عليه وسلم في موضعين وفي اللباس في موضعين ومداره عنده على الحكم بن عتيبة وعلى عون بن أبي جحيفة كلاهما عن أبي جحيفة وعند أحدهما ما ليس عند الآخر وقد سمعته شعبة منهما كما ساقنا وانحفاً (قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم بالطعام) يعني بطعام مكة وهو موضع خارج مكة وهو الذي يقال له الايطح وكذا ذكره من رواية أبي العيص عن عون وزاد من رواية آدم عن شعبة عن عون ان ذلك كان بالهاجرة فيستفاد منه كما ذكره النووي انه صلى الله عليه وسلم جمع حينئذ بين الصلاتين في وقت الاولى منهما ويحتمل ان يكون قوله والعصر ركعتين أي بعد دخول وقتها (قوله وبين يديه غزاة) تقدم ضبطها وتفسيرها في الطهارة في حديث أنس وفي رواية أبي العيص جاء بلال فأتاه بالصلاة ثم خرج بالغزاة حتى ركعها بين يديه وأقام الصلاة وأول رواة عمر ابن أبي زائدة عن عون عن أبي سعيد رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم في قصة جبرائيل آدم رآه بلالاً أخذ وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ورآه الناس يتدبر ذلك الوضوء فمن أصاب منه شاقسح به ومن لم يصب منه شيئاً أخذ من بلال يدصاحبه وفيها أيضاً خرج في حلة جبراء مشرأ وفي رواية مالك بن مغول عن عون كان في أنظر الى بعض سابقه وبين فيهما أيضاً ان الوضوء الذي استدره الناس كان فضل الماء الذي توضأ به النبي صلى الله عليه وسلم وكذا هو في رواية شعبة عن الحكم وفي رواية مسلم من طريق الثوري عن عون ما يشعربان ذلك كان بعد خروجه من مكة بقوله ثم لم يزل يصلي ركعتين حتى رجع الى المدينة (قوله بين يديه) أي بين الغزاة والقبلة لا ينفو بين الغزاة في رواية عمر بن أبي زائدة في باب الصلاة في النوب الاجر ورأيت الناس والدواب يرون بين يدي الغزاة وفي الحديث من القوائد التماس البركة مما لا ماسة الصالحون ووضع السترة للمصلي حيث يخشى المرور بين يديه والاكتفاء فيها بجمل غلظ الغزاة وان قصر الصلاة في السفر أفضل من الاتمام لما يشعربه الخبير من مواطبته صلى الله عليه وسلم عليه وان ابتداء القصر من حين مفارقة البلد الذي يخرج منه وفيه تعظيم العجاة للنبي صلى الله عليه وسلم وفيه استحباب تشبه الثياب الاسما في السفر وكذا استحباب الغزاة ونحوها ومشروعية الاذان في السفر كما ساقنا في الاذان وجواز النظر الى الساور وهو اجاع في الرجل حيث لا تشته وجواز لبس النوب الاجر وفيه خلاف ما في ذكره في كتاب اللباس ان شاء الله تعالى (قوله باب) فذكركم بشي أن يكون بين المصلي والسترة) أي من ذراع ونحوه والمصلي بكسر اللام على أنه اسم فاعل ويحتمل أن يكون بفتح اللام أي المكان الذي يصلي فيه (قوله عن أبيه) في رواية أبي داود والاسماعيلي أخبرني أبي (قوله عن سهل) زاد الاصلي بن سعد (قوله كان بين مصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي مقامه في صلاة وكذا هو في رواية أبي

ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم بالطعام وبين يديه غزاة الظهر ركعتين والعصر ركعتين بين يديه المرأة والجار \* (باب) \* قد ذكرتم بشي أن يكون بين المصلي والسترة \* حدثنا عمرو بن زرارة قال أخبرنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن سهل قال كان بين مصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم

٤٩٦

٤٩٧

تحفة

٤٧٠٧



داود **(قوله وبين الجدار)** أي جدار المسجد عملي القبله وصرح بذلك من طريق أبي غسان عن أبي حازم في الاعتصام **(قوله عمر الشاة)** بالرفع وكان نامة أو عمارس كان يتقدر برقدراً بنحوه والطرف الخضر وأعره الكرمانى بالنصب على أن عمر خير كان وأمه بنحو وقد راسفاته قال والساق يدل عليه **(قوله عن سلمة)** يعني ابن الاكوع وهذا ثانی ثلاثين البخارى **(قوله)** كان جدار المسجد كذا وقع في رواية سكي ورواه الاسماعيلي من طريق أبي عاصم عن يزيد بلطف كان المنبر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بينه وبين حائط القبلة الا قدراً ما تمر الغزاة فبين هذا السباق ان الحديث مرفوع **(قوله تجوزها)** وبعضهم ان تجوزها أي المسافة وهي ما بين المنبر والجدار فان قيل من أين يطابق الترجمة أجاب الكرمانى فقال من حيث انه صلى الله عليه وسلم مكان يقوم بجنب المنبر أي ولم يكن المسجد محراب فتكون مسافة ما بينه وبين الجدار نظير ما بين المنبر والجدار فكانه قال والذي ينبغي أن يكون بين المصل وستره قدر ما كان بين منبره صلى الله عليه وسلم وجدار القبلة وأوضح من ذلك ما ذكره ابن رشدان البخارى أشار بهذه الترجمة الى حديث سهل بن سعد الذي تقدم في باب الصلاة على المنبر والخشب فان فيه انه فصل الله عليه وسلم قام على المنبر حين عمل فصلي عليه فاقتضى ذلك ان ذكر المنبر مؤخر من موضع قيام المصلى (فان قيل) ان في ذلك الحديث انه لم يسجد على المنبر وانما نزل فسجد في أهله وبين أصل المنبر وبين الجدار أكثر من عمر الشاة أجيب بان أكثر أجزاء الصلاة قد فصل في أعلى المنبر وانما نزل عن المنبر لان الدرجة لم تنسج الا قدر سجود ففصل به المقصود وأيضا فانه لم يسجد في أصل المنبر صارت الدرجة التي فوقه سترته وهو قدر ما تقدم قال ابن بطال هذا أقل ما يكون بين المصل وستره يعني قدر عمر الشاة قيل أقل ذلك ثلاثة أذرع حديث بلال أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في الكعبة وبينه وبين الجدار ثلاثة أذرع كما ساقى قرياب بعد خمسة أبواب وجع الداودي بان أقله عمر الشاة أو أكثره ثلاثة أذرع وجع بعضهم بان الاقل في حال القيام والقعود والثاني في حال الركوع والسيود وقال ابن الصلاح قدر وعمر الشاة بثلاثة أذرع (قلت) ولا يخفى ما فيه وقال البغوي استحب أهل العلم المدون من السترة بحيث يكون بينه وبينها قدر ما كان السجود وكذلك بين الصفوف وقد ورد الأمر بالدين منها وفيه بيان الحكمة في ذلك وهو ما رواه أبو داود وغيره من حديث سهل بن أبي حنيفة مرفوعا اذا صلى أحدكم الى السترة فليدن منها لا يقطع الشيطان عليه صلاته **(قوله ما)** الصلاة الى الحزينة ساق فيه حديث ابن عمر مختصرا وقد تقدم قبل باب وقوله ترك رأيت تغرز في الارض **(قوله ما)** الصلاة الى الغزاة ساق فيه حديث أبي حنيفة عن آدم عن شعبة عن عون وقد تقدم الكلام عليه أيضا واعترض عليه في هذه الترجمة بان فيها تكرار فان الغزاة هي الحزينة لكن قد قيل ان الحزينة انما يقال لها غزاة اذا كانت قصيرة ففي ذلك جهمة متغيرة **(قوله والمرأة)** والجارية يترون من وراءها كذا ورد بصيغة الجمع فكانه أراد الجنس ويؤيده رواية والناس والدواب يترون كما تقدم وفيه حذف تقديره وغيرهما والمراد الجارية كما به وقد تقدم بلطف عبر بين يديه المرأة والجارية فالظاهر أن الذي وقع هن من تصرف الرواة وقال ابن التين الصواب عمران أن في يترون اطلاق بصيغة الجمع على الاثنين وقال ابن مالك أعاد ضمير الذي كذا والعقلاء

وبين الجدار عمر الشاة  
 \* حدثنا المكي قال حدثنا  
 يزيد بن أبي عبيد عن سلمة  
 قال كان جدار المسجد  
 عند المنبر ما كادت الشاة  
 تجوزها \* (باب الصلاة  
 الى الحزينة) \* حدثنا مسدد  
 قال حدثنا يحيى عن عبد  
 الله قال أخبرني نافع عن عبد  
 الله أن النبي صلى الله عليه  
 وسلم كان يركله الحزينة  
 فصلى اليها \* (باب الصلاة  
 الى الغزاة) \* حدثنا آدم قال  
 حدثنا شعبة قال حدثنا  
 عون بن أبي حنيفة قال  
 سمعت أبي قال خرج علينا  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بالهجرة فاني وضعت فتيوضاً  
 فصلى بنا الظهر والعصر  
 وبين يديه غزاة والمرأة والجارية  
 يترون من وراءها \* حدثنا  
 محمد بن حاتم بن زرع قال  
 حدثنا شاذان عن شعبة  
 عن عطان بن أبي سمينة قال  
 سمعت أنس بن مالك قال  
 كان النبي صلى الله عليه  
 وسلم اذا خرج للحاجة تبعته

٥٥٥

٥٥٥

تحفة

١٠٩٤

على مؤنث ومذكور غير عاقل وهو مشكل والوجه فيه انه أراد المرأة الجارية وركبه مخذف  
 الرابك دلالة الجارية عليه ثم غلب تذكار الرابك المجهول على نائيت المرأة وهذا العقل على  
 الجارية وقد وقع الاخبار عن مذكور ومخذوف في قولهم رابك البعير بمرجان أي البعير  
 وركبه كمنه ساق البخاري حديث أنس وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في الطهارة (قوله فيه  
 ومعناه عكازة أو عصا أو عنزة) كذلك لاكثر بالمهمله والتون والراي المفتوحات وفي رواية  
 المستطلى والجوى وغيره بالمججمة والياء والراء أي سواء أي المذكور والظاهر انه تصحيف (قوله  
 باب السيرة بمكة وغيرها) ساق فيه حديث أبي جحيفة عن سائب بن حرب عن شعبة  
 عن الحكم والمراد منه هنا قوله بالبطحاء فقد قدمنا أنها بالبطحاء مكة وقال ابن المنبر انما خص مكة  
 بالذكور ففعلوا توهم من توهم أن السيرة قبله ولا ينبغي أن يكون لمكة قبله الا الكعبة فلا يحتاج  
 فيها إلى سيرة انتهى والذي أظنه انه أراد أن ينكت على ما ترجمه عبد الرزاق حيث قال في باب  
 لا يقطع الصلاة بمكة شيء ثم أخرج عن ابن جريج عن كثير بن كثير بن المطلب عن أبيه عن جده  
 قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في المسجد الحرام ليس بشيء بينهم أي الناس سيرة  
 وأخرج من هذا الوجه أيضا أصحاب السنن ورجالهم مؤثرون الا أنه معلول فقد رواه أبو داود عن  
 أحمد عن ابن عينة قال كان ابن جريج أخبرنا به هكذا فقلت كثيرا فقال ليس من أي سمعته  
 ولكن من بعض أهلي عن جدي فأراد البخاري التنبيه على ضعف هذا الحديث وأن لا يفرق بين  
 مكة وغيرها في مشروعية السيرة واستدل على ذلك بحديث أبي جحيفة وقد قدمنا وجه الدلالة  
 منه وهذا هو المعروف عند الشافعية وأن لا يفرق في منع المرون بين يدي المصلي بين مكة وغيرها  
 واغتر بعض الفقهاء ذلك للطائفتين دون غيرهم للضرورة وعن بعض الحنابلة جواز ذلك  
 في جميع مكة (قوله باب الصلاة إلى الاسطوانة) أي السارية وهي بضم الهمزة  
 وسكون السين المهمله وضم الطاء فوزن افعوالة على المشهور وقيل فوزن فعوالاة والغالب انها  
 تكون من بناء بخلاف العمود فانه من حجر واحد قال ابن بطال لما تقدم أنه صلى الله عليه وسلم  
 كان يصلي إلى الحربة كانت الصلاة إلى الاسطوانة أو إلى لانها أشد سيرة (قلت) لكن أفاد ذكر  
 ذلك التخصيص على وقوعه والنص أعلى من النصوى (قوله وقال عن) هذا التعليق وصله ابن أبي  
 شيبة والجمدي من طريق همدان وهو يفتح الهمزة وسكون الميم وباللاد المهمله وكان بر يدع رأى  
 رسول إلى أهل اليمن عن عمر به وجه الاحقية انها مشتركان في الحاجة إلى السارية المتخذة  
 إلى الاستناد والمصلي لجله واستر لكن المصلي في عبادة محقق فكان أحق (قوله ورأى ابن عمر)  
 كذا ثبت في رواية أبي ذر والاصلي وغيرهما وعند بعض الرواة ورأى عمر مخذف ابن وهو أشبه  
 بالصواب فقد رواه ابن أبي شيبة من طريق معاوية بن قرة بن أبياس المزني عن أبيه وله صحبة قال  
 رأي عمر وأبا أصلي قد كرمه سواء لكن زاد فأخذ ببقاي وعرف بذلك ثمانية الميم المذكور في  
 التعليق وأراد عمر بذلك أن تكون صلاته إلى السيرة وأراد البخاري بإيراد أثر عمر هذا أن المراد  
 بقوله لملة يعمرى الصلاة عندها أي اليها وكذا قول أنس يشددون السوارى أي يصلون اليها  
 (قوله حدثنا المكي) هو ابن ابراهيم كاتب عند الاصلي وغيره وهذا ثالث ثلاثيات البخاري وقد  
 ساق في البخاري شيخه أحمد بن حنبل فانه أخرجه في مسنده عن مكي بن ابراهيم (قوله التي عند

أنا وغلام ومعناه عكازة أو  
 عصا أو عنزة ومعناه أداة

فإذا فرغ من حاجته ناولناه

الأداة \* (باب السيرة

بمكة وغيرها) \* حدثنا سليمان

ابن حرب قال حدثنا شعبة

تحفة عن الحكم عن أبي جحيفة

قال خرج رسول الله صلى

الله عليه وسلم بالهاجرة فصلي

بالبطحاء الطهر والعصر

وكثرت نواصب بين يديه عنزة

وتوضأ فجعل الناس يتسبحون

وضوئه \* (باب الصلاة

تغ إلى الاسطوانة) \* وقال عمر

المصليون أحق بالسوارى

من المتحدثين اليها ورأى

عمر رجلا يصلي بين اسطوانتين

فأذناه إلى سارية فقال صل

اليها \* حدثنا المكي قال

حدثنا يزيد بن أبي عبيد

قال كنت آتيا مع سلمة بن

الأكوع فبصلي عند

الاسطوانة التي عند

٥٠٢

٥١

تحفة

٤٥٤١

المحصف) هذا دل على أنه كان المحصف موضع خاص به ووقع عندهم سلم بلطف يصلى وراء الصدوق وكأنه مكان المحصف صندوق وضع فيه والاسطوانة المذكورة حقن لبعض مشايخنا أنها المتوسطة في الروضة المكرمة وإنما تعرف باسطوانة المهاجرين قال وروى عن عائشة أنها كانت تقول لو عرفها الناس لاضطربوا علمها بالسهم وإنما أسرتهما إلى ابن الزبير فكان بكثر الصلاة عندها ثم وجدت ذلك في تاريخ المدنية لابن البخار وزاد أن المهاجرين من قرش كانوا يجتمعون عندها وذكره قبله محمد بن الحسن في أخبار المدينة (قوله يا ناسم) هي كنية سلمة ويحمرى أى يقصد (قوله حدثنا سفيان) هو الثوري وعمر بن عامر هو الكوفي الانصارى لا والد أسد فانه بجلى ولا عمرو بن عامر المصرى فانه سلى (قوله لقد رأيت) في رواية المستلى ولجوى لقد أدركت (قوله عند المغرب) أى عند أذان المغرب وصرح بذلك الاسماعيلي من طريق ابن مهيدي عن سفيان بن عيينة عن طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن شجرة (قوله وزاد شعبة عن عمر) هو ابن عامر المذكور وقد وصله المصنف في كتاب الأذان من طريق غندر عن شعبة فقال عن عمرو بن عامر الانصارى وزاد فيه أيضا يصلون الركعتين قبل المغرب وسبأى الكلام عليه هناك مع بقية مساحته ونص من وقفنا عليه من كبار الصحابة المشار إليهم فيه ان شاء الله تعالى (قوله باب الصلاة بين السواري في غير جماعة) اعلمنا بعد هذا في جماعة لان ذلك يقطع الصفوف ونسوية الصفوف في الجماعة مطلوب وقال الراقي في شرح المسند اخرج البخارى بهذا الحديث أى حديث ابن عمر عن بلال على أنه لا بأس بالصلاة بين السارين اذا لم يكن في جماعة وأشار إلى أن الأولى للمنفرد أن يصلى إلى السارية ومع هذه الأولى فلا كراهة في الوقوف بينهم أى المنفرد أو ما في الجماعة فالوقوف بين السارين كالمصلاة إلى السارية انتهى كلامه وفيه نظر لو رددنا النهى الخاص عن الصلاة بين السواري كما رواه الحاكم من حديث أنس باسناد صحيح وهو في السنن الثلاثة وحسنه الترمذى قال المحب الطبري كره قوم الصف بين السواري للنهى الوارد عن ذلك ومحل الكراهة عند عدم الضيق والحكمة فيه اما لا تقطع الصف ولا نه موضع التعال انتهى وقال القرطبي روى في سبب كراهة ذلك أنه صلى الجن المؤمنين (قوله شاجرورة) هو الجمل بصيغة التصغير وهو ابن اسماء الضبي واتفق ان اسمه واسم أبيه من الاعلام المشتركة بين الرجال والنساء وقد جمع جوريته المذكور من نافع وروى أيضا عن مالك عنه (قوله كت أول الناس) كذا في رواية أخرى ذكر كريمة وفي رواية الاصبلي وابن عساكر وكنيت زيادة ووفى أوله وهي أشبهه برواه الاسماعيلي من هذا الوجه فقال بعد قوله ثم خرج ودخل عبد الله على أثره أول الناس (قوله بين العمودين المتقدمين) في رواية الكشي بنين المتقدمين كذا في هذه الرواية وفي رواية مالك التي تلها جمل عمودا عن يساره وعمودا عن يمينه وثلاثة عمدة وراءه وليس بين الرويتين مخالفة لكن قوله في رواية مالك وكان البيت يومئذ على سبعة أعمدة مشكل لانه يشعر بكون ما بين يمينه أو يساره كان اثنين ولهذا عقبه البخارى برواية اسمعيل التي قال فيها عمودين عن يمينه ويمكن الجمع بين الرويتين بأنه حيث نفي أشار إلى ما كان عليه البيت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وحيث أفرد أشار إلى ما صار إليه بعد ذلك ويرشد في ذلك قوله وكان البيت يومئذ لا فيه

المحصف فقلت يا ناسم  
أراك تحرى الصلاة عند  
هذه الاسطوانة قال فاني  
رأيت النبي صلى الله عليه  
وسلم يحضر الصلاة عندها  
حدثنا سفيان عن عمرو بن عامر  
عن أنس قال لقد رأيت  
كبار أصحاب النبي صلى الله  
عليه وسلم يندرون السواري  
عند المغرب وزاد شعبة  
عن عمر وعن أنس حتى  
يخرج النبي صلى الله عليه  
وسلم (باب الصلاة بين  
السواري في غير جماعة)  
حدثنا موسى بن اسمعيل  
قال حدثنا جوريته عن  
نافع عن ابن عمر قال دخل  
النبي صلى الله عليه وسلم  
البيت وأمامه يزيد وعمان  
بن طلحة وبلال فاطال ثم  
خرج كثر أول الناس دخل تحفة  
على أثره فسالت بلالا أين  
صلى قال بين العمودين  
المتقدمين حدثنا عبد الله  
ابن يوسف قال أخبرنا مالك  
عن نافع عن عبد الله بن عمر  
أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم دخل الكعبة وأمامه  
ابن زيد وبلال وعفان بن  
طلحة الخبي فاعلقها عليه  
ومكث فيها فسالت بلالا تحفة  
حين خرج ما صنع النبي  
صلى الله عليه وسلم قال حمل  
عمودا عن يساره وعمودا

نع

٢٤٧/٢

عن عيمنه وثلاثة أعمد  
وراه وكان البيت يومئذ  
على ستة أعمد تملى وقال  
اسمعل حدثنى مالك وقال  
عمودين عن عيمنه (باب) \*  
حدثنا ابراهيم بن المنذر قال  
حدثنا أبو خزيمة قال حدثنا  
موسى بن عقبة عن نافع أن  
عبد الله كان اذا دخل  
الكعبة شى قبل وجهه  
حين يدخل وجعل الباب  
قيل ظهره فشى حتى  
يكون بينه وبين المذمار  
الذى قبل وجهه قريمان  
ثلاث أذرع صلى يتوخى  
المكان الذى أخبره به بلال  
أن النبي صلى الله عليه وسلم  
صلى فيه قال وليس على  
احد بأس أن يصل فى أى  
فواحى البيت شاء \* (باب)  
الصلاة الى الراحلة والبعير  
والشجر والرحل \* حدثنا  
محمد بن أبى بكر المقدسى  
البصرى قال حدثنا معمر

٥٠٧

٢

تحفة

٨١١٩

اشعار ابائه فغير عن ههنا الأولى وقال الكرماني لفظ العمود جنس يحتمل الواحد والاثني فهو  
يجمل يشتمل رواية وعمودين ويحتمل أن يقال لم تكن الاعمدة الثلاثة على سمت واحد بل اثنان  
على سمت والثالث على غيرهما ولفظ المتقدمين في الحديث السابق مشعر به والله أعلم (قلت)  
ويؤيده أيضا رواية مجاهد عن ابن عمر انى تقدمت في باب واتخذوا من مقام ابراهيم صلى  
فهي اثنان الساريتين اللتين على يسار الداخل وهو صريح في أنه كان هناك عمودان على اليسار  
وانه صلى بينهما فيحتمل انه كان ثم عمود آخر عن اليمين لكنه بعيد وأعلى غير سمت العمودين  
فيصح قول من قال جعل عن عيمنه وعمودين وقول من قال جعل عمودا عن عيمنه وجوزا الكرماني  
احتمالا آخر وهو أن يكون هناك ثلاثة أعمد مصطفة فضلى الى جنب الاوسط فن قال جعل  
عمودا عن عيمنه وعمودا عن يساره لم يعتبر الذى صلى الى جنبه ومن قال عمودين اعتبره ثم وجدته  
مسيبوا بهذا الاحتمال وأبعد منه قول من قال انتقل الى الركعتين من مكان الى مكان ولا سطل  
الصلاة بذلك لقلته والله أعلم (قوله وقال اسمعل) أى ابن أبى أويس كذا في رواية أبى ذر  
والاصبى قال مجردة وفي رواية كريمة قال لنا فوضعه وصله وقد ذكر الدارقطنى الاختلاف على  
مالك فيه فوافق الجمهور وعبد الله بن يوسف في قوله عمودا عن عيمنه وعمودا عن يساره ووافق  
اسمعل في قوله عمودين عن عيمنه ابن القاسم والقعنى وأبو مصعب ومحمد بن الحسن وأبو حذافة  
وكذا الشافعى وابن مهدي في احدى الروايتين عنهما وقال يحيى بن يحيى التيسورى فيما رواه  
عنه مسلم جعل عمودين عن يساره وعمودا عن عيمنه عكس رواية اسمعل وكذلك قال الشافعى  
وبشر بن عمر في احدى الروايتين عنهما وجمع بعض المتأخرين بين هاتين الروايتين باحتمال  
تعدد الواقعة وهو بعيد لا تجد خروج الحديث وقد جزم البيهقي بترجيح رواية اسمعل ومن  
وافقوه فيه اختلاف رابع قال عثمان بن عمر عن مالك جعل عمودين عن عيمنه وعمودين عن يساره  
ويمكن توجيهه بأن يكون هناك أربعة أعمد اثنان مجتمعا واثنان منفردان فوقف عند المجتمعين  
لكن بعكس قوله وكان البيت يومئذ على ستة أعمد بعد بقوله وثلاثة أعمد وراه وقد قال  
الدارقطنى لم يتابع عثمان بن عمر على ذلك (قوله ما) كذا لاكثر بلاترجمته وهو  
كالفصل من الباب الذى قبله وكأنه فصله عنه لانه ليس فيه نص صريح بكون الصلاة وقعت بين  
السوارى لكن فيه بيان مقدار ما كان بينه وبين الجدار من المسافة وسقط لفظ باب من رواية  
الاصبى (قوله حتى يكون بينه وبين الجدار قريبا) كذا وقع النصيب على الخبر كان واحمها  
مخذوف (قوله من ثلاث أذرع) كذا لاى ذر وغيره ثلاثة اثنا عشر ذراعا يذكروا يؤتى  
(قوله يتوخى بالمحبة) أى يقصد (قوله قال) أى ابن عمر (قوله أن يصل) كذا لاكثر منه وغيره  
ان صلى بلفظ الماضى ومما اداب ابن عمر أنه لا يشترط في صحة الصلاة في البيت موافقة المكان الذى  
صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم بل موافقة ذلك أولى وان كان يحصل الفرض بغيره (قوله)  
باب الصلاة الى الراحلة والبعير قال الجوهري الراحلة الناقة التى تصلى لأن وضع  
الرجل عليها وقال الأزهري الراحلة المركوب المحبب ذكر كان وأتى والها فيها للبائسة  
والبعير يقال المداخل فى الخامسة (قوله والشجر والرحل) المذكور في حديث الباب الراحلة  
والرحل فكأنه الحق البعير بالراحلة بالمعنى الجامع بينهما ويحتمل أن يكون اشار الى ما ورد في

بعض طرقه فقد روى ما أو خالدا لاجر عن عبد الله بن عمر عن نافع بلفظ كان يصلي إلى بعيره انتهى  
فإن كان هذا حديثا آخر حصل المقصود وإن كان مختصرا من الأول كان يكون المراد يصلي إلى  
مؤخرة رجل بعيره اتجاه الاحتمال الأول ويؤيد الاحتمال الثاني ما أخرجه عبد الرزاق إن ابن عمر  
كان يكره أن يصلي إلى بعيره إلا وعليه رجل وسأله بعده وألقى الشجر بالرجل بطريق الأولوية  
ويحتمل أن يكون أشار بذلك إلى حديث علي قال لقد رأيتنا يوم بدر وما قمنا أنسان إلا نائم  
الارسل الله صلى الله عليه وسلم فإنه كان يصلي إلى شجرة يدعو حتى أصبح رواء النساء في باسناد  
حسن (قوله يعرض) بتشديد الراء أي يجعلها عرضا (قوله قلت أفرايت) ظاهره أنه كلام نافع  
والمشول ابن عمر لكن بين الاسماعيلي من طريق عبدة بن جعد عن عبيد الله بن عمر أنه كان يصلي إلى  
عبيد الله والمشول نافع فعلى هذا هو مرسل لأن فاعل يأخذ هو النبي صلى الله عليه وسلم ولا يدركه  
نافع (قوله هبت الركاب) أي هاجت الابل يقال هب الفحل إذا هاج وإذا هاجت في السير إذا  
نشط والركاب الابل التي يسافر عليها ولا واحد لها من لفظها والمعنى أن الابل إذا هاجت شوشت  
على المصلي لعدم استقرارها فيعدل عنها إلى الرجل فيجعل ستره وقوله فيعده بفتح أوله وسكون  
العين وكسر الدال أي يقبضه تلقاء وجهه ويجوز التشديد وقوله إلى آخرته بفتح آخرته بلا مد ويجوز  
المد ومؤخرته بضم أوله ثم هزمت كنه وأما الخاء فخير أو عبيد بكسر هاء وجوز الفتح وانكر  
ابن قتيبة الفتح وعكس ذلك ابن مني فقال لا يقال مقدم ومؤخر بالكسر إلا في العين خاصة وأما  
في غيرهما فقال بالفتح فقط ورواه بعضهم بفتح الهمزة وتشديد الخاء والمراد هم العود الذي في آخر  
الرجل الذي يستند إليه الركاب قال القطري في هذا الحديث دليل على جواز التستر بما ينسحب  
من الحيوان ولا يعارضه النبي عن الصلاة في معاطن الابل لأن المعاطن مواضع أقامها عند  
الماء وكراهة الصلاة حينئذ عندها ما لشدة تنهبها وأما لانهم كانوا يتخاون بينها مستتر بها انتهى  
وقال غيره عليه النبي عن ذلك كون الابل خلقت من الشياطين وقد تقدم ذلك فيجعل ما وقع  
منه في السفر من الصلاة لها على حالة الضرورة وتظهر صلاحته إلى السرير الذي عليه المرءة لكون  
البيت كان ضيقا وعلى هذا القول الشافعي في البويطي لا يستتر بأمرأة ولاداءه أي في حال  
الاختيار وروى عبد الرزاق عن ابن عيينة عن عبد الله بن دينار أن ابن عمر كان يكره أن يصلي  
إلى بعيره إلا وعليه رجل وكان الحكمة في ذلك أن في حال شد الرحل علمها أقرب إلى السكنون  
من حال تجردها (تكملة) اعتبر الفقهاء مؤخرة الرجل في مقدار أقل النسوة واختلفوا  
في تقديرها بفعل ذلك فقيل ذراع وقيل ثلث ذراع وهو أشهر لكن في مصنف عبد الرزاق عن  
نافع أن مؤخرة رجل ابن عمر كانت قدر ذراع (قوله باب الصلاة إلى السرير) أورد  
فيه حديث الاسود عن عائشة في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم وهو متوسط السرير الذي هي  
مضطجعة عليه واعترضه الاسماعيلي بأنه دال على الصلاة على السرير لا إلى السرير ثم أشار  
إلى أن رواية مسروق عن عائشة دالة على المراد لأن لفظه كان يصلي والسرير بينه وبين القبلة  
كما سيأتي فكان ينبغي له ذكرها في هذا الباب وأجاب الكرماني عن أصل الاعتراض بأن حروف  
الجر تتأنيب فعلى قوله في الترجمة إلى السرير رأى على السرير وادعى قبل ذلك أنه وقع في بعض  
الروايات بلفظ على السرير (قلت) ولا حاجة إلى الجمل المذكور فإن قولها في متوسط السرير

عن عبيد الله عن نافع عن  
ابن عمر عن النبي صلى الله  
عليه وسلم أنه كان يعرض  
راجله فصلى إليها قلت  
أفرايت إذا هبت الركاب  
قال كان يأخذ الرجل فيعده  
فصلى إلى آخرته أو قال  
مؤخره وكان ابن عمر يفعل  
\* (باب الصلاة إلى السرير) \*  
\* حدثنا عثمان بن أبي شيبة  
قال حدثنا جرير عن منصور  
عن إبراهيم عن الأسود عن

٥٠٨

٢

تحفة

١٥٩٨٧

بشعل ما إذا كان نوقه أو أسفل منه وقيلان من رواية مسروق عن ابن المراد الثاني **(قوله)**  
 أعد لغونا هو استغفام انكار من عائشة فالتعن قال بحضرتها يقطع الصلاة الكلب والحمار  
 والمرأة كإساق من رواية مسروق عنها بدخلة أبواب وهذا عند كرمباحث هذا المتن شاء  
 الله تعالى وقولها رأيتني بضم المنة وقولها انسخه ففتح النون والحاء المهملة أى اظهره لمن  
 قدامه وقال الخطابي هو من قولك سنخى الشيء اذا عرضت لزيد أيها كانت تخشى ان تستقبله  
 وهو يصلي يديه أى منتصبه وقولها أنسل ففتح السين المهملة وتشديد اللام أى أخرج مخفية  
 أو برقى **(قوله باب)** يزاد المصلى من مر بين يديه أى سواء كان آدمياً غيره **(قوله)**  
 وردان عمرى التشهد أى زاد المار بين يديه في حال التشهد وهذا الاثر وصله ابن أبي شبة وعبد  
 الرزاق وعندهما ان المار للذ كور هو عمرو بن دينار **(قوله وفي الكعبة)** قال ابن قزول وقع  
 في بعض الزوايا وفي الركعة وهو أشبه بالمعى **(قلت)** ورواية الجمهور متجهة وتخصيص  
 الكعبة بالذكر لا يخل انه يقتصر فيها المروء كونها محل المزاحمة وقد وصل الاثر المذكور كبر  
 الكعبة فيه أبو نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة لمن طريق صالح ابن كيسان قال رأيت  
 ابن عمر يصلي في الكعبة فلا يدع احدا يمر بين يديه ياديه قال أى رده **(قوله ان أبى)** أى المار  
 (الا ان يقاله) أى المصلى فاقاله كذلك لاكثر بصيغة الفعل الماضي وهو على سبيل المباعدة  
 والكمية فى الآن تقاله بصيغة الخطاب فقاله بصيغة الامر وهذا الجلة الاخيرة من كلام ابن  
 عمر أيضاً وقد وصلها عبد الرزاق ولفظه عن ابن عمر قال اتبع أحدنا بين يديك وانت تصلى  
 فان أبى الآن تقاله فقالت له وهذا موافق لسياق الكمية **(قوله)** يونس هو ابن عبيد وقد قرن  
 البخاري روايته برواية سليمان بن المغيرة وتبين من ابراده ان القصة المذكورة في رواية سليمان  
 لا في رواية يونس ولفظ المتن الذى ساقه هنا هو لفظ سليمان أيضاً لا لفظ يونس وانما ظهر لذلك  
 من المصنف حيث ساق الحديث في كتاب بدء الخلق بالاسناد المذكور والذى ساقه هنا من رواية  
 يونس بعينه ولفظ المتن مغاير للفظ الذى ساقه هنا وليس فيه تقييد الدفع بما اذا كان المصلى يصلى  
 الى سترة وذكر الاسماعيلي ان سلم بن حيان تابع يونس عن جده على عدم التقييد **(قلت)** والمطلق  
 في هذا محمول على المقدلان الذى يصلى الى غرستة تقصر يتركها ولا اسمان صلى في مشارع  
 المشاة وقد روى عبد الرزاق عن معمر التفرقة بين من يصلى الى السترة والى غرستة وفي الروضة  
 تبعاً لاصلا والوصلى الى غرستة أو كانت وتعاود منها فالاصح ان ليس له الدفع لتقصيره ولا يحرم  
 المروء حينئذ بين يديه ولكن الاولى تركه **(تنبية)** ذكر أبو سعيد وغيره ان البخاري لم يخرج  
 سليمان بن المغيرة شيئا موصلاً الا هذا الحديث **(قوله)** فاراد شاب من بنى أمي معطى ووقع في كتاب  
 الصلاة لا ينيح انه الوليد بن عقبة بن أبي معطى أخرجه عن عبد الله بن عامر السلمي عن زيد بن  
 أسلم قال قال ينيحاً أبو سعيد فأنه يصلى في المسجد فاقبل الوليد بن عقبة بن أبي معطى فاراد ان بين يديه  
 فدفعه قالى الآن بين يديه فدفعه هذا آخر ما أورده من هذه القصة وفي تفسيره الذى وقع في  
 الصحيح بان الوليد هذا نظر لان فيه انه دخل على مروان زاد الاسماعيلي ومروان يومئذ على  
 المدينة اه ومروان انما كان أميراً على المدينة في خلافة معاوية ولم يكن الوليد حينئذ بالدينة لانه  
 لما قتل عثمان تحول الى الجزيرة فسكنها حتى مات في خلافة معاوية ولم يحضر شيئا من الحروب

عائشة قالت أعدد لغونا  
 بالكلب والحمار لقد رأيتني  
 مضطجعة على السرير فيجئني  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 فتوسط السرير ففصلني  
 فأكبره أن أسخه فأقبل من  
 قبل رجلي السرير حتى أنسل

من الخافى **(باب)** يزاد  
 المصلى من مر بين يديه ورد  
 ابن عمر في التشهد وفي الكعبة  
 وقال ان أبى الآن تقاله  
 قاله **حدثنا** أبو معمر قال  
 حدثنا عبد الوارث قال  
 حدثنا يونس عن جدين  
 هلال عن أبي صالح أن  
 أباهما عبد قال قال النبي صلى  
 الله عليه وسلم ح وحدثنا  
 ادم قال حدثنا سليمان بن  
 المغيرة قال حدثنا جدين  
 هلال العدوي قال حدثنا  
 أبو صالح السمان قال رأيت  
 أباهما سعيد الخدري في يوم  
 جمعة يصلى الى شئ يستمر من  
 الناس فاراد شاب من بنى أمي  
 معطى أن يجتاز بين يديه فدفع  
 أبو سعيد في صدره فنظر  
 الشاب

٥٠٩

م

تحفة

٤٠٠٠

التي كانت بين علي ومن خلفه وأضاف لم يكن الوليد يومئذ شابا بل كان في عشر الحسين فلعله كان فيه فأقبل ابن الوليد بن عقبة فيجبه وروى عبد الرزاق حديث الباب عن داود بن قيس عن زيد بن أسلم عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه فقال فيه أذ جاء شاب ولم يسمه أيضا وعن معمر عن زيد بن أسلم وقال فيه فذهب ذو قرابة لروان ومن طريق أبي العلاء فيه عن أبي سعيد فقال فيه هر رجل بين يديه من بني مروان والنسائي من وجه آخر يخر ابن لروان وسمه عبد الرزاق من طريق سليمان بن موسى داود بن مروان واقتضه أراد داود بن مروان أن يبر بين يدي أبي سعيد ومروان يومئذ أمير بالمدية فذكر الحديث بذلك جزم ابن الجوزي ومن تبعه في نسبة المهتم الذي في الصحيح بأنه داود بن مروان وفيه نظر لأن فيه انه من بني أبي معيط وليس مروان من شبيه بل أبو معيط ابن عم والد مروان لأنه أبو معيط ابن أبي عمرو بن أمية والد مروان هو الحكم ابن أبي العاص بن أمية وليست أم داود ولا أم مروان ولا أم الحكم من ولد أبي معيط فيحصل أن يكون داود نسب إلى أبي معيط من جهة الرضاعة أو لكون جدته لأمه عثمان بن عفان كان أبا الوليد بن عقبة بن أبي معيط لأنه قد نسب داود إليه مجازا وفيه بعدوالا أقرب أن تكون الواقعة تعددت لأبي سعيد مع غيره وأحد في مصنف ابن أبي شيبة من وجه آخر عن أبي سعيد في هذه القصة فأراد عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن يمر بين يديه الحديث وعبد الرحمن مخزومي ماله من أبي معيط نسبة والله أعلم **(قوله فلم يجد مساعفا)** الغن المحبة أي عرا وقوله فنال من أبي سعيد أي أصاب من عرضه بالنسي **(قوله فقال مالك ولا بن أخيك)** أطلق الأخوة باعتبار الأيمان وهذا يؤيد أن المارغرا للبد لأن أمه عقبة قتل كافرا واستدل الرافعي بهذه القصة على مشروعية الدفع ولكن يكن هذا مسلما غيره خلافا لأمام الحرمين ولابن الرقعة فيه بحث سنن إليه في الحديث الذي بعده أن شاء الله تعالى **(قوله فليدفعه)** واسلم فليدفع في تحفه قال القرطبي أي بالاشارة ولطيف المنع وقوله فليقاتله أي يزيد في دفعه الثاني أشد من الأول قال وأجوعا على أنه لا يلزمه أن يقاتله بالاسلح لخصالفة ذلك لقاعدة الأقبال على الصلاة والاستتغال بهما المشروع فيها اه وأطلق جماعة من الشافعية أن له أن يقاتله حقيقة واستبعد ابن العربي ذلك في التقبس وقال المراد بالمقاتلة المدافعة وأغرب الباسي فقال يحتمل أن يكون المراد بالمقاتلة اللعن أو التعسف وتعقب بأنه يستلزم التكلم في الصلاة وهو مبطل بخلاف الفعل اليسير ويمكن أن يكون أراد أنه بلغه داعيا لمخاطبته لكن فعل العجائي يخالفه وهو أدري بالمراد وقد رواه الأسماعيلي بألفاظه أني فلجعل يده في صدره ويدفعه وهو صريح في الدفع باليد ونقل البيهقي عن الشافعي أن المراد بالمقاتلة دفع أشد من الدفع الأول وما تقدم عن ابن عمر يقتضي أن المقاتلة إنما تشرع إذا تعينت في دفعه وبخوضه صرح أصحابنا فقالوا ردينا بهل الوجه فإن أبي فباشد ولو أدى إلى قتله فلو قتل فلا شيء عليه لأن الشارع أباح له مقاتلته والمقاتلة المباحة لأيمان فيها ونقل عياض وغيره أن عندهم خلافا في وجوب الردية في هذه الحالة ونقل ابن بطال وغيره الاتفاق على أنه لا يجوز له المتى من مكانه ليدفعه ولا العمل الكثير في مدافعة لأن ذلك أشد في الصلاة من المرور ذهاب الجمهور إلى أنه إذا مز ولم يدفعه فلا ينبغي له أن يرد له نفسه إعادة المرور وروى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود وغيره أنه ذلك ويمكن جملة على ما زادته

فلم يجد مساعفا إلا بين يديه فعاد ليحتاز فدفعه أبو سعيد أشد من الأولى فنال من أبي سعيد ثم دخل على مروان فشكا إليه ما لي من أبي سعيد ودخل أبو سعيد خلفه في مروان فقال مالك ولا بن أخيك يا أبا سعيد قال سعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لأصلي أحدكم أي شيء يستمره من الناس فأراد أحد أن يحتاز بين يديه فليدفعه فان أبي فليقاتله

فأمتنع وتنادى لأحمت بقصر المصلي في الرد وقال النووي لأعلم أحدا من الفقهاء قال بوجوب هذا الدفع بل صرح أصحابنا بأنه مندوب انتهى وقد صرح بوجوبه أهل الظاهر فكان الشيخ لم يراجع كلامهم فيه ولم يغتفلا عنهم (قوله فأنما هو شيطان) أي فعله فعل الشيطان لأنه أي التشويش على المصلي وإطلاق الشيطان على المار من الأنس سائق شائع وقد جاء في القرآن قوله تعالى شياطين الأنس والجن وقال ابن بطال في هذا الحديث جواز إطلاق لفظ الشيطان على من يقف في الدين وإن الحكم للمعاني دون الأسماء لاستحالة أن يصير المار شيطانا بمجرد مروره انتهى وهو مبنى على أن لفظ الشيطان يطلق حقيقة على الجن ويجاز على الأنس وفيه بحث ويحتمل أن يكون المعنى فأنما الحامل له على ذلك الشيطان وقد وقع في رواية للإسماعيلي فإن معه الشيطان ونحوه لم يسم من حديث ابن عمر بلفظ فإن معه القرن واستنبط ابن أبي حرة من قوله فأنما هو شيطان أن المراد بقوله فليقاتله المدافعة اللطيفة لأحققة القتال قال لأن مقاتله الشيطان إنما هي بالاستعاذة والتسريع بالتسمية ونحوها وانما جاز الفعل السير في الصلاة للضرورة فلو فاته حقيقة المقاتلة لكان أشد على صلاته من المار قال وهمل المقاتلة نخلل يقع في صلاة المصلي من المرور والدفع الأثم عن المار الظاهر الثاني انتهى وقال غيره بل الأول أظهر لأن إقبال المصلي على صلاته أولى له من اشتغاله بدفع الأثم عن غيره وقد روى ابن أبي شبة عن ابن مسعود أن المرور بين يدي المصلي يقطع نصف صلاته وروى أبو نعيم عن عمرو بن علقمة يعلم المصلي ما ينقص من صلاته بالمرور بين يديه ما صلى إلى شيء يستتر من الناس فهذا أن الأثران مقتضاها أن الدفع نخلل يتعلق بصلاة المصلي ولا يختص بالمرور هما وإن كانا موقوفين لفظا فحكمهما محكم الرفع لأن مثلهما لا يقال بالمرور (قوله باب) أي المار بين يدي المصلي أو ردفه حديث بسير بن سعيد أن زيد بن خالد أي الجهني العنابي أرسله إلى أبي جهيم أي ابن الحارث بن الصمة الأنصاري العنابي الذي تقدم حديثه في باب الأثم في الحضر هكذا روى مالك هذا الحديث في الموطأ لم يختلف عليه فيه إن المرسل هو زيد وأن المرسل إليه هو أبو جهيم وتابعه سفيان الثوري عن أبي النضر عند مسلم وابن ماجه وغيرهما وخالفهما ابن عيينة عن أبي النضر فقال عن بسير بن سعيد قال أرسلني أبو جهيم إلى زيد بن خالد أسأله فذكر هذا الحديث قال ابن عبد البر هكذا رواه ابن عيينة مقولاً بآخره ابن أبي خزيمة عن أبيه عن ابن عيينة ثم قال ابن أبي خزيمة شغل عنه يحيى بن معين فقال هو خطأ أنما هو أرسلني زيد إلى أبي جهيم كما قال مالك وتعب ذلك ابن القطان فقال ليس خطاب ابن عيينة فيه بتعين لاحتمال أن يكون أبو جهيم بعث بسرا إلى زيد ويعنه زيد إلى أبي جهيم يستثبت كل واحد منهما ما عند الآخر قلت تعليل الأئمة لأحد حديثي على غلبة الظن فإذا قالوا أخطأ فلان في كذا لم ينعين خطؤ في نفس الأمر بل هو راجح الاحتمال فيعقد ولو لا ذلك لما اشترطوا انتفاء الشاذ وهو ما يخالف الثقة فيه من هو أرحم منه في هذا الصحيح (قوله بين يدي المصلي) أي أمامه بالتقرب منه وغيره بالدين ليكون أكثر الشغل يقع بهما واختلف في تحديده ذلك فقيس إذا هي بينه وبين مقدار سجوده وقيل بينه وبين قدر ثلثه أذرع

فأنما هو شيطان (باب) أي  
المار بين يدي المصلي  
خذ ثنا عبد الله بن يوسف  
قال أخبرنا مالك عن أبي  
النضر مولى عمر بن عبد الله

٥١٠

ع

نحلة

٩١٨٨٤



وقيل منه وبين قدر رمية بحجر **(قوله ماذا عليه)** زاد الكشيمى من الأئم وليس هذه الزيادة في شيء من الروايات عند غيره والحديث في الموطأ بدونها وقال ابن عبد البر لم يختلف على مالك في شيء منه وكذا رواه في الستة وأصحاب المساند والمسخرات بدونها ولم أرها في شيء من الروايات مطلقا لكن في مصنف ابن أبي شيبة يعنى من الأئم فيجتمهمل أن تكون ذكر في أصل البخاري حاشية فظنهم الكشيمى أصلا لأنه لم يكن من أهل العلم ولا من الحفاظ بل كان راوية وقد عزاها الحب الطبري في الأحكام للبخاري وأطلق فعيب ذلك عليه وعلى صاحب العمدة في إجماعه أنها في الصحيحين وإنكر ابن الصلاح في مشكل الوسيط على من أثبتها في الخبر فقال لفظ الأئم ليس في الحديث صريح بما دللنا ذكره النووي في شرح المذهب دونها قال وفي رواية رويها في الأربعين لعبد القادر الهروي ماذا عليه من الأئم **(قوله لكان أن يقف أربعين)** يعنى أن المار للوعلم مقدارا الأئم الذي يلحقه من ضروره بين يدي المصلي لاختار أن يقف المدة المذكورة حتى لا يلحقه ذلك الأئم وقال الكرماني جواب لو ليس هو المذكور بل التقدير لو يعلم ما عليه لوقف أربعين ولو وقف أربعين لكان خيرا وليس ما قاله متعبنا قال وأبهم المعدود تنقيح ما لا أمر وتعليقنا **(قلت)** نظاهر الساق أنه عين المعدود ولكن شك الراوي فيه ثم أبدى الصكرمانى لتخصيص الأربعين بالذركتين إحداهما كون الأربعه أصل جميع الأعداد فلما أريد التأكيد ضربت في عشرة ثمانية ما كون كال أطوار الانسان بأربعين كالنقطه والمضغة والعلقه وكذا بلغ الأشد ويحتمل غير ذلك اه وفي ابن ماجه وابن حبان من حديث أبي هريرة لكان أن يقف مائة عام خيرا لمن الخطوة التي خطاها وهذا أبشع بأن اطلاق الأربعين للمبالغة في تعظيم الأمر لا لخصوص عدد معين ونسج الطحاوي إلى أن التقييد بالمائة وقع بعد التقيد بالأربعين زيادة في تعظيم الأمر على المار لأنهم مائة بقا مائة اذ المائة أكثر من الأربعين والمقام مقام زجر وتحذير فلا يناسب أن يتقدم ذكر المائة على الأربعين بل المناسب أن يتأخر ويميز الأربعين إن كان هو السنة ثبت المدعى وأما دونها فن باب الأولى وقد وقع في مسند البرازن طريق ابن عيينة التي ذكرها ابن القطان لكان أن يقف أربعين خريفا أخرجه عن أحمد بن عبد الصمد عن ابن عيينة وقد جعل ابن القطان الجزم في طريق ابن عيينة والشك في طريق غيره لا على التعدد لكن رواه أحمد وابن أبي شيبة وسعيد بن منصور وغيرهم من الحفاظ عن ابن عيينة عن أبي النضر على الشك أيضا وزاد فيه وأساعه فيبعد أن يكون الجزم والشك وقعا مع ما رواه واحد في حالة واحدة إلا أن يقال له أنه قد كفي الحال فزعم وفيه ما فيه **(قوله خبره)** كذا في روايتنا بالنسب على أنه خبر كان ولعلهم خبر بالرفع وهي رواية الترمذي وأبو ابن العربي على أنها اسم كان وأشار إلى تسويغ الابتداء بالنكرة لكن هو موضوع وقد يحتمل أن يقال اسمها خبر الشان والمجلسه خبرها **(قوله قال أبو النضر)** هو كلام مالك وليس من تعليق البخاري لأنه ثابت في الموطأ من جميع الطرق وكذا ثبت في رواية النوري وابن عيينة كذا قال النووي فيمدليل على تحريم الزور فإن معنى الحديث النهي ألا يكيدوا لعبد الشديدي على ذلك انتهى ومقتضى ذلك أن يعطى البكار وفيه أخذ القرنين عن قرن منه ما فاته واستثنائه فيما جمع معه وفيه الاعتماد على خبر الواحد

عن يسر بن سعيد أن زيد  
ابن خالد أرسله إلى أبي جهيم  
يسأله ماذا سمع من رسول  
الله صلى الله عليه وسلم في  
المار بين يدي المصلي فقال  
أبو جهيم قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لو علم  
المارين يدي المصلي ماذا  
عليه لكان أن يقف أربعين  
خيرا لمن أن يمر بين يديه  
قال أبو النضر لأدري قال  
أربعين يوما أو شهرا أو سنة

تغ

٢٤٨ / ٢

\* (باب استقبال الرجل  
الرجل وهو يصلي) \* وكره  
عثمان أن يستقبل الرجل  
وهو يصلي وإنما هذا إذا  
اشتغل به فإما إذا لم يشتغل به  
فقد قال يزيد بن ثابت ما نالت  
إن الرجل لا يقطع صلاة

الرجل \* حدثنا اسمعيل  
ابن خليل حدثنا علي بن مسهر  
عن الأعمش عن مسلم عن  
نخلة مسروق عن عائشة أنه ذكر  
عندها ما يقطع الصلاة  
فقالوا يقطعها الكتاب والحمار  
والمرأة قالت لقد جعلتونا  
كلنا باقدا رأيت النبي صلى الله  
عليه وسلم يصلي وإني لبينه  
وبين القبلة وأما من طمعة  
على السرير فتكون في  
الحاجة وأكره أن أستقبله  
فانسل أنسلالا \* وعن  
الاعمش عن ابراهيم عن  
الأسود عن عائشة فحوه

٥١١

م

نخلة

١٥٩٥٢

لأن زيد أقصر على التزول مع القدرة على العملوا كثفا برسوله المذكور وفيه استعمال لو في باب  
الوعيد ولا يدخل ذلك في النهي لأن محل النهي أن يشعر بما يعتاد المقدور كما ساقى في كتاب القدر  
حيث أورده المصنف إن شاء الله تعالى \* (تنبيهات) \* أحدها استنبط ابن بطال من قوله لو يعلم أن  
الأنم يختص بن يعلم بالنهي وارتكبه انتهى وأخذه من ذلك فيه بعد لكن هو معروف من أدلة  
أخرى ثانياً اظهر الحديث إن الوعيد المذكور يختص بمن لا يمن وقف عامدا مثلاً بين يدي  
المصلي أو قعداً أو قد لكن إن كانت العلة فيه التشويش على المصلي فهو في معنى المار ثانياً اظهره  
عموم النهي في كل مصل وخصه بعض المالكية بالأمام والمنفرد لأن المأموم لا يضرم من متر بين يديه  
لأن ستره أمامه ستره وإمامه ستره اهـ والتعليل المذكور لا يطابق المدعى لأن الستره تفيد رفع  
الخروج عن المصلي لاعتبار المار فاستوى الإمام والمأموم والمنفرد في ذلك رابعاً هذا كراين دقيق البعد  
أن بعض الفقهاء أي المالكية قسم أحوال المار والمصلي في الأنم وعنده إلى أربعة أقسام يأنم  
الماردون المصلي وعكسه يأنم جميعاً وعكسه فالصورة الأولى أن يصلي إلى ستره في غير  
مشروع وللمار مندوحة فإثم الماردون المصلي الثانية أن يصلي في مشروع مسلوفاً بغير ستره أو  
متباعداً عن الستره ولا يجحد المار مندوحة فإثم المصلي دون المار الثالثة مثل الثانية لكن يجحد  
المار مندوحة فإثم جميعاً الرابعة مثل الأولى لكن يجحد المار مندوحة فلا يأنم جميعاً  
انتهى وظاهر الحديث يدل على منع المرور مطلقاً ولو لم يجحد مسكاً بل يفرض حتى يفرغ المصلي من  
صلاته ولا يؤيده قصة أبي سعيد السابقة فيها فنظر الشاب فلم يجد مساعاً وقد تقدمت الإشارة  
إلى قول إمام الحرمين أن الدفع لا يشترع للمصلي في هذه الصور تبعه الغزالي ونازحه الرافعي  
وتعقبه ابن الرفعة بما حاصله أن الشاب إنما استوجب من أي سعيد الدفع لكونه قصر في  
التأخر عن الحضور إلى الصلاة حتى وقع الزحام انتهى وما قاله شتمل لكن لا يدفع الاستدلال  
لأن أباسعيد لم يعتذر بذلك ولأنه متوقف على أن ذلك وقع قبل صلاة الجمعة وفيها مع احتمال أن  
يكون ذلك وقع بعدها فلا يجه ما قاله من التصغير بعدم التكبير بل كره الزحام حينئذ وجه  
والله أعلم خامساً وقع في رواية أبي العباس السراج من طريق الفضل بن عثمان عن أبي النضر  
لوي يعلم المار بين يدي المصلي والمصلي فعمله بعضهم على ما ذكر أقصر المصلي في دفع المار وأما ما صلى في  
الشوارع ويحتمل أن يكون قوله والمصلي بشيخ اللام أي بين يدي المصلي من داخل ستره وهذا أظهر  
والله أعلم \* (قوله باب استقبال الرجل الرجل وهو يصلي) في نسخة الصغاني استقبال  
الرجل صاحبه أو غيره في صلاة أي هل يكرهه أو لا أو يفرق بين ما إذا ألهاه أو لا وإلى هذا  
التفصيل جميع المصنف وجمع بين ما ظاهره الاختلاف من الأثرين اللذين ذكرهما عن عثمان  
وزيد بن ثابت ولم أره عن عثمان إلى الآن وإنما رأيت في مصنف عبد الرزاق وابن أبي شيبة  
وعنه من طريق هلال بن يساف عن عمر أنه زجر عن ذلك وفيه ما يبذعن عثمان ما يدل على  
عدم كراهية ذلك فإستأمل لاحتمال أن يكون في وقوعه في الأصل تعميم من عرابي عثمان وقول  
زيد بن ثابت ما نالت يريد أنه لا يخرج في ذلك (قوله) فتكون في الحاجة وأكره أن أستقبله) كذا  
للصكر بالواو وهي حالية وللسنمين فأكره بالفاء (قوله) وعن الأعمش عن ابراهيم هو

\*(باب الصلاة خلف النائم)\*

حدثنا سعد قال حدثنا

يحيى قال حدثنا هشام قال

حدثني أبي عن عائشة قالت

كان النبي صلى الله عليه وسلم

يصل وأبنا راقدة معتزلة على

فراشه فإذا أراد أن يوتر

أقبلتني فأوترت \* (باب

التطوع خلف المرأة) \*

حدثنا عبد الله بن يوسف

قال أخبرنا مالك عن أبي

الضرير مولى عن عبد الله

عن أبي سلمة بن عبد الرحمن

عن عائشة زوج النبي صلى

الله عليه وسلم أنها قالت

كنت أنام بين يدي

رسول الله صلى الله عليه

وسلم ورجلاي في قبلته فإذا

حدثتني فقبضت رجلي

فإذا قام بسطت ما قالت

والبيوت يومئذ ليس فيها

مصاييح \* (باب من قال

لا يقطع الصلاة شيء) \*

حدثنا عمر بن حفص قال

حدثنا

معهط على الاسناد الذي قبله يعني ان علي بن مسهر روى هذا الحديث عن الأعمش بإسنادين إلى عائشة عن مسلم وهو أبو الخبي عن مسروق عن عائشة باللفظ المذكور عن إبراهيم عن الأسود عنها بالمعنى وقد تقدمت لفظة في باب الصلاة على السرير وأما من الكرماني أن مسلما هذا هو المطين فلم يصب في ظنه ذلك قال ابن المنرا الترجملة لا تطابق حديث عائشة لكنه يدل على المقصود بالأولى لكن ليس فيه تصريح بأنها كانت مستقبلة فلهذا كانت مخرفة أو مستدرة وقال ابن زشيد قصد البخاري أن شغل المصلي بالمرأة إذا كانت في قبلته على أي حاله كانت أشد من شغله بالرجل ومع ذلك فلم تضر صلاته صلى الله عليه وسلم لأنه غير مشغل بها فكذلك لا تضر صلاته لم يشغل بها والرجل من باب الأولى واقتنع الكرماني بأن حكم الرجل والمرأة واحد في الأحكام الشرعية ولا يخفى ما فيه **(قوله باب الصلاة خلف النائم)** أو رده فيه حديث عائشة أيضا من وجه آخر بلفظ آخر للإشارة إلى أنه قد يترجم مترق بين كونها نائمة أو يقضى وكأنه أشار أيضا إلى تضعيف الحديث الوارد في النهي عن الصلاة إلى النائم فقد أخرجه أبو داود وابن ماجه من حديث ابن عباس وقال أبو داود طرقه كلها وأخيه يعني حديث ابن عباس انتهى وفي الباب عن ابن عمر أخرجه ابن عدي وعن أبي هريرة أخرجه الطبراني في الأوسط وهما وأحيان أيضا وكره مجاهد وطاوس ومالك الصلاة إلى النائم خشية أن يدوم منه مما يلي المصلي عن صلاته وظاهر تصرف المصنف ان عدم الكراهة حيث يحصل الأمن من ذلك \* (تبيينه) \* يحيى المذكور في الاسناد هو الطحان وهشام هو ابن عروة **(قوله باب التطوع خلف المرأة)** أو رده فيه حديث عائشة أيضا بلفظ آخر وقد تقدم في باب الصلاة على الفراش من هذا الوجه ودلالة الحديث على التطوع من جهة أن صلاته هذه في بيته بالليل وكانت صلاته الفرائض بالجماعة في المسجد وقال الكرماني لفظ الترجمة يقتضي أن يكون ظهر المرأة إليه ولفظ الحديث لا تخصيص فيه بالظهر ثم أجاب بأن السنة للنائم أن يتوجه إلى القبلة والغالب من حال عائشة ذلك انتهى ولا يخفى تكلفه وسنة ذلك للنائم في ابتداء النوم لا في دوامه لانه ينقلب وهو لا يشعر والذي يظهر أن معنى خلف المرأة وراءها فتكون هي نفسها أمام المصلي لأخصوص ظهرها ولو أراد أن يقال خلف ظهر المرأة والأصل عدم التقدير وفي قولها والبيوت يومئذ ليس فيها مصاييح إشارة إلى عدم الاشتغال بها ولا يكره على ذلك كونه يغترها عند السجود ليسجد مكان رجلها كما وقع صريحنا في رواية داود لأن الشغل بها مأثور في حق صلى الله عليه وسلم في أمن ذلك لم يكره في حقه \* (تبيينه) \* انظر ان هذه الحالة غير محتاجة إلى تسجد صلاته صلى الله عليه وسلم إلى جهة السرير التي كانت عليه لانه في تلك الحالة غير محتاجة إلى تسجد مكان رجلها ويمكن أن يوجه بين الحالتين بأن يقال كانت صلاته فوق السرير لا أسفل منه كما يخبر الله الاسماعيلي فيما سبق لكن جملة على حالتيه أولى والله أعلم **(قوله باب من قال لا يقطع الصلاة شيء)** أي من فعل غير المصلي والجملة المترجم بها أو ردها في الباب صريحنا من قول الزهري ورواها مالك في الموطأ عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه من قوله وأخرجه الدارقطني مرفوعة من وجه آخر عن سالم لكن اسنادها ضعيف وردت أيضا

من فروع من حديث أبي سعيد عند أبي داود ومن حديث أنس وأبي امامة عند الدارقطني ومن  
 حديث جابر عند الطبراني في الأوسط وفي إسناده كل منهم ما ضعف ورؤى سعيد بن منصور بإسناد  
 صحيح عن علي وعثمان وغيرهما نحو ذلك موقوفاً **(قوله قال الأعشى)** هو موقوف لحفص بن  
 غياث وليس بتعليق وهو نحو ما تقدم من رواية علي بن مسهر **(قوله عن عائشة ذكر عندها)** أي  
 أنه ذكر عندها وقوله الكلب إلى آخره فيه حذف وسيأتي في رواية علي بن مسهر ذكر عندها  
 ما يقطع الصلاة فقالوا يقطعها ورواه مسلم من طريق أبي بكر بن حفص عن عروة قال قالت  
 عائشة ما يقطع الصلاة فقلت المرأة الجار ولعبد بن منصور من وجه آخر قالت عائشة ما أهل  
 العراق قد عدلتموها الحديث وكأنهم أشارت بذلك إلى ما رواه أهل العراق عن أبي ذر وغيره في  
 ذلك مرفوعاً وهو عند مسلم وغيره من طريق عبد الله بن الصامت عن أبي ذر وقيد الكلب في  
 روايته بالأسود وعند ابن ماجه من طريق الحسن البصري عن عبد الله بن قفل وعند الطبراني  
 من طريق الحسن أيضاً عن الحكم بن عروبة من غير تنقييد وعند مسلم من حديث أبي هريرة  
 كذلك وعند أبي داود من حديث ابن عباس مثله لكن قيد المرأة بالخائض وأخرجه ابن ماجه  
 كذلك وفيه تنقييد الكلب أيضاً بالأسود وقد اختلف العلماء في العمل بهذه الأحاديث فقال  
 الطحاوي وغيره إلى أن حديث أبي ذر وما وافقه من نسخ حديث عائشة وغيره وقيل إن النسخ  
 لا يصار إليه إلا إذا علم التأنيخ فقد راجع والتاريخ هنا لم يتحقق والجمع لم يتعد رومال الشافعي  
 وغيره إلى أن أوّل القطع في حديث أبي ذر إن المراجعة تنقض الخشوع لا الخروج من الصلاة  
 ويؤيد ذلك أن الصحابي راوى الحديث سأل عن الحكم في التنقييد بالأسود فأجاب بأنه سلطان  
 وقد علم أن الشيطان لو مر بين يدي المصلي لم يفسد صلاته كما سيأتي في الصحيح إذا قرب الصلاة أدر  
 الشيطان فإذا قضى التثويب أقبل حتى يخطر بين المرأة لنفسه الحديث وسيأتي في باب العمل  
 في الصلاة حديث أن الشيطان عرض لي فشدت على الحديث وللنساء من حديث عائشة فأخذته  
 فصرته خنقته ولا يقال قد ذكر في هذا الحديث أنه جاء ليقطع صلاته لأننا نقول قديمين في رواية  
 مسلم سبب القطع وهو أنه جاء بشماب من نار ليعلم في وجهه وأما مجرد المروءة قد حصل ولم  
 تقسده الصلاة وقال بعضهم حديث أبي ذر مقدم لأن حديث عائشة على أصل الإباحة  
 انتهى وهو مبني على أنهم متعارضان ومع إمكان الجمع المذكور لا تعارض وقال أجد يقطع  
 الصلاة الكلب الأسود وفي النفس من الجار والمرأة شيء ووجه ابن دقيق العيد وغيره بأنه  
 لم يجد في الكلب الأسود ما يعارضه ووجد في الجار حديث ابن عباس يعني الذي قد سلم في  
 مروءة وهو راكب عنى ووجد في المرأة حديث عائشة يعني حديث الباب وسيأتي الكلام في  
 دلالة على ذلك بعد **(قوله شبهة تونا)** هذا لفظ رواية مسروق ورواه الأسود عنها وأعداها  
 والمعنى واحد وتقدم من طريق علي بن مسهر بلفظ جعلتموها كلاباً وهذا على سبيل المبالغة  
 قال ابن المثلث في هذا الحديث جواز تعدي المشبه به بالباء أو أنكر بعض التجويز حتى بالغ  
 فخطأ سيبويه في قوله شبهه كذا بكذا وزعم أنه لا يوفى حديث كلاً من يوثق بعرضه وقد وجد  
 في كلام من هو فوق ذلك وهي عائشة رضي الله عنها قال والحق أنه جائز وإن كان مسقطاً

قال حديثنا الأعشى قال  
 حديثنا إبراهيم عن الأسود  
 عن عائشة قال الأعشى  
 وحديث مسلم عن مسروق  
 عن عائشة ذكر عندها  
 ما يقطع الصلاة الكلب  
 والجار والمرأة فقالت عائشة  
 شبهة تونا الجار والكلاب  
 والله أقدر أرى النبي صلى  
 الله عليه وسلم صلى إلى على  
 السرير بينه وبين القبلة  
 مضطجعة فتبدل الحاجة

أشهر في كلام المتقدمين وثبوتها لازم في عرف العلماء المتأخرين (قوله) فأكره أن اجلس  
 فأرذني صلى الله عليه وسلم) استدله به على أن التشويش بالمراة وهي قاعدة يحصل  
 منه ما لا يحصل بها وهي راقدة والظاهر أن ذلك من جهة الحركة والسكران وعلى هذا  
 فهو رها أشد وفي الناس في طريق شعبة عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عنها في هذا  
 الحديث فأكره أن أقوم فأمر بين يديه فأنسل انسلافا للظاهر أن عائشة إنما أنكرت إطلاق  
 كون المرأة تقطع الصلاة في جميع الحالات لا المروء بخصوصه (قوله) فأنسل برفع اللام عطفًا  
 على فأكره (قوله) حدثنا اسحق بن إبراهيم) هو الحنظلي المعروف بابن زاهويه وبذلك جزم ابن  
 السكن وفي رواية غير أبي ذر حدثنا اسحق بن إبراهيم عن منصور الكوفي  
 والأول أولى (قوله) أنه سأل عنه (الح) وجه الدلالة من حديث عائشة الذي احتج به ابن شهاب أن  
 حديث قطع الصلاة المرأة إلى آخره يشل ما إذا كانت مارة أو قائمة أو قاعدة أو مضطجة فلما  
 ثبت أنه صلى الله عليه وسلم صلى وهي مضطجة أمامه دل ذلك على نسخ الحكم في المضطجة وفي  
 الباقي بالقياس عليه وهذا يتوقف على إثبات المساواة بين الأمور المذكورة وقد تقدم ما فيه فلو  
 ثبت أن حديثها متأخر عن حديث أبي ذر لم يبدل الأعلى نسخ الاضطجاع فقط وقد نازع بعضهم  
 في الاستدلال به مع ذلك من أوجه أخرى أحدها أن الله في قطع الصلاة بها ما يحصل من  
 التشويش وقد قالت إن البيوت يؤخذ من يكن فيها مصابيح فأتى المعلول بانتفاء علته فأتى بها أن  
 المرأة في حديث أبي ذر مضطجة وفي حديث عائشة مقيدة بكونها زوجته فقد يحمل المطلق على  
 المقيد ويقال بتقيد القطع بالاجبية ثلثة الافتنان بها بخلاف الزوجة فأنما حاصله ثلثها  
 أن حديث عائشة واقعة حال تطرق إليها الاحتمال بخلاف حديث أبي ذر فإنه مسوق مساق  
 التشرية العام وقد أشار ابن بطلان إلى ذلك كأن من خصائصه صلى الله عليه وسلم لأنه كان  
 يقدر من أمره على ما لا يقدر عليه غيره وقال بعض الحنابلة يعارض حديث أبي ذر وما  
 وافقه أحاديث صحيحة غير مصرح بصحة غيره صحيحة فلا يترك العمل بحديث أبي ذر  
 الصريح المحتمل يعني حديث عائشة وما وافقه والفرق بين المارء وبين النائم في القبلة أن المارء  
 حرام بخلاف الاستمرار إنما كان أعز منه فهكذا المرأة تقطع مروءها دون لبسها (قوله) على  
 فراش أهل) كذا لا أكثر وهو متعلق بقوله فضلى ووقع المستعمل عن فراش أهل وهو متعلق  
 بقوله يقوم والأول يقتضي أن تكون صلاته كانت واقعة على الفراش بخلاف الثاني فقصه  
 احتمال وقد تقدم في باب الصلاة على الفراش من رواية عقيل عن ابن شهاب مثل الأول  
 (قوله) باب إذا جاز بية صغيرة على عنقه) قال ابن بطلان أراد الجارية أن جل  
 المصل الجارية إذا كان لا يضر الصلاة فهو رها بين يديه لا يضر لأن جاهلًا أشد من مروءها وأشار  
 إلى نحو هذا الاستنباط الشافعي لكن تقيد المصنف بكونها صغيرة فذهب عن أن الكبيرة ليست  
 كذلك (قوله) عن أبي قتادة) في رواية عبد الرزاق عن مالك سمعت أبا قتادة وكذا في رواية  
 أحمد عن طريق ابن جرير عن عاصم عن عمرو بن سليم أنه سمع أبا قتادة (قوله) وهو حامل أمامة  
 المشهور في الروايات بالنسب إلى أمامة وروى بالاضافة كافر في قوله تعالى إن الله بالغ أمره

فأكره أن اجلس فأرذني  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 فأنسل من عند رجله  
 \* حدثنا اسحق قال أخبرنا  
 يعقوب بن إبراهيم قال  
 حدثني ابن أبي شهاب  
 أنه سأل عنه عن الصلاة  
 يقطعها شي فقال لا يقطعها  
 شي أخبرني عروة بن الزبير  
 أن عائشة زوج النبي صلى  
 الله عليه وسلم قالت لقد كان  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم يقوم فضلى من الليل  
 واني لبعوضة بينه وبين  
 القبلة على فراش أهل  
 \* (باب) إذا جاز بية  
 صغيرة على عنقه في الصلاة  
 \* حدثنا عبد الله بن يوسف  
 قال أخبرنا مالك عن عاصم  
 ابن عبد الله بن الزبير عن  
 عمرو بن سليم الزرق عن  
 أبي قتادة الانصاري أن  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم كان يصلي وهو  
 حامل أمامة بنت زب بنت  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم

٥١٦

م

تحفة

١٢١٢٤

بالوجهين وتخصيص الرجل في الترجمة بكونه على العنق مع ان السباق يشمل ما هو اعم من ذلك  
 ما أخذ من طريق أخرى مصرحة بذلك وهي لمسلم من طريق بكثر بن الاشج عن عمرو بن سليم  
 ورواه عبد الرزاق عن مالك باسناد حديث الباب فزاد فيه على عاتقه وكذا لمسلم وغيره من طريق  
 أخرى ولا جسد من طريق ابن جريج على رقبته وأمامته بضم الهيمزة وتخفيف الميم كانت  
 صغيرة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وترجها على بعد وفاة فاطمة بوصية منها ولم تعقب  
 (قوله ولأبي العاص) قال الكرمانى الاضافة في قوله بنت زب بجى الادم فاطمة في المعطوف  
 وهو قوله ولأبي العاص ما هو مقدوف المعطوف عليه انتهى وأشار ابن العطار الى ان الحكمة في  
 ذلك كون والد امامة كان اذذاك مشركا فنسبت الى أمها تنسب الى ان الولد ينسب الى أشرف  
 أبويه بنينا ونسبنا ثم بينا الحقيقة نسبها انتهى وهذا السباق للمالك  
 وحده وقد رواه غيره عن عاصم بن عبد الله فنسبوا الى أبيها ثم بنوا اليها بنت زب كما هو عند  
 مسلم وغيره ولا جسد من طريق المقبري عن عمرو بن سليم يحمل امامة بنت أبي العاص وأمهاز بنت  
 بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم على عاتقه (قوله ابن ربيعة بن عبد شمس) كذا رواه الجمهور  
 عن مالك ورواه يحيى بن بكير ومع بن عيسى وأبو صعب وغيرهم عن مالك فقالوا ابن الربيع  
 وهو الصواب وغفل الصكرمانى فقال خالف القوم البخارى فقال ربيعة وعندهم الربيع  
 والواقع ان من أخرجه من القوم من طريق مالك كالبخارى فالخالف نفسه انما هي من مالك  
 واذا عي الاصل ان ابن الربيع بن ربيعة فنسبته مالك مرة الى جده ورده عياض والقرطبي  
 وغيرهما الاطباغ النسابة على خلافه نعم قد نسبته مالك الى جده في قوله ابن عبد شمس وانما هو  
 ابن عبد العزى بن عبد شمس أطلق على ذلك التسميون أيضا واسم أبي العاص لقط وقيل مقسم  
 وقيل القاسم وقيل هشيم وقيل ياسر وهو مشهور بكنيته أسلم قبل الفتح وهاجر ورد  
 عليه النبي صلى الله عليه وسلم ابنته زب وماتت معه وأثنى عليه في مصاهرته وكانت وفاته في  
 خلافة أبي بكر الصديق (قوله فاذا سجدوا وضعها) كذا للمالك أيضا ورواه مسلم أيضا من طريق  
 عثمان بن أبي سليمان ومحمد بن عجلان والنسائي من طريق الزبيدي وأحمد من طريق ابن جريج  
 وابن حبان من طريق أبي العباس كلهم عن عاصم بن عبد الله شيخ مالك فقالوا اذا ركع وضعها  
 ولا تداء ومن طريق المقبري عن عمرو بن سليم حتى اذا أراد ان يركع أخذها فوضعها ثم ركع  
 وسجد حتى اذا فرغ من سجودها قام أخذها فرددتها في مكانها وهذا أصح في ان فعل الرجل  
 والوضع كان منه لانها بخلاف ما أوله الخطاى حيث قال يشبه ان تكون الصبية كانت قد  
 ألقته فاذا سجد تعلق بآطرافه والتمسته فنض من سجوده فتسبي سجولة كذلك الى ان يركع  
 فيسبها قال هذا وجهه عنده وقال ابن دقيق العيد من المعلوم ان لفظ جل لا يساوى لفظ  
 وضع في اقتضاء فعل الفاعل لأننا نقول فلان جل كذا ولو كان غيره جله بخلاف وضع فعلى هذا  
 فالفعل الصادر منه هو الوضع لا الرفع فيقول العمل قال وقد كنت أحسب هذا حسنا الى أن  
 رأيت في بعض طرقه الصحة فاذا قام أعادها (قلت) وهي رواية لمسلم ورواية أبي داود التي  
 قدمناها اصرح في ذلك وهي ثم أخذها فرددتها في مكانها ولا جسد من طريق ابن جريج وإذا قام  
 جملها فوضعها على رقبته قال القرطبي اختلاف العلماء في تأويل هذا الحديث والذي أحوجهم

ولأبي العاص بن ربيعة بن  
 عبد شمس فاذا سجد وضعها  
 وإذا قام جملها

الذي ذكره عمل كثير فروى ابن القاسم عن مالك انه كان في النافلة وهو تأويل بعد فان ظاهر  
 الاحاديث انه كان في قرينة وسبقه الى استبعاد ذلك المازري وعياض لما ثبت في مسلم رأيت  
 النبي صلى الله عليه وسلم يوم الناس وأمامة على عاتقه قال المازري امامته بالناس في النافلة  
 ليست بمعهودة ولا في داود بينما نحن نتظن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطهارة والعصر وقد  
 دعاه بلال الى الصلاة فخرج علينا وأمامة على عاتقه فقام في مصلاه فقمنا خلفه فكبر فكبرنا  
 وهي في مكانها وعند الزبير بن بكارة وسعه السهمي الصبح ووجههم من عزاء للصحيحين قال القرطبي  
 وروى أشهب وعبد الله بن نافع عن مالك أن ذلك للضرورة حيث لم يجد من يكفيه أمرها انتهى  
 وقال بعض أصحابه لأنه لو تركها ليكت وشغلته سره في صلاته أكثرت من شغله بحملها  
 وفرق بعض أصحابه بين القرينة والنافلة وقال الباقر بن جهم بكفيه أمرها جاز في النافلة  
 دون القرينة وان لم يجد جاز فيها قال القرطبي وروى عبد الله بن يوسف التنيسي عن مالك أن  
 الحديث منسوخ (قلت) روى ذلك الامام علي عقب روايته للحديث من طريقه لكنه غير  
 صريح ولفظه قال التنيسي قال مالك من حديث النبي صلى الله عليه وسلم ناسخ ومنسوخ  
 وليس العمل على هذا وقال ابن عبد البر لأنه نسخ بغير العمل في الصلاة وتعبق بيان النسخ  
 لا يثبت الاحتمال وبأن هذه القصة كانت بعد قوله صلى الله عليه وسلم في الصلاة لشغل الان  
 ذلك كان قبل الهجرة وهذه القصة كانت بعد الهجرة قطعا جملة عديدة وذكر عياض عن بعضهم  
 أن ذلك كان من خصائصه صلى الله عليه وسلم لكونه كان معصوما من أن يتول وهو حاملها وروى  
 بأن الاصل عدم الاختصاص وبأنه لا يلزم من ثبوت الاختصاص في أمر بثبوت في غيره بغير دليل  
 ولا مدخل للقياس في مثل ذلك وحل أكثر أهل العلم هذا الحديث على أنه عمل غير متوال لوجود  
 الطمأنينة في تركه وكان صلاته وقال النووي ادعى بعض المالكية أن هذا الحديث منسوخ  
 وبعضهم أنه من الخصائص وبعضهم أنه كان للضرورة وكل ذلك دعوى باطلة مردودة لا دليل  
 عليها وليس في الحديث ما يخالف قواعد الشرع لأن الادعى طاهر وما في جوفه معفو عنه  
 وشباب الاطفال وأجسادهم محمولة على الطهارة حتى تتبين النجاسة والأعمال في الصلاة  
 لا تنطليها اذا قلت أو تفرقت ودلائل الشرع متظاهرة على ذلك وانما فعل النبي صلى الله عليه  
 وسلم ذلك لسان الجواز وقال الفاكهاني وكان السرف في جملة أمامة في الصلاة دفعا لما كانت  
 العرب تألفه من كراهة البنات وجهنه في ذلك حتى في الصلاة للمبالغة في ردعهم  
 والبيان بالفعل قد يكون أقوى من القول واستدل به على ترجيح العمل بالأصل على الغالب كما  
 أشار إليه الشافعي ولا يندقق المصنف هنا بحث من جهة أن حكماء الأحوال لا عوم لها  
 وعلى جواز ادخال الصبيان في المساجد وعلى أن لئس الصغار الصبا غير مؤثر في الطهارة ويحتمل  
 أن يفرق بين ذوات المحارم وغيرهن وعلى صحة صلاة من جل آدماء وكذا من جل حبوا ناظرا  
 وللشافعية تفصيل بين المستحرم وغيره وقد يجاب عن هذه القصة بأنها واقعة حال فيجتمعا أن  
 تكون أمامة كانت حينئذ قد غسلت كما يحتمل أنه كان صلى الله عليه وسلم معها بجائل وفه  
 تواضعه صلى الله عليه وسلم وشقيقته على الاطفال وإكرامه لهم جبراهم ولو الدهم (قولها)  
 (باب اذا صلى الى فراش فيه حائض) أي هل يكره أولا وحديث الباب يدل على أن

(باب اذا صلى الى فراش  
 فيه حائض) حديثنا  
 عمرو بن زرة قال أخبرنا  
 هشيم عن الشيباني عن  
 عبد الله بن شداد بن الهاد  
 قال أخبرني خالي ميمونة  
 بنت الحرث

٥١٧

٥١٨

تحفة

١٨٠٦٠

قالت كان فراشي حبال مصلى النبي صلى الله عليه وسلم فربما وقع ثوبه على وأنا على فراشي \* حدثنا أبو التعمان قال حدثنا عبد الواحدين زياد قال حدثنا الثعلبي سليمان حدثنا عبد الله بن شداد قال سمعت معوية يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي وأنا إلى جنبه نائم فإذا سجد (٤٩٠) أصاحي ثوبه وأنا حائض \* (باب هل يفزع الرجل امرأته عند السجود لكي يسجد) \* حدثنا عمرو بن

لا كراهة وقال الكرماني جواب إذا سجدت فقدره صحت صلاته أو معناه باب حكم المسئلة الفلانية وقد تقدم الكلام عليه في أبواب ستر العورة في باب إذا أصاب ثوب المصلي امرأته وهذه الترجمة أخص من تلك وقد سمت له طريق أخرى في آخر كتاب الحمض (قوله حبال) بكسر المهملة بعدها ياء تحتانية أي يجنبه كذا كره في الطريق الثانية (قوله فإذا سجد أصاحي ثوبه) كذا لا أكثر ولا مسقلى والكشهرى في يابه ولا أصلى أصابني ثيابه قال ابن بطال هذا الحديث وشبهه من الأحاديث التي فيها اعتراض المرأة بين المصلي وقبلة بدلى جواز القعود لاعتراض جواز المرور انتهى وتعقب بأن ترجمة الباب ليست معقودة لاعتراض بل مسئلة الاعتراض تقدمت والظاهر أن المصنف قصد بيان صحة الصلاة ولو كانت الحائض يجب المصلي ولو أصابها ثيابه لا كون الحائض بين المصلي وبين القبلة وتعميره بقوله إلى أهم من أن تكون بينه وبين القبلة فإن الانتهاء يصدق على ما إذا كانت أمامه أو عن يمينه أو عن شماله وقد مر في الحديث بكونها كانت إلى جنبه (قوله وأنا حائض) كذا لا يذو سقطت هذا الجملة لغيره لكن في رواية كريمة وعده قوله أصاحي ثوبه زاد مسددة عن خالد عن الثعلبي وأنا حائض ورأيت مسددة هذه ساقها المصنف في باب إذا أصاب ثوب المصلي وفيها هذا الزيادة وهي أصرح به مراد الترجمة والله أعلم (قوله باب هل يفزع الرجل امرأته الخ) في الترجمة التي قبلها بيان صحة الصلاة ولو أصابت المرأة بعض ثياب المصلي وفي هذه الترجمة بيان محتمل ولو أصابها بعض جسده (قوله حدثنا عمرو بن علي) هو التماس ويسمى هو القطن وعبد الله هو العمري والقاسم هو ابن محمد بن أبي بكر (قوله بسماعد لثونا) بضمف الدال ومات مكره مفسرة لقائل بس والخصوص بالنم محمد ذوق قد قدره عدلكم أي تسويكم أيا ما جاز كروفت تقدم الكلام على مباحث الحديث في باب التطوع خلف المرأة (قوله باب المرأة تطرح عن المصلي شأنم الأذى) قال ابن بطال هذه الترجمة قسمة من التراجم التي قبلها وذلك أن المرأة إذا تناولت ما على ظهر المصلي فإنها تقصد إلى أخذ منه أي حجه أمكنها تناوله فان لم يكن هذا المعنى أخذ منه مرورها بين يديه فليس بدونه (قوله حدثنا أحمد بن إسحق) هو من مضار شيوخ البخاري وقد شاركه في الرواية عن شيخه عبد الله بن موسى المذكور وعبد الله ومن فوقه كلهم كوفون (قوله ألا تنظرون إلى هذه المرأة) مأخوذ من الراعي وهو التصديق بالمدون الخ لولم يرى (قوله جزو آل فلان) لم أقف على تعيينهم لكن يشبه أن يكونوا آل أبي معيط لمبادرة عقبة بن أبي معيط إلى احضار ما طلبوه منه وهو المعنى بقوله أشقامهم (قوله فأنطلق منطلق) لم أقف على تسمية ويحتمل أن يكون هو ابن مسعود الراوي وقد تقدم الكلام على فوائد هذا الحديث في الطهارة قبل الغسل بقليل \* (خاتمة) اشتملت أبواب استقبال القبلة وما معها من أحكام

حدثنا عمرو بن علي قال حدثنا يحيى قال حدثنا عبد الله قال حدثنا القاسم عن عائشة رضي الله عنها قالت بسماعد لثونا بالكعب والجار لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وأنا مضطجعة بينه وبين القبلة فإذا أراد أن يسجد غزرت رجل فقبضتها \* (باب المرأة تطرح عن المصلي شأنم الأذى) \* حدثنا أحمد بن إسحق السورماني قال حدثنا عبد الله بن موسى قال حدثنا إسرائيل عن أبي إسحق عن عمرو بن ميمون عن عبد الله قال بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم قائم يصلي عند الكعبة وجع من قرش في مجالسهم إذا قال قائل منهم ألا تنظرون إلى هذا المرائي أي يكمن يقوم إلى جزو آل فلان فبعد إلى فرجها ودمها وسلاها فيجيء به ثم يهله حتى إذا سجد وضعه بين كتفيه فأنبعث أشقامهم فليجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وضعه بين كتفيه وثبت النبي صلى الله عليه وسلم ساجدا فخصه واحتق مال بعضهم إلى بعض من الخلق فأنطلق منطلق إلى المساجد فأطمعوه في جورية فأقبلت تسبي وتب النبي صلى الله عليه وسلم ساجدا حتى ألقته عنه وأجلبت عليهم نهبهم فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة قال اللهم عليك بقرش اللهم عليك بقرش ثم سبي اللهم عليك بعمرو بن هشام وعقبة بن ربيعة وشيبة ابن ربيعة والوليد بن عتبة وأمية بن خلف وعقبة بن أبي معيط وعمار بن الوليد قال عبد الله فوالله لقد رأيتهم صرعى يوم بدر ثم حجبوا إلى القليب قليب بدر ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأتبع أصحاب القليب لعنة

بين كتفيه وثبت النبي صلى الله عليه وسلم ساجدا فخصه واحتق مال بعضهم إلى بعض من الخلق فأنطلق منطلق إلى المساجد فأطمعوه في جورية فأقبلت تسبي وتب النبي صلى الله عليه وسلم ساجدا حتى ألقته عنه وأجلبت عليهم نهبهم فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة قال اللهم عليك بقرش اللهم عليك بقرش ثم سبي اللهم عليك بعمرو بن هشام وعقبة بن ربيعة وشيبة ابن ربيعة والوليد بن عتبة وأمية بن خلف وعقبة بن أبي معيط وعمار بن الوليد قال عبد الله فوالله لقد رأيتهم صرعى يوم بدر ثم حجبوا إلى القليب قليب بدر ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأتبع أصحاب القليب لعنة



المساجد وستة المصل من الاحاديث المرفوعة على ستة وعشرين حديثا المكرر منها ستة وثلاثون  
 حديثا عشرة تقدمت وستة وعشرون فيها الخالص منها خمسة وعشرون حديثا وافقه مسلم على تخرجه  
 أصولها سوى حديث أنس من استقبل قبلتنا وحديث ابن عباس في الصلاة في قبل الكعبة لكن  
 أو ضحنا أن مسلما أخرجه عن ابن عباس عن أسامة وحديث جابر في الصلاة على الراحلة  
 وحديث عائشة في قصة الوليدة صاحبة الوشاح وحديث أبي هريرة رأيت سبعين من أصحاب  
 الصفة وحديث ابن عمر كان المسجد مينا بالين وحديث ابن عباس في قصة عمار في بناء المسجد  
 وحديثه في الخطبة في خوخة أبي بكر وحديث عمر في رفع الصوت في المسجد وحديث ابن عمر  
 في المساجد التي على طرق المدينة وهو مشغل على عشرة أحاديث وحديث عائشة لم أعقل  
 أبوى الا وهما يدينان الدين وفيها من المعلقات ثمانية عشر حديثا كلها مكررة الاحاديث  
 أنس في قصة العباس ومال البحرين وهو من أفرادہ أيضا عن مسلم بحملة  
 ما فيها من الاحاديث بالمكرر مائة وأربعة أحاديث وفيها من الآثار ثلاثة  
 وعشرون كلها معلقات الا أثر مساجد ابن عباس وأثر عمر  
 وعثمان أنهما كانا يستلقيان في المسجد  
 وأثرهما انهما زاد في المسجد فان  
 هذه موصولة والله  
 سبحانه وتعالى  
 أعلم

\*(تم الجزء الاول ويليه الجزء الثاني وله كتاب مواقيت الصلاة)\*